حسين عبد الرازق

الأهالي

صحيفة تحت الحصار

دار العالم الثالث

الى الاستاذ والصديق د. عبد العظيم انيس

مع محبتي وتحياتي

حسين عبد الرازق

١٩٩٤/٦/١١

حسين عبد الرازق

الأهالي

صحيفة تحت الحصار

الطبعة الأولى
ذى الحجة ١٤١٤- يونيه ١٩٩٤
جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر: دار العالم الثالث
٣٢ شارع صبرى أبو علم - باب اللوق
تليفون: ٣٩٢٢٢٨٨

تصميم الغلاف: هديه من الفنان
محى الدين اللباد

اهداء

الى اساتذتى ..

محمد عوده

احمد بهاء الدين

سامى داود

عبد الغنى أبو العينين

حسين عبد الرازق

هــذا الكتــاب

عندما دخلت إلى مكتب رئيس تحرير «الأهالى» صباح السبت ٢٨ مايو ١٩٨٨، المكتب الذى مارست عملى من خلاله كرئيس للتحرير ست سنوات كاملة، لأنتظر الزميلين العزيزين .. «لطفى واكد» رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير الجديد.. و «محمود المراغى» الصديق ورفيق العمل والنضال لمدة تزيد عن ٢٥ سنة، ورئيس التحرير الجديد أيضاً.. كنت على يقين أن هذه اللحظات هى آخر عهدى بالأهالى.

بعد لحظات سيحضر «لطفى واكد» و «محمود المراغى»، وسأقدمهما للزملاء الذين عملت معهم طوال هذه السنوات - وكلاهما ليس غريباً بالطبع عنهم - وأسلم لهما الأمانة التى حملتها مع «صلاح عيسى» وأعضاء مجلس التحرير والمحررين وكل العاملين، وحاولنا أن نؤديها بما يرضى ضمائرنا، ويحفظ لليسار المصرى شرفه وتضحياته وتألقه وإقدامه ودفاعه المستميت عن الشعب والوطن، وفى القلب منه كادحوه.

وبعدها سأطوى هذه الصفحة بحلوها ومرها، بانتصاراتها وهزائمها، بالصواب فيها والخطأ. وأبدأ رحلة جديدة - على نفس الطريق - الذى اخترته واختاره الآلاف، بل عشرات الآلاف، منذ سنوات طويلة..طريق اليسار.. طريق الاشتراكية والعدل.. طريق الحق والحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.. طريق النضال من أجل حرية الوطن واستقلاله وانتصاره. وكنت قد قلت كلمتى الأخيرة فى الصراع الذى دار حول «الأهالى» طوال هذه السنوات، فى البيان الذى ألقيته فى جلسة اللجنة المركزية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى - مالك صحيفة «الأهالى» - يوم الخميس ٢٦ مايو ١٩٨٨، وناشدت فيه الزملاء قبول الاستقالة التى قدمتها فى ٨ مارس ١٩٨٨، دون مناقشة أو تصويت.

لم يكن فى حسبانى أن أمسك بالقلم بعد فترة وجيزة لأبدأ فى تخطيط هذا الكتاب، وأواصل العمل فيه - على فترات متقطعة - لمدة تزيد عن ثلاث سنوات. فعندما طرح «صلاح عيسى» الفكرة علىّ فى الأسبوع الأخير لنا فى الأهالى، لم أتحمس لها على الإطلاق. ولكن حدث أن اتصل بى الزميل العزيز «محمد عبد القدوس» تليفونيا ليبلغنى أن «لجنة الحريات» بنقابة الصحفيين، التى يتولى مسئوليتها، قررت دعوتى و صلاح عيسى لندوة فى النقابة حول «تجربتنا الصحفية فى الأهالى» وقررنا «صلاح وأنا» الموافقة على الدعوة، وتحدد لها يوم الأربعاء ٨ يونيه ١٩٨٨.

عندما وصلنا الى النقابة فى الموعد المحدد، فوجئنا بعدد هائل من الزملاء الصحفيين. لفت نظرى أن غالبيتهم الكاسحة من الشباب الذين التحقوا بالعمل الصحفى منذ سنوات قليلة. وعكست النقاشات التى دارت فى الندوة، اهتماماً بالغاً بتجربة الأهالى كصحيفة حزبية معارضة اختلفت الآراء فى تقييمها، وتناثرت حولها العديد من القصص والأخبار والحكايات، بعضها يدخل فى باب الحقائق، والبعض الآخر أقاويل لاتمت للحقيقة بصلة، أو حقائق ناقصة. وكانت هناك أيضاً تساؤلات عديدة حول التجربة من الناحية المهنية البحتة، وحول العلاقة مع السلطة، والعلاقة مع الحزب.

وأحسست بمسئولية نحو هذا الجيل من شباب الصحفيين. وأيضاً نحو عدد من الزملاء الصحفيين، والزملاء فى الحزب، والأصدقاء من قوى سياسية أخرى، وبعض أساتذة كلية الإعلام، حرصوا جميعاً على حضور هذه الندوة.

وأحسست أيضا بمسئولية نحو الحقيقة، خاصة أن التغيير فى قيادة الأهالى، كان مثاراً لأخبار وتعليقات وتحقيقات عديدة فى صحف مصرية وعربية.

وهكذا، وعندما ألحّ علىّ عدد من الرفاق والأصدقاء أن أحول الخطوط العريضة للتجربة التى عرضتها فى ندوة لجنة الحريات بنقابة الصحفيين إلى كتاب، لم أجد سبباً للرفض، وشرعت فوراً فى العمل.

والكتاب ليس مجرد تجربة أو ذكريات شخصية. ولا هو دراسة أكاديمية فى الصحافة. وليس كتابا يتناول التاريخ السياسى لمصر فى الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٨ بكل الصراعات والأزمات التى عاشتها. ولاهو كتاب سياسى يرصد العلاقات بين السلطة والمعارضة. ولاأظنه دراسة فى العلاقات الداخلية لحزبى «التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى».

إن فى الكتاب بعضاً من كل هذا. وقد حاولت - قدر الطاقة - أن أكون موضوعياً عن طريق توثيق كل معلومة أو قضية وردت فى الكتاب، مما دفعنى إلى التفصيل الزائد أحياناً فى الاستشهادات والنصوص. وحرصت أن يظهر الكتاب للرأى العام، وكل شهوده أحياء، ليكون من حق الجميع تصحيح أى خطأ أكون قد وقعت فيه دون قصد، أو يقدم تفسيرا مختلفا للوقائع والمعلومات الواردة فيه.

وطوال هذه السنوات التى انقضت فى إنجاز هذا الكتاب، كنت أشعر بمعاناة قاسية وأسير على الشوك، خاصة فى الأجزاء التى تناولت فيها مواقف أو آراء رفاق وأصدقاء أعزاء فى الحزب والصحيفة. سعيت جاهداً أن أقول للقارئ الحقيقة - كل الحقيقة - وتمنيت أن أوفق فى عدم إغضاب أناس أحبهم، وأغلبهم ليسوا مجرد زملاء فى الحزب والصحيفة، ولكنهم قادة فى هذا الوطن وأصدقاء عمر ورفاق رحلة طويلة بدأت منذ بداية الستينات وحتى اليوم، وكنا فى بعض الفترات رفاق زنزانة واحدة أو سجن واحد، وتشاركنا فى كثير من المحن - والأفراح القليلة - التى عرفها جيلنا ومازال. وأرجو أن يغفروا لى أى تجاوز أكون قد وقعت فيه دون قصد. فهدفى الوحيد هو.. الحقيقة.

حسين عبد الرازق

أول فبراير ١٩٩٢

القسم الاول

الفصل الأول

حمـــلة ضاريـــة

منذ أعلن قيام «حزب» التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى ٢٩ مارس ١٩٧٦، كأحد تنظيـمـات (أو منابر) ثلاثة داخل «**الاتحاد الاشتراكى العربى**»، وقضية إصدار صحيفة (يومية) تنقل عنه وتتحدث باسمه تشغل بال أعضاء وقادة الحزب.

فى ذلك الوقت وفي ظل التنظيم السيـاسى الواحـد « **الاتحاد الاشتراكى العربى** » كـانت الصحافة كلها مملوكة للدولة من خلال ملكية الاتحاد الاشتراكى للمؤسسات الصحفية القائمة «**الاهرام - دار التحرير- الأخبار - روز اليوسف - الهلال - التعاون** » وملكيـة وزارة الإعلام لوكـالة أنباء الشرق الاوسط ومجلة الإذاعة . وكـانت جـمـيـعـهـا خـاضـعـة للحكومة، تنطق بلسـانـهـا، وبتعبير أدق بلسان رئيس الجمهورية، أما الإذاعة والتليفزيون فكان تعبيرهما عن الرئيس والحكومة أكثر سفوراً وبلا موارية. فالحكومة تملكهما مباشرة ودون لف أو دوران،وتديرهما لمصلحتها،وتمنع تسرب أى أخبار أو أفكار أو آراء أو إبداعات فنية لا ترضى عنها إلى الرأى العام عن طريقهما.

ومع قـيـام المنابر(أو التنظيـمـات)الثـلاثة داخل«**الاتحاد الاشتراكى العربى**» تحول خضـوع الصحـافة وولائها إلى حزب الوسط «**حزب مصر العربى الاشتراكى**» باعتباره الحزب الحاكم الذى يرأسـه «اللواء» ممدوح سالم رئيس الوزراء عند قيام المنابر، ويتولى أمانته «**محمود أبو وافية**» عديل رئيس الجمهورية . وأصبحت كل الصحف والمجلات عدا «**روز اليوسف**» وكان رئيس تحريرها «**صلاح حافظ**» ورئيس مـجلس إدارتهـا «**عبد الرحمن الشرقاوى**» ، و «**الطليعة**» ورئيس تحريرها «**لطفى الخولى**» أصبحت ناطقة باسم حزب مصر، تخوض معاركه وتعادى منافسيه .وتعرض حزب التجمع منذ اليوم الاول لحملة ضارية[١] ولم يكن السبب مجهولاً، فالذين بادروا بتأسيسه أمسكوا بفكرة التعدد الحزبى عن اقتناع ، وأصروا على فرض استقلاله والدفاع عن برنامجه السياسى وهو برنامج نقيض لبرنامج الحكم . باختصار رفضوا أن يكون التجمع جزءا من الديكور الديمقراطى الذى أراده السادات زينة لحكمه يكسب به رضى الغرب الرأسمالى. وقد أدرك السادات بسرعة حقيقة موقف «التجمع» من ثلاثة أحداث متوالية..

* فى مشروع البرنامج الذى تقدم به **خالد محى الدين** باعتباره مقرر التنظيم (الحزب) إلى الاجتماع المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب والذى وافق على قيام التنظيمات الثلاثة (٢٩مارس ١٩٧٦)، سجل التجمع بوضوح أن هدفه الدفاع عن ثورة يوليو ١٩٥٢ ومنجزاتها والتقدم بها، واعترض على السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، وتخلى الحكم عن سياسة التنمية

والتخطيط القومي الشامل لحساب سياسته الانفتاحية، وأكد على حق الاضراب للطبقة العاملة،وعلي تمسكه بالاشتراكية العلمية[٢]. وقد وافق الاجتماع المشترك (٥٦٠عضوا) على البرنامج، رغم اعتراض ١٤ عضوا على المطالبة بالإقرار القانوني لحق الاضراب،واعتراض عضوين على «الاشتراكية العلمية» . ولكن السادات ورجاله فهموا بوضوح أن الحزب عازم على ممارسة العمل السياسى والتعدد الحزبى بكافة أبعادهما ، وأنه حريص على استقلاله.[٣]

* وجاء البرهان الثانى بسرعة . فقد نشرت الصحف المصرية فى أول إبريل مذكرة تقدم بها الاتحاد السوفيتى للحكومة المصرية حول العلاقات بين البلدين،تضمنت نقداً لسياسات السادات وحكومته وبدأت الحكومة وصحفها واحدة من حملاتها الغوغائية ضد الاتحاد السوفيتى. [٤] ويبدو أن الحكم لم يكن قد فقد الأمل فى ألا يخرج «التجمع» من الحظيرة،واعتبر ماجاء فى مشروع البرنامج التأسيسى مجرد كلمات لابد منها ليكتسب قدراً من المصداقية أمام فصائل اليسار المختلفة،والتي كانت قطاعات منها تعارض فكرة المنابر أو ترفض التجمع «كمنبر لليسار». وتصور السادات أن مناخ التحريض ضد الاتحاد السوفيتى،وخوف التجمع أن يتهم بالتهمة التقليدية التي يشنها اليمين المفلس ضد اليسار فى العالم المتخلف، تهمة العمالة،سيدفعه للاستجابة لاى طلب (أو أمر) من الحكومة . وبالفعل اتصل «المهندس سيد مرعي» رئيس مجلس الشعب «بخالد محى الدين» مقرر التجمع يطلب منه إصدار بيان باسم الحزب الوليد يدين فيه الاتحاد السوفيتى ومذكرته ويعلن تأييده للسادات وحكومته،وأن هذا الطلب قد وصل لحزب مصر وحزب الأحرار ووافق كلاهما على إصدار مثل هذا البيان. ولم يتردد خالد محى الدين فى الإعتذار عن الاستجابة لهذا الطلب الغريب. وقال إن أى حزب في العالم هو وحده الذى يحدد مايريد من آراء فيما يشاء من أمور وفى التوقيت الذى يريده ويقدره، وليس استجابة لقرار من حزب آخر يريد أن يفرض على حزبنا مواقف محددة سلفاً.وأضاف خالد موضحاً لمحدثه المفهوم الصحيح للديمقراطية الداخلية «أنه احتراماً لديمقراطية العمل السياسي ولضرورة المشاركة الكاملة للتنظيم فى صياغة المواقف وتحديدها ، فإنه ليس من حقه(كمقررالتجمع) أن يتخذ موقفا منفردا فى القضايا السياسية التي تحتمل وجهات نظر مختلفة، وخاصة فى تنظيم (التجمع) وهو بذاته تجمع لقوى وتيارات متعددة. »[٥] وذهل سيد مرعى من رد خالد محى الدين ، وبدا الأمر غريباً وغير مفهوم بالنسبة له. فقد تعودوا أن القرار دائما هو قرار رجل واحد فقط . وصدرت الأوامر للصحف لتصعد من حملتها للتشهير بالتجمع قبل أن ينقضى أسبوع واحد علي إعلان موافقة الاجتماع المشترك علي مشروع برنامجه.[٦]

* وكان الحدث الثالث، هو أكثرها إثارة بالنسبة للسلطة.فمع بدء التفكير فى إنشاء المنابر، وحصرها فى منابر ثلاثة، يمين ووسط ويسار، راهنت السلطة على أن يكون منبر اليسار محصوراً فى الماركسيين.كان تصورها أن اقتصار الحزب على الماركسيين سيجعله «حزباً شيوعياً صغيراً معزولاً» على حد تعبير بعض الساداتيين، يمكن ابتزازه بسهولة بتكراراستخدام تلك النغمة المبتذلة الهابطة، نغمة الاتهام بالعمالة والإلحاد ، وأهم من هذا أن بعض «اليساريين» كانوا قد وعدوا السادات بأن « التجمع» سيكون بديلاً «للحزب الشيوعى المصرى» الذي مارس وعدد من التنظيمات الماركسيه معارضة جذرية للسادات وسياساته، ونشط سرا فى أوساط عديدة خاصة بين صفوف العمال فى بعض المواقع الصناعية الكبرى، وداخل طلاب الجامعات، وأوساط الكتاب والصحفيين، ونقابتى المحامين والصحفيين، مما أثار ضيق وغيظ السادات.واطمأن السادات لهذه

الوعود، واعتبره ثمناً لابأس به مقابل سماحه بوجود تنظيم شرعى لليسار فى مصر، خاصة والذى أعطى الوعد كان واحداً من أبرز المؤسسين لحزب التجمع (لم يشارك بعد ذلك فى أى نشاط لحزب التجمع وانسحب منه، وناصبه العداء إلي حد التشهير به فى الصحف الحكومية)،وتربطه علاقات وثيقة بأحد قادة الحزب الشيوعى المصرى في ذلك الحين (فُصلَ من الحزب الشيوعى بعد ذلك بعام واحد). كانت المفاجأة أن أول قيادة منتخبة لحزب التجمع (تنظيم التجمع فى ذلك الوقت) جاءت على عكس ماتوقع السادات ووعد به.

فبعد أيام من موافقة الاجتماع المشترك على مشروع برنامج «التجمع»، دعا **خالد محى الدين** عدداً محدوداً من مؤسسى الحزب والاعضاء الذين انضموا للتجمع لعقد اجتماع فى مكتبه بالدور التاسع بمبنى الاتحاد الاشتراكى، وخصص الاجتماع لمناقشة تكوين الهيئة التأسيسية للتجمع. وقد حضرت هذا الاجتماع مع عدد من الذين صاغوا فكرة التجمع وسهروا على تطويرها - ولم أكن من بينهم،فقد بدأت صلتى بالتجمع فى نهاية عام ١٩٧٥ - أذكر منهم **خالد محى الدين**،**د.رفعت السعيد** **د.فؤاد مرسى**.فى هذا الاجتماع عرض د.رفعت تقريرا أوليا عن عضوية الحزب بعد أقل من أسبوع علي إعلانه،وكان العدد بالآلاف واتفقنا على أن تضم الهيئة التأسيسية،كل من له صفة تمثيلية،أى أعضاء مجلس الشعب واللجنة المركزية،ومجالس إدارات النقابات العمالية والمهنية والشخصيات العامة البارزة من السياسين والقادة النقابين والكتاب والصحفين وأساتذة الجامعات والفنانين والمحامين (المهنيين عامة) والقيادات الفلاحية ..إلخ وتولى **د.رفعت السعيد** إعداد قائمة الهيئة التأسيسية تحت إشراف **خالد محى الدين**، وعاونت «**رفعت**» في هذه المهمة الصعبة التى انتهت بانعقاد أول هيئة تأسيسية للتجمع من ١٣٣ عضوا يوم (**١٠ أبريل ١٩٧٦**) أى بعد ١٢ يوما فقط من اعلان الحزب.(٧)

انعقدت الهيئة التأسيسية بقاعة الاجتماعات بالاتحاد الاشتراكى العربى. وكان الموضوع الأساسى لاجتماعها هو انتخاب سكرتارية مؤقتة للتجمع،ومقرر مؤقت، بعد أن أصر «**خالد محى الدين**» على أن تنتخب الهيئة التأسيسية المقرر أيضاً.

ومع بداية الاجتماع توالت الاتصالات التليفونية من الزملاء في الصحف، خاصة صحيفة «**الأهرام**» كان سؤالهم عمن انتخب للسكرتارية المؤقتة. وبعد انتهاء الانتخابات والتى تمت عن طريق تقديم **خالد محى الدين** لقائمة كانت قد أعدت قبل انعقاد الهيئة التأسيسية بناء على مشاورات مع عدد من المؤسسين والاعضاء،شاركت فى بعضها..وإضافة اسمين أو ثلاثة أثناء اجتماع الهيئة التأسيسية. أمليت الأسماء على الزملاء الصحفيين فى الأهرام. وعلق أحد الزملاء الأذكياء،قائلاً«لقد ولد «التجمع» عملاقاً، وأفسد اللعبة، فاستعدوا لحملة غوغائية من السادات وقلبنا معاكو». كانت السكرتارية المؤقتة تتكون من ٣٩ عضواً. وقد استلفت نظر الزميل الذى كان مسئولاً عن «دسك» الأهرام في هذه الليلة أن الأسماء الماركسية المعروفة لم يتجاوز عددها ثلاثة هم "**د. اسماعيل صبري عبد الله - لطفي الخولي - د.رفعت السعيد**" وبروز أسماء شخصيات وطنية ديمقراطية،وقيادات قومية وناصرية معروفة،وقيادات نقابية عمالية وفنانين،واثنين من رجال الدين الاسلامى ..إلخ (٨)

وكما حكى لنا الزملاء من رجال الإعلام الذين كانوا مع «**السادات**» في"**فيينا**"، فقد ثار عندما وصلته أخبار السكرتارية المؤقتة ولم يجد فيها ماوعد به..حزبا للماركسيين فقط. واستدعى

الكاتب اليسارى الذى أكد له أن التجمع سيكون حزباً ماركسياً، وأن الحزب الشيوعى المصرى سيحل نفسه ويذوب في التجمع، وكان ضمن الوفد الإعلامى المصاحب له . وانهال عليه - حسب رواية هؤلاء الزملاء - لوماً وتقريعاً. أغلظ له الكلام وأمره بالعودة فوراً للقاهرة لتصحيح الموقف، وقد عاد بالفعل وبذل كل مايستطيع، ولكنه فشل، وفى النهاية ترك التجمع وحاربه .

المهم إن هذا الموقف، كان فاصلاً بالنسبة للسادات وأجهزة حكمه، واحتاج الأمر من جانبه إلى «وقفة» مع التجمع استمرت حتى رحيله عن دنيانا.. لقد قطع السادات أن خيوط «التجمع» خرجت من يده ، بعدها توالت الأحداث والمواقف . وتصاعدت الحملة المحمومة ضد التجمع وقادته وتنافست صحف ومجلات الحكومة فى تشويه التجمع والافتراء عليه ومهاجمته . وأصبح الإعلام ووجود منبر إعلامى للحزب قضية حيوية تشغل بال الجميع.

جهود لضمان التعدد فى الصحافة

وفى البداية، ومع التفكير بجدية فى أهمية وجود صحيفة خاصة للتجمع، انصب الاهتمام فى لجنة المتابعة والسكرتارية المؤقتة حول معالجة موقف أجهزة الإعلام.

فناقشت السكرتارية المؤقتة فى اجتماعها الثانى(مساء الثلاثاء ٢٨ إبريل ١٩٧٦) برئاسة المقرر (المؤقت) «**خالد محى الدين**» الحملة ضد التجمع وموقف أجهزة الإعلام «بناء على تقرير من لجنة المتابعة. واتخذت مجموعة من القرارات هى :

١- إرسال مذكرة تتناول الإجراءات التى وقعت في مجال الصحافة إلى الأمين الأول (د.**رفعت المحجوب**) بوصفه رئيساً للمجلس الأعلي للصحافة، وإلى وزير الإعلام، حول الإجراءات والمواقف المعادية للديمقراطية والمنحازة ضد تنظيم«**التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى**» وتكليف الأستاذ "**خالد محى الدين**" المقرر المؤقت والزميلين "**محمود المراغى**" وكيل مجلس نقابة الصحفيين و"**إبراهيم يونس**" «عضو المجلس الأعلى للصحافة» وعضو السكرتارية المؤقتة بمتابعة المذكرة . وترسل صورة من المذكرة إلي مقرر «تنظيم مصر العربى الاشتراكى» (اللواء **ممدوح سالم** رئيس الوزراء) ومقرر تنظيم الأحرارالاشتراكي (**مصطفي كامل مراد**) على أن ينظر فيما بعد فى تصعيد الأمر إلى رئيس الاتحاد الاشتراكى (**أنور السادات**).

٢- إصدار نشرة سياسية أسبوعية تحمل وجهة نظر التنظيم في القضايا المثارة وتطور نشاطه.

٣- إحالة موضوع نقل الصحفيين ومنع بعضهم من الكتابة إلى لجنة الشئون السياسية لدراستها واتخاذ موقف منها باعتبارها واحدة من قضايا الاعتداء علي الديمقراطية والحرية. (٩)

وبالفعل أعدت مذكرة حول موقف صحف الاتحاد الاشتراكي (أعدها. إن لم تخني الذاكرة. الزميلان **لطفى الخولى ومحمود المراغى**) رفعت إلى الأمين الأول للجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكى والمجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين.

وتحدثت المذكرة عن الموقف المنحاز الذى يتبناه غالبية القائمين على إدارة وتوجيه الصحف المصرية من رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير، وعن الحملة المضادة والمتعمدة للتجمع الوطنى والتى تأخذ أشكالاً عديدة منها "الاتهام دون سند من قانون أو واقع" مثل الادعاء بأن التجمع "تنظيم شيوعى أو ملحد أو عميل"، أو أنه "ستار لتنظيمات سرية أخرى تعمل تحت الأرض" وأكدت المذكرة

أن التجمع ليس تنظيماً ماركسياً ولا يمثل أيديولوجية بذاتها، ولكنه تجمع لقوى وتيارات عديدة " من بينها بالقطع قوى ماركسية" ..ومنها مقاطعة أخبار التجمع فى غالبية الصحف أو تأويلها وتشويهها، ومنها نشر أخبار كاذبة ومختلقة من أساسها عن التنظيم وحركته.

وأشارت المذكرة إلى اتخاذ إجراءات تعسفية تمس حقوق العمل وحرية التعبير " وهى الإجراءات التى تمس عدداً من الكتاب والمحررين على أساس أنهم انضموا إلى التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى"وإلى استحالة أن يكون " عنصر الصدفة هو الذى حرك الحملة فى عديد من الصحف الخاضعة لإدارات مختلفة. ولا يمكن تصور أن تنشر الصحف اليومية (بدرجات متفاوتة) هذا الكم من الاتهامات الكاذبة، دون أن يكون هناك تدبير مخطط". (١٠)

ومع بدء الحوار حول برنامج التجمع طرحت الأوراق الأولية تحت عنوان **"الإعلام والصحافة والإذاعة والتليفزيون"** عدداً من الاقتراحات من أهمها..

«ويرى التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى أن إقامة التنظيمات السياسية تستوجب :

١- وضع نظام أساسى يضمن لجميع الصحفيين من كافة التنظيمات السياسية ولغيرهم حرية الكتابة والتعبير عن الرأى .

٢- ضمان حق كل تنظيم فى إصدار نشراته ومجلاته الدورية المطبوعة .

٣- مجالس تحرير الصحف يجب أن ينضم إليها ممثلون عن التنظيمات السياسية المختلفة .

٤- الإذاعة والتليفزيون ملك للأمة، ويجب أن تستجيب أجهزتهالحاجة الشعب إلى الاطلاع على الخبر الصحيح وحاجته إلى الثقافة وحقه فى الترفيه. وأن تأكيد هذه الرسالة لايمكن أن يتحقق إلا بضمان التعبير للتنظيمات المختلفة، كما أن للنقابات العمالية والمهنية أن تستخدم هذه الأجهزة فيما يعود بالنفع على أعضائها.." (١١)

واتخذ التجمع خطوة أكثر تقدماً ووضوحاً فى الاجتماع الثانى للهيئة التأسيسية (٢١ أغسطس ١٩٧٦) فأصدر قراراً بشأن الإعلام، ناقش سيطرة الدولة على الصحف ومن ثم خضوعها " لتيار سياسى واحد انتهى إلى تنظيم مصر العربى الاشتراكى" وهو التنظيم الذى يرأسه اللواء ممدوح سالم رئيس الوزراء، ورحل السادات فى ذلك الحين. وطالبت الهيئة التأسيسية فى قرارها .." بالعمل على تصحيح هذه الأوضاع بكافة الوسائل والسبل وفى مقدمتها :

١- مطالبة السيد رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى باستخدام سلطته لتعديل تشكيل مجالس إدارت الصحف اليومية بما يكفل تمثيلاً متوازناً للتيارات السياسية والاتجاهات المختلفة.

٢- السعى إلى تعديل قانون الصحافة ليسمح للتنظيمات السياسية والنقابات والمنظمات الجماهيرية، بإصدار الصحف والمجلات دون حاجة إلى ترخيص مسبق.

٣- السعى لاستصدار قانون للمجلس الأعلى للصحافة يشكل من أغلبية صحفية مختارة ديمقراطياً من الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، وممثل لكل من التنظيمات السياسية الثلاثة ويحدد اختصاصه بصورة واضحة، ويتولى مسئولية تشكيل مجالس إدارات الصحف واختياررؤساء التحرير بصورة ديمقراطية.

٤- القيام بحملة جماهيرية واسعة لفضح الإعلام الكاذب والمزيف والحملات التى تشنها بعض الأقلام المعروفة باتجاهها المعادى للشعب والتقدم.

٥- الإسراع بتطوير نشرة " التقدم" وإصدارها أسبوعياً فى شكل مجلة مطبوعة والتوسع فى

توزيعها على أعضاء التنظيم والجماهير.
٦- الشروع فى تنفيذ مجلات الشارع بصورة واسعة.
٧- فتح باب التبرع لتمويل إصدار مجلة خاصة بالتنظيم.
٨- توزيع البيانات الخاصة بالتنظيم على الجماهير فى أماكن تجمعاتهم.
٩- عقد مؤتمرات شعبية فى كافة المدن والقرى والأحياء ومواقع العمل.
١٠- المطالبة بتخصيص فرص متساوية للتنظيمات الثلاثة فى الصحافة والإذاعـــــــــة والتليفزيون.(١٢)

وفى مرحلة تالية، ولكى تتحول هذه المطالب إلى واقع حى، تقدم**خالد محى الدين** إلى مجلس الشعب "**بمشروع قانون الصحافة والمطبوعات**" بعد أن كلفنى بالتعاون مع عدد من الزملاء وبعض القانونيين بإعداده. وانتهينا منه بالفعل فى نهاية ١٩٧٧ ووافق عليه الأمين العام وتقدم به إلى مجلس الشعب، كما تم توزيعه على عدد كبير من قيادات العمل الصحفى ورجال القانون. (١٣) ولكنه - أى المشروع - لم يقدر له أن يرى النور. فقد كان نقلة واسعة فى التشريع الخاص بالصحافة والطباعة يحقق لهما إطاراً ديمقراطياً، يعجز النظام الحالى عن التعايش معه.

شيوعيون ... وكفار ... واستقالات

ولم تنجح كل هذه المحاولات أو غيرها فى تغيير الاوضاع، أو تعديل المناخ. وتصاعدت الحملة ضد حزب التجمع وقادته وأعضائه بصورة هستيرية، وشاركت أجهزة الحكم ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء ورؤساء تحرير الصحف بأنفسهم فى هذه الحملة.

كان واضحاً أن هناك خطأ أساسياً اعتمدته أجهزة الدولة فى الدعاية الإعلامية (السوداء) ضد حزب التجمع، يقوم على الخلط المتعمد بين حزب التجمع والحزب الشيوعى، ورغم الفارق الواضح بينهما . فالحزب الشيوعى حزب يقوم على أيديولوجية موحدة هى الماركسية اللينينية وله برنامجه وأطروحاته وتاريخه، بينما حزب التجمع وطبقاً لوثائقه حزب سياسى لا يقوم على أيديولوجية موحدة وضم فى صفوفه الماركسيين والناصريين والقوميين والتيار الدينى المستنير والتيار الاشتراكى الديمقراطى، ويجمع بينهم برنامج سياسى واحد.. وفى بعض الأحيان وفى محاولة لإقناع الرأى العام بهذه المقولة الكاذبة، دار الحديث حول سيطرة مجموعة من الماركسيين على قيادة الحزب وتوجيهه فى خدمة الشيوعية والشيوعيين. وارتبط بهذا الخط الزعم بأن حزب التجمع معاد للدين، وقادته كفرة وملحدون. وفى مرحلة تالية ارتفعت نغمة الاتهام بالعمالة للاتحاد السوفيتى والإثارة والتحريض على الفوضى والتخريب. وحرصت الصحف اليومية والأسبوعية المملوكة للاتحاد الاشتراكى العربى حتى ذلك الحين والتجمع أحد تنظيماته الثلاثة على الالتزام بهذا الخط ونشر العديد من الاستقالات من الحزب جميعها تستند لهذه الأكاذيب التى روجت لها هذه الصحافة.

وقد يكون مفيداً الإشارة إلى بعض نماذج من الأخبار الموجهة التى أبرزتها الصحف المصرية فى ذلك الحين. فمثلاصحيفة **الأخبار** تنشر فى ٨ يونيه ١٩٧٦ تحت عنوان " ثانى استقالة من تنظيم اليسار" خبراً يقول :قدم **سمير عيد** السكرتير العام للتنظيم الوطنى التقدمى الوحدوى والموظف بمجلس مدينة بنها استقالته من التنظيم أمس، وعلل سبب الاستقالة بأنه لايجوز أن يكون ممثلاً

لليسار الشيوعى الذى لا يتفق والدين الحنيف".

وتنشر الجمهورية فى ١٤ يونيه ١٩٧٦ خبراً عن استقالة مائة من أعضاء تنظيم اليسار بمحافظة بنى سويف وانسحابهم من التنظيم واصدارهم بياناً يحدد موقفهم، وكان السبب أيضاً حسب رواية الصحيفة سيطرة الماركسيين والخروج عن الدين. وتتطوع الأخبار فى ٢٣ يونيه ١٩٧٦ لتنشر خبراً حول نفس الموضوع تحت عنوان " استقالات جماعية من تنظيم اليسار" " مقرر تنظيم اليسار ببنى سويف يقول : حاول الشيوعيون تعديل الأحاديث النبوية " وتحته تصريحات بنفس المعنى " للحاج نجيب إبراهيم عزت مقرر التنظيم ببنى سويف "

قبلها نشرت الأخبار فى ١٥ يونيه ١٩٧٦ تحت عنوان " استقالات جماعية من تنظيم اليسار " « ٤٥ من العاملين بشركة مصر حلوان استقالوا أمس " والسبب كما ذكرت الصحيفة أن " مجموعة الماركسيين تسير دفة اللجان الفنية بالتنظيم وتعمل على عزل حركة المسلمين". ونشرت الاهرام فى ٢٤ يونيه ١٩٧٦ خبر تقديم ٤٥ عضواً من أعضاء تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى من العاملين بشركة الغزل بالمحلة استقالتهم من عضوية التنظيم. وتلتها الأخبار فى ٨ يوليو بخبر حول استقالة مقرر تنظيم اليسار بمحافظة بور سعيد، وفى ١١ يوليو بخبر آخر عن استقالة شيخ قبائل العزايم من تنظيم اليسار، واستقالة ١٥ عضواً آخر بسبب نشرة سرية توزع سراً على بعض الأعضاء الماركسيين فى الأسكندرية.

وتتواصل أنباء هذه الاستقالات التى لا تصل إلى قيادة التجمع، وإنما إلى الصحف مباشرة. بعضها صحيح، وكثير منها مزيف، وكلها بضغط من مباحث أمن الدولة والمحافظين ورؤساء مجالس إدارات الشركات، مع إغراء بنشر الأسماء وأحياناً الصور فى الصحف. وبدأت المنافسة بين الصحف. وبعد أن كانت الأخبار هى الجريدة المتفوقة نافستها الأهرام. فنشرت فى ١٥ أكتوبر خبراً عن استقالة ٤٣ عضواً من التجمع من بينهم مسئول التثقيف السياسى بالأسكندرية وهم العاملون بشركة سماهى وأعلنوا انضمامهم لتنظيم الوسط. وفى ٣١ أكتوبر خبر عن استقالة ٢٠٠٠ (!) من عمال مجمع الألومنيوم من التجمع، و٧٢ من شباب سيناء.

وفى ٢٢ أكتوبر نشرت الأهرام حديثاً لممدوح سالم رئيس الوزراء ومقرر تنظيم مصر العربى الاشتراكى هاجم تسلط الماركسيين على قيادة التجمع ومساره، وخروج الحزب عن الموضوعية إلى الإثارة، ودعوته إلى تنظيم حق الإضراب .. هذه الدعوة المخربة لمصالح البلاد ومصالح فئات الشعب الكادحة ودافع عن حق رجال الدين وأئمة المساجد فى الهجوم على التجمع.

ولجأت الصحف أيضاً إلى الكذب المفضوح ونسبة أقوال غير صحيحة إلى التجمع وقادته. فنشرت الأخبار فى ٥ يوليو ١٩٧٦ على صدر صفحتها الأولى خبرا تحت عنوان « خالد محى الدين يقول «العضو الشيوعى الواحد يساوى مائة عضو فى أى تنظيم أخر.»

ومع تواصل هذه الحملة، فقد كانت هناك خمس حملات مسعورة ضد التجمع، تجاوزت الصحافة وأجهزة الإعلام والحكم فيها كل حدود متصورة.. والتجمع لا يملك أداة للرد والتصحيح.

ميليشيات عسكرية

بدأت الحملة الأولى عقب تصاعد الحرب الأهلية فى لبنان وعدوان القوات الفاشية اليمينيـــــــة

«الكتائب» على قوى الثورة الفلسطينية فى لبنان، والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية. فبمجرد وصول هذه الأنباء إلى قيادة التجمع فى بداية شهر يوليو ١٩٧٦، بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه أصدر التجمع نشرة إعلامية تناول فيها الموقف فى لبنان وأعلن عدداً من القرارات لمساندة الثورة الفلسطينية، من بينها..

- الاتصال بممثلى الثورة الفلسطينية فى القاهرة.
- دعوة الاتحاد الاشتراكى بتنظيماته إلى تنظيم مسيرات شعبية وجمع التبرعات والأدوية والمواد الغذائية وغيرها، ومناشدة الهيئات الطبية والصيادلة لإرسال متطوعين ومساعدات طبية.
- وضع الأطباء أعضاء التنظيم (التجمع) تحت تصرف القيادة الفلسطينية.
- الدعوة للتطوع للقتال فى صفوف الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية.

وأرسل التجمع برقية (مبرقة) إلى المحافظات يوم ١٤ يوليو متضمنة ملخصاً لما ورد فى النشرة الإعلامية الصادرة بتاريخ ٥ يوليو، وبصفة خاصة الدعوة للتطوع فى صفوف القوات المسلحة للثورة الفلسطينية والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية، واستخدام مقار التنظيم كمكاتب للتطوع والإعلان عن ذلك بكافة الوسائل المتاحة.

فوجئ الحزب باتصالات من لجانه فى المحافظات فى اليوم التالى مباشرة (١٥ يوليو١٩٧٦) تبلغه بورود برقية من الدكتور **مصطفى خليل** الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى العربى تلغى برقية **خالد محى الدين** مقرر التجمع. وأرسل **خالد محى الدين** فى ١٩ يوليو ٧٦ رسالة إلى **مصطفى خليل** يعترض على تدخله فى القرارات الخاصة بالتجمع وعلى وجود رقابة على قرارات واتصالات التنظيمات، ورفض **مصطفى خليل** استلام الرد « لخروجه فى أسلوب كتابته عن اللياقة الواجب مراعاتها فى التخاطب بيننا » على حد ماكتبه **مصطفى خليل**، وأضاف «نرفض قبوله ونعيده لسيادتكم بالتالى...وحتى يصلنى اعتذار منكم فانى قد أصدرت تعليمات بعدم استلام أى مكاتبات من تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » وانتهز **مصطفى خليل** نشر روز اليوسف تصريح **لخالد محى الدين** حول وجود رقابة على اتصالات وقرارات التنظيمات السياسية ليصدر بيانا فى الصحف فى ٩ أغسطس ١٩٧٦ ينشر فيه نصوص الرسائل المتبادلة ويقرر فى النهاية مبدأين غاية فى الخطورة،

الأول .. « أن **تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** .. يلتزم فى شأن السياسة الخارجية بالسياسة الخارجية للدولة.»

الثانى.. « أن السماح بالتدريب العسكرى قد يؤدى إلى وجود ميليشيات عسكرية.»

وكان صدور هذا البيان بعد شهر من الواقعة، كافياً لكى تنطلق الأبواق للهجوم على التجمع والحديث عن الميليشيات العسكرية التى يعدها و.. و..

واكتفى بنموذج لهذه الحملة، وهو ماكتبه «موسى صبرى» رئيس تحرير «الأخبار» فى الصفحة الأولى يوم ١٠ أغسطس ١٩٧٦ تحت عنوان « **دعوة إلى الفوضى والتخريب**» .

قال موسى صبرى:«الواضح تماماً أن **خالد محى الدين** أول من يعلم أن الدعوة إلى فتح باب التطوع للقتال فى لبنان، دعوة تهريجية .. وأنها لن تصل عملياً بمتطوع واحد إلى لبنان. ولكن الهدف الساطع أن الزعيم الماركسى يريد أن يكوِّنَ ميليشيا عسكرية للحزب الماركسى فى مصر .. وهو الداعى فى الوقت نفسه إلى حق الاضراب .. وماذا يبقى بعد ذلك لكى تحل الفوضى فى البلاد،

وهي قمة أحلامهم وآمالهم، للوثوب إلى الحكم ، وفرض الدكتاتورية على البلاد.. وكوارث الشعوب تبدأ دائما من مثل هذه الأفعال الصغيرة، ولكن الإخوة الماركسين، مدربون على جميع أساليب التهريج والإثارة والفوضى ..

إننى أكرر دعوتى بكل الوضوح .. وهى أن علينا أن نسمى التنظيمات السياسية بأسمائها الحقيقية .. التنظيم اليسارى.. تنظيم ماركسى، وكل من انضم اليه من غير الماركسيين مخدوع فى حقائق النوايا والأهداف .. أو متصور أن هذا هو المكان لإبداء الرأى المعارض الحر.. ».

ورد التجمع على هذه الحملة ببيان لم ينشر بالطبع.(١٤)

هجوم فى ذكرى رحيل عبد الناصر

ولم يكد الحزب يفيق من هذه الحملة حتى فاجأته حملة جديدة، موضوعها هذه المرة موقف الحزب من إباحة حق الإضراب، « والمايسترو » هو رئيس الجمهورية شخصياً.

وتبدأ القصة، التى لاتخلو من طرافة، بإجراء الاستفتاء على إعادة انتخاب **أنور السادات** - بطل حرب أكتوبر ٧٣ - رئيساً للجمهورية للمرة الثانية. أجرى هذا الاستفتاء يوم الخميس ١٦ سبتمبر ١٩٧٦ . وكانت التنظيمات الثلاثة القائمة فى ذلك الحين، بما فيها التجمع، قد أجمعت على تأييده (!). وكالعادة كان إقبال الناس على التصويت هزيلاً، لم يتجاوز ٥٪ من الناخبين أغلبهم فى الريف. وظهرت صحف الجمعة وعناوينها الرئيسية «مصر تجمع على استمرار السادات رئيساً وقائداً لمسيرتها »(١٥) وفى اليوم التالى تصدر الصحف وعناوينها تقول..

«إجماع ٩٣ . ٩٩٪ أكد شعب مصر تمسكه باستمرار السادات رئيساً وقائداً » (١٦) ولكن الناس الذين خرجوا من منازلهم مبكرين كعادتهم فى الطريق إلى أعمالهم، وقرأوا هذه العناوين التى تخبرهم بأنهم مجمعون على زعامة السادات فوجئوا بتعذر وصولهم إلى أعمالهم، فقد أضرب العاملون بهيئة النقل العام بالقاهرة وأصبحت العاصمة بلا مواصلات داخلية . وكان مقلبا شربه السادات. واستمر الإضراب يومى السبت والأحد وانتهى بصدام بين قوات الأمن المركزى التى اقتحمت جراج هيئة النقل العام بالأميرية وبين العمال.

كنت فى هذا الوقت أميناً لتنظيم التجمع فى القاهرة، بعد انعقاد الهيئة التأسيسية للقاهرة فى ١٩٧٦. وحرصت أمانة القاهرة منذ تشكيلها على انتظام اجتماعاتها ودورية اللقاء بمسئولى الأقسام. وبمجرد وقوع إضراب هيئة النقل العام كان أمامى كأمين للقاهرة تفاصيل كاملة عن الأحداث وأسبابها وتطوراتها. وفى اجتماع الأمانة يوم الثلاثاء كان أمامنا تصريحات رئيس الوزراء اللواء **ممدوح سالم** التى يقول فيها: إن قلة ماركسية وراء محاولة تعطيل النقل العام بالقاهرة وأن سلطات الأمن قبضت على المحرضين، واتضح أن على رأسهم ١١ من الشيوعين المعروفين فى هذا القطاع، وأحيلوا للنيابة العامة للتحقيق .(١٧) وأمامنا أيضاً تقارير زملائنا فى الهيئة والتى تفصل أسباب الإضراب وظروفه وتطوراته ومشاركة كل العاملين فيه، وهى تقارير تناقض ادعاءات رئيس الوزراء. قررت أمانة الحزب بالقاهرة صياغة بيان حول الإضراب يشرح للعمال والرأى العام الحقائق، ويؤكد على ضرورة « الاعتراف بحق الإضراب وتنظيمه » وتوليت كأمين للحزب فى القاهرة صياغة البيان وأرسلته للنسخ فى مكتب مقرر الحزب (**خالد محى الدين**) وطبعه على آلات الاستنسل الخاصة بالاتحاد

الاشتراكى وهى الآلات الوحيدة المتاحة فى ذلك الوقت.(١٨)

فى الصباح (الأربعاء ٢٢ سبتمبر ٧٦) فاجأنى د.**رفعت السعيد** بأن الأستاذ **خالد** اعترض على مبدأ أن يعد بيان هام مثل هذا البيان ويرسل للنسخ والطبع دون علمه. كان تصورى أن أمانة القاهرة تملك الحق، بل هى مطالبة بأن تبادر باتخاذ المواقف التى تتفق مع خط الحزب. ولكن الأستاذ **خالد محى الدين** ، كان يرى ضرورة التشاور مسبقاً، خاصة وأن إقدام التجمع على توزيع بيان فى الشارع لأول مرة ، وفى مثل هذه القضية الملتهبة (إضراب عمالى) والتى زادت سخونتها بمواكبتها للاستفتاء على السادات، أمر لن يمر بسهولة. المهم تم تجاوز الخلاف ووافق الأستاذ **خالد** على طبع البيان وتوزيعه. واتفق معى د. **رفعت السعيد** أن نؤجل الطبع إلى المساء، حيث يكون أغلب المسئولين فى الاتحاد الاشتراكى غير موجودين، وبالتالى لن يلاحظ أحد البيان ويوقف الطبع، على أن أحضر بسيارتى فى الثامنة مساء لاستلامه وإخراجه من المبنى بسرعة. وهذا ماتم فعلاً بنجاح. وكان الزملاء مسئولو الأقسام فى انتظارى أمام مقر التجمع الخاص بالقاهرة (مبنى الاتحاد الاشتراكى الذى تحول الآن إلى بنك قناة السويس) وتسلم كل الكمية التى تخصه وانطلقوا إلى مناطقهم، ووزع البيان بالفعل صباح الخميس ٢٣ سبتمبر ١٩٧٦، كأول بيان سياسى يوزعه أحد التنظيمات الثلاثة فى الشارع، وانقلبت الدنيا رأساً على عقب. فتش كل أعضاء التجمع فى اليوم التالى عند مغادرتهم مقر الاتحاد الاشتراكى بحثا عن نسخ البيان. ومنع خروج أى أوراق أو مطبوعات. وقرر السادات أن ينزل المعركة بنفسه، خاصة وانتخابات مجلس الشعب كانت تقترب.

فى يوم ٢٨ سبتمبر وفى ذكرى رحيل القائد **جمال عبد الناصر** ، وأثناء إلقائه لكلمته فى الاتحاد الاشتراكى أفرد السادات مساحة كبيرة لهذا الموضوع، وصب جام غضبه على التنظيم اليسارى، أى التجمع، وكان السبب البيان الصادر عن سكرتارية القاهرة حول تعطيل المواصلات فى القاهرة.

قال السادات .. «أسأل التنظيم اليسارى، كيف يدعو إلى حق الإضراب فى مجتمع اشتراكى (يقصد المجتمع المصرى) وهل تعطى موسكو هذا الحق لعمالها ؟..

للأسف انتهز البعض جو الحرية الكامل فى البلد.. وبدأوا زى ماقلت من أقصى اليمين المتحجر إلى اللى بيقولوا على نفسهم تقدميين ويسار.. بدأوا فى حملة لمحاولة إثارة السخط.. أنا باأقول إن دى جريمة فى حق هذا الوطن، وماهيش شطارة، لأنه ببساطة جدا هناك عشرات المشاكل للى يريد أن يستغلها لإثارة السخط.. أسهل حاجة يمسك القلم ويكتب عشرات المشاكل الموجودة وكلنا عارفينها وحاسينها.. يطلع تنظيم يستغل الحركة التى تمت بالنسبة لعمال الأوتوبيس والإضراب، ويطلع منشور ويفهمه بأنه لابد من حق الإضراب..

تعطيل الانتاج جريمة.. يعطل الانتاج لمجرد محاولة كسب شعبية رخيصة..

فى برنامج من البرامج قريت برضه لمحاولة كسب شعبية رخيصة، يعلقوا علشان المعركة الانتخابية شعارات «لاديمقراطية بدون حق الإضراب..».

ويمضى السادات فى خطابه فيقرأ فقرة من البيان ثم يعلق قائلاً..«أنا عايز أسأل سؤال :اللى كاتبين هذا معروفين لينا، كلهم، ومعروف ميولهم واتجاهاتهم، وهمه معترفين فى منشوراتهم انهم ماركسيين .. طيب فيه إضراب فى روسيا عند الماركسيين.. فى نشرة أيضاً بيقولوا إن القطاع العام سيصفى.. عمليات أنا بأعتبرها رخيصة لأنه عيب تزييف الحقائق وتزييف التاريخ.. » (١٩).

كان خطاب السادات والعصبية المجنونة التى تحدث بها، بمثابة إشارة البدء لتعوى الجوقة كاملة. كالعادة بادر **موسى صبرى** بالهجوم، فكتب فى الصفحة الأولى من الأخبار يوم ٣٠ سبتمبر تحت عنوان «**هذا الحلف الأسود**» يقول.. « الإخوة الماركسيون يمارسون اليوم تجارة السخط ويذرفون الدمع الساخن على جمال عبد الناصر والناصرية. وهم سعداء عندما أعلنوا أن الناصريين قد انضموا الى تنظيم اليسار، وهذا وجه للمغالطات التى يعمد إليها قادة تنظيم اليسار والتى أشرت اليها فى مقال سابق. وهى مغالطات هدفها تجميع أى سخط، ورعاية أى إثارة، والتستر وراء أى أقنعة ..» وتلاه فى اليوم التالى «**إبراهيم سعده**» فى أخبار اليوم تحت عنوان «ماركسية أولاد الذوات» فـ «**موسى صبرى**» تحت عنوان « عودة الرفيق» ثم مقال آخر «نصيحة ماركسية» فى ٥ أكتوبر. واستمرت الحملة طوال شهر أكتوبر، وهو شهر انتخابات مجلس الشعب. وفى اليوم السابق مباشرة لإجراء الانتخابات، كتب **موسى صبرى** فى الصفحة الأولى بالأخبار ٢٧ أكتوبر ٧٦ مقالا تحت عنوان «اليسار الوطنى شئ .. والتخريب شئ آخر» .

السقطة القاتلة

وتوالت الحملات الإعلامية. حملة أثناء انتخابات مجلس الشعب (أكتوبر ٧٦) تركزت أساساً على التجمع. وتشير دراسة «**لمركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية** » **بالأهرام** الى أن التجمع قد خصه من النقد الذى نشر فى الصحافة المصرية خلال المعركة الانتخابية ٨٤٪ (٥ . ٣٧٪ يحمل اتهاماً بالتآمر والتضليل وتوزيع المنشورات العلنية وتسلط الماركسيين ٥ . ٣٧٪ المجتمع يرفض الاتجاه اليسارى فى الأساس، ٨ . ٢١٪ اليسار ينافى الدين، ١ . ٣٪ اليسار يستخدم أسلوباً رجعيا فى الدعاية) . ويكفى المستوى الذى وصلت إليه الأخبار عندما نشرت صبيحة يوم الانتخابات ٢٨ أكتوبر ١٩٧٦ فى صفحتها الأولى بعنوان على ثلاثة أعمدة خبراً كاذباً يقول «**التحقيق مع كمال رفعت فى جرائم تعذيب الإخوان**» .. تبدأ النيابة العامة الأسبوع القادم التحقيق مع **كمال رفعت** فى بلاغات التعذيب التى تقدم بها عدد من أفراد جماعة الإخوان المسلمين الذين ألقى القبض عليهم فى عام ١٩٥٤ لاتهامهم بمحاولة اغتيال عبد الناصر فى ميدان المنشية. ذكر مقدمو البلاغات أن **كمال رفعت** اشترك مع **على صبرى وصلاح دسوقى وأحمد أنور** قائد البوليس الحربى فى تعذيبهم لإرغامهم على الاعتراف باشتراكهم فى تدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم. وكان نتيجة لاعترافاتهم التى أرغموا عليها أن أعدم ٦ من زعماء الإخوان المسلمين » كان الخبر مقصوداً به الإساءة إلى **كمال رفعت** المتحدث الرسمى باسم التجمع (الرجل الثانى) ومرشح التجمع فى دائرة الدقى أمام أحد وزراء السادات. والخبر «فبركة» كاملة لا أساس له على الاطلاق فلا يوجد بلاغات ولا يوجد تحقيق، وانما هى نوع من الدعاية المنحطة التى يستخدمها اليمين وتنشرها الصحافة الصفراء، وهو ماأكده المستشار «**هاشم محمد قراعة**» المحامى العام ورئيس مكتب تحقيق قضايا التعذيب.(٢٠)

وتلت هذه الحملة، حملة أشمل وأخطر، بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، حيث اتهم الحزب وعدد من قادته بالتحريض على أعمال التخريب والمشاركة فيها.(٢١) ثم حملة أوسع وأبعد أثراً عقب معارضة الحزب لزيارة السادات للقدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧.

انتفاضة يناير تعطل «الصحيفة»

هكذا كانت الأحداث تؤكد يوماً بعد يوم أهمية الصحيفة للتجمع. وبدأت الخطوة الأولى عقب خطاب **السادات** فى افتتاح مجلس الشعب الجديد فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦. أعلن **السادات** تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة إلى أحزاب، وحدد ثلاثة أمور فقط تبقى للاتحاد الاشتراكى من بينها «المشاركة فى ملكية الصحف حتى لاتعود تلك الأجهزة بالغة الأهمية ملكاً لأفراد .. مع ضمان الكفاية للتعبير عن الأحزاب الثلاثة، على أن يتم ذلك على الفور بين الأحزاب الثلاثة والأمين العام للاتحاد الاشتراكى.. » وطرحت اقتراحات مختلفة حول وضع الصحف المملوكة للاتحاد الاشتراكى وعلاقتها بالأحزاب. وبرز رأى أن تخصص لكل حزب واحدة من الصحف اليومية (**الأهرام** – **الأخبار** – **الجمهورية**)، على أن يجرى استفتاء بين هيئة تحرير كل صحيفة لتختار الحزب الذى تعبر عنه. بينما رأى آخرون أن تخصيص صحيفة لكل حزب لا يتمشى مع العدالة التى يجب أن تأخذ فى الاعتبار عدد أعضاء كل حزب ومدى انتشاره وإمكانياته وآرائه. واقترحوا بدلاً من ذلك تخصيص مساحة فى كل صحيفة لكل حزب من الأحزاب الثلاثة. (٢٢)

كان واضحا أن السلطة لا يمكن أن تنقلب على نفسها بين يوم وليلة، وتتبنى نقيض سياستها فجأة لمجرد أن التنظيمات تحولت الى أحزاب بقرار من رئيس الجمهورية.

لم يكن السادات ومعاونوه على استعداد للتخلى عن هذا الاحتكار الإعلامى، والسماح للأحزاب -خاصة حزب التجمع المعارض- بالمشاركة فى الصحف والمؤسسات الصحفية القائمة. وبدأ التفكير يتجه إلى السماح لهذه الأحزاب بإصدار صحف خاصة بها فى حدود إمكانياتها، مع استمرار سيطرة الحكم (وحزبه) على المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكى والتى تصدر كل الصحف والمجلات المسموح بصدورها فى مصر.

وأعلن **مصطفى كامل مراد** رئيس حزب الأحرار الاشتراكيين، وهو حزب يمينى صغير متحالف مع حزب مصر العربى الاشتراكى، أن الرئيس وافق على إصدار جريدة تعبر عن الحزب، تصدر أسبوعياً مؤقتاً، ثم تتحول إلى يومية. (٢٣) وأكد السادات هذا الاتجاه فى حديث أدلى به **لعبد المنعم الصاوى** رئيس مجلس إدارة دار التحرير ونشر فى **الجمهورية** ١٩ نوفمبر ٧٦، فأعلن السادات أنه « من حق الأحزاب أن يكون لها صحف».

ورغم أن هذا الاتجاه لم يتأكد بأية قرارات رسمية أو تعديلات فى القوانين تسمح للأحزاب بإصدار صحف خاصة بها، بل إن الأحزاب نفسها لم تكن تستند إلى أى أساس قانونى أو دستورى، فالدستور القائم فى مادته الخامسة يحظر قيام أية تنظيمات سياسية إلا الاتحاد الاشتراكى العربى. ورغم كل هذا فإن تصريحات **«السادات»** فى ظل دولة الحاكم الفرد التى تعلو إرادته فوق الدستور والقانون، كانت تطرح على الأحزاب احتمالاً قوياً بالسماح بصدور صحف خاصة بها خلال فترة قصيرة.

وبادرت بإعداد ورقة حول إصدار جريدة خاصة للتجمع تمهيداً لعرضها على «لجنة المتابعة» التى كانت تتولى إدارة العمل اليومى فى التجمع واتخاذ القرارات الضرورية فيما بين انعقاد السكرتارية العامة (كل أسبوعين) .(٢٤) وتناولت الورقة أهمية إصدار جريدة خاصة للتجمع أسبوعية فى البداية باسم **«التقدم»** والظروف العامة والخاصة التى تصدر فيها، والمبادئ والأهداف التى تحكم مثل هذه

الجريدة التى ستسعى للتعبير عن اليسار، والخطوات التنفيذية الضرورية لإصدار هذه الجريدة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية والفنية اللازمة، وكذلك محاولة إقامة أسس مقننة وصحيحة للعلاقة بين جهاز الجريدة الذى يتمتع باستقلال كامل - وبين الجهاز الحزبى،وتحقيق أكبر قدر من الديمقراطية فى الإدارة والعمل. ووافقت لجنة المتابعة فى ١١ ديسمبر على الورقة وأحالتها إلى لجنة خاصة من ١٤ من صحفيى الحزب لدراستها - بناءً على اقتراح الورقة نفسها - وإعداد دراسة تفصيلية للموضوع ودعوة أعضاء الحزب من الصحفيين لمناقشة الموضوع فى اجتماع موسع يعقد يوم السبت ٢٥ ديسمبر ١٩٧٦ (بعد أسبوعين). وأرسلت دعوة للصحفيين الحزبيين تتضمن الورقة التى أقرتها لجنة المتابعة وتطلب منهم إرسال ملاحظاتهم واقتراحاتهم كتابة قبل يوم ٢٠ ديسمبر إلى لجنتين. الأولى وتتكون من الزميلين **عبد الغنى أبو العينين ومحمود المراغى** وتتلقى الاقتراحات الخاصة بالنواحى الاقتصادية والتمويل والعلاقة مع المؤسسات الصحفية القائمة والاتحاد الاشتراكى. الثانية تتكون من **حسين عبد الرازق وأمينة شفيق وبدوى محمود**، وتتلقى الاقتراحات الخاصة بالناحية الصحفية والاحتياجات البشرية.

ووصل بالفعل عدد من الاقتراحات ، وعقد الاجتماع فى ٢٥ ديسمبر. وعرضت تقريراً عن نتائجه على لجنة المتابعة. وقبل أن تتحول نتائج هذا الاجتماع إلى اقتراحات محددة انفجرت هبة الشعب المصرى فى **١٨و١٩ يناير ١٩٧٧**، ودخل الحزب فى معركة البقاء بعد إلقاء القبض على أكثر من ١٤٠ من أعضائه من بينهم أربعة من أعضاء السكرتارية العامة (د.**رفعت السعيد - حسين عبد الرازق - غريب نصر الدين - عبد الصبور عبد المنعم**)، وقدم ٥٦ منهم للمحاكمة فى قضية التنظيمات السياسية السرية والتحريض على أحداث ١٨و١٩يناير، وتوالت مذكرات مباحث أمن الدولة وبيانات رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، تريد أن تحمل التجمع شرف الانتفاضة الشعبية ومسئولية التخريب والعنف وأن تتهمه والحركة الشيوعية المصرية بالعمل على إشعال الثورة الشعبية ضد النظام. فكما جاء فى مذكرة مباحث أمن الدولة فى ٢٢ فبراير ١٩٧٧ تحت عنوان «**دور قوى النشاط المضاد فى أحداث الشغب الأخيرة** ..».. وفى نفس الوقت فان **حزب التجمع الوطنى** بدوره اعتمد فى هيكله التنظيمى على كثير من العناصر الشيوعية المنظمة. وكان المرجع الرئيسى لذلك أن الحزب وإن أعلن التزامه بالمبادئ الثلاثة التى تحدد إطار الممارسة الحزبية الا أنه كان يسير فكرياً وتنظيمياً فى خط متواز مع الحركة الشيوعية المحلية، بل أنه طرح أفكارا لمعالجة قضايا المجتمع بما يخدم أغراض الحركة الشيوعية. وثبت من متابعة التحرك الشيوعى أن أربعة تنظيمات سرية هى التى تقود هذا التحرك، وأن **حزب العمال الشيوعى** هو أخطر هذه التنظيمات. وعلى أثر صدور القرارات الاقتصادية الأخيرة، أسرعت عناصر هذا الحزب السرى مع غيرها من عناصر **حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** وعناصر **الحزب الشيوعى المصرى** والناصريين إلى استغلال الموقف وتفجيره استشعاراً منها بأن التجاوب الجماهيرى مع حركتها سيصل إلى مداه، واضعة فى اعتبارها أنه من الظواهر الحتمية التى تقترن بجميع المظاهرات التى تتم فى مثل هذا المناخ الجماهيرى الساخط، مشاركة الغوغاء فيها بما يحقق لها سرعة الانتشار والإتجاه الى التخريب ويؤدى إلى تداعى الموقف وصولا إلى إشعال الثورة الشعبية ضد النظام».. (٢٥)

لم يكن وارداً فى مثل هذه الظروف التفكير فى إصدار الجريدة - رغم أن أهميتها تأكدت

وتزايدت، وإنما كان الهم والهدف هو الحفاظ على وجود الحزب ذاته، أو حسب قول هاملت الشهير **«نكون أو لا نكون .. تلك هى القضية»**. وفى نفس الوقت لم يكن مقبولاً من الحكم السماح للأحزاب بإصدار صحف خاصة بها. ومع ذلك فقد ظل موضوع إصدار صحيفة لحزب التجمع قائما ينتظر الظرف المناسب.

«الأهالى جاهزة»

وفى ٢ يوليه ١٩٧٧ أصدر السادات بعد موافقة مجلس الشعب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧بنظام الأحزاب السياسية، ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٧ يوليو ١٩٧٧ ليصبح قانوناً نافذاً من قوانين الدولة. ونص فى مادته الخامسة عشر «لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه، وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار إليه فى المادتين (١) و (٢) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة» [٢٦] وبذلك توفر الأساس القانونى لإصدار الصحيفة. وفى نفس الوقت كان الحزب قد استرد عافيته بعد أحداث ١٨و١٩ يناير، وخرج أغلب أعضائه من السجون بقرارات من محاكم أمن الدولة العليا، وقد أفرج عنى فى ٩ يونيه ١٩٧٧.

بمجرد صدور القانون نفضنا التراب عن الأعمال التحضيرية لإصدار صحيفة للحزب. وعادت السكرتارية العامة ولجنة المتابعة إلى مناقشة نتائج أعمال اللجنتين السابق تشكيلهما فى ديسمبر ١٩٧٦ وكان أمامنا عدد من المشاكل :

المشكلة الاولى: هى قضية التمويل. واقترح أستاذنا **حسين فهمى** الصحفى المخضرم وصاحب التجارب الواسعة فى إصدار الصحف ورئاسة تحريرها وإدارتها ونقيب الصحفيين السابق لست دورات، أن نطلب من أحد أبرز خبراء ادارة الصحف فى مصر إعداد دراسة حول تكاليف إصدار الصحيفة (أسبوعيا) ووسائل تمويلها، ورأس المال المطلوب لإصدارها. وجاءت الدراسة الأولية تحدد الحد الأدنى المطلوب لرأس المال بحوالى ١٥٠ ألف جنيه للبدء فى الإصدار.

وكان الرقم بالنسبة للحزب يفوق الإمكانيات والخيال وبدا الأمر مستحيلا. وعرض **محمود المراغى** بديلاً آخر أكثر بساطة، وهو توفير مبلغ يكفى تكاليف ٥ أو ٦ أعداد على أن نسعى لموازنة تكاليف إصدار العدد وعائد البيع، وفى نفس الوقت نسعى للحصول على أى حجم ممكن من الاعلانات مهما كان ضئيلاً. ونجحنا فى الحصول على موافقة السكرتارية العامة على هذا البديل الذى يتضمن قدرا هائلا من المخاطرة، ولكنه كان الحل الوحيد المتاح وإلا فلن نتمكن من الصدور. وفى فترة وجيزة نجحنا فى جمع المبلغ المطلوب من تبرعات الأعضاء وبعض أصدقاء الحزب.

المشكلة الثانية: كانت جهاز التحرير. اقترحت على جهاز المتابعة أن يتولى **خالد محى الدين** مقرر الحزب رئاسة التحرير، فالتجمع بتكوينه وحداثة العلاقة بين فصائله لايتحمل اختيار رئيس للتحرير يحسب على هذا التيار الفكرى أو ذاك. واقترحت أيضاً تكوين مجلس تحرير يكون رئيسه هو رئيس التحرير التنفيذى على أن يتشكل مجلس التحرير برئاسة **صلاح حافظ**، والذى كان قد ترك رئاسة تحرير روز اليوسف بعد أحداث يناير بفترة قصيرة، وعضوية **محمد عودة وعبد الغنى أبو العينين وحسين عبد الرازق وفيليب جلاب ومحمود المراغى**. ووافقت لجنة المتابعة وكذلك السكرتارية العامة. وتقرر أيضاً أن يتولى الصديق المرحوم **على مختار** المسئولية

المالية والإدارية وأن يعمل الجميع - بمن فيهم الزملاء الصحفيون الذين سيتعاونون مع مجلس التحرير - بلا أى مقابل مادى، وانما بتطوع كامل.

كنا جميعا أصدقاء حميمين ننتمى إلى أجيال مختلفة، تعرفنا على بعضنا البعض منذ سنوات طويلة قبل تكوين التجمع، وخضنا معا معارك سياسية ونقابية، وانضممنا الى التجمع معا، بعد حوارات متصلة. وبعد سلسلة من الاجتماعات التمهيدية عقدناها فى مقر التجمع بالاتحاد الاشتراكى، التقينا فى اجتماع طويل بمنزلى، استمر طوال النهار لوضع الخطوط العريضة لتبويب الصحيفة واسمها والعاملين فيها.

كان الحوار حول اسم الصحيفة من أول الأشياء التي تعرضنا لها. طرحت أسماء عديدة تم استبعادها لسبب أو لأخر. وانحصر الاختيار فى أسماء أربعة : **الأهالى** واقترحها **محمد عودة**، **واليسار** وكان اقتراحى، **والتقدم** واقترحه **محمود المراغى**، **والتجمع** واقترحه بعض الزملاء من قادة الحزب. الطريف أن **صلاح حافظ** اقترح أن يسمى الصحيفة **«المصرى»** وأكد أن الاسم سيثير مشاكل وقضايا، وأن آل **أبو الفتح** سيلجئون للقضاء وسيكون ذلك إعلاناً مجانياً عن الصحيفة وستنشر الصحف أنباء المعركة القانونية، ولم يخل الاقتراح من خبث وشقاوة. وعند عرض الاقتراحات على لجنة المتابعة والسكرتارية توزعت الآراء بين **الأهالى والتجمع واليسار**. كان المعارضون لاسم **اليسار** الذى دافعت عنه بحماس، يرون فى الاسم تضييقا لدائرة القراء، فالحملة التى شنت ضد **اليسار** عبأت قطاعات من المجتمع ضد هذا الاسم، وسيفسره البعض على أنه قرين للشيوعية، فقد استخدمت كلمة اليسار طويلاً للتعبير عن الشيوعيين فى مصر، وليس عن مجمل اليسار من ناصريين وماركسيين وقوميين .. إلخ وعبر بعض قادة التجمع البارزين، خاصة الدكتور **محمد أحمد خلف الله** عن رفض مبدئى لهذا الاسم. وكان المعارضون لاسم **«التجمع»** يرون فيه تضييقا لنطاق من تعبر عنهم الصحيفة، أو من تسعى للتعبير عنهم، خاصة أن هناك قطاعات هامة من اليسار كانت ومازالت تقف خارج التجمع. وعندما بدا أن اسم **اليسار** لن يمر، انحزت وكل المؤيدين لهذا الاسم إلى اختيار **«الأهالى»**. وجاء التصويت فى النهاية لصالح **«الأهالى»** خاصة بعد أن قدم د.**رفعت السعيد** ملخصاً سريعاً لتاريخ صحيفة **الأهالى** فى بداية القرن (٢٧) وكذلك إشارة إلى دور صحيفة **«الأهالى»** العراقية.(٢٨)

بالاستقرار على **«الأهالى»** ومجلس التحرير بدأنا فى توزيع المهام وتكوين جهاز التحرير والبحث عن المطبعة وشركة التوزيع والإعلانات ... إلخ

اتفقنا أن يتولى الزميل **«عبد الغنى أبو العينين»** إعداد الماكيت والإشراف الفنى، يعاونه الصديق **أحمد فوزى عطا الله** (رحمه الله) والزميل **أحمد عز العرب** الطبيب البيطرى وفنان الكاريكاتير اللامع وأن يتولى **محمد عودة** القسم الثقافى تعاونه **فريدة النقاش** ، وأن يتولى**محمود المراغى** القسم الداخلى يعاونه **بدوى محمود ونجاح عمر وأمينة النقاش**، والقسم الخارجى يرأسه **فيليب جلاب** يعاونه **محمد سيد أحمد**، وأن أتولى سكرتارية التحرير والتنسيق بين الأقسام المختلفة ومسئولية الصحيفة فى المطبعة (يوم الطبع) حيث إننا جميعا سنعمل دون تصريح من صحفنا (القومية) التى رفضت السماح لنا بالعمل فى صحيفة حزبنا، وبالتالى لم يكن مجلس التحرير يظهر فى الصورة أو يذهب إلى المطبعة، كنت أتحمل المسئولية كاملة يوم الثلاثاء فى المطبعة.

وإلى جوارنا كان هناك عدد كبير من صحفيّ الحزب وأصدقائه قد تطوعوا للعمل فى الأقسام المختلفة أذكر منهم..**عبد المنعم القصاص، عبد العال الباقورى، عاصم حنفى، ماجدة موريس، أمينة النقاش، وجيه الشريعلى، أحمد سيد حسن.**

بالإضافة إلى كتاب الحزب وقادته وأصدقائه الذين كتبوا فى «الأهالى» بأسمائهم أو بأسماء مستعارة.

وتوالت الاجتماعات .. ووصلنا إلى مرحلة التبويب وإعداد التحقيقات والتفكير فى العدد الأول.. واقترح **صلاح حافظ** أن تصدر فى شهر يناير، وأن يكون موضوعنا الرئيسى (cover story) عن أحداث ١٨ . ١٩ **يناير ١٩٧٧**، أن تقدم الأهالى فى أول أعدادها والأعداد التالية وبعد مرور عام على هذه الأحداث، أول تحقيق شامل، يعيد وصف الأحداث - كما جرت بالفعل وليس كما صورتها أجهزة الأمن والصحافة الحكومية - وأسبابها ونتائجها، وبالتالى حقيقة اتهام الحكومة لحزب التجمع واليسار الشيوعى والناصرى بالتدبير والتخريب. وعهد إلىّ بهذا الواجب، خاصة وأن اتهامى فى هذه القضية وحبسى خمسة أشهر مع المتهمين، وتوفر عدد هام من الوثائق حول هذه الأحداث لدى، يجعلنى قادراً على جمع كافة جوانب الموضوع..

وخسرنا صلاح حافظ

وماكدنا ننتهى من الإعداد للصدور حتى فاجأنا **السادات** بقراره زيارة القدس المحتلة والالتقاء بالعدو الإسرائيلى والاتفاق معه، ليهز مصر والوطن العربى زلزال رهيب مازلنا نعيش آثاره حتى اليوم. وبسرعة حدد حزب التجمع موقفه من هذا الإعلان. كان هناك اجتماع محدد مسبقاً للجنة السياسية مساء يوم ١٦ نوفمبر ١٩٧٧. وقرر **خالد محى الدين** أن يحضر الاجتماع. وفى نفس الوقت كان هناك اجتماع لسكرتارية الحزب بالقاهرة واتفقنا فى هذا الاجتماع على إرسال وفد برئاسة الدكتور / سمير **فياض** السكرتير المساعد (كنت أتولى مسئولية سكرتارية الحزب بالقاهرة). لحضور اجتماع اللجنة السياسية ونقل وجهة نظرنا فى ضرورة الوقوف ضد هذه الزيارة والمنطق الخطيرالذى يقف ورائها. وهكذا تحول اجتماع اللجنة السياسية الى اجتماع من نوع خاص، ليصدر أول بيان يرفض الزيارة ويطالب رئيس الجمهورية العدول عنها ويحذر من النتائج الخطيرة لهذه السياسة.(٢٩)

وتوالت الأحداث بصورة مأساوية. وتمت زيارة القدس المحتلة. وخاض الحزب واحدة من أشرف وأشرس معاركه ضد سياسة التبعية والتسليم للعدو الإسرائيلى وللولايات المتحدة الأمريكية. وأتذكر الآن ليلة العيد، والتليفونات تتوالى على منزلى من أعضاء الحزب فى القاهرة، بصفتى سكرتير الحزب بالعاصمة، ينقلون إلىّ أنباء القبض على زملائنا الشرفاء فى مناطق مختلفة من القاهرة، وهم يوزعون بيان الحزب ضد الزيارة. وكان نصيب شباب الحزب فى المطرية والزيتون نصيب الأسد. وضاعت محاولاتى مع ضابط مباحث أمن الدولة المسئول عن متابعة نشاط حزب التجمع **«العقيد منير محسن»** للإفراج عنهم سدى، وأمضوا أيام العيد فى ضيافة المباحث.

شغلت المعركة بيننا وبين السادات الجزء الأكبر من اهتمام الحزب. وكان علينا مهمة صعبة أخرى وهى محاولة الوصول للرأى العام، الذى استغل السادات متاعبه المعيشية التى وقع فيها نتيجة

لسياسات التبعية والانفتاح، واليأس الذى وقع فيه بعد إهدار مكاسب حرب أكتوبر، ليروج لوهم السلام والرخاء، ويجد قبولاً واستجابة من الرأى العام . كان احساسنا بالعزلة طاغياً، ولكن ثقتنا بالشعب العظيم الذى ننتمى إليه وبصحة وسلامة موقفنا كان أكبر من أى إحساس بالضعف والعزلة.

وتأكد لنا أكثر من ذى قبل أهمية الصحيفة، بعد أن حيل بيننا وبين مخاطبة الرأى العام.. ولكن وقعت مفاجأة لم تكن فى الحسبان فبعض الزملاء والأصدقاء فى الحزب ممن ينتمون تاريخياً إلى التيار الماركسى، أيدوا هذه الزيارة لأسباب مختلفة. اعتبروها خطوة صحيحة فى طريق السلام والرخاء والديمقراطية. وركز بعضهم على قضية الديمقراطية قائلين إن مصر حكمت أكثر من ثلاثين عاماً بالطوارئ والقوانين الاستثنائية بحجة مواجهة العدو الخارجى (إسرائيل) وأن تحقيق الصلح معه سينهى هذه الحجة، ويفتح الباب للديمقراطية، ويقلص الدور المسيطر للقوات المسلحة. وعبر عدد منهم عن رأيه علناً فى الصحف والمجلات، وكان من بينهم الصديق **«صلاح حافظ»** الذى بادر بأمانة تحسب له واتساق مع النفس إلى طلب إعفائه من رئاسة مجلس تحرير الأهالى، طالما أنه مختلف مع الحزب فى قضية أساسية. وبالطبع لم تملك قيادة الحزب إلا الاستجابة إلى طلبه، مع الإلحاح عليه فى مواصلة التعاون مع المولود الجديد الذى صاغ مع الآخرين ملامحه الأساسية، فقبل.

كان تخلى **«صلاح حافظ»** عن رئاسة مجلس التحرير،وفى هذا الوقت الحرج، حيث كان مقرراً أن تصدر الأهالى خلال شهر يناير ١٩٧٨، أى بعد أقل من شهرين، ضربة لا يمكن التقليل من شأنها. وبدأ التفكير فى البديل، وهل يكون من داخل مجلس التحرير أم من خارجه. وتقدمت باقتراح أن يتولى الزميل والصديق الكبير **محمد عودة** رئاسة مجلس التحرير. وواجهت التردد والمعارضة من بعض الزملاء فى قيادة الحزب وأصررت على اقتراحى، الى أن تمت موافقة لجنة المتابعة والسكرتارية بالاجماع. وبدأنا فى سلسلة من الاجتماعات للإعداد للصدور بعد أن تأجل إلى أول فبراير ١٩٧٨.

تحددت المؤسسة الصحفية التى ستطبع «الأهالى» وهى **«دار التعاون»** لم يكن لنا فيها أى خيار، فالحكومة هى التى اختارت لنا، فكل المؤسسات اعتذرت بناء على تعليمات، عدا **«التعاون»** . كان وراء تحديد «التعاون» أكثر من هدف فى المقدمة إخضاع **«الأهالى»** للرقابة المسبقة عن طريق رئيس مجلس الإدارة **«ممدوح رضا»** الوثيق الصلة بالدولة وأجهزتها الرقابية، وكذلك لسوء مطابع **«التعاون»** التى كان مفروض تكهينها منذ سنوات طويلة. ولم يكن أمامنا مفر من قبول «نصيبنا» الذى حدده السادات.

ولجحنا فى أن يتولى **«الأهرام»** توزيع الأهالى. ولم نجد شركة للإعلانات تتولى الإعلان فى الأهالى. وكان هناك قرار من السادات بعدم نشر أية إعلانات للحكومة أو القطاع العام فى الأهالى.

اللحظات الأخيرة

وبدأ مجلس التحرير يعد لإصدار العدد الأول من **«الأهالى»** فى أول فبراير ١٩٧٨. كان **«محمد عودة»** يميل إلى تأجيل الصدور، حتى يكون لدينا رصيد من التحقيقات تكفى لعدة أشهر. ورغم صحة هذا الطرح، فان تحقيقه كان يبدو مستحيلاً فى ظل منع الصحفيين أعضاء الحزب من العمل (علناً) فى الأهالى. وكان لابد من خوض التجربة بكل أخطارها، وبالعدد المحدود الذى قبل التحدى.

ووضعنا لائحة تحدد العلاقة بين الأهالى والهيئات القيادية فى الحزب وصاغ موادها معنا الزميل **عبد الغفار شكر**.

واتفقنا على توسيع مجلس التحرير بضم الزملاء «**محمد سيد أحمد وفريدة النقاش وأمينة شفيق ولجاج عمر وعبد المنعم القصاص**» ودخلنا فى الوقت الحرج. انتهى الفنان الكبير **عبد الغنى أبو العينين** من إعداد «الماكيت» وقدم أكثر من بديل ناقشه مجلس التحرير ومجلس المستشارين (وهو هيئة من كبار الصحفيين مثل **حسين فهمى ولطفى الخولى** وعدد من قادة الحزب مهمتهم تحديد الأولويات ومناقشة العدد بعد صدوره) وانتهينا إلى اختيار التصميم الذى ظهرت به الأهالى فى أول فبراير.

كان «الماكيت» مبهراً ولكن **أبو العينين** والجميع كان يعلم أنه سيفقد أكثر من ٧٠٪ من تميزه نتيجة للمطبعة «الكهنة» التى تقرر أن نطبع فيها . وقد قدم أبو العينين فى هذا الماكيت إبداعات جديدة أثرت فى كل الصحف بعد ذلك. يكفى أنه وضع كاريكاتير فى رأس الصفحة، بحيث يصبح أحد مانشيتات الصحيفة، وهى تجربة نقلتها كل الصحف الحزبية بعد ذلك. وعندما انتقلنا لمناقشة مواد العدد الأول وقعت مشكلة، كان مجلس التحرير فى تشكيله الأول برئاسة «**صلاح حافظ**» قد اتفق على تخصيص صفحة ٣ للموضوع الرئيسى وأن يكون موضوع أول عدد حول أحداث ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧، فى ذكرى مرور عام عليها. وبعد أن أعددت الحلقة الأولى والثانية فى التحقيق، اعترض **محمد عودة** وأصر على اعتراضه دون إبداء الأسباب. وأمام الإلحاح عبر عن تخوفه من مصادرة أول عدد من الأهالى إذا نشر هذا الموضوع، فالسادات سيعتبره استفزازاً متعمداً فى ضوء الحالة العصبية التى انتابته منذ هذه الأحداث والتى أصبحت تشكل بالنسبة له أسوأ وأخطر ما مر به من أحداث طوال حكمه. ولم أكن موافقاً على هذا التخوف. صحيح أن أحداث ١٨و١٩ يناير أصبحت تشكل عقدة للسادات واستفزازا دائما له، ولكنى كنت متيقناً أنه لن يقوى على مصادرة أول عدد من الأهالى ليضرب بذلك كل دعايته حول ديمقراطية النظام، بالإضافة إلى قناعة أن هناك موضوعين لا يمكن أن تتجاهلهما الأهالى فى أول عدد، هما احداث ١٨و١٩يناير، وموقفنا من زيارة القدس المحتلة فكلاهما كان علامة بارزة فى تاريخ الحزب، وأيضاً كان هدف حملة حكومية مسعورة ضد الحزب أثرت - فى ظل غياب صوتنا - بدرجة أو بأخرى فى الجماهير.

ورغم أن أغلبية مجلس التحرير كانت إلى جانب وجهة نظرى، فقد تشبث **محمد عودة** برأيه، وكادت تحدث أزمة. وتدخل **خالد محى الدين** واقترح حلاً وسطاً، تأجيل الموضوع إلى العدد الثالث ووافقنا جميعا. كنا نعد العدد فى حالة من الحماس والإصرار رغم كل المعوقات. كنا نعمل فى لامكان. ليس لنا حتى مجرد غرفة صغيرة. نجتمع ونناقش ونكتب ونرسم الصفحات فى قاعة اجتماعات الأمانة العامة، وأعضاء الحزب وضيوفه يخرجون ويدخلون يتفرجون علينا ويناقشوننا.

وكثيراً ما كان أبو العينين فى المساء يطلب معاونتى لإخراج بعض الزملاء الحزبيين الذين تجمعوا ليشاهدوا عملية إخراج الصفحات، فهو على حد قوله - لا يستطيع أن يخط حرفاً وهو يشعر بالرؤوس التى وقفت خلفه تتفرج.

كذلك فقد كنا نشعر بالعداء المتربص بنا من الحكومة وصحافتها ومباحثها، وأيضاً من الصحيفة (المعارضة) الوحيدة التى سبقتنا فى الظهور. صحيفة **(الأحرار)** التى كان يرأس تحريرها الزميل **صلاح قبضايا**. فإذا كانت الصحيفة معارضة بدرجة ما لبعض الممارسات الحكومية، فقد كانت منذ البداية فى موقف العداء للأهالى وحزب التجمع. وقد توفرت لها إمكانيات مادية ومساندة من

السادات وأخبار اليوم واليمين عامة منذ اللحظة الأولى. ومن الطريف أن **صلاح قبضايا** فى كتابه **(صحفى ضد الحكومة)** نشر رسالة بعث بها إلى **موسى صبرى** عندما تردد الأخير فى الموافقة على الاستفتاء عن أحد سكرتيرى التحرير العاملين فى الأخبار ليعمل فى **الأحرار**. تقول هذه الرسالة فى جزئها الأخير : (إنك قادر على أن تحرم جريدة(الأحرار) من العناصر التى تشكل الحد الأدنى لقيامها ، ولكنك غير قادر على حرمان الصحف المؤيدة للشيوعية الدولية (يقصد الأهالى !) من واحد من الذين يعملون بها. إنك قادر على أن ترفض إعارة جريدة الأحرار اثنين أو ثلاثة من المحررين للعمل بها مقابل مرتب تدفعه (الأحرار) ، بينما أكثر من ستة محررين من محررى الأخبار قد تفرغوا تماماً - ومنذ شهور - للعمل فى صحيفة تستهدف هذا النظام وتتطلع الى القضاء علينا وعلى أولادنا وعلى مستقبل هذه الأمة، بل .. وتدفع أنت - رئيساً لمؤسسة أخبار اليوم- مرتب هؤلاء المتفرغين ! وهناك عشرات من الصحفيين يعملون الآن لليسار (يقصد التجمع) - كل الوقت - بينما مرتباتهم تصرف من المؤسسات الصحفية الكبرى)

ويمضى **صلاح قبضايا** فى هجومه على صحيفة **الأهالى** - قبل صدورها - ليقول .إن هذه الأرض إذا تركت لهم - بكراً - فستشكل أول عناصر النجاح لهؤلاء **الذين يتقاضون من مرتباتهم ليعدوا بها المشانق**. وإذا كنا عاجزين - حتى الآن - عن وقف إمداد عدونا بمقومات النصر، فلا أقل من أن نتوقف عن سحب السلاح من يد الحليف. إنك تعلم - أكثر منى - أنهم يمهدون الرأى العام ليناير آخر. إن جريدتهم التى تدفع أنت مرتبات محرريها - المتفرغين لها - ستكون وسيلتهم الأولى. وإن إضعاف صحف المعارضة البناءة المخلصة أو وضع العراقيل أمامها إنما يترك لهم الميدان فسيحاً ممهداً، لتطبيق كل مادربوا عليه جيدا. وسنكون نحن أول الضحايا. (٣٠)

ولا تحتاج هذه الرسالة من رئيس تحرير صحيفة المعارضة «الشقيقة» أى تعليق، ليدرك القارئ المناخ الذى كان علينا أن نصدر فيه مع أول يوم فى شهر فبراير ١٩٧٨.

هوامش الفصل الأول

١) بدأت الحملة الصحفية الحكومية ضد التجمع (المنبر) وهو مازال فكرة يطرحها عدد من الشخصيات اليسارية الفاعلة فى الحياة السياسية والفكرية والنقابية فى مصر بقيادة **خالد محى الدين**. فمثلا كتب **الشيخ الدكتور عبد المنعم النمر** مقالاً فى صحيفة الأخبار فى ١٤ يناير ١٩٧٦ (قبل شهرين ونصف من انعقاد الاجتماع المشترك للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ومجلس الشعب لمناقشة إنشاء المنابر) .. تحت عنوان :

« منبر لليسار .. وأين المنبر الاسلامى ؟! .. قال فيه :

«تنشر الصحف هذه الأيام عن قيام مايسمى «بالمنابر» داخل الاتحاد الاشتراكى. ونشرت عن قيام منبر باسم **«اليسار»** وقالت إن السيد **خالد محى الدين** سيتزعم هذا المنبر. وبهذا لم يعد لدى أى انسان شك فى أن هذا المنبر هو منبر **شيوعى**، وسيكون له كالمنابر الأخرى صحف تدعو إليه وتنطق باسمه.. وهذا يعنى أن النظام الحالى يسمح رسمياً بقيام تنظيم شيوعى متسترا باسم «اليسار» وان كانت الحقيقة فى هذا الاسم لا تستتر.. ومعلوم أن فى مصر بعض المعتنقين للشيوعية، وقد أتاحت لهم ظروف الحماية الروسية التى تغلغل نفوذها فى مصر عدة سنين حتى قضى عليها الزعيم المكافح **أنور السادات**، أقول أتاحت لهم هذه الظروف أن يعلنوا عن أنفسهم صراحة باتخاذ مواقف شيوعية فيما يكتبون أو يتكلمون أو يعملون . ولمس الجميع دعوتهم ضد الدين وخطرهم على العقيدة..»

٢) مشروع البرنامج التأسيسى للتجمع.

٣) وثائق الاجتماع الثانى للهيئة التأسيسية – القاهرة أغسطس١٩٧٦ – **الاتحادالاشتراكى العربى** – تنظيم **التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** – دار الشعب.

التقرير السياسى **«خالد محى الدين»** صفحة ٦

التقرير التنظيمى **«محمد عبد السميع»** صفحة ٣٤

٤) نشرت المذكرة السوفيتية فى الصحف المصرية يوم ٢ أبريل ١٩٧٦ (الجمهورية ٢/٤/١٩٧٦صفحة ٤)، وبدأت الصحف حملتها الصليبية ضد الاتحاد السوفيتى. **فالأهرام** نشر فى صفحته الأولى يوم ٢ ابريل ١٩٧٦ مانشيت ضخم يقول ..

«**حسنى مبارك** يرفض تسلم بيان سوفيتى عن إلغاء معاهدة الصداقة السوفيتية المصرية».

وفى اليوم التالى نشرت **الأهرام** تعليقاً لتنظيم **مصر العربى الاشتراكى** تحت عنوان «البيان السوفيتى محاولة للإيقاع بين الشعب المصرى وقيادته». وفى يوم ٤ أبريل نشرت خبراً تحت عنوان « تنظيم الأحرار الاشتراكيين يرفض البيان السوفيتى » .. وتوالت البيانات والتعليقات المعادية للاتحاد السوفيتى.

٥) بيان من سكرتارية تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى عن التطورات الأخيرة فى العلاقات المصرية السوفيتية.

نشرة إعلامية بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٦ مطبوعة بالاستنسل. أرشيف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى. **(انظر الملحق الوثائقى. وثيقة رقم ١).**

وبيان من **خالد محى الدين** مقرر التنظيم بتاريخ ٤ ابريل ١٩٧٦ وزع على الصحف، ونشرت **الأهرام** (فقط) ملخصاً له بتاريخ ٥ ابريل ١٩٧٦، جاء فيه :

« إن التنظيم الوطنى التقدمى الوحدوى لم يتم تشكيله بعد، ولم تنتخب هيئاته القيادية المخولة ديمقراطياً حق اتخاذ المواقف باسمه .. وإلى أن يتم ذلك لا يملك أحد حق اتخاذ موقف سياسى باسم التنظيم، وإلا كانت تلك مصادرة منا للديمقراطية منذ البداية وعودة إلى أساليب فرض القيادات من أعلى، وادعاء التعبير عن الناس دون أخذ رأيهم».

ويمضى بيان خالد محى الدين فيؤكد المبادئ التى تحكم موقف التجمع بالنسبة للعلاقات المصرية السوفيتية فى ضوء مشروع البرنامج محدداً مبدئين أساسيين :

«الأول : الحرص الكامل على استقلال مصر، والتأكيد على أن شئوننا الداخلية ملك للشعب وحده يحسمها بكل حرية وبعيداً عن أى تدخل، وأن الشعب المصرى هو الوحيد صاحب الحق فى تقرير سياسته الداخلية والخارجية.

الثانى : الدعوة لضبط النفس ومنع تصعيد الأزمة الحالية فى العلاقات المصرية السوفيتية، لأن بين البلدين من العلاقات والمصالح الاقتصادية والسياسية المتعددة وطويلة المدى، مايجب أن يعمل الطرفان على صيانتها. كما أن استقلال مصر يتأكد باتساع شبكة علاقاتها الدولية وتنوعها، وليس بالقطيعة مع دولة أو مجموعة من الدول لها معنا سابقة تعاون مثمر.»

٦) شارك عدد كبير فى الحملة ضد التجمع لموقفه من البيان السوفيتى أو لتصريح أدلى به خالد محى الدين حول إلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية لصحيفة عراقية.

فنشر الأهرام فى ١٤ ابريل ١٩٧٦ (صفحة٤) خبراً تحت عنوان:

«سيد مرعى يعلن فى المجلس المحلى بالقاهرة:

الاتحاد الاشتراكى مطالب بمناقشة تصريحات خالد محى الدين.

التنظيمات قامت على أرضية مشتركة .. وهذه التصريحات – إذا صحت – بداية خطيرة.»

وجاء فى الخبر نفسه..«طالب المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب، الاتحاد الاشتراكى بأن يأخذ دوره فى مناقشة التصريحات الأخيرة التى نسبت إلى السيد خالد محى الدين مقرر تنظيم التجمع التقدمى الوحدوى حول ألغاء معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية. وقال إن التنظيمات قامت على أرضية مشتركة وهى «الوحدة الوطنية وحتمية الحل الاشتراكى والسلام الاجتماعى» .. وهذه التصريحات اذا كانت صحيحة تعد بداية خطيرة تهدد الأرضية المشتركة للتنظيمات. وإذا لم يقف الاتحاد الاشتراكى ليثبت وجوده ستكون هذه بداية غير سليمة لا يجب الوقوف حيالها موقف المتفرج..»

ويمضى سيد مرعى ليربط بين تصريحات خالد محى الدين، وما نشر حول نفس الموضوع فى «الوعى» وهى النشرة النظرية الداخلية للحزب الشيوعى المصرى.

وقبل ذلك نشر موسى صبرى فى الصفحة الأولى لجريدة الأخبار (١٠ ابريل ١٩٧٦) مقالاً تحت عنوان.«سؤال محدد إلى خالد محى الدين » قال فيه : « والسؤال المحدد الآن لخالد محى الدين .. بغض النظر عن الاحتماء بأنه يرى استمرار الصداقة مع الاتحاد السوفيتى الآن هذا الرأى ليس موضع خلاف.. السؤال المحدد الآن لخالد محى الدين. أين تقف بالتحديد وبكل الوضوح .. مع شعب مصر الذى ألغى المعاهدة، أو مع وكالة تاس الشيوعية، وكل بيانات الحزب الشيوعى السوفيتى التى تنشر بمصر، وتهاجم قيادة مصروتسعى إلى تمزيق الموقف العربى، وتفترض أن مصر لن تكون إلا تابعا للاستراتيجية السوفيتية التى أرادت لنا ألا نحارب.. والتى أرادت لنا بعد الثغرة أن نركع ونطلب التبعية والغفران.. » وفى نفس العدد من الأخبار نشر موسى صبرى خبراً تحت عنوان «صحف موسكو تصفق لخالد محى الدين» وفى ١٤ أبريل ١٩٧٦ نشر موسى صبرى رد خالد محى الدين لموسى صبرى تحت عنوان «عد إلى بيتك وأسرتك ». وفى اليوم التالى نشرت الأخبار مقالاً للدكتور محمد عبد المنعم النمر تحت عنوان موجه الى خالد محى الدين «موقفك يثير الدهشة والريبة». وفى يوم ٢٠ إبريل مقالاً لأحمد موسى سالم تحت عنوان.. «محاولة

لخلق عقيدة أماركو إسلامية خدعة مكشوفة. التكتيك الماركسي يلغي الإسلام فيما عدا الصلوات الخمس».

وفي يوم ١٩ ابريل ١٩٧٦ كتب د.النمر معرفاً نفسه بأنه «أمين مساعد مجمع البحوث بالأزهر» مقالاً تحت عنوان « رد على رأى : هدم الدين أو الكفر بالوطنية.. ليس مجرد خلاف في الرأى » شن من خلاله هجوماً عنيفاً على التجمع واصفاً إياه بأنه «التنظيم اليسارى الشيوعى» ومكفراً له ولقادته. وفتحت الأخبار صفحاتها للهجوم على التجمع فخصصت نصف صفحة كاملة في عدد ٢٢ أبريل ٧٦ تحت عنوان «الشارع المصرى يرد على المتحدث الشيوعى المصرى » ملأته بالهجوم على خالد محى الدين والتجمع بألسنة عدد من القراء وكررت نفس الفعلة في ٢٨ ابريل ٧٦ تحت عنوان « الشارع المصرى مازال يرد على المتحدث الشيوعى المصرى».

٧) تشكلت الهيئة التأسيسية المؤقتة لتنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى من ١٣٣ وجهت لهم الدعوة للاجتماع في قاعة الشعب بمبنى الاتحاد الاشتراكى العربى يوم السبت ١٠ ابريل ١٩٧٦، وهم : خالد محى الدين- محمد عبد السميع(عامل) - إبراهيم سيد أحمد (عامل) - إبراهيم هلال (عامل) - ابراهيم يونس (كاتب وصحفى) - أبو سيف يوسف (كاتب وصحفى) - د.اسماعيل صبرى عبد الله (أستاذ جامعى) - أحمد حمروش (كاتب وصحفى) - أحمد عبد الفتاح عبد الرحمن (عامل) - الدسوقى حسيب الأسوانى (عامل) - السيد نصر محمد حماد (عقيد شرطة بالمعاش) - ألفت عبد ربه (مدرسة) - أمينة شفيق (صحفية) - جمال عبد الوهاب (عامل) - جمال الدين محمد عبد الكريم (عامل) - حسن فؤاد (كاتب وصحفى وفنان تشكيلى) - حسين فهمى (كاتب وصحفى) - حسين عبد الرازق (كاتب وصحفى) - حلمى عاشور (مهندس) - حمدى غيث (مخرج وممثل) - داود على العزب (عامل) رأفت محمد إسماعيل (موظف) - رشدى أبو الحسن (كاتب وصحفى) - سيد محمد عبد العال (موظف) - سيد فرحات (عامل) - سيزا النبراوى - شوقى عثمان (عامل) - شوكت عبد المطلب (أخصائى اجتماعى) - صلاح حافظ(كاتب وصحفى) - عبد الرحمن الشرقاوى (كاتب وصحفى) - عبد الحفيظ عبد اللطيف (عامل) - عبد الرحمن أبو زهرة (ممثل ومخرج) - عبد الرحمن محمد خير (عامل) - عبد الصبور عبد المنعم أحمد (عامل) - عبد العظيم المغربى (محامى) - د.عبد العظيم رمضان (أستاذ جامعى) - عبد القادر مصطفى العجمى (عامل) - عبد العزيز محمد سالم (موظف) - عبد الفضيل السيد راشد (وكيل مدرسة) - عبد السلام زكى (عامل) - عبد المجيد أبو زيد (مستشار بهيئة المسرح والسينما) - عبد الحميد الشيخ (عامل) - على عبد الرحمن على (مأمور ضرائب) - على كامل الديب (مهندس زراعى) - غريب نصر الدين (عامل) - فتحى محمود (عامل) - فريدة النقاش (كاتبة وصحفية) - د.فؤاد مرسى (أستاذ جامعى) - قبارى عبد الله (عامل) - لطفى الخولى (كاتب وصحفى) - د.محمد أحمد خلف الله (أستاذ جامعى) - محمد الفقى (عامل) - محمد حسن الجندى (عامل) - د.محمد رضا محرم (أستاذ جامعى) - محمد عبد السلام على (موظف) - محمود المراغى (كاتب وصحفى - د.ميلاد ميخائيل حنا (أستاذ جامعى) - نجاح عمر (كاتبة وصحفية) - وصفى الوكيل - يسرى بيومى حسن (عامل) - د. يحيى الجمل (أستاذ جامعى) - د.ابراهيم صقر (أستاذ جامعى) - أحمد حسن أحمد (عامل) - أحمد سعد الدين كامل (كاتب وصحفى) - أحمد محمد الخواجه (محام) - جميل شفيق (صحفى وفنان تشكيلى) - د.حسنى أحمد تمام (طبيب) - د.حلمى إبراهيم سلام (أستاذ جامعى) - د.رمزى فهيم صليب (صيدلى) - صلاح أبو العلا (موظف) - عائشة عبد الهادى (عاملة) - محمد

إدريس (فلاح) - محمد خليل (محاسب) - محمد عودة (كاتب وصحفى) - محمد عونى على (موظف) - محمود توفيق (محام) - هاشم عبد الحليم نوفل (موظف) - السعيد أحمد العطار (عامل) - حسن محمود أحمد (عامل) - زاهر سعيد السيد (عامل) - شعبان محروس (موظف) - طلعت عبد الخالق التلاوى (مهندس زراعى) - عبد الفتاح شحاته منصور (عامل) - عبد الحميد البنهاوى - عبد الرؤوف جودة (كيماوى) - عبد القوى رمضان عبد القوى (عامل) - عبد المحسن على دنيا (عامل) - على حسن الشربينى (عامل) - على طلخان (عامل) - عيد طنطاوى حسين (فلاح) - فوزى محمد سيد أحمد (عامل) - متولى عبد العليم فرج (نقاش) - محمد صلاح الدين القاضى (موظف) - محمد عبد الحميد البنهاوى (عامل) - محمد كمال عليوة سرحان (موظف) - محمود محمد غريب (عامل) - موافى إمام عبد السلام (موظف) - إبراهيم عطيه السيد خليل- أحمد حسن فتيح - د.رفعت السعيد (كاتب وصحفى ومؤرخ) - رأفت سيف (مدرس) - شحاته ابراهيم السيد عمارة - عبد العليم راشد (عامل) - مأمون حلمى عبد المطلب - محمد أحمد طه - محمد فتحى المغربى (مهندس) - الشيخ مصطفى محمد عاصى (إمام مسجد) - السيد مصباح - حسام الدين ديشو (ناظر مدرسة) - رشدى قنديل (مدرس) - عبد البارى لطفى (مهندس زراعى) - محمد بيومى (مهندس زراعى) - نسيم عبد الفتاح الحو (موظف) - جابر فتوح عواره (عامل) - عبد الحليم سليمان الأعصر (ضابط سابق ومدير بالقطاع العام) - أحمد محمود البحراوى - صالح محمد السمنى - محمود عز الدين شلبى - الكاشف محمد الكاشف - على فريج راشد - محمد على اسكندر - أحمد لطفى واكد - محمد إبراهيم ميعاد (موظف) - محمود زيدان (كاتب وصحفى) - شحاته عبد العليم محمود (عامل) - د. لطفى سليمان - محمد أبو الحسن إسماعيل (فلاح) - محمد كامل الغمرى (عامل) - محمد ربيع سيف النصر (محام) - إبراهيم صديق على (مدرس جامعى) - فاروق رضوان - أنور ابرهيم يوسف - فتح الله كامل خفاجى - ماهر مصطفى محمد - محمد مصطفى بكرى (طالب) - عبد الستار ميرغنى (مدير تعليم) - الشيخ عبد الهادى يعقوب (واعظ).

٨) خالد محى الدين - محمد عبد السميع - د.يحيى الجمل - د.مصطفى الجبلى - عبد الرحمن الشرقاوى - أحمد الخواجة - لطفى واكد - محمد إدريس - د.إسماعيل صبرى عبد الله - محمد عودة - محمود المراغى - فتحى محمود - قبارى عبد الله - د.محمد أحمد خلف الله - الشيخ عبد الهادى يعقوب - د.ميلاد حنا - لطفى الخولى - عبد الرحمن أبو زهرة - حسين فهمى - د.رفعت السعيد - نيازى عبد العزيز - غريب نصر الدين - عيد طنطاوى حسين - حلمى عاشور - على طلخان - عبد الصبور عبد المنعم - رأفت سيف - د.رمزى فهيم - صلاح القاضى - عائشة عبد الهادى - الشيخ مصطفى عاصى - عبد العظيم المغربى - إبراهيم يونس - شوقى عثمان - د.لطفى سليمان - محمد خليل - عادل فريج راشد - محمد مصطفى بكرى.

٩) نشرة إعلامية صادرة عن تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٨ .

٣أوراق مكتوبة بالآلة الكاتبة على أوراق الاتحاد الاشتراكى العربى (اللجنة المركزية) - أرشيف التجمع .

١٠) مذكرة حول موقف صحف الاتحاد الاشتراكى مقدمة من التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى إلى :

١- الأمين الأول للجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكى.

٢- المجلس الأعلى للصحافة.

٣- نقابة الصحفيين.
بتاريخ ٢٨ ابريل ١٩٧٦
٤ ورقات بالاستنسل (أرشيف التجمع) . **(أنظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٢) .**
١١) قضية الديمقراطية فى برنامج التنظيم
٨ صفحات فلوسكاب مطبوعة بالرونيو على الآلات الخاصة بالاتحاد الاشتراكى وتحمل رقم ١٢٥/٣(أرشيف التجمع).
١٢)وثائق الاجتماع الثانى للهيئة التأسيسية - القاهرة ٢١ أغسطس ١٩٧٦- مطابع دار الشعب قرار بشأن الإعلام صفحة ٥١.
١٣)حزب التجمع الوطنى التقدمي الوحدوى - مشروع قانون الصحافة والمطبوعات - مقدمة من خالد محى الدين مقرر الحزب وعضو مجلس الشعب وعضو نقابة الصحفيين - القاهرة أول فبراير ١٩٧٨ - ويتكون المشروع من ١٤١مادة مرفق بها مذكرة تفسيرية.
١٤) بيان من السكرتارية العامة لتنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
٣ورقات فلوسكاب مطبوعة بالرونيو على آلات الاتحاد الاشتراكى العربى وتحمل رقم ١٥٦/٣
(انظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٣) .
١٥) الأهرام الجمعة ١٧ سبتمبر ١٩٧٦
١٦) الأهرام السبت ١٨سبتمبر ١٩٧٦.
١٧) الأهرام الثلاثاء ٢١ سبتمبر ١٩٧٦ .
١٨) بيان من سكرتارية القاهرة حول تعطيل المواصلات فى القاهرة.
«تابعت سكرتارية التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى محافظة القاهرة ، تطورات الموقف الناتج عن إضراب العاملين فى هيئة النقل العام بالقاهرة يومى السبت والأحد، وتعطل المواصلات جزئياً فى اليوم الأول، وبصورة كاملة فى اليوم الثانى، واستخدام قوات الأمن المركزى للعنف فى بعض المواقع والأسلوب الذى عالجت به الجهات المسئولة والصحافة هذا الحدث الهام.
وتعلن سكرتارية التنظيم بالقاهرة من موقع الإحساس الكامل بالمسئولية مايلى :
١- تتحمل الحكومة الحالية وتنظيم مصر الاشتراكى، المسئولية عن لجوء العمال إلى الإضراب وتعطيل المواصلات فى القاهرة.
فالمطالب التى تقدم بها العمال وهى : تحديد ساعات العمل اليومى بالهيئة بسبع ساعات، وصرف مقابل لفروق الراحات (اليوم الثلاثين) والذى صدر بها قرار وزارى فى فترة سابقة، وصرف مكافأة شهر بمناسبة الأعياد والمدارس طبقا للعرف الجارى منذ سنوات.. مطالب مشروعة. وهى الحد الأدنى فى ظل تدهور مستوى المعيشة نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة المتبعة والتى أدت إلى تزايد بؤس غالبية الجماهير من العاملين بأجر، وتزايد ثراء القلة المترفة من السماسرة والمقاولين وتجار السوق السوداء والمضاربين بقوت الشعب والمرتشين.
وزاد النار اشتعالاً ما أعلنه مرشح تنظيم مصر العربى الاشتراكى فى مصر الجديدة على عمال شركة المترو لأسباب انتخابية من حصوله على موافقة بصرف ١٥ يوماً مكافأة إضافية لهم. فى الوقت الذى قررت إدارة هيئة النقل العام صرف ١٠ أيام كسلفة (وليس مكافأة) للعاملين بها .
٢- رفض محاولات الحكومة التنصل من المسئولية والبحث عن كبش فداء تلقى عليهم التهم جزافا، وهو نفس الموقف الذى اتخذته الحكومة من إضراب عمال حلوان (يناير١٩٧٥) وإضراب عمال المحلة الكبرى (مارس ١٩٧٥) وثبت عدم صحته أمام القضاء.

٣- تدين سكرتارية التنظيم بالقاهرة هجوم قوات الأمن المركزى على عمال جراج هيئة النقل العام بالأميرية، والذى تسبب فى وقوع اصابات بين العمال وقوات الأمن، وهو الأسلوب الذى تكرر خلال الأشهر الأخيرة فى عدة مواقع «شركة النصر للسيارات» و«الشركة الشرقية للدخان - ماتوسيان» و«الشركة الأهلية المتحدة للغزل والنسيج» .. الخ . وذلك خلافا للاتفاق مع اتحاد نقابات العمال.

٤- أصبح من الضرورى فى ضوء الواقع والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المسارعة بالاعتراف بحق الإضراب وتنظيمه، فالتجربة أثبتت أن كل حق يقابله واجب.

٢١ سبتمبر ١٩٧٦ سكرتارية القاهرة - تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

١٩) الأهرام ٢٩ سبتمبر ١٩٧٦.

٢٠) النيابة العامة - مكتب النائب العام - مكتب تحقيق قضايا التعذيب.

يشهد مكتب تحقيق قضايا التعذيب بمكتب النائب العام، بأن السيد/ **كمال الدين محمود رفعت** غير مطلوب لاجراء التحقيق معه فى أى من البلاغات المقدمة للمكتب حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة.

واستخرجت هذه الشهادة بناء على طلب الأستاذ / **عمر المارية** المحامى الوكيل عن السيد / **كمال الدين محمود رفعت**. بعد سداد الرسم ٦٥٥ مليم بالقسيمة رقم ٩٦١٠٥٠ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٣١ وتقيدت تحت رقم ٤٠ صدر،

١٩٧٦/١١/٨ المحامى العام

رئيس مكتب تحقيق قضايا التعذيب

«هاشم محمد قراعة»

٢١) التفاصيل فى كتاب **«مصر ١٨و١٩ يناير» تأليف حسين عبد الرازق** ، الناشر دار شهدى للنشر - الطبعة الثالثة - ١٩٨٤.

٢٢)الأهرام ١٤ نوفمبر ١٩٧٦.

٢٣) الجمهورية ١٢نوفمبر١٩٧٦.

٢٤) حول إصدار جريدة خاصة للتجمع - **حسين عبد الرازق** عضو السكرتارية العامة.

٤صفحات فلوسكاب مرفق بها رسالة موقعه سكرتارية لجنة المتابعة مطبوعة بالرونيو على آلات الاتحاد الاشتراكى العربى ومثبت عليها رقم ٣/٢٦٥ **(انظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٤)**.

٢٥) حسين عبد الرازق - مصر ١٨و١٩ يناير (مصدر سابق).

صفحتى ١٠٠ و ١٠١.

٢٦)أضيفت فقرة ثانية إلى هذه المادة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية - العدد ٢١ مكرر(أ) بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣٠ نصت على..«ويكون رئيس الحزب مسئولاً مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر بها».

٢٧) كتب د.**رفعت السعيد** قصة «الأهالى» الأخرى فى العدد ١٦ من الأهالى الصادر بتاريخ ١٧مايو ١٩٧٨ فى زاويته «أرشيف» والتى كان يوقعها «مؤرخ» وكانت تحت عنوان «الأهالى» الأخرى (١) وهى الصحيفة التى أصدرها **«فرج انطون»** مع انطلاق ثورة ١٩١٩ وأغلقتها سلطات الاحتلال «لإهاجتها الرأى العام» .. ويختم د.**رفعت** عموده قائلا «لكن **فرج أنطون** لا يصمت ففى اليوم التالى تصدر «المحروسة» لتحل محل الأهالى وتنهج نهجها، لكنها تغلق هى الأخرى.. وتمضى الستة أشهر (فترة التعطيل طبقاً لقرار سلطات الاحتلال) وتعود الأهالى للظهور مرة أخرى».

الطريف أن القراء لم يقرأوا هذا العمود، فقد كان هذا العدد هو (أول عدد يصادره السادات ، ولم ير النور أبداً. ولم يكتب **رفعت** قصة الإصدار الثانى من الأهالى الذى كان نصيبه أيضاً المصادرة والإغلاق.

٢٨) صدرت **«الأهالى»** العراقية فى بغداد بتاريخ ٢ يناير ١٩٣٢. وأصدرها تجمع يتزعمه **«محمد**

حديد وعبد الفتاح إبراهيم وحسين جميل وعبد القادر إسماعيل» بهدف تحقيق قيام المجتمع العراقى على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة .. واشتهر هذا التجمع باسم «**جماعة الأهالى**» والتى كانت نواة بعد ذلك لقيام «**الحزب الوطنى الديمقراطى**» عام ١٩٤٦ ورأس تحرير الأهالى الأستاذ/ « **حسين جميل** » .. وكانت الأهالى صحيفة تقدمية تعمل للتحرر الخارجى من الاستعمار والتحرر الداخلى من الاستغلال واعتبرت العمل الوطنى والعمل لتحقيق الديمقراطية أمرين متلازمين «وأن الديمقراطية لاتقتصر على الديمقراطية السياسية ومقوماتها فقط، فهى لاتكون مجدية اذا لم تكن متكاملة بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية، والحريات بأية تسمية أعطيت لها، عامة أو سياسية أو مدنية لاتتحقق من غير تحرر المواطنين من الاستغلال والتبعية الاقتصادية والاجتماعية. »

حسين جميل «–الحياة النيابية فى العراق ١٩٢٥–١٩٤٦» موقف جماعة الأهالى منها.

منشورات مكتبة المثنى – بغداد – العراق – الطبعة الأولى ١٩٨٣.

٢٩) بيان حول الإعلان عن زيارة السيد رئيس الجمهورية لإسرائيل

ورقة فلوسكاب مطبوعة بالرونيو على الوجهين محررة فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٧ وعليها توقيع مقرر الحزب **خالد محى الدين** – ود. **يحيى الجمل** مقرر اللجنة السياسية ويؤكد البيان فى نهايته «فإن حزبنا يسجل بهذا البيان اعتراضه على اتمام هذه الزيارة التى يرى أنها لن تؤدى إلا إلى إضعاف وحدة الموقف العربى وإذكاء تناقضاته، وبالمقابل إلى تعزيز صلف إسرائيل وتعنتها ويهيب بالسيد رئيس الجمهورية أن يعدل عنها».

.أرشيف التجمع.

٣٠) **صلاح قبضايا** – صحفى ضد الحكومة – الناشر «كتاب الحياة» صفحة ٤٦.

الفصل الثاني

السادات يتهمنا بالغباء

لم نهتم ونحن نخوض تجربة إصدار العدد الأول وماتلاه من أعداد الأهالى بظاهرة غاية فى الغرابة والشذوذ فُرضَتْ علينا فرضاً. كنا نعمل وكأننا نصدر صحيفة سرية عن تنظيم سرى. فاسم رئيس التحرير المكتوب على الأهالى - والمسئول قانوناً - هو اسم مقرر الحزب «الأمين العام» **«خالد محى الدين»** بينما رئيس التحرير الفعلى هو **«محمد عودة»** رئيس مجلس التحرير. وكل أعضاء مجلس التحرير فى الأهالى معرضون فى أى لحظة للفصل من أعمالهم فى الصحف القومية والحرمان من مصدر رزقهم الوحيد،رغم عدم توقيع أى منهم على ماينشر له فى **«الأهالى»** وكانت أجهزة الأمن والحكومة والمؤسسات الصحفية تعرف المسئولين عن تحرير وإصدار الصحيفة بالاسم، ومع ذلك أتقنا لعبة حرمان الخصوم من أي دليل مادى على مايعرفونه يقينا. ووصل الأمر والحرص بالزميل **«فيليب جلاب»** الى اشتراط أن تكتب موضوعاته على الآلة الكاتبة قبل إرسالها الى دار التعاون للجمع، وأن يتم إعدام الأصل الخطى. واستمرارا فى اللعبة اعتاد مجلس التحرير إنهاء علاقته تماماً بالأهالى فى الحادية عشرة صباح الثلاثاء، بعد اختيار المانشيت وكتابة الافتتاحية، أتسلم المادة الخاصة بالصفحة الأولى والماكيت وأنطلق الى دار التعاون حيث ألتقى والفنان **«أحمد عز العرب»** وينضم إلينا **أحمد سيد حسن**، وفى مرحلة تالية **وجيه الشريتلى** وعدد آخر من شباب حزب التجمع، لأصبح عملياً وبعد انتهاء الطبع والصدور، رئيس التحرير المسئول.. فقد كان مطلوباً أن يخوض شخص واحد فقط المغامرة حتى نهايتها.

لا.. للمفاوضات المباشرة

صدر العدد الأول من الأهالى يوم الأربعاء أول فبراير ١٩٧٨، وكان من ثمانى صفحات، وثمنه ٣ قروش، فى وقت كانت الصحف تباع فيه بقرشى صاغ فقط. واخترنا أن يكون موضوع المفاوضات بين حكومة السادات والعدو الإسرائيلى والولايات المتحدة الأمريكية، والتى تواصلت بعد زيارة السادات للقدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، هو المحور الرئيسى فى هذا العدد. فقد صدرنا قبل سفر أنور **السادات** للولايات المتحدة لإجراء مباحثات مع **كارتر** فى كامب ديفيد.

كان المانشيت الرئيسى حول الزيارة يقول :

«واشنطن لا تتوقع نتائج مثيرة»

«مطلوب وقفة حازمة مع «الصديق» الأمريكى».

وخصصنا التحقيق الرئيسى فى العدد (صفحة ٣) لنفس الموضوع ولتوضيح موقف الحز ب من المفاوضات المباشرة مع العدو الاسرائيلى.. تحت عناوين بارزة :

«لماذا نعترض؟»

«ليس خلافا على السلام .. لكنه خلاف حول المنهج»

«رغم خطورة وأهمية مايتم .. فالحوار الديمقراطى لا يتم»

«السؤال الأول : هل تريد أمريكا.. حقيقة.. المساهمة فى السلام؟»

«فى اليوم المحدد لاجتماع اللجنة السياسية أعلنت أمريكا تزويد إسرائيل بـ١٥٠ طائرة، وفور قطع المفاوضات نشرت المخابرات الأمريكية تقريرا حول السلاح الذرى فى اسرائيل».

وفى نفس الصفحة وتحت عنوان **«حزب التجمع وسياسة التفاوض المباشر مع اسرائيل»** نشرنا تلخيصا لبيانات الحزب التى صدرت حول الموضوع نفسه قبل إصدار «الأهالى»، شمل البيان الصادر عن اللجنة السياسية فى ١٦ نوفمبر ٧٧ ضد إعلان السادات عزمه زيارة اسرائيل وبيان السكرتارية العامة فى ٢٨ نوفمبر ٧٧ حول نتائج الزيارة، وكلمة مقرر الحزب **«خالد محى الدين»** فى اجتماع قيادات الحزب بالقاهرة الكبرى، والتى نقل فيها رأى السكرتارية العامة بعد مؤتمر الإسماعيلية بين **السادات وبيجين**، وبيان السكرتارية العامة حول استدعاء وزير الخارجية من القدس.

وفى الصفحة الأخيرة كتب **«أمين هويدى»** فى أول عمود له بالأهالى تحت عنوان **«تأملات»** حول الموضوع ذاته.

وبنفس القدر من الاهتمام الذى خصصناه فى العدد الأول لقضية المفاوضات المباشرة مع العدو الإسرائيلى.. كان اهتمامنا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

نشر فى الصفحة الأولى «مانشيت» رئيسى آخر يقول :

«الحكومة تقرر حرية الشركات فى تحديد الأسعار»

وفى نفس الصفحة وعلى خمسة أعمدة خبر آخر تحت عنوان :

«زيادة تدريجية لأسعار السلع خلال عام ١٩٧٨».

«رفع أسعار المنتجات القطنية .. وتسعيرة جديدة لسلع أخرى».

واحتل الصفحة الخامسة تحقيق رئيسى آخر كتبه **«محمود المراغى»** دون توقيع حول معركة المستورد تحت عناوين رشيقة تفصح عن الموضوع بوضوح..

«إضراب التجار.. القصة الكاملة»

«إضرب التجار لكى يضغطوا على الوزير.. وهددوا بالاعتصام ليلغى قرار تحديد الأرباح»

«أسرار معركة المستورد»

«حجم المعركة التى يقاتل من أجلها التجار ٧٠٠ مليون جنيه»

«أدوات المعركة .. المال..والمنشورات.. وكسب أعضاء مجلس الشعب»

«بلغت أعمالهم ٢مليون جنيه فى اليوم.. ويشكون سوء الحال»

«استوردوا الأثاث.. وباعوا الفستان ب ٣٠٠ جنيها»

«أحضروا للوزير صندوق بالونات.. وقالوا له : ضع لنا الأسعار»

وفى قلب الصفحة حوار مع د. **فؤاد مرسى** أحد قادة الحزب البارزين والذى كان وزيراً للتموين أثناء معركة شارع الشواربى التى قادها بإخلاص وترك الوزارة بسببها، أجرته معه «**أمينة النقاش**» **تحت عنوان «د. فؤاد مرسى يروى قصته مع التجار.. ملوك الشواربى.. ملوك فى الجريمة أيضاً»**

كانت الأهالى فى عددها الأول تكشف بوضوح عن موقف ورؤية منحازة للطبقات والفئات الشعبية، ورافضة لسياسة الانفتاح والتبعية وللتفريط فى الأرض والسيادة الوطنية المباشرة مع العدو الإسرائيلى. وتقدم نظرة جديدة للعالم العربى والعالم الخارجى، فالصفحة الثانية التى خصصت للأحداث العربية والعالمية، أعادت للقارئ المصرى الاهتمام بحركات التحرر الوطنى والقوى اليسارية فى العالم. وشملت موضوعات العدد الأول..

أحداث يناير فى تونس - كمبوديا : الحرب على منقار الببغاء - إيطاليا : الأزمة لايحلها اليمين أو اليسار بمفردهما - مناحم بيجين : الكراهية هى القوة المحركة للتقدم - إعدام أميرة سعودية بسبب الحب.. وهى القصة التى تحولت بعد ذلك الى فيلم بريطانى أثار ضجة هائلة تحت عنوان «**موت أميرة**» ..

وبالطبع لم يكن الموقف وحده هو تميز الأهالى..

اهتممنا منذ العدد الأول بالخبر. فمثلا العدد الأول احتوى على ١٥ خبرا فى الصفحة الأولى، ١٢ خبرا فى الثانية، ٧ أخبار فى الثالثة، وخصصت الرابعة بالكامل للأخبار الداخلية والموضوعات الإخبارية شاملة بابا تحت عنوان «مال وأعمال» **كان يحرره محمود المراغى ألمع المحررين الاقتصاديين فى ذلك الوقت**. والسادسة احتوت على أخبار سياسية وحزبية، والسابعة أخبار ثقافية، والثامنة أخبار خفيفة تحت عنوان «آخر الأسبوع».

واحتل الكاريكاتير مكاناً هاماً، فوضع كمانشيت فى الصفحة الأولى، واحتل رأس الصفحة الأخيرة. **وتألق الفنان «أحمد عز العرب» بكاريكاتيره السياسى، الحاد والمباشر.**

وحاولت الأهالى إعادة الحياة للأدب السياسى الساخر، عبر بابين متميزين.. «**دبوس**» و «**أبو شادوف**»

ولصعوبة التحقيقات الميدانية «الريبورتاج أو الفيتشر» اعتمدت الأهالى على الدراسة فى تقديم تحقيقاتها، وحرصت على تقديمه بصياغة صحفية رشيقة تخفف من صعوبة الدراسة.

وكان ماكيت الأهالى وإخراجها الذى تحمله الفنان «**عبد الغنى أبو العينين**» نقلة جديدة فى الصحافة المصرية - ولكن للأسف تكلفت مطابع «دار التعاون» والتى كان يطلق عليها أبو العينين «مطابع رجل» مشبها إياها «بالمكوى الرجل» التى عفى عليها الزمان، بإفساد كل الإبداع الفنى والصحفى المبذول فى الأهالى.

باختصار كانت الأهالى تحمل الجديد والواضح فى كل شئ.

أسماء مستعارة

وعندما أستعيد اليوم ذكريات هذه الأيام، بعد ١٢ عاما، لا أعرف كيف واتتنا الجرأة على إصدار الأهالى والاستمرار بها ٣١ أسبوعاً.

لا أعرف كيف تعامل الزميل الراحل «**على مختار**» مع قضية التمويل. فطوال الإصدار الأول، لم تنشر الأهالي أية إعلانات (عدا إعلان يتيم لدولة الإمارات العربية وآخر لإحدى دور النشر العربية) وبالتالي حرمت من ٦٠٪ من مصدردخل أى صحيفة.

وبالرغم من أن التوزيع كانت تقوم به مؤسسة «قومية» مملوكة للدولة (الاتحاد الاشتراكى) وخاضعة لتوجيهاتها، فالحق أن المسئولين عن التوزيع فى مؤسسة الأهرام ومن بينهم «**عبد الجابر خلاف**» وهو من الشيوعيين القدامى، وكذلك المسئولين عن جراج «الأهرام» والسائقين الذين يقودون عربات التوزيع.. كانوا يسهرون على توزيع الأهالى بحماس منقطع النظير، ربما كان أكثر من حماسهم للأهرام ذاته.أذكر عندما كان يتأخر الطبع لسبب أو آخر، لايكف جراج الأهرام عن السؤال، بل وتأتى السيارات وتنصرف ثم تعود. وحتى عندما فاتهم ذات مرة اللحاق بقطار الصعيد قبل مغادرته محطة مصر «باب الحديد» قاد السائق سيارته بسرعة جنونية ليلحق به فى محطة الجيزة. وكان زميلنا «كارم هاشم» السائق بالأهرام وعضو الحزب مسئولا بقدر كبير عن هذا الحماس.

وسيظل هناك سؤال يلح على أذهان كثيرين «.. لماذا أقبل القراء على الأهالى، رغم رداءة الطباعة وتعذر قراءة كثير من الأسطر فى بعض الأحيان، والحملة الحكومية، وتخويف الناس بادعاء أن من يضبط يحمل جريدة الأهالى فى العمل سيتعرض للمساءلة والاضطهاد، وأهم من هذا عدم وجود أسماء لامعة تكتب فى الأهالى. لقد كتب أغلبنا بدون أسماء أو بأسماء مستعارة..

كان **صلاح حافظ** أحد ألمع كتاب وصحفيى اليسار (الماركسيين) إن لم يكن ألمعهم جميعا فى جيله، يكتب عمود «**دبوس**» ويوقعه (ص). وكتب «**لطفى الخولى**» مقالاته العربية باسم «**عهده مسعود**» ووقع **فيليب جلاب** بدبلوماسى فى عموده صفحة ٢ وكتبت **فريدة النقاش** مقالاتها النقدية باسم «**سلمى البدرى**» وفى مرحلة متأخرة وضمن مناخ التحدى كتبت تحت اسم «**فريدة عبد الرازق**» وكتب «**سمير فريد**» باسم «**كامل توفيق**» و «**رفعت السعيد**» بتوقيع «**مؤرخ**» ثم بتوقيع «**خالد السعيد**» و «**حسين فهمى**» شيخ الصحفيين بتوقيع «**حسين العربى**». وفى البداية ولأربعة عشر عددا متتالية كان «**سعد الدين وهبه**» عضو الحزب الحاكم «حزب مصر العربى الاشتراكى» وصديق «**ممدوح سالم**» رئيس الحزب هو الذى يكتب باب «أبو شادوف». وكان حريصا على ألا يعرف أحد هذه الحقيقة فالباب كان يسخر بشدة من قادة الحكومة وحزب مصر، ويجد صدى واسعا بين القراء، ولكن مع تصاعد المواجهة بين الأهالى والحكم، وتردد إشاعات تشير الى «سعد الدين وهبه» ككاتب لهذا الباب، نشر «**سعد الدين وهبه**» فى العدد الرابع عشر من الأهالى «٣مايو ١٩٧٨» العمود وإلى جواره تعليقا صغيرا تحت عنوان «أبو شادوف الأهالى وغيره نافيا فيه أنه كاتب الباب.. «عندما تأكد لنا ذلك بادرنا بنشر هذه الكلمة التى نورد فى نهايتها أن سعد الدين وهبه لم ينضم الى أسرة تحرير الأهالى، وعندما يحدث، فسوف نرحب به علانية، وسوف يوقع كما قال لنا هو نفسه باسمه الصريح..«الأهالى».. » وبعدها مباشرة توقف **سعد الدين وهبه** عن إرسال عموده، وتحمل «**لطفى الخولى**» باقتدار كتابة «**أبو شادوف**» حتى النهاية. كذلك عندما توقف «**صلاح حافظ**» عن كتابة «**دبوس**» بعد أن كشفت الممارسة عن اتساع شقة الخلاف فى الرأى بين أسرة تحرير الأهالى وحزب التجمع من ناحية وبين الصديق «**صلاح حافظ**» بدأ **فيليب جلاب** فى كتابة «**دبوس**» بأسلوب ساخر واشتهر به بعد ذلك فى الإصدار الثانى للأهالى، وذلك منذ العدد العاشر(٥ ابريل ١٩٧٨).

وإلى جانب من كتب باسم مستعار، فقد كتب الآخرون ومنهم **عوده والمراغى وأنا** دون أى

توقيع. وفى نفس الوقت استعنا ببعض شباب الحزب وبعدد كبير من أساتذة الجامعات والكتاب (من غير العاملين فى الصحافة) من قادة الحزب وأصدقائه لينشروا بأسمائهم فى الأهالى.. أذكر منهم **«د.حسن حنفى - د.عبد العزيز الأهوانى - أمين هويدى - د.ميلاد حنا - عبد الغفار شكر - د.محمد أحمد خلف الله - د.الطاهر المكى - د.فؤاد مرسى - طارق البشرى - د.محمد عبد القادر - عبد الرحمن أبو عوف - الجى أفلاطون - د.يحيى الجمل - أحمد زين الدين السماك - محمد عبد السلام الزيات - د.عمرو محى الدين - أحمد نبيل الهلالى - أديب ديمترى - حلمى شعراوى - مصطفى عاصى - عطيه الصيرفى - أمينة النقاش - لطفى واكد - وجيه الشريتلى - د.اسماعيل صبرى عبد الله - أحمد عبد التواب - أحمد سيد حسن - عريان نصيف - فاروق عبد القادر - د.نوال السعداوى - علاء عبد الوهاب - محمد سيد أحمد - د.عبد الباسط عبد المعطى - د.جلال أمين - محمد على عامر - ملك عبد العزيز - صلاح زكى - عز الدين نجيب - جمال مجدى حسنين - د.محمد عمارة - صلاح عيسى - د.عصمت سيف الدولة - انتصار شكر - د.عبد المنعم خربوش - محمود دياب».**

ومن بين هؤلاء جميعا لابد من التوقف أمام الزميل العزيز «**محمد سيد أحمد**» الذى اتخذ قراراً على مسئوليته أن ينشر فى الأهالى باسمه مهما كانت النتائج، متحديا بشجاعة السرية التى فرضها الحكم على صحفيّ الحزب. فبدأ منذ ١٩ أبريل ١٩٧٨ (العدد الثانى عشر) ينشر كل مايكتبه بتوقيعه.

وبلا شك فإن هذه الأسماء، ساهمت بدرجات مختلفة فى تخفيف طابع السرية فى الأهالى وجذب عدد من القراء ولكن التجربة تستحق الدراسة فقد كشفت عن استعداد هائل لدى القراء للبحث عن المادة الجيدة بصرف النظر عن كاتبها. ولو راجعنا أعداد الأهالى فسنجد أن عدد الأسماء لم يتجاوز فى أى عدد ٢ أو ٣ أسماء، بينما غالبية الموضوعات غير موقعة أو باسماء مستعارة. ومع ذلك فإن توزيع «الأهالى» فى ذلك الوقت كان عالياً بصورة ملفتة للنظر.

فطبقاً لخطاب رسمى من شركة توزيع الأهرام، فإن متوسط توزيع الأهالى خلال الربع الأول من عام ١٩٧٨ (فبراير ومارس) كان ٧٩٦٦٠ (المطبوع ٨٥٢٣٢). ومتوسط شهر أبريل ١٩٧٨ كان ١٠٠١٠٤(المطبوع ١٠٧٠٠٠) ووصل الموزع فى عددى (١٢ و١٣) على التوالى ١١٨٠٨٠ و ١١٦٢٨٥(المطبوع ١١٩٥٠٠) ومتوسط شهر مايو ١٠٠٩١٥(المطبوع ١٠٣٩٦٧) وتشير هذه الأرقام إلى أن نسبة المرتجع كانت غاية فى الضآلة (٦.٥٪ خلال الربع الأول من عام ١٩٧٨، ٦.٤٪ خلال شهر أبريل، ٣٪ خلال شهر مايو) وهى نسب أعتقد أنها غير مسبوقة.. وكان مفترضا أن تزيد الأهالى كمية المطبوع، لولا مشاكل الورق والتمويل.(١)

تخطيط.. للقوات المسلحة!

مرة أخرى لم تكن هذه الظاهرة مجرد صدفة، أو لأن الأهالى كانت وحدها فى السوق.كانت هناك صحيفة معارضة متميزة من الناحية الصحفية ولديها إمكانيات مادية كبيرة (**الأحرار**)، وصحيفة

حزبية حكومية (مصر) ومع ذلك شقت الأهالى طريقها كألمع وأبرز صحيفة حزبية. ففى كل عدد كانت نغمة المعارضة والنقد والتصدى للسياسات الحكومية ترتفع بوتيرة متصاعدة، وتثير اهتمام وإعجاب الرأى العام.

قبل أن تنقضى ثلاثة أسابيع على صدور الأهالى، اغتيل **«يوسف السباعى»** سكرتير المنظمة الدولية لتضامن الشعوب الآسيوية والأفريقية والكاتب اللامع ورئيس مجلس إدارة وتحرير الأهرام، أثناء وجوده فى قبرص لحضور مؤتمر المنظمة فى نيقوسيا. ولجأ الإرهابيون الذين اغتالوه إلى الاحتفاظ بعدد من الرهائن والانتقال بهم الى إحدى الطائرات فى مطار لارناكا. وتدخلت الحكومة المصرية وأرسلت وحدة من وحدات الصاعقة المصرية الى «قبرص» فى طائرة عسكرية «هيركيوليز ١٣٠» دون الحصول على إذن من الحكومة القبرصية. وبمجرد هبوط الطائرة العسكرية فى مطار **لارناكا** خرجت من داخلها سيارة جيب تحمل عدداً من جنود الصاعقة وتطلق النيران على الطائرة المخطوفة والتى يتحصن فيها الإرهابيون والرهائن وأطلق الحرس الوطنى القبرصى النار على قوات الصاعقة وانتهت المواجهة باستشهاد ١٥ من رجال الصاعقة المصرية وجرح ٢٠ وتدمير الهيركيوليز. وصدرت الصحف اليومية (الحكومية) وبها رواية كاذبة «حكومية» لما حدث، تحمل المسئولية كاملة لحكومة الرئيس **«كبريانو»** فى قبرص ومارست أجهزة الإعلام (الاذاعة والتلفزيون) والتصريحات الرسمية نفس الدور.

ووقع على الأهالى عبء نقل الحقيقة للقارئ واتخاذ الموقف الصحيح.

خصصت الأهالى صفحتها الأولى فى أول عدد صدر بعد أحداث لارناكا لهذا الموضوع (٢)، فنشرت تحت مانشيت على ٨ أعمدة **«مجلس الشعب يناقش المسئولية عن أحداث قبرص - مصر تودع شهداء الساعقة اليوم» .. التفاصيل الحقيقية التى أدت لاستشهاد وجرح ٣٥ من جنود الصاعقة وتشويه سمعة مصر، وقطع علاقتها مع حكومة صديقة (تقليديا) لمصر، وتعطيل الإفراج عن الرهائن.**

كان السادات يتشبه بأصدقائه الجدد فى إسرائيل وعملية « مطار عنتيبى» الشهيرة.

وفى الافتتاحية، والتى كتبتها لأول مرة منذ صدور الأهالى وتحت عنوان **«الإرهاب ومسئولية المواجهة»** أدانت الأهالى جريمة الاغتيال واختتمت الافتتاحية بقولها : «فظاهرة الإرهاب والاغتيال الفردى، هى الوجه الآخر لظاهرة رفض الخلاف فى الرأى وإغلاق باب الاجتهاد والاحتكام الى العنف الذى ساد المجتمع العربى فى السنوات الأخيرة.

إن الطريق الوحيد لوقف الإرهاب هو الديمقراطية، وقبول الرأى والرأى الآخر، وإخضاع تصرفاتنا وأفعالنا للعقل وحده.

وتبقى قضية أخيرة ترتبت على جريمة الاغتيال والاختطاف.. إن ماوقع فى مطار قبرص وأدى إلى استشهاد عدد من جنود الصاعقة المصرية وجرح عدد آخر من المصريين وقوات الحرس الوطنى القبرصى وتدمير للطائرات، وتأزيم العلاقات بين مصر وقبرص، أمر ربما كان يمكن تداركه لو كان قد تم تفاهم واضح مع السلطات القبرصية تمليه علاقتنا بدولة صديقة لمصر.

ولابد من كشف الحقائق كاملة لتحديد المسئولية».

وفى العدد التالى مباشرة،(٣) نشرت الأهالى تفاصيل هامة حول جلسة مجلس الشعب التى أجابت فيها الحكومة على طلبات الإحاطة والأسئلة التى قدمها الأعضاء حول أحداث قبرص وإجابات

رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الحربية تحت مانشيت رئيسى فى الصحفة الأولى يقول :

«التجمع يكشف مسئولية الحكومة عن شهداء الصاعقة» «القرار السياسى خاطئ والتصريحات متناقضة» .. كما نشرت فى الصفحة الخامسة صورة أدبية خطيرة كتبها الزميل **«يوسف القعيد»** دون توقيع - تحت عنوان **«الفلاح الفصيح يسأل .. ابنى شهيد من؟!»** تطرح بقوة قضية استشهاد جنود الصاعقة بلا هدف أو ثمن إلا خطأ القيادة السياسية.

اهتمت أجهزة الحكم بدور الأهالى فى كشف أبعاد التورط الحكومى فى قضية قبرص، وفى نقل مادار فى مجلس الشعب .. واعتبرته موجها بالأساس لتعبئة القوات المسلحة - التى فقدت ١٥ شهيدا - ضد الحكم، لمجرد وضع الحقائق أمامهم. وقدرت أن هذا التوجه كان مخططا من الأهالى والتجمع. وبدأ القلق الحكومى من الأهالى يتضاعف، بينما نحن غافلون عما يرتب لنا بليل.

خلاف فى مجلس التحرير

وفى العدد التالى مباشرة (العدد السادس) (٤) نشرت الأهالى خبراً صغيراً على الصفحة الأولى كان بداية لحملة صحفية بعد ذلك. ويتعلق الخبر بموافقة وزير الاقتصاد على الترخيص لشركة **«دنياكوم انترناشيونال»** ويمثلها **روبرت دابين** وبعض المصريين بإنشاء محطات إرسال تليفزيون (قطاع خاص) فى أنحاء جمهورية مصر العربية، دائرة كل منها ٥٠ كيلو متر.

وبدأت الأهالى أيضاً نشر سلسلة التحقيقات التى أعدتها حول أحداث ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧. كان هذا التحقيق كما سبق القول مخططا له أن ينشر فى أول عدد للأهالى، ولكن الصديق **«محمد عودة»** أصَرَّ على تأجيله. وعندما تقرر استئناف محاكمة المتهمين فى هذه القضية فى النصف الثانى من أبريل، وجدت مناسباً أن نبدأ فى نشر الحلقات يوم ٨ مارس (٣حلقات). وبالصدفة سافر **«محمد عودة»** الى الأردن وكنت أتولى عملياً رئاسة التحرير دون قرار. ونشرت الحلقة الأولى فى الصفحة الثالثة (٥) تحت عنوان :

«ماذا حدث فى ١٨و١٩ يناير».
«٧٩ قتيلا و ٣١٤ جريحاً خلال يومين».
«القوات المسلحة تنزل للشارع لأول مرة منذ ٢٥ عاماً».
«ممدوح سالم : مؤامرة سافرة للوثوب إلى الحكم».
«حزب التجمع : إطلاق النار فَجَّرَ الغضب الشعبى».
«التايم الأمريكية : الإخوان المسلمون يتحملون مسئولية الإثارة».
«الحكومة تُحَمِّلُ الطبقات الشعبية أعباء جديدة تصل الى ٥٠٠ مليون جنيه».

وأثارت التحقيقات ضجة هائلة بين القراء وفى الدوائر الحكومية. فقد احتوت على كم هائل من المعلومات والحقائق لم تنشر من قبل، بما فى ذلك مذكرات مباحث أمن الدولة السرية التى قدمت للنيابة العامة وتم على أساسها عمليات القبض الواسعة، رغم مافيها من تناقض وأخطاء فادحة. وازداد التربص الحكومى - خاصة أجهزة الأمن السياسى - بالأهالى.

وكادت التحقيقات ونشرها أن تسبب أزمة داخل مجلس تحرير الأهالى. فيبدو أن معارضة «محمد عودة» لنشرها من العدد الأول كانت أبعد مما تصورنا جميعاً. وقبوله التأجيل كان بأمل عدم نشرها

إطلاقاً.واعتبر نشرها أثناء وجوده فى الأردن تحدياً له. وهكذا عاد ولزم منزله ولم يتصل بالحزب ولا بالأهالى .وبعد نشر الحلقة الثانية طرحت الموضوع على الأمين العام (المقرر فى ذلك الوقت) **خالد محى الدين**، واقترحت أن أذهب الى «**عوده**» ومعى الزميل **محمود المراغى** لمناقشته فى أسباب امتناعه عن ممارسة مسئوليته عن الأهالى. وذهبنا اليه بالفعل، وما إن طرحت عليه السؤال مؤكداً حرصنا جميعا على وجوده ودوره حتى بادر دون أن يشرح أسباب انقطاعه إلى إعلان استئنافه للعمل وسعادته بحضورنا إليه، وهكذا عبرنا هذه الأزمة الطارئة. ونشرت الحلقة الثالثة رغم أن الصديق **محمد عودة** كان يرى أن التحقيقات ليست إلا مذكرة دفاع محامى أرياف مبتدئ. وقد تحولت هذه الحلقات بعد ذلك إلى كتاب نشرته باسمى فى بيروت (طبعتين) وطبعة ثالثة نشرت فى القاهرة مضافاً إليها حيثيات الحكم.

وقبل أن تنتهى الحلقات، كانت الأهالى تخوض معارك أخرى عديدة.

نشرنا تفاصيل المحاكمة العسكرية التى كانت تجرى للشاعر «**أحمد فؤاد نجم**» والفنانة «**عزة بلبع**» زوجته والملحن الشيخ «**إمام عيسى**»، لتأليفه وأدائه معهم لقصيدته الرائعة «**بيان هام من إذاعة شقلبان**» باعتبارها تتضمن هجوماً على رئيس الجمهورية «**أنور السادات**» وتعريضاً بنزاهته وأمانته.(٦)

وبدأناحملة ضد محطات التليفزيون الأمريكية فى مصر، تحت عنوان «**عقل مصر فى المزاد العلنى**»(٧) ونشرت الأهالى آراء « **لويس عوض - سعد لبيب - الزبير سيف الإسلام - صلاح زكى - نجيب محفوظ - مصطفى بهجت بدوى** - د.**محى الدين صابر** - د.**على عجوة - صلاح حافظ - رجائى الميرغنى - حسن فؤاد - مختار نصار - عادل عيد - فتحى محمود - محمد سيد أحمد** - د.**عصمت سيف الدولة**..» وكللت الحملة فى النهاية بالنجاح ومات المشروع.

وتوالت الحملات : حملة مستمرة ضد سياسة الصلح المنفرد. حملة ضد ارتفاع الأسعار، حملة ضد إلغاء التعاون وإنشاء بنك القرية. حملة عن أزمة الحرية والديمقراطية فى مصر.. حتى وصلنا للعدد الحادى عشر، وكانت له قصة تستحق أن تروى.

«هيكل» وشروع فى المصادرة

فى يوم الثلاثاء ١١ أبريل ١٩٧٨ « وهو اليوم التالى لاحتفال كبير أقمناه بمناسبة مرور عامين على قيام الحزب وحضره عدد كبير من الساسة والصحفيين والشخصيات العربية والأجنبية» ، كنت مع المجموعة المسئولة عن تنفيذ الأهالى، نجلس فى الغرفة المعزولة المواجهة للمطبعة بدار التعاون بجاردن سيتى. أوشك العدد على الانتهاء والتجهيز للطبع، عندما شاهدنا شخصيات غريبة تدخل الى المبنى الرئيسى وتتجه الى غرفة رئيس مجلس ادارة دار التعاون «**ممدوح رضا**» وحضر إلينا من يقول : أن ضباط مباحث أمن الدولة قد وصلوا، وأن هناك شيئاً غير عادى حول الجريدة « الأهالى ». ورغم أن الجمع المتبقى والخاص بالصفحة الأولى لم يكن يحتاج أكثر من دقائق إذا به يمتد أكثر من ساعتين. ولم تفلح جهودنا فى حث العاملين على الإسراع، كانت نظراتهم تقول :« مابالبد حيلة ». فى النهاية تم تجهيز العدد، وبدأت المطبعة تدور، وتنفسنا الصعداء. وفى حوالى العاشرة مساء بدأت

أول دفعات فى الخروج من المطبعة وتحميل سيارة شركة الأهرام للتوزيع، فجأة خيم السكون على المكان. توقف صوت المطبعة تماما، وحضر إلينا من يقول إن هناك عطلاً فنياً، وإن رئيس مجلس الإدارة أمر بإرسال مندوب لإحضار أحد الفنيين لإصلاحه. وجلسنا ننتظر على نار. وجاء إلينا من يقول :« انتم مستنيين إيه ؟!.. المطبعة أظلمت وأغلقت بالقفل والمفتاح، والعمال انصرفوا الى منازلهم، وشركة التوزيع أبلغت تليفونياً بعدم إرسال سيارات التوزيع، والنسخ المطبوعة ممنوع خروجها من المطبعة ». واندفعنا خارج غرفتنا لنتأكد أن كل ماقيل لنا صحيح تماما.

كان واضحاً أن هناك قراراً بالتحفظ على العدد تمهيدا لمصادرته.

اتصلت **بخالد محى الدين** أمين عام الحزب ورئيس التحرير المسئول فسارع بالحضور الى مطبعة دار التعاون. وأبلغت نقابة الصحفيين، فحضر منها وكيل النقابة وسكرتيرها ومسئول لجنة الحريات بها. ودخلنا فى دوامة من الحوارات العقيمة مع « **ممدوح رضا** » رئيس مجلس إدارة دار التعاون. وواجهناه بالحقائق التى تؤكد صدور قرار من جهاز المباحث باحتجاز الأهالى، وعدم صحة الادعاء بوجود عطل فنى. وطالبناه إما باستئناف الطبع، أو إبلاغ النيابة العامة أو تقديم قرارها بمصادرة العدد. وظل فى برود يحسد عليه وابتسامة ثابتة لاتغادر وجهه يؤكد أن الأمر لايخرج عن كونه عطلا فنيا. وبعد ساعات استدعى « **ممدوح رضا** » خارج غرفته حيث كنا نجلس جميعاً لمكالمة تليفونية عاجلة، عاد بعدها وقد تغيرت ملامحه وغادرها هذا البرود القاتل، ليقول، وهو يبتسم نفس البسمة الصفراء.: مبروك تم إصلاح العطل، ويصدر أوامره بخروج سيارة لإحضار عمال المطبعة من منازلهم لاستئناف الطبع. وصدرت الأهالى متأخرة عن موعدها بضع ساعات.

ومن الواضح أن هناك جهة ما اتخذت قرار الإفراج عن الأهالى بعد احتجازها وعدلت عن المصادرة لسبب أو لآخر. ربما لم يكن الوقت قد حان بعد من وجهة نظرها لإغلاق الأهالى، وربما كان السبب الخبر الذى أذاعته وكالة الأنباء الفرنسية عن مصادرة الأهالى بعد اتصال تليفونى بينى وبين الزميل **محمد سيد أحمد** فى منزله، قام على أثره بإبلاغ الوكالة بخبر الاحتجاز.. المهم، صدر العدد وطبع منه ١١٩٥٠٠نسخة بيع منها ١١٨٠٨٠ نسخة أى أن المرتجع لم يتجاوز ١٤٢٠ نسخة ٢ . ١٪ ، أى باختصار لم يكن هناك مرتجع.(٨)

وحتى الآن لا نعرف السبب المباشر للتفكير، وعلى الأصح الشروع، فى مصادرة هذا العدد من الأهالى، فالعدد كان يحتوى على أكثر من موضوع ساخن، بل ملتهب.

الموضوع الأول، كان الحديث الذى أجراه الزميلان **محمد عوده** و **محمد سيد أحمد** مع «**محمد حسنين هيكل**» وهو أول شئ ينشر لهيكل (حديث أو مقال) فى مصر منذ تركه لرئاسة تحرير الأهرام عقب اختلافه مع السادات عام ١٩٧٤.

وتضمن الحديث الذى نشر على عددين موضوعات كثيرة ومغايرة لما يردده السادات ونظامه. يكفى نظرة على عناوين الحلقة الأولى، والتى نشرت على صفحتى ١ و ٣ من الأهالى..

« **محمد حسنين هيكل** » :

أطالب بتحقيق عربى أو دولى حول مانسبوه الى جمال عبد لناصر.

كنت أحد الذين ساهموا فى ١٤ مايو لكنها ليست ثورة

أقطاب حزب الوسط لا ينتمون إلا لمصالحهم الشخصية

أنهم مادار قبل الثورة وخلالها .. أما الأن فلا أفهم الوضع القائم !

الهجوم على عبد الناصر لا يمثل خطأ سياسياً.. لكنه خطأ أخلاقى.

لم تنفتح مصر على « كل العالم » مثلما انفتحت فى عهد عبد الناصر.
الناصرية.. أضافت للفكر والتطبيق اليسارى إضافة تاريخية.
رفعت شعار سيادة القانون وهاجمت زوار الفجر.. ولم يعترض عبد الناصر.
معظم الذين فرضت عليهم الحراسة يهود ذهبوا الى إسرائيل»

لندرك مدى الضيق الذى أحسه السادات ورجاله من هذا الحديث ، وتجرؤ الأهالى على نشره.

الموضوع الثانى، كان أيضا فى الصفحة الأولى، ويتعلق ببيع الأستوديوهات ودور العرض التى تملكها المؤسسة العامة للسينما (قطاع عام) لمستثمر سعودى اسمه « **الشيخ صالح عبد الله كامل** ».ولم يكن مكمن الخطورة هو بيع هذا الصرح الاقتصادى والثقافى الهام لمستثمر سعودى فحسب، بل تمثل أيضا فى أن الصفقة شابتها ملابسات تمس نزاهة وزير الإعلام. ونشر التقرير الإخبارى الساخن تحت عناوين صاغها الزميل **محمود المراغى**، تقول :

هل يستقيل عبد المنعم الصاوى وزير الاعلام؟
صفقة السينما : قضية الابن .. والوزير والشريك (٩)

وكتب **محمود المراغى** أيضا افتتاحية الأهالى تحت عنوان « **نستحلفكم بالله.. لا تبيعوا مصر**»

وربما كانت هذه هى المرة الأولى منذ صدور الصحف الحزبية التى يوجه فيها اتهام مباشر وبالاسم لأحد وزراء السادات ومدعم بالمستندات. ورغم أن **السادات** لم يكن « يحب » **المرحوم عبد المنعم الصاوى** إلا أن هناك من صور له الأمر على أنه هجوم عليه، فبالإضافة إلى كونه وزير إعلامه، فهو أيضاً عديل **عثمان أحمد عثمان** صهر السادات .

وقد أثارت قضية بيع مؤسسة السينما فى ذلك الحين ضجة هائلة، وتصدى السينمائيون فى منظماتهم المختلفة لهذه الجريمة. وطرحت فى مجلس الشعب. ولعب حزب التجمع (مكتب الكتاب والأدباء والفنانين وأمين المكتب **فريدة النقاش**) دوراً فى توحيد عمل السينمائيين وعقد مؤتمراً عاماً لهم بمقر حزب التجمع.

وواصلت الأهالى الحملة ضد « هضبة السينما » كما اشتهرت فى ذلك الحين نسبة الى بيع هضبة الأهرام. وفى العدد التالى (١٠) نشرت الأهالى « نص البرقية التى وقعها السينمائيون والنقاد والاقتصاديون الذين شاركوا فى الندوة التى نظمها الحزب، وكذلك تقريراً إخبارياً تحت عنوان **«نتحدى وزير الإعلام أن يُكَذِّب هذه الوثائق - استجوابان فى مجلس الشعب حول تصرفات الوزير »** وتحقيقا تحت عنوان « **الحقائق حول هضبة السينما .. وصفقة الشيخ صالح** »..

الموضوع الثالث، وكان خبراً صغيراً مصحوباً برسم كاريكاتيرى لسيدة جميلة تحت عنوان **«تصريحات هامة للأميرة زبدة هانم »** للفنان **أحمد عز العرب** ، نشر فى الصفحة السابعة تمهيداً لتقديم شخصية كاريكاتيرية تحت هذا الاسم.

وجاء فى الخبر « صرحت الأميرة زبدة هانم أن كل ما أشيع عن وفاة الملك فاروق هو مجرد أكاذيب، وأن رجاله قد تمكنوا من الاستيلاء على رملة بولاق وهضبة الأهرام وشارع الشواربى، وأعلنوا « بور سعيد » مدينة حرة وهم يستعدون لعودة جلالة الملك قريباً.

هذا وقد التقى مندوبنا مع الأميرة فى (مكان ما) بالقاهرة ووعدته أن تنشر كل أسبوع فى هذا المكان بعضاً من أفكارها الثورية ف ... الى اللقاء مع جلالتها فى الأسبوع القادم! عز »

وللأسف لم يقدر للقراء الالتقاء بزبدة هانم فقد « ساحت » قبل أن تنطق بكلمة واحـــدة فبمجرد ظهور عدد الأهالى، اتصل أحد كبار المسئولين بخالد محى الدين ليبلغه بأن السادات وجيهان اعتبرا شخصية «زبدة هانم» مقصود بها « جيهان السادات » التى أصيبت بانزعاج شديد لهذا السبب وأنها ترجو خالد محى الدين التدخل شخصياً لعدم نشر أى شئ على لسان زبدة هانم. وقدر خالد أن هناك معارك أساسية أكثر أهمية وقرر أن يوقف نشر تصريحـــــات «زبدة هانم ». فماتت قبل أن تولد.

وبصرف النظر عن أى من هذه الموضوعات الثلاثة كان وراء حجز هذا العدد من الأهالى، أو كانت كلها مجتمعة وراء ذلك ، فقد أدركنا جميعا أن لحظة الصدام مع الحكم آتية وأسرع مما توقعنا.

هجوم على .. « آل البيت »

كانت الغيوم تتجمع بسرعة. وأجهزة الرصد تزيد الصورة قتامة وتحصى على الأهالى مواقفها ومعاركها التى اكتسبت شعبية واسعة ووجدت صدى هائلا بين الجماهير. فبالإضافة الى موقف «الأهالى» » من مذبحة الصاعقة المصرية فى لارناكا والتى اعتبرتها السلطة تحريضاً ومغازلة للقوات المسلحة، والتحقيقات الخاصة بأحداث ١٨و١٩ يناير، وحملتها ضد إنشاء محطات تليفزيون قطاع خاص، وبيع مؤسسة السينما واتهام وزير الإعلام بالمصلحة الشخصية فى هذا البيع، وموقفها ضد سياسة الصلح المنفرد مع إسرائيل والانحياز الكامل « للصديق » الأمريكى وضد سياسة الانفتاح، وسياسة العداء للديمقراطية والحريات العامة، ونشرها أول حديث لمحمد حسنين هيكل .. نشرت الأهالى عدداً من الموضوعات كانت بالنسبة للسادات حاسمة، وشهدت الساحة السياسية مظاهر عدة كانت بدورها تدفع إلى الصدام.

نشرت الأهالى فى ٣ مايو ١٩٧٨.[11] تحقيقا تحت عنوان « الرأسمالية العائلية » اعتمد التحقيق على دراسة قدمها « د . جوده عبد الخالق » إلى المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين، الذى تقيمه الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، والمناقشات التى دارت حوله. وركز التحقيق على « آل عثمان أحمد عثمان » كنموذج صارخ لهذه الرأسمالية العائلية الطفيلية.

كان التحقيق فى جوهره بحثاً اقتصادياً علمياً مدعماً بالوثائق والأرقام. ولكنه بالنسبة للحكم كان عدواناً على « آل البيت » حسب تعبير السادات، الذى ثار وأرغى وأزبد وهدد..

ولم يكن موضوع الرأسمالية العائلية وحده الذى استفز السادات فى هذه الفترة.

الغريب أن تغطية إخبارية حول الانقلاب العسكرى الذى وقع فى افغانستان، ونشرته « الأهالى » فى صفحتها الأولى (١٢) تحت عنوان « آخر تطورات الموقف فى أفغانستان . الديمقراطية والعدالة والاسلام .. أسس النظام الجديد » ، استفز السادات الذى كان لايكف عن ترديد أن « داود خان » رئيس أفغانستان المخلوع - كان يجلس أمامه قبل الانقلاب بأسابيع قوياً واثقاً، ولكن الشيوعيين انقضوا عليه وقتلوه !

فى نفس الوقت كانت الساحة السياسية تدفع بالسادات للعدول عن الهامش الديمقراطى المحدود الذى كان مازال قائماً.

تعثرت المفاوضات المصرية الإسرائيلية بعد زيارة السادات للقدس. ورغم التنازلات الواسعة التى

قدمها، فالتصلب الإسرائيلي أوشك أن يضيع كل شئ. وأدرك السادات أنه لابد من أن يقدم على مغامرة أخرى وتنازل آخر. كانت المساحة الزمنية المتاحة محدودة. ولم يعد مقبولاً أى كلمة أو تحرك ضد الاتفاق القادم الذى كان السادات مستعداً لدفع أى ثمن فى سبيل الوصول إليه.

بالإضافة إلى ذلك كان السادات قد ضاق بالأحزاب القائمة، خاصة التجمع والوفد. وبالمعارضة المحدودة داخل مجلس الشعب والتى قادها نواب التجمع « **خالد محى الدين - أبو العز الحريرى** - المرحوم **لهارى عبد الله** » وبعض النواب المستقلين وعلى رأسهم المرحوم «**الدكتورمحمود القاضى** » وبعض نواب الوفد.

وجاءت معركة انتخابات الجمرك، وانكشاف ضعف الحزب الحاكم « **حزب مصر العربى الاشتراكى** » برئاسة « **ممدوح سالم** » ، وبروز التجمع والوفد والدور الذى لعبه « **أبو العز الحريرى**» نائب الشعب عن كرموز خلال هذه المعركة (١٣) لتزيد من قناعة السادات بضرورة الحسم.

وفى نهاية شهر أبريل بدأت الحياة السياسية تمتلئ بأنباء وإشاعات عن قرارات يعتزم السادات اتخاذها لفرض مزيد من القيود على الحركة السياسية والنقابية والصحفية.

ومهدت مجلة « **أكتوبر** » التى كان يرأس تحريرها « **أنيس منصور** » والمقرب حينئذ من السادات بمقال له تحت عنوان غريب .. « **على الشعب أن ينقذنا من هذه الديمقراطية**»(١٤).

وفى خطاب السادات فى عيد أول مايو « **بشهرا الخيمة** » شن هجوما على أحزاب المعارضة والأهالى ومجلس الشعب. فقال : « لن أسمح أبدا بأن يعبث بمصير هذا الشعب نفر من أصحاب المذاهب والعملاء .. أو الذين تربوا بملاعق الذهب فى أفواههم » . وقال السادات :«إن الخط الجديد الذى تستغله بعض القوى هو تشويه الرسميين وإطلاق الاشاعات حولهم واستجوابهم فى مجلس الشعب»..وأدان الرئيس استغلال معاناة الشعب. ووصف صحيفة « الأهالى » بالغباء. وقال إنه لا يعترض على قيام تنظيم يسارى مصرى « لكننا نعترض على وجود عملاء داخل تنظيم اليسار.. الولاء لايكون لاثنين ..الولاء لمصر فقط ». وهاجم السادات مايحدث فى مجلس الشعب من « سباب وانفلات أعصاب ومناورات بغيضة » وقال السادات إنه سيواجه الأمر. إن لزم « بالعمال والفلاحين »!!

وكان خطاب أول مايو تمهيدا لخطاب آخر للسادات فى ١٤ مايو، أعلن فيه التحول الشامل عن التجربة الديمقراطية المحدودة التى وعد بها. ودعا فيه الى استفتاء على مجموعة من المبادئ تمنع تقلد وظائف الإدارة العليا فى الدولة أو القطاع العام أو الترشيح لعضوية مجالس إدارة النقابات العامة والمهنية، أو للكتابة فى الصحف أو العمل فى أى وسيلة من وسائل الإعلام ، أو فى عمل من شأنه التأثير فى الرأى العام، كل من يثبت أنه يدعو أو يشارك فى الدعوة لمبادئ تناقض أحكام الشرائع السماوية، ويمنع كل من تقلد مناصب وزارية منتميا للأحزاب السياسية التى تولت الحكم أو اشترك فى قيادة هذه الأحزاب وإدارتها (عدا الحزب الوطنى ومصر الفتاة) وكذلك كل من قدم للمحاكمة فى قضية مايو ١٩٧١ (الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام الاشتراكى) من الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو ممارسة أى نشاط سياسى، وتحويل الصحافة إلى سلطة رابعة.

وفى نفس الخطاب أعلن السادات تحويل «**حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى**» إلى اللجنة الخاصة بالأحزاب فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى تمهيدا لحله..

وفى اجتماع عقده السادات برؤساء تحرير الصحف بعد الخطاب بيومين، عاد للهجوم على جريدة الأهالى وقال لصحفييه :« **همه أصدروا كام عدد (١٦) .. كفاية عليهم** » .

وبالفعل كان القرار قد اتخذ بمصادرة العدد ١٦ الذى كان يتم تجهيزه وطبعه يوم الثلاثاء ١٦ مايو ١٩٧٨.

أول لقاء مع المباحث

احتل موضوع الاستفتاء الذى دعا إليه السادات يوم ١٤ مايو على أن يجرى بعد أسبوع، وموقف حزب التجمع منه، مكان الصدارة فى العدد الذى كنا بصدد طبعه. كانت السكرتارية العامة للحزب قد عقدت اجتماعها مساء نفس اليوم، وبعد خمس ساعات من النقاش قررت :

* اعتبار السكرتارية العامة فى حالة انعقاد مستمر.
* إصدار بيان بوجهة نظر الحزب فيما حدث.
* تشكيل عدد من اللجان : للطوارئ، والإعلام، والنشاط الحزبى، ولجنة قانونية، ولجنة للاتصال بالقوى السياسية فى مصر.
* تنظم لجنة النشاط الحزبى، عقد مؤتمرات واجتماعات المحافظات والأقسام وتعد لاجتماع الهيئة التأسيسية « فى حالة الضرورة ».

وأعد البيان للنشر فى الصفحة الأولى من الأهالى تحت عناوين بارزة احتلت رأس الصفحة..

لا لاستفتاء الأحد القادم.

الإجراءات المقترحة عدول عن الديمقراطية .. وتصفية للمعارضة بكل اتجاهاتها.

إصدار قوانين جديدة « للحريات » شهادة للمعارضة بأنها لم تخالف القوانين القائمة.

نداء إلى المؤسسات الدستورية والأحزاب والنقابات لحماية المكاسب الديمقراطية.

واحتل نص البيان وعليه توقيع كل أعضاء السكرتارية العامة الصفحة الثالثة (١٥) وتحت اسم الأهالى مباشرة كانت هناك قصة إخبارية كاملة حول تطور الأحداث واخترنا لها عنوانين :

نتمسك بالشرعية - ولا نخشى الاحتكام للقانون

حزب التجمع الوطنى ..هل يستمر.. أم يتقرر إلغاؤه ؟

كانت الأمور تسير بصورة طبيعية فى المطبعة طوال يوم الثلاثاء ١٦ مايو ١٩٧٨ حتى الساعة الرابعة مساء ، عندما وصل شخصان لا أعرفهما وتوجها مباشرة الى مكتب رئيس مجلس إدارة دار التعاون الذى حضر بدوره بعد قليل. أكد أحد العمال أن السيدين ضابطان بمباحث أمن الدولة.

وفى السابعة مساء ظهر عدد آخر من مخبرى مباحث أمن الدولة، وكان العدد جاهزاً للطبع. وفرض حصار على كل مخارج المطبعة. وفى الثامنة مساء حاول الزميل **أحمد عز العرب** سكرتير التحرير دخول المطبعة لمراقبة الطبع كما يحدث عادة. فمنعه المخبر الواقف على بابها. وتأكد أن الأمر جد لاهزل فيه. اتصلت بمقرر الحزب « **خالد محى الدين** » الذى حضر ومعه د.**يحيى الجمل** «أمين اللجنة السياسية » ودخلنا جميعا الى مكتب **ممدوح رضا** رئيس مجلس الادارة. وهناك تعرفنا بالسيدين اللذين وصلا فى الرابعة، وكان وصولهما إيذاناً ببدء الحصار والاحتجاز والمصادرة. كانا

العقيد محمد العادلى والرائد حمدى عبد الكريم من مباحث أمن الدولة فرع القاهرة.

بهدوء أكد **العقيد العادلى** أن الأمر مازال مطروحاً على النائب العام ليقرر إذا ما كان العدد سيصادر أم لا. اتصل د.**يحيى الجمل** بالنائب العام ليفاجأ أن النائب العام كالزوج آخر من يعلم. وطلب فسحة من الوقت ليسأل عن الأمر. وفى اتصال ثان علم د.**يحيى الجمل** أن الأمر معروض على نيابة أمن الدولة العليا. وفى العاشرة والربع ومع ظهور أول نسخة، أبلغ **العقيد محمد العادلى** الحاضرين أن نيابة أمن الدولة، أصدرت قراراً بالتحفظ على العدد ١٦ من الأهالى، وأن أمر التحفظ سيعرض على رئيس محكمة القاهرة الابتدائية فى الساعة الثامنة صباح الأربعاء وعدنا جميعا الى منازلنا لنبدأ الاتصالات بالزملاء والأصدقاء من المحامين، وبنقابة المحامين والصحفيين استعداداً لجلسة الصباح.

أسباب « أبو سحلى »

فى التاسعة و ٤٥ دقيقة من صباح يوم الأربعاء ١٧ مايو ١٩٧٨ عقدت الجلسة الخاصة للنظر فى أمر التحفظ على جريدة الأهالى برئاسة المستشار **أنور أبو سحلى** . وقد قرر سيادته عقد الجلسة بغرفة المداولة وليس بقاعة المحكمة، وسمح للصحفيين بالدخول. حضر من الأهالى **خالد محى الدين** وأنا **وفريدة النقاش**،ومعنا المحامون : **د.يحيى الجمل** (أمين اللجنة السياسية) **أحمد نبيل الهلالى** عضو مجلس نقابة المحامين، **ماهر محمد على** مقرر لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين ، **عبد العزيز محمد، أحمد مختار قطب، عبد العزيز جبر، يوسف عثمان** المحامون. وحضر الزميل **محمود سامى** سكرتير نقابة الصحفيين عن النقابة وطلب إثبات حضوره وانضمامه إلى **خالد محى الدين** فى طلب إلغاء أمر الضبط.

تبين من الاطلاع على الأوراق أن المصادرة ترتبط ببيان السكرتارية العامة حول الاستفتاء، فمحضر الضبط الخاص بمباحث أمن الدولة، والمقدم الى نيابة أمن الدولة، يقول :

« بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٦م الساعة ٩.١٥ مساء بمعرفتنا نحن رائد **حمدى عبد الكريم** الضابط بمباحث أمن الدولة أثبت الآتى :

تم اليوم طبع جريدة الأهالى العدد السادس عشر المفروض توزيعه صباح باكر ١٧ الجارى. وبعد انتهاء عملية الطبع وخروج أعداد الجريدة الى سيارات التوزيع والموزعين، علمنا من أحد مصادرنا أنها تتضمن منشورا مثيرا يتعرض بالهجوم الشديد لخطاب السيد رئيس الجمهورية الذى ألقاه بمجلس الشعب يوم ١٤ الجارى وتحريضاً لجماهير المواطنين والهيئات والنقابات المختلفة ضد ماجاء بهذا الخطاب، من الدعوة الى الاستفتاء الشعبى على القوانين الخاصة بتصحيح المسار الديمقراطى بالبلاد. ومرفق طيه عدد من أعداد الجريدة المتضمن هذا المنشور، وغيره من المقالات العدائية المحررة بذات الأسلوب الإثارى. وقد قمنا صونا للسلام الاجتماعى بضبط جميع أعداد الجريدة تفاديا من الاستمرار فى عملية توزيعها بقصد تلافى الآثار الضارة على المصلحة العامة والتى كان يمكن حدوثها فيما لو تم توزيع العدد على المواطنين.

كما وصلتنا معلومات أن المنشور المتضمن دعوة للجماهير لمقاطعة الاستفتاء على قوانين تصحيح المسار الديمقراطى تم طبع كميات منه بالإضافة إلى نسخ جريدة الأهالى المشار إليها ، وجارى ضبط

نسخ هذا المنشور المعدة للتوزيع لنفس الأسباب السابقة منعاً للبلبلة والاثارة الضارة بالمصلحة العامة التى تترتب على ترويجه.

وأقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ماتقدم، ويعرض على السيد رئيس نيابة أمن الدولة برجاء الأمر بتأييد عملية ضبط أعداد الجريدة المعدة للتوزيع، وكذلك تأييد عملية ضبط نسخ المنشور المطبوع على حده.

حمدى عبد الكريم »

وبعد عرض الأمر على المستشار **مصطفى طاهر** رئيس نيابة أمن الدولة العليا، أشَّرَ على هذا المحضر بمانصه :

« ١٩٧٨/٥/١٦ نحن **مصطفى طاهر** رئيس نيابة أمن الدولة العليا

بعد الاطلاع على هذا المحضر وعلى عدد جريدة الأهالى المعد للتوزيع المؤشر عليه منا بالنظر نأمر باقرار عملية ضبط الجريدة. ويعرض هذا المحضر وعددها المرفق على السيد الزميل **عدلى حسين** رئيس نيابة أمن الدولة العليا لعرض الأمر على السيد المستشار رئيس محكمة القاهرة الابتدائية نحو تأييد الضبط.

ونأمر بضبط أى نسخ من البيان المتضمن بالجريدة، ويعرضها بذات الطريقة السالفة للنظر نحو إقرار ضبطها.

وتكلف مباحث أمن الدولة بالإتصال برئيس تحرير الجريدة المسئول للتكليف بالحضور باكر صباحا الساعة الثامنة أمام السيد المستشار رئيس محكمة مصر الابتدائية لسماع أقواله فى شأن طلب تأييد أمر الضبط ».

ترافع « **المستشار عدلى حسين** وترافع د.**يحيى الجمل ونبيل الهلالى وماهر محمد على وعبد الحليم رمضان وعبد العزيز محمد**. وقررت المحكمة النطق بالقرار فى اليوم التالى الخميس ١٨ مايو ١٩٧٨ الساعة العاشرة صباحاً.

وكان هذا أول إجراء غريب. فالحكمة فى اشتراط عرض الصحيفة المطلوب ضبطها قبل الساعة الثامنة صباحا هو إتاحة الفرصة أمامها للتوزيع فى نفس اليوم فى حالة عدم تأييد أمر الضبط، وتأجيل القرار لليوم التالى جاء كسابقة تثير الانتباه.

وكان الإجراء الآخر الغريب، هو مبادرة رئيس المحكمة « **المستشار أنور عبد الفتاح أبو سحلى** » بكتابة حيثيات لقرار تأييد أمر الضبط، وهو أمر لايشترطه القانون من قاضى الأمور الوقتية، وليس له سابقة. وقد فسر رئيس المحكمة هذا الإجراء عند إعلانه لقرار المحكمة، بأن المحكمة رأت أن تحمل نفسها عبء كتابة أسباب القرار لما لهذا الموضوع من أهمية لتعلقه بحرية الصحافة والديمقراطية والأحزاب والرأى العام.

وقد التزم المستشار **أنور أبو سحلى** بهذا التقليد فى كل مرة عرض عليه طلب نيابة أمن الدولة العليا بتأييد أمر ضبط الأهالى.

المهم صدر صباح الخميس قرار المحكمة بمصادرة العدد السادس عشر من الأهالى، وكان قد طبع منه قبل أن توقف مباحث أمن الدولة الطبع ١٧٢٥٠ نسخة.

فى نفس الوقت أحاط ضباط ومخبرو مباحث أمن الدولة بالمقر الرئيسى للحزب (١كريم الدولة)، وفرضت رقابة ومتابعة دقيقة لعدد من قيادات الحزب، كنت واحداً منهم. واعتقل عدد من قيادات وأعضاء الحزب فى المحافظات المختلفة فجر يوم السبت ٢٠ مايو، وفجر يوم الأحد ٢١ مايو (يوم

الاستفتاء) أفرج عنهم جميعاً بعد انتهاء الاستفتاء. فى القاهرة اعتقل ١٠ من قيادات الحزب، أفرج عن ثمانية منهم من مبنى مباحث أمن الدولة بينما عرض الزميلان **عبد الحميد الشيخ وسمير عبد الباقى** على النيابة التى أمرت بإخلاء سبيلهما.

فى الفيوم ألقى القبض على أمين الحزب « **د.لطفى سليمان** » ، وثلاثة من الأعضاء فجر الأحد وأفرج عنهم فى الثالثة بعد الظهر. وألقى القبض على ٣ أعضاء فى المنيا و٤ فى الأسكندرية، ٨ من قيادات محافظة البحيرة و٦ من مراكزها، ومقرر الحزب و ٥من الأعضاء فى السويس و٨ فى الغربية، و٤فى الإسماعيلية، ٢ فى بور سعيد، ١٢ فى قرية كمشيش بالمنوفية.

من يكتب قصة المصادرة ؟!

أدرك الجميع بعد الاستفتاء ومصادرة العدد (١٦) من الأهالى والاعتقالات وقرار تحويل الحزب الى لجنة الأحزاب (لم ير النور هذا القرار) ، واعتقال (نائب الشعب « **أبو العز الحريرى** »..أن الدائرة تضيق بسرعة فائقة وأن استمرار الأهالى أصبح قضية مشكوكا فيها، بل وشبه محسومة. ومع ذلك كنا نشعر بالتحدى وضرورة أن نواصل الصدور مهما كان الثمن الى أن يحال بيننا وبين الرأى العام تماماً.

واجتمعنا بروح التحدى لوضع خطة العدد الجديد.

كان مجلس التحرير قد تم توسيعه بعد صدور الأعداد الثلاثة الأولى بإضافة « **فريدة النقاش ولجاح عمر و محمد سيد أحمد وأمينة شفيق وأحمد سيد حسن** » وحضر هذه الجلسة **خالد محى الدين** رئيس التحرير و **لطفى الخولى** عضو مجلس مستشارى الأهالى .

وبدأت كالعادة فى عرض الاقتراحات الخاصة بمختلف الصفحات فى العدد. وتوقف الاجتماع طويلا عند كيفية الرد على المصادرة والاستفتاء والهجمة على الديمقراطية. وعرضت التفاصيل العديدة التى تجمعت سواء منها مايتعلق بحزب التجمع أو الوفد أو نقابة المحامين أو أساتذة الجامعات فى الأسكندرية. واتفقنا على تخصيص الصفحة الأولى والصفحة الثالثة لهذه القضية الملتهبة. وعندما وصل النقاش الى تغطية جلسة المصادرة وأننى سأعد تقريراً إخبارياً حول قصة المصادرة بدءا بما حدث فى المطبعة حتى صدور القرار من المحكمة، فوجئنا بالصديق **محمد عودة** رئيس مجلس التحرير يعترض فى توتر حاد. لم نفهم فى البداية سر اعتراضه وظللت والأستاذ **خالد** نناقشه لنفهم الموضوع، الى أن تبينا أن الاعتراض ينصب على أن أتولى أنا إعداد هذا التقرير الإخبارى. ولم يفصح عودة أبدا عن سبب اعتراضه على كتابتى لهذا التقرير. وبدأت محاولات من **خالد محى الدين** و **لطفى الخولى** وبقية الزملاء لاقناع عودة بسحب اعتراضه، وهو يتمسك بموقفه ويزداد توترا. وفى النهاية اقترح عودة أن يتولى **دكتور يحيى الجمل** (المحامى) إعداد هذا التقرير لتجنب أية أخطاء قانونية أو سياسية. وحاول **لطفى الخولى** تعديل الاقتراح بأن أعد أنا التقرير حيث أننى الصحفى الوحيد الذى حضر الجلسة وسجلها والموضوع فى النهاية لابد أن يكتبه الصحفى، ثم يعرض على **يحيى الجمل** . ولكن عودة أصر على موقفه. وتوتر الجو بصورة غريبة. وكان منظرنا غريبا. فبينما الحزب والجريدة يواجهان معركة مصير، يكونان أو لا يكونان، إذا بمجلس التحرير يختلف حول من يكتب تقريراً إخبارياً، حول مصادرة الأهالى. فى النهاية حسمت الأمر وقلت

إننى أوافق على طلب الأستاذ عودة، وأننى سأسلم كل مالدىّ من مادة خام للدكتور **يحيى الجمل** ليكتب هو التغطية الإخبارية المطلوبة. بعد الاجتماع شكرنى **خالد** وقبلنى لقبولى هذا الاقتراح. المهم أن **يحيى الجمل** لم يوافق بالطبع على أن يكتب هو التغطية، وطلب منى كتابتها على أن يراجعها بعد ذلك.

وهذا ماحدث وقد وافق عليها دون تغيير أى كلمة باستثناء بعض الألفاظ فى مرافعته.

فى يوم الثلاثاء ٢١ مايو توجهت كالعادة إلى دار التعاون لتنفيذ العدد ١٧. كانت مانشيتات العـــدد « هادئة » بحيث لم تعكس سخونة الموقف.

« حزب التجمع : أردنا تنبيه الرأى العام للأخطار التى تهدد الديمقراطية

اجماع مختلف القوى السياسية المعارضة على الدفاع عن الديمقراطية.

بيان لرئيس الجمهورية حول نتائج الاستفتاء.

مجلس الشعب يناقش التشريعات الجديدة الأسبوع القادم».

ولكن مادة العدد كانت تعكس بدقة الموقف الصحيح.

فعلى الصفحة الثالثة نشرت الأهالى نص المؤتمر الصحفى الذى عقده **خالد محى الدين** وحضره مراسلو الصحف المصرية والعربية والأجنبية وتناول فيه موقف الحزب من الاستفتاء وقرارات السادات المعادية للديمقراطية ومصادرة الأهالى. وطرح بعض الصحفيين أسئلة ظنوها محرجة تتعلق بموقف الحزب من الإسلام ومادعوه من عمالة الحزب لدولة أجنبية - وأجاب **خالد** ونشرت الأهالى المؤتمر كاملاً.ونشرنا على نفس الصفحة المؤتمر الصحفى **لفؤاد سراج الدين**، وتصريحاً للمستشار **ممتاز نصار** أعلن فيه أنه سيعارض فى مجلس الشعب أى تشريع يتضمن مساساً بالدستور، وكان مجلس الشعب سيبدأ يوم السبت التالى(٢٧ مايو ١٩٧٨) النظر فى عدد من التشريعات تنفيذاً لنتائج الاستفتاء، وبرقية من أساتذة الجامعات بالأسكندرية لرئيس الجمهورية تناشده تأجيل الاستفتاء، وقرارات المؤتمر المشترك لمجلس نقابة المحامين ومجالس نقابات المحامين الفرعية.(١٧)

وفى الصفحة الرابعة تحقيق عن المصادرة تحت عنوان :

« كيف صودر العدد الماضى من الأهالى ؟.

ممثل النيابة : بيان التجمع الوطنى حرض على مقاطعة الاستفتاء - الدفاع ينفى ويقول :بطاقة الاستفتاء..نعم..و لا، وقد أخذنا الأخيرة.. فماهى الجريمة؟..» وفى حوالى الساعة الرابعة مساء بدأ وصول « طلائع » قوات مباحث أمن الدولة وعلى رأسهم **العقيد محمد العادلى والرائد حمدى عبد الكريم**، وأبلغت **خالد محى الدين** أن هناك نية مبيتة لمصادرة العدد. وصل **خالد محى الدين** وتركته يصعد الى الدور الأول حيث يوجد مكتب **ممدوح رضا** رئيس مجلس إدارة وتحرير دار التعاون. فوجئ خالد أن الغرفة مغلقة وأن السعاة يعتذرون عن فتح أى غرفة بحجة أنهم لايملكون المفاتيح. وصل الزميل **محمد الصيفى** وفوجئ **بخالد محى الدين** واقفاً يتمشى فى الطرقات. سارع بفتح مكتبه ودعاه للجلوس فيه. عندما عاتب السعاة قالوا له :«ما باليد حيلة فقد شدد علينا رئيس مجلس الإدارة **« ممدوح رضا »** بعدم فتح أى غرفة **لخالد محى الدين»**. حضر ممدوح رضا بعد قليل وانتقل **خالد** إلى غرفته ليجد **العقيد العادلى** هناك. حوالى الساعة ٨,٥٠ دقيقة قال العقيد العادلى للأستاذ :خالد إن هناك قراراً بمصادرة العدد. تعجب **خالد** لأن المطبعة لم تكن قد دارت بعد، طلب نسخة من الأهالى فاعتذر **العقيد العادلى** عن الاستجابة لطلبه. توجه **خالد محى الدين** بنفسه إلى قسم قصر

النيل وأثبت فى حوالى الساعة التاسعة وعشر دقائق فى المذكرة رقم ٥٠ أحوال قسم قصر النيل بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٣ أن نيابة أمن الدولة أصدرت قراراً بالتحفظ على العدد ١٧ من الأهالى قبل طبع العدد وتسليمه لشركة التوزيع. وفى حوالى العاشرة مساء، وكان **خالد محى الدين** لازال فى القسم، حضر إليه **لطفى واكد** وأبلغه أن المطبعة بدأت فى طبع الأهالى، فكلفه خالد الاتصال **بممدوح رضا** لوقف الطبع. الغريب أن مأمور قسم قصر النيل عندما انتقل إلى دار التعاون ومعه رئيس المباحث بناء على بلاغ رئيس تحرير الأهالى سجل فى محضره أنه لم يشاهد أى تواجد لرجال الشرطة أمام الدار وقابل **ممدوح رضا** رئيس مجلس إدارة دار التعاون الذى أفاده أن العدد ١٧ من جريدة الأهالى بدأ طبعه بالفعل فى الثامنة والنصف، وظل الطبع مستمرا إلى أن طلب المسئولون فى جريدة الأهالى وقفه. وأثبت سيادة المأمور أيضا أن العقيد **محمد العادلى** أبلغه تليفونيا بعدم إخطاره أحداً بالتحفظ على العدد ١٧ من جريدة الأهالى أو وقف طبعها.

المهم تمت المصادرة وكان علينا أن نتجمع مرة أخرى أمام المستشار **أنور أبو سحلى** صباح الأربعاء ٢٤ مايو ١٩٧٨.

حضر **خالد محى الدين** فى الصباح وحضرت معه وحضر عدد كبير من المحامين هم .. **يحيى الجمل، وزكى مراد، وممتاز نصار، وأحمد الخواجه** (نقيب المحامين) **وماهر محمد على، ووجيه عباس، ومحمد بشت، ومحمد علوان** (عضو مجلس النقابة).

ومثل نيابة أمن الدولة « **عدلى حسين** » و « **يوسف دراز** » .

كان محضر الضبط هذه المرة متخما ومتنوعا. لم يترك شاردة أو واردة فى العدد إلا وسجلها كسبب للمصادرة.

يقول محضر الضبط .. « بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٣ الساعة ١٠ مساء بمعرفتنا نحن **رائد حمدى عبد الكريم** الضابط بمباحث أمن الدولة فرع القاهرة، أثبت الآتى:

تم طبع جريدة الأهالى العدد السابع عشر المقرر توزيعه صباح باكر الأربعاء ٢٤ الجارى. وبعد انتهاء عملية الطبع وخروج أعداد الجريدة إلى سيارات التوزيع، علمنا من أحد مصادرنا أنها تتضمن موضوعات من شأن نشرها إثارة الرأى العام وإحداث بلبلة فكرية بين أوساط الجماهير.

وتدور محاور هذه المضوعات على التشكيك فى مسار الإنتخابات التى تمت بدائرة الجمرك بالاسكندرية. وكذلك الإجراءات التى تمت باستفتاء الشعب على المبادئ الستة التى طرحها السيد رئيس الجمهورية، والتشكيك فى الممارسة الديمقراطية.

إلى جانب تضمن العدد أخبارا وتعليقات وإشارات انتقادية غير موضوعية بهدف الإثارة والتشكيك. ومن بين هذه الموضوعات مايلى :

- قرارات صادرة من المؤتمر المشترك لمجلس نقابة المحامين ومجالس نقابات المحامين الفرعية. علما بأن هذا البيان قد صدر داخل النقابة وتداوله بعض أعضائه ولم يقم مجلس النقابة بإخطار أى من المسئولين عن صدوره أو رغبة فى نشره بوسائل النشر أو توزيعه على الجمهور.
- مقال بعنوان « مسئولية كل مواطن » يدور حول التشكيك فى الممارسة الديمقراطية.
- تحقيق صحفى حول مسار مصادرة العدد « ١٦ » من جريدة الأهالى، يتضمن تشكيكا فى سلامة إجراءات المصادرة رغم صدور حكم قضائى له حجيته يؤكد سلامتها.
- مقال لعضو مجلس الشعب السيد/ **ممتاز نصار** بعنوان « سأعارض فى مجلس الشعب أى إجراء يتضمن مساسا بالدستور».

- مقال بعنوان « تأملات » بقلم السيد **أمين هويدى** يتهكم فيه على إطلاق اسم بحيرة السد العالى على بحيرة ناصر ونقل تبعيتها لوزارة الإسكان، إلى جانب الاستخفاف بما أطلق من تعبير على توفير احتياجات الجماهير من المواد التموينية « بالأمن الغذائى » حيث أطلق عليه لفظ «الأمن السمكى»

- نشر رسالة مرسلة من أعضاء نادى هيئة التدريس بجامعة الأسكندرية الى السيد الرئيس والسيد رئيس مجلس الوزراء التى تضمنت تحفظات على ماتضمنته ورقة الاستفتاء، ومناشدتهم للسيد الرئيس بإرجاء عملية الاستفتاء.

- نشر رسالة بتوقيع أحد المواطنين ويدعى « **عبد الحليم عبد القوى محمد** » من شأنها تأليب الرأى العام.

- نشر اجتماع مقررى المحافظات بالحزب مع لجنة الطوارئ ويتضمن وقائع الاجتماع المشار إليه إسقاطاً وهجوماً على القيادة.

- موضوع بعنوان « البديل بدون عصبية » يدور محوره حول التشكيك فى قدرة القيادة السياسية والحكومة فى تسيير أمور الدولة.

- تحقيق صحفى بعنوان « ضربوا نواب الوفد واحتجزوا مرشح التجمع فنجح مرشح الحكومة » عن انتخابات دائرة الجمرك.

هذا بالإضافة إلى مقالات أخرى تنهج نفس المنهج.

وقد قررنا صونا للسلام الاجتماعى ضبط جميع أعداد الجريدة تفادياً لاستمرار عملية توزيعها، بقصد تلافى الآثار الضارة على المصلحة العامة، والتى كان يمكن حدوثها فيما لوطرح العدد فى الأسواق. وأقفل المحضر على ذلك عقب إثبات ماتقدم. وعرض على السيد رئيس نيابة أمن الدولة، برجاء الأمر بضبط أعداد الجريدة المعدة للتوزيع. « **رائد حمدى عبد الكريم** »

يعرض على السيد رئيس نيابة أمن الدولة ومرفق أربع نسخ من العدد ١٧ من الجريدة.

ووافقت النيابة على الضبط، وعرض الأمر على **المستشار أنور أبو سحلى**، وترافع المحامون والنيابة وفى النهاية صدر القرار (فى نفس اليوم) بتأييد أمر الضبط.

واستندت المحكمة فى أسبابها (١٨) إلى نشر الجريدة فى هذا العدد موضوعات وأخباراً تنطوى على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ عقوبات. وحددتها فى ٤ موضوعات هى :

* الخبر المنشور فى الصفحة الثالثة والذى يتضمن صدور قرارات من المؤتمر المشترك لمجلس نقابة المحامين ومجالس النقابات الفرعية.
* والخبر المنشور فى الصفحة الثالثة أيضاً عن صدور برقية من أساتذة جامعة الأسكندرية للسيد رئيس الجمهورية تطالب بإرجاء الاستفتاء.
* المقال المنشور فى الصفحة السادسة بتوقيع (فقيه) تحت عنوان (الصبر).
* المقال المنشور فى الصفحة السابعة تحت عنوان « أرشيف » « المحرضون هم السبب ».

حماية الجبهة الداخلية

بعد المصادرة الثانية لم يعد لدينا شك أن السادات قد اتخذ قراراً نهائياً بإغلاق الأهالى. ومع ذلك

كان هناك إصرار فى الحزب على استمرار الصدور أطول وقت ممكن، وقررنا أن يصدر العدد ١٨ من الأهالى عدداً وثائقياً خالصاً لنحرم الحكومة متعة المصادرة. وللأسف فلا أذكر اسم الزميل العبقرى الذى تقدم بهذا الاقتراح. المهم أصدرنا العدد ١٨ فى ٤ صفحات وبالسعر العادى ٣ قروش وكل مادته نص البرنامج الذى أشهر على أساسه حزب التجمع فى ٢٩مارس ١٩٧٦، ورأى نواب حزب التجمع فى مشروع قانون العدالة الضرائبية مستخرجا من مضبطة مجلس الشعب فى فبراير ١٩٧٨، ونص البيان الذى ألقاه **خالد محى الدين** فى مجلس الشعب باسم نواب الحزب فى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧ رداً على بيان الحكومة وتناول موقف الحزب من القضية الوطنية والأزمة الاقتصادية.

لم تستطع الحكومة مصادرة العدد، وخرج إلى الرأى العام بعد غياب أسبوعين. كانت المفاجئة اقبال الرأى العام على شراء « الأهالى » التى لم تكن فى هذا العدد « صحيفة »، وانما كانت نشرة أرشيفية إذا جاز التعبير. ومع ذلك وصل التوزيع إلى ٩٧٩٢٢ نسخة من جملة المطبوع ١٠١٩٥٠ أى بنسبة ٩٦ ٪ (١٩) ولا أملك وأنا أراجع هذه الأرقام بعد مضى ١٢ عاماً إلا أن أحنى رأسى مرة أخرى امتناناً للقارئ، للإنسان المصرى البسيط الذى عبر عن تضامنه معنا بهذا الإقبال المذهل على شراء هذا العدد من الأهالى.

وتحركت الأحداث بسرعة فائقة. صدر العدد فى ٣١ مايو، وفى اليوم التالى مباشرة الخميس أول يونيه عرض مشروع بقانون تحت أسم « **حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى** » على مجلس الشعب. وأثار هذا القانون الذى صدر فى ٢٤ ساعة فى اجتماع واحد يكاد يكون ممتدا بين جلسة اللجنة التشريعية والجلسة العامة لمجلس الشعب، ضجة هائلة فى الحياة المصرية، فهو أسوأ قانون عرفته الحياة السياسية والدستورية فى مصر، ينتهك الدستور وحقوق الانسان بصورة سافرة وصريحة، ويعلن بوضوح لا لبس فيه أن مصر تحكم دكتاتورياً بسلطة الفرد والحزب الواحد.

قدم المشروع الى المجلس دون أن يعرف صاحبه. وعندما قال الدكتور **محمود القاضى** فى اللجنة التشريعية :« يبدو وكأن مقدم المشروع مجهول، حيث لا توقيع عليه لمن قدمه، لم يجاوبه أحد .. وقيل له :« إنه مقدم من بعض السادة أعضاء حزب مصر ». وعندما أثيرت نفس الملاحظة فى المجلس، طلب المهندس **سيد مرعى** رئيس المجلس من **حافظ** بدوى رئيس اللجنة التشريعية أن يرد على هذه النقطة فقال :« أن المشروع مقدم من عشرة أعضاء هم : **محمود دياب، سعد عثمان، محمد جاب الله، محمود أبو النصر،محمود شعير، محمد جابر، فهمى منصور، أحمد الصديق متولى، محمد رشوان خلف الله، عبد المنصف الدفراوى**»(٢٠) وعند التصويت على المشروع صوت ضده نواب التجمع والوفد والمستقلون. وقال **خالد محى الدين** : « بصفتى عضو مجلس الشعب ورئيس حزب أرفض المشروع لأنه فصل الختام بالنسبة للحياة الحزبية ».

وبصدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ « قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى » دخلت الحياة السياسية فى مرحلة جديدة تماماً.

قررت الجمعية العمومية لحزب الوفد :

« أولاً : استنكار الإجراءات الاستثنائية الأخيرة، وإعلان الثقة الكاملة برئيس الحزب وقياداته وهيئته العليا، ويشيد بتاريخهم الوطنى وبنزاهتهم التى شهد بها الجميع حتى محكمة الثورة.

ثانيا : حل حزب الوفد الجديد للأسباب السابقة اعتباراً من اليوم، وتفويض الهيئة العليا للحزب فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار » (٢١)

وعقدت السكرتارية العامة لحزب التجمع اجتماعاً طارئاً مساء الأحد ٤ يونيه ١٩٧٨ استمر أربع ساعات أصدرت فى نهايته بياناً حدد ٥ نقاط اعتراض على القانون، وقررت :

« أولاً : دعوة الهيئة التأسيسية لاجتماع طارئ فى الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ١١ يونيه ١٩٧٨ بالمقر المركزى للبت فى مستقبل الحزب على ضوء هذه التطورات السياسية الخطيرة.

ثانياً : اتخاذ الإجراءات القانونية للطعن فى دستورية هذا القانون وإلغائه.

ثالثاً : وإلى أن تصدر الهيئة التأسيسية قرارها حول مستقبل الحزب، فإن السكرتارية العامة ترى من واجبها أن تحدد الموقف من القانون الجديد والذى تبلور من خلال حوارها المتصل مع مختلف قواعد الحزب وهيئاته القيادية على النحو التالى :

١- الامتناع عن النشاط السياسى الجماهيرى فى ظل هذا القانون.

٢- يقتصر النشاط الحزبى حتى صدور قرار الهيئة التأسيسية على العمل الداخلى بالمقرات، ويدخل فى ذلك اتخاذ الإجراءات القانونية للدفاع عن الحزب وأعضائه، وتنظيم المناقشات العامة حول مستقبل الحزب.

٣- توقف جريدة الأهالى عن الصدور اعتباراً من يوم الأربعاء ١٤يونيو ١٩٧٨.

٤- الإصرار على استقلالية الحزب ووحدة كل فصائله، وعدم التدخل فى شئونه الداخلية وأن يكون الفيصل فى العضوية هو اللائحة الداخلية للحزب التى أقرت وفقاً للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية.

٥- دعوة كافة الهيئات القيادية والأعضاء إلى التحلى بالمزيد من الانضباط التنظيمى والتمسك بالشرعية، والارتفاع الى مستوى المسئولية للمرحلة الراهنة من نضالنا الديمقراطى القومى.

٦- إيقاف قبول أى عضوية جديدة فى ظل هذا القانون».

وكان علينا أن نصدر العدد ١٩ فى ٧ يونيه ١٩٧٨ لنقول للقارئ وداعاً. وداعاً لأننا لم نكن نعرف متى سيتاح لنا أن نلتقى.

وصدر العدد ومانشته الرئيسى يقول « **الأهالى تصدر عددها الأخير بعد أن قررت الاحتجاب** »

« **حزب التجمع الوطنى يحدد مستقبله يوم الأحد** » .. وكان لصدوره قصة أيضاً.

فقد تحفظت مباحث أمن الدولة (**المقدم سعيد البلتاجى**) على العدد وطلبت من النيابة الإذن بضبطه وأذنت نيابة أمن الدولة. وفى اليوم التالى عرض أمر الضبط القضائى على المستشار **أنور أبو سحلى**، بحضور رئيس التحرير وحضورى ومعنا «**الدكتور عصمت سيف الدولة**» المحامى وبعد أن ترافع « **أنور العاصى** » وكيل أول نيابة أمن الدولة العليا، والدكتور عصمت، قررت المحكمة « إلغاء أمر ضبط العدد التاسع عشر من جريدة الأهالى الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧ والافراج عن العدد المضبوط.

ونزل الستار على هذاالجزء من هذه التراجيديا، ليبدأ جزء آخر، قصير لكنه كان لامعاً وصاخباً.

هوامش الفصل الثانى

١) بيانات إحصائية حول نتائج توزيع جريدة الأهالى - بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٥ - إدارة توزيع الأهرام، رسالة من مؤسسة الأهرام حول تطور نتائج توزيع جريدة الأهالى خلال أشهر ابريل، مايو، ويونيه، ونتائج التوزيع التفصيلية للعدد رقم ١٩ صدر ١٩٧٨/٦/٧ موقعة من « **صلاح الغمرى** » مدير ادارة توزيع الأهرام بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٥

« أرشيف التجمع »

٢) الأهالى - العدد الرابع - السنة الأولى - الأربعاء ٢٢ فبراير ١٩٧٨.

٣) الأهالى - العدد الخامس - السنة الأولى - الأربعاء أول مارس « ١٩٧٨.

٤) الأهالى - العدد السادس - السنة الأولى - الأربعاء ٨ مارس ١٩٧٨.

٥) الأهالى - المصدر السابق.

٦) قصيدة « **بيان هام** » نشرت فى ديوان « **أحمد فؤاد نجم** » تحت نفس العنوان « بيان هام » عن « دار الفارابى » بيروت - الطبعة الأولى تشرين الثانى نوفمبر ١٩٧٦ - الطبعة الثانية حزيران « يونيه » ١٩٧٨. وكان قد ألقاها أول مرة فى جامعة القاهرة فى نهاية ١٩٧٦ وتقول فى بعض أبياتها:

هنا شقلبان
محطة إذاعة حلاوة زمان
لما المخبى ظهر واستبان
وكل المسائل بدت للعيان
وطلعت حكاوى ونزلت كمان
عن التهريبية وعن كيت وكان
وعن محسوبية وعن ألعوبان
ظهر فى المدينة وكأنه الطوفان
وغرّق مراكب وسوّح غيطان
وبعض المراكب هتغرق كمان
وعالم بياكل فى عالم جعان
وأزمة مساكن وأزمة أمان
وريحة مؤامرة فى جو المكان
ومشروع خيانة مع الأمريكان
لضرب العشيرة وحرق الجيران
لهذا وذاك وتلكم كمان
وفى ناس بترغى ولازم بيان
كما أبلغونا جميع الودان

نقدم إليكم عروسة وحصان
شحاتة المعسل وهذا البيان
هنا شقلبان
محطة اذاعة حلاوة زمان
٧) الأهالي - أعداد ٧، ٨، ٩، بتاريخ ١٥، ٢٢، ٢٩ مارس ١٩٧٨.
٨) الأهالي - العدد الحادى عشر - السنة الأولى ١٢ أبريل ١٩٧٨.
٩) جاء فى الخبر المنشور بالأهالي فى العدد ١١ - السنة الأولى - بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٧٨...

« حصلت الأهالي على سر خطير يمس نزاهة وزير الإعلام. حصلت الجريدة على « الاتفاق المبدئى الذى وقعه سيادته مع الجانب السعودى لإقامة شركة مصرية - سعودية مشتركة فى مجال السينما. اتضح أن الاتفاق قد أبرم مع أحد شركاء نجل الوزير فى « شركة مصر للاستثمار والتنمية » وأنه يخول الشركة الجديدة العمل فى مجال الانتاج والعرض والتوزيع، كما يسمح لها بالعمل فى مجال التليفزيون أيضا ..» ثم أورد الخبر نصوص الاتفاق.

١٠) الأهالي - عدد ١٢ - السنة الأولى - ١٩ ابريل ١٩٧٨.
١١) الأهالي - عدد ١٤ - السنة الأولى - ٣ مايو ١٩٧٨ - صفحة ٣.
١٢) الأهالي - المصدر السابق.
١٣) اعتقل **أبو العز الحريرى** اليوم السابق للتصويت فى انتخابات الجمرك (الثلاثاء ١٦ مايو ٧٨) أثناء مسيرة انتخابية. أفرجت عنه المحكمة فى اليوم التالى، إلا أن المدعى العام « الاشتراكى » أصدر أمراً بالتحفظ عليه فى مكان أمين (سجن القلعة). اضطر المدعى الاشتراكى إلى الافراج عنه أمام ثورة الرأى العام واحتجاج أعضاء مجلس الشعب - بمن فيهم أعضاء فى حزب مصر الحاكم - على إهدار حصانة عضو مجلس الشعب. بعد الإفراج عنه قرر مجلس الشعب فصله من عضويته وكان ثالث عضو يفصل من المجلس بعد **كمال الدين حسين و الشيخ عاشور محمد نصر.**
١٤) مجلة أكتوبر - عدد ٧٩ - السنة الثانية - ٣٠ أبريل ١٩٧٨ صفحة ١٢.
١٥) **خالد محى الدين - محمد عوده - رمزى فهيم - على طلخان - إسماعيل صبرى عبد الله - يحيى الجمل - رأفت سيف - فتحى محمود - لطفى الخولى - حسين عبد الرازق - حمدى عبد الجواد - نيازى عبد العزيز - عبد الغفار شكر - لطفى واكد - محمد أحمد خلف الله - صلاح القاضى - غريب نصر الدين - لطفى سليمان - صلاح زكى - عبد الحميد عطيه - نبيل منصور - جمعه عبده قاسم - ميلاد حنا - محمود المراغى - محمد خليل - شوقى عثمان - عبد العظيم المغربى - حسين فهمى - قبارى عبد الله - أبو العز الحريرى - حلمى عاشور - مصطفى عاصى.**
(انظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٥)

١٦) أسباب الحكم بمصادرة العدد ١٦ من الأهالي - أرشيف حزب التجمع.
(انظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٦)
١٧) الأهالي - العدد ١٧ - السنة الأولى - الأربعاء ٢٤ مايو ١٩٧٨.
١٨) أسباب الحكم بمصادرة العدد ١٧ من لأهالي - أرشيف حزب التجمع
(انظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٧)
١٩) بيانات إحصائية حول نتائج توزيع جريدة الأهالي - مصدر سابق.

٢٠) **خالد محي الدين** – كتاب الأهالي العدد الأول – مستقبل الديمقراطية في مصر – صفحة ٤٤.
٢١) الأهالي – عدد ١٩ – السنة الأولى – ٧ يونيه ١٩٧٨ – صفحة ٢.
٢٢) المصدر السابق صفحة ١.

الفصل الثالث

الأهالى ... «تصادر» كل أربعاء

اجتمعت الهيئة التأسيسية «**لحزب التجمع**» لمناقشة قرارات السكرتارية العامة، الامتناع عن النشاط الجماهيرى والسياسى وقصره على العمل بالمقرات، وتوقف جريدة «**الأهالى**». وأيدت الهيئة التأسيسية القرارات باعتبارها موقفاً احتجاجياً على صدور قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى. وفى نفس الوقت فوضت السكرتارية العامة للحزب ولجنة المتابعة (والطوارئ) استئناف النشاط الحزبى بصورته المعتادة وإعادة إصدار « الأهالى » فى الوقت المناسب.

وبدأت قواعد الحزب وكثير من المواطنين يمارسون ضغطاً متصاعداً من أجل إعادة ظهورالأهالى. وانقسم الرأى داخل قيادة الحزب وفى مجلس التحرير.

فريق عارض استئناف «**الأهالى**» والصدور فى ظل هذا القانون « الذى صفى عملياً التجربة الديمقراطية، وكرس سيطرة الحزب الواحد، وحَوّل المعارضة إلى واجهة بلا أى مضمون ديمقراطى ».. واعتبر هذا الفريق صدور **الأهالى** «مساهمة فى تضليل الرأى العام» ذلك إذا سُمِحَ لها بالاستمرار فى الصدور أصلاً.

فريق آخر دافع عن استئناف الصدور باعتبار أن الحزب يتحمل مسئولية تاريخية فى ظل المتغيرات التى استجدت والتى توشك أن تسقط الوطن فى هاوية لا خروج منها، وهو ما يستوجب إعادة إصدار الأهالى « لنقول كلمتنا ونلعب دورنا فى توعية وتنظيم الرأى العام، للتصدى لهذه الأخطار، طالما كانت إرادة الحزب وحدها هى التى توجه الأهالى، وبما يعبر عن فكر الحزب ومواقفه.. إلخ إلى أن يحال بيننا وبين الصدور بالقوة القاهرة ».

فى النهاية صدر قرار الحزب باستئناف الصدور مع إعطاء الحق لكل عضو فى مجلس التحرير أن يستمر فى مسئولياته أو ينسحب. واختار الأصدقاء « **محمد عودة - فيليب جلاب - محمود المراغى - مجاح عمر** » الانسحاب من مسئولياتهم وعضويتهم فى مجلس التحرير وأكد **المراغى ونجاح** مساهمتهم فى الكتابة للأهالى.

فى نفس الوقت قررت السكرتارية العامة أن يتفرغ **خالد محى الدين** لعمله كأمين عام للحزب. وأصبح **خالد** رئيساً لمجلس الإدارة و **لطفى واكد** رئيساً لتحرير الأهالى، وأعيد تشكيل مجلس التحرير من « **حسين عبد الرازق - عبد الغنى أبو العينين - محمد سيد أحمد - فريدة النقاش - أمينة شفيق - أحمد فوزى عطا الله - أحمد عز العرب - أحمد سيد حسن** ».

دعـــم الأصدقاء

بدأ الاستعداد لإصدار العدد ٢٠ من الأهالي، وتحدد له يوم الأربعاء ١٢ يوليو ١٩٧٨، بعد توقف دام شهراً واحداً.

كنا نشعر وقد تناقص عددنا وغابت عنا كفاءات صحفية هامة، وازداد تربص السلطة ورفضها لنا، بدرجة عالية من التحدى، والإصرار على قول كلمتنا قوية واضحة وبسرعة أيضا.

كنا نعرف أن الوقت المتاح لنا جد قصير.

ورغم أن هذه التجربة لم تستمر أكثر من ١٠ أعداد (صودر سبعة منها) فقد كانت من أغنى وأمتع أيامنا على الإطلاق. كشف فيها الجميع بلا استثناء - عن أشرف وأفضل مافى نفوسهم.

كانت هذه المرة الأولى التى أعمل فيها مع الأستاذ **لطفى واكد** وأحتك به بشكل مباشر ويومى. وأشهد أنه كان شجاعاً قوياً، لم يعترض على أى خبر أو مقال مهما كان، ولم يضع فى الحسبان إلا مصلحة الحزب والأهالى. وترك لى السلطة الكاملة لإدارة الصحيفة والتعامل مع هذا الفريق المقاتل، وتحديد الأولويات وإجازة النشر. وعندما كان بعض الزملاء يقترح تأجيل موضوع أو التخفيف منه تجنباً لمواجهة مع السلطة، وأعرض عليه الأمر، كان ينحاز دائماً لنشر الموضوع كما هو، ويعلن تحمله المسئولية شخصياً عن النشر.

كذلك فالصديق « **صلاح عيسى** »، ولم يكن عضواً فى الحزب، بل كان ناقداً له أرضية يسارية، ولم تكن علاقتنا الشخصية قد توثقت بعد، بادر مع استئناف الصدور بوضع نفسه فى خدمة الأهالى، وكتب فيها باسمه مقالات وباباً ثابتاً « **هوامش** » فى الصفحة الأخيرة.

وهناك كثيرون تضامنوا مع الأهالى بصورة أو بأخرى وشاركوها فى التحدى أذكر منهم خاصة الدكتور **جلال أمين** الذى كتب فى أول عدد بعد استئناف الصدور « يوميات » من أجمل ماقرأت حول منهج اللعب على الحبال الذى يجيده بعض المثقفين تحت عنوان.. « **دليل الرجل الذكى إلى فن امساك العصا من الوسط** » (١)

دفـــع الثمـــن

كان هذا العدد (٢٠) واحداً من ثلاثة أعداد فقط صدرت خلال هذه المرحلة، فى ثلاثة أسابيع متوالية. ومراجعة سريعة لهذه الأعداد وما أحاط بها من ظروف تشير إلى طبيعة الصراع الضارى الذى كنا نخوضه وأبعاده.

اتخذنا قراراً صعباً برفع ثمن النسخة إلى ٥ قروش فى محاولة لمواجهة المصاعب المادية التى تزايدت مع المصادرات السابقة وارتفاع أسعار الورق (كانت الصحف ماتزال تباع ب ٢٠ مليما) .

وصممنا أن نخوض معارك الوطن كلها.. الوطنية.. والاجتماعية.. والديمقراطية، فقد تشابكت القضايا وترابطت. وفى نفس الوقت حرصنا على ألا نفقد تميزنا الصحفى كصحيفة إخبارية، وأن نواصل الانفراد بالعديد من الأخبار والمعلومات التى تهم القارئ.

ولم يكن صدفة أن «**الأهالى**» انفردت فى أعدادها المتتالية بأخبار تشكيل المؤسسات السياسية تمهيداً للجولة الحاسمة فى الاتصالات المصرية الأمريكية الإسرائيلية، والتى كان مقررا لها أكتوبر

١٩٧٨فأشارت فى أول عدد بعد التوقف وفى مانشيتها الرئيسى إلى « التغيرات الواسعة فى المؤسسات السياسية للدولة والتى ستتناول الحكومة والأحزاب ومجلس الشعب » وإلى احتمال أن يجمع السادات مرة أخرى بين منصبى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بهدف « تقوية السلطة التنفيذية خلال المرحلة الصعبة القادمة والتى تحتاج إلى اتخاذ قرارات هامة ابتداء من شهر أكتوبر القادم، فى مواجهة تعثر الاتصالات الثنائية بين مصر وإسرائيل والاتصالات الثلاثية بين أمريكا ومصر وإسرائيل... كذلك فالحكومة مطالبة باتخاذ قرارات اقتصادية وسياسية صعبة تمس أوضاع الجماهير قبل نهاية هذا العام وتعجز عنها الحكومة الحالية. وتولى رئيس الجمهورية رئاسة الوزارة لايرتبط بما أصبح شبه مؤكد عن تكوين حزب جديد اسمه « **الحزب الاشتراكى الديمقراطى** » بديلاً لحزب الحكومة الحالى برئاسة السادات..(٢) ومضى التقرير الإخبارى يذيع المزيد من المعلومات حول تكوين حزب جديد برئاسة **إبراهيم شكرى** وزير الزراعة فى حكومة **ممدوح سالم**، وتعثر محاولات إقامة حزب يسارى جديد فقد اصطدم برفض كافة الشخصيات اليسارية المقبولة جماهيرياً، تحمل مسئولية الدعوة له أو المشاركة فيه وقد أكد الكاتبان اليساريان **عبد الرحمن الشرقاوى وصلاح حافظ** رفضهما القيام بأى دور فى هذه المحاولة.

وتابعت «**الأهالى**» أخبار هذه التغييرات وتشكيل « **الحزب الوطنى الديمقراطى**» بعد ذلك برئاسة **السادات**، والانضمام الجماعى لأعضاء حزب مصر للحزب الجديد، خاصة أعضاء مجلس الشعب، وترشيح د.**مصطفى خليل** لتشكيل حكومة جديدة، وهو ماتحقق بالفعل بعد ذلك عقب اتفاقيات «**كامب ديفيد**».

وفجرت «**الأهالى**» فى خلال هذه الأعداد الثلاثة عدداً من القضايا، وأثارت عدة حملات صحفية، كان لها دوياً واسعاً فى المجتمع، وحملت فى الوقت نفسه قدرة هائلة على التنبؤ وتركيز الانتباه على قضايا جوهرية، بدت للبعض فى حينها هامشية، ولكن السنوات التالية أكدت أنها فى القلب من الصراع الضارى فى المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ممنوع من السفر

كان الموضوع الرئيسى فى العدد الأول بعد التوقف يدور حول (تحقيقات المدعى (الاشتراكى) مع الكتاب والصحفيين. فنشر مانشيت فى الصفحة الأولى يقول.. « **الكتاب والصحفيون والشعراء.. أمام المدعى الاشتراكى** ». وخصصت الصفحة الثالثة لتحقيق أزاح الستار عن مهزلة هذه التحقيقات أمام جهاز المدعى الاشتراكى.

وقد بدأت هذه التحقيقات بعد إجراء استفتاء ٢١ مايو بأسبوع، وقبل أن يُصْدرُ مجلس الشعب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى. أعلنَ عن صدور قرار يمنع الكتاب والصحفيين « **محمد حسنين هيكل، أحمد حمروش، محمد سيد أحمد، صلاح عيسى**، والشاعر **أحمد فؤاد نجم** » من مغادرة البلاد تمهيداً للتحقيق معهم أمام جهاز المدعى العام الاشتراكى بتهمة نشر مقالات فى الخارج « تشهر بسمعة مصر وتسئ إلى شعبها ». وفى نفس اليوم (٢٧ مايو ٧٨) نشرت قائمة بأسماء ٣٤ صحفياً وكاتباً وسياسياً مصرياً يعملون فى

الخارج، تتهمهم مباحث أمن الدولة ووزارة الاعلام بأنهم يعملون لحساب وسائل الإعلام فى الخارج «ضد المصالح الوطنية للشعب المصرى ». وقالت الصحف الحكومية أنه سيتم أستدعاء هؤلاء الصحفيين والكتاب عن طريق السفارات المصرية، وسيبحث فى حالة رفضهم العودة، مدى إمكانية الاستعانة بالبوليس الدولى للقبض عليهم وإحضارهم، وذكرت الصحف أن تهمة الخيانة العظمى ستوجه لمن تثبت عليه التهمة، كما سيبحث قانونية حرمان من لايحضر من الجنسية المصرية.

كان رد الفعل فى الداخل والخارج لهذه القرارات حاداً وعنيفاً. وانتقدت الصحف والإذاعات الغربية هذه الإجراءات التى اعتبرتها لا ديمقراطية. وشاركت فى هذا النقد كبريات الصحف الغربية مثل «**الموند** » الفرنسية، و « **الهيرالد تريبيون** » الأمريكية و « **التايمز** » البريطانية و «**النيويورك تايمز** » الأمريكية التى كتبت تقول.. « إن التحقيقات التى أعلن أنها ستجرى مع بعض صحفيين يتمتعون باحترام مستوحاة من دافع مناهض للديمقراطية وتفتقر إلى مايبررها.. » وأصدر عدد من المنظمات العربية والدولية، وساسة وكتاب غربيون، بيانات تنتقد هذه الإجراءات. فأرسل ٢٧ من أعضاء مجلس العموم البريطانى، مذكرة الى الحكومة المصرية هاجموا فيها «الاجراءات التى اتخذت مؤخراً ضد الكتاب والصحفيين المصريين التقدميين .

وأذاعت وكالات الأنباء وبعض الصحف الأجنبية أن هناك قوائم بأسماء عدد آخر من الصحفيين سيصدر قرار بمنعهم من السفر واستدعائهم للتحقيق. وأعلن المدعى العام الاشتراكى.. « أنه لن توجه أى تهمة إلى صحفيين وكتاب مصريين، غير الذين أعلنت أسماؤهم حتى الآن، وأن الحديث عن قوائم جديدة ليس إلا شائعات مغرضة».

وبعد أيام وفى (٢٨يونيه) صدر قرار بمنع « **حسين فهمى** » و « **فريدة النقاش** » من السفر واستدعائهم للتحقيق أمام جهاز المدعى الاشتراكى.

واستمرت التحقيقات فى سرية تامة لعدة أسابيع، والرأى العام حائر بين حملات الهجوم فى الداخل، ومايسمعه من الإذاعات الغربية والعربية ومايصل إليه من صحف، وبين الصمت الذى أحاط بهذه التحقيقات. وظل هناك سؤال يلح على الجميع..ماذا كتب هؤلاء بحيث استحقوا هذه المعاملة وتوجيه هذه الاتهامات البشعة والتى تمس وطنيتهم؟ .. وهل هناك بالفعل جريمة تستحق المساءلة أم أن الأمر مجرد عقاب على رأى مخالف، وتصفية حسابات سياسية وشخصية؟. وتواطأ الجميع على إخفاء الحقيقة عن الرأى العام، الى أن عاودت الأهالى الصدور، فنشرنا فى هذا التحقيق الحقيقة كاملة.

فإذا **محمد حسنين هيكل** يحقق معه حول آرائه فى سياسات الدول الكبرى وإسرائيل، وحول مقال له فى الأهرام نشره بتاريخ ١٢ مارس ١٩٧١ تحت عنوان « **تحية للرجال** » ومقال حول «**زيارة السادات لإسرائيل** » وآخر حول « اتفاقية فصل القوات فى سيناء » وحديثه لجريدة الأهالى « ومقالاته عن الناصرية »

و « **صلاح عيسى** » يحقق معه عن مقال نشره فى مجلة « **آفاق عربية** » ببغداد فى أكتوبر ١٩٧٧، تحت عنوان « **هوامش سياسية فى مسألة ليست كذلك .. عروبة مصر على شفا حفرة من نار** »..وقد نشر صلاح عيسى هذا المقال نصا بعد ذلك فى كتابه «**مثقفون وعسكر** »

أما « **فريدة النقاش** » فجريمتها نشر مقال على ثلاث حلقات فى جريدة « **السفير** » اللبنانية عن ظاهرة الغناء السياسى فى مصر، تحدثت فيه عن فن « الشيخ إمام والشاعر أحمد

فؤاد نجم، وعدلى فخرى، وسمير عبد الباقى، ومحمد حمام، وعبد الرحمن الأبنودى».

وحقق مع « **محمد سيد أحمد** » حول ترجمة منشورة فى أبو ظبى، لمقال منشور فى مجلة «**الموند ديبلوماتيك**» فى مايو ١٩٧٨، يتناول احتمالات وصول المفاوضات المصرية الإسرائيلية إلى نتيجة.

وكان مانشرته الأهالى هو المعلومات الوحيدة التى وصلت للقارئ المصرى حول هذه التحقيقات فى الحملة المكارثية التى شنها نظام الحكم القائم ضد المثقفين وأصحاب الرأى فى مصر.

وكاد هذا العدد ألايرى النور، ويلحق بالأعداد السابقة المصادرة. فقد فوجئنا فى العاشرة مساء الثلاثاء ١١ يوليو، بعدد من ضباط المباحث ومخبريها يصلون فى رتل من السيارات، ليبلغونا بمصادرة الأهالى وكان قد طبع منها حتى ذلك الحين ١٠٠٠٠ نسخة. توقف الطبع وانصرفنا لنستعد لجولة المحكمة فى الصباح، وانصرف العمال وهم لايقلون حزنا وأسفا عنا. وفى الساعة الثانية بعد منتصف الليل تلقى « **لطفى واكد** » رئيس التحرير مكالمة تليفونية فى منزله من مكتب الأمن بدار التعاون يبلغه بوصول إشارة تفيد أن نيابة أمن الدولة لم تؤيد قرار مباحث أمن الدولة بضبط العدد ٢٠ من جريدة الأهالى، وقررت الإفراج عنه. ولم يكن هناك إمكانية لدى الدار لاستئناف الطبع قبل صباح الأربعاء ١٢يوليو. وهكذا صدر العدد متأخرا عن موعده، ولم يوزع إلا صباح الخميس ١٣يوليو.

قضايا الديمقراطية

وبدأت الأهالى فى نفس العدد (رقم ٢٠) حملة ضد محاولة إلزام المجتمع والأحزاب بأيديولوجية موحدة تحت اسم « **الاشتراكية الديمقراطية** » وما سمى بالحوار حول « الاشتراكية الديمقراطية » وضوابط الديمقراطية التى طالب بها السادات وأركان حكمه. وكان التداخل بينهما من جانب الحكم واضحا، وبالتالى كان التصدى لهما واحداً أيضاً.

وقد أصدر حزب التجمع « السكرتارية العامة » بيانا حول « مستقبل الديمقراطية فى مصر » نشر فى العدد (٢٠) من الأهالى، أعلن فيه أن « القول بصياغة نظام للاشتراكية الديمقراطية، يضعها حزب مصر الحاكم (قبل أن يذوب فى الحزب الوطنى الديمقراطى)، وتلتزم بها كافة الأحزاب والقوى السياسية إنما يعنى الرغبة فى إقامة نظام شمولى، يقوم على نظرية واحدة، وسوف يستتبعه بالتأكيد بروز دور الحزب الواحد اتساقاً مع طبيعة النظام الشمولى، وذلك على العكس من النظم الديمقراطية، التى تجعل الدستور المصدر الوحيد للالتزام، وتعطى للأحزاب حق الاختلاف فى الأسس النظرية والبرامج السياسية. والا أصبح تعدد الأحزاب مسألة شكلية، وبمثابة واجهة مزيفة لنظام الحزب الواحد » (٣) وأكد البيان أن المعارضة تصر على العمل فى اطار الشرعية الدستورية والحزب الحاكم يخرج عليها، وأن الالتزام بالدستور كأساس للعمل السياسى فى مصر يتطلب حماية المواطنين من أى انتقاص لحرياتهم الأساسية التى تضمنها الدستور.. وطالب البيان بالتأكيد على حق كل القوة السياسية فى إقامة أحزابها المستقلة دون قيود، وضمان حرية الرأى والقول والكتابة والعقيدة والاجتماعات والعمل السياسى والثقافى والاجتماعى، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات (مثل القانون

رقم ٢ لسنة ١٩٧٧، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ (الحراسات)، والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، ومواد قانون العقوبات التى تجرم النشاط السياسى.. »، وتأكيد حرية الصحافة بمايضمن حقوقاً متساوية فى النشر لكل الأحزاب بالصحف القائمة « المملوكة للاتحاد الاشتراكى »، وحق الأحزاب فى توجيه صحفها دون أى تدخل من خارجها، وتجريم كل من يلجأ إلى اضطهاد مواطن بسبب موقفه السياسى أو انتمائه الحزبى، واستصدار تشريع جديد يدين كل من يكفر أو يخون مواطناً...

وتصدى قادة الحزب للكتابة حول الحوار وضوابط الديمقراطية. فكتب **خالد محى الدين** مقالا تحت عنوان « **نحن والحوار** » (٤) وكتب **إسماعيل صبرى عبد الله** تحت عنوان «**الديمقراطية بين الحرية والمسئولية** » **ويحيى الجمل** « **نعم لابد من ضوابط تحكم سلوك الحزب الحاكم** » **وحسن حنفى** « **الاشتراكية الديمقراطية بين النظرية والتطبيق** » (٥)

وفى الممارسة رصدت «**الأهالى**» كل أشكال العدوان على الحريات. وكان من أهم ماأذاعته «**الأهالى**» من حقائق، لجوء مباحث أمن الدولة فى احدى القضايا « قضية التنظيم الشعبى الناصرى » إلى تعذيب المتهمين لحملهم على الإدلاء باعترافات كاذبة. فنشرنا فى الصفحة الأولى تحت عنوان « **التحقيق مع المباحث فى تعذيب المتهمين السياسيين** » خبراً يقول .. «يحقق المستشار **مصطفى طاهر** رئيس نيابة أمن الدولة، فى واقعة تعذيب مباحث أمن الدولة لعدد من المواطنين قبض عليهم أخيراً بتهمة تكوين « التنظيم الشعبى الناصرى » وتمت واقعة التعذيب أثناء احتجازهم بسجن القلعة. وكانت مباحث أمن الدولة فرع الجيزة، قد ألقت القبض يوم ١٦ يونيو على **كمال أبو عيطة ومحمد حماد وحسين عبد الغنى** (مصريين) **وصالح أبو سمرة وجمال عبد الناصر** (أردنيين من أصل فلسطينى) ونقلتهم إلى سجن القلعة الذى تشرف عليه المباحث العامة، حيث تعرضوا لتعذيب بدنى عنيف أثناء استجواب ضباط المباحث لهم، وهم معصوبو العينين لمدة ٣٥ ساعة. وقد أثبتت نيابة أمن الدولة أثناء التحقيق الإصابات وأمرت بإحالتهم للطبيب الشرعى ونقلهم إلى سجن الاستئناف. وأثبت الطبيب الشرعى فى تقريره الإصابات وصورها ومطابقتها لأقوال المتهمين واتفاقها مع الطريقة التى شرحوها فى التحقيق والزمان الذى حددوه. وقد أفرجت النيابة عن **كمال أبو عيطة و حسين عبد الغنى** كما أصدرت محكمة أمن الدولة العليا قراراً بالإفراج عن بقية المتهمين بكفالة ٢٠ جنيهاً. قال وكيل النيابة فى مرافعته أمام المحكمة :إن المتهمين شكلوا تنظيماً سرياً تحت اسم « التنظيم الشعبى الناصرى » وقال : إن هذا التنظيم يقف وراء « **محمد حسنين هيكل والدكتور عصمت سيف الدولة، وحاتم صادق، وكمال أحمد** » وهو أمر لم تشر إليه أوراق التحقيق نهائيا.. » (٦).

وكان موضوع التعذيب « وموضوعات أخرى » سبباً فى تعرض هذا العدد للحجز واحتمال المصادرة. تكررت اللعبة السخيفة الأسبوعية.. وصلت تجريدة مباحث أمن الدولة فى التاسعة مساء. وبعد قليل أبلغونا بالتحفظ على العدد.. وطلبنا من إدارة المطابع إيقاف الطبع وانصرف عمال الطباعة وسيارات التوزيع. وحتى فجر الأربعاء لم تكن النيابة العامة قد اتخذت قرارها فى طلب المباحث العامة تأييد التحفظ على الأهالى. وأخيرا أعلنت النيابة العامة رفضها التصديق على قرار التحفظ واتخذت قراراً بالإفراج عن العدد. فصدر ووزع يوم الخميس متأخراً ٢٤ ساعة كاملة.

تعرية « الانفتاح »

وكانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، هى موضوع الحملة الثالثة التى بدأتها الأهالى بعد معاودة الصدور.. بالخبر والتحقيق والمقال.

فتحت عنوان « **ارتفاع جديد للأسعار قبل نهاية هذا العام** » و « **إلغاء الدعم عن عدد آخر من السلع** » قالت الأهالى فى صفحتها الأولى : « يشهد السوق المصرى قبل نهاية هذا العام موجة جديدة من الارتفاع فى الأسعار. تعهدت الحكومة لصندوق النقد الدولى بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية تتناول أسعار السلع الصناعية والزراعية وسياسة دعم السلع الأساسية وأسعار الفائدة التى تتعامل بها البنوك. ستؤدى هذه الإجراءات إلى رفع أسعار السلع الصناعية فى القطاع العام فى الميزانية الجديدة بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى. وقد علمت الأهالى أن أهم الإجراءات التى قررت حكومة السيد ممدوح سالم اتخاذها هى :

* تخفيض سعر الجنيه المصرى عمليا بالنسبة للعملات الأجنبية، عن طريق توحيد سعرى الصرف التشجيعى والرسمى. وذلك عن طريق إدخال أكبر قدر من الواردات إلى السوق الموازية، مع إعادة النظر فى سعر الجنيه المصرى من حين لآخر حسب الظروف الاقتصادية. وتعهدت الحكومة لصندوق النقد الدولى أن يتم التوحيد الكامل بين السعر التشجيعى والرسمى. وسيؤدى هذا الإجراء إلى ارتفاع أسعار الواردات ومستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج.

* زيادة أسعار السلع الصناعية عن طريق تحديد أسعار واقعية تتناسب مع زيادة التكلفة الناتجة عن الأسعار التشجيعية والأسعار العالمية والزيادة فى الأجور. وإعطاء الشركات حرية أكبر فى تحديد الأسعار. وتقدر الحكومة أن ارتفاع أسعار السلع الصناعية سيحقق للدولة ٢٠٠ مليون جنيه خلال ميزانية عام ١٩٧٩.

* إعتبار الربح هو الأساس فى تقييم نجاح المشروعات الانتاجية طبقاً لما يجرى عليه العمل فى الأنظمة الرأسمالية.

* إعادة النظر فى أسعار مستلزمات الانتاج الزراعى، وأسعار المنتجات الزراعية.

* إلغاء الدعم الذى تقدمه الدولة، وقصره على عدد محدود من السلع.

وتهدف هذه الإجراءات التى اشترطها صندوق النقد الدولى لتقديم قروضه وقروض الدول الغربية لمصر، إلى تقليل العجز مع العالم الخارجى والذى تقدره الحكومة خلال هذا العام ب ٥٨٠٠ مليون دولار (تم الاتفاق على تغطيته فى اجتماع المجموعة الاستشارية الدولية الخاصة بمصر فى باريس) وسيتم تخفيض العجز طبقاً لهذه السياسة عن طريق الحد من الاستهلاك والاستيراد.

وبالإضافة إلى ماقررته الحكومة من إجراءات يتم فى الوقت الحاضر دراسة إصدار قانون جديد للجمارك وسياسة جديدة للتعريفة الجمركية تحقق نفس الغرض. ودراسة سياسة العمالة وأوضاع القطاع العام وخاصة قضية الالتزام بتعيين الخريجين سنوياً. كما اقترح أن تحد الحكومة من الاقتراض من الجهاز المصرى.(٧)

ووجهت الأهالى نيرانها إلى الاستثمارات الأجنبية وشروطها الغريبة التى تصل الى حد جعل القضاء المصرى غير مختص بنظر المنازعات بين الشركات الأجنبية والحكومة المصرية أو تمنع التقاضى إطلاقا وتمنع مصر من الدخول فى حرب أو نزاع عسكرى (١)..

فنشرت تحقيقاً حول الاستثمارات الأجنبية فضحت أهدافها وأضرارها على الاقتصاد الوطنى واستنزافها لثروات الوطن وعدوانها على السيادة الوطنية. (٨) وفى نفس الصفحة (الصفحة الخامسة) نشرت تحليلاً حول السياسة الاقتصادية للحكومة وأثرها على اشتداد الغلاء وزيادة الديون، والمليونيرات، وخطاب النوايا المقدم لصندوق النقد الدولى، أدانت فيه سياسة الانفتاح كاملة.

مقال خالد .. يغضب السادات

وانفردت «**الأهالى**» فى العدد ٢١ بإزاحة الستار عن جريمة كانت تدبر بليل.. جريمة دفن النفايات الذرية فى مصر. وبصفة خاصة دفن النمسا لنفاياتها الذرية.. فنقلت للرأى العام القرار الذى اتخذه السادات خلال زيارته لفيينا واجتماعه بالمستشار « **كرايسكى** » بالموافقة على طلب النمسا دفن نفاياتها الذرية فى الصحراء الشرقية. وأضافت الأهالى.. « وكان المسئولون النمساويون قد تفاوضوا من قبل مع المهندس **أحمد سلطان** نائب رئيس الوزراء ووزير الطاقة الكهربائية، الذى انتهى إلى التوصية بقبول الطلب النمساوى، ولكن وزارة الخارجية المصرية، أبدت اعتراضها على ذلك، الأمر الذى جمد المشروع إلى أن أعلن **السادات** فى فيينا بأنه أعطى أوامره ليتدارس الخبراء من البلدين المشروع تمهيدا لتنفيذه. وصدر بالفعل قرار بتكوين لجنة مصرية من الخبراء برئاسة « د.**كمال عفت**» رئيس« هيئة الطاقة الذرية، وعضوية كل من « د.**حسين سرى** » رئيس هيئة الطاقة النووية، و «د.**ابراهيم حمودة**» نائب رئيس هيئة الطاقة، و « **مصطفى العيوطى** » مدير هيئة البترول، لدراسة الأماكن الصالحة بالصحراء الشرقية لتخزين ودفن هذه النفايات الذرية وأفضل الطرق لذلك.

وقد واصلت «**الأهالى**» حملتها ضد النفايات الذرية ودفنها فى مصر باعتبارها جريمة تهدد الحياة فوق أرض الوطن، فى الأعداد التالية. وكان واضحاً أن هناك صلة وثيقة بين قرار **السادات** السماح للنمسا بدفن نفاياتها الذرية فى مصر، وبين سياسة الاتصال المباشر مع العدو الإسرائيلى - ولعب **كرايسكى** دوراً هاماً فيها - وحرص السادات على نجاح هذه الاتصالات وتوقيع اتفاق مع **بيجين**.

ولم تتوقف «**الأهالى**» فى أى عدد من أعدادها بعد استئناف الصدور عن دورها فى التصدى لهذه الاتصالات وكشف التنازلات المجانية التى تتالت بسرعة صاروخية بعد زيارة السادات للقدس المحتلة محذرة من النتائج المدمرة التى ستصيب مصر والأمة العربية من استمرار هذه السياسة.

وكانت مانشيتات العدد ٢١ المخصصة للمباحثات بين حكومتى مصر وإسرائيل فى لندن تقول :

مؤتمر لندن لا يبحث الخلافات المصرية المصرية الإسرائيلية
توقع استئناف المباحثات فى العريش

وخصصت افتتاحية العدد لنفس الموضوع (٩) .. وجاء فى نهايتها .. « إن النتيجة المنطقية الوحيدة لهذه السياسة ولمؤتمر لندن « ليدز » هو مزيد من التشدد الإسرائيلى.. واذا كانت هذه السياسة والتى بلغت ذروتها فى نوفمبر الماضى بزيارة رئيس الجمهورية لإسرائيل، لم تدفع الحكومة الإسرائيلية إلى أى تغيير فى موقفها من قضية تحرير الأرض وحقوق شعب فلسطين والسلام، ووصلت إلى طريق مسدود.. فإن الاستمرار فيها ضرب من العناد، لن يؤدى إلا إلى مزيد من التعثر فى حل قضيتنا الوطنية والقومية.. »

وقد شكلت كل هذه القضايا والموضوعات والحملات ازعاجاً هائلاً للحكم فى مصر، وكانت كفيلة -

وحدها – بإثارة غضب السادات وسخطه وتأكيد رغبته في اختفاء « الأهالى » ولكن ماوضع نهاية لكل شئ كان مقالاً تاريخياً « نشر فى العدد (٢٢) وهو آخر عدد قدر للقراء أن يطلعوا عليه وكتبه « **خالد محى الدين** » وقدمته «**الأهالى**» فى رأس صفحتها الأولى تحت عنوان.. «**خالد محى الدين** يروى : الصفحات الأولى من قصة الضباط الأحرار وثورة ٢٣ يوليو ». واحتل المقال الصفحة الثالثة كاملة، وتصدرته صورة كبيرة لجمال **عبد الناصر** على اليسار، وصورة (على اليمين) فى حجم أقل **لخالد محى الدين** فى بداية الثورة وهو يرتدى الملابس العسكرية. وكتب تحت الصورتين عنوان بعرض الصفحة .. «**عبد الناصر يكون الخلية الأولى للضباط الأحرار من كمال الدين حسين وحسن إبراهيم وخالد محى الدين وعبد الحكيم عامر** » وتحته عنوان آخر.. « **البرنامج الأول يدعو لإقامة جبهة وطنية تضم القوى والأحزاب والعناصر الوطنية** ». وفى رأس الصفحة سطران كتبا بالخط يقولان .. « **كتابة التاريخ مسئولية : وهى دين فى أعناق معاصريه والعارفين بوقائعه، وعندما يستحق هذا الدين الأداء، فانه يجب أن يؤدى صحيحا وأن يؤدى كاملا** » (١٠)

صدر العدد صباح الأربعاء، وقرأ **السادات** المقال وفهم - كما فهم القراء - مغزاه.. وجن جنونه واتخذ قراراً لارجعة فيه بإغلاق الأهالى «إلى الأبد» كما قال لمعاونيه. كان المقال فى حقيقته رداً على أكذوبة كبيرة قالها **السادات**، مدعياً أنه مؤسس تنظيم الضباط الأحرار وليس **جمال عبد الناصر**، وأنه تنازل عن القيادة **لجمال عبد الناصر** .. إلى آخر الأكاذيب التى تعتدى بفظاظة على التاريخ والحقيقة. وجاء مقال **خالد** صفعة مدوية على الوجه، أفقدت **السادات** توازنه.

ويحكى بعض المقربين **للسادات** أن غيظ **السادات** وحنقه تضاعف على «**الأهالى**» عندما لفت بعض الخبثاء نظره إلى يوميات **د. رفعت السعيد** فى الصفحة الأخيرة من نفس العدد(١١) حول « **نهاية آخر ملوك مصر** » ويحكى فيها قصة الملك فاروق وتنازله عن العرش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ (منذ ٢٦ عاماً بالضبط) مشيراً إلى دور الحرس الحديدى.. « واتجه العمل الملكى » إزاءها لخطة ذكية ذات شقين فى محاولة تصفية التجمعات الثورية فى صفوف القوات المسلحة.. وأيضاً محاولة إيجاد تنظيم عسكرى يعمل لحساب السراى وهكذا تأسس « الحرس الحديدى » فى محاولة لاستقطاب الضباط نحو معسكر السراى ولاستخدامه كأداة ردع لتصفية خصومها.. وكان **د.رفعت السعيد** يعرف وهو يكتب هذه الفقرة أن **السادات** كان عضواً فى الحرس الحديدى، قبل أن يجذبه **عبد الناصر** إلى صفوف الضباط الأحرار، قبل الثورة بفترة وجيزة، وهكذا داس **رفعت السعيد** على نقطة حساسة ضاعفت من غضب **السادات**.

وبدأ **السادات** فى تنفيذ قراره.. إغلاق « الأهالى » إلى الأبد.

عـدد ٠٠ نـارى

كان العدد ٢٣ من الأهالى المقرر صدوره يوم الأربعاء ٢ أغسطس، هو بداية تنفيذ قرار كبير العائلة « **أنور السادات** ». وعندما أعود اليوم بعد ١١ سنة كاملة لمراجعة هذا العدد أفهم لماذا كان قرار إغلاق « الأهالى » بالنسبة للحكم أكثر من ضرورى.

كانت عناوين الصفحة الأولى على النحو التالى :

* الاتصالات المصرية الإسرائيلية .. البداية والنهاية.
* تطورات هامة في تشكيل الأحزاب الجديدة
* الاضطراب يسود الحكومة.
* الشركات الأجنبية تعترف بتصدير سجائر مخالفة للمواصفات الصحية إلى العالم الثالث. نسبة القطران في السجائر المستوردة تزيد ٧٢٪ عن مثيلاتها هناك.
* علماء الدين يقودون المظاهرات ضد الشاه.
* أحداث الجنوب اللبناني تهدد بوقوع اشتباكات سورية إسرائيلية.
* مشروع دفن النفايات الذرية في مصر.
* استمرار محاولات إعادة التضامن العربي.
* قلق أمريكي من وحدة العرب.
* الاتحاد الدولي للصحفيين يدافع عن صحفيٌ مصر.
* أسلوب جديد لليمينيين في لبنان.
* أمريكا تستخرج بترول السويس لحساب إسرائيل.

وخصصت الافتتاحية لموضوع دفن النفايات الذرية « لاتعرضوا شعب مصر للخطر »(١٢)

واحتلت قضية « المبادرة » والمباحثات والاتصالات بين حكومة السادات وحكومة إسرائيل، صفحتي ٣، ٤ من نفس العدد، من خلال دراسة هامة تكفي عناوينها لإلقاء الضوء على أهم مافي الدراسة:

- ما مصير مبادرة السادات.. بعد أن قطعت إسرائيل بأن الأمن يعني الأرض؟
- أمريكا غير راغبة ولاقادرة على تقديم مشروع سلام ينهي أسباب الخلاف بين مصر وإسرائيل.
- العقبات في إسرائيل كثيرة. رئيست بيجين وحده.في وجه السلام الذي يعرضه السادات.
- قطب في حزب العمل الإسرائيلي المعارض يعلن : بيجن فرط بوعده للسادات بإعادة سيناء!
- ديان مازال يهين مصر ورئيس مصر : وعلى جيل أكتوبر أن يرد على إهانات ديان!
- أراد السادات إحياء روح مبادرته.. بإقامة جامع وكنيسة ومعبد يهودي فوق جبل موسى بسيناء، لتتعانق الأديان السماوية الثلاثة ضد الإلحاد.
- ورد بيجين على ماوصفه « بمبادرة السادات الجديدة » .. إسرائيل لاتعطي شيئا دون مقابل!

وكتب «علاء عبد الوهاب» (وكان مايزال طالباً في كلية الإعلام، وأصبح بعد ذلك سكرتيرا لتحرير الأخبار) .. تحقيقاً هاماً حول دفن النفايات الذرية في الصحراء الشرقية اعتمد على لقاءات مع المسئولين عن الطاقة الذرية في مصر، تحدث بعضهم باسمه، وطالب آخرون ألاينشر الكلام منسوباً إليهم، وكتب «صلاح عيسى» مقالاً في الصفحة السادسة حول موقف النقابة «نقابة الصحفيين» من قرارات وتحقيقات المدعي «الاشتراكي» « الصحفيون .. بين صمت «النقيب » وشرعية «المدعي».. » (١٣)

وعلى الصفحة الأخيرة، كتبت فريدة النقاش تحت اسم « فريدة عبد الرازق »، مستخدمة لقب الزوج، واحدة من أمتع وأعمق اليوميات..« يوميات مواطنة في السوق ».. (١٤)

التطاول على أقدار الرجال

وحدث ماكان متوقعا. قامت مباحث أمن الدولة فى التاسعة والنصف مساء الثلاثاء أول أغسطس ١٩٧٨بالتحفظ على العدد. وأرسل **العقيد «عبد الرؤوف صالح»** محضر الضبط إلى رئيس نيابة أمن الدولة المستشار **مصطفى طاهر**، الذى أصدر قراره بتأييد أمر الضبط. وعرض أمر الضبط والمحضر والجريدة على رئيس محكمة القاهرة الابتدائية المستشار **أنور عبد الفتاح أبو سحلى** صباح الأربعاء ٢ أغسطس .. حيث قررت « أن جريدة الأهالى فى عددها المضبوط بهذا المسلك المشين مستهينة بمشاعر المجتمع العربى الإسلامى منادية بالحقد والفتنة والإثارة، متطاولة على أقدار الرجال، متحدية بذلك مشاعر الرأى العام، تكون مخالفة للقانون مرتكبة لجريمة إذاعة أخبار وبيانات كاذبة ومغرضة ومثيرة من شأنها تكدير الأمن العام بطرق النشر فى الصحف مما يتعين معه إعمالاً لنص المادتين ١٠٢ مكرر، ١٩٨ عقوبات التقرير بتأييد ضبط العدد المشار إليه، فلهذه الأسباب، قررت الهيئة تأييد أمر ضبط العدد ٢٣ من جريدة الأهالى الصادرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢..»(١٥)

واستندت المحكمة فى حيثياتها (١٦) إلى أربعة مقالات، الأول مقال « **مامصير مبادرة السادات بعد أن لطمت إسرائيل بأن الأمن يعنى الأرض** » لتضمنه تشكيكاً فى سلامة موقف رئيس الجمهورية بالمبادرة.

والثانى المقال المنشور فى الصفحة الأخيرة من العدد تحت عنوان « **يوميات مواطنة فى السوق** » لاحتوائه عبارات تثير الحقد بين الطبقات ووصوله « إلى قمة الإثارة والفتنة حتى يطالب فى الختام بوجوب سريان قانون الفوضى، وحين ينادى نساء ورجال الوطن بالانفجار ».والثالث المقال المنشور فى الصفحة الثانية تحت عنوان «**فى المؤتمر السادس لوزراء خارجية دول عدم الانحياز**» والرابع منشور فى نفس الصفحة وعنوانه «**البعض يسمونها قومية**»، واعتبرته المحكمة دفاعا عن **الاتحاد السوفيتى وكوبا** وتحدياً للشعور العربى والشعور الاسلامى، يثير النفوس ويؤدى إلى تكدير الأمن العام ويدعو إلى التساؤل لمصلحة من هذا الدفاع . وتستحق حيثيات مصادرة هذا العدد بصفة خاصة - دراسة من رجال السياسة والصحافة والقضاء.

وإذا كان الأمر بالنسبة للعدد ٢٣ وحيثيات المصادرة تبدو شاذة وغريبة، فإن ما حاق بالعدد التالى مباشرة وهو العدد ٢٤ والذى كان مقرراً صدوره يوم ٩ أغسطس ١٩٧٨، يبدو أكثر غرابة وشذوذاً.

كنا كالعادة رئيس التحرير الزميل « **لطفى واكد** » وأنا ووجيه **الشريتلى وأحمد عز العرب وأحمد سيد حسن ومحمود حامد** وآخرين من شباب الحزب فى مطبعة التعاون بعد ظهر الثلاثاء ٨ أغسطس، عندما فوجئنا بقرار من إدارة المطابع من الأستاذ الصحفى « الزميل » **ممدوح رضا** رئيس مجلس إدارة دار التعاون بوقف طبع الأهالى. بدا الأمر غير مفهوم وصعباً على التصديق، أن يقوم زميل صحفى بالمهمة التى اعتاد أن يقوم بها « العسس » و « البصاصين » من عملاء مباحث أمن الدولة وضباط المباحث أنفسهم. بعد قليل حضر ضباط المباحث وتولوا مسئولياتهم بأنفسهم، وهمس لى أحدهم أنهم فوجئوا « **بممدوح رضا** » يتصل بهم ويسألهم لماذا لم يحضروا لمصادرة الأهالى، ويبلغهم أنه أوقف الطبع لاحتوائه على كثير من الموضوعات التى تمس الحزب الحاكم

والحكومة، وأنهم اضطروا إلى الحضور للتحفظ على العدد، رغم عدم وجود تعليمات من القيادة السياسية أو من رؤسائهم بذلك.

لم أصدق رواية « الزميل » ضابط مباحث أمن الدولة التى تتهم « الزميل » عضو نقابة الصحفيين. فى البداية.. ظل الوضع حتى الثانية صباحاً غير واضح. فالمباحث متحفظة على العدد وتنتظر قرار النيابة العامة الذى لم يصل. حاول **لطفى واكد** الاتصال بالنائب العام أو برئيس نيابة أمن الدولة دون جدوى. أخيراً فى الساعة الثانية صباح يوم الأربعاء ٩ أغسطس أبلغ « **العقيد محمد العادلى** » رئيس التحرير أن نيابة أمن الدولة أيدت أمر الضبط وأن الأمر سيعرض على المحكمة فى الثامنة صباحاً.

كالعادة توجهنا إلى المحكمة فى الثامنة صباحاً ففوجئنا بأن المحكمة ليس لديها علم بالموضوع ولا يوجد أمامها أى طلب من النيابة العامة بتأييد قرار التحفظ. سارع **لطفى واكد** بالاتصال بالمستشار « **مصطفى طاهر** » رئيس نيابة أمن الدولة فأفاده بأن أمر التحفظ لم يعرض على النيابة العامة، ومن ثم لم يصدر أمر النيابة بالتحفظ. سارعنا بالعودة للمطبعة لنجد الأمر على ماهو عليه وإدارة المطابع وضباط المباحث يرفضون تسليمنا العدد ومواصلة الطبع، ويؤكد «**الرائد حمدى عبد الكريم**» أن أمر الضبط مازال قائماً، ويؤيده فى ذلك «**العميد شوقى المنيسى**».

كان واضحاً أن الإجراء الذى اتخذه «الزميل» **ممدوح رضا**، أوقع مباحث أمن الدولة فى «لخبطة» فقد تحفظت على العدد وطلبت من الجهات السياسية المسئولة أن تتخذ إجراءاتها المعتادة وتبلغ نيابة أمن الدولة لتأييد أمر الضبط.. الخ. ولكن لسبب أو آخر تأخر صدور القرار وإن كان من المرجح أن السلطة لم تجد فى العدد مايساعدها على المصادرة. ولم يعرف ضباط المباحث فى لاظوغلى، هل يفرجون عن العدد أم يتخذون إجراءاتهم المعتادة، فاختاروا الانتظار.

المهم بادر المحامون الذين كانوا فى صحبة رئيس التحرير إلى اتخاذ الخطوات القانونية الضرورية فأرسل الأستاذ **لطفى واكد** مذكرة عاجلة صباح الأربعاء للسيد المستشار النائب العام يبلغه بالتحفظ على «الأهالى» منذ مساء الثلاثاء دون سند قانونى ويرجوه التدخل وإجراء التحقيق.(١٧) وفى نفس الوقت التقدم بطلب إلى السيد المستشار رئيس محكمة القاهرة الابتدائية يطلب تحديد موعد لنظر الطلب بالإفراج عن «الأهالى» لصدور قرار من رجال الضبطية القضائية بضبط العدد ومنع تسليم النسخ المضبوطة منه ووقف طبع باقى النسخ بالمخالفة لأحكام المادة ٤٨ من الدستور والمادة ١٩٨ من قانون العقوبات.مع التصريح بتقصير مواعيد الإعلان حتى يمكن إعلان الخصوم للحضور فى الموعد المحدد. فحدد رئيس المحكمة جلسة ٢٣ أغسطس ١٩٧٨، أى بعد ١٣ يوماً بالكامل(١١)

فى مساء اليوم التالى (الخميس) وقعت المفاجأة الثالثة. أبلغ **لطفى واكد** أن نيابة أمن الدولة أيدت بتاريخ الخميس ١٠ أغسطس ١٩٧٨ أمر ضبط «الأهالى» المقرر صدورها يوم ٩ أغسطس ٧٨، بناء على محضر حرره **العقيد عبد الرؤوف صالح** الضابط بمباحث أمن الدولة يوم ٩ أغسطس ٧٨. وعندما عرض الأمر على **المستشار أنور أبو سحلى**، دفع الدفاع عن «الأهالى» ببطلان أمر ضبط العدد ٢٤ من جريدة الأهالى لانتهاكه للاجراءات التى نصت عليها المادة ١٩٨ عقوبات والتى تمت المصادرة على أساسها. ووقعت المفاجأة الرابعة. سلم رئيس المحكمة بأن أمر الضبط لم يراع المواقيت المنصوص عليها فى المادة ١٩٨عقوبات.. الا أنه قرر « أنه يبين من ظاهر النص أنه لم يرتب البطلان على عدم مراعاة هذه المواعيد.أما بالتمسك بنص المادة ٢٣١ من قانون الإجراءات

باعتبار أن هذه المواعيد متعلقة بإجراء جوهرى، فإن البحث فى ذلك أمر موضوعى يخرج عن اختصاص هذه الهيئة ومن ثم يكون الدفع فى ظاهره على غير سند من القانون متعيناً رفضه..».

ولم يجد المستشار أبو سحلى مايساعده على مصادرة العدد. ومع ذلك اجتهد للبحث عن حيثيات لقراره، تصلح وحدها لمعرفة أن القرار السياسى لم يكن مُنصَبّاً على موضوعات بعينها وإنما كان هدفه «الأهالى» فحسب، فركز فى حيثياته على ثلاثة أسباب. الأول بالغ العمومية يتحدث عن عديد من المقالات السياسية فى العدد - دون أن يسميها - مثيرة للفتنة. والثانى مقال فى السياسة الخارجية بتوقيع دبلوماسى (وهو الزميل **فيليب جلاب**) يدافع - كما يقول **أبو سحلى** عن حلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفيتى والثالث تطاول د.**محمد عمارة** وتصديه لتفسير القرآن.(١٩)

كامب ديفيد .. فى الطريق

وبعد مصادرة هذا العدد اتخذت السلطة خطوة جديدة لتنفيذ قرار إغلاق جريدة الأهالى. تقدمت النيابة العامة بطلب إلى غرفة المشورة بمحكمة القاهرة الابتدائية تطلب تعطيل جريدة الأهالى ثلاثة أعداد متتالية لاستمرارها فى نشر الموضوعات والمقالات الصحفية المثيرة والمغرضة. وحددت المحكمة جلسة ٢٠ أغسطس لنظر هذا الطلب.

وواصلت مباحث أمن الدولة التحفظ على الجريدة وأيدت نيابة أمن الدولة قرار التحفظ واحالته للمحكمة بطلب تأييد أمر الضبط وقام المستشار **أبو سحلى** بمصادرة الجريدة، عدداً وراء عدد، وتطوع بكتابة حيثياته.

فى ١٥ أغسطس ٧٨، قام **العقيد عبد الرؤوف صالح** بضبط العدد ٢٥ والتحفظ عليه، وأثبت فى محضره الساعة ١١.٢٠م «استمرار الأهالى فى إثارة المواطنين بالترويج للدعايات التى تهدد الأمن القومى والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية» ولم يترك موضوعاً فى العدد دون إثباته كسبب للتحفظ على العدد فافتتاحية العدد «**دفاعاً عن الشرعية والديمقراطية**» تنتقد ماجاء فى خطاب الرئيس (!) ومانشيت الصفحة الأولى عن تغيير وزارى شامل بعد عيد الفطر يصلح أيضاً كسبب للمصادرة (تم التعديل الوزارى بالفعل وتولى د. **مصطفى خليل** الوزارة). ورد حزب التجمع على ورقة الاشتراكية الديمقراطية المقدمة من د. **صوفى أبو طالب** «يشكك فى سلامة الاتجاه الديمقراطى الصحيح الذى ينتهجه النظام فى الوقت الحاضر والذى اجمعت كافة الأحزاب على احترامه..» وهكذا، وعلى نفس المنوال سجل سيادة العقيد الذى أصبح فى عام ١٩٨٩ من كبار معاونى **اللواء زكى بدر** وزير الداخلية، كل مانشرته الأهالى تقريباً من أخبار وموضوعات.. «المدعى الاشتراكى يحقق مع **حسين فهمى**» و «الاتحاد الدولى للصحفيين يدافع عن صحفىٍ مصر» و «محكمة القاهرة تؤجل دعوى تعطيل الأهالى» و «الأهالى ترفع دعوى مخاصمة ضد المستشار **أنور أبو سحلى**» و «كاريكاتير **عز العرب**.. هذا الحزب أحبه» و «وجهة نظر حول مستقبل الديمقراطية» و «دبوس» و «كاريكاتير الصفحة الأولى» و «الشريعة الاسلامية أم الفقه الإسلامى **للدكتور محمد عمارة**» و «لم ينفذ صبرنا بعد» و «رئيس شركة أسمنت طره يستدعى المباحث لمواجهة العمال» (٢٠)

وعندما عرض أمر ضبط العدد على المحكمة، رد الدفاع عن الأهالى **المستشار أنور أبو**

سحلى. ولكنه أصر على الاستمرار فى نظر القضية ٧١٦ لسنة ١٩٧٨ أمن دولة عليا «وأصدر قراره بتأييد ضبط العدد» . (٢١)

وفى ٢٢ أغسطس ١٩٧٨ تكررت الصورة بحذافيرها. **العقيد عبد الرؤوف صالح** يقوم بضبط العدد ٢٦ والتحفظ عليه، والنيابة تؤيد، و**المستشار أنور أبو سحلى**، يرفض طلب الدفاع برده، ويواصل نظر القضية ويصدر قراره بتأييد أمر الضبط (٢٢). وكان مانشيت هذا العدد يدور حول لقاء «**كامب ديفيد**» المرتقب بين **السادات وبيجين وكارتر**.وحول هذا الموضوع كتبت «الأهالى» تحت عنوان:

فرص النجاح ضئيلة فى لقاء «كامب ديفيد» الثلاثى

توقع ضغط أمريكى على مصر لاعلى إسرائيل

«أعدت الخارجية المصرية تقريراً حول الاتصالات المصرية الإسرائيلية الأمريكية، منذ زيارة السادات لإسرائيل، وتوقعاتها بالنسبة للقاء «**كامب ديفيد**» وانتهى التقرير إلى أن فرص نجاح هذا اللقاء ضئيلة للغاية مالم يبد الجانب المصرى استعداداً لتنازلات تلحق الضرر بالمصالح المصرية والعربية.. وأشار التقرير إلى التخوف من ممارسة الولايات المتحدة ضغطاً على مصر وليس إسرائيل، واستندت فى ذلك إلى التصريحات الأخيرة للمسئولين الأمريكان والتى تتهم مصر بالتعنت ...» وفى الواقع فإن الخارجية المصرية كانت تستشرف المستقبل، فهذا ماحدث بالضبط وقدم **السادات** التنازل تلو الآخر، الى أن وقع وثيقة «**كامب ديفيد**» الاستسلامية رغم معارضة وزير خارجيته.

كان اقتراب لقاء «**كامب ديفيد**» الثلاثى عاملاً ضاغطاً للإسراع فى تنفيذ قرار **السادات** بإغلاق الأهالى.أصبح الوقت المتاح محدوداً. وهكذا صودر العدد ٢٧ بعد أن رفض المستشار **أبو سحلى** للمرة الثالثة طلب رده المقدم من «الأهالى».. (٢٣)

وكان حرمان القارئ من هذه الأعداد خسارة بكل معنى الكلمة. يكفى أن العدد ٢٦ مثلاً تضمن العديد من الموضوعات التى تزيح الستار عن مقدمات «مؤتمر كامب ديفيد» والنتائج المتوقعة منه. ومقال المستشار **طارق البشرى** تحت عنوان «**شعار مصطفى كامل : لا مفاوضة الا بعد الجلاء**» يطعن سياسة الاتصالات مع العدو الإسرائيلى التى يقودها الحزب الوطنى الذى يدعى رئيسه أنه استمرار لحزب مصطفى كامل، يطعنها فى الصميم، ونداء من الأهالى للتصدى لدفن النفايات الذرية، وحقائق خطيرة حول مشروع العامرية، ومقال للدكتور **محمد أنيس** حول الأزمة فى الجامعات المصرية، وخبر حول «الأسباب الحقيقية لمنع **مصطفى أمين** من الكتابة»، وشرح للأزمة فى إيران (التى أطاحت بالشاه بعد ذلك) ..(٢٤)

وفى العدد ٢٧ نشر بيان من حزب التجمع حول مؤتمر **كامب ديفيد**، وتصريح للرئيس الأمريكى **كارتر**يقول فيه: أ ن لقاء **كامب ديفيد** لحماية مصالح أمريكا، وتحقيق حول مؤتمر **كامب ديفيد** تحت عنوان مرونة مصر يقابلها موقف اسرائيلى أكثر تصلبا، وتحقيقا شغل صفحة ٣ يزيح الستار عن شركات الانفتاح ومجالات نشاطها ومؤسسيها، وحقائق خطيرة حول مشروع العامرية، ومواصلة للحملة ضد دفن النفايات الذرية، ووقائع جلسة مجلس الشعب التى صدر فيها قرار فصل نائب الشعب «**أبو العز الحريرى**» (٢٥) ولم يظهر العدد ٢٨ والعدد ٢٩، فقد أصدرت غرفة المشورة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية برئاسة المستشار **أحمد سلطان** وعضوية القاضيين **فتحى بدر وجميل سعد**، قرارها بتعطيل «الأهالى» عددين، بعد مرافعة النيابة والدفاع وهى مرافعات تاريخية بمعنى الكلمة تناقش الحرية وحق الوجود الحزبى وحرية الصحافة فى مفهوم السلطة فى ذلك الحين، وكما

يجب أن تكون فى أى دولة ديمقراطية.

نشـــرة معـــادية

بدأت الجلسة يوم ٢٠ أغسطس ١٩٧٨ بمرافعة ممثل نيابة أمن الدولة، وكيل أول النيابة «عبد المجيد محمود» وهو الآن المحامى الأول لنيابة أمن الدولة فقال :

«سيدى الرئيس، حضرات القضاة.. تعرض النيابة عليكم اليوم أمر جريدة «الأهالى»، لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، طالبة إعمال نص المادة ١٩٩ عقوبات فى حقها، بتعطيلها المدة المنصوص عليها فى هذه المادة.(٢٦) والنيابة تبادر بالقول قبل أن تتناول تفاصيل تلك الوقائع، بأن هذا الطلب جاء متأخراً عن موعده كثيراً. وأن هذا التأخير من جانب النيابة كان عن عمد وقصد. وقد كان بوسع النيابة منذ صدور الأمر الأول بمصادرة الجريدة، وبمجرد تكرار الجريدة لمسلكها المنطوى على الاستفزاز وعلى المعاداة الجارفة لكل أصول المجتمع المصرى، كان لها أن تطلب تعطيل هذه الجريدة، عملاً بالنص المتقدم واستخداماً لحقها. إلا أن النيابة لم تفعل ذلك رغم موالاة الجريدة للنشر المضر بكل أسس النظام القائم. أرادت النيابة خلال الفترة الماضية أن تفسح لها الفرص كى تعود إلى حظيرة الشرعية والنظام والدستور والقانون. إلا أنها بكل أسف استمرت فى خصومتها، لا لحكومة بذاتها، ولالسياسة بعينها، وإنما شهوتها خصومة النظام كله، وتشهيرا بالوطن أجمعه، وتحريضاً على أهم أصوله الجوهرية . فلم نستطع بعد ذلك وبعد الأمر الرابع بتأييد ضبط الجريدة، إلا اللجوء إلى ساحة عدالتكم طالبين تعطيلها لحماية النظام المصرى، والدفاع عن كيان الأمة من الداخل، من تلك الحملة التى تشنها الجريدة لقلب النظام الاجتماعى للبلاد، والتحريض والتشهير وإثارة الفتن.

والموضوع فى إيجاز أنه صدر لأول مرة الأمر بتأييد أمر ضبط الجريدة فى ١٨ مايو ١٩٧٨. ثم توالت أوامر الضبط وتأييدها من السيد المستشار رئيس المحكمة فى ٢٤ مايو و٢ أغسطس و١١ أغسطس. وتخلل ذلك إجراء تحقيق بدأ فى ٢٦ يونيو، وهو الذى مازال مستمراً، الأمر الثابت من المستندات التى قدمتها لعدالة المحكمة.

والنيابة فى مجال التدليل على وجهة نظرها من أن الجريدة قد تحولت إلى نشرة معادية، خارجة عن كل أطر الشرعية، تكتفى فى هذا المجال بالرجوع إلى أسباب الأوامر الصادرة من السيد المستشار رئيس المحكمة بتأييد ضبط الأعداد المتوالية. إذ فيما حوته هذه الأسباب مايعفينا من التفصيلات فى هذا المجال. فإذا قارنا مانشر فى العدد ٢٣ الذى تأيد أمر ضبطه، والذى يجرى التحقيق أيضاً فى شأن مانشر فيه، نرى من ذلك أن بالعدد ٢٤ - والذى تأيد أمر ضبطه أيضاً - أن المقالات تحمل ذات المعانى، والتى تشكل فى صحيح القانون جرائم الإثارة، بل إن بعض هذه المقالات أعيد طبعه بذاتها، ولم يقتض الأمر إلى نشر مثيلاتها.

فخلاصة الأمر فى هذا المجال، إنما نحيل إلى أسباب الأوامر التى صدرت عن السيد المستشار رئيس المحكمة، إذ فيها مايقرب وجهة نظر النيابة من أن ماحملته الصحيفة فى أعدادها المتوالية يشكل جرائم فى تحقيقات النيابة.

وخلاصة القول أيضاً، من ذلك الذى قدمناه، أن جريدة «الأهالى» والمفروض فيها أنها صحيفة حزب شرعى، كان لزاماً عليها أن تعمل فى حدود نطاق الدستور والقانون والالتزام بضوابط الوحدة

الوطنية والسلام الاجتماعي.. إلا أنها للأسف تحولت إلى نشرة لا تفترق كثيراً عن تلك النشرات التى تصدرها التنظيمات السرية الهدامة.

وتختم النيابة مرافعتها طالبة تعطيل جريدة «الأهالى» للمدة المنصوص عليها فى نص المادة ١٩٩ من قانون العقوبات، باعتباره السبيل الوحيد المتاح للنيابة فى فترة إجراء التحقيق، ولدواعى حماية النظام والدستور من دعاوى الفتنة والإثارة» (٢٧)

حاكمونا .. إذا كانت هناك جريمة

وسكت ممثل النيابة العامة، بعد أن قدم مطلبه، مستنداً إلى دليل واحد.. قرارات تأييد الضبط التى أصدرها رجل واحد.. المستشار «**أنور أبو سحلى**»!

وبدأ الدفاع الذى مثل كافة الاتجاهات السياسية والفكرية يدافع عن «الأهالى» وعن الدستور وصحيح القانون والديمقراطية، والوطن.

تحدث منهم «**د. يحيى الجمل - أحمد نبيل الهلالى - عبد الله الزغبى - وجيه عباس - سيد العشرى - د. عبد الحليم مندور - عبد الحليم رمضان - أبو الفضل الجيزاوى - خليل عبد الكريم - إمام رفاعى - مدحت مبارك**» .. وأثاروا قضية «حبس» ملف القضية عن الدفاع. النيابة تقول الملف فى المحكمة. والمحكمة تقول كاتب الجلسة غير موجود. والنتيجة الدفاع لم يسمح له بالاطلاع على ملف القضية!

وتحدث **د. يحيى الجمل**، وكان حتى ذلك الحين عضواً فى السكرتارية العامة لحزب التجمع، فقال: «سأتكلم حول أصول المادة ١٩٩ والتى نحاكم بها، ومتى دخلت التشريع المصرى. لقد وفدت عام ١٩٣١، وهى سنة معروفة فى الحياة الدستورية والحياة الديمقراطية والبرلمانية والسياسية. فى عام ٣١ كان الدستور معطلاً. وكانت مصر تحكم بالحديد والنار كان يحكمها من قال فى شأنه «حافظ إبراهيم» فى قصيدة لم تنشر وقتها..

اللهم احيى ضميره ليذوقها
غصصاً لتسقى نفسه الآلام
دعا عليك الله فى محرابه
والشيخ والقسيس والحاخام

كان «**إسماعيل صدقى**» يحكم مصر آنذاك. عطل الدستور. وسخر مصر كلها لخدمة فؤاد ضد إرادة الشعب. **إسماعيل صدقى هو** الذى أدخل النص. ثم عاش يوشك ألا يطبق، وتوشك النيابة ألا تلجأ إليه إلا مضطرة، وفى فترات أقل ما أقول فيها، انها لم تكن فترات نور وطمأنينة واستقرار فى هذا البلد»

وشرح **د. يحيى الجمل** الأخطاء الإجرائية فى تطبيق المادة ١٩٨ عقوبات التى صودرت «الأهالى» على أساسها، ثم عرج على ما قالته النيابة من سكوتها عن طلب التعطيل طوال هذه الفترة، فقال:

«تقول النيابة، أنها لم تحقق معنا «علشان طولان البال» .. لا.. هذا تخل منها عن عملها الأساسى. كان عليها أن تحقق معى. وتقاعسها تقصير تؤثم من أجله. إذا كنا قد أرتكبنا جريمة

قدمونا لمحكمة الجنح، لمحكمة الجنايات. لكن النيابة فى الحقيقة فتشت وقلبت، ولم تجد إلا رأياً جماهيرياً حقيقياً يعبر عن رأى الناس فى هذا البلد، تقولونه أنتم همساً فى حجراتكم ومنازلكم، ثم تأتوا لتحاكمونا به. ونحن نريد أن نمثل أمام قضاء مصر العادل، فهو ناصع ولامع ورغم الاستثناءات القليلة، لكنه يدعو للطمأنينة والراحة لكل صاحب حق..»

وختم **الجمل** مرافعته قائلاً..«إن طلب التعطيل لايستند إلى نص صريح. والنيابة كان عليها بعد كل قرار مصادرة مباشرة التحقيق. والمسائل التى بدأت النيابة التحقيق بشأنها مسائل جزئية..وألتمس من عدالتكم رفض طلب التعطيل» (٢٨)

النيابة ..والحاكم العسكرى

وجاء الدور على **نبيل الهلالى.** فاستهل دفاعه قائلاً: «ان النيابة قد أخطأت الطريق، إذ طرحت هذا الطلب على هيئتكم الموقرة. أخطأت لأن الأسباب التى ساقتها فى مرافعتها اليوم لطلب تعطيل الجريدة، قد تصلح مذكرة إيضاحية لقرار يصدر من «الحاكم العسكرى العام» بتعطيل جريدة «الأهالى» طبقاً لقانون الطوارئ. فالتعطيل الإدارى ليس من اختصاص القضاء، ولا من اختصاص غرفة المشورة. وثقتنا كاملة أن القضاء سيظل قضاء، حتى لو أراد البعض أن يضفى من خلاله صفة طبيعية على إجراءات استثنائية.

طلب التعطيل طبقاً للمادة ١٩٩ يستوجب شروطاً معينة لا تتوافر فيما ساقته النيابة من أسباب ويجب التمييز بينه وبين التعطيل الإدارى من جهة، والتعطيل الجزئى من جهة طبقا للمادة ٢٠٠ فالشرط الأول من شروط تطبيق المادة ١٩٩، أن تكون قد ارتكبت جريمة من جرائم النشر الواردة على سبيل الحصر فى الباب الرابع عشر من قانون العقوبات المعنون «الجنح التى تقع بواسطة الصحف وغيرها» .وجميع المواد الصحفية التى صودرت من أجلها «الأهالى»، كانت تعتبرها النيابة منطوية على جريمة الإثارة الواردة فى المادة (١٠٢)مكرر عقوبات، وهى ليست الجرائم الواردة فى هذا الباب وبالتالى لايجوز إعمال المادة ١٩٩ استنادا إلى المواد التى تمت المصادرة طبقاً لها.

الشرط الثانى، هو وجود تحقيق حول هذه الجريمة. إن التعطيل طبقاً للمادة ١٩٩ عقوبات، هو إجراء يقرره المشرع لحماية تحقيق تجرية النيابة حول مادة صحفية محددة. ولم تقل النيابة فى مرافعتها إن طلب التعطيل القصد منه خدمة تحقيق مفتوح، وإنما الذى قالته وساقته لتبرير طلب المصادرة، هو أن الجريدة استمرت على سلوك ينطوى على الاستفزاز. أى أن النيابة فى القضية تطالبكم بتوقيع التعطيل الجزئى الوارد فى المادة (٢٠٠) الأمر الذى لايجوز، لأنه يسمح بتوقيع عقوبة على صحيفة قبل أن يستكمل التحقيق معها، وقبل أن تحال إلى محكمة، وقبل أن يسمع دفاعها، وقبل أن يصدر القضاء العادل كلمته.

الشرط الثالث، هو وضوح النشر بالنسبة للجريدة أصلاً واستمرار النشر أثناء التحقيق والنشر لم يقع أصلاً، لا بالنسبة للمواد التى صودرت من أجلها «الأهالى»، ولا بالنسبة لما قالته النيابة دون تحديد لأن محاضر ضبط الجريدة جميعاً، تشير إلى أن الضبط وقع قبل تحقيق النشر. فالنشر تعريف قانونى محدد. فالتوزيع شرط من شروط العلانية.

الشرط الأخير، أن النشر يجب أن ينصب على ذات المادة الصحفية. أين هى المادة الصحفية التى

تحقق فيها النيابة الآن؟!

أما استشهاد النيابة بالقرارات التى صدرت بمصادرة جريدة «الأهالى» فى الماضى، فتقرر أن هذه القرارات لاحجية لها من الناحية القانونية، فضلاً عن أنها معرضة للطعن فيها باتخاذ إجراءات دعوى المخاصمة ضد السيد/ رئيس المحكمة التى أصدرها، وسيكون طلبنا فى الدعوى إلغاء هذه القرارات لما انطوت عليه من خطأ مهنى جسيم، يصل إلى حد الغش ويعتبر مخالفة صريحة لأحكام القانون وخروجا بالقضاء عن حدود رسالته المقدسة..».

واستجابت غرفة المشورة لطلب مباحث ونيابة أمن الدولة وصدر قرار بتعطيل جريدة «الأهالى» عددين.وخلال فترة الاحتجاب الإجبارى للأهالى، فاجأ السادات القضاء والشعب المصرى، بقرار أعلنه فجأة أثناء رئاسته للمجلس الأعلى للقضاة فى مقر محكمة القاهرة الابتدائية (محكمة باب الخلق)، وبحضور أعضاء مجلس إدارة نادى القضاة ورؤساء المحاكم والهيئات القضائية وهو قرار تعيين المستشار أنور أبو سحلى نائباً عاما !!

هجوم من «المعارضة» !!

لم تصدر «الأهالى» بعد فترة التعطيل مباشرة. كانت اتفاقيات «كامب ديفيد» التى توقعناها وحذرنا منها قد وقعت ودخل الحزب الوطنى كله فى دوامة.

وفى يوم ١٨ أكتوبر، كان مفروضاً أن يصدر العدد الجديد من «الأهالى» بعد التعطيل، ويحمل رقم (٣٠)، وكان عدداً خاصاً بمعنى الكلمة. كان صرخة الوطنيين جميعاً ضد كامب ديفيد. المحاولة قبل الأخيرة لكى يصل صوت المعارضين والمتحفظين على الاتفاقيات إلى الرأى العام، الذى أسكرته السلطة بوهم السلام والرخاء والديمقراطية.

اخترنا المانشيت الرئيسى فى الصفحة الأولى :

حزب التجمع : اتفاقيات «كامب ديفيد» تتعارض مع مصالح مصر وسيادتها.

وخصصت الصفحة الثالثة بالكامل لرسم «الخريطة السياسية للشرق الأوسط بعد كامب ديفيد» تحت عناوين دالة.. مثل..**«كيف خططت أمريكا للمؤتمر وكيف نجحت؟» .. «كامب ديفيد صلح منفرد.. والدليل : نصوص الاتفاقية» ..**

ونشرنا فى الصفحة الخامسة تلخيصاً لكلمات المعارضين للاتفاقية فى مجلس الشعب.

وعلى الصفحة السادسة نص بيان لجنة المتابعة والطوارئ فى حزب التجمع ضد اتفاقيتى كامب ديفيد.وأفردت الصفحة الأخيرة (ص٨).. لقصة قصيرة للكاتب الكبير **«محمود دياب»** اختار لها عنوان : **هندية.. ورجل على حصان**»وهى من أجمل وأدل الأعمال الفنية التى عبرت عن رفض المثقفين المصريين لاتفاقيات كامب ديفيد وللاستسلام لأمريكا واسرائيل (٢٩)

ولم تكن **«كامب ديفيد»** التى احتلت معارضتها أغلب صفحات العدد، هى شاغل «الأهالى» الوحيد، كان هناك أيضاً.. تحقيق حول آخر تطورات الموقف فى إيران.. وآخر حول التشكيل الوزارى الجديد برئاسة **د. مصطفى خليل** (والذى تنبأت به الأهالى قبل حدوثه بأسابيع).. وتقرير إخبارى حول دفن النفايات الذرية فى مصر، واعتراف **أحمد سلطان** نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء بتوقيع بروتوكول مع وزير الطاقة والكهرباء النمساوى انصب على مرحلة إجراء الدراسات التفصيلية

الخاصة بالمشروع، وذلك خلال رده على سؤال من نائب التجمع **قبارى عبد الله** حول حقيقة الاتفاق وكانت هذه آخر كلمة للأهالى حول موضوع دفن النفايات الذرية فى مصر.

الغريب أن موضوع دفن النفايات الذرية فى مصر والذى بادرت «الأهالى» إلى اثارته فى عددها الواحد والعشرين الذى صدر بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٧٨، والذى كان أحد أسباب مصادرة العدد ٢٦ الصادر فى ٢٣ أغسطس ١٩٧٨، دفع بجريدة الأحرار ورئيس تحريرها الزميل «**صلاح قبضايا**» للتعريض بالأهالى «المصادرة من قبل السلطة»، ومواصلة هذا التعريض فى كتابه «**صحفى ضد الحكومة**» فقد ذكر «**صلاح قبضايا**».

«.. تحركنا لننبه - وبموضوعية - إلى أخطار مشروع دفن النفايات الذرية فى مصر.لم نكن ضد المشروع ولكننا أبدا لم نكن معه. لقد فتحت الأحرار صفحاتها لكل الآراء..»

«ترجع أهمية أسلوب المعالجة الصحفية لهذا الموضوع بالذات إلى تعرض محكمة القاهرة لأسلوب معالجة الأحرار له. لقد كان أسلوب المعالجة هو ذات الأسلوب الموضوعى الذى حرصت الأحرار منذ البداية على اتباعه. فلم نلجأ أبدا إلى أساليب التهييج أو الأساليب الإنشائية لنقول مثلاً إن هناك من سيبيع مستقبل الشعب المصرى وأجياله القادمة، وإن على الشعب أن يتحرك ليمنع الأخطار التى ستؤدى إلى تشويه المواليد وإلى موت الأطفال.

لقد عرضنا احتمالات هذه المخاطر على لسان المتخصصين، كما نشرنا ماقاله لنا العلماء من إمكانية وسائل الحماية والأمن باعتبار أن دفن النفايات الذرية بمصر مشكلة مطلوب حلها من أجل المحطات النووية التى تقيمها مصر. وهذه المعالجة للموضوع أشارت إليها محكمة القاهرة فى حكمها بمصادرة جريدة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى. لقد قدمت النيابة جريدة حزب التجمع الوطنى التقدمى إلى محكمة القاهرة تطلب مصادرتها لعدة أسباب كان من بينها مانشرته الجريدة فى عددها الصادر عن دفن النفايات الذرية فى صحراء مصر.

وقال الدفاع عن جريدة التجمع إن هذا الموضوع بالذات تناولته من قبل جريدة الأحرار، بينما لم تصادر ولم تقدمها النيابة إلى المحكمة. وقال الدفاع إن الأحرار تتعرض لكل ماتتعرض له جريدة التجمع ولا يصادرها أحد. ونشرنا هذا الدفاع على صفحات الأحرار باعتباره أول سابقة من نوعها فى تاريخ الصحافة، حيث لم يسبق أن استعدت جريدة السلطات على جريدة أخرى. ولم نعرف أن صحيفة ما طالبت بمصادرة صحيفة أخرى..»

وهكذا تقلب الحقائق ويتم تزييف التاريخ.

فليس صحيحاً أن الدفاع عن الأهالى طالب بمصادرة **الأحرار**.ولكنه - وهو الطبيعى طالب بعدم مصادرة «الأهالى»، واتخذ من الزميلة **الأحرار** التى أشارت إلى موضوع دفن النفايات الذرية بتاريخ ١٤و٢١ أغسطس ١٩٧٨ ولم تجد سلطة الضبط ولا النيابة فى هذا النشر مايعرضها للمصادرة، حجة عليهم لتطلب الإفراج عن «الأهالى». وإذا كان سوء ظن **الأحرار** قد يكون له مايبرره عندما نشرت ذلك عام ٧٨، فالأمر يبدو مثيراً للريبة والتساؤل عندما يعيد «**صلاح قبضايا**» نشره بعد ذلك بسنوات، رغم أن «**لطفى واكد**» رئيس تحرير الأهالى فى ذلك الحين أرسل له خطاباً يوضح فيه دفاع «الأهالى» ولماذا أشار إلى الأحرار.(٣٠)

وليس صحيحاً أيضا أن **الأحرار** كانت أول من أثار هذا الموضوع. **فالأحرار** أشارت له يوم ٢١ أغسطس بينما تناولته **الأهالى فى ١٩ يوليو ١٩٧٨**. ولم تتناوله بأساليب التهييج أو الأساليب الانشائية، كما تفضل الزميل **صلاح قبضايا** مكرراً بذلك نفس ادعاءات مباحث أمن الدولة ونيابة

أمن الدولة، بل تناولته بمنتهى الموضوعية والمسئولية.. فنشرت نص مشروع الاتفاق بين حكومتي مصر والنمسا (ويقع المشروع فى ٩ ورقات تضم ٨ مواد ومادة ملحقة) وملاحظات علمية حول المشروع.. ثم آراء علماء مصر من هيئة الطاقة الذرية، بعضهم آثر عدم ذكر اسمه خوفاً من سلطة غاشمة، وآخرون تحدثوا بأسمائهم ووظائفهم مثل **د. عبد الجواد سيد، والدكتور شوقى الحداد، والكيمائي أحمد طاهر عبد الفتاح، والدكتور سمير فاضل**، سواء «للأهالى» مباشرة أو من خلال أبحاث ودراسات منشورة لهم.. ثم أضفنا شهادة عالم غربى حول أخطار دفن هذه النفايات.

على كل فهذا مثال فقط على ماكانت تواجهه «الأهالى»، ليس من الحكم فقط، ولكن أيضا من أحزاب المعارضة «وزملاء» المهنة !!

النــهايــة

ولا أظننى فى حاجة لأن أقول إن «الأهالى» فى عددها الثلاثين تعرضت للمصادرة أيضاً، هذه المرة على يد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية الجديد **المستشار أحمد زكى**.

وفى محاولة أخيرة لكى تصل كلمتنا إلى الرأى العام قررنا إصدار العدد ٣١ كعدد وثائقى ينقل من مضبطة مجلس الشعب نصوص كلمات ١٠ من أعضاء مجلس الشعب الخمسة عشر الذين عارضوا اتفاقيات **كامب ديفيد** (والذين تحفظوا والذين أيدوا) .. وهم **خالد محى الدين - محمود القاضى - ممتاز نصار - أحمد طه - عبد المنعم حسين - كمال سعد - محمد حلمى مراد - فوزى العمدة - أحمد ناصر - صلاح أبو إسماعيل**.

وصادرت مباحث أمن الدولة العدد الوثائقى! وأيدتها نيابة أمن الدولة !!.. ولم يستطع **المستشار أحمد زكى** رئيس المحكمة أن يساير النيابة فى طلبها فأصدر أمراً بالافراج عن العدد ٣١ المقرر صدوره فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨.

ولكن السادات وجهاز أمنه وأركان حكمه كانوا قد وصلوا إلى الخطوة الأخيرة فى تنفيذ قرار إغلاق «الأهالى»..كان موقف الحزب من اتفاقيات «كامب ديفيد» حداً فاصلاً.. فالسادات لم يكن مستعداً لتسرب أى رأى مخالف لرأيه. وأهم من ذلك لم يكن مستعداً لتسرب حقائق ماحدث فى **«كامب ديفيد»** ومانتج عنها.. وكان لابد أن تصمت الأهالى..

بمجرد صدور قرار المحكمة بالافراج عن العدد (٣١) طلب **خالد محى الدين** فى رسالة مكتوبة من رئيس مجلس إدارة دارالتعاون زيادة المطبوع من هذا العدد من ٧٥ إلى ١٠٠ ألف واستكمال الطبع على هذا الأساس. (٣١) ورفض **ممدوح رضا** (الصحفى)ورئيس مجلس إدارة دار التعاون طبع العدد أو حتى تسليمنا النسخ التى كانت قد طبعت فى اليوم السابق (٢٠٠٠) نسخة ولجأ **خالد محى الدين** إلى إثبات هذه الواقعة فى قسم الشرطة (٣٢).

ولم يعد هناك شك أن «الأهالى» قد عطلت بقرار إدارى غير مكتوب. فالمطبعة تمتنع عن الطبع، ولا توجد دار صحفية مستعدة لتوقيع عقد طباعة مع الحزب.. إنها النهاية لفصل من تجربة صحفية هامة خاضتها كتيبة مقاتلة من اليسار المصرى دفاعاً عن الوطن والشعب وحرية الصحافة.

وأذاع الحزب بياناً وقعه خالد محى الدين ولطفى واكد..جاء فيه :

بيان إلى جماهير الشعب العربى فى مصر وإلى كل القوى
والتنظيمات الوطنية والديمقراطية
حول مصادرة السلطة التنفيذية لصحيفة «الأهالى»

فى هذا الوقت الذى يقرر فيه مصير ومستقبل الشعب العربى فى مصر والأمة العربية كلها، لأجيال عديدة قادمة، وتتخذ فيه أخطر القرارات وأبعدها أثراً فى حياتنا..تواصل السلطة المصرية موقفها المعادى للديمقراطية وسياسة منع الرأى الآخر وتجريمه، حتى تغيب الحقائق عن شعبنا، وتفرض عليه سياسات ليست بالضرورة هى السياسات الصحيحة، بل لعلها سياسات تضر بمصلحة المواطن والوطن والأمة.

وقد تعرض حزبنا «**التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى**» منذ نشأته، وكذلك صحيفته «**الأهالى**»منذ صدورها، للعديد من المواقف والاجراءات بهدف منع الحزب من القيام بواجبه وممارسة دوره فى وضع الحقائق أمام الجماهير، وشرح وجهات نظره فى السياسات الحالية، وتقديم البديل الصحيح لها خروجاً بالمجتمع من الأزمات الطاحنة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتصاعدت حملة السلطة ضد الحزب وصحيفته «الأهالى» بصورة مكثفة منذ شهر مايو الماضى، فى ظل مايسمى بإجراءات حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى. ويصل الأمر بعد أن هاجم رئيس الجمهورية صحيفة «الأهالى» فى خطابه بشبرا الخيمة يوم ٢ مايو، ثم فى اجتماعه مع الكتاب والصحفيين يوم الثلاثاء ١٦ مايو، إلى تكرار مصادرة «الأهالى» بصورة روتينية خلال شهرى مايو وأغسطس، وصودرت ٥ أعداد متتالية. واضطرت «الأهالى» خلال ثمانية أشهر – هى عمرها – إلى التوقف مرتين، كما عطلت عددين.

ورغم ماعاناه الحزب والأهالى من مصاعب، وما تحمله من خسائر مالية، دفعها أعضاؤه من قوتهم، وأغلبهم من العمال والفلاحين والطلبة وصغار الموظفين، أى من الشعب الفقير.. فبمجرد زوال الموانع القانونية قررت السكرتارية العامة للحزب، إعادة إصدار «الأهالى» لنحاول اختراق الحصار القاسى المفروض على مواقف المعارضة للسياسات المختلفة للحزب الحاكم، خاصة ماتم توقيعه فى «**كامب ديفيد**»، ومايجرى إعداده للتوقيع الآن فى واشنطون.

لقد أصدر حزبنا بيانات ثلاثة حول اتفاقيات «**كامب ديفيد**»... فى ٢٠ سبتمبر، ٢٥ سبتمبر، ٤ أكتوبر.. لم تشر إليها الصحافة المصرية الخاضعة تماماً لسيطرة السلطة التنفيذية، ولا أجهزة الاعلام الأخرى من إذاعة وتليفزيون.

وتعرضت الرسالة التى وجهها أربعة من أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى رئيس الجمهورية، مسجلين فيها اعتراضهم على اتفاقيات «**كامب ديفيد**» «لنفس الحصار».

وشوهت الصحافة وأجهزة الاعلام مواقف المعارضة فى مجلس الشعب، وألقى القبض على مقرر الحزب فى الدقهلية وهو عضو السكرتارية العامة للحزب، بتهمة حيازة بيان حزبنا !!

وكان إصدار «الأهالى» – مهما كانت العقبات والمخاطر – ضرورة ومسئولية لا نستطيع التخلى عنها، وقرر الحزب إصدار عددها الثلاثين يوم الأربعاء ١٨ أكتوبر ١٩٧٨. ولكن ما إن شرعنا فى اتخاذ إجراءات إصدار العدد (٣٠) والإعلان عنه، حتى تكشفت الحقيقة، وسقطت مرة أخرى شعارات الديمقراطية وسيادة القانون أمام المحك العملى.

× فوجئنا وفوجئ الرأى العام بالسيد رئيس الجمهورية رئيس السلطة التنفيذية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الاتحاد الاشتراكى العربى ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ، ورئيس الحزب الحاكم.. يحرض القضاء ضد جريدة «الأهالى»، ويشن عليها حملة عنيفة، فى لقائه بأعضاء المجلس الأعلى ومجلس إدارة نادى القضاة ورؤساء المحاكم والهيئات القضائية.. وهو أمر غير مسبوق فى التاريخ.

× أصدر رئيس الجمهورية قراره بتعيين المستشار **أنور أبو سحلى** رئيس محكمتى شمال وجنوب القاهرة، والذى اضطرت هيئة الدفاع عن جريدة «الأهالى» الى رده مرتين، ثم الامتناع عن الحضور أمام سيادته والشروع فى مخاصمته بعد أن أيد إجراءات مباحث أمن الدولة ونيابة أمن الدولة بمصادرة الأهالى ٧ مرات.. وأثبت فى الحيثيات موقفا منحازا ضد الأهالى وحزب التجمع.. أصدر رئيس الجمهورية قراره بتعيينه نائباً عاماً.

× أبلغتنا إدارة إعلانات الأخبار يوم السبت ١٤ أكتوبر أن العقد الذى وقع معها للإعلان عن صدور «الأهالى» بالتليفزيون، ألغى نتيجة لاعتراض الرقابة على التليفزيون، ورغم الاتصال التليفونى مساء السبت ومساء يوم الاثنين بين السيد مقرر الحزب ورئيس مجلس إدارة جريدة «الأهالى» وبين الدكتور **مصطفى خليل** رئيس الوزراء، والوعد الذى قطعه السيد رئيس الوزراء بأنه سيتصل بالسيد سليمان متولى وزيرالدولة لإذاعة الإعلان.. فإن الإعلان عن صدور «الأهالى» منع بدوره.

× حاولت إدارة المؤسسة المتعاقد معها لطبع الأهالى «مؤسسة التعاون» ممثلة فى شخص رئيس مجلس إدارتها التهرب من طبع العدد والتحلل من العقد المبرم مع مؤسسته طوال أيام ١٤، ١٥، ١٦ أكتوبر إلى أن عدل عن موقفه ظهر يوم ١٧ أكتوبر وطبع العدد «٣٠» متأخراً عدة ساعات، لتقوم مباحث أمن الدولة بالتحفظ على العدد وتصدر نيابة أمن الدولة قراراً بالمصادرة، ويؤيد السيد المستشار أحمد زكى أمر المصادرة.

× وفى يوم الأحد الماضى ٢٢ أكتوبر، انتهت نيابة أمن الدولة من التحقيق مع الأستاذ **لطفى واكد** رئيس تحرير «الأهالى» فى البلاغات المقدمة من مباحث أمن الدولة ضد الأهالى، ليبلغه السيد المحقق فى نهاية تحقيقه وبحضور ممثل لنقابة الصحفيين، أن النيابة توجه له تهمة التحريض على نظام الحكم والإثارة والبلبلة... إلخ

إزاء هذه الظروف كان محتما أن تتوقف «الأهالى».. ولكننا لشدة إحساسنا بالمسئولية نحو شعبنا وأمتنا، قررنا خوض تجربة أخيرة قاطعة. واتخذ الحزب قراراً بإصدار العدد «٣١» من الأهالى يوم الأربعاء ٢٥ أكتوبر، كعدد وثائقى خاص. يتضمن نصوص ١٠ كلمات من أعضاء مجلس الشعب، من المؤيدين والمتحفظين والمعارضين لاتفاقيات «كامب ديفيد»، منقولة نصاً من مضابط مجلس الشعب، التى كفل لها القانون والدستور الحماية، وأجاز نشرها والنقل عنها بكافة الصور.

ومع ذلك فقد فوجئنا بعد طبع ٢٠٠٠ نسخة بالمسئولين عن مطبعة مؤسسة «دارالتعاون» يوقفون الطبع. ويبلغون المسئولين عن صحيفة «الأهالى»، إنهم اتخذوا قراراً من جانبهم بإيقاف الطبع. دون صدور أوامر بالتحفظ أو المصادرة. وسرعان ماقامت مباحث أمن الدولة بالتحفظ على العدد واستصدرت الأمر المعتاد من نيابة أمن الدولة بالمصادرة.

وعرض أمر المصادرة أمس (الأربعاء) على السيد المستشار أحمد زكى رئيس محكمة جنوب القاهرة الذى أصدرقراره برفض تأييد المصادرة والإفراج عن العدد واتخذنا الإجراءات لاستكمال طبع

الكمية المقررة وتسليمها لشركة توزيع الأهرام، ليتم توزيع العدد «٣١» من الأهالي صباح يوم الخميس ولكننا فوجئنا مساء أمس بالمطبعة ترفض - بناء على أوامر صادرة لها - طبع العدد. متحدية قرار القضاء وسلطته. وقد أثبتنا هذه الواقعة في محضر رسمي بقسم شرطة قصر النيل.

ولم يعد هناك شك في أننا أمام عدوان واضح ومبيت على الدستور والقانون، وإصرار من جانب أجهزة السلطة التنفيذية على فرض وصاية ظالمة على الشعب وحرمانه من معرفة الحقيقة.

إن القضية أبعد من موضوع اغتيال صحيفة «الأهالي» ومنعها بالقوة من الصدور. فالأمر في جوهره عدوان على النظام العام ومبادئ الدستور، وعلى مجلس الشعب ونوابه، بل وعلى الشعب المصري كله وحقه في المعرفة والاختيار.

اننا نشهدالرأي العام على ماارتكب في حق الديمقراطية وسيادة القانون. ونحذر من أن استمرار سياسة العداء للديمقراطية والحرية ومحاولة قتل المعارضة الشرعية، واخفاء الحقيقة عن الشعب، ستؤدي إلى الإضرار بمصالح الوطن والمواطنين فيما هو أكبر وأخطر...

ونطالب كل الهيئات والمنظمات الديمقراطية والأحزاب السياسية،وكذلك نقابتي الصحفيين والمحامين ونادي القضاة، وكل القوى الوطنية والتقدمية في مصر. أن تتحمل مسئولياتها دفاعاً عن شعب مصر وحقه في حياة ديمقراطية صحيحة، نحتاجها الآن أكثر من أي وقت مضى.

تحريراً في : الخميس ٢٦ أكتوبر ١٩٧٨

عن مجلس تحرير الأهالي

خالد محي الدين	**لطفي واكد**
رئيس مجلس ادارة الأهالي	رئيس التحرير

وبعد ٤٨ ساعة تلقت «الأهالي» رسالة من **ممدوح رضا** يفسخ فيها عقد الطبع بحجة أن العمال يرفضون طبع الأهالي (١) وأسباب أخرى (٣٣)

وسكتت الأهالي إلى حين .. بعد أن نجحت في تقديم صورة صحيحة لصحيفة يسارية تنحاز دوماً للشعب وتدرك أن الموقف المبدئي الصحيح هو الطريق إلى عقول الناس وقلوبهم وأن الحكم - مهما تحدث عن الديمقراطية والحرية - فهو أعجز عن احتمال صحيفة وحيدة، فقيرة مادياً، ولا تصدر إلا مرة كل أسبوع، ولا يتجاوز المطبوع منها ١٤٠ ألف أو ١٠٠ألف، طالما أنها تقول الحقيقة، أو حتى جزءاً منها.

وقبل أن أقلب هذه الصفحة من تجربة الأهالي، لابد من الإشارة إلى الصديق الفنان **أحمد عز العرب** الطبيب البيطري الذي عشق فن الكاريكاتير، ومارسه بعض الوقت في روز اليوسف (خلال تولي صلاح حافظ رئاسة تحريرها) ولكنه تألق ولمع خلال هذه الشهور مع صدور «الأهالي».

كانت لوحاته مانشيتات سياسية تصيب خصوم الوطن والشعب في مقتل. تقول في تركيز شديد وتلخيص معبر... ماتعجز عنه عشرات الأخبار والمقالات..

ومازلت بعد مضى إحدى عشرة سنة أذكر الضجيج الذي أثارته كثير من رسومه.

هوامش الفصل الثالث

١) الأهالى -العدد ٢٠ - السنة الأولى - ١٢ يوليو ١٩٧٨ صفحة ٨
٢) المصدر السابق صفحة ١
٣) المصدر السابق صفحة ٦
٤) المصدر السابق صفحة ٣
٥) الأهالى - العدد ٢١ - السنة الأولى - ١٩ يوليو ١٩٧٨ صفحة ٣
٦) الأهالى - العدد ٢٢ - السنة الأولى - ٢٦ يوليو ١٩٧٨
٧) الأهالى - العدد ٢٠ - صفحة ١ مصدر سابق
٨) الأهالى - العدد ٢٢ مصدر سابق
٩) المصدر السابق ص١ «المباحثات المصرية الإسرائيلية وتعثر تحرير الأرض»
١٠) المصدر السابق ص ٣
١١) المصدر السابق ص ١٢
١٢) الأهالى عدد ٢٣ - السنة الأولى - الأربعاء ٢ أغسطس ١٩٧٨ - ص١
(انظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٨)
١٣) المصدر السابق **(انظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٩)**
١٤) المصدر السابق **(انظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ١٠)**
١٥) المادة ١٠٢ مكرر (عقوبات) مضافة إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، ثم عدلت بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ وتنص على :

«يعاقب بالحبس وبغرامة لاتقل عن خمسين جنيها ولاتتجاوز مائتى جنيه، كل من اذا ع عمدا أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام، أو إلقاء الرعب بين الناس، أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

وتكون العقوبة السجن وغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتجاوز خمسمائة جنيه إذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب.

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئا مما نص عليه فى الفقرة المذكورة إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها وكل من حاز أو أحرز وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شئ مما ذكر»..

والمادة ١٩٨ عقوبات ترد فى الباب الرابع عشر من قانون العقوبات والمعنون «الجنح التى تقع بواسطة الصحف وغيرها» من المادة ١٧١ وحتى المادة ٢٠١. والفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٩٨ مضافتان بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٧. وتنص المادة ١٩٨ على مايلى :

«إذا ارتكبت جريمة بإحدى الطرق المتقدم ذكرها جاز لرجال الضبطية القضائية ضبط كل الكتابات والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل مما يكون قد أعد للبيع أو للتوزيع أو العرض، أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلاً وكذلك الأصول (الكليشيهات) والألواح والأحجار وغيرها من

أدوات الطبع والنقل.

ويجب على من يباشر الضبط أن يبلغ النيابة العامة فوراً فإذا أقرته فعليها أن ترفع الأمر إلى رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه فى ظرف ساعتين من وقت الضبط اذا كان المضبوط صحيفة يومية أو أسبوعية واذا كانت الصحيفة صباحية وحصل الضبط قبل الساعة السادسة صباحاً فيعرض الأمر على رئيس المحكمة فى الساعة الثامنة، وفى باقى الأحوال يكون العرض فى ظرف ثلاثة أيام ويصدر رئيس المحكمة قراره فى الحال بتأييد أمر الضبط أو بالغائه والافراج عن الأشياء المضبوطة وذلك بعد سماع أقوال المتهم الذى يجب إعلانه بالحضور، ولصاحب الشأن أن يرفع الأمر لرئيس المحكمة بعريضة فى نفس هذه المواعيد.

ويؤمر فى الحكم الصادر بالعقوبة إذا اقتضى الحال بإزالة الأشياء التى ضبطت أو التى قد تضبط فيما بعد أو إعدامها كلها أو بعضها.

وللمحكمة أن تأمر أيضاً بنشر الحكم الصادر بالعقوبة فى صحيفة واحدة أو أكثر أو بإلصاقه على الجدران، أو بالأمرين معا على نفقة المحكوم عليهم.

فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة وجب على رئيس تحريرها أو على أى شخص مسئول عن النشر أن ينشر فى صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة فى تلك الجريمة فى خلال الشهر التالى لصدور الحكم مالم تحدد المحكمة ميعادا أقصر من ذلك وإلا حكم عليه بغرامة لاتتجاوز مائة جنيه بالغاء الجريدة.

١٦) حيثيات مصادرة العدد ٢٣ من الأهالى (أرشيف التجمع)

(انظر الملحق الوثائقى – وثيقة رقم (١١)

١٧) رسالة من **لطفى واكد** إلى النائب العام بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٧٨ (أرشيف التجمع)

١٨) مذكرة إلى المستشار رئيس محكمة القاهرة الابتدائية، مرفق بها نص الإعلان الموجه إلى وزير الداخلية ورئيس نيابة أمن الدولة العليا ورئيس مجلس إدارة دار التعاون (أرشيف التجمع)

(انظر الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ١٢)

١٩) حيثيات الحكم بمصادرة العدد ٢٤ من جريدة الأهالى (أرشيف التجمع)

(انظر الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ١٣)

٢٠) محضر ضبط العدد ٢٥ من الأهالى بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٥ (أرشيف التجمع)

(انظر الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ١٤)

٢١) حيثيات الحكم بمصادرة العدد ٢٥ من الأهالى بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٦ (أرشيف التجمع)

(انظر الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ١٥)

٢٢) حيثيات الحكم بمصادرة العدد ٢٦ من الأهالى بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٣ (أرشيف التجمع)

(انظر الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ١٦)

٢٣) أسباب رد المستشار **أنور أبو سحلى** المقدمة من جريدة الأهالى (أرشيف التجمع)

(انظر الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ١٧)

٢٤) الأهالى – عدد ٢٦ – السنة الأولى – ٢٣ أغسطس ١٩٧٨

٢٥) الأهالى – عدد ٢٧ – السنة الأولى – ٣٠ أغسطس ١٩٧٨

٢٦) تنص المادة ١٩٩ عقوبات على مايلى:

«إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليهافى المواد السابقة بطريق النشر فى إحدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق فى نشر مادة من نوع مايجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة بناء على طلب النيابة العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاث مرات على الأكثر. ويصدر الأمر بعد سماع أقوال المتهم ولايجوز الطعن فى هذا الأمر بأية طريقة من طرق الطعن.

فإذا كانت موالاة النشرالمشار إليها فى الفقرة الأولى قد جرت بعد إحالة القضية للحكم إلى محكمة الجنح

أو الى محكمة الجنايات يطلب أمر التعطيل من محكمة الجنح أو من محكمة الجنايات على حسب الأحوال.

ويجوز إصدار أمر التعطيل كلما عادت الجريدة إلى نشر مادة من نوع مايجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه.

ويبطل فعل أمر التعطيل إذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بأن لاوجه لإقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة.

٢٧) الأهالي -العدد ٢٦ - ٢٣ أغسطس ١٩٧٨ - ص ٣

٢٨) المصدر السابق

٢٩) الأهالي - العدد ٣٠ - السنة الأولى - ١٨ أكتوبر ١٩٧٨.

(هندية.. ورجل على حصان)

قصة قصيرة للكاتب محمود دياب

(انظر الملحق الوثائقي - وثيقة رقم ١٨)

٣٠) رسالة من لطفي واكد إلى صلاح قبضايا

(انظر الملحق الوثائقي - وثيقة رقم ١٩)

٣١) السيد / رئيس مجلس إدارة مؤسسة التعاون

تحية طيبة وبعد

فبناء على قرار السيد المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة برفض مصادرة العدد ٣١ من جريدة الأهالي والإفراج عنه، وإلحاقا لخطابنا السابق بطبع ٧٥ ألف نسخة من هذا العدد.

رجاء التفضل بإصدار أوامركم للمطبعة باستكمال طبع العدد رقم ٣١ ورفع الكمية المطبوعة الى ١٠٠,٠٠٠ نسخة

وتفضلوا بقبول شكـــــــرى ،

رئيس مجلس الإدارة

خالـد محـــى الديـــن

٢٥ / ١٠ / ١٩٧٨

٣٢) صورة طبق الأصل من قيد المحضر رقم ٦٠٦٤ إدارى

تحرر محضر إدارى بمعرفة م.أول **مجدى غانم** شاملاً بلاغ السيد **خالد محى الدين** س ٥٦ عضو مجلس الشعب ورئيس حزب التجمع الوطني ومقيم ٦ شارع الجزيرة بالزمالك. بأنه مساء يوم ١٠/٢٤قام رجال مباحث أمن الدولة بإصدار أمر ضبط لجريدة « الأهالى » وأيدت النيابة الأمر. وقد تم عرض الأمر صباح يوم ١٠/٢٥ الساعة ٩ صباحاً على رئيس محكمة جنوب القاهرة المختص الأستاذ/ **أحمد زكى** الذى أصدر قراره يتضمن إلغاء أمر الضبط والتصريح للجريدة بالصدور وهى العدد رقم ٣١ من جريدة « الأهالى » وقام سيادته بإبلاغ رئيس مجلس إدارة التعاون للنشر بخطاب موجه لسيادته بقرار المحكمة، ويطلب تعديل أمر الطبع من ٧٥٠٠٠ نسخة ألى ١٠٠,٠٠٠ نسخة. وعند توجه مندوب الجريدة الساعة ٥,٣٠ مساء فوجد المطبعة مغلقة ولا يوجد أمر طبع. وقام المندوب بالاتصال بسيادته بالمنزل فتوجه سيادته لدار التعاون ووجدها مغلقة فطاب إثبات ذلك. وتم الاتصال تليفونياً بالسيد / مفتش فرع مباحث أمن الدولة (وأبلغ) سيادته بالواقعة، وتم انتقال السيد م. أول **مجدى غانم** ووجد دار التعاون لا يوجد بها عمال والعمل معطل وأن الأضواء بداخلها مطفأة وقيد المحضر إدارى وللنيابة.

مأمور قسم قصر النيل

عقيد أحمد بكر

١٩٧٨/١٠/٢٦

٣٣) مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر
رئيس مجلس الادارة
ورئيس التحرير العام
تحريراً في ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨
السيد رئيس مجلس ادارة جريدة الأهالى
تحية طيبة وبعد

١) أبلغتنى إدارة المطابع رقم (٣) بتفاصيل ماجرى بالنسبة لطبع العدد الأخير من جريدة « الأهالى »، والذى اضطر عمال المطابع إلى التواجد فى موقع العمل أكثر من ٢٤ ساعة متصلة انتظاراً لحكم القضاء، الأمر الذى أدى إلى عدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها الطباعية قبل بعض العملاء.

٢) وكما تعلمون سيادتكم فقد سبق أن تكرر هذا الوضع عدة أسابيع مما عطل برامجنا الطباعية، وحمل المؤسسة الكثير من الخسائر.

٣) وقد أبلغنى مجلس إنتاج المطابع – وهو الجهاز المسئول عن تنفيذ العمليات الطباعية ووضع برامج تنفيذها – إصراره على ضرورة فسخ التعاقد المحرر بين المؤسسة وبينكم والخاص بطبع جريدتكم، لما ترتب عليه من خسائر لا تخفى عليكم.

٤) فى نفس الوقت، فقد تلقيت من عمال المطابع رقم (٣) عدة مذكرات موقعة منهم جميعاً، يرفضون فيها طبع الجريدة، لما تتضمنه من قضايا تتعارض وقناعاتهم القومية والتزامهم السياسى، ويلحون فى ضرورة الاستجابة إلى رغبتهم.

٥) وبدراسة توصية مجلس الانتاج ورغبة من عمال المطابع رقم (٣) رأيت قبولها وابلاغ سيادتكم بفسخ التعاقد بين المؤسسة وبينكم اعتباراً من اليوم .

وتفضلوا بقبول وافر التحية،،،

ممدوح رضا
رئيس مجلس الادارة

الفصل الرابع

فى الطريق الى الأهالى

أغلق السادات الأهالى، وظن أنه استراح، ولكنه كان واهما. فتوقف الأهالى لايعنى خنق الصوت الذى انطلق مدوياً فوق صفحاتها.

بسرعة بدأ التفكير فى بديل واقعى. كنا قد عاودنا إصدار **«التقدم»** النشرة الداخلية للحزب التى يقتصر توزيعها على الأعضاء فقط. مع توالى مصادرة «الأهالى». فأعدنا نشر بعض مواد الأعداد المصادرة فيها. وصدر من «**التقدم**»، قبل اغلاق الأهالى، سبعة أعداد (العدد ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩). وبدون قرار مسبق تجاوز توزيعها عضوية الحزب، إلى القيادات السياسية المعارضة والمستقلة والكتاب والصحفيين، ومراسلى الصحف ووكالات الأنباء العربية والأجنبية. فمع كل مصادرة للأهالى، كانوا يأتون إلى مقر الحزب بحثاً عن نسخة من العدد المصادر، فتقدم لهم بدلا منه العدد الجديد من **«التقدم»** ومع إغلاق **«الأهالى»** قررت السكرتارية العامة إعادة إصدار «التقدم» بصورة منتظمة مع تطويرها فنيا وتحريرياً. وتولى الصحفى الكبير **«حسين فهمى»** أمين الإعلام بالحزب الإشراف على **«التقدم»** وقمت بمساعدته متطوعاً وتولى رئاسة تحريرها عملياً، إلى أن قررت الأمانة العامة فى يونيه ٨١ تشكيل مجلس تحرير للتقدم ضم فى عضويته..«**حسين فهمى** مشرفاً- **حسين عبد الرازق** رئيساً للتحرير - **محمود المراغى وسهام هاشم ونجاح عمر وحلمى شعراوى وماجدة موريس وأحمد سيد حسن ونادر عنانى** أعضاء».

وخلال الفترة من ٨ نوفمبر ١٩٧٨، وهو تاريخ صدور أول عدد من «التقدم» بعد إغلاق الأهالى (العدد العاشر)وحتى ٤ مايو ١٩٨٢، تاريخ صدور آخر عدد من التقدم قبل إعادة إصدار الأهالى (العدد ٨٦) تطورت التقدم شكلاً وموضوعاً.. من الطباعة «بالماستر أوفيست» (لون واحد) وفى حجم الفولسكاب. إلى الطباعة «الأوفست» فى حجم (دوبل كوارتو) وهو قريب من حجم مجلة روز اليوسف والنيوزويك.

وبدأتوزيعها بألفى نسخة ليصل بعد ذلك إلى سبعة آلاف وعشرة آلاف. وبعد أن كانت توزع بالمجان أصبحت تباع بالثمن (٥قروش ثم عشرة قروش).. أى أعلى من سعر الصحف اليومية. ومع ذلك كانت تنفذ داخل الحزب وخارجه.

لقد تحولت **«التقدم»** فعلياً إلى أهم مجلة دورية سياسية فى مصر، تثير اهتماماً أوسع من أهم المجلات السياسية المصرية فى ذلك الحين مثل روز اليوسف والمصور وآخر ساعة والأهرام الاقتصادى بل ويتفوق توزيعها على بعضهم.. أصبحت «صحيفة» بمعنى الكلمة رغم فقر الإمكانات المادية والفنية، والحصار الأمنى والإعلامى..وذلك لأكثر من سبب.

أسرار إلغاء الرقابة الادارية

كان هناك حرص من أسرة التحرير على الطابع الإخباري «للتقدم». في كل عدد كنا نحاول أن ننفرد بأسرار تحرص الدولة على إخفائها عن الرأى العام وأخبار تمنع الرقابة نشرها فى الصحف الرسمية أو تتواطأ الدولة مع رؤساء التحرير على منع النشر. وبالطبع لم يكن لنا مراسلون فى أى من مواقع صنع القرار أو داخل أجهزة الدولة الحساسة. ولكن تطوع عشرات من الزملاء الصحفيين الذين يتاح لهم الوصول الى مصادر الأخبار، أو الذين يطلعون على الأخبار التى تصل الى سكرتاريات تحرير الصحف ولا تنشر، تطوعوا بتزويد «التقدم» بالأخبار الصحيحة والتى كان بعضها ضربات صحفية بكل معنى الكلمة. وكذلك حرص عدد من قيادات الحزب وأعضائه على تزويد التقدم بالعديد من الأخبار الهامة.

وقد انفردت «التقدم» خلال هذه المرحلة بنشر أخبار هامة أثارت غضب وغيظ السادات وأعوانه..منها خمسة أخبار تتعلق بالسادات وبعض الأجهزة السيادية..

كان الخبر الأول خبراً ظريفاً ولكنه دال، نشر تحت عنوان **«تكلم صلاح حافظ ففقد منصب رئيس التحرير»** ويقول الخبر «أعلن الرئيس السادات فى اجتماعه برؤساء تحرير الصحف يوم الاثنين الماضى أنه كان سيعين **صلاح حافظ** رئيساً لتحرير روز اليوسف ولكنه عدل عن ذلك وقرر أن يتولى **عبد العزيز خميس** مسئولية رئاسة التحرير بالإضافة الى مسئولية رئاسة مجلس إدارة المؤسسة. اتخذ الرئيس هذا القرار بعد أن سأل **صلاح حافظ** عن رأيه فيما قاله (الرئيس) حول الصحافة المصرية. وكان الرئيس قد قرأ رسالته إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب ووزير العدل حول الاستفتاء وكذلك بنود الاستفتاء، وهاجم الصحفيين المصريين الذين يكتبون فى صحف البلاد العربية، وكذلك عدم تصدى الصحافة المصرية لعودة **فؤاد سراج الدين** للحياة السياسية، وتشكيكها فى خوض مصر للحرب قبل حرب أكتوبر.. رد **صلاح حافظ** على تساؤل الرئيس قائلاً: «إن الصحافة مرت أخيراً بمرحلتين، قبل أحداث ١٨و١٩ يناير، وكانت مرحلة فيها قدر من اختلاف الرأى والتنوع، وبعد ١٨و١٩ يناير وتحولت فيها الصحف إلى الرأى الواحد، ومنع التنوع والاختلاف».. رفض الرئيس ماقاله **صلاح حافظ** واتهمه بالجمود و(الدوجما) وأعلن عدوله عن قراره بتعيينه رئيسا لتحرير روز اليوسف. » (١)

وكان الخبر الثانى متعلقاً بالمخابرات العامة. ونشر تحت عنوان **«تطهير رقم ٢»** ونصه «تم تطهير أحد الأجهزة الحساسة فى الدولة. استبعد ٤٨ شخصاً من كبار وصغار العاملين. كان نفس الجهاز قد تعرض لتطهير سابق منذ عدة شهور» (٢)

أما الخبر الثالث، فكان يزيح الستار عن قصص الفساد وحماية السادات لها والغائه للرقابة الإدارية لاقدامها على كشف هذا الفساد. فنشرت التقدم فى صفحة كاملة تحت عنوان.. **«قبل الإلغاء..صفقات مريبة وتصرفات غير قانونية تكشف عنها الرقابة الإدارية» «الأسرار الكاملة لصدور قرار السادات بإلغاء الرقابة الإدارية»**. وبدأ التحقيق بالمقدمة التالية..

«فجأة صدر قرار بإلغاء الرقابة الإدارية . وعلى وجه السرعة بدأت أعمال التصفية.. وتم كل شئ

كأننا أمام معركة عسكرية لايسعفنا فيها الوقت حتى للرجوع الى مجلس الشعب صاحب السلطة فى إصدار القوانين وإلغائها بما فيها قانون الرقابة الإدارية.

تم التحفظ على مستندات الرقابة الإدارية .

وتم توزيع استمارة رغبات على أعضاء الرقابة الإدارية.. هل تختارون المعاش.. أو تختارون النقل الى عمل حكومى آخر؟..

وكالعادة كانت هناك فرصة لبعض المحظوظين لكى ينقلوا إلى السلك الدبلوماسى.. ولكن.. كانت هناك شريحة واسعة قد قررت اختيار المعاش.

وسط ذلك، ووسط الصمت المضروب فى الصحف القومية، يصبح السؤال : لماذا ألغيت الرقابة الإدارية ؟ لايهم تفاصيل ماحدث «فلا يضير الشاه سلخها بعد ذبحها». لكن المهم أن تعرف السبب.. »

وأجابت «التقدم» على السؤال بمعلومات دقيقة حول نشاط الرقابة الإدارية، سواء ماتعلق منه بالدراسات الإدارية وتقديم التقارير حول سلامة الآداء فى جهاز الإدارة والشركات والهيئات، أو مقاومة الانحراف والتسيب والإهمال، ونماذج من الجرائم التى كشفها الجهاز.. ثم وصلت الى الأخبار الممنوعة والتى كانت وراء قرار الحل.. فى المجال التجارى، مجال الصفقات، كان العمل نشيطا.. ضبطت الرقابة الادارية:

* الصفقة الأخيرة للحوم الفاسدة.
* صفقة اللانشون والبلوبيف.. والتى وردت «غير صالحة للاستخدام الآدمى» وأحيل أمرها إلى النيابة الإدارية.
* صفقة الفحم الكورى التى ضبطت عام ١٩٧٥، ووردت لمصر. ثم رفض المستهلكون استلامها لأنها غير مطابقة للمواصفات.
* صفقة السمن الفرنسى الذى وصل لمصر متعفنا غير صالح للاستخدام.
* ثم ..

صفقتى اللحوم والجبن اللتين عقدتهما شركة «مالتى تريد» وهى شركة مصرية أجنبية رأسها أحد الشخصيات السياسية الهامة، والذى شغل أخيراً منصب رئيس الوزراء....

هل هناك تواطؤ مع بعض المسئولين عن هذه الصفقات؟

الرقابة الإدارية تقول نعم.. فى كثير من الحالات.

لكن ذلك لم يكن - كما يبدو - أهم ماضبطته الرقابة.

التقارير التى أعدتها الهيئة فى الآونة الأخيرة، وبالذات خلال الأشهر الثمانية الأخيرة تتعلق بمخالفات تمس عدداً من الشخصيات الرئيسية، وهى على سبيل المثال تقرير عن استيلاء على أراض بطريقة غير قانونية لحساب شركة الأمن الغذائى التى يشرف عليها أحد قادة الحزب الحاكم.

تقرير آخر عن صفقة لعربات النقل وثلاجات متنقلة تم التعاقد عليها صورياً لحساب شركة السلع التموينية، وكانت فى حقيقة الأمر لشركة أنشأها عددمن أعضاء الحزب الوطنى، وتبلغ قيمة الصفقة ٢٠ مليون جنيه. وثالث الأمور هو تقرير أعدته الرقابة الإدارية عن رشاوى سجلها مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية تقاضاها عدد من المسئولين والوزراء السابقين، وبدأت الهيئة التحقيق فيها قبل أسابيع قليلة من قرار إلغاء الهيئة.. » (٣)

الضباط الأحرار .. أمام النيابة

وأثار الخبر الرابع ضجة هائلة وصلت إلى النيابة العامة. وكان عنوان الخبر الذى نشرته «التقدم» فى صفحاتها الأولى.. «**اتهام عسكريين بإنشاء «الضباط الأحرار»**. وصلنى الخبر من الزميلة **أمينة النقاش** بعد زيارة زوجها الكاتب والصحفى «**صلاح عيسى**» فى سجن الاستئناف وكان محبوساً مع «**حلمى شعراوى**» بتهمة توزيع منشورات فى معرض الكتاب ضد مشاركة إسرائيل فيه. سلمها صلاح رسالة تحمل خبراً حصل عليه من أحد المتهمين فى قضية تشكيل تنظيم فى القوات المسلحة باسم «**الضباط الأحرار**»وطلب منها تسليمه لى للنشر فى «التقدم». قرأت الخبر وأحسست بمدى أهميته وخطورته. وقررت أن أعرض الأمر على الأمين العام للحزب (**خالد محى الدين**) قبل اتخاذ قرار النشر. وكانت هذه من المرات القليلة التى ألجأ فيها إلى عرض خبر أو موضوع على **خالد** قبل النشر. ولم يتردد **خالد** فى الموافقة على نشر الخبر. ونشر الخبر يوم ١٧ فبراير ١٩٨١، ونصه.. «تنظر غرفة المشورة فى ٢٥ فبراير الجارى تظلم اثنين من المتهمين فى القضية رقم ١٨ حصر أمن دولة عليا لسنة ١٩٨١ المتهم فيها محمود عبد القادر السحار نائب مدير شئون العاملين بفندق الكونتيننتال وحسين أحمد حسن الطالب بالمعهد العالى للخدمات الاجتماعية. وقد وجهت إليهما نيابة أمن الدولة تهمة انشاء تنظيم سرى غير مرخص به، والتخابر مع دولة عربية لم تحددها جهات الاتهام. (العراق).

وكانت المخابرات العسكرية قد قبضت على **محمود السحار** فى طريق القاهرة السويس فى ٢٩ ديسمبر الماضى وتولت التحقيق معه حول علاقته بعدد من ضباط الجيش المصرى، نسبت إليهم جهات الاتهام تهمة إنشاء تنظيم سرى باسم «الضباط الأحرار» ومعظمهم من ضباط مدرسة الصاعقة، وبينهم بعض ضباط المدفعية، وهم المقدم «**ياسر محمد محمود عثمان**» أركان حرب مدرسة الصاعقة، **والنقيب أسامة ابراهيم محمود** والملازمون الأول **سلامة إبراهيم، وشريف محمد خليل وسالم ابراهيم محمود، وأحمد سالم غيث**، وعريف يعمل بمدرسة الصاعقة هو **أحمد كمال أحمد مصطفى**. وبعد أن قضى **محمود السحار** أسبوعين بمبنى المخابرات العسكرية، أحيلت أوراقه إلى نيابة أمن الدولة العليا، بينما يواصل جهاز المدعى العسكرى التحقيق مع بقية المتهمين العسكريين فى القضية التى قيدت برقم ١ لسنة ١٩٨٠ عسكرية عليا. ومن بين أدلة الاتهام التى وجهت **لمحمود السحار**، صورة تجمع بينه وبين الفريق **سعد الدين الشاذلى** قيل إنها التقطت له فى أثينا إبان إقامة الفريق الشاذلى فى فندق كان السحار يعمل به.(٤)

بمجرد صدور العدد أذاعت وكالات الأنباء العربية والأجنبية الخبر منسوباً إلى «التقدم». وخلال ساعات لاتتجاوز ٤٨ ساعة كان العدد قد نفذ فعلا من التجمع رغم أن المطبوع تجاوز ١٠٠٠٠٠ نسخة. ومر أسبوع كامل دون أى رد فعل رسمى من أى نوع. وفجأة تحرك **موسى صبرى** فنشر يوم الثلاثاء ٢٤ فبراير ١٩٨١، بعد أسبوع كامل مقالاً فى صحيفة الأخبار - وكان رئيساً لتحريرها ورئيساً لمجلس إدارتها- احتل صفحة (٣) كاملة وثلث صفحة إضافية، اتهم فيه التقدم بنشر أخبار كاذبة، وأثار ضجة هائلة حول هذا الخبر، وركز هجومه على **خالد محى الدين** باعتباره أمين عام الحزب،و**حسين فهمى** باعتباره مشرفا على التحرير، و**حسين عبد الرازق** باعتبارى رئيساً للتحرير.

وفى اليوم التالى مباشرة (٢٥ فبراير) تلقيت استدعاء من نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معى حول هذا الخبر. وحدد يوم السبت ٢٨ فبراير الساعة العاشرة موعداً للتحقيق. ووجه لى رئيس النيابة الذى تولى التحقيق تهمة «نشر أنباء كاذبة ومثيرة من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة» استنادا إلى المادة ١٠٢ مكرر عقوبات. وبالطبع قمت بنفى التهمة، واعتذرت عن التصريح بمصدر الخبر استناداً إلى قانون سلطة الصحافة الذى يعطى الصحفى الحق فى عدم الكشف عن مصادره. وأكدت أن الخبر صحيح وأن قانون المطبوعات وقانون سلطة الصحافة رسم الطريق لتصحيح أى خبر أو جزء منه، وذلك بأن ترسل أى من الجهات التى تناولها الخبر، وهى نيابة أمن الدولة، والنيابة العسكرية، والمخابرات الحربية تصحيحاً للخبر أو لجزء منه إلى الجهة الناشرة التى تلتزم بالتصحيح، وحيث إن أياً من هذه الجهات لم ترسل تصحيحاً لأى جزء من الخبر فإن الخبر بذلك يكون صحيحاً. ومع ذلك «فالتقدم» على استعداد للتصحيح فى أى وقت يصلها مثل هذا التصحيح من جهات التحقيق الرسمية.

وحاول المحقق بإلحاح البحث عن صلة خالد محى الدين وحسين فهمى بنشر الخبر وعن مسئوليتهما عن ذلك، ولكنى أكدت أن أياً منهما لم يطلع على الخبر أو يعرض عليه قبل النشر وأننى وحدى المسئول عن نشر أية موضوعات فى «التقدم». ومع ذلك تم استدعاؤهما بعد ذلك لسماع أقوالهما.

وانتهى التحقيق معى فى نفس اليوم وأفرجت النيابة عنى بضمان محل الإقامة

الإيقاع بين مبارك ومنصور

فى العدد التالى مباشرة وجهت «التقدم» ضربة «تحت الحزام» للرئيس السادات شخصياً عندما انفردت بنشر خبر صدور قرار جمهورى بتحديد اختصاصات واسعة لمنصور حسن بصفته وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية. ثم سحب القرار وإصدار قرار آخر يقيد هذه الاختصاصات بنفس الرقم. وكانت التقدم تملك صورة ضوئية للقرارين الصادرين فى نفس اليوم.

نشر الخبر تحت عنوان هادئ ومحايد.. «قرارات مختلفة حول سلطات منصور حسن» ..

«علمت التقدم أن اختصاصات السيد منصور حسن وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية قد تعرضت للتقليص والتخفيض البالغ. فبعد أن أعد قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٨١ وبتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٤٠١، ٢٧ يناير ١٩٨١ بتحديد اختصاصات وزير الدولة فى أحد عشر اختصاصاً، صدر قرار بنفس الرقم «٧٢» والتاريخ لايتضمن الا ستة فقط من هذه الاختصاصات الاحدى عشرة !!

الاختصاصات التى ألغيت فى القرار الأخير هى :

– يعرض مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية والاتفاقات الدولية على رئيس الجمهورية.

– يتلقى ويعرض على رئيس الجمهورية أو نائبه المعلومات المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية والأمن القومى ويبلغ التوجيهات والتعليمات الصادرة بشأنها إلى الجهات المعنية، ويعرض نتائج متابعة تنفيذها.

– يوجه ويشرف على الدراسات والبحوث التى يأمر بها رئيس الجمهورية أو نائبه ويعرض نتائجها

ويتلقى التوجيهات والقرارات بشأنها ويبلغها للجهات المختصة ويعرض نتائج متابعة تنفيذها.
- يتولى التنسيق بين المكاتب والأجهزة الاستشارية برئاسة الجمهورية، وينظم عرض أعمالها، ويبلغ التوجيهات والتعليمات التى تصدر بشأنها ويتابع تنفيذها.
- يستقبل السفراء والمبعوثين الأجانب فى المسائل المتصلة بمسئوليات رئيس الجمهورية فى المجال الخارجى، ويرفع إلى رئيس الجمهورية أو نائبه التقارير بشأنها.

وتشير بعض الدوائر أن التوسيع ثم التضييق فى اختصاصات وزير الدولة «منصور حسن» تعود الى مواقف داخل قيادة الحزب الحاكم.(٥)

وبالطبع نقلت وكالات الأنباء والصحافة الخبر وعلقت عليه. وجن جنون السادات، فقد أدرك أننا نعرف أكثر مما نشر، وهذا صحيح. فالمصدر الذى زودنا بالخبر ومستنداته، حكى لنا القصة كاملة. وتتلخص فى أن السادات أحس بوجود جبهة داخل مؤسسة الرئاسة تجمع بين نائبه «**محمد حسنى مبارك**» ووزير الإعلام ووزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية «**منصور حسن**»وظهر **تحالفهما معا** فى المعركة ضد رئيس ديوان رئاسة الجمهورية «**حسن كامل**» . كان حسنى مبارك غاضباً على **حسن كامل** لإساءته التصرف فى موضوع شراء القصرالذى كان يقيم به نائب الرئيس وكان خاضعاً للحراسة، ثم صدر حكم بإعادته لمالكه «**لمجيب باشا الجواهرجى**» وتصرف «**حسن كامل**» بصورة تمس سمعة نائب الرئيس زوراً. وعندما نقل الأمر إلى **السادات** لم يفعل شيئا ضد رئيس ديوانه. وفى نفس الوقت كان **منصور حسن** وزيراً لشئون الرئاسة بلا أى اختصاص، فقد سيطر «**حسن كامل**»على كل شئون الرئاسة بحيث أصبح النائب والوزير بلا أى دور. المهم نسق النائب والوزير معا، واستطاعا أن يوجها ضربة قاضية لرئيس الديوان ولم يجد **السادات** أمامه مفراً من قبول استقالة **حسن كامل** (إقالته على الأصح) تجنباً للفضيحة.

ولم يغفر السادات لهما إجباره على قرار لم يكن يريده. وبخبثه المعتاد طلب إعداد قرار باختصاصات «**منصور حسن**»كوزير للدولة لشئون الرئاسة يعطيه كل الاختصاصات، بما يجعل نائب الرئيس بلا أى اختصاص وسارع بعرض القرار على «**حسنى مبارك**» باعتباره من إعداد «منصور حسن» وأنه - أى السادات - رفض هذا القرار وسيأمر بتعديله. ونجحت لعبة السادات، ومنذ ذلك الحين وهناك جفوة بين **مبارك ومنصور حسن** كانت السبب فى اختفاء الأخير من الصورة بعد تولى مبارك رئاسة الجمهورية.

أخبار ممنوعة

ولم تكن هذه إلا نماذج من الأخبار التى انفردت «التقدم» بنشرها من كواليس الحكم. وإلى جانبها حرصت «التقدم» على اذاعة الأخبار المنشورة فى الخارج وتقوم الدولة بحجبها عن المواطنين. ومن أهم هذه النوعية من الأخبار التى نشرتها التقدم :

* خبر نشرته جريدة «**النيوزويك تايمز**» الأمريكية منسوباً إلى مصدر أمريكى، حول إنشاء المخابرات المركزية الأمريكية محطتين للإرسال الإذاعى فى مصر تحت اسم «**صوت إيران الحرة**» موجهتين للدعاية ضد الثورة الإسلامية فى ايران، واحدة بالقرب من الأسكندرية، والثانية فى منطقة القناة. وقالت الصحيفة أن ال سى . **أى . إيه** ، حصلت على موافقة شخصية من الرئيس

السادات عن طريق «بريجنسكى» مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى، الذى تقدم بالطلب إلى رئيس الجمهورية الذى وافق عليه.(٦)

* ونشرت «التقدم» تقريراً أمريكياً حول اختلال التوازن العسكرى بين مصر وإسرائيل لصالح الأخيرة وقال التقرير - الذى أعدته مجموعة من الخبراء وشمل جزءاً خاصاً حول الميزان العسكرى فى الشرق الأوسط عام ١٩٧٨ (بعد حرب أكتوبر بخمس سنوات) والانعكاسات الاقتصادية لمشكلة الأمن القومى فى كل من مصر وسوريا والعراق وإسرائيل..» - إن إسرائيل أصبحت تملك ضعف ماتملكه مصر من دبابات و١٦٠ ٪ مما تملكه من حاملات جنود، و١٣٠٪ مما تملكه مصر من طائرات مقاتلة رئيسية.(٧)

* ونشرت «التقدم» القائمة الرسمية التى أصدرتها الجامعة العربية فى تونس بأسماء المؤسسات والشخصيات المصرية المتعاملة مع العدو الاسرائيلى وتعمل فى إطار خدمة سياسة كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجين. وشملت القائمة..

١- شركة **إميكو للسياحة** ٢ شارع طلعت حرب.

٢- شركة **انتراتورز** للسياحة لصاحبها ومديرها **مصطفى** نيازى.

٣- فندق **بريزيدنت** ٢٢ شارع طه حسين فى الزمالك.

٤- مكتبة **أوزيريس** للكتب والمجلات.

٥- **مطعم «سان جيوفانى»** بكورنيش الأسكندرية.

٦- السيد **جورج راغب** مدير مكتبة هاشيت وأحد المسئولين عن توزيع الصحف والمطبوعات الإسرائيلية فى مصر.

٧- شركة **أنور إسماعيل** لأنابيب الصلب ولوازمها ومحابس البخار وعدادات المياه.

٨- السيد **صلاح نبهان** رجل الأعما المصرى. تعاقد مع شركة العال الإسرائيلية للطيران لتمثيلها كوكيل فى مصر.

٩- السيد **إيهاب جزارين** مدير فرع شركة إميكو للسياحة.

١٠- السادة والسيدات : **فريدة السيد سالم، ليلى السيد عبد السلام، فيكتور فؤاد عبد الخير، إبراهيم أبو شديد، نينيت يوسف حسن،** ..وقد شاركوا فى أول وفد سياحى لإسرائيل.

١١- الطيار **يحيى الشناوى** رئيس هيئة الطيران المدنى المصرى.

١٢- **د. حسين فوزى** الكاتب بالأهرام.

١٣- السيد **مكرم محمد أحمد** الصحفى بالأهرام.

١٤- السيد **عمر الشريف.** ممثل سينمائى.

١٥- السيد **عمر خورشيد.** الممثل والموسيقى.

١٦- السيدة **صباح** المطربة اللبنانية.

وكنا قد نشرنا قبل ذلك خبراً «رفض المواطنون والزعماء العرب فى الضفة الغربية مقابلة **مكرم محمد أحمد** الصحفى بالأهرام. وهو أول صحفى مصرى يسافر إلى إسرائيل لعمل تحقيقات صحفية. (٩)

* ونقلت التقدم الخبر الذى أذاعته وكالة **«الاسوشيتدبرس»** حول قيام فريق من سبعة مهندسين وعلماء جيولوجيا أمريكيين بوضع الترتيبات العملية لبناء قاعدة عسكرية أمريكية ضخمة فى

«راس بيناس» على البحر الأحمر، وأضافت أن البنتاجون يعلق أهمية كبيرة على بناء هذه القاعدة التى ستسهل عمل قوات التدخل السريع المعدة لغزو أية نقطة فى الشرق الأوسط، أو فى الخليج فى غضون ساعات قليلة.. (١٠)

مساندة لحزب مصر !!

فى نفس الوقت، اهتمت «التقدم» بإذاعة ونشر الكثير من الأخبار الداخلية الهامة التى تجاهلتها صحف الحكومة والمعارضة (مثل الشعب والأحرار) أو عبثت فيها.

فعندما هرول نواب المعارضة من «**حزب مصر العربى الاشتراكى**» الذى كان يرأسه **ممدوح سالم** إلى «**الحزب الوطنى الديمقراطى**» الذى أعلن السادات عن تكوينه، نشرت صحف الحكومة أن المكتب السياسى لحزب مصر قرر اندماج الحزب فى الحزب الوطنى الديمقراطى. ولم يكن ذلك صحيحاً. كان الهدف من هذا الخبر الكاذب هو الاستيلاء على مقار الحزب وممتلكاته الضخمة التى ورثها الحزب من الاتحاد الاشتراكى العربى بحكم رئاسة **ممدوح سالم** رئيس الوزراء له، وأصدرت هيئة مكتب **حزب مصر العربى الاشتراكى** بياناً ينفى مانشرته الصحف الحكومية ولم يستطع **حزب مصر العربى الاشتراكى**، الذى كان يملأ السمع والبصر سنوات طويلة، ويسيطر على الصحف ويحتكرها له وحده، لم يستطع نشر البيان الذى وقعه السكرتير العام للحزب دكتور مهندس **عبد العظيم أبو العطا** وأمين التنظيم مهندس **عيسى شاهين** والسكرتيران العامان المساعدان **جمال ربيع وعبد الحليم الجندى**، وأمين الصندوق «**فريق طيار سعد الدين الشريف**». ونشرت «التقدم» البيان كاملاً.(١١)

كما نشرت العديد من أنباء الحزب (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) وبياناته، حيث كان الحصار الإعلامى على الحزب كاملاً. مثل بيان الحزب حول معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل(١٢) وبياناته ضد تحويل نقابة الصحفيين إلى نادى (لا.. لإلغاء نقابة الصحفيين)،(١٣) وأخبار منع **لطفى واكد ولطفى الخولى ورفعت السعيد** من السفر والقبض على **شاهندة مقلد**،(١٤) والقبض على **حسين عبد الرازق**،(١٥) والحكم على **أبو العز الحريرى** بالبراءة من تهمة تكوين حزب شيوعى فى طنطا، ومنع **فريدة النقاش** من السفر.(١٦)

وكذلك أنباء الأحزاب والقوى السياسية الأخرى. فنشرت فقرات كاملة من حيثيات الحكم فى قضية **١٨و١٩يناير ١٩٨٧**، والتى تعتبر وثيقة سياسية وقضائية هامة، أدانت حكم السادات وأساليب مباحث أمن الدولة فى التلفيق، والسياسات الاقتصادية المتبعة، وأكدت تلقائية الانتفاضة الجماهيرية.(١٧) وانفردت «التقدم» بنشر أنباء المقاطعة الشعبية لزيارة «**نافون**» رئيس دولة العدو الإسرائيلى لمصر، والذى دفع الحكومة إلى إلغاء زيارته لمصنع الحديد والصلب، وإلغاء العرض المسرحى وجلسة مجلس الشعب.(١٨) كما كشفت عن جريمة تصنت مباحث أمن الدولة على قيادات المعارضة المصرية وسمتها «**ووترجيت مصرية**» بعد أن أثبتت النيابة العامة وجود أجهزة تصنت مزروعة فى منزل (المرحوم) الدكتور **محمود القاضى**.(١٩) وأذاعت «التقدم» قرار حزب الوفد العودة مرة أخرى للحياة السياسية، وذلك عقب الاجتماع الذى عقد بمنزل **فؤاد سراج الدين** فى يناير ١٩٨١ وحضره عدد كبير من أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب وأعضاء مجلس الشعب

المستقلين، حيث اتفقوا على عدم الاعتداد بقرار حل الأحزاب الذى صدر عام ١٩٥٣ وعدم صحة قرار حل الوفد الجديد عام ١٩٧٨وانتخبوا هيئة تنفيذية من «**فؤاد سراج الدين، عبد الفتاح حسن، إبراهيم فرج، د.وحيد رأفت، اللواء عبد المنعم حسين، المهندس عبد الخالق الشناوى**»(٢٠).

وانفردت «التقدم» بخبر إضراب المرشدين فى قناة السويس وتعطل الملاحة بها لمدة يومين. وكان الإضراب قد أحدث دوياً هائلاً فى العالم كله، ولم تشر اليه أجهزة الإعلام المصرية(٢١)

فضيحة صفقة التليفونات

وبالإضافة لهذا التميز الإخبارى فى «التقدم» خضنا العديد من المعارك والحملات الصحفية عبر تحقيقات مختلفة، كان لها فى ذلك الحين أثراً لايمكن تجاهله.

ففجرت الأهالى قضية العلاقة بين المالك والمستأجر، ومحاولة الحكومة ومجلس الشعب تعديل هذه العلاقة التى استقرت منذ صدور قوانين الإصلاح الزراعى، بالسماح بطرد المستأجرين، وتحويل العلاقة الإيجارية إلى علاقة مزارعة بما يعنى العودة إلى العلاقات ذات الطبيعة الإقطاعية. وطالبت «التقدم» بوقف هذه التعديلات.(٢٢) كما خاضت حملات متتالية ضد توصيل مياه النيل إلى إسرائيل، وضد قانون العيب، والتعذيب فى السجون ومشاكل القانون ٨٣ الذى يمس مصالح قطاعات عريضة من الموظفين، وضد العدوان على نقابة المحامين، وطرحت على صفحاتها دعوة لتكوين جبهة الإنقاذ الوطنى، وتحاور حول هذا الموضوع قيادات العديد من التيارات والقوى السياسية مثل **خالد محى الدين** الدكتور **محمود القاضى ونبيل الهلالى، وفؤاد نصحى** ود.**عصمت سيف الدولة، وإبراهيم سعد الدين.**

وأثارت حملة «التقدم» ضد «**صفقة التليفونات**»أكبر ضجة فى ذلك الحين. كان وزير المواصلات المصرى «**محمود فهمى الداغستانى**» قد وقع فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٩اتفاقاً مع ثلاثة شركات غربية هى..

«**شركة سيمنس** (النمسا) وشركة **سيمنس** (ألمانيا الغربية) وشركة **طومسون** (فرنسا)..لإنشاء نظام جديد متكامل للتليفونات بما قيمته ١٨٠٠ مليون دولار. وأثار هذا الاتفاق موجة من الأقاويل والانتقادات ترددت على لسان بعض المسئولين فى الحزب الحاكم وبعض المسئولين فى الهيئة المصرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية (التليفونات) وفى وزارة المواصلات، وكذلك مصادر من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية. وقيل إن هناك عمولات ضخمة دفعت فى هذا الاتفاق وترددت أسماء مثل **(عدنان الخاشقجى)** كوسطاء فى هذه الصفقة التى طارت من ثلاث شركات أمريكية لم توافق على دفع العمولات المطلوبة للمسئولين المصريين. وحصلت «التقدم» على نص الاتفاق وعلى مذكرات رسمية مصرية تسجل سبع نقاط اعتراض خطيرة ضد المشروع، وكذلك الملاحظات التى سجلها مجلس الدولة معترضاً على الاتفاق، ونص مانشرته صحيفتا **الواشنطن بوست، والهيرالد تريبون انترناشيونال** الأمريكيتان. ونشر التحقيق فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨١ فى «التقدم»، وطالبنا فى نهايته بوضع الحقائق كاملة أمام الشعب. «وبإعادة مناقشة هذا الاتفاق الخطير ومحاسبة كل من يثبت مسئوليته، وبلجنة تحقيق نزيهة فى هذا الموضوع الخطير.» «وإلا فلن

يكون أمامنا الا التسليم بصحة كل ماوصل إلينا من معلومات حول هذه الصفقة والعمولات التى دفعت فيها.. » (٢٣)

والتقط الدكتور حلمى مراد الخيط من «التقدم» فنشر فى صحيفة «الشعب» بتاريخ ٦ نوفمبر ٧٩ مقالا حدد فيه عدداً من النقاط مثار النقد مشيرا إلى مانشرته «التقدم». ثم أشارت الشعب فى ٤ ديسمبر إلى ماسبق أن قالته «التقدم» من أن دراسة الجدوى للمشروع تمت تحت إشراف د. **مصطفى خليل** قبل توليه رئاسة الوزارة.

وهنا فقط تحركت الحكومة وقامت الدنيا ولم تقعد، لا للبحث عن الحقيقة فى صفقة التليفونات، ولكن دفاعاً عن رئيس الوزراء. وبدلاً من أن يبلغ رئيس الوزراء النيابة ضد التقدم والشعب، طالب مجلس الشعب بتشكيل لجنة لاستظهار الحقائق، أصدرت فى النهاية قراراً لمصلحة رئيس الوزراء. وظلت قضية **«صفقة التليفونات»** عالقة بثوب الحكم المزدحم ببقع الفساد.

اقتحام الحزب

وصعدت «التقدم» فى هذه المرحلة من مواجهتها للحكم. فكانت أول مطبوع يصدر داخل مصر يتصدى بالرد العنيف على وزيرى الداخلية (٢٤) والدفاع(٢٥)، وكلاهما أركان أساسيتفى الحكم. كما طرحت بالتفصيل أبعاد الأزمة الاقتصادية ودور صندوق النقد الدولى، ودافعت عن قيادة القطاع العام ضد سياسة التبعية والاستغلال الرأسمالى**(الانفتاح)**، وكانت النافذة الوحيدة على أحداث العالم العربى وتطورات القضية الفلسطينية من موقع الانتماء للأمة العربية والدفاع عن حركة التحرر العربى. وتألق على صفحاتها : **لطفى الخولى ومحمد سيد أحمد وأمينة النقاش...** بمتابعة دقيقة للأحداث العربية والصراع العربى الاسرائيلى. وكتبت **فريدة النقاش وفؤاد دواره** مقالات هامة فى النقد الأدبى. وتبادل كتابة اليوميات د. **رفعت السعيد، وأمينة النقاش**، ود. **اسماعيل صبرى عبد الله**. وعرضت قضايا الإسكان بصورة واضحة فى مقالات د.**ميلاد حنا**. وتصدت مبكراً لمحاولات إثارة الفتنة الطائفية والتى لعب السادات وحزبه دوراً بالغ السوء فى إذكاء نيرانها. وكتب **صلاح عيسى**فى قضايا الحريات. ولم يكن متصوراً أن يقف الحكم ساكتاً.

وجاءت أول محاولة لقمع «التقدم» فى ١٨ يناير ١٩٧٩ فى ذكرى مرور عامين على أحداث ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧، وبعد ١٦ عدداً من استئناف «التقدم» الصدور عقب إغلاق الأهالى.

كان الحزب قد اختار الاحتفال بعيد ميلاد عبد الناصر (١٥ يناير ١٩١٨) يوم الخميس ١٨ يناير ١٩٧٩وفجأة أبلغت قيادة الحزب صباح اليوم نفسه (الخميس) بإلغاء الأمن للاحتفال الذى كان مقرراً إقامته فى مقر الحزب، وكانت هذه أول مرة يمنع فيها اجتماع داخل مقار الحزب. وعقدت لجنة المتابعة اجتماعاً سريعاً قررت على أثره تأجيل الاجتماع تجنباً لاعتداء الأمن (الذى فرض حصارا على المقر) على أعضاء الحزب والجماهير التى ستأتى للمشاركة فى الاحتفال بعيد ميلاد عبد الناصر. وقررت أن يتواجد أعضاء لجنة المتابعة والسكرتارية فى مقر الحزب فى موعد الاحتفال لشرح القرار للأعضاء وتجنب وقوع أى استفزاز لهم من جانب الأمن. ومرت الأمسية بسلام، وبدأنا فى الانصراف إلى منازلنا فى حوالى العاشرة والنصف مساء. كان المنظر فى شارع **كريم الدولة** وشارع **محمود بسيونى** وميدان **طلعت حرب** وشارع **شمبليون** وهى الشوارع المحيطة والقريبة من مقر التجمع، غاية فى

الغرابة. حشد هائل من قوات الأمن المركزى والشرطة ومباحث أمن الدولة، وعلى رأسهم المقدم **«ماجد الجمال»** مسئول مكتب المنظمات وهو المكتب المختص فى مباحث أمن الدولة فرع القاهرة بحزب التجمع وأحزاب المعارضة والحزب الشيوعى والمنظمات الماركسية ومعه معاونوه **«مصطفى موسى» «ومدحت عبد السلام» «وعادل عبد العليم»**. عند انصرافى ود. **رفعت السعيد** وجدناهم متجمعين فى مواجهتنا، وتبادلنا بضع كلمات وسألناهم عن مغزى هذا الحشد رغم إلغاء الاجتماع وانصراف المواطنين وأعضاء الحزب فى هدوء منذ وقت طويل، والساعة تقترب من منتصف الليل. أجابوا بكلام لا معنى له، ومع ذلك انصرفنا دون أن يثير هذا الجمع من قوات الأمن والمباحث أى شك.

فى الثالثة والنصف بعد منتصف الليل دق تليفون المنزل بإلحاح. أيقظتنى زوجتى **«فريدة النقاش»**وأسرعت برفع السماعة لأجد على الخط الزميلة **«ليلى الشال»** أحد قيادات الحزب وزوجة د. **رفعت السعيد** تبلغنى أن مباحث أمن الدولة اقتحمت مقر الحزب بعد انصرافنا، وأن رئيس النيابة أصدر أمرا بعد تفتيش المقر بإلقاء القبض علىَّ. بالطبع لم أنم انتظاراً لحضور زوار الفجر، ولكنهم لم يشرفونا حتى الصباح. فى الصباح اتصلت بدكتور **رفعت السعيد**،واتفقنا على اللقاء فى جروبى أمام مقر التجمع فى العاشرة . حيث حضر **خالد محى الدين** وعدد من قيادات الحزب. وهناك علمت بما جرى.

بعد منتصف الليل بقليل صعد **ماجد الجمال** ومعه معاونوه وعدد من المخبرين وأمناء الشرطة ودقوا على باب التجمع، حيث كان الزميل **«محمود حامد»** ينام فى الداخل بقرار من لجنة المتابعة كإجراء أمن ضرورى فى هذه الظروف. طلب **ماجد الجمال** من **محمود حامد** فتح المقر لتفتيشه. رفض **حامد** وقال له إن قانون الأحزاب يمنع تفتيش مقارها إلا بحضور أحد وكلاء النيابة. وهنا برز رئيس النيابة بنيابة أمن الدولة **«يوسف دراز»**، ففتح **حامد** لهم الباب وبدأ التفتيش. كان هناك أمر من نيابة أمن الدولة بضبط العدد ٢٠ من التقدم (٢٦) والبيان الصادر عن الحزب ضد زيارة شاه إيران لمصر **«الشاه ..ضيف مرفوض»** وكذلك البيان الصادر عن الحزب حول الزيارة التى يقوم بها سرب طائرات أمريكية للسعودية، وضبط الآلات المستخدمة فى طبع هذه الأوراق.

استمر تفتيش مقر الحزب حتى الثالثة صباح الجمعة وأثناء تفتيش غرفة لجنة الإعلام وجد فى الدولاب الخاص بالتقدم بيانات صادرة عن **الحزب الشيوعى المصرى** والمنظمات الماركسية، وبعض مطبوعات الأحزاب الشيوعيةالعربية، ضمن مواد أرشيفية أخرى عربية وأجنبية. وسأل **«يوسف دراز» محمود حامد** وعضواً آخر فى الحزب كان معه فى المقر **«أسامة خليل»** عن الأوراق الموجودة بالدولاب ومن تخص. وحيث إننى كنت المسئول (عملياً) عن التقدم، أجابا بأنها تخص **«حسين عبد الرازق»** فأصدر **يوسف دراز** أمراً بضبطى وإحضارى، وبمجرد انتهاء التفتيش تم تشميع المقر على ألا يتم فتحه إلا بحضور مسئول حزبى. ووضعت عليه حراسة من أمناء شرطة قسم قصر النيل.. وانطلق **محمود حامد** سيراً على الأقدام إلى منزل د. **رفعت السعيد** فى المنيل، ومن هناك تلقيت المكالمة.

بعد قليل تكامل أعضاء لجنة المتابعة والطوارئ (أغلبهم)، وعقدنا أول اجتماع لنا فى **«جروبى»** حيث قمنا بصياغة بيان إلى الشعب حول اقتحام مقر الحزب ومصادرة آلات الطباعة وأعداد التقدم والبيان الخاص بالشاه وبسرب الطائرات الأمريكية، والأوراق الموجودة بأرشيف الحزب، وكذلك أختامه.

فى صباح الأحد ٢١ يناير توجهت كالعادة الى مقر الحزب بعد فتحه فى اليوم السابق، ثم انصرفت حوالى الثانية ظهراً، ومعى **فريدة النقاش وسمير عبد الباقى** وعدد من الزملاء. أثناء سيرنا فى اتجاه ميدان التحرير لفت نظر الزميل **سمير عبد الباقى** أن هناك سيارة تتحرك خلفنا ببطء وتراقبنا. وصلت لسيارتى فى ميدان التحرير وانطلقت فى اتجاه المنزل، وتأكد لى أن السيارة تراقبنى. وصلت الى المنزل وتوقفت سيارة المراقبة أمام باب العمارة - بعد قليل وصلت سيارة أخرى عرفت فيما بعد أنها تتبع مباحث أمن الدولة بالجيزة (حيث يقع سكنى) وكانت الأولى تتبع المباحث فرع القاهرة. فى حوالى الخامسة صعد عدد من ضباط المباحث والمخبرين لتنفيذ أمر الضبط والإحضار الصادر فجر الجمعة وكان التفتيش روتينيا، فكما قال لى الرائد **مدحت عبد السلام** «لسنا من الغباء لنفتش المنزل وأنت تعلم أننا سنأتى منذ أكثر من ٤٨ ساعة». وصلت إلى مباحث أمن الدولة فى السادسة والنصف ونمت ليلتها فى حجرة الحرس المواجهة لزنزانة المباحث فى بدروم المبنى وفى الصباح كنت أمام «**يوسف دارز**» ليحقق معى فى مقالى فى التقدم (العدد ٢٠) الذى صادرته النيابة ويدور حول أحداث ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧، وفى بيان الشاه محاولاً أن يعرف منى من الذى حرره وآلية إصدار البيانات فى التجمع وطبعه وتوزيعه. وبالطبع أدليت بأقوال بالغة العمومية ولم أدل باسم محرر البيان وهو الصديق «**محمد عودة**»، ثم انتقل للتحقيق معى فى المنشورات التى وجدت فى أرشيف التقدم، وأصدر أمراً بحبسى حبساً مطلقاً على ذمة التحقيق، وصحبتنى **فريدة** فى سيارتنا الى سجن ليمان طره، حيث لم يجد ضابط الحرس المرافق لى سيارة ترحيلات لنقلى إلى السجن. فوجئت فى السجن أن «**جلال الغزالى**» وعدداً من المتهمين فى قضية الحزب الشيوعى (٨يناير) وكانوا محبوسين منذ أكثر من شهر، قد أعدوا زنزانة لى وجهزوها بكل الاحتياجات منذ الصباح فقد علموا بخبر القبض على من إذاعة لندن فى السابعة من صباح يوم الإثنين. وكانت **فريدة النقاش** قد قامت بمجرد القبض على مساء الأحد بإبلاغ الحزب الذى أصدر نشرة إعلامية. قامت **فريدة** بنفسها بتوزيعها على وكالات الأنباء.

استغرق التحقيق معى فترة طويلة واستدعى أيضاً إلى التحقيق الزملاء : **حسين فهمى ورفعت السعيد ويحيى الجمل**. ثم صدر قرار بالافراج عنى يوم الخميس أول فبراير ١٩٧٩.

ورغم مصادرة التقدم وآلات الطباعة الخاصة بها وبالحزب، فلم تتوقف التقدم.

ظهر العدد ٢١ بعد أقل من أسبوع عن مصادرة العدد السابق(٢٧) وكان فى صورة مختلفة تماما عن الأعداد السابقة. لم نكن نملك الا آلة كاتبة وليس لدينا أى آلات طباعة. وتقدم الزميل العزيز (المرحوم) **محمد جاد** «**عم برق**» بخبرته كمناضل شيوعى قديم، وقام بتصنيع «**عزيزة**» وهى ماكينة بدائية لطبع «الاستنسل» تتكون من إطار خشبى يشد عليه قطعة من الحرير، ونشابة كان يستخدمها الشيوعيون فى تنظيماتهم السرية فى الخمسينات. وكان مشهداً لاينسى فى احتفال الحزب فى أول فبراير بالعيد الأول لتأسيس الأهالى، وأبناء وبنات الأعضاء (الطلائع) يقفون وكل منهم أمامه الآلة والحبر، ويطبعون صفحات التقدم.. وكان من بينهم طفلاى «رشا وجاسر». بعدها بأيام اشترينا آلة طبع «استنسل» متواضعة.

المصـادرة .. المصـادرة

وتكررت المصادرة عدة مرات بعد ذلك.

فى ٢٨ مارس ١٩٧٩ صدر العدد ٣٠ من التقدم (وكانت تصدر أسبوعياً فى ذلك الحين)، وفى صفحته الأولى بيان السكرتارية العامة للحزب **«لا .. لمعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية»**.. وخبر حملة القبض التى شنتها مباحث أمن الدولة ليلة توقيع المعاهدة (٢٦مارس) واعتقلت خلالها عدداً كبيراً من أعضاء الحزب وأصدقائه من بينهم **أحمد سيد حسن** (سكرتير تحرير التقدم) **ويسرى بيومى وأحمد نصر ومحمد على عامر ومحمد مراد ود.على نويجي وعبد الهادى بشت وصبحى صالح وأحمد غزلان ومحمد عبد الرسول وزين العابدين فؤاد.** (٢٨)

وهوجم مقر الحزب للمرة الثانية وصودرت التقدم، وبيان الحزب، وتم الاقتحام والتفتيش ليلاً، ودون حضور أي من أعضاء الحزب، وصودرت آلة الطباعة الاستنسل والآلة الكاتبة، وأعداد التقدم والورق الأبيض أيضاً.

وتكررالعدوان مرة ثالثة فى ٧ ابريل ١٩٧٩. وكان الهدف من الاقتحام مصادرة العدد ٣١ من التقدم لنشره بيانات وأخباراً معارضة لاتفاقية الصلح المنفرد مع العدو الإسرائيلى. كان العدد يتضمن بيان أعضاء مجلس قيادة الثورة **«زكريا محى الدين - عبد اللطيف بغدادى - حسين الشافعى -كمال الدين حسين»** ضد الاتفاقية.. وبيان من أعضاء مجلس الشعب المعارضين للاتفاقية (١٥نائباً). الطريف أن **يوسف دراز** رئيس نيابة أمن الدولة، رفض مصادرة الآلات المستخدمة فى الطبع فقد وجدها الآلة «عزيزة» فتركها كما هى. (٢٩)

وبعد عشرة أيام وقع الاقتحام الرابع لمصادرة «التقدم» العدد ٣٢، وكان هذا العدد والعدد السابق يقع كل منهما فى ٤ صفحات فقط. وتمت مصادرة العدد والآلة الكاتبة وآلة الاستنسل، وأضيف إليها هذه المرة، بعض المستندات المالية والأوراق التنظيمية الخاصة بالحزب.

وبدءاً من العدد ٣٥، طورنا فنية الطباعة. اشترينا آلة طبع «ماستر أوفست» بتبرعات أعضاء الحزب التى بلغت ٦٠٠٠ جنيه. ثم طورنا هذه الآلات لطبع «التقدم» لونين. واعتباراً من يناير ١٩٨١(العدد ٧١) طورنا الحجم الى «دوبل كوارتو» ليصبح قريباً من حجم روز اليوسف والأهرام الاقتصادى فى حوالى ٣٢ صفحة.

ورغم أن ظروف القمع والصدام بين المعارضة والسلطة كانت فى تصاعد، الا أن فكرة العودة لإصدار الأهالى كانت تلح علينا بشدة. لم أنس أننى عندما قبلت المسئولية عن إصدار التقدم، قلت للأمانة المركزية إن الهدف الأساسى الذى سيشغلنى خلال هذه التجربة، هو إعداد جهاز للتحرير يكون قادراً على إصدار «الأهالى» فى أسرع وقت ممكن.

ومع اشتداد التدهور والأزمة فى أوضاع الوطن، اقترحت على الأمانة المركزية إعادة إصدار الأهالى. لم تكن هناك معارضة، ولكن كانت هناك صعوبة مادية.. أين ستطبع الأهالى؟

استبعدت كل دور الصحف، وهى المؤسسات الوحيدة، القادرة على طباعة الصحف. وقفزت فكرة مغامرة فلنجرب طباعتها فى مطبعة تجارية عادية. وبعد سلسلة من المناقشات مع الفنان والصحفى اللامع **«عبد الغنى أبو العينين»** قررنا تجربة طباعة **«الأهالى»** فى المطبعة الفنية الحديثة،

وهى مطبعة أوفسيت صغيرة، قبل صاحبها أن يخوض المغامرة معنا. كانت المشكلة هى محاولة اختصار وقت الطبع. قررنا أن نجرب طبع ٥٠٠٠ نسخة لنعرف الزمن الذى تستغرقه.

وبعد صدور العدد ٨١ من التقدم فى ١٩ أغسطس، بدأنا التجربة، أعدنا جمع جزء من مادة هذا العدد فى المطبعة الفنية، وقام **أبو العينين** بعمل ماكيت جديد للأهالى فى أربع صفحات، وعدلنا فى المانشيتات وبدأنا فى طبع العدد.. واستغرقت هذه العملية ٣ أيام كاملة.(٣٠) وبينما نحن على وشك البدء فى دراسة التجربة والبحث عن وسيلة لتقليل فترة الطبع.. بدأت حملة سبتمبر، واعتقل ١٥٣٦ من قيادات العمل السياسى فى مصر من بينهم ١٤ من أعضاء الأمانة المركزية لحزب التجمع، وكنت أحدهم . وانصب التحقيق معى حول التقدم ومقالات جبهة الإنقاذ الوطنى. ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يحقق معى فيها أثناء القبض على حول «التقدم». نقد ألقى القبض علىَّ مرتين قبل ذلك، فى أغسطس ١٩٧٩ ومارس ١٩٨١بتهمة تأسيس **الحزب الشيوعى المصرى**. وفى كلتا المرتين كان دليل الاتهام الذى قدمته مباحث أمن الدولة هو ماتكتبه التقدم فى ظل رئاستى لتحريرها.

المهم.. باعتقالات سبتمبر ماتت فكرة إصدار الأهالى.

وتطورت الأحداث بسرعة. اغتيل السادات فى ٦أكتوبر ١٩٨١، وبدأ الإفراج عن المعتقلين فى ٢٥ نوفمبر، وخرجت من السجن فى الدفعة الثانية (١٣ ديسمبر). وكانت «التقدم» قد عادت للصدور منذ ١٩ نوفمبر تحت إشراف الزميلين **أبو سيف يوسف وحسين عبد ربه**. وصدر منها عددان (٨٢و٨٣). وبدأت من أول فبراير ممارسة مهامى كرئيس لتحرير التقدم، وصدر منها ثلاثة أعداد بعد ذلك(٨٤و٨٥و٨٦).

وكانت تطبع طوال هذه الفترة فى المطبعة الفنية الحديثة. فقد صودرت آلات الطباعة واقتحم مقر الحزب وصودر العدد (٨١) فى ٣ سبتمبر ١٩٨١ لفضحه دور الحزب الوطنى فى أحداث الفتنة الطائفية فى الزاوية الحمراء، ولنشره لبيان الحزب عن «الفتنة الطائفية».

كانت «التقدم» تصدر خلال هذه الأشهر (من فبراير إلى مايو) وكلنا نعلم أنها ستخلى الطريق بعد قليل لصدور «الأهالى» مرة أخرى. وبناء على اقتراح تقدمت به للأمين العام للحزب قررت الأمانة العامة للحزب فى ٢٦ يناير ١٩٨٢ تشكيل لجنة من **خالد محى الدين - لطفى واكد - رفعت السعيد - حسين عبد الرازق - محمد سيد أحمد - أمينة شفيق - محمود المراغى - فريدة النقاش - أحمد عز العرب - عبد الغنى أبو العينين - بهجت عثمان**. ويتولى أمانتها «**حسين عبد الرازق**».وذلك للإعداد السياسى والإدارى والتحريرى لإصدار جريدة الحزب «الأهالى» على أن تنتهى من تقديم تقريرها للأمانة العامة قبل نهاية شهر فبراير ١٩٨٢.

الأهالى .. تعود

بدأ العد التنازلى لإصدار الأهالى. كان الأمين العام قد أثار مع الرئيس **حسنى مبارك** فى اجتماع بين وفد من الحزب والرئيس عودة الصحف الحزبية للصدور، وأعلن الرئيس موافقته على عودتها بعد ٢٥ ابريل ١٩٨٢، وهو الموعد المحدد لانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء وحلول القوات متعددة الجنسيات محلها فى بعض المواقع. كما طرح عليه **خالد** ضرورة مساواة صحفىَّ حزب

التجمع بصحفيٌ الحزب الوطنى. كان السادات يمنع عملنا فى الأهالى ويهدد بفصلنا إذا ثبت أن أياً منا يعمل بها، رغم أننا كنا جميعا ممنوعين من العمل فى صحفنا «القومية». وفى نفس الوقت كان الصحفيون الذين يعملون فى مايو يتقاضون مرتباتهم من الصحف «القومية» ويكتبون فى صحفهم وفى مايو، ويتقاضون مكافآت من صحيفة مايو، وهم محل رضى وتدليل الدولة... ووافق **حسنى مبارك** على تمتع الصحفيين الذين سيعملون بالأهالى بنفس حقوق العاملين فى «مايو» كما وافق أيضا على ماعرضه **خالد محى الدين** من رغبته فى طبع «الأهالى» فى مؤسسة **أخبار اليوم** التى كان يرأس مجلس إدارتها خصمنا اللدود «**موسى صبرى**»، وقد اختار خالد «**أخبار اليوم**» لسابق علاقته بها كرئيس لمجلس الإدارة، واستمرار صلته الإنسانية بكثير من العاملين فى الإدارة والمطابع والتوزيع والتحرير. وأثبتت التجربة بعد ذلك مقدار الحب والاحترام الذى يتمتع به **خالد** فى المؤسسة نتيجة لتجربته فيها كرئيس لمجلس الإدارة.

وركزت اللجنة التى شكلتها الأمانة العامة جهودها فى إنجاز مايمكن تسميته، بالبنية الأساسية للصحيفة، خاصة وأن هناك اتفاقاً بين أعضائها جميعاً على ضرورة أن تقام على أسس مؤسسية صحيحة، تكفل لها الاستمرار والتقدم والاستقلال أيضا. وفى أقل من شهر أنجزت اللجنة ثلاثة أعمال هامة.

الأول : هو الوثيقة الأساسية التى تحدد طبيعة (الأهالى) وتوجهها السياسى. وتحملت مسئولية إعداد مشروعها وعرضها على اللجنة، مستعيناً بأول ورقة قدمتها إلى لجنة المتابعة عام ١٩٧٦ عند التفكير فى إصدار الأهالى.

وتضمنت ورقة «**الأهالى وتوجهها السياسى**» مقدمة سريعة عن الظروف السياسية التى تعود الأهالى للصدور فى ظلها، والتى تختلف عن ظروف الإصدار الأول للأهالى فى فبراير ١٩٧٨ أو محاولة الصدور فى أغسطس - سبتمبر ١٩٨١، مستندة إلى التقرير السياسى الصادر عن اللجنة المركزية للحزب فى ١١ نوفمبر ١٩٨١ الذى أوضح أن فكرة التغيير بالحوار أصبح مطروحاً أو على الأقل أملا ممكن التحقيق لدى قطاعات واسعة من الشعب المصرى. وتشير إلى أن احتكار الحزب الحاكم للمؤسسات الصحفية وانفراد هذه الصحف (الرسمية) بالقارئ فترة طويلة، شكلت اهتمامات القارئ وآراءه بصورة تجعل المنافسة قضية صعبة خاصة بعد السماح (فى الأشهر الأخيرة) بظهور نغمات ناقدة بأقلام، بعضها قوى ومؤثر (مثل **أحمد بهاء الدين وجلال الحمامصى ومصطفى أمين**)، وعودة صحف الأحزاب غير المشاركة فى الحكم (**الشعب والأحرار**) وكلاهما يتخذ موقف النقد، وأحيانا المعارضة بدرجات متفاوتة.

وحددت الورقة الخط السياسى للأهالى والمبادئ التى تحكم حركتها السياسية والصحفية وتمنحها تميزها. وفى مقدمتها:

- الأهالى لسان حال الحزب.. والصحيفة والحزب وجهان لعملة واحدة. وتلتزم بالبرنامج العام للحزب وخطه السياسى وقراراته وبرنامجه للإنقاذ الوطنى. وتترجم كل ذلك بصورة صحفية متقدمة.
- الأهالى جريدة للحزب، وجريدة للشعب منحازة اجتماعيا تعطى أولوية لمشاكل الطبقات الشعبية. وجريدة للوطن كله وليست مجرد جريدة قاهرية وهى جريدة أيضا لكل الوطنيين.
- والأهالى جريدة معارضة.. تتخذ موقفاً ناقداً من السياسات الممارسة حالياً.. لاتقف فى نقدها عند حدود الجزئيات والتفاصيل الصغيرة، ولكنها تعارض وتنتقد فى القضايا الأساسية والجوهرية وترفض وجود محرمات.. وهى جريدة معارك سياسية وصحفية دائما.

- والأهالى جريدة تنوير وتبشير وترسيخ القيم الروحية والدينية الصحيحة.
- والأهالى جريدة عصرية تأخذ بكل ألوان الفنون الصحفية. (٣١)

الثانى : مشروع **«لائحة النظام الأساسى لجريدة الحزب»**، وقمت أيضاً بإعداده معتمداً على اللائحة المبسطة التى سبق اعتمادها عند إصدار الأهالى عام ١٩٧٨ وكانت من إعداد الزميل **عبد الغفار شكر**. وأهمية هذه اللائحة أنها تنظم العلاقة بين الحزب والصحيفة، بما يحقق استقلال **«الأهالى»** بجهاز تحريري إدارى ومالى بعيداً عن تدخل الهيئات الحزبية، وفى نفس الوقت تعبر الأهالى عن خط الحزب والتزامها بقراراته. وكنا من البداية ندرك صعوبة تحقيق هذه المعادلة. وحاولنا جاهدين تطبيقها عملياً من خلال هذه اللائحة التى اهتمت بالنص على تشكيل مجلس إدارة ينتخب كله من اللجنة المركزية ويقدم تقارير دورية للجنة المركزية والأمانة العامة، وأن يكون رئيس التحرير عضواً فى الأمانة العامة والأمانة المركزية، وأن يشكل مجلس تحرير من رئيس التحرير وعدد من الصحفيين يقترحهم رئيس التحرير، ويكون هو الهيئة المختصة بإدارة العمل اليومى بالجريدة، وهو المسئول عن إدارته للجريدة. ومن أهم النصوص التى وردت فى اللائحة لضمان استقلال العمل الصحفى، الفقرة التى تقول.. «.. **ويرتبط مجلس التحرير فيما ينشره من مواد بالبرنامج العام وبالخط السياسى للحزب والتوجيهات العامة التى تصدرها قيادته المركزية، ولا يتقيد بنشر تفاصيل مايصدر من نشرات أو مطبوعات أو وثائق..**» (٣٢)

الثالث : الاتفاق على بدء حملة تبرعات للشروع فى إصدار الأهالى. ولم يكن لدى الحزب فى ذلك الحين أى فوائض مالية يخصصها للأهالى. واتفق على فتح باب التبرع لأعضاء الحزب وأصدقائه، وبين القوى السياسية المختلفة. وحددنا ضرورة توفير رصيد ٦٠٠٠٠ جنيه على الأقل قبل إصدار العدد الأول.

خلافات سياسية

وعقدت الأمانة العامة للحزب جلسة حاصة يوم الاثنين أول مارس ١٩٨٢ لدراسة الاقتراحات المقدمة من اللجنة، ووافقت على الورقة الخاصة بالتوجه السياسى للأهالى ولائحة النظام الأساسى لجريدة الحزب، وعلى فتح باب التبرع، وأجلت اختيار رئيس التحرير ومجلس الادارة، إلى جلستها يوم الثلاثاء ٩ مارس ١٩٨٢ ليجرى الأمين العام مزيداً من المشاورات مع قيادات الحزب السياسية (والصحفية).

كان التفكير فى رئيس تحرير الأهالى قد بدأ منذ فترة ليست قصيرة. فاتحنى **د. رفعت السعيد** أمين اللجنة المركزية المساعد (فى ذلك الوقت) فى منتصف يناير ٨٢ فى موضوع رئاسة تحرير الأهالى. وقال لى إن **خالد محى الدين** يفكر فىّ كرئيس للتحرير على ضوء تجربة إصدار الأهالى فى ١٩٧٨ فى مرحلتيها، وكذلك رئاستى لتحرير «التقدم» بعد ذلك، والدور الذى قمت به عمليا فى التجهيز المبكر - وقبل قرار الرئيس مبارك - لإصدار الأهالى.. ولكنه يخشى من معارضة بعض القيادات البارزة فى التجمع لشخصى، على أساس أننى محسوب على تيار سياسى معين، بالإضافة إلى ماهو شائع عنى من ميل إلى اتخاذ مواقف حادة (يسارية فى قول آخر)، وعدم مرونة

فى السياسة. وأشار د. **رفعت السعيد** فى حواره معى إلى بروز وجهة نظر فى الأمانة المركزية والأمانة العامة، وعبرت عن نفسها بقوة فى التقرير السياسى الذى قدم إلى اللجنة المركزية فى ١١ نوفمبر (وقررت تعديله بأغلبية كبيرة) وترى بوضوح أن هناك تغييراً سيقع لامحالة بحكم النظرة الجديدة للأمور التى سيحملها معه الرئيس **حسنى مبارك**، وأن هناك مرحلة جديدةتستجيب لمطالبنا ولو جزئيا، وتتحدث عن «الحمية الوطنية التى يتوقعها الجميع من ضابط وقائد فى الجيش خاض المعارك البطولية مع رجال القوات المسلحة» وتراهن بوضوح على شخص رئيس الجمهورية الجديد...

وقال إن أصحاب وجهة النظر هذه - حتى وإن كانوا أقلية - فلا بد من أخذ وجهة نظرهم فى الاعتبار، وإن **خالد** يفكر لكى يكون شخص رئيس تحرير الأهالى محل إجماع، أن يرشحنى إلى جانب أحد كبار الصحفيين فى الحزب (لم يسمه رفعت)، بحيث أقوم أنا بالمسئولية الفعلية، بينما تكون مشاركته المحدودة مطمئنة لأصحاب وجهة النظر المراهنة على **مبارك**.

لم أوافق على مبدأ وجودأكثر من رئيس تحرير. وقلت لرفعت إننى لاأرضى لأحد - كما لاأرضى لنفسى - أن يكون رئيساً للتحرير شكلياً، خاصة اذا كان صحفياً كبيراً كما تقول، فلا يليق أن يكون اسمه على الأهالى، ولايتدخل ويمارس مهامه، والأهالى - كجريدة أسبوعية - لاتتحمل رئيسى تحرير، وسيكون ذلك معطلاً للعمل ومثيراً للمشاكل. ومن ناحيتى لا أمانع أن أكون مديراً للتحرير وأن يختار **خالد** من يراه رئيسا للتحرير، بشرط أن يمارس مهامه كاملة ويكون هو المسئول الأول، فلم أعد مستعداً أن أكررتجربة القيام فعلياً بمسئوليات عمل ما كاملاً، بينما هناك من يتحمل مسئوليته نظرياً.

أثار د. **رفعت** معى الحساسية التى تتولد إذا ماتوليت رئاسة التحرير لدى الزميل **لطفى واكد** الذى رأس تحرير الأهالى فى أصعب فترة من تاريخها عام ١٩٧٨، وأكد أنه لم يناقش **لطفى واكد** لكنه مجرد خاطر ورد فى ذهنه. وأكدت مرة أخرى استعدادى للعمل كمدير للتحرير إذا كان الزميل **لطفى واكد** (وكان يتولى مسئولية أمين اللجنة المركزية) مستعداً لترك موقعه فى اللجنة المركزية وممارسة مهام عمله كرئيس للتحرير.

قبل اجتماع الأمانة المركزية لمناقشة اقتراحات الأمين العام الخاصة برئاسة تحرير الأهالى ومجلس إدارتها، التقيت **بخالد ورفعت**. أكد **خالد** أنه ليس لديه مرشح لرئاسة التحرير سواى. وطرح فكرة رئيسين للتحرير تجنباً لأى خلافات فى الأمانة العامة . وأعدت شرح وجهة نظرى. وأثار **رفعت** موضوع **لطفى واكد**. وبدأنا فى انتقاش حول مجلس الإدارة. وانتهينا إلى اتفاق على تصور مشترك، بعد أن اقترح **رفعت السعيد** أن يكون **لطفى واكد** نائباً لرئيس مجلس الإدارة، وترشيح **حلمى ياسين** مديراً للشئون المالية والإدارية.

وعقدت الأمانة المركزية اجتماعاً قبل اجتماع الأمانة العامة. وكان **خالد** قد عرض التصور الذى توصلنا إليه على **لطفى واكد** قبل الاجتماع، ووافق عليه فوراً. ولم يستغرق الأمر بضع دقائق، ووافقت الأمانة المركزية على ترشيحى لرئاسة التحرير وعلى الترشيحات الخاصة بمجلس الإدارة. وتقرر أن يعرض **خالد محى الدين** هذه الترشيحات على الأمانة العامة يوم الثلاثاء ٩ مارس ١٩٨٢ وهى على النحو التالى :

خالد محى الدين	رئيساً لمجلس الإدارة.
لطفى واكد	نائب رئيس مجلس الإدارة.
حسين عبد الرازق	رئيس التحرير.

محمود المراغى مدير التحرير.
عبد الغنى أبو العينين عضواً ومستشاراً فنياً.
حلمى ياسين المدير المالى والإدارى
عبد العظيم المغربى عضواً ومستشاراً قانونياً.

على أن يقترح على الأمانة العامة فى حالة موافقتها على هذا التشكيل، أن توصى عند عرض الاقتراح على اللجنة المركزية بضم **عبد الغنى أبو العينين** لعضوية اللجنة المركزية، وأن يتفرغ **«حسين عبد الرازق، ومحمود المراغى، وحلمى ياسين»** من أية مسئوليات قيادية فى العمل اليومى الحزبى المركزى وفى المحافظات. وكنت حتى ذلك الحين أمينا للعمل الجماهيرى بالحزب ورئيسا لتحرير التقدم، وكان **«حلمى ياسين»** عضو أمانة بالقاهرة، وعضو مكتب التنظيم المركزى، ولم يكن محمود المراغى يتولى أية مسئوليات عمل يومى.

وانتقل الموضوع برمته إلى الأمانة العامة.

ترشيحى ... استفزاز للحكومة

قبل اجتماع الأمانة العامة زرت الزميل **«محمود المراغى»** فى منزله لمناقشة الترتيبات الخاصة بالأهالى وإبلاغه بترشيحات الأمانة المركزية. فاجأنى **محمود** بالاعتذار عن تولى مسئولية مدير التحرير وعرض مساعدتى بكل مايملك من جهد دون حاجة لتسمية مسئولية محددة له، وأبدى أسباباً مختلفة لم تقنعنى. وألححت عليه فى قبول مسئولية مدير التحرير، وهو متمسك برأيه. وطاف بخاطرى، أنه ربما كان يفضل أن يكون هو رئيساً للتحرير. ولم أتردد فى أن أطرح عليه تبادل المواقع، فيصبح هو رئيساً للتحرير وأنا مديراً للتحرير، وأكدت له أن ذلك لن يغير فى الصورة كثيراً بالنسبة لى. وهنا صرح المراغى بالسبب الحقيقى لاعتذاره. كان المراغى منذ عام ١٩٨١ مرشحاً للعمل فى جريدة **الوطن** الكويتية مديراً للتحرير وبمرتب ضخم. ومال منذ البداية لقبول العرض، خاصة وهو لايزاول عمله بصورة مرضية فى روز اليوسف. وظل التنفيذ يتأخر بناءً على طلب **محمود المراغى** لأسباب عائلية. وفجأة وعندما تم تذليل كل العقبات وأصبح محمود جاهزاً للسفر، وقعت مذبحة سبتمبر واعتقل هذا العدد الهائل من المشتغلين بالحياة العامة ومن بينهم ١٤ صحفياً، ونقل ٦٧ صحفياً إلى هيئة الاستعلامات وغيرها من المصالح الحكومية، كما اعتقل ٢٣من أعضاء حزب التجمع من بينهم ١٥ من أعضاء أمانته وكان المراغى عضواً فى الأمانة العامة للحزب، وعضواً فى مجلس إدارة نقابة الصحفيين، ولم يستطع نفسياً أن يغادر مصر فى هذه الظروف، كما أن مبادئه وأخلاقه حالا بينه وبين مجرد التفكير فى التخلى عن مسئولياته تجاه زملائه فى السجن أو المنقولين، وبينهم أصدقاء حميمون، **كنت وفريدة النقاش وأحمد فرغلى** ضمنهم. وهكذا اتخذ **محمود المراغى** قرارا بصرف النظر عن هذا العمل فى الكويت. ومع تغير الظروف وعودة الاستقرار، عاود أصحاب **«الوطن»** الإلحاح على **محمود المراغى** بقبول عرضهم، ولم يكن هناك سبب للاعتذار. وهكذا قبل **محمود المراغى** وكان مقرراً أن يسافر إلى الكويت فى أول أبريل ... وهذا هو السبب الحقيقى لاعتذاره كما أخبرنى أخيراً فى هذا اللقاء.

كان القرار مفاجئا لى، فرغم علاقتنا الوثيقةلم أكن قد سمعت به، ولم أجد أمامى أى حق لمناقشته

فى هذاالقرار. خاصة وجميعنا نعانى من مصاعب مالية فى حياتنا اليومية. كما أننى كنت سبباً فى اعتذاره عن هذا العمل من قبل.

رجوت **محمود** أن يقبل بترشيح الأمانة المركزية، وأن يمارس هذه المسئولية مؤقتا لحين صدور الأهالى وتكوين جهاز تحرير مستقر، ورجوته أن يحاول تأجيل السفر إلى نهاية شهر مايو، بعد أن نجتاز معا عنق الزجاجة. وقبل محمود مشكورا رجائى، ووعد بتأجيل سفره قدر الإمكان.

نقلت تفاصيل هذا اللقاء للأمين العام **خالد محى الدين** وللدكتور **رفعت السعيد** صباح يوم اجتماع الأمانة العامة، ووافق **خالد** على ماتوصلت إليه مع **محمود المراغى**.

فى المساء (٩ مارس ١٩٨٢) عقد اجتماع الأمانة العامة برئاسة **خالد محى الدين** . وطرح الأمين العام اقتراحات الأمانة المركزية بتشكيل مجلس إدارة الأهالى ومن بينها ترشيحى رئيساً للتحرير. ولأول مرة فى تاريخ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، يثير أحد أعضاء الأمانة العامة اعتراضاً على ترشيح لأحد المواقع الحزبية، فقد جرى العرف أن تتم تصفية الأمور التى تتعلق بالأشخاص فى الكواليس وقبل العرض على المستويات الحزبية للتصويت. ورغم أن الاعتراض كان منصباً على شخصى فقد شعرت بسعادة حقيقية... فها نحن ننتقل الى مرحلة أرقى فى طريق الديمقراطية.. نواجه بعضنا البعض ونعترض ونشرح أسباب الاعتراض ونحتكم إلى المستوى الحزبى ليتخذ قراره. ولن يمضى وقت طويل - هكذا تصورت - قبل أن تختار الهيئات والمستويات بالتصويت من بين أكثر من مرشح.

جاء الاعتراض من طرف د. **يحيى الجمل** عضو الأمانة المركزية - وكان غائباً عن اجتماع الأمانة المركزية التى أعدت الترشيحات - وتركز على ترشيحى رئيساً للتحرير.

بدأ **يحيى الجمل** حديثه بإعلان تقديره البالغ لى ولشجاعتى ودورى فى الحزب. وقال إنه يعرف أننى كنت دينامو الأهالى فى إصدارها الأول، وأقوم بكل مهام رئيس التحرير خلال رئاسة **لطفى واكد** و...و... ولكن... وانتقل د. **يحيى الجمل** إلى شرح أسباب اعتراضه .. وأولها أننى مقدم للمحاكمة فى قضيتين متهماً بعضوية المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى. وأضاف أن هذا الاتهام - رغم أنه كمحام فى هذه القضية يشهد بضمير القاضى بعدم صحة هذا الاتهام - يجعل اختيارى رئيساً للتحرير تحديا للحكومة، واستهلالا غير موفق للأهالى.. واقترح أن يتولى الزميل **محمود المراغى** رئاسة التحرير وأتولى أنا موقع مدير التحرير، أو يتولى زميلى **لطفى واكد** رئاسة التحرير وأنا مدير التحرير.

وبادر «**حلمى ياسين**» بتأييد اعتراض يحيى الجمل، بعد قصيدة مديح فى شخصى انتهى إلى أننى أميل الى المواقف الحدية ولا أرى إلا الأبيض والأسود وأن الظروف السياسية تحتاج إلى رئيس للتحرير يتمتع بقدر كبير من المرونة والنبرة الهادئة ولا يستفز الحكم..

لم يكن **محمود المراغى** حاضرا هذه الجلسة. واضطررت للتدخل لأنفى ماأوحى به كلام **يحيى الجمل وحلمى ياسين** من أن محمود شخص يميل للمهادنة وإرضاء الجميع. وذكرت الجميع بمواقف للمراغى وافتتاحياته خلال الأهالى الأولى كتبها **المراغى**، وكانت تتفجر قوة وحدة وتحديا للحكم، وأن هدوء شخصيته يخفى موقفا لايقل صلابة عن أكثر المتشددين.

واعتذر **لطفى واكد** عن قبول ترشيحه رئيسا للتحرير وأدلى بشهادة لصالحى بالنسبة لما قمت به من جهد فى تجربة الأهالى الأولى، وأكد أنه لايقبل أن يوضع اسمه رئيسا للتحرير فى الوقت الذى يقوم فيه شخص آخر بهذه المسئولية.

من المؤكد أن اعتراض **يحيى الجمل** كان يمكن أن يجد صدى عند عدد من أعضاء الأمانة العامة.ولكن تكاتف عاملان جعلا كلامه مرفوضاً حتى من المعارضين لاختيارى.

الأول هو غياب اثنين من أعضاء الأمانة العامة كان من المحتمل أن يعارضا ترشيحى ويجد منطقهم قبولا لدى آخرين.

الثانى، وهو الأهم، أن حجة تحدى الحكومة أو استفزازها، خلقت استفزازا لدى غالبية أعضاء الأمانة العامة. بل وشعر بعضهم بالإهانة لمجرد طرح هذا المنطق.

وهكذا توالى أعضاء الأمانة الواحد إثر الآخر يؤيدون ترشيحى لرئاسة التحرير، ويرفضون منطق **يحيى الجمل وحلمى ياسين**. وشعر **يحيى الجمل** أنه يقف وحده تقريبا إلا من مساندة **حلمى ياسين**. وطالب بسماع رأى **محمد سيد أحمد** و(المرحوم) **عبد الهادى ناصف**. كان تحديدهما بالاسم له مغزى واضح. **فعبد الهادى ناصف** من القيادات الناصرية المعروفة. **ومحمد سيد أحمد** ينتمى الى تيار ماركسى عريض له مواقف محددة من كثير من القضايا ويغيب أبرز المعبرين عنه عن هذه الجلسة.

وتكلم الاثنان فى اتجاه الموافقة على تشكيل مجلس الإدارة كما اقترحته الأمانة المركزية، بما فى ذلك ترشيحى رئيسا للتحرير.

وانتهى طالبو الكلمة جميعا من الحديث. وكان آخرهم **عبد الهادى ناصف**.واقترح **خالد محى الدين** التصويت. واعترض **د. يحيى الجمل**،وقال إنه يطلب الموافقة على اقتراح الأمانة المركزية دون تصويت.. ووافقت الأمانة على اقتراحه.

ودخلنا فى الاختبار الصعب.

انضمام «صلاح عيسى»

كانت أول خطوة هى التوصل إلى المجموعة الصحفية الأساسية التى ستتولى التخطيط للأهالى وتشاورت مع الصديق **محمود المراغى**، فقد كنا معا بالإضافة إلى الصديق والفنان **عبد الغنى أبو العينين** نواة هذه المجموعة.. واتجه تفكيرنا فى البداية إلى الفريق الذى شارك فى التحضير للأهالى اعتبارا من ٢٦ يناير ١٩٨٢ بعد استبعاد الأمين العام وأمين اللجنة المركزية وأمين اللجنة المركزية المساعد والذين كانت مساهمتهم فى هذا الفريق سياسية فى الأساس. واتفقنا بسرعة على ترشيح **محمد سيد أحمد** مسئولا للقسم الخارجى والعربى، **وأمينة شفيق** لقسم الأخبار، **وفريدة النقاش** للقسم الثقافى، **وأحمد عز العرب** لسكرتارية التحرير الفنية، **ونجاح عمر** لقسم المراسلين ورسائل القراء.

وبدأ التفكير فى سكرتير للتحرير ومسئول لقسم التحقيقات.

ألحت على فكرة ترشيح **صلاح عيسى** كسكرتير للتحرير، خاصة واللائحة تجيز أن يضم مجلس التحرير صحفيين ليسوا أعضاء فى الحزب. فصلاح كفاءة صحفية نادرة، يتمتع بموهبة خارقة وقدرة هائلة على العمل والابتكار والإبداع، بالإضافة إلى أنه كاتب لامع له أسلوب متميز ومذاق خاص، وإمكانية على الكتابة فى موضوعات متنوعة. وإذا كان **«صلاح حافظ»** هو فارس اليسار من ناحية التمكن من حرفة الصحافة فى الخمسينات، أو كما يسميه البعض **«على أمين»**اليسار،

فصلاح عيسى هو فارس هذا الجيل. وقد تابعته قارئا فى الستينات فى مجلة الحرية ثم زميلا فى العمل فى الجمهورية فى النصف الأول من السبعينات، وتابعت مغامراته الصحفية الأخرى، سواء عندما كون وكالة الصحافة العربية، أو أصدر مجلة «الثقافة الوطنية».. إلخ. وكان عمله في الأهالى مكسبا بكل معنى الكلمة. ووجدت من الواجب قبل مناقشة الأمر مع محمود المراغى أن أطرحه على رفعت السعيد كصديق لى، وفى نفس الوقت مسئول أساسى فى الحزب، لسبب بسيط، أن صلاح ورفعت كانا على خلاف حاد خلال العام السابق(قبل أحداث سبتمبر ٨١)، تبادلا هجوما عاصفا. ودون أى نقاش رحب رفعت بانضمام صلاح عيسى إلى مجلس التحرير، واقترح علىّ أن أناقش خالد محى الدين قبل أى طرح لهذا الأمر. وعرضت الترشيح على خالد محى الدين فوافق بدوره.

وقد يكون ضرورياً هنا أن أوضح طبيعة علاقة صلاح عيسى بى وبالحزب.

لقد عرفت صلاح عيسى شخصياً لأول مرة عام ١٩٧١ بعد خروجه من الاعتقال والذى دام ٣٥ شهرا وقدومه إلى الجمهورية للعمل بها. كنت أتابعه قبل ذلك من خلال مقالاته فى «الحرية» وكتابه «الثورة العرابية» ومقالاته «حكايات من مصر» فى مجلة الإذاعة. عندما أتى للجمهورية كنت فى غاية السعادة، ولعبت دورا فى تعيينه. ولكن لأسباب لاتهم القارئ كثيراً لم يقدر لصداقة كنت تواقا إليها أن تنمو بيننا. نمت خلافات شخصية وسياسية بيننا، وهكذا تحولت علاقتنا إلى علاقة عمل فى الأساس خلال الفترة التى عملنا فيها سويا (٥سنوات) والعلاقة السياسية العامة، رغم المعارك المشتركة التى خضناها سويا فى النقابة والصحافة. وعندما تزوج «صلاح عيسى» من «أمينة النقاش» شقيقة زوجتى عام ١٩٧٧ وهو هارب والشرطة تبحث عنه فى قضية ١٨و ١٩ يناير ١٩٧٧، لم تتطور علاقتنا كثيراً. كانت أمينة النقاش عضواً فى الحزب منذ تأسيسه وعلاقتها بى وبفريدة غاية فى العمق، وكانت ترعى أسرتنا الصغيرة عندما غابت فريدة عنا فى السجن عام ٧٩ وعام ٨١. كانت أكثر من أخت ومن صديقة لى ولفريدة ومع ذلك ظلت علاقتى بصلاح عادية.

وتحقق ماكنت أطمح اليه فى سبتمبر عام ١٩٨١ داخل سجن «ملحق مزرعة طره». كانت التجربة التى استمرت مايقرب من أربعة أشهر غاية فى العمق والغنى. وهناك سقطت كثير من الأشياء التى حالت دون نمو هذه الصداقة.. أيضا سقطت ملاحظات وانتقادات صلاح للتجمع. وفاتحنى فى انضمامه للتجمع وألح عليه كثيرون من قادة حزبنا فى المعتقل، ولكنى آثرت تأجيل اتخاذه لقرار نهائى لحين خروجه وخروجنا من السجن. وقرر صلاح أن يلتزم فى السجن بكل ماتقرره لجنة التجمع داخل السجن بالنسبة للمشاكل والقضايا المعيشية والحياتية التى نواجهها. ولم يكن صدفة أنه عندما سمح للأمين العام للحزب بزيارة أعضاء الحزب فى السجن، طلب أن يزور صلاح عيسى معهم. المهم نمت علاقة صداقة عميقة وحقيقية بيننا قائمة على الفهم واحترام كل لحق الآخر فى الاختلاف، وهى صداقة أكدتها الأيام بعد ذلك، وسأظل أفخر بها ماحييت.

وهكذا عندما فكرت فى ترشيح صلاح، كنت واثقاً أنه سيقبل خوض المغامرة معى حتى النهاية، وعلى يقين أنه سيعطى الأهالى الكثير.

ناقشت محمود المراغى فى ضم صلاح إلى مجلس التحرير. تحمس بشدة ولكنه نصحنى بألاأرشحه لموقع سكرتير التحرير، وأن أعهد إليه بالتحقيقات. وسبب اقتراحه بموضوع بدا لى غريباً فى ذلك الوقت ولكن الأيام أثبتت أهميته للأسف. قال إن صلاح عديلى وسيحاول البعض إثارة هذه

العلاقة للهجوم عليّ.

ولم أكن مقتنعا بهذا المنطق. فلا يمكن أن تثار قضية العلاقات الأسرية بهذا المنطق المتخلف فى حزب تقدمى، خاصة وصلاح له شخصيته السياسية والصحفية وتاريخه المحدد، وخلافاته معى التى يعرفها كثيرون فى الحزب. ومع ذلك وافقت على اقتراح **محمود المراغى** أن يتولى **صلاح عيسى** قسم التحقيقات، لما لهذا القسم من أهمية، ونظراً لأن قضية سكرتير التحرير لن تكون قضية ملحة إلا بعد سفر **محمود المراغى** والذى كنت أسعى لتأجيله أطول وقت ممكن.

عودة حجازى وبهجت..

وقبل أن أطرح تشكيل مجلس التحرير على مجلس الإدارة، دعوت الزملاء المرشحين إلى لقاء فى منزلى ودار بيننا نقاش طويل، تمت الموافقة خلاله على تصوراتنا. ولكن حدثت مشكلتان:

الأولى تتعلق بالزميلة **أمينة شفيق** التى اقترحت أن يجرى **خالد محى الدين** اتصالاً بالصحفى الكبير **ممدوح طه** ليتولى مسئولية قسم الأخبار، وأن يكون دورها قاصرا على دور ضابط الاتصال بينه وبين مجلس التحرير وبينه وبين محررى الأهالى الذين سيعملون فى هذا المجال. فى النهاية اتفقنا على أن نقوم بهذه المحاولة، فإذا لم يكتب لها النجاح (وهو ماحدث نتيجة لاعتذاره) تتولى **أمينة** مسئولية القسم. والثانية تتعلق **بأحمد عز العرب** الذى فاجأنا بأن هناك محاولة لتعيينه فى مؤسسة روز اليوسف ومن ثم فلن يستطيع التفرغ حالياً للأهالى، أو المساهمة فى الكاريكاتير.

كان اعتذاره عن رسم الكاريكاتير صدمة حقيقية لى. فرسومه الكاريكاتيرية فى الأهالى خلال عام ٧٨ وبعد ذلك فى التقدم، كانت علامات مميزة لصحافة الحزب.

وبدأنا التفكير من جديد فى محاولة إقناع **بهجت عثمان** بالعودة إلى الكاريكاتير بعد أن هجره سنوات طويلة إلى رسوم كتب الأطفال وحقق فيها نجاحاً هائلاً. كان اتخاذه قراراً بالتوقف عن الكاريكاتير فى ظل الظروف السياسية وظروف الرقابة فى السبعينات قراراً صعباً بالنسبة له. وكان اتخاذه قرارا بالعودة إلى رسم الكاريكاتير، بعد أن وجد توازنه النفسى وسعادته فى رسوم كتب الأطفال، أكثر صعوبة. وفكرنا فى الاتصال بفنان الكاريكاتير العملاق **«حجازى»** لإقناعه بالعودة إلى الكاريكاتير السياسى الذى توقف عن رسمه بعد أن قدم أخطر كاريكاتير سياسى فى السبعينات فى ظل انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ٧٧.

لم يكن الأمر سهلاً. وحققنا نجاحاً جزئياً مع **بهجت عثمان**، الذى فوجئ بى وبفريدة نزوره فى المنزل ونطرح عليه الفكرة. ورفضها فورا. ولكن وبعد جهد قبل بحل وسط، إعادة رسم لوحات كاريكاتيرية قديمة سبق نشرها، مع كتابة تعليق جديد.. وتنشر تحت عنوان ثابت **«تفصيلات على نكت قديمة»**.

أما **«حجازى»** فبعد لقاء بيننا وافق بسرعة وبحماس، ومنح الأهالى شرف العودة إلى رسم كاريكاتير سياسى فى مصر.

وهكذا كان للأهالى الفضل فى عودة الروح للكاريكاتير السياسى فى مصر مرة أخرى.

وعقد مجلس الإدارة أول جلسة له فى ٢٥ مارس ١٩٨٢، وخصصت لثلاثة موضوعات هامة.

الأول خاص بلائحة داخلية مبسطة لعمل المجلس من سبعة بنود. (٣٣) والثانى إصدار لائحة مالية مؤقتة يتم التعامل على أساسها. وقد حاولت هذه اللائحة التى اقترحتها على مجلس الإدارة أن تجمع بين المرونة المطلوبة فى العمل الصحفى وضرورة وجود قواعد مالية واضحة، كما راعت أن هناك عدداً كبيراً سيعمل متفرغا فى الأهالى بينما يتقاضى مرتبه الأساسى من المؤسسات الصحفية المملوكة لمجلس الشورى. وحددت هذه اللائحة المالية ٦ درجات مالية وهى «محرر - محرر أول - نائب سكرتير تحرير - سكرتير تحرير - مدير تحرير - رئيس تحرير» (٣٤) والثالث وهو تشكيل مجلس التحرير من ١٠ أعضاء هم:

«**حسين عبد الرازق** - رئيساً للتحرير، **محمود المراغى** - مديراً للتحرير، **عبد الغنى أبو العينين** - مستشاراً فنياً، **محمد سيد أحمد** مسئول القسم الدولى، **صلاح عيسى** - سكرتيراً للتحرير مسئولاً عن قسم التحقيقات، **أمينة شفيق** - سكرتيراً للتحرير مسئولاً عن قسم الأخبار والحزب، **فريدة النقاش** - سكرتيرا للتحرير مسئولة عن القسم الثقافى، **نجاح عمر**- سكرتيراً للتحرير مسئولة عن قسم المراسلين الحزبيين ورسائل القراء، **وجيه الشربتلى** سكرتيراً للتحرير مسئولاً عن السكرتارية الفنية، **أحمد عز العرب** - نائب سكرتير تحرير مسئولا عن القسم الفنى والكاريكاتيرى».

وبدأ مجلس التحرير يعقد اجتماعاته فى قاعة الأمانة العامة للحزب، ويبحث عن عدد من المحررين للأقسام المختلفة. لم يكن لدينا مكان للعمل. وكان طريفا - ومزعجا فى نفس الوقت - دخول وخروج ووقوف أعضاء الحزب فوق رؤوسنا ونحن نناقش ونخطط ونعد الماكيت. وكان أبو العينين يتوقف فجأة عن العمل أو الكلام وينظر إلىّ نظرة ذات معنى، وكأنه يستنجد بى لكى نوفر له حداً أدنى من الهدوء. واختار كثير منا العمل فى المنزل والحضور إلى الحزب فى مواعيد الاجتماعات فقط والتى حددناها بالاثنين والثلاثاء والخميس.

اتفقنا فى أول اجتماع لمجلس التحرير على ضرورة أن تكون الأهالى «الجديدة» استمراراً لأهالى (١٩٧٨) مع التجديد والتغيير. راجعنا الأعداد التى صدرت أو صودرت عام ١٩٧٨، (٣١عدداً) وقررنا أن يصدر أول عدد من الأهالى يحمل رقم «٣٢» السنة الخامسة، إعلانا لهذا الاستمرار. واخترنا من الأهالى (الأولى) أفضل وأنجح أبوابها وصفحاتها.. ودرسنا الاقتراحات الجديدة.. وكان أبرزها باب «**الأهبارية**» الذى اقترحه «**صلاح عيسى**».وتقوم فكرته على متابعة ماينشر فى الصحف وتناولها بالنقد اللاذع بأسلوب ساخر يحيى تراث الصحافة المصرية منذ أيام **عبد الله النديم**، ويعود القارئ على قراءة مايكتب بنظرة فاحصة، بدلا من عادة تلقى ماينشر فى الصحف وكأنه كلام منزل وعدم إعمال العقل، وفى نفس الوقت إسقاط الهالة الكاذبة التى أحاطت ببعض كتاب السلطة. واستقبل الاقتراح بترحيب شديد خاصة من «**أبو العينين**» الذى أدرك بحاسته الصحفية أن هذا الباب سيحدث «فرقعة» فى الحياة الصحفية.وعنوان الباب كما اقترحه صلاح يتكون من ثلاثة مقاطع «الأه» وهى الحروف الأولى من «الأهرام» و «بار» وهى الحروف الأخيرة من «الأخبار»، و«ية» آخر حرفين فى «الجمهورية»، واقترح صلاح أيضا باب «**صباح الأربعاء**» كحوار أسبوعى بين الأهالى وقرائها.. وتوالت الاقتراحات. صفحة المصرى الفصيح وتشرف عليها نجاح عمر.. أهالى وحكومة.. اليوميات .. صفحة الحياة السياسية.

وانتقلنا إلى كتاب الأعمدة واقترحت أن يظل التقليد الذى وضعناه بالنسبة للافتتاحية قائماً.. أن تكتب بلا توقيع وتحمل رأى الصحيفة والحزب، وبنفس المنهج الذى اتبعناه سابقاً، أن تخاطب العقل

والوجدان معا، بالمعلومات والبيانات والأرقام والحقائق، وبأعلى قدر من الموضوعية والحرارة والقوة والوضوح. ووافق **محمد سيد أحمد** أن يكتب عموداً ثابتاً فى صفحة (٢) تحت عنوان **«سياستنا الخارجية»** وأن تكتب **نجاح عمر «تحت القبة»** و**رفعت السعيد «صفحة من تاريخ مصر»**، و**عبد الغفار شكر «أ.ب»**، و**فريدة النقاش «قضية للمناقشة»** كافتتاحية لصفحة الفن والثقافة، وأصرت فريدة على أن تكون بلا توقيع ووصلنا إلى الصفحة الأخيرة..

واقترحت أن نطلب من **فيليب جلاب** كتابة **«دبوس»** وبتوقيعه هذه المرة بعد النجاح الذى حققه هذا العمود سواء عندما كان يكتبه **صلاح حافظ** أو بعد أن حل **فيليب** محله، وأن نطلب من **«أمين هويدى»** كتابة عموده «تأملات» والذى توقف عن كتابته بعد مصادرة الأهالى لأول مرة. وكان آخر مرة كتبه فى ٢٤ مايو ١٩٧٨ (العدد ١٧) وبمجرد اتصالى **بفيليب جلاب وبأمين هويدى** استجابا لطلب مجلس التحرير.

وبينما مجلس التحرير منشغل بترتيب هذه الاقتراحات وعمل التبويب، اتصل بى الأمين العام ليبلغنى بأن الدكتور **يحيى الجمل** يريد كتابة عمود أسبوعى، تحت عنوان **«لوجه الله»** وأنه يطلب أن يكون فى مكان بارز ويقترح الصفحة الأولى أو الأخيرة. قبله كان **د. إسماعيل صبرى عبد الله** قد التقى بى فى الحزب، وهنأنى بمسئولية رئيس تحرير الأهالى - حيث كان غائباً عن جلسة الأمانة العامة - وعرض على فكرة عمود تحت عنوان **«ألفاظ ومعان»** ورحبت بالفكرة التى بدت لامعة كعادة أفكار د. **إسماعيل**، ووعدت بالرد عليه بعد مناقشة مجلس التحرير. وعندما طرح على **خالد محى الدين** طلب **د. يحيى الجمل**، شرحت له وجهة نظرى فى الطلب، وكان ملخصها أن قادة الحزب شرعوا فى المطالبة بمساحات لهم، وبالطبع هناك منهم من ستسعى إليه الأهالى لأن كتابته ستكون إضافة بكل المقاييس، ولكن بعض الطامحين فى كتابة «عمود» بالأهالى لاتتوفر لديهم الموهبة، وأخشى ماأخشاه أن تتم الاستجابة لأحدهم على أسس سياسية وحزبية، ودون أى التفات للضرورات الصحفية، فلا نستطيع بعد ذلك أن نرفض طلباً لكائن من كان. وفى جميع الأحوال فلا يمكن، حتى لو قبلنا بعمود **ليحيى الجمل** أو غيره من قادة الحزب، أن يصل الأمر الى أن يحدد هو مكان النشر. ووافقنى **خالد** على المنطق الذى طرحت به الأمر، ولكنه ألح على ترضية **«يحيى الجمل»** بأى ثمن وأن أحاول إقناع مجلس التحرير الذى قد تفوته الدلالات السياسية والحزبية لهذا الموضوع، وأضاف أن **«يحيى الجمل»** بالإضافة إلى وضعه السياسى والحزبى، له كتابات فى عديد من الصحف والمجلات العربية، وكان يكتب فى الأهرام قبل انضمامه لحزب التجمع. وسألنى **خالد** عن الفكرة التى طرحها **د. إسماعيل صبرى عبد الله**، فقلت إنها فكرة جيدة، وأعتقد أن مجلس التحرير سيتحمس لها.

عند عرض الاقتراحين على مجلس التحرير، قوبلت فكرة عمود **«ألفاظ ومعان»** بحماس وموافقة، مع التأكيد أن اختيار هذا العمود وكاتبه، على أساس قدرته وثقافته وموهبته وليس الوضع الحزبى.

وعلى العكس كانت هناك معارضة شبه إجماعية لفكرة عمود للدكتور **«يحيى الجمل»** . واستخدمت كل ماأملك من قدرات ونفوذ - رغم عدم اقتناعي - لمحاولة الحصول على موافقة من مجلس التحرير. كان إلحاح **خالد** علىّ، بالإضافة لخشيتى من أن يفسر عدم موافقة مجلس التحرير على أنه رد منى على اعتراضه على ترشيحى لرئاسة مجلس التحرير، وراء هذا الإصرار من جانبى و «المناهدة» . وأخيراً استسلم مجلس التحرير لضغوطى، ووافق بشرط أن يعطى الأمين العام وعدا

بأن يتصدى هو لأى طلب من قيادات حزبية حول الكتابة فى الصحيفة، لا يوافق مجلس التحرير عليها. وأعطانا خالد هذا الوعد.

وكان نشر عمود «لوجه الله» أول تنازل نتورط فيه، وفتح الباب بعد ذلك لتنازلات أخرى للأسف الشديد.

أصبحت الصورة العامة للأهالى جاهزة. وفوضنى رئيس مجلس التحرير فى إعداد تصور للتبويب الجديد للأهالى على أساس ١٠صفحات أو ١٢ صفحة. وانتهيت من التبويب الجديد وناقشته مع أبو العينين، الذى اختفى عدة أيام لعمل «الماكيت».

الأهالى .. ١٩ مايو

وعقد مجلس الإدارة اجتماعه الثانى فى يوم الأحد الموافق ٢٥ ابريل ١٩٨٢. وهو آخر اجتماع حضره الصديق محمود المراغى قبل أن يغادرنا الى الكويت.

فى هذا الاجتماع عرض «حلمى ياسين» ملخص وضعنا المالى وكانت حصيلة التبرعات مشجعة جدا. ولفت نظرنا أن شخصيات عديدة صديقة للحزب وأخرى على خلاف معه تبرعت للأهالى ومن بينها..د. زكى هاشم ومحمد حسنين هيكل وفؤاد سراج الدين.. كان المعنى واضحا، مساندة وجود صحيفة معارضة تقف بحسم وبلا تردد مع حقوق الإنسان والتعددية السياسية والحرية.

وعرض خالد محى الدين نتائج الاتصالات مع مؤسسة أخبار اليوم وتوقيع العقد معها ودفع ١٠آلاف جنيه بصفة تأمين لعقد الطبع. كان خالد قبل أن يشرع فى الاتصال بأخبار اليوم، قد بادر بكتابة مذكرة إلى الرئيس يذكره بما تم الاتفاق عليه فى لقاء سابق حول حقوق الصحفيين الذين سيعملون فى الأهالى وحول طبع الأهالى فى مؤسسة أخبار اليوم. ثم اتصل بالدكتور «أسامة الباز» مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية يذكره بالموضوع وبضرورة إبلاغ «موسى صبرى» قبل أن يتصل به خالد. أثناء الحديث التليفونى سأل مستشار الرئيس الأمين العام عن اسم رئيس التحرير، وأبلغه الأمين العام أن الأمانة العامة اختارت «حسين عبد الرازق». بعد انتهاء المحادثة التليفونية قال لى خالد وهو يضحك، الراجل لم يرتح لاختيارك رئيسا لتحرير الأهالى، وقال :مش كان المراغى أحسن. وبالطبع رد خالد أن هذه المسألة تخص الأمانة العامة للحزب وحدها. ويبدو أن هناك من أفهم مدير مكتب الرئيس أن التعامل مع المراغى أسهل من التعامل معى.

وقد أدى هذا الحوار إلى اقتراح منى وافق عليه خالد، بأن ألتقى بدكتور أسامة الباز. فعملى فى الأهالى سيفرض على التعامل مع الأجهزة الرسمية فى الدولة، ومن المفيد أن أعرفهم ويعرفونى مباشرة، وليس من خلال واسطة أو تقارير. وبالفعل زرت د. أسامة فى مكتبه بصحبة الأمين العام، وكان لقاء حول الأوضاع السياسية فى مصر والعالم العربى فى الأساس وإن طرح موضوع الأهالى قبل نهاية اللقاء الذى كان ودياً للغاية. وحاول د. أسامة الباز أن يوجه لى نصيحة بطريقة غير مباشرة عندما قال لى «طبعا أنت صحفى وتعرف الفرق بين التقدم والأهالى، فكثير مما نشر فى التقدم لايصلح فى الأهالى»، وفهمت الملاحظة ولم أكن مستعداً لقبولها أو حتى المناقشة فيها.. فما ستكتبه الأهالى سيحدده مجلس تحريرها والحزب الذى سيصدرها وليس أى جهة خارجها.

وقد ناقش مجلس الإدارة أيضا فى هذا الاجتماع العديد من القضايا العملية، مثل اعتماد مبلغ

۱۰۰۰۰ جنيه لتغطية الحملة الإعلانية بمناسبة صدور الجريدة، وتحديد أسعار الإعلانات فى الأهالى والاشتراكات السنوية، وشراء سيارة للأهالى (لادا) تبرع **خالد محى الدين** بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه من ثمنها، وتحديد بدلات السفر، ثم استكمال جهاز التحرير.

واقترحت فى هذا الاجتماع - بالإضافة الى تعيين **«صلاح عيسى»** وكان مفصولاً من الصحافة منذ عام ۱۹۷۷ وبالتالى لاتوجد أية موانع تحول دون تفرغه للأهالى، **ووجيه الشريتلى**، وتفرغ أعضاء مجلس التحرير - أن يعمل معنا بمكافأة.. **فيليب جلاب وحسين شعلان وأمينة النقاش، وحسن عامر، وأمين طه، وأسماء راشد، وشفيق أحمد علي، ومنحة البطراوى، وأحمد سيد حسن**.. من الصحفيين، وكذلك **محمود حامد وأحمد عبد التواب ومحمد الشاذلى ورفعت سلام ومحمود عبد الوهاب ومحمد هشام وسيد عبد المجيد ومحمد سليمان** وآخرون من أعضاء الحزب وأصدقائه.. ووافق مجلس الإدارة.

وانصرفنا إلى إعداد مادة العدد والأعداد التالية..

هوامش الفصل الرابع

١) التقدم – العدد ٤٥ السنة الثالثة – السبت ١٥ ديسمبر ١٩٧٩ صفحة ١ (أرشيف التجمع)
٢) التقدم – العدد ٥٩ السنة الخامسة – الثلاثاء أول يوليو ١٩٨٠ صفحة ١ (أرشيف التجمع)
٣) التقدم – العدد ٦٠ السنة الخامسة – الأربعاء ١٦ يوليو ١٩٨٠ صفحة ٣ (أرشيف التجمع)
٤) التقدم – العدد ٧٥ السنة الخامسة – الأحد ١٥ مارس ١٩٨١ صفحة ١ (أرشيف التجمع)
٦) التقدم – العدد ٥٩ السنة الخامسة – الثلاثاء أول يوليو ١٩٨٠ صفحة ١ (أرشيف التجمع)
٧) التقدم – العدد ٦٤ السنة الخامسة – الاثنين ١٥ سبتمبر ١٩٨٠ صفحة ٣ (أرشيف التجمع)
٨) التقدم – العدد ٦٩ السنة الخامسة – الاثنين ١ ديسمبر ١٩٨٠ صفحة ١ (أرشيف التجمع)
٩) التقدم – العدد ٥٠ السنة الرابعة – الاثنين ١١ فبراير ١٩٨٠ صفحة ١ (أرشيف التجمع)
١٠) التقدم – العدد ٧٠ السنة الخامسة – الأحد ١٤ ديسمبر ١٩٨٠ صفحة ١ (أرشيف التجمع)
١١) التقدم – العدد ١١ – السنة الثالثة – ١٥ نوفمبر ١٩٧٨ صفحة ٨ (أرشيف التجمع)
(انظر الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ٢٠)
١٢) التقدم – العدد ٣٠ – السنة الثالثة – ٢٨ مارس ١٩٧٩ (أرشيف التجمع)
١٣) التقدم – العدد ٥٧ – السنة الرابعة – ٨ يونيه ١٩٨٠ (أرشيف التجمع)
١٤) التقدم – العدد ٢٠ – السنة الثالثة – ١٧ يناير ١٩٧٩ (أرشيف التجمع)
١٥) التقدم – العدد ٢١ – السنة الثالثة – ٢٤ يناير ١٩٧٩ (أرشيف التجمع)
١٦) التقدم – العدد ٤٦ – السنة الثالثة – ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩ (أرشيف التجمع)
١٧) التقدم – العدد ٦٤ – السنة الخامسة – الاثنين ١٥ سبتمبر ١٩٨٠ صفحة ٩ (أرشيف التجمع)

« فى ١٩ ابريل ١٩٨٠ أصدرت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار **(حكيم منير صليب)** وعضوية المستشارين « **على عبد الحكيم عمارة وأحمد محمد البكار** » حكمها فى قضية التحريض والتنظيمات المعروفة باسم قضية ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ وجاء فى حيثيات الحكم :

ومن حيث أن المحكمة قبل مناقشتها لأدلة الثبوت فى الدعوى لابد لها أن تعرض بالبحث والدراسة لأحداث ١٨و١٩ من يناير ١٩٧٧، تلك الأحداث التى أورد قرار الاتهام أن المتهمين قد حرضوا عليها وشاركوا فيها، سواء بالتجهيز أو قيادة المظاهرات، وماصاحب ذلك من حرق وتخريب وإتلاف وجرائم أخرى عديدة.. ولكن المحكمة وهى تتصدى لتلك الأحداث بالبحث والاستقصاء لعلها أن تستكشف عللها وأسبابها وحقيقة أمرها، لابد أن تذكر أن هناك معاناة اقتصادية كانت تأخذ بخناق الأمة المصرية فى ذلك الحين، وكانت هذه المعاناة تمتد لتشمل مجمل مناحى الحياة والضرورات الأساسية للإنسان المصرى. فقد كان المصريون يلاقون العنت وهم يحاولون الحصول على طعامهم وشرابهم ويجابهون الصعاب وهم يواجهون صعوداً مستمراً فى الأسعار مع ثبات مقدار الدخول، ثم إن المعاناة كانت تختلط بحياتهم اليومية وتمتزج بها امتزاجاً. فهم مرهقون مكدودون فى تنقلهم من مكان إلى آخر بسبب أزمة وسائل النقل. وهم يقاسون كل يوم وكل ساعة وكل لحظة من نقص فى الخدمات وتعثر فيها . وفوق ذلك كان أن استحكمت أزمة الإسكان وتطرق اليأس إلى قلوب الناس، والشباب منهم خاصة من الحصول على مسكن، وهو مطلب أساسى تقوم عليه حياتهم وتنعقد آمالهم فى بناء أسرة ومستقبل. ووسط هذه المعاناة والصعاب كان يطرق أسماع المصريين أقوال المسئولين والسياسيين من رجال الحكومة فى

ذلك الوقت، تبشرهم بإقبال الرخاء وتعرض عليهم الحلول الجذرية التي سوف تنهي أزماتهم وتزين لهم الحياة الرغدة الميسرة المقبلة عليهم. وبينما أفراد هذا الشعب غارقون في بحار الآمال التي تبثها فيهم أجهزة الإعلام صباح مساء إذ بهم وعلى حين غرة يفاجأون بقرارات تصدرها الحكومة ترفع بها أسعار عديد من السلع الأساسية، التي تمس حياتهم وأقواتهم اليومية، هكذا دون إعداد أو تمهيد. فأي انفعال زلزل قلوب هؤلاء الناس. وأي تناقض رهيب بين الآمال وقد بثت في قلوبهم قبل تلك القرارات، وبين الإحباط أصابهم به صدورها.. ومن أين لجل هذا الشعب ومعظمهم محدود الدخل، أن يوائموا بين دخول ثابتة وبين أسعار أصيبت بالجنون. وإذا بفجوة هائلة تمزق قلوب المصريين ونفوسهم، بين الآمال المنهارة والواقع المرير. وكان لهذا الانفعال وذلك التمزق أن يجدا لهما متنفساً. وإذا بالأعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعة إلى الطرقات والميادين. وكان هذا الخروج توافقياً وتلقائياً محضاً. وإذا بهذه الجموع تتلاحم هادرة زاحفة معلنة سخطها وغضبها على تلك القرارات التي وأدت الرجاء وحطمت الآمال. وحاولت جهات الأمن أن تكبح الجماح وتسيطر على النظام، ولكن أنى لها هذا والغضب متأجج والآلام مهتاجة. ووسط هذا البحر الهادر وجد المنحرفون والمخربون والصبية سبيلاً إلى إرضاء شهواتهم الشريرة. فإذا بهم ينطلقون محرقين ومخربين ومتلفين وناهبين للأموال، وهم في مأمن ومنجاة. وقد التهبت انفعالات هاته الجموع وتأجج حماسهم عندما تعرض لهم رجال الأمن المركزي بعصيهم ودروعهم وقنابلهم المسيلة للدموع. فكان أن اشتعلت الأحداث وسادت الفوضى. ولم يكن من سبيل لكبح الجماح وإعادة الأمن والنظام إلا فرض حظر التجول ونزول رجال القوات المسلحة إلى الميدان. وأمكن حينئذ وبعد جهد خارق استعادة الأمن والنظام.

والذي لاشك فيه وتؤمن به هذه المحكمة ويطمئن اليه ضميرها ووجدانها، أن تلك الأحداث الجسام التي وقعت يومي ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧، إنما كان سببها المباشر والوحيد هو إصدار القرارات الاقتصادية برفع الأسعار، فهي متصلة بتلك القرارات اتصال المعلول بالعلة والنتيجة بالأسباب. ولايمكن في مجال العقل والمنطق أن ترد تلك الأحداث إلى سبب آخر غير تلك القرارات. فلقد أصدرت على حين غرة وعلى غير توقع من أحد وفوجئ بها الناس جميعاً بما فيهم رجال الأمن. فكيف يمكن في حكم العقل أن يستطيع أحد أن يتنبأ بها، ثم يضع خطة لاستغلالها، ثم ينزل الى الشارع للناس محرضاً ومهيجاً. إن هذا الفرض غير مقبول ولا معقول، ذلك أنه لم يقع أي فاصل زمني مابين إعلان القرارات وخروج الناس. فما كانوا يقرأون ويسمعون حتى خرجوا مندفعين من تلقاء أنفسهم لم يحرضهم أحد ولم يدفعهم فرد أو تنظيم ليعلنوا سخطهم وغضبهم. وهذا التلاحم الزمني بين إعلان القرارات واندفاع الجماهير ينفي تماماً احتمالات التحريض والإثارة أو استغلال الموقف أو ركوب الموجة. لأن فردا مهما بلغت قوته ودرايته، وتنظيماً مهما كانت سرعته ودقة تخطيطه، لايستطيع أن يحرك هذه الجموع الحاشدة في لحظات، ولايسيطر على مشاعرها ليوجهها الى تحقيق أغراضه. ثم هو لايستطيع أن يدفعها لتقوم بأعمال التحريق والتخريب والنهب والإتلاف. وذلك أن مثل هذه الأعمال الشريرة لابد وأن تصاحب مثل هذه الاضطرابات الأمنية الكبيرة. فيقع الكثير منها بحكم اندساس اللصوص والمنحرفين ليمارسوا نشاطاتهم في ذلك الخضم الهائج آمنين مطمئنين أن يمسك بهم أحد. وإذن فإذا قالت سلطة الاتهام أن هناك من المتهمين من حرضوا على تلك الأحداث مما أدى إلى اشتعالها ووقوع ماصاحبها من جرائم، وأنهم كانوا يريدون اشعال الثورة الشعبية.. فإن قولها لايساير مقتضيات المنطق. كما أن مجريات الأحداث في هذين اليومين لاتتفق مع هذه المقولة، بل إنها تناقضها تماماً من ناحية أسبابها وماوقع فيها من أفعال.

وتنتهي المحكمة من ذلك كله إلى أن القول بوقوع تحريض من المتهمين، هو قول لاينهض عليه دليل بالأوراق، ويدحضه تماماً الأحداث وأسبابها ونتائجها. ومما يدل على سلامة هذا النظر، أن الحكومة قد سارعت وأعلنت بكل الوسائل عدولها عن تلك القرارات، أملاً منها في أن هذا العدول سوف يهدئ النفوس.

واستناداً إلى ذلك فإن المحكمة ترى أن ماذهبت إليه سلطة الاتهام حسبما سلف ذكره، لايجد له سنداً من واقع الأوراق ولا من واقع الأحداث ذاتها، والتي أخذت في أسبابها ودوافعها حسبما انتهت إليه المحكمة آنفاً

حكم العلم العام وأصبح ذلك حقيقة يقينية لامراء فيها، مما يقتضى أن تلتفت المحكمة عما ذهبت إليه سلطة الاتهام فى هذا الخصوص ..»

١٨) التقدم - العدد ٦٧ - السنة الخامسة - السبت أول نوفمبر ١٩٨٠ صفحة (١) (أرشيف التجمع)

١٩) المصدر السابق صفحة (٣)

٢٠) التقدم - العدد٧٢ - السنة الخامسة - الاثنين ١٩ يناير ١٩٨١ صفحة (١) (أرشيف التجمع)

٢١) التقدم - العدد ٧٩ - السنة السادسة - الخميس ٢٥ يونيه ١٩٨١ صفحة (١) (أرشيف التجمع)

٢٢) التقدم - العدد ٢٠ - صفحة (١٦) مصدر سابق

٢٣) التقدم - العدد ٤١ - السنة الثالثة - السبت ٢٧ أكتوبر ١٩٧٩ (أرشيف التجمع)

٢٤) التقدم - العدد ٦٥ - السنة الخامسة - الأحد ١٥ أكتوبر ٩٨٠ صفحة (٣) (أرشيف التجمع)

(انظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٢٤)

٢٥) التقدم - العدد ٦٩ - مصدر سابق **(انظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٢٥)**

٢٦) التقدم - العدد ٢٠ - مصدر سابق

٢٧) التقدم - العدد ٢١ - مصدر سابق

٢٨) التقدم - العدد ٣٠ - مصدر سابق

٢٩) التقدم - العدد ٣١ - السنة الثالثة الأربعاء ٤ابريل ١٩٧٩ (أرشيف التجمع)

٣٠) التقدم - العدد ٨١ - السنة السادسة - ١٩ أغسطس ١٩٨١

و« الأهالى » - عدد تجريبى - ١٩ أغسطس ١٩٨١ (أرشيف التجمع)

٣١) الأهالى وتوجهها السياسى

تعود « الأهالى » للصدور فى ظروف سياسية تختلف عن الظروف التى صدرت فيها من قبل فى فبراير ١٩٧٨ والظروف التى حاولنا فيها الظهور مرة ثانية فى سبتمبر ١٩٨١. ولقد فصل التقرير السياسى الصادر عن اللجنة المركزية فى ١٩ نوفمبر ١٩٨١ الملامح الأساسية بعد حملة ٣ سبتمبر ٨١ وحادث الاغتيال فى ٦ أكتوبر وماتلا ذلك من أحداث وممارسات، جعلت فكرة التغيير بالحوار أمراً مطروحاً أو على الأقل أملا وستصدر الأهالى فى ظل احتكار الحزب الحاكم للصحف الرسمية المسماة بالقومية وللطباعة والتوزيع والإعلان. وهى صحافة تتمتع بقدر من الاستقرار والتقدم التكنيكى والمهنى والإدارى، رغم تدهورها الفكرى والسياسى الذى أثر بقوة على تكاملها الصحفى. وقد شكلت هذه الصحف وانفرادها بالقارئ فترة زمنية طويلة، اهتمامات القارئ وآراءه بصورة تجعل المنافسة قضية بالغة الصعوبة والتعقيد. وقد ظهرت فى الصحف الرسمية خلال الأشهر الأخيرة نغمات ناقدة بعضها قوى ومؤثر. وهناك احتمالات لاستمرار هذه النغمة الجديدة الايجابية، وربما تصاعدها خاصة إذا ماحدث تغيير فى قيادات المؤسسات الصحفية.

كذلك ستواجه الأهالى صحف الأحزاب غير المشاركة فى الحكم وخاصة صحيفتى الشعب والأحرار وكلتاهما تتخذان موقف المعارضة والنقد بدرجات متفاوتة.

ومن الضرورى فى مثل هذه الظروف، أن يكون واضحا الخط السياسى للأهالى والمبادئ التى تحكم حركتها السياسية والصحفية وتمنحها تميزها.

وبداية فالأهالى هى لسان حال الحزب وكلمته المكتوبة وسلاحه فى معاركه اليومية وأداة لبناء الحزب وتطويره ودعم تنظيماته وعضويته وشبكة اتصاله وعلاقاته الجبهوية. إن الصحيفة والحزب وجهان لعملة واحدة بينهما حبل سرى لاينقطع ابدا. كل منهما يستمد قوته من الآخر ويعطيه. وهى أداة لتوصيل صوتنا للجماهير التى حرمت قسرا من معرفتنا وفرض عليها الرأى الواحد والصوت الواحد.

وتلتزم الأهالى بالبرنامج العام للحزب وخطه السياسى وقراراته وبرنامج الانقاذ الوطنى. وتترجم كل ذلك بصورة صحفية متقدمة.

ويمكن تلخيص المبادئ التى تحكم خطوط الأهالى الأساسية ترجمة لاختيارات الحزب ومواقفه فى المرحلة الحالية فيما يلى : -

* الأهالى جريدة للحزب تعطى الرأى العام صورة صحفية للحزب ومواقفه واختياراته ومعاركه، وتلعب دور أداة اتصال مع العضوية الواسعة للحزب.

* الأهالى جريدة للشعب، منحازة اجتماعيا، تعطى أولوية لمشاكل الطبقات الشعبية من العمال والفلاحين وصغار الموظفين والحرفيين والتجار، دون إهمال باقى الطبقات الداخلة فى عمل الحزب خاصة الرأسمالية الوطنية المنتجة. وهى جريدة للوطن كله وليس مجرد جريدة قاهرية. تؤمن بالثقافة العميقة والعلم، ولاتجد تناقضا بين الحرية والموضوعية والعلم، وبين الشعبية والسهولة والبساطة والانتشار والذيوع بين مختلف القراء ومهما تعددت مستوياتهم الثقافية.

* والأهالى جريدة لكل الوطنيين، فهى تنشر أخبار وآراء كل القوى فى المجتمع وتناقشها باحترام ومسئولية ولا تعيش فى تصور أن حزبنا وحده فى الساحة ولكن تدرك وجود القوى الأخرى وأهميتها.

* والأهالى جريدة للوطن العربى تعبر عن وحدته وتحمل لواء الفكر القومى وتتابع القضايا القومية المصيرية فى كافة اجزاء الوطن العربى.

* والأهالى جريدة معارضة تعبر عن مصالح أوسع الجماهير، تطرح مشاكلها للنقاش بهدف الوصول إلى أفضل الحلول، وتتخذ موقفا ناقدا من السياسات الممارسة حاليا على ضوء إسهامها فى حل مشاكل الجماهير أو ابتعادها عن تحقيق مصالحها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفى قضية الاستقلال الوطنى الاقتصادى والسياسى وتحرير الأرض وفى المجال الثقافى. ولاتقف فى نقدها عند حدود الجزئيات والتفاصيل الصغيرة، ولكنها تعارض وتنتقد فى القضايا الأساسية والجوهرية.

وترفض وجود محرمات أو الدخول فى معارك لم يحن وقتها أو تتجاوز قوة الحزب. ولاتتردد فى إقامة حوار مع السلطة والتفاعل مع كل ماهو إيجابى، وتسعى للتأثير بالمشاركة مع الجماهير فى سلطة اتخاذ القرار، فهى تؤمن بالديمقراطية وتدافع عنها. وهى جريدة معارك سياسية وصحفية دائمة، تطرح المشاكل وتقدم لها الحلول وتكتل الجماهير وراء هذه الحلول.

* والأهالى جريدة تنوير تبشر بأنبل القيم وتعمل على بعث وازدهار الثقافة الوطنية والقومية وإحياء التراث واستثماره. وترسيخ القيم الروحية والدينية الصحيحة القائمة على التسامح وإعمال العقل والتى تدعم الوحدة الوطنية.

* والأهالى جريدة مصرية تأخذ بكل ألوان الفنون الصحفية من ناحية الشكل والتحرير وتبرهن على أنها قادرة على تقديم الفكر الوطنى التقدمى الوحدوى من خلال أساليب صحفية متطورة. الخبر والصورة والكاريكاتير والتحقيق والعنوان والتعليق القصير والعمود والمقال.. وليس من خلال خطب وبيانات.

إن تحويل هذه الخطوط العامة إلى تفاصيل يومية معاشة تبرز تميز الأهالى السياسى والصحفى هى مسئولية مجلس إدارة الأهالى (ومجلس التحرير) الذى سيختاره الحزب طبقا للائحة النظام الأساسى للجريدة.

(أرشيف التجمع)

٣٢) لائحة النظام الأساسى لجريدة الحزب

مادة ١ : يصدر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى جريدة يومية باسم الأهالى.

مادة ٢ : تجسد جريدة الأهالى النموذج المنشود للصحافة الوطنية الملتزمة بمصالح الشعب العربى فى مصر والوطن العربى وفى إطار البرنامج العام للحزب ومواقفه الأساسية وتساند النضال العربى وحركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث بحيث : -

* تناضل من أجل مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة.
* تدافع عن حق الكادحين المصريين فى نصيب عادل من الثروة الوطنية.

* تكون منبراً ديمقراطياً حقيقياً لكل صاحب رأى داخل التجمع وخارجه وتفتح صفحاتها لإدارة أوسع حوار ممكن بين المواطنين حول قضايا الوطن والثورة ومشاكل الجماهير.

* المشاركة الجادة فى طرح مشاكل المجتمع من وجهة نظر تقدمية وصياغة الحلول العلمية لها وتعبئة الحركة الجماهيرية من أجل تبنى هذه الحلول والسعى إلى وضعها موضع التطبيق.

* العمل على بعث وازدهار الثقافة الوطنية والقومية وإحياء التراث واستثماره وترسيخ القيم الروحية والدينية الصحيحة القائمة على التسامح وإعمال العقل والتى تدعم الوحدة الوطنية.

* الحرص على أن توفر للجماهير الرأى والخبر والتحليل بروح عصرية تقوم على احترام العلم والعقل الإنسانى والتطلع إلى التقدم وتجنب كل ما من شأنه تضليل الجماهير أو خداعها أو الانحراف باهتماماتها عن قضاياها الأساسية.

* إتاحة فرص النشر لكل موهبة جديدة والأخذ بيد الأجيال الناشئة من الصحفيين والأدباء والفنانين والمفكرين والعمل عموماً على مناصرة كافة العقول المبدعة ورعايتها وحمايتها من اليأس أو الاستسلام لقيم المظهرية والانتهازية والسوقية ومسايرة القيم المتخلفة.

مادة ٣ : تقدم جريدة الأهالى خدمة صحفية متنوعة تشمل الخبر والرأى والثقافة والترفيه والخدمة الإعلامية والإعلانية ولها أن تستخدم لتحقيق هذا الغرض كافة أساليب العمل الصحفى كالخبر والمقال والتعليق والتحقيق والصور والكاريكاتير.

مادة ٤ : اللجنة المركزية هى الهيئة المسئولة عن متابعة نشاط جريدة الأهالى وذلك من خلال تقارير دورية تناقشها فى اجتماعاتها. وللجنة المركزية أن تكلف مجلس الإدارة أو مجلس التحرير بتقديم تقارير خاصة عن المسائل التى يرى ضرورة لدراستها وإبداء رأى الحزب فيها.

مادة ٥ : مجلس الإدارة هو الهيئة المختصة بالتوجيه السياسى والتخطيط المالى والإدارى والصحفى للجريدة كما يختص بالتعيينات والترقيات وإنهاء الخدمة وإعداد الموازنة التقديرية والحساب الختامى. وله الحق فى إصدارها بالشكل الذى يراه مناسباً لتحقيق الأهداف المنصوص عليها فى هذه اللائحة.

* يقدم مجلس الإدارة تقارير دورية عن العمل بالجريدة للجنة المركزية والأمانة العامة.

* يتكون مجلس الإدارة من الأمين العام للحزب ونائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الجريدة ومدير تحرير الجريدة والمدير المالى والإدارى وعدد آخر لايقل عن اثنين تختارهم اللجنة المركزية من بين أعضائها بناء على ترشيح من الأمانة العامة للحزب.

مادة ٦ : الأمين العام للحزب هو رئيس مجلس الإدارة ويقوم بالتوجيه السياسى والإدارى والمالى والصحفى بالجريدة.

* يرأس اجتماعات مجلس الإدارة.

* يرأس اجتماعات مجلس التحرير التى يحضرها.

* يفوض مايرى من اختصاصاته لنائب رئيس مجلس الإدارة أو لرئيس التحرير أو المدير المالى والإدارى أو غيرهم من أعضاء مجلس إدارة الجريدة.

* يعين بقرار من اللجنة المركزية بناء على ترشيح من الأمانة العامة ويكون عضواً بأمانة اللجنة المركزية.

* يساعد رئيس مجلس الإدارة فى مهامه، ويرأس اجتماعات مجلس الإدارة فى غيابه.

مادة ٧ : مجلس التحرير

* هو الهيئة المختصة بإدارة العمل اليومى بالجريدة وهو المسئول عن نتائج إدارته للجريدة ويرتبط مجلس التحرير فيما ينشره من مواد بالبرنامج العام وبالخط السياسى للحزب والتوجيهات العامة التى تصدرها قيادته المركزية ولايتقيد بنشر تفاصيل مايصدر من نشرات أو مطبوعات أو وثائق.

ولمجلس التحرير الحرية فى نشر الموضوعات التى تخدم الخط الفكرى والسياسى العام للحزب.

ولمجلس التحرير الحق فى أن يقترح على مجلس الإدارة التعديلات التى يراها فى شكل الجريدة بما يقربها دائما من إمكانية تحقيق أهدافها.

* يشكل بقرار من مجلس الإدارة بناء علي عرض من رئيس التحرير ويجوز أن يضم كفاءات صحفية من غير عضوية الحزب.

* يعمل تحت إشراف رئيس التحرير ويجتمع بصفة دورية وتوزع الاختصاصات على أعضائه طبقا لما يتفق عليه فى اجتماعات دون الإخلال بحق رئيس التحرير فى تكليف أى عضو بأى عمل.

* يدعم النشاطات المتطوعة لأعضاء الحزب من الصحفيين والكتاب ويعمل على تكوين صف ثان من الصحفيين الشبان مع التركيز على المراسل الإقليمى بمدن ومحافظات الجمهورية لتكوين شبكة قوية من الصحفيين المحليين.

مادة ٨ : رئيس التحرير :

* يعين بقرار من اللجنة المركزية بناء علي ترشيح من الأمانة العامة ويكون عضواً بأمانة اللجنة المركزية.
* يمثل الجريدة لدى الغير وأمام القضاء.
* يقوم بإدارة العمل الصحفى والإشراف على العمل الإدارى والمالى الخاص بالتحرير فى الجريدة.
* يرأس اجتماعات مجلس التحرير.
* يفوض مايرى من اختصاصاته لمدير التحرير وغيره من العاملين بالجريدة.

مادة ٩ : مدير التحرير :

* يعين بقرار من اللجنة المركزية بناء على ترشيح من الأمانة العامة.
* يساعد رئيس التحرير فى مهامه الصحفية وينوب عنه فى غيابه.
* يرأس اجتماعات مجلس التحرير التى لايحضرها رئيس التحرير.
* يتولى الإشراف المباشر على سكرتارية التحرير.

مادة ١٠ : المدير المالي والإدارى :

* يعين بقرار من اللجنة المركزية بناء على ترشيح من الأمانة العامة ويكون عضواً بمجلس الإدارة ويعمل تحت اشراف رئيس مجلس الإدارة.
* يختص بالشئون الادارية للجريدة وبصفة خاصة شئون المقر والخدمات الإدارية والتوزيع... الخ.
* كما يختص بتنظيم مالية الجريدة وبصفة خاصة :

أ - يصمم السجلات الضرورية للإيرادات والمصروفات ويتابع القيد بها.

ب - تصميم نماذج مناسبة لمستندات الصرف ويتابع العمل بها.

ج - إعداد مشروع الميزانية السنوية للجريدة والحساب الختامى وعرضها فى مجلس الإدارة.

د - يضع النظم الكفيلة بمراجعة المستندات واعتمادها ومراجعة الخزينة وحساب الجريدة بالبنك دوريا للتأكد من مطابقة الحصيلة لما هو مسجل بالدفاتر.

ه - يضع النظم الكفيلة بمتابعة تحصيل مستحقات الجريدة لدى الهيئات الأخرى فى المواعيد المناسبة.

و - متابعة حركة الإيرادات والمصروفات.

ز - تقديم تقارير دورية لرئيس مجلس الإدارة عن حسابات الجريدة.

ح - تقديم الاقتراحات الكفيلة بتنشيط حركة الإيرادات وضبط المصروفات وتنظيم الحسابات.

مادة ١١ : مجلس المستشارين :

* يشكل بقرار من اللجنة المركزية ويعتبر هيئة معاونة لها.
* يتكون برئاسة أمين الإعلام باللجنة المركزية وعضوية عدد من الكتاب والمفكرين والصحفيين تختارهم اللجنة المركزية بناء على ترشيح من الأمانة العامة.

* يجتمع دورياً لتقييم الجريدة واقتراحات تطويرها والأولويات السياسية التى ينبغى التركيز عليها ومبررات ذلك ورصد الاتجاهات السياسية والإعلامية المضادة وكيفية مواجهتها.
* يدرس الموضوعات الأخرى التى تكلفه بها اللجنة المركزية ويقدم لها نتائج دراساته من خلال الأمانة العامة.

مادة ١٢ : يوضع نظام مالى للجريدة يقوم على :
* ميزانية سنوية تبدأ من أول أبريل حتى آخر ديسمبر.
* حساب ختامى عن كل سنة.
* تتكون إيرادات الجريدة من حصيلة بيع النسخ وحصيلة الإعلانات والتبرعات وحصيلة بيع المطبوعات التى تصدرها الجريدة.
* يفتح حساباً للجريدة بأحد البنوك المصرية.
* يعرض تقريراً مالياً عن الجريدة على اللجنة المركزية يتضمن أهم الحقائق حول الموقف المالى (إيرادات ومصروفات)

مادة ١٣ : تؤول أموال وممتلكات الجريدة تلقائيا إلى الحزب فى حالة تصفيتها.

مادة ١٤ : للجنة المركزية الحق فى نقل صافى الأرباح السنوية أو جزء منها إلى حسابات الحزب لدعم نشاطه وعلى اللجنة المركزية أن تدعم ميزانية الجريدة بما تحتاجه من أموال لتعويض خسائرها.

مادة ١٥ : يعمل بهذه اللائحة اعتبارا من تاريخ إقرارها من اللجنة المركزية.

أحكام انتقالية

مادة ١٦ : تصدر الأهالى أسبوعياً مؤقتاً.

مادة ١٧ : تفوض الأمانة العامة فى تشكيل مجلس المستشارين بصفة مؤقتة لحين عرضه على الاجتماع القادم للجنة المركزية.

مادة ١٨ : يحدد مجلس الإدارة الموعد الذى تصدر فيه الجريدة.

اللجنة المركزية

الأربعاء ٥ مايو ١٩٨٢

(أرشيف التجمـــــــع)

٣٣) قرار مجلس إدارة الأهالى رقم (١) بلائحة عمل مجلس الإدارة

• تتكون اللائحة الداخلية لمجلس الإدارة على النحو التالى :

١ - مجلس الإدارة هو الهيئة المختصة بالتخطيط المالى والإدارى والصحفى للجريدة، كما يختص بالتعيينات والترقيات وانهاء الخدمة وإعداد الموازنة التقديرية والحساب الختامى.

٢ - يتكون مجلس الإدارة من الأمين العام للحزب رئيساً ومن نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الجريدة، ومدير تحرير الجريدة، والمدير المالى والإدارى، وعضوين آخرين تختارهما اللجنة المركزية من بين أعضائها بناء على ترشيح الأمانة العامة.

٣ - يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً كل شهر على الأقل بدعوة من رئيس المجلس أو بناء على طلب من ثلاثة أعضاء.

٤ - يرأس الاجتماعات رئيس المجلس، وفى حالة غيابه ينوب عنه نائب رئيس المجلس، وفى حالة غيابه يرأس الاجتماعات رئيس التحرير.

٥ - يعتبر اجتماع المجلس صحيحاً إذا حضر الاجتماع أربعة أعضاء.

٦ - تصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين، وإذا تعادلت الأصوات يرجح الجانب الذى يؤيده رئيس

المجلس.

٧ – يتولى المدير المالى والإدارى سكرتارية المجلس، ويكون مسئولا عن تحضير جدول الأعمال، بناء على اقتراحات رئيس وأعضاء المجلس وله أن يستعين بأحد الموظفين لمعاونته.»

(أرشيف الأهالى)

٣٤) لائحة مالية للتحرير

اقتراح بلائحة ماليـــــــة
للتحـــــريــــــــر

الدرجة الماليــــة	المرتـــــب	بدل طبيعة العمـــل
محـــــــرر	٥٠ – ٨٠	١٠ – ١٦
محـــــرر أول	١٠٠ – ١٤٠	٢٠ – ٢٨
نائب سكرتير تحرير	١٥٠ – ١٨٠	٢٠ – ٣٦
سكرتير تحريـر	٢٠٠ – ٢٥٠	٤٠ – ٥٠
مدير تحريــــر	٢٧٠	٥٤
رئيس تحريــــر	٣٠٠	٦٠

أ – يتم محاسبة الصحفيين المتفرغين للأهالى ولايتقاضون من مؤسساتهم الصحفية أى مرتبات على أساس الدرجات المالية السابقة. على أن يخصم منه نصيبه من التأمينات والضرائب وتتحمل الجريدة نصيب صاحب العمل.

ب – يتم محاسبة الصحفيين الذين يتحملون مسئولية التفرغ فى الأهالى ويتقاضون مرتباتهم من المؤسسات الصحفية على أساس مكافأة شهرية تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ جنيه.

ويجوز لمجلس الإدارة تحديد مكافأة أكثر من ذلك بقرار خاص.

ج – يتم محاسبة الصحفيين غير المتفرغين حسب الإنتاج بناء على اقتراحات مسئولى الأقسام وبقرار من رئيس التحرير.

وافق مجلس إدارة الأهالى على الاقتراح المقدم باللائحة المالية.

رئيس مجلس الإدارة
أمين عام حزب التجمع الوطنى التقدمى
خالد محى الدين

الفصل الخامس

صحافــة جديــدة

كانت البداية صعبة ومتعثرة كالعادة. لم نكن قد نجحنا بعد في توفير الحد الأدنى من الصحفيين القادرين على توفير كم معقول من الأخبار والتحقيقات والأحاديث اللازمة لإصدار الأهالي. ولم تكن لنا مصادر خاصة للحصول على الأخبار. وأغلقت الوزارات والمؤسسات الرسمية أبوابها في وجوه محررينا. وكان أغلب أعضاء مجلس التحرير مبعدين عن العمل الصحفي في مؤسساتهم منذ سنوات، وبالتالي ضعفت صلاتهم المهنية بالزملاء العاملين في الحقل الصحفي، عدا استثناءات نادرة. وهكذا أصبح محتماً علينا أن نعد لإصدار الأهالي بأقل من الحد الأدنى الضروري من الصحفيين.

وزاد من توترنا، إضافة لعدم وجود مكان ملائم للعمل، إحساسنا بأننا نخوض **امتحاناً صعباً**، وأن هناك كثيرين يرقبوننا، ويستعدون للحكم علينا، بعضهم بحب وأمل، وآخرون يتمنون لنا الفشل. كان هناك الرأي العام الذي عرفنا من خلال الأهالي في إصدارها الأول ومن خلال هجمات الحكم وصحافته بشكل أوسع، وكان هناك أعضاء الحزب وقادته والذين قدموا الكثير من أجل ظهور صحيفتهم، وأيضاً أجهزة الحكم وأحزاب المعارضة والصحفيون، والشخصيات والأحزاب العربية التقدمية.. الخ.

وبدأنا في تجهيز المادة وإرسالها لمطابع الأخبار للجمع باللينوتيب. وتوالى وصول بروفات الجمع.. وكلما اقترب موعد الصدور، كنت أشعر بأن ضغطي يرتفع (أصبت بمرض ارتفاع ضغط الدم العصبي في أغسطس ١٩٧٩ أثناء وجودي وفريدة في السجن) وأعصابي تزداد توتراً. وفقدت أعصابي تماماً يوم الأحد (١٦ مايو) السابق للصدور عندما مرت الساعات والفنانان **«أبو العينين وعز العرب»** لايحضران لتصميم صفحات العدد.

كان الموعد المتفق عليه هو الحادية عشرة صباحاً. ووصل **«أبو العينين»** أولاً في السادسة مساء بعد أن كدت أنهار. وانفجرت فيه غاضباً. ولم يرد عليّ. اكتفى بأن أخذ البروفات وبدأ في العمل في هدوء وصمت وحضر **«عز العرب»** بعده بقليل، وعاتبته بحدة وغضب.

في اليوم التالي (الاثنين) كنت أشعر بالخجل للطريقة الحادة التي تحدثت بها مع **«أبو العينين»**. حاولت الاعتذار له، ولكنه لم يمكنني واحتضنني ضاحكا قائلا : «ياعم حسين، الشغل عايز كده وان ماتصرفتش بالطريقة دي ماتنفعش رئيس تحرير».

وناقش مجلس التحرير صباح الاثنين العدد في صورته النهائية. واجتمعنا مرة ثالثة صباح الثلاثاء للاتفاق على المانشيتات وأخبار الصفحة الأولى.. وحملت ماكيت الصفحة الأولى وموادها وذهبت إلى

«الأخبار» لأشرف على طبع العدد مع زميلين من سكرتارية تحرير الأخبار اتفقنا معهما على الإشراف على التنفيذ فى المطبعة. ولم يذهب **«وجيه الشريتلى»** سكرتير التحرير الذى كان ملازماً الفراش منذ أسابيع بعد إصابته بكسور وارتجاج فى المخ عقب حادث سيارة فى طريق السويس القاهرة، ذهب ضحيته المرحوم **«نهارى عبد الله»** عضو الأمانة العامة لحزبنا.

عملت فى إحدى غرف الأخبار يجلس فيها الزميلان **«حسن رجب وحامد زيدان»** وزملاء آخرون، بعد أن خصص لى بها مكتب لأول مرة (بصفتى محررا بالأخبار) لتستخدم الغرفة يوم الثلاثاء لسكرتارية تحرير الأهالى. واكتشفت فجأة أننا نسينا فى اجتماع التحرير افتتاحية العدد. وبسرعة بدأت فى كتابتها وبعثت بها إلى الجمع حتى لا يتأخر العدد.

وبعد الانتهاء من إصدار أمر الطبع وتحديد كمية المطبوع، جلست فى انتظار تجهيز العدد وبدء الطبع. كانت الساعة تقترب من الثامنة مساء. وضحكات قلقة تتعالى فى الغرفة الصغيرة التى تكدسنا فيها لاتفصلنا عن مكتب **«موسى صبرى»** رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم إلا أمتار قليلة، أصواتنا ترتفع وتنخفض وتتداخل بلا سبب مفهوم. خليط من العاملين فى الأهالى ومحررى الأخبار وبعض أعضاء الحزب الذين أتوا إلينا بمبادرة منهم. الجميع يرهف السمع، لعل هدير المطبعة يصل إليه. فجأة دخل المدير العام وطلب منى مرافقته.. قمت وجلاً ومعى عدد من الزملاء لا أذكر عددهم أو حتى أسماءهم، وقد انتابتنا حالة صمت تام. ما إن تجاوزنا صالة «المكبس» حتى سمعنا صوت المطبعة بوضوح. وقبل أن أستوعب الموقف، أحاط بى عدد من الزملاء عمال المطبعة فى أخبار اليوم يرددون : مبروك.. وقدم لى مراقب الطبع نسخة من العدد يحمل تاريخ اليوم التالى، ١٩ مايو ١٩٨٢.

تظاهرت، أننى أتصفح العدد، بينما كنت فى الحقيقة ضائعاً وسط مشاعر متناقضة.. الفرح.. الخوف.. القلق، دموع قليلة تحاول أن تفر من عينى.. أحسست برغبة فى تقبيل كل الزملاء والزميلات فى الأهالى ومطبعة أخبار اليوم، ولكنى لم أفعل. عدت إلى المنزل، وبدأت أتصفح الأهالى بنظرة نقدية لأعرف مافى العدد الأول من نجاحات وإخفاقات.

التسلل داخل السلطة

احتلت قضايا الديمقراطية مكاناً أساسياً فى الصفحة الأولى. فالمانشيت الرئيسى انصب على البيان الصادر عن الدورة السياسية الثانية للمؤتمر العام لحزب التجمع.. **«التجمع يطالب بالإفراج عن المعتقلين وإسقاط القضايا السياسية»**. (١)

وكان هناك مانشيت آخر حول أزمة نقابة المحامين.. **«المحامون يرفضون مشروع العطيفى»**. وانصبت الافتتاحية - تحت عنوان **«خطوات على طريق الديمقراطية»** على المطالبة بإلغاء قانون الأحزاب والإقرار بحق القوى السياسية المحرومة من الشرعية فى تكوين أحزابها المستقلة، وتحديداً الناصريون والماركسيون «الشيوعيون» والتيارات السياسية الدينية الإسلامية والمسيحية، وحزب الوفد، والتيار القومى، والتيار الديمقراطى الاشتراكى.

وكان المانشيت الثانى حول حرب الخليج.. **«تفاصيل المشروع الخليجى لوقف الحرب العراقية الإيرانية « إيران تتعهد لسوريا وليبيا بعدم احتلال أرض عربية»**، وهى

رسالة صحفية كتبها الزميلان العزيزان **«محمود المراغى ومصطفى نبيل»** من الكويت خصيصاً للأهالى. (٢)

ولكن أهم ماجاء فى الصفحة الأولى وأثار ضجة فى الرأى العام.. كان كاريكاتير **«حجازى»** وخبراً حول وزير البترول.

لخص الفنان **«حجازى»** بقدرة عبقرية الموقف الوطنى - اليسارى خاصة - من اتفاقية **«كامب ديفيد»** وعودة **«سيناء»** إلى مصر منزوعة السلاح منقوصة السيادة. فإلى جوار «الراديو» الذى تنطلق منه عبارة. «سينا رجعت كاملة لينا.. ومصر اليوم فى عيد» وهى أغنية **«شادية»** الناجحة التى ترددت مئات المرات بعد انسحاب إسرائيل من سيناء.. استلقى جندى أجنبى على ظهره واضعا ساقاً على ساق ومشاراً اليه بسهم يقول «القوات المتعددة الجنسية.» ودار حول هذا الكاريكاتير جدل طويل بين السياسيين أصدقاء الحزب وأعدائه وداخل الحزب، فقد جاء - كما وصفه البعض - بمثابة «ضربة فى الكلوب» عَرّى زيف الفرح المنصوب حول انسحاب إسرائيل من سيناء، وكشف حقيقة الاتفاق، الذى لاينتقص من استقلال سيناء فحسب، بل ينتقص من استقلال وإرادة مصر. واعترض البعض بحجة أن «الكاريكاتير» يصدم مشاعر المواطنين السعداء بعودة سيناء، «وكان من الأفضل أن يتأخر نشره بعض الوقت»!

أما الخبر الخاص بوزير البترول، فقد كاد يؤدى إلى مصادرة أول عدد من الأهالى، ونشر تحت عنوان **«استقالة وزير البترول وسفره خارج البلاد»**. ويقول.. «قدم المهندس **«عز الدين هلال»** نائب رئيس الوزراء ووزير البترول استقالته من الوزارة. سافر للخارج فى إجازة للعلاج، ومن هناك أرسل باستقالته حيث قرر الاستقرار فى جنيف وفتح مكتب خاص به هناك. تتوقع الدوائر الحكومية إجراء تحقيقات هامة حول عدد من التصرفات والقرارات التى اتخذها **هلال** أثناء توليه الوزارة وعلاقاته ببعض الشخصيات السياسية بشركات البترول الأجنبية فى مصر. من الأسماء المرشحة لتولى منصب وزير البترول **«محمد رمزى الليثى»** رئيس مجلس إدارة شركة سوميد، **وتوفيق حسن** رئيس مجلس إدارة شركة البتروكيماويات، والدكتور **«مصطفى العيوطى»**(٣)

ناقشنا الخبر فى مجلس التحرير قبل النشر. وكانت المصادر التى حصل الزميل **«محمد سيد أحمد»** على الخبر والتفاصيل منها، مصادر قوية لايرقى إليها الشك وعلى صلة قوية بالوزير وبالرئاسة. وأكد الخبر مصدر آخر على صلة شخصية بأسرة الوزير. وهكذا قررنا نشر الخبر مطمئنين إلى صحته.

وبمجرد طبع العدد مساء الثلاثاء ١٨ مايو ووصوله إلى أيدى المسئولين، بدأ تحرك سريع لمواجهة ماعتبرته الحكومة «كارثة»!. فى البداية طلب د. **فؤاد محى الدين** (رحمه الله) رئيس الوزراء من اللواء **«حسن أبو باشا»** وزير الداخلية مصادرة الأهالى ونجح وزير الداخلية فى إقناع رئيس الوزراء بخطأ مثل هذا الإجراء. وبعد سلسلة من الاتصالات بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية و **«عز الدين هلال»** فى الخارج، تقرر نشر خبر فى الأهرام صباح الأربعاء (يوم صدور الأهالى) ينفى خبر الأهالى بصورة مباشرة. على أن يصدر **تكذيب رسمى** فى اليوم التالى (الخميس) حتى لايبدو وكأن الأهالى تخضع لرقابة مسبقة، إذا مانشر التكذيب الرسمى فى نفس يوم صدورها. تحت عنوان «عز الدين هلال يعود للقاهرة الاثنين القادم» قالت الأهرام فى صفحتها الأولى: «يصل إلى القاهرة يوم الاثنين ٢٤ مايو القادم المهندس **عز الدين هلال** نائب رئيس الوزراء ووزير البترول.

وكان قد سافر إلى النمسا للراحة والعلاج بعد موافقة رئيس الجمهورية. ومن المعروف أن المهندس **عز الدين هلال**، كان قد تعرض لحادث سيارة منذ ٤ سنوات، وقد نصحه الأطباء من حين لآخر بعمل كشف عام، وأن يلتزم بفترة راحة كل عام. وقد كان خلال فترة سفره على اتصال مستمر بالدكتور فؤاد محى الدين رئيس الوزراء..» (٤)

وفى اليوم التالى «الخميس» كذبت الصحف الحكومية خبر استقالة «**عز الدين هلال**» استناداً إلى تصريح لمسئول بمجلس الوزارة نصه.. «صرح مصدر مسئول برياسة مجلس الوزراء بأنه لا صحة إطلاقا لما نشرته إحدى الصحف الحزبية أمس خاصاً بالمهندس **أحمد عز الدين** هلال نائب رئيس الوزراء ووزير البترول، سواء فيما يتعلق باستقالته من منصبه أو أى أخبار أخرى ذكرتها الصحيفة. وقال المصدر إن حقيقة الأمر أن المهندس **أحمد عز الدين هلال** سافر للخارج منذ أسبوعين فى إجازة للراحة والعلاج بناء على مانصحه به الأطباء من أن حالته الصحية تقتضى العلاج والراحة على فترات دورية» (٥)

وعاد «**عز الدين هلال**» يوم الأحد ٦ يونيه (وليس ٢٤ مايو كما قالت الأهرام)(٦) وبدا واضحاً أن الحدة الحكومية فى مواجهة هذا الخبر إلى حد التفكير فى المصادرة ترجع لعدة أسباب. أهمها ضيق الحكومة بما اعتبرته تسلل الأهالى إلى داخل البيت ومعرفتها بأخبار محصورة فى دائرة صغيرة جداً، وماحمله الخبر من إيحاءات حول مخالفات مالية فى قطاع البترول.

ومن الطريف أن نشر الخبر أدى إلى سحب الوزير لاستقالته وقبول الأطراف التى كانت تطالب بقبول استقالته استمراره فى الوزارة، فلم يترك الوزارة إلا فى يونيه ١٩٨٤.

«أهبارية» .. و«طورلى سياسى»

بالطبع لم تكن قضايا الديمقراطية التى برزت فى الصفحة الأولى، هى شاغلنا الوحيد، فصفحات العدد الأول (٣٢) من الأهالى عكست كل قضايا ومشاكل الوطن والناس.

فى الصفحة الثانية برز اهتمامنا بقضايا الأمة العربية وإفريقيا بصورة واضحة. فالزميل «**محمد سيد أحمد**» يناقش فى عموده «**سياستنا الخارجية**» قضية المصالحة المصرية العربية وأخطار سياسة المحاور والمحاذير الأخرى التى تحيط بهذه المصالحة، ويعرض فى رسالة له من تونس آراء ٧٠ مثقفاً وسياسياً ودبلوماسياً عربياً التقوا فى تونس لمناقشة دور الجامعة العربية واقعاً وطموحاً، ودور مصر الغائب الحاضر.

وتكتب «**أمينة النقاش**»عن مشكلة طابا ومسمار جحا فى مفاوضات الحكم الذاتى. ويثير «**حسين عبد ربه**» فى عموده «**ملاحظة**» الذى خصصه لفضح الاستعمار الأمريكى... المعونة الأمريكية وخطر الحرب. وتناقش «**عايدة العزب موسى**» الخلافات والمشاكل داخل منظمة الوحدة الأفريقية عقب دعوة وفد الجمهورية الصحراوية للمشاركة فى اجتماع وزراء خارجية دول المنظمة فى «**أديس أبابا**».

وفى الصفحة الثالثة، كان التحقيق الرئيسى للعدد حول أكذوبة الاستثمار الأجنبى، بقلم الزميل «**محمود المراغى**» الذى كتب الموضوع وسلمه قبل سفره للكويت. وفى نفس الصفحة ثلاثة رسوم كاريكاتيرية «**لعز العرب**» حول التغيير دون توقيع، وعمود «**صباح الأربعاء**» تلك المساحة

التى خصصناها لحوار مباشر بين مجلس تحرير الأهالى والقراء، بحيث يكونون شركاء لنا فى كل مايدور فى كواليس الصحيفة، وكان العمود الأول - والذى صاغه **«صلاح عيسى»** - حول غياب الأهالى ثم عودتها بعد ٤٣ شهراً، لنؤكد أن التزامنا هو نفسه، وأسلوبنا هو ذاته. لم نغير رأياً، ولا نتنكر لحرف اجتهدنا به فى شؤون وطننا.. ولنوجه تحية صادقة للذين سبقونا فى قيادة الأهالى..**«محمد عودة ولطفى واكد»**.(٧)

واحتل موضوع إعادة محاكمة معارضى **«السادات»** المتهمين فى أحداث ١٨و١٩يناير ١٩٧٧ وفى قضيتى **«الحزب الشيوعى المصرى»** صدر الصفحة الرابعة. وكانت المحاكمة ستبدأ يوم السبت ٢٢ مايو أمام دائرة المستشار **«محمد عبد الغفار»**. وشاء حظى أن أكون متهماً فى القضايا الثلاث. وعلى الصفحة الخامسة التى خصصت لقضايا الرأى، كتب **«خالد محى الدين»** مقالاً حول المناخ الجديد والتغيير المنشود، فرق فيه بدقة، بين وجود مناخ جديد فى الحياة السياسية بعد رحيل السادات، وهو مالاينكره أحد. وبين التغيير الذى لم يحدث، رغم أن الجماهير تنشده وتطالب به. وناقش **«محمد سيد أحمد»** الموقف بعد الانسحاب الإسرائيلى.

وأوضح **«د. عبد العظيم أنيس»** اعتراضه على ماسمى «مؤتمر مصر الغد» وترحيبه بتأجيل انعقاده.

وعلى الصفحة السادسة ظهرت **«الأهارية»** لأول مرة لتثير حماساً بين القراء لم ينقطع حتى الآن، ولتكون دائماً محلاً لنقاش على صفحات الصحف وفى اللقاءات السياسية، وحتى فى جلسات العائلات. كان الموضوع الرئيسى فى **«الأهارية»** لقطة ذكية تكشف طبيعة صحف الحكومة ومدى حرية رؤساء تحريرها، حتى أكثرهم ذكاءً ونشاطاً، وتدور حول حديث صحفى كان مقرراً أن يجريه **«مكرم محمد أحمد»** رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير المصوروأسرة التحرير، مع **«فؤاد سراج الدين»** وبعض قادة حزب الوفد.. ولكن الحديث لم يتم وأجل موعده بأربعة أيام لسفر مكرم للخارج فى مهمة. ورغم مضى شهرين فلم يتم تحديد موعد آخر للحديث. وتحت عنوان «شركاء توفيق عبد الحى فى الجمهورية» سجل **«صلاح عيسى»** ملاحظة دقيقة حول ظهور عمود الزميل **«كامل زهيرى»** فى الجمهورية ممسوحا أو مكسر الحروف فى كثير من الأحيان «عندما يكون **كامل زهيرى** مطلاً من ثقب الباب على تجار الفراخ الفاسدة واللصوص وأباطرة الفساد..» ثم مذكرة حول استمرار معاناة اثنين من الصحفيين من التيار الدينى **«عبد الرحمن أبو الخير»** و**«جابر رزق»** من آثار حملة سبتمبر ١٩٨١ رغم الإعلان عن إغلاق ملف الصحفيين فى هذه الحملة.. ومطالبة لنقيب الصحفيين **«صلاح جلال»** بتذكر موضوع الزميلين. وعمود تحت عنوان **«طبق الأصل»** يستخدم نفس أسلوب **«أنيس منصور»** فى بابه **«مواقف»** الذى ينشر يومياً بالأهرام، بصياغة تفضح مواقفه وتعريها، ووقع العمود «أنا مسرور» بدلا من «أنيس منصور».. ومجموعة من الأخبار والتعليقات الصغيرة الدالة. كانت **«الأهارية»** فى عددها الأول مجلة كاملة وإن انصبت على الصحافة والصحفيين، إلا أنها فى الحقيقة تجولت فى الحياة السياسية كلها بأسلوب نقدى لاذع وساخر. كانت منذ البداية مدرسة حقيقية فى الأدب الساخر والقريب إلى تذوق وحساسية القارئ المصرى» (٨)

على نفس الصفحة نشر تحقيق كبير حول الحملات البوليسية ضد عشرات الآلاف من الأسر الفلاحية فى الريف والأساليب الهمجية التى تستخدم فى هذه الحملات بحثاً عن «الأرز» طبقاً لنظام

التوريد الإجبارى الذى يصرخ منه الفلاحون.

واحتلت شكاوى المواطنين وقضاياهم الصفحة السابعة كاملة، تحت عنوان «المصرى الفصيح» لتكون أول صفحة فى تاريخ الصحافة المصرية تخصص بالكامل لشكاوى وآراء الناس. وخصصت الصفحة الثامنة للحياة السياسية «الحزب بصفة أساسية». والصفحة التاسعة للفن والثقافة. والصفحة الأخيرة «العاشرة» لكاريكاتير بهجت، وأهالى وحكومة، ودبوس، وتأملات، واليوميات.

لقد حمل العدد الأول الملامح الأساسية للأهالى، كما نريدها، ووجد صدى جماهيرياً واسعاً، واستقبله الحزب والرأى العام وكبار الصحفيين استقبالاً طيباً. ولكنه لم يكن محققاً لطموحاتنا وكنا نعزى أنفسنا بأن «العدد الأول دائما أضعف الأعداد».

وقد عكس حفل الاستقبال الذى دعت إليه الأهالى مساء يوم الصدور (١٩ مايو) وأقيم بقاعة «محمود عزمى» بنقابة الصحفيين، طبيعة هذا الحدث واهتمام الرأى العام به. وقد يكون مفيداً أن أنقل هنا ماكتبه «صلاح عيسى» حول هذا الاحتفال فى العدد التالى مباشرة من الأهالى، تحت عنوان «طورلى سياسى فى الاحتفال بعودة الأهالى».

«فى صالة «محمود عزمى» بنقابة الصحفيين - تجمع - يوم الأربعاء الماضى - أكبر حشد من المتناقضات السياسية، والمناسبة : حفل الاستقبال الذى دعت إليه الأهالى ابتهاجاً بعودتها للصدور.

ازدحم الحفل باليسار واليمين والوسط، واختلطت فيه المعارضة بالحكومة، والعمال برجال الأعمال، والوزراء القادمون بالوزراء السابقين، وثوار يوليو بمؤيدى ١٥ مايو، والمعتقلون المفرج عنهم بضباط مباحث أمن الدولة.حضر الحفل «محمد حسنين هيكل» و «مرسى صبرى» (!!)، والتقى فيه الملحق الصحفى الأمريكى بزميليه الصينى والفيتنامى، وشهده نقيب الصحفيين السابق كامل زهيرى والحالى صلاح جلال، وتصافح فكرى مكرم عبيد ومنصور حسن، وأرسل وزير الثقافة «عبد الحميد رضوان» باقة ورد ضخمة، ولم يحضر وزير الإعلام الحالى، ولم يرسل باقة من الخوص. وحضر ثلاثة من وزراء الإعلام السابقين من بينهم محمد فائق الذى تلقى هو الآخر التهانى بمناسبة صدور أول كتب دار «المستقبل العربى» للنشر التى يديرها.

من أقطاب حزب العمل حضر الحفل إبراهيم شكرى وحلمى مراد وفؤاد نصحى وابراهيم يونس ومن أسرة تحرير الشعب حامد زيدان وعبد القادر شهيب. ومن حزب الأحرار وصحيفته السفير رياض معوض ووحيد غازى وثروت شلبى.

ومن المحامين د. عصمت سيف الدولة وفريد عبد الكريم وعبد العزيز محمد وعبد الحليم رمضان.من أسرة تحرير الجمهورية حضر نائب رئيس تحريرها الممنوع من العمل والكتابة محمد الحيوان، وهو الصحفى المصرى الذى يعترف بأنه يمينى عريق، ويفخر بذلك، ويدافع عنه وقد حيّا المجهود الصحفى المبذول فى الأهالى ورفض الإدلاء بأى تصريحات حول أسباب منعه من العمل.

ومن الأهرام جاء مصطفى بهجت بدوى ويوسف إدريس وسامى منصور والجى رشدى، ولم يحضر رئيس تحرير المصور مكرم محمد أحمد، الذى يحاول أن يجعل من دار الهلال صحافة قومية بحق.

واستمع لطفى عبد العظيم رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى - بصبر - للتفسير الذى قدمه له محرر «الأهالية» حول النداء الذى وجهه إليه فى العدد الماضى قال المحرر : إن النداء موجه

للصحف القومية لكى تقتدى بالأهرام الاقتصادى.

من أهل الفن والأدب حضرت **سميحة أيوب** و**كرم مطاوع** و**محسنة توفيق** و**أحمد فؤاد نجم** و**إنعام محمد على** و**نعمان عاشور** و**عبد الرحمن** و**عطيات الأبنودى**. ومن مكتب جريدة الشرق الأوسط فى واشنطن **عماد أديب**، ومن مكتبها بالقاهرة **عمرو عبد السميع** ومن أساتذة الجامعات **حسن حنفى** و**عبد المحسن بدر** و**عواطف عبد الرحمن** و**جوده عبد الخالق** و**كريمة كريم** و**شادية الشيشينى** و**سعيد النشائى**.

واعتذر عن الحضور وزراء المجموعة الاقتصادية برئاسة **محمد عبد الفتاح إبراهيم** بسبب اجتماع هام. ونشر **أحمد نوح** وزير التموين تهنئة بصدور الأهالى فى اجتماعيات الأهرام.

وحضر اللواء **سيد ذكى** مدير العلاقات العامة بوزارة الداخلية، وهو صاحب علاقات وثيقة بالصحفيين، فهو رئيس تحرير مجلة... الشرطة، كما رأس مكتب الصحافة بمباحث أمن الدولة فترة طويلة، وهو ماعرضه لاستجواب قاس من السيدة **سميعة البرلسى** - زوجة زميلنا الصحفى **سعد زهران** - حول أوضاع المعتلقين السياسيين، ضمن جولة واسعة أوصت من خلالها السيدة سميعة أقطاب المعارضة ألا ينسوا زملاءهم الذين مازالوا رهن الاعتقال.. واعتذر اللواء **زكى** بأنه الآن صحافى وليس مباحثاً، ولم تعد له أى علاقة بالمباحث سوى أنه الشاهد السماعى والوحيد على رئيس تحرير الأهالى فى قضية أحداث يناير التى بدأ فى نظرها بعد الحفل ب ٧٢ ساعة.

كان الوجود الفلسطينى فى الحفل بارزاً حضرت **أم المؤمنين** - **شقيقة أبو عمار** - و**محمد صبيح** ممثل فتح فى منظمة التضامن، و**نبيل شعث** عضو مجلسها الثورى، والمناضلة **فاطمة البرناوى**. وشك أحد محررى الأهالى فى اثنين من الأجانب فظنهما إسرائيليين، بعد تحريات سريعة اتضح أنهما أمريكيان، فرفعت حالة الطوارئ. صحيح الاحتفال كان «طورلى سياسى» ولكن ليس إلى هذه الدرجة.

لم يحضر رؤساء تحرير الصحف «القومية» سوى **موسى صبرى** الذى حيّا الأهالى فى اليوم التالى على صفحات الأخبار، بينما لم يحضر ولم يعتذر ولم يحىّ «الأهالى» بقية الزملاء.. وهو ماإستنتجنا منه أن العلاقات بيننا وبين زميلاتنا القومية فى حاجة إلى شئ من (التطبيع) وياحبذا لو تواضع الزملاء القوميون فعاملونا كما يعاملون «يديعوت أحرينوت» و «عل همشمار» والنبى عربى ياجماعة!

كان الود البالغ الذى عاملت به أسرة تحرير الأخبار «الأهالى» لافتا للنظر، مما دفع بعض محررى الأهالى الى القول:

اللهم اجعله خير!

والعود أحمد.»

الحوت ... الحوت

بصدور العدد الأول ونفاذه من السوق خلال أقل من ساعة، بدأنا فى التفكير والعمل فى هدوء فقد اجتزنا أصعب الامتحانات ولكنه بالطبع ليس آخرها - كان أمامنا فسحة من الوقت لاستكمال بعض المقومات الأساسية التى تنقصنا، وتصحيح الأخطاء، والاستعداد للموسم الذى يبدأ عادة مع

نهاية الصيف. لقد صدرنا فى وقت ميت، مع بداية الصيف والإجازات وامتحانات الثانوية العامة على الأبواب، وكذلك شهر رمضان المعظم.. وكلها عوامل معروفة فى سوق الصحافة تجعل أشهر الصيف الأربعة «يونيو - يوليو - أغسطس - سبتمبر» أشهر ركود فى الحياة السياسية والصحفية، إلا إذا وقعت أحداث هامة غير متوقعة.. ثورة.. انقلاب.. انتفاضة جماهيرية.. إلخ

ألح الزملاء جميعاً على ضرورة البحث عن مقر «للأهالى» بأى ثمن، واعتبرناها القضية الأولى فى هذه المرحلة وكان تقدير الحزب أننا نستطيع الحصول على مقر مستقل فى نهاية شهر يونيو. ولكن الفترة طالت، ولم ننتقل إلى المقر الجديد والذى تصدر عنه «الأهالى» حتى الآن (٢٣ شارع عبد الخالق ثروت) إلا فى ٢١ أغسطس ١٩٨٢ أى بعد ثلاثة أشهر من صدور العدد الأول. كنا سعداء بهذه الشقة (٦غرف) سعادة لامثيل لها وكأننا ننتقل إلى قصر. ولم نكن ندرك أنها ستضيق علينا بعد أقل من سنة واحدة. وسنشكو لطوب الأرض من ازدحام المكان والعجز عن العمل.

وحاولنا استكمال جهاز التحرير.. واقترح **«صلاح عيسى»** ما أسماه بسياسية الباب المفتوح.. أى فتح أبواب «الأهالى» لكل الشباب المتحمس الذى يرغب فى العمل فى الأهالى ودون قيد أو شرط. وتدفق على الأهالى عشرات من الشبان والفتيات حديثى التخرج أو الذين مازالوا فى مقاعد الدراسة بالجامعة واحتضنهم **«صلاح عيسى»** الذى أقام تقريبا بمقر «الأهالى». كان يحضر معى فى التاسعة صباحاً ويبقى فى الجريدة حتى الخامسة أو السادسة، يراجع المواد ويناقش الشباب ويقترح عليهم عناوين لموضوعات صحفية ويلتقط من بينهم العناصر الواعدة ليمنحها جهداً أكبر..

فى نفس الوقت أقمنا علاقات قوية مع عدد من الزملاء الصحفيين فى المؤسسات المختلفة أمدونا بالكثير من الأخبار والتحقيقات. وقد عمل بعضهم معنا باسمه، واختار آخرون العمل دون إعلان (وبدون أسمائهم) خوفاً من بطش رؤساء المؤسسات القومية.

وقد استفدنا من فترة الصيف فى تطوير آدائنا الصحفى وإضافة أبواب وموضوعات وعمل تراكم فى التحقيقات، وتجريب بعض الأفكار الصحفية استعداداً للموسم الذى بدأ فى نهاية أكتوبر. ومع ذلك فقد كانت الفترة من استئناف الصدور فى ١٩ مايو وحتى نهاية أكتوبر ٨٢ فترة زمنية غنية بالإنجازات الصحفية، التى حددت عملياً ملامح الأهالى.. سياسياً وصحفياً.

وعندما أراجع اليوم صفحات الأهالى فى هذه الفترة أشعر بامتنان حقيقى وتقدير لهذه المجموعة الصغيرة التى تحملت المسئولية بشجاعة وإخلاص وتجرد، خاصة وقد غادرنا منذ البداية الزميل **«محمود المراغى»** ولحقت به الزميلة **«نجاح عمر»** بعد أسابيع قليلة. ففقدنا قوة ضاربة كنا فى أشد الحاجة إليها.

لقد برزت خلال هذه الفترة مجموعة هامة من الخطوط السياسية والصحفية، ميزت «الأهالى» طوال السنوات الست التى يتناولها هذا الكتاب.

أول هذه الخطوط، الموقف الاجتماعى والاقتصادى الواضح والمنحاز للطبقات الشعبية. لقد حرصنا على كشف أبعاد الأزمة الاقتصادية الطاحنة المستمرة والمتصاعدة منذ عام ١٩٧٤، والتى ظل الحكم وأبواقه ينكرونها ويتهمون حزبنا والقوى اليسارية بالمزايدة والتشكيك والكذب، حتى اضطر الرئيس مبارك إلى الاعتراف بها بعد توليه للسلطة باعتبارها ميراثاً لعهود سابقة وانعكاساً للأزمة العالمية(١). وربطت «الأهالى» بوضوح بين هذه الأزمة وسياسة الانفتاح الاقتصادى التى أطلقنا عليها التسمية الصحيحة.. سياسة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية والسوق الرأسمالى العالمى.. وأكدت

الصلة الوثيقة بين الأزمة الاقتصادية والسياسات التى ينتهجها الحكم فى ظل السادات ومبارك، وتعاظم ظاهرة الفساد.(٩) وقد أدت ثلاثة من التحقيقات التى نشرتها الأهالى فى هذه الفترة حول الفساد إلى سلسلة من التحقيقات أمام نيابة أمن الدولة، والمحاكمات أمام المحاكم استمرت سنوات طويلة ولم تنته إلا أخيراً.

أول هذه التحقيقات نشر فى العدد الخامس كتحقيق فى الصفحة الثالثة وكتبه الزميل **«أحمد عبد التواب»** وبطله شخص واحد، هو **«عطية إبراهيم الفيومى»** عضو مجلس الشعب عن دائرة طوخ ورئيس المجموعة البرلمانية للحزب الوطنى بمحافظة القليوبية.. ونشر التحقيق تحت عناوين تقول :

«كل شئ فى القليوبية ممكن إذا كان معك كارت من «الحوت»».. و «الحوت» هو الاسم الذى أطلقه الناس على «عطية الفيومى».

وحمل التحقيق سلسلة من الاتهامات الخطيرة على لسان شخصيات مسئولة فى القليوبية ومدعمة بمستندات رسمية. ولخصت مقدمة التحقيق ظاهرة الحوت..

«فى مدينة طوخ» يقول الناس إن محافظ القليوبية **«عمر عبد الآخر»** يدين لحوت القليوبية ببقائه فى منصبه، وعدم تغييره فى حركة المحافظين الأخيرة. فقد ذهب الحوت بنفسه للدكتور **«فؤاد محى الدين»** وطلب منه إبقاء **عبد الآخر** فى مكانه لأنه «راجل كويس ومنجز وطيب».

هذه الحكاية واحدة من حكايات كثيرة يرويها سكان مدينة طوخ عن حوت القليوبية :**«عطية إبراهيم الفيومى»** عضو مجلس الشعب عن دائرة طوخ ورئيس المجموعة البرلمانية للحزب الوطنى بمحافظة القليوبية. وهى حكايات حملتها برقيات ورسائل وشكاوى إلى مجلس الشعب ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية والمدعى الاشتراكى والنائب العام.

جوهر هذه الحكايات يقول إن **«الحوت»** قد نشر نفوذه على كل أجهزة الخدمات فى مدينة **«طوخ»** وبدلاً من أن تقدم هذه الأجهزة خدمات للمواطنين من أهل **«طوخ»** والقرى التابعة لها، أصبحت قاصرة على أتباع **«الحوت»** ومناصريه فى الانتخابات وحاشيته.

وليس غريبا أن يظن الناس فى **«طوخ»** أن **«الفيومى»**، قادر على تثبيت المحافظ فى منصبه فالرجل على مستوى **«طوخ»** قادر على نقل أى موظف وعلى إلحاق أى طالب بالمدرسة بلا مجموع. وعلى منح شقق مجلس المدينة لمن يشاء وقت يشاء، وهو قادر على منح حصص أسمنت وحديد تسليح !.. فهل يصعب عليه أن يثبت محافظاً فى منصبه؟؟!

«حوت القليوبية» الذى يقول عن نفسه أنه واحد من عشرة أشخاص يحكمون مصر، نموذج لظاهرة أصبحت شائعة الآن، هى إساءة استغلال النفوذ أو الانحراف نتيجة للتسهيلات الممنوحة لأعضاء الحزب الوطنى. ومنذ أنشئ الحزب وهو يتبع سياسة ثابتة لجمع الأنصار هى الإغراء بالخدمات التى ينبغى أن تقدمها الدولة لكل المواطنين، وهى سياسة كادت تحول مصر من وطن للمصريين جميعا الى «وطن خصوصى» لأعضاء الحزب الوطنى !..» (١٠)

وانفجر الغضب فى كل أنحاء مصر.. فى دوائر الحزب والوطنى والحكومة.. وتوالت الردود والهجمات.. ثم بلاغ إلى النائب العام من **«عطية الفيومى»** ومن محافظ القليوبية واستدعتنى نيابة أمن الدولة للتحقيق. وكذلك **«أحمد عبد التواب»** وكل الذين تحدثوا فى التحقيق الصحفى. وفى تصعيد غريب استدعى **«خالد محى الدين»** أمين عام الحزب للتحقيق أيضاً.

ورغم الضغوط والضجة الإعلامية لم تملك نيابة أمن الدولة بعد سنوات إلا أن تحفظ التحقيق فلم تجد أمام المستندات التى قدمتها «الأهالى» أى مجال لتهمة القذف والسب لموظف عام التى استدعينا للتحقيق فيها أمام النيابة العامة. (١١)

«مطب» .. يلقنَّا درساً

التحقيق الثانى نشر فى العدد التالى مباشرة (العدد٣٦) وكتبه الزميل **«شفيق أحمد على»** المحرر بروز اليوسف تحت عنوان «الأهالى تحصل على قائمة الاتهامات الموجهة إلى **«محمد عثمان إسماعيل»**. «ماذا يحوى الملف السرى لمحافظ أسيوط الذى استمر عشر سنوات دون تغيير؟!.. ولماذا رحل عن كرسى جمهورية أسيوط بعد رحيل السادات ؟!»

كان التحقيق كما هو واضح يعدد التهم الموجهة **لمحمد عثمان اسماعيل** محافظ أسيوط السابق. واستند إلى تقرير أمنى مقدم إلى المدعى العام الاشتراكى، بدأ التحقيق فيه ثم توقف فجأة. ولجأ **«محمد عثمان اسماعيل»** وعدد آخر ممن وردت أسماؤهم فى تحقيق **«شفيق أحمد على»** إلى القضاء متهمين «الأهالى» بالقذف والسب. وكانت القضايا أمام أكثر من دائرة. وظللنا نتردد **«شفيق أحمد على»** وأنا عدة سنوات على دوائر محكمة القاهرة الابتدائية (الجنح). وقد حكم علينا فى المرحلة الأولى (الابتدائية) ثم ألغى الحكم وبرئنا فى المرحلة الاستئنافية. وأثناء المحاكمة الاستئنافية وكان محكوماً على كل منا بالسجن ثلاثة أشهر لاحظنا ظاهرة غريبة. تغيبنا جلسة واحدة لوجود كلينا خارج البلاد، وطلب المحاميان **«صبرى مبدى ورؤوف قطب»** من المحكمة التأجيل. وفوجئنا بالمحكمة تؤيد الحكم وقدم المحاميان معارضة فى الحكم الغيابى، وعند نظرها وحضورنا أصرت المحكمة على حبسنا فى القفص حتى نهاية الجلسة أى لعدة ساعات، وفى النهاية قررت التأجيل وتكرر هذا الأمر مرات عديدة. وبدا وكأن هناك تعمد إساءة فى معاملتنا. لم يكن الأمر يشكل بالنسبة لى أى شئ غير عادى. فدخول القفص أمر تكرر كثيرا بالنسبة لى فى القضايا السياسية. ولكن ما أثارنى إصرار المحكمة على حجزى فى القفص فى إحدى الجلسات، رغم أن الدفاع قدم مستندات أن هناك قضية أخرى فى دائرة مجاورة لابد من حضورى فيها. وأخيرا عرفنا السبب. فالأهالى كانت قد حركت قضية مقتل أحد المواطنين فى بنها على يد أحد الضباط وقاضى يملك عمارة فى بنها قاما بتعذيبه للاعتراف بسرقة شقة القاضى. ولم نكن نعرف أن هذا القاضى هو عضو اليمين فى دائرة الجنح المستأنفة التى تنظر القضية. ولحسن الحظ أن هذا القاضى أوقف عن العمل وقدم للمحاكمة وحكم عليه قبل إصدار الحكم فى قضيتنا، والتى برئنا فيها فى النهاية. وهى نفس النتيجة التى توصلت إليها نيابة أمن الدولة فى التحقيق الذى أجرى حول نفس القضية نتيجة لتقدم أحد الخصوم ببلاغ إلى النائب العام بدلاً من اللجوء إلى رفع جنحة مباشرة.

وبصرف النظر عن متاعب المحاكم والنيابة نتيجة لهذا التحقيق، فقد تعلمنا منه درسا هاما. كان أول من لفت نظرنا إلى وقوعنا فى خطأ جسيم بنشر هذا التحقيق هو الزميل والصديق **«الدكتور إبراهيم سعد الدين»** عضو الأمانة العامة لحزب التجمع، عندما اعترض فى الأمانة العامة على نشر تحقيق فى «الأهالى» يستند إلى تقرير للأمن. كان منطقه واضحاً وصحيحاً. كيف نعتمد فى اتهام أى مواطن - حتى لو كان خصماً لنا، وحتى لو كنا متأكدين من صحة هذه الاتهامات - على

تقرير أحد أجهزة الأمن، ونحن أدرى من غيرنا وعانينا كثيرا، من تقارير أجهزة الأمن الملفقة !!

وكان اعتراضه صحيحاً استفدنا منه، وحرصنا بعد ذلك على عدم نشر أى اتهام لأى انسان مهما كانت درجة خصومتنا له اعتمادا على تقارير أجهزة الأمن. وبالطبع كان قبولنا لنقد د. إبراهيم والتزامنا بهذا الخط، سابقاً لرفع القضايا ومتاعب المحاكم.

شفيق .. مرة ثالثة

أما التحقيق الثالث فكان له قصة. وصلت «للأهالى» مجموعة من المستندات الرسمية تتعلق بتصرفات «اللواء فؤاد عزيز غالى» محافظ جنوب سيناء فى المحافظة. وترددنا فى نشرها. وعندما قررنا النشر قدمنا له بعدة أسطر تشرح سبب ترددنا. قلنا فى المقدمة.. «ترددنا أكثر من ثلاثة أسابيع فى نشر هذا التحقيق. وذلك لسبب رئيسى هو أنه يتعلق بشخصية حظيت بتقديرنا وتقدير الرأى العام، لدوره الوطنى فى حرب أكتوبر. لكن الممارسات التى وردت بهذا التحقيق أدهشتنا. ولانبالغ إذا قلنا أنها أربكتنا لغرابة أن تصدر عن نفس الشخصية التى لها مكانتها فى نفوسنا. ورجح عملية النشر اعتبارات ثلاثة :-

* أن تحقيقات قد دارت بالفعل حتى نهاية شهر يوليو حول هذه الوقائع فى مكتب المدعى الاشتراكى، وعمادها شهادة سكرتير المحافظة.

* أن واقعة اعتداء محافظ جنوب سيناء على المذيع «عبد الله لبيب» مازالت فى الأذهان.

* الغيرة على أن يتحول الماضى التاريخى إلى ممارسات من هذا النوع فتلقى بظلها عليه. المقصود بالنشر محاصرة الممارسات، لوقفها والتراجع عنها. فربما تعود صفحات الماضى إلى بياض ناصع. الأهالى» (١٢)

ونشر التحقيق الذى صاغه «شفيق أحمد على». واختار «اللواء فؤاد عزيز غالى» أن يرد بحملة صحفية فى مايو والأخبار وأكتوبر. ثم يلجأ للقضاء متهما «خالد محى الدين» و«حسين عبد الرازق» بالقذف فى حقه. وكانت أحاديثه فى الصحف الحكومية تهاجم وتتهم «حامد نور» سكرتير المحافظة. فرفع حامد نور قضايا قذف ضده وضد «عبد الله عبد البارى» وعدد من الصحفيين فى مايو وأكتوبر. ونظرت القضايا جميعا أمام إحدى دوائر الجنح فى محكمة شمال القاهرة. فحكم على الجميع بالحبس «خالد محى الدين وحسين عبد الرازق وفؤاد عزيز غالى وعبد الله عبد البارى».

واستأنفنا الحكم جميعا. وظلت القضية متداولة أمام محكمة الجنح المستأنفة سنوات عديدة إلى أن حكم بالبراءة فى عام ١٩٨٩ !

قضايا الناس

وبنفس القدر من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الفساد، اهتمت الأهالى بقضايا الطبقات الشعبية خاصة فى المحافظات. ويكفى نظرة سريعة لبعض التحقيقات الصحفية التى نشرت فى هذه الفترة ليتأكد هذا الاهتمام وانحياز «الأهالى» الاجتماعى الواضح.

- زوار الفجر يهاجمون القرى بحثاً عن طن ونصف أرز. (١٣)
- العيشة المرة فى المدينة الحرة.
- الشرطة تقتحم بيوت الصيادين وتستولى على شباك الصيد. (١٤).
- فى عصر الانفتاح.. الأطفال لايجدون اللبن.
- شركات الدواء العالمية تجرب الأدوية الجديدة على المصريين بعد الفئران.
- الفقراء لايأكلون الفاكهة.(١٥)
- كم يتكلف الزواج فى زمن الانفتاح السعيد. (١٦)
- سر اختفاء زجاجة المرطبات الرخيصة. (١٧)
- مشكلة تواجه عمال الحديد والصلب.
- ٢٠٠ أسرة فى العراء منذ أسبوعين.
- بهوت هموم قرية مصرية. (١٨)
- أزمة التعليم فى مصر. (١٩)
- مجانية التعليم.. كم تكلف الأسرة المصرية. (٢٠)

لا ..للقدسية الزائفة

وحاولنا فى تناولنا لقضية الديمقراطية أن نحقق نقلة موضوعية فى حياة المواطن المصرى والوطن كله، وأن نسمى الأشياء بأسمائها، ونضع النقاط فوق الحروف، ونسقط محاولات إضفاء قدسية زائفة على بعض الشخصيات فى الحكم (رئيس الجمهورية مثلا) أو الموضوعات (التعذيب).

ونجحت الأهالى فى هذه المرحلة فى طرح العديد من القضايا الديمقراطية الهامة. (٢١) من أبرزها تثبيت مفهوم «الدولة البوليسية» - الحملة ضد استمرار العمل بقانون الطوارئ - الحملة ضد التعذيب - الحملة ضد الاعتقال والمعتقلات - الدفاع عن نقابة المحامين - تزوير الانتخابات العامة - تأكيد حق الإضراب والاعتصام والتظاهر - استقلال القضاء - نضح ماحدث فى سبتمبر ١٩٨١ - مناقشة موقع رئيس الجمهورية من الحزبية.. وقد أثارت ثلاث قضايا منها ضجة هائلة عندما بدأت الأهالى فى طرحها.

القضية الأولى: كانت قضية المعتقلات والمعتقلين. وفجرتها «الأهالى» فى العدد الرابع بعد استئناف الصدور فى تحقيق لم يعده محررو الأهالى، وانما كتبه أهالى وأصدقاء المعتقلين. نشر تحت عنوان..

- **بلاغ إلى وزير الداخلية.**
- **من سجون بور سعيد - الزقازيق - أسيوط - أبو زعبل.. تنقل «الأهالى» هذه الصورة..**
- **فى ظل قانون الطوارئ.. كيف يعيش المواطن المصرى ؟**
- **تجولت الزوجة فى كل سجون القاهرة وعادت لتسأل.. أين زوجى ؟**

وبعد مقدمة صغيرة نشرت الأهالى ٧ رسائل تلقتها من المواطنين بتوقيعهم وأرقام بطاقاتهم الشخصية أو العائلية وهى رسائل تدين الحكم بالوقائع الصارخة التى قدمتها حول أوضاع المعتقلات

والمعتقلين، ومعاناة أسرهم. (٢٢) وأدت هذه التجربة ورد الفعل الإيجابى لها، إلى تخصيص باب ثابت فى صفحة الرسائل التى يحررها القراء «المصرى الفصيح» تحت عنوان **«بريد المعتقلين»**. وبدأ نشر هذا الباب فى ٢٣ يونيه ١٩٨٢ واستمر حتى ٣ نوفمبر ١٩٨٢ (٢٠ عدداً) أى لمدة تزيد عن أربعة أشهر دون انقطاع. وساعد فى تشكيل رأى عام متعاطف مع المعتقلين، بصرف النظر عن آرائهم السياسية وأسباب اعتقالهم فالمعتقلون فى هذه المرحلة كانوا ينتمون إلى مختلف فصائل الإسلام السياسى، وهم خصوم لليسار ولحزب التجمع، مما أكسب الأهالى مصداقية وأثار احترام الرأى العام.

وقد مهدت هذه الحملة للقضية الثانية الناجحة التى أثارتها «الأهالى»، وهى قضية تعذيب الخصوم السياسيين فى المعتقلات.

والتعذيب يكاديكون قاسماً مشتركاً فى كل الأنظمة فى العالم العربى وأجزاء أخرى غالبة فى العالم. وللأسف فقد انساقت قوى تقدمية إلى تبرير هذه الجريمة أو السكوت عليها، عندما مورست ضد قوى رجعية (أو متهمة بها) أو متخلفة أو مغايرة لها فى الرأى !! وعندما حان دور القوى التقدمية لتدفع الثمن، لم ينفعها الاستنكار والإدانة. وقد نمت أجهزة الأمن والقمع فى عالمنا العربى وأصبحت مسيطرة ونافذة الكلمة تحت مظلة النظم الانقلابية والبوليسية الشمولية، سواء كانت «تقدمية» أو «رجعية». وقد عانت مصر من «التعذيب» فى العهد الملكى وفى ظل ثورة ٢٣ يوليو على السواء !!.

وبعد اغتيال **السادات** تحولت السجون والمعتقلات الى «مسالخ» للمعتقلين، خاصة من التيارات الدينية، وإن أصاب هذا التعذيب مجموعة من اليساريين فى **«سجن المرج»**. وقد كنا فى الفترة من اغتيال **السادات** وحتى خروجنا من السجن فى ٣١ ديسمبر ٨١، ومن داخل سجننا فى **«ملحق مزرعة طره»** شهودا على تعذيب الجماعات الإسلامية فى سجن **«الاستقبال»** و **«ليمان طره»**. وكانت تلح علىَّ دائما كلمة قالها المناضل الشيوعى الجزائرى **«بشير حاج على»** الذى تعرض لتعذيب بشع أثناء اعتقاله عقب استيلاء **«هوارى بومدين»** على السلطة فى الجزائر. ففى رسالة بعث بها إلى رئيس الجمهورية الجزائرية تناولت جريمة تعذيبه بتفصيل تام. قال **«بشير حاج على»** لبومدين.. «لن ينتهى (التعذيب) عملياً إلا فى نظام لايستغل فيه الإنسان أخاه. ولكن أعتقد بأن المسئولين يجب أن يوضعوا أمام مسئولياتهم، لكى لايستطيع شخص منهم غدا أن يقول.. «كنت أجهل»...». ورغم ثقتى أن التعذيب الذى انفجر فى السجون والمعتقلات المصرية فى ذلك الحين لم يكن سياسة لفرد أو لجهاز الشرطة، ولكنه قرار لحكم ولرئيس الجمهورية شخصيا، فقد كنت وكثير من الزملاء، نشعر بمسئولية فضح هذه الجريمة، وإعلام الكافة بمن فيهم المسئولون، حتى لايقولوا يوما.. «كنت أجهل». وبالطبع كان **صلاح عيسى** أكثر حماسا منى فى هذه القضية بعد أن تعرض هو شخصيا للتعذيب البدنى فى معتقل القلعة عام ١٩٦٨. ولم يعطلنا عن إثارة هذه القضية إلا الحاجة إلى أدلة ثابتة غير شهادتنا الشخصية.

وجاءت الفرصة فى سبتمبر ١٩٨٢. قدم لنا الصديق **«عادل عيد»** المحامى وأحد رفاق السجن فى مذبحة سبتمبر ١٩٨١، ثلاثة بلاغات تقدم بها ثلاثة من المعتقلين إلى نيابة استئناف القاهرة فى مارس ١٩٨٢ وقيدت بأرقام ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨ عرائضَ نيابة استئناف القاهرة. وتحكى هذه البلاغات تفاصيل التعذيب البشع الذى تعرض له المعتقلون الثلاثة، كنموذج لما عاناه مئات وآلاف من المعتقلين.

ولم نتردد فى نشر نصوص البلاغات الثلاثة.

فى الصفحة الأولى خصصنا المانشيت الرئيسى للموضوع.. **«الأهالى تطالب بإيقاف ٣ من كبار ضباط مصلحة السجون..»**«صفحة ٣»

واحتل الموضوع نصف صفحة (٣) تحت عناوين واضحة تقول : -

- **الأهالى تفتح ملفات التعذيب.**
- **أيها المواطن هذا هو مصيرك إذا استمرت حالة الطوارئ.**
- **الضرب بالكرابيج وصدمات الكهرباء والحرق.**
- **نطالب بإيقاف ثلاثة من كبار ضباط السجون.**

وقدمت الأهالى للتحقيق قائلة..« ليس هذا تحقيقاً صحفياً.. ولكنه صرخة احتجاج.. ونحن لم نكتب فيه كلمة واحدة، لأننا لانستطيع أن نتحمل قراءة ماورد به من وقائع.. فما بالك أن نكتبها.

كل مافعلناه.. أننا حصلنا على النص الكامل لثلاثة بلاغات قدمها **«عادل عيد»** المحامى والقاضى السابق وعضو مجلس الشعب (السابق) إلى النائب العام، وأرفق بكل منهامذكرة صادرة عن صاحبها تنطوى على بيان مفصل لما تعرض له من تعذيب بشع على أيدى بعض ضباط الشرطة، أثناء احتجازه فى بعض أماكن الحجز والسجون الخاضعة لإشرافهم، مما أدى إلى إصابة الثلاثة بشلل نصفى وهستريا. والغريب فى الأمر أن هذه البلاغات الثلاثة قد قدمت فى ٢٤ مارس الماضى، وبرغم ذلك فإن أحداً لم يحقق فيماورد بها. ونحن نعيد نشرها لعل النائب العام يتذكر ويبدأ التحقيق فيها.

ونحن ننشر هذه البلاغات الثلاثة لأن التعذيب ظاهرة خطيرة للغاية، ينبغى أن نعمل جميعاً، حكومة ومعارضة، على التصدى لها وإيقافها ومحاسبة المسئولين عنها.

وننشرها لأنها مجرد ورقة واحدة من ملف سنة أولى طوارئ.

وننشرها بصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا فى الرأى مع ضحاياها. فنحن ضد التعذيب الذى كان والذى سيقع فى المستقبل، حتى لو تعرض له الذين يمارسونه الآن.

نحن نطالب باحترام آدمية الانسان وكرامته وعدم امتهان جسده أو عقله أو مشاعره وسنناضل من أجل ذلك بكل مانطيق.

وإذا كانت الوقائع التى يعرضها هذا التحقيق تخص الجماعات الإسلامية، فإن لدينا وقائع أخرى تعرض فيها يساريون مصريون للتعذيب فى سجن المرج فى الوقت ذاته تقريباً.

وننشرها لأنها مجرد ورقة واحدة من ملف سنة الطوارئ التى تسعى الحكومة لكى تمدها. ففى ظل قانون الطوارئ، يتصرف ضباط الأمن السياسى، وكأن الحياة تسير بدون قانون وبلا ضمير.. ودون أن يخشوا شيئاً..

ولكيلا يكون مصيرنا هو مصير محررى البلاغات الثلاثة.. يجب أن نقف جميعا صفا واحدا ضد استمرار حالة الطوارئ..»

وبعد إيراد نصوص البلاغات الثلاثة ختمت الأهالى تحقيقها قائلة :

«.. ونحن نطالب النائب العام **«المستشار عاطف زكى»** بأن يعلن للرأى العام ماتتخذه من إجراءات تجاه هذه البلاغات. ونطالب كخطوة أولى بإيقاف مأمور سجن الاستقبال فى الفترة الأخيرة التى جرت فيها الحوادث **« العميد محسن السرساوى»**، وكذلك مأمور ليمان طره **«العقيد صفوت جمال الدين»**، ومأمور سجن المرج **«العقيد شكرى عبد العظيم»** ليجرى التحقيق

فى جو بعيد عن الضغوط. ونطالب كل مواطن تعرض لتعذيب بدنى إبان اعتقاله، بأن يقدم بلاغه مباشرة إلى النائب العام. ونعتذر عن ذكر اسم مقدمى البلاغات حماية لهم. فبرغم حالتهم السيئة نقلوا من المستشفى عقاباً لهم على تقديمهم للبلاغات. ونحن نخشى أن يتعرضوا للتعذيب مجدداً بمجرد نشرنا لهذه الوقائع، إذ كانوا مايزالون بين أسوار السجن.

ويبقى بعد ذلك أن نقول : أيها المواطن هذا هو مصيرك إذا استمرت حالة الطوارئ». (٢٣)

أثار نشر هذا التحقيق ضجة هائلة، فقد فعلنا مالم يجرؤ أحد عليه من قبل. نشرنا عن التعذيب وهومازال يمارس، والمسئولون عنه مازالوا فى مواقعهم. فقد جرت العادة أن تثار قضية التعذيب فى مصر بعد أن يذهب العهد المسئول عنها وفى مجال تصفية الحسابات بين القديم والجديد. وكانت هذه أول مرة يتم فيها تفجير قضية تعذيب يجرى بالفعل، وبصورة علنية واتهام واضح للقائمين عليه، وهم جميعاً فى مواقع المسئولية. ورغم الضجة، فقد حاولوا فى ذكاء احتواء الأمر بالصمت. واكتفت وزارة الداخلية بإصدار تكذيب من عدة أسطر نشرناه فى الأهالى فى العدد التالى مباشرة. وبالطبع لم نغلق هذا الملف الدامى ولكننا أغلقناه مؤقتا وإلى حين.

وقد صاحب فتح ملف التعذيب إثارة **القضية الثالثة**، قضية اتجاه الحكم إلى مد العمل بقانون الطوارئ سنة أخرى.

كانت هناك شواهد عديدة تتجمع لدى «الأهالى» تشير بوضوح إلى صدور قرار بمد حالة الطوارئ، وأن النية متجهة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الشعب قبل الموعد الطبيعى لبدء الدورة البرلمانية فى نوفمبر تطلب الحكومة خلالها مد العمل بقانون الطوارئ سنة أخرى.

وعرض **«صلاح عيسى»** تخطيطاً لحملة ضد هذا الاتجاه. وبدأناه فى أول سبتمبر، قبل ٢٦ يوماً من انتهاء العمل بقانون الطوارئ، بنداء نشر فى الصفحة الثالثة بعناوين بارزة تقول :

«أيها المواطن.. ارفع صوتك معنا ضد استمرار حالة الطوارئ.»

« لنقف جميعا ضد الحكم بالقهر والأكذوبة.»

«مطلوب من النقابات المهنية والعمالية والمنظمات الجماهيرية إعلان رأيها.»

«اكتب رأيك لأعضاء مجلس الشعب وحملهم مسئولية الحكم بالمعتقلات.»

وواصلنا الحملة على مدى شهر إلى أن وافق مجلس الشعب فى ٤ أكتوبر على مد العمل بالقانون واستمرار إعلان حالة الطوارئ سنة أخرى. واخترنا شعاراً للحملة.. **«كفاية ٤٠ سنة طوارئ»**.

وتحت هذا الشعار كتب فى الأهالى ضد تجديد حالة الطوارئ.. **«المرحوم / عمر التلمسانى- المرحوم / فؤاد نصحى - المرحوم/ عبد الفتاح حسن - د. محمد أحمد خلف الله - كمال الدين حسين - مصطفى بهجت بدوى - د. سعد الدين إبراهيم - أحمد الخواجة - المرحوم/ فتحى رضوان - مصطفى أمين - على بدرخان - إبراهيم طلعت - الشافعى بشير - د. عبد المنعم خربوش - المرحوم/ المستشار. صلاح عبد المجيد - أحمد طه - المرحوم/ محمد المسمارى..**

وصدر العدد التالى مباشرة لتجديد الطوارئ وفى صدر صفحته الأولى كاريكاتير لحجازى يلخص الموقف تماما.. د. **فؤاد محى الدين** رئيس الوزراء يتحدث من على منصة مجلس الشعب قائلا : «وسوف تعمل حكومتى على تقييد الحريات واستمرار العمل بقانون الطوارئ.. وأعضاء مجلس الشعب يصفقون ويهتفون فى سعادة غامرة.. هييه.. عاشت مصر مش حرة مستقلة !». وتحت

الكاريكاتير مباشرة افتتاحية الأهالى وعنوانها..

«الاستقرار بالطوارئ .. والاستقرار بالديمقراطية». (٢٤)

ولم تكن تلك آخر معارك الأهالى ضد قانون الطوارئ..

٥٢ صحفيا .. و٥٥ كاتبا

وكما حددت هذه الفترة الملامح الأساسية لترجمة الأهالى للخط السياسى للحزب فى القضايا الاقتصادية والمشاكل والقضايا الشعبية وقضايا الديمقراطية... فقد حددت أيضاً وبصورة غاية فى الوضوح الموقف من القضايا الوطنية وقضايا الوطن العربى وأسلوب التناول لقضايا الحزب والنشاط الجبهوى والموضوعات الثقافية والفنية. (٢٥) وعكست هذه الفترة أيضاً الرؤية الصحفية لأسرة تحرير الأهالى.

كنا نحاول بدأب أن نجمع بين الجدية، والرشاقة وخفة الدم والجاذبية.. وأن نتجنب التجهم قدر الإمكان، دون أن نقع فى تبسيط الأمور تبسيطاً مخلاً. وكنا نؤمن أن نجاحنا يكمن فى أن نكون أولاً صحيفة ناجحة (صحفياً) ثم نقدم فى هذا الإطار الصحفى، موقفاً سياسياً صحيحاً، هو موقف الحزب. وكانت «الأهالى» عند صدورها متميزة فى الشكل والتبويب والإخراج.

لقد وضع **«أبو العينين»** الكاريكاتير فى صدر الصفحة الأولى وفى قلب مانشيتات العدد الرئيسية ليصبح بدوره مانشيتاً أساسياً، لأول مرة فى الصحافة المصرية. وعكس هذا الاختيار فهماً حقيقياً لمزاج الشعب المصرى، وللموهبة الفذة التى قدمت للأهالى عطاءها.. **حجازى..**

وتوسع فى استخدام الأعمدة القصيرة على حساب المقال. وحرص على إعطاء كل صفحة طابعاً متميزاً فى الشكل والمضمون أيضاً.

كل ذلك رغم الإمكانيات الضعيفة طباعياً، حيث كانت الأخبار قد أهملت الطباعة «اللينوتيب» منذ فترة استعداداً للانتقال إلى «الأوفسيت» والتى كانت توشك على استخدامها.

وانفردت «الأهالى» فى هذه الفترة بالعديد من المساحات والأبواب، التى أثارت اهتماماً واسعاً فى الدوائر الصحفية والسياسية، من حيث جدتها، وتميز موضوعاتها أو خروجها عن المألوف. وكانت أنجح هذه الأبواب وأكثرها إثارة للجدل، هو باب **«الأهبارية»**، ولكنه بالطبع لم يكن الباب الناجح الوحيد.. فـ **«اليوميات»** أصبحت أكثر المساحات جذبا لاهتمام القارئ، وكذلك بابا **«دبوس»** و **«صفحة من تاريخ مصر»**. ولأول مرة منذ سنوات أصبحت **«الافتتاحية»** من أكثر الأعمدة التى تحظى باهتمام القارئ، بعد أن كانت لاتقرأ عادة فى الصحف المصرية.

واحتل الكاريكاتير اهتماماً بالغاً من أسرة تحرير الأهالى، ومن اهتمام القارئ. ويمكن القول أن «الأهالى» بعد أعداد قليلة من صدورها، أعادت للكاريكاتير «السياسى» الكثير من نبضه الذى توقف سنوات طويلة. وأصبحت رسوم **حجازى وبهجت ورؤوف والليثى**، علامات متميزة للأهالى، لعبت دوراً هاما فى توضيح مواقفنا، وقدمت الأهالى خلال هذه الفترة القصيرة، فترة إثبات الوجود ٥٢ من أبرز الصحفيين المصريين، ينتمون إلى أجيال مختلفة وهم.. **«خالد محى الدين - حسين عبد الرازق - محمد سيد أحمد - فريدة النقاش - فيليب جلاب - صلاح عيسى - د. رفعت السعيد - أبو سيف يوسف - د. سامى منصور - نجاح**

عمر - حسين شعلان - عايدة العزب موسى - أمينة النقاش - د. سلوى أبو سعده - سهام هاشم - وديع أمين - شفيق أحمد علي- إبراهيم يونس - حازم هاشم - حسنين كروم - أسماء راشد - جمال سليم - جمال الغيطاني - سمية مصطفى - السيد زهرة - د. عواطف عبد الرحمن - محمد أبو شادى - أمينة شفيق - رؤوف مسعد - محمود عبد الوهاب - عاصم حنفى.»

كما كتب على صفحاتها ٥٥ كاتبا.. «د. فؤاد مرسى - د. إسماعيل صبرى عبد الله - د. يحيى الجمل - أمين هويدى - د. محمد أحمد خلف الله - د. عبد العظيم أنيس - حسين عبد ربه - ضياء داود - عبد الغفار شكر - د. ميلاد حنا - د.على الدين هلال - محمد عبد السلام الزيات - د. إبراهيم العيسوى - المستشار لطفى الجمل - حلمى شعراوى - د. لطيفة الزيات - صالح المرغوتى - د. شريف حتاته - المستشار صلاح عبد المجيد - الشيخ مصطفى عاصى - عز الدين نجيب - د. فؤاد منير - عبد العزيز فرج - عريان نصيف - صلاح زكى - د. على نويجى - زين الدين السماك - أحمد نبيل الهلالى - د. جلال أمين - د. ليلى عنان - د. الطاهر مكى - د. أمينة رشيد - منى أنيس - د. فؤاد زكريا - د. يحيى الرخاوى - د. حسن صبرى الخولى - د. إبراهيم سعد الدين - فخرى لبيب - رشدى ميخائيل السيسى - مصطفى بهجت بدوى - د. حسن حنفى - إبراهيم طلعت - أحمد الخواجه - د. ليلى الشربينى - أحمد ناصر - حلمى ياسين - حسن عبد الفتاح - حنا مينا - رماح أسعد - أمير العمرى - د.محمد السيد سليم - جميل عطية - عبد الحميد الشيخ - د. عصمت سيف الدولة..»

بالإضافة إلى ١٩ زميلاً يمارسون العمل الصحفى لأول مرة فى الأهالى.. «سيد البحراوى - إسماعيل العادلى - أحمد سيد حسن - أحمد عبد التواب - محمود حامد - كارم يحيى - أحمد اسماعيل - سيد عبد المجيد - محمد هشام - أحمد حسنى - أسامه عرابى - إبراهيم الدسوقى - محمد الشربينى - مصطفى بكرى - نظيمة ماجد - آيات أحمد - محمد سليمان - يوسف أبو ربه - مجدى قاسم.».

الصراع بالنميمة والدس

ولم تكن تجربة الأشهر الخمسة أو السنة الأولى، سلسلة من النجاحات والإنجازات فقط.. بل كان هناك أيضا إخفاقات وأخطاء ومشاكل.

فنقص الكادر الصحفى المتفرغ والقادر، خاصة المحررين المتمرسين فى الحصول على الأخبار والقيام بالتحقيقات والعمل فى سكرتارية التحرير، أدى الى إرهاق رئاسة التحرير بما فى ذلك المسئولين عن الأقسام التحريرية المختلفة وإلى نقص نسبى فى الأخبار، وضعف فى مستوى تحرير ومراجعة بعض الأخبار أو عدم تنفيذ خطة التحقيقات على الصورة المطلوبة. ولم يتحقق فى الواقع، حلم، شبكة المراسلين الحزبيين فى المحافظات. واضطررنا للتركيز على القضايا العامة أو ذات الصبغة القومية على

حساب الأخبار والتحقيقات التى تتعلق بالمشاكل اليومية ومشاكل الطبقات والشرائح الشعبية من عمال وفلاحين وموظفين.

وواجهتنا مشكلة سيل مقالات الرأى التى قدمها أعضاء الحزب وشبابه. الكل يريد أن ينشر بصرف النظر عن صلاحية الموضوع (صحفياً) وقدرته على الكتابة والمساحات المتاحة للنشر. ومارس بعضهم ضغوطاً هائلة على مجلس التحرير. وهى مشكلة ستزداد وستتفاقم آثارها السلبية فى مراحل تالية. بينما لم يهتم أغلب الزملاء بأن يمد «الأهالى» بما لديه من أخبار وموضوعات تثرى عملنا السياسى والصحفى.

وعانينا أيضاً من ظروف الطباعة فى الأخبار وارتباطنا بتقديم صفحات كاملة قبل ظهور الجريدة بثمانية أيام والانتهاء من الصفحات جميعاً - عدا الأولى - قبل الطبع ب ٧٢ ساعة، مما أثر على متابعة الأحداث وطابع الصحيفة الإخبارى.. بالإضافة لمشاكل فى التوزيع ونقص فى الإعلانات.

وبدأت فى هذه الفترة تظهر بعض إشارات تتعلق بطبيعة العلاقة بين الصحيفة والحزب، كهيئات وقيادات وأفراد.

فمثلا ورغم أن مشكلتنا - أو إحدى مشاكلنا - الأساسية، كانت الحصار الإعلانى المفروض علينا والنقص الشديد فى الإعلانات، فوجئنا باعتراضات من بعض أعضاء الحزب وقياداته على الإعلانات التى تنشرها الأهالى. فأحد أعضاء الحزب يعترض على نشر إعلان للبنك الرئيسى للائتمان والتنمية «لأنه لايتفق مع خط الصحيفة.. فهذا البنك والبنوك المتفرعة منه (بنوك القرية) ساهمت إلى حد كبير فى تخريب القرية والزراعة والعلاقات الزراعية، وأضرت بالفلاح المصرى أيما ضرر». واعترض أحد قادة الحزب على نشر إعلان عن «شويبس» أو أى شركة استثمار أجنبى.

وعبر بعض قادة الحزب وأعضاؤه عن رفضهم للمدرسة الصحفية التى عبرت عنها «الأهالى»، وطالبوا بصحيفة حزبية جامدة (من وجهة نظرى). تقوم على نشر توجيهات حزبية مباشرة والتركيز على مفكرى الحزب وقياداته العمالية والفلاحية. ونشر البرنامج واللائحة، وإعادة التذكير بمواقف الحزب، ونشر أخبار وأسماء لجان الحزب بالمحافظات والأقسام والمراكز. كما قال أحد الزملاء فى اجتماع الأمانة : « الأهالى ناجحة صحفيا أكثر منها ناجحة حزبيا. ناجحة صحفيا لكفاءات موجودة بها ناجحة أصلا، ولكن ليس بالقدر الذى يقدم به الحزب لانعدام التوجيه المباشر للقارئ، وعدم الاهتمام بتوجيه القارئ للانضمام للحزب.. ».

وطالب عديد من أعضاء الحزب بتخصيص صفحة للعمال وصفحة للفلاحين وصفحة للموظفين وزيادة المقالات الاقتصادية و.. و.. متناسين أن الأهالى تصدر مرة واحدة فى الأسبوع وفى عشر صفحات أو اثنتى عشرة صفحة فقط.

ولكن كانت هناك ظاهرتان أثارتا قلقى فى هذه الفترة المبكرة.

الأولى : تدخل الحزب لوقف الحملة ضد التعذيب. فبعد سلسلة من الاتصالات بين المسئولين فى وزارة الداخلية وقيادة الحزب، فوجئت يوم الثلاثاء التالى لنشر التحقيق الخاص بالتعذيب، وأثناء وجودى فى المطبعة باتصال تليفونى من الحزب يبلغنى بضرورة نشر تكذيب وزارة الداخلية، ويستحسن أن يكون فى الصفحة الأولى.. ولم يكن هناك اعتراض على النشر ولكنى أخبرت المتحدث أن الداخلية تكذب ماهو صحيح وثابت، خاصة أنها تنكر بصفاقة أن البلاغات تتعلق بوزارة الداخلية، وهو أمر لايمكن قبوله بالإضافة إلى أن الداخلية لم ترسل هذا التكذيب مكتوبا، بل تريدنا

أن نكذب بناء على اتصال تليفونى يستطيعون إنكاره، وأكدت أن الأهالى سترد على هذا التكذيب وستواصل الحملة. فى النهاية نشر التكذيب فى صفحة ٤ وكان نصه «صرح مصدر مسئول بوزارة الداخليلية أن بلاغات التعذيب التى نشرت بالعدد الماضى من جريدة الأهالى لم يثبت صحتها. وأن البلاغات التى تحمل أرقام ٣٠٤٦ و٣٠٤٧ و ٣٠٤٨ عرائض والمقدمة بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٨٣ تمس موضوعات غير خاصة بوزارة الداخلية».

وعلقت الأهالى على هذا النفى قائلة.. «نشرنا فى العدد الماضى ثلاثة بلاغات حول التعذيب تقدم بها المحامى عادل عيد إلى نيابة استئناف القاهرة.. وطالبنا النائب العام أن يعلن ماتخذ من إجراءات تجاه هذه البلاغات.. ونحن ننشر بيان وزارة الداخلية عملا بحق الرد وننتظر رد النائب العام.»(٢٦)

وأصر الحزب بعدها على قفل هذا الملف مؤقتاً. واضطررت للموافقة وعدم نشر مالدى «الأهالى» من مقالات وتعليقات.. خاصة وأنه لم يكن تحت أيدينا فى هذه اللحظة أية معلومات أو مستندات جديدة. وكان تقديرى أن الأسابيع القادمة ستحمل إلينا المزيد من المستندات والمعلومات، وسأكون قادراً عندئذ على استئناف الحملة، خاصة وأن الأمين العام قال لى، إنه «إذا جد جديد فانشر..»

الظاهرة الثانية : والتى أثارت قلقى بصورة أشد هى تحويل البعض للخلافات العادية داخل أسرة تحرير «الأهالى»، إلى معركة وحملة «همس ودس ونميمة» داخل الأروقة الحزبية، وتحريض الزملاء أعضاء الحزب ضد «الأهالى» والمسئولين عنها. وكان هذا الأسلوب المقيت أمرا بالغ الغرابة بالنسبة للأوضاع التنظيمية للأهالى ووجود أكثر من هيئة حزبية تناقش فيها دوريا.. سواء مجلس الإدارة أو مجلس المستشارين أو الأمانة العامة أو اللجنة المركزية.. وقد نوقشت «الأهالى» بالفعل فى هذه الهيئات جميعا عدة مرات فى الفترة منذ صدورها فى ١٩ مايو وحتى نهاية أكتوبر ١٩٨٢.

ناقش مجلس الإدارة سياسة «الأهالى» فى ١٧ يونيه ١٩٨٢، وناقشتها الأمانة العامة فى ٢١ يونيه ١٩٨٢، ومجلس المستشارين فى ٢١ أغسطس ١٩٨٢.. ثم اللجنة المركزية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٨٢، وكانت فى مجملها مناقشات إيجابية مفيدة. وقد ظهر بوضوح من خلالها وجود أفراد يرفضون «الأهالى» جملة وتفصيلاً.. «فهى ليست تعبيراً عن خط الحزب السياسى.. وأخبارها وعناوينها غير دقيقة.. والجانب الاقتصادى غائب.. وتغطية أحداث لبنان سيئة.. ولايوجد تنسيق بين الأقسام المختلفة..والكاريكاتير ناقص فلم يقدم رسام كاريكاتير جديداً.. واليوميات سيئة خاصة يوميات «صلاح عيسى» وذلك على حد قول أحد أعضاء الأمانة أثناء مناقشة «الأهالى». ويتساءل زميل آخر فى نفس الجلسة..«أين كتاب اليسار المصرى ومفكرو الحزب على صفحات «الأهالى» ؟!» متجاهلاً الكم الهائل من الكتاب اليساريين (حزبيين وغير حزبيين) الذين كتبوا فى الأهالى خلال أشهر قليلة.. والغريب أن مجلس المستشارين فى أول اجتماع له كرر نفس المعنى، فطالب بأهمية توسيع دائرة الكتاب بالنسبة لصفحات الرأى وللصفحة الأخيرة.

كما ظهر اتجاه يرفض أسلوب السخرية والنقد اللاذع واستخدام العبارات الشعبية. وعبر مجلس المستشارين عن هذا الاتجاه بقوله «على الجريدة أن تبتعد عن الإثارة الصحفية.. بمعنى التعرض بالتجريح للأعلام والشخصيات. ويوجد فارق بين النقد الذى هو أسلوب القوى المتقدمة، والتجريح وهو أسلوب لايجب أن نمارسه. وعندما نتوجه بالنقد لشخصية عامة ذات منصب عام، فعلى الجريدة أن تتبع خطين : -

١ - من الوقائع الخاصة إلى كشف الهيكل العام الذى يعززها.

٢ - دراسة نفس الحالات فى مواقع متشابهة والانتهاء إلى قواعد عامة. (٢٧)

وقد انصب هجوم أصحاب هذا الاتجاه على بابنا الناجح «الأهبارية».

وقدم آخرون بالطبع انتقادات هامة استفدنا منها فى عملنا بعد ذلك.

وبعد أول مناقشة واسعة «للأهالى» فى اللجنة المركزية (دورة ٢٨ أكتوبر ١٩٨٢) قررت اللجنة المركزية بناءً على اقتراح ١٦ من أعضائها إصدار القرار التالى :

«اللجنة المركزية إذ ناقشت التقرير المقدم من مجلس إدارة الجريدة حول «الأهالى». وبعد أن استمعت إلى ملاحظات الأعضاء، وواضعة فى الاعتبار الملاحظات العديدة التى تستهدف تطوير الجريدة دفعاً بها إلى الأفضل وواضعة فى الاعتبار التوجيهات العديدة التى يتعين على مجلس الإدارة وضعها فى الاعتبار تقرر : -

١ - الموافقة من حيث المبدأ على التقرير المقدم.

٢ - توجيه التحية إلى مجلسى الإدارة والتحرير على مايبذلانه من جهد تعبيراً عن رأى الحزب ومواقفه واثقين أنهما سوف يبذلان كل جهد ممكن لوضع ملاحظات أعضاء اللجنة المركزية ومجمل أعضاء الحزب فى الاعتبار».

ووافقت اللجنة المركزية على هذا القرار بالإجماع، وامتنع عضو واحد عن التصويت. وقد نشرنا فى «الأهالى» فى العدد التالى لاجتماع اللجنة المركزية، ملخصا لمناقشات اللجنة المركزية. وكان تقديرنا أن المناقشات الحزبية فى الهيئات والمستويات المختلفة، ومهما قيل فيها من آراء وانتقادات حادة، مفيدة لنا وتدفع بالعمل إلى الأمام.. ولكن المشكلة كانت فيما يجرى خارج الأطر الحزبية، كما سبق القول.

وقد بدأت المشكلة بخلاف بسيط داخل مجلس التحرير، أو على الأصح بموقف لأحد أعضاء هذا المجلس وهو الزميلة «أمينة شفيق». كانت الزميلة «أمينة» ترى - كما قالت هى نفسها - أنها أكبر منى وأقدم وأسبق فى العمل الصحفى "SENIOR" على حد تعبيرها. وأن كونى رئيساً للتحرير لايغير من هذه الحقيقة شيئا. وأنه يجب على ألا أتخذ قراراً قبل مشاورتها بصورة خاصة والاستماع إلى رأيها، والعمل على أساسه. ولم يكن لى اعتراض بالطبع على التشاور معها ولكن المشكلة أن العمل فى «الأهالى» يتم بصورة جماعية واجتماع مجلس التحرير ينعقد ثلاث مرات فى الأسبوع «الخميس - الاثنين - الثلاثاء» وكل شئ يعرض للتصويت. وظلت هذه المشكلة تؤثر فى تصرفات الزميلة «أمينة شفيق». وشكواها للأصدقاء ولقادة الحزب لاتنقطع، مما أسمته تجاهلى لاقتراحاتها وانحيازى لما يقترحه «صلاح عيسى». بل وقالت إن واجبى كان يتطلب مشاورتها فى تشكيل مجلس التحرير مسبقاً قبل طرحه مع أى إنسان آخر. وازداد الأمر تعقيداً عندما جرت مناقشة فى مجلس التحرير حول كُتَّاب «اليوميات». كنا قد قررنا فى اجتماع سابق أن يكون كتاب اليوميات هم «صلاح عيسى - د. رفعت السعيد - فريدة النقاش - نجاح عمر» وقررت نجاح بعد فترة السفر للكويت. وطرحت موضوع البحث عن كاتب رابع بدلاً من نجاح لليوميات. وذكرت بالقواعد التى اتفقنا عليها سابقاً، وهو أن يكون صحفياً وكاتباً ويجيد هذا النوع من الكتابة التى تحتاج إلى درجة عالية من الفنية والأسلوب الأدبى. وحتى أزيل الحرج عند مناقشة الأسماء، قلت مامعناه أنه غير صحيح أن كل صحفى أو كاتب يصلح لكتابة اليوميات فصلاح عيسى ولطفى الخولى مثلا يستطيعان كتابة هذا النوع بتألق، بينما لاأستطيع لا أنا ولا محمد سيد أحمد ولا أمينة شفيق كتابة يوميات. وانتهت الجلسة باتفاق على اتصالى بـ لطفى ليشارك فى كتابة «اليوميات». فى المساء علمت من صديق مشترك أن كلامى أغضب السيدة

أمينة شفيق، وأنها اتصلت بالصديق ثائرة وأكدت أنها تكتب يوميات أفضل من فلان وفلان.. وأنها ستتقدم إلى غدا يوميات عن لبنان وإذا لم أنشرها فستقدم استقالتها، ورجانى الصديق أن أنشر هذه اليوميات مهما كانت الظروف. وأحسست بالضيق الشديد فلا يمكن إدارة أى عمل بأسلوب التهديد. وأبلغت الصديق أمام إلحاحه أننى سأقرأ اليوميات وسأحدد الموقف على ضوء هذه المراجعة، بعد أن كنت أميل إلى عدم نشرها إرساءً لتقاليد صحيحة. المهم كان مستوى اليوميات معقولا خاصة لأنه يتناول أحداث لبنان من خلال تجربة شخصية إنسانية. ونشرت اليوميات. ولكن الأزمة لم تنته. وبدأت الشكوى تنتقل إلى دوائر أوسع وتحركت عناصر وشخصيات أخرى وتحولت قاعات التجمع إلى حكاوى وقصص حول «الأهالى». وروج فى الحزب أننى ضد أن يكتب العمال فى الأهالى وفوجئت بعدد من أصدقائى العمال يتحولون ضدى. ونال الزميل «**صلاح عيسى**» النصيب الأكبر من الغضب والسخط. وشارك فى الحملة كل من لايعرف الكتابة وحاول أن ينشر فى «الأهالى» استنادا إلى وضعه الحزبى ولم يوفق، وبعض الزملاء حسنى النية والحريصين على تقدم «الأهالى» والذين صدقوا ماروجه هؤلاء وهؤلاء. ووصل الأمر الى أن أصبحت هناك ظاهرة مرضية فى الحزب، خاصة فى القاهرة والمقر المركزى، أثارت قلق القيادة الحزبية. واقترح **د. رفعت السعيد** أن تخصص ندوة القاهرة الأسبوعية لمناقشة حول «الأهالى» ووافقت بسرعة فليس هناك مانخشاه.

ونشر الخبر فى الصفحة الأولى من الأهالى يوم ٢٠ أكتوبر تحت عنوان « مناقشة مفتوحة للأهالى اليوم» وقدمنا لهذه المناقشة فى صباح الأربعاء تحت عنوان «**حوار مفتوح مع أصحاب الأهالى الحقيقين**»(٢٨)

وحضر أعضاء مجلس التحرير عدا «**أمينة شفيق**» الندوة التى أقبل الكثيرون على حضورها. وتحدث ٢٠ من الحاضرين ١٠ منهم من أعضاء الحزب. وكان ملفتاً للنظر أن ملاحظات غير أعضاء الحزب كانت بلا استثناء ايجابية ومفيدة، خاصة الملاحظات النقدية. بينما بدا واضحا من ملاحظات أعضاء الحزب وأغلبهم من العاملين فى المقر المركزى أو الشباب الدائم التردد على القاهرة والمقر المركزى للعمل الحزبى، أن هناك خطاً هجومياً واحداً يجمعهم إلى حد أن الزميل **فيليب جلاب** سألنى : أليس هؤلاء من رجال «فلان» ؟ .. وهو أحد قادة الحزب.

وانصب الهجوم على المنحى «اليمينى» للأهالى والموقف غير اليسارى، وتجاهل العالم الاشتراكى، وصعوبة اللغة وتجاهل العمال والفلاحين، والإعلانات، وانخفاض التوزيع، وضعف الكاريكاتير، والاهتمام بالفن الصحفى، وضعف كتاب اليوميات، وضرورة إلغاء الأهبارية، التى لاتختلف عما يكتبه الوردانى، والذاتية التى يكتب بها بعض الكتاب، وغياب مقالات **أمينة شفيق** والخروج عن الخط السياسى للحزب..

ومن خلال هذا الهجوم كان هناك تركيز خاص ضد **صلاح عيسى** وبدرجة أقل **فريدة النقاش وأمينة النقاش**، ووصل الأمر الى حد ذكر أرقام غير صحيحة حول توزيع «الأهالى».

ورددت على كل الملاحظات بهدوء. خاصة وأن عدداً من المتحدثين تربطنى به علاقات عميقة وحميمة. وعرفت بعد ذلك أن عملية غسيل مخ مورست قبل الندوة. وأن عدداً من الزملاء أمدوا المتحدثين بمعلومات وبيانات، كانت وراء موقفهم الساخط. ولم تكن تلك فى الحقيقة معلومات أو بيانات صحيحة. وجاءت اجتماعات اللجنة المركزية بعد الندوة بثمانية أيام لتحبط الحملة، وإن لم تتوقف أبدا عمليات النميمة والدس التى ظلت للأسف تنمو وتنمو إلى حد أثر بصورة سلبية بعد ذلك.

وفى نفس الوقت الذى نمت فيه هذه الظاهرة السلبيـة، كانت «الأهالى» تتعرض لحملات السلطة والصحف القومية والضرب تحت الحزام..

كان الرئيس «حسنى مبارك» قد استقبل وتحدث إلى رئيسى تحرير صحيفتى الشعب (حامد زيدان) والأحرار (وحيد غازى). وأقلق عدم التقائه مع «الأهالى» بعض قادة الحزب، خاصة ومناخ التهدئة كان مايزال فى أوجه. وانتهز «خالد محى الدين» استقبال الرئيس له فى ١ يونيه ١٩٨٢ وطلب منه حديثاً «للأهالى» يجريه رئيس التحرير، ووافق الرئيس وترك تحديد الموعد لاتصالات مع سكرتاريته.

وحاول خالد بعد ذلك تحديد الموعد دون جدوى.

وتكرر الأمر بصورة فجة مع وزير الداخلية. كنا قد اقترحنا إجراء مناقشة مفتوحة مع وزير الداخلية بعد أن تكرر نفيه لما ننشره حول ممارسات الوزارة والقوانين المقيدة للحريات والدولة البوليسية. وقبل «اللواء حسن أبو باشا» بذكائه المعروف إجراء حوار مفتوح معى لـ «لأهالى»، وأبلغ خالد أنه سيحدد موعداً لاستقبالى خلال أسبوعين. وفى إحدى الأمسيات وكنا نتناول طعام العشاء فى منزل الصديق «الدكتور إبراهيم سعد الدين» فوجئنا باللواء «حسن أبو باشا» على التليفون يطلب الأستاذ خالد. وكان موضوع الحديث أنه حدد موعداً للقائى بمكتبه بالوزارة يوم كذا الساعة كذا. وبعد أيام وقبل موعد الحديث بأربع وعشرين ساعة اتصل مدير مكتب الوزير ليبلغنى بإلغاء الموعد دون أن يحدد موعداً آخر. أحد الخبثاء لاحظ أن اتصال مدير المكتب تم فى المساء بعد انفضاض مجلس الوزراء بقليل. مما يشير إلى أن «د. فؤاد محى الدين» اعترض على الحديث وأن الوزير استجاب لاعتراضه. ونشرنا هذه «اللقطة» فى الأهالى، وغضب الوزير غضباً شديداً.

كان البعض يضيق بهذه المواقف من الحكم ويعتبرها شيئاً سيئاً بالنسبة للأهالى وكنا نراها أموراً طبيعية، فـ «الأهالى» جريدة معارضة فى حكم لايؤمن بالمعارضة والتعددية.

وقد امتد العداء لـ «الأهالى» إلى الإعلان عن الصحيفة. فالأهرام والأخبار والصحف القومية رفضت بعد العدد الأول والثانى أن تنشر أية إعلانات عن الأهالى متضمناً إشارة لمحتوياتها. والتليفزيون فرض رقابة على الإعلان فكان يحذف عناوين بعض الموضوعات.

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الحملة الصحفية ضد الأهالى. بدأتها صحيفة الحزب الحاكم «مايو» وحشدت لها كتيبة ضمت «إبراهيم سعدة» و «عبد الله عبد البارى» و «سمير رجب» و «إبراهيم الوردانى» و «صبرى أبو المجد» و «محمد رشوان» و «الدكتور محمد إسماعيل على» وكان سلاحهم نشر أخبار كاذبة مائة فى المائة حول الأهالى والتجمع، واستخدام ألفاظ السباب والقذف من أمثال ..

وصف الحزب بأنه .. «غبى.. ضيق الأفق جداً.. دموى جداً.. رخيص.. مسترزق.. غير محترم.. هتافة شوارع.. مهيج جماهير.. متشرد.. يبيع نفسه على الأرصفة.. بلا قومية ولادين ولاوطن.. نفعى شره.. منحل.. بلا أخلاقيات سياسية أو حياتية.. ثقيل الدم.. صفيق.. سمج..»

وبعد مايو دخلت الصحف الأخرى. وكان من أبرزها الأخبار ورئيس تحريرها الزميل «موسى صبرى»، فقد أثارت الحملة ضد الدولة البوليسية والمعتقلات وممارسة الحكم الإرهابية غضب «موسى صبرى» خاصة عندما تصدينا للاتجاه لمد العمل بقانون الطوارئ فكتب فى الأخبار فى الصفحة الأولى، مقالا تحت عنوان «أسلوب المناحات ولطم الخدود.. وتسويد كل شئ»..

قال فيه :

«إنني أعذر أى أجنبى أو عربى يقيم خارج مصر، إذا قرأ بعض مايكتب فى صحف المعارضة، وتصور أن حكومة مصر تحكم بالفوضى لابالدستور، وتكمم الأفواه، وتدمى أجساد مواطنيها بسياط التعذيب، وتقذف بهم كل يوم بالآلاف إلي السجون وتدوس القانون بالأقدام، وتفرض شريعة الغاب وإرهاب الحديد والنار.. أى والله..إننى أقرأ بعض الأعمدة والصفحات فى جريدة الشيوعيين، وأتصور وكأن على رأس مصر حكومة تطرف إرهابى، وصلت إلى مقاعدها بانقلاب دموى.. وجاءت لتكتم الأنفاس، وتفرض الظلم والعنت على كل الناس وتستحل حرياتهم وحرماتهم وآدميتهم.. وكل ما تحميه الفضائل للإنسان وكل مايستر به القانون كل مواطن !

وإننى أتساءل، ماهذه اللوثة فى استخدام القلم والورقة المطبوعة ؟.. وماهذا الخلل فى ممارسة الرأى الآخر ؟. وإلى أى هدف تريد هذه القلة المضطربة المريضة أن تقود من يقرأ ؟..»

ويمضى **«موسى صبرى»** فى سبابه الى أن يصل إلى فقرة توضح سبب غضبه، فيقول.. «وفى الأسبوع الماضى كتبوا لنا بأقلامهم مناحة جديدة لأن الحكم قرر أن يمد العمل بقانون الطوارئ، لكى يحمى مقدرات هذه البلاد، ولكى لاتتحول البلاد إلى لبنان أخرى..»(٢٩)

وواصل هجومه بعد ذلك بأيام فى مقال تحت عنوان **«انتصحوا.. فلا تهديد ولاوعيد»**(٣٠) دافع فيها عن الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات. ووصف «الأهالى» بأنها «منشور لاصحيفة.. وهى أداة تهييج لامنبر رأى.. وهى صخب وضجيج وتشويه للحقائق..» .. وقال قولته المشهورة التى ركز عليها وأصبحت بعد ذلك قضية تلاحق رئاسة تحرير الأهالى..«ان هذا الفريق من الشيوعيين المصريين يسيطرون على حزب التجمع فى قيادته، فى صحيفته، فى كل تحركاته..»(٣١)

وكان الرئيس **«مبارك»** قد نزل بدوره للمعركة وشن حملة ضارية على المعارضة وصحافتها فى خطابه أمام المؤتمر الثالث للحزب الوطنى قائلا : «ولايثبط من عزيمتنا أن البعض منا قد أساء استخدام مناخ الديمقراطية والحوار والمشاركة، وسلك مسلكاً بعيداً عن الموضوعية التى تمليها الظروف التى يمر بها الوطن المفدى، بالتهويل والمبالغة فى تصيد الأخطاء، وإهدار التوازن بين الإيجابيات والسلبيات، واختلاق الحملات فى موضوعات ليست واردة فى الوعى الشعبى العام، والسعى إلى فرض الرأى على الآخرين حسب الهوى والغرض دون معايير موضوعية تكون فيصلا بين الحق والباطل، والصواب والخطأ والنجاح والفشل..

ولابد أن نتفق جميعا على أنه ليس من الديمقراطية فى شئ أن تحاول أقلية أن تفرض على جماهير الشعب آراءها وأولوياتها ومطالبها، وتنفرد بتحديد مسار العمل الوطنى، كأنها وحدها هى التى أوتيت العلم والحكمة.. فتلك هى أعتى صور الدكتاتورية، دكتاتورية الأقلية الجائرة الباغية. وليس من الديمقراطية والوطنية أن تتخصص فئة منا فى الحديث عن المشاكل والمعوقات، دون أن تكلف نفسها مشقة البحث عن الحلول وعناء التفكير فى البدائل والخيارات..

وليس من الديمقراطية فى شئ أن تسعى حفنة من الأفراد إلى احتكار مراكز النفوذ والتأثير السياسى سنة بعد أخرى بدعوى أنهم قاموا بدور وطنى فى مرحلة معينة..

وليس من الديمقراطية فى شئ أن يتحول النقد - الذى هو عنصر إيجابى مطلوب - إلى مهاترة وافتراء وقلب للحقائق، وتزييف للأوضاع..» (٣٢)

وردت الأهالى بقوة وحسم ولكن فى هدوء. اتفقنا على أن تخصص الافتتاحية لرد متكامل على مبارك يوقعه الأمين العام. واشتركنا مع الأستاذ **«خالد محى الدين»** فى تحضير الرد. ونشرت

الافتتاحية تحت عنوان.. **«خطاب مفتوح إلى الرئيس حسنى مبارك.. دكتاتورية الأقلية وديمقراطية الأغلبية»**وبتوقيع **خالد محى الدين**»[٣٣] وبعد خطاب مبارك تصاعدت الحملة ضد «الأهالى».

على الطريق ..

ولم نشعر بأى قلق من الحملة الرسمية. فقد كانت أقل كثيرا مما توقعنا. وكان نجاح «الأهالى» فى مرحلة التأسيس هذه والتى استمرت من ١٩ يوليو ٨٢ حتى نهاية أكتوبر ٨٢ يعطينا إحساساً بالثقة والاطمئنان وكان هناك أكثر من دليل على هذا النجاح. ولكننا توقفنا أمام حقيقتين أساسيتين : -

* الحقيقة الأولى، هى نجاح حملة التبرعات التى دعا إليها الحزب واستمرارها بعد صدور الجريدة واستوقفنا بالذات حجم مساهمة الأصدقاء والقوى الوطنية الديمقراطية فى مصر، وأعضاء التجمع فى الخارج (البلاد النفطية) فقد شكلت مساهماتهم مايقرب من ٧٠٪ من حملة التبرعات.

* الحقيقة الثانية، هى تحقيق الأهالى نسبة توزيع تتجاوز الهدف المحدد. لقد بدأنا بطبع ١٠٠ ألف نسخة أسبوعيا وهى أكبر كمية نستطيع طبعها فى ظروفنا المالية. وخصص منها ٩٥ ألف للتوزيع الداخلى. وقد نفذ العدد الأول، وهو أمر طبيعى وليس له دلالة خاصة. وكان متوسط التوزيع خلال هذه الفترة من ١٩ مايو وحتى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٢ (٢٤ عددا من العدد ٣٢ وحتى العدد ٥٥) حوالى ٨٠ ألف نسخة فى المتوسط بنسبة ٨٣٪ وكان تقديرنا أن التوزيع جيد - وإن كان أقل من طموحنا - فى ظل ظروف موضوعية أحاطت بنا، من أهمها أننا بدأنا الصدور فى أشهر الصيف التى تشهد انخفاضاً عاماً فى توزيع الصحف جميعا كما سبق القول، كذلك صادفنا شهر رمضان المبارك وعطلة العيد، ورمضان من فترات انخفاض توزيع الصحف تقليدياً (انخفض التوزيع خلال أعداد رمضان الى ٧٧.٧٪).

وعندما حصلنا على أرقام توزيع الشعب والأحرار أحسسنا بالرضا، فقد كانت «الأهالى» باستمرار تسبقهما، خاصة وأن «الأهالى» الأقل صفحات والأكثر ثمناً. فبينما نصدر فى ١٠ صفحات من الحجم العادى وتباع النسخة بعشرة قروش، كانت الشعب تصدر فى ٢٤ صفحة «تابلويد» أى (١٢) صفحة من الحجم العادى، وبعشرة قروش أيضاً والزحرار تصدر تصدر فى ٨ صفحات من الحجم العادى وبخمسة قروش فقط. أما صحيفة الحزب الحاكم «مايو» فكانت تصدر فى ٢٠ صفحة من الحجم العادى وبخمسة قروش فقط. ومع ذلك كنا نسبقها فى التوزيع أيضا.

وقد تعهدنا أمام اللجنة المركزية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٨٢ بأننا سنرفع نسبة التوزيع إلى ٩٠٪ مع بدء شهر نوفمبر وانتهاء إجازات المدارس والجامعات. ونجحنا فى تنفيذ وعدنا. فقد ساعدتنا ظروف عديدة على أن تكون الأشهر الخمس التالية هى فترة ازدهار حقيقى لـ «الأهالى»

هوامش الفصل الخامس

١) الأهالي عدد ٣٢ ١٩ مايو ١٩٨٢

٢) المصدر السابق.

٣) المصدر السابق.

٤) الأهرام ١٩ مايو ١٩٨٢ صفحة ١

٥) الأهرام - الأخبار - الجمهورية ٢٠ مايو ١٩٨٢

٦) الأهرام ٧ يونيه ١٩٨٢ صفحة ١

٧) الأهالي المصدر السابق صفحة ٣ صباح الأربعاء.

٨) حدد «صلاح عيسى» في العدد التالي مباشرة، طبيعة هذا الباب فقال :

« تهتم الأخبارية بأبطال الأخبار وصناعها وبشغلها مابين السطور وماخلفها، وتقرأ لك ومعك الصحف القومية والحزبية، وهي تشاغب وتقبل المشاغبة وتنقد ولا تسيل دما، وعنوانها مزج بين مقاطع عناوين الصحف القومية الثلاث، وشعارها : اختلاف الرأي لايفسد للود قضية، لذا لزم التنويه، والزعل مرفوع، وحق الرد مدفوع.»

الأهالي عدد ٣٣ ٢٦ مايو ١٩٨٢ صفحة ٦

٩) تقرير مقدم من مجلس إدارة جريدة الأهالي إلى اللجنة المركزية لحزب التجمع. دورة ٢٨ أكتوبر ١٩٨٢.

« أرشيف التجمع »

(أنظر الملحق الوثائقي - وثيقة رقم ٢٣)

١٠) الأهالي العدد ٣٥ ٩ يونيه ١٩٨٢ صفحة ٣

١١) أصدرت نيابة أمن الدولة قرارها بحفظ التحقيق.

١٢) الأهالي العدد ٤٣ ٤ أغسطس ١٩٨٢ صفحة ٣

٣١) الأهالي عدد ٣٢ ١٩ مايو ١٩٨٢

١٤) الأهالي عدد ٣٤ ٢ يونيه ١٩٨٢

١٥) الأهالي عدد ٤٠ ١٤ يوليو ١٩٨٢

١٦) الأهالي عدد ٤٤ ١١ أغسطس ١٩٨٢

١٧) الأهالي عدد ٤٦ ٢٥ أغسطس ١٩٨٢

١٨) الأهالي عدد ٥٠ ٢٢ سبتمبر ١٩٨٢

١٩) الأهالي عدد ٥١ ٢٩ سبتمبر ١٩٨٢

٢٠) الأهالي عدد ٥٢ ٦ أكتوبر ١٩٨٢

٢١) تقرير مقدم من مجلس إدارة جريدة الأهالي (مصدر سابق)

٢٢) الأهالي عدد ٣٥ ٩ يونيه ١٩٨٢

٢٣) الأهالي عدد ٤٩ ١٥ سبتمبر ١٩٨٢ صفحة ٣

٢٤) الأهالي عدد ٥٢ ٦ أكتوبر ١٩٨٢

٢٥) تقرير مقدم من مجلس إدارة جريدة الأهالي (مصدر سابق)

٢٦) الأهالى عدد٥٠ ٢٢ سبتمبر ١٩٨٢ صفحة ٤

٢٧) محضر اجتماع هيئة مستشارى الأهالى فى ٢١ / ٨/ ١٩٨٢.

(أرشيف التجمع)

٢٨) الأهالى عدد ٥٤ ٢٠ أكتوبر ١٩٨٢ صفحة ٣.

٢٩) الأخبار العدد ٩٤٤٥ السنة الحادية والثلاثون ١٩ سبتمبر ١٩٨٢ صفحة ١.

٣٠) الأخبار العدد ٩٤٥٦ السنة الحادية والثلاثون أول أكتوبر ١٩٨٢ صفحة ١.

٣١) المصدر السابق.

٣٢)الأخبار العدد ٩٤٤٩ السنة الحادية والثلاثون ٢٣ سبتمبر ١٩٨٢

٢٣) الأهالى العدد ٥١ ٢٩ سبتمبر ١٩٨٢.

الفصل السادس

الفساد والديمقراطية

عاشت الأهالى اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٨٢ ولمدة خمسة أشهر متتالية، فترة ازدهار حقيقى، توزيعياً وتحريرياً. فقد تشابكت عوامل عديدة، ذاتية وخارجية على انتقال الأهالى إلى مستوى آخر، تجاوز توقعاتنا.

كانت البداية بقضية «**عصمت السادات**»..

فى يوم الأربعاء ٢٠ أكتوبر ١٩٨٢ أذاع المدعى العام «الاشتراكى» قراره بفرض التحفظ على أموال «**عصمت السادات**» شقيق الرئيس السابق، وزوجاته وأولاده، وتشكيل ٢١ لجنة لجرد الأموال والفيلات والعمارات. ورغم اهتمام الرأى العام بالقضية ورغبته فى متابعة تفاصيلها، فقد فرضت الصحافة الرسمية «القومية» نوعا من التعتيم، واكتفت بنشر البيانات الرسمية.

وعلى العكس اهتمت صحف أحزاب المعارضة «**الشعب - الأحرار - الأهالى**» بأخبار التحقيق وبعض الخفايا التى تكمن خلفه، وكثير من التفاصيل. وكانت فرصة ذهبية لمزيد من الانتشار والشعبية لصحافة أحزاب المعارضة.. وزاد توزيعها جميعا.

ولكن «**الأهالى**» عالجت الموضوع بمنهج وأسلوب مختلف، سواء من الناحية السياسية أو الصحفية، جعلتها فى المقدمة بلا منازع.

من الناحية الصحفية، انفردت «**الأهالى**» بكثير من الأخبار والموضوعات والتحقيقات والأحاديث، والكاريكاتير، أضاءت الجوانب المختلفة للقضية وجعلتها فى متناول القراء بصورة صحيحة، وأشبعت رغبتهم فى معرفة التفاصيل، كل التفاصيل.

وفى الوقت نفسه، وضعت «**الأهالى**» موضوع «**عصمت السادات**» وقرار المدعى الاشتراكى بالتحفظ على أمواله الموضع الصحيح كجزء من قضية فساد عامة نتيجة لسياسات اقتصادية واجتماعية مستمرة منذ سنوات طويلة (عهد السادات) ويتطلب التصدى لها تغييرا شاملا فى هذه السياسات. لم يستخفنا الطرب لتوجيه هذه الضربة الى شقيق السادات ونظام حكمه بالتالى، فلم نغفل عن اللجوء إلى قانون استثنائى (قانون العيب) للمساءلة ودافعنا بقوة عن إعمال القانون الطبيعى. كذلك فجرنا العديد من قضايا الفساد حتى لاتتحول القضية إلى مجرد شخص فاسد.

وقد مارست «**الأهالى**» منذ العدد الأول الذى صدر بعد قرار المدعى الاشتراكى هذا المنهج فى تناول قضية «**عصمت السادات**» بصورة متكاملة.

كان عنوان الافتتاحية «**شخص عصمت السادات أم حكم القلة الطفيلية ؟**»

وقد حاولت فى هذه الافتتاحية، وهى أول كلمة للأهالى فى الموضوع، أن أضع رؤيتنا كاملة قدر الإمكان. وقالت الافتتاحية :

«استقبلت الجماهير المصرية، التى تزداد قسوة الحياة عليها يوماً بعد يوم، قرار المدعى العام «الاشتراكى»، بفرض الحراسة على عصمت السادات وأسرته بارتياح بالغ، مدركة أنه قرار سياسى فى المقام الأول، مؤملة أن يفتح هذا الإجراء الباب أخيراً لمواجهة حقيقية وشاملة للفساد بهدف تصفيته.

فجذور الفساد لاترتبط بفرد، بل تتجاوز شخص **«عصمت السادات»**، لتشمل منهج وسياسات سيطرت على حياتنا خلال السنوات العشر الأخيرة.. أى حقبة السادات.

ارتبط الفساد فى هذه السنوات بمجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى حملت لافتة **«الانفتاح»**، وقامت على فتح الباب على مصراعيه أمام المضاربين والسماسرة والمهربين وتجار السوق السوداء وتجار المخدرات، وسائر الأنشطة الطفيلية.. والتى انحازت بالكامل لصالح رأس المال الأجنبى- الطفيلى فى الغالب - ضد رأس المال الوطنى المنتج بقطاعيه العام والخاص. وتفشت ظاهرة **«العثمانيين»** و **«الساداتيين»** وغيرهما من الأسر التى لم تحظ بعد بنفس الشهرة.

وكان الوجه الآخر لعملية الفساد، هو غياب الديمقراطية، مما أدى إلى تفشيها، وقدم الحماية القانونية لها، من خلال احتكار الحزب الحاكم - الذى ينكشف بعض رجاله الآن - للسلطة والصحافة والإعلام والنشاط الاقتصادى، وتنصيب هذه الأسر لعملائها فى المراكز الاقتصادية والسياسية والإعلامية، إلى حد تدخل مسئولى الحزب الوطنى فى توزيع المساكن والتموين والأسمنت والأسمدة فى المحافظات والقرى، حيث تتفشى ظاهرة «الأباطرة الصغار» من كل لون باسم حزب الأغلبية، وتتعدد مراتب (المافيا العائلية) الجديدة فى بلادنا، وتنعدم المساواة أمام القانون والفرص المتكافئة.

وقد استخدم الحزب الحاكم ورجاله فى عهد السادات ترسانة القوانين الاستثنائية والمعادية للحريات، والممارسات البوليسية لملاحقة أى صوت يفكر فى كشف هذه الظاهرة ويدعو لملاحقتها.

ولاشك أن الحماس الشعبى الذى فجره هذا القرار، سيكتسب بعده وعمقه وفعاليته، حين تمتد ملاحقة الفساد من شخص **«عصمت السادات»** و **«رشاد عثمان»** وآخرين داخل جهاز الدولة، إلى الطبقة الطفيلية بكاملها، وإلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزتها وأدت إلى مانحن فيه.

إن الحماس الشعبى يقول لنا أيضاً، إن محاربة الفساد ليس مهمة الأجهزة وحدها، وإنما هى بالدرجة الأولى مهمة الرقابة الشعبية التى لاشك أن **«الرئيس مبارك»** يدرك الآن حيويتها وضرورتها وفعاليتها، إلا أن هذه الفعالية لن تتحقق بصورتها المنشودة دون إسقاط كافة القوانين التى تحول بين الشعب وممارسة حقه المشروع والدستورى فى التنظيم والتعبير والتظاهر السلمى والإضراب، والوصول إلى حرية صحافة حقيقية»(١)

وعلى الصفحة الثالثة كتب **«شفيق أحمد على»** تحقيقاً تحت عنوان «ماذا قدم أنور السادات إلى شقيقه عصمت ؟» طالب فيه بأن يمتد التحقيق إلى **«عثمان أحمد عثمان»** و **«اللواء النبوى إسماعيل»** و **«أنور أبو سحلى»** و **«مصطفى خليل»** .. وأن تفتح ملفات التليفونات، ونفق الشهيد أحمد حمدى، ومجمع نسيج العامرية.. إلخ. وقدم العديد من المعلومات حول نشاط **«عصمت السادات»** وتاريخه ومواقفه وعلاقته بالسادات.

وفجر «المستشار صلاح عبد الحميد» نائب رئيس محكمة استئناف القاهرة سابقاً، هذا القاضي الفاضل، والسياسي المدني الحاسم كالسيف الذي انضم لحزب التجمع بمجرد بلوغه سن المعاش.. فجر قضية تعطيل قيام المدعي العام بواجبه تجاه عصمت السادات، رغم أن تورطه معروف منذ السبعينات وعلى وجه القطع منذ عام ١٩٧٤.(٢)

وأعادت «الأهالي» نشر رأي للمستشار «أحمد رجائي دبوس» نشرته «الأهرام» في طبعة واحدة فقط من طبعاتها الثلاث يوم السبت ٢٣ أكتوبر ٨٢ يقول فيها «لايمكن تبرئة رئيس الجمهورية من الناحية القانونية وفقاً لنص الدستور، بوجود شبهة استغلال أو فساد سياسي يصدر ممن يعملون معه أو ينتمون إليه بصلة، مهما كانت نواياه. والقول بأنه كان قد أمر بمنع شقيقه من دخول الميناء والجمرك.. للتستر على اتهام رئيس الجمهورية السابق بالإهمال على الأقل.. غير مقبول قانوناً»

وبالطبع لم تستطع الأهالي نشر التحقيقات مع عصمت السادات لوجود قرار بحظر النشر.

لا... لقانون العيب

وتوالت في الأعداد التالية الموضوعات الإخبارية والتحقيقات والمقالات التي تعطى الحدث دلالاته الكاملة وتكشف بوضوح عن الموقف المبدئي المتميز، والقدرة الصحفية، في تناول قضية «عصمت السادات».ولابد من الإشارة هنا إلى بعض أبرز هذه المعالجات.

لقد رفضنا بوضوح بعد إثارة القضية على صفحات الأهالي اللجوء إلى قانون استثنائي (قانون العيب) ودور المدعي الاشتراكي ومحكمة القيم

كتبت «صباح الأربعاء» بتوقيعي – بدلا من «المحرر» – تحت عنوان واضح.. «نعم لتصفية الفساد.. لا لقانون (العيب)». وجاء في هذا المقال..

«منذ أصدر المدعي العام «الاشتراكي» قراره بالتحفظ على أموال «عصمت السادات» وأولاده ثم التحفظ على شخصه وثلاثة من أبنائه (أي حبسهم) في سجن ملحق مزرعة طره، وهناك نقاش متصل داخل مجلس تحرير الأهالي وبين محرريها، ومع زملائنا في الحزب.

لاأحد يختلف حول الترحيب بهذا القرار باعتباره نقلة هامة في الحملة المطلوبة ضد الفساد ونزاهة الحكم خلال السنوات العشر الماضية،أي الحقبة الساداتية.. ولكن مايثير النقاش والجدل والاختلاف هو الموقف من المدعي العام «الاشتراكي» الجهاز والقانون الذي يحكمه والمنهج الذي قام على أساسه.

فالمدعي العام «الاشتراكي» وجهازه – وبصرف النظر عن الأشخاص نتاج لقانون غير ديمقراطي، يفتقد إلى أي مقومات دستورية أو قانونية صحيحة، ومرفوض من كل القوى الوطنية في مصر، وهو قانون «حماية القيم من العيب»، أو قانون «العيب»، كما يعرف جماهيرياً. وقد رفضته عند الإعلان عنه وصدوره.. الجمعية العمومية لمحكمة النقض، ونادي القضاة، والجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة، وهيئات التدريس بكليات الحقوق، ونقابتي المحامين والصحفيين، وحزبي التجمع والعمل.. إلخ

واستندت المعارضة الواسعة لقانون العيب إلى عديد من الأسباب، في مقدمتها.. أنه يحاكم الإنسان على أفكاره، ويعتدي على استقلال القضاء، ويخضع الإنسان للمحاكمة أمام هيئة إدارية تسمى محكمة القيم، بينما تفتقد بتشكيلها للضمانات التي يتمتع بها أعضاء

السلطة القضائية. ويبتدع مايسمى بالتحقيق السياسي والمحاكمة السياسية.. إلخ ويفرض عقوبات تشمل السجن والمنع من مزاولة المهنة للصحفيين وأساتذة الجامعات..

وتأكدت صحة المعارضة والرفض لقانون العيب وللمدعي العام «الاشتراكي» ودوره المرتبط بالحزب الحاكم والسلطة السياسية، في حملة سبتمبر ١٩٨١ عندما زج رئيس الجمهورية السابق بـ(١٥٣٦) من قادة الرأى والساسة وشباب الحركة السياسية والدينية في السجون، وعهد إلى المدعى العام «الاشتراكي» وجهازه بإجراء تحقيق سياسي معهم. كان التحقيق والأسئلة التي ووجه بها أبناء مصر، شباباً وشيوخاً، رجالاً ونساءً، محاولة سافرة للتفتيش في العقول والضمائر. وخضع المعتقلون(أو المتحفظ عليهم) على ذمة تحقيق المدعي«الاشتراكي» للسيطرة التامة لجهاز مباحث أمن الدولة الذى خضع بدوره لرغبات وأحقاد الحاكم الفرد المطلق. ولم يستطع جهاز المدعى العام «الاشتراكي» أن يوفر لهم أى حماية في السجون، أو أن يضمن لهم الحقوق الآدمية البسيطة. حتى الإفراج عنهم خضع لقرار سياسي من رئيس الجمهورية الجديد وقرارات جهاز مباحث أمن الدولة وحساباته. ولم يكن للمدعى العام «الاشتراكي» دور حقيقي في أى قرار يتعلق بالمتحفظ عليهم.

كانت هذه حججا كافية ليستمر موقفنا - كجريدة وحزب - ثابتاً من رفض قانون العيب ودور المدعى العام «الاشتراكي».

ولكن ماأثار النقاش والجدل.. هو موقف المدعي الاشتراكي من قضية الفساد، وهي قضية جوهرية وحاسمة للتغيير والخروج من الأزمة الشاملة التي تحاصر المجتمع المصرى منذ سنوات طويلة.

وطرح البعض سؤالا هاما في محاولة لحسم هذا النقاش.

ألم يكن ممكنا أن يطول القانون الطبيعي هذا الفساد دون حاجة إلى المدعى «الاشتراكي» وجهازه وقانونه ؟! وكانت الإجابة..نعم ولا..

نعم.. لأن القوانين العادية القائمة، كانت ومازالت صالحة في مجملها للتصدى لهذه الظاهرة «الفساد» وإيقاع العقاب بالمفسدين مهما علت مراكزهم.. وحتى إن كان هناك قصور في بعضها فتعديلها أمر ليس مستحيلا.. ولا.. لأنه لكي نطبق هذه القوانين فلابد من قيام أجهزة التحرى والمراقبة والضبط بالتحرك في الوقت المناسب لتوفير الأدلة ووضعها أمام النيابة العامة بأفرعها المختلفة (نيابة الأموال، النيابة الإدارية، نيابة أمن الدولة..) دون تردد أو خوف من سلطة سياسية تحمى الفساد والمفسدين، وأن يكون للنيابة العامة من الاستقلال والحصانات مايضمن قيامها بمسئولياتها دون تدخل أو تهديد من السلطة السياسية والتنفيذية..

وهذا بالضبط ماافتقدناه خلال الحقبة الساداتية.

* وقفت الحكومة ضد الدعوة لاستقلال القضاء وضد مطلب إلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية وإسناد البت في شئون القضاة الوظيفية لمجلس منهم وحدهم، ومد حصانة القضاة إلى أعضاء النيابة العامة.. إلخ، كما طالب القضاة أنفسهم.

* وأصدر رئيس الجمهورية السابق قراراً مفاجئاً عام ١٩٨٠ بإلغاء الرقابة الإدارية، وتمت تصفيتها في عملية أقرب إلى العمليات الحربية، وشتت العاملين فيها للدور الذى قاموا به في ملاحقة الفساد والانحراف وكشفهم لصفقة اللحوم الفاسدة وصفقة «اللانشون» و «البلوبيف» غير الصالح للاستخدام الآدمي وصفقة الفحم الكورى، والسمن الفرنسي، وصفقات الأغذية الفاسدة التي عقدتها «شركة مالتي تريد» التي رأس مجلس إدارتها أحد

قادة الحزب الوطني. وفي الأشهر الثمانية الأخيرة قبل الإلغاء أعدت الرقابة الإدارية تقارير حول مخالفات تمس عدداً من الشخصيات الرسمية وبعض قادة الحزب الحاكم حول الاستيلاء على أراضى غير قانونية وعمليات تهريب وسمسرة وعمليات رشوة سجلها مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكي تقاضاها عدد من المسئولين والوزراء السابقين وبدأت الرقابة الإدارية فى تحقيقها قبل أن يلحقها قرار الحل..!!

* ولاحقت أجهزة الأمن كل من تصدى من قريب أو بعيد لعمليات الفساد. ولم يكن صدفة تعطيل «الأهالى» ومصادرة «التقدم» - النشرة الداخلية لحزب التجمع - ٤ مرات ومصادرة آلات طباعتها أيضاً، لتصديها لعمليات الفساد، وتوجيه الاتهام لبعض قادة الحزب بالاسم.. والزج ببعض قادة حزب التجمع وأعضائه فى المعتقلات والسجون.. وإسقاط عضوية أعضاء مجلس الشعب الذين طرحوا مثل هذه القضايا، إما بالفصل أو تزوير الانتخابات.. ومازالت استجوابات **«الدكتور محمود القاضى»**.. وتدخلات **«عادل عيد»** و **«أبو العز الحريرى»** و **«الشيخ عاشور»** وغيرهم، نماذج حية فى ذاكرة الجماهير.

* وتقاعست أجهزة عديدة أمام هذه الظواهر عن القيام بدورها فى كشف الفساد والمفسدين وتركت لهم الملعب خالياً يتمتعون فيه بالحماية..

إذن هناك حل وإمكانية للتصدى للفساد من خلال القانون الطبيعى والأجهزة والسلطات الدستورية والقانونية، دون حاجة إلى قانون العيب أو جهاز المدعى العام «الاشتراكى» أو أى اجراء استثنائى أو قانون خاص.

والشرط الوحيد، هو أن تمارس الأجهزة الشرعية والرقابية والقانونية دورها المنوط بها عن طريق تحقيق ديمقراطية فعلية وعدم إخضاع أجهزة الرقابة والتحقيق لسيطرة أو تدخل السلطة التنفيذية والحزب الحاكم وتوفير ضمانات حقيقية لها ولأفرادها.. وإجراء تعديلات فى عدد من القوانين، فى مقدمتها «الكسب غير المشروع» ليطال الجميع بلا استثناء. وإلزام كل من تولى منصبا عاما خلال السنوات العشر الماضية، سواء رئيساً للوزراء أووزيراً أو محافظاً أو عضواً فى مجلسى الشعب والشورى أو رئيساً لمجلس إدارة أو تحرير مؤسسة صحفية.. إلخ، بنشر ذمته المالية وأقاربه حتى الدرجة الثالثة منذ عشر سنوات والآن.. ليعرف الشعب من أفسد وشارك فى الفساد، ومن حافظ على نزاهته وطهارة اليد والنفس.

وأعان الله مصر على ماأصابها فى السنوات العشر الماضية.

« حسين عبد الرازق » (٣)

ولم يمنع هذا الموقف المبدئى من تصدى «الأهالى» لمحاولة حكومة **«فؤاد محى الدين»** توجيه ضربة لجهاز المدعى العام «الاشتراكى» بعد الحكم فى قضية **«عصمت السادات»** ونشر حيثياته فخصص المانشيت الرئيسى لهذا الموضوع..

«وزارة فؤاد محى الدين .. غاضبة على المدعى الاشتراكى».

وجاء فى الخبر ... «تسود دوائر مجلس الوزراء والحزب الوطنى موجة من الغضب الشديد ضد المدعى العام الاشتراكى الحالى المستشار **«عبد القادر أحمد على»** وعدد من معاونيه باعتبارهم المسئولين عن هذه الورطة التى وقعت فيها حكومة الحزب، بإصرارهم على الوصول بالتحقيقات مع عصمت السادات إلى بعض الوزراء الحاليين وكبار المسئولين فى الحزب الوطنى، وهو منهج ينذر- فى حالة استمراره - بالزج بعدد أكبر من المسئولين فى الوزارة

والحزب فى دائرة الاتهام مع كل قضية جديدة يعدها المدعى الاشتراكى.

ويطالب بعض المسئولين بضرورة توقف المدعى الاشتراكى عن تقديم قضايا أخرى تمس شخصيات أساسية فى الحكومة أو الحزب الوطنى أو عائلاتهم.. أو البحث عن طريقة لتغيير المستشار «**عبد القادر أحمد على**»، وعدد من معاونيه فى مقدمتهم «**المستشار ناجى إسحاق**» و «**المستشار يوسف دراز**» و «**المستشار حسنى عبد الحميد**». وقد لفت نظر بعض الدوائر السياسية أن جهاز المدعى «الاشتراكى» اعتمد فى تقديم كافة القضايا على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الخاص «بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب، وتجنب الاستناد إلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المعروف باسم حماية القيم من العيب» وهو القانون سيئ السمعة الذى عارضته ومازالت كافة القوى الديمقراطية فى مصر..»(٤)

قرصنة اقتصادية

وربطت الأهالى بوضوح بين قضية **عصمت السادات** وظاهرة الفساد، وظاهرة الرأسمالية الطفيلية ودورها فى مصر. فنشر «**د. محمود عبد الفضيل**» مقالا تحت عنوان.. «الرأسمالية الطفيلية وأزمة الاقتصاد المصرى » (٥) استهله قائلا..

«لم يعد خافياً على أحد أن الاقتصاد المصرى قد غدا فى النصف الثانى من السبعينات مرتعا خصبا لرأس المال المغامر والطفيلى الذى يقوم على السلب والنهب فى العلن والخفاء. إذ أصبح الشغل الشاغل لهؤلاء المغامرين والطفيليين، هو تحقيق أكبر قدر من التكاثر المالى وفى أقصر فترة ممكنة. وقد لجأ أساطين رأس المال المغامر والطفيلى إلى أساليب أقرب ماتكون إلى أساليب «القرصنة الاقتصادية» التى تتفنن فى ابتداع طرق الإغارة على المال العام والخاص على السواء، وذلك على النحو الذى أشارت إليه بوضوح وجلاء وقائع تحقيقات جهاز المدعى العام الاشتراكى فى قضايا «**رشاد عثمان**» و «**توفيق عبد الحى**» وأخيراً « **عصمت السادات**».

ومضى **د. محمود عبد الفضيل** يكشف أبعاد هذه الظاهرة وطبيعتها.. ظاهرة الرأسمالية الطفيلية..

– «إن هذا الرأسمال المغامر والطفيلى هو رأس مال لاينتمى للمجتمع الذى يعيث فسادا فى أرضه، بل هو فى حقيقة الأمر «رأس مال غير مقيم».. فهو رأس مال يقوم على المضاربة والمغامرة وسرعان مايلوذ بالفرار من نشاط إلى آخر ومن بلد إلى آخر إذا ماسدت أمامه كل منافذ وفرص الكسب الحرام والثراء غير المشروع..»

– «.. إن معظم نجوم وأقطاب عناصر الرأسمالية الطفيلية الجديدة، هم من المحتالين والمغامرين والنصابين بالمعنى الجنائى للكلمة. إذ كل من هؤلاء – الذين تم تقديمهم للمحاكمة و الذين مازالوا يعربدون فى الظلام – له تاريخ حافل فى مجال النصب والاحتيال.. إصدار شيكات بدون رصيد، جمع أموال المواطنين على ذمة إقامة جمعيات إسكان وهمية، الاغتصاب والتعدى على أراضى وأملاك الدولة..»

– «.. إن تضخم ثروات هذه الفئة فى غضون عدد قليل من السنوات لهو وليد عمليات النهب والابتزاز والتهريب وفرض العمولات والأتاوات واحتكار منافذ التوزيع والاتجار فى السوق السوداء».

– «.. الابتزاز واستغلال النفوذ السياسى والإدارى كان مصدراً أساسياً من مصادر

تكوين الثروات وتكريس الأموال لدى هذه الفئة..»

- «.. نشط الرأسماليون الطفيليون فى مجالات معينة تقع على هامش العملية الإنتاجية، مثل عمليات الشحن والتفريغ والتخليص الجمركى والمقاولات والمضاربات العقارية بالإضافة إلى الحصول على التوكيلات التجارية واحتكار منافذ توزيع سلع معينة، والوساطة والسمسرة والتخليص على الصفقات والمشروعات الجديدة..»

- «.. ومن الملاحظ أن كافة الشركات والمشروعات التى تقوم بإنشائها عناصر الرأسمالية الطفيلية، هى شركات ذات طبيعة عائلية بحتة. إذ تدار بواسطة أفراد العائلة، وتقوم على العصبية العائلية وعلاقات الدم والمصاهرة..»

- «.. ساعد على نمو وازدهار هذه الفئة تورط الجهاز المصرفى فى عمليات تمويل الأنشطة الطفيلية، بمقتضى توصيات شخصية، ودون اقتضاء الضمانات الكافية وفقاً للأصول المرعية والصرف المصرفى السليم..»

وختم د. **محمود عبد الفضيل** دراسته الهامة مؤكداً «.. أن هناك فارقاً جوهرياً بين الرأسمالية الطفيلية التى تقوم على النهب والاغتصاب، وبين الرأسمالية الوطنية التى تقوم على الإنتاج وبناء الاقتصاد الوطنى. فالرأسمالية الوطنية الناشئة فى العشرينات كانت تدافع عن كرامة الوطن فى مواجهة غزو الرأسمال الأجنبى، أما الرأسمالية الطفيلية الناهبة فى السبعينات فهى رأسمالية رثة تقوم على هدر كرامة الوطن والمواطن. فهى تعمل وكيلاً ذليلاً لرأس المال الأجنبى وتضارب على أقوات الشعب فى الأسواق، ورغم ذلك نجدهم الأعلى صوتا والأكثر تشدقا بحب الوطن وبأنهم صناع الرخاء والازدهار الاقتصادى لمصر. ولعله آن للزيف والتزوير التاريخى للحقائق الاقتصادية أن ينكشف وآن للمجتمع أن يتصدى بحزم للعبة خلط الأوراق التى يجيدها هؤلاء الطفيليون وأعوانهم، عندما يصورون للرأى العام وللمواطنين البسطاء أنهم قادة مسيرة الرخاء والازدهار والتقدم الاقتصادى فى البلاد..»

وقدمت «**أمينة شفيق**» فى مقال لها بنفس العدد بعداً آخر لظاهرة الفساد، يكمل ماطرحه د.**محمود عبد الفضيل** فبعد أن رفضت بوضوح القول بأن المجتمع المصرى خلا من حالات الفساد خلال الخمسين سنة المنصرمة، وأوضحت أن الفساد عاش فى مصر «قبل ثورة ١٩٥٢ وبعدها، ومابعدها» وعددت هذا الفسادوأبعاده، فرقت بوضوح بين الفساد فى الماضى، وظاهرة الفساد فى حقبة السبعينات والثمانينات، حيث تشابكت بؤر الفساد وتحولت إلى مؤسسة منظمة وذات امتدادات فى جهاز الدولة « تملك قيمها التى تنشرها فى صفوف الشعب المصرى، وتحولت إلى مايشبه الانكشارية». وحددت «**أمينة شفيق**» ثلاثة أسباب رئيسية لهذه الظاهرة وهى :

* الانفتاح الاقتصادى ومأدى إليه من فوضى اقتصادية ترعرع فيها الفساد.
* انعدام التخطيط والمتابعة والرقابة على القطاع العام والمال العام الواقع خارج نطاق هذا القطاع.
* انعدام الديمقراطية والرقابة الشعبية خاصة عبر المجالس المحلية واللجان النقابية والمجالس النيابية. (٦)

وأضاف «د. **عبد العظيم أنيس**» بعداً آخر لظاهرة الفساد تسلط الضوء على ارتباط الفساد بسياسة «التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو بعبارة أصح بسياسة التبعية للإمبريالية الأمريكية» وأشار إلى تجارب فيتنام وكوبا (قبل كاسترو) ونيكاراجوا (أيام سموزا) وشيلى والبرازيل وكوريا الجنوبية والسلفادورالآن.. كاشفاً أن «سياسة الولايات

المتحدة الاقتصادية تقوم على أساس الدفاع عن مصالح شركاتها الدولية العملاقة ذات الارتباط الوثيق بالشرائح الاجتماعية المحلية التى تقوم بدور الوكيل الاقتصادى فى الداخل من مكاتب الاستيراد والتصدير ووكلاء الشركات الدولية العملاقة.. إلخ. باختصار بالشرائح الطفيلية من الطبقات الرأسمالية المحلية. وهذا التحالف الوثيق بين المؤسسات الاقتصادية الأمريكية وبين الرأسمالية الطفيلية المحلية، يقوم على قاعدة نهب الشعوب واستنزاف وتدمير ثقافتها وهذا هو الفساد الأكبر. وهو لابد أن يؤدى إلى مقاومة الطبقات الوطنية لهذه السياسات.. وهنا يأخذ الفساد فى أوساط السلطة طريقه إلى بعض شرائح الطبقة الوسطى بأمل رشوتها وكمحاولة لإضعاف المقاومة أو صرفها عن اتجاهها الطبيعى ضد الإمبريالية، ولشراء ذمم البعض أو ابتزاز البعض الآخر..» (٧)

أما «د. جلال أمين» فقد اختار بعداً آخر غاية فى الذكاء والأهمية، وهو ماأسماه التفسير النفسى «لقضية عصمت السادات»، يقوم على دراسة شخصية السادات وعقده النفسية، وكيف أثرت فى اختياراته وممارساته السياسية ولعبت دوراً أساسياً فى استشراء الفساد فى عهده.(٨)

وسلط «د.عصمت سيف الدولة» الضوء على «البنك العربى الإفريقى» و «المصرف العربى الدولى»بمناسبة مانشر عن رفضهما للطلبات التى تقدمت بها جهات التحقيق لمعرفة أرصدة «عصمت السادات» وأحد المتهمين فى الاتجار فى العملة. ليكشف عن انتهاك سيادة الدولة وعودة الامتيازات فى ظل سياسة الانفتاح.

فساد فى كل مكان

وتحرك صحفيو الأهالى لتقديم تفاصيل جديدة فى قضية «عصمت السادات» وإزاحة الستار عن قضايا فساد أخرى.

فكتب «أحمد عبد التواب» تحقيقاً عن اغتصاب السيدة «سكينة السادات» لأرض ملك للدولة لإقامة نادٍ للشباب فى «شبرامنت».ونشر «أحمد اسماعيل» بلاغاً إلى النائب العام عن استيلاء «عصمت السادات» على ممتلكات فى السويس بـ ٣٥٠ألف جنيه (٩) وأذاع «شفيق أحمد على» سر التحقيقات التى تمت مع مليونير مصرى فى القضية رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ مكتب النائب العام. فقال إن التحقيقات بدأت فى أعقاب مانشرته صحيفة «الواشنطن بوست» الأمريكية فى أول أكتوبر الماضى، حول ماأثير أخيراً بشأن نفقات الأسلحة الأمريكية إلى مصر، وفى أعقاب التصريحات والاتهامات التى أكدت مصادر التحقيق بأن المليونير المصرى نسبها على شاشة التليفزيون الأمريكى إلى كل من السيد «كمال حسن على» و «المشير محمد أبو غزالة» و «منير ثابت» (شقيق زوجة الرئيس مبارك) الذى كان يتولى رئاسة مكتب مشتريات السلاح بواشنطن وقت أن كان أبو غزالة يتولى مهام ملحقنا العسكرى..» (١٠)

وألقى «أحمد إسماعيل» الضوء على الملابسات المريبة التى أحاطت ببناء فندق «ماريوت»(١١) وأعاد «فيليب جلاب» للأذهان قصة ارتباط «أنور السادات» بالمخابرات الأمريكية وتجنيدها له مقابل دخل شخصى ثابت. فكتب فى عموده «دبوس» تحت عنوان نبش الماضى :

«فى فبراير ١٩٧٧ كتب الصحفى الأمريكى المعروف «جيم هوجلاند» سلسلة من المقالات

كشف فيها بعض المعلومات التى قدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أثناء التحقيق مع بعض قادتها، عن طريق اللجنة التى أمر الكونجرس بتشكيلها برئاسة «السناتور فرانك تشيرش». وكان الرئيس الأمريكى والكونجرس فى ذلك الوقت يسعيان للحد من تجاوز المخابرات المركزية فى خارج الولايات المتحدة، بعد أن كادت أجهزة المخابرات الأمريكية تصبح أقوى نفوذاً من أى رئيس أمريكى أو أية مؤسسة مثل الكونجرس. وفى الرابع والعشرين من شهر فبراير، كتب «هوجلاند» مقاله الشهير، بعنوان «أموال المخابرات الأمريكية لبعض زعماء الشرق الأوسط تعد استثمارا مجزيا». وقال «هوجلاند» إن التحقيقات أثبتت أن «الملك حسين» كان يتلقى أموالا من المخابرات الأمريكية ثم أضاف بالحرف الواحد.. «بينما كان «جمال عبد الناصر» يحاول إسقاط النظام السعودى المحافظ فى الستينات، استطاع «كمال أدهم» مدير المخابرات السعودية وضابط الاتصال بينها وبين المخابرات الأمريكية، أن يجند بحرص «السيد السادات» الذى كان نائبا لرئيس مصر فى ذلك الوقت. وفى إحدى المراحل كان «السيد أدهم» يزود «السادات» بدخل شخصى ثابت، وفقا لماقاله مصدر مطلع رفض الإدلاء بالتفصيلات..».

وختم «فيليب جلاب» عموده قائلاً : «إذن فجذور الفساد تمتد إلى أبعد من الاتهام الموجه إلى الأخ «عصمت السادات»، وأخطر من مجرد الحصول على أذونات الحديد والأسمنت ومسحوق الرابسو» (١٢)

وفجر «شفيق أحمد على» قنبلة صحفية، عندما التقى بالمليونير الهارب «كامل الكفراوى»..المطلوب للمدعى العام «الاشتراكى» والمحكوم عليه لتقاضيه مقدم إيجار لعماراته الكثيرة دون أن يتسلم أى مواطن هذه الشقق، وتاجر الفراخ وأحد نجوم التطبيع مع إسرائيل. ويعلن «الكفراوى» فى حديثه أن تجارة الإسرائيليين فى مصر تدار من بيت «عصمت السادات» وأن «طلعت السادات» هدد الكفراوى بنفس مصير شقيق «رشاد عثمان» قبل قتله.. ويوجه اتهامات خطيرة ضد عدد من نجوم المجتمع والسلطة.(١٣)

وتوجه الأهالى سهامها إلى عثمان أحمد عثمان فقد ذكر أحد الشهود فى قضية «توفيق عبد الحى» أن المهندس «عثمان أحمد عثمان» هو الذى زكى «توفيق عبد الحى» بخطاب رسمى لمحافظ الاسكندرية وقال شاهد آخر إن المهندس «إسماعيل عثمان» ابن شقيق «عثمان أحمد عثمان» هو الذى أرسل طلب تزكية لبنك قناة السويس لكى يمنح «توفيق عبد الحى» ٩ ملايين جنيه. وصادفت هذه الشهادات الاستعداد لانتخابات نقابة المهندسين. فبدأنا فى إلقاء الضوء على دور «عثمان أحمد عثمان» كوزير ونقيب.(١٤)

هيكل .. يتحدث

وقد استقبل الرأى العام هذه الخدمة الصحفية والسياسية المتكاملة للأهالى، باقبال فاق كل تصوراتنا، مما اضطرنا إلى رفع المطبوع من ١٠٠ ألف فى العدد ٥٥ الذى نفذ تماما، إلى ١٠٥ ألف فى العدد ٥٦ (نفذ بدوره) إلى ١١٥ ألف فى العدد ٥٨ ثم ١٢٥ ألف فى العدد ٥٩.

وارتفعت أرقام التوزيع بصورة مطردة من ١٠٢٧٢٦ (العدد ٥٦) إلى ١٢١٩٠٣ (العدد ٥٩). وكنا ندرك أن هذا الارتفاع مرتبط أساسا بموضوع «عصمت السادات» وأنه بمجرد انتهاء المحاكمات ومتابعة الرأى العام للقضية ستواجه صحف الأحزاب جميعا بانخفاض فى التوزيع، وهو ماحدث فعلا بالنسبة لصحيفتى«الشعب» و «الأحرار». ولكن الأهالى حدث لها

العكس. فقد زاد التوزيع مرة أخرى. فإدراكنا المبكر لهذا الأمر جعلنا نفكر فى خطة لاستمرار ارتفاع التوزيع تقوم على خطين متوازيين.. الأول : البحث عن موضوعات صحفية مثيرة بشرط أن يكون لها عمق سياسى وتحمل للقارئ جديدا بالفعل وتخدم سياسة الحزب وأهدافه. والثانى : الاستمرار فى تحسين الخدمة الصحفية والارتقاء بها بحيث يرتبط القارئ بالأهالى أكثر فأكثر. وعرضت على مجلس التحرير أن أجرى حوارا مع الأستاذ **«محمد حسنين هيكل»**، لتكون الأهالى مرة أخرى، هى منبره للرأى العام المصرى كما كانت عام ١٩٧٨، خاصة وأن تجربتنا معه فى سجن **«ملحق مزرعة طره»** والحوار المتصل معه سواء من جانبنا أو من جانب القوى السياسية الأخرى، أثار فى أذهاننا وأذهان الناس العديد من الأسئلة. وكنا على ثقة من أن **«هيكل»** سيفجر بحديثه كثيرا من القضايا الهامة، وسيذيع كعادته العديد من الأسرار. وكنا نعرف أيضا أنه سيثير موضوعات قد تمس بعض الأصدقاء أو تغضبهم.. ولكننا قررنا أن نمضى فى إجراء الحديث وأن نعطى الجميع حق الرد.

وقبل **«هيكل»** إجراء الحديث. وأعددت له ٢٦ سؤالاً مكتوباً. ولكننا خرجنا مرات ومرات على النص، ودار حوار ممتع استغرق ساعات طويلة على مدى أيام ثلاثة. كنت أذهب خلالها فى الصباح إلى مكتبه أفتح جهاز التسجيل، وأبدأ فى الحوار ونكتشف عند منتصف اليوم أننا لم ننته الا من سؤالين أوثلاثة. وبعد أن انتهى الحوار وبدأت فى تفريغ الأشرطة وإعادة كتابة الحديث، ونشرت الحلقة الأولى، وسلمت الثانية لسكرتارية التحرير، فوجئت أن نصف الحلقة الأخيرة لم يتم تسجيلها . أخطأت فى الضغط على «زراير» الكاسيت فبدلا من الضغط على التسجيل ضغطت على تشغيل الصوت، وبالتالى لم تسجل ولاكلمة ووقعت فى حرج بالغ، خاصة وأننى كنت مسافرا بعد ٤٨ ساعة إلى بغداد. وأخيرا وجدنا الحل بعد أن وافق الأستاذ **«هيكل»** على إجراء الحوار من جديد حول الموضوعات التى لم تسجل، على أن تتم هذه المرة مع الزميل **«محمد سيد أحمد»** الذى قبل مشكورا أن يحل محلى نتيجة لسفرى. والطريف أن الإعادة حققت فائدة هامة، فقد تناولت أحداثا لم تكن مطروحة عند التسجيل أول مرة بالاضافة إلى أن **«محمد سيد أحمد»** أثار - نتيجة لاهتماماته - موضوعات إضافية أغنت الحديث.

ونشرنا الحلقات الثلاث متتالية..

وتحدث **«هيكل»** عن أسباب خلافه مع السادات منذ نوفمبر ٧٣ ودوره فى إفشال مباحثات أسوان بين **«السادات وكسينجر»** وموقفه ضد الصلح المنفرد مع إسرائيل، وظاهرة الفساد التى سادت المجتمع خلال السنوات الأخيرة، وحقيقة ماحدث فى ١٣ مايو٧١، وحملة سبتمبر ٨١، وكشف **«هيكل»** الأسباب الحقيقية لاختيار **«عبد الناصر»** **«للسادات»** نائبا له، وأسرار طرد **«السادات»** للخبراء السوفيت، كما تحدث عن التغيير ومسئولية مؤسسة الرئاسة والرئيس **«حسنى مبارك»** والأحزاب السياسية.. وقال إن العوامل التى تسببت فى صدامات ومعارك طويلة فى الفترة مابين الانفجار الشعبى فى ١٨و١٩ يناير ٧٧ والذى أسماه **«شتاء الغضب»** وحملة سبتمبر وحادث المنصه فى **«خريف الغضب»** عام ٨١، مازالت قائمة، تفجر صراعاً حاداً فى المجتمع المصرى وتفرض ضرورة التغيير. وقال **«هيكل»** إنه رغم **«المتغيرات»** التى تمت خلال العام الماضى، فإن التغيير لم يحدث إلا فى الأسلوب والمناخ نتيجة أن «الحاكم الآن يتصرف كما يتصرف البشر..»..

وتحدث **«هيكل»** أيضاً عن الموقف العربى وتراجع الثورة والثروة، وبدأ ماأسماه **«بالحقبة الإسرائيلية»**. وشرح المتغيرات فى الموقف الدولى وتأثير صعود **«أندروبوف»** للحكم فى

الاتحادالسوفيتى على حيوية سياسة «الكرملين» فى العالم وفى الشرق الأوسط.. وعارض بشدة الدعوة لاعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل مؤكداً أن هناك فرقاً بين الثورة والدولة..

وقد احتل الحوار مع «هيكل» مانشيتات الأهالى ثلاثة أعداد متتالية، وصفحتين كاملتين فى كل عدد.

كانت مانشيتات الأهالى فى الحلقة الأولى :

«محمد حسنين هيكل للأهالى :

المعارضة لمبارك تأتى من داخل النظام والتأييد يأتى من خارجه !!

إذا كان هناك انحراف فلنحاسب أسرة «عهد الناصر» أسوة «بالسادات».

اختلفت مع «السادات» فى نوفمبر ٧٣ حول الصلح المنفرد مع إسرائيل (١٥)

وكانت عناوين الحوار على صفحتى ٣و٤ كالتالى :

«لم يحدث التغيير المخطط الذى يتلاءم مع الواقع الاجتماعى فى مصر.

انفجار الشعب فى ١٨و١٩ يناير ٧٧ كان رد «الذين عبروا القناة» على الانفتاح.

مستعد لإصدار صحيفة مستقلة خلال ستة أشهر.. إذا حصلت على الترخيص.

لأول مرة فى تاريخ مصر يستفتى الشعب على قانون يعاقب ٦ مرات بالأشغال الشاقة المؤبدة.

لم تكن هناك خطة مسبقة لمواجهة قضية الفساد.

هناك الآن حاكم يتصرف كما يتصرف البشر.

هناك الآن أكثر من كامب ديفيد جديدة فى العالم العربى»

وبعد الانتهاء من نشر الحلقات الثلاث من الحوار مع «هيكل» نشرنا فى العدد التالى مباشرة رداً كتبه «المرحوم **عبد الهادى ناصف**» معبرا عن القيادات الناصرية التى أطاح بها السادات فى ١٣ مايو وزج بها فى السجون، خاصة وأن «هيكل» قدم تفسيره الخاص لانقلاب ١٣ مايو مدافعاً ومبرراً. ونشر الرد بإشارة فى الصفحة الأولى تقول ..

«ضحايا مايو يردون على محمد حسنين هيكل» وكان عنوان الرد على الصفحة الثالثة..

«من التفسير التآمرى للتاريخ إلى المحاكمة على الفكر والنية» (١٦) واهتم الرأى العام أيضا بالرد كما اهتم بحديث هيكل.وقد نشر الرد أثناء وجودى فى بغداد.. وعندما عدت وجدت أن الرد كان قاسيا وردت فيه ألفاظ حادة تمس شخص **«محمد حسنين هيكل»** وكان رأيى أنه لايليق أن نسعى نحن إلى هيكل لإجراء الحوار ثم نسمح «ببهدلته» فى العدد التالى، وأن حق الرد شئ والمساس شئ آخر. واقتنع مجلس التحرير بوجهة نظرى، ووافق على كتابة توضيح فى **«صباح الأربعاء»** نشر تحت عنوان «الحوار مستمر واعتذار واجب»... تناول الحديث وأهميته وأهمية المتحدث ونشره فى أكثر من صحيفة فى الوطن العربى..«الوطن الكويتية - الراية القطرية - الاتحاد فى أبو ظبى - وأخبار الخليج البحرانية.. وعشرات أخرى»..

واختتمت «صباح الأربعاء» باعتذار واضح يقول :

«بالطبع فحديث الأستاذ **«هيكل»** أثار عليه وعلينا زوابع عديدة لم تكن غائبة عن توقعنا عندما أقدمنا على إجراء هذا الحديث.. وأثار أيضا مناقشات واختلافات فى الرأى حول بعض الحقائق التاريخية، ظل أغلبها- للأسف - حبيس جلسات خاصة ومناقشات فردية، ولم يصل القراء - أصحاب الحق الأصلى فى كل هذه الحوارات - إلا مقال الأستاذ (عبد

الهادى ناصف)، الذى بادر بإرساله للأهالى، وناقش فيه التفسير الذى قدمه الأستاذ هيكل لانقلاب ١٣ مايو (أو ١٥ مايو كما اشتهر إعلاميا) وقدم تفسيرا آخر لهذا الحدث، مستندا إلى بعض الوقائع التاريخية. وقد نشرنا هذا الرد كاملا فى العدد الماضى دون تدخل من مجلس التحرير.. ومازلنا على استعداد لنشر أى رد يغنى الحوار حول القضايا الهامة والعديدة التى طرحها الأستاذ هيكل فى حديثه..واستمرارهذا الحوار بطريقة صحيحة، يقتضينا الاعتذار عن بضع كلمات وردت فى رد الأستاذ «عبد الهادى ناصف» تجرح - دون قصد كما نتصور - شخص الأستاذ «هيكل»، خاصة ونحن نعلم أن الأستاذ «هيكل» التزم دائما بقاعدة عدم الرد حول مايتعلق بشخصه، مؤكدين ماقلناه فى تقديم مقال الأستاذ عبد الهادى ناصف، من أن الحقيقة السياسية والتاريخية، هى بنت الحوار.. وأن اختلاف الرأى والرؤى لايفسد للود قضية..(١٧) وحقق الحوار مع هيكل قفزة توزيعية جديدة فى الأهالى. رفعنا المطبوع اعتبارا من العدد ٦٠ إلى ١٥٠ ألف ثم رفعناه مرة أخرى اعتبارا من العدد ٦٢ إلى ١٦٠ ألف. وزاد التوزيع بصورة ملحوظة خلال الأعداد الثلاثة التى نشر فيها الحوار. فارتفع فى أول حلقة (العدد ٦٠) من ١٢١٩٠٣ فى العدد السابق إلى ١٣٩٤٢١، ثم إلى ١٤١٧٥١ فى العدد (٦١)، ووصل إلى ١٥١٩٢٦ فى العدد (٦٢) عندما زودنا المطبوع ١٠٠٠٠ نسخة وفى العدد التالى (٦٣) الذى نشر فيه رد «المرحوم» عبد الهادى ناصف وكنا قد خفضنا المطبوع إلى ١٥٠٠٠٠ وصل التوزيع إلى ١٤٠٢٥٤ نسخة.

وساعدتنا الظروف على أن نتبع حديث هيكل بضربة صحفية و (سياسية) أخرى فقد اتصل الزميل «عاصم حنفى» من لندن بالزميل «فيليب جلاب» بعد أن أشار فيليب فى «دبوس» إلى موضوع «جمال السادات» ابن الرئيس الراحل وضبطه وهو يحاول الغش فى امتحان كلية الهندسة وما لحق بالأستاذ الذى تصدى له من تنكيل وقال «عاصم» إن لديه وثائق هامة فى هذا الموضوع وعرض أن يكتب تحقيقا صحفيا عنه. واتصل بى«فيليب جلاب» وعرضت الأمر على مجلس التحرير مؤيدا نشر الموضوع، ووافق المجلس بالإجماع واتصل «فيليب» «بعاصم»وأرسل التحقيق بالبريد، وبالصدفة وصل بعد حديث «هيكل» مباشرة وقررنا نشره باعتباره الموضوع الرئيسى فى العدد على الصفحة الثالثة وأشرنا للموضوع بمانشيت فى الصفحة الأولى يقول «جمال أنور السادات.. حصل على البكالوريوس بالغش»

واحتل تحقيق «عاصم حنفى» الصفحة الثالثة بعناوين مثيرة تقول :

«بلاغ إلى من يهمه الأمر...

أخلاق القرية .. وكبير العائلة.

الباشمهندس جمال السادات نجح بالغش.. وإليكم الوقائع :

نسبة الحضور : صفر

أعمال السنة : صفر

التمارين والتدريبات : صفر

امتحان نصف السنة : صفر

والنجاح بامتياز..»(١٨)

وقفز التوزيع مرة أخرى إلى ١٥٢٢٥٧ نسخة فى هذا العدد بنسبة ٩٩,٢٢٪ من المطبوع المعد للتوزيع الداخلى.

التعذيب .. مرة أخرى

استمر هذا الارتفاع فى التوزيع طوال الأشهر التالية (يناير وفبراير ومارس ١٩٨٣) بل كانت نسبة التوزيع خلال يناير (٩٨.١٪) أعلى منها خلال شهر ديسمبر (٩٧.٧٪) الذى شهد حديث هيكل وموضوع جمال السادات، مما يؤكد أن القارئ لم ينصرف بمجرد انتهاء الضربات الصحفية، بل ظل مرتبطا بالأهالى نتيجة تميزها الصحفى والسياسى..(١٩) ولم ينخفض التوزيع خلال فبراير ومارس إلا بنسبة ضئيلة وظل أعلى من معدله أثناء نشر موضوعات «عصمت السادات»(٢٠)

لقد شهدت هذه الفترة درجة عالية من الاستقرار والعمل الجماعى وروح التآلف بين العاملين فى مجلس التحرير وتفاهم إلى حد كبير مع القيادة الحزبية وأعضاء الحزب.

انتظمت اجتماعات مجلس الإدارة بصورة لابأس بها (٢١) وأمسك فى يده بأهم القضايا الإدارية والصحفية والسياسية واتخذ قرارات إنشائية هامة دافعة للعمل فى الأهالى.. من أهمها :

إعادة تشكيل مجلس التحرير على ضوء سفر المراغى ونجاح، وتجربة الأشهر الخمسة الأولى.

وشكل المجلس بناء على اقتراحى من.. «**حسين عبد الرازق** رئيساً للتحرير - **عبد الغنى أبو العينين** مستشاراً فنياً - **محمد سيد أحمد** مديراً للتحرير ومسئولاً للقسم العربى والخارجى - **أمينة شفيق** مسئولاً لقسم الأخبار - **فيليب جلاب** عضواً بمجلس التحرير - **وجيه الشريعلى** مسئولاً للسكرتارية الفنية - **فريدة النقاش** مسئولاً للقسم الثقافى - **صلاح عيسى** مسئولاً لقسم التحقيقات - **حسين شعلان** سكرتيراً للتحرير - **حسين عبد ربه** مسئولاً لقسم الحزب - **أحمد عز العرب** مسئولاً للقسم الفنى» (٢٢) كما وافق المجلس فى نفس الجلسة على مشروع تطوير لصفحات الأهالى، تمت مناقشته فى اجتماع مشترك لمجلس التحرير والمستشارين وأصدر مجلس الإدارة فى ٩ مارس ١٩٨٢ لائحة جديدة لأجور المحررين على ضوء قرار المجلس الأعلى للصحافة رفع الحد الأدنى للأجور بالنسبة للصحفيين إلى ٥٠ جنيها وعمل تسويات فى المرتبات على هذا الأساس. (٢٣) كما قرر تشكيل لجنة من «**لطفى واكد** - **عبد الغنى أبو العينين**- **حلمى ياسين**» لدراسة شراء آلات للجمع التصويرى والتجهيز بالتعاون مع مطبعة «مورافيتلى»، تخصص للأهالى. وناقش مجلس الإدارة تقريرين قدما للأمانة العامة فى ١٧ يناير و٢٥ ابريل ١٩٨٣.

ولأول مرة منذ إصدار الأهالى صدر قرار من رئيس التحرير ينظم الأقسام وأسلوب العمل فى الأهالى، ويحدد المسئوليات بصورة دقيقة، مما جعل اجتماعات مجلس التحرير التى انتظمت يومى الخميس (الأربعاء لفترة) والاثنين ثرية ومنتجة تناقش فيها كل شئون الجريدة، صحفيا وعلى ضوء التوجيهات السياسية للحزب ومجلس الإدارة.(٢٤)

وشهدت هذه الفترة أيضاً تميزاً صحفياً واضحاً فى كافة المجالات، يضاف إلى الضربات الصحفية التى نقلت التوزيع هذه النقلة الواسعة.

انفردت الأهالى فى شهر أكتوبر ٨٢ بنشر خبر كبير حول التقرير السنوى لمنظمة العفو الدولية (الجزء الخاص بمصر). وكانت هذه هى المرة الأولى التى ينشر فيها خبر فى الصحافة المصرية حول نقد منظمة العفو الدولية لأوضاع حقوق الانسان فى مصر. واكتسب الخبر أهمية مضاعفة لما احتواه التقرير من معلومات وتفاصيل حول انتهاك الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وسوء المعاملة التى يلقاها المعتقلون فى حملة سبتمبر ١٩٨١ وبعد اغتيال السادات

فى أكتوبر، أى فى ظل الحقبة الساداتية وحكم مبارك أيضاً.(٢٥)

وفى فبراير ١٩٨٣انفردت الأهالى بنشر ملخص واف حول أول تقرير تصدره منظمة العفو الدولية وتخصصه كاملا لمصر، تحت عنوان **«مصر وانتهاكات حقوق الإنسان»**. طالبت فيه المنظمة رئيس الجمهورية بإصدار عفو عام عن المسجونين والمتهمين فى قضايا الرأى، بعد أن كشفت الستار عن اعتقال المئات وسجنهم لممارستهم حق التعبير والاجتماع السلمى، وتعذيب متهمين فى السجون من أكتوبر ٨١ إلى مارس ١٩٨٢ ومحاكمة سجناء الرأى أمام محاكم استثنائية منذ عام ١٩٧١، وعن وجود تشريعات ضد الدستور، وعدم تأكد النيابة العامة من جدية التحريات المقدمة من مباحث أمن الدولة قبل صياغة التهم والإذن بالقبض على المواطنين..(٢٦)

وانتهزنا أول فرصة تتاح لنا لإعادة استئناف الحملة حول التعذيب. وجاءت الفرصة فى بداية شهر ديسمبر أثناء نظر قضية «تنظيم الجهاد»، عندما تحدث المتهمون حول استمرار تعذيبهم. ولم نتردد فى نشر ماقالوه فى المحكمة. ولم نجد أنفسنا فى حاجة إلى مراجعة الحزب. فاتفاقنا عندما أوقفنا الحملة أن نستأنفها بمجرد توفر مادة جديدة. وكان مانشيت الأهالى الرئيسى فى العدد الذى صدر بعد الجلسة التى حكى فيها المتهمون حول تعذيبهم..

«محاكمة الجهاد» تؤكد صحة وقائع التعذيب التى نشرتها الأهالى.

«أعلن المتهمون فى قضية تنظيم الجهاد الاسلامى -- فى جلسة أول أمس - أنهم تعرضوا مجدداً لأعمال التعذيب، وأن ماسجلوه أمام المحكمة فى أول جلسة لهم من وقائع تعذيب كانت سببا فى الانتقام منهم عقب الجلسة الأولى. وكان المتهمون جميعا قد أعلنوا فى الجلسة الأولى تعرضهم لتعذيب بشع تحت إشراف **«النبوى اسماعيل»** وزير الداخلية السابق وضباط مباحث وسجون مصر. كما أعلنوا أنهم مضربون عن الطعام منذ أول الشهر الحالى احتجاجاً على أعمال التعذيب واحتجازهم فى أماكن غير صالحة للمعيشة الإنسانية وعلى تواطؤ أعضاء نيابة أمن الدولة مع مباحث أمن الدولة، وتسترهم على أعمال التعذيب. وأعلن المتهمون أسماء سبعة من زملائهم قتلوا نتيجة التعذيب، وهم.. «**د. محمد محارب - كمال السنانيرى - رفاعى أحمد صادق - أحمد يوسف حجازى - حاتم زكى ناصف - بكر عبد الفضيل - على محمود**». تركزت أعمال التعذيب التى ذكرها المتهمون فى الصدمات الكهربائية، والإغراق فى المياه الباردة، والضرب بالكرباج وبالعصى، والاعتداء الجنسى، مما أدى إلى إصابة بعضهم بالصرع. وذكر **«محمد ياسين همام»**، أن **«النبوى اسماعيل»** أشرف بنفسه على تعذيبه يوم ٢ نوفمبر ٨١. وذكر **«أبو بكر عثمان»** و **«سلطان أحمد حسان»** و **«أسامة رشدى»** أن ممثلى النيابة **«رجاء العربى»** و **«سامح الكاشف»** رفضا إثبات وقائع التعذيب. ومن الضباط الذين قادوا عمليات التعذيب كما قال المتهمون.. «**العميد صفوت جمال الدين** - والعقيد **محسن السرساوى** - والرائد **محمد عوض** - والمقدم **سراج الدين** - والنقيب **نبيل أبو النور** - **وسيد ربيع** - **ومحمود عبد الفتاح** - والعميد **فاروق الشافعى** - والنقيب **طاهر حماد** - والرائد **هانى أمين** - والعقيد **سمير شفيق** - والمقدم **محمد ماهر** - وضابط يدعى حركيا **أبو الذهب**»

ومن ضباط الإسكندرية.. «مقدم **محمد عنتر - ومحمد الدسوقى**» وفى المنيا **«زكى بدر»** مدير أمن أسيوط وقتها ومحافظها فيما بعد قبل أن يصبح وزيرا للداخلية - والعميد **صلاح نيازى - وتوفيق عثمان - وعصام شادى - ومحمد موسى**» وفى أسيوط **«عادل طه وعبد الحميد جلال وحسنى الضبع»**. وكانت الأهالى هى الجريدة الوحيدة التى انفردت منذ أربعة

أشهر بالإشارة إلى وقائع التعذيب. ونفتها الداخلية وقتها» (٢٧)

والتقط «صلاح عيسى» الخيط فكتب فى يومياته فى العدد التالى مباشرة. تحت عنوان «السلخانات التى لم يغلقها أحد» صفحة جديدة دامية حول ملف التعذيب الذى عشناه طوال الثلاثين عاما التى انقضت» طالب فيها بتحقيق قضائى تكفل له ضمانات حقيقية ويمنح إجازات مفتوحة للضباط المتهمين بالتعذيب، ونقل تبعية السجون بعيداً عن وزارة الداخلية والسلطة التنفيذية. وختم يومياته قائلا.. «فليرفع كل صاحب ضمير فى هذا الوطن صوته ضد الجلادين.. وليكن ماجرى فى قضية «الجهاد» آخر عهد مصر بهذه الفظائع وليلق كل من اشترك فى تعذيب البشر الجزاء الرادع الذى يستحقه، إذا أردتم أن تكسروا دائرة العنف الجهنمية. فالنتيجة المنطقية المتوقعة، لما جرى فى سلخانات الاستقبال وطره والمرج والقلعة، من حوار اشتركت فيه الدولة بالعصى والشوم والكرابيج، هى أن يخرج للأسف بعض هؤلاء المتهمين، أو غيرهم، اليوم أو بعد سنوات لكى يتحاوروا مع الدولة بالقنابل والخناجر!» (٢٨)

وسجلت «الأهالى» فى العدد التالى موقفا مشرفا لهيئة المحكمة فى قضية الجهاد عندما صاح بعض المتهمين بأن بعض ضباط المباحث يسجلون أقوالهم وأسماء الضباط الذين أرشد المتهمين عنهم لقيامهم بتعذيبهم، ويقومون بابلاغهم بذلك عقب الجلسة الأمر الذى يعرضهم لمزيد من التعذيب فى السجون. وأمرت المحكمة المتهمين بالإرشاد عن هؤلاء الأشخاص. وصادرت الأوراق التى كانوا يسجلون فيها أقوال المتهمين وأمرت بإخراجهم من القاعة وسجلت المحكمة الواقعة فى محضر الجلسة وأسماء الضباط الثلاثة وأصدرت قرارها..

أولا : يمنع دخول ضباط المباحث قاعة الجلسة، أو الوقوف خارج القاعة خلف (زنازين) المتهمين.

ثانيا : قصر الحضور بالنسبة لرجال الأمن على قوة الحراسة المصرح بدخولها هيئة المحكمة.

ونشرنا موقف المحكمة وتفاصيل أخرى حول التعذيب طرحت فى الجلسة فى الصفحة الأولى، تحت مانشيت رئيسى..

«اتهام نيابة أمن الدولة بالانحياز لأجهزة الأمن فى جرائم التعذيب»

«المحكمة تقرر منع ضباط المباحث من حضور الجلسات»

وفى نفس الصفحة خبر آخر تحت عنوان «بلاغ للنائب العام .. التعذيب مازال مستمرا» وافتتاحية الأهالى «التعذيب وكيف نواجهه»(٢٩) وكتب صلاح عيسى فى «الأهبارية» حول «الشياطين الخرس يرأسون تحرير صحافة التعذيب» موجها نقده اللاذع لصمت الصحف الرسمية المسماة بالقومية عما سمعوه ورأوه من تعذيب، وفرضهم رقابة لمنع نشر كل مايدور فى محاكمة الجهاد حول هذه الجريمة(٣٠) وشارك «المستشار صلاح عبد المجيد» بقلمه فى الكتابة عن «التعذيب. بين الحيوان والإنسان» (٣١).

وفتحت «الأهالى» فى نفس الوقت ملف «البابا شنودة» فنقلت عن تقرير مفوضى الدولة بالمحكمة الإدارية العليا. وصفهم لقرار «السادات» بإلغاء القرار الجمهورى بتعيين «الأنبا شنودة» بطريركا للأقباط بأنه انطوى على مخالفة صارخة لأحكام القانون و «ينطوى على الغصب الجسيم للسلطة مما يجعله معدوما بما يترتب على ذلك من آثار» ونشرته تحت عنوان «عزل السادات للبابا مخالفة صارخة للقانون» (٣٢)

ثم كتب «سمير تادرس» مقالاً فى العدد التالى للأهالى«الإفراج عن البابا شنودة قضية وطنية» تناول فيها بالتفصيل أبعاد قضية البابا وتفاصيل تقرير مفوضى الدولة، وختم المقال قائلا:

«..ومن هذا المنطلق أقول إن الإفراج عن البابا شنوده الثالث وعودته إلى كرسيه بكل صلاحياته قضية وطنية.» (٣٣) ثم نشرنا مقالاً «للمستشار **محمد أسعد محمود**» النائب السابق لرئيس محكمة النقض «**البابا شنوده .. حريص على الوحدة الوطنية.**» (٣٤)

وتوالت معارك وقضايا الديمقراطية التى أثارتها الأهالى خلال هذه الفترة.. قضية «رئاسة الجمهورية بين الحياد والحزبية».. قضايا الانتخابات النقابية «الصحفيون - المهندسون - التشكيليون». قضية الانتخابات العامة وأهمية نظام الانتخابات بالقائمة النسبية والإصرار من جانب الحكم على تزوير الانتخابات، قضية نقابة المحامين، والتصدى لمحاولة الحزب الوطنى فرض قانون على جموع المحامين... إلخ.

خط ساخن مع الداخلية !

وإلى جانب قضايا الديمقراطية، برز الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وانحياز الأهالى للطبقات الشعبية. واهتمامها بمشاكلها وقضاياها.

فنظمت الأهالى حملة للدفاع عن القطاع العام، وناقشت بمنهج نقدى الخطة الخمسية الجديدة، من خلال دراسات للأساتذة «د. **عثمان محمد عثمان** - د. **ابراهيم العيسوى** - د. **ألفونس عزيز**». وبمجرد انخفاض أسعار البترول ولجوء الحكومة إلى التفكير فى إجراءات اقتصادية تضر بمصالح الطبقات الشعبية والاقتصاد المصرى وتعلق كل جوانب الأزمة على أسعار البترول.. بادرنا بإعادة فتح ملف الأزمة الاقتصادية وسياسة الانفتاح على أساس خطة شارك في إعدادها مجلس التحرير مع المكتب الاقتصادى فى الحزب، ونشرنا دراسات هامة بأقلام.. «د. **إسماعيل صبرى عبد الله** - د. **عثمان محمد عثمان** - د. **ابراهيم العيسوى** - د. **محمود عبد الفضيل**- د. **عمرو محى الدين** - د. **فؤاد مرسى** - د. **إبراهيم سعد الدين**» شكلت فى مجموعها رؤية شاملة للأزمة وخطة عملية للخروج منها..

وفى نفس الوقت طرحت العديد من القضايا الجماهيرية العامة.. قضية مجارى القاهرة الكبرى قبل الانفجار.. مياه المجارى تهدد العاصمة.. أزمة السجائر.. رغيف العيش.. اللحوم.. عمال الظهورات.. الأرز وأسعار التسويق.. أزمة الخضروات.. أزمة أنابيب البوتاجاز.. الإسكان ومواد البناء.. العلاج وتأميم الطب من الناحية الشرعية.. أزمة الفول المدمس.. الأسعار.. مشاكل القاهرة.

وخرجت الأهالى من القاهرة، فقدمت تحقيقات من الإسكندرية والقليوبية وأسيوط وسوهاج والجيزة والغربية والشرقية والسويس والدقهلية وكفر الشيخ..

واحتلت قضايا الطبقة العاملة مكاناً بارزاً فى صفحات الأهالى بالخبر والصورة والتحقيق والمقال.. وبرزت أسماء القيادات العمالية مثل «**محمد السيد على** - **محمد الديب** - **عبد المجيد أحمد** - **نبيل عبد الغنى**» التى كتبت مقالات فى أهم القضايا العمالية.

وحظى الفلاحون ومشاكلهم باهتمام خاص من الأهالى، وكذلك الموظفون.

ولقد أثارت إحدى المعارك التى خاضتها الأهالى فى هذا المجال ضجة كبيرة، وهى معركة «المعاهدة المصرية الأمريكية لتبادل عملية تشجيع وحماية الاستثمارات».

كان «الدكتور **فؤاد مرسى**» قد حصل على نص مشروع المعاهدة.وصباح الثلاثاء ٢٨

ديسمبر أرسل لى خبراً حول الموضوع يبرز أخطر مافى هذه المعاهدة من مساس بسيادة مصر. أعدت صياغة الخبر واخترت له عنواناً **«معاهدة مصرية أمريكية تعيد عهد الامتيازات الأجنبية»**.وصلت إلى المطبعة فى الحادية عشر صباحا، وسلمت الخبر للجمع والنشر فى صفحة ٧، وطلبت جمع سطر مانشيت على ٨ أعمدة فى الصفحة الأولى بنفس العنوان. فوجئت فى الساعة الثانية عشر باتصال تليفونى من **«خالد محى الدين»** يسألنى هل هناك فى الأهالى أى خبر عن معاهدة مصرية أمريكية وعودة الامتيازات الأجنبية ؟ وأجبته بالإيجاب. تصورت أن **«د. فؤاد مرسى»** اتصل به وحكى له عن الموضوع. ولكن **«خالد»** - وياللعجب - أبلغنى أنه علم بالموضوع من اتصال تليفونى من مكتب وزير الداخلية يطلب تدخله لعدم نشر الخبر. وسألنى خالد عن تفاصيل الموضوع، ثم أعاد الاتصال بى ليقول أن الداخلية نقلت عن الرئيس انزعاجه من القول فى المانشيت أن المعاهدة **«تعيد عهد الامتيازات الأجنبية»** وأنه - أى الرئيس - لايمكن أن يسمح بذلك، وهو على أى حال ليس لديه أى معلومات عن هذه المعاهدة وأنه لن يوقع عليها قبل إعادة دراستها. وتشاورت مع الأمين العام، وقررنا - مجاملة للرئيس - تعديل المانشيت فى الصفحة الأولى إلى.. «معاهدة مصرية أمريكية تهدد استقلالنا الاقتصادى» مع استمرار عنوان الخبر صفحة ٧ كما هو. (٣٥)

وواصلت «الأهالى» الحملة ضد المعاهدة إلى أن وصلها تأكيد من مكتب رئيس الجمهورية أنه اتخذ قراراً بعدم التصديق على هذه المعاهدة. وقد أوفى الرئيس بتأكيده إلى أن فوجئنا عام ١٩٨٦ وبعد أحداث الأمن المركزى، وبناء على ضغوط أمريكية صريحة وواضحة، بالمعاهدة وبروتوكول تكميلى لها يقدمان إلى مجلس الشعب على عجل ويتم التصديق عليهما فى دقائق !

نجـــــوم تتلألأ

وبرزت «الأهالى» فى هذه المرحلة، بسعة أفق واضحة فى التعامل مع القوى السياسية، والحرص على العمل الجبهوى. ففتحت صفحاتها لأخبار وأحاديث مع قيادات الأحزاب والتيارات السياسية، خاصة الممنوعة من الشرعية قسرا، بل واستكتابهم فى موضوعات مختلفة.

وكان من أهم مانشرته الأهالى فى هذا النطاق، الحديث مع (المرحوم) **عمر التلمسانى** (المرشد العام للإخوان المسلمين)، **وفؤاد سراج الدين** (رئيس حزب الوفد الجديد) ولم يكن الحزب قد عاود نشاطه بصورة رسمية بعد. كما استكتبت **«عادل عيد»** و **«على سلامة»** و**«الشيخ أحمد المحلاوى»** و**«عبد الحميد حشيش»** و **«د. نعمان جمعة»** ونشرت كلمات ل **«نبيل الهلالى»** و **«أحمد ناصر»** و **«ممتاز نصار»** و **«أحمد طه»** و **«كمال الدين حسين»**... إلخ.

وعلى مستوى العمل الحزبى عكست تجارب العمل الجماهيرى وموقف الحزب ونشاطه فى قضية القطاع العام، ونشاط مكتب الفلاحين حول العلاقة بين المالك والمستأجر وقانون الإصلاح الزراعى واعادة النظر فى أسعار القطن والأرز ونسب التوريد. وقدمت عرضاً دقيقاً حول وقائع اجتماع اللجنة المركزية،عكست فيه بأمانة المناقشات والآراء المختلفة والناقدة، لكى يكون الرأى العام طرفاً فى الحوار الديمقراطى داخل الحزب.

كما قدمت الأهالى تناولاً جديداً لقضايا الوطن العربى وللأحداث الدولية، ساعدت القارئ

على الخروج من «المحلية» التى روجت لها الصحافة الرسمية طوال عهد السادات، وأعادت الاهتمام بما يجرى حولنا فى العالم وأبرزت أقلاماً دارسة وتمتلك رؤية تقدمية وناقدة لهذه الأحداث.

لمع «سيد زهرة» بمتابعته للمجتمع الإسرائيلى ومايجرى فيه من أحداث وللسياسات الإسرائيلية فى المنطقة.. و «عايدة العزب» بكتاباتها الإفريقية.. و «أمينة النقاش» برصدها لأهم أحداث الوطن العربى فى الخليج والمشرق والقضية الفلسطينية، وتناولها التقدمى لها.. و «حسين عبد ربه» بعموده «ملاحظة» الذى كرسه لكشف أبعاد الإمبريالية الأمريكية من خلال متابعة ورصد ذكى لممارسات واشنطون فى كل مكان.. و «محمد سيد أحمد» المشرف على القسم العربى والدولى - بعموده «سياستنا الخارجية» وطرحه التقدمى لما يجرى فى العالم الاشتراكى.

وأعطت «الأهالى» قضية «كامب ديفيد» و «التطبيع» اهتماماً خاصاً فى هذه المرحلة. فكشفت اشتراك الإسرائيليين فى مؤتمر الكيمياء الضوئية، وعرّت المقولة الزائفة عن حياد العلم وتسرب إسرائيل من خلالها، ونجحت فى إلغاء مشاركة الإسرائيليين فى «المؤتمر الدولى الأول للمعلومات»، وأزاحت الستار عن استجابة حكومة الرئيس مبارك للضغوط الأمريكية واستئنافها لمحادثات التطبيع.

وتحتل بعض الموضوعات التى طرحتها الأهالى فى هذه المرحلة أهمية خاصة من بينها التحقيق الهام الذى كتبه «محمد سيد أحمد» من موسكو عقب وفاة «بريجنيف» وتولى «أندروبوف» للسلطة فقد قدم لأول مرة فى الصحافة المصرية رؤية موضوعية للصراع الدائر داخل الحزب الشيوعى السوفيتى بين المناهج والمدارس والاجتهادات المختلفة بالإضافة إلى قدرة واضحة من خلال قراءة الأحداث على التنبؤ.(٣٦)

ومن أهم ماكتبه «محمد سيد أحمد» فى هذه المرحلة، مقاله حول «الإمبريالية السعودية» أزاح فيه الستار عن دور السعودية فى المنطقة، وأثار تساؤلات حول مستقبل هذا الدور المعادى للشعوب فى ظل انخفاض أسعار البترول، وبالتالى نقص عائداته وهو السلاح الأساسى للنفوذ السعودى.(٣٧)

وقدمت «أمينة النقاش» سلسلة من التحقيقات من «دمشق» أوضحت فيها أبعاد الخلاف «السورى الفلسطينى» وأسبابه بعد غزو لبنان،(٣٨) والأوضاع الداخلية فى سوريا والأزمة الاقتصادية والاجتماعية ونمو الرأسمالية الطفيلية،(٣٩) ودور الجبهة الوطنية «الحاكمة» فى سوريا على ضوء الواقع وكما تراه الأحزاب المختلفة،(٤٠) ثم مشاكل وأزمات الثورة الفلسطينية بعد ١٨ عاما من انطلاقها.(٤١).

وكان التحقيق الأخير من أخطر مانشر فى مصر فى ذلك الحين، فقد نبه فى فترة مبكرة إلى عنف الصراع داخل فتح، وبينها وبين فصائل الثورة الفلسطينية الأخرى، وألقى الضوء على الشخصيات والعناصر المتكتلة ضد عرفات والتى قادت فيما بعد الانشقاق داخل صفوف فتح. كما تابعت «أمينة» أيضاً اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر.

وتصدت «الأهالى» لمساندة الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير عندما شنت الحكومة المصرية حملة عداء وكراهية ضد الثورة الفلسطينية.

ووقع علىَّ فى هذه المرحلة عبء الكتابة من بغداد عن الحرب العراقية الإيرانية، وتقديم الحقائق كاملة لأول مرة فى مصر بصورة كشفت مأساة الثورة الإيرانية، وطبيعة النظام العراقى، والقوى المتداخلة فى هذه الحرب(٤٢) ونشرت «الأهالى» نقلاً عن المصادر الأمريكية

وجود تنسيق عسكرى أمريكى مصرى ضد ليبيا، وهو الأمر الذي كشفت الأهالى فى مرحلة تالية تفاصيل هامة عنه.»(٤٣)

اتهام بالإثـــارة .. والخروج عن الحزب !

وكان طبيعياً فى ظل هذا النجاح السياسى والصحفى (وتوزيعاً) للأهالى أن تستقيم العلاقات مع الحزب وعضويته، وتخفت النغمة الحادة فى النقد والاتهام. ومع ذلك فقد استمرت موجة «النميمة» وحملات «كيد النسا» كما أسماها «صلاح عيسى» (بعد ذلك بسنوات) ولكن بدرجة أخف نسبياً عن الأشهر الأولى.. وظل البعض ساخطين على الأهالى، كما أثيرت بعض القضايا التى ستظل بعد ذلك، إحدى المشاكل الدائمة فى الحزب حول الأهالى وكانت مناقشات الأمانة العامة فى ١٧ يناير و٢٥ ابريل ١٩٨٣ تعبيراً دقيقاً عن المناخ السائد فى الحزب.

فى دورة ١٧ يناير ١٩٨٢، كان هناك ترحيب واحتفاء بالتقرير المقدم من مجلس الإدارة حول الأهالى. ولم يشترك فى المناقشة إلا عشرة أعضاء وتمت الموافقة على التقرير وقد برزت من خلال المناقشة قضيتان. الأولى عودة البعض إلى طرح رؤية للأهالى تقوم على تثقيف الشعب المصرى «عن طريق المقالات العلمية الجادة الرصينة» واعتبار أن الأهالى فى صورتها الحالية، تعتمد على «الإثارة» وتخاطب المشاعر لا العقل، فهى صحيفة «خفيفة»(٤٤). والقضية الثانية - تحميل «الأهالى» مسئولية بناء الحزب. «فيجب أن نفرق بين حزب بورجوازى عادى وحزب يسارى كامل. فيه بورجوازية ولكنه حزب الطبقة العاملة والفلاحين. الحزب اليسارى الجريدة بالنسبة له سقالة لبناء الحزب. والتقرير لايشير بأى شئ لهذا الموضوع..»(٤٥)

واشترك فى مناقشة التقرير فى جلسة ٢٥ ابريل ١٩٨٣ أربعة عشر من أعضاء الأمانة العامة.

وكان الحوار أكثر سخونة وبدا أن هناك تناقضا واضحا فى الآراء. الغريب أن الجميع كاد يجمع على أن هناك فى صفوف الحزب «حملة شعواء على الأهالى» و «هناك أزمة فى الحزب اسمها الأهالى» وألقت المناقشة الضوء على عدد من القضايا الهامة أيضا. فقد ألح بعض الأعضاء على ضرورة تخصيص صفحة للعمال وصفحة للفلاحين.. وإلا فالجريدة «لاتحس بنبض الجماهير». وطالب أن يكتب «العمال» أنفسهم مقالات بتوقيعاتهم. وأقاموا تناقضا بين الأهتمام بالعمال والفلاحين والاهتمام بالقضايا السياسية !!

وأثار أمناء المحافظات عدم اهتمام الأهالى«اهتماما كافيا بنشر أخبار المحافظات والتركيز على القاهرة».

ولكن القضية الهامة كانت بلا شك علاقة الصحيفة بالحزب أو رفض البعض للصورة القائمة والاستقلال التحريرى القائم، ومطالبتهم بإخضاعها للمكاتب والهيئات الحزبية فى صلب العملية التحريرية. وقد عبر عن هذا الاتجاه الزميل والصديق «عريان نصيف» عضو الأمانة العامة للحزب وأمين الغربية وأحد المهتمين بقضايا ومشاكل الفلاحين.

قال عريان : «الأهالى تثير ضجة فى الحياة السياسية والشعبية.. فهى الجريدة المعارضة التى تحظى باحترام الأعداء والأصدقاء على السواء. وقد أعطت للحزب دعماً حقيقياً. ويزداد الإدراك يوما بعد يوم بأن العمل فيها يقوم على أكتاف مجموعة محددة. ولكن.. هناك أزمة

فى الحزب اسمها «الأهالى». المحافظات سواء محافظة الغربية التى أنتمى إليها أو المحافظات التى أتولى متابعتها. ثلاثة أرباع كلامهم يدور حول تأزمهم من «الأهالى». المكاتب النوعية المركزية، تعانى من أزمة اسمها «الأهالى»، فى داخل الكادر الحزبى، أزمة اسمها «الأهالى». وتظهر الأزمة بأشكال مختلفة، ابتداء من النقد الموضوعى الدقيق خلال القنوات التنظيمية انتهاء بالاستقالة من الحزب. الأكثر خطورة أن أكثر مايقال همساً وليس من خلال القنوات الحزبية الطبيعية. تصورى أن الأزمة فى جوهرها قضية منهجية. التقرير المقدم من مجلس الإدارة تقرير عظيم وأنا أوافق عليه ولكن ليست هذه هى القضية الحقيقية. القضية قضية المنهج.

وأول قضية منهجية، أن «الأهالى» ليس لديها مخطط حقيقى، وينعكس هذا بالضرورة فى التنفيذ. ليس هناك اتضاح لطبيعة «الأهالى»، هل هى مجرد صحيفة تقدمية، أو صحيفة حزب تقدمى؟ ولمن توجه ؟ للكافة أم هناك أولوية للطبقات الشعبية،.. وماذا تريد.. فضح المرحلة الماضية أم قيادة حركة الجماهير ؟

الأهالى حاولت أن تكون صحيفة يسارية، ونجحت فى تغطية كل شئ فى كل المجالات. وهى عظيمة كصحيفة يسارية، أما كصحيفة حزب يسارى.. فالتقييم يختلف. أولوياتى مختلفة. هل الأولوية لموضوع عن «**محمود درويش**» أم لمشاكل قرية «**الدواخلية**» فى المحلة الكبرى ؟! موضوعات «**هيكل**» هل إفراد هذه المساحات لها أفضل بالنسبة لى كحزب، أم تخصيص هذه المساحات للعمال وقضاياهم والمقبوض عليهم منهم ؟!.. هل الحديث مع «**كامل الكفراوى**» أهم أم تعقيم الفلسطينيات؟!. مؤتمر حزب العمال أم فرض بديل أردنى على الشعب الفلسطينى ؟!.. ولعلنا لاحظنا أن الأهالى كان بها باب صغير تحت عنوان «حزبنا» اختفى بدون رجعة.

قضية منهجية أخرى هى غياب التوجيهات النضالية الجماهيرية فى «الأهالى». القضية ليس أن نعرف الناس بالحقيقة فقط، وإنما نقول لها ماذا تفعل وكيف. «الأهالى» لاتنضج ثورية الناس، وإنما تكتفى بتسخين الجماهير وتركها بدون توجيه.

القضية الأخرى هى افتقاد الأهالى لتوجيهات سياسية واضحة، واقترح لمعالجة هذه الأزمة حلولاً معينة.:

١- عقد اجتماع موسع يضم أمناء المحافظات وأمناء المكاتب النوعية ومجالس الإدارة والتحرير والمستشارين.

٢- اجتماع دورى كل ٣ أشهر يضم أعضاء مجلس التحرير. أمين وأمين مساعد التنظيم بالحزب، أمين وأمين مساعد العمل الجماهيرى،أمين وأمين مساعد التثقيف.

٣- اجتماع المراسلين الذى يتم السبت الأول من كل شهر لابد أن يتواجد به أمين التنظيم وأمين العمل الجماهيرى ليكونا حكما بين المراسلين ورئاسة التحرير حول صلاحية الأخبار للنشر من عدمه.

٤- وقف المقالات الطويلة. واقترح كبديل إصدار مطبوعات أو كتابات الأهالى.

٥-ألاننشر مقالات قد تكون موضع خلاف للآراء فى الحزب، مثل مقال «**صلاح عيسى**» عن السادات «الجروح قصاص» ومقالات «**لطفى الخولى**» عن القضية الفلسطينية.

٦- الاستجابة لمطالب مكتب الفلاحين والعمال والعمل الجماهيرى بتخصيص صفحة للعمال وصفحة للفلاحين»(٤٦)

وقد علق على كلام «**عريان**» أكثر من زميل.. فقال «**حسين عبد ربه**» أمين مساعد

التنظيم :«إن صدور الأهالي أدى إلى حالة استرخاء فى الحزب. فكثير من قضايانا وأمورنا الحزبية، يلقى عبؤها على الأهالى بدلاً من الحركة الحزبية».. وقال «سمير فياض» أمين الحزب فى القاهرة : «كثير من المهام المفروضة علينا فى التشكيلات الحزبية. نحن نرميهاعلى الأهالى..». وقال «أبو سيف يوسف» : «قضية تخصيص صفحة للعمال وصفحة للفلاحين حسين رد مراراً على هذا الموضوع من جانبه الصحفى وسأتكلم من الناحية السياسية.

هذا مطلب خاطئ تماماً بالنسبة لحزب التجمع. فالصفحات الاثنتا عشرة ٧٠٪ منها موجه لغالبية الشعب المصرى، أى العمال والفلاحين.. وطبعاً مفروض إذا كان هناك موضوع خبرى عمالى هام أن يحتل الصفحة الأولى وهو مايحدث فعلاً. صحف الأحزاب الرأسمالية كان عليها ضغوط من الفئات الشعبية، إما أن تفقد قراء، أو تأخذ الموضوع بشكل جدى وتسيسه وترفعه إلى مستوى قومى بينما هى لاتريد ذلك. من هنا اختارت هذا الوضع وهو حبس قضايا العمال أو دفنها فى صفحة أو باب أو ركن. نحن كمثقفين لابد أن نقرأ قضايا العمال والفلاحين. وهناك فرق بين قضايا عمالية وفلاحية هامة ولم ينشر عنها وبالتإلى لابد من لفت نظر «الأهالى» بسببها وبين المطالبة بصفحة للنقابات العمالية..»

ولكن أهم رد كان ماقاله «الدكتور ابراهيم سعد الدين» : «.. أوافق على التوصيف الذى قدمه عريان..هناك أزمة حقيقية فى الحزب تتعلق بجريدة «الأهالى» للخروج من هذه الأزمة قدم مجموعة من المقترحات. وقد يكون مفيداً التركيز على المقترحات المقدمة لحل الأزمة الموجودة. الأزمة ليست معناها بالضرورة خطأ «الأهالى». قد يكون موقف من دوائر الحزب لاتستطيع الأهالى أن تستجيب له. مقدم تقرير من الأهالى وبه مقترحات، وعريان قدم مقترحات. وفى صفحة ١٣ من تقرير الأهالى الأولويات التى يقترح مجلس الإدارة أن تلتزم الأهالى بها فى الأشهر القادمة هل هذه الأولويات مقبولة، وماهى الأولويات البديلة. فقد يكون هناك خلاف حول الأولويات ولكن لايمكن إنكار أن الأهالى تقدم أولويات.. وللأسف لم يناقش أحد هذه الأولويات.

ماطرحه عريان خلاصته هو أن يكون الحزب بشكل تنظيمى ومن خلال هيئاته المختلفة كلها، هو المسئول عما يرد فى «الأهالى»، وليس مجلس التحرير ومجلس الإدارة. وهذه قضية يجب أن تناقش منفصلة. فمشاركة هيئات ومسئولين حزبيين من خارج مجلس التحرير فى مايجوز ولايجوز نشره قضية مبدئية يجب أن تناقش.

وأنا أميل لمخالفة عريان فيما يقترحه. أى صحيفة فى النهاية ليست بما ينشر ولكن بمدى انتشارها ومدى مصداقيتها. «الأهالى» بصفة عامة نجحت فى تثبيت نفسها كجريدة لها مصداقيتها. إلى أى حد التدخل الحزبى المباشر سيؤدى إلى التأثير على الجريدة..؟.. إذا كان رأينا أن مجلس التحرير ورئيس التحرير لايؤدى واجبه. نغيره دون تدخل فى التحرير.

إذا أردنا أن نقول حقيقة أزمة «الأهالى»، فهناك تقييمات مختلفة داخل الحزب حول خط الأهالى وفى القواعد فى المحافظات. المفروض أن تحقق «الأهالى» توازنات ثلاثة :

- التوازن بين القضايا السياسية العامة.. والقضايا الفئوية.
- التوازن بين الأخبار العامة.. وأخبار المحافظات.
- التوازن بين الدعاية والإثارة.

وبصفة عامة فالجريدة تتجه إلى الإثارة أكثر من الدعاية. وأقصد بالدعاية الناحية

التعليمية والتوجيهية.
وإذا كان التوازن مختلاً نقول ذلك ونطلب من الجريدة أن تمارس التغيير دون إدخال الحزب في التحرير».
كان واضحاً من النقاش أن هناك - رغم الرضى العام عن الأهالى - أزمة حادة بين الأهالى والحزب (II)
واتجاه واضح لمحاولة فرض التصور الكلاسيكى للصحيفة اليسارية والتى تجعلها أقرب إلى النشرة، سواء فى أسلوب الإدارة عن طريق التدخل المباشر للمكاتب الحزبية ولجان المحافظات، أو فى قضية التحرير واعتبار الحيوية والحرارة - والحدة أحيانا - والمشاغبة «وخفة الدم» من قبيل الإثارة المرفوضة. وكان التناقض بين وجود أزمة فى الحزب حول «الأهالى»، بينما الرأى العام والقراء يحتفون بها، والتوزيع يرتفع بصورة كبيرة، أمراً بدا لى وللزملاء فى مجلس التحرير بالغ الغرابة.
وتوليت الرد على ماأبدى من ملاحظات، ووجدت من الملائم أن أعرض على الأمانة العامة تقديم استقالتى إذا كانت إدارتى للجريدة مرفوضة.
ورفض الدكتور **«يحيى الجمل»** طرح موضوع الاستقالة - وكان يرأس الاجتماع لسفر **«خالد محى الدين»** - وقال : «هناك سؤالان.. هل خرجت الأهالى عن خط الحزب وتوجهاته العامة.. وهل هى جريدة ناجحة أم لا. والإجابة أن الأهالى لم تخرج عن خط الحزب. ولا يمكن أن يطلب من جريدة أسبوعية أكثر من هذا. أما القضايا التفصيلية فأمر لايمكن ضبطه والتحكم فيه. ورغم أن لنا جميعا ملاحظات على الأهالى فأنا أعتقد أن «الأهالى» جريدة ناجحة بكل المعايير. التوزيع يزيد باستمرار. صدى هائل للجريدة في الريف وبين العمال، والمثقفين رجعيين وتقدميين. الصحفيون الذين يعتد برأيهم الفنى، يرون أن الأهالى أنجح جريدة حزبية موجودة.
بالنسبة لاقتراحات عريان، فإن الذى يحكم الأهالى لائحة تنص على الاستقلال التحريرى مع الالتزام بخط الحزب وقراراته. طرح اقتراحات تقلل من استقلالها أمر يمس اللائحة. والقول بأن وظيفة الأهالى أن تكون سقالة تنظيمية غير صحيح. ولايجوز أن نلقى بمسئولية التنظيم على «الأهالى».
مهمة الأهالى أن تعرض الحزب على الناس أنا موافق على اقتراحات وأولويات مجلس الإدارة. ومن حق مجلس تحرير الأهالى أن يسمع كلمة شكر».
وقررت الأمانة العامة «بالإجماع».. «توجيه التقدير والشكر لمجلس إدارة وتحرير الأهالى على مايقومون به من جهد فى مواجهة الظروف الصعبة التى تتعرض لها الصحافة الحزبية حاليا.(٤٧)

عصابة الأربعة

وصادفتنا خلال هذه المرحلة مشكلتان حزبيتان، الأولى تتعلق بما تنشره الأهالى عن الوطن العربى. والثانية بموقف أحد أعضاء مجلس التحرير.

فعقب نشر تحقيقات «أمينة النقاش» من دمشق، تلقت الأهالى رسالة شفوية من سوريا، ملخصها أن الحكومة السورية كانت تعتبر «الأهالى» صحيفة تقدمية وكانت بسبيلها للاستجابة للطلب الذى تقدم به «الدكتور رفعت السعيد» الأمين المساعد للجنة المركزية لحزب التجمع أثناء زيارته لدمشق لتوزيع الأهالى فى سوريا (فى نفس فترة وجود «أمينة النقاش») ولكن وبعد هذا النشر فإن الحكم فى سوريا يعتبر «الأهالى» صحيفة معادية !!. وكان واضحاً أن «الرفاق» فى حزب البعث السورى يعتبرون أى نقد أو مناقشة للحقائق فى سوريا موقفاً معادياً. ولايدركون أن «الأهالى» لاتستطيع إلا أن تقول الحقيقة على الأصدقاء والأعداء على السواء وإلا تفقد مصداقيتها، وأن وقوفنا (كحزب وصحيفة) وسوريا فى موقف واحد من اتفاقيات كامب ديفيد، لايعنى أن لنا نفس الموقف بالنسبة لكل القضايا الداخلية والخارجية. وفى نفس الوقت لانرى أى تناقض بين نشرنا للحقائق وصداقتناأو عدائنا لهذا الحزب أو ذاك أو لحكم أوآخر.

وتكرر نفس الموقف من بعث العراق بدرجة أخف. عقب زيارتى لبغداد. فرغم أننى كتبت خلال شهرى يناير وفبراير حول الحرب العراقية الإيرانية بموضوعية كاملة وأوضحت للقارئ الكارثة التى انتهت اليها الثورة الخومينية (الإسلامية) فى إيران، فذكرى لمسئولية العراق فى بدء الحرب نتيجة خطأ واضح فى التقدير، وإشارتى لوجهات النظر المختلفة داخل العراق وللقوى السياسية المعارضة لحكم «صدام حسين»، أغضب الحكم فى العراق، وعبروا عن غضبهم لقادة الحزب، وإن لم يرتبوا موقفا مباشراً فى ذلك الحين.

ولكن المشكلة الحقيقية تفجرت عندما نشرت «أمينة النقاش» تحقيقها «مشاكل وأزمات الثورة الفلسطينية بعد ١٨عاما من انطلاقها» فقد غضب «ياسر عرفات» واعتبر التحقيق معاديا لقيادته ولقيادة المنظمة وفتح وشاركهم فى الغضب بعض قادة حزب التجمع،معتبرين التحقيق خروجا على خط الحزب فى تأييد خط منظمة التحرير الفلسطينية ومساندتها فيما تقرره. الغريب أن حقائق الأزمة فى فتح والمنظمة بعد الغزو الإسرائيلى للبنان وخروج الثورة منها، كانت منشورة فى صحف عربية عديدة صديقة للمنظمة بل وبعضها ممول منها، دون أى كلمة احتجاج. وسعت «أمينة النقاش» للقاء عرفات أثناء إعدادها لهذه التحقيقات فى دمشق، وكان موجوداً بها، ووعد بلقائها ثم غادرها ومعاونوه دون تحقيق هذا الوعد. ودافعت عن نشر التحقيق، وعن حق القارئ المصرى فى المعرفة وعلى ضرورة أن يفهم الأصدقاء، أن وقوفنا إلى جانبهم لايمكن أن يكون على حساب الحقيقة وحق الشعب المصرى فى المعرفة. وإذا كان هناك من يرى أن التحقيق «ناقص» لرأى قيادة فتح والمنظمة، فيستطيع أن يرد وأن يضيف وأن يكمل الصورة. ولكن أن يطلب من «الأهالى» أن تغمض عينيها وتفرض ستارا من السرية على مايجرى فى صفوف الثورة الفلسطينية، فهو أمر مستحيل وضار بالأهالى وبالثورة الفلسطينية. ولكن الأمين العام للحزب «خالد محى الدين» وكذلك «لطفى الخولى» أمين الشئون العربية وعددا آخر من قادة الحزب كانوا يرون فى نشر هذا التحقيق انحيازا لخط داخل المنظمة ليس هو خط الأغلبية أو خط القيادة الشرعية. وأن ليس كل مايعرف يقال دائما.. وفى النهاية عرض الموضوع برمته على مجلس الإدارة، وتوافقنا على قرار ينص على مايلى :-

٥- الأهالى جريدة مصرية تخاطب الجماهير المصرية وتجذبها للقضايا العربية.
- يتم التعرض للأوضاع والأنظمة العربية بمنهج نقدى أساسا، مع مراعاة الخصوصيات ودون الدخول فى محاور أو معسكرات.
- منظمة التحرير الفلسطينية، حالة خاصة، ويتم التعامل على الأسس التالية :
* وحدة المنظمة.
* استقلالية المنظمة.
* الوقوف مع قيادة المنظمة.
* ضرورة عرض وجهات النظر المختلفة، دون الإخلال بالخط الرئيسى.
* لسنا ضد الحل السلمى بنفس منهجنا السابق الذى يستخدم كل الأسلحة بما فيها الكفاح المسلح.
* ضرورة الالتزام بخط الحزب فى هذا المجال وبخاصة الموقف من كامب ديفيد.» (٤٨)

وقد أثبتت الأيام بعد ذلك، أن هذا القرار الذى صدقت عليه الأمانة العامة بعد ذلك لم يضع نهاية للخلافات حول أسلوب ومنهج التعرض للقضايا العربية - الفلسطينية خاصة - فى الأهالى.

أما المشكلة أو الأزمة الثانية - فقد كانت بطلتها الزميلة **«أمينة شفيق»**. فقد ظل موقفها السابق من الأهالى ومن رئاسة تحريرها على ماهو عليه منذ البداية، رغم الجهود التى بذلتها شخصيا ومعى **صلاح عيسى** لإرضائها، وجهود د. **رفعت السعيد** وعدد من الأصدقاء لتخفيف توترها منى ومن صلاح. وحملت انتخابات نقابة الصحفيين فى مارس ١٩٨٣ والتى رشحت أمينة نفسها لعضوية المجلس وكذلك أنا، مفاجأة لى لم تكن فى الحسبان أدت إلى ترك «أمينة شفيق» لمجلس تحرير الأهالى. مع بدء المعركة الانتخابية تفرغت «أمينة» تقريباً للاتصالات واللقاءات مع الزملاء الصحفيين فى المؤسسات المختلفة بينما لازمت عملى فى الأهالى ولم أستطع القيام بهذه الجولات الانتخابية الا فى الأسبوع الأخير فقط. وكان واضحاً من البداية أن فرص نجاح «أمينة»مؤكدة بل والأرجح أن تفوز بأعلى الأصوات، بينما نجاحى يحتاج إلى جهد خارق لعوامل عديدة أهمها أن الدولة ورؤساء مجالس الإدارات خاصة **(«مكرم محمد أحمد»** و **«محمد عبد الجواد»** و **«موسى صبرى»**) جعلوا من إسقاطى هدفاً أساسياً، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسة صحفية تقف ورائى، وغيابى عن القيام بدور فعال فى مجلس النقابة لاعتقالى أكثر من مرة خلال أعوام ٧٩و٨١ ثم انشغالى فى الأهالى منذ أبريل ٨٢، وأخيراً تأخرى فى الجولات الانتخابية. ورغم أن صحفىّ الحزب قرروا تأييد **«كامل الزهيرى»** ضد **«صلاح جلال»** فى موقع النقيب، فقد أحس الصحفيون والمرشحون أن مواقف الصحفيين الأعضاء فى حزب التجمع تختلف، فالغالبية تقف مع قرارها بتأييد **«كامل زهيرى»** بينما هناك عدد يبدو وكأنهم يقفون مع **«صلاح جلال»** (مرشح الحزب الوطنى والأهرام)مثل **«لطفى الخولى»** و **«أمينة شفيق»** وتعرضت الزميلة **«أمينة شفيق»** لحملة من بعض أنصار **«كامل زهيرى»** ومن عدد محدود جداً من العناصر المحسوبة على «اليسار» المنتقدين لآدائها النقابى عامة، ولما اعتبروه موقفاً «أهرامياً» من انتخابات النقيب. وكنا ندرك أن هذه الحملة لن تجد صدى كبيراً فى أوساط الصحفيين. وفعلا فازت **«أمينة شفيق»**

بأعلى الأصوات (٥٥٥) صوتاً بينما لم أنجح فى الفوز بعضوية المجلس وحصلت على ٣٣٩ صوتا أى بعد الفائز الأخير ب ١٢صوتاً، وفاز «صلاح جلال» بأصوات قليلة على «كامل زهيرى»، وقرر كامل أن يقدم طعناً فى نتيجة الانتخابات، ويحتاج طبقاً للقانون توقيع عدد كبير من أعضاء الجمعية العمومية، وطلب منى كامل أن أتصل بأعضاء حزب التجمع للتوقيع. وناقشت الأمر مع «أمينة شفيق» فوجدتها معارضة للفكرة واحترمت رأيها ولم أتصل بأحد.

ولكنى وقعت شخصياً، كما وقع عدد من أعضاء الحزب المتحمسين لكامل. وفوجئت «بأمينة شفيق» وهى فى حالة غضب وثورة لقيامى بالتوقيع على الطعن وهاجمتنى بقسوة واتهمتنى أننى أتعمد إظهارها فى النقابة بمظهر المتواطئة مع الحكومة و....و..... وتعلن بأنها لن تتعاون معى فى الأهالى. وذهبت بعد ذلك للحزب واشتكتنى «لخالد محى الدين» و «د. رفعت السعيد» وبذلا جهداً كبيراً فى تهدئتها، مع التأكيد أن تصرفى ليس فيه شبهة الخطأ، وأصرت على موقفها وتوقفت عن الحضور للأهالى، أو ممارسة أى عمل فيها، وشنت حملة هائلة ضدى وضد العاملين فى الأهالى.. وبصفة خاصة «صلاح عيسى» و «فريدة النقاش» و «أمينة النقاش» وكان اختيارهم، رغم أنهم ليسوا طرفاً فى الموضوع ولا أى موضوع يتعلق بالزميلة «أمينة شفيق» للصلات العائلية التى تربطنا. ففريدة زوجتى وأمينة شقيقتها وصلاح زوج أمينة. وكان الأمر مفجعاً بالنسبة لى والغريب أن كثيرين استجابوا لمنطق «الأسرة» ورددوا معها أن الأهالى تسيطر عليها أسرة. وكأن فريدة أو صلاح أو أمينة كل مؤهلاتهم هى صلة القرابة برئيس التحرير وليسوا كتاباً وصحفيين لامعين من سنوات خارج الأهالى بل وقبل تأسيس الحزب، وهم أيضا قادة حزبيون وسياسيون منذ سنوات. ففريدة عضو اللجنة المركزية للحزب (فى ذلك الحين) وأمينة مكتب الكتاب والأدباء والفنانين وأحد مؤسسى لجنة الدفاع عن الثقافة القومية وناقدة مسرحية وأدبية لامعة فى مصر والعالم العربى منذ عام ١٩٦٤. وصلاح عيسى، أحد أبرز وجوه اليسار فى مصر والوطن العربى منذ عام ١٩٦٦، ككاتب ومفكر ومؤرخ سياسى. وسعى الحزب لانضمامه إليه مرات عديدة. أما أمينة فهى كادر حزبى لامع، لعبت دوراً أساسياً فى الدفاع عن الحريات خاصة عام ١٩٨١ فى وقت اختفى فيه كثيرون مما رشحها للانتخاب فى رئاسة أول لجنة مركزية تعقد بعد ذلك، وكانت مسئولة عن تحرير «المرأة المناضلة» وبرزت كصحفية منذ عام ٧٣ على صفحات الجمهورية وفى عديد من الصحف العربية. وفى هذه الفترة روجت مقولة «سيطرة «عصابة الأربعة» على الأهالى» التى نشرها «موسى صبرى» بعد ذلك، وقالت «أمينة شفيق» أنها صاحبة هذه المقولة. ولكن المؤكد أنها روجت لها بقوة فى هذه الفترة.

ومع ذلك حاولت تجاوز كل هذا ودعوتها إلى ممارسة دورها فى الأهالى. ولكنها رفضت واشتدت فى عدائها إلى حد القطيعة الشخصية معى ومع صلاح وأمينة وفريدة.. لماذا ؟! لاأدرى !!. وعرض خالد الأمر على مجلس الإدارة بعد ذلك بأكثر من شهرين (٢٥مايو ١٩٨٣) وطلب خالد محى الدين الموافقة على طلب «أمينة شفيق» إعفاءها من العمل فى الأهالى للتفرغ للعمل الحزبى والنقابى ووافق مجلس الإدارة، فالجميع كانوا يعرفون حقيقة الأمر. واقترحت أن نوجه لها خطاب شكر على مابذلته من جهود. ووافق المجلس وكتبت

صيغة جواب الشكر ووقعه «**خالد محى الدين**» وأرسله لها. ولكن هذه الصفحة لم تطو للأسف. فقد صاحبت الأهالى سنوات عديدة.

ومع اقتراب شهور الصيف، بدأ احساسنا بمشكلة نقص عدد الصحفيين المتمرسين والشبان يتزايد. خاصة وأن عدداً ممن بدأ عمله الصحفى معنا للتدريب فى الأهالى تساقط خلال الطريق. فرغم أننا اكتشفنا عدداً - تزايد بعد ذلك - من الشباب القادر على العمل الصحفى والمتحمس والمعطاء، فقد لاحظنا ظاهرة غريبة فى الأجيال الجديدة. وهى ظاهرة رفض أى نظام للعمل، والعجلة البالغة وعدم احترام الخبرة والتجربة ممن سبقهم فى العمل، فبعضهم لايرى أى فرق يفرقه عن **صلاح عيسى** أو **صلاح حافظ** أو **محمد حسنين هيكل** !! ويرفض أى توجيه أو ملاحظة أو «اختصار» أو «إعادة كتابة» لما يقدمه من مادة صحفية. وآخرون لايرون أى معنى لحضور الجريدة فى وقت محدد والاجتماع مع الرئيس المسئول أو الاستماع إلى توجيهاته، أو إبلاغه ببرنامج عمله فى ذلك اليوم.. إلى آخر العمليات التنظيمية العادية والضرورية. وفقدنا خلال هذه المرحلة عدداً من الشبان كان يمكن أن يكونوا صحفيين لولا هذه الأمراض. ومن الملاحظ أن كل من تركنا لهذه الأسباب لم يستطع أن يواصل العمل الصحفى أو أى عمل آخر منتظم فى حدود علمى. وأن من التحق بعمل لم يلمع فيه أبدا.

الأرقــــام .. تقــــول

وعندما قدم مجلس إدارة الأهالى تقريرا للأمانة العامة تناول الأهالى من بداية عام ٨٣ وحتى صدور العدد ٧٧ فى ٣٠ مارس ١٩٨٣ .. كانت الصورة إيجابية، رغم المشاكل والمصاعب. لقد سجل التقرير نجاح مجلس الإدارة فى استيراد ورق خاص بالأهالى ولحسابها مباشرة، مما حقق تخفيضاً فى التكلفة الكلية للجريدة ٢٥٪. وواصلت الأهالى زيادة كمية المطبوع (نتيجة للزيادة فى التوزيع) فاستقرت طوال شهر ديسمبر ١٩٨٢ وحتى العدد ٦٧ (١٩ يناير ١٩٨٣) عند ١٦٠٠٠٠ نسخة، أى بزيادة ٦٠٪ عن المطبوع طوال عام ١٩٨٢ (منذ الصدور فى ١٩ مايو ١٩٨٢) ثم رفعت كمية المطبوع اعتبارا من العدد ٦٨ (٢٦ يناير ١٩٨٣) وحتى نهاية الفترة التى تناولها التقرير إلى ١٦٥٠٠٠ نسخة. وزيدت كمية الأعداد المخصصة للتوزيع الخارجى بنسبة ٩٨.٣٥٪ من ٥٢٣٠ إلى ١٠٣٧٤ نسخة.

وكان متوسط التوزيع الداخلى اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٨٢ وحتى نهاية شهر مارس ١٩٨٣، ١٣٥٨٦٨ نسخة مع اختلاف فى نسب توزيع الأشهر المختلفة.

كان متوسط التوزيع فى خلال نوفمبر (١١٢٠٣٩) نسخة بنسبة ٩٨.٨٪ من المخصص للبيع. وفى ديسمبر وصلت إلى (١٤٥١٢١) نسخة بنسبة ٩٧.٧٪ وفي يناير ٨٣ (١٤٨٥١٤) بنسبة ٩٨.١٪ وفى فبراير (١٣٨٧٣٠) نسخة بنسبة ٩٠.٤٪.

وفى مارس (١٣٣٢٧٢) نسخة بنسبة ٨٦,٥٪

وبصفة عامة فارتفاع التوزيع بنسبة ٦٨.٨٪ مقارناً بالفترة السابقة من «مايو إلى نهاية أكتوبر» يسجل قفزة واسعة. (التوزيع فى الأشهر الخمسة الأولى كان فى حدود ٨٠ ألف بنسبة ٨٣٪)

هوامش الفصل السادس

١) الأهالى العدد ٥٥ السنة الخامسة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٢
٢) المصدر السابق
٣) الأهالى العدد ٥٧ السنة الخامسة ١٠ نوفمبر ١٩٨٢
٤) الأهالى العدد ٧٥ السنة السادسة ١٦ مارس ١٩٨٣
٥) الأهالى العدد ٥٨ السنة الخامسة ١٧ نوفمبر ١٩٨٣ صفحة ٥
د. محمود عبد الفضيل
٦) المصدر السابق – صفحة ٦ – أمينة شفيق « نعم كان الفساد موجوداً.. ولكن ! »
« الفساد توأم الانفتاح وانعدام الرقابة وغياب الديمقراطية».
٧) الأهالى العدد ٦١ السنة الخامسة ٨ ديسمبر ١٩٨٢ صفحة ١٠
د. عبد العظيم أنيس .. «أمريكا والفساد»
٨) الأهالى العدد ٦٢ السنة الخامسة ١٥ ديسمبر ١٩٨٢ صفحة ٣
٩) الأهالى مصدر سابق صفحة ٣
« الأمن الغذائى على طريقة آل السادات» أحمد عبد التواب
« عصمت السادات يستولى على ممتلكات فى السويس ب ٣٥ ألف جنيه» أحمد اسماعيل
١٠) الأهالى عدد ٥٨ مصدر سابق صفحة ٣
١١) المصدر السابق صفحة ٣
« مغامر أمريكى يرفع تكلفة فندق قطاع عام من ٤٠ إلى ٨٠ مليون دولار»
١٢) الأهالى العدد ٦٢ مصدر سابق صفحة ١٠
١٣) الأهالى العدد ٧٥ مصدر سابق صفحة ٣
والعدد ٧٦ السنة السادسة ٢٣ مارس ١٩٨٣ صفحة ٧
١٤) الأهالى العدد ٦٤ السنة الخامسة ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢ صفحة ٥
« هل يستحق «عثمان أحمد عثمان » أن يكون نقيبا للمهندسين مرة أخرى ؟ »
١٥) الأهالى العدد ٦٠ السنة الخامسة ١ ديسمبر ١٩٨٢ صفحتا ١و٣
١٦) الأهالى العدد ٦٣ السنة الخامسة ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢ صفحة ٣
١٧) الأهالى العدد ٦٤ مصدر سابق صفحة ٣
١٨) الأهالى مصدر سابق صفحة ٣
١٩) كان توزيع الأهالى خلال يناير وفبراير ومارس ١٩٨٣ على النحو التالى :
العدد ٦٥ (١٤٩٥٦٥ نسخة) – العدد ٦٦ (١٤٦٨١٧ نسخة) – العدد ٦٧ (١٤٦٧٩٢ نسخة) – العدد٦٨ (١٥٠٨٨٣ نسخة) – العدد ٦٩ (١٤٢٠٣٥ نسخة) – العدد ٧٠ (١٤٠١٨٥ نسخة) – العدد ٧١ (١٣٨٨٤٥ نسخة) – العدد ٧٢ (١٣٣٨٩٤ نسخة) – العدد ٧٣ (١٣٢٥٧٥ نسخة) – العدد ٧٤ (١٣١٨٩٤ نسخة) – العدد ٧٥ (١٣٨٣٩٨ نسخة) – العدد ٧٦ (١٣٢٢٧٧ نسخة) – العدد ٧٧ (١٢٧٤٨٧ نسخة).
٢٠) أعلى رقم لتوزيع الأهالى خلال نشر موضوعات « عصمت السادات » كان (١٢١٩٠٣) نسخة فى العدد ٥٩ بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٨٢، بينما كان أقل رقم لتوزيع الأهالى خلال الأشهر

الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٣ هو (١٢٧٤٨٧) نسخة فى العدد ٧٧ بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٨٣.

٢١) اجتمع مجلس الإدارة فى ٢١/ ١١/ ٨٢ و ٥/ ١/ ٨٣ و ٨٣/٢/٢٩ و ١٩٨٣/٣/٩ و ٨٣/٥/٢٥.

٢٢) قرار مجلس الإدارة فى ٢١ نوفمبر ١٩٨٢.

٢٣) جريدة الأهالى

اللائحة المالية الخاصة بالتحرير التى وافق عليها مجلس الإدارة فى جلسة ٣/٩

أ) الدرجات المالية :

الدرجة المالية	المرتب	مكافأة المتفرغين ويتقاضون مرتباتهم من المؤسسات الصحفية
محرر	٨٠ - ١٠٠	٤٠ - ٨٠
محرر أول	١٢٠ - ١٦٠	٨٠ - ١٠٠
نائب سكرتير تحرير	١٧٠ - ٢٠٠	١٠٠ - ١٢٠
سكرتير تحرير	٢٢٠ - ٢٨٠	١٣٠ - ١٥٠
مدير تحرير	٣٠٠	٢٠٠
رئيس تحرير	٣٥٠	٢٥٠

ب) يتم محاسبة الصحفيين المعينين فى الأهالى على أساس الدرجات السابقة على أن يخصم منه نصيبه فى التأمينات والضرائب وتتحمل الجريدة نصيب صاحب العمل ويمنح المعينون فى الأهالى بدل طبيعة عمل موحد قيمته ٢٠ ٪ من المرتب.

ويخصم من الذين يتقاضون مرتباتهم من المؤسسات الصحفية الضرائب فقط.

ج) يجوز لمجلس الادارة تحديد مكافأة أكثر مما هو مقرر فى اللائحة للزملاء المتفرغين ويتقاضون مرتباتهم من المؤسسات الصحفية بقرار خاص منه.

د) يتم محاسبة الصحفيين غير المتفرغين حسب الإنتاج بناء على اقتراحات مسئولى الأقسام وبقرار من رئيس التحرير.

هـ) العلاوات السنوية للمعينين والمكافآت الثابتة لغير المعينين ١٢,٥ ٪ فى أول يناير من كل عام بحد أقصى يحدده مجلس الإدارة بشرط أن يكون قد أمضى المحرر فى العمل سنة على الأقل ولايجوز الحرمان من العلاوة الدورية إلا بناء على تحقيق وعقوبة مقررة سلفا.

و) العلاوات الاستثنائية تقرر فى أول كل عام بناء على اقتراح مجلس التحرير وموافقة مجلس الإدارة.

ز) مكافآت الامتياز تمنح للمحرر الذى يحقق إنجازا صحفيا متميزا وتصرف فور تقريرها بقرار من رئيس التحرير بناء على اقتراح رؤساء الأقسام.

التسويات :

يتم تسوية المرتبات والمكافآت الثابتة الحالية على الأساس التالى :

١ - المحررون الجدد المعينون فى الجريدة، يعاد حساب مرتباتهم على أساس الحد الأدنى

للأجـــــور ٥٠ جنيها وعلاوة ١٢.٥ ٪ سنويا منذ تاريخ تخرجهم أو عام ٧٦ أيهما أقرب حتى أول يـــــــناير ١٩٨٣ويضاف بدل طبيعة العمل ٢٠ ٪ بعد إجراء التسوية وتصرف التسوية من شهر يناير ١٩٨٣ بــقرارمن المدير المالى والإدارى.

٢ - بالنسبة لمرتبات الصحفيين ومكافآت المتفرغين للعمل ويتقاضون مرتباتهم من المؤسسات الصـــحفية، يتم تسوية مرتباتهم حسب اللائحة المالية الجديدة، ويصدر بذلك قرار من رئيس مجلس الادارة بنـاء على اقتراح رئيس التحرير.

٢٤) قرار تنظـيم الأقســام والعــمل

تنفيذا لقرارات مجلس الإدارة وقرار مجلس التحرير فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ مارس ٨٣ يتم تنظيم العمل فى الجريدة على النحو التالى :

أولا : الأقسام :

١ - قسم الأخبار ويتولى مسئوليته الزميلة **أمينة شفيق** ويضم الزملاء محمود حامد - محمود عبد الوهـاب - محمد سليمـان - عمر أحمد محمد، ويوزع العمل بينهم وبين الزملاء المتعاونين من الخارج طبقا للملحق المرفق. ويعقد القسم اجتماعين دوريين فى العاشرة من صباح الخميس والأحد من كل أسبوع مع مسئول القسم أو من ينيبه مجلس التحرير.

٢ - قسم التحقيقات ويتولى مسئولية القسم الزميل **صلاح عيسى** ويضم الزملاء أحمد عز العرب - وحسن بدوى - والزملاء المتعاونين من الخارج. ويعقد القسم اجتماعاً دورياً كل أسبوع.

٣ - القسم الثقافى ويتولى مسئوليته الزميلة **فريدة النقاش** ويضم الزملاء محمد هشام والزملاء المتعاونين من الخارج. ويعقد القسم اجتماعاً دورياً كل أسبوع.

٤ - القسم العربى والخارجى ويتولى مسئوليته الزميل **محمد سيد أحمد** يعاونه الزملاء عايدة العزب موسى وسهام هاشم وأمينة النقاش وسيد زهرة وأحمد سيد حسن والزملاء المتعاونين من الخارج. ويعقد القسم اجتماعاً دورياً كل اسبوع.

٥ - قسم المراسلين الحزبيين والشعبيين ويتولى مسئوليته الزميل **حسين عبد ربه** يعاونه الزملاء وديع أمين وأحمد اسماعيل ومراسلو الحزب فى المحافظات. ويعقد القسم اجتماعاً دورياً كل أسبوع بالإضافة إلى اجتماع شهرى يحضره مراسلو الحزب فى المحافظات.

٦ - السكرتارية الفنيـة والقسم الفنى ويتولى الإشـراف الفنى الزمـيل **عبـد الغنى أبو العينين**، ويتولى مسئولية قسم (الاخراج) الزميل **وجيه الشربتلى** ويعاونه الزميلان أحمد عز العرب وعلاء عبد الوهاب ويتولى مسئولية قسم الرسم والكاريكاتير الزميل **أحمد عز العرب**، ويضم القسم الفنانين أحمد حجازى وبهجت عثمان ورؤوف عياد وصلاح الليثى.

٧ - سكرتارية التحرير ويتولى مسئولية القسم الزميل **حسين شعلان** يعاونه الزميل أحمد عبد التواب.

ثانياً :

الإجازة الأسبوعية لكل الأقسام يوم الجمعة... باستثناء الزملاء المسئولين عن طبع العدد يوم الثلاثاء والمتواجدين فى المطبعة فبالإضافة للإجازة الأسبوعية يكون يوم الأربعاء إجازة بالنسبة لهم.

ثالثاً:

يوقع الزملاء المتـفرغون للعمل بالجريدة والمعينون بمرتبات أو مكافـآت ثابتـة يومـياً فى دفـتر الحضور إلا إذا كانوا فى مهمة خارج القاهرة.

رابعاً :
يقدم الزملاء العاملون فى أقسام الأخبار والتحقيقات والثقافى كشفاً أسبوعياً بالانتاج والحركة يعتمد من رئيس القسم أو سكرتيرالتحرير.
خامساً :
يعقد اجتماع دورى يضم جميع المحررين فى الجريدة مع مجلس التحرير بجدول أعمال مسبق لتبادل الرأى فى تطوير العمل ومشاكله.
يبدأ تنفيذ القرار اعتبارا من يوم الجمعة أول ابريل ١٩٨٣.
القاهرة : ٣٠ مارس ١٩٨٣

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

يوزع العمل فى قسم الأخبار على النحو التالى :
أ - قطاع الدوائر السياسية والنقابية والمنظمات الديمقراطية
١ - محمود حامد (حزب العمل والقوى السياسية المختلفة - المدعى العام الاشتراكى، ومحكمة القيم، ونيابة أمن الدولة، ونيابة الأموال العامة، ونقابة المحامين).
٢ - محمود عبد الوهاب (حزب الأحرار - نقابة الصحفيين -رئاسة الوزراء ووزارتى الخارجة والدفاع - الحزب الوطنى)
٣ - أمين طـه (الاتحاد العام للعمال والنقابات العمالية).
ب - القطاع الاقتصادى:
١ - سامى حامد وزارات الاقتصاد والتجارة المالية والتخطيط..
٢ - لبيبة شاهين الضرائـــــــــب.
ج - قطاع الخدمات :
١ - محمد سليمان وزارات الخدمات
٢ - فتحى محمود التموين والأمن الغذائى
٣ - طارق جلال المحليـــــات
د - مجلسى الشعب والشورى
١ - عمر محمد أحمد

٢٥) الأهالى العدد ٥٢ السنة الخامسة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٢ صفحة ١
٢٦) الأهالى العدد ٧١ السنة السادسة ١٦ فبراير ١٩٨٣ صفحة ٤
« منظمة العفو الدولية تصدر تقريراً عن انتهاكات حقوق الانسان فى مصر »
« نص الخبر فى الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٢٤ »
٢٧) الأهالى العدد ٦١ مصدر سابق صفحة ١
٢٨) الأهالى العدد ٦٢ مصدر سابق صفحة ١٢
٢٩) الأهالى العدد ٦٣ مصدر سابق صفحة ١
٣٠) المصدر السابق صفحة ٦
٣١) الأهالى العدد ٦٦ السنة الخامسة ١٢ يناير ١٩٨٣ صفحة ٣

٣٢) الأهالي العدد ٦٢ مصدر سابق صفحة ١
٣٣) الأهالي العدد ٦٣ مصدر سابق صفحة ٥
٣٤) الأهالي العدد ٦٤ مصدر سابق صفحة ٥
٣٥) الأهالي المصدر السابق
٣٦) الأهالي العدد ٥٨ مصدر سابق صفحة ١
٣٧) الأهالي العدد ٦٥ ٥ يناير ١٩٨٣
٣٨) الأهالي العدد ٦٢ مصدر سابق صفحة ٢
٣٩) الأهالي العدد ٦٣ مصدر سابق صفحة ٢
٤٠) الأهالي العدد ٦٤ مصدر سابق صفحة ٢
٤١) الأهالي العدد ٦٥ مصدر سابق صفحة ٣
٤٢) الأهالي العدد ٦٦ مصدر سابق صفحة ٦
٤٣) الأهالي العدد ٧٠ السنة السادسة ٩ فبراير ١٩٨٣ صفحة ٦
٤٤) الأهالي العدد ٧٣ السنة السادسة ٣ مارس ١٩٨٣
٤٥) محمد على أمين حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بكفر الشيخ
محضر اجتماع الأمانة العامة جلسة ١٧ يناير ١٩٨٣ (أرشيف الحزب)
٤٦) د. فؤاد مرسى عضو الأمانة العامة المصدر السابق
٤٧) محضر اجتماع الأمانة العامة جلسة ٢٥ ابريل ١٩٨٣ (أرشيف الحزب)
٤٨) المصدر السابق.
٤٩) محضر اجتماع مجلس إدارة الأهالي بتاريخ ٩ فبراير ١٩٨٣.

الفصل السابع

هيكل .. وخريف الغضب

أصبحت «الأهالى» طوال الفترة من نوفمبر ١٩٨٢. وحتى مايو ١٩٨٣، وجبة دائمة للصحافة الحكومية، لافرق فى ذلك بين صحف المؤسسات المملوكة لمجلس الشورى أو بين صحيفة الحزب الوطنى **«مايو»**. لايكاد يصدر عدد إلا وتنطلق أقلام «كتيبة السلطة» بالهجوم على «الأهالى» والحزب الذى يصدرها. وكالعادة، «لمع» **«موسى صبرى»** و «تألق» فى الهجوم غير الموضوعى على «الأهالى»، تسانده كتيبة **«مايو»** على اختلاف كفاءاتها وقدراتها.

اشتدت الحملة الصحفية والرسمية عقب الدور المتميز الذى لعبته «الأهالى» فى إعطاء قضية **«عصمت السادات»** أبعادها الكاملة والصحيحة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كتب **«موسى صبرى»** مرتين خلال ثلاثة أيام يهاجم «الأهالى». فيوم ٩ نوفمبر ١٩٨٢ كتب تحت عنوان **«الصورة المقلوبة»** مقالاً طويلاً قال فيه: «.. ولكن الاتجاهات العقائدية لاتريد لسياسة الانفتاح أن تتجه وبكل قوة وانضباط إلى طريقها الصحيح، تحاول أن تستثمر ماحدث، لكى تهيل التراب على سياسة الانفتاح ذاته وهذا مذهبهم. عودة الانغلاق. وعودة إلى سيطرة سوفييتية على اقتصادنا وإنتاجنا..»(١)

ويصعد موسى هجومه بعد ٤٨ ساعة. فيكتب فى ١١ نوفمبر تحت عنوان **« إنهم لايتغيرون»**..مقالاً يشغل ثلثيه هجوم على **«عهد الناصر»** وتأليه ل **«السادات»** ومديح فى **«مبارك»** ثم ينهيه قائلا (٢) : « ولكن هل ينزع العقائديون والديماجوجيون.. أصالة الحقد فى القلوب، وتعاسة الأهواء فى العقول ونذالة القصد فى الأهداف؟.. لا.. إنهم لايتغيرون. إنهم يتاجرون بقضية فساد يريدون بها أن يغلقوا كل الأبواب التى فتحت ويريدون بها إلغاء أنصع صفحات التاريخ، بل تسويدها..»(٣)

وعقب الحوار مع **«محمد حسنين هيكل»** فوجئنا بحملة من نوع جديد. نشرت صحيفة **«مايو»** والتى كان يرأس تحريرها فى ذلك الوقت الزميل **«إبراهيم سعده»** رئيس تحرير **«أخبار اليوم»**، قائمة بأسماء شركات القطاع العام، والهيئات الحكومية التى تعلن عن نفسها فى **«الأهالى»** وصحف المعارضة الأخرى وتناولتها بالهجوم الحاد، محاولة الايحاء للمسئولين عنها، بأن موافقتهم على نشر إعلاناتهم فى **«الأهالى»** وصحف المعارضة يعرضهم للمساءلة والاتهام. كانت **«مايو»** تحاول ارهاب المعلنين وتخويفهم لمنعهم من الإعلان فى «الأهالى»، لتتكبد خسائر مالية تفوق طاقتها، وقد تؤدى لتوقفها عن الصدور أو لتقليل المطبوع.

وتصادف فى نفس الوقت أن كنت عائداً من رحلة إلى **«العراق»** استغرقت أسبوعاً، وفوجئت

بالمخابرات العامة تحتجزنى فى المطار وتفتش حقائبى تفتيشا دقيقا. وكان واضحا أن هذا التفتيش رسالة ذات مغزى تكشف عن الضيق بموقف «الأهالى». ونشر خبر التفتيش فى الأهالى (٤) تحت عنوان «**المخابرات العامة «ترحب» برئيس التحرير**» ونصه ..«قدم «**حسين عبد الرازق**» رئيس تحرير الأهالى وعضو مجلس نقابة الصحفيين، شكوى لمجلس النقابة ضد انتهاك المخابرات العامة الصارخ لحرية العمل الصحفى وعدوانها على كرامة المهنة. وكان رئيس التحرير فى رحلة صحفية إلى العراق، وأثناء عودته من بغداد مساء الثلاثاء الماضى (١٤ ديسمبر ٨٢) قام بعض ضباط المخابرات العامة باحتجازه فى المطار لمدة ساعة ونصف، حيث قاموا بتفتيش دقيق لكل مايحمله من ملابس وأوراق وكتب. واستولوا على مجموعة من الأوراق الخاصة بعمله الصحفى، وعلى رسالة صحفية ومجموعة أقلام مرسلة من الزميل «**عزت السعدنى**» إلى جريدة الأهرام، وأربعة كتب هى «**المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية**» للمستشار «**طارق البشرى**» و «**الحياة النيابية فى العراق**» للأستاذ «**حسين جميل**» و «**مصر ١٨و١٩يناير**» **لحسين عبد الرازق** و «**السجن الوطن**» **لفريدة النقاش**. وبعد تصوير الأوراق والإطلاع على الكتب فى مكتب المخابرات العامة بالمطار، أعيدت اليه، وحرر محضر بالواقعة والمضبوطات (أ أ) **وسمح له** بالانصراف. طالب **حسين عبد الرازق** فى رسالته لمجلس النقابة باتخاذ موقف واضح من هذا الإجراء الشاذ، ومنطق محاربة الفكر والثقافة والرأى، واعتبار الكتب والورقة المطبوعة والمكتوبة حتى الصادرة فى مصر، أمراً خاضعاً للضبط والتفتيش واحتمال المصادرة..»

وابتدعت الأخبار أسلوباً جديداً فى الحملة ضد الأهالى فنشرت فى صفحتها الأولى فى ١٠ يناير ١٩٨٣عنواناً على ثلاثة أعمدة يقول «**٢٠٠ جنيه غرامة لرئيس تحرير الأهالى وأحد محرريها.. مع الالزام بدفع ٥٠١ جنيه تعويضاً مؤقتاً.. لارتكابهما جريمة قذف وسب رئيس بنك أسيوط الوطنى**».. ثم أوردت خبراً يقول «عاقبت محكمة جنح قصر النيل «**شفيق أحمد على**» المحرر بجريدة الأهالى، و «**حسين عبد الرازق**» رئيس تحرير الأهالى بالغرامة ٢٠٠ جنيه لكل منهما وإلزامهما بدفع تعويض مؤقت ٥٠١ جنيه «**لإبراهيم أبو العيون عبد الناصر**» رئيس مجلس إدارة بنك أسيوط الوطنى للتنمية. وكانا قد نشرا فى «الأهالى» ١٦ يونيه الماضى تحقيقاً صحفياً أعتبر قذفاً وسباً فى حقه..»[٥] مالم تقله الأخبارإن الحكم الصادر من محكمة جنح قصر النيل هو مجرد حكم ابتدائى. ولم تنشر بعد ذلك أن الحكم ألغى فى محكمة الجنح المستأنفة وأن المدعى تقدم ببلاغ إلى نيابة أمن الدولة العليا، التى حققت معى ومع شفيق أحمد على وقررت فى النهاية حفظ التحقيق. وقد مارست **الأخبار والأهرام والجمهورية ومايو هذا** الأسلوب (خاصة الأخبار) نشر الأحكام التى تصدر ضد «الأهالى» فى المحاكم الابتدائية وعدم نشر أحكام البراءة أو إلغاء الحكم الابتدائى وتبرئة «الأهالى» فى المرحلة الاستئنافية، بهدف إظهار «الأهالى» بمظهر الصحيفة الخارجة على القانون التى تقذف وتسب وتشهر بالمواطنين.

وحاولت تدعيم هذا «الانطباع» الذى حرصت على غرسه فى عقل القراء بتكذيب ماهو صحيح مما تنشره «الأهالى». فنشرت **أخبار اليوم** فى ١٥ يناير ٨٣ خبرا تحت عنوان «وزارة الاستثمار تعلن. «مانشرته صحف المعارضة عن الاتفاقية المصرية الأمريكية غير صحيح جملة وتفصيلاً طبقاً للمستندات الرسمية»

وبالطبع لم يقرأ قراء أخبار اليوم رد الأهالى المدعم بالمستندات الرسمية والذى يؤكد صحة

مانشرناه. ولم يتذكروا ماقلناه عند تصديق مجلس الشعب على هذه «المعاهدة» فى ابريل ١٩٨٦ عقب أحداث الأمن المركزى، ونشر نص الاتفاقية.

ولكن الحملة الحقيقية ضد «الأهالى» بدأت مع موضوع **«جمال السادات»**.

مظاهرة .. فى مجلس الشعب!

كانت الأهالى قد نشرت فى ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢ تحقيقاً كتبه الزميل **«عاصم حنفى»** من لندن، حول حصول **«جمال أنور السادات»** على بكالوريوس كلية الهندسة«بالغش» أوضح فيه الملابسات التى أحاطت بطرد الدكتور **«محمد على صالح»** الأستاذ بكلية الهندسة من الجامعة لتصديه لمحاولات إنجاح **«جمال السادات»** «بالغش». وتفاصيل تورط مجموعة من الأساتذة فى هذه العملية، ثم لجوء **«د. صوفى أبو طالب»** رئيس الجامعة فى ذلك الحين (ورئيس مجلس الشعب وقت نشر التحقيق) إلى التواطؤ لإصدار قرار الطرد، وحكم القضاء بإلغاء القرار وعدم صحة الاجراءات المتبعة. وطالب عاصم فى ختام التحقيق ضرورة فتح ملف الفساد فى الحياة الجامعية والمحسوبية ونفاق ذوى النفوذ والسلطان. وظلت الصحافة الحكومية صامتة مايقرب من أسبوعين بعد نشر الأهالى لهذا الموضوع الخطير. باستثناء مقال واحد كتبه **إبراهيم سعده** فى مايو طالب فيه رئيس مجلس الشعب أن يتكلم، وفجأة تحركت أجهزة الحكم، ليس عبر الصحافة هذه المرة ولكن عبر «مجلس الشعب».

فى الجلسة الصباحية المعقودة يوم الخميس ١٣ يناير ١٩٨٣ (بعد ١٥ يوماً من نشر التحقيق فى الأهالى) أدرج فى جدول الأعمال ٦ طلبات إحاطة من **«إبراهيم شكرى - حسن حافظ - الدكتور محمد محجوب - قاسم أحمد طعيمه - الدكتورة زينب السبكى - الدكتور محمد طلبه عويضه»** وخمسة أسئلة من **«الدكتور ابراهيم عواره - الدكتورة سهير القلماوى - الدكتور محمد عبد اللاه - وليم نجيب سيفين - مصطفى غباشى»** موجهة جميعاً إلى السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمى **«مصطفى كمال حلمى»** وتدور حول مانشر فى «الأهالى» من وقائع «منسوبة إلى مجلس جامعة القاهرة وكلية الهندسة بها، تنال من قدسية الشهادات العلمية، وتعد طعنا فى القيم الجامعية..».

وفى بداية الجلسة قال **«الدكتور صوفى أبو طالب»** رئيس المجلس «يتضمن جدول أعمال اليوم مجموعة من طلبات الاحاطة والأسئلة، تدور كلها حول موضوع يخص جامعة القاهرة، وقد كان لى شرف رئاسة هذه الجامعة فى فترة تخص هذا الموضوع. ولذلك وإعمالاً للتقاليد البرلمانية السليمة فإنى أترك رئاسة الجلسة لزميلى السيد الأستاذ **سيد زكى** وكيل المجلس».

وتولى **«سيد زكى»** وكيل المجلس رئاسة الجلسة حيث عرض ضم طلبات الإحاطة والأسئلة «نظراً لوحدة الموضوع» ووافق المجلس.

وبدأ مقدمو طلبات الإحاطة بالإدلاء ببياناتهم.

كان أول المتحدثين هو **«المهندس إبراهيم شكرى»** رئيس حزب العمل، فقال :

«أريد بداية أن أقول، إننى لست من هواة نبش الماضى، ولكننى حريص كل الحرص على الصالح

العام وعلى المثل التى يجب أن نتمسك بها، ولذا فإننى أقول : إن مانشر من وقائع فى جريدة «الأهالى» منذ أسبوعين أو أكثر، لم يكن بعيداً عن علمى، بل كانت تحت يدى وثائق كاملة عن هذا الموضوع، لأنه موضوع لم يكن فى طى الكتمان، بل كان متداولاً فى المحاكم، وكان مثار حديث فى أوساط الجامعة عند حدوثه، وبعد ذلك صدر الحكم، ولكنى قدمت طلب الإحاطة لأننى وجدت أن الموقف يستلزم اتخاذ هذا الإجراء، فليس من المعقول أن ينشر هذا الحجم من المعلومات، ثم بعد ذلك لانجد كلمة واحدة تهدف إلى تصحيح هذه المعلومات أو توضيحها، سواء كان ذلك من الجامعة ذاتها باعتبارها المسئولة عن الحفاظ على كيانها وعلى سمعتها، أو من وزارة التعليم باعتبارها المسئولة أيضا عن الجامعات. إن الوقائع التى نشرت بالجريدة المذكورة كانت تملأ صفحة كاملة وبها صورة للسيد الدكتوررئيس مجلس الشعب، وصورة أخرى لنجل الرئيس الراحل. ولاشك أن فى هذا النشر، وهذا السكوت والصمت مايدفعنى إلى التقدم بطلب الاحاطة.

إن رئيس تحرير صحيفة الحزب الوطنى، قد طالب من نشرت صورته بأن يتكلم ويقدم الدليل على أن هذا الكلام ليس صحيحاً»

«ان الموضوع ليس مرتبطاً بطالب نجح بدرجة قد يستحقها أو لايستحقها إنما الموضوع يتعلق بالتقاليد الجامعية وبيان مسئولية من كان رئيساً للجامعة فى ذلك الوقت، ومدى مشروعية التصرفات التى تمت بعد ذلك. إن كل هذه الأمور كانت تقتضى أن يهب المسئولون لايضاح حقيقة الموقف لجمهور المواطنين. ماذا نقول لأبنائنا وشبابنا ؟..»

«.. وكأن القدر أراد أن يكمل هذه الصورة. فقد كان وزير التعليم العالى آنذاك هو السيد **«الدكتور مصطفى كمال حلمى»** - وهو يعرف هذه القضية - فقيل فى ذلك الوقت إن وزير التعليم ورئيس الوزراء السيد **«ممدوح سالم»** وقتذاك، لم يوافقا على قرار الجامعة ولم يعتمداه، وفعلاً مضى أكثر من شهرين ولم يعتمد السيد الوزير **«الدكتور مصطفى كمال حلمى»** هذا القرار، ثم استقالت الوزارة وشكلت وزارة جديدة، وجاء فيها وزير تعليم جديد هو **«الدكتور حسن إسماعيل»** وهو مع مقداره العلمى لم يكن من الأسماء التى تتردد آنذاك والتى يمكن أن تحل محل **«الدكتور مصطفى كمال حلمى»** - وقد استهل عمله بأن اعتمد هذا القرار، ثم ظل هذا القرار بمكتبه لمدة شهر، وبعد ذلك أبلغ به الجامعة. وبعد شهرين من إبلاغ الجامعة به، وربما يكون قد تألب عليه ضميره وهو أستاذ جامعى أيضاً من أساتذة كلية الهندسة، أصدر قراراً جديداً بندب الأستاذ **«الدكتور محمد على صالح»** من الجامعة إلى وزارة التعليم العالى.

«ولهذا تغير الموضوع فأصبح مجرد ندب بدلاً من النقل. لكن ظلت الأمور تأخذ مجراها الطبيعى فى مجلس الدولة، حيث يدافع **«الدكتور محمد على صالح»** عن حقه، وتوضح عريضة الدعوى التى هى فى يدى الآن المسئولية الكاملة عن تصرفات خاطئة حماها عميد كلية الهندسة فى ذلك الوقت، وحماهانائب رئيس الجامعة لشئون التدريس والأساتذة، وحماها رئيس الجامعة وقتذاك.ولاأريد أن أتحدث تفصيلاً فى هذا، لأن التفصيل فى هذه الوقائع يؤلم، ولأنه لن يتم الفصل فى هذا الموضوع فى هذه القاعة، وبهذه الطريقة، لأنه يجب أن يكون موضع تحقيق دقيق لكى نعرف أبعادها كلها. ولايسعنى الا أن أقول أن المحكمة بعد أن نظرت كل ماورد فى عريضة الدعوى، حكمت بإعادة **«الدكتور محمد على صالح»** إلى الجامعة بل إلى كليته وقسمه، أى أنها أخذت بكل ماورد فى عريضة الدعوى..».

«... لذا أقول في نهاية كلمتي، إنني لا أريد سوى بعض المطالب، أولها أن يودع في لجنة التعليم نفسها - ولاأقول لجنة خاصة- محضر مجلس الجامعة، والتحقيق الذي أجراه مستشار الجامعة الدكتور **مأمون سلامة** مع الدكتور **محمد على صالح**، والتحفظ على أوراق إجابة الطالب جمال السادات.. »(٧)

وبعد انتهاء **«المهندس إبراهيم شكرى»** من تقديمه لطلب الاحاطة، توالت الكلمات وكلها دفاع عن رئيس مجلس الشعب وهجوم على الأهالى ونفى لما هو ثابت من تهم..

تكلم العضو **«حسن حافظ»** فقال :

«السيد الأستاذ رئيس الجلسة، اخوانى أعضاء مجلس الشعب : كان أول عمل مارسناه عندما دخلنا هذه القاعة، هو أداء اليمين الدستورية «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على سلامة الوطن والنظام الجمهورى وأن أرعى مصالح الشعب وأن أحترم الدستور والقانون».

فالقضية هنا ليست كما صورت فقط على أنها تتعلق بمنح طالب شهادة دراسية هى بكالوريوس الهندسة وفى نفس الوقت ليست قضية تتعلق بأستاذ جامعى أو بنشر مقال صحفى، أو مايدور حول ذلك كله، وإنما هى موضوع يختص بالعلاقة بين السلطات والمواقف الدستورية، فهى موضوع يتعلق أولاً وقبل كل شئ بعدم الاعتداء على السلطات الدستورية، وسأبين ذلك.

أولاً - إن الأمر يتعلق أول مايتعلق بالجامعة، والصحافة ، والقضاء، وهذه الهيئات الثلاث هى الهيئات التى نص الدستور على استقلالها كلها، فليس القضاء وحده هو الذى له صفة الاستقلال، وإنما الجامعة أيضاً لها نفس الاستقلال بمقتضى المادة ١٨ من الدستور التى تنص على أن «التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى..» إذن فما ذكر اليوم من المطالبة بأن يؤتى بأوراق من الجامعة مضت عليها سنوات لتبحثها السلطة التشريعية ليس سوى اعتداء على استقلال الجامعة. (تصفيق) أيها الأخوة : وكما تحافظون على استقلال القضاء، واستقلال السلطة التشريعية، حافظوا أيضا على استقلال الجامعة، لأن ماحدث ليس اعتداء على الجامعة وعلى الحرم الجامعى فقط، بل إنه أيضا اعتداء على التعليم وعلى قدسية منح الشهادات العليا ،فهو اعتداء على الجامعة فى أهم صورها ألا وهى قدسية الامتحان..» «... إن الحرية ليست منحة، ولكنها اقتناع، وليس أدل على ذلك من أننا نتكلم فى حرية ونطلب العدالة.

أيها الأخوة، أيها النواب،يامثلى الشعب، هذا حقكم أنتم الذين تعطون الثقة للحكومة، أنتم الذين تعتمدون خطة وموازنة الدولة أنتم الذين لكم حق اتهام من يجب أن يتهم، أليس لكم حق إنصاف من اتهم، فنحن لاندافع عن رئيس المجلس، بل عن الحق، فرئيس المجلس لم ينفرد بقرار، إنه رجل يعطى الحرية فى المجلس لأبعد حدودها (تصفيق)...(٨)

«...إننى أقول بعد انتهاء هذا التأييد - وأعتقد أنه تأييد - ليتفضل السيد رئيس مجلس الشعب- بعد انتهاء مناقشة موضوع طلبات الإحاطة والأسئلة هذه - ويتقدم إلى منصة الرئاسة مرفوع القامة، مرفوع الرأس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. (تصفيق)..»

وتلاه **«الدكتور محمد محجوب»** (وزير الأوقاف بعد ذلك) -. فبدأ حديثه بالآية الكريمة «ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة، فتصبحوا على مافعلتم نادمين» صدق الله العظيم.. ثم انطلق مدافعاً عن قرار مجلس الجامعة بطرح مجموعة من التساؤلات تصب جميعاً فى شرعية صدور القرار من مجلس القسم ومجلس الجامعة ومطالبة الوزير برد يشفى

الغليل، مؤكداً أن الجامعة هى ضمير مصر، وأن سمعة الجامعة هى سمعة مصر كلها، ومن حقكم يانواب مصر أن تطمئنوا إلى الجامعة، فسمعة جامعات مصر على المستوى العالمى لم ترق إليها جامعة من جامعات العالم كله،جامعات مصر لها وزنها ولها مكانتها، أساتذة فضلاء لهم وزنهم على المستوى العالمى. فإذا ماجئنا اليوم وشككنا فى هذه الجوهرة، فماذا ننتظر من شباب يثقون فى قادتهم ومن عالم يثق فى جامعاتكم..» وأنهى مرافعته قائلاً: «وتبقى كلمة أوجهها من تحت هذه القبة، باسم ضمير مصر، باسم مصر الوفاء، باسم مصر الولاء، باسم مصر المروءة: اتقوا الله فى الشباب، إن الشباب الآن تاه وحار، فيمن يثق، وعلى من يعتمد فى عمله وثقته، ارحموا شبابنا، ليست مصر هى الاختلاس، ليست مصر هى التزوير، ليست مصر هى الفساد..»(٩)

وجاء الدور على **«الدكتورة زينب السبكى»** .. فبدأت حديثها فى طلب الإحاطة قائلة :

«لقد استفزتنى - كمواطنة مصرية تحرص على صرح مؤسساتنا الدستورية وتحافظ على كرامة القيم والتقاليد الجامعية - فالجامعة خرجت وتخرج كل يوم أجيالاً عظيمة لمصر - استفزتنى تلك الحملة التى تنبش الماضى ولاتبنى للحاضر، وتجرح وتتشابك بدلا من أن تتلاحم فى معركة البناء. إننا اليوم أمام قضية يتابعها الرأى العام بكل طوائفه وتجمعاته، وانتماءاته، ليس باعتبارها قضية فرد أو مؤسسة ولكن باعتبارها تراث شعب وحضارة جيل. إن الرأى العام يتساءل : لمصلحة من تثور الزوابع وترجم إنجازات شامخة بالأحجار. لمصلحة من نشهر بسمعة مصر ورجالها ومؤسساتها، وهل هناك فائدة مرجوة ستعود على مصر والمصريين من زرع البلبلة وفقدان الثقة وهز الأمان والاستقرار فى كل بناء أو تصرف ؟.»

«.. وهل مناخ الحرية يؤدى إلى مثل هذا التعريض والتشهير بذمة الناس وكرامتهم ؟ أليس ذلك يمس سلطة من سلطات الدولة فى شخص ممثلها ؟ أليس فى ذلك مساس بالمجتمع ككل؟ إنه إذا أصاب المجتمع أى ضرر فسوف يصيب المعارضة قبل أن يصيب الأغلبية.

«كلمة أخيرة أصبحت تتردد على لسان العديد من الناس، وهى إلى متى سنظل ننكر جميل الأوفياء، ونهز صور الشرفاء الذين يخدمون مصر بكل أمانة وإخلاص؟ أيرجع ذلك إلى أننا تمتعنا بممارسة حرياتنا ؟ وهل ننسى أن أول من أقام الديمقراطية ودعم الحرية فى مصر هو الرئيس الراحل محمد أنور السادات. (تصفيق)... (١٠)

وتكلم «الدكتور **محمد طلبة عويضة**» الذى ركز على الرد على «المهندس **إبراهيم شكرى**» مدافعاً عن قرار مجلس الجامعة بالإشارة إلى بعض القوانين، ثم أدلى «الدكتور **مصطفى كمال حلمى**» نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمى، ببيانه ردا على طلبات الاحاطة والأسئلة، مستعرضا بعض النصوص القانونية، وتلا نص رسالة جوابية من **«الدكتورحسن حمدى»** رئيس جامعة القاهرة حينئذ حول تسلسل الموضوع طبقا لبيانات وسجلات الجامعة، حتى صدور حكم المحكمة التأديبية العليا بمجلس الدولة بالغاء قرار السيد الدكتور وزير التعليم والثقافة والبحث العلمى بندب الأستاذ **الدكتور محمد على صالح** إلى ديوان وزارة التعليم العالى، وقيام الجامعة بتنفيذ هذا القرار. وفتح الباب مرة أخرى لتعليق مقدمى الأسئلة وهم **«الدكتور إبراهيم عوارة»** و **«وليم نجيب سيفين»** الذى ختم كلمته قائلا :

«يانواب مصر، ياضمير شعب مصر، قولوا لهذا الرجل للأستاذ الدكتور **صوفى أبو طالب**، دمت مشرعاً، دمت مقنناً، ودمت عابداً ترعى الله فيما تقول وفيما تفعل. دم كما أنت لاتنحنى إلا

لله، فلنفخر جميعا بهذا الرئيس المقنن والمشرع والخائف لله، ،شكرا لحضراتكم (تصفيق)..»
والدكتورة **سهير القلماوى**، التى قالت ضمن ماقالت..« ففيما يتعلق بالسيد الأستاذ الزميل الذى أبعد عن الجامعة، من الذى يقول إنه حامى حمى الأمانة فى الجامعة؟ وإنه وحده الحريص على ألايكون هناك غش فى الامتحان؟ وأنه الوحيد الذى يحمى نفوس الأساتذة الآخرين من أن تنزلق لتجامل أو تزيف أو تفعل أى شئ؟ فهل جميع الأساتذة أو الغالبية منهم على الأقل متسلقون أو يريدون الوصول إلى شئ؟ أم أن هذا الأستاذ قد ركب عقله وتخيل أو تراءى له أو أحس لسبب أو آخر أن هناك تمييزا؟..»

«.. وأريد أن أقول طالماأنه قد ثبت أن هذا غير صحيح فما شأننا مع من ينشر كلمات أو أقوالا أو وقائع غير صحيحة تبلبل الرأى العام وتستغرق من المجلس جلسة كاملة. لم هذا؟ فى وقت نحن مطالبون فيه بالإنتاج والعمل والسير إلى الأمام؟ **ومن ثم فلابد أن يصدر تشريع خاص لمثل هذا**. (تصفيق حاد). لأنه حتى لو رفع السيد الدكتور صوفى أبو طالب رئيس المجلس دعوى أمام القضاء على الجريدة التى نشرت هذا فإنها ستأخذ وقتا أطول، لذلك فإننى أتساءل ولماذا هذه البلبلة؟»... والدكتور **«محمد عبد اللاه»** الذى أعلن..«أنه ليس المقصود شخص رئيس الجامعة أو الطالب جمال أنور السادات فهذه قضية فرعية، ولكن المقصود هو هز صورة المؤسسات، هز صورة الجامعة، وهز صورة السلطة التشريعية فى مصر..» و **«مصطفى غباشى»** القائل بأن «الخط الذى اتخذته هذه الصحيفة (الأهالى) لايقصد منه إطلاقاً إظهار الحقائق لأنه إذا كانت هذه الجريدة أو هذا الصحفى يبغى المصلحة العامة ويريد أن ينبه إلى انحراف أياً كان هذا الانحراف، كان عليه وبالأحرى على الجريدة ورئيس التحرير أن يذهب إلى الموقع العلمى الذى ثار حوله الجدل قبل أن ينشر هذا الهراء الذى نشر. وقد اتضح اليوم افتراء هذه الجريدة على شخصية من الشخصيات العلمية التى أدت لمصر والعالم أكبر ماقدمه أى فرد فى هذا البلد.. الخط معروف وواضح. لالمصلحة هذا البلد وأقولها بصراحة، ولكنه لهدم كل انجاز فلم نقرأ فى هذه الصحيفة إطلاقاً عن أى انجاز أو إظهار للحقائق الموجودة، بل على العكس فإنها تعمل على قلب الحقائق، وتظهر مصر وقياداتها بمظهر غير لائق، وتحاول التخويف والإرهاب الفكرى.»

وكان آخر المتحدثين هو **«الدكتور محمد كامل ليلة»** (١١)

وختم المجلس مناقشاته بالموافقة على اقتراح موقع عليه من ١٢٥ عضوا نصه كما يلى :-

«إن المجلس بعد أن استمع إلى بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمى، رداً على طلبات الإحاطة والأسئلة المقدمة من بعض السادة الأعضاء عما نشر من وقائع منسوبة إلى مجلس جامعة القاهرة وأخرى منسوبة إلى كلية الهندسة بها، على النحو الذى تضمنته طلبات الإحاطة والأسئلة، ليعلن عن ثقته الكاملة فى نزاهة الجامعة واستقلال قراراتها لصالح القيم التعليمية والتربوية لأبنائنا الطلاب، ويؤكد أن ماتتخذه من إجراءات كان فى إطار الصلاحيات التى تمارسها الجامعة للحفاظ على قدسيتها واستقلالها العلمى والإدارى ويهيب المجلس بالقائمين على شئون الصحافة بكل انتماءاتهم الحزبية واتجاهاتهم السياسية الذين كفل لهم الدستور حصانة النقد، العناية بالتحرى من صحة وقائع النقد قبل نشرها وطرحها على الرأى العام. ويطلب المجلس من الأمانة العامة أن تضع مضبطة هذه الجلسة ومادار فيها من مناقشات حول هذا الموضوع تحت نظر المجلس الأعلى للصحافة، الذى أناط به الدستور كفالة حرية الصحافة فى إطار مقومات أساسية للمجتمع،

ووضع القواعد الكفيلة لضمان احترام ميثاق الشرف الصحفى. وإذ يعتز المجلس لسرعة استجابة الحكومة بالرد على ماأثير حول هذا الموضوع، وخاصة بعد أن قدمت للمجلس المستندات والوثائق المتعلقة به، ووضوح الحقيقة المجردة بعيداً عن أية شائبة يتوجه بالشكر إلى حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى. كما يجدد الثقة الكاملة برئيس المجلس الدكتور صوفى أبو طالب» (١٢)

ولم يمض يوم إلا ونزل رئيس الجمهورية للميدان فأعلن يوم ١٥ يناير فى اجتماع مع قيادات الحزب الوطنى « **الالتزام بالموضوعية فيما يمس تقاليد شعبنا وسمعة وتاريخ بلدنا.**

التصدى لأى إساءة لزعيم مصر وإلى تاريخ مصر.

أى مصرى لايوافق على النيل من سمعة جامعاتنا» (١٣)

وقررنا ألانخضع للابتزاز وإرهاب السلطة. وخصصت الأهالى افتتاحيتها فى العدد التالى مباشرة للرد على هذه الحملة. نشرت الافتتاحية على ثلاثة أعمدة بطول الصفحة الأولى ووقعت الافتتاحية باسمى، وهو تقليد اتبعناه بالنسبة للافتتاحية عندما نتناول موضوعات ذات حساسية معينة أو أهمية خاصة، فكان يوقعها «**خالد محى الدين**» (أمين عام الحزب) أو «**حسين عبد الرازق**» (رئيس التحرير). كان عنوان الافتتاحية.. «نحن ومجلس الشعب.. وحكم القضاء» (١٤) وجاء فيها :

« ..تعرضت «الأهالى»، منذ عادت للصدور لحملة ظالمة استخدمت فيها كل الأسلحة المشروعة وغير المشروعة. وكان الهدف عزل الأهالى عن قرائها والتشكيك فى صدق ماتقوله.

وبلغت تلك الحملة الفاشلة قمتها فى الأسبوع الماضى. لجأ الحزب الوطنى الديمقراطى لاستخدام ساحة مجلس الشعب فى غير ماأعدت له، فحولها لميدان للطعن والهجوم على «الأهالى»، وفى مناسبة غاية فى الغرابة.

نشرت الأهالى منذ ثلاثة أسابيع تحقيقاً صحفياً حول واقعة محددة شهدت أحداثها جامعة القاهرة منذ أربعة أعوام وكان لها وقتئذ ضجة هائلة داخل أسوار الجامعة، لم يقدر لها فى ظل غياب أى قدر من حرية الصحافة أن تصل للرأى العام.

واعتمدت الأهالى فى كل مانشرته على ماطرح على المحكمة المختصة من وقائع تتصل بهذه القضية والحيثيات التى استند إليها مجلس الدولة فى إلغاء قرار وزير التعليم العالى ومجلس جامعة القاهرة بنقل أحد أساتذة كلية الهندسة إلى الوزارة، والتى انتهت إلى أن القرار جاء باطلا وفى حكم المعدوم.

ومنذ أثارت الأهالى القضية وطرحتها على الرأى العام وطالبت بالتحقيق فيها. لم تتلق بطريق مباشر أو غير مباشر، من جهة مختصة أو حتى غير مختصة، أى رد أو تصحيح أو تكذيب لما نشر من وقائع، ولو كنا قد تلقينا أى شئ من ذلك لبادرنا بنشره ومناقشته.

وبداية فهناك الكثير الذى نملك أن نقوله حول هذه القضية التى طرحها الحزب الوطنى فى قاعة مجلس الشعب (السلطة التشريعية) وأذاع أجزاء منتقاة منها عبر شاشات التليفزيون، ونشرت الصحف صفحات من بعض ماقيل فى المجلس..

ولكننا - لأسباب قدرناها - نقف عند حدود مانشر حول القضية، مطمئنين أننا لانحرم الرأى العام حقه فى المعرفة. فما قالته «الأهالى»، وما وصل للقارئ مما دار فى مجلس الشعب، كاف فى حد ذاته لمعرفة الحقيقة، ونعطى الرأى العام الفرصة لأن يصدر حكمه بنفسه.. واثقين أن حكمه سيكون لصالح الذين دافعوا عن الحقيقة فى كل وقت وحين، وتمسكوا بالمبادئ دون خوف، وتصدوا لحماية الاستقلال

الحقيقى للقضاء والجامعة وكافة المؤسسات الشرعية للدولة.

ومع ذلك، تبقى ملاحظات قليلة نراها ضرورية فى هذا المجال..

* إن هدفنا من التحقيق الذى نشرناه ـ وفى كل مانطبعه على صفحات الأهالى ـ ليس إثارة فضيحة لهذا الفرد أو ذاك ممن ترد أسماؤهم فى تحقيقاتنا الصحفية. ولكن الهدف كان ومازال، هو التصدى لقضايا عامة وظواهر شاملة عانى ويعانى منها المجتمع، لنساهم قدر الطاقة فى تعرية الفساد والكشف عن المثالب والعيوب والخطايا -. وصولاً إلى الخلاص منها ومعالجتها، وتأكيداً أن لاأحد فوق القانون وأن الخلاص فى توفير تكافؤ حقيقى للفرص.

* المناقشة التى جرت تحت قبة مجلس الشعب، وكان فرسانها من أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى، لم تكذب أو تناقض واقعة واحدة مما نشر فى «الأهالى»، ومايعرفه كافة من اتصلت هذه القضية بعلمهم فى الماضى والحاضر. وإنما تركزت فى الدفاع عن هجوم افتعلته على مجلس الشعب، وعلى جامعة القاهرة.. وهى أمور لم ترد من قريب أو بعيد فى تحقيق «الأهالى»، فهناك فارق واضح بين مؤسسات الدولة التى لانملك لها إلا كل احترام وتقدير، وبين تصرفات وسلوك بعض القائمين عليها فى هذا الوقت أو ذاك.. وهى تصرفات تحتمل الخطأ والصواب.. ويرد عليها الجزاء والعقاب. فليس هناك بشر فوق المساءلة.

* للمرة الثانية أو الثالثة يهرب الحزب الوطنى الديمقراطى من مناقشة قضية عامة فى ساحتها الحقيقية، ويذهب بها إلى مجلس الشعب ليستصدر من أغلبيته الآلية هناك قراراً ليس من اختصاصه ويخرج عن لب الموضوع.

فالقضية المطروحة تتعلق بقرارات صادرة من مؤسسة فى الدولة وهى جامعة القاهرة، والجهة الوحيدة التى تملك دستورياً الفصل فى صحة ماصدر من قرارات أو خطئها، هى مجلس الدولة الذى أصدر بالفعل حكمه بخطأ مااتخذته الجامعة من قرارات فى هذه الواقعة.

* وفى الوقت الذى تحدثت فيه أغلبية الحزب الوطنى فى مجلس الشعب عن استقلال السلطات ومن بينها استقلال السلطة القضائية. إذ بها تتصدى لإجراء تحقيق شكلى فى القضية والتى سبق للقضاء أن تناولها بالتحقيق وأصدر فيها حكماً نهائياً.. ثم تصدر حكماً لاسند له يناقض حكم القضاء والدستور. ولاندرى كيف يستقيم ذلك مع استقلال القضاء واستقرار السلطات فى الدولة.

* تحدث بعض الذين تصدوا للمناقشة فى مجلس الشعب من أعضاء حزب الحكومة عن استقلال الجامعة.. ومن حقنا أن نقول لهم.. نعم لاستقلال الجامعة.. بل نحن أكثر المدافعين عملياً عن استقلال الجامعة وفى نطاق القانون والدستور.

ولكن مايفرق بيننا وبينهم، هو إيماننا أن مواجهة الخطأ والتصدى للانحراف وتطبيق صحيح القانون، هو الدفاع الحقيقى عن الاستقلال، وليس مبدأ..« اكفى على الخبر ماجور».

* حدثنا البعض عن الموقف المشرف للجامعة المصرية وأساتذتها عندما استقال مدير الجامعة احتجاجا على تدخل مدير المعارف لنقل الدكتور طه حسين من الجامعة إلى وزارة المعارف العمومية.

ومن واجبنا أن نسأل.. ماذا كان موقف هؤلاء المتحدثين من الحزب الوطنى عندما أطيح ب ٦٥ أستاذاً جامعياً فى سبتمبر ٨١ خارج الجامعة، وبقرار من سلطة خارجية؟!.. وماهو موقفهم من الاستقلال الحقيقى للجامعة، أى استقلالها العلمى والذى يقتضى أن يكون المعيار الحقيقى للتقدم وتولى المناصب هو الكفاءة العلمية، وليس الانتماء الحزبى أو الولاء لحزب حاكم؟!.

أما نحن فقد وقفنا دائما، الحزب الذى نتشرف بالانتماء إليه، والصحفيون والكتاب، مدافعين عن استقلال الجامعة، رافضين لتدخل أى سلطة فى شئونها، أو نقل أى أستاذ خارجها. وقد دفع كثير من الأساتذة الأجلاء أعضاء حزبنا - وغيرهم من الأساتذة - ثمناً غالياً لهذا الموقف.

* انتهز بعض أعضاء الحزب الحاكم فرصة هذه الجلسة الفريدة، ليطالبوا - بينما يتحدثون عن الصحافة وحريتها واستقلال المؤسسات - بتشريع جديد ضد الصحافة !!

وللأسف فيبدو أنهم لم يرووا ظمأهم الدائم لتكبيل الصحافة بالقيود، ولم يكتفوا بالقوانين التى تحاصرها ولاثيا أصدروه هم أنفسهم من قوانين مقيدة للحرية.. مثل قانون العيب وقانون «سلطة» الصحافة، وقانون محاكم أمن الدولة، وقانون الاشتباه... إلخ.

* انتهت المناقشات بتوجيه الشكر إلى حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى، مما يثير تساؤلا حول علاقتها بالموضوع..

فالقضية المثارة وقعت قبل أن يولد هذا الحزب أو تكون له حكومة.. والدلالة الحقيقية لهذا الشكر.. أن الأمر كله كان محاولة جديدة من الحزب الوطنى الديمقراطى، ضد المعارضة الديمقراطية التى تحرص عليها جريدة الأهالى وغيرها من الصحف الوطنية.

* لم يكن جهاز التليفزيون أمينا فى نقل مادار فى الجلسة، خاصة كلمات المهندس **إبراهيم شكرى** فقد تم الحذف والمونتاج، بطريقة تخدم الغرض الذى خطط له الحزب الوطنى. وهذا أمر كشفته المضبطة الرسمية لمجلس الشعب، وبعض مانشر فى صحيفة الأخبار.

إننا نكتفى الآن بهذه الملاحظات القليلة من كثير مملك قوله. مؤكدين أن «الأهالى» ستظل دائماً وأبداً المدافعة عن الحقيقة وعن حق الجماهير فى المعرفة..

ويكفى أننا فى هذه الواقعة بالذات، قمنا بواجبنا وأبلغنا كل من يهمه الأمر.. ودافعنا عن عنوان الحقيقة، وعنوان الحقيقة فى هذه القضية ليس ماقاله الحزب الحاكم فى مجلس الشعب، أو ماقالته صحف الحكومة. وإنما هو حكم القضاء.

حسين عبد الرازق

***　　***　　***

وتصدت **«فريدة النقاش»** لدعوة **«الدكتورة سهير القلماوى»** لسن قانون جديد لتقييد الصحافة(!) فكتبت فى يومياتها بالأهالى تحت عنوان **«سؤال مشروع.. وجواب مؤلم»** (١٥)

«كتب لطفى السيد (باشا) هذه الرسالة فى ٩ مارس ١٩٣٢ وكان عندئذ مديرا لجامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) :

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية..

سيدى الوزير ..

أتشرف بإخبار معاليكم أنى أسفت لنقل الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب إلى وزارة المعارف، لأن هذا الأستاذ لايُستطاع فيما أعلم أن يُعوض الآن على الأقل..»

ثم يستطرد : «ومن حيث إننى لا أستطيع أن أقر الوزارة على هذا التصرف الذى أخشى أن يكون سُنة تذهب بكل الفروق بين التعاليم الجامعية وأغيارها، أتشرف بأن أتقدم إلى معاليكم باستقالتى من وظيفتى».

أدهشنى للغاية أن تشير أستاذتى الدكتورة سهير القلماوى إلى هذه الواقعة فى معرض حديثها

فى مجلس الشعب عن الجامعة.

وأدهشتنى حقا هذه الطريقة فى استخدام الذكاء الإنسانى للدفاع عن النفس بغير حق، ومن موقع تصورت هى وغيرها قبل أعوام قليلة أنه راسخ إلى الأبد ولكن عصفت به - على غير هوى الكثيرين- أحداث وتقلبات.

فهل ياترى كان تصور الثبات هذا هو الذى حدا بها، وبغيرها للمشاركة بوسائل متباينة، بل وبنشاط مشهود لها به، فى الوصول بالجامعة إلى ماهى فيه.. سهير القلماوى أستاذتى وأستاذة أجيال كثيرة، تعلمت منها الجدية على الأقل. وهى أيضا تلميذة طه حسين الذى اعتز بها ورعاها وقدمها للحياة الثقافية كشهادة له وللنساء، وهى بسبب كل هذا لابد أن تكون وارثة تراثه الديمقراطى، وكان لابد أن يستوقفها - وهى الذكية - هذا التراث كله حين تروى تلك الواقعة التى هزت الجامعة والمجتمع فى زمانها سنوات متصلة (٢٦ - ٣٢) كانت القضية التى استقال بسببها لطفى السيد تخص مصادرة كتاب (الشعر الجاهلى) للدكتور طه حسين الذى استخدم فى كتابته منهجاً علمياً جديداً للبحث تعلمه فى فرنسا، وكانت من ثم تخص حرية الفكر والتعبير والضمير. لكن على مايبدو أن الفساد لم يكن ضارباً بجذوره إلى الدرك الذى انحدرنا إليه الآن.. الحد الذى يجعل الدكتورة سهير تراهن أيضاً على وهن الذاكرة العامة، وذاكرة التاريخ وذاكرة أجيال من تلاميذها.

ففى معرض الدفاع عن الكرسى الذى تجلس عليه - الذى ربما كان حقا لها ببعض الجهد وبحكم تاريخها دون أن تقدم كل هذه التنازلات - طالبت بسن تشريع جديد ضد الصحافة، يحمى المجتمع من البلبلة على حد قولها، أى ضد جريدتنا (الأهالى) بطبيعة الحال، لأنها هى التى فجرت موضوع الجامعة. ثم أخذت تحكى هذه الواقعة بهدف إكساب حجتها قوة تستمد من مواقف الناس الشرفاء، وبدت كأنما هى بدورها تدافع عن الجامعة. «أخذ يلح على قول مؤرخ كبير : إن التاريخ يكرر نفسه أحيانا مرة بصورة مأساوية وأخرى بصورة هزلية». قلت : هذه نوبة الهزل. فهل هى قلة الحيلة أمام العاصفة الهوجاء، التى كشفت فى طريقها هذا الوجه الفاضح. أم هى محاولة للتلويح لنا بالقوانين المعادية للديمقراطية لإرهابنا ؟

إنه أيضاً إلى جانب هذا وذاك تآكل البناء العام الذى تعبر عنه الآن وباللمرارة.. سهير القلماوى وكل الذين وقفوا يمثلون نفس الدور.. دور البكاء على سمعة الجامعة والحرص على هدوء الحال والبال، وكانوا هازلين رغم الجدية المرسومة على قسماتهم. فكل منهم يخفى وراء ظهره ملفاً خاصاً به أو بأحد أقربائه وأصهاره، ملفاً لو فتحته «الأهالى» لكان ماكان.. انها دورة الهزل المضحك.

ولكن لاأحد يفصح بطبيعة الحال عن حقيقة الهوى والغرض.. والغريب أيضاً أن أحداً لم يدرك هزلية دوره كى يؤديه بالطريقة المناسبة فجاءت التمثيلية كلها سيئة الإخراج والأداء.

لكنها وللحق أعادت إلى الأذهان مشهداً مشابهاً حدث أيضاً منذ سنوات قليلة حين أطلق وزير الداخلية السابق لسانه بكلمات بذيئة يعاقب عليها قانون الآداب ضد بعض الصحفيين على شاشات التليفزيون وأمام مراسلى الصحف-. وطالبت سهير القلماوى أيضا بسن تشريع جديد.. ضد الصحافة وبعد شهور قليلة سارعت إلى تأييد قانون العيب.. وهى تهرول مع المهرولين من كبار السن وصغاره إلى صفوف الحزب الوطنى الديمقراطى. واختارت منذ ذلك الحين - وباللمرارة مرة أخرى - أن تقف ببضاعتها العلمية وبتاريخها على باب سلطان هزلى أيضا تحرس له - ومع آخرين - باسم العلم والفكر والجامعة عمليات العدوان الفعلى المتكرر علينا جميعاً.

وحين أطاح هذا السلطان بزملاء وتلاميذ لها بلغ عددهم أربعة وستين أستاذاً وأستاذة فى قرارات سبتمبر ١٩٨١ ونقلهم من الجامعة وسجن من سجن منهم وحاول تلطيخ سمعتهم الوطنية، وليس من بينهم من هو مطعون فى كفاءته العلمية، وهى خير من يعلم أنهم طردوا لأسباب سياسية متباينة.. لم تحرك وارثة هذا التراث القديم ساكناً، ووهنت ذاكرتها فلم ترو أبداً الواقعة التى تتذكرها الآن بوضوح، ولم تتقدم بكلمة دفاع واحدة عن الجامعة وسمعتها، ولم تدع زميلا أو رئيساً لها للتضامن والعمل معاً دفاعاً عن بعض خيرة أبناء الجامعة الذين أخرجوا منها عسفاً.

يحق لى أسألك يادكتورة سهير لماذا لم تتذكرى حينئذ هذه الواقعة التى تشرف لطفى السيد وطه حسين ونفراً من أبناء ذلك الجيل المدافعين عن الحريات العامة، التى لابد أن يكون من بينها حرية الكشف عن الفساد أينما كان.. وملاحقته.

ليتك لاتنسبين لنفسك بعض هذا التراث الشريف يادكتورة سهير لأنك سقطت فى دورة الهزل.

أقول لك فلتصدرى ماتشاءين من التشريعات.. فأنا أعرف أنك بالأغلبية المصنوعة تستطيعين ذلك.. ولكن تشريعاتك لم تعد تنقذ شيئا.. انتهى. تشريعاتك لن تحمى هذا الشيب الذى طالما كنت أجله - من مظاهر اليقظة الشعبية وتبدياتها.

فلقد عرف الناس.. وللناس طرقهم الكثيرة فى المعرفة على غير ماتظنين.. عرفوا حتى قبل صدور (الأهالى) - التى حاصرها الرئيس السابق حتى توقفت - عرفوا الحقائق المذهلة جميعا. وتداولوها وهمسوا بها سراً وعلانية، وحين خرجت (الأهالى) للوجود من جديد لم تكشف إلا عما تخبئه الصدور التى يغلى فيها السخط والغضب أنها لاتفعل إلا أن تفصح عنه. لذا أحبها الناس وصدقوها.

هل أقول لك أيضا. يعرف الناس الكثير عن صور الفساد التى ضربت فى صميم الحياة «الاجتماعية - الاقتصادية» فى السنوات الأخيرة ويعرفون الكثير عن نصيب الجامعات من هذا الفساد.. ويعرفون أيضا ماأنا على يقين أنك تعرفينه عن الأساتذة الذين فتحوا باب الدروس الخصوصية فى الجامعة، وعن عشرات الطلاب العرب الذين دفعوا ثمن هذه الدروس بالعملة الصعبة، ويعرفون مقدار الثروات التى تراكمت، وكيف أن مجانية التعليم فى بعض الكليات قد أهدرت تماما.. ومن ثم فإن تشريعك لن يحمى طالباً هنا أو طالبة هناك كان لها من النفوذ والسلطان مامنحها شهادات علمية كبرى، ولكنه يحمى أيضاً مصالح أخرى كثيرة لعلك تدركين مضمونها..

راجعت نفسى طويلاً قبل أن أكتب هذه الخاتمة «كنت أريد أن أقول لك يادكتورة سهير القلماوى : أخشى أن يكون ولعك باستصدار التشريعات المعادية للحريات العامة سنة» ولكننى آثرت أن أكتب أن الشعب لم يعد ليقبل بعد بسنتك هذه، بل انه يستهجنها وهو فى طريقه ليكون إيجابياً وفعالاً ضدها. اعتقد أننى حقيقية جدا، إذ أرى مايموج به الواقع، وأعول كثيرا على هذا اليقين الشعبى المتنامى.

إن ماحدث فى السنوات الماضية لايمكن ولايجوز.. ولن يقبل أحد بأن يتكرر أبدا فلن يستعبدنا أحد بعد اليوم - بالإرهاب الفعلى أو بالتشريع. والغضب العام يقول ذلك لك ولمن يهمه الأمر.»

وتلقت الكاتبة بعد ذلك رسالة من **«الدكتورة سهير القلماوى»** تشرح وجهة نظرها، ولولا أن الأستاذة الدكتورة أكدت أنها رسالة شخصية وليست للنشر، لكان نشرها وثيقة هامة فى فهم طريقة التفكير السائدة لدى عدد من المثقفين، حول علاقة المثقف بالسلطة والتغيير من داخل النظام.

الطريف أن هذه المعركة كان لها ضحية واحدة، هو الزميل **«إبراهيم سعده»** رئيس تحرير جريدة

«مايو» جريدة «الحزب الوطنى الديمقراطى» ورئيس تحرير «أخبار اليوم». فقد فقد **إبراهيم سعده** موقعه فى مايو نتيجة للمقال الذى نشره وانتقد فيه صمت «**صوفى أبو طالب**» وطالبه بأن يرد على اتهام الأهالى. ونشرت الأهالى القصة بمانشيت يقول «**صوفى أبو طالب يسحب استقالته بعد فصل رئيس تحرير «مايو»..**» «سحب الدكتور **صوفى أبو طالب** رئيس مجلس الشعب استقالته بعد أن استجاب الحزب الحاكم لطلبه بفصل **إبراهيم سعده** من رئاسة تحرير جريدة «مايو» بسبب المقالات التى انتقد فيها «الدكتور صوفى أبو طالب» ووصفه فيها «بالمهزوز». وكان «**إبراهيم سعده**» قد اشتكى من قبل ذلك بأيام إلى الجهات المسئولة فى الحزب الحاكم والحكومة من أنه لم يعد يستطيع ممارسة عمله فى صحيفة الحزب بسبب السياسات والتعليمات المتضاربة للحزب الحاكم. وقال إن التعليمات تأتى أحياناً للصحيفة بالهجوم على اليسار أو المعارضة عامة، ثم تصدر لهم فى اليوم التالى عكس هذه التعليمات!

وقد اختير الأستاذ «**صبرى أبو المجد**» رئيساً لتحرير «**مايو**» بعد أن اعتذر الأستاذ «**صلاح منتصر**» مدير تحرير «الأهرام» عن قبول المنصب. وكانت بعض أوساط الحزب الحاكم تقترح تعيين «**إبراهيم الوردانى**» أو «**ثروت أباظة**» لكن الاقتراح لم يلق قبولاً من المسئولين.(١٦)

تهديد بالمصادرة

ووقعت المواجهة الحقيقية بين الأهالى والسلطة فى أبريل ١٩٨٣.كنا - «**صلاح عيسى**» وأنا - نعرف منذ اغتيال السادات وأثناء وجودنا فى سجن «**ملحق مزرعة طره**» أن «**محمد حسنين هيكل**» يعد كتاباً عن عصر السادات تحت عنوان «**خريف الغضب**». وأشار هيكل إليه فى حديثه للأهالى. ولم نكن نعرف بالضبط تاريخ ظهوره. فجأة وجدنا إعلانات هائلة عن الكتاب فى الصحف العربية مثل «**الشرق الأوسط**» اللندنية و «**الوطن**» الكويتية. وتناقشت مع «**صلاح عيسى**» فى ضرورة الحصول على الكتاب ونشره. كانت هناك صعوبات عديدة، أهمها أن هيكل يعطى حق النشر فى الصحف العربية جميعاً لجهة واحدة، وتتولى هى بيعه للصحف الأخرى، وبأثمان خيالية لاتستطيعها الأهالى، وفى نفس الوقت فهيكل وإن كان لايتقاضى أى مقابل عن النشر فى مصر فهو لايستطيع أن يعطينا حق النشر إن أراد. كذلك فالكتاب سينشر فى صحف يومية ثلاث مرات فى الأسبوع، ولن نستطيع كصحيفة أسبوعية ملاحقة النشر. فجأة برزت فكرة أن ننقل الفصول المنشورة أسبوعياً من إحدى الصحف العربية، ولضمان أن تصلنا فى وقت مناسب فكرنا فى الحصول عليها من الوطن بترتيب خاص مراعين أن الوطن لاتوزع فى مصر، ووجود «**محمود المراغى**» مديراً لتحريرها.

قبل الشروع العملى فى تنفيذ هذه الفكرة، عرضت الموضوع كله على «**خالد محى الدين**» الأمين العام للحزب، فقد توقعت أن يؤدى نشر الكتاب إلى حملة حكومية. وخشيت أن يثير بعض قادة الحزب اعتراضات على النشر، وقد سبق لبعضهم أن اعترض على حديث «الأهالى» مع هيكل والمساحة التى شغلها ! ووافق خالد بحماس على نشر الكتاب والترتيبات التى أعددناها لذلك.

لم يكن أحد منا قد قرأ الكتاب.. وكنا نعرف أنها مغامرة أن نبدأ فى النشر دون أن يكون النص فى أيدينا. ولكن قررنا أن نخوض هذه المخاطرة المحسوبة. فما عرفناه عن الكتاب خلال مناقشات

هيكل مع صلاح فى السجن ومع غيره من رفاق «الحبسه» يقطع بأهمية الكتاب، بالإضافة للقيمة التى يمثلها فى كشف وتعرية نظام السادات من داخله إذا جاز التعبير. ولاشك أن جزءا من كسب الرأى العام لخط حزب التجمع، ولاستعادته إلى أفكار التقدم والحرية والوحدة والاشتراكية، يعتمد على فضح نظام السادات وممارساته وتحالفاته، ومدى عدائه للطبقات الشعبية، طبعا مع طرح البديل وتأكيده. وكنا على ثقة أن هيكل سيقدم بكتابه ضربة ساحقة لنظام السادات والساداتيين الذين مازالوا يحكمون مصر.

أصبحنا جاهزين للنشر اعتبارا من ١٣ ابريل ١٩٨٣ على أساس نشر حلقتين من الكتاب. ولكن صادفتنا صعوبة قاتلة. تأخر وصول عدد «الوطن» الأول وبه الحلقة الأولى رغم الترتيبات التى أعدها الصديق «محمود المراغى» لضمان وصول نسخة من الوطن للأهالى فى نفس يوم النشر. وأصبح مقطوعا به أن الحلقة الثانية لن تصل قبل الطبع. ووقعنا فى «حيص بيص» كما يقولون. واقترحنا على الصديق «محمد سيد أحمد» مدير التحرير أن يحاول الحصول من الأستاذ هيكل على نص الكتاب، ولم يكن قد ظهر فى الأسواق بعد. وقام محمد بجهد خارق للحصول على الكتاب فى الوقت المناسب. ولم يكن أمامنا أكثر من ٤٨ ساعة. فى النهاية نجح محمد فى الحصول على المقدمة والفصل الأول مكتوبين على الآلة الكاتبة. وكان هذا كافيا تماما. ودفعنا بهما للمطبعة على عجل.

وظهرت الأهالى يوم الأربعاء ١٣ ابريل ١٩٨٣، وهناك مانشيت رئيسى على ثمانية أعمدة..

«محمد حسنين هيكل يروى قصة بداية ونهاية عصر السادات»

وفى المكان المخصص للافتتاحية «خريف الغضب» «الأهالى تنفرد بنشر أحدث كتب محمد حسنين هيكل» وتقديم للكتاب على ثلاثة أعمدة وصورة لهيكل وهو يمسك بسيجاره الشهير.

واحتلت مقدمة الكتاب والفصل الأول صفحتى ٧ و ١٠.

ظهر العدد فى السوق واختفى بسرعة كبيرة وبعدها بأيام بدأت الزوابع. شنت صحافة الحكومة حملات متتالية ضد هيكل والأهالى والتجمع. واتصل «اللواء حسن أبو باشا» وزير الداخلية بالأستاذ خالد يطلب منه أن تتوقف الأهالى عن نشر الكتاب (خريف الغضب)، وينقل له رسالة من الرئيس بأن هذا النشر نبش للماضى وله آثار سلبية، ورجاء بأن تتوقف الأهالى عن النشر. وقرر «خالد محى الدين» دعوة الأمانة المركزية لاجتماع لمناقشة الموضوع.

وعقدت بدورى اجتماعاً لمجلس التحرير قبل اجتماع الأمانة. وعرضت على الزملاء الموضوع، فاتفقوا جميعا - عدا فريدة النقاش - على ضرورة مواصلة النشر مهما كانت النتائج. واتخذ مجلس التحرير قراراً بذلك كتبناه فى رسالة إلى الأمين العام. كانت وجهة نظرنا أنه عار أن يقرأ العالم العربى كله والشرق والغرب بلغات عديدة كتابا يتناول مرحلة من أخطر المراحل السياسية المعاصرة ويناقشه، وتفرض وصاية على الشعب المصرى وحده، ويمنع من معرفة أمور تتعلق به مباشرة. وقدرنا أن لجوء الحكومة إلى مصادرة «الأهالى» سيضر الحكومة أكثر مما يضر «الأهالى» وسيكشف زيف الديمقراطية التى يباهون بها العالم، ويمنون بها علينا. وكان ترجيحنا ألاتصادر «الأهالى». عرضت قرار - أو وجهة نظر - مجلس التحرير فى اجتماع الأمانة المركزية. وكانت هناك آراء تطرح نفس وجهة النظر وأخرى ترى التوقف عن النشر تجنباً لمصادرة «الأهالى»، وبدء هذه الدائرة الشريرة، فكلما أمكننا تأجيل الصدام كان أفضل لنا، خاصة وأن الموضوع ليس من المواضيع الحيوية. وانتهى الحوار فى الأمانة المركزية إلى تأجيل اتخاذ القرار، وطلب لقاء وفد من الأمانة المركزية برئاسة الأمين العام مع

وزير الداخلية لمناقشة الموضوع. وتم اللقاء في اليوم التالي واعتذرت عن المشاركة في هذا اللقاء وفضلت أن يذهب الزميل «محمد سيد أحمد» مدير التحرير، ممثلا للأهالي في الوفد الحزبي. وأبلغني الأستاذ خالد عدم ارتياحه إلى القرار الذي اتخذه مجلس التحرير وقدمته مكتوبا إلى الأمانة المركزية، فقد بدا الأمر ضغطاً غير مستحب. وعاد وفد الحزب من اللقاء بقناعة أن الاستمرار في نشر كتاب «خريف الغضب» ستكون له نتائج سلبية أكثر من أي ايجابيات متوقعة. كان وزير الداخلية «اللواء حسن أبو باشا» بذكائه المعهود، قد أكد أثناء اللقاء أن الأمر ليس قضية مصادرة الأهالي في حالة إصرارها على النشر، وهو أمر يفرضه القانون بعد صدور قرار بمنع دخول الكتب والصحف الخارجية التي تنشره كما قال، ولكن الأمر أبعد من ذلك فسينعكس على العلاقة بين السلطة وحزب التجمع وسيضر ضرراً بالغاً بهذه العلاقة. ورغم أن الكلام في ظاهره مقبول، إلا أن ما أحسه قادة الحزب أنه يحمل تهديداً مبطناً، وينذر بتطور خطير في العلاقات السياسية الحزبية. واعتقد البعض أن إشارته إلى موضوع المصادرة، لايعني أنه لن يصادر الأهالي، بل سيصادرها وسيكون لها مابعدها. في النهاية قررت الأمانة المركزية التوقف عن نشر فصول الكتاب، مع نشر السبب في التوقف، وتخصيص الافتتاحية لهذا الموضوع. وكتبت الموضوعين وعرضتهما على «خالد محي الدين» بناء على طلبه. وتوقف خالد أمام الافتتاحية وعبر عن عدم موافقته عليها. واعتبرها بالغة الحدة وغير منطقية مع قرار الحزب بالالتقاء مع وزير الداخلية ومحاولة التفاهم معه. وبعد نقاش متوتر بعض الشيء تبين أن الاعتراض ليس على جوهر الافتتاحية ولكن على بعض العبارات الحادة من وجهة نظره. واستطعنا بمساعدة «رفعت السعيد» الوصول إلى صياغة مقبولة منا جميعاً.

صدر العدد وهناك مانشيت أسود يقول.. «الحكومة تصادر كتاب «محمد حسنين هيكل» عن السادات وتمنع نشره».. «صدر قرار حكومي بمنع دخول الصحف العربية التي تنشر كتاب «خريف الغضب» للأستاذ محمد حسنين هيكل وكذلك صحيفة «الصنداي تايمز» البريطانية وغيرها من الصحف التي تنشر فصول الكتاب مسلسلا. وترتيبا على ذلك امتد القرار إلى عدم إعادة نشره في مصر. مماحال دون استمرار «الأهالي» في نشر فصول الكتاب، وأدى أيضا بجريدة «الشعب» أمس إلى عدم نشر عرض للكتاب على صفحاتها.. كما قررت جريدة «الشرق الأوسط» السعودية التي تصدر في لندن التوقف عن نشر حلقات الكتاب اعتبارا من أول أمس بعد أن نشرت عددا من الحلقات، ولكنها امتنعت عن النشر بمجرد تعرض الحلقات للدور السعودي.

وكانت «الأهالي» قد بدأت في الأسبوع الماضي، في نشر فصول الكتاب الذي يتناول حياة الرئيس السابق «أنور السادات» منذ مولده وحتى مقتله في الثانية عشر وعشر دقائق من ظهر الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١. وتعرض الكتاب لطفولة الرئيس وصباه والعوامل التي أثرت في تكوينه، وتصرفاته خلال العصر الملكي وبعد ثورة ٢٣ يوليو، وتقارير الأمن التي عثر عليها بعد الثورة، وعلاقات السادات ببعض الشخصيات السعودية والعربية خلال توليه سكرتارية المؤتمر الإسلامي. والظروف التي اتخذ فيها عددا من القرارات السياسية الهامة، ودور السعودية في دفع السادات للارتباط بأمريكا، وكيف كان يرتب السادات للقضاء على معارضيه....إلخ.

ومساء السبت الماضي أبلغت «الأهالي» بقرار منع تداول حلقات الكتاب في مصر. وبالتالي ضرورة التوقف عن نشره اعتبارا من هذا العدد. وبعد مناقشته في مجلس إدارة الأهالي وأمانة اللجنة المركزية والأمانة العامة، وحوار متصل مع السلطات حتى صباح أمس، تمسكت الحكومة بقرارها.. وأصبح الأمر كله الآن معروضا على الرأي العام.. صاحب الحق في معرفة الحقيقة.»(١٨)

وتحت عنوان «حق الشعب فى معرفة الحقيقة».. جاء فى افتتاحية الأهالى :

«القرار المفاجئ الذى أصدرته حكومة الحزب الوطنى بمنع كتاب «خريف الغضب» للأستاذ محمد حسنين هيكل، والصحف العربية والأجنبية التى تنشر فصوله، وبالتالى منع صحيفة «الأهالى» والصحف المصرية من نشره والنشر عنه... قرار خطير يحتاج إلى وقفة.

فالقرار يحرم الشعب المصرى من حقه فى معرفة الحقيقة كما يراها واحد ممن كانوا قريبين من السلطة سنوات طويلة وشارك بالاتفاق والاختلاف فى كثير من الأحداث الهامة التى أثرت فى حياة الشعب المصرى ومازالت. ويفرض هذا القرار وصاية على الشعب المصرى كله من حزب يحتكر السلطة، ويزعم لنفسه الحق فى أن يقيم قيودا على حرية الرأى والنشر.

والقرار علامة جديدة، على إصرار حكومة الحزب على تصعيد عدوانها المستمر على الحقوق الديمقراطية القليلة التى انتزعها الشعب المصرى. فقد شهدت الأشهر الأخيرة سلسلة من القرارات والإجراءات تؤكد الموقف المعادى للديمقراطية، وكان آخرها العدوان السافر على الشرعية فى نقابة المحامين.

إلا أن هذا القرار يكتسب دلالات خاصة فى هذه الظروف بالذات.

** فقد ظلت الصحافة الحزبية منذ عاودت الصدور بعد تولى الرئيس مبارك لرئاسة الجمهورية، هى أداة الاتصال الرئيسية بين الأحزاب والجماهير، فى ظل منع الاجتماعات الجماهيرية والتضييق على حركة الأحزاب ومنعها من وسائل الإعلام (القومية) كالصحافة والإذاعة والتليفزيون.. واليوم تتعرض الصحافة الحزبية بهذا القرار لخطر فقدان حريتها المحدودة فى مخاطبة الشعب المصرى ووضع الحقائق أمامه، وبالتالى القضاء على المظهر الوحيد الحقيقى للحرية والديمقراطية فى مصر.

** يؤكد هذا القرار أن القوى الساداتية التى التزمت موقف الدفاع بعد غياب السادات، قد انتقلت إلى مواقع الهجوم، وهو أمر له آثاره الخطيرة على المناخ السياسى الذى ساد المجتمع المصرى خلال العام الأخير، وبشر بإمكانية الحوار الديمقراطى المتكافئ وإنهاء ظواهر العنف والعنف المضاد التى شكلت معالم الحياة السياسية فى ظل الرئيس السابق.

إن الدلالات الأساسية لمنع نشر الكتاب فى مصر، بينما العالم كله - بما فى ذلك العالم العربى - يقرأ فصوله بأكثر من ١٦ لغة (حتى الآن) يؤكد أن الأمر ليس الدفاع عن سمعة حاكم مصرى وشخصه، ولكن الهدف الحقيقى، هو الدفاع عن سياساته أمام الشعب المصرى، أى الدفاع عن سيطرة القلة الطفيلية من السماسرة وتجار السوق السوداء والمهربين والمضاربين وعملائهم، والدفاع عن سياستهم فى إفقار غالبية الشعب المصرى، لصالح القلة، والدفاع عن سياسة التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالى، ووقف التنمية والإنتاج تحت اسم الانفتاح، والدفاع عن الارتباط بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، والصلح المنفرد مع إسرائيل والتطبيع.. إلى آخر هذه السياسات التى عانى ومازال الشعب المصرى يعانى منها..

** ويكشف القرار أيضا زيادة التلازم بين العداء للديمقراطية والأزمة الاقتصادية. فكلما تأكد عجز الحكومة عن حل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تمسك بخناق المجتمع المصرى، والتى تتحمل الحكومة مسئوليتها نتيجة للتخبط ورفضها لأى حلول حقيقية لهذه الأزمة خضوعا لمصالح القلة الطفيلية.. كلما لجأت إلى المزيد من التضييق على الحقوق والحريات العامة، والعدوان على الديمقراطية، خوفا من سخط الجماهير وغضبها.

ان الأمر لايتعلق بقرار مصادرة كتاب أو صفحات من كتاب في جريدة، وحق كاتب في الإدلاء بشهادته، وحق الصحيفة في نشر رأيها، أو حق الحزب في تحديد سياسة جريدته وأولوياتها، فحسب.. وإنما القرار في النهاية يتعلق بمستقبل الديمقراطية في مصر، وبالعلاقة بين القوى السياسية، سواء كانت في الحكومة أو المعارضة.. ومالم تحل هذه الأزمة لصالح الديمقراطية، فستزداد الأزمة استحكاماً. ولن تحل أي من المشاكل التي تعانيها مصر، وبصفة خاصة أزمة لقمة العيش التي يعاني منها كل من يكسب عيشه بالشرف والعرق في مصر.

الأهالـــي »(١٩)

دروس في الأخلاق من.. «موسى صبرى»

وقبل أن تمضى ستة أيام على نشر الفصل الأول (والوحيد) من كتاب **«خريف الغضب» في** الأهالي (١٣أبريل) بدأت الحملة ضدنا.

وكالعادة بدأها وقادها **«موسى صبري»**. فكتب في الصفحة الأولى في جريدة الأخبار، مقالا ناريا تحت عنوان «صحيفة الشرق الأوسط توقف نشر كتاب هيكل عن السادات احتراما للقيم والمبادئ والأخلاق». وبعد أن روى قصة مختلقة حول أسباب توقف «الشرق الأوسط» عن نشر الكتاب، انتقل إلى مصر وجريدة الأهالي، فقال.. «ولكن صحيفة «الأهالي» المصرية أسقطت كل هذه الاعتبارات الأخلاقية.. ونشرت.. وتفاخرت بالنشر على أنه سبق كبير.. وطبعا لم تدفع مليما واحدا «لمحمد حسنين هيكل. بل لعلها سعت إلى النشر كما سعى هو إلى النشر، لأن الهدف واحد، وهو اغتيال أنور السادات ميتا، بعد أن اغتالوه حيا.. اغتيال السلام الذى حققه زعيم عظيم. اغتيال القيم التى عاش من أجلها منذ فجر شبابه.. حتى لحظة استشهاده.. إنها سقطة لايمكن أن تغتفر لخالد محى الدين رئيس حزب التجمع والمسئول قانونا عن النشر في صحيفة الحزب.. »

ويختم «موسى صبرى» مقاله بعد صفحة كاملة من الهجوم على هيكل قائلا..«بقيت كلمة.. عندما خرج ممثل كوميدى على نص مسرحية، بما يخدش الحياء العام.. تحرك القانون. ومن حقي أن أتساءل.. عندما يخرج كاتب بهذه الكلمات التى تنهش الأعراض والحرمات.. لماذا يصمت القانون.. يصم أذنيه ويقفل عينيه، ويلجم لسانه.

ومن حقى أن أتوجه بكلمة إلى نقابة الصحفيين وإلى المجلس الأعلى للصحافة.. وداخل الجدران حديث عن حرية الكلمة.. وعن ميثاق الشرف الصحفي.. وعن لائحة آداب المهنة..

أليس من حق مواطن في مصر أن يصرخ بأعلى الصوت.. ألا من سبيل لوقف مثل هذه الأوساخ التى تلوث ثوب مصر الأبيض؟.(٢٠)

ولم يكتف **«موسى صبرى»** باستعداء النقابة والمجلس الأعلى للصحافة و «القانون»، فسارع في اليوم التالي إلى استعداء الشعب في مقال آخر اختار له عنوان **«تحية لصحيفة «الشرق الأوسط».»** جاء فيه «وكم أتمنى أن يكون موقف صحيفة الشرق الأوسط درسا لمن اختاروا سبيل التشهير بأنور السادات، في حياته الخاصة، وفي حرماته التي يحميها الدستور لأى مواطن عادى.. سبيلا إلى معارضة سياسة أنور السادات. هذا الدرس يؤكد تماما أن هدف هذه الأقلام «المصرية» بكل أسف.. ليس مناقشة رأى، أو الدفاع عن حقائق سياسية، تفيد المسار الوطني.. ولكن الهدف واضح،

هو التلويث بأى ثمن. لاشئ أصبح مضمونا، حتى حرمة الأمومة !.. فلم أكن لأتخيل أن تفاخر صحيفة «الأهالى» لسان حال حزب التجمع الذى يسيطر عليه الماركسيون، بأنها تنشر مثل هذا القذر.. وهى التى يزعم كتابها أنهم عقائديون، وأنهم أصحاب قيم ومبادئ. لقد استحلوا كل شئ، مع حليفهم الحاقد، ومع كل من يريد أن يصفى حسابات شخصية، على حساب شرف أنور السادات وكرامته وحرمة حياته الخاصة.

إلى أين نحن منزلقون؟

إلى أى منحدر تردت الأخلاقيات.. ونحن نزعم أننا شعب لنا تاريخ، ولنا تقاليد ولنا احترام للحرمات؟ ماذا جرى؟

حتى خالد محى الدين؟.. مهما كان خلافنا فى الرأى السياسى مع خالد محى الدين، فإننا لانتصور.. ولانتخيل.. أن تكون الصحيفة التى يصدرها، ملطخة بهذا العار، معبرة عن انهيار الأخلاقيات داعية إلى هذا التلويث.. وكأن السطور فيها تحولت إلى مواسير تنفجر منها المجارى. على سمعة مصر وشرف مصر، وكل شئ مضئ ونقى ونبيل..

.. وإذا كان الكلام لايمكن أن ينتهى فى موضوع هذا الوباء الخطير الذى انتشر فى صحيفة «الأهالى» التى يسيطر عليها الماركسيون.. فإنها مسئولية المواطنين الشرفاء.. وكل من نشأ على تراب مصر. أن يحمى شرف بلاده من هذا الهوان.

من حق كل مواطن أن يلجأ إلى مجلس الشعب. من حق كل مواطن أن يلجأ إلى المجلس الأعلى للصحافة. من حق كل مواطن أن يكتب إلى صحيفة «الأخبار». من حق شعب مصر أن يعلن رأيه فى هذا البلاء، وكيف نطهر سماء مصر الصافية.. من غيومه المظلمة.

إن شرف مصر فوق أى اعتبار.

إن كرامة مصر لن تترك نهباً مباحاً لأطماع ماركسية أو غير ماركسية تدمر كل قيم مصر..

إن صحوة مصر قادرة على تنظيف سطور هذه الصحيفة الحمراء من كل عدوان على الحرمات.. ومن كل استهانة بأبسط مبادئ الأخلاق.» (٢١)

وكتب **«محمود عبد المنعم مراد»** فى نفس العدد فى عموده اليومى «كلمات» ..

«..وحسبت أن هناك اتفاقاً (عربياً) نفطياً، قد تم تدبيره لتلويث سمعة السادات بعد استشهاده بالاتفاق مع جهة مصرية هى «حزب التجمع». ولم أكن أرى تناقضا بين اتفاق يتم بين بعض دول النفط وأقطاب اليسار الماركسى. مادام هدف الاثنين واحدا، هو تلويث سمعة السادات ومحاولة تجريده من إنجازاته الرائعة فى الحرب والسلام وتحرير الأرض المصرية.

... أما جريدة الأهالى فإنى لاأناشدها وقف نشر الكتاب، بل على العكس أتمنى أن تمضى فى نشره، ليعرف القارئ المصرى أى درك وصلت إليه، وأى منحدر تنحدر فيه بالتحالف مع محامى الناصرية، وأى نوع من العمل السياسى تمارسه تحت ستار خادع من الدفاع عن الحرية والديمقراطية ومصالح مصر وشعبها الأصيل الواعى. وهنيئا للمؤلف بما قبض، وهنيئا للتحالف الناصرى الشيوعى بما ناله من صفعة قاسية أمام الرأى العام العربى والعالمى..» (٢٢)

وكتب **«الدكتور عبد المنعم النمر»** فى اليوم التالى، تحت عنوان «وهذا التلوث الدينى واللا أخلاقى» :

«فى الجلسة الأخيرة للمجلس القومى للثقافة، كنا نجلس متجاورين - **الأستاذ عبد الرحمن**

الشرقاوي والأستاذ **ثروت أباظة** وأنا - وسمعت الأستاذ ثروت يوجه سؤالاً للأستاذ **الشرقاوي**: هل قرأت ماتنشره الأهالي من كتاب لهيكل. فأجابه : لاأريد شيئا عن هذا لأنه يزيد الضغط عندي.. وفهمت أنه ليس كلاما جادا ولكنه مهاترة تغيظ الإنسان المعتدل، وترفع درجة الضغط عنده. فرأيت أنني الأخير في غنى عن ارتفاع الضغط إلى درجة الغثيان، مما يكتبه إنسان أعرف مقدما أنه حاقد يدور حول نفسه، منذ قرأت له وهو على قمة (الأهرام)..

... كان هذا اتجاهي حتى فوجئت بمقال وتعليق مفصل بعض الشئ عما نشر من هذا الكتاب في صحف خارجية وصحيفة الأهالي..

... ومن خلال ماساقه الأخ **موسى صبري** والأخ الأستاذ **صبري أبو المجد** من (مايو) أصابني فعلا ارتفاع الضغط والغثيان، مما وصلت إليه الأخلاق.. » (٢٣)

وتواصلت الحملة. **موسى صبري** يدعو في أخبار يوم الجمعة ٢٢ ابريل ١٩٨٣ لجنة القيم في المجلس الأعلى للصحافة للعمل. وفي نفس الصفحة (الأولى).. **«موجة استنكار للتهجم على السادات والتشهير به.. القوى الوطنية يجب أن تواجه الأساليب اللاأخلاقية»..** بيان وبرقية من أمانة المهنيين بالحزب الوطني بالقاهرة. وعلى الصفحة الرابعة مقال آخر **لمحمود عبد المنعم مراد**. وخصصت أخبار اليوم العديد من صفحاتها لهذه الحملة. مانشيت رئيسي في الصفحة الأولى، يقول **«الشعب يقول لا..»** ومقال **لإبراهيم سعده** تحت عنوان **«شجاعة هيكل»..** وفي الصفحات الداخلية.. مقالات بأقلام **«لمعي المطيعي»** و **«سعد زغلول نصار»** و **«اللواء مذكور أبو العز»** و **«محمد حسن الزيات»** والفنان **«طوغان»**. (٢٤)

وكتب «**إبراهيم نافع**» في الأهرام مقاله (بهدوء) تحت عنوان «غضب الشعب والخريف الغاضب»(٢٥) ودخلت «مايو» المعركة بكل أسلحتها.. وانتشر على صفحاتها **«د. محمد اسماعيل علي»**.

محكمة تفتيش

ولم ترهبنا الحملة. على العكس زادت من رغبتنا في التحدي والمواجهة. وقررنا أن تكون نقطة الانطلاق، نشر أهم مافي كتاب هيكل بطريقة أخرى. واقترح «صلاح عيسى» اجراء حديث معه حول الحملة ضده وضد الكتاب، يتم من خلاله نشر أهم ماورد في «خريف الغضب». ورحب هيكل بالفكرة. وبعد لقاءات متصلة بين هيكل وصلاح، أصبح الحديث جاهزا. ونشرناه يوم ٢٧ ابريل بمانشيتات احتلت رأس الصفحة الأولى.

«محمد حسنين هيكل يواجه زوابع التحريض على «خريف الغضب»

«أطالب بمساءلتي أمام هيئة من : رؤساء الأحزاب والقضاة ورجال الدين والعسكريين»

«لو حاول حسني مبارك أن يعثر على محضر واحد لمقابلات «السادات - كيسنجر» لما وجد !!»

واحتل الحديث صفحتي ٦ . ٧ من الأهالي (٢٦)

وتولت «الأهالي» في نفس العدد الرد على **«موسى صبري»** وجوقته وتوضيح موقفها وموقف

الحزب فخصصنا صباح الأربعاء - والتى احتلت عمودين كاملين فى الصحفة الثالثة - لهذا الموضوع تحت عنوان «خريف الغضب والوصاية على الشعب» بتوقيعى. وجاء فيها :

* صبـــاح الأربعـــاء *

«خريف الغضـب» والوصاية على الشعب

حسـين عبـد الرازق

لم تكن أيامنا فى الأهالى خلال الأسبوعين الماضيين أياماً عادية. مئات المكالمات التليفونية من مصر والخارج، من مواطنين عاديين وساسة وصحفيين ووكالات أنباء.. وعشرات يأتون بأنفسهم إلى مقر الجريدة المتواضع فى شارع عبد الخالق ثروت (الذى توجد به أيضاً نقابة المحامين ونقابة الصحفيين، ونادى القضاة).. والموضوع الذى يثير كل هذه الضجة، هو كتاب (خريف الغضب) وهل ستواصل الجريدة نشره. وماردها على مايقال هنا وهناك. وكيفية الحصول عليه بعد توقف النشر..إلخ.

لقد فوجئت الأهالى، كما فوجئ الرأى العام بموقفين متكاملين من هذا النشر..

الأول، هو قرار مصادرة الكتاب قبل أن يقرأه أحد. ومنع دخول الصحف التى تنشره، ومنع الصحف المصرية من نشره.

الثانى، هو الحملة المحمومة التى شنها الكاتب العف اللسان المدافع عن القيم والأخلاق وحرية الرأى (موسى صبرى) من خلال مقالاته والمؤسسة الصحفية التى ورثها عن عليها !

وكان للقرار وللحملة جانبان. واحد يتعلق بالكتاب ومؤلفه الأستاذ **محمد حسنين هيكل**، والآخر يتعلق بالأهالى وبقضايا عامة تتجاوز الكتاب وشخص كاتبه.

وقرر مجلس تحرير الأهالى أن يطلب من الأستاذ هيكل أن يتولى بنفسه الرد على الجزء الأول. فبالإضافة إلى أنه حق له، تحرمه منه حرية الصحافة التى ننعم بها فى صحفنا القومية !! فهو أيضاً حق للقارئ الذى فرض عليه حصار بائع بريد له ألا يقرأ إلا رأياً واحداً وصوتاً واحداً، وأن يُسلّم بما يراد له أن يُسلّم به.

أما الجزء الثانى فقد اخترنا أن نناقشه بأنفسنا وبهدوء بالغ من خلال عدد من الحقائق والملاحظات..

** ليس من حق فرد أو حزب أو حكومة أن يقيم من نفسه وصياً على الشعب، يقرر له مايقرأ ومالايقرأ. فالشعب هو السيد وهو القادر على أن يقرر ويحكم لنفسه وبنفسه. ومصادرة الكلمة والرأى - مهما كانت - جريمة فى حق الشعب وعدوان عليه.

** من حق الجميع أن يكتبوا وينتقدوا الرؤساء. سابقين وحاليين، وأن يتعرضوا فى نقدهم لحياتهم الشخصية إذا كان لهذه الحياة من وجهة نظر الكاتب تأثير على ممارستهم لدورهم العام.

وبصرف النظر عن وجهة نظرنا الخاصة فى أسلوب التحليل النفسى فى السياسة والتاريخ، فلعلنا لم ننس أن السادات كان مغرماً بالحديث عن الحواجز النفسية والعقد النفسية فى السياسة والعلاقات الدولية إلى حد قوله إن ٧٠٪ من المشكلة بين مصر وإسرائيل مشكلة نفسية !!

** إن تقييم أى عهد من العهود ليس نبشاً للماضى، واعتداء على حرمات الموتى، بل هو ضرورة لفهم الحاضر واستشراف المستقبل. ولاشك أن أى تقييم لسياسات الماضى لابد أن يتعرض لحكام هذا الماضى إيجاباً وسلباً، خاصة للحكام الفرديين الذين يتحملون الجزء الأكبر من المسئولية - إن لم تكن كامل المسئولية - عن القرارات السياسية التى صدرت فى عهدهم. وليس صدفة أنه حتى اليوم

مازالت هناك عشرات الكتب وبمختلف اللغات تصدر حول نابليون وهتلر وستالين وكافور الإخشيدى والشاه ونورى السعيد وباتستا وسنجمان رى تتناول سياساتهم وحياتهم ونزواتهم الشخصية أيضاً.

ولايتصور إجراء أي مناقشة للسياسة المصرية خلال السنوات العشر الماضية دون التعرض لشخص أنور السادات الذى يتحمل وحده مسئولية القرارات المصيرية التي اتخذت في هذه الفترة، استناداً للسلطات الواسعة التي كان يجمعها في يده، سواء كانت سلطات دستورية أو سياسية أو فعلية لاتستند إلى قانون أو دستور. ونقد السادات بل واتهامه وإدانته لايمس من قريب أو بعيد اسم مصر وسمعتها كما يقول نقيب الصحفيين، فمصر باقية قبل وبعد السادات.

** إذا صدر كتاب أو مقال تعرض لرئيس الجمهورية السابق بالنقد العنيف والتجريح أو حتى بالقذف.. فبرغم أن القانون يجيز القذف لذوي الصفة العمومية.. فإن القانون والقانون وحده هو الحكم. ويملك من يخالف هذا الكاتب في الرأى أو يشك فيما ذكر من وقائع أن يرد عليه أو ينشر مايدحض ماذكره، وكتاب خريف الغضب يذكر وقائع مازال شهودها أحياء، من أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى مسئولين حاليين. يستطيعون بما عندهم من أدلة أن يؤكدوا أو يصححوا أو يكذبوا ماذكره **محمد حسنين هيكل** من وقائع في كتابه والذى لم ينشر منه فى الأهالى إلا المقدمة وفصلان في كتاب من ستة أجزاء وثلاثين فصلاً يتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر في ظل السادات (٥ فصول) والإسلام السياسى (٥ فصول) والكنيسة القبطية (٥ فصول).

** إن موقف حزب التجمع وجريدة الأهالى التى تصدر عنه، من سياسات السادات وممارساته أمر معروف للكافة وسابق على وفاته. فقد قام الحزب أصلا لرفضنا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى انتهجها السادات وأدت إلى خراب مصر ونهب ثرواتها والتمايز الطبقى البشع والتبعية لرأس المال الأجنبى، وكذلك لمنهج حله للقضية الوطنية، وعدائه للديمقراطية. وطوال حياته خضنا معركة متصلة ضد هذه السياسات دفعنا فيها الكثير من التضحيات. ورغم التزامنا فى كل نضالاتنا كحزب بالشرعية وبالمنطق والحجة، فإن الرئيس السادات واجهنا باستخدام العنف والعدوان على الشرعية والدستور (أحكام القضاء حول استخدامه للمادة ٧٤ من الدستور) بل ووصف معارضيه ومن بينهم رفاق له فى مجلس قيادة الثورة بألفاظ يعاقب عليها القانون حين اتهمهم بالكفر والعمالة والخيانة بل وحرض علانية على قتلهم فى خطاب فى القوات المسلحة عام ٧٧ قائلاً: «اقتلوهم حيث ثقفتموهم». وهاجم وزير داخليته الصحفيين الذين يعارضون سياسات السادات متهماً إياهم بالشذوذ الجنسى وبأنه يستطيع أن يحضرهم، «بلابيص»، ونشر **موسى صبرى** كل هذه الأقاويل فى الأخبار، دون أن يجد فيها خروجاً على الدين أو الأخلاق أو خدشاً للحياء العام !!

ومازال موقفنا من هذه السياسات الساداتية قائماً، وبنفس المنهج.. الالتزام بالشرعية والمنطق والحجة..

** يحاول السيد **موسى صبرى** ومن استكتبهم فى الجريدة التى «مُلِّكَتْ له»، أن يروج لنظرية «المؤامرة»، وأن حزب التجمع وراء نشر كتاب «خريف الغضب» فالأهالى تنشره فى مصر، والوطن فى الكويت ومدير تحريرها الزميل «**محمود المراغى**» عضو فى حزب التجمع. ونقول للسيد موسى صبرى. إننا لانتبرأ من كتاب «خريف الغضب» ولكننا كحزب لايدعى لنفسه أى دور أو مسئولية فى نشره خارج صفحات جريدة الأهالى، وإلا فمارأى **موسى صبرى** فيما يعرفه جيداً من أن صحف **الراية والخليج والسفير (والشرق الأوسط سابقاً)** تنشر الكتاب أيضاوأن

الصنداى تايمز تنشره فى لندن.

** ويقول **موسى صبرى** إن نشر الكتاب فى الأهالى سقطة لايمكن أن تغتفر **لخالد محى الدين**.. ونقول لموسى صبرى : لست أنت ولامن هم فى نفس خندقك الذين يتهمون خالد محى الدين بالسقوط فتاريخه ونضاله المتصل والمتسق طوال ٣٥ عاماً من أجل الشعب المصرى لاينال منه قول منك أو من غيرك. أما الحديث عن الغفران، فلعلك تعلم أن الذى يغفر ويعفو، هو الله فى السماء والشعب فى الأرض، وليس إنساناً فرداً مهما كان هذا الإنسان.

أم ترانا نعود - كما حاول الشيخ النمر - إلى سياسة التكفير مرة أخرى، وندخل فى دائرتها المغلقة، فتكفرون معارضيكم السياسيين اليوم، فيأتى غداً من يكفركم.. وتدفع مصر فى النهاية الثمن ؟!

إننا نكتفى الآن بهذه الملاحظات والحقائق. ونطرح فى النهاية سؤالاً على مجلس نقابة الصحفيين.. ماهو موقفه من مصادرة ومنع كتاب **«خريف الغضب»** ومنع الصحف التى تنشره من دخول مصر، ومنع الصحف المصرية من نشره وفرض وصاية على عقول الشعب المصرى.. وهل هذه هى حرية الصحافة كما يفهمها مجلس نقابة الصحفيين ؟!»

وخصص **«فيليب جلاب»** دبوسه تحت عنوان **«هيكل ودروس فى الأخلاق»** لنفس القضية (٢٨)

وقد ظهر هذا العدد «الخاص» فى نفس اليوم الذى كان مقرراً لاجتماع دورى للمجلس الأعلى للصحافة. وصلتنى الدعوة وجدول أعمال لايشير من قريب أو بعيد لكتاب خريف الغضب. ولحسن الحظ اتصل بى صديق حميم ونبهنى منذ يوم الأحد أن اجتماع المجلس يوم الأربعاء سيخصص كله للهجوم على **هيكل ويوسف إدريس والأهالى** لنشرها كتاب خريف الغضب. وعلمت منه أن ثلاثة من أعضاء المجلس هم **«سمير رجب** (رئيس تحرير المساء) - (المرحوم) **عبد الرحمن الشرقاوى - الشيخ عبد المنعم النمر»** تقدموابطلب عاجل لرئيس المجلس لإدراج الموضوع فى أول جدول الأعمال ومناقشته، كان هذا «الإنذار المبكر» فرصة ذهبية لى، لكى أستعد لهجوم التتار المتوقع بعد ٧٢ ساعة. وساعدنى الحظ كى أكون مستعداً بصورة أعتقد أنها فاجأت الخصوم والأصدقاء. فمن كثرة ترددى على النيابات والمحاكم منذ عام ١٩٧٣ والصداقة التى نشأت بينى وبين بعض كبار المحامين ورجال القانون من أمثال **د. عصمت سيف الدولة وأحمد نبيل الهلالى والدكتور عبد الحليم مندور وعبد العزيز محمد ومحمد صبرى مبدى** وغيرهم أصبحت مهتماً بدراسة قوانين العقوبات والنشر وقانون الإجراءات والاحتفاظ بالمرافعات الهامة فى القضايا السياسية. وتذكرت أن هناك مرافعة لنبيل الهلالى فى الدفاع عن «أحمد فؤاد نجم» وقصيدته الشهيرة «بيان هام» أمام المحكمة العسكرية، تناول فيها تفصيلاً حق النقد المباح والتعرض للحكام والشخصيات العامة بالنقد. وعدت إليها وقرأتها أكثر من مرة، ونقلت بعض الفقرات والاستشهادات القانونية الواردة فيها.وذهبت إلى اجتماع المجلس الأعلى للصحافة وأنا أشعر بالرهبة والثقة.

وفى بداية الجلسة، وبعد الانتهاء من الإجراءات الشكلية تحدث الدكتور **«صبحى عبد الحكيم»** رئيس المجلس فقال..(وأنا هنا أنقل عن المحضر الرسمى لاجتماعات المجلس الأعلى للصحافة)..

«أستأذن حضراتكم فى أن أعرض عليكم الآتى :

تقدم إلىَّ بعض السادة الزملاء بطلبات يطلبون أن يبحث المجلس موضوع كتاب «خريف الغضب»

للأستاذ **محمد حسنين هيكل**، وقد عرضت هذا الأمر على مكتب المجلس صباح اليوم فرأى مكتب المجلس أن يعرض الأمر عليكم لمناقشته فى جلسة اليوم.

فالموافق من حضراتكم على مناقشة هذا الموضوع اليوم يتفضل برفع يده.

(موافقـــــة)

حسين عبد الرازق رئيس تحرير «الأهالى» صحيفة حزب التجمع :

أنا باتكلم فى المبدأ قبل ما ابتدى أناقش أو لاأناقش. هل المعروض علينا مناقشة كتاب أو موضوع خاص بالصحافة ؟. مناقشة كتاب ليس من اختصاصنا، إنما إذا موضوع مناقشة للصحافة حول هذا الموضوع يكون واضح لكى أعرف ماهو المطروح علينا.

رئيس المجلس :

مكتب المجلس وافق على إدراجه فى جدول الأعمال، واستأذنت المجلس وأخذت التصويت وسنعطيك الفرصة لتتكلم. »

وبعدها أعطى الكلمة لثلاثة على التوالى **«د. عبد المنعم النمر»، «سمير رجب»، «عبد الرحمن الشرقاوى»**.

كان من بين ماقاله الدكتور النمر.. «فى الوقت الذى أشرفت فيه مصر على الاحتفال بأكبر إنجاز حققه السادات، ذكرى إتمام الجلاء عن سيناء وتحريرها. نجد إنساناً يمثل حطيئة الهجاء والمتنبى حين كان يسلط لسانه على من لايمده بعطاء، ينشر على العالم شيئاً من سمومه وأحقاده على زعيم كافح منذ شبابه وسجن وتعذب فى سبيل مصر، وأنجز لها انجازات كنا نتمناها، وينفذ مافكر فيه وهو فى أيام سجنه - لاسنوات السجن - ويدوس فيه على كل القيم التى عشنا فيها وبها، ويقول إننى أكتب تاريخاً. ومتى كانت كتابة التاريخ للحاقدين المرورين ؟..

. ثم إذ بآخر تطلع علينا الصحف أيضاً بأنه سيكتب عن السادات وسيكتب أشياء ماكنا نعرف أنه يكتبها، وقد عرفناه مثلاً مؤيداً - بل وبحماس - لكامب ديفيد فرجع عن هذا، لكى ينفذ إلى صحف الخليج التى قاطعت كل الكُتَّاب الذين أيدوا كامب ديفيد - ومنهم **يوسف إدريس** - ويكتب فى هذا الوقت بالذات ويحلل ويطلع على العالم ليجرد مصر من كل مفاخرها، ويحول البطولة المصرية إلى بهلوانية، وأنها شئ متفق عليه.. إلخ، كما قرأنا فى المنشور الذى كتبته الصحيفة. ثم هناك شئ يصور هذا الكاتب.. لقد رأيناه منذ شهور، أو منذ سنة أو أكثر يقابل السيد الرئيس وتنشر هذه المقابلة فى التليفزيون وفى الصحف، والآن يقف هذا الموقف، ويتساءل كيف يحظى هذا الإنسان بمقابلة الرئيس، ثم يكتب ذلك، ولهم تعليقات على ذلك ربما لايقرهم عليها العليمون ببواطن الأمور..

... لابد أن يقولوا شيئاً بالنسبة لمسلك هذين الكاتبين اللذين فعلا مافعلا وأساءا إلى تاريخنا وإلى زعمائنا أو إلى الزعيم الذى التفت الأمة كلها حوله. فإن الأمة لم تكن بلهاء ولم تكن عجماء ولم تكن غائبة عن وعيها حينما التفت حول الزعيم الذى ينهشون فيه حياً وميتاً، أو ميتا قبل أن يتكلموا كلمة واحدة وهو حى.

إن هذا الموقف لاأخلاقى ولاإنسانى. ولابد أن يكون لمجلس الصحافة برجاله الذين يشرفون على الرأى العام وتوجيهه، والذين أصدروا ميثاق الشرف الصحفى، أعتقد أنه لابد أن يكون لهم كلمة فى هذا الموضوع وشكرا. وأرجو أن نفعل ماهو جدير بنا أن نفعله والسلام عليكم. »

وقال **«عبد الرحمن الشرقاوى»**.. «..عندما تنشر صحيفة مصرية سواء نقلاً عن كتاب أو عن جريدة أخرى فى الخارج نقداً للسادات وهجوماً على السادات، ينبغى أن نتحفظ، ينبغى أن

تتقدم بموقفها هي : أنها لاتوافق على هذا الهجوم، أنها تتحفظ على هذا الأسلوب، أنها تنشر عملاً بحرية النشر أو بحق القارئ فى أن يطلع. لكن أن تنشر الأشياء كما هي بلا تحفظ، فإن هذا فى رأيى موضوع يخالف مااتفقنا عليه، وماأجمع عليه الكل هنا فى الصحافة القومية وصحافة المعارضة. أننا نلتزم بأسلوب معين يليق بنا فى المناقشة وفى الحوار. ماهو المطلوب الآن ؟.. إننى أهيب بجميع الزملاء سواء الممثلين للصحف المعارضة أو للصحف القومية أن نجد مخرجاً لإنقاذ القارئ من هذه الدوامة، يجب أن يكون لنا موقف واضح مما ينشر. إننى أحد الذين يدينون ماينشر.. نحن نريد أن نتجاوز عن المرحلة التى أكاد أقول إننا انغمسنا فيها كمستنقع من تبادل اتهامات وشتائم، والأمثلة كثيرة جداً. نريد أن نخرج ونخرج القارئ ونخرج الصحافة من هذا المستنقع وأن نتعاهد من جديد على احترام ميثاق الشرف الصحفى، وأن نتعاهدوا من جديد على احترام التقاليد الصحفية، وأن نكف عن توجيه الشتائم بعضنا البعض. وشكرا».

وبدأ الحوار بعد أن انتهى «المبلغون» الثلاثة من الإدلاء ببياناتهم. وكان أول المتحدثين **«أحمد سلامة»** الذى أطنب فى الحديث عن السادات وأن «كل مايقال عن هذا الزعيم يعتبر فى الحقيقة نيلاً من هذا الشعب» ثم دافع عن الجيش وانتصارات أكتوبر ٧٣، وختم حديثه مطالباً بتطبيق المادة ٤٦ من قانون سلطة الصحافة. «ويجب فى رأيى على الأقل، أن يسجل المجلس أن ما نشر مخالف لقانون سلطة الصحافة، لميثاق الشرف الصحفى، تسجيلاً واضحاً.. ولاأتصور أن الموقف يتسع لتوجيه نداء، فقد وجهنا نداء من قبل. ونتنقل إلى الخطوة التالية وهى تسجيل المخالفة. وإذا لم يقف الأمر عند هذا الحد، فلا مناص من تطبيق المادة ٤٦، ليس اعتداء على حرية الصحفى، ولكن وقاية للمجتمع وللقيم التى نحن مطالبون بالحفاظ عليها..».

وكان دورى فى الحديث تالياً مباشرة «للدكتور **أحمد سلامة**»، فقد بادرت بمجرد إدراج الموضوع فى جدول الأعمال بطلب الكلمة. ولأول مرة تضخم إحساسى الكامل بالغربة وسط هذا الحشد من «الزملاء» الصحفيين ورجال الفكر والقانون. فى الجلسات العادية كنت أشعر بالألفة مع عدد محدود للغاية. أما فى هذه الجلسة فقد كنت وحيداً بمعنى الكلمة. حتى الذين لايوافقون على رأى الأغلبية الحكومية كانوا حريصين على ألايشتم من أى حركة منهم شبهة التعاطف مع «**هيكل**» أو «**يوسف إدريس**» أو «**الأهالى**» والتى أمثلها فى هذا المجلس. وبدأت الحديث والخوف يسيطر علىّ، ومن البداية أحسست بجفاف تام فى حلقى، وبانفصال عن القاعة، قلت موجهاً حديثى لأعضاء المجلس (طبقا لنص محضر المجلس الأعلى للصحافة) :

«وتحدث الأستاذ حسين عبد الرازق رئيس تحرير الأهالى. فقال :

أرجو من الزملاء أن يفسحوا لى صدرهم بعض الوقت لأننى قد أطيل فى الحديث نسبياً.. فإن الموضوع المطروح علينا من وجهة نظرى ليس موضوع كتاب «خريف الغضب» ولاموضوع مقالات الدكتور «يوسف إدريس» لأن لاأحد منا يستطيع أن يقول أنه قد قرأ الكتاب ولاأحد يستطيع أن يقول إنه قد قرأ المقالات إلا فى حدود ماهو مسموح به (صيحات قرأنا الكتاب وقرأنا المقالات).

أرجو من سيادة رئيس المجلس أن يحمينى من المقاطعة.

رئيس المجلس :

أرجو ألا تستشير الأعضاء ثم تطلب عدم المقاطعة..

حسين عبد الرازق :

أنا لم أستشر الأعضاء ولكنى أستطيع أن أقول كمجلس أن أغلبنا لم يقرأ هذا الكتاب وهذه

المقالات، أنا كرئيس تحرير لصحيفة معارضة لأستطيع أن أحصل على الصحف العربية المراقبة..

رئيس المجلس :

ماذا تعنى بالمراقبة ؟

حسين عبد الرازق :

المنوع دخولها مصر.. أى أن صحيفة «القبس» التى نشرت مقالات يوسف إدريس لم أطلع على أى نسخة منها.. وصحيفة «الوطن» منذ العدد الثانى للحلقة الثانية منعت من دخول مصر ولم أطلع عليها فأزعم أنه لايوجد وغير متاح أمامنا موضوع «خريف الغضب» كاملاً أو موضوع مقالات الدكتور «يوسف ادريس» كاملاً لكى أناقشها. ولكنى أعتقد أن المطروح علينا الآن ثلاث قضايا أساسية.

القضية الأولى : أسلوب الحوار..

القضية الثانية : حرية الصحافة..

القضية الثالثة : ماأثاره هذا الكتاب من قضية نقد سياسى. وبالنسبة لأسلوب الحوار..

رئيس المجلس :

إذا سمحت إن حرية الصحافة تسبق أسلوب الحوار لأن الحوار لم يتم إلابعد أن شعر البعض أن حرية الصحافة قد مست..

حسين عبد الرازق :

ياسيادة الرئيس من حقى أن أضع الترتيب الذى أريده وبعد هذا ممكن لسيادتكم التعقيب لأنه ليس من المعقول أن أقاطع كل نصف دقيقة، فاذا كان يسمح لى بالكلام فأرجو أن يسمع إلى نهايته.

رئيس المجلس :

من حقى أن أقاطع أى متحدث طبقا للائحة وحينما طلبت منك كنت أستأذنك فقط.

حسين عبد الرازق :

أنا أقول ثلاث قضايا بصرف النظر عن الترتيب مطروحة علينا وهى أسلوب الحوار وحرية الصحافة ونقد السياسيين ومدى هذا النقد..

بالنسبة لأسلوب الحوار أنا أقول إن كثيراً من الزملاء الذين ناقشوا ماوصل إلى علمهم من كتاب خريف الغضب خرجوا على أدنى حدود القيم والأخلاق والقانون فى المناقشات ووصل الكلام إلى الاتهامات لقوى سياسية ولأفراد كما استخدم كلمات الانحطاط والسفالة.. الخ ضد الزملاء.

رئيس المجلس :

أرجو أن نحافظ على مستوى الحوار داخل هذا المجلس حتى نستطيع أن نطالب الصحفيين بالحفاظ على مستوى جيد من الحوار، لاأن ننزلق نحن وراء هؤلاء الصحفيين.

حسين عبد الرازق :

أنا لم أنزلق.

رئيس المجلس :

مستوى الحوارفى هذا المجلس أنا حفيظ بأن يكون مستوى جيد أولاً بصرف النظر عما ينشر فى الصحف، وحريص على أن هذا المجلس له كرامته والحوار الذى يدور فى هذا المجلس له مستواه بصرف النظر عما ينشر فى الخارج.

حسين عبد الرازق :

استخدام كلمات العمالة والخيانة والتى استخدمت من بعض الزملاء الصحفيين هذا هو الأسلوب الذى فى حاجة إلى نقاش وإلى حوار من المجلس وقد استخدم فى الرد على مانشر حول كتاب «خريف الغضب» وغيره.

النقطة الثانية : هى حرية الصحافة وأن صحيفة الأهالى هى التى نشرت الفصل الأول من الكتاب ومنعت من نشر الفصل الثانى.. وبما أن السيد الرئيس قال إنه لم يمنعها أحد فاننى أقول إنه قد صدر فعلا قرار بالمنع، السيد وزير الداخلية **اللواء حسن أبو باشا** اتصل بأمين عام الحزب واستقبله يوم السبت الساعة الثانية عشر والثلث مساء بناء على إلحاحه لكى يبلغه منع نشر هذا الكتاب، واستند إلى أن هناك قراراً وأن الكتاب لم يصدر لكى نصادره وانما سيصدر قرار بأن يصادر، وأن مانشر فى الجرائد العربية الوطن وغيرها من الجرائد قد صدر قرار بمنع دخولها إلى مصر ومصادرتها وبالتالى طبقاً للقانون لايجوز أن ننقل عنها وبالتالى ممنوع نشرها فى الأهالى أو غيرها. وظل الحوار متصل بيننا وبين السيد وزير الداخلية حتى يوم الثلاثاء الساعة الحادية عشرة صباحا فى اجتماع حضره كثيرون من الأهالى ومن وزارة الداخلية وأكد وجود هذا القرار لأننا كنا نريد قراراً مكتوباً وكنا متوقعين مثل هذا السؤال وهو قرار إدارى..

والدكتور يحيى الجمل كان موجوداً وهو يعلم قانوناً أن القرار الإدارى يمكن صدوره شفويا أو كتابة ونستطيع أن نذهب إلى المحكمة بقرار إدارى شفوى وبالتالى هناك قرار وأنا لست كاذبا ولن أقول ممنوع النشر..

وبالنسبة لقضية المصادرة هذه مسألة تتعلق بهم ونحن لانخشى المصادرة إنما الذى أعلمه أن جريدة الأهالى تصدر عن حزب شرعى وتحترم القانون.

النقطة الثالثة : وهى أسلوب نقد السياسيين وأنا أستأذن الزملاء وأنا لست رجل قانون ولكن بحكم عملى فى الصحافة وأتولى مسئولية الجريدة وأتردد كثيراً على المحاكم فى قضايا سياسية أهتم بالقانون وقد اهتممت بمراجعة قضية النقد ونقد المسئولين وسأقرأ بعض أحكام محكمة النقض المصرية وبعض شراح القانون حول نقد السياسيين.

قضية النقد فى مصر

بداية قضية النقد في مصر المادة ٤٧ من الدستور تقول النقدوالنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة بناء الوطن. ويأتى **«الدكتور عماد النجار»** فى كتاب النقد المباح فى صفحة ٢٠٨ يقول :إن الرأى الذى يبديه الناقد لايلزم كى يفلت من العقاب أن يقره المجتمع عليه أو حتى أقلية أو أغلبية منه فيستطيع الناقد أن ينفرد برأى خاص به ولو خالف سائر البشر مادام هو صادق فيما يبديه من أراء. ويضيف لذلك أن التاريخ علمنا أن الرأى الذى يبدو مسرفاً فى الخطأ اليوم قد يكون هو الصحيح غدا وأن الذى كان صحيحاً بالأمس هو ذاته خاطئ اليوم.. الخ من هذا الكلام.

كما يقول أيضا : أن كل نقد ينطوى على قدر من القذف والسب والإهانة، أى نقد يوجد به قدر من القذف والسب والإهانة.

رئيس المجلس :

من هو الدكتور عماد النجار ؟

حسين عبد الرازق :

هو أستاذ فى القانون وأصدر كتاباً اسمه النقد المباح ومنشور فى الجرائد، وهو يقول إذا كان النقد والقذف والسب والإهانة تعتبر جرائم ومع ذلك بالنسبة للنقد السياسى فهو يعتبر من النقد المباح والسب المباح والإهانة المباحة، ولن أقف كثيراً عند هذا للتفصيل لأنه يوجد فقرات طويلة ممكن أن أضعها أمام المجلس، لكن يجئ بعد ذلك ويقول بالنسبة لرجال السياسة وكبار المسئولين فقد استقر الفقه والقضاء على أن حدود النقد المباح أوسع كثيراً من حدود النقد المباح للشخص العادى وللموظف العام بل يمتد حق النقد إلى حياتهم الشخصية وتزداد دائرة النقد اتساعاً كلما زادت مسئوليات الرجل السياسى وعلا منصبه فى الدولة.. كما يقول الدكتور **«صالح منصور»** فى رسالة الدكتوراه المقدمة إلى الجامعة وباللغة الفرنسية فى صفحة ٢٣٤ ينقل عن فقيه فرنسى اسمه **(بارتيلمى)** يقول : لاجدال فى أن للشخص العادى الحق المطلق فى أن يترك وشأنه ولكن فى ظل الديمقراطية عندما يقدم المرء نفسه إلى مواطنيه مؤكداً بأنه جدير بأنه يحكمها فلا أعتقد أن له الحق فى إقامة الحواجز والخنادق داخل وجوده أو أن يخط مناطق محرمة داخل شخصيته.. فان من يهب نفسه يهبها بالكامل، وإذا كان لدى المرء أموراً يرغب فى إخفائها فليس أمامه سوى أن يبقى فى حاله أو أن يقبل المخاطرة.

واذا انتقلنا من الكلام العام نجئ إلى قضية تعرض لها القضاء المصرى فى ١٩٢٤/١/١١ وأصدرت محكمة النقض المصرية فى ١٩٣٤/١١/٦ منشور الحكم فى كتاب جرائم النشر للدكتور **محمد عبد الله :**

من المتفق عليه فى جميع البلاد الدستورية أن الطعن فى الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل أعم وأوسع من الطعن فى موظف معين بالذات، وأن الشخص الذى يرشح نفسه نيابة عن البلاد يتعرض عن علم بأن يرى كل أعماله هدفاً للطعن والانتقاد، وأن المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة فى نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية يكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها بهذه الطريقة أن تكون لها رأى صريح فى الحزب الذى تثق به وتؤيده. أكثر من هذا فى ١٩٢٥/١/٢٤ أصدر القضاء حكماً هاماً. الدكتور **محمد حسين هيكل** كتب مقالة يقذف فيها فى حق رئيس الوزراء **سعد باشا زغلول** يتهمه بالخيانة وموالاته للإنجليز والاتفاق سراً على مافيه من تنازل عن كثير من حقوق مصر - وسعد زغلول لم يكن مجرد رئيس وزراء بل كان سعد زغلول هو سعد زغلول زعيم الأمة المصرية كلها - جاء القضاء وقال فى هذا الموضوع : حيث إنه بالاطلاع على تلك المقالة يتبين أن ماجاء فيها كذا.. ولاترى المحكمة فى تلك العبارة مايمكن اعتباره ماساً بكرامة رئيس الحكومة باعتباره من رجال السياسة المعرضة أعمالهم بحكم طبيعتهم ووظيفتهم للنقد السياسى وحسبنا دليلاً على ماذكر مانراه فى أغلب الأحيان من نقد مر فى الجرائد الأجنبية خاصة برجال سياستهم، وحيث إن كل ماسلف ذكره تكون التهمة غير ثابتة قبل التهم وتجب براءته منها.

إننى أضع هذه النقاط أمام الزملاء لكى يعرفوا أن هناك فرقاً مابين نقد رئيس دولة وكتابة تاريخ عن رئيس دولة من وجهة نظر من كتب. وبالتالى أقول إن القضية المعروضة علينا الآن هى ليست ماكتبه الأستاذ هيكل فى خريف الغضب ومانشرته الأهالى فى خريف الغضب لأن هذا ـ طبقا للقانون ـ محمى وحق وواجب، ولايملك أحد أن يضع وصاية على الشعب المصرى، ينشر كتاب هيكل والذى

يريد أن يرد عليه يرد ويقول مايريد ليعرف الناس الحقيقة. هذا بالنسبة لهذا الموضوع، والموضوع الثانى هو الطريقة التى عولج بها نشر كتاب الأستاذ هيكل : الألفاظ البذيئة التى نشرت فى الهجوم على هيكل وعلى جريدة الأهالى وعلى حزب اليسار وعلى التجمع وعلى **خالد محى الدين**، هو الذى يحتاج اليوم إلى نقاش وليس كتاب هيكل لأن كتابه منشور ويتحمل هو مسئوليته وممكن الرد عليه، وأخشى ماأخشاه أن يقيم مجلس الصحافة من نفسه فى قضية سياسية محكمة تفتيش - والمعركة ليست قضية أسلوب صحافة ولاحوار وإنما هى قضية سياسية - البعض يدافع عن سياسة معينة والبعض مختلفين مع سياسة معينة، الذين يدافعوا عن هذه السياسة يريدون من مجلس الصحافة أن يتحول إلى محكمة تفتيش تدين وتصدر أحكام بالبراءة وإننى أحذر من هذا. وشكراً.

رئيس المجلس :

تعقيب صغير على آخر جملة وردت على لسان الأستاذ **حسين عبد الرازق** من أن مجلس الصحافة سيتحول إلى محكمة تفتيش، البعض يريد شيئاً والمجلس يريد شيئا آخر، والدستور أناط بهذا المجلس سلطة الصحافة وبعض أعضاء هذا المجلس طلبوا طرح الموضوع للمناقشة، لالمناقشة المحتوى هنا أو هناك ولكن لمناقشة القضية حيث إن هذا المجلس بحكم الدستور هو سلطة الصحافة فى مصر، فكون (البعض هنا) الرأى للأغلبية وليس لأى بعض.»

وانتهى تدخلى أو على الأصح مرافعتى فى المجلس الأعلى للصحافة، بعد أن قاطعنى رئيس المجلس ٨ مرات. وأصر على شطب عبارة قلت فيها تعليقا على ماكتبه بعض الصحفيين حول «خريف الغضب» ..«ووصل الكلام إلى اتهام قوى سياسية وأفراد بالشذوذ الجنسى» واحتد «**الدكتور صبحى عبد الحكيم**» وطالب بالحفاظ على مستوى الحوار داخل المجلس، وأمر بشطب عبارة «الشذوذ الجنسى» ورددت قائلاً «هذا الكلام نشر فى مجلة أكتوبر والأخبار وكتبه زميلان فى هذا المجلس وقرأه بالفعل ملايين..»

وعند مناقشة ماقلته عن صدور قرار بمنع النشر، أضفت «إننا نثق أن «اللواء حسن أبو باشا» لم يكذب عندما قال إن هناك قراراً بمنع النشر» ولكن هذه العبارة حذفت من المضبطة.

وتوالى الزملاء يدلون بآرائهم فى الموضوع. وتركز الجزء الأكبر من حديثهم فى الرد على ماقلته. فالأستاذ «**على منصور**» رحمه الله حدد بوضوح أن كلامه سيقتصر على صحيح القانون «تفريعا على ماتكلم به الزميل الكريم الأستاذ «**حسين عبد الرازق**». «ومن المستقر تلخيصا - لاإضافة - أن لكل إنسان أن يحافظ على ذاته وأن يدافع عن هذه الذات، فإذا ماقضى بات الحق يمس المساس به متنقلاً إلى ورثته. وأنا أصادق السيد الزميل واختلف معه ونقلا عن ذات المراجع التى أحال اليها، ولعل أظهرها بيانا جرائم النشر لأستاذنا **محمد عبد الله**، فقد نقل عنه بعضه وبتر البعض الآخر. والذى انعقد عليه الرأى من خلال حديث الفقه أو من خلال حديث القضاء، أن الشخص العام للناس أن تنقد تصرفاته فحسب، وأنه كلما كانت للشخص العام مواقعه اتساعاً، كلما تمطى هذا الحق أخذا بمقتضى الموقع تفريعاً على التالى، إن الذى يتصدى للحياة العامة يتنازل - مع تصديه - عن قدر مايمس شخصه، على خلاف الشخص العادى. وفى حد هذه الفسحة، كان النقد سواء كان نقداً إبان حياته أو تناولاً لحكم التاريخ بعد وفاته. ولهذا وضعت ضوابط فى نفس كتاب الأستاذ محمد عبد الله نقلا عن محكمة النقض الفرنسية ونقلاً عن أشهر كتاب فى هذا وقد ترجم وعنوانه «أجرومية السياسية والنقد» وهو «للتكستر»، ويمكن فى الصفحات مابين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ من كتاب أستاذنا الأستاذ **محمد عبد الله** - مقطع الأمر فى هذا الحق الذى لايختلف عليه أن حرية الرأى وملكية

الناس والتاريخ لمن تصدوا للحياة العامة أن لنا أن ننقده، وانما يجب أن نراعى أمرين : الأمر الأول منهما الفرق بين استخدام الرخصة وبين إساءة استعمال الرخصة.. ألا تبتدع مواقعه وألا يجرى فى التناول أو التأريخ مساس بأشخاصهم لايقتضيه مقام الحديث ولامجاله، لذا فالأمر غير مطلق وإنما أمرا له عقاله الذى يسقط فى إيجاز فى عدم إساءة استعمال الرخصة.. »

وتلاه **«موسى صبرى»** فقال...«الواقع أننى كنت قد بيَّتُ النية قبل حضورى هذه الجلسة ألا أفتح فمى بكلمة لأننى حزين حقاً. فمنذ أكثر من شهر أو أقل كنا هنا فى هذه القاعة وعرض ميثاق الشرف الصحفى. ولعلنى أذكر أننى قلت لاداعى لهذا الميثاق.. فنحن ندور فى حلقة مفرغة، وميثاق الشرف الصحفى يمتهن كل يوم ولاسبيل لرد هذا الامتهان، وهناك لائحة لآداب المهنة هى الآن جزء من قانون نقابة الصحفيين، وهى أيضاً لائحة تمتهن كل يوم. حسبت وتصورت أن هذه ـ كما تعلمنا ـ قوانين ميتة لأنها لاتجد من يطبقها. وعندما استمعت إلى كلمة الزميل **حسين عبد الرازق** تضاعف ألمى. لقد أراد أن يطلع علينا بتخريج جديد لمعنى حرية الرأى ولمعنى حرية النقد، فإذا بهذا التخريج هو تأييد وإلباس المشرعية لحرية القذف وحرية السب وحرية التشهير وحرية امتهان الكرامات والحرمات، مستنداً إلى بضع كلمات فى حكم صدر، وقد تولى أستاذنا **على منصور** الرد على هذه الكلمات..

... اليوم فنحن نقرأ تحت ستار حرية الرأى، الحرية التى يريد الأستاذ **حسين عبد الرازق** أن يحولها إلى إرهاب، وأن كل من يتصدى لكى تحترم الأخلاقيات فى هذا البلد، ولكى تحترم القيم فى هذا البلد، لكى تعطى مثل للشباب وللشعب فى هذا البلد، كل من يتصدى لمن يتجاوز حدود الأخلاقيات، هو عدو للحرية. كأن الحرية أصبحت كما يقول هى حرية السب والقذف وانتهاك الحرمات..

... سيدى الرئيس الأمر ليس أمر تفسير قانونى، ولاأمر انتزاع كلمات من حكم قضائى الأمر قيم عامة. الأمر أمر أخلاقيات عامة يجب أن نرعاها فيما نكتب، سواء وصلت إلى طائلة القانون أو لم تصل. عندما يقال إن السادات لص ومرتشى وجاسوس وعميل وبهلوان وخائن فى مختلف مراحل حياته عندما يقال هذا للملايين وهنا وفى كل مكان، نسمع من الأستاذ **حسين عبد الرازق** بعض سطور من حكم قضائى. هذا هو أبشع استغلال للحرية. الحرية التى أعلنها **أنور السادات**، حرية تكوين الأحزاب وحرية أن يكون لهذه الأحزاب صحف تعبر عنها. عندما أعلنها وعندما أيده الشعب وعندما أيدته هذه الأحزاب، لم يكن أحد يتصور أن هذه الحرية ستتحول إلى مستنقع، يمثل صوراً مؤلمة مقززة مؤسفة للصحافة ككل، للكلمة ككل، لاحترام الرأى ككل..»

ثم تحدث **«صبرى أبو المجد»**.. فكان من ضمن ماقاله : «إننى اليوم إذا أردت أن ألجأ إلى المجلس الأعلى، فإنه بالنسبة لحلقة الجذور فقط. هذه الحلقة هل يقبل الأستاذ **حسين عبد الرازق** الكاتب الاشتراكى، هل يقبل أن تنشر فى صحيفته ؟ وهو الذى حارب ويحارب الطبقات. كيف يمكن أن ينشر مثل هذا الكلام. إننى أقول إن نشره خروج على مبادئ حزب التجمع. حزب التجمع كما نعرف.. ولى فيه رفاق وأصدقاء قدامى أعتز بهم، لايمكن أبداً أن يقبل مثل هذا الذى نشر عن الجذور. جذور من ؟ كلنا فلاحون وكلنا من طبقات كادحة. ليس عيبا أبدا أن تكون أم أنور السادات كذا ووالده كذا. بل هذا فخر له وليس عيبا ياسيدى الرئيس. سوف تجئ أجيال لتدرس هذه الجلسة، ويناقشو فيها ويقولون ما الذى فعله المجلس الأعلى للصحافة عندما تصور المعارك الكبيرة الضخمة بهذه الصورة الهزيلة ؟ ثم لايحدث هذا الذى يحدث إلابعد مقابلة **يوسف إدريس** لمن ؟ **لمعمر القذافى، الفيلد مارشال معمر القذافى**، آن لنا أن نقف وقفة قومية وليس وقفة حزبية. هذا

وباء يفتك بهذا الشعب، فأرجوكم وأتوسل إليكم أن تعملوا جميعاً لإنقاذ الشعب من هذا الوباء وشكرا».

وعاد **«عبد الرحمن الشرقاوى»** للحديث مرة أخرى فقال..«..يجب ألايتصور الأخ الأستاذ **حسين عبد الرازق** أن المطالبة بأسلوب موضوعى للتقييم التاريخيى والمطالبة بالارتفاع بلغة الحوار والتبرؤ من المطاعن الشخصية ومن السب والقذف، أن هذا قيد على حرية الصحافة، إنما هذا تطهر وإعمال لحرية الصحافة، الحرية الحقيقية التى لاتعلو إلا بالقضية الأساسية، وهى قضية الحقيقة، أما أن يتصور الأستاذ حسين أن بعض الذين طلبوا هذا أى طلبوا مناقشة الموضوع - والموضوع هو حقيقة مناقشة أسلوب الحوار أسلوب النقد - أن فيهم من يريد أن يحيل هذا المجلس أو يحوله إلى محكمة تفتيش، فإننى أخالفه فى هذا، وهذا خطأ، لأن المجلس لايمكن أن يتحول إلى محكمة تفتيش وليس لديه وسائل عقوبات. والنقابة أصدرت بياناً وأدانت مثل هذا الأسلوب فى التحاور، ونحن أدنا مثل هذا الأسلوب فى التحاور، وطالبنا بأن نتحاور بالطريقة التى تليق بنا لأن هذا يهدرنا ويسقطنا ككتاب وصحفيين أمام الرأى العام فى مصر وفى الخارج، ثم إن الرأى العام فى الخارج حكم على السادات وقدر السادات كزعيم وطنى وكمناضل شجاع فى سبيل السلام، ماعساه أن يقول عندما يقرأ الاتهامات التى وردت فى الكتاب، كتاب «خريف الغضب». الاتهامات التى نشرتها «الأهالى» عندما نشرت موضوع الجذور، إننى أخجل حقيقة من أن يكون فى لغة تحاورنا أو لغة تقييمنا مثل هذا الكلام الذى نشر، ماجدواه فى الحكم على الشخص سياسياً، ماجدواه فى تقييمه التاريخى، إن أمه كذا وأبوه كذا.. كل هذه الأشياء لاجدوى منها ولاداعى لها. أنا أيضاً أدين أسلوب القذف الذى استعمل فى الرد على هيكل لاأحد يقر هذا، ولكن هناك كلمات مناقشات شجاعة لم يستعمل فيها هذا الأسلوب، وأنا أذكر بالتحديد كلام **«موسى صبرى»** وكلام **«صبرى أبو المجد»** وكلام **«الدكتور عبد المنعم النمر»**.. يجب أن نخرج باتفاق معاً - ياأستاذ حسين هذه حماية لحرية الرأى، حماية لعرض كل سياسى، أن نحمى عرضه حياً أو ميتاً من أن تنهشه الأنياب..»

وتوالى بعد ذلك كل من **«ثروت أباظة»** و **«يحيى أبو بكر»** و **«ممدوح رضا»** و **«أحمد سلامة»** و **«محمود بسيونى»** و **«الدكتور حسين مؤنس»** و **«صلاح منتصر»** و **«صلاح جلال»** و **«مكرم محمد أحمد»** و **«د.عبد المنعم النمر»**.. وانتهى النقاش إلى الموافقة على إصدار بيان، وكنت الوحيد الذى رفض إصدار هذا البيان. ورفعت الجلسة فى الثالثة إلاعشر دقائق لإعداد بيان كلفت به لجنة من **«حافظ محمود - عبد الرحمن الشرقاوى - صبرى أبو المجد - أحمد سلامة»**.

ووجدت من غير المنطقى الاستمرار فى مناقشة بيان لاأوافق عليه من حيث المبدأ، فغادرت الاجتماع ولم أشارك فى مناقشة البيان الذى صدر ونشر فى الصحف فى اليوم التالى. كما قرر المجلس نشر المضبطة كاملة فى الصحف، ونشرت تحت عناوين مثيرة فى الصحف اليومية جميعاً.

ودخل **«الرئيس حسنى مبارك»** المعركة. ففى خطابه فى عيد العمال، شن هجوماً حاداً على الصحافة الحزبية. ويكفى فقرات من هذا الخطاب، كما نشرتها الأخبار.

«خروج الصحافة الحزبية عن الهدف من التعبير الحر عن الرأى».

«..أسلوب الإثارة والإفتراء والترويج للفوضى باسم الديمقراطية، انغماسها فى ممارسات معيبة إما لبعدها عن الموضوعية والمصلحة العامة، أو لاختيارها أسلوب الإثارة الممجوج أو لإساءتها للشعب المصرى ونضاله».

«أنبه وأحذر من مخاطر افتعال أجواء فاسدة تكاد تطغى على الكلمة المطبوعة فى بعض الصحف..»

«فرق كبير بين النقد لوجه الله ولوجه مصر، وبين التجريح والتسفيه والتحقير لكى يلطخ كل وجوه مصر»

وقال الرئيس كلمته الفجة المشهورة فى وصف **يوسف إدريس**.. «الزبون» (٢٩)

حوار مع هيكل

ومع تصاعد حملة الحكم بزعامة «مبارك» هذه المرة - لم تتراجع الأهالى. واستمرت فى خطتها بأساليب مختلفة خمسة أعداد متتالية حتى أول يونيه.

فظهر العدد التالى مباشرة لنشر مضبطة المجلس الأعلى للصحافة ولخطاب مبارك، وكأنه عدد خاص حول القضية. (٣٠)

المانشيت فى الصفحة الأولى..

«محمد حسنين هيكل يرد على رسالة من توفيق الحكيم»

«× الكتاب لايروى (قصة غضبى) بل يروى أسباب غضب الشعب كله»

«× «خريف الغضب» تفسير لما جرى وليس تبرير ماجرى»

وعلى الصفحة السابعة نشرنا نص رسالة مفتوحة كتبها **«توفيق الحكيم»** موجهة لهيكل للنشر فى جريدة «الأهرام». ورفض رئيس تحرير الأهرام نشرها. وإلى جوارها رسالة إلى **«توفيق الحكيم»** يرد فيها **«محمد حسنين هيكل»** على كل ماورد فى رسالة الحكيم حول كتاب «خريف الغضب».

وعلى نفس الصفحة كتب **«فيليب جلاب»** مقالاً عن الأسباب الحقيقية للفزع من كتاب هيكل.

وعلى الصفحة المقابلة (صفحة٦)، نشرت الأهالى «الآراء الحقيقية للناس فى قرار مصادرة كتاب هيكل» ..**«نصر أكتوبر لم يصنعه السادات بل حققه ٥٠ ألف شهيد ومعوق ومفقود»** ..**«أين كان فضيلة الشيخ النمر حين اعتقل الشيخ المحلاوى وكشك ومحمود عيد»**.. **«حرية التهجم على الزعماء حق مكفول فقط للمهندس الكبير عثمان أحمد عثمان»**.

وشارك فى الحديث أو الكتابة فى هذه الصفحة **«الشيخ صلاح أبو إسماعيل»** ورئيس سابق بمحكمة الاستئناف وعضو بالمجلس الأعلى لنقابة المهندسين، ومدرس رياضيات، ومحام، ومحارب قديم من الأسكندرية، وأمينة المرأة بالحزب الوطنى الديمقراطى بسمنود وعدد آخر من المواطنين.

وفى الصفحة الخامسة نشرنا مقالا للدكتور **«عصمت سيف الدولة»** بعد استئذانه، تحت عنوان **«دفاع عن الديمقراطية».. «والمؤسسات لاتكفى لإقامة الدولة الديمقراطية» - «الرأى العام» أهم مظاهر الديمقراطية فأين هو ؟..** والمقال فى حقيقته - وكما كتبت فى تقديمه - جزء من مرافعة الدكتور عصمت سيف الدولة التى قدمها لمحكمة أمن الدولة يوم ٧ ابريل ١٩٨٢ فى القضية المعروفة باسم قضية الحزب الشيوعى المصرى (٦٣٢ لسنة ١٩٧٩ حصر أمن الدولة العليا) وكنت أحد المتهمين فيها مع **نبيل الهلالى وفريدة النقاش ومحمد الجندى**

ومحمد على عامر ومبارك عبده فضل وعريان نصيف وعبد الحميد الشيخ وآخرين.

وفى الصفحة الأخيرة (صفحة ١٢) خصص «صلاح عيسى» يومياته، لواحدة من أجمل ماكتب عن «**رابطة صناع الطغاة**» الذين يبشرون جميعا - دون استثناء - بالدعوة لتقديس من يحكمون وتأليه من يترأسون، وعبادة الزعماء والمتزاعمين..»

وخصصنا افتتاحية العدد (الصفحة الأولى) للرد على **هجوم «مبارك» على صحافة أحزاب المعارضة**.. فبعد أن رصدت بعض ما نتفق فيه مع الرئيس حول خطأ تفكير الإدارة الأمريكية فى محاربة منظمة التحرير الفلسطينية، واعترافه بالخلل فى البناء الاقتصادى، ودور القطاع العام الأساسى، وأن الديمقراطية منهاج تفكيرنا وأسلوب حياة.. قلت «..ولكن جوهر ما نختلف فيه مع الرئيس **مبارك**، هو المنهج الذى تناول به أحزاب المعارضة، وبصفة خاصة صحف المعارضة.. لأنه منهج من وجهة نظرنا يمس جوهر الديمقراطية.

لقد اتهم رئيس الجمهورية «رئيس الحزب الوطنى» صحافة المعارضة بالبعد عن الموضوعية، واختيارها لأسلوب الإثارة والطعن والتشويه وزرع اليأس فى نفوس الناس.. وقال إن «فى كل حزب واحد أو اثنين مسيطرين على الجريدة ويعملوا بهذا الشكل». وتحدى الرئيس أن تكون أى صحيفة حزبية قد قدمت اقتراحا أو مشورة للحكومة، أو تصدت للمشاكل الاقتصادية التى تعانى منها البلاد..إلخ.

وليسمح لنا السيد رئيس الجمهورية أن تضع أمامه عددا من الحقائق تؤكد له عدم صحة هذا الاتهام.

* فالأهالى لايسيطر عليها (واحد أو اثنان) أو تيار أيديولوجى معين، كما تقول التقارير وبعض صحفيى الحزب الحاكم، وأى حزب حاكم.. بل يديرها مجلس إدارة من ٧ أعضاء منتخب من اللجنة المركزية للحزب (التى انتخبها المؤتمر العام فى أبريل ١٩٨٠) ومجلس تحرير من ١١ صحفيا.

* لسنا جريدة إثارة وطعن وتشويه.. بل نحن جريدة تقاوم الفساد بشتى صوره بقوة وإصرار، مما يهدد بعض المصالح المستقرة.. ونحن جريدة الرأى والدراسة ومناقشة مشاكل وقضايا الشعب الحيوية بكل الموضوعية والصدق.

وعلى عكس مايقال للسيد الرئيس، فالأهالى تقدم الاقتراحات والحلول لكل قضية تتعرض لها. ونكتفى بقضية واحدة تهمنا جميعا، وأثارها الرئيس فى خطابه وهى قضية الأزمة الاقتصادية. فعبر الأعداد الستة الأخيرة فقط من الأهالى، قدم (٥) من كتاب الأهالى وخبراء الحزب الاقتصاديين، رؤية متكاملة للأزمة الاقتصادية، وطرحوا حلولاً لمشاكل: التضخم، ونقص الحبوب الغذائية، وزيادة الاستيراد، والقطاع العام، والاختلالات الاجتماعية، والعمالة المصرية فى الخارج، وانخفاض أسعار النفط.. إلخ.

فهل يطلب رئيس الجمهورية من معاونيه أن يجمعوا له هذه الدراسات (وغيرها كثير نشر فى الأهالى).. ليعرف أن مانقوله هو الصدق والحق. وأن من قدموا له التقارير حول جريدة الأهالى (وغيرها) لم يخلصوا له القول - لمصلحة خاصة لديهم !!

وإذا كان للرئيس ملاحظات حول الصحف الحزبية المعارضة - وهذا حقه وإن اختلفنا معه - ترى أليس لديه ملاحظات حول صحيفة الحزب الحاكم، والصحف المسماه بالقومية والتى يحتكرها الحزب الحاكم ؟!

إن الديمقراطية ياسيادة الرئيس، إذا كانت تستند للدستور والقانون والإرادة الشعبية - وليس لإرادات أفراد أو حزب حاكم - لايمكن أن ينال منها أو يهددها صحيفة أو عشر صحف حزبية معارضة، أو تضيق برأى أو كلمة مهما غالت فى عنفها. فالحكم فى النهاية للشعب صاحب القـــرار». **«الأهالى»**

وفى ١١ مايو صدر العدد ٨٣ من الأهالى، ويحتل صدر صفحته الأولى مانشيت أحمر بعرض الصفحة..**«هيكل ينسب للسادات وقائع خطيرة - نطالب مبارك بالتحقيق فيها»**.. وذلك فى إشارة لتحقيق احتل الصفحة الثالثة، ونقل عن كتاب هيكل ثلاثة اتهامات خطيرة. الأول يتعلق بتبديد الآثار المصرية. فقد أورد هيكل فى كتابه قائمة رسمية بأسماء ٦٤ قطعة من الآثار الفرعونية سلمتها مصلحة الآثار للرئيس السابق (أنور السادات) بناء على إشارات تليفونية منه، لكى يقوم بإهدائها إلى ضيوفه ورؤساء الدول.

والثانى يتعلق بتكلفة الترميمات التى أجريت فى قصر الرئاسة بالجيزة، وتكلفت ٦٥٠ ألف جنيه، والظروف التى نقل فيها إلى البيت بعض التحف التى كانت موجودة فى القصور الملكية السابقة.

والثالث قضية لم ترد فى كتاب «خريف الغضب» وانما فى كتاب آخر هو كتاب «آيات الله» لمحمد حسنين هيكل أيضاً، وتدور حول علاقات السادات بالمخابرات الغربية، وتكوين ماعرف باسم **«نادى السافاري»** بين المخابرات السعودية والإيرانية (أيام الشاه) والمغربية والمصرية والفرنسية وترحيب الأمريكيين بهذا النادى الحلف. (٣١)

وعلى الصفحة الخامسة من نفس العدد، كتب **«د. فؤاد مرسى»** مقالاً هاماً يرد فيه على الحملة الرسمية والصحيفة (الرسمية أيضاً) ضد المعارضة. وكانت عناوين المقال من الوضوح بحيث تكفى لمعرفة مضمون هذا الرد القوى على الحملة..

«تأميم المعارضة»

«هل بدأ العد التنازلى للوصول إلى سبتمبر آخر ؟..»

«الحكام المصريون يريدون معارضة «تفصيل» للاستمرار فى الحكم إلى الأبد»

«لاتوجد قضايا للمعارضة يحق لها الحديث عنها.. وأخرى لايحق لها التعليق عليها..»

«قدمنا حلولاً كثيرة رفضت الحكومة الأخذ بها !»(٣٢)

وعلى نفس الصفحة نشرنا بروازين. الأول من أحكام محكمة النقض حول **«الطعن فى الخصوم السياسيين»**.والثانى حول **«الحياة الخاصة للرجل العام»** من كتاب جرائم النشر **«للدكتور محمد عبد الله»**.

وركزت الافتتاحية تحت عنوان **«هذا اللعب بالنار»** هجومها على إصدار قانونين جديدين بمناسبة كتاب «خريف الغضب» الأول كان قد صدر بالفعل، يحظر ماأسماه بالمعلومات السرية التى تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو الأمن القومى، متى كان نشرها يضر بأمن البلاد أو مركزها الحربى والسياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى. والثانى مشروع قانون أعده وزير الأعلام **«صفوت الشريف»** وصدر بعد ذلك يبيح للوزير مصادرة أى صحيفة أو كتاب صدر فى الخارج، ومصادرة أى

صحيفة محلية تنقل عن الصحف أو الكتب المحظور تداولها.

حقائق حرب أكتوبر

وحمل العدد التالي حديثاً أجراه **«صلاح عيسى»** مع **«محمد حسنين هيكل»** واحتلت عناوينه مانشيتات الصفحة الأولى :

«محمد حسنين هيكل :

التفاصيل الكاملة لاتصالات السادات السرية فى الساعات الأولى لحرب أكتوبر

شرعية مبارك هى شرعية الإنجاز البطولى للجيش لاشرعية الإدارة السياسية للحرب.»

كان هذا الحديث فى حقيقته رداً على مقال نشر فى المصور بتاريخ ١٣ مايو ١٩٨٣ (ذكرى انقلاب القصر الذى قام به السادات عام ١٩٧١) وكتبه **«حافظ إسماعيل»** مستشار الأمن القومى خلال حرب أكتوبر. والمقال واحد من أهم المقالات التى كتبت حول حرب أكتوبر. وأثار عدداً من القضايا الهامة المتعلقة بظروف حرب أكتوبر وأهدافها ونتائجها والاستثمار السياسى لها. ولم يخف **«حافظ إسماعيل»** أن الدافع لمقاله مانشر أخيراً حول هذه الحرب. وكان واضحا أنه يقصد بعض فصول كتاب **«خريف الغضب»**.

والتقطنا الخيط بسرعة. نشر المقال يوم الخميس. وتم الاتصال فى نفس اليوم بالأستاذ هيكل وتحدد موعد لإجراء حوار بين هيكل وصلاح عيسى. وكان من أخطر الأحاديث السياسية التى أجراها هيكل، وكشف فيها جوانب غاية فى الأهمية والخطورة بالنسبة لحرب أكتوبر ونشر الحديث على صفحتين فى الأهالى، وبعناوين مثيرة..

«محمد حسنين هيكل..

السياسة خذلت السلاح فى حرب أكتوبر

كامب ديفيد.. محصلة للإدارة السياسية العاجزة وليست نتيجة القدرات الحقيقية للجيش والشعب.

حقيقة أخطاء السادات فى القيادة السياسية للحرب.

فى اليوم الثانى أعلن استعداده لنزع سلاح سيناء.

السادات أحرق جميع الوثائق الرسمية التى حرص على ألا يراها خصومه..!

بعد عشرين ساعة من الحرب أعلن السادات أنه لن يوسع نطاقها..!

وقدم **«صلاح عيسى»** للحديث بكلمات دالة قال فيها :

«حين توقف **محمد حسنين هيكل** عن الكلام شملنا صمت عميق، وكانت نبرات صوته القوى الواضح قد اكتست - فى نهاية الحديث - بشجن خفى حاول جهده أن يتغلب عليه..

ولأننى لم أكن قد استوعبت تماما خطورة ماقاله لى وماأطلعنى عليه، فقد بدا صمتى أقرب إلى الذهول. وبرد فعل لم أحسن التحكم فيه، تعلقت عيناى بما كنا نقرأه من حقائق ونصوص، وكأنى أنظر إلى الحق الذى هو شديد المرارة!

لعلى لحظتها كنت أخشى أن أعترف بأن ماورد فى تلك الوثائق هو ماحدث فعلا..وماقيل فعلا !
** واذن،فتلك هى الطريقة التى استثمر بها **أنور السادات** حرب أكتوبر سياسيا ؟!
** وذلك هو إذن، ماكان يجرى فى دهاليز الساسة، وفى كواليس السياسة حين كان جيل أكتوبر يتعمد بدم الاستشهاد ؟!
** إذن فتلك هى حقيقة مافعله «صاحب البطولتين».. بطل الحرب وبطل السلام.. تتكشف عن خديعة مرة، ككل حقيقة ينكرها أو يجهلها الناس !

لم تكن هذه أول مرة يتحدث فيها هيكل، أو يكتب عن الإدارة السياسية لحرب أكتوبر فينتقدها، وليس هو الوحيد على امتداد الأمة وعلى مساحة السنوات التى انقضت الذى فعل ويفعل ذلك..

لكنها أول مرة تكتمل فيها القصة فصولاً. فليس هيكل هو الذى يروى ماحدث، أو يحكى مادار، لكن الذين «يعترفون» به، هم الذين «ارتكبوها».. وهذا هو الحق شديد المرارة..(٣٣)

وكتب **«د. عبد العظيم أنيس»** فى يومياته تحت عنوان **«مسئولية المافيا الساداتية»** يرد على الحملة الحكومية ويفسر سر فزع الحكومة من «أن يعرف الشعب حقيقة الممارسات السياسية فى عهد السادات ولحساب من كانت تجرى.. »(٣٤)

وعلى الصفحة الخامسة عبر **«د. جلال أمين»** عن المرارة التى أثارتها هذه الحملة الغوغائية، وقال : «إن المعركة كلها مفتعلة. لاتتعلق بأخلاقيات التعبير، ولابطولة الجيش المصرى فى أكتوبر، ولابسمعة مصر فى الخارج أو الداخل، فالذين يتظاهرون بحرصهم على الأخلاق أو على سمعة مصر وجيشها، لم يعرف عنهم محبة زائدة لمصر، ولاعفة لسان غير عادية، وأحد مشاهير كتابهم كتب منذ أيام قليلة يتهم طائفة كبيرة من الشعب المصرى هم المؤيدون لجمال عبد الناصر، بمالايوصف به غير شخص يعانى من الشذوذ الجنسى. وكتب هو نفسه فى عمود يومى له يقول إنه لم يفهم قط أى معنى لعبارة مصطفى كامل الشهيرة..«لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا».. ثم راح يعدد نقائص المصريين. وانما المعركة سياسية يراد بها الاحتفاظ بالمناصب والامتيازات لأطول فترة ممكنة.. ويخشى أصحابها من أن يؤدى فتح ملف السادات إلى فتح ملفاتهم جميعاً.. »(٣٥)

عصابـــــة الأربعـــة .. مـــرة أخـــرى

وتواصلت المعركة. كتب **«حافظ إسماعيل»** رداً على هيكل.. قال فيه : «.. روعنى ماجاء فى حديث الأستاذ «حسنين هيكل الذى نشرته جريدة الأهالى بعددها الأسبوعى فى ١٨ مايو..» ومضى فى مناقشة حادة للحديث، ليقول فى النهاية : «.. لقد كنت آليت على نفسى أن أتجنب كل ماجاء بالمقال المشئوم من تعبيرات ساخرة تكاد تزكم الأنوف، وتمسنى بصورة مباشرة وشخصية.. ولكن من أجل كل من استحث الاستماع إلى.. أقول للأستاذ هيكل..

لايهمنى أن أعرف من رشحنى مستشاراً للرئيس السادات. إن ماأعرفه هو أن التعليم الذى تلقيته فى مصر وانجلترا.. وخبراتى المتنوعة فى ميادين القتال.. وعواصم أوروبا والولايات المتحدة، التى صنعتنى وكان لها فضل كل منصب توليته على امتداد أربعين عاما..

ومنذ عام ١٩٥٣، وخلال مشوار طويل.. عرفنى «عبد الناصر» بينما كنت مديراً لمكتب عبد الحكيم عامر..

وفى ربيع ١٩٧٠، أتى بى من باريس ليعرض على أن أتولى وزارة الحربية والقيادة العامة للقوات المسلحة خلال ٦ شهور..

وأظنه كان يستعد لاستئناف القتال قبل أن ينتهى العام.. لولا أن وافته المنية.. ولم يكن «نائب الرئيس».. **السادات**.. يجهل ماانتواه **«عبد الناصر»**..

وآتى إلى نهاية حديثى..

لقد اتخذت قراراً أن يكون ذلك هو آخر ماأكتبه فى هذا الحوار «طالما لايقوم على أساس الاعتبارات العليا، أو فى خدمة المصالح الجوهرية.. وطالما لم يعد يلتزم بحدود التقاليد المتعارف عليها.

إن العمر يقترب من نهايته المحتومة..

وجيل عريض أسهم خلال نصف قرن فى كثير من أحداث مصر يوشك أن يختفى من الحياة.. حاملاً معه الكثير من الحقائق والرؤى.. فهل نرى جهداً جاداً يحمى التاريخ قبل أن ينال العدم الوثائق.. فتتحول بعد أن تحرق إلى رماد.. أو توارى مع أصحابها الثرى ؟»

ورحبت «الأهالى» برد جديد من الأستاذ «هيكل» وزرت مع **صلاح** الأستاذ هيكل للاتفاق على الخطوط العامة للحديث. كان هيكل مستفزاً من الطريقة التى رد بها السيد **«حافظ إسماعيل»** عليه وفكر فى نشر «وثيقة» تتعلق بحافظ إسماعيل وقد تخرج بالموضوع عن جوهره الأصلى. وألح كلانا عليه أن يعدل عن ذلك. واستجاب مشكوراً لإلحاحنا، وقَبِلَ ألايتضمن الحديث الإشارة لهذا الموضوع. واتفق على موعد فى اليوم التالى لإجراء **«صلاح عيسى»** للحوار.

ونشر الحوار فى «الأهالى» على الصفحتين السادسة والسابعة بإشارة فى الصفحة الأولى. وكان كسابقه من أهم وأخطر الأحاديث.

ومرة أخرى.. لخصت العناوين بعض أهم ماورد فى هذا الحوار..

«محمد حسنين هيكل

يكشف أخطر أسرار الإدارة السياسية لحرب أكتوبر.

وهكذا بدأ عصر الهيمنة الإسرائيلية.

كيسنجر امتحن الوفد المصرى وأعلن بعدها «لم ينجح أحد».

لماذا بكى الفريق الجمسى فى أسوان ؟

ماهو الطلب «الفظيع» الذى طلبته جولدا مائير من السادات واستجاب له والحرب مشتعلة.

فى أول لقاء مع كيسنجر - بعد شهر من الحرب سلم السادات بكل شئ ودون طلب :

- **حرب أكتوبر آخر الحروب ومستعدون للمفاوضات مع إسرائيل.**
- **سنطرد السوفيت ونعتمد على أمريكا.**
- **لا اشتراكية بعد اليوم.**
- **مصر واسرائيل حلفاء فى سياسة تقودها أمريكا»**

وختم **«صلاح عيسى»** الحوار بأسطر موجعة، قال فيها :«حين غادرت **محمد حسنين هيكل** كان الظلام قد أطبق على القاهرة.وبدا لى سطح النهر هادئاً. أما رأسى فكان مزدحماً. وحين وقفت

لحظة أستنشق هواء الليل على شاطئ النيل سحبتنى أمواجه. جريت فى «الزمان» عشر سنوات، أو فى «المكان» مئات الكيلو مترات. وجدتنى فجأة فى كتراكت أسوان، أمام الجنرال الجسور الذى لم يبك من «هول» الحرب، ولكنه بكى حين عرف «هول» السلام! ويلا خجل وضعت رأسى على كتفه... وبكيت!»

كان هذا الحوار هو السطر الأخير فى معركة **«خريف الغضب»**، ولكنه لم يكن الصفحة الأخيرة فى معارك «الأهالى» المتواصلة.

وعندما أسترجع أيام وساعات وصفحات هذه المعركة الصحفية يزداد إحساسى بالامتنان لكل الزملاء الذين أعطوا «الأهالى» وجهها المشرق المقاتل.. الزملاء فى الحزب..وفى الأهالى.. وفى الحقل الصحفى الذين ساعد منهم الكثيرون الأهالى فى هذه المعركة وكل المعارك.. وأفهم سر العنف واللدد فى الخصومة، بل الكراهية والحقد التى انطلقت من عقالها فى بعض الأجهزة الرسمية وفى الصحافة الحكومية ضد الأهالى ورئاسة تحريرها.

وفى هذه الحملة بالذات، كتب **«موسى صبرى»** لأول مرة ضد **«عصابة الأربعة»**.. وكان يقصد على وجه التحديد.. شخصى، وثلاثة من نجوم الصحافة اليسارية والأهالى والتجمع.. **فريدة النقاش.. صلاح عيسى.. أمينة النقاش.**

وقد نشر هذه المقولة تحديداً فى مقال كتبه بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٨٣ تحت عنوان.

«عصابة الأربعة وخامسهم».. جاء فيه.

«ليس سراً أن حزب التجمع الذى يسيطر عليه الماركسيون، فى حالة تمزق وتفكك وصراع. ومن أسباب ذلك الشكوى التى تضاعفت فى الفترة الأخيرة من هيمنة من يسمونهم ب «عصابة الأربعة» على صحيفة الحزب، واسمها «الأهالى».. و «عصابة الأربعة» تعبير صينى معروف ظهر بعد موت الزعيم «**ماو**».. وقد حاكمهم الحكم الجديد، ومن بينهم زوجة **ماوتسى تونج**. ويستخدم أعضاء حزب التجمع الساخطون هذا التعبير وصفا لرئيس تحرير الصحيفة والسيدة قرينته ومحرر آخر والسيدة قرينته أيضاً. والسيدتان شقيقتان ويرعى «العصابة» نجم ماركسى آخر من نجوم الحزب. والاتهام لهم أنهم يحتكرون النشر، حتى تحولت صحيفة الحزب إلى صحيفة عائلية.. ولايزال الصراع مستمراً.. وخاصة أن الساخطين يأخذون على «العصابة» أن صحيفة «الأهالى» أصبحت لسان حال **«محمد حسنين هيكل»**.. لالسان الحزب الذى أصبح مقطوعاً بمقص العصابة..»

ومضى **«موسى صبرى»** قائلاً: «فليس سراً أن **خالد محى الدين** رئيس الحزب، والمسئول قانوناً عما ينشر فى صحيفة الحزب، كان قد هدد بالاستقالة اذا استمرت صحيفة الحزب، فى نشر حلقات كتاب هيكل الذى أثار سخط الجماهير.. فلماذا يضاف السخط إلى «الصحيفة.»

وختم المقال بقوله: «وبعد.. ماذا يمكن أن يقال بعد كل ذلك؟

هل يمكن أن تزعم صحيفة «الأهالى».. أنها صحيفة معارضة محترمة.. ووطنية أو أخلاقية؟.

هل يمكن أن يجادل حزب التجمع برئاسة خالد محى الدين.. فى أن صحيفة الحزب.. أصبحت صحيفة خامس «عصابة الأربعة؟

وهل يمكن أن يفيق هذا الحزب من الصراعات والتمزقات التى تنهشه.. لكى يؤدى دوراً.. يفيد مصر.. ويفيد شعب مصر..»(٣٦)

كما انتهز **«موسى صبرى»** وكل الصحف الحكومية ووكالة أنباء الشرق الأوسط (الرسمية)

استقالة **«الدكتور يحيى الجمل»** أمين اللجنة السياسية بالحزب، لتبدأ حملة أخرى ضد حزب التجمع والأهالى.

الطريف أن هذه الحملة والتشهير «بالأهالى» لم يؤثر على شعبية «الأهالى» وإقبال الناس عليها. بل على العكس أدى إلى قفزة توزيعية واكبت موضوع «خريف الغضب» واستمرت حوالى شهرين اعتبارا من العدد الصادر فى ١٣ ابريل ١٩٨٣.

كانت أرقام التوزيع الداخلى فى هذه الفترة على النحو التإلى:

العدد ٧٩ بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٨٣ كان المطروح للبيع (١٥٤٨٠١) والموزع(١٤٩٤٩٣).

العدد ٨٠ بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٨٣ كان المطروح للبيع (١٥٤٩٧٤) والموزع(١٥٢٢٠٣).

العدد ٨١ بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٨٣ كان المطروح للبيع (١٥٤٩١٧) والموزع(١٥٣٥٠٩).

العدد ٨٢ بتاريخ ٤ مايــو ١٩٨٣ كان المطروح للبيع (١٥٩٤٤٢) والموزع (١٥٢٨٣٥).

العدد ٨٣ بتاديخ ١١ مايو ١٩٨٣ كان المطروح للبيع (١٦٤٤٣١) والموزع(١٥٢٦٢٩).

العدد ٨٤ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٨٣ كان المطروح للبيع (١٥٩١١٣) والموزع(١٥٠٤٤٥).

وبانتهاء شهر مايو.. كانت الأهالى تتم عامها الأول فى الإصدار الثانى. ولاشك أن هذا العام - رغم المشاكل والمصاعب - كان أفضل أعوام الأهالى وأنجحها وأسهلها. وقد كبرت معه آمالنا وطموحاتنا وتطلعاتنا، الصحفية والسياسية والحزبية.

وعندما جلسنا فى مجلس التحرير لاستعراض نتيجة العام، ووضعت أمامنا أرقام التوزيع، أحسسنا بالسعادة والرضى، ودون أن نغفل عن الأخطاء والنواقص والمشاكل التى اعترضتنا وستعترضنا.

كانت الأرقام تقول..

إن أول عدد صدر من الأهالى فى ١٩ مايو ١٩٨٢ طبع منه ١٠٠ ألف. وأن المطبوع ارتفع إلى ١٥٠ ألف اعتباراً من أول ديسمبر ١٩٨٢، وإلى ١٦٥ ألفاً اعتباراً من ٢ فبراير١٩٨٣ وحتى نهاية العام الأول فى ٢٥ مايو ١٩٨٣.

وأن متوسط التوزيع فى الشهرين الأولين (مايو - يونيه ٨٢) كان (٨٤٠٠١) نسخة ووصل فى نهاية العام الأول (أبريل - مايو ٨٣) إلى (١٤٤٣٣٢) نسخة. أى زاد بنسبة ٨٢.٧١٪ وبلغ متوسط التوزيع خلال العام الأول (من العدد ٣٢ إلى العدد ٨٥) ١١٢٠٨٣ نسخة فى العدد بنسبة ٨٩.٧٪ من المطروح للبيع.

ولكن أتت الرياح فى السنوات التالية بمالا تشتهى السفن.

هوامش الفصل السابع

١) الأخبار - ٩ نوفمبر ١٩٨٢ - العدد ٩٤٨٩ - السنة الحادية والثلاثون صفحة ١.
٢) الأخبار - ١١ نوفمبر ١٩٨٢- العدد ٩٤٩١- السنة الحادية والثلاثون صفحة ١.
٣) كتبت ردا على مقال« موسى صبرى » .. « انهم لايتغيرون » تحت عنوان «موسى صبرى يغالط.. ونحن نقول الحقيقة ».
الأهالى - ١٧ نوفمبر ١٩٨٢ - العدد ٥٨ - السنة الخامسة صفحة ٥.
٤) الأهالى - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢ - العدد ٦٣ - السنة الخامسة صفحة ١.
٥) الأخبار - ١٠ يناير ١٩٨٣ - العدد ٩٥٤١ - السنة الحادية والثلاثون صفحة ١.
٦) الأهالى - ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢ - العدد ٦٤ - السنة الخامسة .
٧) مجلس الشعب - الفصل التشريعى الثالث - دورة الانعقاد العادى الرابع - مضبطة الجلسة الثلاثين - المنعقدة صباح يوم الخميس ٢٩ من ربيع الأول سنة ١٤٠٣ الموافق ١٣ من يناير سنة ١٩٨٣- مكتبة مجلس الشعب. صفحتا ٦ , ٧.
٨) المصدر السابق صفحتا ٨ , ١١.
٩) المصدر السابق صفحتا ١٢ , ١٣.
١٠) المصدر السابق صفحتا ١٣ , ١٤.
١١) المصدر السابق الصفحات من ١٥ إلى ٢٦.
١٢) المصدر السابق صفحة ٢٨.
١٣) الأخبار - ١٦ يناير ١٩٨٣ - العدد ٩٥٤٦ السنة الحادية والثلاثون صفحة ١.
١٤) الأهالى - ١٩ يناير ١٩٨٣ - العدد ٦٧- السنة الخامسة - صفحة ١.
١٥) الأهالى - ٢٦ يناير ١٩٨٣ - العدد ٦٨ - السنة الخامسة - صفحة ١٠.
١٦) المصدر السابق
١٧) الأهالى - ١٣ أبريل ١٩٨٣ - العدد ٧٩ - السنة السادسة - صفحة ١.
١٨) الأهالى - ٢٠ أبريل ١٩٨٣ - العدد ٨٠ - السنة السادسة - صفحة ١ .
١٩) المصدر السابق - صفحة ١ .
٢٠) الأخبار - ١٩ أبريل ١٩٨٣ - العدد ٩٦٢٦ - السنة الحادية والثلاثون صفحة ١.
٢١) الأخبار - ٢٠ أبريل ١٩٨٣ - العدد ٩٦٢٧ - السنة الحادية والثلاثون صفحة ١.
٢٢) المصدر السابق.
٢٣) الأخبار - ٢١ أبريل ١٩٨٣ - العدد ٩٦٢٨ - السنة الحادية والثلاثون صفحة ٥.
٢٤) أخبار اليوم - ٢٣ أبريل ١٩٨٣ - العدد ٢٠٠٨ .
٢٥) الأهرام - ٢٤ أبريل ١٩٨٣ - العدد ٣٥١٩٤.

٢٦) الأهالى - ٢٧ أبريل ١٩٨٣- العدد ٨١ - السنة السادسة صفحتا ٦، ٧.
٢٧) المصدر السابق صفحة ٣.
٢٨) المصدر السابق صفحة ١٠ .
٢٩) الأخبار - ٣ مايو ١٩٨٣ - العدد ٩٦٣٧.
٣٠) الأهالى - ٤ مايو ١٩٨٣ - العدد ٨٢ - السنة السادسة.
٣١) الأهالى ١١ مايو ١٩٨٣ - العدد ٨٣ - السنة السادسة صفحة ١.
٣٢) المصدر السابق صفحة ٥.
٣٣) الأهالى - ١٨ مايو ١٩٨٣ - العدد ٨٤ - السنة السادسة صفحتا ٦، ٧.
٣٤) المصدر السابق صفحة ١٠.
٣٥) المصدر السابق - عصر التشكيك فى البديهيات - صفحة ٥.
٣٦) الأخبار - ٢٩ مايو ١٩٨٣ - العدد ٩٦٦٠ - السنة الحادية والثلاثون صفحة ١.
٣٧) دراسة رقمية لتوزيع الأهالى فى السنوات الثمانية من ١٩ مايو ٨٢ إلى ٣١ مايو ١٩٩٠.
(أرشيف الأهالى)

(أنظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٢٥)

الفصل الثامن

معركة الانتخابات

بدأنا عامنا الثانى بعد استئناف الصدور فى حالة من الإحساس بالرضا، والأمل فى مزيد من النجاح والتقدم. وانشغلنا لفترة باستكمال الوضع المؤسسى وتحقيق الاستقرار فى جهاز التحرير وتدعيم الإدارة بعد أن اكتسب القائمون عليها بعض الخبرة من خلال عام حافل بالعمل والتجارب.

ولمع خلال هذه الفترة مجموعة من الشباب بعضهم يمارس العمل الصحفى للمرة الأولى. فى مقدمتهم **«حسن بدوى»** و **«مصباح قطب»** و **«السيد زهرة»** و **«أحمد عبد التواب»** وغيرهم. كانت سياسة «الأهالى» تقوم على «الباب المفتوح». فأقام **«صلاح عيسى»** تقريباً فى «الأهالى»، يأتى معى فى الصباح ولاينصرف إلا فى المساء. وطوال اليوم يستقبل أى طارق على الباب يرغب فى العمل بالجريدة. لايسأله من أين أتى، ولماذا، أو ماهو اختياره السياسى. كان يهتم فقط بمعرفة حبه للعمل فى الصحافة واستعداده،ويكتشف موهبته من خلال العمل، فيدعوه لحضور الاجتماع الأسبوعى لقسم الأخبار والتحقيقات. ووصل عدد الحاضرين فى بعض الاجتماعات خلال هذه الفترة، أكثر من ٢٥ شاباً وشابة يرغبون فى العمل بـ «الأهالى». وقد نجح بعضهم وفشل البعض. واستمر عدد منهم فى «الأهالى» وارتحل آخرون للعمل فى مكان آخر بمصر أو الدول العربية أو لأسباب أخرى. ولكن ظل «للأهالى» ولفترة عملهم فيها بصمة واضحة. وعندما أراجع عملنا فى هذه الفترة أكتشف أننى حتى الآن ورغم العلاقة الوثيقة مع **«مصباح»** و **«حسن»** و **«الحضرى»** مثلاً لاأعرف كيف حضروا «للأهالى» وعملوا بها. وكلما فكرت فى سؤالهم سرعان مايلاحقنى النسيان. كل ماأعرفه على وجه اليقين، أنه بعد فترة تدريب بالأهالى اقترح **«صلاح عيسى»** فى حالة **«مصباح»** و **«حسن»** و **«نجاح عمر»** فى حالة **«الحضرى»** تعيينهم، وعرضت الأمر على مجلس التحرير فوافق بالاجماع واقترح تحديد مرتب لكل منهم، ثم عرض الأمر على مجلس الإدارة فوافق وصدر القرار. كانت الكفاءة والإخلاص فى العمل، هى الواسطة الوحيدة للتعيين فى «الأهالى». وبالطبع فقد أخطأنا فى بعض التعيينات وندمنا عليها فيما بعد، وتمنينا لو عادت الأيام لنصحح هذه الأخطاء. وعذرنا أننا بشر يخطئ ويصيب ويكفى أننا لم نجامل ولم نتردد فى الاعتراف بالخطأ ومحاولة تصحيحه.

وقد سَبَّبَ لنا هذا الأسلوب فى العمل والتعيين، مشاكل مع بعض الأصدقاء الذين رشحوا شبابا للعمل معنا، وجاءت التجربة فى غير صالحهم، فاعتذرنا عن تعيينهم. فقد اعتبر البعض، أننا لم نكن موضوعيين ولم نهتم بمجاملته !

وقد أعطينا الزملاء الجدد كل الفرص لاكتشاف قدراتهم ومواهبهم، وللبروز على صفحات

الأهالي، وتقديمهم للقراء وللمجتمع الصحفي.وكتبنا عنهم أكثر من مرة في **«صباح الأربعاء»** وكان البعض يرى أننا ندللهم. وكنا نرى أننا نعطيهم بعض حقهم. فالعمل في الصحافة الحزبية، كان في ذلك الوقت عملاً شاقاً محفوفاً بالمصاعب. فالمصادر الرسمية محرمة على صحفيّ الأحزاب، وإمكانيات الحصول على الأخبار بالغة الضيق والتحقيقات أمام النيابة خبز يومي لهم.

ولم نشعر أننا نفعل أمراً شاذاً عندما خصصنا **«صباح الأربعاء»** للكتابة عن الزميل **«أحمد عبد التواب»** عندما قرر أن يتركنا. كان **أحمد** قد عمل معنا فترة قصيرة عند الإصدار الأول لـ «الأهالي»، ثم في **«التقدم»** كما عمل متفرغاً في المقر المركزي للحزب (وهو ليس عضوا بالحزب)، وأخيراً عمل في التحقيقات فسكرتارية التحرير مع الإصدار الثاني. وفجأة نمت خلافات بينه وبين رئاسة التحرير، حول المرتب أساساً. ولم ننجح في حل المشكلة. ويبدو أن أحد الزملاء في مجلس التحرير كان يزيد الأمر صعوبة دون أن نعلم. وأخيراً قرر **«أحمد عبد التواب»** الرحيل. ولم نجد غضاضة في أن نحييه على صفحات الأهالي. فكتب **«صلاح عيسى»** بتوقيع «المحرر» وتحت عنوان **«زمان الفرح»**.(١) كلمة وداع رقيقة، أرست - كما أعتقد - تقاليد جديدة في العمل الصحفي التزمنا بها في «الأهالي» طوال ست سنوات صعبة.

يسقط الحزب الواحد

ورغم أن العام الثاني، كان بصفة عامة أهدأ كثيراً من العام الأول سواء على جبهة المجتمع أو جبهة الحزب، إلا أن الأمر لم يخل بالطبع من معارك هنا وهناك، وبروز ملامح أساسية«للأهالي» كصحيفة تقدمية تمارس المعارضة الجذرية في المجتمع، وتتحاور مع القوى الأخرى الحية فيه.

لقد طرحنا خلال ذلك العام سلسلة من القضايا مع السلطة. كان أول هذه القضايا هي الوقوف ضد دكتاتورية الحزب الحاكم.

بادرت «الأهالي» في ١٢ يوليو ١٩٨٣ بالكشف عن مشروع قانون جديد للانتخابات، يقوم على ماعرف بعد ذلك باسم «القائمة الحزبية النسبية المشروطة» فنشرت مانشيت في الصفحة الأولى يقول **«قانون جديد يؤكد دكتاتورية الحزب الحاكم»**. وقالت «الأهالي»«من المتوقع أن يستأنف مجلس الشعب جلساته يوم السبت القادم بالنظر في مشروع قانون جديد يقضي بانتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق القائمة الحزبية النسبية.. يشترط مشروع القانون الجديد - الذي أعده بناء على طلب الحزب الوطني **د. كامل ليلة** - حصول كل قائمة على ١٠٪ على الأقل من أصوات الناخبين، وإلا فقدت حقها في الحصول على أي مقعد من مقاعد مجلس الشعب. وعلمت «الأهالي» أن مشروع القانون الجديد، كان موضوع اللقاء الذي تم خلال الأسبوع الماضي، بين **د. كامل ليلة والرئيس مبارك**. من المتوقع أن يفجر إقرار القانون، أزمة سياسية جديدة بين المعارضة والحكومة.. وصرح مصدر مسئول في حزب التجمع أن الحكومة لجأت إلى الالتفاف كعادتها على ماطالبت به المعارضة من إجراء الانتخابات بالقائمة النسبية للأحزاب والتجمعات والقوى السياسية والمستقلين.. فوضعوا قيدين أفقدا القائمة النسبية كل معنى لها.. وذلك عندما قصر حق التقدم للانتخابات على الأحزاب القائمة وهو أمر غريب، ثم اقترح نسبة حد أدنى من الأصوات يتراوح بين ٥٪ و ١٠٪..».(٢)

وكتبت افتتاحية «الأهالى» حول نفس الموضوع تحت عنوان **«المؤامرة»** وجاء فى بداية الافتتاحية : «يبدو أن القائمين على أمور الحزب «الوطنى الديمقراطى» قد عميت أبصارهم وبصيرتهم.. ولم يعودوا قادرين على التفكير أبعد من مصالحهم الذاتية الضيقة، ولاتجاوز اللحظة الراهنة واستشراف المستقبل.

وفى سبيل هذه المصالح غير المشروعة، لايترددون فى التضحية بحاضر ومستقبل هذا الشعب، بعد أن عبثوا بماضيه، ولايفكرون لحظة قبل العدوان على الدستور والعبث بالشرعية..».

وختمت الافتتاحية قائلاً : «..فليتحرك كل مواطن من خلال الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات.. من خلال العرائض والبرقيات إلى رئيس الدولة، لوقف هذه المؤامرة التى تهدد الوطن كله، والدستور والشرعية.. وليكن شعارنا..

تسقط القائمة المطلقة - تسقط القائمة الحزبية - يسقط الحزب الواحد. **الأهالى».** (٣)

وقد واصلت «الأهالى» خوض هذه المعركة دون توقف، وأتبعتها بمعركة ضد قانون الطوارئ. ونشرت تحقيقاً فى ٧ سبتمبر ١٩٨٣ (الذكرى الثانية لحملة سبتمبر ١٩٨١) تحت عنوان **«أبطال سبتمبر الأسود مازالوا يحكمون»** يوضح أبعاد الجريمة، ويورد أسماء كل من شارك فيها ومازالوا يحتلون مقاعدهم فى السلطة. شملت القائمة **«صوفى أبو طالب - فؤاد محى الدين - صبحى عبد الحكيم - فكرى مكرم عبيد - عبد الرازق عبد المجيد - محمد رشوان - ألبرت برسوم سلامة - مصطفى كمال حلمى - سعد مأمون - وجيه شندى - محمد محجوب - كمال هنرى أبادير - كامل ليلة - مختار هانى - كمال الشاذلى - عبد الآخر عمر عبد الآخر - محمد عبد الحميد رضوان..».**(٤)

وفى ٢٦ أكتوبر كشفت «الأهالى» عن تصنت أجهزة الأمن على أحزاب وصحف المعارضة ومنازل قادته. (٥) ثم كشفت عن جريمة أبشع، وهى تجسس مباحث أمن الدولة على غرفة المداولات فى قضية «الجهاد».(٦) وقدمت ٧ وثائق تؤكد التصنت على محكمة أمن الدولة العليا(٧).. وتوالت الموضوعات والتحقيقات التى تدين سيطرة الحزب الحاكم على أجهزة الدولة وديكتاتوريته.

وكانت المعركة الثانية هى معركة التصدى للتعذيب.. فقد انتهزنا فرصة تقديم المتهمين بتنظيم الحركة الشعبية أو مايعرف باسم «أول تنظيم شيوعى مسلح» للمحاكمة وماكشفت عنه من تعرض المتهمين جميعاً للتعذيب، لنعيد طرح القضية مرة أخرى. فنشرنا فى الصفحة الأولى عنواناً على ٦ أعمدة..

«مؤتمر الحريات يطالب بالتحقيق مع المشرفين على جرائم التعذيب»

«حقائق جديدة حول تعذيب المعتقلين»

«البلاغ الذى تقدم به أحمد نبيل الهلالى باسم هيئة الدفاع للنائب العام حول وقائع التعذيب».(٨)

وفى نفس العدد نشرت «الأهالى» كلمات **خالد محى الدين وعمر التلمسانى ومصطفى كامل مراد وفؤاد نصحى وضياء الدين داود ومحمد المسمارى ومحمد علوان ونبيل الهلالى**، فى مؤتمر الحريات الذى عقد بمقر الحزب. وتناولت الكلمات قضية التعذيب.(٩)

وكتب **فيليب جلاب** فى «دبوس» عموداً ساخراً حول نفس القضية. (١٠)

وكانت المعركة الثالثة، معركة الدفاع عن الاستقلال الاقتصادى، والعودة إلى التنمية والتخطيط

القومى الشامل والدفاع عن لقمة العيش ورفض الانفتاح وماصاحبه من خلل فى توزيع الدخل وديون وارتفاع فى الأسعار وتضخم وبطالة.

وكالعادة تميزت «الأهالى» بفضل كتابات عدد من قادة الحزب من الأجيال المختلفة، الذين عملوا بإخلاص ودأب لإعداد الكثير من الدراسات والأبحاث حول الاقتصاد المصرى، شكلت «الصناعة الثقيلة» لكل مايكتب وينشر فى نقد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكم، وتقديم البديل العملى فى ظل المجتمع الرأسمالى القائم، ومن أجل التحول للاشتراكية فى المستقبل.

فكتب **د. إبراهيم العيسوى** مقالين يكشف فيهما النتائج الحقيقية خلال العام الأول من تنفيذ الخطة الخمسية، ويمسك بالحكومة متلبسة بالكذب على الرأى العام، فبينما تقول أرقامها أن الانتاج زاد بنسبة ٥ . ٧٪ إذ بالحساب الصحيح يؤكد أنه لم يتجاوز ٦ . ١٪ إلى غير ذلك من الحقائق التى أوضحها فى المقالين (١١).

ويكتب **د. جلال أمين** فى نفس الموضــوع تحت عنوان **«إنجازات الخطة الخمسية على طريقة ٩ . ٩٩٪»** ليكشف مزيداً من الحقائق حول خداع الرأى العام والكذب عليه فى البيان الصادر حول الجازات السنة الأولى من الخطة. (١٢) ويتبعها بمقال ثان حول نفس الموضوع ينتهى فيه إلى أنه «طبقاً لكل المؤشرات المكنة لايمكن القول بأن السنة الأولى من سنوات الخطة قد أسفرت عن أى تحسن فى هيكل الإنتاج أو فى هيكل العمالة». (١٣) وفى نفس العدد تنشر «الأهالى» دراسة هامة للدكتور **«إسماعيل صبرى عبد الله»** عن بعض أسباب اشتداد الغلاء وارتفاع نسب التضخم، يقترح فى نهايتها ضرورة مواجهة الغلاء بـ «برنامج متكامل مبنى على تقشف يتحمله الجميع كل حسب قدرته، يناقش ديمقراطياً ويقر شعبياً. وليس بإجراءات محدودة تعدها الوزارات وكثيراً ماتمسخها أمانات الحزب الحاكم ولجانه المختلفة، التى يعشش فيها الطفيليون. أولئك الذين كدسوا ثرواتهم فى الخارج ولايعنيهم مستقبل الاقتصاد المصرى فى شئ». (١٤)

ولم نتردد فى نشر مقالتين **«للدكتور رجاء عبد الرسول»** مدير معهد التخطيط القومى، دفاعاً عن الحكومة ورداً على مقالات **«د. إبراهيم العيسوى ود. جلال أمين»**. (١٥)

وينتقل **«د. ابراهيم العيسوى»** إلى جانب آخر من جوانب مأساتنا الاقتصادية والاجتماعية، وهى مايسمى بالمساعدات الأجنبية. فيكتب تحت عنوان **«المساعدات الأجنبية.. وذل التبعية»** دراسة قصيرة كاشفة لطبيعة هذه المساعدات، سواء اتخذت شكل هبة أو منحة أو قرض أو معونة ودور البنك الدولى وصندوق النقد الدولى باعتبارهما «أدوات لتنفيذ هدف الدول الرأسمالية الكبرى فى إبقاء الدول «النامية» فى إطار النظام الرأسمالى العالمى، وفى موضع التبعية من هذا النظام.. ». (١٦)

وتتوالى هذه النوعية من الموضوعات تتناول كل جوانب المشكلة الاقتصادية.. الدعم.. الزراعة.. الاعتماد على الخارج.. الصناعة.. إلخ. ويكاد لايخلو عدد من إضافة جديدة، بالخبر والمقال والتحقيق.

الطريقة المباركية

وبينما تواصل «الأهالى» معاركها ضد الحكم واستغلاله للناس وقهره لهم، تنفجر معركة عنيفة

ضد «**خالد محى الدين**» وحزب التجمع، تذكرنا بمعاركنا مع السادات ولكن بالطريقة «**المباركية**».

قام «**خالد محى الدين**» الأمين العام للحزب يرافقه وفد من أعضاء الأمانة العامة بجولة فى مدن محافظة الدقهلية، حيث عقد سلسلة من المؤتمرات الجماهيرية فى «**دكرنس، والمنزلة، والمنصورة، وعزب أشمون، وأمين ضالر، ومنية سلسيل، والكفر الجديد، والجمالية، والبصراط**».

وقام الزميل «**حسين عبد ربه**» عضو الأمانة العامة وعضو مجلس تحرير الأهالى بالتغطية الصحفية للجولة. ونشرنا الجزء الأول من التغطية على صفحتين تحت عنوان ضخم..

«**ثورة يوليو بعد ٣٠ سنة لم تحقق أهدافها**».(١٧)

وفى الصفحة الأولى كان المانشيت الرئيسى..

«**خالد محى الدين : الريف يحتاج لثورة جديدة وإصلاح زراعى جديد**»

كان حديث «**خالد**» غاية فى الوضوح والحسم. أحس الأمين العام بصورة مباشرة بعمق المأساة فى الريف المصرى وتفاعل مع مشاكل الناس الطاحنة، وهاله أن يصل الأمر فى مصر إلى ماوصل إليه بعد ٣٠ عاماً من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى كان هو أحد صناعها وقادتها. وكعادة **خالد محى الدين** عندما يترك مقار الحزب وينزل إلى الشارع ويلتقى بالجموع، تنفجر فيه كل مشاعر التحدى والانتماء المطلق للجماهير الشعبية، فتعلو نبرته ونغمة الحديث، ويتحدث بما فى نفسه بلا قيود أو كوابح.

ورغم الوضوح والحسم، فلم يكن فى كلمات **خالد** - كما تصورنا - مايثير الحكم ويفقده صوابه ولكن هذا ماحدث. وكالعادة انطلق رؤساء تحرير صحف الحكومة أو صحف الموافقة كما سماها «**د.فؤاد زكريا**» فى أحد مقالاته، انطلقوا فى حملة محمومة ضد **خالد محى الدين** ومجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ! وكان أبرزهم ثلاثة.. **موسى صبرى، ومكرم محمد أحمد، وإبراهيم سعدة**.

ولم تخرج مقالة **موسى صبرى** فى الأخبار عما اعتاد أن يكتبه طوال سنوات ضد التجمع وضد **خالد محى الدين وعصابة الأربعة** وضد **رفعت السعيد** أمين اللجنة المركزية.. نفس الألفاظ ونفس الأفكار. أما **مكرم** فقد اتهم **خالد** بأنه يطالب بعودة الوصاية على الشعب، ويدعو لنفى المسيرة الديمقراطية. واختار **إبراهيم سعده** قالباً جديداً. تخيل اجتماعاً سرياً دعا **خالد محى الدين** أعضاء مجلس الثورة الأحياء لعقده (**عبد اللطيف البغدادى - وكمال الدين حسين - وحسين الشافعى - وزكريا محى الدين**) للتآمر على الشعب، وقام رئيس هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية، بناء على أوامر وزير الداخلية، بالتصنت عليه وتسجيله.

وأرسل د. **فؤاد محى الدين** رئيس الوزراء بنصف دستة من وزرائه إلى دكرنس للرد على **خالد محى الدين** وهم «**د. مصطفى كمال حلمى - د. يوسف والى - د. مصطفى السعيد - د. وجيه شندى - عبد الهادى سماحه - وتوفيق كرارة محافظ الدقهلية**».

وعندما ناقشنا فى مجلس التحرير هذه الحملة والتى بدأت بعد نشر خطاب **خالد** بأسبوع كامل، قررنا أن نرد وبقوة وفى العدد التالى مباشرة.

خصصنا الافتتاحية لهذا الموضوع تحت عنوان «**هذه الضجة المفتعلة ضد خالد محى**

الدين» وكان المانشيت الرئيسى **«خالد محى الدين.. نعم دعوت أعضاء مجلس قيادة الثورة للاشتغال بالسياسة»..«الحملة على المعارضة محاولة لصرف الأنظار عن العجز والفساد»** وهى عناوين مأخوذة من حديث أجراه **«صلاح عيسى»** مع الأمين العام حول هذا الموضوع ونشر على صفحتى ٦، ٧ فى نفس العدد.(١٨)

وعلى غرار نفس الشكل الذى لجأ اليه **إبراهيم سعده**، نشر **صلاح عيسى فى «الأهبارية»** محضرا لاجتماع خيالى دعا إليه **«موسى صبرى»** وحضره كل من **«عبد الله عبد البارى»** و **«ابراهيم نافع»** و **«محسن محمد»** و **«ممدوح رضا»** و **«محمد عبد الجواد»** و«رؤساء مجالس إدارات وتحرير صحف الحكومة» وحدثت فى بدايته كارثة، إذ تناول **«موسى صبرى»** حبة «الصدق» بدلا من حبة «النفاق»، وأخذ يصرخ قائلاً..«حقول كل حاجة» بسرعة نقل الخبر الى **«عثمان أحمد عثمان»** ومجلس الوزراء الذى كان فى حالة انعقاد. ثم أوردت الأهبارية تفاصيل مادار فى مجلس الوزراء من حوارات حول هذا الموضوع وكان عنوان الأهبارية..«ماذا لو صدق هؤلاء؟!..».

وخصص **فيليب جلاب** «دبوس» لنفس الموضوع تحت عنوان **«الصحفيون الأحرار و «نكسة يوليو»** وفى العدد التالى (١٩) نشرنا مقالاً طويلاً **لعبد الغفار شكر** «عضو الأمانة المركزية للحزب تحت عنوان **«محاكمة خالد محى الدين.. وهذا الافتراء على الحقيقة».**

«نعم نحتاج الى ثورة شاملة». (١٩)

كانت حملة «الأهالى» المضادة من القوة، بحيث اضطر من أصدر أوامره لرؤساء تحرير الصحف بالهجوم على التجمع وخالد **محى الدين** وقادة الحزب أن يصدر أمراً آخر بالتراجع والصمت.

دفاع عن الوفد

ولم تكن الحملات هى أسلوبنا الوحيد فى التعامل مع الحكم فكثيراً ما لجأنا إلى الحوار وألزمنا الحكم به ولكن حوارنا الأساسى كان فى الغالب مع أحزاب المعارضة والشخصيات الوطنية العامة.

وقد احتل «حزب الوفد» مكانة بارزة فى هذا الحوار. تابعت «الأهالى» منذ اليوم الأول جهود حزب الوفد لاستئناف نشاطه. وعندما أصدرت «لجنة الأحزاب» بيانها بالاعتراض على قرار الحزب استئناف نشاطه، خصصت «الأهالى» مانشيت العدد للموضوع تحت عنوان ..**«أزمة حادة داخل الحزب الوطنى بسبب الوفد» «هل جرت اتصالات بين سراج الدين والحكومة قبل قرار الوفد بالعودة ؟».**(٢٠)

وكتب **«صلاح عيسى»** تحت هذه العناوين، القصة الرئيسية للعدد حول هذا الموضوع. ونشر فى نفس الصفحة تصريح الأمين العام للحزب **«خالد محى الدين»** تعليقا على قرار لجنة الأحزاب.

وفى الصفحة العاشرة من نفس العدد، احتل أول مؤتمر سياسى يعقده حزب الوفد (فى مدرسة السعيدية) ٥ أعمدة كاملة.

وعقب صدور حكم محكمة القضاء الإدارى بشرعية وجود حزب الوفد، أدلى **«فؤاد سراج**

الدين» بحديث لصلاح عيسى، كان موضوع مانشيت العدد فى الصفحة الأولى «**فؤاد سراج الدين فى أول حديث سياسى بعد عودة الوفد**»

«**سنتعاون مع المعارضة فى كل مايحقق مصلحة عامة**»(٢١)

واحتل الحديث نفسه الصفحة السابعة كاملة. وعندما أعود إلى قراءة هذا الحديث أشعر أنه أفضل حديث أدلى به «**سراج الدين**» منذ عودته إلى الحياة السياسية.

وبالطبع لم يكن حوارنا مع الوفد فى اتجاه واحد فعندما قدرنا أن الأمر يحتاج إلى نقد مواقفه والقسوة أيضاً فى هذا النقد لم نتردد لحظة واحدة. وفى هذه الفترة وقعت مواجهة بين «الأهالى» والوفد عقب استدراج «**إبراهيم سعده**» للدكتور «**وحيد رأفت**» رحمه الله ليدلى بحديث يعلن فيه تأييد الوفد لكامب ديفيد ويتهم المعارضة التى تهاجم أمريكا بأنها تريد عودة السوفيت والحزب الواحد. وتحت عنوان «**ربنا يهني.. أبو سعده ..بوحيد**» انتقد **صلاح عيسى فى** «**الأهبارية**» تصريحات د. وحيد رأفت، وذكره بمواقف الوفد القديمة باعتباره حزب الاستقلال التام أو الموت الزؤام».(٢٢) وكان عتاب «الأهالى» حاداً وقاسياً. ورد **د. وحيد رأفت** برسالة «للأهالى» نشرناها فى العدد التالى مباشرة، وعلق عليها «**صلاح عيسى**» طارحاً عدداً من الأسئلة الهامة التى تتناول مواقف الوفد وممارساته كما بدت فى الحديث والرسالة. (٢٣)

وكما تحاورنا مع الوفد وهو حزب يمينى يختلف عن التجمع تماماً فى موقفه من القضايا الاجتماعية والسياسات العربية والدولية، تحاورنا مع «**الإخوان المسلمين**» وهم أكثر بعداً من الوفد عنا، وفتحنا صفحاتنا لأحد كتابهم، وهو الزميل «**محمد عبد القدوس**» وقد أثارت كتاباته فى «**الأهالى**» ضيق بعض الإخوان فكتب تحت عنوان «لماذا يكتب «إخوانى فى جريدة الأهالى» يشرح لماذا يكتب هو و «**عادل عيد**» و «**صلاح أبو إسماعيل**» فى «**الأهالى**» ليقدم شهادة أمينة لصالح «الأهالى» وحزب التجمع وموقفهما الديمقراطى الأصيل. (٢٤)

وإذا كنا قد فتحنا الباب للحوار مع الوفد والإخوان فمن باب أولى كانت الأهالى منبراً للناصريين والشيوعيين. ومن أجمل ماقدمته «الأهالى» فى حوارها مع الناصريين الصورة القلمية التى نشرت فى ١٨ يناير ١٩٨٤ وكتبها «**صلاح عيسى**» تحت عنوان «**صرخة منادى الحى من جوف العدم..اجمعوا**». كان الناصريون قد أقاموا أول احتفال منذ انقلاب ١٣ مايو ١٩٧١ بعيد ميلاد **جمال عبد الناصر** يوم ١٦ يناير ١٩٨٤ وأقيم الاحتفال فى نقابة المحامين. وكانت أول مناسبة يتجمع فيها الناصريون ويبرزون كقوة سياسية وأول احتفال جماهيرى يظهر فيه **على صبرى وخالد عبد الناصر** ويتحدثان للجماهير. وفى هذا الحفل أيضاً سلم «**خالد محى الدين**» لـ «**خالدعبد الناصر** وسام ١٤ أكتوبر الذى منحته جمهورية اليمن الديمقراطية لاسم **عبد الناصر** وتسلمه **خالد** فى عدن باعتباره رفيق **عبد الناصر** والاستمرار الحقيقى لثورة ٢٣ يوليو. وقد اهتمت وكالات الأنباء والصحافة العربية بالاحتفال ودلالاته السياسية ولكن الصحافة والإعلام المصرى تجاهل الحدث وقامت «الأهالى» بدورها فى نقل الحدث والتعليق عليه إلى الرأى العام المصرى.

حوار مع اليسار

وعلى أبواب الانتخابات العامة فرض علينا الحوار مع كاتبين كبيرين ينتميان إلى اليسار..**أحمد**

بهاء الدين وصلاح حافظ. ولم يكن الأمر سهلاً على الإطلاق. فأحمد بهاء الدين أحد اثنين تعلمت عنهم مهنة الصحافة وأخلاقياتها. وأول رئيس تحرير أعمل تحت رئاسته بمجرد تخرجى من الجامعة وأعطانى من وقته وعلمه الكثير وقدمنى إلى الحياة العامة. وهو كاتب متمكن بالغ العمق ومؤثر فى ملايين القراء من مختلف المستويات والاتجاهات ويعلى شأن العقل والتفكير العلمى الهادئ. أما صلاح حافظ فهو كاتب رشيق، بل أبرز كتاب جيله فى صفوف اليسار الماركسى. وقد أحببته وكثيرون من جيلى وتتلمذنا عليه من خلال كتاباته فى روز اليوسف قبل ١٩٥٩وبعد ١٩٦٥.

كتب أحمد بهاء الدين عموده «يوميات» فى الصفحة الأخيرة من أهرام ٢١ يناير ١٩٨٤ يقول : «ومع الأسف لم أقرأ البرامج التأسيسية لأحزابنا بعد. ولكنها فى الأغلب متشابهة فالكل يتحدث عن الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية.. إلى آخره». ويمضى بهاء مطالباً الأحزاب بأن يقدم كل منها «برنامجاً انتخابياً للسنوات الخمس القادمة يحدد مواقفه من القضايا المطروحة فعلاً، مثل الدعم، العلاقة بين صغار الملاك الزراعيين وبين المستأجرين، التضخم، ارتفاع الأسعار، تحسين أو تثبيت قيمة الجنيه المصرى، قوانين المبانى وتنظيم المدن، الصفة الحزبية للأجهزة الإدارية من المحافظ إلى رئيس الحى ورئيس المدينة، حجم الديون، القطاع العام.. الخ». ويلتقط صلاح حافظ الخيط من أحمد بهاء الدين، ليقدم فى جريدة الجمهورية يوم الخميس ٢ فبراير نظرية متكاملة تدين أحزاب المعارضة فقال صلاح حافظ : «أما الناخب المصرى فقد تصالح الجميع على كتمان نواياهم عنه وتكليفه بضرب الرمل واستشارة الودع، حتى يتبين طريقه.. هذه الأسئلة التى طرحها أحمد بهاء الدين ليست فى اعتقادى إلا قطرة من بحر الأسئلة التى يريد الناخب المصرى أن يسمع جوابها من الأحزاب، قبل أن يتبين طريقه ولايعرف ماذا يفعل بتذكرته.. على أن الأخطر منها فى اعتقادى هو إجماع الأحزاب حتى الآن على تجنبها وبالذات أحزاب المعارضة».. و «قد أنفقت هذه الأحزاب - حتى الآن - وقتاً كافياً فى عملية تأكيد الذات، فهاجمت الحزب الوطنى وحكومته دون تحفظ، وسخرت منه دون رحمة، وخالفته فى جميع سياساته، وتخصصت صحفها فى نشر أخطائه ومساوئه وعثراته..» ويمضى صلاح حافظ لينتهى أن الأحزاب خالية الذهن تماماً من موضوع البرنامج العملى الذى يعلن الحزب أنه سينفذه فى حالة وصوله للحكم..«فنحن جميعاً : حكاماً ومحكومين، مانزال نعيش عصر الاحتلال الأجنبى الذى كنا نحارب ضده..»..«والمعارضة مطلوب منها أن تعلن برنامجها فى الحكم، وتعفينا من طبول الحرب التى لاتقول شيئا ولاتعد بعمل محدد. ولاترسم سياسة عملية واضحة..»

وأحسسنا فى «الأهالى» بالظلم البين «لحزبنا» «التجمع» وللحقيقة، وقررت أن أضع الحقائق أمامهما وأمام الرأى العام.

وتحت عنوان «حوار مع أحمد بهاء الدين وصلاح حافظ..

عفوا لقد ظلمتما المعارضة وظلمتما الحقيقة.

هل صحيح أننا ندق «طبول الحرب».. ولانملك سياسة عملية واضحة المعالم ؟!

التجمع درس مشاكل الوطن وقدم حلولاً عملية بديلة..

رغم أن ١٢ حملة اعتقالات طالت آلافا من أعضاء الحزب..»(٢٦)

كتبت مقالاً طويلاً احتل أكثر من ثلثى صفحة عرضت فيه بالتفصيل لبرنامج الحزب وأدبياته التى تتناول كل القضايا التى تهم الرأى العام، والموضوعات التى تناولت فيها «الأهالى» هذه البرامج،

وأعتقد أن هذا الحوار لعب دوراً فى تحديد موقف **أحمد بهاء الدين** المتعاطف مع التجمع خلال الانتخابات العامة.

أبــو غزالة ... وأمريــكا

وقد شهدت هذه الفترة حواراً من نوع آخر مع الحكم. حواراً من جانب واحد إذا صح التعبير. فقد أثرنا عدداً من القضايا تمس سياسات وتوجيهات الحكم الدولية والعربية والداخلية، كانت كفيلة بإثارة الحكم وهزه، ولكنه لجأ فى مواجهتها إلى الصمت محاولاً قتل الحقائق بالتجاهل. ومن أمثلة هذه القضايا..

* الحديث الذى أدلى به «**المشير عبد الحليم أبو غزالة**» القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع إلى مجلة «**القوات المسلحة الأمريكية**» ونشرت تلخيصاً له صحيفة الأهرام فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٣. فقد حدد «المشير» الأخطار التى تهدد أمن مصر فى أربعة.. نمو القوة العسكرية الليبية على حدود مصر الغربية - الوجود السوفيتى فى أثيوبيا - القاعدة البحرية السوفيتية فى اليمن الديمقراطية - خطر الثورة الإيرانية.

وتحت عنوان «**أبو غزالة وإسرائيل وأمريكا**» كتبت افتتاحية «الأهالى» التى احتلت ثلاثة أعمدة فى صدر الصفحة الأولى وبشكل بارز غير معتاد. وبعد أن لخصت تصريحات المشير قلت بالحرف الواحد..«الغريب والذى يدعو للقلق والخوف، أن المشير **عبد الحليم أبو غزالة** لم يرصد إلاأخطاراً محتملة لادليل على صحتها، على حدود مصر الغربية من بلد عربى (ليبيا)، وفى أقصى جنوب البحر الأحمر من اليمن الديمقراطية وهى أيضاً بلد عربى لعب دوراً تاريخياً فى حرب ٧٣ وقفل باب المندب وحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، وكذلك أثيوبيا وهى بلد أفريقى حقق بثورته الإطاحة بأكثر النظم رجعية وتخلفاً فى القارة، وهى إحدى دول منابع النيل العظيم التى تربطها بمصر علاقات قوية.. مما يكشف عن انحياز كامل للحلف الغربى الاستعمارى. بينما تجاهل أخطاراً قائمة وحالة على حدود مصر الشرقية حيث تقوم دولة هى فى الواقع قاعدة عسكرية متقدمة، تمارس العدوان بمجرد وجودها وتعتمد القوة المسلحة والتوسع سلاحا وحيدا لفرض وجودها فى المنطقة. وقد تعرضت مصر لعدوانها مرات عديدة. وخاضت فى مواجهة أطماعها حروبا عديدة كان آخرها حرب أكتوبر ٧٣. ومازالت هذه الدولة (إسرائيل) تحتل جزءاً من أرض مصر (طابا) وتفرض على قواتنا المسلحة أوضاعاً فى سيناء المصرية تمس سيادتنا وقدرتنا على الدفاع، بل وتهدد بإعادة احتلال سيناء فى تصريحات علنية يلقى بها قادتها السياسيون والعسكريون. وتحتل إسرائيل أيضاً أرضاً عربية فى فلسطين غير الأراضى التى احتلتها عام ١٩٤٨ (الضفة والقطاع) وفى سوريا (الجولان)وفى لبنان بعد عدوانها الأخير.. وهى أراضى عربية يرتبط أمن مصر بها ارتباطات أكثر جوهرية من أى أراض عربية أخرى، كما يقول علم السياسة والاستراتيجية والتاريخ..»

وتمضى الافتتاحية فى توضيح التحالف الإسرائيلى الأمريكى والسياسة الأمريكية العدوانية التى تعتمد التدخل العسكرى المباشر فى فرض إرادتها على الدول والحكومات، موضحة خطر التحالف الاستعمارى على مصر والأمة العربية.

وفى ختام الافتتاحية قلت : «ورغم أن كل الدلائل تشير إلى أن هذه السياسة المقلوبة التى تهدد

أمن واستقلال مصر، والتى تعكسها تصريحات المشير **أبو غزالة** هى سياسة رسمية لحكومتنا، حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى، فإننا مع ذلك على استعداد لأن نعتبر الأمر مجرد خطأ غير مقصود إذا أقدمت الحكومة على الإشارة بالقول والفعل إلى أن السياسة المصرية ترى الأخطار المحدقة بأمننا واستقلالنا من العسكرية الإسرائيلية والقوة المسلحة الأمريكية خاصة وأن رئيس الجمهورية رفض فى مؤتمر صحفى أخير محاولة جر مصر إلى موقف ضد أثيوبيا. وأكد أكثر من مرة على عدم الانحياز.

فهل تقدر الحكومة على ذلك ؟!

مجرد سؤال ننتظر الاجابة عليه.. **الأهالى**»(٢٧)

ولزمت الحكومة وصحافتها الصمت، ولم تهتم بالاجابة.

* المثل الثانى يتعلق بمناورات **«النجم الساطع»** التى أجرتها قوات الانتشار السريع خلال شهر أغسطس ١٩٨٣ فى أراضى مصر والسودان والصومال وعمان، وفرضت الحكومة المصرية حظراً على أنبائها والتعليقات التى نشرت عنها فى الصحف الحكومية والاذاعة والتليفزيون. فقد تابع **«د.عبد العظيم أنيس»** أنبائها والتعليقات التى نشرت عنها فى الصحف الأجنبية وكتب مقالاً احتل صفحة خمسة من الأهالى، تحت عناوين بارزة..

«مصر فى إطار الاستراتيجية الأمريكية.

هل هناك علاقة بين مناورات النجم الساطع والتهديدات الأمريكية لليبيا ؟

لماذا ترقص السياسة المصرية على أنغام واشنطون رغم التصريحات الرسمية بإحياء سياسة عدم الانحياز.

واشنطون تسعى لتواجد عسكرى مباشر فى المنطقة بالإضافة إلى حلفها مع تل آبيب»

وكشف المقال عن التواطؤ المصرى الرسمى مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد ليبيا وتشاد، وطبيعة حلف واشنطون تل آبيب فى المنطقة، والدور المصرى فى الاستراتيجية الأمريكية، موضحا «أن مايجرى اليوم من مناورات لقوات أجنبية وتسهيلات لها، لم يسبق لمصر أن أقرته فى عهد أى حكومة مصرية بها، بما فى ذلك حكومات الأقلية أيام العهد الملكى».

ومرة أخرى لم يهتز للحكم جفن «وكفى على الخبر ماجور».(٢٨)

* والمثل الثالث قضية العلاقات المصرية الليبية.. عندما كسرت «الأهالى» جدار الصمت حول ليبيا، وأجرت الزميلة **«عايدة العزب موسى»** حواراً مع **«العقيد معمر القذافى»** **والعميد «أبو بكر يونس»** تناول القذافى خلاله العلاقات مع مصر والموقف فى العالم العربى، وقال أنه مستعد لفتح الحدود مع مصر.

فالحكم أيضا لاذ بالصمت هذه المرة.(٢٩)

* والمثل الرابع يتعلق بمساندة الرئيس **حسنى مبارك** لسياسة **نميرى** فى السودان على حساب مصالح الشعب السودانى واختياره. ففجأة وعقب إعلان نميرى لقوانينه الدكتاتورية المسماه «قوانين الشريعة» واعتقال **صادق المهدى** واستمرار التحالف بين **نميرى والترابى** واعتقال عدد كبير من المعارضين السياسيين وإقالة ٤٠ من القضاة قام الرئيس **مبارك** بزيارة مفاجأة للخرطوم استغرقت عدة ساعات التقى خلالها **بالنميرى.**

وتصدت «الأهالى» للسياسة المصرية، استمراراً لموقفها المساند للقوى الوطنية والديمقراطية فى السودان ولشعب السودان. فكتبت **«عايدة العزب موسى»** تحت عنوان **«زيارة مبارك المفاجئة للسودان..مساندة لشعب شقيق.. أم لنظام تفاقمت مشاكله»**.. مقالا شرحت فيه سياسات نميرى وتطورات الأوضاع فى السودان، واعترضت بقوة على سياسة الحكم بالنسبة للسودان.

والتزمت الحكومة بسياسة الصمت أيضا.

عمـــال ومشاكـل

ودخلت «الأهالى» فى خلال هذه الفترة تجربة جديدة فى الحوار. حوار مع الطبقة العاملة المصرية بمناسبة بدء انتخابات مجالس إدارات اللجان النقابية (٢٥٠٠ لجنة نقابية) ومجالس إدارات النقابات العامة، والاتحاد العام لعمال مصر.

وقد واجهتنا مجموعة من المشاكل مع بدء هذا الحوار.

أول هذه المشاكل هو ضمان التوازن فى صفحات الجريدة بين الاهتمامات المختلفة. فعمال الحزب وهم قوته الأساسية ويلعب قادتهم دوراً بارزاً فى القيادة الحزبية، كانوا يريدون أن تتحول الجريدة إلى جريدة عمالية نقابية بالكامل. تصور بعضهم أن الشكل الصحيح أن يصبح المانشيت والافتتاحية وأغلب الأخبار والتحقيقات تدور جميعاً حول الانتخابات العمالية. ولم يكن ذلك ممكناً أو صحيحاً لامن الناحية الواقعية ولامن الناحية السياسية أو الصحفية.. خاصة والمعارك تدور فى ٢٥٠٠ موقع منفصل بشخصياته ومشاكله ومعاركه، وهناك أيضاً عشرات المشاكل المحلية والعربية والدولية تشغل بال الشعب المصرى بما فيه العمال.

ولحسن الحظ كان هناك فى قيادة الحزب عمال نقابيون يفهمون ذلك جيداً وساعدونا فى حصار هذه الموجة. كذلك واجهنا مشكلة عدم وجود قسم عمالى فى الجريدة، أو حتى مجرد محرر متخصص فى القضايا العمالية. ولجأنا إلى تكليف زميل من المحررين الشبان، هو **«حسن بدوى»** - والذى أصبح الآن من أهم المحررين العماليين ورئيس تحرير مجلة عمالية قوية ومتميزة «أوراق عمالية» - مع مجموعة من الشباب الذين يحاولون بدء تجربتهم الصحفية فى «الأهالى»، أذكر منهم.. **«حمدى حاكم - حمدى سليم - كفاح أحمد - جمال عبد الوهاب»** ليكوِّنوا معاً مجموعة عمل لمتابعة القضايا العمالية.

ولجأنا إلى حل آخر وهو استكتاب عدد من القيادات العمالية النقابية، وكثير منها يخوض الانتخابات كمرشح، ليقدموا بأنفسهم ومن خلال مقالاتهم فى «الأهالى» رؤيتهم للمعركة وللقضايا العمالية. وكانت مقالات عدد منهم تنشر دون حاجة لأى تدخل من تحرير «الأهالى».

وقد طرحت خلال هذه الفترة أهم القضايا العمالية بجوانبها الديمقراطية والاجتماعية والمعيشية والسياسية،، ولعب مكتب العمال المركزى بالحزب بآرائه وبياناته دوراً هاماً فى استكمال حوارنا مع عمال مصر خلال هذه المعركة.

وأعتقد أننا تجاوزنا هذا الاختيار بقدر لابأس به من النجاح، ساعدنا فى المرات التالية.

وعندما قدم مجلس الإدارة تقريراً إلى اللجنة المركزية فى أكتوبر ١٩٨٣، حرصت على تفصيل

مانشر حول هذا الموضوع الهام، لأرد على قول كان يتردد كثيراً وهو أننا لانهتم بالعمال والفلاحين !.(٣٠)

الامتحان الصعب

وأخيرا جاء أهم وأخطر الحوارات. الحوار مع الشعب المصرى كله من خلال انتخابات مجلس الشعب فى أبريل ١٩٨٤. وكان امتحاناً رهيباً لنا، وتجربة جديدة غير مسبوقة لأى منا. ففى انتخابات ٧٦و٧٩ لم تكن الأهالى تصدر. وقد بدأنا المعركة بتجربة صغيرة ولكنها هامة لأكثر من سبب، وهى تجربة الانتخابات التكميلية فى دائرة «**محرم بك**» بالأسكندرية وكان «حزب التجمع» قد رشح «**أبو العز الحريرى**» نائب الشعب عن كرموز فى انتخابات ١٩٧٦ الذى فصله **السادات** من مجلس الشعب واعتقل عدة مرات وسجن وقدم فى قضايا ملفقة. وبعد اغتيال **السادات** وكان ضمن حملة سبتمبر ١٩٨١، أفرج عنه بقرار من المدعى الاشتراكى فأصدر الرئيس **حسنى مبارك** قراراً باعتقاله، ولم يفرج عنه إلا بعد ضغوط قوية مارسها **خالد محى الدين** مع الرئيس. وقد أيدت كل الأحزاب تقريباً - عدا حزب الحكومة طبعاً - ترشيح أبو العز وتحولت المعركة فى النهاية إلى مواجهة بين المعارضة وحزب الحكومة وانتهت بفوز **أبو العز الحريرى**

وقد تابعنا المعركة بالخبر وبتغطية المؤتمرات السياسية التى تكلم فيها **خالد محى الدين وأبو العز الحريرى** وقيادات الحزب والأحزاب والقوى السياسية الأخرى. وواجهتنا الحكومة «بمؤتمرات حضرها وزراء **مبارك** وقادة حزبه. كما نشرنا تحقيقات عن مشاكل الدائرة، وحواراً مع **أبو العز الحريرى**» وبيانات التأييد من القوى السياسية الأخرى.

وكانت المحطة النهائية هى فوز «**أبو العز الحريرى**» بمقعد فى مجلس الشعب، بعد أن التزمت وزارة الداخلية - قدر الإمكان - بعدم التدخل أو التلاعب و التزوير المباشر. وقد تبين لنا عندما أجريت الانتخابات العامة بعد ذلك بأربعة أشهر، أن هذا الموقف لم يكن اتجاها لدى الحكم، ولكنه كان الخية التى خدعت المعارضة، وأشاعت الوهم أن الإدارة فى عهد الرئيس مبارك، لن تلجأ الى التزوير المباشر فى الانتخابات. لقد خدعتنا الحكومة، وخضنا الانتخابات العامة فى أبريل ١٩٨٤ على أساس أن انتخابات محرم بك، كانت البروفة «الجنرال» لانتخابات مجلس الشعب.

نحن .. وهم

وقد بدأنا فى «الأهالى» معركة مجلس الشعب قبل يوم الانتخابات بشهرين وتنوعت أساليب وأشكال التغطية الصحفية للمعركة. وحددنا مجموعة من الأهداف فى هذه المعركة تتراوح بين فضح سياسات الحزب الوطنى، وتقديم البديل مثلاً فى برنامج «التجمع»، ونقد برامج ومواقف الأحزاب الأخرى، وتقديم مرشحى التجمع، ومشاكل الدوائر الانتخابية، والقطاعات والفئات المختلفة وأهم مشاكل الوطن.

فنشرنا فى يوم ٢٨ مارس ١٩٨٤ فى الصفحة الأولى، مانشيتاً رئيسياً حول إعلان التجمع لبرنامجه الانتخابى مساء اليوم، وأهم النقاط الواردة فيه باختصار. وعلى نفس الصفحة إشارة على

ثمانية أعمدة لمقال هام فى الصفحة الخامسة حول **«معاملة الأقباط كجماعة انتخابية .. شرح للوحدة الوطنية» كتبه المهندس «سمير مرقص».**(٣١)

وعلى الصفحات الأخرى قدمنا تحقيقات حول «الأوضاع المالية ومرتبات ومعيشة ضباط الشرطة» وكشف حساب سريع للدورة البرلمانية الأخيرة فى عمر مجلس الشعب، وتحقيق عن بعض جوانب الفساد فى الجمارك، ويوميات كتبتها **«د. عواطف عبد الرحمن»** عن قريتها **«الزرابى»** بمحافظة أسيوط، تحت عنوان **«رسالة من قرية منسية»**.

وفى العدد التالى ناقشنا قانون الانتخابات وعدم دستوريته واحتكار الحزب الحاكم للدعاية فى أجهزة الإعلام، وبدء سياسة الرشاوى الحكومية، وتحقيق عن تدهور الخدمة فى المستشفيات العامة، وآخر حول تدهور التغذية فى مصر. وبدأنا فى تخصيص صفحتين للحياة السياسية أقرب ماتكون إلى مجلة مستقلة خاصة بالانتخابات تشمل : **أخباراً انتخابية** - باباً تحت عنوان **«سأعطى صوتى لهذه القائمة»** - **«البرنامج»** ويتناول فى كل عدد إحدى القضايا العامة وكيف عالجها برنامج حزب التجمع - و**«حكاية»** عن قصة نضال من قصص حزب التجمع - و**«تيارات حزبية»** - و**«أوراق حزبية»** - و**«السر فى بير»** - وباب **«أكثر من رأى»** الذى ينشر آراء لقادة حزبيين أو خبراء من كافة الاتجاهات - بما فيهم الحزب الوطنى - حول قضية محددة فى كل مرة. وقد تولت **«أمينة النقاش»** مسئولية هذه الصفحات.(٣٢)

وقرر مجلس الإدارة بعد أن تعذر إصدار «الأهالى» يومية لأسباب فنية زيادة عدد الصفحات الى ١٦ صفحة اعتبارا من العدد ١٣١. وأضيف اعتبارا من هذا العدد أيضا باب جديد يحمل اسم **«أولاد الذوات.. وأولاد الإيه»** وكتب **«صلاح عيسى»** شعاراً له **«هذه الأخبار تتعلق بالعظماء وبالأغنياء وبرواد الفنادق الضخمة وطوابير الجمعية..»**

وقد صدر خلال المعركة الانتخابية سبعة أعداد من الأهالى، كان علينا، باعتبارنا جهاز الإعلام الوحيد للحزب في هذه المعركة، أن نقدم من خلالها برنامج الحزب وسياساته وقوائمه التى ضمت ٨١٨ مرشحا نصفهم أصلى والنصف الآخر احتياطى، وأن نواجه عدوان الحزب الحاكم والصحف الرسمية (القومية) وهجوم الأحزاب، وأن نكشف سياسات الحزب الوطنى وممارساته وأوضاع الوطن فى ظل حكمهم، والأوضاع فى ٤٨ دائرة انتخابية .. و.. و

وقد تحولت «الأهالى» خلال المعركة إلى أسرة مترابطة تعمل كخلية النحل. كنا جميعا نخوض المعركة بحماس وأمل. ولاأنكر أننا بالفعل تصورنا أن إدارة الرئيس **حسنى مبارك**، لن تلجأ إلى التزوير الشامل والعنيف، مثلما فعل السادات عام ١٩٧٩ بصفة خاصة.. وقد أعطى هذا التصور نوعاً من الأمل للحزب كله، وللعاملين فى الأهالى. لم نكن نخوض معركة خاسرة مقدماً، أو هكذا كان إحساسنا. قدرنا أن التزوير سيكون في حدود أن فرصتنا بعد ثمانى سنوات من العمل والتضحية وسط الجماهير قد جعلت لنا رصيداً نستطيع بفضله الفوز، خاصة فى ظل القوائم النسبية، برغم الشروط والقيود الناسفة للفكرة. وكان العمل يمتد فى «الأهالى» حتى ساعة متأخرة من الليل على غير العادة . وتخلقت توليفة جميلة ضمت **«عبد الغنى أبو العينين»** و **«صلاح عيسى»** و**«أحمد عز العرب»** و **«أمينة النقاش»** و **«حسن بدوى»** و **«مصباح قطب»** و **«عمر أحمد عمر»** و **«حامد العويضى»** و **«أحمد إسماعيل»** وغيرهم وإلى جوارهم الفنان **«حجازى»** و **«أحمد عز العرب»** وكنت - بالإضافة إلى مسئوليتى كرئيس للتحرير - أعمل

كضابط اتصال مع لجنة الانتخابات فى الحزب لكى تكون «الأهالى» فى الصورة تماماً، سواء من الناحية السياسية أو بالنسبة لأوضاع الحزب.

وأعتقد أن «الأهالى» خرجت من هذا الامتحان الصعب وقد حققت درجة من النجاح الصحفى والسياسى والحزبى لابأس به.

لقد نشرنا برنامج الحزب **«لإنقاذ مصر من الفساد والطفيلية والتبعية»** فى ثلاثة أعداد متتالية. وكنا ندرك أن نشر صفحتين كاملتين فى كل عدد أمر يفوق احتمال القارئ واجتهدنا فى توصيله إلى القراء بالاستعانة بكافة أشكال الفن الصحفى. فاستخدم **أبو العينين** كل قدراته فى الإخراج وصاغ **«صلاح عيسى»** العناوين الدالة والرشيقة والنافذة التى تجذب القارئ وتحضه على قراءة البرنامج. وواصلنا بعد النشر تقديمه بأشكال صحفية مختلفة. فتحت عنوان **برنامجنا** توالى خمسة من قادة الحزب وكتابه فى شرح موقف البرنامج من **«الديمقراطية»** و **«الفلاحين»** و**«الغلاء»** و **«القضايا الوطنية والقومية والعالم»** و **«العلاقة بين المالك والمستأجر»** وبرنامجنا الاقتصادي وحلول التجمع لثلاث مشاكل زراعية.

وقدمنا قوائم المرشحين أيضاً بأسلوب صحفى يساعد على إحاطة القارئ بأكبر عدد منهم وبتاريخهم النضالى وكفاءاتهم وخبراتهم. فبدأنا قبل نشر القوائم بخبر بارز فى الصفحة الأولى، تحت عناوين تقول :

«الضباط الأحرار والقيادات السياسية والشبابية فى عهد عبد الناصر يتصدرون قوائم التجمع»

«عشرات من القادة العماليين والمهنيين وقادة الفلاحين والنساء بين مرشحى الحزب»

وبعد إذاعة القوائم الكاملة للمرشحين والتى تضم ٨١٨ اسما (أصليا واحتياطيا) واجهتنا مشكلتان، فالقوائم تم استكمالها فى اللحظات الأخيرة فى عواصم المحافظات ولم تستطع القيادة المركزية للحزب أن توفر القوائم الكاملة للأهالى، فى وقت مناسب. وشكلنا فريق عمل بقيادة **أمينة النقاش** للاتصال بالمحافظات واستكمال الأسماء. وقد ساعدتنا هذه الاتصالات فى التغلب على المشكلة الثانية وهى عدم وجود بيانات تعريف لحوالى ٨٠٪ من المرشحين لدى القيادة المركزية فى الحزب، ونجحنا فى استكمال هذا النقص من خلال هذه الاتصالات، ومن خلال معرفتى الشخصية وبصورة أكبر معرفة الدكتور **رفعت السعيد**، لعدد كبير منهم. وهكذا نشرنا القوائم كاملة وتحت كل اسم من الأسماء الأولى فى القوائم (على الأقل) تعريف مختصر.

وفى العدد التالى وتحت عنوان **«٨١٨ مرشحاً من التجمع يخوضون الانتخابات فى ٤٣ دائرة»** قمت بعمل دراسة إحصائية سريعة اعتقد أنها كانت بالغة الدلالة، ونشرت فى الصفحة الأولى. وتقول هذه الدراسة : إن القوائم الأصلية ضمت ٢١١ عاملاً وفلاحاً و١٩٨ فئات. وأن من بين المرشحين (فئات) ٣ من الضباط الأحرار قادة ثورة يوليو (**خالد محى الدين - لطفى واكد- مجدى حسنين**) وأن من بين المرشحين ١٥ من رجال التعليم و١١ من أساتذة الجامعات، و٥ من رجال الدين، ١٩ محاميا، و٧ صحفيين، و١٤ طبيبا، ٥ مهندسين، و٣ مهندسين زراعيين، و٤ صيادلة، و١٠ تجاريين، و٢ من الكتاب والفنانين، و٥ رأسمالية وطنية منتجة وحرفيين. وضمت القائمة أيضاً ٢٥ عاملاً من الأعضاء المنتخبين فى مجالس إدارات الشركات واللجان النقابية.

وواصلت «الأهالى» تقديم المرشحين، سواء بصورة مباشرة من خلال باب **«وجوه وأسماء فى المعركة»** الذى نشرت فيه أسماء وصور حوالى ٥٠ مرشحاً. وكتب **صلاح عيسى** يوميات خصصها تقريباً لخالد محى الدين، تحت عنوان «ضمير يوليو» كما قدم عبد الغفار شكر صورة لعامل مرشح فى دائرة طلخا «بكر رمضان» بالإضافة إلى ورود أسماء كثيرة من المرشحين فى التحقيقات.

ونشرنا أيضا فى «الأهالى» على ثلاثة أعداد متتالية نص كتاب الأهالى (العدد الأول) الذى كتبه **«خالد محى الدين»** تحت عنوان **«مستقبل الديمقراطية فى مصر»** ونشر عشية الانتخابات، ونفذ بسرعة، فقدمناه أيضاً فى الأهالى. وضمن الخدمة المميزة التى قدمتها الأهالى لخدمة الحزب فى المعركة باب **«سأعطى صوتى لهذه القائمة»**.. والذى تحدث فيه ١١ من قادة الرأى، أيدوا فى حديثهم حزب التجمع مباشرة، أو من خلال تأييد برنامجه، وهم **«فريد عبد الكريم - محمد حسنين هيكل - محمد المسمارى - كامل زهيرى - مصطفى أمين - عبد المجيد نعمان - محمد عوده - أحمد نبيل الهلالى - عبد السلام الزيات - صلاح حافظ - مجدى حسنين»**

كما نشرنا سلسلة من التحقيقات حول مشاكل الدوائر الانتخابية، وبعض القضايا العامة ومشاكل الفئات المختلفة من أهمها :

- **أكثر من نصف مليون فى المقابر وشقق التمليك خالية.**
- **١٠ سنوات على قانون الاستثمار.**
- **محنة السياحة وعجز الانفتاح.**
- **فى عهدهم السعيد .. ارتفعت الأسعار ٢٠ مرة والخدمات ٥٠ ضعفا.**
- **الصيادون فى المطرية.**
- **عمال المخابز بين السخرة فى الأفران والذل فى السجون.**
- وتحقيقات من دوائر «القليوبية - المنوفية - الدقهلية - دمياط - القاهرة - البحيرة - الغربية- السويس - سوهاج - الاسكندرية - كفر الشيخ - الفيوم..» وكتبت **فريدة النقاش** يوميات تحت عنوان **«المنصورة - طلخا - شربين وبالعكس»** عن دوائر الدقهلية.

وحظى **«لطفى الخولى»** المرشح على رأس قائمة الحزب فى «جنوب القليوبية وشبرا الخيمة» باهتمام خاص حيث كان يخوض معركة شرسة ضد قائمة الحزب الوطنى وعلى رأسها (المرحوم) **الدكتور فؤاد محى الدين** رئيس الوزراء فى ذلك الحين.

وبنفس قدر اهتمامنا ببرنامج الحزب ومواقفه ومرشحيه ودوائرهم، حاولنا الدخول فى حوار على صفحات الأهالى مع الأحزاب الأخرى، وبأسلوب راق ومتحضر. فبدأنا بباب تحت اسم **«أكثر من رأى»** نتناول فى كل عدد إحدى القضايا، ويكتب عنها كاتب من التجمع وآخر من حزب الحكومة أو أحد الأحزاب المعارضة.

ونجحنا فى ثلاثة أعداد متتالية، فحول الإسكان كتب د. **ميلاد حنا** (تجمع) والمهندس **«حسب الله الكفراوى»** (وطنى) وحول الدعم، كتب رأفت سيف (تجمع) ود. **مصطفى السعيد** (وطنى).. وحول التعليم كتب **عبد الحميد كمال** (تجمع) ود. **محمد حلمى مراد** (عمل) واضطررنا للتوقف أمام إحجام الأحزاب الأخرى عن الدخول فى هذا الحوار.

وواصلنا الحوار بأسلوب آخر فتحت عنوان **قراءة فى أوراق حزبية**.. عرضنا للبرامج الأساسية

لأحزاب الوطنى والوفد والأحرار والعمل. ثم كتبت فى عددين متتاليين قراءة نقدية فى برنامج حزب الوفد، وعرضنا فى تقرير إخبارى النقاط الأساسية فى برنامج حزب العمل. وكتب **محمد سيد أحمد** فى عددين متتاليين «قراءة نقدية فى برنامج الحزب الوطنى».

فضيحـــة «الوطنـــى»

وإلى جانب هذا الحوار قمنا بسلسة من الحملات الصحفية الموجهة ضد الحزب الوطنى وسنوات حكمه «السوداء»

فتكاد افتتاحية «الأهالى» تكون قد خصصت هذه الفترة لنقد الحزب الوطنى، والهجوم على سياساته وكثير من المقالات نحت نفس المنحى. ولكن أهم عمل صحفى فى هذا الاتجاه كان سلسلة التحقيقات التى نشرت تحت عنوان **« ٥ سنوات تحت القبة»**. وهى فى الواقع قراءة واعية متأنية لمضابط مجلس الشعب خلال ٥ سنوات (من ٧٩ الى ١٩٨٤) وكنا قد حصلنا عليها كاملة، وتولى الزميل **«سيد زهرة»** قراءتها بالتعاون مع عدد من الباحثين فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى الأهرام، وإعداد ٥ حلقات تناولت مواقف نواب الحزب الحاكم (الأغلبية) من أهم قضايا الوطن. وكانت النتيجة فضيحة بكل المقاييس. وعلى هامش هذه التحقيقات، أضافت مجموعة العمل بعض الدراسات الصغيرة الهامة.. مثل نشر أسماء ١٣٠ من نواب الحزب «الوطنى الديمقراطى» لم يتكلموا فى أى جلسة طوال ٥ سنوات، وأطلقنا عليهم اسم ١٣٠ **أبو الهول** وعندما أذيعت قوائم مرشحى الحزب الوطنى وجدنا بينهم ٦٦ من بين هؤلاء الصامتين أبداً !

وقد أبرزت الأهالى مع بدء الانتخابات احتمالات التزوير وبصورة فاضحة فنشرنا عدداً من الأخبار والمقالات من بينها..

«الحكومة تبدأ العنف فى بنها ضد مؤيدى حزب التجمع»
«قانون الانتخابات تخطيط مسبق للتزييف»
«تدخلات حكومية فاضحة لمساندة الحزب الوطنى فى الانتخابات»
«خالد محى الدين : سنتصدى لأى تزوير لإرادة الشعب فى الانتخابات»
«بيان مشترك من أحزاب المعارضة ضد تدخلات محافظ أسوان»

وبالطبع لم نكن نعرف الهول الذى سنعيشه يوم الانتخابات ذاتها.

وفى العدد الأخير والذى صدر يوم الأربعاء ٢٣ مايو (أى قبل الانتخابات بأربعة أيام) نشرنا دراسة للرأى العام المصرى قام بها مجموعة من الباحثين تحت إشراف **«د. عبد الباسط عبد المعطى»** على عينة من ٥٠٠ مواطن، طرحوا عليهم ستة أسئلة هى :

- مدى معرفة المواطنين بوجود أحزاب فى مصر؟.
- ماهى أهم ميزة تميز الأحزاب القائمة عن بعضها؟.
- ماهو الحزب الذى سيحصل على أعلى الأصوات فى الانتخابات؟.
- ماهو الحزب الذى يعبر عن مصالح الناس أكثر؟.
- ماهى توقعات الناس لنسبة المشاركة فى الانتخابات القادمة؟.
- مدى معرفة المواطنين للانتخابات بالقائمة النسبية، ورأيهم فى عيوبها ومزاياها؟.

ورغم أن نتائج العينة مثلاً بالنسبة لنتائج الانتخابات وزعت الأصوات التى سيحصل عليها الحزب بنسب لغير صالح التجمع..

«الوطنى ٤٥.٦٪

الوفد ٢٦.٤٪

التجمع ١٣.٢٪

العمل ٥٪

الأحرار ١.٢٪»

فقد نشرنا نتائج الدراسة كاملة بصورة تعكس الموضوعية والثقة.(٣٣)

وفى نفس العدد على الصفحة الأولى أذعنا وثيقة هامة حصلت عليها «الأهالى» وهى عبارة عن خطاب سرى من «**حمدى قنديل**» أمين الحزب الوطنى بالمنوفية ورئيس المجلس المحلى للمحافظة والمرشح على قوائم الحزب وجهها إلى الدكتور «**فؤاد محى الدين**» رئيس الوزراء ويعترف أمين الحزب فى الخطاب بأن الحزب مهدد بالسقوط ويطلب تدخل رئيس الحكومة. كانت العناوين (المانشيتات) تقول :

«الأهالى تحصل على خطاب سرى إلى رئيس الوزراء يقول :

«٢٠٪ للحزب الوطنى و٨٠٪ لأحزاب المعارضة»

«تدخل المحافظين والجهاز التنفيذى يحقق نتائج عكسية»

«الجماهير لن تنتخب مرشحى الحكومة بسبب الفساد وعدم حل مشاكلها»

وكانت ضربة معلم. وقد لجأ كاتب الرسالة إلى التقدم ببلاغ إلى نيابة شبين الكوم ضدى وضد محرر الخبر الزميل «**حمدى الليثى**» واتهمنا بالتزوير والتشهير به. وذهبت إلى التحقيق ومعى «المرحوم» **المستشار صلاح عبد الحميد**» وبمجرد وصولى إلى باب المحكمة في شبين فوجئت بعدد كبير من الفلاحين يندفعون نحوى بمجرد وقوف السيارة، وارتبكت خاصة وأن أحد الخبثاء كان قد أشاع ضاحكاً أن الحزب الوطنى سيعد لى استقبالاً حافلاً. وفجأة لمحت «**أحمد رجب**» عضو الحزب فى كمشيش. وتبينت أن الصديقة «**شاهنده مقلد**» أذاعت خبر التحقيق فتجمع عدد من فلاحى كمشيش، سافروا من قريتهم إلى عاصمة المديرية ليكونوا إلى جانبى. وانتظروا أمام المحكمة حتى انتهت جلسة التحقيق فى النيابة وودعونا إلى خارج المدينة. وقد حفظت النيابة التحقيق بعد ثبوت صحة الخبر والرسالة التى استندت إليها الأهالى.

العـــدد الخـــــاص

وبناء على رأى عدد من الزملاء اقترح «**صلاح عيسى**» فجأة أن نصدر عدداً خاصاً كملحق للأهالى، فى اليوم السابق مباشرة للانتخابات أى يوم ٢٦ مايو. وتحمسنا جميعاً. وناقشنا الموضوع مع «**حلمى ياسين**» الذى أجرى اتصالاً بالمطبعة (الأهرام) ووافقت على طبعه. وبدأنا فى إعداده قبل صدور العدد العادى يوم الأربعاء ٢٣ مايو وحاولنا أن نجمع فيه بين الصحافة والمنشور والأفيش وكان تجربة جديدة أيضاً، أعتقد أنها ناجحة.

احتلت المانشيتات أكثر من ثلث الصفحة الأولى أربعة منها فوق اسم الجريدة(الترويسة) واثنان

فى منتصف الصفحة وواحد فى آخرها كانت المانشيتات تقول :

«دقت ساعة الجماهير الشعبية».. والساعة هى الرمز الانتخابى للحزب

«حتى لايحكمنا المفسدون مرة أخرى :

لاللرجعية ..لاللحرامية»

«خالد محى الدين : على الجماهير أن تحمى إرادتها بنفسها»

«قضايا الفساد تمس ١٦ وزيراً وأكبر المسئولين فى الحزب الحاكم»

«حصاد عهدهم السعيد ٢٠٠ ألف مليونير و٣٨٪ يعيشون تحت خط الفقر»

«لا لفؤاد باشا..ولا لفؤاد بيه.. حزب الفقر ايدينا فى ايديه»

وعلى الصفحة الثانية، كتب «**حسن بدوى**» تحقيقاً من تقارير الأمن العام يكشف عن زيادة جرائم «التموين وتهريب العملة والرشوة والمخدرات وهتك العرض»

وإلى جواره قائمة بأسماء الوزراء وكبار المسئولين المتهمين بالفساد. وسجل «**عمر أحمد عمر**» أسماء ١٧ من نواب الحزب «الوطنى» أيدوا مذبحة سبتمبر ١٩٨١.

وفى الصفحة الثالثة كتبت عرضاً سريعاً لنضال التجمع خلال ٨ سنوات، وكتب «**صلاح عيسى**» عن انتصار الحلال وعرض «**أحمد اسماعيل**» لمناقشة رسالة ماجستير حول مواقف الأحزاب من سياسة الانفتاح. وكتبت بتوقيع رئيس التحرير رداً على مقال نشره **المهندس إبراهيم شكرى فى** جريدة الشعب يوم الثلاثاء ٢٢ مايو أى فى نفس يوم طبع الأهالى هاجم فيه التجمع مستخدماً نفس أسلوب **السادات وموسى صبرى** متهماً بعض قادته بالإلحاد وواصفاً التجمع بأنه حزب شيوعى ومشككا فى وطنية وانتماء بعض قياداته.

ولسوء حظ **إبراهيم شكرى** كنا قد قررنا إصدار هذا العدد الخاص. ورددت عليه بهدوء وأدب، ولكن بقسوة وحزم.

وخصصنا الصفحتين الرابعة والخامسة لكاريكاتير بريشة «**جورج البهجورى - حجازى - عز العرب - رؤوف - نبيل السلمى - صلاح الليثى - بهجت**» وكلها سبق نشرها فى الأهالى.. واخترنا لها عنوانا «**ليست قضية انتخابات.. لكنها وجهة نظر دائمة**».

وعلى الصفحة السادسة أعد «**مصباح قطب**» قرار اتهام يضم نماذج من الإنجازات الحقيقية للحزب الوطنى.. واختار منها ٢١ نموذجا صارخا.

وضمت الصفحة السابعة استخلاصاً لنتائج التحقيقات الخاصة بخمس سنوات تحت القبة، كتبه «**سيد زهرة**». ومجموعة من الطلقات القاتلة كتبها «**الأبنودى، وحسين فهمى، وفريدة النقاش، ورفعت السعيد**»..وآخرون. وفى نفس الصفحة خبر حول الفنانين الذين أيدوا حزب التجمع أو شاركوا فى مؤتمراته. وفى نهاية الخبر إشارة إلى أسماء بعض الفنانين أعضاء الحزب مثل «**يوسف شاهين وصلاح أبو سيف، وعبد الرحمن أبو زهرة، ومحسنة توفيق، وسهير المرشدى**،.. وآخرون» وورد اسم **فردوس عبد الحميد وكرم مطاوع** خطأ ضمن أعضاء الحزب.. وفوجئنا بالزميل «**فيليب جلاب**» يحضر معه بياناً من الفنانين كرم مطاوع وسهير المرشدى يقولان فيه :.« وبقدر احترامنا العميق لحزبكم وتقديرنا الأعمق للدور الذى يمكن أن تلعبه المعارضة الموضوعية، بقدر ما أساءنا نشر هذه المعلومات الخاطئة لأنكم تعلمون جيدا أننا لسنا أعضاء فى حزب التجمع الوطنى الموقر.. » إلى آخر ماجاء فى بيانهم الذى نشرناه كاملاً فى العدد التالى مباشرة.

وكتبت «**فريدة النقاش**» توضيحاً فى أسطر قليلة تحت البيان، قالت فيه..« إذا كانت الذاكرة قد خانت الفنانة **سهير المرشدى**، فهى لم تخنى. لأننى التى زكيت استمارة عضويتها للتجمع. ولم أسمع أنها استقالت منه حتى هذه اللحظة».. ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد. فقد غضب **فيليب جلاب** غضبا شديدا، وهدد بالاستقالة من مجلس التحرير، واعتبر تعليق **فريدة** إهانة له، لأنه المسئول عن إحضار البيان، بعد أن أقنع **سهير وكرم** بعدم نشره فى الأخبار. وكانت المشكلة من أولها إلى آخرها سخيفة. وكنت أريد إغلاق هذا الملف بسرعة، فاستجبت لطلب **فيليب** ونشر فى العدد التالى خبر طويل تحت عنوان «**سهير المرشدى فى دور زنوبيا ملكة تدمر**»، وفى ختامه عبارة تقول : «وبالمناسبة كان قد نشر خطأ أن **سهير المرشدى** عضو فى حزب التجمع والحقيقة أنها ليست عضواً فى أى حزب من الأحزاب القائمة حالياً».. وهكذا اضطررنا للاعتذار عن صدقنا، وتحمل أحد أعضاء مجلس التحرير اتهامه بعدم الصدق «**فريدة النقاش**»، فى افتراء كامل على الحقيقة، إرضاء للفنانة **سهير المرشدى** !!

نعود إلى العدد الخاص والذى ضمت صفحته الأخيرة مانشيت كبيراً يقول «**برنامجنا قتل الفقر.. وبرنامجهم لقتل الفقراء**»

و«دبوس» **فيليب جلاب** تحت عنوان «**صاحب الفضيلة.. الغانية.. كاتب المنصة**»

يرد على فتوى «**موسى صبرى**» بأن المسلمين والمسيحيون فى حزب التجمع كفرة ملحدون !!

وكاريكاتير «**بهجت**». وأفردت المساحة الأساسية لتسع كلمات مؤيدة للتجمع من «**صلاح حافظ - عبد الله الطوخى - فريد عبد الكريم - د. رضوى عاشور - سامى الليثى - أمين هويدى - أحمد بهاء الدين - لطيفة الزيات - جلال الغزالى**».

وكان هذا العدد كلمتنا الأخيرة قبل الانتخابات بأربع وعشرين ساعة.

المـــزورون ١٩٨٤

أعلنت النتائج الرسمية للانتخابات مساء الثلاثاء ٢٩ مايو، فى مؤتمر صحفى عقده وزير الداخلية «**اللواء حسن أبو باشا**»، وخرج الصحفيون من مكتب وزير الداخلية إلى مقر التجمع حيث كان «**خالد محى الدين**» قد دعا لعقد مؤتمر صحفى لإعلان موقف الحزب من هذه الانتخابات المزورة. وأثناء المؤتمر اتصلت بالزميل «**أحمد عز العرب**» سكرتير التحرير والذى كان موجوداً فى مطابع الأخبار لطبع الأهالى، أسأله عن السبب فى تأخير طبع العدد. فوجئت به يطلب منى باقتضاب الحضور فورا إلى مطابع الأخبار. تركت المؤتمر الصحفى وأسرعت الى الأخبار». فوجئت بـ **عز العرب** والزملاء الذين يساعدونه فى المطبعة فى انتظارى أمام المبنى وأبلغنى **عز** أن مباحث أمن الدولة موجودة داخل المطبعة وتمنع خروج أى نسخة من «الأهالى» رغم تمام طباعتها، وتفرض حراسة مشددة على سيارات توزيع الأخبار التى تم وضع نسخ «الأهالى» فيها. وأعطانى نسختين حصل عليهما بطريقته. وأدركت أن هناك نية لمصادرة العدد.

كان من حظنا أننا أول صحيفة معارضة غير خاضعة للحكومة تصدر عقب الانتخابات وإعلان النتائج. وكانت المجموعة الفدائية التى سهرت لإصدار «الأهالى» خلال الانتخابات، تواصل السهر والعمل لمتابعة ماحدث فى يوم الانتخابات (والذى يمكن تسميته بيوم مأتم الديمقراطية والحرية)

وملاحقة النتائج أولاً بأول.

انتهت عملية الانتخاب فى الخامسة مساء الأحد. وبدأنا فورا فى إعداد العدد الجديد ليكون كاملا فى ١٦ صفحة فى المطبعة بعد ٣٦ ساعة بالضبط، أى صباح الثلاثاء، ولاأدرى كيف نجحنا فى تحقيق هذا التحدى.

كانت المانشيتات صارخة وحاسمة.

«الانتخابات مزورة»

«الحكومة تحصل على «الأغلبية» بالعنف والتزييف والبلطجة !»

«خالد محى الدين : الحزب الوطنى أضاع فرصة التغيير بالديمقراطية»

«الأهالى تنشر محاضر لرؤساء اللجان الانتخابية تكشف التزوير»(٣٤)

«رئيس اللجنة ١٥٠ بميت سلسيل : اقتحموا اللجنة وهددونى لتسديد الأصوات لصالح الحزب الوطنى»

«رئيس اللجنة ١٤٧ : خطفوا مندوب التجمع واعتدوا علينا بالضرب»

«رئيس اللجنة ١٤٥ : حطموا اللجنة واستولوا على بطاقات إبداء الرأى»

«تقارير صحفية تكشف وقائع التدخل والعنف فى الانتخابات لصالح حزب الحكومة»

وقد شغلت هذه التقارير الصفحة الأولى كاملة. واعتمدت تقاريرنا على وثائق ومعلومات أمدنا بها مراسلو «الأهالى» فى المحافظات، وفى مقدمتهم **«فايز عقل»** فى الدقهلية، وكذلك تقارير محررى «الأهالى» الذين انتشروا فى المحافظات مثل..**«حسن بدوى وأحمد اسماعيل و محمود حامد وعاصم حنفى وعمر أحمد عمر ومحمد سليمان وأحمد سيد حسن وكفاح أحمد وجمال عبد الوهاب..»**

وكتبت افتتاحية «الأهالى» تحت عنوان **«اغتيال حلم الديمقراطية وخطر العنف»**

وفى الصفحة الأخيرة كتب **فيليب جلاب** «دبوس» **«النهوى المفترى عليه»** وخصص **«صلاح عيسى»** يومياته لجريمة تزوير الانتخابات ودور الحزب الوطنى «الذى ولد ليزحف» فى حياة الوطن.

ويبدو أن الحكومة لم تكن على استعداد لكشف الحقيقة بهذه السرعة. وطلب **د.فؤاد محى الدين** عندما أبلغ بعناوين «الأهالى» مصادرة العدد. وأسرعت مباحث أمن الدولة بالتحفظ على النسخ استعداداً لاستصدار أمر من نيابة أمن الدولة بالمصادرة والعرض على قاضى الأمور الوقتية. وبعد مداولات تقرر الإفراج عنه. وكانت حجة اللواء **«حسن أبو باشا»** الذى عارض الاتجاه للمصادرة أن الوفد ستصدر بعد الأهالى بأربع وعشرين ساعة، والأحرار بعدها بأيام ثم الشعب، وجميعا ستحكى القصة، فهل سنصادرها جميعاً. وكانت حجته ذكية، فتقرر عدم مصادرة «الأهالى». وهكذا أطلقنا الطلقة الأولى فى فضح تزوير الانتخابات فى عهد الرئيس **حسنى مبارك**. ونفذ هذا العدد تماماً من السوق. فمن بين ١٢٠٧٢٠ نسخة طرحت للبيع، بيع بالفعل ١١٩٣٦٦. وواصلنا لأعداد متتالية الحملة ضد التزوير. وكان أبرز الأعمال الصحفية، التحقيق الذى كتبه **«صلاح عيسى»** فى العدد التالى مباشرة على الصفحة الثالثة تحت عنوان **«المزورون»** ووجه فيه اتهاماً مباشراً بالاسم لأبطال التزوير بدءاً من **فؤاد محى الدين وحسن أبو باشا وسعد مأمون**

الى المحافظين (بالاسم) وبعض كبار وصغار ضباط الشرطة والمباحث(٣٥)

وقادنا هذا التحقيق، صلاح وأنا إلى نيابة أمن الدولة، حيث حقق معنا بناء على بلاغ من **«اللواء سعد مأمون»** وقد حفظت النيابة التحقيق.

تقدير للأهالي

ولفت موقف «الأهالى» ودورها خلال الانتخابات نظر محرري الدراسة التي أصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام تحت عنوان **«انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ - دراسة تحليلية»** فسجلوا تقديراً واضحاً لصحيفة «الأهالى» خلال المعركة الانتخابية لم تحظ به أى صحيفة حزبية، فقالوا :

«وطوال هذه الفترة لعبت الجريدة «الأهالى» دوراً ملحوظاً فى الدعاية الانتخابية للحزب. لقد نشرت برنامجه الانتخابى على حلقات، وعرضت لمشاكل عدد كبير من الدوائر الانتخابية التى خاض الحزب الانتخابات فيها.

كما قامت بالدعاية للمرشحين وتقديمهم لجمهور الناخبين. كما أفردت الجريدة عدداً كبيراً من صفحاتها لنقد الحزب الوطنى وتبيان مساوئه. وأبرز مانشرته فى هذا المجال سلسلة من التحقيقات تناولت بالنقد الشديد مواقف نواب الحزب الوطنى فى مجلس الشعب فى الدورة البرلمانية السابقة»(٣٦)

كما سجل التقرير السياسى المقدم من الأمانة العامة إلى اللجنة المركزية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى (دورة أكتوبر ٨٤) تقديراً خاصاً «للأهالى» فقال :

«استطاعت «الأهالى» بخطها السياسى والإعلامى المتميز توجيه ضربات مباشرة للحزب الوطنى، وتقديم صورة حقيقية للحزب، وأن ترد أى هجوم على الحزب وثورة يوليو، سواء من الحزب الحاكم، أو حزبى الوفد والعمل، وأن تطرح أهم المشاكل الجماهيرية ومايقدمه الحزب من حلول عملية لها، وأن تقدم مقارنة موضوعية بين برامج الأحزاب جميعاً، وأن تكسر محاولات فرض العزلة على الحزب وتصويره فى صورة الحلقة اليسارية المغلقة»(٣٧)

مشاكل ... ومشاكل

ولم يكن هذا الجهد والنجاح مانعاً بأية حال من وجود نقد حاد ومشاكل داخل الحزب. وكان هناك نوعان من المشاكل، مشاكل مع قيادات الحزب فى المحافظات، ومشاكل مع بعض القيادات المركزية.

وتكشف مناقشات اللجنة المركزية لتقرير مجلس إدارة الأهالى فى ٢٧و٢٨ أكتوبر ١٩٨٣ عن جوانب أساسية من هذه الانتقادات والمشاكل.

فأكثر من زميل من قيادات الحزب فى المحافظات سجل اعتراضه على نشر «الأهالى» لإعلانات شركات الانفتاح المصرية والأجنبية **«فالبدرى فرغلى»** أمين الحزب فى بور سعيد يهاجم نشر إعلانات الانفتاح، ويقول : «لاتوجد إعلانات إلا من اللصوص، و **«عبد الحميد البنهاوى»** عضو اللجنة المركزية من القليوبية يعترض على نشر إعلانات «شويبس» و**«محمد هبة الله»**

(بحيرة) : «الإعلانات تجرح مشاعر أصدقاء الحزب وجماهيره»
وركز عديد من الزملاء على عدم اهتمام «الأهالى» بالنشاط الحزبى ومؤتمرات الحزب التى يحضرها الأمين العام، وطالبوا بأن تحتل مساحات واسعة فى الصحيفة، وألاتقتصر على صفحة الحياة السياسية (وأخبار مختصرة فى الصفحة الأولى).
«فالبدرى» يقارن تغطية «الأهالى» لمؤتمرات الحزب بما تقوم به الشعب بالنسبة لمؤتمرات حزب العمل : «فحزب العمل يذهب قادته إلى نجع تفرد لهم ٧ صفحات فى الشعب».. ويكرر نفس المعنى **«الشيخ مصطفى عاصى»** عضو الأمانة المركزية (دقهلية).. **وجمال أسعد عبد الملاك** (أسيوط).. فيقول : «الأهالى من الناحية الحزبية.. ليست صحيفة حزب التجمع» !!
وتحدث عدد أكبر حول قضايا فنية صحفية بحتة مثل الإخراج الصحفى، والتبويب، وصياغة الأخبار والعناوين وطول المقالات، ولغة التخاطب، وقد رد **«لطفى الخولى»** على هذه الملاحظات الفنية فقال : «اللجنة المركزية هى القيادة السياسية للحزب، وبالتالى فحسابنا لـ «الأهالى» سياسى فى المقام الأول وليس حرفياً وإلا تحولت اللجنة المركزية وهى حوالى ٢٠٠ عضو إلى مجلس تحرير للجريدة. فمثلا بالنسبة لمؤتمرات الحزب هل مطلوب من «الأهالى» أن تقدم مكافأة لكوادر الحزب على قيامهم بواجبهم؟.إن مهمتها تنحصر فى الإعلام عما تم وحجمه الجماهيرى لايتحدد بمساحة مانشر فى الأهالى».
وارتفع صوت آخر معارضاً للاتجاه العام بين كوادر المحافظات، وهو صوت **«حسن محمد حسن»** من أسوان، فقال : «خرجت بانطباع أننا نريد «الأهالى» الأداة الرئيسية للعمل الحزبى وبالتالى ركزنا نقدنا عليها، ولم نقل كلمة واحدة عن عملنا السياسى والحزبى، كعامل مساعد «للأهالى». إن الجهد الذى يبذل فى «الأهالى»، جهد خارق للعادة، والعاملين فيها هم أكثر من يعمل فى هذا الحزب ولمصلحته. وأتساءل ماذا تفعل لجان المحافظات واللجان النوعية..» وقال **أحمد أبو زيد** (الأسكندرية : «أشفق على مجلس تحرير «الأهالى»، الكل يحاسب «الأهالى» من زاوية شخصية. يوماً ما كنت ضد الأهالى لوجود مشكلة خاصة ولم يكن يكفينى إلا إعدام مجلس تحرير الأهالى».
ولم تكن الانتقادات فى اللجنة المركزية كلها على هذا المنوال.. بل كانت هناك انتقادات حادة جارحة من البعض. فالزميل **«عطيه الصيرفى»**(دقهلية) يقول : «الطبخة شايطة.. العلاقات فى «الأهالى» ومعها علاقات شخصية وشللية. الجماهير بدأت ترفض الأهالى. عدد من الزملاء الصحفيين أعضاء الحزب يرفضون التعامل مع «الأهالى». و«الأهالى» تنظر للعمال نظرتهم إلى زنوج مصر» ويقول **الشيخ مصطفى عاصى** : «الأهالى لاتعبر عن كل فصائل الحزب» ويتحدث **بهجت الخولى** باسم محافظة الجيزة كاملة فيقرأ من تقرير مكتوب من ضمن ماجاء فيه قوله : «إن أى متابعة للجريدة توضح أنها لاتلتزم دائما بالبرنامج السياسى العام للحزب وبالتالى تخرج عن مواقفه وسياساته، ولاتجد من يحاسبها تنظيمياً على ذلك».. ثم يمضى فيقول : «ومن ناحية أخرى فإن الشكوك تتزايد حول تأثير الإعلانات فى سياسة الجريدة، مما انعكس على موقف قطاعات عمالية من الجريدة، بل من الحزب. نحن لسنا ضد الإعلانات ونعرف أهميتها، ولكننا نحذر من أن تستخدم للإضرار بالجريدة وبالتالى بالحزب سواء كوسيلة لشراء سكوتها أو تسريب أخبار لاتتمشى مع خط الحزب أو مع الحقيقة، أو أن تستخدم كأداة ابتزاز. ونحن أيضاً على استعداد لتقديم أمثلة توضح

أسباب تخوفنا من تأثير الإعلانات»

وقد أثارت كلمة «بهجت الخولى» باسم لجنة الحزب فى محافظة الجيزة ضجة فى اللجنة المركزية. ولم يكن السبب، الاتهام بالخروج على الخط السياسى للحزب، فاللجنة المركزية والأمانة العامة تكفلتا بالرد على هذا الاتهام. ولكن ما أثار الانزعاج الاتهام المرسل بأن الإعلانات تستخدم كوسيلة لشراء سكوت الأهالى أو تسريب أخبار لاتتمشى مع خط الحزب أو مع الحقيقة، أو تستخدم كأداة ابتزاز والقول بوجود أمثلة فى حوزة لجنة محافظة الجيزة. لم يكن لهذا الكلام صدى داخل اللجنة المركزية، ولم يصدقه أحد. ولكن قبوله من جانبنا كان يعنى التسليم بصحة الاتهام. وفي الحقيقة فقد شعرت بالانزعاج الشديد. وأحسست أن الخلاف والصراع السياسى داخل الحزب يوشك أن يتدنى إلى مستوى لانسمح لأنفسنا باستخدامه حتى ضد خصومنا وأعدائنا فى الساحة السياسية. وبادرت بكتابة مذكرة إلى الأمانة المركزية، أطالبها بمخاطبة أمانة الحزب فى الجيزة لتقديم الأدلة والأمثلة على مايدعون وإحالة الموضوع إلى لجنة الانضباط الحزبى لمعرفة الحقيقة كاملة. ورغم أننى لست مسئولا كرئيس للتحرير عن الإعلانات، وإنما تدخل فى اختصاص ومسئولية الزميل «حلمى ياسين» عضو الأمانة العامة وعضو مجلس إدارة «الأهالى» إلا أننى فى النهاية أتحمل معه كامل المسئولية. فالرجل كان حريصاً أن يضعنى فى الصورة ويتشاور معى فى كل مايتعلق بالإعلانات، وأدرك منذ البداية حساسيتى وحساسية مجلس التحرير ومجلس الإدارة لهذا الموضوع. وقد وضعنا قواعد صارمة غير مطبقة فى أى صحيفة منها :

- **أن لاعلاقة بين المحررين والإعلانات من قريب أو بعيد.**
- **أننا لانقبل الإعلانات السياسية.**
- **أننا نقبل كل الإعلانات عدا التى تتعامل مع إسرئيل.**
- **ألانسمح بتأثير للإعلانات من قريب أو بعيد على التحرير.**

وقد وقعت حادثة دالة على موقفنا، عندما تسلمنا شكوى من عمال شركة شويبس للنشر فى «الأهالى». وكان مقرراً أن تنشر فى الصفحة الرابعة وأخبرنى الزميل «حلمى ياسين» أن المسئول عن إعلانات شويبس، اتصل به تليفونياً وأبلغه أن نشر مثل هذا الخبر يسئ للعلاقات الطيبة بين «الأهالى» والشركة، وكان هناك عقد سنوى بيننا، وهو أكبر عقد وقعته «الأهالى» حتى ذلك الحين. وأن **حلمى ياسين** رد عليه فوراً أنه لامناقشة فى هذا الموضوع، وأن الإعلان لايحكم ماينشر، وأننا بالذات لايمكن أن نتخلى عن الطبقة العاملة. وشكرت «**حلمى**» وأخبرته أننى سأنقل الخبر الذى اعترضت عليه الشركة إلى الصفحة الأولى وهو ماحدث بالفعل.

وعندما نقل إلينا من مدير إحدى الشركات أن مندوب الإعلانات اتصل به وأخبره عن وجود تحقيق سينشر فى «الأهالى» يتضمن نقداً لبعض المخالفات فى الشركة، وأنه يستطيع وقف التحقيق إذا أعطته الشركة إعلاناً للأهالى أجريت تحقيقاً سريعاً. ورغم إنكار المندوب للواقعة، فوجئنا أنه بالفعل يحمل أمر نشر من الشركة لإعلان فى «الأهالى». وقررت نشر التحقيق. والإعتذار عن نشر الإعلان، ووقف التعامل مع مندوب الإعلانات وقرر مجلس التحرير أن ينشر فى الأهالى بصورة دائمة وكجزء من المعلومات الثابتة بها الخاصة بالجريدة العبارة التالية :

* الإعلانات : يتفق بشأنها مع الإدارة وتلفت الأهالى نظر المعلنين أن مندوبيها يحملون بطاقات شخصية صادرة عنها ومحددة المدة وهم غير مفوضين للحديث فى غير مهنتهم ولاعلاقة لهم بسياسة

الجريدة، ولادخل لهم فيما ينشر بها».

المهم ظل الموضوع مدرجاً فى جدول أعمال الأمانة المركزية، والجيزة لاترد، وفى النهاية سجلنا فى محضر الأمانة المركزية على لسان أمين الحزب فى الجيزة، عدم وجود أمثلة أو اتهامات تمس الأهالى فى موضوع الإعلانات، وأن ماذكر فى اجتماع اللجنة المركزية كان مجرد تخوف يتعلق بالمستقبل وتحذيراً ناتجاً من شدة الحرص على «الأهالى».

وقبلت على مضض إغلاق هذا الملف.

وقد تكررت هذه المواقف بصورة أو بأخرى فى كافة اجتماعات اللجنة المركزية بعد ذلك. ونجحنا فى الغالب فى مناقشتها وكسب الغالبية إلى جانب ممارساتنا السياسية والصحفية.

وقد برزت فى هذه الفترة بدايات لمشاكل - بعضها غريب بالنسبة لنا - مع بعض قيادات الحزب.

انقــــلاب شــــيوعــــى

فى سبتمبر ١٩٨٣ وأثناء مناقشاتنا فى مجلس التحرير، لفت أحد الزملاء نظرنا إلى أن الأهالى أجرت حوارات واسعة مع كثير من القادة والقوى السياسية، من بينهم «الوفد»، «والإخوان المسلمين» «والناصريين».. من أمثال **محمد حسنين هيكل، وفؤاد سراج الدين، وعمر التلمسانى، وفريد عبد الكريم** وغيـرهم وأن صـوتاً واحـداً يكاد يغـيب عن هذه الحـوارات هو صـوت «الشيـوعـيين» وكـانت الملاحظة فى محلها واتفقنا على تكليف **«أمينة النقاش»** بإجراء هذا الحوار، مع **«نبيل الهلالى»**

وبالفعل نشر الحوار فى الأهالى يوم ١٤ سبتمبر ١٩٨٢(٣٨) وكان حوارا طويلا شغل صفحتين من العدد. فكرنا فى البداية أن ننشره على عددين متتاليين، كما حدث بالنسبة لحديث **«عمر التلمسانى»**، ولكن الزميل **عبد الغنى أبو العينين** المشرف الفنى بعد أن قرأ الحوار تحمس له، وتمسك بنشره كاملاً على صفحتين، خاصة أن العدد التالى سيصادف إجازة عيد الأضحى المبارك، والتوزيع ينخفض عادة فى الإجازات الرسمية. ولم أجد أى غضاضة فى نشره كاملاً. وبالفعل نشر فى صفحتى ٦و٧.

وفى نفس العدد أجرى **فيليب جلاب** باقتراح من مجلس التحرير حديثاً عاجلاً مع الأمين العام **(خالد محى الدين)** حول سياسات الحكم. وشغل الحديث الصفحة الخامسة.

وقدرنا أن الحديثين سيكونان من ضمن أسباب نجاح العدد (كان توزيعه جيداً بالفعل مقارناً بالتوزيع فى هذه الفترة. فقد وزع ١١١٩١١نسخة).

المفاجأة أنه بعد صدور العدد بساعات أبلغنى **«الدكتور رفعت السعيد»** أمين اللجنة المركزية أن الأمين العام المساعد أبلغه فى مكالمة تليفونية عاجلة احتجاجه على إعطاء كل هذه المساحة لقائد شيوعى، وإبراز حديثه أكثر من حديث الأمين العام للحزب. ولمح لعلاقتى بـ **نبيل الهلالى** حيث كان كلانا متهما بعضوية المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى ونحاكم سويا أمام محكمة أمن الدولة العليا.

وفى اليوم التالى قال لى الزميل **«محمد سيد أحمد»** إن إحدى الشخصيات السياسية غير الرسمية اتصلت به، وسأله هل هناك انقلاب وأن الشيوعيين يوشكون على استلام السلطة. وتوالت

القصص والحكايات من بعض قادة الحزب تحتج كلها (فى الكواليس) على حديث **نبيل الهلالى** وتتهمنى بالانحياز دون أن يثير أحد الموضوع معى أو فى أى هيئة حزبية.

وتذكرت لحظتها أن **«أمينة النقاش»** حذرتنى أثناء النقاش مع **«أبو العينين»** واقترحت اختصاره أو نشره على حلقتين وقالت بالحرف الواحد : «فيه ناس «قاعدينلك فى الحزب وسيجعلوا من الحديث رواية وموضوع أزمة » وكان تقديرها أصح من تقديرى.. والغريب أن هذا الموضوع كان أحد أوراق الذين طالبوا بتركى لرئاسة تحرير «الأهالى» بعد ذلك بخمس سنوات !!.

مفاجــــأة «عـــرفـــات»

الشكلة الثانية كانت حول موقف «الأهالى» من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والتى بدأت بعد الانشقاق فى فتح وخروج قيادة المقاومة من سوريا..

فى البداية ظهرت مشكلة تتعلق ببعض أعضاء الحزب. سافر وفد شعبى مصرى ضم ٣٤ شخصية من مختلف الأحزاب والاتجاهات إلى **«طرابلس»** فى لبنان لمساندة **عرفات** أثناء الحصار السورى الذى فرض عليه هناك لمنعه من العودة إلى لبنان. وضم الوفد ١٢ من قيادات حزب التجمع برئاسة **لطفى الخولى**. وبعد عودة الوفد كتبت **«أمينة النقاش»** والتى مثلت «الأهالى» فى هذه الرحلة الصعبة تحقيقاً صحفياً حول الأيام الخمسة فى طرابلس وطبيعة الصراع هناك. ونشرنا أسماء وفد التجمع فى مربع بنفس الصفحة.(٣٩)

وجاءت الاحتجاجات على التغطية الصحفية من اتجاهين. الأول وعبر عنه **لطفى الخولى** فى اجتماع الأمانة المركزية، ويرى أن التغطية لاتعكس روعة الملحمة البطولية للثورة الفلسطينية ومكتوبة بلا حماس. والثانى عبر عنه بعض أعضاء الوفد الحزبى لعدم الكتابة التفصيلية عنهم وعن دورهم. ورغم عدم موافقتى على ملاحظة **«لطفى الخولى»** حيث كنت أرى أن **«أمينة»** تأثرت بما شاهدته وكتبت بحماس زائد أفقدها رؤية أسباب الأزمة وكيف تطورت، إلا أنها على أى حال - أى الملاحظة - أمر مفهوم ومقبول ويعكس وجهة نظر فيما جرى. ولكن مالم أفهمه حتى الآن، غضب بعض الزملاء أعضاء وفد الحزب إلى طرابلس لأن التحقيق لم يبرز ماقاموا به، فلم أكن أتصور أن مهمة «الأهالى» أن تكتب عن أعضاء الحزب وتحكى عن بطولاتهم فى وقت يسيل فيه الدم الفلسطينى. وأعتقدت - ومازلت - أن مهمة «الأهالى» تقديم صورة حية وصحيحة للأوضاع فى طرابلس والقوى الفلسطينية والعربية المشاركة فى المأساة وموقف كل منهم. وقررت ألاألتفت إلى الضجيج الذى أثاره بعض أعضاء وفد الحزب فى الكواليس وعبر الاتصالات التليفونية. ومارس **«صلاح عيسى»** ضغطاً علىّ لكى تكتب «الأهالى» عنهم. وظللت متمسكاً برأيى، إلى أن قرأت روز اليوسف فى يوم الاثنين، فإذا بأحد الزملاء الذين كانوا ضمن الوفد الشعبى إلى طرابلس، يكتب كلمة غريبة يسخر فيها من السيدات اللاتى شاركن فى الوفد من التجمع وتعرضن للخطر فى طرابلس. واقترح **صلاح** أن يكون هذا مدخلا للحديث عن الوفد الحزبى كله وبالفعل خصصنا صباح الأربعاء فى العدد التالى «لكتيبة طرابلس» وضاعفنا المساحة. (٤٠)

ولكن المشكلة الحقيقية جاءتنا بعد الوصول المفاجئ **لعرفات** إلى القاهرة ولقائه بالرئيس **مبارك**. وأذكر أن مجلس إدارة «الأهالى» كان مجتمعاً برئاسة **خالد محى الدين**، وخرجت لقضاء

أمر ما ومررت على جهاز التيكر الخاص بوكالة الأنباء الفرنسية وفوجئت ببرقية عاجلة حول وصول **عرفات** إلى القاهرة وهو فى طريقه وقواته من طرابلس إلى الحديدة. وأسرعت بإبلاغ «**خالد محى الدين**» وبقية الزملاء، وأحسسنا جميعا بخطورة الزيارة واتفقنا على أن تواصل «**الأهالى**» المتابعة الإخبارية للحدث. وأن نناقش الموقف السياسى للحزب فى اجتماع الأمانة المركزية يوم الأحد التالى، أى بعد ٤ أيام.

وفى الأمانة المركزية كان واضحاً أن هناك اتجاهين متقابلين. البعض يرى أن الزيارة اختراق حقيقى لكامب ديفيد وموقف إيجابى من الرئيس «**حسنى مبارك**» سيؤدى إلى تغيير فى السياسة المصرية، وآخرون عبروا عن مخاوفهم من انجرار الثورة الفلسطينية فى ظل أزمتها إلى نهج كامب ديفيد، وأن الممارسات المصرية الرسمية لاتعدو كونها مناورات لجذب **عرفات** ومن بعده العرب إلى أرضية الصلح مع إسرائيل والحل الإسرائيلى الأمريكى.

وبعد مناقشات مطولة اتفقنا على عدم التعجل بإصدار بيان من الحزب وأن تكون افتتاحية الأهالى هى ملخص دقيق للرؤية الحزبية فى هذه المرحلة. واستثناء من القواعد المعمول بها، تقرر أن أعرض نص الافتتاحية على الأمين العام فى اليوم التالى، بحضور من يرغب من أعضاء الأمانة المركزية.

سهرت مساء الأحد فى كتابة الافتتاحية. وكنت كالسائر على الشوك أحاول أن أجمع المتناقضات، وأعكس بدقة نقاط الاتفاق بيننا فى الأمانة المركزية، وأحافظ على الحقيقة كاملة. وأعتقد أن التوفيق صادفنى، فحظيت الافتتاحية بتقدير «**خالد محى الدين**» والزملاء الذين حرصوا على الحضور صباح الاثنين لقراءتها فى مكتب الأمين العام.

وقامت افتتاحية «الأهالى» التى اخترت لها عنواناً محايداً بلا أى دلالة «**لقاء «مبارك - عرفات» فى القاهرة**» على مجموعة من الحقائق..

- أن اللقاء لم يكن صدفة وبلا مقدمات، وأن الأمر مطروح على النقاش منذ الغزو الإسرائيلى للبنان، وحصار بيروت، داخل صفوف المقاومة الفلسطينية، ومع القوى الوطنية. وأن الخلاف تركز حول الطريقة التى تستعاد بها مصر الرسمية.. هل باستمرار المقاطعة العربية حتى إلغاء كامب ديفيد.. أم بالتجاوب مع أى خطوة أو إشارة أو رغبة فى التحرر من قيود كامب ديفيد.
- أن هناك تصرفات إيجابية من جانب إدارة «**حسنى مبارك**».. فى الفترة الأخيرة.
- أن هذا اللقاء يكتسب مضمونه الحقيقى وطنيا وقوميا، مصرياً وفلسطينياً وعربياً، بأن يكون بداية لتوحد عربى حول استراتيجية قومية صحيحة.. **تؤدى إلى تصفية منهج واتفاقيات كامب ديفيد، وتحرير مصر من قيود معاهدة ١٩٧٩.**

وختمت الافتتاحية ملخصاً الموقف :« إن الخطوة التالية، سواء من جانب الرئيس **حسنى مبارك**، أو من جانب **ياسر عرفات** ومنظمة التحرير الفلسطينية، هى التى ستحدد بشكل قاطع ونهائى، الخانة التى ستوضع فيها هذه الزيارة التاريخية، فى الواقع العربى، وفى التاريخ أيضا».(٤١)

وكان مانشيت العدد «**عاصفة عربية بعد لقاء عرفات ومبارك**» فى إشارة إلى تقرير إخبارى تحليلى لردود الفعل الفلسطينية والعربية على الزيارة، حرصت على أن أكتبه بنفسى ونشر فى صفحة (٢).

وتصادف أن بدأنا في هذا العدد أيضا صفحة (٥) في نشر المقالة الأولى من ثلاثة مقالات للزميل «**مصطفى الحسيني**» الكاتب الذى عايش طويلاً الثورة الفلسطينية ومن داخلها. يطرح وجهة نظر في أزمة الثورة الفلسطينية، تخالف ماسبق أن نشرناه في الأعداد السابقة مباشرة لـ **لطفي الخولي**.

وبعد ظهور العدد، استقبل بترحاب من غالبية الأعضاء. ولكن أنصار «أن **مبارك** بدأ يدير ظهره لكامب ديفيد وأن الزيارة خطوة هائلة في تغيير السياسة المصرية»، انطلقوا في حملة همس ضد «الأهالي» وخاصة التقرير الذى كتبته في الصفحة الثانية، ومقال **مصطفى الحسيني**. وكان ردى على واحد منهم اتخذ الطريق الصحيح وأبلغنى مباشرة باعتراضه، أن هناك حقاً للقارئ في معرفة الحقائق كاملة، وبصرف النظر عن رأينا فيها، و«الأهالي» التزمت بسياسة مقررة سلفا لكل قضايا الوطن، وبالذات بالنسبة لقضية فلسطين. وهي أن المعلومات حق للقارئ، والرأى حق للصحيفة والكاتب، وسواء بالنسبة لتقريري أو مقال **مصطفى الحسيني**، فكلاهما يقدم مجموعة من الحقائق التي لايمكن إخفاؤها على القارئ.

وواصلنا نفس الخط في العدد التالي. فكتبت **أمينة النقاش** تحليلاً إخبارياً تابعت فيه تطورات ردود الفعل المصرية والفلسطينية والعربية والدولية، والتغييرات المحتملة في الخريطة السياسية للشرق الأوسط بعد زيارة **عرفات**. وتصاعدت حملة الهمس إلى أن تحولت إلى مناقشة في الأمانة المركزية بعد عودة الزميل «**لطفي الخولي**» أمين الشئون العربية من الخارج والذى كان حريصاً في هذه الفترة على النقاش في الهيئات. فطرح **لطفي** ملاحظاته النقدية حول ماتنشره الأهالي محدداً بالذات ماكتبته **أمينة النقاش** و**مصطفى الحسيني**، باعتباره انحيازا ضد قيادة منظمة التحرير، وموقفاً سلبياً من زيارة **عرفات** للقاهرة بطريقة غير مباشرة. وكررت وجهة نظرى حول دور الصحافة وحق القارئ في معرفة المعلومات و.. و.. تجاوز **لطفي** هذه النقطة بعد مناقشات مجهدة، ليركز على أن الحزب قد تأخر في إعلان موقف واضح ومحدد إلى جانب هذه الزيارة. وأنه إذا كان التردد مفهوماً في الأسبوع الأول لها، فتطورات الأحداث تجعل تأييد هذه الزيارة أمراً محتوماً، وأشار إلى أن الافتتاحية التي نشرت عقب الزيارة مباشرة كانت موفقة وصحيحة، ولكن الأحداث قد تجاوزتها. ونجح **لطفي الخولي** في اتخاذ قرار بتأييد الزيارة وإصدار بيان بذلك، وأن تكون «الأهالي» في كافة معالجتها ملتزمة بهذا الموقف. وتقرر أن يصدر البيان عن الأمانة العامة وأن يعده **لطفي الخولي** وقد نشر البيان نصا بعد ذلك في «الأهالي» (٤٢) وانتهت هذه المشكلة بسلام.. فالعلاقات الحزبية حول الأهالي، حتى ذلك الحين كانت في مجملها صحية وسليمة عدا استثناءات قليلة، لم تؤثر على المجرى العام.

وكانت محصلة العام الثاني «للأهالي»، ايجابية بصورة عامة.

لقد واجهنا خلال «العام الثاني» من الإصدار الثاني «للأهالي» عددا من العوامل أدت الى انخفاض التوزيع عن العام الأول بنسبة ضئيلة (٩٦,٥٪) ومن هذه العوامل:

- عدم وجود ضربات صحفية كبيرة مثل التي حصلت عليها «الأهالي»، طوال الستة أشهر السابقة لبداية العام الثاني والتي رفعت توزيعها في بعض الأعداد إلى ١٥٠ ألف وأكثر.
- تخفيض عدد الصفحات في كثير من الأعداد إلى ١٠ صفحات بناء على طلب من الإدارة وموافقة التحرير.

- ظهور جريدة الوفد الأسبوعية اعتباراً من ٩ مارس ١٩٨٤، والتى أجتذبت قطاعات واسعة من الفئات الوسطى، وهى المستهلك الأساسى للصحف. وكانت الوفد بالضرورة أو بموقفها الاجتماعى والسياسى (اليمينى) أقرب إلى التوجه الذى ساد صفوفهم منذ السبعينات، بالإضافة إلى تركيزها على الإثارة، وأسلوب النميمة المبالغ فيه (مدرسة أخبار اليوم) وهو مايجذب قطاعات هامة من القراء من كافة الطبقات، وتميزها نتيجة للإمكانيات المادية (طباعياً وفى نوعية الورق). وأدى صدور الوفد الأسبوعية يوم الخميس، أى اليوم التالى لصدور الأهالى، بل وعرضها فى السوق مساء الأربعاء إلى تقليل مدة عرض الأهالى إلى يوم واحد عملياً، بعد أن كانت تعرض فى ٤ أيام (الأربعاء - الخميس - الجمعة - السبت) دون منافس من صحف المعارضة.

- ولكن أهم المشاكل وأخطرها، كان الوقوع فى المحظور وأعنى به الخضوع لضغوط بعض قيادات الحزب فى المحافظات، وإعطاء الموضوعات الحزبية والمؤتمرات الحزبية والنشاط الحزبى مساحات واسعة، بل وكثيراً من المانشيتات. فرغم الجهد الذى بذل فى تقديم هذه الموضوعات فى صورة صحفية حية، فقد أثر بالسلب على توزيع «الأهالى». وجاءت مرحلة الانتخابات، وسيطرة موضوعاتها على صفحات الأهالى، لتكون السبب الأساسى فى انخفاض التوزيع وإن لم يكن بالقدر الخطر. فكان متوسط التوزيع خلال العام الثانى (١٠٥٤٠٣ نسخة) فى العدد، بانخفاض ٦٦٨٠ نسخة عن متوسط العام السابق. ولعل الفترة التى شهدت انخفاضاً ملفتاً خلال هذه السنة «من ٢٥ يناير ١٩٨٤ (العدد ١٢٠) - وحتى ٢ مايو ١٩٨٤ (العدد ١٣٤)..» تقدم الدليل على صحة هذه الرؤية. فهى فترة الموضوعات الحزبية البارزة والانتخابات العامة. وقد وصل متوسط التوزيع فيها الى (٨٣٤٨٩ نسخة) فى العدد. بانخفاض عن المتوسط العام (٢١٩١٤ نسخة). وأعتقد أن ذلك درس كان علينا أن نعيه جيداً.

هوامش الفصل الثامن

١) الأهالى العدد ١٢٦ ٧ مارس ١٩٨٤ السنة السابعة صفحة ٣ .
٢) الأهالى العدد ٩٢ ١٢ يوليو ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ١.
٣) المصدر السابق صفحة ١ .
٤) الأهالى العدد ١٠٠ ٧ سبتمبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ٤و٥.
٥) الأهالى العدد ١٠٧ ٢٦ أكتوبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ٧.
٦) الأهالى العدد ١٢٥ ٢٩ فبراير ١٩٨٤ السنة السابعة صفحة ٤ .
٧) الأهالى العدد ١٢٦ ٧ مارس ١٩٨٤ السنة السابعة صفحة ٣ .
٨) الأهالى العدد ١٠١ ١٤ سبتمبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ١.
٩) المصدر السابق صفحة ١٠.
١٠) المصدر السابق صفحة ١٢.
١١) الأهالى العدد ١٠٢ ٢١ سبتمبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة .
« حقيقة ماحدث فى السنة الأولى للخطة » .
والأهالى العدد ١٠٤ ١٥ أكتوبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ٥.
« الإنجازات الوهمية للخطة »
١٢) الأهالى العدد ١٠٦ ١٩ أكتوبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ٥ .
١٣) الأهالى العدد ١٠٧ ٢٦ أكتوبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ٥.
١٤) المصدر السابق صفحة ١٠.
١٥) الأهالى العدد ١١١ ٢٣ نوفمبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ٥.
والأهالى العدد ١١٢ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ٧.
« حول إنجازات الخطة الخمسية الأولى »
١٦) الأهالى العدد ١١٥ ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ٥.
١٧) الأهالى العدد ١٠٩ ٩ نوفمبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ٦ و٧.
١٨) الأهالى العدد ١١١ مصدر سابق صفحات ١، ٦، ٧.
١٩) الأهالى العدد ١١٢ مصدر سابق صفحة ١.
٢٠) الأهالى العدد ٩٩ ٣١ أغسطس ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ١ .
٢١) الأهالى العدد ١٠٨ ٢ نوفمبر ١٩٨٣ السنة السادسة صفحة ١.
٢٢) الأهالى العدد ١٢١ ١ فبراير ١٩٨٤ السنة السابعة صفحة ٦.
٢٣) الأهالى العدد ١٢٢ ٨ فبراير١٩٨٤ السنة السابعة صفحة ٨.
٢٤) الأهالى العدد ٩٩ مصدر سابق صفحة ٥.
٢٥) الأهالى العدد ١١٩ ١٨ يناير ١٩٨٤ السنة السادسة صفحة ٧.
٢٦) الأهالى العدد ١٢٣ ١٥ فبراير ١٩٨٤ السنة السابعة صفحة ٥.

٢٧) **الأهالى** العدد ١١٠ ١٦ نوفمبر ١٩٨٣ السنة السادسة **صفحة ١.**

٢٨) الأهالى العدد ٩٩ مصدر سابق صفحة ٥.

٢٩) الأهالى العدد ١٢٦ مصدر سابق صفحة ٧.

٣٠) جاء في تقرير مجلس الإدارة إلى اللجنة المركزية للحزب مايلي :

« وأعطت الأهالي اهتماماً خاصاً للقضايا والمشاكل العمالية.. سواء بالخبر أو التحقيق أوالمقال.

فنشرت في صفحتها الأولى وفي الصفحة الرابعة عشرات من أخبار نضال الطبقة العاملة ومشاكلها الاجتماعية والنقابية والاقتصادية.. مثل «٩ لجان يشكلها العمال للدفاع عن القطاع العام – العاملون بشركة عمر أفندي يرفضون تعديلات لائحة صندوق العاملين – مشكلة الحوافز والأرباح في الأهرام – الجمعية العمومية لشركة قطاع عام تنحي مجلس الإدارة – تصفية الشركة العامة للبطاريات واستبدالها بشركة أجنبية – تعديلات بالمقاس في قانون النقابات العمالية – وقائع خطيرة في شركة المحلة – حبس مطلق لعمال شركة الكيماويات الدوائية ووقف صرف مرتباتهم – عمال الهيئة العربية للتصنيع يسحبون الثقة من مجلس صندوق العاملين – نقابة عمال البناء والأخشاب ترفض تصفية شركة المقاولات – قرارات لصالح العاملين بالصناعات المعدنية – مؤتمر حول الحريات النقابية – إهدار المال العام في القاهرة للمنسوجات – عمال الشعب يحتجون على عدم تنفيذ حكم لصالحهم – انحرافات في الجمعية التعاونية لشركة المعصرة الهندسية – الحكومة تبيع ٣ مطابع ونقابة الطباعة والصحافة تعترض – اتحاد العمال يرفض المساس بالأرباح – **سعيد جمعة** يستقيل من حزب الحكومة – شركة استثمار ضد العمال – **سعد محمد أحمد**.. عدم عرض الأسماء على المدعي الاشتراكي مطلب جماعي – **خالد محيي الدين** يدعو لعقد ندوة للحريات النقابية – مذكرة للرئيس **مبارك** حول الحريات النقابية – عمال النقل البحري يطالبون – نقابة بنك مصر ترفض تنفيذ حكم القضاء – الانتخابات النقابية سبتمبر أم أكتوبر – إسكو تطرد العمال من مساكنها – معركة انتخابية ساخنة في الدورة النقابية – اعتصام عمال مصنع الغزل بالمنيا والقبض على ١٨ عاملاً – نقل عمال المنيا المضربين عن الطعام إلى المستشفى – عمال مصنع ٣٦ ينهون اعتصامهم والإدارة تستجيب لمطالبهم – شركة أمريكية تؤذي العمال المصريين – حزب التجمع يناقش الانتخابات العمالية القادمة – صرف العلاوة الإضافية لعمال هيئة التصنيع – عمال مصنع «دوصلاى» بدون مرتبات أو بدل بطالة – استمرار اضطهاد نقابي بشركة مساهمة البحيرة – زيادة عدد النقابات العمالية – إعادة تصنيف اللجان النقابية – نقابة عمال الزراعة تنضم للاتحاد الحر إضراب عمال المقاولون العرب بأسيوط – العاملون بالحديد والصلب يرفضون التعامل مع إسرائيل – شركة الحديد والصلب تطرد العمال من المساكن – حكم ضد الإسكندرية للأغذية – **العماوي** وافق ثم تراجع – عمال المحطة الحرارية بالسويس يطالبون بإنشاء نقابة – القضاء يأمر بقبول أوراق ترشيح **فؤاد العقال** – مطالب مهنية لعمال مصانع الحوامدية – بداية خطيرة للانتخابات العمالية – قيادات عمالية تستبعد ٨ بحارة من الترشيح – أول وفد عمال مصرى إلى موسكو نجح في مهمته – استبعاد ٤١ عاملاً من الترشيح في شركة الكيماويات – انحرافات نقابية في شركة قطاع عام – بدأت إجراءات الاعتراض على العمال – استبعد من الترشيح لصالح مرشحي الحكومة.. »

.. ونشرت الأهالي مجموعة من التحقيقات العمالية وخصصت صفحة لها اعتباراً من العدد ٩٨ في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢ تمهيداً للمعركة الانتخابية، ومن أهم هذه التحقيقات :

«عمال الظهورات يبحثون عن مظلة قانونية ضد الفصل – ظاهرة غريبة في مصنع قطاع عام بشبرا الخيمة الشركة الأهلية للغزل والنسيج – شركة إسكو – شركة النصر لصناعة الزجاج – ٢٠٠ عامل وأسرهم مهددون بالتشرد – نعم القطاع العام يمكن أن يربح – العمال يحمون القطاع العام – العمال والانتخابات القادمة – قيادات العمال ترفض تدخل المدعي الاشتراكي في الانتخابات – سائقو الترام ضحايا ارتباك المرور – مواجهة مع وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد عمال مصر – القيادات العمالية لحزب التجمع تطالب – قادة

عمال الغزل يكشفون الانحرافات فى الحركة النقابية - ربع مليون عامل يتنافسون على عضوية ٢٥٠٠ لجنة نقابية - النقابات نائمة ومشاكل العمال مازالت قائمة - العمال لايتذكرون أسماء النقابيين ولايعرفون مقار النقابات - مع عمال القاهرة والسويس..».

. وطرح عدد من القيادات العمالية والكتاب مجموعة من القضايا من خلال مقالات منها : ٨٣ عام الانتخابات نعم .. ونريده عاماً للديمقراطية (**محمد الديب**) - الجمع بين المناصب الإدارية وقيادة الجماهير (**محمد السيد علي**) - من أجل معركة نقابية ديمقراطية مستقلة (**عبد المجيد أحمد**) - الحوافز بين الواقع والمطلوب (**طلال شكر**) - خطوات لإنقاذ صناعة النسيج (**نبيل عبد الغنى**) - أصبح الإضراب مشروعا فى مصر (ز) - الانتخابات النقابية (**طه سعد عثمان**) - قبل ذهاب الرئيس إلى مؤتمر العمل الدولى (**صابر بسيونى**) - القطاع العام إلى أين (**حسن أبو الخير**) - نحو قيادات نقابية جديدة (**رشاد الجبالى**) - الحركة النقابية العمالية فى خطر(**أحمد شرف الدين**) - نتمسك بوحدة التنظيم النقابى (**فتحى محمود**) - ياقدامى النقابيين أين أنتم (**طه سعد عثمان**) - مالم يقله وزير العمل (**غريب نصر الدين**) - مبنى النقابة المكان الطبيعى لإجراء الانتخابات (**صابر زايد**) - الهجوم على الرقابة الإدارية (**البدرى فرغلى**) - عمال الصلب والطريق إلى سياسة جديدة (**محمد الديب**) - الحركة النقابية من أين وإلى أين (**عماد الدين عبد الغفار**) - اتحاد العمال وربط الأجر بالأسعار (**نبيل عبد الغنى**) - عيد أول مايو (**طه سعد عثمان**)..».

.. واحتلت بيانات وقرارات مكتب العمال المركزى مساحة هامة فى « الأهالى ».

ونجحت « الأهالى » فى معالجة جزء من القصور السابق فى تغطية قضايا ومشاكل الفلاحين، وبصفة خاصة موضوع العلاقة بين المالك والمستأجر، سواء بالخبر أو التحقيق أو المقال وكذلك إعلان قيام اتحاد الفلاحين..

فمن الناحية الإخبارية نشرت موضوعات من أهمها .« المزارعون يحجمون عن زراعة القمح - الصرف المعطى يهدد الأراضى الزراعية بالبوار - إبلاغ المدعى الاشتراكى عن وقائع خطيرة بمركز الحسينية - ٤٠٪ من العجول تموت بسبب التغذية والطاعون - الضرائب تبتلع أموال الفلاحين - انتخاب مجلس إدارة اتحاد الفلاحين - تأجيل قضية الفلاحين بالداخلية - مشكلة البصل كارثة تضر بالاقتصاد القومى - جيوش الفئران تهاجم القرى المصرية - خسائر كبيرة فى محصول القمح والقطن - اتحاد الفلاحين : بنوك القرى لاتخدم القضية الزراعية - اتحاد الفلاحين المصريين يشارك فى مؤتمر اتحاد الفلاحين العرب - اتحاد الفلاحين : مقترحات لحل المشكلة الزراعية - استفاد كبار الملاك من الملكية بينما تعرضت أراضى صغار المزارعين للبوار..».

.. ومن ناحية الموضوعات والتحقيقات نشر العديد منها مثل..« تجربة ميدانية لاتحاد الفلاحين بالدقهلية - ندوة اتحاد الفلاحين - تجربة من الدقهلية .. العلاقة بين المالك والمستأجر - قيام أول اتحاد ديمقراطى للفلاحين المصريين - ١٧ مليون فلاح مصرى مصابون بالبلهارسيا - لماذا يهاجر الفلاح المصرى - إنهم يطردون الفلاحين فى بنى مزار - الأهالى تواصل مناقشة أسعار المحاصيل الزراعية - اتحاد الفلاحين بدأ نشاطه..».

. وكتب عدد من الزملاء مقالات وآراء مختلفة منها .. « أجيبوا نداء المعدة - انقذوا تجربة الأرز الجديدة - صغار الفلاحين يدفعون الضرائب - البذور الفاسدة بعد الأغذية الفاسدة - بنك القرية الصديق الذى يرفضه الفلاحون - (**محمد عراقى**) - من أجل حماية أرضنا الزراعية (**عبد البارى بسيونى**) - المجاعة أو التبعية (**عريان نصيف**) ».

وثائق اجتماعات اللجنة المركزية دورة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٣ صفحتا ٨،٧

(أرشيف التجمع) .

٣١) الأهالى العدد ١٢٩ ٢٨ مارس ١٩٨٤ السنة السابعة .

٣٢) الأهالى العددد١٣٠ ٤أبريل ١٩٨٤ السنة السابعة .
٣٣) الأهالى العدد ١٣٧ ٢٣ مايو ١٩٨٤ السنة السابعة .
٣٤) الأهالى العدد ١٣٨ ٣٠ مايو ١٩٨٤ السنة السابعة .
٣٥) الأهالى العدد ١٣٩ ٦ يونيه ١٩٨٤ السنة السابعة.
٣٦) انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ – دراسة تحليلية
الأهرام – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – ١٩٨٦
تقديم السيد ياسين
إشراف د. على الدين هلال.
٣٧) وثائق اجتماعات اللجنة المركزية دورة ١٨ و١٩ أكتوبر ١٩٨٤ صفحة ١٣٣
(أرشيف التجمع).
٣٨) الأهالى العدد ١٠١ مصدر سابق.
٣٩) الأهالى العدد ١١٢ مصدر سابق .
٤٠) الأهالى العدد ١١٣ ٧ ديسمبر ١٩٨٣ السنة السادسة .
٤١) الأهالى العدد ١١٦ ٢٨ ديسمبر ١٩٨٣ السنة السادسة .
٤٢) الأهالى العدد ١١٩ مصدر سابق.

الفصل التاسع

دوامة من الصراعات

لم تكن انتخابات مجلس الشعب فى مايو ١٩٨٤ ونتائجها، حدثاً عادياً أو تقليدياً فى حياة الوطن والحزب. لقد قُتل حلم التغيير بالديمقراطية فى قلوب وعقول الكثيرين، عقب تزوير الانتخابات. وكانت الصدمة قوية لأنهم راهنوا بصورة غير واقعية على «مبارك» ودرس حادث المنصة واستيعابه له، وبالتالى وجود مصلحة أكيدة له فى الديمقراطية وفى انتخابات حرة، خاصة وحصول الحزب الحاكم - على الأقل فى هذه الانتخابات - على أعلى الأصوات والأغلبية مضمون، بالبناء القانونى والسيطرة على أجهزة الإعلام والحكم المحلى، دون حاجة إلى التزوير المباشر والفج والعنيف. وكان واضحاً أن تيارات يسارية - خارج وداخل التجمع - قد وقعت فى هذا الفخ. ولم يتجاوز **«خالد محى الدين»** الحقيقة عندما وصف هذا الأثر للانتخابات فى كلمته الافتتاحية للمؤتمر العام الثانى لحزب التجمع، فقال : «.. **والنكسة الهائلة التى أصابت حلم التغيير بالديمقراطية بعد تزييف انتخابات مجلس الشعب فى مايو ١٩٨٤، وانفراد اليمين بسلطة التشريع والسلطة التنفيذية..**».(١)

وقد أحست قيادة حزب التجمع بموجة هائلة من السخط والغضب والإحباط تجتاح صفوف الحزب فى كافة المستويات. البعض أصابه اليأس وانزوى وهجر العمل السياسى. والبعض دخل فى حالة من القلق والارتباك و «اللخبطة». وآخرون - ربما تعبيراً عن حالة يأس أيضاً - رفعوا شعارات غير واقعية، حول إسقاط الحكم بالقوة وبالكفاح المسلح، وبالتالى نفى وجود الحزب عملياً.

وأسرعت الأمانة المركزية بالتقدم للأمانة العامة باقتراح بتشكيل لجنة لإعداد تقرير حول انتخابات مجلس الشعب، بناء على تقارير لجان المحافظات ولجنة الإشراف على الانتخابات ومايتوفر لها من وثائق وتشكلت لجنة ضمت عدداً من قيادات الحزب هم **«لطفى واكد - د. فؤاد مرسى - د. رفعت السعيد - حسين عبد الرازق - عبد الله الزغبى - عبد العظيم المغربى - رشاد الجبالى - عبد الغفار شكر - حسين عبد ربه - أبو العز الحريرى»**.

وخلال المناقشات التى دارت فى اللجنة والأمانة العامة، برز اتجاهان واضحان. الاتجاه الأول عبر عنه بوضوح **د. رفعت السعيد ود. فؤاد مرسى**، أعطى مساحة هامة فى دراسة نتائج الحزب فى الانتخابات للتزوير والتدخل الحكومى والأسباب الموضوعية الخاصة بالمجتمع مثل «التغيير الذى أصاب خريطة المجتمع والطبقات فى مصر فى السنوات العشر الماضية بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادى. ولقد امتدت آثار هذه التغييرات إلى الطبقات العاملة، وبخاصة الفلاحين والعمال ومع أنها تظل جزئية أو هامشية، فأنها تركت آثارها على المعركة الانتخابية».(٢)

وذلك دون أن يغفل عن نواحى القصور والعجز فى البناء الحزبى وأساليب العمل والخطاب

السياسي، بل ومع إعطائها مساحة لاتقل - إن لم تزد - عن المساحة المعطاة للتزوير.

والاتجاه الثاني، ألح على خطأ تعليق الفشل فى الانتخابات على «شماعة» التزوير وأن القضية الجوهرية، هي قضية الحزب.. عزلته عن الجماهير وبرنامجه ومنهجه وأساليب عمله وخطابه السياسي المتطرف والحاد وتحالفاته وماشابها من أخطاء.. حتى وإن كان هناك تدخل وتزوير. وعبر عن هذا التيار د. **إبراهيم سعد الدين، ود. إسماعيل صبري عبد الله وأبو سيف يوسف** وآخرون.

وقد انتهت اللجنة إلى تقرير شامل عكس فى الأساس وجهة نظر التيار الأول، وحظى بقبول شبه إجماعي فى الأمانة العامة واللجنة المركزية عند تقديمه لها فى ١٨ أكتوبر ١٩٨٤.

يقول التقرير فى جزئه الأول تحت عنوان «**تزوير انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤**»:

«ففى يونيو ١٩٨٣ أصدرت الحكومة قانوناً ينظم انتخابات مجلس الشعب بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة وهو قانون يحرم المستقلين من الترشيح ويحرم الأحزاب من التحالف والائتلاف فى إطار برنامج مشترك، ويحرم الأحزاب أيضاً من التمثيل فى مجلس الشعب مالم تحصل على نسبة ٨٪ من الأصوات الصحيحة على الأقل. كما عدلت قانون انتخابات المجالس المحلية وجعلتها تجرى طبقا لما يسمى بنظام القائمة المطلقة. وكان الغرض من ذلك واضحاً، وهو انفراد الحزب الحاكم - وقد تاكدت صفته الشمولية وازداد اندماجه فى جهاز الدولة - بالسلطة والثروة فى البلاد لسنوات طويلة مقبلة. وتجلى ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بالمجالس المحلية، فقد أريد أن يخلو الجو للانفتاحيين وتجار الانتخابات وبخاصة للقوى والأفراد الذين شاركوا فى الفساد فى مستويات الإدارة المحلية وبالتعاون معها، وذلك للانفراد تماماً بمؤسسة الحكم المحلى التى تنتشر فى كل أنحاء البلاد، والتى تملك نفوذاً محلياً هائلاً لهيمنتها على الخدمات اللازمة فى الحياة اليومية للمواطنين».

«.. واضطر حزبنا أن يخوض المعركة الانتخابية دون تحقيق الضمانات التى سبق إجماع المعارضة عليها لخلق ظروف انتخابية سليمة. بل وتمت الانتخابات فى ظل العمل بحالة الطوارئ، فى ظل كافة القوانين المقيدة للحريات..».

«.. لقد أثبت حزبنا خلال المعركة الانتخابية وجوده السياسي فى مصر، فى المدينة والريف. واستطاع أن يفضح ظاهرة الطفيلية، ومظاهر الفساد، وخطورة التبعية على أوسع نطاق. كما ساعدته المعركة الانتخابية على تحديد رؤيته للمشاكل الجماهيرية بدرجة أدق واتسعت قاعدة التأييد الشعبى للحزب إلى أبعد مما كنا نتصور.

وأصبحنا نوجد فى أماكن لم نكن نوجد فيها من قبل. وجاءتنا عناصر جديدة لتنضم إلى حزب «التجمع» بوصفه حزباً لليسار فى مصر. وبرزت وحدة التجمع في المعركة واكتسحت معظم مخلفات الشلقية والشللية.

باختصار فإن المعركة الانتخابية قد أثبتت الحقيقة النظرية القائلة بأن التحرك الجماهيرى مصدر قوتنا الحقيقية التى نعتمد عليها من أجل انتزاع حق الشعب المصرى فى الحياة لكنها كشفت أيضاً مواضع الضعف فى العمل الحزبى. هذا الضعف الذى تمثل فى عدم قدرة الحزب على تعبئة الجماهير وتحريكها إلى صناديق الانتخابات.»

«إن المحصلة النهائية للمعركة الانتخابية هى محصلة إيجابية تتمثل فى خوض اليسار المصرى لأول مرة معركة الانتخابات البرلمانية على المستوى الوطنى كله كحزب شرعى، وببرنامج انتخابى

يتضمن رؤية اليسار المصرى لكيفية الحل الفورى لمشاكل الجماهير الملحة وتنفيذ المطالب المشروعة لفئات الشعب والمواجهة الشاملة لأزمة مصر. ودفع التطور الديمقراطى للأمام.

وهى رؤية واقعية وعملية ومباشرة جلبت تأييداً جماهيرياً واسعاً. لقد برز حزبنا بوصفه حزب اليسار الذى حقق التعاون بين مختلف تيارات اليسار المصرى داخل وخارج التجمع فى المعركة الانتخابية. ونجح إلى حد كبير فى التقاء كل قوى اليسار من حوله».

«.. ولم يكن اشتداد ساعد الحزب ليغيب عن حسابات الفئات الطفيلية المسيطرة على الحكم. ولقد أعدت مخططها الانتخابى على أساس استبعاد حزبنا من خريطة مجلس الشعب.وكان ذلك سر اشتراطها حصول الحزب على ٨٪ على الأقل من أصوات الناخبين. غير أن حركة الحزب بين الجماهير خلال المعركة الانتخابية لم تلبث أن قلبت حسابات الحكومة. ومن ثم فقدت حرصها واتزانها وأقدمت على إدارة المعركة الانتخابية مستخدمة أسلوب الضغط، بالترغيب والترهيب معاً. أسلوب الضغط بالترغيب للمواطنين من خلال مؤسسات الحكم المحلى والمجلس الأعلى للشباب والاتحاد العام للعمال. وأسلوب الضغط عليهم بالترهيب من خلال الأجهزة الحكومية وخاصة جهازى الحكم المحلى ووزارة الداخلية، بخاصة مباحث أمن الدولة. وشهد يوم الإدلاء بالأصوات قمة الضغط الحكومى باستخدام التزوير المباشر والعنف المنظم وتشكلت لحساب الحزب الحاكم عصابات إرهابية لترويع المواطنين من ناخبين ومندوبين ولإسقاط المرشحين المعارضين ووزعت الأموال من جانب الحزب الحاكم وحزب الوفد الجديد على نحو يجدد التحذير من خطورة رأس المال على الحكم..

.ومن المؤسف أن تكون هذه الممارسات المعادية للديمقراطية هى نفسها التى وفرت، وتوفر، الأساس الموضوعى لكل محاولات التشكيك فى جدوى العمل السياسى عبر الطريق الديمقراطى. وهكذا تلعب الحكومة بالنار وتعرض البلاد لمخاطر جسيمة قد تعصف بالتجربة الديمقراطية من جذورها»(٣)

ويحدد التقرير أيضا النواقص التنظيمية التى أبرزتها الانتخابات (٤)

النغمة الصحيحة ... فى الانتخابات

ورغم موضوعية التقرير ودقته وشجاعته، وموافقة الأمانة العامة واللجنة المركزية عليه بشبه إجماع كامل، فيبدو أننا جميعاً لم نتصور الحالة النفسية والمزاجية السائدة فى الحزب، وعنف الأزمة التى عصفت به من الداخل.

وكان البعض يبحث عن كبش فداء. ويسعى إلى إجراء تغييرات فى الحزب فى عكس الاتجاه السائد عقب الانتخابات. وآخرون أصابهم الارتباك.

ووجد البعض فى «الأهالى» ضالتهم المنشودة.

وطوال أربعة أشهر (من يوليو إلى أكتوبر) دخلت «الأهالى» فى سلسلة من المتاعب داخل الحزب، وفى دوامة من الاجتماعات والمناقشات والصراعات، كادت تصيب تحريرها بالشلل. خاصة وقد شهدت هذه الأشهر الأربعة هبوطاً فى التوزيع (كان متوسط التوزيع خلال يوليو ٨٢٣٣٤ نسخة فى العدد - وفى أغسطس ٧١١١٢ نسخة فى العدد - وفى سبتمبر ٧٣٢١٠ نسخة.. وهكذا)

كان الاجتماع الأول هو اجتماع مجلس إدارة صحافة الحزب «الأهالى» لمناقشة الأهالى فى الفترة السابقة (فترة الانتخابات) والخط الإعلامى فى المرحلة القادمة (٥)

وبدأ الأمين العام **خالد محى الدين** بعدد من الملاحظات العامة، كان أهمها..

- كثرة التكذيبات لأخبار تنشر فى «الأهالى».

- برغم أن الأعداد الخاصة بالانتخابات، أعداد جيدة بشكل عام، إلا أن العدد الخاص(ملحق العدد ١٣٧) كان سيئاً جداً، وجه هجومه إلى شخصيات لامصلحة لنا فى معاداتها ونغمته كانت عالية جداً أعلى من اللازم..

- هناك تزيد لفظى فى بعض موضوعات «الأهبارية» وفتح نيران على عناصر وشخصيات عديدة بلا داع «رغم أننى من المتحمسين للأهبارية»

- بعض الشخصيات ترى أننا صرفنا جهداً زائداً فى الرد على الحكومة. وكان من الأفضل التركيز على الجوانب الإيجابية ومشاكل الجماهير.

- «الأهالى» ملتزمة بأولويات الحزب والأولويات الإعلامية، ولكن هناك تجاوز فى النغمة. نغمة إثارية عالية النبرة وتعتمد على المبالغة.

- هناك محاولة لعزل التجمع.. فمن الخطأ الضرب فى كل الاتجاهات.

وقدم **لطفى واكد** بعد الأمين العام عدداً آخر من الملاحظات هى :

- مختلف تماماً فى تقييم العدد الخاص (آخر عدد من الانتخابات) فنغمة (تون) العدد أكثر من ممتاز، أدى إلى فرز للقوى السياسية فى مصر أمام الرأى العام. ومَثَّلت «الأهالى» الحد الفاصل بين المعارضة الحقيقية والمعارضة غير الحقيقية.

- بالنسبة لـ «الأهبارية» هناك اتجاه متحمس جداً للإهبارية، واتجاه ضدها تماماً. ومن الصعب الاختيار بينهما، المطلوب فقط مراجعة دقيقة لبعض الألفاظ.

- هناك نقطة لم تعالجها «الأهالى» أو عالجتها بطريقة سلبية. وهى نفى تهمة الشيوعية عن الحزب.

- بشكل عام خط «الأهالى» ونغمتها لو كانت أقل من هذا لكان أمراً غير مقبول.

وتلاه **عبد العظيم المغربى** فسجل بدوره عدداً من الملاحظات :

- العدد الخاص ضرب فى الحكم دون أن يقدم البديل، وكأنه يضرب لحساب الوفد.

- مطلوب أن تعطى «الأهالى» للمواطنين إحساساً بالأمل.

- من الخطأ نقد الأشخاص والأسماء، والصحيح نقد السياسات دون أن نقرنها بأشخاص وأسماء محددة.

- التزام «الأهالى» بالخط السياسى للحزب كان غاية فى الوضوح.

- نجحنا فى الاهتمام بالمحليات وهذا أرضى المحافظات. ومن المهم استمرار هذا الخط فى «الأهالى».

وختم الملاحظات **حلمى ياسين** فقال :

- **أؤيد كل ملاحظات الأستاذ خالد حول العدد الخاص**، وأضيف اليها أن «الأهالى» بحديثها عن التزوير منذ بداية الحملة الانتخابية لعبت دوراً فى تخويف الناخبين.

- أخطأت «الأهالى» فى فتح النيران على كل الاتجاهات.. بما فى ذلك **أحمد بهاء الدين**.. وذلك خلال فترة الانتخابات.

- لعبت «الأهالى» دوراً هاماً فى الدعاية للحزب ونشر برامجه. **كذلك كتاب الأستاذ خالد**

الهام.

وبعد هذه الملاحظات انتقل الحوار إلى الخط السياسى والاعلامى لـ «الأهالى» فى المرحلة المقبلة. وتحدث كل من «**خالد محى الدين**» و «**عبد العظيم المغربى**» فى الموضوع. فقال **خالد** :إن الرئيس **حسنى مبارك** يسير على نفس سياسات **السادات** ولكنه يسعى إلى **تجميلها** بوجوه نظيفة غير محروقة. وأن الشعارات التى يطرحها ستكون قريبة من اتجاهات ثورة يوليو ومن شعارات التجمع. وبالطبع هو لايريد ولايسعى إلى تحقيق هذه الشعارات نتيجة للتركيبة الاجتماعية والاقتصادية للحكم. وسيسعى إلى جذب الاتجاه المعتدل والوسطى داخل حزبنا، وقد ينجح فى جذب البعض واقناعه بالتعامل معه.

ولاشك أن مبارك يعتبر التجمع العدو الأول وسيسعى لعزلنا.

من هنا نحتاج فى عملنا السياسى والاعلامى إلى ذكاء بالغ، ويجب أن نحرص على ألا يتولد لدى الآخرين إحساس أو قناعة أننا مجرد معارضين. وهذا يتطلب معالجة تقوم على التحليلات السياسية وليست الإثارة. طبعا لايوجد عمل سياسى أو صحفى لايتضمن قدراً من الإثارة. **فستظل الإثارة المستندة إلى الواقع والحقائق جزءاً أساسياً من عملنا**، ولكن بدرجة محسوبة. وسنواصل الحديث عن الانتخابات ولكن بلهجة أقل وبجرعة معقولة. وعلينا أن نطرح البديل للسياسات التى يمارسها الحكم. وأن نوسع جبهتنا وعملنا المشترك مع القوى الأخرى.

وعلق «**عبد العظيم المغربى**» قائلاً : إن القضية الخاصة بسياسات **مبارك** تتجاوز «الأهالى»، فهى قضية الحزب أساساً. وأضاف أن حزبنا بوقوفه الصلب ضد سياسات السادات اكتسب احتراماً واسعاً فالموقف المبدئى يكسبك احترام الأصدقاء والخصوم. ولايوجد اختلاف حقيقى بين **السادات ومبارك**. ومداراة **حسنى مبارك** خطأ وإذا وجدت إيجابيات فى موقف مبارك، اعترف بها دون أن أفقد تمايزى. ومحاولة تجميل سياساته سيثير استفزازات شديدة فى «التجمع»، والأمر فى النهاية يحتاج إلى ذكاء بالغ.

وقد انتهى هذا الاجتماع بقرار يكلف رئيس التحرير بإعداد مشروع التقرير الذى سيقدم للحزب عن الخط السياسى والإعلامى وضرورة التفرقة فى الحوار بين الأصدقاء والأعداء وتنقية الأهبارية من العبارات الخارجة وأن يقوم رئيس التحرير بمراجعتها بدقة.

الفشــل فــى تقديم البديل !

وعقد الاجتماع الثانى فى ٢٣ يوليو ١٩٨٤ بين مجلس الإدارة ومجلس المستشارين ومجلس التحرير، وقد أثيرت خلاله العديد من القضايا والانتقادات لإدارة التحرير فى الأهالى، بعضها متناقض وبعضها يكمل البعض الآخر.(٦)

فمثلا أثار الشيخ **مصطفى عاصى** (عضو الأمانة المركزية للحزب) أن الأهالى تتناول موضوع الدين بشكل هامشى وموسمى، وطالب بتخصيص مساحة ثابتة للدين أسبوعياً أو إصدار ملحق دينى واختيار مسئول متخصص فى شئون الدين، وعدم ترك الموضوع لمجلس التحرير. واعترض **فيليب جلاب** على تخصيص مساحة ثابتة وقال إن اصدار ملحق دينى سيثير سخرية الناس منا. وأكد أهمية موضوع الدين، وقال للأسف، الحزب أولاً والأهالى ثانياً، ودخلا فى مزايدة على المتخلف

والسائد فى الدين، وزايدا فى موضوع الشريعة.

وبينما اتهم **مصطفى عاصى** «الأهالى» بأنها جريدة تعبر عن المثقفين ولاتهتم بمشاكل الناس البسيطة فى المواقع المختلفة، اتهم **د. عبد العظيم أنيس** «الأهالى» بافتقاد التوازن بين المادة الدسمة والجادة وبين المادة الخفيفة لحساب الأخيرة، وأن المثقفين داخل الحزب وخارجه يرون مادة «الأهالى» خفيفة واقترح تكوين مكتب للأبحاث الداخلية والعربية، وملحق ثقافى من ٤ صفحات مرة كل شهر يخصص للفكر النظرى. كما قال إن الأهالى لاتعطى عناية كافية لقضية التبعية.

وركز **د. إبراهيم سعد الدين** (عضو الأمانة العامة) كلمته على فشل الأهالى فى تقديم البديل فقال إن «الأهالى» استطاعت أن توضح للناس ما لانريد ولم تستطع بدرجة كافية أن توضح مانريد. فـ «الأهالى» أداة كشف وتعرية للنظام، ولكن قارئ «الأهالى» لايستطيع أن يخرج من قراءته لها، بمعرفة ماذا يريد «حزب التجمع» وأضاف أنه «اذا أردنا للحزب أن يتقدم، ولايأخذ فقط مواقف دفاع عن الجماهير وإنما يتحرك لربط الجماهير والتعبير عنها، لابد أن تتطور فى اتجاه أن تكون أداة توضيح وربط.

وإذا كنا فى مرحلة سابقة ركزنا على مواجهة الحزب الوطنى وحكومته، فهذا غير كاف فى المرحلة المقبلة، ولابد من طرح قضايا المجتمع من وجهة نظرنا، وجهة النظر التقدمية بصرف النظر عما إذا كانت هذه القضايا مطروحة من جانب الحزب الحاكم أم لا. وسنكون فى حاجة إلى أشكال واسعة من العمل الجبهوى والارتباط بالمثقفين على أوسع نطاق.. باختصار أطلب أن تكون «الأهالى» أداة تعليم وتعريف».

وتحدث **د. عبد العظيم أنيس** عن افتقاد التوازن بين الإثارة والدعاية. وأيده **أبو سيف يوسف** وقال إن هناك ارتباطاً بين الإثارة بمعنى التحريض والدعاية بمعنى الحث على القيام بعمل. فالإثارة بدون أن ترتبط بعمل محدد، مسألة خطيرة تزيد من التوتر فى المجتمع. ولاأطالب باستبعاد الإثارة ولكن الخط الأساسى التوعية والتثقيف.

واتهم **لطفى الخولى** «الأهالى» بافتقاد القدرة على الحوار. فحديثها عن الحزب وحديث الكاتب عن ذاته أكبر مما يمكن للقارئ أن يقبله نفسياً أو اجتماعياً. هناك نوع من الاستعلاء، نوع من ادعاء ملكية الحقيقة المطلقة والخط الصحيح.

وصب أغلب المتحدثين نارهم على باب **«الأهبارية»** فالدكتور **عبد العظيم أنيس**، يقول إن الأهبارية تجاوزت مايليق «بالأهالى» ومايليق **بصلاح عيسى**. وطالب بأن يكون التعليق جاداً أو يلغى باب «الأهبارية». وأعلن **أبو سيف يوسف** أنه من أول لحظة له «موقف معاد ومخاصم للأهبارية التى تنحو إلى العبثية والجزئية والأمور الشخصية، وتنتهك أساساً من أسس التفكير اليسارى وهو العقلانية، فتلجأ للسخرية بدلاً من الرد الفكرى.»

وقال **لطفى الخولى** إنه يسلم بنجاح «الأهبارية» ولكن المشكلة هى الذاتية فى المعالجة،وهناك فرق بين السخرية و «التشلبق» وخدش الحياء العام. وأضاف **فيليب جلاب** أن أسلوب «الأهبارية» فيه تجاوز لايليق.

وتولى **صلاح عيسى ومحمد سيد أحمد** التعليق على بعض هذه الملاحظات فقال **صلاح عيسى**، حول موضوع البدائل : إن «الأهالى» - إذا كان هناك نقص فى هذا الأمر - ليست المسئولة ولكنها مسئولية وقضية الحزب. أما بالنسبة «للأهبارية» فأعاد شرح الهدف منها، وهو كشف الإعلام

الرسمي وتحطيم الفكرة المستقرة لدى قطاع عريض من القراء تكتفي بدور المتلقي المسلِّم المصدق لكل ماتقوله الصحافة الرسمية. وأضاف أن «الأهبارية» خاضت معارك الحزب وكوادره وقياداته ولم تدخل أي معركة تتعلق بشخص محررها كما تبنى الدفاع عن أى اضطهاد لصحفي أو عدوان على حرية الصحافة. كذلك فقد كانت هناك فكرة أخرى هامة، هي تعويد القارئ كيف يقرأ الجريدة بروح نظرة نقدية. وختم تعليقه بأنه يعتقد أن الباب كان مفيداً دون إنكار لوقوع تجاوزات يمكن تلافيها.

أما **محمد سيد أحمد**، فقد التقط نقطة ربما كانت غائبة عنا جميعا. فقال:

«عندما كانت «الأهالي» جريدة ناجحة كان هناك استعداد لاغفال العيوب. أما اليوم وبعد **الانتخابات هناك محاولة للبحث عن كبش فداء**» وأضاف: «إن القضية التى طرحت على الاجتماع هي قضية محددة، قضية «الأهالي» في الموقف السياسي المحدد. وبوضوح هناك اتجاهان: اتجاه يرى أن اللعبة انكشفت، وأن السلطة عارية، وأن واجبنا أن تكون جريدة حركة جماهيرية ورأى آخر يرى أنه ويصرف النظر عن النتائج وتعنت السلطة فعلينا أن نلعب في التناقضات داخل السلطة، حتى ولو كانت ثانوية وهذه إشكالية لن تحلها الأهالي، ولكن مطلوب رأى الحزب فيها.»

كان الاجتماع بصورة عامة غير منتج ولم نخرج منه برؤية واضحة وإن كنا قد خرجنا بعده بخسارة واضحة فقد توقف **«صلاح عيسى»** عن تحرير باب **«الأهبارية»** اعتباراً من أول أغسطس ٨٤، أي في الأسبوع التالي مباشرة لهذا الاجتماع وكان منطقه أن هذا الباب لايجلب له إلا «وجع الدماغ» فقد أكسبه عداء وزعل وغضب عدد كبير من رؤساء تحرير الصحف القومية وكبار كتابها، دون أن تكون بينه وبين أي منهم خصومة شخصية سابقة. فالكل يعرف أنه محرر هذا الباب بينما الرأى العام المتحمس للباب لايعرف من محرره. وكل المعارك التي خاضها بقلمه كانت لحساب الحزب و«الأهالي» ودفاعاً عنهما، وعن بعض قادته وأعضائه ويطلب منهم أحياناً. ومع ذلك فإن جزاءه كان حملة على مستويات مختلفة. ولم تفلح جهودي - وغالبية أعضاء مجلس التحرير - ومئات الرسائل من القراء في إثناء صلاح عيسى عن قراره. وكما قال لي، فقد حاول عدة مرات - من أجل خاطري، وخاطر القراء - أن يعود لكتابة الباب، ولكنه عجز فعلاً عن الكتابة.

وبرغم هذه الخسارة - المؤقتة لحسن الحظ - فقد كان هذا الاجتماع وسابقه يدخل في باب المقبول والعادي، والنقد الذي يمكن التعامل معه، مهما كانت حدته وتناقضاته. ولكن الأشهر القادمة، كانت تحمل نوعاً آخر جديداً من المشاكل، تتزايد مع تزايد تفاعلات هزيمة الانتخابات.

الصراع ينتقل للداخل

بدأت ألاحظ في اجتماعات مجلس التحرير، وكان يعقد بصفة ثابتة مرتين في الأسبوع (الاثنين والأربعاء - ثم الاثنين والخميس)، ويطرح في داخله كل شئ للنقاش، أن هناك بعض الزملاء يثيرون اعتراضات سياسية. وعندما أشرح لهم الموقف كما حدده الحزب. أفاجأ بهم يثيرون أن هذا ليس موقف الحزب. وبدا الأمر غريباً فباستثنائي ومحمد سيد أحمد، وكنا أعضاء في الأمانة العامة، وأنا عضو في الأمانة المركزية، لم يكن أي من الزملاء عضواً في الهيئات القيادية المسئولة عن تحديد الخط السياسي. بل لم يكن أي من المتحدثين حول موقف الحزب عضواً لا في اللجنة المركزية ولا

المؤتمر العام للحزب، واكتشفت مع تكرار المحاجات، أنهم ينقلون رأى زميلين أو ثلاثة محددين فى الأمانة العامة وسبق لهم طرحه فى هذا الاجتماع أو ذاك، ويعيدون طرحه فى اجتماع مجلس التحرير على أنه رأى الحزب. ولم تفلح جهودى فى إقناعهم بأن رأى عضو قيادى فى الحزب مهما كان مقامه، ليس هو رأى الحزب، وإنما رأى الحزب وموقفه تحدده قرارات الهيئات والمستويات المختلفة، وأننى ألتزم فقط بهذه القرارات. وفى حالة عدم وجود قرار فى موضوع ما يتم التشاور مع الأمين العام أو الأمانة المركزية، وفى النهاية فأنا المسئول عن الخط السياسى وتنفيذه أمام الحزب وهيئاته القيادية، بصفتى منتخباً من اللجنة المركزية وعضواً فى الأمانة المركزية بالإضافة إلى مسئوليتى القانونية والسياسية كرئيس للتحرير. وبدا الأمر مثيراً للقلق لسبب بسيط وهو أن الممارسة العملية فى مجلس التحرير عند وجود خلاف فى الرأى - وهذا يحدث نادراً - كنا نلجأ إلى قاعدة التصويت وصوتى مجرد صوت ضمن الأصوات. وقد حدث أن كنت فى الأقلية بالنسبة للمانشيت أو موضع الافتتاحية أو نشر خبر فى الصفحة الأولى وخضعت لقرار الأغلبية دون أى نقاش.

وفى نفس الوقت بدأ بعض الزملاء يتقاعسون عن العمل ويثيرون مشاكل صغيرة وحاول أحد أعضاء مجلس التحرير وأحد الزملاء فى الإدارة استقطابهم وتحريضهم على مزيد من المشاكل والمصاعب.

وفى لحظة معينة بعد عودتى من الأجازة السنوية فى بداية أغسطس، وكنت قد قضيتها مع أسرتى على شاطئ «مارينا» لأول مرة، أحسست أن الأمر بالغ الخطورة ويؤثر سلباً على العمل وأن الوحدة فى مجلس التحرير مفتقدة، وهناك تربص من جانب بعض الزملاء. وردد أحد أعضاء الأمانة العامة أن هناك اتجاهاً لدى بعض أعضاء مجلس التحرير لتقديم استقالاتهم. وطرحت الموضوع بوضوح فى اجتماع لمجلس التحرير، ثم دعوت الأمين العام لحضور الاجتماع ومناقشة الزملاء ،وبالفعل حضر «خالد محى الدين» بصفته كأمين عام ورئيس لمجلس الإدارة اجتماع مجلس التحرير فى ١٩ سبتمبر ١٩٨٤.(٧)

وبدأ خالد محى الدين الجلسة بتسجيل حقيقة هامة، وهى أن النقد «للأهالى» فى هذه الفترة يصاحبه لأول مرة انخفاض فى التوزيع. وقال إن هناك مبررات سياسية فى المجتمع وتغييرات فى مزاج القراء أثرت فى التوزيع، ولكن هناك أيضاً خلافات داخل مجلس تحرير «الأهالى»، ولها مظاهر متعددة منها أن صلاح عيسى لايكتب، وتردد أن بعض الأعضاء سيقدم استقالات، وهناك حملات كثيرة مثل القول بأن رئيس التحرير يحابى أسرته وقد اشتدت هذه الحملة بصورة جاوزت الحد، والنقد يطال الجميع، و«الأهبارية» اختفت و«دبوس »لم يعد دبوس، والجريدة بشكل عام أصبحت باهتة بعد أن كانت حراقة. باختصار «الأهالى» فى أزمة، وبداية حل هذه الأزمة تكون مع مجلس التحرير.

وبمجرد انتهاء خالد من حديثه أعطيت الكلمة للزميل حسين شعلان. وقال حسين شعلان :إن أزمة «الأهالى» بدأت بعد الانتخابات. وأشار إلى ٣ نقاط سياسية وإدارية ونقطة خاصة بمرتبات المحررين وكانت النقطة الأولى السياسية هامة ولها دلالات واضحة. فقال إننا خلطنا بين مفهومين. مفهوم الجريدة الثورية،ومفهوم الجريدة الديمقراطية التقدمية. فانحزنا أكثر لمفهوم الجريدة الثورية، بينما المفهوم الصحيح هو المفهوم الثانى. كذلك بالنسبة للخط الدعائى للجريدة. قبل الانتخابات كانت هناك مبررات لخط دعائى إثارى، الآن نحتاج للعدول عن هذا الخط. «الأهالى» تزعم - كما يزعم

الحزب - أن مشاكل مصر لها أسباب ولكنها غير مستحيلة الحل، وأننا نملك الحلول. وهذا هو المطلوب من «الأهالى» تقديمه.. الحلول أى خط دعائى تثقيفى. الحلول ممكنة حتى بأساليب ومناهج اشتراكية. نحن حتى الآن لانوضح مانريد، ولكن نحدد مالانريد. كذلك هناك موقف خاطئ من الحكم ومن مفهوم العمل الجبهوى، وكمثل اختلاف الخط السياسى بين افتتاحية «الأهالى» حول ألغام البحر الأحمر التى نشرت فى الشهر الماضى (أغسطس) والافتتاحية التى نشرت الأسبوع الماضى وهى نموذج للموقف الخاطئ من الحكم[8] وقال حسين شعلان إن كل شئ تقريباً يطرح فى مجلس التحرير ولكن هناك مشاكل قليلة لم تطرح مثل امتناع صلاح عن كتابة «الأهبارية»، ومقابلة أسامة الهاز.[9]

وتكلم الزميل فيليب جلاب، فأكد أن الحرص على «الأهالى» يسبق الخصام والاتفاق.وأن الوضع فى مجلس التحرير سئ رغم أن الخلافات السياسية ليست عميقة. وهناك أشياء هامة لازالت بلا حل. مثلا العلاقة بين «الأهالى» والحزب. الحزب له قواعد وأساليب و«الأهالى» صحيفة لها قواعد وأساليب أخرى. والمشاكل فى مجلس التحرير ناتجة عن خلط بين المفهومين، وسوء فهم مهنى. ف «الأهالى» كصحيفة يجب أن تسعى لكسب جمهور واسع، وبالتالى لابد أن تكون أكثر انفتاحاً وأن تجمع حولها ٨٠٪ من الشعب المصرى، وتكون علاقتها بالحزب عن طريق خيط يربطهما معا. الصورة فى «الأهالى» مخالفة لذلك. فأحياناً تنشر فى الجريدة مقالات وتعليقات مكانها جريدة سرية أو ثورية. «الأهالى» لاتهتم وليس لها قدرة على الحصول على الأخبار وكثير من مقالاتها تحتاج إلى قارئ مناضل. المانشيتات باهتة لعدم وجود مادة إخبارية تصلح كمانشيت. وسبب هبوط التوزيع أن «الأهالى» لم تعد صحيفة إخبارية. مهمتنا كسب أكبر عدد من الكتاب ومن الأصدقاء، «الأهالى» تفعل العكس، الصراع الثانوى بيننا يتحول إلى صراع عدائى، «الأهبارية» تهاجم ناساً بيننا وبينهم اتفاق ٤٠٪ و ٩٠٪ هذا مستحيل. أشعر أن قضايا عامة خاصة بالجريدة تتم على أساس المعرفة والعلاقات الخاصة. الزميلة فريدة النقاش تتحمل مسئولية الصفحة الثقافية فى «الأهالى» والمجلة الثقافية التى يصدرها الحزب (أدب ونقد). مطلوب توسيع الدائرة. أنا أمثل الخط الذى يختلف مع خط حسين عبد الرازق ولم أناقش محرراً فى «الأهالى» فى قضية محل خلاف، ولكن للأسف هناك كلام داخل مجلس التحرير ويخرج إلى الملأ. وأشعر ككاتب له بعض التأييد والتقدير أننى محاصر محصور داخل عمود لاأتجاوزه تصلنى جوابات لاأجد مكاناً للرد عليها. لايمكن - حتى فى الدولة الشيوعية - أن أحاصر فى عمود بشكل عسكرى، **وأؤكد أننى لاأريد أن أكون رئيساً لتحرير الأهالى. على الأقل لست عضوا نشطا فى الحزب.** ولكن الانشغالات الحزبية تطغى على العمل فى الجريدة.. ممكن كتجربة تكلفة أبو العينين بمسئولية رئيس التحرير وأقترح خطة لستة أشهر وتشكيل مجلس تحرير أكبر وأكثر اتساعا.

وقال محمد سيد أحمد (مدير التحرير) : جوهر الأزمة أننا لم نعد نعمل كفريق ولابد من ضوابط شكلية للعلاج. بالتحديد توضيح اختصاصات رئيس التحرير وسلطاته أمام مجلس التحرير فلو أجمع مجلس التحرير على رأى لايوافق عليه رئيس التحرير، فهل هناك إلزام لرئيس التحرير برأى المجلس أو العكس أو هناك جهة يحتكم إليها. وإذا اختلف مدير التحرير مع رئيس التحرير، ماهو الموقف ؟ ومطلوب أيضا تحديد واضح لاختصاصات مجلس التحرير.

وتحدث صلاح عيسى فأكد على وجود مشاكل ناتجة عن انتقال شكل من علاقات العمل ممارس فى الحزب - من خلال بعض العاملين فى الحزب انتقلوا للعمل فى «الأهالى» - إلى «الأهالى»، رغم

أن الحزب علاقات سياسية والأهالى علاقات مؤسسية. ولابد من إقرار قواعد واضحة للثواب والعقاب وأن يتصدى مجلس التحرير مجتمعاً لأى خلط من هذا النوع وتثبيت لقاعدة الثواب والعقاب.

وأضاف **صلاح** أن مناخ مابعد الانتخابات ونتائجها انعكس على الأهالى وألقى ظله علينا. أصدرنا خلال الإنتخابات أعداداً فى ١٦ صفحة. وكان عملاً ناجحاً، وموحداً للجميع. ولكن فى ظل الحالة بعد الانتخابات، والهدوء أو البهتان وردود الفعل السياسية المحبطة وانعكاسها على «الأهالى» سادت الخلافات. لقد طلب منا تخفيف نبرة الهجوم وماسمى بالحدة والإثارة. وعندما طرح هذا الخط على المحررين رفضوا.

ويهمنى توضيح بعض الأشياء الخاصة التى أشير إليها هنا وهناك.

لقد حرصت وسعيت إلى عدم وجود كتل داخل مجلس التحرير ومن هنا حرصت على عدم مناقشة القضايا المفروض طرحها على مجلس التحرير مع **حسين عبد الرازق** قبل الاجتماع وبالتالى عدم وجود أى تنسيق مسبق معه. ومحاضر مجلس التحرير تشير إلى اتفاقى فى أغلب الآراء التى تطرح مع **فيليب جلاب** أكثر من **حسين عبد الرازق**. ولاأتعامل مع **أمينة النقاش** فى «الأهالى» باعتبارها زوجتى، ولكن كمحررة فى الأهالى لاأكثر. ويعز على أن تكون مكانتى فى «الأهالى» أو الصورة التى أعامل على أساسها مجرد أننى عديل **حسين عبد الرازق**. وأعتبر مثل هذا الكلام تطاولاً. الغريب أنه قبل دخولى الحزب وانضمامى «للأهالى»، كنت موضع احترام وتقدير الحزب، اليوم أصبحت - وبعد عمل مضن لمدة عامين - ملطشة لبعض الزملاء فى الحزب.

أما توقفى عن تحرير باب **«الأهبارية»** فيرجع إلى الارتباك الذى أصابنى من تناقض وحدة الملاحظات داخل الحزب. وقد حاولت أكثر من مرة تحريرها وفشلت.

أختم ملاحظاتى، بأن النهوض بـ «الأهالى» مسئوليتنا جميعاً.

وقد بدا واضحاً بالنسبة لى بعد هذا الاجتماع وفى الاجتماعات التالية وجود موقف موحد بين الزميلين **فيليب جلاب وحسين شعلان**، ينضم إليهما فى كثير من الأحيان **محمد سيد أحمد** مع حرصه على أن لايكون جزءاً من أى تكتل، كما كان يؤكد دائما. وكان الزميلان حريصين على اعلان اختلافهما مع الخط الذى حاولت مواصلته فى «الأهالى»، خاصة بالنسبة لموقف المعارضة الجذرية لسياسات الحزب الوطنى ولمواقف رئيسه ورئيس الجمهورية. وتحت شعارات وتحليلات مختلفة تصديا لأى موقف جذرى من الحكم وبصفة أخص من رئيس الجمهورية. واستمرت محاولات إثارة خلافات وأحياناً مشادات صغيرة بين **فيليب جلاب** وكل من الزميلين **صلاح عيسى وفريدة النقاش**. ووصل الأمر إلى اقتراح من **فيليب** بضرورة أن تقرأ الأهبارية (وحدها) على مجلس التحرير مجتمعاً، أو على الأقل تعرض موضوعاتها على المجلس ولايكتفى بقراءة رئيس التحرير لها وإجازتها.

وفى نفس الوقت واصل عدد من الزملاء فى الأمانة العامة حملتهم ضد «الأهالى» وقيادتها، فى الاجتماعات وخارجها. وبدأ بعض أعضاء مجلس التحرير تكثيف تعبئتهم لبعض المحررين، خاصة الذين تنشأ بينهم وبين **صلاح عيسى** كمسئول لقسم التحقيقات وبينى كرئيس تحرير مشاكل العمل العادية.

وحاولت تجاوز كل هذه الصراعات، بتقديم اقتراحات لائحية تستجيب للمطالب التى طرحت فى اجتماع الأمين العام مع مجلس التحرير حول الاختصاصات والسلطات.. وعرضت على الأمانة المركزية

بعد التشاور مع مجلس التحرير تعديلات لبعض مواد اللائحة تحدد بصورة أدق سلطات مجلس التحرير ورئيس التحرير. وتستحدث موقع مدير تحرير ثان ونائب لرئيس التحرير يكونان عضوين فى مجلس الإدارة (١٠) ووافقت الأمانة المركزية على المقترحات وأحالتها إلى الأمانة العامة لإقرارها والعمل بها لحين العرض على اللجنة المركزية. وجاء ترتيبها فى جدول أعمال الأمانة العامة فى نهاية جلسة يوم ٨ أكتوبر ١٩٨٤.

وبعد شرح الأمين العام **خالد محى الدين**، تفاصيل اجتماعه بمجلس التحرير وأهمية هذه التعديلات المقترحة فى اللائحة لحل المشاكل داخل المجلس، تحدث عدد محدود من الزملاء(١١)، كان أولهم الدكتور **إسماعيل صبرى عبد الله**، فقال : «الظاهرة الموضوعية، هى انخفاض توزيع «الأهالى» فى الفترة التالية لانتخابات مجلس الشعب. ولدى احساس بضعف «الأهالى» مما أدى إلى هذا الانخفاض فى التوزيع. ولكن المسئولية تقع على عاتق الحزب لأن توجيهاته غير واضحة. أهم شئ من وجهة نظرى أربعة أشياء :

- وضوح الخط السياسى للحزب.
- قدرة مجلس الإدارة ومجلس التحرير على عكس هذا الخط صحفياً.
- النظر فى تعزيز الفريق الذى يدير «الأهالى».. مجلس التحرير - المحررون - مزيد من الكتاب.
- من ناحية المضمون المشكلة ليست دعاية أو إثارة. مثلاً قضايا الفساد أقل فى «الأهالى» مما تنشره الصحف القومية. الفترة السابقة قمنا بهجوم على الحزب الوطنى، وكانت مرحلة فضح. قارئ «الأهالى» فى هذه المرحلة يريد حلولاً وفكراً جديداً، وليست مشاكل سياسية، ولكن مشاكل جماهيرية.

أما قضية الخلافات الداخلية، ففى أى فريق يمكن أن تنشأ خلافات داخلية، ولايمكن اختصار المشكلة فى هذا الأمر وحده. وأطالب بمناقشة موضوعية فى الأمانة لقضية «الأهالى». والملاحظة الوحيدة على التنظيم المقترح افتقاد جماعية القيادة والتركيز فى المسئولية.

وتكلم بعده الأستاذ **أبو سيف يوسف**، فقال :إن اجتماع الأمين العام ومجلس التحرير يؤكد أننا أمام خطر داهم. فالمشاكل شديدة جداً ويوجد من يفكر فى تقديم استقالته ومن قدمها بالفعل. والحلول ليست إجرائية. وكما هو واضح فهناك نوعان من الخلافات. خلافات سياسية.. وخلافات فى منهج العمل. والحلول بالتالى، حلول سياسية فكرية وحلول تنظيمية أو تعبوية. والتعديلات الخاصة بمديرى تحرير ونائب تحرير ستزيد الأزمة.

وتدخل **خالد محى الدين** قائلا.. «الأهالى تعكس أزمة الحزب. حتى الانتخابات، كان الحزب يعرف مايريد. نحن الآن لا نعرف ماذا نريد. جماهير الوفد سعيدة بالانتخابات، **جماهيرنا غير راضية، لأن «الأهالى» هادئة ولاتأخذ مواقف حادة**، أو لاتنشر شكوى أو رأيا. هناك شعور عام فى الحزب أن «الأهالى» لاتعبر عنهم.

البداية إصلاح الأداة التى تقود الأهالى، أى مجلس التحرير. وعندما يحدد الحزب ماذا يريد سيتضح الموقف. **وقد قال لى قراء عاديون أن الأهالى لم تعد حرافة وشديدة كما كانت من قبل.»**

وهنا طرح **عريان نصيف** ود. **سمير فياض** اعتراضا على قصر المناقشة على التعديلات

اللائحية، بينما «الأهالى» كاملة تحتاج إلى نقاش، وكذلك إجراء هذه المناقشة فى نهاية الجلسة وطالبا بعقد جلسة خاصة. واقترح د. **إبراهيم سعد الدين** أن أتقدم بصفتى رئيسا للتحرير مسئولاً عن الأهالى بتقريرشامل برأيى فى الأزمة. ووافقت الأمانة على ذلك وتخصيص جلسة يوم ١٧ أكتوبر ١٩٨٤ لمناقشة الأهالى على ضوء تقرير أتقدم به وهو ماحدث بالفعل.

فى الطريق للمواجهة

انتهيت فى يوم السبت ١٣ أكتوبر ١٩٨٤ من كتابة تقرير حول **«التصورات العامة لتطوير الأهالى»** وبعد استعراض سريع لتطور «الأهالى» خلال عامين، وظاهرة انخفاض التوزيع وأسبابها العامة، وماجاء فى تقريرالأمانة العامة المحال للجنة المركزية من وجود أسباب ذاتية، يتحمل مسئوليتها الحزب ومجلس الإدارة ومجلس التحرير، قلت فى التقرير : «ومن المفيد، بل من الضرورى، إلقاء الأضواء على هذه الأسباب لتكون مدخلاً لاقتراح الحلول. وأستطيع تلخيص هذه الأسباب فيما يلى : --

** منذ حادث المنصة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وتولى الرئيس مبارك السلطة (١٣ أكتوبر) وما تلا ذلك من ممارسات، طرحت قضية التغيير فى السلطة بقوة على الحزب وتراوحت الاتجاهات والاجتهادات وتوصل الجميع داخل الحزب فى النهاية إلى اتفاق سجلته أدبيات وقرارات وبيانات الحزب المختلفة دون أن يلغى ذلك بعض الآراء والاجتهادات التى ظلت تعبر عن نفسها داخل الحزب فى هذا الإتجاه أو ذاك.

ولكن مع احتدام الصراع السياسى خلال المعركة الانتخابية، ثم نتائج هذه المعركة والتزوير والتدخلات الواسعة من السلطة فيها، خلق استقطاباً جديداً أكثر حدة واحتداما حول الموقف من التناقضات فى صفوف التحالف الطبقى الحاكم والموقف من مؤسسة الرئاسة ورئيس الجمهورية وبعض معاونيه فى المؤسسات المختلفة.

ومع تسليم الجميع بوجود هذه التناقضات فى مؤسسات السلطة، فقد برز بعد الانتخابات، تيار يرى أن الحزب يعطى اهتماماً وثقلاً مبالغاً فيه لهذه التناقضات ولدور مؤسسة الرئاسة، وأن المعركة الانتخابية قطعت بهامشية هذه التناقضات وبخطأ الحزب فى تركيزه على هذه القضية ورهانه على دور متميز للرئاسة وبعض الشخصيات التى برزت فى ساحة السلطة وتختلف عن الساداتيين «الأقحاح»، ووقوعه فى خية الوعود من الرئيس وبعض معاونيه وبدا واضحاً أن هذا الاتجاه يقوى ويتدعم فى لجان المحافظات.

فى المقابل برز التيار الآخر والذى يرى أن المعركة الانتخابية، ومع التسليم بوجود التزوير والتدخل، قد كشفت عن نواقص وعيوب فى العمل الحزبى السياسى والتنظيمى والجماهيرى، وتأكد أن الحزب لازال بعيداً عن كسب جماهير العمال والفلاحين والطبقات والفئات المنتجة التى يعبر عنها برنامجه ومواقفه.

وأن الحزب خلال الفترة السابقة اتخذ مواقف أبعد كثيراً من قوته وحجمه فى الساحة السياسية، ولم يتعامل مع التناقضات فى صفوف السلطة بالطريقة الصحيحة ولا مع الحلفاء. وأن هناك ظواهر جديدة فى السلطة والحزب الحاكم لابد من فهمها والتجاوب معها، وعمل فرز واضح بين قوى التغيير

داخل السلطة والوجوه الجديدة التى تعبر عنه والقوى الساداتية.

وكان واضحاً أن التعبير عن هذه الرؤية الأخيرة، يبرز أكثر فى أمانة اللجنة المركزية والأمانة العامة.

وقد انعكس هذا الاستقطاب بصورة مباشرة على الأهالى، خاصة بعد انتهاء المعركة الانتخابية وأثر فى وضوح اتجاهاتها وخطها السياسى.

** رغم استقرار الخط الجبهوى للحزب والاتفاق الكامل على أهميته وضرورته ووسائله لسنوات عديدة فقد أثارت المعركة - الانتخابية - وماتلاها عدداً من المشاكل فى هذا المجال.. ففى محاولة لتجاوز آثار المعركة الانتخابية والمواقف التى اتخذت ضد «التجمع» من حزبى العمل والوفد، طالب البعض بعدم التعرض لأحزاب المعارضة لا بالخبر ولا بالتعليق، وبالتالى ممارسة منهج جديد فى العمل الجبهوى - دون القول بذلك صراحة - يضفى على هذه الأحزاب المعارضة عملياً نوعاً من الحماية والقدسية، بصرف النظر عن ممارساتها.

** عند البدء فى العمل لإصدار «الأهالى» فى مايو ٨٢، كان واضحاً أن هناك منهجين صحفيين مختلفين الأول ينظر «للأهالى» كجريدة شعبية جماهيرية تعتمد الأساليب الصحفية الحديثة من حيث اعطاء الأولوية للخبر والتحقيق والصورة والعمود الصحفى والعنوان والكاريكاتير.. إلخ، والثانى يطالب بجريدة أقرب إلى المجلات المتخصصة، تعتمد على المقال والدراسة وشرح النظريات والتعليق على الأخبار (خبر وتعليق)، وترفض الأساليب الصحفية الحديثة الجذابة وتعتبرها إثارة، أى جريدة تعليمية أكاديمية. وقد استقر الرأى منذ البداية على اعتماد المنهج الأول أساساً دون إهمال للأشكال التثقيفية والتعليمية. ونجحت «الأهالى» إلى حد كبير فى مسارها على هذا الأساس.

ولكن ظلت وجهة النظر الثانية تطرح فى المناقشات التى تدور فى الأمانة العامة أو مجلس المستشارين. وأثناء الانتخابات وبعدها مباشرة تعرضت سياسة «الأهالى» الصحفية وبعض أبوابها الناجحة جماهيرياً لحملة قوية وظالمة تحت شعارات ضرورة العدول عن الإثارة والحدة فى العناوين والهجوم على الخصوم إفساح مجال أوسع لقضايا الفكر والاقتصاد والثقافة والفلسفة والندوات العلمية بما يستجيب لاحتياجات المثقفين.

** وقد انعكست كل هذه الاتجاهات الجديدة فى الخط السياسى والعمل الجبهوى والسياسة الصحفية على سير العمل داخل «الأهالى». فلم تعد المناقشات ومحاولات إبراز السياسات الجديدة التى يدعو إليها أصحاب الرأى الثانى قاصرة على الهيئات الحزبية المنوط بها اتخاذ القرار فى مثل هذه القضايا «اللجنة المركزية - الأمانة العامة - أمانة اللجنة المركزية - مجلس إدارة الأهالى».. بل امتدت إلى داخل البناء الصحفى «للأهالى» فبذلت جهود لكسب مؤيدين لهذا الخط أو ذاك داخل مجلس التحرير، وهو «الهيئة المختصة بإدارة العمل اليومى بالجريدة» واقحامه فى تحديد الخط السياسى والجبهوى للحزب علماً بأن اللائحة حددت بوضوح دور مجلس التحرير فى العمل الصحفى البحت إلى حد أنها أباحت انضمام كفاءات صحفية من غير عضوية الحزب إليه. وأدى ذلك إلى بروز خلافات داخل مجلس التحرير وتعقد العلاقات بين أعضائه وهبوط مستوى العمل ككل، وبعد أن زج بمجلس التحرير فى قضية ليست قضيته. بل وأصبح رئيس التحرير عاجزاً عن ممارسة صلاحياته بعد إشهار سيف أن الخط السياسى للحزب يختلف عما تسير عليه الجريدة.

ولم يقف الأمر عند حدود مجلس التحرير، بل امتد إلى الزملاء المحررين، بعد أن حرص بعض

الزملاء أعضاء الأمانة العامة ومجلس إدارة الأهالى، ثم مجلس تحرير الأهالى على نقل مايدور فى المستويات الحزبية إلى صفوف التحرير وكسبهم إلى هذا الخط أو ذاك.. رغم أن كثيراً من المحررين ليسوا أعضاء فى الحزب أصلاً !!

** وزاد من تعقيد الموقف أن مجلس إدارة «الأهالى» المفوض من اللجنة المركزية «بالتوجيه السياسى والصحفى للجريدة» تحت رقابة اللجنة المركزية والأمانة العامة.. ثبت من خلال الممارسة أن حجم عضويته المحدود (٧ أعضاء) وعدم وجود عدد كاف من قيادات العمل الصحفى فى «الأهالى» داخله، أتاح الفرصة لتدخل بعض القيادات الحزبية فى عمل الجريدة، خاصة وأن مجلس المستشارين لم يمارس دوراً حقيقياً فى العمل، لأسباب عدة ليس مجالها الآن.

يضاف إلى ذلك ضعف الصلة بين مجلس الإدارة ومجلس التحرير والتى تقوم فقط على وجود رئيس التحرير ومدير التحرير.

** نتيجة لظروف عديدة تقلصت رئاسة تحرير «الأهالى» إلى شخصين فقط رئيس التحرير (متفرغ تفرغاًكاملا) ومدير التحرير (نصف تفرغ) مماأضعف الجهاز القيادى لـ الأهالى وأخل بعمله.

** واجهت «الأهالى» خلال معركة الانتخابات مهام بالغة الصعوبة، فى مقدمتها إصدار العدد من ١٦ صفحة (كانت عادة بين ١٠ أو ١٢ صفحة) وضرورة تغطية الدوائر الانتخابية معتمدة أساساً على جهازها المحدود، والتصدى للحملات المضادة التى شنتها الحكومة والأحزاب المنافسة.. هذا فى الوقت الذى احتاج فيه الحزب إلى عدد من أسرة التحرير للمشاركة فى القوائم الانتخابية. وقد أدى هذا إلى إجهاد بالغ للعاملين فى الأهالى وإلى استنزاف طاقتهم، وأيضاً استهلاك التراكم فى المادة الصحفية (غير المعاصرة).

** أن بعض الزملاء نتيجة لظروف خاصة اضطروا للارتباط بأعمال صحفية خارجية.. وأثر ذلك بالنسبة لعدد منهم على عطائه لـ «الأهالى».

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى اقتراح الحلول، بما فى ذلك الخط السياسى ووضوحه وتحديد الهيئات المسئولة عن الخط السياسى «للأهالى» والعمل الجبهوى والمبادئ التى تحكمه، ثم توسيع مجلس الإدارة وإعادة تشكيل مجلس التحرير وتحديد المسئوليات والاختصاصات بالنسبة لإدارة تحرير «الأهالى»، والتعديلات اللائحية المطلوبة، والأسس التى يتم على أساسها تطوير الأهالى فى المرحلة القادمة. واقترحت أن يختار الزميل **محمود المراغى** مديراً للتحرير بالإضافة إلى مدير التحرير الموجود بالفعل **«محمد سيد أحمد»** وأن يختار **«صلاح عيسى»** نائباً لرئيس التحرير(١٢) وقد وزع التقرير على الزملاء أعضاء الأمانة العامة قبل الجلسة، وتوليت فى بداية الجلسة تقديم تلخيص له ثم بدأت العاصفة.

لا يوجد خلاف سياسى !!

بعد أن انتهيت من عرض التقرير طلب الزميل **لطفى الخولى** نقطة نظام «واقترح أن تسمع الأمانة العامة أولاً لرأى الزملاء أعضاء مجلس الإدارة الأعضاء فى الأمانة العامة، وهما الزميلان **«محمد سيد أحمد»** و **«حلمى ياسين»**.

وبدأ **محمد سيد أحمد** بما أسماه ملاحظات شكلية، وهى أن التقرير تقرير شخصى يعبر عن

وجهة نظر رئيس التحرير، وأنه كمدير تحرير لم يشارك فى مناقشات مجلس التحرير الأخيرة لسفره إلى الخارج، ثم انتقل للموضوع فقال(١٣) :

«التقرير يرجع المشاكل الحالية إلى خلاف سياسي وأعتقد أن على الهيئات القيادية للحزب ألا تقبل أن تكون الخلافات السياسية سبباً من أسباب الأزمة فى «الأهالى». فالحزب سيتعرض بالضرورة لخلافات وأزمات سياسية، ولابد أن تكون «الأهالى» فوق الخلاف السياسى. ومن هنا يجب ألاتقبل تحول الخلاف السياسى ليصبح قضية جوهرية فى «الأهالى». وأؤكد أن خلافاتنا فى الأهالى انحدرت لتصبح خلافات ذات طابع شخصى فنحن فريق يعمل معا لأول مرة. وعملنا فترة طويلة بنجاح. وأدى النجاح إلى إرجاء وإغفال قضايا عديدة. عندما بدأ المنحنى فى الهبوط برزت قضايا الخلاف.

التقرير فى واقع الأمر جوهره ترشيحات لأشخاص لمواقع قيادية. وأزعم أن الاقتراح الجوهرى والذى نختلف عليه هو البنية التنظيمية. فالجديد هو إنشاء نواة ثالثة بين مجلس الإدارة ومجلس التحرير مشكلة من أربعة، رئيس التحرير ومديرا التحرير ونائب رئيس التحرير. والاقتراح يؤدى إلى انتقال السلطة الفعلية لهذه النواة، وزيادة أعضاء مجلس التحرير ومجلس الإدارة وتهميشهما. وبصراحة الخلاف فى« الأهالى» كان بين **فيليب جلاب وصلاح عيسى**. بالتشكيل المقترح هناك انحياز لطرف ضد طرف، أو على الأقل هذا ماسيشعر به **فيليب**. لقد حاولت كمدير للتحرير التخفيف من حدة الخلاف بين **فيليب وصلاح**. وأتقدم باقتراح بديل وهو أقل الحلول سوءاً. أقترح عدم المساس باللائحة واستمرار الوضع كما هو عليه، مع استبدال شخص واحد فقط فيصبح **صلاح عيسى** مديراً للتحرير وأكتفى أنا بعضوية مجلس التحرير. وليس هذا تصرفاً فدائياً، ولكن من حق رئيس التحرير ومن مسئولياته اختيار معاونيه. وأعتقد أن وجود **صلاح عيسى** كمدير تحرير، هو الوضع الطبيعى، فصلاح فى مطبخ الجريدة، أفضل منى، بصراحة عمل مدير التحرير ليس عملى ولا أؤديه عملياً، وفى نفس الوقت أنا لاأكبر ولاأصغر بموقع مدير تحرير «الأهالى» واختيار **صلاح** يلبى احتياجاً لدى رئيس التحرير، وهو احتياج حقيقى. أما بالنسبة **لمحمود المراغى**، فهو لم يعد بعد، ورغم موافقته على الفكرة، فأعتقد أن تفكيره فى الترشيح لموقع نقيب الصحفيين فى مارس القادم قد يدفعه للعدول عن هذه الفكرة فقد يجد وضعه كمدير تحرير للأهالى عائقاً أمام نجاحه.»

وتلاه فى الحديث الزميل «**حلمى ياسين**».. فقال : «مختلف مع منهج محمد تماما.. فنحن نريد مصلحة الحزب أولاً، ثم «الأهالى» ثانيا. بنفس الظروف السائدة فى «الأهالى» ارتفع توزيع العدد ١٥٣، فصعود الجريدة أو هبوطها يرتبط بالأحداث، بالأخبار، والعناوين، وليس بكتابة أى شخص. لقد أعطى الحزب «الأهالى» الكثير، فماذا قدمت «الأهالى». أما مايقوله **حسين** من أن أزمة «الأهالى» مع الحزب أزمة سياسية، فأسأل هل لوى أحد يد مجلس التحرير ؟ التقرير ملئ بالفجوات. الاقتراحات مدير تحرير ونائب رئيس تحرير، دون تحديد مسئولية لمدير التحرير، بصراحة محور العملية كلها هو منصب نائب رئيس التحرير لمكافأة إنسان بعينه. مجلس الإدارة به ٥ صحفيين وليس اثنين «**خالد ولطفى وحسين ومحمد وأبو العينين**». الأمور غير مستقيمة ولانأتى البيوت من أبوابها. أفاجأ بوضع شاذ. قضية العيلة المسيطرة. ماذا أقول للحزب.. **حسين عبد الرازق** رئيس تحرير.. **صلاح عيسى** عديله نائب رئيس تحرير ومدير تحرير كتاب «الأهالى».. **فريدة النقاش** زوجة رئيس التحرير مسئولة الثقافة فى «الأهالى» ومديرة تحرير مجلة أدب ونقد.

صلاح عيسى قدمته «الأهالى» للبلاد العربية ويراسلها يومياً. كفاية عليه هذا الوضع ولازم

نتفتح ونفسح المكان لآخرين.

الصفحة الأدبية التى تشرف عليها **فريدة النقاش**، المثقفون المصريون ينتقدونها بشدة، بينما لدينا كتاب كبار، **عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم**. لابد أن تتحول الصفحة إلى صفحة للمثقفين المصريين.

المحررون الشبان فى حالة استياء شديد، ويشتكون من أوضاعهم.

وأقترح لجنة لدراسة حالة المحررين، و**حسين** يمارس مسئولياته كرئيس للتحرير، فعندما مارسها خلال هذه الأزمة ارتفع التوزيع، مدير تحرير واحد سواء **محمد سيد أحمد** أو **محمود المراغى** ولانسمح لـ **حسين** بارتكاب غلطة **عبد الناصر**، أهل الثقة وليس أهل الخبرة، فيعتمد على أناس يثق فيهم أو يطمئن إليهم. ولوائح لضبط عمل رئيس التحرير.»

وتسلم الخيط من **حلمى ياسين** الزميل **أبو سيف يوسف** فقال : «بالنسبة للأشخاص وتنظيمهم وإضافة نائب لرئيس التحرير، فهذه موضوعات لاأفهمها ولاأهتم بها وأراها ثانوية، إذا مااستقامت الأمور. تقرير الزميل **حسين عبد الرازق** وضع ثلاث مجموعات من الأسباب لتفسير الأزمة. مجموعة خاصة بالمناخ السياسى فى البلاد، ومجموعة خاصة بالخط السياسى والفكرى، ومجموعة تتعلق بالأزمة الهيكلية. وأبدأ بالمجموعة الثانية وماقيل عن الخط السياسى والفكرى، وانعكاسه على الأهالى، كسبب أساسى للأزمة. وأقول أنه سبب وهمى مائة فى المائة (١٠٠٪) وحسين يظلم أصحاب الآراء المختلفة ويتجنى عليهم. وكل مايقوله كلام سطحى، اليمين مسيطر على الأمانة ويزحف إلى «الأهالى» يرسم لنا حالة استقطاب، غير موجودة. وبصراحة فمثل هذا الكلام كاستهلال للمؤتمر العام القادم أمر سئ وموقف انقسامى.

مثلاً كلامه على العمل الجبهوى، وقوله أن «الأهالى» تكتب عن كل الأحزاب وتنشر أخبارها، وإذا حدث خلاف أو هجوم على الحزب ترد «الأهالى» عليه. كلام مقبول. لكن الاعتراض ينصب بدقة على ماينسف العمل الجبهوى. متى وأين أهاجم ؟.. الكتابة من زاوية الانشقاق لايدخل فى الأعمال الجبهوية. مثلاً **أحمد بهاء الدين** كتب كتابة جيدة بالنسبة للتجمع هل هو صديق أم عدو ؟. فعندما آخذ جانب **كامل زهيرى** ضد **أحمد بهاء الدين** فليس هذا عملاً جبهوياً. وعندما تقول الصفحة الثقافية فى «الأهالى»، أن كل من لم ينضموا للأحزاب جبناء.[١٤] وعندما انتقد **توفيق الحكيم** وهو يموت بطريقة تدفع زميلاً للاستقالة، فهذا ليس عملاً جبهوياً. هناك مبدأ أساسى وهو الصبر على الحليف. وأؤكد مرة أخرى أن كل مايقال عن تدخلات سياسية غير صحيح ومجرد أوهام. وهناك واقعة حاسمة فى اجتماع مشترك بين مجلس التحرير ومجلس المستشارين اتفقت والدكتور **عبد العظيم أنيس** حول كل ماقاله عن «الأهبارية». هناك قضايا واضحة لايختلف عليها يمين أو يسار. و«الأهالى» من وجهة نظرى يمينية فى إطار يسارى.

وأنتقل الى الأسباب الحقيقية للأزمة : حزبنا يتميز عن جميع الأحزاب القائمة بوجود عدد كبير من العمال والشباب والمثقفين والصحفيين.. جميعهم مستعد للعمل وللعطاء، والسؤال هل تستفيد الأهالى من هؤلاء؟ وهل يتم توظيفهم؟ للأسف لا. ومن هنا نمسك بالسبب الحقيقى للأزمة. فقيادة الأهالى عاجزة عن التخطيط والتعاون والجذب، قيادة طاردة. أيضاً هناك موقف غير ديمقراطى من جانب رئاسة تحرير «الأهالى» بالنسبة لمجلس المستشارين الذى يتكون من مجموعة من الشخصيات المحترمة. المفروض أن يقدم لنا تقريراً عن مجلس المستشارين، ولكنه اقتنص بعض الأشياء من كلام

المستشارين، دون إشارة لهم. وأعتقد أن هذا منهج خاطئ وأسلوب طارد للقوى الحزبية. أيضا هناك نظرة غير رفاقية للمحررين وأعضاء مجلس التحرير. أقل واحد فيهم عمره (٤٥) سنة وكلهم سياسيون،وأغلبهم ليس فى أى مستوى حزبى، إذن أين يناقشون سياسة الحزب، المفروض أن رئيس التحرير عقب كل اجتماع للأمانة العامة واللجنة المركزية يجتمع بالمحررين ويطرح المناقشات والقرارات عليهم، فهذا يقرب ويوحد بينهم. ملخص ماسبق أن هذا تقرير لايخدم وحدة الحزب».

ترحيل الأزمة

وقبل أن يتواصل هذا المسلسل، طلب الدكتور **رفعت السعيد** الكلمة وقال :«لاأتمنى أبداً أن أوضع فى مثل الوضع الذى يواجهه **حسين عبد الرازق** فى هذه الجلسة السيئة. أنا شخصياً أمتلك انتقادات **لحسين**، ولكنى مستاء جداً لما قاله **حلمى ياسين**. يجب ألاننسى أن **حسين عبد الرازق** تولى إصدار الأهالى منذ البداية وقفز بتوزيعها، ويبدو أن هذا هو ذنبه أو جريمته، ومن هنا يتعرض لضغوط شديدة من اليمين واليسار، ولايمكن إرضاؤهما . ثم يتعرض فى هذه الجلسة لكلام لايليق، ويقال إن زوجته كذا وكذا.. هذا عيب.. فلكى أكون رئيس تحرير فى صحيفة يسارية فمطلوب من زوجتى وشقيقتها وزوج شقيقتها، وكلهم صحفيون لامعون، وأعضاء كبار فى حزبنا أن يجلسوا فى البيت. لايليق فى جلسة محترمة لحزب محترم ومن قيادة محترمة، أن تنحدر لمثل هذا المستوى. **الأهالى جريدة تعبر عن حزب سياسى ومن الطبيعى أن تتعرض للاهتزاز، عندما تهتز الرؤى السياسية لهذا الحزب**. ومن الخطأ أن ننظر «للأهالى» نظرتنا للجنة السياسية للحزب. الأهالى مضطرة أن تصدر كل يوم أربعاء. وقد بدأت المشكلة، عندما رغب البعض فى استعجال نقل آراء طرحت فى الحزب وتناقش فى اللجنة السياسية الى صفحات الأهالى، قبل أن يحسم الحزب موقفه من هذه الآراء. ولايمكن أن يرتفع توزيع جريدة أو ينخفض، وأعنى جريدة سياسية،لمجرد أخطاء ذاتية. فرغم وجود واستمرار هذه الأخطاء كما قيل لنا، فالتوزيع يهبط ويصعد. السبب الحقيقى أن القارئ يقبل على الجريدة أو لايقبل طبقاً للموقف السياسى.

تكلم الزميل **أبو سيف يوسف** عن مجلس المستشارين، وأذكره بأنه بعد عرض أول تقرير لمجلس المستشارين، كنت أول من سجل أن المجلس خرق اللائحة. وحاول أن يتدخل فى العمل الصحفى وينتزع اختصاص مجلس التحرير.

ماهى المشكلة الحقيقية فى «الأهالى» ؟

المشكلة هى الخط السياسى حتى الجرائد الحكومية، الفارق الأساسى هو (التون) السياسى. فهو الذى يؤثر فى التوزيع. ولم يرتكب رئيس التحرير جرماً إذ طالب بتحديد الخط السياسى للحزب، ووضع كيفية لتحديد الخط السياسى أو ترجمته فى «الأهالى».

أما موضوع البناء التنظيمى، فمن الظلم القول بأن الأمر كله من أجل **«صلاح عيسى»** فأعتقد **صلاح** لايكبر بموقع. والغريب أن الذين يتهمون رئيس التحرير بالانفراد باتخاذ القرار، يرفضون تكوين رئاسة التحرير من أربعة. وبغض النظر عن الأسماء، فمن حق أى مسئول مكلف بعمل أن يطلب تنظيماً معيناً.».

وجاء الدور فى الحديث بعد رفعت على الزميل **لطفى الخولى**، فقال : «بعد العرض الذى قدمه

حسين ومحمد سيد أحمد وحلمى ياسين، باعتبارهم أعضاء مسئولين فى إدارة وتحرير «الأهالى»، يبدو أن الأزمة فى الأهالى، ليست أزمة توزيع، بدليل الأرقام التى أعطاها لنا اليوم حلمى. ومع ذلك فهناك إحساس غالب فى الحزب - سواء خطأ أو صواب - أن «الأهالى» فى أزمة وعند البعض «الأهالى» لاتعبر عن خط الحزب. وآخرون يرونها أقل من المستوى الذى يريده الحزب. ومن خلال المناقشات بين المسئولين فى «الأهالى» وقعنا فى «حيص بيص» هل هو خلاف سياسى، أو خلاف شخصى، هو السبب فى الأزمة.

وهناك عدة ظواهر أساسية :

١- **ليس التوزيع هو الأزمة**، كما دلت الوقائع التى قيلت لنا اليوم. فى التجارب الصحفية ارتفاع وانخفاض التوزيع ليس له سبب واحد. الخط السياسى أحد الأسباب، ولكن تظل هناك أسباب موضوعية وذاتيه ترتبط بحرفية العمل الفنى والصحفى، فريق العمل متجانس أو غير متجانس.

والسؤال الذى نطرحه على أنفسنا، إذا كان التوزيع ليس هو أزمة «الأهالى»، فما هى الأزمة ؟

أزمة الأهالى أنها تفتقد يوماً بعد يوم التأثير المطلوب لها ودورها فى قيادة الرأى العام. ليس فقط بالنسبة للجمهور العام، بل أيضا داخل الحزب. وكثير من الزملاء قالوا أنهم توقفوا عن قراءة «الأهالى».

وفقدان التأثير نتيجة لفقدان المصداقية(سواء صح أو غلط). ولايمكن إلقاء مسئوليتها على عاتق الحزب بل على عاتق الفريق الذى يترجم هذا الخط صحفياً والمسئول الأساسى هو رئيس التحرير.

٢- **الاختلاف فى التشخيص**، وماإذا كان الخلاف سياسياً أو شخصياً، كلاهما وارد. فى السياسى أختلف مع فهم رئيس التحرير لخط الحزب. الأساس الذى بنى عليه **حسين عبد الرازق** تقريره، الأساس السياسى، لايمت لخط الحزب بصلة. بل لعله على الأصح هو سبب مايمكن أن يكون داخل مجلس تحرير «الأهالى» من خلافات ومناقشات لم تحسم. ولايستطيع أن يدعى أحد أن للحزب قضية ليس له فيها موقف.

٣- **هناك جوانب شخصية فى هذا الإطار فى الصحافة وفى صفوف المثقفين والفنانين**، يوجد مبدأ معترف به وهو الغيرة الشخصية فى سبيل تحقيق الذات. ولايخلو منها أحد ودون استثناء. المهم توظيف ذلك فى خدمة العمل الصحفى. فى هذا الإطار **حسين عبد الرازق** قام بعمل بطولى هو وزملاؤه فى إصدار «الأهالى» واستمرارهم فى هذا الإصدار مع ضعف العنصر البشرى، أمر يستحق التقدير.

المشكلة أن رئيس التحرير يرتاح للعمل مع أناس ولايرتاح للعمل مع آخرين. وهذا أمر طبيعى. ولاشك أن هذه التمايزات، وهى حق له داخل الصحيفة، أحدثت ارتباكا فى مجموعة العمل، بدليل أنه فى أكثر من موقف قال إن هناك من لايريد فى مجلس التحرير الاعتراف به كرئيس تحرير. القضية ماالذى جعل هذا الأمر الطبيعى، أمراً استثنائياً؟ أقول إننى أشترى «الأهالى» لأقرأ **صلاح عيسى**. ولكن صلة القرابة جعلت الأمر الطبيعى أمراً استثنائياً ومحل نقد. وهو أمر نسمعه داخل الحزب وخارجه. مامن أحد داخل الحزب وعلى هذه المائدة لم يتحدث فى هذا الشأن. وليس معنى ذلك إقصاء هؤلاء الناس ومنعهم من الكتابة فى «الأهالى» وعدم الاستفادة من كفاءاتهم. ولكن فى كل مؤسسة سياسية فى العالم، لايجوز أن تجمع عدداً من أهل القربى فى عمل واحد، حتى لاتبدو أى

مؤسسة وكأنها مؤسسة عائلية. وبالتالى هذا موقف يجب علاجه لصالح «الأهالى» والحزب، وأيضاً لما فيه مصلحة هؤلاء الزملاء.

عندما حاول **حسين** أن يكون معه فريق عمل متجانس، نظر البعض إلى هذه الحركة بمعيار عائلى. وأنا متأكد أن **حسين** لايقصد أن يكون معه هذا القريب أو ذاك.

٤- **لماذا يصدر الحزب جريدته.** الجريدة مطلوب منها أن تعبئ الرأى العام فى المجتمع وفي الساحة السياسية والاجتماعية لصالح الخطوط الرئيسية والبرنامج الرئيسى للحزب. المشكلة أن «الأهالى» لاتملك خطاً متميزاً ومستمراً فى ترجمتها الصحفية، بحيث تكون قيادة للرأى العام. هناك باستمرار السرعة وعدم التواصل بحملات صحفية، هناك مشكلة متعلقة بفريق العمل، وقدرته من عدمه. الواضح أن المجموعة غير قادرة. وإذا أخذنا باقتراحات **حسين** التنظيمية، فسيكون عندنا عدد من الجنرالات أكثر من عدد الجنود. العدد أيضاً أكبر من طاقة جريدة أسبوعية من الناحية الاقتصادية والتنظيمية والأعباء التى يتكلفها الحزب.

ومن هنا أقترح عدم تغيير اللائحة، وأن يمنح **حسين عبد الرازق** حق تكوين جهاز التحرير الذى ينسجم معه، طالما هو حائز على ثقة الأمانة العامة واللجنة المركزية. وأن يترك له حرية التصرف فترة محددة يحاسب بعدها.».

وكان أول المتحدثين من خارج إطار الصحفيين وأعضاء مجلس إدارة «الأهالى»، هو الزميل **رأفت سيف** أمين الحزب بالدقهلية. فقال: «منذ صدور «الأهالى» تحدث «خناقة» فى كل لجنة مركزية مع رئيس التحرير ومجلس التحرير لأن المحافظات تشكو من عدم نشر مشاكل الجماهير وهمومها والتى نلمسها بشدة فى المحافظات. ولكن لم تكن هناك قضية خطيرة قبل الانتخابات، ولم تكن هناك مشكلة خط سياسى. كانت مشاكلنا حول النشر عن المشاكل اليومية والفلاحين والعمال. وبعد الانتخابات اختلف الأمر. وقد أشرت فى الاجتماع الماضى أن أزمة «الأهالى» هى أزمة الحزب. خلال الشهرين الأخيرين، هناك إحساس لدى قارئ «الأهالى»، خارج الحزب وداخله، أنها أصبحت «باهتة».. وبصرف النظر عما يمكن أن يكون داخل الأهالى، **فبهتان الأهالى لايرجع إلى مسائل شخصية، ولكن إلى مشكلة موجودة فى الخط السياسى. فى مؤتمرات الكادر الحزبى طرحت بشدة مشكلة الخط السياسى، ومازالت معلقة دون حسم. مطلوب أن تعطى الأمانة وقتاً كافياً لموضوع مؤسسة الرئاسة ومحاولة التفرقة بينها وبين الحزب ومؤسسات الحكم، والجهد الذى يصرف فى التوجه لها بدلاً من التوجه أساساً للجماهير. هذه حقيقة لايمكن مسخها فى مشاكل ذاتية. فالواقع أن الحزب لم يكن حاسماً فى خطه السياسى، وهنا كانت الأزمة داخل جريدة الحزب.** وهو أمر مرتبط تماماً بالتحالفات. وأقترح البدء بتحديد واضح للخط السياسى للحزب. وفى ضوء هذا التوجه العام، ليس من حق أحد فى مجلس إدارة ومجلس تحرير الأهالى التعبير عن خط آخر. وماجاء فى تقرير الزميل **حسين** من حق الكتاب فى الاختلاف عن خط الحزب فهذا وارد فقط ممن هم ليسوا أعضاء فى الحزب. بالنسبة للاقتراحات التنظيمية، فالقضية ليست أسرة ولكنهم مجموعة كتاب كبار، نعرفهم جميعا قبل الحزب وبصرف النظر عن وضعهم فيه الآن. **صلاح عيسى** - وبالمناسبة أنا مقاطعه لتخلفه عن الحضور إلى قريته التى تقع فى دائرتى أثناء المعركة الانتخابية - كاتب كبير وكل مانتج عن قرابته أو نسبه **لحسين عبد الرازق** هو أننا نغمطه حقه. جميعهم من

قبل «الأهالى» كتاب لامعون معروفون فى العالم العربى. يساريون انضموا للحزب ومجال عملهم الأساسى الصحافة. كفاءات صحفية. هل مطلوب أن لايعطوا للحزب، وإنما يقدمون كفاءاتهم خارجه. القرابة ليست مشكلة. اقتراح توسيع مجلس الإدارة ومجلس التحرير الوارد فى تقرير **حسين**، يجب أن نرحب به.(١٤)

وتحدث بعد ذلك الزملاء **محمد خليل ومحمود حامد، ورشاد الجبالى وأمينة شفيق وحسين فهمى وعبد الغفار شكر**، وتراوحت مواقفهم بين هذا الاتجاه وذاك، وانتهت الجلسة دون قرار واضح، على أن يترك الأمر كله للجنة المركزية فى اجتماعها بعد ٢٤ ساعة، أى يوم ١٨ أكتوبر ١٩٨٤.

الخلاف على صفحات «الأهالى»

وفى اللجنة المركزية اشترك ٢٥ من أعضائها فى النقاش، تراوحت الآراء بين التركيز على القضايا اليومية ومشاكل أخبار المحافظات والمساحة المخصصة للعمال والفلاحين، وبين الحديث عن أزمة ومشكلة التوجه السياسى للحزب عقب الانتخابات وأثره «السلبى» على الأهالى. ولم يثر أحد القضايا الشخصية والذاتية التى شغلت الأمانة العامة. باستثناء الزميل **رأفت سيف**، الذى تحدث فى اللجنة المركزية حول قصة العائلة وعصابة الأربعة منددا بمروجيها ومشيداً **بصلاح عيسى وفريدة النقاش**. كما ارتفع أكثر من صوت يطالب ويلح على عودة «الأهبارية». وفى ختام المناقشة قمت بالتعليق على الملاحظات التى أثيرت خلال النقاش حول الخط السياسى، وقضايا التحرير الصحفى، والعلاقة بين «الأهالى» والحزب والمراسلين وكذلك عدد من الملاحظات الفردية والشخصية، ووجهت الشكر للزملاء أعضاء اللجنة المركزية على الدرجة العالية من الإحساس بالمسئولية التى تناولوا بها مناقشات الأهالى.(١٥) وأصدرت اللجنة المركزية عقب المناقشة قرارين :

الأول قرار تنظيمى يستجيب للخطوط الأساسية التى وردت فى التقرير المقدم منى إلى الأمانة العامة. وقد شاركت مع رئاسة الاجتماع فى صياغة مشروع القرار، الذى وافقت عليه اللجنة المركزية مع اعتراض عدد محدود من الأعضاء فى مقدمتهم الزملاء **أبو سيف يوسف، وأمينة شفيق، وحلمى ياسين، ورشاد الجبالى، وسمير فياض** وينص القرار على : «الموافقة على الاقتراحات المقدمة من مجلس الإدارة حول الخط السياسى والإعلامى للأهالى فى المرحلة القادمة، على ضوء الملاحظات والتعديلات التى طرحت خلال المناقشات.(١٦) وتلتزم «الأهالى» فى خطها السياسى ببيانات وأدبيات وقرارات الهيئات الحزبية المسئولة فقط والمتمثلة فى المؤتمر القومى العام واللجنة المركزية والأمانة العامة، ولاتلتزم «الأهالى» بآراء أعضاء وقيادات حزبية تختلف فى هذا الاتجاه أو ذاك مع الخط السياسى الأساسى للتجمع. وهو أمر لايحول دون طرح آراء مختلفة عن الخط السياسى للحزب على صفحات «الأهالى» فى قضايا بعينها. وعلى ضوء ماسبق يتولى تنفيذ الخط السياسى للحزب فى «الأهالى»، مجلس إدارة «الأهالى» مفوضاً من اللجنة المركزية والأمانة العامة تحت إشرافهما، ورئيس مجلس الإدارة مشرفاً يعاونه وينوب عنه عند غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة. ويكون رئيس التحرير مسئولا عن تنفيذ هذا الخط ويعاونه وينوب عنه فى غيابه مدير التحرير. ويرتبط الخط الجبهوى بالخط السياسى على أن تحدده نفس الجهات السابقة مهتدية فى ذلك

بالاستمرار فى توسيع دائرة التحالفات مع الأحزاب والقوى والشخصيات المستقلة المعارضة فيما نتفق فيه معها، على أن تكون المعلومات حول الحلفاء حقا للقارئ، شرط التأكد من صحتها على قاعدة أن نقد مواقف الحلفاء.. هو حق وواجب فى القضايا الجماهيرية التى تمس الموضوعات الأساسية للجماهير الشعبية، أو القضايا المبدئية للتجمع.. ومن الضرورى التصدى لأى قوة أو تيار يحاول النيل من التجمع ومن المبادئ الأساسية له»..وأكد القرار أيضاً على «ضرورة تدعيم الهيئات المكلفة بإصدار الأهالى والإشراف عليها وتعميق الصلة بينها وتأكيد جماعية العمل والقيادة، على أساس مبدأ أنه لامسئولية بدون سلطة. وفى هذا الإطار تقرر اللجنة المركزية توسيع مجلس إدارة «الأهالى» لينهض بمسئولياته كاملة، وكذلك توسيع مجلس التحرير، وتفريغ أكبر عدد من أعضائه طبقا للمستويات التى يتولونها وتحديد المسئوليات والاختصاصات فى إدارة تحرير الأهالى، خاصة فيما يتعلق بمجلس التحرير ورئيس التحرير والمناصب القيادية بالتحرير عامة»

أما القرار الثانى فقد تقدم به عدد من أعضاء اللجنة المركزية ووافقت عليه اللجنة المركزية عدا ٧ زملاء.. وينص على الآتى :

«اللجنة المركزية بعد أن استمعت إلى المناقشات التى دارت حول تقرير مجلس إدارة ا«الأهالى»، وشارك فيها ٢٥ من أعضائها ،وإلى البيان الذى أدلى به رئيس تحرير «الأهالى»، تقرر توجيه الشكر والتحية إلى الزملاء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس التحرير، والعاملين فيها، على مابذلوه من جهد وعمل، كان وراء ماحققته من نجاح سياسى وصحفى وجماهيرى».

وقد نشرنا مناقشات اللجنة المركزية فى «الأهالى» فى ثلاثة أعداد متتالية وخصصنا الحلقة الأخيرة (٧ نوفمبر ١٩٨٤) للمناقشات التى دارت حول «الأهالى» فلخصنا كلمات الزملاء الخمسة والعشرين، وخاصة الجوانب النقدية فيها والتى احتلت ثلثى صفحة (٧). ونشر التقرير الصحفى تحت عناوين لها دلالات واضحة..

«حوار ساخن حول الأهالى»

«٦ ساعات فى مناقشة للسياسة والصحافة و «عصابة الأربعة»..»

«٢٥ من قيادات التجمع تنتقد صحيفة الحزب»

وهو تقليد حرصت على اتباعه طوال ٦ سنوات هى عمر رئاستى لتحرير «الأهالى».. وفى حدود علمى فلم تنشر صحيفة فى مصر مثل هذا الكم من الانتقاد لها، كما فعلت «الأهالى». وقد فرضت هذا التقليد رغم أن كثيراً من قيادات الحزب وبعضهم ضد ممارساتى على طول الخط، كان يرى فى ذلك إفشاء لأسرار الحزب، وموقفاً ضاراً بالحزب والجريدة. وقد توقف هذا التقليد للأسف بعد أن تركت مسئولية «الأهالى».

شهر عسل قصير

بانتهاء اجتماعات اللجنة المركزية وماقدمته للأهالى من مساندة، هدأت الأمور قليلاً. وتصورت أن الأزمة فى سبيلها للحل. خاصة وأن شهر أكتوبر شهد ارتفاعاً فى التوزيع. واستقرت الأمور إلى حد ما فى مجلس التحرير وتكشفت قصة رغبة بعض الزملاء فى الإستقالة،(١٧) وعقد مجلس الإدارة اجتماعاً يوم السبت ٢٧ أكتوبر ١٩٨٤ تقدمت فيه باقتراح بإعادة تشكيل مجلس التحرير بإضافة ٣

زملاء إليه وهم «الدكتور **عبد العظيم أنيس، ومحمود المراغى ونجاح عمر** (كان مقرراً عودتهما فى أول يناير ٨٥)». وأن يكون هناك مديران للتحرير هما **محمد سيد أحمد ومحمود المراغى**، وأن يتولى **صلاح عيسى** مسئولية «مساعد لرئيس التحرير مسئولاً عن السكرتارية المركزية» وكان الاقتراح هو نفس الاقتراح الذى عرضته على الأمانة العامة، باستثناء عدم استحداث منصب نائب رئيس التحرير فى اللائحة وبالتالى ضمه مع مديرى التحرير إلى مجلس الإدارة، فقد استبدل بمنصب مساعد رئيس التحرير كمنصب داخلى. وقد وافق مجلس الإدارة مع اعتراض **حلمى ياسين** على اختيار **صلاح عيسى** مساعداً لرئيس التحرير(١٨) واتفق على تأجيل التعديلات فى اللائحة إلى مرحلة تالية.

وكان **صلاح عيسى** عقب اجتماع اللجنة المركزية بإلحاح من الأستاذ **خالد محى الدين** ومنى ومن عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية، قد وعد باستئناف كتابة **«الأهمارية»** وبدأ بالفعل فى نشرها اعتبارا من ٧ نوفمبر ١٩٨٤.

ولم يستمر شهر العسل طويلاً، فسرعان مابدأت المشاكل مرة أخرى داخل الحزب. كانت المشكلة الأولى متعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، فنتيجة للانقسام داخل المنظمة وتعثر انعقاد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتونس بسبب امتناع الفصائل المعارضة **لياسر عرفات** عن حضور الاجتماع، قرر **عرفات** ومنظمة فتح أقوى وأكبر المنظمات الفلسطينية دعوة المجلس الوطنى للاجتماع فى عمان وتجاهل اتفاقيتى عدن والجزائر بين **فتح والجبهة الشعبية والديمقراطية**. وقررت **الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية** ومنظمات فلسطينية أخرى (منها الانشاق داخل فتح) مقاطعة الاجتماع وإدانته. وتلقت الأمانة العامة لحزب التجمع دعوة لإرسال وفد برئاسة الأمين العام للمشاركة فى الاجتماع. وعند مناقشة الدعوة فى الأمانة المركزية، كان هناك رأيان : الأول يقترح المشاركة بوفد كبير برئاسة **خالد محى الدين**. والثانى يتحفظ على المشاركة لما يحيط بهذا الاجتماع من ملابسات تجعله اجتماعا لتكريس الانقسام فى صفوف الثورة الفلسطينية واستبعاد مايمكن اعتباره يسار المنظمة وانحياز المنظمة لمحور عربى ضد دول عربية أخرى (خاصة سوريا وليبيا) وهو محور يسعى لجر الثورة الفلسطينية إلى منهج كامب ديفيد. وقد عبرت فى اجتماعات الأمانة المركزية عن الرأى الثانى ودافعت عنه. واقترحت الاعتذار أو على الأقل عدم سفر **خالد محى الدين** على رأس وفد الحزب. وفى النهاية انتصر الرأى الأول وتقرر سفر وفد برئاسة **خالد** وعضوية **لطفى الخولى ود. فؤاد مرسى وصبرى مبدى** وعدد من الزملاء تلقوا دعوات شخصية للمشاركة. واقترحت أن يسافر **محمد سيد أحمد** ممثلا للأهالى. واقترح **خالد** إصدار تصريح لمتحدث رسمى عن أسباب مشاركة الحزب فى اجتماعات الدورة السابعة عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى بما يزيل أى لبس ويؤكد حرص التجمع على وحدة فصائل منظمة التحرير وجماعية القيادة والالتزام بقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى، واستعادة المنظمة علاقاتها النضالية مع كافة أطراف المواجهة مع إسرائيل(سوريا).. وفى نفس الوقت إعادة تأكيد موقف الحزب من كامب ديفيد والعمل على إسقاطها. وكلفت باقتراح من الأمين العام بصياغة التصريح. وبالفعل قمت بهذه الصياغة وعرضته على الأستاذ **خالد** فوافق عليه، ونشر فى «الأهالى» يوم ٢١ نوفمبر ١٩٨٤.(١٩)

وفى نفس العدد نشر تقرير صحفى من وكالات الأنباء والصحف حول المواقف المختلفة من انعقاد المجلس سواء فلسطينيا أو عربيا أو عالميا، قامت بإعداده الزميلة **أمينة النقاش**. وقد حرصت على

هذه الصيغة الإخبارية البحتة دون أي تعليق أو تحليل، احتراما لحق القارئ في المعرفة، ولتجنب أي تفسيرات، خاصة وأنني كنت معارضا لمشاركة الحزب في اجتماعات المجلس. وزيادة في الحرص، طلبت من **«محمد سيد أحمد»** أن يتولى هو مراجعة الموضوع وإقراره. وقد قام بهذه المسئولية، وحذف كثيرا من المعلومات التي يمكن أن تسيء إلى موقف عرفات.

وسافر وفدنا مساء الثلاثاء وحملوا معهم أعداداً من «الأهالي» أخذوها من المطبعة وهم في طريقهم للمطار وعندما عاد **خالد محي الدين**، وجدته ثائراً وفي غاية الغضب. وأخبرني أنه فوجئ بموضوع صفحة ٢ وهو في الطائرة، واعتبر الإشارات الكثيرة الواردة فيه للمعارضين لأبي عمار وانعقاد المجلس الوطني في عمان، سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو خارجها، محاولة مقصودة لإظهار الموقف على غير حقيقته، وترويجاً لمواقف مضادة للمنظمة وقيادتها والتفافاً حول قرار الحزب، وإحراجاً له شخصيا ولأعضاء الوفد الحزبي. وأنه ناقش **محمد سيد أحمد** في الطائرة، فأخبره أن الموضوع كان أسوأ من هذا بكثير وأن كل ماستطاع عمله في المطبعة، هو اختصار أجزاء طويلة منه تصب في نفس الاتجاه الناقد لـ **عرفات**. وأضاف الأستاذ **خالد** أن مخاوفه تحققت، في أول لقاء له مع **«أبو عمار»** على هامش اجتماعات المجلس الوطني، حمل **أبو عمار** «الأهالي» معه وقدمها **لخالد**، وقال له : إذا كنت توافق على هذا الموضوع فأنا لااعتراض لي، وهي صيغة ذكية للاحتجاج. وطلب **خالد** بموقف من المسئول عن تحرير هذا الموضوع.

وأثار أيضاً ملاحظة غاضبة على موضوع آخر نشر في نفس العدد حول محاولة اغتيال **«عبد الحميد البكوش»** رئيس وزراء آخر حكومة ليبية ملكية قبل ثورة الفاتح، واللاجئ السياسي في مصر. وكانت «الأهالي» قد أدانت المحاولة في افتتاحيتها وقالت : إننا ننطلق في إدانتنا القاطعة لمحاولة قتل **البكوش** من مبدأين أساسيين، أولهما رفض أسلوب قتل الخصوم السياسيين، وتصفيتهم جسدياً في الداخل أو الخارج رفضاً قطعياً. وثانيهما تمسكنا بالديمقراطية كأساس للتعامل، لاعلى النطاق الوطني فحسب، بل كشرط لامفر منه لإعادة بناء تماسكنا القومي.» وفي« الصفحة السادسة سخرت **«الأهارية»** من المؤتمر التليفزيوني الذي عقده **«اللواء أحمد رشدي»** لإذاعة أسرار محاولة الاغتيال، وما قيل عن اعترافات ومتابعات حول خطة القذافي لاغتيال **أنديرا غاندي**. فقد كان الإخراج الأمني ركيكاً وغير مقنع (بالمناسبة قفل هذا الملف و أفرج عن المتهمين جميعاً وسافروا خارج مصر !!)، بدا وكأنه تمثيلية فاشلة، ومحاولة لشغل الناس عن قضاياها الحقيقية.وفي سخرية لاذعة، وتحت عنوان **«ياناس ياعسل.. البكوش حصل»** استخدم **صلاح عيسى** مهارته وقدراته في الربط بين هذه التمثيلية الهزلية حول اغتيال **البكوش** والتي قدمها **«رشدي بوند»** وبين قضايا الدعم والرغيف المحسن والتعذيب وإحالة **العقيد زيدان** بطل حادثة طابا إلى المعاش وحالة الطوارئ وغيرها من قضايا ومآسي الشعب المصري. وحظي هذا الموضوع بإعجاب وتقدير عدد كبير من القراء. ولكن الأستاذ **خالد** اعتبر الموضوع متجاوزاً للحد، سواء في تسميته للوزير باسم «جيمس بوند» أو في تشكيكه في الواقعة أصلاً.

وقد مرت أزمة هذا العدد بشقيه، وأمكن معالجة الموضوع الأساسي، باتفاق بيني وبين **أمينة النقاش** أن تبتعد لبعض الوقت عن الكتابة في الموضوعات الفلسطينية، وبنشر حوالي صفحة كاملة في العدد التالي للزميل **«محمد سيد أحمد»** حول اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني وكلمة التجمع التي ألقاها الزميل **لطفي الخولي**(٢٠) وكذلك نشر رسالة حول المؤتمر في العدد التالي

(صفحة٢) للزميل «محسن عوض»

أزمة فى الأمانة المركزية

وواجهنا المشكلة الثانية - والخطيرة - بعد اللجنة المركزية إثر صدور قرارات ٣ يناير ١٩٨٥ الخاصة بالسيطرة على سوق النقد الأجنبى. كنا فى «الأهالى» قد تنبهنا مبكراً لاتجاهات هذه القرارات ومغزاها. وبادرت بكتابة افتتاحية الأهالى يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٨٤، حول هذه القرارات المنتظرة، تحت عنوان «**أزمة الجنيه والحل الناقص**». وبعد أن أشرت فى الافتتاحية إلى طبيعة هذه الإجراءات وأسبابها، وإلى الاتفاق عليها فى اجتماع ضم رئيس الجمهورية ووزراء الإنتاج والخدمات ووزراء المجموعة الاقتصادية، قلت: «ورغم أهمية هذه الإجراءات فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية، فهى لن توقف انخفاض سعر الجنيه المصرى بالنسبة للدولار. ولن تلغى تماما دور تجار العملة ونفوذهم. وكما سبق أن قال حزب التجمع، وأكدت الأحداث طوال السنوات الماضية، فإن نقطة البداية الصحيحة والوحيدة لعلاج هذا الخلل الاقتصادى وحماية أسواق النقد والمال والنظام المصرفى ونظام التجارة الخارجية.. هى إلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ثم حظر حيازة العملة الأجنبية خارج البنوك، وقصر التعامل فيها على بنوك القطاع العام، ووقف إنشاء بنوك أجنبية جديدة أو مشتركة ومطالبة البنوك القائمة (الأجنبية والمشتركة) برفع رأسمالها إلى ١٠٠ مليون جنيه على الأقل خلال عام.. وتأكيد سيادة الجنيه المصرى داخل مصر. وإلغاء الأولوية للشراء بالدولار من القطاع العام.. وقصر استيراد المواد الغذائية على الشركات العامة للتجارة الخارجية. وجميعها إجراءات لاتتعارض مع النظام الرأسمالى القائم فى البلاد. وتمنع استغلال المصريين العاملين فى الخارج من أى جهة.

فهل تملك الحكومة القدرة أو الرغبة فى ارتياد هذا الطريق؟!»(٢١)

وبعد هذه الافتتاحية بثمانية أيام (٣ يناير ١٩٨٤) أعلن «**د. مصطفى السعيد**» باسم الحكومة القرارات المنتظرة. وبادر الحزب بعقد اجتماعات لمناقشة هذه القرارات وكلف ثلاثة من أبرز قادته ومفكريه وأساتذة الاقتصاد فيه «**د. فؤاد مرسى - د. إسماعيل صبرى عبد الله - د. إبراهيم سعد الدين**» بإعداد دراسة لتقييم هذه القرارات، والاقتراحات التى يمكن طرحها لتطوير هذه الخطوة. وعرضت هذه الدراسة على الأمانة المركزية، وبعد مناقشات هامة تمت الموافقة عليها فى صيغتها النهائية. ودار حوار حول أسلوب نشرها، كبيان حزبى، أو دراسة بأسماء كتابها. واقترحت أن تنشر فى صفحة الرأى كتقرير حزبى منسوب إلى كتابه وفى نفس الوقت معبراً عن رأى الحزب، على أن تواصل الأهالى تفصيل وشرح الاقتراحات التى وردت فيها، ووافقت الأمانة المركزية.

ونشرت الدراسة بإشارة فى الصفحة الأولى (مانشيت) يقول.. «**مقاومة داخل الحزب الحاكم للقرارات الاقتصادية الجديدة**». وبعناوين على الصفحة الخامسة..

«خبراء الاقتصاد بالتجمع يحللون الإجراءات الاقتصادية الأخيرة.

خطوة على الطريق الصحيح سوف تتعرض لمقاومة ضارية.

الحزب الحاكم يضم جبهة قوية تعارض ترشيد الأداء الرأسمالى وتتعاطف مع الطفيليين.»

وقدمت الدراسة بكلمات قلت فيها : «أثارت الإجراءات الاقتصادية الأخيرة، التى أعلنتها الحكومة، اهتمام كل الدوائر الاقتصادية والسياسية، لأهميتها البالغة فى تحديد مسار مجمل سياسات الحكم. ولذلك خضعت لتحليلات متعددة فى الدوائر الحزبية والاقتصادية. وقد عكف على إجراء هذا التحليل بمجرد إعلانها وبتكليف من أمانة اللجنة المركزية لحزب التجمع ثلاثة من خبراء الاقتصاد البارزين على المستوى العالمى والقومى، ومن أعضاء الأمانة العامة للحزب، وأعضاء لجنته الاقتصادية هم الدكاترة : **إبراهيم سعد الدين، إسماعيل صبرى عبد الله، فؤاد مرسى**. وسوف تواصل الأهالى فى أعدادها القادمة، تناول الوصايا العشر التى طرحها التقرير، بمزيد من الدراسة». (٢٢)

ونشرنا على نفس الصفحة، مقالاً للزميل **محمود المراغى** عن ضرورة إلغاء تحويل بور سعيد إلى مدينة حرة.

وبدأت تتجمع لدينا فى «الأهالى»، إشارات ودلائل واضحة عن وجود معارضة قوية داخل الحكومة يتزعمها **كمال حسن على** رئيس الوزراء لهذه القرارات، ووجود تكتل لإجبار الحكم على التراجع عنها. كما أعلن رئيس الوزراء عن نية الحكومة فى رفع أسعار سلع أساسية، فى حديث أجراه مع **الواشنطن بوست**.

وناقشنا فى مجلس التحرير كيفية تنفيذ سياسة الحزب بالنسبة لهذه القرارات (٣يناير ١٩٨٥)، فى ضوء هذه المعلومات. واتفقنا على مواصلة الضغط لتطويرها والتحذير من التراجع عنها. وهكذا نشرنا فى العدد التالى مباشرة (٢٣) مقالاً للدكتور **إسماعيل صبرى عبد الله** يتناول قضية مدخرات المصريين العاملين فى الخارج وكيفية حمايتها وتوفير مشروعات استثمار مدروسة توجه إليها. كما أبرزنا تصريحات **خالد محيى الدين** فى مؤتمر حزبى عقد بكفر الشيخ حول القرارات الاقتصادية، وتصريحات د. **فؤاد مرسى** فى ندوة الأربعاء بالقاهرة والتى أكد خلالها أن هناك معركة طبقية شرسة لتنفيذ هذه القرارات.

وعلى الصفحة الأولى كان المانشيت الأحمر.. **«رئيس الوزراء يعلن : مضاعفة سعر الخبز وإلغاء الدعم هذا العام»**. وكان عنوان الافتتاحية : **«احذروا من التراجع»** وجاء فيها :

«بدأت مافيا الانفتاح التى تجمعت من تجار العملة وأصحاب البنوك المشتركة والخاصة وكبار المستوردين وتجار المستورد والسماسرة والمضاربين، وممثليهم فى الحزب الحاكم والحكومة والجهاز المصرفى.. بدأت فى التحرك السريع لمواجهة القرارات الاقتصادية الأخيرة، التى استهدفت تصفية نشاط تجار العملة، وإلغاء الاستيراد بدون تحويل عملة، والحد من الواردات الترفيهية والاستهلاكية..

واعتمدت هذه المافيا سلاح الإشاعات ورفع الأسعار ومحاولة التأثير فى سوق المال والتجارة، بحكم مالها من نفوذ اقتصادى وسيطرة فعلية على السوق ونفوذ سياسى وإعلامى.. خاصة وهناك تورط واضح لبعض كبار المسئولين فى عمليات مشاركة أو معاملات مشبوهة مع هذه المافيا.

ويستطيع المراقب أن يرصد خلال الأسبوعين الماضيين عددا من الممارسات فى هذا الاتجاه، أبرزها إحجام المستوردين عن التقدم بطلب فتح اعتمادات بالبنوك وفقا للنظام الجديد، لخلق اختناق فى السوق ومبادرة بعض التجار برفع أسعار السلع المستوردة بحجة أن استيرادها سيتوقف، أو إخفائها تماماً.

وإذا كان مطلوباً من المواطنين رفض هذا الابتزاز والاستغناء كلية عن هذه السلع الكمالية.. فإن المسئولية الأساسية تقع على عاتق الحكومة..

ويتطلب ذلك ثلاثة إجراءات متكاملة..

** التمسك بقراراتها ورفض أى تراجع أمام ضغوط قيادات الحزب الحاكم، ومالهم من مصالح ونفوذ فى السوق وفى الحكومة ومجلس الشعب وأجهزة الإعلام.. وعدم الاهتزاز أمام ضغوط السوق، والتى مهما بلغت شدتها فهى مؤقتة فى النهاية. فأى تراجع سيؤدى إلى فشل هذه المحاولة المتواضعة للإصلاح الاقتصادى، وسيقودنا إلى كارثة لامحالة. وللأسف فإن تصريحات رئيس الوزراء حول هذه القرارات، وقرار وزير الاقتصاد بتسوية التزامات وديون القطاع الخاص قبل ٥ يناير والاعتمادات التى تم فتحها قبل هذا التاريخ، يتم تسويتها فى الحسابات الحرة (أى من السوق السوداء).. تمثل تراجعاً واضحاً ينذر بالمزيد.

** الاستعداد من الآن لاتخاذ خطوات جديدة ضرورية أشار إليها الاقتصاديون المؤيدون لهذه القرارات لسد الثغرات والنواقص. فالتوقف فى منتصف الطريق يعنى التراجع إلى نقطة الصفر.

** الاتساق فى السياسات الاقتصادية المتبعة. فالمفروض أن هدف ماصدر من قرارات هو تحسين أوضاع الاقتصاد المصرى، وبالتالى تحسين الأوضاع المعيشية للطبقات الشعبية والمنتجين عامة.

ومن هنا فإقدام الحكومة فى نفس أسبوع صدور هذه القرارات على رفع أسعار المزيد من السلع، وإعلان **«كمال حسن على»** عن إلغاء الدعم على المواد الغذائية والكهرباء والوقود خلال عام، ورفع سعر رغيف العيش والأقمشة القطنية.. يكشف عن التناقض الصارخ فى سياسة الحكومة.. وهو أمر خطير يمكن مافيا الانفتاح من استغلال سخط الجماهير الشعبية فى الضغط على الحكومة وإفشال القرارات الصحيحة التى أصدرتها، لتعود فى النهاية السيطرة الكاملة للقوى الطفيلية التى قادت (ومازالت) الاقتصاد المصرى إلى الهاوية.

فهل تنتبه الحكومة إلى الطريق الصحيح قبل فوات الأوان ؟»

لم تكد تمضى ٢٤ ساعة على صدور هذا العدد من الأهالى، حتى فوجئت باتصال تليفونى من الأمين العام **«خالد محى الدين»** يبلغنى بوجود أزمة خطيرة فى الحزب بسبب الافتتاحية. وأن **د. إسماعيل صبرى عبد الله، ود. فؤاد مرسى، ود. إبراهيم سعد الدين** محتجون على هذه الافتتاحية وطريقة تغطية «الأهالى» للقرارات الاقتصادية وأنه سيعرض الموضوع فى اجتماع الأمانة المركزية. وأضاف أن **د. اسماعيل صبرى** قد بعث له برسالة مكتوبة يحتج فيها على الأهالى، وأنه قرر اعتباراً من العدد القادم الامتناع عن كتابة عموده الأسبوعى **«ألفاظ ومعان»** وأرسل لى الأستاذ **خالد** رسالة د. **إسماعيل** للاطلاع عليها وإعادتها. وقرأت الرسالة ثم عرضتها على مجلس التحرير وكتبت رداً عليها أرسلته للأمين العام.(٢٤)

أصابتنى الدهشة من الموقف كله، خاصة بعد اطلاعى على رسالة **د. إسماعيل صبرى** وأحسست بالضيق الشديد وألحت علىّ فكرة الاستقالة، ولكنى قررت بينى وبين نفسى أن أؤجل التفكير لحين المناقشة فى الأمانة المركزية. وقد حضر الزملاء الثلاثة اجتماع الأمانة المركزية. وفوجئت بالاعتراض ينصب على الإشارة إليهم باعتبارهم خبراء الاقتصاد بالتجمع «على أساس أن هذه الاشارة محاولة لاعتبار مانشر مجرد رأى لهم. كخبراء وليس موقفا للحزب». وقال **د. إسماعيل صبرى** : نحن لسنا خبراء، نحن سياسيون أولا وقادة فى هذا الحزب، وماطرحناه على الأمانة المركزية تبنته

بالإجماع خلال مناقشتها له. أما الاعتراض الثاني، فتركز على ماجاء في الافتتاحية من وجود اتجاه حكومي للتراجع عن قرارات يناير ١٩٨٥. وفاجأني قول أحد الزملاء الأعزاء في المناقشة.. من قال إن هناك تراجعاً ؟ نحن لم نقل ذلك وأضاف د. **إبراهيم سعد الدين**.. «حتى لو كان هناك تراجع فليس من المصلحة النشر عنه والتأكيد عليه، لأن نجاح هذه القرارات يعتمد على ثقة الرأى العام، وإقبال المصريين فى الخارج على تحويل مدخراتهم «عبر الجهاز المصرفى»».

لاأنكر أننى أحسست طوال هذه الجلسة بالضيق الشديد. وبدا لى الأمر مجرد تربص لامعنى له. فالقول بأن خبراء التجمع هم الذين صاغوا هذا الرأى الذى تبنته الأمانة المركزية، لايعنى سحب الصفة السياسية والحزبية عنهم، أو إنكار تبنى الحزب لهذا الرأى، وهو ماورد بوضوح فى مقدمة الموضوع. ولكنه كان تأكيداً أن التحليل والرأى يستند إلى دراسة علمية وليس مجرد موقف سياسى تمليه اعتبارات حزبية. أما الحديث عن التراجع، فهو تسجيل لواقع تجمعت معلومات عديدة، بعضها منشور لتأكيده، ولايحتاج الأمر إلى أن يقوله هذا الزميل أو ذاك، فالأمر بالغ الوضوح.

المهم أننى شرحت موقفى ودافعت عنه. وأكدت أن مافهموه من عبارة «خبراء الحزب» يخالف المقصود منها، وطالبت الدكتور **إسماعيل** بالعودة عن اعتذاره عن الكتابة فى «الأهالى». وأبلغتهم أننى سأعالج الموضوع فى «صباح الأربعاء» العدد القادم. وهو ماتم بالفعل(٢٥)

وانتهت الأزمة، ولكنها تركت أكثر من علامة استفهام. وجعلتنى أحس بأن الأمور تتطور بشكل ينذر بأخطار تتجمع فى الأفق وتوشك أن تُعَرِّضُ «الأهالى» لمخاطر شديدة.

التراجع عن الحقيقة !!

وجاء البرهان أسرع مما تصورت. كنت قد أشرت فى الجلسة نفسها وفى حضور الزملاء الثلاثة إلى برنامج التحقيقات والدراسات التى خططنا لها فى مجلس تحرير «الأهالى» كمتابعة لموقف الحزب من قرارات يناير ٨٥ والنقاط العشر التى اقترحها الحزب. وكان أول هذه التحقيقات، تحقيقاً حول البنوك الأجنبية فى مصر، ودراسة حالة عن **البنك العربى الأفريقى** وهو بنك خليجى. ونقلت للزملاء فى الأمانة المركزية أن الموضوع يتعرض لدور **كمال حسن على** رئيس الوزراء فى حماية البنك والدفاع عن أخطائه، مما يثير تساؤلاً عن مصلحته فى هذا الأمر. وَعَلّقَ أكثر من زميل على الموضوع بما يفيد الحماس له ولكشف دور رئيس الوزراء.

وقد بدأت فكرة هذا التحقيق عندما تجمعت لدى الأهالى وثائق هامة للغاية قام بتجميعها عدد من كبار العاملين المصريين فى البنك، تثبت الدور التخريبى الذى يقوم به رئيس مجلس إدارته وتواطؤ بعض الشخصيات السياسية وكبار الصحفيين معه. وجاءت الزميلة «**نجاح عمر**» فى إجازة الى القاهرة. وسلمتها الوثائق وتولت هى صياغة التحقيق. ونشر فى الصفحة الثالثة تحت عناوين قمت أنا بصياغتها تقول :

«ماذا تفعل البنوك الأجنبية بمصر ؟»

«أخطر عملية تهريب مقنع لأموال المصريين إلى بنوك النفط»

«لماذا استقال «على الجريتلى» من البنك وماذا قال عنه البنك المركزى»(٢٦)

وعلى الصفحة الأولى إشارة على ٨ أعمدة بالأحمر تقول :

«بنك أجنبي يقرض أسرة رئيس الوزراء لتسكت الدولة عن مخالفاته»

ظهر العدد صباح الأربعاء.. وبعد قليل اتصل بي الأستاذ **خالد**، وقال: إن الزميل العزيز وأستاذي **أحمد بهاء الدين** اتصل به تليفونياً وطلب مقابلته اليوم في «التجمع» لأمر هام، وتحددت الساعة الواحدة موعداً، وأن الأمين العام فهم من المكالمة أن الأمر متعلق بشيء نشر في «الأهالي». وطلب مني أن أكون متواجداً في الحزب عند حضور **بهاء**، وسألني هل مانشر اليوم في «الأهالي» بقلم **أحمد بهاء الدين** نشر بموافقته. وأجبته مؤكداً أنه شخصياً هو الذي اتصل بي وأعطاني المقال. وكان الأستاذ **أحمد بهاء الدين** قد اتصل بي وأبلغني أنه كتب بابه اليومي «يوميات» حول جريمة إعدام **«محمود محمد طه»** في السودان، ولكن رئيس تحرير الأهرام رفض نشره، وسألني هل تستطيع «الأهالي» نشره. وأجبته بحماس أن هذا شرف وواجب على «الأهالي».. وحصلت على المقال ونشرته في الصفحة الثالثة، مع إشارة في الأولى وصورة للأستاذ **أحمد بهاء الدين** وكان عنوان المقال.. **«إعدام السوداني الطيب»**.

في الموعد المحدد حضر الأستاذ بهاء وفوجئت بأن سبب حضوره الإشارة إلى موضوع رئيس الوزراء في التحقيق الخاص بالبنك العربي الافريقي. وكان رأيه أن هذه الإشارة أضعفت الموضوع، وستثير رد فعل عنيف من رئيس الوزراء والأجهزة وأن على «الأهالي» محاولة تهدئة الموقف قدر الإمكان. وأكد أنه ليس لديه أية معلومات من أي نوع عن موقف رئيس الوزراء ولكنه مجرد تقدير. وبعد انصراف الأستاذ بهاء ناقشني الأستاذ خالد طويلاً في الأمر، وتساءلنا عن السبب في اهتمامه بالموضوع ومغزاه، خاصة أنها المرة الأولى التي يزور فيها **بهاء** الأمين العام في الحزب.

في اليوم التالي، صدرت الصحف الصباحية الرسمية وفي صفحاتها الأولى بيان من رئيس الوزراء يكذب «الأهالي» ونشرت الصحف البيان بعناوين مثيرة مثل..

«رئيس الوزراء يتحدى جريدة الأهالي»

«رئيس الوزراء يكذب جريدة الأهالي»

«الحملات الرخيصة لن ترهب أحداً»

«رئيس الوزراء يكذب جريدة حزب التجمع»

وسارع رئيس تحرير الأخبار بنشر مقال اتهمنا فيه بأننا **«قطاع طرق»** و **«بلطجية»** و **«تنشر كلمات رخيصة ولغة حقيرة»**..

واتصل بي الأستاذ خالد محي الدين الأمين العام للحزب ورئيس مجلس إدارة «الأهالي»، يسألني كيف سنعالج الأمر. وكان واضحاً في صوته وطريقة كلامه أنه غير مرتاح من نشر الموضوع، ويريد إغلاق هذا الملف. وناقشته في خطورة التراجع، خاصة أن هناك مزيداً من الحقائق والمستندات في حوزتنا. ولكنه لم يكن على استعداد لذلك. واقترح «تقفيل» الموضوع، وأن نكتفي برد مختصر في **«صباح الأربعاء»**.

وبدا واضحاً أنه قرار وليس اقتراحاً. ورغم إحساسي بالضيق الشديد وعدم فهمي لأسباب هذا الموقف الغريب عن الحزب و «الأهالي»، كتبت صباح الأربعاء وخصصتها للرد على بيان **«كمال حسن علي»** وطرح مزيد من الحقائق حول الموضوع. واخترت عنواناً لها..

«.. والأهالي ترد على رئيس الوزراء

التحدي الحقيقي.. هو التحقيق في مخالفات البنك العربي الافريقي».(٢٧)

وطلب الأمين العام أن يقرأ «صباح الأربعاء» قبل النشر وأرسلت له «بروفة» الجمع يوم الأحد. وفوجئت به يثور بعد قراءتها ويعلن أعتراضه عليها. وبعد قليل يرسل لى ردا مكتوبا على الآلة الكاتبة، ويطلب نشره في «صباح الأربعاء»

ووجدت نفسي في أغرب موقف يمكن تصوره. لأول مرة تتراجع «الأهالي» عن موقف صحيح اتخذته، ويصب بوضوح وقوة في سياسة الحزب.. سواء سياسته في تأييد قرارات يناير ١٩٨٥ وتطويرها على ضوء برنامج النقاط العشر، أو سياسته في كشف الفساد والتصدى له. ولم أفهم ما المشكلة إذا كان التحقيق يتعرض لرئيس الوزراء بمجرد طرح تساؤلات حول شكوك تتعلق بأسباب الصمت عن ممارسات البنك. ولم أفهم كيف تسكت «الأهالي» عن حقائق دامغة موثقة. فكما يقولون **«الساكت عن الحق شيطان أخرس»** خاصة وأن هذا الصمت يأتي بعد أن طرحت «الأهالي» القضية.

وزاد من هول الأمر، أن يطلب منى أن أنشر في باب «صباح الأربعاء» وهو الباب المخصص للحوار بين رئاسة التحرير والقراء، موضوعاً لاصلة لى أو لمجلس التحرير به، أعد في خارج الصحيفة، ودون طلب من هيئة تحريرها، بل ورغماً عنها. كما علمت فيما بعد، فقد كتبه الزميل **د. إبراهيم سعد الدين** بعد مشاورات بينه وبين **د. إسماعيل صبرى عبد الله**، والأمين العام، وزملاء آخرين. ثم نسخ على الآلة الكاتبة في «منتدى العالم الثالث» وأرسل للأمين العام، الذى أرسله بدوره لى لنشره.

وقررت أن أخضع للقرار وأنشر ما أرسل إلىّ ونشر بالفعل في «الأهالي» يوم الأربعاء ٣٠ يناير في باب «صباح الأربعاء».. **«ماهى القضية وفيما التحدى والتكذيب»**، ولكن تمسكت بأن لايوقع الباب كالعادة بتوقيع «المحرر»(٢٨)

وفى نفس الوقت كنت قد اعتزمت أمرا. كتبت استقالة للأمين العام أبلغته فيها أننى قررت الاستقالة من رئاسة تحرير الأهالي اعتبارا من المؤتمر العام الثاني والمزمع عقده خلال أشهر قليلة (يونيه ١٩٨٥)، وأننى لم أقدم هذه الاستقالة اعتباراً من اليوم لأننى حريص على «الأهالي» والحزب، ولاأريد أن أضع الحزب في أزمة واقترحت أن يتولى الزميل **محمد سيد أحمد** رئاسة التحرير مؤقتا لحين انعقاد المؤتمر، اذا كان ذلك يحقق الانسجام أكثر بين القيادة الحزبية و«الأهالي»، بدلا من استمرارى في العمل لحين انعقاد المؤتمر.. وسلمت الاستقالة لمكتب الأمين العام، دون أن أبلغ بها أحدا على الإطلاق، لافى الحزب ولافى الأهالي، ولاحتى في أسرتى.(٢٩)

وفوجئت بعد يومين **برفعت السعيد** يعاتبنى عتاباً شديداً، ويحتج على هذا الإجراء، دون أن أتشاور معه كأصدقاء على الأقل، المهم لم تأخذ هذه الاستقالة طريقها للتنفيذ، فقد أرسل لى الأمين العام رسالة مكتوبة، عاتبنى في بدايتها على مخاطبته كتابة، وقال إنه سيلجأ إلى الكتابة مادمت قد اخترت هذا الشكل، ورفض في رسالته الاستقالة، وأكد على تمسكه بى كرئيس للتحرير، وعلى ثقته والقيادة الحزبية وأنه شخصياً سيتولى ترشيحى في المؤتمر الثاني للحزب للاستمرار رئيسا لتحرير «الأهالي». كان الخطاب رقيقاً وكان ضعفى الدائم أمام **خالد محى الدين**، الانسان والتاريخ (قديمه وحديثه)، بالإضافة لضغوط **د. رفعت وفريدة النقاش وصلاح عيسى**، كافياً لكى أتراجع عن الاستقالة.

الغريب أن الزملاء الذين صنعوا الأزمتين لم يقولوا كلمة واحدة، عندما تراجعت الحكومة بعد

ثلاثة أشهر عن قرارات يناير ١٩٨٥، وهو ماتنبأت به «الأهالى» وحذرت منه بعد أسبوع من صدور القرارات وكان هذا التنبؤ والتحذير سبباً فى الأزمة الأولى، وتمسكوا أيضاً بالصمت عندما ترك «كمال حسن على» رئاسة الوزارة وعين مباشرة رئيساً لمجلس إدارة بنك «خليجى» وكذلك عندما بدأت صحيفة «الشعب» التي يصدرها حزب العمل، حملة ضد «البنك العربى الافريقى» انتهت باقالة رئيس مجلس إدارة البنك، وأحسست ساعتها بحزن عميق فقد بدأنا المعركة وتخلينا عنها لغيرنا ليحققوا هم نصراً، بينما نحن مغلولو الأيدى.. لماذا ؟.. لاأعرف !!

دفاع عن الطبقة العاملة

ولم تكن هذه الأزمات الداخلية، والتى لم يتسرب عنها شئ خارج الحزب، لتمنع عنا حملات الخصوم، خاصة و «الأهالى» لم تحد قيد أنملة عن خطها فى إعلام الرأى العام بالحقائق، وكشف المستور، والتصدى للسياسات المعادية للمواطنين وللوطن.

وواجهت «الأهالى» فى هذه المرحلة عديداً من الحملات الرسمية والصحفية.. أذكر منها ثلاث حملات أساسية.

– الحملة الأولى إثر اعتصام عمال شركة مصر للغزل فى **كفر الدوار** وتضامن عمال شركة الحرير معهم احتجاجاً على قرارات رفع الأسعار، ونقص مرتباتهم بعد تطبيق قانون التأمينات الجديدة. وتجمع صباح اليوم التالى لبدء الاعتصام ٣٠٠٠ مواطن خارج المصانع ووقع صدام بينهم وبين الشرطة، وتطورت الأحداث بصورة سريعة ولقى ثلاثة من المواطنين مصرعهم، وأصيب ٣٦.

وكانت الحكومة قد أصدرت فى نهاية سبتمبر ١٩٨٤ قرارات وزارية (لم تنشر فى الصحف) برفع أسعار عدد من السلع فى مقدمته رغيف العيش البلدى ورغيف العيش الأفرنجى و «الدقيق» والنخالة للمربين والعلافين مما يعنى ارتفاعاً فى أسعار اللحوم والطيور، والسمن الصناعى والمكرونة، والمنسوجات الشتوية بما فيها الكستور.. وانفردت الأهالى بنشر الخبر فى صفحتها الأولى يوم ٢٦ سبتمبر.(٣٠) وأصرت الحكومة أيضا على بدء تطبيق تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية، والتى يترتب عليها استهلاك العلاوة الإضافية المقررة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام اعتباراً من مرتب شهر سبتمبر أيضاً !!

وعندماماوقعت أحداث كفر الدوار يومى السبت والأحد ٢٩ و ٣٠ سبتمبر ١٩٨٤، بادرت «الأهالى» بتقديم تغطية حية للأحداث من الموقع وكشف الحقائق التى تواطأت الصحف على إخفائها، واكتفت بنشر بيان وزارة الداخلية الذى اتهم عناصر يسارية متطرفة بإنها وراء أحداث العنف فى كفر الدوار.

فى أول عدد يصدر بعد الأحداث بيومين، انصبت المانشيتات حول بيان التجمع يرفض قرار الحكومة رفع الأسعار، وأحداث كفر الدوار، التى تابعها من هناك الزميلان **«حسين عبد ربه»** عضو الأمانة العامة، وثروت سرور مراسل «الأهالى» فى دمنهور.

ونشرت التغطية فى الصفحة الأولى بعناوين بارزة تقول :

«التجمع يرفض قرارات الحكومة برفع الأسعار، ويطالب بإلغائها»

«رفع الأسعار وقانون التأمينات وراء أحداث كفر الدوار»

«مقتل ٣ وإصابة ٥١ من بينهم ٧ من الشرطة واعتقال ٢٢٠ على الأقل»
«الداخلية - كالعادة - تحاول إلصاق التهمة باليسار»(٣١)

وكانت أول معلومات حقيقية عن الموضوع تنشر في مصر. كما نشرنا صورة للمنشورات التى زعمت الداخلية وصحفيوها أنها منشورات مثيرة وزعتها عناصر يسارية وكانت عبارة عن نداء من مجلس إدارة اللجنة النقابية للعاملين يناشدهم الحفاظ الكامل على مصانعهم، ويبلغهم بإرسال برقيات إلى رئيس الجمهورية والوزراء والاتحاد العام للعمال تنقل إليهم قرار العمال بالامتناع عن قبض مرتباتهم احتجاجاً على قانون التأمينات وارتفاع الأسعار.

وفى نفس الصفحة كتبت الافتتاحية عن **«الطوارئ، وأحداث كفر الدوار»**.

وفى العدد التالى كانت هناك معلومات وحقائق جديدة «ومثيرة» قد ظهرت من خلال تحقيقات النيابة، واللقاءات التى قامت بها «الأهالى» مع شهود الأحداث. وكان العدد أشبه بعدد خاص أو ملف خاص بأحداث كفر الدوار.

فى الصفحة الأولى كتب **«حسين عبد ربه»** من كفر الدوار ودمنهور الحقائق التى كشفها التحقيق ولخصها فى عناوين الخبر.

«وقائع مثيرة تكشف عنها التحقيقات فى كفر الدوار»

«المتهم بإشعال الحرائق وقطع خطوط السكك الحديدية وقيادة الهتافات عضو بالحزب الوطنى»

«شاهد الإثبات الأول يعترف بأنه لم يشاهد أحداً من المجموعة اليسارية مشتركاً فى الأحداث»

«أدلة الاتهام التى قدمتها المباحث : تسجيلات لندوات وأغانى وكتب متداولة وزجاجة شامبو»(٣٢).

ووقع **«خالد محى الدين»** افتتاحية الأهالى، التى اخترنا لها عنوان **«انتبهوا قبل أن يفوت الأوان»** وناقشنا فيها طريقة الحكومة فى التعامل مع أحداث كفر الدوار، ولجوئها إلى الأسلوب التقليدى الصدئ، وهو البحث عن كبش فداء، كان هذه المرة **«اليسار المتطرف»** حسب بيان وزارة الداخلية، أو **«حزب التجمع»** حسب ماقالته الصحافة الحكومية ومسئول كبير فى اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى. وأشارت الافتتاحية إلى عدد من الظواهر المثيرة للقلق فى موقف الحكومة ومن بينها «حرمان الحركة الجماهيرية من أبسط الوسائل الديمقراطية التى قررتها مواثيق وحقوق الإنسان، والتى تمارسها الأحزاب والنقابات والاتحادات فى كل أنحاء العالم، مثل حق التنظيم المستقل والاجتماع والتظاهر السلمى والإضراب.»(٣٣)

وكتب **«مصباح قطب»** موضوعا أعاد فيه تحقيق مقدمات الأحداث ووقائعها وآثارها على لسان الناس.. واحتل التحقيق صفحة ٧ كاملة وجزءاً من صفحة ١٠.

وكانت السلطة قد صعدت من عدوانها على «التجمع»، فقامت مباحث أمن الدولة فجر الخميس ١٤ أكتوبر بعد صدور «الأهالى» وكشفها لوقائع الأحداث بساعات بالقبض على ١٢ من أعضاء التجمع من بينهم **«عبد المجيد أحمد»** و **«مجدى شرابية»** عضوا الأمانة العامة لحزب التجمع.

وواصلت «الأهالى» فضح سياسة الحكومة وتقديم الحقائق أولاً بأول فى قضية كفر الدوار.. لعدة أعداد متتالية. ونظرة واحدة إلى عناوين الأهالى وموضوعاتها خلال هذه الفترة تكشف الدور الذى لعبته فى خدمة الرأى العام والطبقة العاملة والحزب والوطن.

* عدد الأربعاء ١٧ أكتوبر :

- **«حبس مواطنين بتهمة معارضة رفع الأسعار وقانون التأمينات»** مانشيت العدد ويتناول إلقاء مباحث أمن الدولة القبض على ١٠ من أعضاء التجمع بتهمة الانتماء للحزب الشيوعى المصرى، ومعارضة قانون التأمينات الاجتماعية وقرارات رفع الأسعار.
- **«حتى تفشل خطة التخويف والإرهاب»** افتتاحية العدد.
- **«كفر الدوار والديمقراطية العرجاء»** مقال رئيسى صفحة ٥ بقلم رئيس التحرير.

* عدد الأربعاء ٢٤ أكتوبر :

- **«رئيس شركة الغزل بكفر الدوار : تصريحات آمال عثمان أثارت العمال»** مانشيت صفحة ١ وتفاصيل الموضوع صفحة ٨.
- **«القطط السمان» وأنصار هدم المعبد على من فيه»** افتتاحية العدد.
- **«خالد محى الدين : لم أتفق مع مبارك على رفع الأسعار»** مانشيت صفحة ١.
- **«كفر الدوار .. تجديد حبس المتهمين فى الأحداث - الدفاع يكشف وقائع التلفيق ضد العمال»**
- **«تقرير من دمنهور عن تحقيقات النيابة»** صفحة ٨.
- **«أوراق من ملفات الكذب والجوع والغضب»** قراءة قام بها **صلاح عيسى** لملف التحقيق. صفحة ٨.
- **«نحن هنا أسرى محبتكم..»** يوميات **فريدة النقاش** عن كفر الدوار.

وهكذا لم تتوقف «الأهالى» ـ ولأعداد متتالية ـ حتى أفرج عن جميع المقبوض عليهم.

موسى .... مرة أخرى

وكان منطقياً أن تتعرض «الأهالى» وحزب التجمع الذى تنطق باسمه لغضب الرئيس والحكومة وصحفييها. وبدأ الهجوم مباشرة بعد اتهام وزير الداخلية لعناصر يسارية متطرفة بالمسئولية عن أحداث العنف، وماقاله **رئيس الجمهورية فى اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى من مسئولية حزب التجمع وصحيفته عن هذه الأحداث.**

وكالعادة كان **موسى صبرى** أعلى الأصوات فى الهجوم علينا. وبدأ هجومه فى ٥ أكتوبر بإنكار ماحدث فى كفر الدوار، فقال فى مقال له فى ٨ أكتوبر ٨٤ بالصفحة الأولى من الأخبار : «ليست هناك أحداث خطيرة فى كفر الدوار.. كانت محاولات شغب انتهت فى يومها. وهى محاولات من عناصرمعروفة باتجاهاتها الشيوعية، وأرادت استغلال خطأ فى تطبيق بعض القرارات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية للعمال.»(٣٤)

وعندما تبين أن الإنكار لايفيد، خاصة بعد نشر الأهالى التفاصيل الكاملة وتحقيقات النيابة، ركز نيرانه على ماقاله **خالد محى الدين** فى افتتاحية الأهالى حول ضرورة إباحة حق الإضراب. فكتب تحت عنوان **«الرفيق.. وأسلوب «العصابات»** : ««الرفيق **خالد محى الدين** رئيس حزب تجمع الشيوعيين.. لايريد أن يخلع ثوب التحزب الأعمى، الذى يدفعه إلى تحقيق الهدف الأسمى من الدعوة الماركسية.. وهو إشاعة الفوضى وإثارة السخط، وتخريب المصانع والاعتداء على المرافق

العامة..

والرفيق **خالد محى الدين** لايخفى هذه النوايا. بل يعلن عنها، لكى يؤكد - لكل من يتصورون أن هذا هو السبيل، لكى يقفز الحزب الشيوعى إلى الحكم - أنه لن يتراجع عن فكره، ولم يغير جلده... وأن الحركة الإصلاحية هى ألد أعداء الهجمات الشيوعية وهى المعوق عن تحقيق المنى والمراد.. فإذا وجد الإصلاح والتطور لصالح الجماهير، فكيف يمكن أن تقوم الدعوة الشيوعية، ومحور قيامها، أن يتحول كل كيان فى هذا البلد إلى الفوضى.. وبعد الفوضى يكون الحكم الشيوعى هو المنقذ. وهو معلق المشانق لأعداء الشعب.. وأعداء الشعب هم الذين يعملون ويعرقون ويبنون.. ويتحول الأمر كله إلى ديكتاتورية الرفيق وكل الرفاق.

ولذلك فإن الرفيق **خالد محى الدين**، غاضب كل الغضب، حانق كل الحنق، لأن سلطات الأمن قد قضت على حوادث الشغب فى كفر الدوار فى يوم واحد.. وأن الحياة عادت إلى طبيعتها، وأن النيابة العامة تجرى التحقيق القضائى مع المتهمين..

وهو لايكتفى بالغضب والحنق.. ولكنه يجدد دعوته، بأنه لابد من إباحة حق الإضراب.. فهذا حق ديمقراطى.

ونحن لاتناقش حق «الإضراب» من وجهة نظر فلسفية مجردة، ولكننا نتعامل مع الواقع الذى نعيشه والآمال التى ننشدها فى زيادة الانتاج، ونسأل الرفيق **خالد**.. المتباكى على إهدار حق «الإضراب» هل نحن فى وضع اقتصادى، يتفق مع الدعوة إلى الإضراب.. التى لاتعنى إلا تعطيل الإنتاج، وخسارة الموارد القومية.. ومن ثم إلى تضاعف الأزمة الاقتصادية ؟..»

ويختتم **موسى صبرى** مقاله : «إن الصالح القومى العام أكبر كثيرا من هذا العبث.. ولم يسمح القانون لحزب التجمع الشيوعى أن تكون له صحيفة، لكى تسود صفحاتها بالتحريض على الإضراب وإغلاق المصانع.. تحت شعار الحرية والديمقراطية.

وأية حرية هذه التى تسمح للرفاق أن يعيشوا فى الأرض فسادا.. وأية ديمقراطية هذه، التى تسمح للأقلام أن تدعو إلى تدمير البناء.

إن الأحداث تثبت يوما بعد يوم، أن هذه «العصبة» الشيوعية لاتعمل بغير أسلوب العصابات.

وهو أسلوب لن يجدى.. فى عهد يسوده حكم القانون».(٣٥)

ويعود إلى تصعيد نبرة الهجوم تحت عنوان **«استيقظ يارفيق»**.(٣٦)

وقبلها بيومين ينشر فى الصفحة الأولى خبرا على عمودين.. **«ضبط تنظيم شيوعى جديد يضم ٩ من حزب التجمع - التنظيم يتحرك لاثارة الجماهير ويدعو للإضرابات والاعتصامات»**(٣٧) وذلك فى إشارة للقبض على كل من **«على مذكور، وعاطف الجهالى، وفؤاد منير، ومحمد سعيد، وأحمد فهيم، وشهدى عبد صالح، ومحمد الكحلاوى، وأحمد نصار»** وكلهم أعضاء فى حزب التجمع، ثم تنشرالأخبار فقرات كاملة من مذكرة مباحث أمن الدولة. وقد وقعت الأخبار فى مقلب طريف استفادت منه هيئة الدفاع. فقد نشرت فى الصفحة الأولى صورة زنكوغرافية لنشرة **«الانتصار»** المنسوبة **للحزب الشيوعى المصرى**، وعلى صفحة ١١ صورة زنكوغرافية لنشرته الداخلية **«الوعى»** والتى قدمت للنيابة على أنها مضبوطات المتهمين، فطالبت هيئة الدفاع بإهدار كل المضبوطات لمخالفة مباحث أمن الدولة للقانون وعدم تحريزها لهذه المضبوطات وتسليمها مباشرة إلى نيابة أمن الدولة بدليل وصولها إلى أيدى محرر الأخبار ونشر

هذه الصور الفوتوغرافية.

وقد انضمت صحيفة «مايو» إلى هذه الهجمة.. فتنافس **على الدالي** ود. **محمد إسماعيل علي، وعبد الفتاح الديب، وصبري أبو المجد**، في الهجوم على «الأهالي».. وكتب الأخير مقالاً طويلاً تحت عنوان «منشورات التجمع أما آن لها أن تتوقف»(٣٨) يدعو فيه صراحة إلى إيقاف صدور «الأهالي».

تكذيب الأهالي

وما كاد الهجوم يتوقف أو يفتر، حتى انطلقت الحملة من جديد.. وكانت هذه المرة بسبب مانشيت نشرته «الأهالي» حول «**سرقة محاضر التحقيق في قضايا التعذيب**»، جاء فيه «سطا مجهولون مساء الجمعة الماضى على مكتب المستشار **محمد عبد العزيز الجندي** النائب العام المساعد المكلف بالتحقيق في بلاغات التعذيب التي تقدم بها عدد من المتهمين في قضايا الجهاد.. يقع المكتب الذي تعرضت محتوياته للسرقة في الطابق الأرضي بدار القضاء العالي، ويحوى ملفات بأقوال الذين بلغوا النائب العام بتعرضهم للتعذيب كما يحوى مستندات هامة أخرى، خاصة بالقضية التي حظر النائب العام نشر أي شئ عنها. يجرى النائب العام التحقيق في ملابسات الحادث، ويبحث عن المستفيدين من اختفاء البلاغات. وقد اتخذت أمس إجراءات مشددة حول مكتب النائب العام المساعد، وسدت كافة الطرق المؤدية إليه بقوات ضخمة من ضباط وجنود الأمن المركزي الذين يحملون الدروع والمدافع الرشاشة داخل ساحة القضاء العالي التي يوجد بها مكتب النائب العام».(٣٩)

وفي اليوم التالي وصلنا بيان منسوب للنائب العام نصه كما يلي: «نشرت جريدة «الأهالي» بعددها رقم ١٧٦ الصادر في ١٩/ ١٢/ ١٩٨٤ خبراً عن سرقة مجهولين للبلاغات ومحاضر التحقيق في قضايا التعذيب، التي تحقق بمكتب النائب العام المساعد وتؤكد النيابة العامة أن هذا الخبر مكذوب من أساسه ولاأساس له من الصحة فلم تقع أية محاولة سرقة للبلاغات أو محاضر التحقيق. أما بشأن إجراءات الأمن، فهي مجرد إجراءات الحراسة العادية بالنسبة للمحكوم عليهم من المبلغين الذين يتطلب التحقيق سؤالهم» وقد كنا على استعداد لنشر التكذيب والاعتذار للقارئ. ولكن الزميل «**صلاح عيسى**» لفت نظرنا إلى أن «التكذيب» غير موقع وليس مختوماً بخاتم النيابة العامة، وهو مكتوب على الآلة الكاتبة على ورقة لاتحمل اسم أي جهة. مما يقطع بأن أحداً في النيابة العامة أو وزارة العدل لم يملك شجاعة وضع توقيعه على هذا التكذيب المجهول النسب أو تحمل مسئوليته أمام الرأي العام. في نفس الوقت حصل محرر الخبر «**ثروت شلبي**» على معلومات إضافية تؤكد صحة الخبر.

الغريب أن الأخبار نشرت في الصفحة الأولى يوم الخميس ٢٠ ديسمبر هذا التكذيب، ونسبته إلى النائب العام! بينما لم تنشره صحيفة الجمهورية، لأنها سبق أن نشرت جزءاً من الخبر قبل «الأهالي» بيوم واحد (الثلاثاء ١٨ ديسمبر) تحت عنوان «محاولة سرقة مكتب النائب العام المساعد».. قالت فيه: «اكتشفت أمس محاولة لسرقة مكتب المستشار **محمد الجندي** النائب العام المساعد بدار القضاء العالي، وحجرة السكرتارية المجاورة للمكتب. أبلغ المستشار **ماهر الجندي** المحامي العام لشمال القاهرة، مديرية أمن القاهرة، أن المكتب والحجرة المجاورة بهما آثار عنف وكسور. أسرع إلى

هناك رجال الأدلة الجنائية، وتم رفع البصمات، وبدأ رجال المباحث تحرياتهم لمعرفة مرتكبي الجريمة»..وأعتقد «موسى صبرى» أن فرصته قد حانت، فكتب مقالاً فى الصفحة الأولى من الأخبار، فى اليوم التالى لنشر التكذيب المنسوب للنائب العام، تحت عنوان «ماذا يريد الشيوعيون» بدأه قائلا : «حرية الصحافة يقتلها الحاكم أو الصحفى. يقتلها الحاكم، الذى يفرض الرقابة على الصحف، ويصادر الصحف بغير سند من القانون.. ولاخلاف الآن بين الصحفيين جميعاً من مختلف الاتجاهات السياسية، أن الصحافة فى مصر تتمتع بأكبر قدر من الحرية.. وأن الحاكم يحترم حرية الصحافة.. وحرية الأقلام. والصحفى يمكن أن يكون هو القاتل لحرية الصحافة.. عندما يلوث هذه الحرية بالأخبار الكاذبة، والقصص المختلقة من خياله، لكي يثير البلبلة، وينشر الفوضى، ويشيع عدم الثقة بين الناس.. وهذه المهمة المدمرة تقوم بها الآن صحيفة «الأهالى» «المعبرة عن حزب التجمع الشيوعى»(٤٠) ويمضى موسى صبرى ليحكى قصة خبر سرقة مكتب النائب العام المساعد.

وردنا الصفعة فى العدد التالى مباشرة. فنشرت الأهالى فى صفحتها الأولى خبرا جديدا يقول :

«الأهالى دائما أصدق

النيابة تواصل التحقيق فى سرقة مكتب مساعد النائب العام

كتب ثروت شلبى :

تواصل نيابة الأزبكية التحقيق فى حادث اقتحام وسرقة أوراق هامة من مكتب النائب العام المساعد المستشار محمد عبد العزيز الجندى المشرف على التحقيقات فى قضايا التعذيب الذى وقع على المتهمين فى قضية «الجهاد». باشر الأستاذ عبد الوهاب محمد إبراهيم رئيس نيابة الأزبكية التحقيق بناء على بلاغ النائب العام المساعد يوم السبت قبل الماضى فور وقوع الحادث. ولم تنته حتى الآن تحريات المباحث الجنائية كما لم يصل إلى شئ تقرير معمل الأدلة الجنائية برفع البصمات من مكتب المستشار الجندى وسكرتاريته الخاصة. كانت «الأهالى» قد نشرت فى عددها السابق خبر الحادث الذى وقع مساء الجمعة قبل الماضى وسارعت الصحف الحكومية إلى تكذيبه»(٤١)

وعلى الصفحة السادسة، خصصت الأهالى نصف مساحة «الأهبارية»، للرد على موسى والأخبار تحت عنوان **«قد تسطع الشمس على الوحل فيلمع.. ولكن !»**

ختمت «الأهبارية» موضوعها قائلة.. «وكان موسى صبرى هو نفسه. لذلك لم يكن غريباً أن يتبنى التكذيب اللقيط بكل حماقة، وأن يعلق عليه فى أربع مقالات، وأن ينشر عشرين خبراً عن قتيلة شقة بليغ حمدى، وألا يفتح فمه الشريف بكلمة واحدة حول قضايا التعذيب، وكأن الذى أشار للتعذيب ليس هو القضاء، وكأنه لم يتخصص هو وجريدته فى اتهامنا فى وطنيتنا وديننا لأننا نقول منذ عامين إن هناك تعذيباً ! ونحن نقول للذين أثاروا هذه الضجة التافهة، إننا لن نسكت عن موضوع التعذيب مهما فعلوا. وإن كرامة الإنسان المصرى، وحرمة جسده ومسكنه وحياته الخاصة، وحرية اعتقاده، وحقه فى أن يعيش حياة إنسانية تليق بحضارته، هى معركتنا التى لن نتخلى عنها.. نقول لكل شيطان أخرس ساكت عن الحق فى الصحف الحكومية، إن التاريخ لن يصمت عن تواطؤكم المذرى على مافعله الجلادون فى السجون والمعتقلات !

نقول لكل مدع كذوب، يطنطن بشرف المهنة، وبجلال القضاء، وبشرف القوات المسلحة، إن الشعب يعرف شعراءه، ويعرف أبناءه ويعرف وجه أبطاله، ويعرف أن الشمس قد تسطع أحياناً على الوحل فيلمع، لكن الزبد يذهب جفاء، ومابنفع الناس يبقى فى الأرض».(٤٢)

التعذيب .. أمام النيابة

لم تمنع الأزمة داخل الحزب و «الأهالى»، والحملات الخارجية العديدة من قيام «الأهالى» بدورها، خاصة عندما صادفتنا معارك أساسية وهامة، مثل معركة التعذيب.

لقد كان «التعذيب» بنداً أساسياً فى جدول أعمالنا فى الأهالى. ماتكاد الأحداث تجرفنا بعيداً عنه لبعض الوقت، حتى نعود لطرح هذه الجريمة التى يقترفها الحكم وأحد أجهزته النظامية بإصرار ومواصلة لاتنقطع منذ أكتوبر ١٩٨١.

وهكذا عدنا مع موافقة مجلس الشعب يوم السبت ٢٩ نوفمبر ١٩٨٤ على قرار رئيس الجمهورية بمد العمل بحالة الطوارئ سنة ونصف أخرى، نفتح ملف التعذيب من جديد فخصصنا الصفحة الثالثة لتحقيق حول **«التعذيب .. جريمة تقيد دائما ضد مجهول»** كتبه الزميل **حسن بدوى**(٤٣) وجاء نشر حيثيات الحكم فى قضية تنظيم الجهاد، ليقدم الدليل القاطع والحاسم على صحة موقفنا وحملتنا ضد التعذيب، وعلى زيف كل البيانات والتصريحات الرسمية التى كذبت وقوع جرائم التعذيب،و كذبت «الأهالى» واتهمت القائمين عليها. فقد أكدت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) برئاسة المستشار **عبد الغفار محمد** وعضوية المستشارين **جمال فؤاد وإبراهيم عبد السلام**، «أنه قد ثبت للمحكمة على وجه القطع والجزم أن غالبية المتهمين تعرضوا لاعتداءات جسيمة إثر ضبطهم» وحكمت المحكمة ببراءة عدد كبير من المتهمين المعترفين بارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم، وقالت إنها لاتعول على ماورد فى أقوالهم بالتحقيقات «لأنها كانت وليدة إرادة معيبة ومشوبة بالإكراه» ورصدت المحكمة صفحات طويلة فى وصف جرائم التعذيب التى ارتكبتها أجهزة الأمن ومباحث أمن الدولة وعلى رأسها وزيرا الداخلية **النبوى إسماعيل وحسن أبو باشا**.. وطالبت بسرعة إجراء تحقيق شامل وعاجل مع المسئولين بأجهزة الأمن عن الاعتداء على المتهمين فى القضية، مهما كانت مراكزهم حرصاً على احترام الشرعية والقانون والدستور، ولعدم أمانتهم فى الحفاظ على أمن وأمانة المجتمع.

وقد انفردت «الأهالى» بنشر الجزء الخاص بالتعذيب فى حيثيات الحكم(٤٤) وكتبت افتتاحية العدد عن نفس القضية تحت عنوان **«رئيس الجمهورية ومسئوليته فى مواجهة التعذيب»**.

وجاء فيها نصاً :

«وضع الحكم الذى أصدرته محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار **محمد عبد الغفار** فى قضية تنظيم الجهاد، نهاية حاسمة للجدل الطويل الذى ثار بين القوى الديمقراطية، والحكومة وأجهزة أمنها، حول عودة ظاهرة التعذيب للسياسيين فى السجون والمعتقلات بعد ٦ أكتوبر ١٩٨١.

لقد عرفت مصر المستقلة هذه الظاهرة فى فترات مختلفة من تاريخها الحديث (٤٨، ٥٤، ٥٩، ٦٤، ٦٨) بهدف الحصول على اعترافات، أو تصفية تيارات سياسية لاترضى عنها السلطة. وكان ضحاياها أساساً من الإخوان المسلمين والشيوعيين.

وتعرضت هذه الظاهرة للإدانة القانونية والسياسية والشعبية خلال السبعينات من كافة القوى والتيارات السياسية، وبدا وكأنها ظاهرة فى طريقها إلى الزوال، فى صورتها المباشرة والفجة على الأقل، حيث أوضاع السجون المصرية والحبس الانفرادى، تعد فى حد ذاتها تعذيباً.

ولكن سرعان ماعادت بصورة أكثر بشاعة ووحشية بعد اغتيال السادات فى أكتوبر ٨١ وأحداث

أسيوط، وسقط عدد من الشهداء تحت التعذيب. وكان ضحاياها أساسا من التيار الاسلامى.. وإن كانت قد لحقت أيضا بعض المتهمين فى قضايا اليسار.

وبادرت «الأهالى» إلى فتح ملف التعذيب فى ١٥ سبتمبر ١٩٨٢ مطالبة بالتحقيق فى بلاغات مقدمة بالفعل للنائب العام حول وقائع محددة. وطالبت أيضاً بإيقاف مأمور سجن الاستقبال ومأمور ليمان طره ومأمور سجن المرج عن العمل لحين انتهاء التحقيق.

وواصلت «الأهالى» كشف أبعاد وتفاصيل هذه الظاهرة بالتحقيق والمقال.

ونشرت تقرير منظمة العفو الدولية الذى أذيع فى ٢٧ أكتوبر ٨٢ مسجلاً عودة التعذيب فى سجنى القلعة واستقبال طره، وبيان اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات. ووقائع التعذيب فى قضية الجهاد، مدعمة بتقارير الطب الشرعى، وقضية الحركة الشعبية «اليسارية». بل وقدمت «الأهالى» الأدلة على تفشى ظاهرة التعذيب للمواطنين غير المشتغلين بالسياسة فى السجون وأقسام الشرطة.

وتبارت أجهزة الدولة ووزارة الداخلية ووزيرها السابق فى تكذيب «الأهالى» والهيئات الديمقراطية فى مصر والعالم.

واليوم وقد أكدت المحكمة فى حيثيات حكمها بشاعة التعذيب الذى تعرض له المتهمون فى قضية الجهاد، وتواطؤ المسئولين فى وزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة والأمن المركزى فى ارتكاب هذه الجريمة البشعة، التى تهدر إنسانية المواطن المصرى وتسقط أى ادعاء بوجود حياة ديمقراطية فى مصر.. لم يعد فى إمكان أى مسئول فى مصر تجاهل هذا الخطر الداهم الذى يهدد الجميع..

لقد كتب مناضل عربى اشتراكى تعرض للتعذيب رسالة من سجنه إلى رئيس دولته العربية التقدمية، يبلغه فيها بتفاصيل جريمة تعذيبه ورفاقه. وقال فى رسالته..«ولكنى أعتقد بأن المسئولين يجب أن يوضعوا أمام مسئولياتهم، لكى لايستطيع شخص منهم أن يقول غدا.. «كنت أجهل»..

ونحن اليوم نتوجه برسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية **محمد حسنى مبارك**، وسندنا حكم القضاء الذى سجل وقوع جرائم التعذيب وطالب بالتحقيق ومعاقبة كل المسئولين عنها..

ونقول للسيد رئيس الجمهورية، إن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة. وإن الذين تبجحوا بالأمس معلنين أن الحديث عن التعذيب فى مصر، كذب وادعاء وتشكيك وتلطيخ لوجه الوطن، هم الذين كذبوا وخدعوا الشعب ورئيس الجمهورية ولطخوا وجه مصر بالعار.

ومسئولية رئيس الدولة اليوم، أن يصدر ثلاثة قرارات متكاملة.

الأول : مطالبة النائب العام بالتحقيق مع اللواء السابق **النبوى اسماعيل** وزير الداخلية الذى بدأ التعذيب فى ظل رئاسته لجهاز الشرطة، ومع معاونيه الذين أشرفوا أو شاركوا فى اقتراف هذه الجريمة.

الثانى : تنحية اللواء السابق **حسن أبو باشا** وزير الحكم المحلى وعضو المكتب السياسى للحزب الوطنى، والذى كان وزيراً للداخلية ومن قبلها مساعداً لوزير الداخلية لمباحث أمن الدولة خلال الفترة التى ثبت وقوع التعذيب خلالها.. عن موقعه التنفيذى وأية مواقع رسمية. وكذلك وقف مدير منطقة ليمان **طره ومأمور سجن الاستقبال وسجن المرج** خلال أعوام ٨١، ٨٢، ٨٣ ومدير مباحث أمن الدولة ومعاونيه خلال هذه الفترة، وكل الضباط الذين وردت أسماؤهم فى البلاغات المقدمة حول التعذيب عن العمل لحين انتهاء التحقيق..

الثالث : إصدار قانون يلحق السجون المصرية بوزارة العدل، ويرفع يد وزارة الداخلية وجهاز

الشرطة عنها تماماً ووضع لائحة جديدة للسجون تضمن للمسجون العادى والسياسى، الضمانات الإنسانية والقانونية المتعارف عليها فى دول العالم فى الربع الأخير من القرن العشرين.

إن هذه القرارات خطوة أولى لإنهاء جريمة التعذيب فى مصر. ومهمة كل إنسان شريف فوق هذه الأرض وكل حزب سياسى يدعى الدفاع عن الديمقراطية، وكل منظمة أو هيئة تتحدث عن حقوق الإنسان، وكل صاحب قلم، أو صاحب سلطة، أن يعمل بكل قوة لتنفيذ هذه القرارات..

فلا يستطيع أحد بعد اليوم أن يقول.. «كنت أجهل»..

الأهالى(٤٥)

وفى العدد التالى مباشرة، كان المانشيت الذى احتل رأس صفحتنا الأولى..

«الحكومة تتحدى القضاء»

«لن نحقق مع المسئولين عن التعذيب !!»

وذلك فى إشارة لتصريح لمسئول بوزارة الداخلية أكد فيه «أنه ليس فى نية الحكومة إجراء أية تحقيقات مع ضباط إدارتى مباحث أمن الدولة والسجون حول تعذيب المعتقلين والمسجونين السياسيين بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٤».

وقال المسئول الكبير : «إن الحكومة ملزمة فقط بتنفيذ الأحكام القضائية، وإن حيثيات الحكم، هى مجرد توصيات لاترقى إلى مستوى الإجراء الواجب التنفيذ».. ومضى الخبر الذى نشرته الأهالى فى الصفحة الرابعة يقول..«قامت وزارة الداخلية بتصوير فتوى المسئول الكبير ووزعتها على أجهزة أمن الدولة والسجون مع تعقيب من مسئول كبير بالوزارة ذاتها، يناشد فيه العاملين بتلك الأجهزة الابتعاد عن التوتر وضبط النفس والاستمرار فى أدائهم لعملهم «بنفس الروح المعهودة فيهم».(٤٦)

وكتبت فى الصفحة الخامسة مقالاً رئيسياً بتوقيعى تحت عنوان **«القضاء يضع مبارك وحكومته فى مأزق صعب» «لم يعد مقبولاً أن يصمت أحد على عودة ظاهرة التعذيب»**.(٤٧)

وتصاعدت الحملة، وعيننا على ضرورة إجبار الحكم على فتح التحقيق فى هذه الجرائم ومحاكمة المجرمين وإدانتهم، حتى يتوقف التعذيب. وكنا ندرك أننا نخوض حقل ألغام حقيقى. فالثابت فى مصر وغير مصر أن التعذيب على هذه الصورة ولهذه الأسباب، لايبدأ ولايستمر إلا بموافقة رأس السلطة، أى رئيس الجمهورية، وكان هذا سببا أدعى لنرفع نبرتنا ونواصل حملتنا. وعندما علق أحد الزملاء الأفاضل أعضاء الأمانة المركزية على عنوان مقالى معترضا على اقحام الرئيس مبارك فى العنوان، كانت إجابتى : أنه ليس اقحاما فواقعياً هو المسئول الأول.

وهكذا كان مانشيت العدد التالى أيضا حول التعذيب.. **«أسماء الضباط المتهمين فى جرائم التعذيب»** وخصصنا صفحة ٣ لقراءة دقيقة لحيثيات الحكم وأوراق قضية الجهاد، استخلصنا منها أساليب التعذيب وأسماء الضباط المتهمين به. وأشرنا إلى مضى ٥٢ يوما منذ صدور الحكم دون أن تتحرك أى جهة للتحقيق وقدمنا ١٠ مطالب «حتى لاتتكرر جرائم التعذيب» ونشرنا فى نفس الصفحة رسالة من ٨ من المعتقلين اليساريين تثير قضية تعذيبهم فى سجن المرج فى ديسمبر ١٩٨٠ وسبق نشرها فى كتاب صادر عن التجمع تحت عنوان **«الحريات الديمقراطية وقانون الطوارئ»**.(٤٨)

ونشرنا فى العدد التالى قراءة فى ملف التعذيب فى قضية الحركة الشعبية، وكانت ماتزال منظورة

أمام القضاء ولم يصدر فيها الحكم بعد. كما نشرنا كلمات لكل من **كامل زهيرى وإبراهيم شكرى وأحمد الخواجة** ضد التعذيب. ونص برنامج منظمة العفو الدولية لمنع ممارسة التعذيب. وحادثتى تعذيب لمواطنين عاديين. وكان مانشيت صفحتنا الأولى.. **«الطب الشرعى يؤكد تعذيب المتهمين فى الحركة الشعبية»**.(٤٩)

وتوالى النشر فى الأعداد ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢، و ١٧٥ الصادر فى ١٣ فبراير ١٩٨٥.. إلى أن أعلن رسمياً أن النيابة العامة بدأت التحقيق.

وقد لجأت السلطة فى هذه المرحلة إلى محاولة إرهابى والزميل **صلاح عيسى**، بطريقة ساذجة. ففى يوم الثلاثاء ٥ فبراير وكنت فى طريقى إلى «الأهالى» من منزلى ومعى **صلاح عيسى**، لاحظت أثناء توقفى أمام «الأهالى» فى شارع **عبد الخالق ثروت** ليهبط **صلاح**، وأواصل أنا قيادة السيارة بعد ذلك إلى الجراج المجاور للحزب فى شارع كريم الدولة أن هناك سيارة بيجو بيضاء تحمل لوحة معدنية سوداء (**٥٣٤) ملاكى البحيرة**، تبدو كأنها تتابع سيارتنا. وتأكدت من الأمر فى الطريق من «الأهالى» إلى الحزب. ولاحظت أثناء انتقالى من الحزب «للأهالى» أننى متابع بأفراد يحملون أجهزة اتصالات لاسلكية. وعند الظهر وأثناء انتقالى وصلاح إلى الحزب تأكدت من وجود ٦ أفراد يحملون أجهزة اتصالات لاسلكية يتابعوننا ويبلغون بعضهم (أو قيادتهم) بتحركاتنا **«لتظل تحت السيطرة»** كما يقولون. وأثناء عودتنا للمنزل وفى اليوم التالى (الأربعاء) تبادلت نفس السيارة وسيارات أخرى منها سيارة «رينو» لونها أحمر قانى«نبيتى» مركب عليها لوحة معدنية سوداء قديمة تحمل رقم **٢١٤٨٧ ملاكى الأسكندرية**، المراقبة، بالتعاون مع مجموعة راجلة من حملة أجهزة اللاسلكى.

فى نفس الفترة، اكتشف زميل لنا خبير فى أجهزة الاتصال والتصنت، ومن خلال بعض الإمكانات الفنية المتاحة له، أن جهة ما زرعت أجهزة تصنت فى مقر جريدة «الأهالى»، ومقر حزب التجمع، وفى منازل عدد من شخصيات المعارضة، من بينها منزلى ومنزل **صلاح عيسى**. بل وتم اقتحام منزل **صلاح** مرتين خلال هذه الفترة أثناء وجود **صلاح وأمينة النقاش** «زوجته» فى «الأهالى».

وقبلها بأيام علمت أن مباحث أمن الدولة قدمت اسمى ضمن قائمة من الأسماء إلى نيابة أمن الدولة تتهمنى وآخرين بتوزيع بيانات ومنشورات تندد بإسرائيل واشتراكها فى معرض الكتاب وسياسة الحكومة المصرية فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتحرض المواطنين على التظاهر وترديد الهتافات ضد الصهيونية ووجود سفارة لإسرائيل فى القاهرة. ولسوء حظى لم أحظ بهذا الشرف حيث لم أكن قد زرت المعرض لظروف العمل.

وعندما تجمعت هذه الموضوعات معاً، قررت أن أرد لهم الصاع صاعين فنشرت مقالاً تحت عنوان **«بلاغ إلى من يهمه الأمر.. نعم دولة بوليسية وأكثر قليلاً..!»** فضحت فيه ممارساتهم جميعاً. وأجبت أيضاً على سؤال كان دائماً يسأله لى الدكتور **أسامة الباز**.. ماذا تقصد بدولة بوليسية !

دور المؤسسة العسكرية

وبنفس الوضوح الذى طرحت به «الأهالى» قضية التعذيب، أثارت - ولأول مرة - قضية المؤسسة

العسكرية وامتيازاتها. كانت المناسبة حديثاً أدلى به المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة لمجلة المصور (١٢/ ١٠/ ٨٤) وأثار كوامناً في النفوس، وإذا بالدكتور سعيد إسماعيل على أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس والذى نشرت له «الأهالى» العديد من مقالاته، يرسل مقالاً عنوانه «عفوا.. سيادة المشير» يثير فيه قضية دور المؤسسة العسكرية وسلطاتها، وامتيازات أعضائها بشجاعة ووضوح. ودون تردد رجحنا فى مجلس التحرير نشر المقال، بعد مراجعة الموضوع مع الأمين العام للحزب «خالد محى الدين». وطلب خالد أن يقرأ المقال وبعد قراءته قال إنه هام ويصب مباشرة فى موضوع حساس، ولكن ليس فيه مايسيء، ووافق على قرارنا بالنشر(٥٠) وتلقينا بعد أسبوع من نشر المقال رداً من لواء أ.ح متقاعد د. إبراهيم شكيب دافع فيه باقتدار عن دور وامتيازات القوات المسلحة المصرية(٥١)، وركز فى حديثه عن الامتيازات.

وعاد د. سعيد إسماعيل على لمناقشة جوهر القضية، وهى «الدور الخاص للمؤسسة العسكرية فى مصر» قائلاً : «فالذى يؤرخ لمصر سوف يلاحظ من غير شك أن المؤسسة العسكرية تتولى رئاسة الدولة منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن. ولو أحصيت عدد العسكريين من بين المحافظين المتولين للسلطة الآن، وهم يمثلون رئيس الجمهورية فى محافظاتهم، فسوف نجد أنهم يبلغون - دائماً - أكثر من ٥٠ ٪ فضلاً عن رئاسة الوزارة الحالية «رئيس الوزراء له نائبان، أحدهما هو سيادة المشير» ومن هنا فإن لنا أن نتساءل عن الأهلية الخاصة التى تجعل للمؤسسة العسكرية كل هذه الهيمنة طوال هذه السنين الطويلة، خاصة ونحن لانعيش الآن ظروف «ثورة» كما أننا لانعيش كذلك ظروف «حرب».. »(٥٢)

وعاد د. إبراهيم شكيب للرد على الكاتب(٥٣) ودخل الأستاذ «أمين هويدى» وزير الحربية الأسبق وصاحب باب تأملات فى «الأهالى» منذ ظهورها عام ٧٨، فكتب بمناسبة خروج المشير عبد الحليم أبو غزالة من المكتب السياسى للحزب الوطنى مُرحباً، وطالب بإلغاء الجمع بين منصبى وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة «فى قبضة واحدة» فاستمراره فيه خلط بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية. كما أن استمرار قيام القوات المسلحة بالأعمال الأخرى العامة، فيه خلط بين الواجبات الحربية والواجبات الأخرى وفيه خروج شاغليها عن واجبهم الأصلى، وهو الاستعداد فى وقت السلم لردع أى عدوان والحصول على نصر محقق لو اضطررنا إلى الحرب. وأظن أن هذا واجب ضخم يحتاج إلى تفرغ الرجال(٥٤)

وتوالت القضايا الهامة التى أثارتها «الأهالى».

قضية حقيقة ديون مصر. قضية أزمة رغيف الخبز. قضية التسهيلات العسكرية التى تمنح للولايات المتحدة الأمريكية. قضية التطبيع مع العدو الإسرائيلى. قضية الزيارة، أو الحجة السنوية التى يقوم بها رئيس مصر للولايات المتحدة الأمريكية، والتى أثارت خلال مارس ١٩٨٥ السخط والغضب عندما خاطب مبارك الرئيس الأمريكى ريجان، قائلاً : «إننى أعتقد بأنه لايوجد زعيم أكثر منك قدرة على أن يقوم بدور تاريخى، وأن يحقق رسالة مقدسة فى الشرق الأوسط. فقد اختارك القدر، لأن تقود هذه الأمة العظيمة فى وقت تسنح فيه فرصة ذهبية من أجل السلام» وكتب صلاح عيسى تعليقاً قصيراً دامياً عنوانه «العار»(٥٥). وقضية الحجاب التى أثارها د. حسين أحمد أمين بموافقة الأمين العام أيضاً، وأثارت ضجة واسعة. وقضية «سعد حلاوة» الفلاح الذى اغتيل عام ١٩٨٠ احتجاجاً على تبادل السفراء بين مصر وإسرائيل، وظلت قصته محجوبة عن الرأى العام

حتى حققها «شفيق أحمد على» ونشرتها «الأهالى».. ثم قضية النميرى فى السودان، والتى انفردت «الأهالى» فى مصر بكشف نظام حكمه المعادى للشعب السودانى، والوقوف إلى جانب القوى الوطنية السودانية بكافة اتجاهاتها، ومواصلة هذا الموقف رغم احتجاجات الحكومة السودانية والرئيس مبارك ومعاونيه أكثر من مرة. وعندما سقط حكم نميرى، كان انتصاراً لشعب السودان و «للأهالى» وحزب التجمع لموقفهم المبدئى منه. ولم نتردد فى إرسال «أمينة النقاش» إلى الخرطوم لتقدم ابتداء من العدد ١٨٥ أهم وأخطر سلسلة من التحقيقات حول السودان تنشر فى مصر.

ولم يكن غريباً أن يسجل «التقرير الاستراتيجى العربى» عن عام ١٩٨٥ بعضاً من هذه الحملات الناجحة التى خاضتها الأهالى، فيقول: «ومن الموضوعات التى اهتمت بها «الأهالى» وأثار بعضها زوبعة سياسية أو دينية موضوع دور المؤسسة العسكرية فى المجتمع المصرى، وموضوع التسهيلات العسكرية الأمريكية فى مصر، وموضوع حجاب المرأة فى الإسلام، كما تابعت «الأهالى» محاولات الحكومة لرفع الأسعار، مثلما تناولت قضايا أخرى كالضرائب والتهرب الضريبى وتزوير الانتخابات، وأيضا دافعت عن مشروع السد العالى. وانفردت «الأهالى» بعدائها لنظام نميرى فى السودان. وأجرت أول لقاء صحفى مصرى مع القيادات السياسية السودانية بعد سقوط النميرى. كذلك انتصرت «الأهالى» لحقوق المرأة، وحذرت من تضررها من تغيير قانون الأحوال الشخصية.

على أن أهم حملات «الأهالى» قد ارتبطت بموضوعين: الأول هو موضوع التعذيب الذى تعرض له المعتقلون من أعضاء تنظيم الجهاد، والذى جعلته «الأهالى» فاتحة لمناقشة موضوع تعذيب السياسيين فى مصر على وجه العموم، وكانت حملة ناجحة انخرطت فيها بقية صحف المعارضة، وأدت لفتح ملف الموضوع بواسطة النيابة العامة.

والموضوع الثانى: هو القرارات الاقتصادية التى أيدتها «الأهالى» ونبهت فى نفس الوقت إلى مابها من ثغرات كما توقعت الحملة المضادة لهذه القرارات» (٥٦)

ورغم هذه النجاحات الصحفية فإن متوسط توزيع الأهالى شهد خلال هذا العام (العام الثالث منذ إعادة الصدور) انخفاضاً مخيفاً. فقد كان متوسط التوزيع الداخلى (٨٠٤٤٨) نسخة فى العدد، بانخفاض عن العام السابق (٢٤٩٥٥) نسخة فى العدد، بنسبة ٢٣.٦٧٪. وإن لم يحل ذلك بين ارتفاع توزيع بعض الأعداد، مثل العدد ١٥٦ الصادر فى ٣ أكتوبر ١٩٨٤ والذى تجاوز توزيعه ١٠٠ ألف نسخة (١٠٠٩٨١) وهو العدد الخاص بتغطية أحداث كفر الدوار، والعدد ١٦٤ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ والذى وصل توزيعه إلى (١٠٤٧٩٠) لانفراد الأهالى بنشر الحقائق الكاملة للأحداث الطلابية فى جامعتى الأزهر والأسكندرية.

وكانت أسباب الانخفاض فى التوزيع واضحة تماما. وأشرت إليها فى تقرير مقدم منى إلى الأمانة العامة، وفى تقرير مجلس الإدارة إلى اللجنة المركزية باختصار.

ويمكن إجمالها فى أسباب عامة وأخرى ذاتية وهى:

١ - نتائج انتخابات مجلس الشعب التى أظهرت حزب التجمع عمدا، بمظهر الحزب الضئيل الحجم الضعيف النفوذ وأثر الحملة الإعلامية التى تلت الانتخابات وأكدت على هذا المعنى.

٢ - انتشار حالة من الإحباط واليأس فى صفوف المجتمع ككل، وإحساس الرأى العام بعدم جدوى العمل السياسى أو الأحزاب أو صحفها، كنتيجة أيضا لنتائج انتخابات مجلس الشعب وماصاحبها من تزوير بشع، صدم الرأى العام وانعكس هذا المزاج على الأحزاب جميعاً وعلى توزيع

صحفها، التى عانت من الانخفاض بلا استثناء خلال هذه الفترة.

٣ - أدى دخول الوفد لمجلس الشعب، باعتباره الحزب الوحيد الذى وصل إلى البرلمان عن طريق الانتخابات إلى تمتعه بثقل نسبى فى المجتمع، انعكس على صحيفته وأعطاها نفساً جديداً.

٤ - استمرت «الأهالى» أمام الضرورات الحزبية فى النشر عن الانتخابات فترة طويلة، ثم النشر عن الحزب استعداداً للمؤتمر العام الثانى.

٥ - ولكن أهم سبب من وجهة نظرى كان الوضع الداخلى فى حزب التجمع وانعكاساته على «الأهالى» وهو ما أوضحه هذا الفصل، سواء فى الفترة التالية للانتخابات، أو نتيجة للمشاكل التى تفجرت خلال عام ١٩٨٥. وأصبح رهاننا الوحيد فى «الأهالى»، أن يحمل المؤتمر العام الثانى للحزب مخرجا من هذه الأزمة، وأن يكون بداية انطلاق للحزب و «للأهالى».

هوامش الفصل التاسع

١) الطريق لإنقاذ مصر من الفساد والطفيلية والتبعية.
وثائق وقرارات المؤتمر العام الثانى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
سلسلة مطبوعات (التقدم) - الكتاب الرابع صفحة ٥٢
الناشر : حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

٢) المصدر السابق صفحة ١٢٤ .

٣) المصدر السابق صفحات ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١،.

٤) المصدر السابق صفحات ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥.

٥) منقولة من ملخص لملاحظات أعضاء مجلس الإدارة فى هذا الاجتماع سجلتها فى حينها فى دفتر خاص (المؤلف).

٦) المصدر السابق.

٧) المصدر السابق.

٨) كان الزميل **حسين شعلان** يشير إلى الافتتاحية التى كتبت أثناء وجودى فى «فارنا» ونشرت بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٨٥ تحت عنوان **«الأمن العربى ونزع الألغام»** والافتتاحية التى كتبتها بعد عودتى ونشرت بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٨٤ تحت عنوان **«ألغام البحر الأحمر وألغام السياسة المصرية»**.. وكان الفرق بينهما واضحاً جداً.

٩) الحديث كان يدور على لسان الزميل **حسين شعلان** مشيراً إلى دعوة على الغذاء وجهها الدكتور **أسامة الباز** وكيل أول وزارة الخارجية المصرية ومدير مكتب رئيس الجمهورية للشئون السياسية، فى بداية معركة انتخابات مجلس الشعب. وقد اتصل بى فى مكتبى «بالأهالى» تليفونياً، قال لى ضاحكاً، إنه يدعونى للغذاء مع «عصابة الأربعة»، وأضاف أنه يعرفنى وقد تعرف **بصلاح عيسى** أثناء سفرى، ويريد الآن التعرف **بفريدة النقاش وأمينة النقاش**. وسألنى من أريد دعوته أيضاً، فأجبته بأنه صاحب الدعوة ومن حقه أن يختار مدعويه، فاقترح دعوة **محمد سيد أحمد**. وقبلت الدعوة رغم المغزى الواضح من أنه يريد رؤية (العصابة) التى تسيطر على « الأهالى» - كما يزعمون - مجتمعة. وأبلغت المدعوين جميعاً وأقنعت الذين كان من رأيهم رفض الدعوة لمغزاها الواضح. والتقينا بالفعل فى «نادى التحرير» وتناولنا الغذاء على مائدة **د. أسامة الباز**. كان محور الحديث الانتخابات العامة وموقف التجمع و« الأهالى » خلالها. وطرح د. **أسامة** موضوع تحالف أحزاب ثورة يوليو ضد الوفد. وأجبناه جميعا.. **«فريدة، أمينة، محمد، صلاح وأنا»** أنه يصعب اعتبار الحزب الوطنى منتمياً إلى ثورة ٢٣ يوليو، وحتى لو سلمنا جدلاً بصحة هذا الادعاء، فكيف يتصور كائن من كان مثل هذا التحالف المستحيل، بينما الحكومة وصحفها تشن حملات يومية على التجمع بصفة خاصة، وتمنع قيام حزب ناصرى، ويمثل عدد من قادة التجمع منذ عام ٨١ وحتى الآن للمحاكمة بتهمة معارضة السادات (إعادة المحاكمة فى قضية ١٨و١٩ يناير ٧٧ وقضية الحزب الشيوعى المصرى). واقترحت على الدكتور **أسامة**، لكى يكون الحديث فى الموقف خلال الانتخابات واردا أن يتخذ الحكم ٣ خطوات متكاملة، يمكن النقاش بعدها هى :

١ ـ وقف الحملات ضد حزب التجمع.

٢ – إلغاء العزل السياسى والموافقة على تأسيس الحزب الناصرى.
٣ – استخدام رئيس الجمهورية لحقه فى إصدار قرار بإسقاط كافة الأحكام والقضايا السياسية قبل ٦ أكتوبر ١٩٨١. وذلك فى محاولة لاختبار النوايا الحقيقية للحكم.

وتطرق الحديث بعد ذلك إلى السودان. حيث انتقدنا بشدة موقف إدارة الرئيس مبارك من الشعب السودانى وتأييدها للنميرى، ورفضها حتى مجرد الاستماع لرأى الأحزاب والقوى الوطنية فى السودان. واقترحت عليه أن يلتقى شخصيا بممثلى حزب الأمة والحزب الشيوعى السودانى.

وبالطبع ونتيجة للنوعية السياسية البحتة للقاء كله نقلت الجلسة بصورة شبه حرفية للأمين العام وأمين اللجنة المركزية ولم أجد مايتطلب عرضه على مجلس التحرير لعدم وجود أى انعكاسات له على تحرير « الأهالى ». ولكن يبدو أن بعض الزملاء اعتبر اللقاء بالدكتور **أسامة الباز** مكسباً وقيمة، وتصور أننى المسئول عن تحديد أشخاص المدعوين !!

١٠) التعديلات المقترحة فى اللائحة..

أ – تعدل الفقرة الثالثة (الأخيرة) من المادة ٥ على النحو التالى :

يتكون مجلس الإدارة من الأمين العام للحزب ونائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الجريدة ومديرى تحرير الجريدة ونائب رئيس التحرير والمدير المالى والإدارى، وعدد آخر لايقل عن اثنين تختارهم اللجنة المركزية من بين أعضائها بناء على ترشيح الأمانة العامة.

ويعين مجلس الإدارة بقرار من اللجنة المركزية لمدة ٣ سنوات

ويجوز للجنة المركزية بناء على اقتراح من الأمانة العامة، أو عشرة من أعضائها إجراء أى تغييرات فى مجلس الإدارة أو إعادة تشكيله من جديد.

ب – تعديل المادة ٧ الفقرة الأولى، على النحو التالى :

«مجلس التحرير هو الهيئة المختصة بالتخطيط للعمل الصحفى، وإدارة العمل اليومى بالجريدة، وهو المسئول عن نتائج إدارته للجريدة أمام مجلس الإدارة، ويرتبط مجلس التحرير فيما ينشره من مواد بالبرنامج العام وبالخط السياسى للحزب والتوجهات العامة التى تصدرها قيادته المركزية وتوجهات وقرارات مجلس الإدارة، ولايتقيد بنشر..» الى آخر الفقرة بلا تعديل.

وتضاف فقرة ثالثة إلى المادة ٧ نصها..

«يعد مجلس التحرير لائحة بنظامه الداخلى ويصدر بها قرار من رئيس التحرير»

ج – تعديل المادة ٨ الفقرة الثانية على النحو التالى لتصبح..

(رئيس التحرير).. «هو المسئول عن تنفيذ التوجهات السياسية التى يقررها مجلس الإدارة »

وتعدل الفقرة الأخيرة من نفس المادة لتصبح..

«يفوض مايرى من اختصاصات لمديرى التحرير وغيرهما من العاملين بالجريدة».

د – تعدل المادة ٩ على النحو التالى :

أ– مدير التحرير

* يتم تعيين مديرين للتحرير بقرار من اللجنة المركزية بناء على ترشيح الأمانة العامة.
* يقومان بمساعدة رئيس التحرير فى مهامه الصحفية، وينوب أحدهما عنه عند غيابه، وفى رئاسة اجتماعات مجلس التحرير التى لايحضرها رئيس التحرير.
* يتم توزيع الاختصاصات بينهما بقرار من رئيس التحرير.

ب – نائب رئيس التحرير.

* يعين بقرار من اللجنة المركزية بناء على ترشيح من الأمانة العامة.
* يتولى رئاسة سكرتارية التحرير المركزية.

* ينوب عن أى من مديرى التحرير فى حالة غيابه.

١١) محضر اجتماع الأمانة العامة لحزب التجمع فى ١٨ أكتوبر ١٩٨٤ (أرشيف التجمع).

١٢) تقرير مقدم إلى الأمانة العامة حول التصورات العامة لتطوير الأهالى وثائق الأمانة العامة جلسة ١٧/ ١٠/ ١٩٨٤ (أرشيف التجمع).

(انظر الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٢٦).

١٣) محضر جلسة الأمانة العامة يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٨٢ (أرشيف التجمع).

١٤) المصدر السابق.

١٥) محضر اجتماعات الدورة السابعة للجنة المركزية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ١٨و ١٩ أكتوبر ١٩٨٤ (أرشيف التجمع).

الأهالى ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤ العدد ١٥٩ السنة السابعة صفحتا ٦و ٧

الأهالى ٧ نوفمبر ١٩٨٤ العدد ١٦١ السنة السابعة صفحة ٧

١٦) اقترح مجلس الإدارة فى تقريره المقدم إلى اللجنة المركزية تحت عنوان الخط السياسى والإعلامى فى المرحلة القادمة مايلى :

«فى تحديدنا للخط السياسى والإعلامى لـ « الأهالى »، لابد أن نضع فى اعتبارنا ماأصبح محل اتفاق. أننا نبدأ بعد الانتخابات، عهد حسنى مبارك أى أن مرحلة الانتقال التى تلت رحيل السادات قد انتهت. وتتميز هذه المرحلة، بصرف النظر عن أى تفاصيل أخرى بعدة ملامح.

- تجميل السياسات القديمة عن طريق تنفيذها بوجوه وأسماء جديدة نظيفة.

- رفع شعارات قريبة جدا من شعارات يوليو وشعارات التجمع، ولكن القدرة أو الرغبة فى تطبيق هذه الشعارات غير موجودة نتيجة للبناء الاقتصادى والاجتماعى للسلطة والحزب الحاكم.

- ستجذب هذه الشعارات الاتجاهات المعتدلة والوسطية إلى جانب الحكومة وحزبها.

- الدعوة فى ظل هذه الشعارات إلى الإلتزام بوحدة كل القوى والأحزاب فيما يسمى القضايا القومية.

- اعتبار التجمع هو الحزب الأساسى المعارض والتحرك من أجل فرض عزلة سياسية وجماهيرية عليه.

وإذا كانت هذه النقاط محل اتفاق كما أتصور. فإن خطنا السياسى والإعلامى لابد أن يلتزم بمجموعة من المبادئ هى :

- الالتزام بمواقفنا المبدئية الثابتة.. وتطبيق هذا الموقف المبدئى بأكبر قدر من المرونة.. دون أن تحرم هذه المرونة القارئ من حقه فى معرفة المعلومات الضرورية حول الأعداء والحلفاء على السواء.

- إبراز تميز الحزب فى مبادئه وأفكاره وممارساته.. مع الحرص على تجنب الفجاجة فى العرض وإيضاح أن القضايا القومية هى ماورد فى الدستور.

- التنبه إلى محاولات عزل الحزب وإبرازه كمجرد حزب يعارض من أجل المعارضة .والعمل بإصرار على إفشال هذه المحاولات والاستمرار فى توسيع دائرة التحالفات والتعامل مع القوى والشخصيات الحزبية والمستقلة فيما نتفق فيه.. وتجنب الدخول فى صدام ومعارك مع الجميع فى وقت واحد، أو بصورة متلاحقة.

- التعامل مع الاتجاهات والقوى والتيارات المختلفة فى السلطة والحزب الحاكم ودعم الاتجاهات والشخصيات الأكثر بعدا عن السياسات الساداتية.. دون أن يعنى ذلك إضفاء حماية مطلقة أو قدسية على شخص أو منصب. فالاتفاق والاختلاف بموضوعية حتى مع الحلفاء، حق أساسى وواجب ويكسب الحزب احتراماً.

- الاهتمام بالدراسات والمعالجة السياسية والتحليلية للقضايا المطروحة.. مع الحرص على تقديمها بأساليب صحفية حية تجنبها الأكاديمية فى العرض أو الجفاف والإطالة.

- مواجهة السياسات التى ستطرح من جانب الحكومة أو القوى السياسية الأخرى.. بتقديم السياسات البديلة لحزبنا استناداً إلى البرنامج الانتخابى العام، سواء فى التحقيقات أو المقالات أو أى أشكال صحفية أخرى.. واضعين فى الاعتبار أن اهتمامنا فى المرحلة القادمة سيدور حول ٤ أولويات هى :

* المشاكل اليومية للجماهير
* الأزمة الاقتصادية وارتباطها بسياسة الانفتاح.
* التطور الديمقراطى فى ضوء تجربة انتخابات ١٩٨٤.
* القضية الوطنية والقومية.. على ضوء التطورات المتوقعة خلال الفترة القادمة.

- التصدى للفكرة التى روج لها البعض حول الحزبين الكبيرين. وإبراز الدور الفعال لحزبنا، والحجم الحقيقى لمجمل اليسار فى مصر ودوره.

- التوصل إلى نغمة متوازنة فى تحرير « الأهالى »، تجمع بين الجدية والبحث والتفكير العلمى، وبين الإثارة السياسية والصحفية. فالإثارة تظل جزءاً من أى عمل سياسى جماهيرى أو صحفى ناجح.

- مواصلة الاهتمام بالمحليات والمشاكل الجماهيرية.

- تقليل مساحات الاهتمام بانتخابات ٢٧ مايو ١٩٨٤ بعد أن كانت تحتل المكان الأول فى « الأهالى ».. مع الحرص على مواصلة طرحها.. فما حدث من تزوير والدروس المستفادة منه، ستظل جزءا من عملنا السياسى فى السنوات القادمة.

- الاهتمام بتنويع مصادر « الأهالى » فى الأخبار والتحقيقات والموضوعات الصحفية وتوسيع دائرتها.

- الحرص على استمرار التميز الصحفى لـ « الأهالى » وتطويره.. هذا التميز الذى تحقق خلال العامين الماضيين عن طريق الشكل والتبويب والإخراج، وكذلك الأبواب والأعمدة المختلفة، مثل.. صفحة المصرى الفصيح التى فرضت على صحف الأحزاب تخصيص مساحات واسعة لشكاوى ورسائل القراء أسوة بـ « الأهالى »، الأهبارية، دبوس، الكاريكاتير، صفحة من تاريخ مصر، أولاد الذوات وأولاد الإية، السر فى بير، الثقافة والفن، الافتتاحية، صباح الأربعاء، تأملات، ألفاظ ومعان، اليوميات، سياستنا الخارجية...

والبحث فى إعطاء التفات أكبر للمواد الإخبارية كماً ونوعاً وكذلك مساحات للعلم والرياضة.

رئيس مجلس الإدارة

خالد محى الدين »

١٧) بعد أن تكررت إشارة بعض أعضاء الأمانة العامة لرغبة أحد أعضاء مجلس التحرير فى الاستقالة، حرصت على معرفة الزميل المعنى، فإذا به الزميل **حسين شعلان**. ولم أفهم أسبابه، حيث إنه كان يتولى أهم وأخطر المواقع كسكرتير للتحرير ومسئول عن قسم الأخبار، وهو المسئول عن طبع العدد، ويتصرف بحرية كاملة إلى حد أنه كثيراً ما غير عناوين أساسية قمت شخصياً بصياغتها، وأجلّ أخباراً بل وتدخل أثناء تواجده فى المطبعة بتعديل بعض عبارات الافتتاحية والأهبارية.

وبادرت إلى الاتفاق مع الزميل **محمد سيد أحمد** إلى الالتقاء مع **حسين** فى منزل **محمد** لمعرفة الأسباب، خاصة وأن **حسين** كان قد بدأ منذ فترة فى مراسلة مجلة « **اليوم السابع** » بعد اعتذار **صلاح عيسى** عن هذا الدور، وربما يكون انشغاله فى هذا العمل هو حافزه للاستقالة.

والتقينا بالفعل عند **محمد سيد أحمد**. وبدأت الحديث بشرح الدور الذى يقوم به **حسين شعلان** ومسئولياته وعدم وجود أى مشاكل معه وسألته سؤالاً مباشراً إذا ماكان لديه أية مشاكل منى أو من مجلس التحرير أو **صلاح عيسى**، أو أى تدخل فى عمله. وكان من الشرف والخلق أن أكد أنه لاتوجد أى مشاكل من أى نوع معى أو مع رئاسة التحرير أو مع « الأهالى ». وفاجأنى و**محمد سيد أحمد**، أن تفكيره فى الاستقالة يرجع لعدم قدرته على مواصلة القيام بمسئولياته فى « الأهالى »، لابسبب مراسلته لليوم السابع فى باريس فحسب ولكن لأنه بسبيله لتولى مسئولية عمل جديد هام فى الأهرام وقال إن **لطفى الخولى** بعد اتصالات بينه

وبين د. **أسامة الباز وإبراهيم نافع** رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيس التحرير، حصل على موافقة على ظهور صفحة أسبوعية فى الأهرام يشرف عليها « **لطفى الخولى** » هى **صفحة الحوار القومى**. وأن **لطفى** اقترح على **إبراهيم نافع** أن يتولى **حسين شعلان** سكرتارية تحريرها، وأنه بالفعل - أى حسين - التقى بإبراهيم نافع الذى كلفه بهذه المسئولية وأنه لايستطيع الرفض لأهمية العمل ولأنه محرر فى الأهرام، وكان يشكو من منعه من العمل، وليس منطقيا أن يمتنع عن تنفيذ هذا التكليف.

وكان الأمر مفاجأة لى ولمحمد سيد أحمد أيضا. فلم نكن نعرف إطلاقا بموضوع صفحة **لطفى الخولى** ولابدور حسين شعلان فيها.

المهم أعدت سؤال **حسين شعلان** عن أسبابه للاستقالة. فأكد أنها العمل فى الأهرام وليس شيئا آخر.

وبالفعل قدم **حسين شعلان** يوم ١١/ ١٢/ ١٩٨٤ استقالته من رئاسة قسم الأخبار، بعد أن كان قد اعتذر عن مواصلة العمل كسكرتير للتحرير. وهذا هو نص رسالته :

« الزميل **حسين عبد الرازق** رئيس تحرير « الأهالى »

تحية طيبة ....

أسند إلىّ « الأهرام » مهمة العمل فى صفحة ينوى إصدارها ٣ أيام أسبوعيا عن الشئون العربية بحكم عملى فى الدار. وتعرفون أننى مع غيرى من صحفيىّ التجمع بالأهرام، كنا قد وجهنا أكثر من مرة فى ١٩٨٢، ١٩٨٣ انذارات على يد محضر لإدارته نتهمها فيها بتجميدنا غير القانونى عن العمل. ولما كانت هذه المهمة تستغرق وقتاً لن يقل بحال عن أربعة أيام أسبوعياً كما تعرفون، فقد تطلب منى ذلك إعادة ترتيب التزاماتى وجهدى، سواء فى « الطليعة » أو فى « اليوم السابع » حيث أحطتكم بالتفاصيل.

ولايخفى عليكم أن عدم التواجد صباحاً لأربعة أيام « بالأهالى » لايمكن أن يكون فى صالح العمل بقسم الأخبار الذى أتولى رئاسته. وكنت قد طرحت فى حينه هذه التطورات وتداعياتها عليكم وعلى مجلس التحرير حيث أشرت لصعوبة أن أتولى مسئولية تنفيذية سواء كتلك التى توليتها فى البداية كسكرتير عام للتحرير أو رئاسة قسم الأخبار.

لذلك أرجو قبول اعتذارى عن مسئولية رئاسة قسم الأخبار، وإيقاف المكافأة التى كنت أتقاضاها ابتداء من شهر نوفمبر الماضى (حيث كنت قد بدأت إجازتى)، مؤكداً من جديد ماسبق أن أكدته أمام مجلس التحرير عن حرصى الشديد على مواصلة المساهمة بكل جهد أستطيعه «للأهالى »

مع خالص تحياتى وشكرى،

حسين شعلان

١٨) قرار إعادة تشكيل مجلس التحرير

طبقا للمادة السابعة من لائحة النظام الأساسى لجريدة الحزب، وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة يوم السبت ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٤ على اقتراح رئيس التحرير بإعادة تشكيل مجلس تحرير « الأهالى »، اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٨٤ على النحو التالى :

أولاً : يشكل مجلس التحرير من الزملاء :

١ - **حسين عبد الرازق** رئيساً للتحرير.

٢ - **عبد الغنى أبو العينين** مستشاراً فنياً.

٣ - **محمد سيد أحمد** مديراً للتحرير وينوب عن رئيس التحرير عند غيابه.

٤ - **عبد العظيم أنيس** مستشاراً للتحرير.

٥ - **محمود المراغى** مديراً للتحرير.

٦ - **فيليب جلاب** مستشاراً للتحرير.

٧ - **صلاح عيسى** مساعد اً لرئيس التحرير ومسئولاً عن السكرتارية المركزية.

٨ - وجيه الشريتلى.
٩ - فريدة النقاش .
١٠ - نجاح عمر .
١١ - حسين شعلان.
١٢ - أحمد عز العرب.

ثانياً : توزع الاختصاصات داخل مجلس التحرير على أعضائه بقرار من رئيس التحرير بعد التشاور مع أعضاء المجلس..

ثالثاً : تشكل سكرتارية التحرير المركزية بقرار من رئيس التحرير.

رابعاً : تكليف رئيس مجلس الإدارة بإخطار أعضاء مجلس التحرير فى اجتماعهم يوم الاثنين ١٩٨٤/١٠/٢٩ بدواعى هذا التشكيل.

١٩) الأهالى ٢١ نوفمبر ١٩٨٤ العدد ١٦٣ السنة السابعة صفحة ٧.
٢٠) الأهالى ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ العدد ١٨٤ السنة السابعة صفحة ٨.
٢١) الأهالى ٢٦ ديسمبر ١٩٨٤ العدد ٦٨ السنة السابعة صفحة ١.
٢٢) الأهالى ٩ يناير ١٩٨٤ العدد ١٧٠ السنة السابعة صفحة ٥.
٢٣) الأهالى ١٦ يناير ١٩٨٥ العدد ١٧١ السنة السابعة صفحتا ١.٧.
٢٤) نص رسالة د. **إسماعيل صبرى عبد الله**، وردى عليها

(الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٢٧)

٢٥) الأهالى ٢٣ يناير ١٩٨٥ العدد ١٧٢ السنة السابعة صفحة ٣.
٢٦) الأهالى المصدر السابق .
٢٧) نص « صباح الأربعاء » التى كان مقررا نشرها فى الأهالى (عدد ١٧٣) بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٨٥ ومنعها الأمين العام.

«.. والأهالى ترد على رئيس الوزراء

التحدى الحقيقى.. هو التحقيق فى مخالفات البنك العربى الأفريقى

حسين عبد الرازق

فى يوم الأربعاء الماضى نشرت الأهالى على الصفحة الثالثة تحقيقاً تحت عنوان « ماذا تفعل البنوك الأجنبية بمصر - أخطر عملية تهريب مقنع لأموال المصريين إلى بنوك النفط - لماذا استقال على الجريتلى من البنك، وماذا قال عنه للبنك المركزى » وأشرنا للتحقيق بمانشيت (أحمر) فى الصفحة الأولى يقول « بنك أجنبى يقرض أسرة رئيس الوزراء فتسكت الدولة عن مخالفاته.

وكنا على ثقة أن التحقيق سيثير رد فعل سريع. فالتحقيق يكشف استناداً إلى تقارير رسمية دور بعض البنوك الأجنبية والمشتركة، التى تعارض قرارات الحكومة الأخيرة والتى ترمى إلى تصفية الاستيراد بدون تحويل عملة وكذلك الاتجار فى العملة خارج البنوك ومحاولة ضبط وترشيد حركة الاستيراد بصفة عامة.

ولم يخب ظننا.. صباح الخميس كان هناك تعليق من السيد **كمال حسن على** رئيس الوزراء شخصياً. وحقيقة كان الرد مفاجأة.. وتحت عناوين غريبة. فى الصفحات الأولى للصحف اليومية الثلاثة

- رئيس الوزراء يتحدى جريدة الأهالى.
- رئيس الوزراء يكذب جريدة حزب التجمع.
- رئيس الوزراء يكذب جريدة الأهالى.
- الحملات الرخيصة لن ترهب أحدا .

وليسمح لى السيد رئيس الوزراء بتعليق هادئ على هذا التكذيب الملتهب.

ضياع الأموال العامة لايشغل رئيس الوزراء

** قالت الأهالى إن هناك تقريراً يقول عن البنك العربى الأفريقى أنه « نشط فى الفترة الأخيرة فى العمل على تهريب أموال البنك الى الخارج عن طريق منحه القروض بدون ضمان لبعض العملاء ومعظمهم من الدول العربية، ومعظم هذه الديون مشكوك فى تحصيلها وتزيد قيمتها الإجمالية عن ١٣٠ مليون دولار وهو رقم يزيد كثيرا عن رأس مال البنك »

« وأن التقرير الرسمى يضيف أن ميزانيات البنك تعد لأغراض ضريبية. وأن هناك استفزازاً دائماً للمستشارين الاقتصاديين المصريين ذوى الخبرة الوطنية وأن بعضهم ترك البنك مثل السيد شكرى فريد مستشار بنك الدلتا حاليا، والمرحوم الدكتور على الجريتلى الذى كتب تقريرا قدمه إلى محافظ البنك المركزى مبديا فيه المخاطر التى يتعرض لها البنك العربى الإفريقى فى ظل إدارته الحالية ».

ونقلت الأهالى عن التقرير الرسمى المعنون « سرى جدا - بشأن تصرفات رئيس مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى والمخالفات المنسوبة إليه وأثر ذلك على موقف البنك والاقتصاد المصرى » بعض نماذج من هذه المخالفات والتصرفات الضارة بالاقتصاد المصرى.. حول القروض والديون والاعتمادات المستندية والتسهيلات الائتمانية، وحركة رئيس مجلس الإدارة فى اتجاه سحب الأموال من البنك فى القاهرة وتحويلها إلى الدول العربية بطريقة غير قانونية وبدون أخذ الضمانات الكافية لهذه الأموال.

اكتفت « الأهالى » بهذه النماذج لأننا على ثقة بأن هذا التقرير ومافيه من تفاصيل دقيقة تتناول «منح تسهيلات ائتمانية بمبالغ ضخمة دون ضمان لاسترداد أموال البنك « لأشخاص جميعهم على صلة شخصية بمدير البنك معرضاً أموال البنك للخطر » واستغلاله لأموال البنك العربى الافريقى فى مصالح شخصية خاصة، « والتهرب من دفع الضرائب » ومخالفة الأمر العسكرى رقم (١) لسنة ١٩٧٩ واتخاذ إجراءات مريبة إزاء الأموال المودعة باسم الهيئة العربية للتصنيع لدى البنك العربى الأفريقى لحساب دول الرفض لتهريب هذه الأموال للخارج.. موضوع بالكامل منذ سنوات أمام البنك المركزى المصرى ووزير الاقتصاد، ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية، ويقع التقرير فى أكثر من ٢٨ صفحة فولسكاب و٢٢ مرفق ملخصين به.

وتصورنا أن رئيس الوزراء سيسارع بمجرد اطلاعه على التحقيق بإعلان أحد أمرين..

* إما القول بأن كل ماورد من اتهامات فى هذا التقرير وغيره محل تحقيق وأن الدولة ستتخذ الإجراءات القانونية.

خاصة وأن القانون يعتبر « بنوك الاستثمار التى تساهم فيها الدولة من الأموال العامة والعاملون بها موظفون عامون » كما صدرت أحكام قضائية تؤيد اعتبار البنك العربى الافريقى أموالا عامة.

* أو يعترف بأن التقرير الذى أشارت إليه « الأهالى » قد حجب عنه ولم يصل إلى علمه، وأنه بمجرد معرفته بما يحتويه قد أصدر أوامره للجهات المعنية بالتحقيق مع المسئولين عن إخفاء هذا التقرير عنه وعن جهات التحقيق.

ولكن السيد رئيس الوزراء تجاهل فى رده كل مايتعلق بمصلحة الاقتصاد المصرى وتهريب أموال المصريين للخارج وهو جوهر التحقيق وتوقف عند عدد من الأسطر فى بداية التحقيق وأحد عناوينه لأنها تتعلق به شخصيا.

الانفعال .. لايبرئ أحد

** قالت « الأهالى » فى بداية التحقيق.. وأخطر مافى التقرير أن أحداً لم يحقق فيما ورد به من وقائع وأخطر من عدم التحقيق هو السبب الذى من أجله سكت الكل عما ورد به من حقائق مذهلة، وهذا السبب الذى تردده الدوائر المصرفية - خلاصته - أن **إبراهيم الإبراهيمى** منح شركة التوكيلات والخدمات الفنية التى يملكها **أحمد حسن** وشركاه، تسهيلات ائتمانية تقترب من ٢ مليون دولار بكفالة شخصية.. وتقول دوائر المصارف والبنك إن شركة التوكيلات هذه يملكها السيد **أحمد حسن على** شقيق رئيس الوزراء وأن من بين

شركائه فيها شريف كمال حسن على ابن رئيس الوزراء، واللواء محمد طلعت حسن على الشقيق الآخر لرئيس الوزراء وابنه مدحت محمد طلعت حسن على.

ولم تكذب الأهالى فيما قالته.. سواء عندما تحدثت عن التسهيلات الائتمانية التى حصلت عليها أسرة رئيس الوزراء.. أو نقلت ماتردده الدوائر المصرفية حول هذا الموضوع. فقد حصلت شركة التوكيلات والخدمات الفنية على تسهيلات ائتمانية من البنك العربى الافريقى وتبين بطاقة الفحص الموجودة بالبنك فى تاريخ ٣١ مايو ١٩٨٣ أن الشركة بدأت التعامل فى نوفمبر ١٩٨١ وحصلت على تسهيلات ائتمانية على شكل مدين مستندات (٧٣٠.٠٠٠ دولار أمريكى) واعتمادات مستندية (١.٢٢٠.٠٠٠ دولار أمريكى) «الإجمالى مليون و ٩٥٠ ألف دولار أمريكى » بالكفالة الشخصية للشركاء والمتضامنين وبفائدة ٢٪ علاوة على الليبور، وأن الحساب الجارى بفوائد للشركة ١٢٩ دولار.

وتبين بطاقة الفحص أن الشكل القانونى لهذه الشركة « شركة تضامن » وأن أهم الشركاء المؤسسين :

١ - السيد / م أحمد حسن على.

٢ - السيد / لواء محمد طلعت حسن على.

٣ - السيد / مدحت محمد طلعت حسن على.

٤ - السيد / شريف كمال حسن على.

ولاشك أن هذه الواقعة فى حد ذاتها، ورغم أنها قد تكون كما قال رئيس الوزراء تتم فى إطار الممارسات التجارية المتعارف عليها إلا أن توافقها مع الصمت على الدور التخريبى المنسوب لهذا البنك فى تقرير رسمى، تجعل الربط بينها وبين الحماية المفروضة على البنك من جانب الدوائر المصرفية أمراً منطقياً لايدحضه انفعال رئيس الوزراء، إلى حد التورط فى وصف جريدتنا بأنها تحاول « بطريقة ملتوية » التشكيك فى نزاهة الشخصيات العامة خاصة من لايتفق منهم مع الخط الفكرى والسياسى للحزب الذى يصدر هذه الصحيفة وتعبر عنه.. وقوله إن مثل هذه الحملات الرخيصة والتوقيت المختار لشنها لن ترهب أحداً، ولن تدفعه إلى التراجع عن الاستمرار فى سياسة الحكومة..

ثم تركيزه على كلمة (يقرض) التى وردت فى مانشيت الصفحة الأولى والتأكيد بأن أسرته لم تحصل على أى قرض متجاهلاً أن تحقيق الأهالى يقول بوضوح أن ماحصلت عليه أسرة رئيس الوزراء لابنه وشقيقيه وابن شقيقه، هى تسهيلات ائتمانية والتسهيلات الائتمانية فى جوهرها نوع من القرض، كذلك فكلمة يقرض فى العنوان كانت للضرورات الصحفية وتجنب المصطلحات البنكية التى لايفهمها القارئ العادى.

وقد ذكَّرنا إلحاح رئيس الوزراء فى بيانه على هذه الكلمة التى لم ترد إلا فى مانشيت الصفحة الأولى بقصة (القواعد « والتسهيلات العسكرية » واللعبة السانجة) التى تلعبها الحكومة عندما تقول إننا ضد القواعد العسكرية ولكننا نقدم تسهيلات لقوات الانتشار السريع الأمريكية.

التحدى الحقيقى الوحيد :

** إن الرد العملى والوحيد الذى يبعد رئيس الوزراء وأسرته عن أى تساؤل، هو قرار يصدر بتكليف الجهات المسئولة بإجراء تحقيق عاجل فى الاتهامات الخطيرة الواردة في التقريرالحكومى الرسمى وغيرها من الوقائع التى تجمعت ونشر بعضها فى صحف أجنبية بعد كتابة هذا التقرير، واتخاذ إجراءات عملية لإنقاذ هذا البنك الذى يشارك البنك المركزى المصرى ب ٤٢ ٪ من رأس ماله وإنقاذ الاقتصاد المصرى من نزيف التهريب للخارج.

إن هدفنا - كان ومايزال - من إثارة هذه القضية هو مصلحة الوطن واقتصادنا الوطنى.. وليس بيننا وبين رئيس الوزراء أو أسرته أى خصومة ويسعدنا ويثلج صدورنا أن تثبت الوقائع المادية والاجراءات العملية، أن ماتردد فى الدوائر المصرفية أمر غير صحيح، ولن يثبته الا تحقيق جاد وعاجل، وهذا هو التحدى الذى يواجه رئيس الوزراء ».

٢٨) الأهالى ٣٠ يناير ١٩٨٥ العدد ١٧٣ السنة السابعة صفحة ٣
٢٩) نص رسالتى للأمين العام ورد الأمين العام على الاستقالة
(الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٢٨)
٣٠) الأهالى ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤ العدد ١٥٥ السنة السابعة صفحة ١.
٣١) الأهالى ٣ أكتوبر ١٩٨٤ العدد ١٥٦ السنة السابعة صفحة ١.
٣٢) الأهالى ١٠ أكتوبر ١٩٨٤ العدد ١٥٧ السنة السابعة صفحة ١.
٣٣) المصدر السابق.
٣٤) الأخبار ٨ أكتوبر ١٩٨٤ العدد ١٠١٠٦ صفحة ١.
٣٥) الأخبار ١٥ أكتوبر١٩٨٤ العدد ١٠١١٢ صفحة ١.
٣٦) الأخبار ١٨ أكتوبر١٩٨٤ العدد ١٠١١٥ صفحة ١.
٣٧) الأخبار ١٦ أكتوبر١٩٨٤ العدد ١٠١١٣ صفحتا ١و ١١.
٣٨) مايو ٢٢ أكتوبر١٩٨٤ العدد ٥٨٣ صفحة ٧.
٣٩) الأهالى ١٩ ديسمبر ١٩٨٤ العدد ١٦٧ السنة السابعة صفحة ١.
٤٠) الأخبار ٢١ ديسمبر ١٩٨٤ العدد ١٠١٦٩ صفحة ١.
٤١) الأهالى ٢٦ ديسمبر ١٩٨٤ العدد ١٦٨ السنة السابعة صفحة ١.
٤٢) المصدر السابق.
٤٣) الأهالى ٣ أكتوبر ١٩٨٤ العدد ١٥٦ السنة السابعة صفحة ١.
٤٤) الأهالى ٧ نوفمبر ١٩٨٤ العدد ١٦١ السنة السابعة صفحة ٩.
٤٥) المصدر السابق صفحة ١.
٤٦) الأهالى ١٤ نوفمبر ١٩٨٤ العدد ١٦٢ السنة السابعة صفحتا ١ و ٤.
٤٧) المصدر السابق صفحة ٥.
٤٨) الأهالى ٢١ نوفمبر ١٩٨٤ العدد ١٦٣ السنة السابعة صفحتا ١ و ٣.
٤٩) الأهالى ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ العدد ١٦٤ السنة السابعة صفحتا ١ و ٣.
٥٠) الأهالى ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤ العدد ١٥٩ السنة السابعة صفحة ٥.
٥١) الأهالى ٧ نوفمبر ١٩٨٤ العدد ١٦١ السنة السابعة صفحة ٥.
٥٢) الأهالى ٢١ نوفمبر ١٩٨٤ العدد ١٦٣ السنة السابعة صفحة ٥.
٥٣) الأهالى ٥ ديسمبر ١٩٨٤ العدد ١٦٥ السنة السابعة صفحة ٥.
٥٤) الأهالى ١٢ ديسمبر ١٩٨٤ العدد ١٦٦ السنة السابعة صفحة ١٢.
٥٥) الأهالى ٢٠ مارس ١٩٨٥ العدد ١٨٠ السنة الثامنة صفحة ٥.
٥٦) التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٨٥.
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٦ صفحة ٣٣٥.

الفصل العاشر

قبـل العاصفة

كان العام الرابع «للأهالى» (يونيه ١٩٨٥ - مايو ١٩٨٦) عاماً مميزاً ومختلفاً عما سبقه من نواح عديدة. كان عام الأحداث السياسية الضخمة والمعارك الصحفية الناجحة والجريئة، وعام إعادة ترتيب البيت فى التجمع والصحيفة، وعام المشاكل أيضاً.. ولكنها مشاكل من نوع جديد، خاصة لدخول أطراف أخرى إضافة للعناصر القديمة.

وقد بدأ العام بانعقاد المؤتمر العام الثانى للحزب يومى ٢٧ و ٢٨ يونيه ١٩٨٥ (المؤتمر الأول عقد فى ١٠ أبريل عام ١٩٨٠) وأمامه أربعة تقارير أساسية.. التقرير السياسى - تقرير حول قضايا البناء الحزبى - تقرير حول جريدة «الأهالى» - مشروع لائحة النظام الداخلى. وهكذ احتلت «الأهالى» مساحة واسعة فى اهتمام المؤتمر.

وقد واصل الجناح الرافض لترجمة «الأهالى» للخط السياسى للحزب، ولقيادتها ممثلة فى شخص رئيس التحرير والزميل **صلاح عيسى**، ومن اصطلح على تسميتهم بعصابة الأربعة، واصل هجومه وكثفه خلال الإعداد للمؤتمر العام وفى بدايته. كان تكتيكهم يقوم على محاولة استبعادنا من عضوية اللجنة المركزية، أو من يستطيعون استبعاده من «عصابة الأربعة» كما يقولون. وقد تركزت المحاولة أساساً على «**صلاح عيسى وأمينة النقاش**» وشخصى، ونجت «**فريدة النقاش**» من هذه المحاولة، حيث نقلت عضويتها عقب انتخابات ١٩٨٤ إلى محافظة الدقهلية - بعيداً عن نشاطهم تنفيذاً لقرار الحزب بأن يسكن أعضاء الحزب الذين خاضوا انتخابات مجلس الشعب فى دوائرهم، وكانت «**فريدة**» قد خاضت الانتخابات فى مدينة المنصورة على مقعد المرأة، وحظيت بشعبية هائلة فى الحزب والدائرة خلال المعركة. وكان من الغرائب التركيز على «**أمينة**» رغم أنها لم تكن تحتل مركزاً فى رئاسة تحرير «الأهالى»، ولم تكن تلعب أى دور فى التوجيه العام، ولكنها كانت ضحية لعبة «**عصابة الأربعة**» التى روجت لتغطية الأهداف السياسية والتنظيمية للمعركة ضد «الأهالى».

وكانت البداية فى الانتخابات التى تمت بالقاهرة ورشح «**صلاح عيسى**» نفسه فيها بعد انتخابه أميناً لقسم الصحافة بالحزب. فوجئت باعتراض من الزميلة «**أمينة شفيق**» مطروح على الأمانة المركزية على هذا الانتخاب. وفى اجتماع الأمانة المركزية انصب الاعتراض على خطأ وجود قسم للصحافة يتبع الحزب بالقاهرة، وعلى ضرورة إلغائه، ووصل الأمر ببعض الزملاء إلى الادعاء بأن هذا القسم أنشئ خصيصاً ليكون سلما لصعود «**صلاح عيسى**» للجنة المركزية ! وكان الرد غاية فى

البساطة، أن هذا القسم موجود فى الحزب منذ إنشائه، وأن لجنة الحزب فى القاهرة ناقشت إلغاءه عند بدء الإعداد للمؤتمر العام الثانى ، وصوتت الأغلبية مع استمراره ورغم ذلك أعاد أمين القاهرة طرح فكرة الإلغاء على الأمانة المركزية التى رفضت الفكرة.

وأثار المعترضون أن **«صلاح عيسى»** شخصية غير مقبولة من جماهير الصحفيين (!) ورد **خالد محى الدين** كيف نتأكد من ذلك.. وحتى لو كان صحيحاً فقد انتخبه صحفيو الحزب وهذا هو المهم. وفى النهاية انتهت هذه المحاولة بالفشل.

وركزت المجموعة المناوئة جهدها فى إسقاط **«صلاح عيسى»** فى انتخابات ممثلى القاهرة فى اللجنة المركزية وعددهم عشرون. جرت مشاورات بين أعضاء المؤتمر العام للحزب من القاهرة فى محاولة للاتفاق على أسماء الممثلين، وعلى ألايرشح بعض الزملاء من الشخصيات القيادية فى القاهرة أنفسهم على أن يتم ترشيحهم فى المؤتمر العام مثل الزملاء **«حسين فهمى وحلمى ياسين ومحمد سيد أحمد ود. جوده عبد الخالق وأبو سيف يوسف** وغيرهم...» واستجاب الزملاء لهذه الفكرة ولكن تعثرت محاولات الاتفاق على أسماء معينة لتمثيل القاهرة لإصرار **د.سميرفياض** على استبعاد **«صلاح عيسى»** دون إبداء الأسباب، وتمسك عدد كبير به. فى النهاية تقرر أن يترك الأمر لمؤتمر الحزب بالقاهرة.

وعندما علمت بموقف **د. سمير فياض** أمين الحزب فى القاهرة، أحسست أن الأمور تتطور فى الحزب بطريقة سيئة. المهم فوجئنا عند اجتماع ممثلى القاهرة فى المؤتمر العام (٧٠عضوا) لانتخاب ممثليهم فى اللجنة المركزية، بقائمة مطبوعة توزع بأمر من الدكتور **«سمير فياض»** وتضم هذه القائمة عشرين اسماً لانتخابهم فى اللجنة المركزية. واستفز هذا الأمر بعض الزملاء من الشباب، فسارعوا بعمل قائمة ثانية، استبعد منها أحد أصدقاء **د. سمير فياض** وأضيف بدلاً منه اسم **«صلاح عيسى»**. وانتهت الانتخابات التى تمت بالتصويت السرى بفوز ٢٠ من المرشحين كان من بينهم **«صلاح عيسى»** والذى كان ترتيبه التاسع من عشرين فائزاً. وحصلت **«نجاح عمر»** على أعلى الأصوات. وجاء **سمير فياض** فى المركز الخامس. الطريف أن **«صلاح عيسى»** لم يعرف بهذا الموضوع حتى نهايته. وقد حرصت على ذلك لأنى أعرف شخصيته فلو اشتم من قريب أو بعيد أن هناك مشكلة حول عضويته فى اللجنة المركزية لسارع بالانسحاب فوراً. ولم أبلغه بالموضوع إلا ونحن فى طريقنا إلى المنزل بعد المؤتمر ففوجئ تماماً وعاتبنى وأكد أنه لوعلم لما تردد فى الانسحاب.وعبر عن اندهاشه من موقف **د. سمير فياض**. ومن الطريف أن **صلاح** اختار **سمير فياض** أول اسم فى قائمته، وأيد انتخابه أميناً للقاهرة، وكنت قد زكيته لهذا الموقع.

وجاء الدور علىّ. كانت الأمانة المركزية قد أعدت قائمة من خمسة عشر اسماً كرئاسة للمؤتمر تطرح أسماؤهم فى أول جلسة ويصبحون تلقائياً أعضاء فى اللجنة المركزية تنفيذاً للائحة النظام الداخلى للحزب.

وكان اسمى ضمن الأسماء الخمسة عشر. وعند طرح الأسماء على الأمانة العامة، طرح بعض الزملاء اسم الدكتور **عبد العظيم أنيس**، ورحب عدد كبير من أعضاء الأمانة العامة بهذه الإضافة. واعترض آخرون على أساس أنه رفض فى مؤتمر القاهرة ترشيحه للجنة المركزية. وإلى هنا والأمر كان عادياً، بل وإيجابياً، **فعبد العظيم أنيس** مكسب حقيقى للجنة المركزية للحزب. وتحمست شخصياً لهذا الترشيح. ولكن المشكلة أن إضافة **عبد العظيم أنيس** تتطلب استبعاد اسم

من الأسماء الخمسة عشر التى طرحتها الأمانة المركزية. وهنا انكشف الأمر، فالمطروح استبعادى بالذات. فقد اقترح بعض الزملاء استبعادى على أساس أن أرشح نفسى فى المؤتمر العام لعضوية اللجنة المركزية ليكون ذلك بمثابة استفتاء على رئاسة تحريرى «للأهالى». وكانت المناورة ذكية. فمن ناحية أوضع فى مواجهة مع **الدكتور عبد العظيم أنيس** (دون علمه)، ومن ناحية أخرى يبدو وكأن وجودى فى رئاسة تحرير «الأهالى» يتم رغم أنف الحزب ولابد من الاستفتاء عليه فى المؤتمر العام، رغم أن اختيار رئيس التحرير سلطة اللجنة المركزية، ويتم بعد انعقاد المؤتمر واختيار اللجنة المركزية الجديدة. فى البداية رحبت بالأمر وأبديت استعدادى لقبول التحدى، ولكن عدداً كبيراً من الزملاء اعترض على الموضوع. وفى النهاية أخذت الأصوات على اقتراح الأمانة المركزية - كما هو - وتمت الموافقة بالأغلبية. وفى الجلسة الأولى للمؤتمر تمت الموافقة على رئاسة المؤتمر كما طرحتها الأمانة العامة.(١)

وسبق موضوع اختيارى ضمن رئاسة المؤتمر، انتخابات ممثلى الجيزة فى اللجنة المركزية. فوجئت قبل اجتماع أعضاء المؤتمر العام من محافظة الجيزة، بالدكتور **رفعت السعيد**، ينقل لى طلباً شخصياً من الأستاذ **خالد** بألا أمارس أى دور فى تزكية «**أمينة النقاش**» فى انتخابات الجيزة. وأضاف د.**رفعت** أن أحد أعضاء الأمانة المركزية قال للأمين العام إننى أرتب الأمور لضمان دخول «عصابة الأربعة» للجنة المركزية، وأننى وزعت العصابة على القاهرة والدقهلية والجيزة لضمان فوزهم.. ورغم سخافة هذا القول وتفاهته، فقد تعهدت للدكتور **رفعت** بأننى لن أشارك من قريب أو بعيد فى انتخابات الجيزة، لسبب بسيط أننى لست عضوا فى مؤتمرها. وأن مشاركتى فى القاهرة سببها أننى عضو فى مؤتمرها، مثلما **خالد محى الدين** عضو فى مؤتمر القليوبية. وهذا ماحدث بالفعل إلى حد أننى حرصت على عدم التواجد فى مقر التجمع يوم انتخابات الجيزة، واعتذرت عن حضور اجتماع حزبى تصادف وجوده فى نفس الوقت.

وقد انتخبت الجيزة «**أمينة النقاش**» لعضوية اللجنة المركزية، وكان ترتيبها الثانى من ١٢ عضواً خصصوا للجيزة !

إشاعة فى المؤتمر

وفى الساعات الأولى من يوم الخميس ٢٧ يونيه وقبل انعقاد المؤتمر بدقائق، انتحى بى جانبا «**الدكتور رفعت السعيد**» وسألنى عما يتردد من وجود اتفاق بين عدد كبير من أعضاء المؤتمر على التقدم بطلب بسحب الثقة من مجلس إدارة «الأهالى» كله، احتجاجا على ممارساتى. وأكدت له أننى لم أسمع بهذا الأمر وأنه لايدعو للانزعاج، فإذا كانت هذه إرادة المؤتمر فيجب أن نخضع لها، وبصرف النظر عن أن انتخاب مجلس الإدارة ورئيس التحرير سيتم بعد انتخاب اللجنة المركزية الجديدة، وأن كل التشكيلات تصبح فى حكم المحلولة بمجرد انعقاد المؤتمر. ونصحنى **رفعت** بمناقشة الموضوع مع الأستاذ «**خالد محى الدين**» حيث إن الخبر «الإشاعة» قد نقل له، وأثناء خروج «**خالد**» من حجرته فى طريقه إلى المؤتمر سألته عن الموضوع، فأجاب فى بساطة وهدوء أن «**حلمى ياسين**» هو الذى نقل له هذا الخبر وأنه رد عليه قائلاً : «وماله، المؤتمر يقرر مايشاء».

وطوال يومى المؤتمر لم يظهر أثر لهذه الإشاعة. على العكس كانت المناقشات فى لجنة «الأهالى»

عالية المستوى وموضوعية إلى حد كبير.

لقد انقسم المؤتمر بعد الجلسة الافتتاحية إلى أربع لجان لمناقشة التقارير الأربعة. وقد حرصت على ألا أشارك فى لجنة «الأهالى»، واخترت الانضمام إلى لجنة اللائحة، التى انتخبت رئيساً لها. وقد انضم إلى لجنة «الأهالى» ١٠١ عضواً واختارت **المستشار صلاح عبد المجيد** (رحمه الله) مقرراً لها، **وأبو العز الحريرى** رئيساً، **ولنجرى محمد تايه** سكرتيراً. وشارك فى النقاش باللجنة ٣٠ من الزميلات والزملاء.

كان أساس المناقشة هو التقرير المقدم من اللجنة المركزية(٢) وملحق للتقرير يلخص مناقشات اللجنة المركزية فى دورتها الأخيرة قبل المؤتمر فى ٢١ فبراير ١٩٨٥(٣). وانتهت اللجنة إلى تقرير وافق عليه المؤتمر فى جلسته العامة جاء فى مقدمته.. **«وقد اتفق الحاضرون على أنه لايستطيع أحد أن ينكر أن جريدة «الأهالى» قد نجحت فى أن تستقر فى وجدان القارئ المصرى كنموذج جيد للصحافة الوطنية المعبرة بشجاعة عن مصالح الأغلبية الشعبية، وأنها لعبت دوراً هاماً فى طرح قضاياه ومشاكله الحقيقية، وأنها تصدت للفساد والانحراف، الذى عم كل مظاهر الحياة فى مصر.. وذلك رغم محدودية الإمكانيات المادية والبشرية»**(٤)

ومضى التقرير يقول : «وإن حرصنا على أن تؤدى «الأهالى» دورها بفاعلية كاملة، وأن تحقق الأهداف المرجوة من إصدارها، يوجب علينا أن نتناولها بالنقد والتقييم للتعرف على أوجه القصور، وأن نحدد بدقة سبل تلافى هذا القصور مستقبلاً.».. وحدد أربع قضايا سياسية لها أهمية خاصة وهى : القضية الفلسطينية والعربية - القضية الوطنية - الوحدة الوطنية - العمل الجبهوى. وسجل إحدى عشرة ملاحظة نقدية للأداء الصحفى، ثم طرح ثمانية عشر مقترحاً لتلافى أوجه القصور. وختمت اللجنة تقريرها قائلة : «إن اللجنة ترى أن هذه التوصيات على أهميتها، يوجد من بينها مايمثل الحلقة الرئيسية التى لو نجح الحزب فى إنجازها، فسوف تفتح الباب أمام تحقيق باقى المهام. وتتمثل تلك الحلقة فى :

١ - تأسيس شركة طباعة تجارية.
٢ - إنشاء دار للنشر.
٣ - تنفيذ خطة لتوفير الكادر الصحفى القادر على إنجاز تلك المهام.»(٥)

خطوات تنظيمية

وقد فتح قرار المؤتمر العام الباب أمام إعادة تنظيم الصحافة الحزبية و«الأهالى». فأصدرت اللجنة المركزية فى دورتها الثانية عشر بتاريخ ٢٣ - ٢٤ يناير ١٩٨٦، لائحة النظام الأساسى لصحافة الحزب، تنظم العلاقة بين صحافة الحزب وهيئات الحزب القيادية. وتمت الاستجابة فى هذه اللائحة لأغلب الاقتراحات التى كنت قد تقدمت بها للأمانة العامة وأثارت الأزمة والمشاكل مع عدد من قيادات الحزب وانتخبت اللجنة المركزية مجلس إدارة جديدا انتخب ضمن أعضائه مديران للتحرير هما **«محمد سيد أحمد، صلاح عيسى»** ووصلت عضوية المجلس الذى استمر **خالد محى الدين** رئيسا له إلى ١٨ عضواً.

وقد انتظم العمل فى مجلس إدارة «الأهالى» الجديد بصورة ملفتة للنظر، مما ساعد على استقرار العمل فى الأهالى فترة طويلة. فبدأ بعقد أول اجتماع له يوم ٥ فبراير ١٩٨٦، وتوالت الاجتماعات فى ٥ مارس ١٩٨٦، ٩ ابريل ١٩٨٦، ٣ مايو ١٩٨٦، ١٨ يونيه ١٩٨٦، ٢٨ يوليو ١٩٨٦... إلى أن بدأت الإجازات الصيفية.

وأقر مجلس الإدارة فى أول اجتماع له لائحة لتنظيم عمله كان من أهم بنودها انعقاد المجلس بصورة دورية كل شهر فى الحادية عشرة من صباح الأربعاء الأول من كل شهر وأن يناقش المجلس تقريرا دوريا كل شهر حول الأهالى وصحافة الحزب وأن يقدم المجلس تقريرا كل ثلاثة أشهر إلى الأمانة العامة، وتقريرا سنويا للجنة المركزية ويشكل المجلس لجنة من بين أعضائه لإعداد التقرير الخاص بالأهالى.

كما ناقش المجلس فى أول اجتماع مشروعاً لتطوير «الأهالى» من **محمود المراغى وصلاح عيسى**. كما حدد الأولويات والتوجيهات السياسية خلال أشهر (فبراير - مارس - أبريل - مايو) وقرر منح علاوة للزملاء المعينين فى «الأهالى» قدرها ١٠٪ من المرتب بحد أقصى ٢٥ جنيها اعتباراً من أول يناير ١٩٨٦. واعتماد علاوات تشجيعية للممتازين فى حدود ٢٠٠ جنيه شهرياً، يحدد توزيعها مجلس التحرير.

وكانت اجتماعات المجلس مثمرة وغنية، والمتابعة على ضوء التقارير المقدمة إلى المجلس دقيقة وسريعة، بحيث تكاد الفترة من يناير إلى يونيه ١٩٨٦ تخلو من أية مشاكل أو صراعات داخلية فى الحزب حول «الأهالى»، وقدمت مجموعة من تقارير المتابعة من «**د. رفعت السعيد - حسين عبد ربه - أبو العز الحريرى**» كانت أساساً لمناقشات موضوعية وجادة.

وواصل مجلس التحرير بتشكيله الواسع والذى لم يتغير عقب تشكيل مجلس الإدارة العمل بشكل منتظم (اجتماعين يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع).

وأعيد تنظيم العمل الداخلى فى «الأهالى». فصدر قرار بتنظيم العمل فى رئاسة التحرير(٦) وقرار بتقسيم العمل بين الزملاء محررى القسم الداخلى(٧). وقرار آخر بأسلوب إعداد وحساب التقدير الشهرى للزملاء فى كافة الأقسام، كمحاولة لوضع ضوابط للتقدير على ضوء كشوف الإنتاج، كمياً وكيفياً، تقلل - قدر الامكان - من التقديرات الذاتية(٨). وبدأ تنفيذ هذه التنظيمات اعتباراً من أول مارس ١٩٨٦.

وناقش مجلس الإدارة فى هذه الفترة، مناقشة مطولة موضوع الطابع الصحفى لـ «الأهالى» على ضوء ورقة تقدم بها **صلاح عيسى** طرح من خلالها المشكلة والتى لخصها فى وجود اختلاف فى وجهات النظر داخل مجلس التحرير وبين القراء والأصدقاء والأكثر أهمية داخل قيادات وقواعد الحزب، حول الطابع الصحفى للجريدة وحدد أربعة اتجاهات متناقضة :

الأول : ويرى أن الأهالى جريدة خفيفة وسطحية وإثارية ولاتقوم بأى دور فى التوعية، ويطالب بأن تكون جريدة تبشير وتعليم وتثقيف، تنشر الدراسات العميقة والأبحاث الجادة.

الثانى : ويرى أنها جريدة متقعرة وصعبة الفهم، ويؤكد أصحابه أنهم لايفهمون جانبا كثيرا من مقالاتها وخاصة فى صفحات السياسة الخارجية والرأى والثقافة. ويطالبون بتبسيط ماينشر فيها.

الثالث : داخل الاتجاه الأول هناك من يطالبون بأن تكون «الأهالى» جريدة حزبية مائة فى المائة تنشر باستفاضة وتوسع نشاط الحزب ومؤتمراته، وتنشر أنباء قادته وقواعده، وتعطيها أولوية على أية

خدمات صحفية أخرى. فى نفس الوقت هناك رغبة لدى كافة فئات التجمع أن تكون «الأهالى» جريدتهم، ورغبة لدى كل فصيل من فصائله أن تقتصر عليه.

الرابع : ونشأ بعد صدور الوفد وتطوير الأحرار (فى ظل رئاسة تحرير محمود عوض) ويطالب بالعدول عن اتجاه سياسة من الغلاف للغلاف، وإدخال زوايا وأنباء غير سياسية، وصفحات خفيفة مثل الرياضة وأخبار الفنانين والفنانات الشخصية والجريمة.(٩)

ودارت مناقشات فى مجلس الإدارة على مدى ثلاث جلسات شارك فيها **«فيليب جلاب - صلاح عيسى - خالد محى الدين - محمود المراغى - رفعت السعيد - حلمى ياسين - لطفى واكد - مصطفى عاصى - أبو العز الحريرى - عبد الغنى أبو العينين - محمد سيد أحمد - حسين عبد الرازق»** وانتهت المناقشات بإقرار مجلس الإدارة للورقة التى تقدمت بها فى جلسته بتاريخ ٩ أبريل ١٩٨٦.(١٠)

وسبق هذه المناقشات جميعاً تطوير واضح فى «الأهالى» بعد انتقالها إلى الطبع بالأوفست كان من أبرزها إضافة أبواب ومساحات جديدة ناجحة أذكر منها صفحة **الوجه الآخر** الذى خطط له **صلاح عيسى** وأشرف عليه وشارك فيه عدد كبير من المحررين من مستويات وأجيال مختلفة وقدم شخصيات منوعة من **خالد محى الدين وحسين فهمى وإسماعيل صبرى** وغيرهم من قادة الحزب إلى شخصيات عامة مثل **د. عصمت سيف الدولة**، وفنانين **(ماجدة)**.. إلخ ولكن من زوايا أخرى غير التى اشتهروا بها أو عرفوا من خلالها .. وأبواب **«أسرار الأسبوع - أحداث الأسبوع - معنى الكلمات(عبد العظيم أنيس) - واحد من الأهالى - مقعد أمام التليفزيون - نقرأ معا - باشاويش - عين على ماسبيرو (عبد السميع) - نقطة نظام - الرغاية»** ..

حوار مع «الشرقاوى»

وقد خضنا خلال هذه الفترة سلسلة من المعارك بعضها فرضت علينا والبعض الآخر خططنا له وقدمناه إلى الرأى العام.

كانت أولى هذه المعارك، مايمكن أن نطلق عليه معركة «الجبهة مع الحكومة أو معركة **«عبد الرحمن الشرقاوى»**، وهى معركة فرضت علينا فرضاً. وبدأت بدعوة من الأستاذ **عبد الرحمن الشرقاوى** لتكوين جبهة بين الأحزاب والحكومة، ونشر خبر فى **الأهرام** (٢٨ يوليو ١٩٨٥) عن قبول حزب التجمع لدعوته تكوين الجبهة الوطنية.. وقرأت هذه الأخبار والموضوعات أثناء وجودى فى **جمصة** فى إجازة قصيرة، ثم قرأت فى عدد الأهالى يوم ٣١ يوليو ١٩٨٥، وهو آخر أيام إجازتى خبرا تحت عنوان **«التجمع : دعوة الجبهة غير مفهومة»**(١١) يكذب مانشر فى الأهرام حول استجابة التجمع لدعوته، «أى الأستاذ الشرقاوى» بتكوين جبهة وطنية. وقال المتحدث فى الأهالى «إن هذا الخبر غير صحيح على الإطلاق فإن الحزب لم يقرر الاستجابة لهذه الدعوة ولم يتفهم - بعد - لاالدوافع ولاالأساس الذى يمكن أن تقوم عليه مثل هذه الجبهة، هذا مع كامل التقدير لشخص **عبد الرحمن الشرقاوى.**

وبعد عودتى من الإجازة، انشغلت فى «أزمة حديث القذافى» - وهو موضوع سأعرض له فيما

بعد - ثم عاد موضوع الحديث فى الجبهة يتكرر، وطالب أعضاء الأمانة العامة بضرورة أن تكتب «الأهالى» تفصيلاً فى هذا الموضوع وترد على طرح الأستاذ **الشرقاوى** وتوضح وجهة نظر الحزب.

وكتبت مقالتين تحت عنوان **«حوارمع عبد الرحمن الشرقاوى»** كان الأول عنوانه **«ملاحظات أولية حول الدعوة للجبهة»** بدأته قائلاً :

«أفردت جريدة الأهرام - الحكومية - صفحة كاملة من أهرام السبت ستة أسابيع متتالية للكاتب الأديب السياسى **«عبد الرحمن الشرقاوى»** خصصها كلها أو الجزء الأكبر منها لسلسلة مقالات تدعو لتكوين جبهة وطنية. لم يترك **الشرقاوى** مجالاً لأى خلاف فى أسبابه لطرح دعوة الجبهة فى هذا الوقت بالذات وتحديده للعدو وللقوى التى يتوجه إليها بدعوته. فالشرقاوى فى مقاله الأول بتاريخ ٦ يوليو ١٩٨٥ تحت عنوان **«لابد من جبهة»** يربط بوضوح بين الدعوة إلى الجبهة وما سمى **«بالمسيرة الخضراء»** للمطالبة بالتطبيق الفورى للشريعة الاسلامية..» فالنتيجة الحتمية للمسيرة هى الفتنة بلا مراء» و «مأتم لهذا الوطن».أما العدو فهو **الجماعات الدينية «المتطرفة»** وصناع الضلال وتجار الدين والمرتزقة الذين يغترفون من أموال أعداء مصر. ويتوجه **الشرقاوى** بدعوته إلى «كل» القوى الوطنية و «كل» الأحزاب السياسية و «كل» المثقفين ممثلى القوى الشعبية من مختلف الآراء والاتجاهات، كل المسلمين والمسيحين على السواء، الرجال والنساء.. »[١٢] ثم تناولت موقفنا من **«المسيرة الخضراء»** ورفض «الأهالى» لها فيما نشر فى ٢٩ مايو، قبل نشر البيانات الحكومية المختلفة، واختلافنا مع الأستاذ **الشرقاوى** فى إدانته من حيث المبدأ للمسيرات على إطلاقها والتى نعتبرها «والمظاهرات السلمية وحق الاضراب والتجمع والتنظيم، كلها حقوقاً أساسية من حقوق الإنسان وشكلاً من أشكال التعبير الجماعى المنظم عن الرأى..».. وكذلك قوله فى ٢٧ يوليو بالأهرام تحت عنوان **«تذكرة لمن ينسى»** إن أحزاب المعارضة لم تطعن فى نزاهة الانتخابات جملة وإن طعنت فى انتخابات بعض الدوائر وفى نظام القائمة النسبية.. مخالفة للحقيقة، وقدمت له نماذج صارخة مما نشر فى «الأهالى والشعب والوفد».. وتعرضت لما اعتبره الأستاذ **الشرقاوى** من المسلمات، مثل أن كل الأحزاب تناضل دفاعاً عن استقلال الوطن وسلامته، ولا تبارك استغلال طبقة أو إفقار الفقراء وإثراء الأثرياء، أو الخضوع لقوى أجنبية، مؤكدا أن هذه المسلمات غير صحيحة.. «فما يعول عليه فى العمل السياسى ليس مايقوله حزب أو سياسى، ولكن مايمارسه فى الواقع العملى» واستعرضت بسرعة مواقف الحزب الوطنى المناقضة لهذه المسلمات.

وأوضحت للقراء أن قول الأستاذ **الشرقاوى** أن كل الأحزاب وافقت على دعوته بما فيها حزب التجمع، غير صحيح، مؤكدا فى نفس الوقت أن عدم قبول دعوة الشرقاوى للجبهة لايعنى على الإطلاق موقفاً ضد فكرة الجبهة والعمل الجبهوى. بل العكس هو الصحيح، وسردت النشاطات الجبهوية للتجمع، بدءاً من **«لجنة الدفاع عن الثقافة القومية» «وائتلاف المصريين ولجنة المائة»** عقب زيارة القدس واتفاقيات كامب ديفيد، وصولاً إلى **«جبهة الانقاذ الوطنى، واللجنة المصرية للدفاع عن الحريات، ولجنة الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية للدفاع عن الديمقراطية»**[١٣]

الجبهة تتحول إلى «مشتمة»

وفى الأسبوع التالى واصلت الحوار مع «**عبد الرحمن الشرقاوى**» تحت عنوان «**نعم لجبهة ضد التبعية والطفيلية والفساد**».. «**الخلاف بيننا وبين الحكومة ليس خلافاً فى التفاصيل**».. «**العدو هو تحالف أمريكا وإسرائيل وحكومة الطفيليين**» وهى عناوين تلخص جوهر المقال(١٤).وختمت المقال قائلاً : «.. إننا نرفض الجبهة التى يدعو إليها الأستاذ **الشرقاوى** لأننا نرفض تحديده للعدو ولأطراف الجبهة وعدم وضوح أهدافها.. ولكننا ندعو إلى جبهة ضد التبعية والفساد والطفيلية. جبهة لإنقاذ الاستقلال الوطنى سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، واستعادة حياد مصر ووقف عزلتها عربياً وانحيازها لمعسكر الاستعمار وإسرئيل. جبهة لتحقيق الديمقراطية وإلغاء هيمنة الحزب الواحد ووقف العنف الذى تمارسه السلطة ضد الأحزاب والقوى السياسية وتوفير الضمانات الضرورية لحرية الانتخابات، جبهة لوقف التردى فى مستوى المعيشة بإلغاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة تحت اسم الانفتاح، وانتهاج سياسة جديدة لصالح الغالبية الساحقة من المواطنين. وتضم هذه الجبهة كل الأحزاب والقوى التى تقبل هذه الأهداف وتتفق على تحديد العدو. وأضيف أن حزب التجمع على استعداد للعمل مع أى حزب أو قوة تقبل ولو جانبا واحداً من هذه الأهداف مثل الديمقراطية مثلاً أو مواجهة العنف.. أو التعصب الدينى.. »(١٥)

وفوجئت والرأى العام وبعد ١٠ أيام من نشر هذا المقال، بالأستاذ **الشرقاوى** ينشر فى الأهرام مقالاً لا أعرف كيف أصفه.. يتناول «الأهالى» والحزب وشخصى بأقذع الكلام والاتهامات.

افتتح الأستاذ **الشرقاوى** مقاله قائلا : «ماكادت الصحف الحزبية وغير الحزبية تستجيب لدعوة الارتفاع بلغة الحوار، وتلتزم شرف المهنة وتقاليدها المجيدة، حتى فاجأتنا صحيفة حزبية تعانى من أزمة تدهور فى لغتها، وهبوط متزايد فى توزيعها، بمقالين لرئيس تحريرها، يعلن فيهما رفض حزبه للجبهة الوطنية، ويطعن على من يدعو إلى الجبهة، ويخصنى ببعض السباب !!

وأنا لم أقرأ المقالين طبعاً، فأنا لاأقرأ هذه الصحيفة لأسباب صحية، فهى ترفع ضغط الدم والسكر ولكن بعض أقطاب الحزب وبعض كتاب الصحيفة، **وصفوا لى المقالين بالحقارة والقذارة والافتراء والادعاء**.. ! أنا لاأعرف مافيهما من **حقارة** ولقد حاولت أن أقرأهما، ولكن **ركاكة الأسلوب وقبح الصياغة واضطراب المعانى وتناقضها**.. كل ذلك منعنى من الاستمرار فى قراءتهما ولكنى فهمت مما قرأته فيهما بعد استبعاد **سوء الأدب وفحش السباب**، إن كاتبهما يتحدث باسم الحزب الذى يرأس تحرير صحيفته !! ويعلن أن هذا الحزب يرفض الدعوة إلى الجبهة الوطنية !!

وأنا أعلم علم اليقين أن رئيس التحرير هذا لايعبر حتى عن الصحيفة التى يرصع اسمه صدرها فالعاملون المحترمون فى هذه الصحيفة يخالفونه، ولايسمحون له بأن يتحدث باسمهم !!.. وأقطاب حزبه ينكرونه، بل **إنهم يستصغرون شأنه ومواقفه وكتاباته**، وهم يفكرون فى أن **يحرروا الصحيفة منه ومن عصبته**، عسى الله أن يفتح على الصحيفة، فترتفع بعد هبوطها المتلاحق.. »(١٦)

ويمضى الأستاذ **الشرقاوى** الذى وصفته فى بداية مقالى الأول «**بالكاتب الأديب السياسى**» ولم أتعرض لشخصه بكلمة نابية واحدة، وحرصت على مناقشة أطروحاته بالمنطق والرأى

فقط.. يمضى فى هذه **المشتمة**.. فيصفنى بأننى من **كتبة التقارير لأجهزة الأمن**.. «وهم حين تفرض عليهم الظروف أن يكتبوا فى الصحافة لايفرقون بين لغة كتابة التقارير التى قد تلجأ إلى الدس والوقيعة والسباب وإثارة الفرقة. وبين لغة كتابة المقالة التى تتحرى الصدق، وتنشد الحقيقة، وتحق الحق، وتدفع الباطل، وتجعل الكلمات مشاعل تنوير لا مصائد أو فخاخاً ككلمات التقارير، ولكن ما الحيلة ؟! وقد أصبحنا فى زمان يحول كتبة التقارير إلى كتاب مقالات، ورؤساء تحرير ليصبحوا **مرتزقة من تجارة العقيدة السياسية أو الدينية**..».

ويمضى الأستاذ **الشرقاوى** (رحمه الله)فى هذا الأسلوب فيقول : «والحزب الذى قد يظن الناس أنه وحده يمثل اليسار كله والصحيفة التى يخيل للبعض أنها صحيفة اليسار كله، ليسا من ذلك فى شئ.. فهو حزب يمثل بعض اليسار، ومن فيهاإلى جانب **وجوه المرتزقة التى تقف فى بعض شرفاته**، إن فيه الى جانب تلك **الوجوه البغيضة**، وجوها مضيئة، ولكنها تبدو حزينة على ماآل إليه مصير الحزب!!

أما الصحيفة، فهى لاتمثل حتى الحزب التى تصدر عنه بدعم من الحكومة يتمثل فى مقر كبير وأموال كثيرة سائلة. **ويدعم من خارج مصر ليس كله من خزائن يسارية، بل لعل أغلبه من خزائن بترولية يمينية** (!!) نعم لاتمثل تلك الصحيفة حتى الحزب الذى تصدر عنه، فكثير من الأصدقاء، رفاق كفاح العمر من زعماء هذا الحزب يرون فى تلك الصحيفة طفولة سياسية وشططاً، وابتذالاً، وعدم إحساس بالمسئولية، فضلاً عن ركاكة الفكر والأسلوب وهبوطهما.. وذلك كله يزرى بأدب اليسار، وهو مما هوى بتوزيع الصحيفة إلى الحضيض.. حضيض لم يتوقعه أحد.. !»

موقف نقابة الصحفيين

عندما قرأت هذا المقال صباح السبت أثناء وجودى فى الأهالى شعرت بالغضب الشديد للحزب وشرفه وكرامته و «للأهالى» ولشخصى. ولم أفهم حتى الآن السبب فى هذه الثورة وهذا العنف والعدوان الذى انتاب الأستاذ **عبد الرحمن الشرقاوى**. وكان علىّ أن أذهب إلى الحزب فى الساعة الحادية عشرة لحضور اجتماع للأمانة العامة يرأسه الأستاذ **لطفى واكد** الأمين العام المساعد حيث كان الأمين العام فى الخارج. وسارعت بكتابة رسالة للأستاذ **لطفى واكد** لخصت فيها ماورد من سباب واتهامات باطلة للحزب وللصحيفة ولقادته. وختمت الرسالة طالباً من الأمين العام المساعد «طرح هذا الموضوع على الأمانة العامة، مقترحاً أن تصدر بيانا تحدد فيه بوضوح..

أ - هل المقالتان تعبران عن رأى الحزب، أم هو رأى شخصى لى ؟

ب- هل توافق الأمانة العامة على مادعاه من أن بعض أقطاب الحزب وصفوا له المقالتين بالحقارة والقذارة والافتراء والادعاء ؟

ج- هل أعبر وتعبر الجريدة عن رأى الحزب..؟.. أم أن الأمانة العامة تستصغر شأنى ومواقفى وكتاباتى وتفكر فى تحرير الصحيفة منى ومن عصبتى.. وأن الصحيفة «لاتمثل الحزب الذى تصدر عنه» ؟.

د- هل تقبل الأمانة العامة مادعاه **الشرقاوى** من أن الحزب يمول «بدعم من خارج مصر ليس كله من خزائن يسارية، بل لعل أغلبه من خزائن بترولية يمينية ؟

٥ - هل يقبل الحزب أن يقف بعض المرتزقة فى شرفات الحزب ؟

إننى أكرر الطلب، أن تصدر الأمانة العامة بياناً فى اجتماعها اليوم ترد على هذه الافتراءات يرسل للأهرام وللصحف المصرية والعربية.. أما الجانب الشخصى الذى ورد فى المقال واتهمنى فيه بأننى من كتبة التقارير وتجار العقائد السياسية، و... و... فأنا أعفى الأمانة العامة من حرج الدفاع عن شخصى وقول كلمة حق، حيث سأتولى بنفسى عن طريق القضاء وقلمى الرد عليها. وشكراً»

وصلت الحزب ومعى الرسالة مكتوبة بخط اليد، وتوجهت إلى حجرة الأمين العام حيث يجلس الأستاذ **لطفى واكد** وعدد من أعضاء الأمانة. فوجئت ببعضهم يسألنى عن مقال **الشرقاوى** ويعلق عليه وكأن الأمر مجرد مقال ضدى !! وتطوع بعضهم بنصيحة غريبة.. أن أتجاهل الأمر كله، وكأن القضية مجرد خلاف فى الرأى بين كاتبين. وبحدة قلت إننى أطلب من الحزب أن يحدد موقفاً، وسلمت **لطفى واكد** الرسالة طالباً أن توضع فى بداية جدول الأعمال.

وانعقدت الأمانة العامة بعد دقائق. وطرح **لطفى واكد** جدول الأعمال المعد سلفا من الأمانة المركزية، وتصورت أنه لن يضيف الموضوع. فطلبت نقطة نظام لاقترح إضافته، فاحتد **لطفى واكد** لأننى تصورت أنه لن يقترح اضافته، وأفهمنى أنه بمجرد إقرار الأمانة للجدول سيقترح إضافة موضوع مانشر اليوم فى الأهرام وإعطاءه الأولوية عن كافة الموضوعات، وهو ماحدث بالفعل.

ورغم وجود بعض الأعضاء المتعاطفين مع **الشرقاوى** عامة، والراغبين فى إبعادى عن رئاسة تحرير الأهالى، فالمستوى الذى كتب به مقال الشرقاوى وعدوانه على الحزب واتهامه بالعمالة، والألفاظ المستخدمة جعلتهم يلتزمون الصمت، وتحدثت الغالبية بقوة وحسم. وتقرر فى نهاية الاجتماع، أن يكتب الأستاذ **لطفى واكد** مقالاً باسم الأمانة العامة رداً على الشرقاوى وأن يرسله للأهرام مطالباً بنشره خلال ثلاثة أيام تنفيذا للقانون «مع احتفاظنا بكافة الحقوق القانونية قبل محرر المقال وصحيفة الأهرام» وأن ينشر فى الأهالى فى عدد ١١ سبتمبر اذا امتنعت الأهرام عن النشر. وفى نفس الوقت تكليف المستشار القانونى «للأهالى» باتخاذ الإجراءات القانوينة ضد الأهرام و**عبد الرحمن الشرقاوى**.

وطلب منى الأستاذ **لطفى واكد** مساعدته فى توفير البيانات اللازمة لتحرير مقاله باسم الأمانة العامة وانتهى من صياغته فى نفس اليوم وأرسل فى اليوم التالى مباشرة للأهرام التى امتنعت عن النشر بالمخالفة للقانون. ونشرت الأهالى نص الرد.(١٧)

وتقدمت بشكوى للنقابة بتاريخ ١٠ سبتمبر ضد السيد **عبد الرحمن الشرقاوى** محرر المقال والسيد **إبراهيم نافع** بصفته رئيساً لتحرير الأهرام. وطالبت مجلس النقابة بإجراء تحقيق عاجل مع محرر هذا المقال ومع رئيس تحرير الأهرام الآمر بالنشر وتوقيع العقوبة المناسبة، حماية لشرف المهنة والتقاليد وقوانين الصحافة والنشر ولحقوقى كعضو فى نقابة الصحفيين. وشكل مجلس النقابة لجنة من أربعة من أعضائه واستدعيت فى شهر ديسمبر (بعد أكثر من شهرين)، لسماع تفاصيل شكواى. وأدليت أمام اللجنة بتفاصيل الشكوى. وسألنى الأستاذ **فيليب جلاب** عضو اللجنة : هل أقبل الصلح ؟ فأجبته : نعم إذا نشر «**عبد الرحمن الشرقاوى**» اعتذاراً عن كل ماوجهه من اتهامات كاذبة لى و «للأهالى» وللحزب فى جريدة الأهرام. وبعد إدلائى بتفاصيل الشكوى، سجلتها ومالدى من مستندات كتابة، وبعثت بها إلى كل الزملاء أعضاء اللجنة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٨٥(١٨) وكان مفروضاً أن تستمع اللجنة إلى أقوال المتهمين. ولكن مضت الأيام والأسابيع والشهور، ولاأريد أن أقول

السنوات، واللجنة لاتحرك ساكناً رغم إلحاحى واتصالى بالأعضاء خاصة **جلال عيسى وفيليب جلاب**، ووعودهم المتكررة بأنهم سيحددون موعداً بسرعة للتحقيق مع **الشرقاوى** وفى يوم الأحد ١٤ يونيه ١٩٨٧ أرسلت خطابا للزميل سكرتير عام نقابة الصحفيين «**فيليب جلاب**» أسجل على المجلس موقفه المنحاز ضد القانون وضدى، وأطلب إذن خصومة للجوء للقضاء. وقلت فى هذا الخطاب :

«السيد الزميل / سكرتير عام نقابة الصحفيين

تحية طيبة وبعد،

فقد سبق أن تقدمت إلى مجلس نقابة الصحفيين بشكوى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٨٥ ضد السيد **عبد الرحمن الشرقاوى** عضو نقابة الصحفيين والزميل **إبراهيم نافع** رئيس تحرير الأهرام وذلك لنشره مقالا حرره الأول فى جريدة الأهرام الصادرة يوم ٧ سبتمبر ١٩٨٥ تحت عنوان **«لاتصدقوهم أبداً»**

تضمن اتهامات كاذبة لى تمس شرفى المهنى والوطنى والسياسى، وتتناولنى بسباب يتجاوز كل الحدود، ويعد سبة فى وجه الصحافة المصرية، ويدعى أن هذا المقال رد على مقالتين لى تحت عنوان **«حوار مع عبد الرحمن الشرقاوى»** نشرتا فى جريدة «الأهالى» التى أتشرف برئاسة تحريرها يومى ٢١ و٢٨ أغسطس ١٩٨٥. وطالبت مجلس النقابة بإجراء تحقيق عاجل مع محرر هذا المقال ومع رئيس تحرير جريدة الأهرام الآمر بالنشر وتوقيع العقوبة المناسبة، حماية لشرف المهنة وتقاليد وقوانين الصحافة والنشر، ولحقوقى كعضو فى نقابة الصحفيين. وقد استدعيت فى شهر ديسمبر ١٩٨٥ لسماع شكواى أمام لجنة كلفها مجلس النقابة بالتحقيق فى الموضوع وضمت على ماأذكر الزملاء **«جلال عيسى وفيليب جلاب ومحمد عبد القدوس وسعيد سنبل.»**

وبعد إدلائى بتفاصيل شكواى، سجلتها ومالدى من مستندات كتابة وبعثت بها إلى كل الزملاء أعضاء اللجنة. وانتظرت وطال انتظارى دون أن تحرك النقابة ساكناً.

ولم يكن غريباً فى ظل هذا الصمت من مجلس النقابة أن يتحدث **عبد الرحمن الشرقاوى** فى جلسة المجلس الأعلى للصحافة بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٨٦ عن الالتزام بشرف الكلمة (!!) والالتزام بأدب الحوار (!!) وأن يقول بالنص : **«نحن وصلنا فى بعض الصحف الحزبية مع الأسف الشديد إلى أن توجد سيدات تكتب كلاماً لايمكن أن تقوله سيدات من اللواتى يقفن على نواصى دروب مشبوهة»**

(محضر اجتماع المجلس الأعلى للصحافة - الأحد ٧ /١٢ /١٩٨٦ صفحة ١٨)

ثم يعود اليوم ١٤ يونيه ١٩٨٧ فى عدد الأهرام ليعرض علينا نفس النوع من الالتزام بشرف الكلمة وأدب الحوار ويكرر مثل العبارات السابقة ضد جرية الأهالى ويحدثنا عن «إسفاف المرتزقة ومحترفى بغاء الأجسام والأقلام»

إنى لا أجد تفسيراً لهذا الموقف من مجلس النقابة إلا أنه يحمى عضو النقابة **عبد الرحمن الشرقاوى** ورئيس تحرير الأهرام لأسباب لاتمت للقانون أو ميثاق الشرف الصحفى بصلة. ولاأجد مناصاً بعد أن عجزت النقابة عن إعمال القانون وإحقاق الحق مجاملة لأحد أعضائها وللسيد النقيب إلا أن ألجأ لساحة القضاء.

برجاء إعطائى إذن خصومة ضد **عبد الرحمن الشرقاوى** والزميل **إبراهيم نافع** تنفيذاً

للقانون.

وشكراً،

حسين عبد الرازق
رئيس تحرير الأهالى

الأحد ١٤ يونيه ١٩٨٧»

ضد «جبهة الشرقاوى»

ومع اللجوء للقضاء - وللنقابة من قبل - تواصلت المعركة الصحفية على صفحات «الأهالى» والأهرام. ففى الأسبوع التالى مباشرة لمقال **الشرقاوى**، نشرت الأهرام مقالاً تحت عنوان **«اليسار المصرى والجبهة الوطنية»** بقلم **«محمود توفيق»**(١٩) وهو شيوعى قديم يعمل بهيئة السينما بوزارة الثقافة واتهم فى قضية ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ بعضوية الحزب الشيوعى المصرى، وظل مختبئا إلى أن قابل **السادات** مع **عبد الرحمن الشرقاوى** ومنحه الأمان، فذهب إلى بيته دون أن يتعرض له أحد ثم حضر إلى المحكمة وطالب المحامون بإصدار قرار بالإفراج عنه، وسردوا فى حضوره قصة لقائه **بالسادات** ومنحه الأمان، وقررت المحكمة الإفراج عنه. وقدمه **عبد الرحمن الشرقاوى** إلى قراء الأهرام الذين لايعرفونه بوصفه المناضل الوطنى والمحامى والشاعر وأمين عام اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية(والتى يرأسها الأستاذ الشرقاوى) وأحد أقطاب اليسار !! وقررنا فى الأمانة المركزية أن أرد عليه فى الأهالى ، وأن يردعليه **د. فؤاد مرسى** فى الأهرام وأن يشار إلى ذلك فى الأهالى.. وتوالت بعد **محمود توفيق**، مقالات عديدة..

كان جوهر مقال **«محمود توفيق»** دفاعاً مستميتاً عن دعوة **الشرقاوى** للجبهة ومحاولة لتقديم التفسيرات والتبريرات والشروح. ثم إعلاناً «منه» بأن **الشرقاوى** كان معبرا فى مقاله (الملئ بالسباب والاتهامات) عن أفكار ومواقف اليسار المصرى ومتحدثاً بلسانه.»

وبعد هذا الدفاع «البليغ» والتحدث باسم اليسار والذى شغل عمودين ونصفاً، بدأ القطب هجومه على **حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى**.. باعتباره ينتمى إلى **«اليسار المغامر»** الذى يتسم «بالسلبية وبالمواقف الانعزالية والانقسامية» وليدعى بعد ذلك أن لدى حزب التجمع «ميلاً إلى التسامح مع ظاهرة العنف والإرهاب السياسى بصفة عامة، وخاصة حين يستخدم هذا العنف ضد الخصوم، وهذا موقف مبدئى دخيل على اليسار المصرى الذى رفض العنف والارهاب الفكرى والسياسى بصفة مبدئية». ثم يصل **«محمود توفيق»** إلى جوهر قضيته وقضية هؤلاء جميعا الذين يلفون لفه، وهو الموقف من الحكومة والحكام. فيقول إن التجمع واليسار المغامر عموماً «يعتبران هذا النظام نظاماً خائناً وعميلاً وحليفاً للإمبريالية الأمريكية وللعدو الإسرائيلى».. «والأمل الوحيد فى تغيير الأوضاع لايتحقق الا بإسقاط النظام».. ثم يسارع بلهفة إلى إعلان أن «اليسار الوطنى يثق فى وطنية ونزاهة الرئيس **حسنى مبارك** ويعتبر النظام فى مجموعه ورغم أخطائه نظاماً وطنياً» ويمضى المقال فى الهجوم على التجمع ليتهمه بكم هائل من الاتهامات من نوع التأثر بمواقف بعض الأطراف الخارجية فى العالم العربى التى تراهن على خراب مصر وانهيار أوضاعها.

وقد لخصت مقال «**محمود توفيق**» تلخيصاً دقيقاً، ورفضت مقولة إنه - أو غيره بما فى ذلك حزب التجمع - يتحدث باسم كل اليسار المصرى، ثم ناقشته فى اتهاماته بالمغامرة والانعزالية والسلبية، وحددت موقفنا بوضوح من الحكم استناداً إلى أدبيات وممارسات الحزب، وكذلك موقفنا المبدئى من العنف والعنف المضاد خاصة إذا مورس ضد خصومنا.

وكان ملفتا للنظر أن الرئيس «**حسنى مبارك**» قد استقبل **عبد الرحمن الشرقاوى**، ثم **محمود توفيق**. ومن هنا قلت : «وإذا كان لدى **الشرقاوى** أو **توفيق** بعد لقاء كل منهما فى يومين متتاليين مع رئيس الجمهورية مايؤكد أو حتى يوحى بأن الرئيس وحزبه وحكومته، قرروا العدول عن السياسات المتبعة حالياً والاستجابة لما طرحه حزب التجمع وكثير من القوى الوطنية والديمقراطية من سياسات، فليعلنا ذلك بوضوح، أو فلتعلن ذلك الحكومة، وتبدأ فى ممارسته، وسنقف جميعا وراءها بكل شجاعة وحماس».(٢٠)

وكنا قد نشرنا فى نفس العدد على الصفحة الأولى خبراً تحت عنوان «لاعلاقة للجنة التضامن بمقال **محمود توفيق**» جاء فيه.. «أثار عدد من أعضاء هيئة مكتب اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية فى اجتماعها أول أمس مانشره الأستاذ **محمود توفيق** عضو هيئة المكتب، بجريدة الأهرام منسوبا إليه بوصفه أمينا عاما للجنة وقد نفى **محمود توفيق** أنه كتب المقال بهذه الصفة. وأكدت مناقشات هيئة المكتب أن ماجاء فى مقال **محمود توفيق** يعبر عن أرائه الخاصة ولاعلاقة له بنشاطات اللجنة المصرية للتضامن التى تضم أعضاءها بصفتهم الشخصية.»

وعلى الصفحة الثالثة، وفى «صباح الأربعاء» كتب **صلاح عيسى** بتوقيع «المحرر» وتحت عنوان «**أسلحة اليمين (اليسارية)**».. مشيراً إلى زيادة ملحوظة فى توزيع العدد السابق قائلاً: «وهذا المعنى البسيط والمباشر، هو استفتاء جماهيرى على كثير من الصغار الذى ينشر ويكتب هذه الأيام، التى لم يعد يخفى فيها على أحد أن هناك دوائر فى الحكم تحرض على التجمع والأهالى، وأن حلف الطفيليين ودعاة التبعية و«المناضلين» من أجل أن تكون مصر جزءا من الاستراتيجية الكونية لواشنطن، قد قرر **استبدال طاقم الهجوم اليمينى على التجمع والأهالى بعد أن احترق بطاقم «يسارى» اللغة!**

وهكذا اندفع مدعو اليسارية الذين صمتوا على كل مافعله السادات بالوطن والأمة، والذين برروا له مافعل، والذين شدوا الرحال إلى بلاد الفرنجة طوال عهده، والمستعدون لتأييد أى حكومة وأى نظام، و «**عصبة مقاولى اليسار**» و «**موردى الأنفار**» اليساريين لحكومات اليمين، ممن يحملون «رخصة» بأنهم كانوا «يساريين» يوماً ما منذ ربع قرن، لايتذكرونها، إلا إذا كان إبرازها يرضى موزعى المناصب، ومقسمى الأرزاق فى دوائر الحكم، ليشنوا علينا حملة، ستكون المسمار الأخير فى نعش تاريخهم الأسود لأنها كشفتهم للرأى العام، وحددت مكانهم فى زمن لم يعد فيه مكان لمن يمسكون العصا من المنتصف، واللاعبين على كل الحبال والذين يعطون إشارة «يسارية» ثم يدخلون يمينا!».

وكتبت «**فريدة النقاش**» فى يومياتها فقرة تحت عنوان «**وبعد السقوط**» بدأتها بأبيات للشاعر **أحمد عبد المعطى حجازى** يقول فيها :

«واأسفاه

إنى أبكى ماضيه

أشفق من حاضره الأسود
إني أرثي اسمه
يامشهور الاسم
عرفت الشهرة باسم الكلمة
فلماذا خنت ولطخت السيف بدم الفرسان ؟!»

ورسمت صورة أدبية بالغة الدلالة لهذا النموذج من المثقفين الذي يسقط في الطريق حرصاً على رضى السلطان، ويتاجر بالشهداء والفقهاء والأئمة.. «في عصر الصحوة الإسلامية» ويلعبَ دور «مقاول الأنفار الذي يتربص بالمناضلين اليساريين في الطرقات، قد يتعبون وقد يطول الطريق، فيوردهم للسلطان مقابل منصب، وصفحة في جريدة أو زعامة وهمية تستند إلى الفراغ..»

وختمت الفقرة بأبيات للشاعر «أحمد فؤاد نجم».. تقول

«حلاويلا.. ياحلاويلا
ياخسارة ياحول الله
الثوري النوري الكلمنجي
هلاب الدين الشفطنجي
قاعد في الصف الأكلنجي
شكلاطه وكراميلا
يتمركس بعض الأيام
يتمسلم بعض الأيام
ويصاحب كل الحكام
ويستاشر ملة..»[21]

وفي العدد التالي مباشرة نشرنا رد الدكتور «فؤاد مرسي» الذي كتبه باسم الأمانة العامة وصادره الأهرام وكانت عناوينه واضحة..

«كفى عبثاً باليسار.. وتعالوا إلي كلمة سواء لمواجهة مشاكلنا فهي متفجرة..».

«صيغة الجبهة ليست لإنقاذ الحكومة من غضب الشعب..
بل لإنقاذ مصر كلها من خطر الانفجار..»

«حزب التجمع هو حزب التغيير بالأساليب الديمقراطية داخل إطار الشرعية الدستورية».

«حل مشاكل بلادنا ليس احتكاراً لحزب واحد».

«هل الوقوف ضد زيارة القدس وضد اتفاقيات كامب ديفيد..
ومقاومة الصلح والتطبيع مع إسرائيل.. مواقف مغامرة ؟.[25]

وفي العدد التالي دخل د. محمود اسماعيل المعركة، وهو كاتب مستقل لاينتمي لأي حزب، فكتب مقالاً تحت عنوان «جبهة الشرقاوي».. دعوة حق يراد بها باطل»..

وقال في هذا المقال: «أعلن حزب التجمع موقفه المعلن في جريدته مكذبا دعاوى الأستاذ عن موافقة رئيس الحزب على المشروع كما طرحه الأستاذ.. كان لابد من تفسير موقف الحزب الذي يعزى

إليه فضل السبق فى الدعوة لمشروع جبهوى أبعد مايكون عن مشروع الأستاذ.. دبج رئيس تحرير جريدة الحزب مقالاً مستفيضاً هادئاً منطقاً شارحاً مفهوم حزبه للعمل الجبهوى، مناقشاً - فى أدب - آراء الأستاذ واضعاً إياه موضعه المحترم دون أدنى إهانة لشخصه بالتصريح أو التلميح..

الأستاذ - على صفحة كاملة فى الأهرام - يرغى ويزبد ويصب جام غضبه على صحيفة الحزب متهماً رئيس تحريرها ومحرريها بذات الاتهامات التى سبقه إليها «حثالة» اليمين.. مستعيراً ذات «المعجم» الزاخر بألفاظ العمالة والانتهازية والوصولية «وكتابة التقارير السرية !!»

والأنكى - محاولاً فى سذاجة - بث سموم الانشقاق بين فصائل الحزب مرة وبين قيادة الحزب ومسئولى الجريدة مرة أخرى. رئيس الحزب ونائبه يؤكدان - فى كياسة - أن رئيس التحرير بمقاله - الذى اعترف الأستاذ بأنه لم يقرأه !! كيف ؟ - إنما يعبر عن موقف الحزب قاعدة وقيادة..

كان من الممكن أن يراجع الأستاذ موقفه فيقرأ المقال، ويضع أوزار حربه المصطنعة.. لكن الأستاذ الذى أعلن فى مقاله الموتور أن لن يرد على حماقات «اليسار المغامر» - مستعيراً أيضا اصطلاح «رب العائلة» المأسوف على شبابه.. رأيناه يفى بوعده !! ويطلق فى ذات الوقت «سعار» قلة من «مرتزقة» الكتابة أعوان من غلب، ونفر من «المعممين» - الذين طالما كفروه !! الذين يجهلون بديهيات السياسة، وبعض الخارجين من التوابيت.. ممن لفظهم اليسار أو انشقوا عليه.. أطلقهم ينهشون لحم «الرفاق الخصوم» !! ودون خوض فى لجاج معروفة نتائجه سلفاً، اكتفى بطرح بعض الأسئلة على «القطب» و «مريديه» لعلى أتلقى بصددها إجابات شافية، من شأنها أن تسوقنى إلى سلك المريدين:

* لماذا التركيز فى المقال الأول على مغازلة تحالف «الوفد - الإخوان» فى المشروع الجبهوى المزعوم؟

* لماذا الانقلاب الفجائى - غير المبرر - على حزب التجمع فى هذا التوقيت بالذات، رغم ريادته فى الدعوة للعمل الجبهوى ؟

* أعضاء حزب التجمع المعروفون بكتابة التقارير السرية، من هم ؟ ومتى ؟ وضد من كانوا يكتبون ؟ فى نفس الوقت أسأل :ألم تكتب أنت ؟ ومتى ؟ وضد من ؟..» (٢٣)

وهكذا مضى د. **محمود إسماعيل** فى أسئلته القاتلة.

وفى نفس العدد كتب د. **رفعت السعيد** فى يومياته يشير إلى الدهشة التى أصابت كثيرين من حملة السباب التى شنها الأستاذ**عبد الرحمن الشرقاوى** على الحزب، ويقول.. «ولعله من حقى أن أدعو القراء إلى مأدبة أخرى من الشتائم كتبت فى يوم من أيام ١٩٥٥ وأيضا ضد اليسار، أو ضد قسم منه.. استمعوا وحاولوا أن تكتموا اشمئزازكم :

«كانت صحف محملة بعطن الرطوبة، وظلمة المقبرة، تصدر فى مصر لتترجم إلى اللغة العربية كل هذه القاذورات ويصرخ بما فيها على المقاهى غلمان صغار يربون اللحم على القفا والأصداغ، ويحاولون أن يكتسبوا بطولة زائفة بطعن الحكومة القائمة والتشهير بالنظام».. وأيضا «كلمات ركيكة مبتذلة كالحجارة الملوثة انتزعوها من انهيارهم ورضوها وكتبوا بها.. كلمات لم يعد يسمعها الناس منذ ألغيت أحياء الدعارة الرسمية»..ومثل هذا كثير.. ولكنى لاأطيل..

الشاتم.. هو الأستاذ **عبد الرحمن الشرقاوى**..

والمشتومون.. هم ذات أصدقاء الشرقاوى القدامى، الذين أفسحوا له الطريق وقدموه على

أنفسهم، وقاسموه الحلو، فلما أتى الزمن الصعب وانقلب عليهم الحاكم تطوع **الشرقاوى** فشتمهم بما سبق. ولمن أراد المزيد فالمرجع هو كتاب الأستاذ الشرقاوى المسمى «باندونج» صفحة ٣٠ ومابعدها والذى أصدره ضد رفاقه بينما كانوا يعانون المرارة والعذاب فى ظلام سجون الحاكم. وبالمناسبة فالأستاذ **الشرقاوى** كرس هذا الكتاب للدعوة للجبهة لمساندة الحكم.. »(٢٤)

وكتب فى العدد التالى (١٩ أكتوبر ٨٥) المناضل الشيوعى وأحد قادة الحركة الشيوعية المصرية **«مبارك عبده فضل»** يرد على **الشرقاوى وتوفيق.**

وواصلت «الأهالى» الحملة بأسلوب الأخبار الصغيرة الدالة عن **عبد الرحمن الشرقاوى** فى باب أسرار الأسبوع الذى ينشر فى الصفحة الثالثة (راجع الأعداد ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥)

ووقعت أزمة مفاجئة داخل «الأهالى» بسبب مقالات **«عبد الرحمن الشرقاوى»**. أثناء اجتماع مجلس التحرير، اعترض **«فيليب جلاب»** على حملة الأخبار الصغيرة التى تنشر عن الأستاذ **الشرقاوى** فى باب أسرار الأسبوع. ودار نقاش بينه وبين **صلاح عيسى وفريدة النقاش** واحتدت **فريدة** فى النقاش وتساءلت عن السر فى صمت بعض أعضاء مجلس التحرير، ولهم أقلامهم ويكتبون فى «الأهالى» وفى الصحف والمجلات القومية، بينما يشهر بالحزب وبالصحيفة وبزميل لهم يرأس تحريرها، بل ويقال فى مقالات **الشرقاوى** أن بعضهم «يخالفونه» ولايسمحون له أن يتحدث باسمهم».

وتقبل **محمود المراغى** هذا العتاب «الحاد» من **فريدة النقاش** ووعد بأن يكتب فى «الأهالى» حول هذا الموضوع، أما الزميل **فيليب جلاب** فقد ثار واعتبر كلام **فريدة** اتهاماً له، ورد عليها بحدة بالغة. وبعد أيام أبلغنى الأستاذ **خالد** الأمين العام للحزب أن فيليب قدم له استقالة مكتوبة من مجلس التحرير، احتجاجاً على مااعتبره إهانة له من **صلاح عيسى وفريدة النقاش**، و **فريدة** بصفة خاصة.

والتقيت به فى «جروبى» وتناقشت معه، وحاولت إثناءه عن الاستقالة، ولكنه تمسك بها.. مؤكدا أنه سيستمر فى الكتابة والتعاون مع «الأهالى».. وهو ماحدث.

وتواصلت المعركة. فكتب **المراغى** فى ٦ نوفمبر ١٩٨٥ مقالا تحت عنوان **«بعد ٤ شهور من الحوار وتبادل الطلقات».. «الجبهة تتحقق أم تنتهى لحملة صحفية ودعاوى قضائية»**. وختم مقاله قائلاً: «..كنا نحن الصحفيين فى حزب التجمع نذهب ونجئ.. ننشغل تارة ونتفرغ للإسهام فى الأهالى تارة.. بينما كان هناك فريق بذل كل الجهد والوقت والعرق لكى تستمر الأهالى. وكان جزء من ذلك الفريق ممن أسماهم الأستاذ **الشرقاوى** العائلة الحاكمة. وكلهم - كما يعلم الأستاذ **الشرقاوى** - صحفيون محترمون لهم تاريخ طويل.. ولم تكن «الأهالى» بداية مشوارهم الصحفى أو طريقهم إلى الشهرة. وإذا كانت الحملة فى معظمها قد توجهت للزميل **حسين عبد الرازق** وزوجته الفاضلة **فريدة النقاش** فمن العدل أن نقول - سواء اتفقنا معهما فى الآراء أو اختلفنا - عرفناهما عن قرب أو بعد - إنهما فى كل الأحوال مثال للتضحية والبذل من أجل الوطن.. وإن هموم الوطن تحتل لديهما المكان الأول قبل أى هم خاص وأن قدرتهما على العطاء سبقت الكثيرين.

وأقول إننى لاأدافع عن مجموعة من الأصدقاء، ولكنى عندما توصف الجريدة التى تعبر عن حزب مناضل يصل عمره هذا العام إلى عشر سنوات، بأنها مكان للابتزاز والعبيد وبغايا الأقلام.. عندما

لاتستحق صحيفة اليسار الأولى غير بصقة من الأستاذ **الشرقاوى**، فليسمح لى الأستاذ **الشرقاوى** أن أقول له : عفوا.. ماهكذا تكون المناقشة.. ولاهكذا تبنى الجبهات..»(٢٥)

وصعد الشرقاوى من عدائه **لشخصى ولفريدة النقاش**. فأدلى بحديث لجريدة الأنباء الكويتية، قال فيه : «إن المسألة شخصية تماماً بينه وبينى. وذكر قصة - قال إن صديقاً عزيزا له ذكره بها - ملخصها أنه عندما كان رئيساً لتحرير روز اليوسف فى السبعينات، وكانت أسرة التحرير تشكل وقتها جبهة وطنية.. وقتها تقدم ثلاثة بطلب للانضمام إلى أسرة التحرير وهم **«فيليب جلاب وحسين عبد الرازق** وزوجته **فريدة النقاش** وماحدث وقتها أن أسرة التحرير اجتمعت لتنظر الأمر ووافقت بالاجماع على انضمام **«فيليب جلاب»** فقط حيث كان محرراً دبلوماسياً. أما **حسين عبد الرازق** وزوجته **فريدة النقاش**، فقد رأت أسرة تحرير روز اليوسف أنهما لن يستفاد منهما ككتاب. ومنذ ذلك الوقت يتصور **حسين عبد الرازق وفريدة النقاش** أن **الشرقاوى قد رفض** تعيينهما فى روز اليوسف، ولذا يحاول **حسين عبد الرازق** كلما واتته الفرصة أن ينقض على **الشرقاوى** ليوبخه ويسخف فكرته، ويحقر من شأنها..» وهو أسلوب انتقامى تقليدى جرت عليه جريدة «الأهالى» ضمن أسلوبها فى نشر الافتراءات على الناس. وهم أيضاً كانوا السبب فى فض جبهة «١٩٧٩» التى دعوت إليها، والتى لو قامت وقتها لماحدثت أحداث سبتمبر وماتلاها..»(٢٦). والقصة لاأساس لها من الصحة اطلاقاً.

ولم يترك **الشرقاوى** رحمه الله فرصة إلا واستغلها فى الهجوم الشخصى **علىّ** وعلى **فريدة** و«الأهالى» والحزب فيكتب فى مقال له فى الأهرام تحت عنوان **«بدلاً من الطريق المسدود»** : «أما تجار العقيدة السياسية من أشباه الرجال وشبيهات النساء. فأمرهم مفضوح ! قرأنا لهم من اتهامات هابطة بذيئة لشرفاء هذا الوطن..»(٢٧) وينتهز فرصة مناقشة المجلس الأعلى للصحافة لتقرير مبدئى عن الملاحظات الخاصة بالممارسة الصحفية خلال الفترة من أول مايو حتى نهاية يوليو ١٩٨٦ ليقول.. «لايمكن أن يوجد جو للحوار أو جو للتضامن الوطنى أو التعاون أو للوحدة الوطنية فى وسط هذه السفاهات وهذه البذاءات، وهذا التمزق، وتمزيق الثياب.

نحن وصلنا فى بعض الصحف الحزبية مع الأسف الشديد إلى أنه توجد سيدات تكتب كلاما لايمكن أن تقوله سيدات من اللواتى يقفن على نواصى دروب مشبوهة..»(٢٨)

وطويت هذه الصفحة، تاركة جراحاً حقيقية داخل الأهالى والحزب. فقد ترك **فيليب جلاب** مجلس تحرير «الأهالى». وأصبح هناك لغط واضح داخل الحزب وبين عدد من قياداته، لايستطيع الجهر بسعادته بما كتبه **الشرقاوى** ضد «الأهالى» ورئاسة تحريرها، ولكنه يردد همساً أن **«الأهالى»** تجرنا إلى معارك وصدامات مع كل الناس، بما فيهم أناس قريبون من اليسار ومن الحزب !!

أزمة حديث القذافى

وقد سبق معركة **الشرقاوى** والجبهة الوطنية، معركة أخرى، أغرب وأكثر مدعاة للتساؤل والحيرة.. هى معركة أو أزمة حديث **«القذافى»**

كنت **وفريدة النقاش** (زوجتى) **وصلاح عيسى** وزوجته **أمينة النقاش** وأولادنا نستعد للسفر إلى «جمصة» حيث حجزنا طابقاً فى إحدى فيلات المحافظة عن طريق نقابة الصحفيين. وقبل

السفر بأيام تلقى كل من **فريدة النقاش وصلاح عيسى** دعوة للمشاركة فى ندوة حول ثورة ٢٣ يوليو، فى طرابلس وكان قبولهما للدعوة يعنى إفساد إجازتنا الصيفية التى اختلسناها بصعوبة من متاعب العمل، لمدة ١٠ أيام، وكانت المرة الأولى التى أغيب فيها **وصلاح** معاً عن الأهالى. ومع ذلك قرر كلاهما قبول الدعوة وزيارة ليبيا للمرة الأولى فى محاولة فهم مايجرى وكسر حاجز الصمت والحصار المفروض على ليبيا، خاصة فى ظل الاتهام بالمسئولية عن ماعرف باسم **«ألغام البحر الأحمر»** واتفقنا على أن أسافر والأولاد وأمينة إلى «جمصة» وأن يلحق بنا (فريدة وصلاح) بمجرد عودتهما من ليبيا، بعد أيام من سفرنا. وسألنى صلاح : ماالموقف إذا اتيحت فرصة للحديث مع القذافى؟ وكان ردى : موافق بشرط أن لاتتأخرا من أجل الحديث. وقلت له : بالطبع سيكون ضربة صحفية وسياسية هامة، ولكن لاتسع إليها، فقد يؤدى ذلك إلى تأخر عودتكما و«فرقعة» الإجازة.

وتأخرت عودة **صلاح وفريدة** عدة أيام وانتابنا القلق فى «جمصة» وأخيراً وصلت **فريدة** وحدها إلى المصيف وأخبرتنا أن **صلاح** فضل البقاء فى القاهرة لتفريغ حديث القذافى والسهر على نشره. وحكت لنا الأزمة التى أثارها الصحفيون المصريون فى طرابلس عندما اكتشفوا موضوع طرد العمالة المصرية من ليبيا، ورفضهم المشاركة فى احتفالات ليبيا بثورة ٢٣ يوليو احتجاجاً، ثم استدعاءهم على عجل لمقابلة **القذافى** فى بنى غازى.

وظهرت الأهالى يوم الأربعاء، وليس بها الحديث أو أى إشارة له. وعدنا فى نفس اليوم للقاهرة لنواجه الأزمة.

كان **صلاح** قد انتهى من كتابة الحديث. وكتابة موضوع عن طرد المصريين وخبر حول مقاطعة الصحفيين المصريين للاحتفالات فى طرابلس، وخبر آخر عن حديث القذافى حول وجود حشود مصرية على حدود ليبيا، و٣ قواعد جوية جاهزة لتستخدمها الطائرات الأمريكية فى العدوان على ليبيا. وسلمهم جميعا للزميل **محمد سيد أحمد** الذى كان يتولى مشكورا رئاسة التحرير أثناء سفرى. ورأى **محمد** أن الموضوع هام وخطير ويحتاج إلى تشاور مع قيادة الحزب.

وبعد عرض الموضوع على الأستاذ **لطفى واكد** الأمين العام المساعد ونائب رئيس مجلس الإدارة، والدكتور **رفعت السعيد**، تقرر عدم نشر الحديث أو الخبر الخاص بالحشود المصرية، والاكتفاء بنشر موضوع طرد المصريين من ليبيا، واعتذار الصحفيين عن المشاركة فى احتفال ليبيا بثورة ٢٣ يوليو. ووجد **صلاح** فى هذا القرارموقفاً لايتفق مع أصول المهنة، ويسئ إلى «الأهالى» والتجمع وإليه شخصيا، خاصة أن حديث **القذافى** يتعرض لموضوع ترحيل المصريين فى جزء أساسى منه، ويشرح وجهة نظر **القذافى**، وقراره فى هذا الشأن. وأصر على نشر المادة كاملة أو سحبها كاملة. وبالطبع انتهى الأمر بعدم نشر أى شئ.

ووجدت **صلاح عيسى** فى حالة غضب شديد، خاصة أن الحديث سينشر فى مجلة **«الموقف العربى»** فى القاهرة، وفى مجلة **«العرب»** بباريس، حيث شارك الزملاء **عبد العظيم مناف وسعد زغلول فؤاد** فى الحوار مع القذافى، واتفقوا جميعا أن يتولى **صلاح عيسى** إعداد الحديث للنشر، وأن ينشر نصاً واحداً فى الصحف الثلاثة.

وبصعوبة أقنعت **«صلاح عيسى»** بأن يفوضنى فى حل المشكلة، والتى لم أكن أعرف لها سببا. وألايفكر فى نشر الحديث فى أى صحيفة أخرى، إلا إذا أعلنت له عجزى عن حل المشكلة. كما طلبت منه أن يفوضنى فى حذف أى فقرات لاتخل بجوهر الحديث إذا تطلب الأمر ذلك. ووافق **صلاح**

عيسى، وسافر فى إجازة ٤ أيام ليستريح.

وبدأت بمناقشة الدكتور **رفعت السعيد**، ووافق بعد المناقشة على النشر على أن يتم عرض الأمر أولاً على الأمانة المركزية بحضور الأستاذ **خالد** الذى كان قد عاد من السفر، وبحضور **لطفى واكد** الذى كان غائباً يومها فى قريته، ويكون قرارها ملزماً. وطلب ألاينشر الخبر الخاص بالحشود والقواعد قبل السعى للحصول على رد من وزارة الدفاع المصرية. ووافقته على الاقتراحين.

وجرت مناقشة طويلة فى الأمانة المركزية، طرحت خلالها آراء واقتراحات عديدة. وطالب البعض بألايجرى أى صحفى فى «الأهالى» حديثاً مع رئيس دولة إلا بموافقة مسبقة من قيادة الحزب. ورفضت هذا المنطق من أساسه، وأكدت أن أى صحفى تتاح له فرصة حوار أو عمل صحفى ناجح لايمكن أن يتردد انتظاراً لموافقة رئيس التحرير، فما بالنا بانتظار موافقة قيادة الحزب. وأن الحديث المثار حوله كل هذا النقاش أجراه فى النهاية اثنان من قادة الحزب، **فغريدة النقاش** عضو بالأمانة العامة، و **صلاح عيسى** عضو اللجنة المركزية بالإضافة لكونه مديراً لتحرير الأهالى وبالصدفة طرح الموضوع قبل سفره على رئيس التحرير ووافقه على إجراء الحديث إذا أتيحت الفرصة.

كان الحوار غريباً، فلا أحد من أعضاء الأمانة المركزية باستثنائى أو ربما **لطفى واكد ورفعت السعيد** قد قرأ الحديث. والمعترضون يتحدثون فى قضايا شكلية ولايقدمون أى اعتراض موضوعى. وقد سبق «للأهالى» أن أجرت عام ١٩٨٤ حديثاً مع **القذافى**، ونشر بها ودون اذن سابق. كانت الزميلة **عايدة العزب موسى** فى زيارة صحفية لليبيا من «روز اليوسف» ووجدت فرصة سانحة لإجراء حديث مع القذافى. وعند عودتها قدمته لـ «الأهالى» ونشر فى الصفحة السابعة مع مانشيت فى الصفحة الأولى **«القذافى للأهالى : مستعد لفتح الحدود مع مصر»**(٢٩) ولم يعترض أحد أو يشير أى تساؤل حول إجراء حديث مع رئيس دولة دون استئذان الحزب أو رئيس التحرير ! فى النهاية تقرر نشر الحديث وكافة الموضوعات الأخرى، على أن تتم مراجعة نص الحديث بالتشاور بينى وبين الأمين العام والأمين العام المساعد وبالفعل جلس الأستاذ **خالد** والأستاذ **لطفى** **وأنا** وأعدنا قراءة الحديث كلمة كلمة. وتم حذف ٣ فقرات تحديدا. الفقرة الأولى عندما تحدث القذافى حول الاتفاق الأردنى الفلسطينى والعلاقة بين **الملك حسين وياسر عرفات**، مؤكدا أنه لن يكون هناك تحالف أردنى فلسطينى، لأنه محكوم عليه بالفشل ثم أضاف..**«بسبب التنافس بين طرفيه فى الخيانة.. كثير من عملاء أمريكا يتشاجرون ويتنافسون، ويصبحون كالضرائر، أو زوجات الرجل الواحد.. إن أمريكا هى الزوج، وهؤلاء هم زوجاته. فحتما ستكون بينهم خصومة»** وقد حذفنا هذه الفقرة ووقفنا عند قوله إن الاتفاق محكوم عليه بالفشل.

الفقرة الثانية حول الحرب العراقية الإيرانية، فقد حذفنا فقرة تقول **«هذه حرب بين قوة مع أمريكا (العراق) وقوة ضد أمريكا (إيران) وأنا مع القوة اللى ضد أمريكا»..«أصبحت حربا بين الرجعية وبين الثورة.. وأنا لايمكن أن أكون فى معسكر الرجعية»**.

أما الفقرة الثالثة. فكانت ختام الحديث والذى صاغه **صلاح عيسى**، صياغة شعرية جميلة ربط بين اللقاء وبين أول مرة رأى وجه القذافى فى التليفزيون وكان صلاح معتقلا فى سجن طره عام ١٩٦٩، وأشار إلى ماقاله **القذافى** خلال الحديث من أن كاتبا أوربيا وصفه بأنه **«الصقر**

الوحيد» قائل : **ربما كان الآن الصقر الوحيد لكنه بالقطع ليس آخر الصقور.»** وطلب الأستاذ خالد حذف كلمة الصقر الوحيد.ووجدت استحالة حذف الكلمة فقط، فقررت حذف الخاتمة كلها.

ودفعت بالحديث وبقية الموضوعات إلى المطبعة. وظهرت الأهالى صباح الأربعاء ٧ أغسطس تحمل أكثر من ضربة صحفية.(٣٠)

كان المانشيت الرئيسى فوق «الترويسة» على ٨ أعمدة .. **«إنهاء عقود ١٠٠ ألف مصرى فى ليبيا قبل نهاية العام»** مذيعين بذلك خبراً لايعرفه المواطن المصرى ويهم ١٠٠ ألف أسرة على الأقل.

وكان المانشيت الرئيسى تحت «الترويسة» على ستة أعمدة..

«القذافى فى حوار ساخن «للأهالى» : ليس فى نيتنا محاربة مصر»

٣ قواعد مصرية وحشود ضخمة على حدودنا

المصريون فى طرابلس : السلطات الليبية أساءت معاملتنا

العقيد القذافى : سأصدر تعليماتى وأذيع بيانا لتصحيح الموقف»

كما احتوت الصفحة على خبر رئيسى على عمودين، عنوانه **«معارضون مصريون يعتذرون عن احتفال فى طرابلس بثورة ٢٣ يوليو»** يحكى قصة اعتذار المرحوم المستشار **صلاح عبد المجيد وفريدة النقاش وصلاح عيسى** (حزب التجمع) وآخرين من حزب العمل والناصريين عن المشاركة فى الاحتفال احتجاجاً على سوء معاملة السلطات الليبية للمصريين الذين أنهيت عقود عملهم.

وعلى الصفحة الخامسة كتب **«صلاح عيسى»** تحليلاً إخبارياً حول مشكلة ١٠٠ ألف مصرى تقرر إنهاء عقود عملهم فى ليبيا وترحيلهم إلى مصر، واقترح سفر وفد من رؤساء الأحزاب ومن النقابات لحل مشاكل المصريين لانقطاع الاتصال بين الحكومتين. واحتل التحليل أكثر من نصف صفحة (٥).

ونشر الحديث مع القذافى نصا على صفحتى ٦و٧. وكان حديثاً خطيراً بكل معنى الكلمة صحفياً وسياسياً. يكفى قراءة العناوين لندرك مغزى هذا الحديث الفريد.

«حوار مصرى ساخن مع معمر القذافى فى خيمة بنى غازى»

«الأهالى تسأل :

- **«ترحيل المصريين العاملين بالخارج. ؟!**
- **التوتر على الحدود بين البلدين.؟**
- **تصدير الإرهاب إلى مصر.؟**
- **تلغيم البحر الأحمر.؟**
- **مساندة الثوار فى جنوب السودان.؟**
- **الوحدة مع المملكة المغربية.؟**
- **فشل جبهة الصمود والتصدى.؟**
- **مساندة إيران ضد العراق.؟**
- **قمع الثورة للشعب الإيرانى.؟**

* الجيش والسلطة فى ليبيا.؟
* خطر تدهور مستوى التعليم.؟
* الناصرية والكتاب الأخضر.؟
* الموقف من الماركسية.؟

والقذافى يقول :

- ليس لدينا خلافات مع مصر على حدود أو مياه إقليمية.. ومشكلتنا الوحدة القومية.
- أحب مصر.. وتشاجرت مع كل العالم من أجلها حتى الليبيين أنفسهم.
- الوحدة يمكن أن تقوم بين المتناقضات.
- السيارات تعبر حدود السودان محملة بالمؤن والمحاريث وهذا هو الارهاب الذى نصدره.
- توقفنا عن دعم الثوار فى جنوب السودان منذ ٦ أبريل ونضغط عليهم لوقف الحرب.
- حشود مصرية ضخمة من المدرعات وحقول ألغام واسعة على الحدود مع ليبيا.
- صواريخ إسرائيل النووية مصوبة إلينا من النقب والجولان.
- أمريكا نجحت فى اختراق الجبهة العربية التقدمية.
- استمرار الواقع العربى الراهن سيحولنا إلى هنود حمر.
- دعونا لاتحاد عربى ومجلس رئاسة يضم كل الملوك ويرأسه أحدهم بالتناوب.
- التحالف بين عرفات وحسين لن يستمر ولن يكونا رفيقى درب واحد.

سباب .. وحوار

ظهرت الأهالى فى السوق وبعد ساعات قليلة، تلقيت أول رد فعل، وكان بكل المقاييس مفاجأة لى. تسلمت رسالة مكتوبة من أمين اللجنة المركزية (د. **رفعت السعيد**) يبلغنى فيها أن الأمين العام كلفه بأن يطلب منى التحقيق فى كيفية نشر العبارة الواردة فى نهاية الحديث والتى تشير إلى الصقر الوحيد، رغم الاتفاق على حذفها، وإفادته كتابة بنتيجة التحقيق لاتخاذ الإجراءات اللازمة. أدركت بوضوح من لجوء الأمين العام لمخاطبتى عن طريق أمين اللجنة المركزية أنه غاضب، بل وفى أشد حالات الغضب. وكان نشر هذه العبارة بصرف النظر عن عدم أهميتها من وجهة نظرى - مفاجأة مستفزة. المهم استدعيت سكرتير التحرير وحققت معه، فأبلغنى أن **صلاح عيسى** عاد من السفر قبل الطبع ومر عليه فى المطبعة، وراجع الحديث بنفسه، ويحتمل أن يكون هو الذى أضاف هذه العبارة. وسألت **صلاح عيسى** حول هذه الواقعة، فأكد أنه مر على المطبعة لمعرفة ماتم بالنسبة للحديث، وعندما وجده معدا للنشر، راجعه لتصحيحه، فوجئ بأن الخاتمة مبتورة وغير مفهومة، ووجد أن أصل المقال مع المصحح الذى انصرف، فحاول تذكر الخاتمة وإعادة كتابتها، دون أن يعرف انها حذفت بقرار سياسى. ولم أخف عليه أنه وضعنى فى وضع حرج وأنه يعرف ملابسات نشر هذا الحديث

وأن الصحيح أن يتصل به تليفونياً قبل أية إضافة أو تعديل. فعاد ليؤكد أنه لم يدر بخلده أن يكون هناك حذف فى هذه الخاتمة، التى لاتخرج عن كونها مشاعر خاصة تربط بين واقعتين. وكتبت رسالة بتفاصيل الموضوع إلى أمين اللجنة المركزية، الذى أكد لى بعد ذلك أن الموضوع أقفل عند هذا الحد وانتهى.

واكتشفت فيما بعد أن قضية **«الصقر الوحيد»** ظلت نقطة سوداء فى ملفى وملف **صلاح عيسى**، واستخدمت ضدنا بعد ذلك بسنوات داخل الحزب !

أما رد الفعل فى الصحافة الرسمية (القومية) فكان ثورة غاضبة أشد الغضب، بدت لنا فى وقتها صعبة على التفسير.

فى نفس اليوم وبعد ساعات قلية، كتب **«سمير رجب»** رئيس تحرير «المساء» تحت عنوان **«صحيفة الأهالى الشيوعية هل تصدر حقاً من مصر..؟؟»**.. مقالاً - تجاوزاً - متخماً بالسباب والشتائم، مثل «..أى مبادئ تلك التى يتشدقون بها.. وأى شرف (مذبوح) هذا الذى يلقى مصرعه كل يوم داخل الأوكار المظلمة ووسط الخلايا السرية.. التى تزاول نشاطها خلسة.. وفى غفلة من القانون..؟!» ..«وكل صفحة من صفحات «الأهالى» الشيوعية مليئة بالمغالطات، والأكاذيب والادعاءات الباطلة.. وكأنها تصدر خصيصاً..لضرب منجزات هذا الشعب، وتدمير المبادئ التى تربى عليها أبناؤه منذ فجر التاريخ..!! والغريب أن حزب التجمع الذى تصدر عنه، ترك الحبل على الغارب لعصابة الأربعة المسيطرة على الصحيفة.. لتفعل ماتشاء، وكأن الحزب نفسه قد قام ليعبر عن أفكار غيره، ويدافع عن مصالح ورثة ماركس ولينين، ويستورد النظريات من الخارج فى محاولة لفرضها فرضا.. على مجتمع الأخلاق والدين، والعادات الفاضلة.».(٣١)

وتوالت ردود الأفعال، وتراوحت بين هجوم بشع على الأهالى أو هجوم على القذافى. الغالبية تدين وتتهم الأهالى، وقلة قرأت وحاولت أن تفهم وإن لم تخُل من نقد للأهالى. **فمحسن محمد** يخصص عموده اليومى فى الجمهورية «من القلب» للهجوم على **القذافى (وعهد الناصر)** واكتفى بإشارة سريعة عادية للأهالى فيقول «تكاد الأهالى أن تكون الصحيفة الوحيدة فى مصر التى تدافع عن العقيد معمر القذافى وتصفه بأنه **«الصقر الوحيد»**..(٣٢) ويكتب **إبراهيم سعده** مقاله الرئيسى (الموقف السياسى) فى الصفحة الأولى من أخبار اليوم عن الحديث تحت عنوان **«صقر العرب الوحيد»** ويركز هجومه على القذافى واكتشاف المتناقضات الواردة فى الحديث من وجهة نظره. ويبدأ مقاله قائلاً : «لاأعتقد أن حدثاً كشف حقيقة العقيد معمر القذافى، وسلط الأضواء الكاشفة على غرابة شخصيته واعوجاجها، مثل الحديث الذى أجراه القذافى مع الزميلة «الأهالى» فى عددها الأخير واستغرق صفحتين كاملتين !(٣٣)

وفى الأهرام يخصص **«أحمد بهجت»** عموده اليومى **«صندوق الدنيا»** للهجوم على الحديث وعلى الأهالى تحت عنوان **«الصقر الوحيد»**. ويختم عموده قائلا.. «لم أفهم ماذا تريد جريدة الأهالى بهذه المغازلة المفضوحة مع العقيد القذافى. وهى مغازلة يبشر فيها التقدميون بنبى وثائر وصقر، فى نفس الوقت الذى يقع فيه للمصريين مايقع»(٣٤)

أما **«مايو»** صحيفة الحزب الحاكم فقد ألقت علينا بكل مافى جعبتها من قذف وسب «وتشليق» نكتب **إبراهيم الوردانى** (رحمه الله) فى باب «صواريخ الأسبوع» يقول.. «صباح الخير صحافتنا حرة نعم.. ولكن أية حرية ؟ هل هى حرية اللهو والعبث والمجون؟ هل هى حرية الفهلوة والمهيصة

والاستخفاف؟ هل هى حرية الانتهاك والعمالة والخيانة؟ نسأل.. يجب أن نسأل.. فماذا بوسعنا أن نطلق على صحافة العدد الأخير من جريدة «الأهالى» إلا أنها لامؤاخذة.. الحرية الواقعة التى تبصق على وجوه ٥٠ مليون مصرى!»(٣٥) وفى نفس العدد يكتب **على الدالى** «الصقر الذى فوق الأطلال» ويكتب سمير رجب «الأهالى والتجمع والقذافى فى سلة واحدة».

وتوالت الكتابات فى كافة الصحف والمجلات المصرية تقريبا. **محمود عبد المنعم مراد** (الأخبار) **أحمد بهاء الدين** (الأهرام)، **جمال بدوى** (الوفد)، المرحوم **صبرى أبو المجد**(المصور)، **إبراهيم سعده** (أخبار اليوم)، **عبد الستار الطويلة** (السياسى)، **سمير رجب** (مايو)، **محمد وجدى قنديل** (آخر ساعة)، **مكرم محمد أحمد** (المصور).. وقد كتب بعضهم أكثر من مرة. ويلفت النظر ماكتبه الزميل **جمال بدوى** فى «الوفد» تحت عنوان **«وصمة عار»** فقد ختم مقاله قائلاً :«ولا أدرى كيف نسى هؤلاء الأخوة الصحفيون الحد الأدنى من العزة الوطنية التى تفرض على المواطن - فى أى دولة - أن ينسى خلافه مع حكومته عند الحدود الطبيعية لبلاده. وكيف سولت لهم أنفسهم أن الدفاع عن حكومتهم أمام رئيس دولة أجنبى يحمل لبلادهم كل هذه النوايا العدوانية تهمة تستحق العقاب..!! إلا أن مافعلوه هو وصمة عار تستحق العقاب.. عقاب النفس وتأنيب الضمير..»(٣٦)

وفى مواجهة هذه الحملة ضد الأهالى (وضد **صلاح عيسى وفريدة النقاش**) وعصابة الأربعة وحزب التجمع اختارت الأهالى أن ترد بالمنطق والحجة والحوار، داخل صفحاتها، وعلى صفحات الصحف القومية بالنسبة لكاتبين كبيرين نحترمهما ونختلف معهما بدرجات متفاوتة، وكانت انتقاداتهما تدخل فى باب الحوار والجدل.

فأرسل **«صلاح عيسى»** رداً على ماكتبه **«أحمد بهجت»** فى عموده صندوق الدنيا ونشره **أحمد بهجت** فى عموده اليومى(٣٧) قال **صلاح عيسى** فى رسالته : «عزيزى الأستاذ **أحمد بهجت**.. أدهشنى تعليقك على مانشرته الأهالى فى عددها رقم ٢٠٠ لبعثتها فى طرابلس من أنباء وتحليلات والحوار الذى أجرته مع العقيد القذافى. فقد سمحت لنفسك أن تقتنص من مادة صحفية تجاوزت ثلاث صفحات، مايؤيد وجهة نظرك التى قلتها وخلاصتها، أن الأهالى تغازل العقيد القذافى، وتصفه بالصقر الوحيد، فى حين أنه يضطهد المصريين العاملين فى ليبيا، وهو مايعنى أننا نقر بذلك، ونوافق عليه، ونباركه، ونغازل من يقوم به. ولو أنصفت ياسيدى، لقلت لقرائك، أن الذين أثاروا قضية معاملة المصريين فى ليبيا فى قلب طرابلس وفى مواجهة العقيد القذافى هم محررو «الأهالى». ولقلت لهم إن الذين اعتذروا عن شهود احتفال رسمى ليبى بثورة ٢٣ يوليو، هم محررو «الأهالى». ونحن الذين دعونا إلى سفر بعثة شعبية لحل مشاكل المصريين هناك. لو أنصفت لذكرت لقرائك بأن تقسيم المشتغلين بالسياسة إلى «صقور» و «حمائم» هو توصيف لمواقفهم من القضايا العامة، لايعنى بالضرورة المدح أو الغزل، ولكنه مجرد تصنيف. وكل أجهزة الإعلام فى العالم - بما فيها أجهزة الاعلام المصرية - تصف القذافى بأنه أكثر قادة العرب تطرفاً وتشدداً، لأنه الوحيد - بصرف النظر عن صواب ذلك أو خطئه - الذى يرفض الاعتراف بإسرائيل ويصر على إزالتها، وهو الوحيد الذى رفض مشروع فاس. ولو أنصفت لقلت لقرائك إن «الأهالى» يقلقها أن تتدهور العلاقات بين مصر وليبيا، حتى تصل إلى المواجهة العسكرية كما حدث فى عام ١٩٧٧، وهو أمر تلعب فيه الدسائس الأجنبية دورا مشبوها. لو أنصفت لانضممت إلينا، فى القتال مع وضد كل الأطراف، حتى

نوقف التدهور الشامل الذى يوشك أن يقضى على الأمة، بدلاً من إثارة الكراهية، و تأجج نار العداء بين مصر وليبيا، مهما كان مافعله ومايفعله القذافى. فهو ليس إسحاق شامير. (صلاح عيسى)

وعلق **أحمد بهجت** قائلاً : «هذا نص الخطاب الذى وصلنى من الزميل صلاح عيسى. نشرته عملا بحرية الرأى وأناقش أفكاره عملا بحرية النقد.

وأحب أن أقول للزميل إن أحداً لايجحد موقفه وموقف الزملاء فى «الأهالى» من إثارة قضية المصريين العاملين فى ليبيا. كما لاخلاف بيننا على وجوب اتحادنا جميعا لوقف التدهور الشامل الذى يوشك أن يقضى على الأمة العربية.

ولننظر الآن فى الموضوع الرئيسى للقضية. إن الواقع الذى أشار إليه **صلاح عيسى** بمقاله عن معاملة المصريين العاملين فى ليبيا حرك فى نفسى مزيداً من مشاعر الغضب والحزن والمرارة. من هنا جاءت دهشتى حين فوجئت بحديث يسبغ على العقيد «معمر القذافى» أوصاف البطولة، والتفرد، والثورية، ولسوف أستجيب لدعوة الإنصاف وأناقش توصيف القذافى بوصف «الصقر الوحيد».

وأرسلت **فريدة النقاش وصلاح عيسى** رداً على ماكتبه أحمد بهاء الدين فى عموده يوميات يومى ١٣ و١٤ أغسطس ١٩٨٥، ونشره أحمد بهاء الدين يوم ٢٥ أغسطس فى نفس العمود وجاء فيه [٣٨] : «مع تقديرنا للهجة الودودة التى نقدت بها حديثنا الصحفى مع العقيد القذافى. لم نفهم ما الذى دعاك لكى تكرر القول بأنك أسفت لما فعلناه ! هل أسفت لأننا اعترضنا فى وجه القذافى على الطريقة التى عومل بها المصريون؟ أم لأننا أول من أثار الموضوع فى القاهرة وطرابلس؟ أم لأننا نقلنا للقذافى كل الاتهامات التى توجهها إليه حكومة مصر، بصرف النظر عن رأينا فيها؟. أم أنك ترى - من حيث المبدأ - أن العدو الرئيسى للشعب المصرى هو القذافى وأنه ينبغى مقاطعته وعدم إجراء حديث معه، لأن ذلك يعتبر «تطبيعاً للعلاقات»؟

وهل تعتقد حقا - ومن الناحية الصحفية المحضة - أن على كل صحفى يجرى حديثا مع أى انسان، أن يدخل معه فى لجاج، وأن يعارضه فى كل كلمة يقولها، وكل فكرة تخرج من فمه؟

ويبقى أن نصحح بعض ماذكرته. فنحن لم نقدم أسئلة مكتوبة للقذافى ولم يراجع هو أو غيره النص المنشور، وليس صحيحا أن المصريين هم وحدهم الذين يطردون من ليبيا، وليس صحيحا أننا غازلنا القذافى، بل وصفناه وصنفناه بما يصفه به العالم. وأخيرا ألا ترى أن دعوتك للأهالى وللتجمع بأن يتخذ موقفا من قضية العمالة المصرية فى ليبيا، هى دعوة أخطأت العنوان، فنحن الذين أخذنا الموقف لاغيرنا. هل تعتقد أن الحشود على الحدود، هى التى تحفظ العلاقات بين الشعبين، إذا كان ذلك رأيك، فهو يؤسفنا ويزعجنا.».

فريدة النقاش
صلاح عيسى
١٩٨٥/٨/١٥

بالتأكيد لكما فضل لفت النظر للقضية، وقد دهشت من تأخر إعلامنا فى العلم بها ! ولعلنى أطلت فى كلمتى فى شرح تقاليد وحدود الحديث مع أى رئيس دولة. ولم أنتقد إلا قصور التعليق. وحصرت ذلك فى قبولكما مسلمات كاذبة. أن اللجان الشعبية مثلا تحكم ليبيا وليس القذافى.. إلى آخره،ولن أعلق هنا إلا بأن : حكاية «العدو الرئيسى» لاتصلح للرد على كل موقف، والتحصن وراءها وكفى. فالخريطة السياسية أكثر تعقيدا بكثير من هذا التبسيط الشديد، ومصيبة العرب إزاء

إسرائيل هي في النظم العربية في الدرجة الأولى ! ولاأعرف حقا ماذا يفعل القذافي لمحاربة «العدو الرئيسي»، ماذا ؟

«أحمد بهاء الدين»

وعلى صفحات الأهالي اكتفينا برد بالمعلومات والوقائع على هذه الحملة في عدد ٢١ أغسطس ١٩٨٥، بمقال نشر في الصفحة الثالثة واحتل ثلث الصفحة مع بقية في الصفحة السابعة، وأشرنا إليه بمانشيت في الصفحة الأولى تحت عنوان « **مطلوب إجراءات عملية وليست حملة شتائم لإنقاذ ١٠٠ ألف عائد من ليبيا**»(٣٩)

الطريف والمؤلم أن أغلب الذين شنوا هذه الحملة الصحفية على «الأهالي» والحزب والزميلين **صلاح وفريدة** ووصفوا القذافي والحكم في ليبيا بأقذع الألفاظ وأحطها، هم أنفسهم الذين غيروا موقفهم ١٨٠ درجة بمجرد أن تغيرت سياسة الحكومة المصرية، وبدأ عصر وفاق بين **مبارك والقذافي**. ولم يفكر أحد منهم أن يعتذر «للأهالي» وكتابها الذين لم يفقدوا البوصلة أبداً، وكانوا الأبعد نظراً والأحرص على مصالح الوطن وأبنائه.

بالصدفة ..فضحنا المؤامرة

ورغم أننا - في الأهالي - كنا ندرك طبيعة هؤلاء الكتاب وتبعيتهم للحاكم - أي حاكم - وحرصهم على إرضائه وإرضاء واشنطون أيضاً، إلا أن عنف الحملة واتساعها وتواصلها، ظل محل تساؤل بيننا دون أن نعرف الإجابة.

ولم يمض وقت طويل حتى عرفنا «الجرم» الذي ارتكبناه. لقد «**دسنا على كابل عار دون أن نعلم**» كما قال «**صلاح عيسى**» عندما تكشفت الحقائق.

ففي نهاية مارس وخلال أبريل ١٩٨٦ تعرضت ليبيا لمواجهتين عسكريتين مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأولى في خليج سرت، والثانية في طرابلس واستهدفت قتل القذافي. وكشفت الصحافة الأمريكية عن التواطؤ المصري (الحكومي) مع الولايات المتحدة ضد ليبيا. فقبل العدوان الأمريكي على ليبيا (الثلاثاء ١٥ أبريل ١٩٨٦)، نشرت صحيفة «**انترناشيونال هيرالد تريبيون**» و«**الواشنطون بوست**» معلومات عن اتصالات مصرية أمريكية للقيام بعمل عسكري ضد ليبيا. قالت «**الهيرالد تريبيون**» في افتتاحيتها يوم الأحد ٦ أبريل ١٩٨٦.. إن إدارة ريجان على استعداد للمجازفة باستقرار أقرب حليف عربي لها - أي مصر - تحقيقا لأهدافها في الإطاحة بالقذافي، وأضافت الصحيفة أن مسئولين في وشنطن ألمحوا إلى أن وزير الدفاع المصري - المشير **عبد الحليم أبو غزالة** - لم يجار **مبارك** في رفضه المشاركة في عملية غزو مشترك لليبيا مع أمريكا.»

وذكرت صحيفة «**الواشنطون بوست**» أن مسئولين في الإدارة الأمريكية، أكدوا لها أن المسئولين المصريين والأمريكيين عقدوا اجتماعات سرية على مدى ثمانية شهور، لوضع خطة لعمل عسكري مشترك للإطاحة بالرئيس **معمر القذافي** وأكد المسئولون الأمريكيون أن التخطيط لتوجيه ضربة مصرية - أمريكية «مشتركة» مازال مستمرا. وقالوا إن آخر الاجتماعات التي عقدها الجانبان في هذا الشأن كانت مثمرة.

وتوالت حقائق هذا التواطؤ المصرى الأمريكى ضد ليبيا، والذى يرجع إلى عام ١٩٨٣، عندما أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية أربع طائرات (أواكس) فى فبراير ١٩٨٣ إلى مصر، لمواجهة ماإعتبرته واشنطون تهديدا ليبيا لحكم نميرى فى السودان. وقالت **«نيوزويك»** الأمريكية فى ذلك الوقت (مارس ٨٣) ونقلا عن مسئولين أمريكيين: «إن الرئيس ريجان مسئول جزئيا عن فشل العملية العسكرية التى أعدتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ليبيا بالاتفاق مع السودان ومصر، بسبب تصريحاته غير المتوقعة.. وكانت الخطة تستهدف دفع القوات الليبية لمهاجمة السودان، لتشن الولايات المتحدة ومصرهجوماً مفاجئاً بعد ذلك من أجل تدمير أكبر عدد ممكن من الطائرات المقاتلة الليبية..».

وفى ٣٠ مارس ١٩٨٣ كشفت المصادر الأمريكية عن زيارة سرية قام بها **«نيكولاس فيليوتس»** مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط إلى القاهرة، ليؤكد أن «واشنطون» مستمرة فى إمداد مصر بالدعم اللازم لمواجهة التهديد السوفيتى الليبى! وشهدت الصحراء الغربية فى ١٠ أغسطس ١٩٨٣ مناورات النجم الساطع، والتى كانت تستغل - طبقا لما ذكرته **«الهيرالد تريبيون»** الأمريكية - للتجسس والاستطلاع فوق ليبيا والدول الأخرى فى المنطقة. واستكملت مناورات النجم الساطع بمناورات فى نوفمبر ١٩٨٣ مصرية - بريطانية (أى مع الشريك الثانى فى العدوان الأمريكى على ليبيا) بالقرب من الحدود الليبية.

وفى سبتمبر ١٩٨٤ وبعد تصريحات مفاجئة من «الرئيس **حسنى مبارك**» اتهم فيها ليبيا - أثناء الضجة التى أثيرت حول تلغيم البحر الأحمر ولم تسفر عن شئ - بالتآمر لتدمير السد العالى وإغلاق قناة السويس بإغراق إحدى البواخر بها.. قالت «**النيوزويك**» إن الخطة كانت تقوم على «تحويل الرأى العام المصرى ضد ليبيا، ثم شن هجوم مصرى على ليبيا بينما الأسطول السادس يجرى مناوراته فى المنطقة، وشبهت المجلة الأمريكية الخطة بما حدث سابقاً من هجوم مصرى على ليبيا فى ظل السادات عام ١٩٧٧».

وفى مارس ١٩٨٥ صرح **«ميرفى»** بأن المساعدات العسكرية التى تقدمها أمريكا لمصر، تهدف إلى بقاء هذه الدولة «عامل استقرار فى الشرق الأوسط وأفريقيا» و «.. قوة قادرة على ردع روح المغامرة الليبية فى المنطقة». قبلها بشهرين، نشرت «**النيوزويك**» وثيقة سرية أرسلتها الحكومة المصرية إلى الخارجية الأمريكية مرفقة بطلب زيادة المساعدات الأمريكية لمصر خلال العام المالى القادم بمليار دولار. وقالت إن الوثيقة أشارت إلى قائمة طويلة من المناسبات التى سمحت فيها مصر للولايات المتحدة باستخدام المنشأت العسكرية المصرية وضمت القائمة ثلاث مناسبات:

- الدعم المصرى للولايات المتحدة فى التعامل مع التهديدات الليبية ضد السودان.

- مساعدة مصر للولايات المتحدة فى نقل الذخائر إلى لبنان فى سبتمبر ١٩٨٣.

- ضمان مصر حق التحليق والهبوط للطائرات الأمريكية أثناء المناورات الأمريكية الخاصة مع سلطنة عمان.

وأدلى المشير **«عبد الحليم أبو غزالة»** فى نوفمبر ٨٣ بتصريحات حدد فيها الأخطار التى تهدد الأمن المصرى: فى نمو القوة العسكرية حول مصر وخاصة فى ليبيا، التى تخلق المتاعب ولديها

كميات هائلة من الأسلحة السوفيتية الحديثة، والألاف من العسكريين السوفييت والكوبيين والكوريين والفلسطينيين (٦٠ طياراً) والخطر الثانى الوجود السوفيتى فى أثيوبيا والقاعدة البحرية السوفيتية فى جمهورية اليمن الديمقراطية..

وفى يونيه ٨٥ طلبت الحكومة الأمريكية فى اتصالات سرية - على ضوء حادث خطف الطائرة الأمريكية فى ١٤ يونيه - السماح لبعض عناصر القوة الأمريكية الخاصة المعروفة باسم **«دلتا»** بالتمركز بصفة دائمة فى قاعدة سهل قنا، حتى يمكن التحرك السريع لمواجهة مايستجد من أحداث فى الشرق الأوسط يهدد المصالح الأمريكية. وقبلت الحكومة المصرية الطلب.

وفى أغسطس ١٩٨٥ تواكب الإعلان عن ضبط مجموعة «إرهابية» ليبية فى مصر مع مناورات «النجم الساطع» التى قاطعتها حكومة السودان (الجديدة) وشاركت فيها الصومال والأردن، وانصبت المناورات على التدريب على حرب الصحراء، وشاركت فى المناورات حاملة الطائرات الأمريكية **«نيميتز»** التى تسير بالطاقة الذرية. ودخلت المياه الإقليمية المصرية.

وفى سبتمبر ١٩٨٥ زار وفد عسكرى أمريكى مصر للبحث فى إجراء مناورات عسكرية جديدة فى ديسمبر ١٩٨٥. ووصل ٢٣ طيارا أمريكيا و ٤١٢ مظليا، ومعدات للابرار الجوى. واختيرت منطقة **«شاطئ الحمام»** على الشريط الساحلى بين الأسكندرية ومرسى مطروح للمناورات. وصرح «المشير **أبو غزالة**.. أن الجندى المصرى يتكلف فى تكوينه وتدريبه ١٥٠٠ دولار، بينما يتكلف الجندى الأمريكى ١٥٠٠٠، لذا فمن الأفضل والأرخص للولايات المتحدة أن تعتمد علينا».

وبعد زيارة **«كمال حسن على»** - رئيس الوزراء الأسبق والذى كان مديراً للمخابرات المصرية، وتلقى المعلومات الإسرائيلية التى على أساسها شنت مصر حملتها العسكرية ضد ليبيا عام ١٩٧٧ - لواشنطون، أطلع الرئيس **مبارك** على الخطوات التنسيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بليبيا، وقيام الولايات المتحدة بإنشاء محطة اتصالات فى مصر للتأثير على النشاطات الجوية والرادارية الليبية.

وعقب اختطاف الطائرة المصرية فى نوفمبر ١٩٨٥. حرضت الولايات المتحدة مصر على شن الحرب ضد ليبيا. وسلمتها صوراً فوتوغرافية التقطها أحد أقمار التجسس الأمريكية لمعسكرات تدريب داخل ليبيا، مؤكدة أن **«أبو نضال»** يستخدمها لتجهيز المجموعات الإرهابية التى تعمل ضد مصر. كما سلمت للقاهرة تقريراً عسكرياً أمريكياً حول تسليح الجيش الليبى وكفاءته مؤكدة عدم مقدرة الليبيين الرد على هجوم عسكرى تشنه مصر. وكشفت **«الواشنطون بوست»** حقيقة الاتصالات المصرية الأمريكية ضد ليبيا طوال عام ١٩٨٥ وبداية عام ١٩٨٦ فأزاحت الستار عن مداولات مجلس الأمن القومى فى يوليو ١٩٨٥ والذى انتهى إلى إعداد تقرير تحت عنوان **«إعادة رسم خريطة شمال افريقيا»** طرح خلاله تقسيم ليبيا إلى ثلاث دول :

- **دولة فى شرق ليبيا حيث يوجد النفط (ولاية برقة).**
- **دولة فى منطقة الساحل الليبى غرب خليج سرت، متاخمة لحدود الجزائر.**
- **دولة فى المنطق الصحراوية الليبية جنوباً، بعد سلخ جزء منها وضمه إلى تشاد.**

وإغراء مصر بأن يكون الحكم فى برقة مواليا للحكم المصرى.

وفى نفس الشهر، وبعد انتهاء اجتماعات مجلس الأمن القومى تمت اتصالات مع مصر باعتبارها

الدولة الصديقة التى يتم التنسيق معها فى المنطقة للقيام بعمل عسكرى ضد ليبيا.
وفى مارس وأبريل نشرت «الواشنطون بوست» عن أربعة لقاءات أمريكية مصرية للعمل المشترك ضد ليبيا.

* فقام «بويند كستير» فى سبتمبر - وكان مساعدا لمستشار الأمن القومى - بزيارة القاهرة للبحث عن عمل عسكرى مشترك ضد ليبيا.

* وفى ديسمبر قام «وليام كاسى» مدير المخابرات المركزية الأمريكية (السى -آى - إيه) بزيارة مصر لنفس الغرض.

* وفى يناير قام «بويند كستير» وكان قد أصبح مستشار للأمن القومى بزيارة ثالثة، يرافقه «رونالد فورتسيث».

* وفى فبراير قام «وليام كاسى» بزيارة رابعة، قالت عنها «الواشنطون بوست» :

«تؤكد المصادر الأمريكية أن مباحثات سرية أمريكية مصرية جرت فى القاهرة فى فبراير الماضى، حول عملية عسكرية مشتركة لإسقاط القذافى، وكانت مثمرة، ومازال التخطيط المشترك مستمرا»

وقد جاء حديث القذافى للأهالى فى وسط هذه الاتصالات والتواطؤ الأمريكى المصرى ليكشف المؤامرة. لقد نشر الحديث فى ٧ أغسطس ١٩٨٥ بعد أسابيع من قرارات مجلس الأمن القومى الأمريكى (يوليو ١٩٨٥).. ويقول فيه القذافى :

«.. إن نتائج الاستطلاع العسكرى - بالعين المجردة والاستطلاع الالكترونى - بحرياً وجوياً، كشفا أن مصر تحشد قوات مدرعة ضخمة على الحدود الليبية وأنها لغمت مساحات كبيرة من الصحراء الغربية، وافتتحت ثلاثة مطارات حربية عسكرية جديدة على الحدود الليبية، وهى مطارات السلوم والبرانى وحباطه، لتكون أساساً لقواعد عسكرية تستخدمها القاذفات الأمريكية للعدوان على ليبيا..»

وكانت ضربة معلم، وفى نفس الوقت رمية من غير رام. فلم نكن نعلم كل هذا الكم من الاتصالات والمناورات والتواطؤ. وكان طبيعياً أن يفقد الحكم صوابه، وأن يطلق أبواقه فى هذه الحملة التترية ضد «الأهالى» والحزب وضد «فريدة النقاش» و «صلاح عيسى» رغم أن من كتب لم يكن يعلم السبب فى صدور الأوامر بالهجوم على الحديث.

ولايعنى ذلك أن كل من كتب كان جزءا من هذه الجوقة. فهناك البعض كان يعبر عن قناعة خاصة وموقف خاص من القذافى وممارساته، وإن صب كلامه - دون قصد منه - فى نفس الطاحونة.

الملفت للنظر أن نشر حديث القذافى، وحملة صحف (الموافقة) عليه وعلى الأهالى أدى إلى ارتفاع محدود فى توزيع الأهالى تراوح بين ١١ ألف نسخة، و٩آلاف نسخة ارتفع توزيع العدد الذى نشر فيه الحديث (العدد ٢٠٠) إلى ٨٠٨٩١ نسخة، بينما كان توزيع العدد السابق (العدد ١٩٩) ٦٩١٨٦، ووزع العدد ٢٠١ (العدد التالى لنشر الحديث) ٧٧٢١٧ ونفس التوزيع تقريبا فى العدد ٢٠٢.

الخسارة الأساسية للأهالى فى هذه المعركة هى امتناع «صلاح عيسى» عن كتابة «الأهارية» ويومياته أو نشر أى شئ باسمه فى الأهالى، احتجاجا على الطريقة التى تعاملت بها قيادة الحزب معه فى موضوع حديث القذافى.

وأشهد أن هذا الموقف من صلاح لم يؤثر فى عطائه وعمله كمدير للتحرير، فقد زاد من نشاطه

فى إدارة التحرير، بل وكتب مرات عديدة بلا توقيع.

ثورة مصر

ولم تكن أزمة ومعركة «حديث **القذافى**» ومن قبلها معركة «الجبهة» أو (مقالات الشرقاوى) آخر المعارك والأزمات فى عامنا الرابع «بالأهالى». وأيضا لم تعقنا فى أسرة تحرير «الأهالى» عن تحقيق ضربات صحفية.

فعقب العملية التى قام بها تنظيم «ثورة مصر» واغتال خلالها «**ألبرت أتراكشى**» فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٥نشرنا فى الأهالى تحليلا إخباريا كتبه **صلاح عيسى** باسم المحرر السياسى أزحنا فيه الستار عن محاولة سابقة «**لثورة مصر**» لم تنشر فى الصحف المصرية، وهى محاولة اغتيال إسرائيلى آخر «**زيفى كادار**» وقدمنا معلومات حول «**أتراكشى**» ودوره كمسئول **للموساد فى** مصر، وحول منظمة «**ثورة مصر**» التى تعلن تبنيها لخط ثورة ٢٣ يوليو فى رؤيته السياسية والاجتماعية، وترفض اتفاقيات كامب ديفيد والعلاقات الخاصة مع أمريكا، وتقول إنها تضم عناصر مدنية وأفراداً من القوات المسلحة. كما ضم التحليل تفسيراً للملابسات والظروف السياسية، كشف عن الهدف من العملية وتوقيته عشية وصول وزير السياحة المصرى إلى إسرائيل وافتتاح مركز دراسات جامعية مصرى فى تل أبيب.. وكانت هذه وغيرها معلومات انفردت الأهالى بنشرها.(٤٠)

وبعد أسبوعين انفردت «الأهالى» مرة ثانية بتقديم معلومات حول القضية، حصلت عليها - هذه المرة- من داخل مباحث أمن الدولة!

فتحت عنوان «**تقرير أجهزة الأمن المصرية عن مقتل الدبلوماسى الإسرائيلى يحصر الشبهة فى عناصر ماركسية أو «ناصرية»**، قالت الأهالى :(٤١)

«قدمت أجهزة الأمن المصرية تقريراً هاماً إلى الحكومة حول حادث مقتل «**ألبرت أتراكشى**» الملحق الإدارى بسفارة إسرائيل بالقاهرة يوم ٢ أغسطس الماضى. يتضمن التقرير ماتوصلت إليه أجهزة الأمن من نتائج حتى الآن فى بحثها عن الأشخاص الذين نفذوا العملية، وتحليل لطبيعة العملية والقوى التي تقف ورا ءها.

ادعت أجهزة الأمن أن المعلومات والتحريات تؤكد أن منفذى العملية مصريون على درجة عالية من التدريب والقدرة على تنفيذ مثل هذه العملية.

وفى الوقت نفسه فإن الإمكانات المتوافرة لديهم، سواء المادية أو الفنية واختيار الهدف، يرجح وجود جهاز مخابرات قوى خلفهم.

ويضيف التقرير أنه حتى وزارة الداخلية المصرية لم تكن تعلم حتى وقوع الحادث أن الملحق الإدارى بسفارة إسرائيل أحد رجال الموساد، وربما يكون المسئول عن عملياته فى مصر، وتستبعد أجهزة الأمن المصرية أى دور للمخابرات الليبية لعدم كفا ءتها بينما تميل إلى اتهام المخابرات السورية مباشرة أو عبر إحدى المنظمات الفلسطينية الوثيقة الصلة بها والتى تتخذ موقف العداء **لياسر عرفات** ومنظمة التحرير الفلسطينية بالوقوف خلف العملية.

وبالنسبة للطبيعة السياسية للأفراد الذين قاموا باغتيال الملحق الإسرائيلى، فتستبعد أجهزة الأمن أى علاقة بينهم وبين الأحزاب المصرية القائمة حالياً طبقا لقانون الأحزاب.. كما تستبعد تماماً أى

دور للمنظمات الإسلامية، وتتحرك طبقاً لزعم انتماء المجموعة التى نفذت العملية إلى تنظيم يسارى ماركسى أو ناصرى وترجح أن تكون مجموعة تروتسكية صغيرة هى التى قامت بالتنفيذ..».

وقد كشف **محمود نور الدين** عقب القبض على تنظيم «ثورة مصر» وخلال أقواله أمام النيابة، أنه علم بدور أتراكشى ونشاطه من خلال مانشرته «الأهالى» بعد العملية مباشرة.

الطريف أن «**زكى بدر**» وزير داخلية ذلك الزمان أعلن فى اجتماع للنادى السياسى عقب العملية الثالثة لثورة مصر (عملية المعرض ١٩ مارس ١٩٨٦).. «عدم وجود منظمة «ثورة مصر» التى أعلنت مسئوليتها عن حادث الاعتداء على الإسرائيليين الأربعة خلال سوق القاهرة الدولية.. وأن تحريات رجال الأمن أثبتت أنها منظمة وهمية لاوجود لها سواء فى مصر أو خارج مصر»(٤٢).

إقالة .. وليست استقالة

وعقب الاستقالة المفاجئة لحكومة «**كمال حسن على**» انفردت الأهالى باذاعة القصة الحقيقية لإقالة رئيس الوزراء وليست استقالته. وكانت مانشيتات أول عدد للأهالى بعد سقوط الوزارة..(٤٣)

«الأسباب الحقيقية لإقالة كمال حسن على»

«الدوائر الغربية : حكومة على لطفى سترفع الأسعار»

وكتبت تحليلاً شاملاً على الصفحة الثالثة بتوقيع المحرر السياسى «أذعت فيه القصة الحقيقية لخروج «**كمال حسن على**».. وجاء فيه :

«وكما أصبح معروفا الآن فى دوائر سياسية وصحفية عديدة، فإن التغيير الوزارى لم يكن مفاجأة للرأى العام والقوى السياسية فحسب، بل كان مفاجأة لرئيس الوزراء السابق «**كمال حسن على**» نفسه، الذى أقيل عملياً، وإن كانت الإقالة أخرجت على شكل استقالة.

فحتى الساعة الثانية والنصف ظهر يوم الأبعاء الماضى «٤ سبتمبر ١٩٨٥»، لم تكن قضية الاستقالة واردة. ولكن «**كمال حسن على** » فهم بعد اتصال تليفونى مع رئيس الجمهورية، عرض عليه خلاله بعض المشاكل والقضايا، إن الرئيس قد اتخذ قراراً باختيار رئيس جديد للوزارة. وعليه قرر «**كمال حسن على** » تقديم استقالته نزولاً على رغبة الرئيس، الذى كان قد اختار بنفسه شخص رئيس الوزراء الجديد، وأرسل يستدعيه من رحلته فى الولايات المتحدة الأمريكية، وعهد إليه سراً بالبدء فى التفكير فى هيكل الوزارة الجديدة قبل استقالة «**كمال حسن على**» بيومين.

وتقول بعض المصادر إن هذا القرار وصل إلى رئيس الوزراء من بعض المقربين منه صباح الأربعاء الماضى. وكان وراء مبادرته بالاتصال برئيس الجمهورية ليشكو له من بعض المشاكل ليتأكد من الموقف، ففوجئ بأن الرئيس يدعوه تقريباً إلى الاستقالة فقدمها فى نفس اليوم بعد ساعات قليلة..»

ومضى التحليل يشرح أسباب التغيير.. إلى أن أذاع سراً خطيراً.. «وتقول بعض المصادر المطلعة إن تجمع هذه الأزمات والمشاكل والعجز عن حلها، فجر أزمة سياسية طاحنة قبل العيد مباشرة، بعد أن قدم مسئول سياسى كبير استقالته وعدل عنها بعد عدة ساعات بعد ضغوط وإلحاح شديد من قيادات أساسية فى أجهزة الدولة المدنية والعسكرية».

فى إشارة إلى عرض الرئيس **مبارك** خلال هذه الأزمة لاستقالته.

وقد حدثت مواجهة محددة بين الرئيس حسنى **مبارك** و«الأهالى» عقب مانشرناه حول التشكيل

الوزارى الجديد وسياسة حكومة «د. **على لطفى**» فقد شن الرئيس هجوماً عنيفاً على أحزاب المعارضة وصحفها، وصل إلى حد التهديد، لخروج الصحف عن «الضوابط» ودعا المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين للتدخل معيداً للذاكرة ممارسات السادات قبل أحداث سبتمبر ١٩٨١.

والتقطنا الخيط، ورددنا على الرئيس باحترام، ولكن فى قوة ووضوح وحسم ودون التواء.

فكتبت «**أمينة النقاش**» فى أحداث الأسبوع على الصفحة الخامسة تعليقاً تحت عنوان «**خطاب الرئيس**» حللت فيه نواقص الخطاب والأخطاء ومواطن الخطر فيه.

وكتب «**د. سعيد إسماعيل على**» على نفس الصفحة تحت عنوان «**هوامش على ضيق الرئيس بصحف المعارضة**»..

«**لاخير فيهم إذ لم يقولوها.. ولاخير فينا إذ لم نسمعها**».. مقالاً هادئاً ولكنه يدمى، بدأه بعتاب قاس للرئيس قائلا.. «نتوجه بالعتاب إلى سيادة الرئيس لهذه الحملة المستمرة التى يوجهها إلى الناقدين، والتى ترتفع فيها حدة غضبه إلى درجة يكاد أن يوجه فيها الإنذار والتحذير، على مافى النقد من تعرية للعيوب وكشف للانحراف وتصحيح للمسار. ولو أراد الحقيقة لأيقن أن الذين يزينون الواقع ويزخرفونه بالخيال، هم الخطر الحقيقى على مسيرة البلاد..»

وفى الصفحة الأولى كتبت الافتتاحية، رداً على القضية المحورية التى استفزت الرئيس تحت عنوان.. «**نعم نخضع لضغوط أمريكا وصندوق النقد الدولى**» مشيرا إلى قول الرئيس «احنا مانقبلش ضغوط، وأنا قلتها مليون مرة، لانقبل ضغوط ولانخضع لضغوط أيا كان نوعها، ولامن صغير ولامن كبير.. إن قرار مصر لن يكون أبدا إلا قراراً مصرياً خالصاً لوجه الله و الوطن.. انتهت عهود التبعية»..

ومؤكدا خضوع القرار المصرى للضغوط الأمريكية وضغوط صندوق النقد ومبرهنا على ذلك.(٤٤)

ولم تكن هذه هى المواجهة الوحيدة بين الأهالى والرئيس خلال هذه الفترة. فقد ألقى الرئيس فى افتتاح «دور الانعقاد الثانى من الفصل التشريعى الرابع» خطاباً أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى أثار خلاله عدداً من القضايا الهامة.

وردت «الأهالى» بقوة فى العدد التالى مباشرة.(٤٥) كتبت افتتاحية مطولة حول نقطتين.. مقولة أن هناك اعتماداً على الذات، وهو مايتناقض مع الواقع والسياسات المتبعة، والدعوة الى الالتزام القومى. ونشرت الافتتاحية تحت عنوان «**الطريق الصحيح للاعتماد على الذات**» وعلى الصفحة الثالثة كتب «**محمد سيد أحمد**» فى عموده «سياستنا الخارجية» يرد على تحدى الرئيس لمن يقولون إن هناك قواعد أجنبية فى مصر. وعلى الصفحة الخامسة، كتب «**د.سعيد إسماعيل على**» فى «حوار من طرف واحد مع السيد الرئيس» مؤكداً أننا نعيش ديمقراطية هشة وتبعية وفساداً، محذراً من تحول كلمة الرئيس عن «**الصحوة المصرية الكبرى**» إلى صنم للكتاب والساسة والمؤلفين «وهو ماحدث بالفعل». وكتب «**د. إبراهيم سعد الدين**» رداً على إنكار الرئيس لوجود التبعية، مقالاً بالغ الهدوء والقوة تحت عنوان «**نعم هناك تبعية ونملك الحل للفكاك منها**»

ووقعت المواجهة الثالثة عقب إلقاء الرئيس لخطاب فى افتتاح المؤتمر الثامن لأكاديمية البحث العلمى، فإذا به يثير تساؤلاً حول وطنية أحزاب المعارضة المصرية ويشكك فيها ويتهمها. وردت «الأهالى» عليه فى الافتتاحية تحت عنوان «**الأزمة.. وكلام الرئيس**»(٤٦)

ونجحت «الأهالى» فى كشف حقيقة ديون مصر لأول مرة، معتمدة على وثيقة مصرية رسمية. فنشرت اعتمادا على تقرير رفعه وزير الاقتصاد «د. **سلطان أبو على**» إلى رئيس الوزراء - أن ديون مصر حتى نهاية أبريل ١٩٨٥ بلغت ٤٤ مليار وثلاثمائة ألف دولار. تمثل الديون العسكرية فيها ٤٧.٣٪ والديون المدنية ٥٢.٧٪(٤٧) ولم تملك الحكومة أمام هذه الحقائق إلا إلتزام الصمت!

كما نجحت فى كشف ووقف مشروع قانون أعدته وزارة الداخلية تمهيداً للتقدم به إلى مجلس الشعب يهدف لنزع اختصاص النيابة العامة والقضاء الطبيعى فى مساءلة ضباط وجنود الشرطة فى حالة اتهامهم فى قضايا تتعلق بالمدنيين، ونقل هذا الاختصاص إلى محاكم خاصة تابعة للشرطة.

وقالت «الأهالى» : «.. ذكرت الدوائر القضائية أن الهدف من المشروع هو نزع اختصاص القضاء الطبيعى فى محاكمة ضباط الشرطة المتهمين فى قضايا التعذيب»(٤٨)

ووقعت الحكومة فى سقطة كبيرة. بادرت فى اليوم التالى لصدور «الأهالى» بإذاعة بيان رسمى يكذب «الأهالى»، نشر يوم الجمعة ٧ فبراير ٨٦ فى الصحف اليومية الثلاث. يقول البيان :

«صرح مصدر مسئول فى مجلس الوزراء بأن مانشرته بعض صحف المعارضة حول مشروع قانون باستثناء رجال الشرطة من الخضوع لاختصاص القضاء العادى فيما قد يقع منهم من أخطاء، لاأساس له من الصحة، فلم يقدم إلى مجلس الوزراء والحزب الوطنى أى مشروع قانون حول هذا الموضوع»

وقد صدر هذا التكذيب عقب لقاء تم بين شخصية قضائية هامة **والدكتور يوسف والى** نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم حضره أحد كبار المحامين، وعلمت «الأهالى» تفاصيله.

فقد نفى الدكتور **والى** وجود مثل هذا المشروع فى مجلس الوزراء. وعندما طرحت الشخصية القضائية احتمال أن يكون وزير الداخلية قد حصل على موافقة من رئيس الجمهورية مباشرة على مشروعه خلال احتفالات عيد الشرطة سارع **الدكتور يوسف والى** إلى الاتصال برئيس الجمهورية الذى أكد أنه لايعلم شيئاً عن هذا المشروع، وبالتالى لم يوافق عليه أو يعطى نوراً أخضر لصدوره.

وسارعت «الأهالى» فى العدد التالى بنشر تحقيق حول الموضوع كتبته بتوقيع المحرر السياسى تحت عنوان : **«الحكومة ترتكب جريمة تضليل الرأى العام والكذب علنا»**(٤٩) وقدمت «الأهالى» فى هذا التحقيق ٣ حقائق قاطعة.

* أعلنت أن مشروع القانون الذى يتناول بالتعديل والإضافة ٩ مواد من أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة، وكذلك المذكرة الإيضاحية والتى تقع فى خمس صفحات ومذيلة فى النهاية باسم وزير الداخلية «**أحمد رشدى محمود**» موجودة فى مجلس الدولة منذ مايقرب من شهر.

* تصريح أدلى به اللواء **أحمد رشدى** وزير الداخلية - فى شجاعة تحسب له - إلى رئيس تحرير «الأهالى»، قال فيه : «نعم هذا الموضوع كان محل دراسة عندنا فى وزارة الداخلية. وبالفعل لم أرسل شيئا إلى الحزب الوطنى أو مجلس الوزراء، ولكنى أرسلته لإدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لمعرفة مدى قانونية ودستورية المشروع. وعندما يقول الفقهاء لا لهذا المشروع.. فأنا شخصيا أقول إن الوزارة تسحب المشروع، أو إنه انتهى تماما الآن».

* صورة زنكوغرافية لخبر نشرته جريدة الأخبار يوم الجمعة ٣١ يناير ١٩٨٦ فى صفحتها السادسة تحت عنوان **«مشروع بتعديل قانون الشرطة - تطبيق قانون الأحكام العسكرية على رجال الشرطة»** وجاء فى متن الخبر : «تبحث اللجنة الوزارية التشريعية فى اجتماعها القادم مشروعاً بتعديل قانون الشرطة، ينص المشروع على أن يخضع أعضاء هيئة الشرطة لأحكام قانون الأحكام العسكرية فى الجرائم التى تقع منهم أثناء تأدية أعمال وظائفهم أو بسببها، وكذا الجرائم التى تقع فى المعسكرات والثكنات المخصصة لتجميع القوات النظامية للشرطة، والجرائم التى تقع بمنشآت ومعدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار هيئة الشرطة..»

وهكذا نجحت **«الأهالى»** فى قتل المشروع، بالمشاركة مع **«الوفد»** الذى نشر فى اليوم التالى لصدور «الأهالى» «نص مشروع القانون»، ونادى القضاة بالأسكندرية الذى أصدر بياناً حول المشروع، ومجلس إدارة نادى القضاة برئاسة **المستشار يحيى رفاعى** الذى قرر إجراء اتصالات عاجلة للحصول على نسخة من المشروع لدراستها واعتبار النادى فى حالة انعقاد دائم إلى أن ينتهى من إصدار بيان حول المشروع، وكذلك مجلس نقابة المحامين التى أصدرت بياناً ضد المشروع.

ووترجيت .. مصرية

وكانت لنا جولة ثانية - ساخنة مع وزارة الداخلية، عندما كشفنا فضيحة تجسس على الأحزاب السياسية. فوجئنا بأحد الباحثين المصريين يطرق باب «الأهالى» فى منتصف شهر فبراير ١٩٨٦، ويقدم لنا مجموعة من تقارير مباحث أمن الدولة (النسخ الأصلية) حول نشاط أحزاب المعارضة. وتصفحت والزميل **«صلاح عيسى»** الأوراق وأصبنا بالذهول.. لا لما تكشفه هذه الأوراق من حقائق، ولكن لأن تتداول هذه الوثائق السرية ولأحد أجهزة الأمن السياسى (الخطيرة) بهذه السهولة، خاصة وقصة حصول الزميل **«رفعت سيد أحمد»** عليها تكشف عن مدى الفوضى وعدم المسئولية السائدة فى هذا الجهازالهام والمفروض أنه ساهر على أمن الوطن. وتداولنا مع **«رفعت سيد أحمد»** حول كيفية صياغة التحقيق الذى ستنشره الأهالى حول هذا الموضوع.

ونشر التحقيق بالفعل يوم الأربعاء ٢٦ فبراير ١٩٨٦ فى الصفحة الثالثة بمانشيت فى الصفحة الأولى يقول(٥٠) **«فضيحة تجسس. تقارير مباحث أمن الدولة عن أحزاب المعارضة»** وفى الداخل **«فضيحة جديدة لحكومة الحزب الوطنى» «ووترجيت مصر.. بالوثائق والأدلة» «المباحث تقول : عملاؤنا مزروعون فى كل الأحزاب حتى دورات المياه» «قسم خاص لمراقبة أحزاب الأحرار والعمل والتجمع والوفد فى مباحث أمن الدولة برئاسة مقدم» «مباحث أمن الدولة تنتهك الدستور والقانون، وتتجسس على أحزاب المعارضة فى مصر».**

وقد قدمنا للتحقيق بكلمات عن جهاز مباحث أمن الدولة وخروجه عن دوره ليصبح جهازاً لحماية الحاكم وحزبه، والجرائم التى ارتكبها وثبتت بأحكام قضائية.. ثم عرضنا لتنظيم الجهاز إلى أن وصلنا إلى **«مكتب التنظيمات»** الذى يراقب ويتجسس على الأحزاب الشرعية (غير الحزب الحاكم) وهى - فى ذلك الوقت - التجمع والأحرار والعمل والوفد. وكشفنا عن أسماء (أو بعض أسماء) الضباط العاملين فى هذا المكتب وهم **«مقدم محمد مدحت عبد الحميد - رائد عمرو معاذ -**

رائد محمد زكريا- رائد محمد حازم - عصام عبد الرازق» ويتبعون جميعاً اللواء مصطفى عبد القادر مفتش مباحث أمن الدولة فرع القاهرة (وهو فيما بعد مساعد وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة).

وبدأنا فى تقديم الوثائق، وقد انصب أغلبها - بالصدفة - على حزب الأحرار وتشمل المداولات الداخلية فى اجتماعات قيادات الحزب المركزية وفى المحافظات ومجلس إدارة جريدة الأحرار، والخلافات داخل الحزب، واتصالاته بالأحزاب والقوى الأخرى.. وصولا إلى ترديد اتهامات تمس النزاهة والشرف لبعض قادة الحزب وصحفيين دون دليل.

وختمنا التحقيق قائلين..

«ونقف عند هذا الحد فى قراءة أوراق الملف ونسأل..

ماذا ستفعل الأحزاب السياسية، وليس حزب الأحرار وحده فى هذا الانتهاك الذى قامت به وزارة الداخلية ممثلة فى جهاز مباحث أمن الدولة للدستور والقانون، لتؤكد هزال الديمقراطية فى مصر، وأننا بالفعل نعيش الدولة البوليسية بكل معنى الكلمة.. وإلا فما معنى أن تتجسس مباحث أمن الدولة بهذا الفجور على الأحزاب السياسية وتلفق التقارير والاتهامات لحساب الحزب الحاكم؟

هل ستطالب الأحزاب باستقالة الحكومة، أو وزير الداخلية على الأقل، ومحاكمة الضباط الذين قارفوا هذه الجريمة بوعى كامل؟

لقد استقال رئيس جمهورية الولايات المتحدة وفقد مستقبله السياسى، عندما اكتشف تورطه وعدد من كبار معاونيه فى التجسس على مقر الحزب الديمقراطى أثناء انتخابات الرئاسة الأمريكية والكونجرس.. فيما عرف باسم فضيحة «ووترجيت»، وحكامنا يقتدون بالولايات المتحدة الأمريكية..والوثائق تدين بشكل فاضح جهاز وزارة الداخلية والمسئولية الحكومية تضامنية. فهل تستقيل الحكومة فى مصر نتيجة لفضيحة «ووترجيت» المصرية.. إننا نضع أمام الرأى العام جريمة مكتملة الأركان فى حق مصر، وحق كل الأحزاب السياسية، والقيم والعرف السياسى والقوانين الوضعية على اختلافها، وحقوق الإنسان تجرم التجسس على أقوال وأفعال الخلق عامة. فما بالنا بالسياسيين والأحزاب، وهى جزء من النظام العام والدستور، وتقود حركة التغيير فى الوطن، ومن المفترض أنها أولى بالحماية والرعاية وحفظ الأسرار..

ونطالب رئيس الجمهورية، بصفته رئيسا للدولة **«يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون.. ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى»**.. بإقالة الحكومة، وتقديم المتورطين فى هذه الجريمة إلى المحاكمة العاجلة أمام القاضى الطبيعى.

ثم نعلن أن هذا «التحقيق هو بلاغ للنائب العام، نطالبه بالشروع فوراً فى اتخاذ الإجراءات القانونية ضد من تورطوا فى جريمة التجسس وانتهاك الدستور والقانون.. وهم على وجه القطع ليسوا من وردت أسماؤهم فى هذا التحقيق، بل هناك عشرات آخرون سيكشف تحقيق النيابة عنهم، من العاملين حالياً فى جهاز مباحث أمن الدولة، أو تركوا الجهاز ويعملون فى مواقع أخرى.

وننتظر..

واثقين أن تحقيقاً ومحكمة عادلة سيكشفان عن الأوضاع والقوانين التى مكنت هذا الجهاز من الانحراف عن مهامه واقترافه لهذه الجرائم، وتحوله من جهاز لحماية أمن الدولة، إلى جهاز للتجسس

لحساب الحزب الحاكم، وتعذيب الخصوم السياسيين وتلفيق الاتهامات والقضايا.. وتزوير الانتخابات العامة».

وبالطبع لم يكن لهذا التحقيق «القنبلة» أى صدى، فالحكم يتمتع ببلادة، ولايجد أى غضاضة فى انتهاكه للدستور والقانون، وارتكابه جرائم مدانة فى قوانين العقوبات. وساعده حدث طارئ، أدى إلى قتل اهتمام الرأى العام بالموضوع، فقد انفجر فى نفس يوم صدور عدد «الأهالى» المنشور فيه هذا التحقيق، تمرد الأمن المركزى وإعلان حظر التجول ونزول القوات المسلحة إلى شوارع القاهرة.

كان رد الفعل الوحيد، هو اقتحام ضابطين من مباحث أمن الدولة شقة الكاتب **«رفعت سيد أحمد»** الباحث بالمركز القومى للبحوث الجنائية، فى اليوم التالى مباشرة لنشر التحقيق(أى يوم الخميس) وفتشا منزله بحثا عن الوثائق، ثم اصطحباه إلى الإدارة بلاظوغلى واحتجزاه حتى مساء الجمعة،لمساومته على تسلم الوثائق مقابل إفراجهم عن كتاب له محتجز **«لماذا قتلوا السادات؟»**.

لا .. للقرصنة الأمريكية

نعود إلى المعارك التى واجهتها «الأهالى» بعد معركة حديث القذافى، وكان أولها معركة السفارة الإسرائيلية وقضية **«سليمان خاطر»**، وهى معركة استمرت منذأكتوبر ١٩٨٥ حتى منتصف يناير ١٩٨٦. وأثبتت خلالها «الأهالى»، قدرة صحفية، وموقفاً مبدئياً واضحاً، وأنها سلاح ضارب للحزب واليسار المصرى.

بدأت الأحداث بالغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى حمام الشط بتونس مستهدفة قتل **«ياسر عرفات»**، يوم الثلاثاء أول أكتوبر ١٩٨٥. وعندما وصل الخبر إلى **«صلاح عيسى»** عبر مكالمة تليفونية من تونس، ثم تأكد بعد ذلك عبر وكالات الأنباء، كان عدد «الأهالى» قد تم تجهيزه وسلم للمطبعة. حاولنا جاهدين وقف الطبع وتغيير الصفحة الأولى، ولكن ارتباطات المطبعة حالت بيننا وبين مانريد، وهكذا لم نتعرض للحدث إلا فى العدد التالى بعد ٨ أيام. ومع ذلك نجحنا فى تقديم تغطية متميزة.

كان مانشيت العدد **«الغضب»**(٥١)

«الأحزاب والقوى الشعبية والسياسية تطالب بتجميد كل الاتفاقيات مع اسرائيل»

«وزير الخارجية يقول للنواب فى جلسة مغلقة : لاتحرجونا.. لانستطيع أن نفعل شيئا لأمريكا»

«الغارة محاولة لرفع الروح المعنوية المنهارة لجيش إسرائيل المهزوم فى لبنان»

«جندى بوليس مصرى يقتل ٧ إسرائيليين فى سيناء والحكومة تعتذر»

وكان هذا المانشيت الأخير إشارة إلى **«سليمان خاطر»** الذى تحول بعد ذلك إلى رمز، وكان أحد أسباب المعركة بيننا وبين الحكومة.

على نفس الصفحة نشرنا خبراً صغيراً، تحت عنوان **«فدائيون فلسطينيون يسيطرون على باخرة ركاب إيطالية»** دون أن نعرف وقتها أن هذه الحادثة بدورها ستتحول الى موضوع

رئيسى فى الأحداث القادمة.

وخصصنا الافتتاحية للرد على الموقف المصرى تحت عنوان «دعونا نغضب». وكتبت «أمينة النقاش» فى صفحة ٣ تحليلاً : «مغزى الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير فى تونس» «إسرائيل تهدد الجزائر والسودان واليمن الجنوبى واليمن الشمالى وسوريا» «دعوة للملك حسين للسير على طريق السادات» «عرفات : تهرير ريجان للغارة إعلان أمريكى بموت الاتفاق الأردنى الفلسطينى». وكشفنا فى باب أسرار الأسبوع عن حذف فقرات من تصريحات الرئيس حسنى مبارك للصحفيين عند إذاعتها فى التليفزيون وقدمنا تغطية تفصيلية لموقف الحكومة وأحزاب المعارضة، ومظاهرات طلاب الجامعة.

فى العدد التالى، كانت الأحداث قد تطورت بصورة دراميـة عقب تعرض الطائرات العسكرية الأمريكيـة - بأمر من الرئيس ريجان - للطائرة المصرية التى أقلت الفدائيين الفلسطينيين الذين اختطفوا السفينة الإيطاليـة ومعهم «أبو العباس» ممثل المنظمـة فى المفاوضات وطاقم الحرس المصرى، وإجبارها على الهبوط فى قاعدة تابعة لحلف الأطلنطى والبحرية الأمريكيـة فى جزيرة «صقلية» الإيطاليـة. وعبرت جماهير الطلاب عن غضبها فى الجامعات والمدارس وتصدت لها الشرطة بعنف.

واحتلت أنباء وتطورات هذه الأحداث الصفحة الأولى من الأهالى[٥٢]

وأبرزت «الأهالى» مجموعة من الأخبار ذات الدلالة ..

* الأول خبر تحت عنوان «السفير الأمريكى فى القاهرة أعطى الضوء الأخضر لخطف الطائرة» وهى نص برقية لوكالة «أسوشيتدبرس» جاء فيها :

«صعد السفير الأمريكى فى القاهرة «نيكولاس فيليوتيس» على ظهر السفينة الإيطالية «أشيلى لاورو» أثناء رسوها فى ميناء بور سعيد للتحقق من حادث مقتل الراكب الأمريكى. وقد قام السفير الأمريكى بإرسال برقيـة لاسلكية عبر راديو السفينة إلى مساعده فى السفارة الأمريكية فى القاهرة، قال فيها إنى أريد منك شيئين : اتصل باسمى بوزير الخارجية وأخبره ماعلمناه وأخبره بالظروف، والحقائق التى لدينا والتى ربما لايعرفونها إننا نصر على أن يحاكموا أولاد العاهرات هؤلاء».

وأضاف السفير : «والشئ الثانى الذى أريدك أن تفعله أن تتصل فوراً بواشنطون وأن تخبرهم مافعلناه، وإذا أرادوا متابعة الموضوع فإن ذلك سيكون طيباً».

* والثانى مانشيت حول أحداث الجامعة يقول «الشرطة تضرب بعنف مظاهرات الجامعات والمدارس والنقابات ضد أمريكا» وتفاصيل كاملة احتلت صفحة ٧.

* والثالث خبر تحت عنوان «رفض اقتراح لأجهزة الأمن بالقبض على قادة المعارضة» ونصه : طلبت أجهزة الأمن بعد اجتماع هام عقد يوم الأحد الماضى الأذن لها بالتقدم ببلاغ إلى نيابة أمن الدولة بطلب القبض على ١٧ شخصيـة سياسيـة بارزة من قيادات أحزاب المعارضـة والقوى السياسية المستقلة بتهمة التحريض على التظاهر وتكدير الأمن العام والحض على ازدراء الحكومة والدعوة لتعطيل الدراسة والإضرار بالملكيات العامة. تقدمت أجهزة الأمن بهذا الطلب بعد تجميع تقارير تحريات وتسجيلات صوتية وتسجيلات فيديو لاجتماعات الأحزاب ومظاهرات الجامعة.

شاهد المجتمعون عرضاً مصوراً لاجتماعات تمت فى مقار الأحزاب المعارضة، تمت بأجهزة الكترونية

حديثة حصلت عليها أجهزة الأمن المصرية من الولايات المتحدة الأمريكية. شملت الأفلام اجتماعا حزبيا تم فى المقر الرئيسى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى لمناقشة الغارة الإسرائيلية على تونس واجتماعين فى حزب العمل، وتسجيلاً لجانب من المظاهرات التى تمت فى الجامعة يومى السبت الماضى والسبت قبل الماضى.

قرر المجتمعون التقدم بطلب الإذن فى إبلاغ النيابة، واقترحوا أن تدعو الحكومة لجنة الأمن القومى بمجلس الشعب لتعرض عليها هذه الأفلام، مع بيان سياسى شامل ضد أحزاب المعارضة.

لم توافق الجهات السياسية المسئولة على طلب أجهزة الأمن لعدم الملاءمة السياسية وخشية أن يؤدى هذا الإجراء إلى مزيد من التوتر السياسى».

فى نفس الوقت وبالإضافة للأخبار والتغطية الخبرية للأحداث.. ركزنا فى «الأهالى» فى هذا العدد على قضيتين..

نشرنا فى الصفحة الثالثة تحقيقاً حول **«سليمان خاطر»** تحت عنوان **«الأهالى تنفرد بنشر القصة الكاملة للجندى الذى قتل سبعة إسرائيليين فى سيناء». «بصق الإسرائيليون على العلم المصرى، فأطلق الجندى الرصاص وقتل سبعة»**.. وكان هدفنا - كما قلنا فى «صباح الأربعاء» - الإجابة على تساؤلات الرأى العام الذى كان «يسأل من هو هذا الرجل المصرى الذى أطلق النار على السياح الإسرائيليين.. وما اسمه، وهل هو عاقل أو مجنون كما تقول حكومتنا.. وماهى دوافعه وماهو مصيره؟»

وخصصنا الافتتاحية وصفحة الرأى صفحة (٥) للخطر الأمريكى وكيفية مواجهته فكتب كل من د. **سعيد إسماعيل على**، ود. **مصطفى كامل السيد**، ومدحت **الزاهد** حول جوانب وزوايا مختلفة لهذا الموضوع.

المشير .. والسفير

وواصلنا فى العدد التالى حملتنا ضد الولايات المتحدة وسياسة التبعية التى غرقت فيها السلطة المصرية. كان المانشيت **«المخابرات الأمريكية تتسلل إلى مراكز الأمن المصرى»** وقد كتب باللون الأحمر على ثمانية أعمدة فى رأس الصفحة الأولى(٥٣)، مشيرا إلى تحقيق كتبته فى الصفحة الخامسة، تحت عنوان **«أبو غزالة يدافع عن العلاقات الخاصة والمناورات المشتركة مع أمريكا»** وقد اتخذت من تصريح غريب ومستفز فى هذا الوقت، أدلى به **«المشير عبد الحليم أبو غزالة»** لصحيفة مايو دافع فيه عن الولايات المتحدة والمناورات العسكرية المشتركة معها، مناسبة لشرح ثلاث حقائق أساسية، الحقيقة الأولى أن «الصديق» الأمريكى جند كل جهاز وآلة الحرب الأمريكية والأطلنطية لتوجيه ضربة نافذة لسيادة وكرامة مصر وأمنها وشعبها وحكامها. وأن **ريجان** شخصياً وكبار معاونيه والقادة العسكريين خططوا لضرب الطائرة المصرية. والحقيقة الثانية أن عملية الطائرة كشفت مدى اختراق الولايات المتحدة الأمريكية للأجهزة المصرية، حتى أكثرها حساسية، وتسللها إلى كل المواقع التى تتعلق بالأمن القومى. والحقيقة الثالثة تتعلق باتفاق كافة مراكز الدراسات الاستراتيجية والعسكرية والباحثين الجادين، على أن هناك أهدافاً سياسية واقتصادية وراء تزويد بلاد العالم الثالث بالأسلحة الأمريكية، تتنافى مع مصالح هذه البلاد وأهدافها.

وختمت المقال قائلاً: «وبعد.. أليس من حقى أن أجزع أمام هذه الحقائق الثلاث، عندما يدلى المشير **أبو غزالة** بهذه التصريحات فى هذا الوقت بالذات.

إن هناك بالإضافة لهذه التصريحات علامات كثيرة توحى بأن الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية مازال قائماً فى دوائر كثيرة فى السلطة، ربما بنفس الحرارة السابقة، يستعدون للقفز بسرعة على ردود الفعل التى فجرتها أحداث الأسبوعين الأخيرين وحصارها، والعودة إلى تأكيد سياسة التبعية (للصديق) الأمريكى، وكأن شيئاً لم يكن.

ولن يوقف هذا الاتجاه إلا تصاعد الرفض السياسى والشعبى لهذه السياسات وتحرك الجماهير من خلال أحزابها واتحاداتها ونقاباتها ومنظماتها الديمقراطية بكافة السبل والوسائل الشرعية المتاحة لفضح هذه السياسات وإسقاطها، وفرض ما أجمعت عليه القوى الوطنية من ضرورة إعلان الحكومة الأمريكية أن السفير الحالى شخص غير مرغوب فيه، وإعادة النظر فى العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتقدم بشكوى عاجلة إلى مجلس الأمن ضد خطف الطائرة المصرية، والشروع فى تنفيذ سياسة للاعتماد على الذات تنهى التبعية الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، وتقيم علاقات دولية متوازنة، وإيقاف التسهيلات العسكرية والمناورات المشتركة مع الولايات المتحدة، وإعادة النظر فى تواجد القوات الأمريكية، والقوات المتعددة الجنسية فى سيناء، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع العدو الإسرائيلى، وتجميد كافة الاتفاقات معه، وعلى رأسها كامب ديفيد، ووقف بيع البترول له، وإحياء اتفاقية الدفاع المشترك.

وهذا هو الرد الوحيد على العدوان.. وهذا أيضاً التحدى الذى تواجهه القوى الوطنية»

وعلى نفس الصفحة، كتب «**د.عصمت سيف الدولة**» مقالاً نارياً حاداً كالسيف تعليقاً على التصريحات «السافلة» التى أدلى بها السفير الأمريكى ووصف خلالها المجموعة الفدائية الفلسطينية «بأولاد العاهرات» وطالب «**د. عصمت سيف الدولة**» بطرد السفير الأمريكى. وتألق «**د.إسماعيل صبرى عبد الله**» فى حوار رصين وقاطع مع «**عاصم حنفى**» حول العلاقات الخاصة المصرية الأمريكية. فأكد أن هناك إمكانية لفض الاشتباك مع المصالح الأمريكية، وأن السقوط فى شبكة التبعية استغرق عشر سنوات، بينما الانقاذ يحتاج لـ ٣ سنوات. وأنه فى خلال عامين، نستطيع الاكتفاء من الذرة والاستغناء عن نصف القمح المستورد، وتصدير أرز مصرى. وأن ٦ دولارات من كل سبعة تقترضهم مصر تعود للخزينة الأمريكية.. إلى آخر الحقائق والحلول العملية التى طرحها فى هذا الحديث الهام، ونشر فى الصفحة الثالثة.

وفى مربع على أربعة أعمدة تحته، نشرنا دراسة معلومات عن الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة تحت عنوان «**مكامن الخطر الأمريكى على مصر والأمة العربية**».

وبالتوازى مع هذا الموضوع والتكامل معه، كان المانشيت الثانى فى الصفحة الأولى أيضاً «**الشرطة تستخدم العنف ضد الطلاب الغاضبين لكرامة الوطن**» وهو تحقيق إخبارى كتبه «**محمود الحضرى**» حول الصدام بين الشرطة وطلاب جامعة «**عين شمس**» وإلقاء القبض على عدد من طلابها وطالباتها، من بينهم «**حنان عبد العظيم**» كريمة «**الدكتور عبد العظيم أنيس**» أحد أبرز قادة التجمع وألمع كتاب «الأهالى» وأكثرهم وضوحا ومثابرة فى كشف الوجود الأمريكى الصهيونى والتصدى له ولسياسات التبعية والفساد، وقد نشرنا اسمها واسم كافة المقبوض عليهم وكذلك أسماء من اتهمتهم مباحث أمن الدولة فى مذكرتها للنيابة بالاشتراك فى هذه الأحداث.

وكتب «**فيليب جلاب**» عموداً ساخراً فى بابه «دبوس» تحت عنوان «**إرهابية مثالية**» حول «حنان».. بدأه بقوله :

«**حنان عبد العظيم أنيس**» اختارتها كلية الهندسة وجامعة عين شمس الطالبة «المثالية» للكلية وللجامعة لأسباب علمية وخلقية واجتماعية ورياضية ولأنها تحصل على درجة الامتياز فى كل سنوات الدراسة، فهم يصرفون لها منحة شهرية. فى مظاهرة احتجاج فى كلية الهندسة على العدوان الأمريكى على الطائرة المدنية المصرية، كانت الطالبة المثالية بالصدفة فى معمل الكلية من الثانية عشر حتى السادسة مساء. وفى مظاهرة الجامعة كانت فى بيتها لأنه يوم عطلة فى برنامج محاضراتها. وفى اليوم التالى قبضت عليها الشرطة من الشارع قبل أن تبتعد كثيراً عن بيتها فى طريقها إلى كلية الهندسة. واحتجزت فى قسم الشرطة وتم تحويلها إلى النيابة العامة بتهمة «إثارة الشعب وتكدير الأمن العام»!! وحنان ليست وحدها لكننى للأسف لاأعرف شيئاً عن بقية المقبوض عليهم. ولايعنى ذلك أن الذين اشتركوا من الطلاب فى التعبير السلمى عن غضبهم، ارتكبوا جريمة يستحقون عليها الحبس أو الضرب أو الإهانة».

حوار مع «الداخلية»

فوجئت ظهر الخميس - بعد حوالى ٢٤ ساعة من صدور «الأهالى» - باتصال تليفونى من مكتب وزير الداخلية **اللواء أحمد رشدى** بمنزلى، وأبلغنى المتحدث أن السيد الوزير على التليفون، بدأ الوزير حديثه معاتباً، فقال : «بقى أنا ياسى حسين بأضرب الطلبة والطالبات واقتحمت الحرم الجامعى و.. و.. إن كل مانشر اليوم فى «الأهالى»، غير صحيح وفيه تجنى واضح على الشرطة.. ياأخى الطلبة دول ولادنا.. والمشكلة لم تكن فى الطلبة ولكن فى العناصر التى اندست فى المظاهرات وكانت تخطط لأشياء أخرى..و..» وأجبته : «والله ياأفندم أنا نشرت ماشاهده محررو «الأهالى» وكل الصحف بأنفسهم وسجله مراسلو وكالات الأنباء بأنفسهم. ومستعد لنشر أى معلومات أو بيانات تثبت كذب مانشرته الأهالى» ورد الوزير : «لا أنا مش حاأكذب أنا سأضع أمامك الحقائق وأترك لك حرية اتخاذ القرار ونشر ماتقتنع به. طبعا أنت تعرف طنطاوى (مساعد الوزير لمباحث أمن الدولة) وأنا حاأبلغه وقابله وسيضع أمامك كل المعلومات».ووافقت على الاقتراح وأبلغته أننى سأتصل به فورا. وقبل أن تنتهى المكالمة، أثرت موضوع «**حنان**» كنموذج للقبض العشوائى، حيث كنت على ثقة أنها لم تتواجد- مجرد تواجد - فى الجامعة فى ذلك اليوم، وأن هناك أساتذة من كلية الهندسة يشهدون على ذلك. ورد **اللواء أحمد رشدى** : «انت حتكلمنى على حنان. حنان دى بنتى، وهناك صور التقطت لها أثناء المظاهرات.. وسيريها لك طنطاوى عند مقابلته» وكان الوزير يشير إلى الزمالة التى كانت تربط حنان بابنة اللواء **أحمد رشدى**، وكانا يذاكران سوياً سنوات طويلة.

فى المساء اتصلت **باللواء محمد طنطاوى** وكنت قد تعرفت به من قبل مع **الأستاذ خالد**، ودار بيننا حوار طويل حول العمل الحزبى وموقف «الأهالى»، وماتنشره حول التعذيب، وموقف جهاز الشرطة. وبصرف النظر عن تباين وجهات النظر، فكان واضحاً أن الداخلية - فى ذلك الوقت - كانت حريصة على إقامة جسور مع المعارضة وتغيير صورتها كجهاز قمع وتعذيب، التى استقرت خلال فترة **النبوى وأبو باشا**.

حدد لى **اللواء محمد طنطاوى** موعداً في مكتبه فى العاشرة مساء السبت. وحضر اللقاء «**العميد ماجد الجمال**» ودار نقاش طويل حول أحداث الجامعة وموقف جهاز الأمن منها. كنا نتحدث من موقعين متناقضين تماماً. ولكن كل طرف أجاد الاستماع للطرف الآخر. وحرص اللواء **طنطاوى** على تأكيد أن الشرطة كانت هى الطرف المعتدى عليه، وأن الصور الملتقطة للمظاهرات تكشف عن اندساس عناصر «معادية» تحاول تفجير الموقف. وأطلعنى على صور للمظاهرات محدد فيها بدوائر بعض الأشخاص قال لى: إن هناك ملفات لهم ولنشاطهم - وليسوا طلابا فى الجامعة - وأن وجودهم، والهتافات التى رددوها ضد الرئيس - وليس الهتافات ضد أمريكا وإسرائيل - هى التى دفعت السلطة للتدخل. وأكد فى النهاية أن المقبوض عليهم، كلهم على ذمة النيابة، وأنهم - بالنسبة للطلبة - فى ملحق مزرعة طره ويعاملون معاملة ممتازة، وسيفرج عن كل من تثبت براءته.

ولاحظت أن اللواء **طنطاوى** لم يشر إلى موضوع **حنان**، ولم يطلعنى على الصور التى قال لى الوزير عنها. فسألته عن **حنان** ولماذا ألقى القبض عليها رغم أنها لم تشارك - مجرد مشاركة - فى الأحداث، رغم قناعتى أن المشاركة أيضاً ليست جريمة. فقال اللواء طنطاوى: إن الوزير قال له عن موضوعها وأنه تحت الدراسة وسيتخذ القرار فى خلال ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة على الأكثر.

عاودت الاتصال باللواء **طنطاوى** تليفونيا ظهر يوم الاثنين ٢٨ أكتوبر. فأبلغنى أن حنان وكافة الطالبات سيفرج عنهن اليوم بناء على تعليمات الوزير. اتصلت بعد ساعة **بالمستشار رجاء العربى** المحامى العام لنيابات أمن الدولة، وأخبرته أننى علمت من وزارة الداخلية أنه سيتم اليوم الإفراج عن الطالبات المحبوسات على ذمة التحقيق فى أحداث جامعة عين شمس، وعن مدى صحة هذا الخبر، فأجاب بحسم وغضب: أنا الذى أصدر قرارات الإفراج، ولم يصدر أى قرار من هذا النوع.

فى الساعة الثامنة مساء فوجئت بعميد من مكتب اللواء **طنطاوى** يتصل بى فى المنزل، ويبلغنى أنه صدر قرار بالإفراج عن «**حنان عبد العظيم أنيس**» وكل الطالبات المحبوسات فى نفس القضية. وأن القرار أبلغ إلى مأمور سجن النساء بالقناطر. وأن المشكلة أنه لايوجد ترحيلات فى هذا الوقت، وطلب منى أن أبلغ أسرهم ليذهبوا الى سجن القناطر على وجه السرعة بسيارات خاصة، وأن التعليمات أن يتم الإفراج عنهم من السجن مباشرة دون اتباع الإجراء التقليدى بالمرور على مباحث أمن الدولة والافراج عنهن منها. ولفت نظرى إلى أن المنطقة مقطوعة وأنهم فتيات صغيرات يصعب خروجهن بحقائبهن وحدهن. وشكرته وسارعت بالاتصال **بالدكتور عبد العظيم أنيس** الذى طار بسيارته ومعه والد إحدى المحبوسات أيضاً، ليجدا «حنان» ورفيقاتها الثلاثة المفرج عنهن أمام الباب الخارجى للسجن ومعهن مأمور السجن فى انتظار الترحيلة الملاكى.

وقد أفرج عن الطلبة بعد ذلك بأيام. وانفردت «الأهالى» بنشر خبر الإفراج تحت عنوان «الإفراج عن ٤ طالبات من عين شمس»(٥٤). وفى نفس العدد كتبت «**د. رضوى عاشور**» فى باب «أحداث الأسبوع» تعليقاً تحت عنوان «حدث فى جامعة عين شمس» نقدت فيه بقوة وعنف سلوك الأمن فى مواجهة مظاهرات الطلاب.

معركة «سليمان خاطر»

نعود إلى الموضوع الأصلى، وهو الحملة ضد العدوان الأمريكى والتبعية الحكومية لواشنطون.

فقد واصلنا الحملة، فكتب «د. إبراهيم سعد الدين» مقالاً هاماً حول الدور السلبى الذى لعبه الإعلام المصري فى مواجهة هذه الأحداث احتل صدر الصفحة الخامسة تحت عنوان «الحزب الأمريكى.. والتضليل الإعلامى» وفى نفس الصفحة، كتب «حسين فهمى» مقالاً بعنوان «القراصنة» و «مدحت الزاهد» مقالا تحت عنوان «دعوة لمحاكمة ريجان» و «د.سلوى أبو سعده».. «محاولة لاحتواء اجماع الشارع المصرى»(٥٥)

وفجأة دخل عنصر جديد فى الموضوع، عقب اختطاف طائرة مدنية مصرية يوم السبت ٢٣ نوفمبر ١٩٨٥ وهو اقتحام الطائرة بواسطة الصاعقة المصرية فى مطار «فاليتا» بمالطة بناء على ضغوط أمريكية، واستجابة الحكومة المصرية لضغوط أمريكية إسرائيلية أخرى لحشد القوات المصرية على الحدود الليبية، على أساس اتهام ليبيا بتدبير عملية الخطف.

وركزنا فى هذه الفترة على وضع الحقائق وأسرار هذه العملية المعقدة أمام الرأى العام.. وتحليل الأحداث والتعليق عليها أيضاً.

فى أول عدد يصدر بعد عملية الاقتحام، كانت المانشيتات على النحو التالى :

«ردود أفعال غاضبة لفشل عملية إنقاذ ركاب الطائرة المخطوفة»

«خالد محى الدين : أدين عملية الاختطاف.. وأطالب بمحاسبة المسئولين عن كارثة الاقتحام»

«وحيد رأفت : على «أبو غزالة» أن يقدم استقالته فوراً»(٥٦)

وكان عنوان الافتتاحية : «**الجريمة.. والمذبحة.. وأسئلة ضرورية**» كاشفة للدور الأمريكى فى الاقتحام وصدور قرار إعلان حالة الطوارئ فى القوات المسلحة المصرية وحشدها على حدودنا الغربية (فى مواجهة ليبيا).

وفى العدد التالى(٥٧)، كانت المانشيتات أيضاً عن نفس الموضوع :

«مواجهة ساخنة بين الحكومة والمعارضة حول الاقتحام الفاشل للطائرة»

«أمريكا وإسرائيل تحرضان مصر على الحرب مع ليبيا»

«شولتز وريجان وراء القرار المصرى المالطى بعدم تزويد الطائرة بالوقود»

وتحت هذه العناوين مجموعة كبيرة من الحقائق والمعلومات من مصادر مصرية وأجنبية تزيح الستار عن هذه الجريمة المركبة.

وعلى الصفحة الثالثة، كتبت تحليلاً إخبارياً حاولت الإجابة فيه عن ثلاثة أسئلة تشغل بال الرأى العام :

* الأول، حول هوية الإرهابين الذين قاموا باختطاف الطائرة، وأسبابهم وأهدافهم؟

* الثانى، قرار اقتحام الطائرة والطريقة التى تمت بها، والمأساة الدامية التى انتهت إليها، وهل كانت ضرورة أم كانت هناك سبل أخرى؟

* والثالث، عن حقيقة ماقيل عن دور ليبى فى عملية الاختطاف، واحتمالات الرد المصرى وهل يصل إلى «الخيار العسكرى»؟

وكانت الإجابات دليل اتهام واضح للحكومة وسياساتها، بل وجرائمها.

ومرة أخرى تفرض علينا الأحداث المترابطة، العودة إلى حدث قديم ضمن هذه السلسلة، وهو حادث «**سليمان خاطر**». وكانت الأهالى تتابع أخباره فى صفحتها الأولى. فنشرنا فى العدد ٢١٣

خبراً فى الصفحة الأولى «نادى المجانين يتضامن مع سليمان خاطر». وفى العدد ٢١٦ «دفاع سليمان خاطر يطعن بعدم دستورية محاكمته أمام القضاء العسكرى». والعدد ٢١٧ «حملة تضامن شعبى مع سليمان خاطر»، «إسرائيل تربط بين تقدم المباحثات حول طابا والمحاكمة فى قضية رأس بركة»

وقد تصاعد اهتمام الرأى العام بسليمان خاطر مع بدء المحاكمة. ولعبت الأهالى - وعلى الأصح «صلاح عيسى» الذى تولى تخطيط الحملة والإشراف عليها فى الأهالى والحزب، وكنت قد سافرت إلى أفغانستان - دوراً أساسياً فى هذه الحملة فى «الأهالى» والحزب، وبتنسيق مع حزب العمل وصحيفته الشعب.

فنشرت «الأهالى» بيان « اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر» فى صفحتها الأولى تحت عنوان «من أجل العدل ومواجهة الصلف الاسرائيلى.. ضع توقيعك الأن وسوف ننقله لرئيس الجمهورية»(٥٨)

وكان مانشيت العدد.. «أقوال سليمان خاطر الكاملة أمام النيابة

«حذرت الإسرائيليين من الصعود قبل أن أفتح النار عليهم»

واحتلت أقواله صفحة ٣ كاملة.

وفى الأسبوع التالى، كان مانشيت العدد حول المحاكمة نشرنا ٢٤ صورة لساسة ومفكرين وكتاب وصحفيين وأساتذة جامعات وتحتهم مانشيت بالأسود «السياسيون والكتاب والفنانون والنقابيون وعشرات الآلاف من المواطنين يطالبون :»

«أوقفوا المحاكمة العسكرية لسليمان خاطر» وكان السطر الآخر بالأحمر وعلى امتداد ٨ أعمدة(٥٩)

وأعاد «صلاح عيسى» على صفحتى ٦و٧ رسم الحادث ومناقشة ملابساته وظروفه، تحت عناوين دالة

«التفاصيل الكاملة لحادث رأس بركة»

«حين يصبح الدفاع عن الحدود..خروجاً عن الحدود !»

«مرافقون للوزير الإسرائيلى يضربون عقيد شرطة مصرى»

ووقع صلاح الموضوع باسم «صادق عنان» حيث كان مازال ممتنعا عن الكتابة باسمه احتجاجاً، منذ أزمة حديث القذافى.

وفى العدد التالى، كان مانشيت العدد حول التضامن مع سليمان خاطر..

«تجددت المظاهرات فى الزقازيق وهدد المحامون والطلاب بالاعتصام»

«قنابل ممنوعة لفض مظاهرات التضامن مع سليمان خاطر»(٦٠)

وكتبت الافتتاحية حول نفس الموضوع «أحداث الزقازيق .. إنذار خطير»

وعلى صفحة (٥) كتب صلاح عيسى بتوقيع «صادق عنان» أيضاً. فقال تحت عنوان «حدود طحان.. وحدود سليمان..»

وخصصت صفحة ٧ كاملة لأخبار التضامن مع سليمان خاطر

وتكررت هذه التغطية الواسعة لقضية سليمان خاطر فى العدد التالى. (٦١)

وصدر الحكم على «سليمان خاطر» بالأشغال الشاقة ٢٥ عاماً.. وبدا وكأن الملف سيغلق

مؤقتاً.

ولكن.. وبعد الانتهاء من تجهيز العدد يوم الثلاثاء ٧ يناير، وكنت قد عدت من أفغانستان قبلها بأيام، فوجئنا ببيان صادر من وزارة الداخلية يعلن انتحار **«سليمان خاطر»** فى محبسه بالسجن الحربى، وموته. واجتاحنا حزن وغضب عميقان. وأسرعت بالاتصال **بصلاح عيسى** ثم بالأستاذ **«خالد محى الدين»**، للبحث فى كيفية نشرنا للخبر. وكنا متفقين جميعاً أن قضية الانتحار تثير شكوكاً هائلة، ولكننا اتفقنا جميعاً على أن ننشر الخبر بارزاً - كما هو - دون تعليق أو اتهام انتظاراً لمزيد من الحقائق والمعلومات. ونشر الخبر كمانشيت للعدد.. **«بيان رسمى : سليمان خاطر «مات» فى السجن** (٦٢) وكان هناك مقال للمستشار **«صلاح عبد المجيد»** رحمه الله منشوراً على صفحة (٥) تحت عنوان **«سليمان خاطر .. بين الرمز والحقيقة»** كتب قبل الحادث. وجاءت المعلومات والحقائق لتزيد من الشك، وهكذا كان مانشيت العدد التالى.. **«سليمان خاطر : قتلوه أم انتحر»**(٦٣) وكتب **صلاح عيسى** «تحليلاً إخبارياً» بتوقيعه هذه المرة، وهى أول مرة يكتب فيها باسمه منذ أزمة حديث القذافى.. جاءت عناوينه على النحو التالى :

«البحث عن صاحب المصلحة فى اختفاء «سليمان خاطر»..»

«ثلاثة احتمالات وثلاثة متهمين والتحقيق المحايد هو الذى يبدد الشكوك»

«هل كان «انتحار» سليمان بنداً من الصفقة الشاملة التى وقعت هذا الأسبوع بين مصر وإسرائيل؟»

«سر يذاع لأول مرة : الإفراج عن خاطر كان وراء خطف طائرة «فاليتا»..»

«الخيط الرفيع بين تقارير الطب الشرعى فى انتحار «سليمان» وانتحار سميرة مليان !»

وأبدع **«حجازى»** قصة كاريكاتيرية عن الحادثة نشرت فى نفس الصفحة.

وعلى صفحة خمسة عالج الموضوع أربعة من الكتاب هم.. **د. أحمد عكاشة** «الطب النفسى والإعلام»، ود. **سعيد إسماعيل على** «الغدر بأهل الغدر.. وفاء عند الله.. والوفاء لأهل الغدر.. غدر عند الله» ود. **محمد نور فرحات** «سليمان خاطر.. البطولة والتساؤلات» **وضياء الدين داود «يتسببون فى البلاء ويتعجبون منه إذا حدث»**

ونشر تحقيق كتبه **«محمد حاكم»** على الصفحة الثانية يحكى قصة رحيل جثمان الشهيد من المشرحة إلى المدافن ومعها عرض للمؤتمر الصحفى الذى عقده أطباء الطب الشرعى وقام بتغطيته **«مصباح قطب»**، وتصريحات لعدد من الشخصيات السياسية تطالب بلجنة تقصى الحقائق.

وعلى الصفحة الأخيرة(١٢) كتب **فيليب جلاب** «دبوس» **وأمين هويدى** «تأملات» عن نفس الموضوع.

وانتهت بذلك واحدة من أطول الحملات الصحفية للأهالى، بدأت فى ٩ أكتوبر ١٩٨٥ مع العدوان الإسرائيلى على مقر المنظمة فى تونس، وانتهت فى ٢٥ يناير ١٩٨٦ مع كشف حقائق استشهاد **«سليمان خاطر»..**

لا .. لمبارك

وجاء رد الحكم فى صورة حديث صحفى أدلى به الرئيس «**حسنى مبارك**» لمجلة «المصور» نشرته تحت عناوين صارخة من نوعية.. «**حزنت لموقف أحزاب المعارضة التى غاب عقلها**»

«**أسأل نفسى كم من الوقت تستطيع مصر أن تتحمل عبث أحزاب المعارضة**»

«**أحذر.. البديل فى علم الغيب ولكنه مخيف وخطر**»

«**مصر لم تعد تتحمل المزيد والحكم لم يعد يطيق.. لذلك أحذر**»

«**عندما سأضع الحقائق علنا أمام الشعب، سيكون هناك إجراء عملى على أرض الواقع**»

ونشرت الصحف اليومية (الحكومية)ملخصاً لحديث الرئيس مع المصور، وبنفس العناوين تقريباً، مما أوحى بأنه بيان للأمة وليس مجرد حديث صحفى، كما قلت فى افتتاحية العدد التالى مباشرة لنشر الحديث. وقد احتلت الافتتاحية مكاناً أبرز من المعتاد، فنشرت على ٤ أعمدة فى صدر الصفحة الأولى، بعناوين محايدة.. «**الرئيس مبارك والمعارضة**» «**الأخطار التى تهدد الديمقراطية ولقمة العيش**» ووقعتها باسمى، وكانت واحدة من مرات نادرة أوقع فيها الافتتاحية وقد ناقشت الافتتاحية اتهامات الرئيس للمعارضة والتى حركتها مواقف الأحزاب من الشهيد «**سليمان خاطر**».. وجاء فى هذه الافتتاحية : (٦٤)

«..بداية فموقف أحزاب المعارضة من هذه القضية - ومن غيرها من القضايا - ليست واحدة، حتى وإن اتفقت فيما بينها فى بعض الأساسيات. فلكل رؤيته وتحليله وأسلوبه وممارساته، التى قد تختلف كثيرا أو قليلا عن الآخرين.

وفى هذا الخصوص كان لحزبنا موقف واضح وثابت ومتسق من قضية **سليمان خاطر**.

والرئيس يتهم المعارضة جملة بعدة اتهامات..

* فهو يتهم المعارضة بأنها سارعت بالتشهير الكاذب بأن هناك ضغطاً على مصر، وأن إسرائيل ربطت بين قضية طابا وضرورة محاكمة **سليمان خاطر**.

والحقيقة تقول إن المعارضة لم تفعل أكثر من أنها قامت من خلال صحافتها بواجب نقل المعلومات للقارئ. فالذى قال بوجود ضغط إسرائيلى يربط بين **طابا** ومحاكمة «**سليمان خاطر**» هم المسئولون الإسرائيليون والمصريون أيضاً فى تصريحات منشورة فى صحف إسرائيل والعالم مذاعة فى إذاعة إسرائيل والعالم كله، ولم يكذبها أى مسئول مصرى.

فصحيفة «هاآرتس» ذكرت أن «**محمد بسيونى**» القائم بالأعمال المصرى فى تل أبيب، أكد أن السلطات المصرية تعهدت بتقديم تعويضات لأسر الإسرائيليين السبعة الذين قتلهم فى سيناء الجندى المصرى **سليمان خاطر**. ثم قام «**عبد الهادى قنديل**» وزير البترول المصرى بزيارة لإسرائيل فى ٢٥ نوفمبر. وقال راديو إسرائيل أنه سلم المسئولين هناك نتائج التحقيقات التى قامت بها السلطات المصرية فى الحادث، ووعد بإنهاء المحاكمة قبل نهاية ديسمبر.

وصرح **إسحق شامير** وزير خارجية العدو الإسرائيلى.. أنه أعلن فى مفاوضاته مع **قنديل** أن التوضيح الذى حمله حول التحقيق والمحاكمة غير كاف لاستئناف المحادثات مع مصر حول طابا.

وذكر راديو إسرائيل فى ٣ ديسمبر، أن وفداً اسرائيلياً يضم «**ديفيد كمحى**» و «**إبراهيم**

تامير» وصل إلى مصر للاطلاع أولاً على نتائج التحقيقات مع **سليمان خاطر**، قبل استئناف مباحثات طابا.

وحتى الآن لم يكذب أى مسئول مصرى هذه الأنباء.

* ويتهم الرئيس المعارضة بأنها سعت لتهييج الشارع وطلاب الجامعات.. مرة تحت دعوى أنه ماكان ينبغى محاكمته، ومرة أخرى تحت دعوى أن الحكم كان قاسياً..

وأرجو أن يراجع الرئيس الذين قدموا له تقارير حول ما أسموه إثارة الأحزاب للشارع وطلاب الجامعة. فالذى أثار الطلاب - والشعب المصرى - هو تخاذل الحكومة أمام إسرائيل وضغوطها وشروطها، ووصفها لجندى قام بواجبه العسكرى فى الدفاع عن الموقع الذى أؤتمن عليه بالجنون وحرمانه من المثول أمام قاضيه الطبيعى.

وأتحدى كتاب هذه التقارير أن يكون حزبنا قد تدخل كحزب فى أى يوم فى حركة طلاب الجامعة وحقهم فى التعبير عن رأيهم فى قضاياهم وقضايا الوطن بكافة الوسائل المعروفة.. وإن كان أعضاء حزبنا من طلاب الجامعات لم يتخلفوا ولن يتخلفوا يوما عن مشاركة زملائهم فى كافة نشاطاتهم وانتفاضاتهم الطلابية. ولكن يبدو أن كتبة التقارير يعتبرون نشر الحقائق والمعلومات وتحقيقات النيابة وجلسات المحاكم.. تحريضاً وإثارة.

كذلك فلم يعترض حزبنا أو أى من أحزاب المعارضة على محاكمة **سليمان خاطر**، محاكمة «قانونية» عادلة واثقين من براءته. ولكننا اعترضنا على سحب القضية من النيابة العامة صاحبة الاختصاص الأصيل، وتحويلها إلى النيابة العسكرية بقرار يستند إلى قانون الطوارئ، وعلى الإيقاع السريع الذى تتم به المحاكمة أمام القضاء العسكرى و «رغم الثقة فى نزاهة القضاء المصرى، إلا أن المناخ العام الذى تجرى فيه المحاكمة يدعو للقلق.».

وقالت رسالة «اللجنة القومية للدفاع عن «**سليمان خاطر**» والتى كان لحزبنا فضل السبق فى الدعوة لتشكيلها، قالت الرسالة الموجهة لرئيس الجمهورية والتى وقع عليها قادة الأحزاب والمنظمات السياسية والديمقراطية والشخصيات السياسية والنقابية.. «ولكن لايخفى عليكم موجة القلق التى اجتاحت ضمائر الشعب منذ أن سحبت أوراق التحقيق مع المواطن **سليمان خاطر** من أيدى رجال النيابة العامة، وأسند التحقيق الى النيابة العسكرية. لقد رأى فيه المواطنون تدخلاً فى مجرى التحقيق العادى الذى بدأ، وقطعاً لطريق **سليمان خاطر** فى المثول أمام قاضيه الطبيعى امتثالاً لأحكام الدستور، وحجباً للدعوة عن المراقبة الشعبية..»

لماذا «الموساد»؟!

* ويتهم الرئيس المعارضة أنها أرادت استثمار القضية وروجت بين الناس أن «الموساد» هى التى قتلت **سليمان خاطر**.

وأضاف: إذا كانت قناعتهم أن مصر تعجز عن أن تحمى سجينا فى زنزانة فعلى الجميع السلام. وأكد أنه كانت هناك خطة لتأمين **سليمان خاطر** فى سجنه، تواجه كل الاحتمالات بما فى ذلك هذا الاحتمال المجنون، وأنه من غير المعقول أن يقوم أحد بقتله وأنا لاأعرف.

وبداية فالرئيس يحمل نفسه أكثر من طاقته. فكثيرا ماتقوم أجهزة معينة بعمليات مخالفة

للقانون، أو جرائم، مثل قتل الخصوم السياسيين أو التعذيب فى السجون، دون معرفة رئيس الدولة بل تحرص فى الغالب على عدم معرفته بها.. وإلا فهل استأذنت الأجهزة الرئيس فى ممارسة التعذيب فى قضيتى الجهاد والحركة الشعبية.. وهل طلبت موافقته على قتل المرحوم **«كمال السنانيرى»** تحت التعذيب عام ٨١، ثم الادعاء بانتحاره شنقاً فى زنزانته؟.. بالقطع لم يحدث، فلماذا يتوقع أن تستأذنه أو تبلغه بجريمة قتل **سليمان خاطر.**

أما قضية اتهام المخابرات الإسرائيلية (الموساد)، فالحقيقة التى فاجأت الجميع، أن الرأى العام هو الذى ألقى بهذا الاتهام قبل أن تفكر فيه أو تطرحه الأحزاب أو صحف المعارضة كأحد الاحتمالات. وللرأى العام عذره. فما تكشف أثناء عملية اختطاف الطائرة المصرية، من اختراق أجهزة المخابرات الأجنبية للأمن القومى المصرى، أمر أصبح شائعاً ومعروفاً ويحتاج إلى إعادة نظر فى الأوضاع التى مكنت الولايات المتحدة وإسرائيل من هذا التسلل. وهى أوضاع واضحة لاتحتاج إلى اجتهاد.

واذا كان الرئيس يقول إن هناك خطة لتأمين **سليمان خاطر** داخل سجنه. فكيف وقعت الجريمة، سواء الانتحار أو القتل؟ وماهى الثغرات التى تم من خلالها وقوع الجريمة؟ ومن المسئول؟ وماهى العقوبات التى أنزلت بالمسئولين..؟

إن كل ماطالب به حزبنا بعد مقتل **سليمان خاطر** ومازال يطلبه، لجنة سياسية للتحقيق تقطع أى شك باليقين.

* تبقى ملاحظة أخيرة فى موضوع سليمان خاطر.

فالسيد الرئيس يستثنى من أحزاب المعارضة شخصاً واحداً وهو «الموقف العاقل والمسئول الذى تبناه شيخنا فى القانون **وحيد رأفت»**.

وليسمح لى السيد الرئيس بسؤال.. هل ينسحب هذا التقدير على موقف الدكتور **وحيد رأفت** عند اقتحام الطائرة المصرية فى مطار فاليتا والذى أعلنه يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر وقال فيه : «إن عملية الاقتحام فاشلة بكل المقاييس. والقرار متسرع وكان يمكن الوصول إلى نتيجة أفضل بالمفاوضات. إن المشير أبو غزالة يتحمل مسئولية جسيمة وعليه أن يقدم استقالته فوراً دون انتظار المساءلة السياسية أمام مجلس الشعب».

البديل مرفوض

ان قضية **سليمان خاطر** بكل ملابساتها فى حديث الرئيس لم تكن إلامدخلاً لطرح قضية هامة وأساسية، هى لب بيان رئيس الجمهورية، وأعنى قضية الديمقراطية وموقف الأحزاب المعارضة وأجهزة وسلطات الدولة منها. فالرئيس غاضب من المعارضة ورافض لممارساتها ويتهمها بأكثر من اتهام.

** فالمعارضة تضرب الديمقراطية فى مقتل وهى فى خطر لأن المعارضة تقتلها بممارساتها التى تستهدف الفوضى والتهييج والإثارة. ولا أدرى ماهى الممارسات والضربات التى توجهها المعارضة للهامش المحدود من الديمقراطية القائم فى مصر.

هل الخلاف فى الرأى والتعبير المحدود المتاح للمعارضة عن هذا الرأى يعد خطراً على ديمقراطيتنا.

إن كل ماتمارسه المعارضة (للأسف) لايتجاوز حق الكلام المقيد بالصحيفة الأسبوعية لكل حزب وبالمؤتمرات التى تقام داخل المقارات، بينما محرم عليها كافة الإمكانات والوسائل السياسية المعروفة فى

أى نظام ديمقراطى مثل حق التنظيم فى وحدات الإنتاج والعمل والجامعات، وحق مخاطبة الرأى العام من خلال أجهزة الإعلام المملوكة للدولة والمسماة بالقومية، وحق الاجتماع فى الأماكن العامة، وحق تنظيم المظاهرات السلمية، وإنشاء الجمعيات والشركات التى تمول نشاطها.. بأن أحزاب المعارضة ممنوعة قسرا من التواجد فى المجالس التمثيلية فى المحليات ومجلس الشعب بقوة قانون جائر يسمى قانون الانتخاب بالقائمة المطلقة وقانون الانتخاب بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة وبقوة أجهزة الدولة التى احترفت تزييف الانتخابات العامة لصالح الحزب الحاكم.

فكيف تهدد المعارضة الديمقراطية فى مقتل؟

إن الحفاظ على الديمقراطية واستقرارها وتقدمها مسئولية الأغلبية لا الأقلية، والحكومة تقول لنا إن الحزب الوطنى الديمقراطى هو حزب الأغلبية الذى يحظى بتأييد ٨٠٪ من الشعب المصرى!

إذن فلماذا هذا الخوف والقلق من أحزاب المعارضة والتى لاتتمتع طبقاً لما تقوله الحكومة والحزب الذى يقوده رئيس الجمهورية إلا بتأييد أقلية ضئيلة لاتتجاوز الـ ٢٠٪؟!

** والمعارضة من وجهة نظر الرئيس لاتفعل أكثر من تبادل الشتائم والسباب عبر الصحف الحزبية ولاتقدم بديلاً، وتشكك فى المطالبة بالاعتماد على النفس وإسهام المواطنين فى سداد بعض قروض مصر.

وهو اتهام يبدو بالنسبة لنا فى حزب التجمع غريباً وداعياً للحيرة. فحزبنا وهذه الصحيفة الناطقة باسمه أعطت قضية البديل وقتاً وجهداً ومساحة تفوق طاقتها بكثير. ومن المحزن حقاً أننا مطالبون فى كل أزمة تمر بها الحكومة وتعجز عن حلها أن تقدم كشف حساب عن البدائل التى أعددناها وأعلناها من قبل مرات ومرات.

ومع ذلك لابأس من التكرار، فحزبنا يفخر بأن أجهزته المختلفة وخبراءه أنجزوا، وسط المعارك والضربات الموجعة التى توجهها الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٧٦ وحتى الآن للحزب ولأعضائه والتى تمس أمنهم ولقمة عيشهم، مجموعة هامة من الدراسات والبرامج والخطط البديلة التى تقدم حلاً لكل مشاكلنا فى المدى البعيد والقصير.وإذا تركنا البرنامج العام للحزب (أبريل ١٩٨٠) والبرنامج الانتخابى لإنقاذ مصر من الفساد والتبعية والطفيلية (مايو ١٩٨٤) فهناك مجموعة من البرامج التفصيلية لعلاج أهم وأعقد المشاكل.

هناك التقرير الاقتصادى الذى قدم فى المؤتمر الاقتصادى (فبراير ١٩٨٢) والتقرير الخاص بقضية الدعم والذى قدم لرئيس الجمهورية بناء على طلبه (٧ مارس ١٩٨٥) وطبع ونشر فى كتاب من ١٦٤ صفحة تحت عنوان «دعم الأغنياء ودعم الفقراء» وبيانات الأمانة العامة فى أبريل ١٩٨٥ وعقب تشكيل وزارة **على لطفى** والذى قدم برنامجاً لإنقاذ الاقتصاد الوطنى فى نقاط محددة قابلة كلها للتنفيذ الفورى.

وهناك ميثاق الإسكان الذى طرحه الحزب خلال انتخابات ٨٤ لحل أزمة الاسكان وهناك برنامج ديمقراطى متكامل طرحه الحزب فى كتاب أمينه العام **خالد محى الدين** الذى صدر فى أبريل ١٩٨٤ تحت عنوان **«مستقبل الديمقراطية فى مصر»**

إن القائمة طويلة، والبدائل موجودة ومطروحة ومنشورة على الأمن العام والحكومة ولم تتخلف «الأهالى» عن طرحها وشرحها أكثر من مرة.

ولكن يبدو أن هناك مايحول بين رئيس الجمهورية والاتصال بهذه البدائل ومعرفتها، أو أن هناك

رفضاً لها لأنها لاتلبى رغبات بعض أصحاب القرار فى مصر.

الأكثر غرابة فى هذا الاتهام هو القول بتشكيكنا فى المطالبة بالاعتماد على النفس.. فحزبنا هو أول من طرح هذا الشعار عام ١٩٨٠ فى برنامجه العام قائلاً : «إن حل مشاكل مصر يبدأ بالاعتماد قبل كل شئ على النفس وتعبئة كل الموارد الذاتية والقومية، فالتنمية معركة وطنية تعتمد فى الأساس على قوتنا الذاتية» والفرق أو الخلاف بيننا وبين الحكومة، أنهم يطرحون الشعار فقط دون أى سياسات عملية لتنفيذه بل يمارسون مايتناقض معه كلية بينما نطرح نحن الشعار ونقدم السياسات التفصيلية لتطبيقه وأخرها النقاط التى طرحها د. **فؤاد مرسى** فى «الأهالى» العدد الماضى!

** ويضيف الرئيس اتهاماً جديداً للمعارضة.. فقادة الأحزاب «كل لايعجبه سوى نفسه» كل يريد أن يسير الحاكم أو يمسك بزمام الحكم، كل يسعى إلى استثمار أى فرصة من أجل الإثارة والتهييج.

وعذراً فلن أقف أمام الإعجاب بالنفس، فالواقع والممارسة وشخص **خالد محى الدين** كلها ترد على هذا القول وأيضاً قضية الإثارة والتهييج سبق تناولها من قبل.

يبقى قضية الإمساك بزمام الحكم، وقد قلنا ونقول وسنقول دائما، إن حزبنا يسعى للوصول للحكم بالوسائل الديمقراطية لكى ينفذ برنامجه لإنقاذ مصر مما تردت إليه. ولايستحق أى حزب حق الوجود مالم يكن يسعى إلى الحكم.. وإلا فكيف سينفذ مايطرحه على الناس من أفكار وبرامج؟

ولكن يبدو أن مفهوم الحزب الواحد الذى يحكم دائماً مازال مسيطراً، رغم الحديث عن التعددية والحزبية والديمقراطية.

التبعية .. ومراكز الضغط

نفس المنطق يحكم الحديث عند تناول الدولة وممارساتها وأوضاعها.

* فالرئيس يرفض القول بأن مصر تعانى من التبعية. ويتساءل أين شواهد هذه التبعية التى يتحدثون عنها. ويبدو أن هناك افتقاداً للغة مشتركة فى هذا الموضوع الجاد والخطير.

لم تعد التبعية كما كانت فى القرن الماضى أو قبل الحرب العالمية الثانية، ضغوطاً مباشرة وقرارات وتعليمات وحكومات موالية تقيمها الدولة المستعمرة، كما كان الحال مثلاً خلال الوجود البريطانى فى مصر. ولكن الوسائل والأساليب تغيرت وأصبحت متوائمة مع الجديد فى العالم.

فعندما نتحدث عن التبعية، لانقول إن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تصدران التعليمات المباشرة لتنفيذ مايريدون. ولكننا نتحدث عن واقع موضوعى : عن ارتباطات اقتصادية وأوضاع تتعلق بالغذاء وترتيبات عسكرية وعلاقات سياسية تجعل سلطة اتخاذ القرار فى مصر مرهونة بإرادة الولايات المتحدة الأمريكية، اللهم إلا إذا ملكنا شجاعة اتخاذ قرار بتغييرات جوهرية فى سياساتنا تؤدى عبر فترة زمنية محددة إلى إنهاء الاعتماد الكامل اقتصادياً وعسكرياً على الولايات المتحدة، والبدء فى تحقيق تنمية مستقلة، وهو أمر ممكن.. وإذا كان الرئيس لم يتح له الاطلاع على دراساتنا فى هذا المجال فحزبنا على استعداد أن يضع أمامه كل مالدينا من أفكار وبرامج وخطط لتحقيق الخلاص من التبعية.

* وبنفس القدر الذى يرفض به الحديث عن التبعية.. يرفض الرئيس الحديث عن ضغوط تمارس على الحكومة.. وعن سيطرة رجال الأعمال أو غيرهم.. ويتساءل.. لماذا يسيطرون على الحكومة؟

الواقع أنه لاتوجد أى حكومة لاتتعرض لضغوط من جانب القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة.. سواء من النقابات العمالية والمهنية أو روابط وتنظيمات رجال الصناعة والتجارة، أو تجمعات الفلاحين، ومن باب أولى الأحزاب التى تمثل المصالح الطبقية المختلفة، وإنكار وجود مثل هذه الضغوط من هذه القوى التى تسمى - فى عالم السياسة - جماعات الضغط، لايفيد أحداً.

المشكلة فى مصر أن الطبقات الشعبية والاجتماعية والأحزاب التى تعبر عنها محاصرة بالقانون وبممارسات الدولة، بينما القوى الطفيلية والرأسمالية الكبيرة، تملك عناصر قوة وحرية فى الحركة ووسائل التعبير والضغط لاحدود لها.. سواء كانت وسائل إقتصادية أو إعلامية أو سياسية.

والجديد هو تنظيم هذه القوى الطفيلية لنفسها فيما عرف باسم «جمعية رجال الأعمال» التى أصبح لها برنامج متكامل وممثلون فى الحكومة، بل على قمتها وفى مجلس الشعب وفى الصحافة الرسمية المسماة بالقومية، وفى كافة مراكز صنع القرار فى مصر. بحيث أصبح القول بأن الحكومة الحالية هى حكومة رجال الأعمال قولاً صحيحاً يسنده الكثير من الوقائع.

والجديد أيضاً أن هؤلاء يريدون أن لايحكموا بالواسطة، من خلال غيرهم، وإنما يريدون الحكومة كاملة لهم. من أجل تنفيذ ميثاقهم الذى أعلنوه فى مؤتمرهم بالأسكندرية واستجابت الحكومة للكثير منه ووعدت بتنفيذه.

إن هذه الحقائق كلها التى فجرها حديث الرئيس حول الديمقراطية والتى تتعلق بالمعارضة أو الدولة وأجهزتها.. تقودنا الى أهم وأخطر ماجاء فى بيان الرئيس.. وهو إنذاره الأخير.. الذى قال فيه :

«أسأل نفسى الآن كثيرا، كم من الوقت تستطيع مصر أن تتحمل هذا العبث وكم من الوقت يستطيع الحكم أن يتحمل ذلك..»

«أعتقد أن مصر لم تعد تتحمل المزيد وأن الحكم لم يعد يطيق. إن كنت قد تحملت الكثير، فهناك غيرى لايتحمل، ان الحكم ليس فقط شخص رئيس الجمهورية.. الحكم مؤسسات ودولة ومناخ واتفاق على مصالح قومية»

وهذا هو بيت القصيد ومكمن الخطر فى كل ماقيل..

إن هناك مؤسسات داخل جهاز الحكم ضاقت بالشرعية الدستورية القائمة، ترفض الهامش المحدود للغاية من حرية التعبير، وتضغط وتهدد بقلب المائدة على الرؤوس.

ولم يحدد رئيس الجمهورية، هذه المؤسسات أو مطالبها على وجه الدقة ولكن فى قوله مايكفى لكى نقول إن هناك خطراً ما، ينطلق من داخل مؤسسات الحكم ويهدد الديمقراطية.

ولايحتاج المرء إلى عبقرية خاصة ليعرف أسباب هذه الأزمة التى يمكن تحديدها فى مظاهر أساسية.

١- أن الحزب الوطنى الديمقراطى صاحب الأغلبية فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة وبالتالى فى البرلمان والذى يشكل الحكومة، ويسيطر على الجهاز التنفيذى وأجهزة الحكم المحلى ويحتكر المجالس المحلية وأجهزة الإعلام والصحافة، فلديه صحافة رسمية أو قومية كما يسمونها، توزع يومياً ١,٥ مليون نسخة، وإذاعة أكثر من ٤٥ ساعة يومياً وتليفزيون ٢٥ ساعة يومياً. هذا الحزب يحكم ولا يقود.

وهناك فرق بين الحكم والقيادة. يحكم ولكنه معزول عن الرأى العام والجماهير وسياساته مرفوضة، وهناك فجوة تصديق هائلة بينه وبين الشعب المصرى. والمواطنون يبحثون عن الحقيقة والحل بعيداً

عنه.الحكومة ترجع هذه الأزمة التي يعانيها الحكم إلى صحف وأحزاب المعارضة.

٢- تدرك الحكومة جيداً أن أى قدر من الديمقراطية مع استمرار الأزمة الاقتصادية وتحميل الجماهير لأعباء هذه الأزمة.. أمر فوق طاقة الحكومة التى تنتهج سياسة تخدم مصالح الأقلية الطفيلية.

وقد تعقدت الأزمة الاقتصادية ووصلت إلى أبعاد تجاوزت حد الخطر فالحكومة تعتمد فى خطتها على الخارج وعلى مصادر للعملة الأجنبية لاتسيطر عليها بأى حال من الأحوال. وقد تحقق انخفاض كبير فى حصيلة ٤ منها وهى «البترول - عائدات المصريين العاملين فى الخارج - السياحة - المعونة الأمريكية».

المصدر الوحيد الذى حقق زيادة هو قناة السويس.. وتعرف الحكومة أن هناك انخفاضا جديدا فى حصيلة هذه المصادر الأربعة.

والحل كما قررته - خضوعاً لانحيازها الطبقى للطفيليين والرأسمالية الكبيرة وكبار الرأسماليين الزراعيين - هو تحميل العاملين والجماهير ثمن هذه الأزمة وذلك بتخفيض اعتمادات الأجور والمرتبات فى ميزانية الدولة بمقدار ٥٠٠ مليون جنيه يتحملها العمال والموظفون، وتخفيض اعتمادات الدعم ٦٠٠ مليون جنيه تتحملها كل الطبقات الشعبية والوسطى.

٣- تصاعد الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على الحكومة المصرية اقتصادياً وسياسياً وعجز الحكومة عن رفض هذه الضغوط نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاعتماد المطلق على الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وعسكرياً بالإضافة إلى تشابك مصالح الطبقات الحاكمة مع الولايات المتحدة الأمريكية والنفوذ الأمريكى فى الأجهزة المصرية.

٤- ضيق بعض مؤسسات الحكم بالشرعية الدستورية القائمة وضغوطها من أجل تعديل الأوضاع لوقف أى نقد أو معارضة.

إن معالجة الأزمة لايكون ولن يكون بالتهديد بضرب الديمقراطية أو توجيه ضربات بوليسية للمعارضة أو بانقلاب على الشرعية والدستور وإنما تكون المواجهة الصحيحة فى جانبين :

الأول : التمسك بالشرعية الدستورية القائمة والتصدى لأى محاولة للعدوان عليها أو الانتقاص من الهامش الديمقراطى المحدود الذى تتيحه تمهيدا للتقدم نحو مزيد من الحريات والديمقراطية.

الثانى : الضغط من أجل تعديل السياسات الاقتصادية حماية لمصالح الجماهير الشعبية والفئات الوسطى فى المجتمع ووقف العدوان على حقوقها ومصالحها.

وإذا كان الرئيس يشكو من مراكز ضغط فى مؤسسات الدولة فمن حق أحزاب المعارضة بل من واجبها العمل على تكوين مراكز ضغط مقابلة تعتمد على الجماهير ومنظماتها الديمقراطية والاقتصادية والنقابية حماية للشرعية والدستور ومصالح الجماهير اليومية.

وفى هذا النطاق تبدو أهمية الإشارة الجيدة التى وردت فى خطاب الرئيس حول تعديل الدستور والقطاع العام.

فنحن مع الرئيس أن تعديل الدستور فى ظل الأوضاع والتوازنات السياسية الحالية لن يكون فى الاتجاه الصحيح لتحقيق مزيد من الحريات..

أى تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية وسلطاته وإلغاء المادة ٧٤ سيئة السمعة وتأكيد حرية الأحزاب والصحافة وإنما سيتجه كما قال الرئيس تماماً لإلغاء كل المواد التى تضمن حقوقاً اجتماعية

واقتصادية للمواطنين سواء مجانية التعليم أو دور القطاع العام أو التخطيط إلخ..

كذلك نحن مع الرئيس فى قضية القطاع العام وضرورة المحافظة عليه وتطويره، ولكن المهم أن يتحول هذا الشعار الهام إلى واقع فى الممارسة بدلاً من انحياز الحكومة السافر للقطاع الخاص حتى الخاسر والطفيلى.

حسين عبد الرازق

وفى العدد التالى مباشرة(٦٥)، نشرنا الحديث الذى أجراه **«صلاح عيسى»** مع **«خالد محى الدين»** بتكليف من مجلس التحرير وتلخص العناوين جوهر المقال..

«خالد محى الدين يواجه الحملة الرسمية على المعارضة :

«لن نتراجع ولن ندخل المحور.. ولن نغلق أبواب الحوار»

«ارتفاع أسعار المعيشة هو الذى يثير الناس.. وسياسة الحكم هى التى تحرضهم وليست أحزاب المعارضة»

«ضيق بعض المؤسسات بأحزاب المعارضة دليل على أن الديمقراطية فى حاجة إلى الانتعاش وليس الانكماش»

«قبول الحكم بالضغوط السياسية لايمس كرامته.. بل يكشف انتماءه السياسى»

«ليس من حق الحزب الحاكم أن يفرض سياساته باعتبارها أهدافاً قومية»

الأمن المركزى .. ورحيل رشدى

وبنفس هذه الروح القوية الواثقة والشجاعة والمبادرة، واصلت «الأهالى» ضرباتها الصحفية ومعاركها.. وأذكر منها التحقيقات الممتازة التى انفردت بها «الأهالى» وكتبتها الزميلة **أمينة النقاش** حول انتخابات السودان بعد الانتفاضة(٦٦) وقدمت من الخرطوم أكمل وأوضح صورة للحياة السياسية هناك. وسلسلة مقالاتها عن التعددية الحزبية بعد تجربة عشرة أعوام(٦٧)، والحملة الخاصة باستعادة الرأسمالية سيطرتها على الحكم(٦٨) والتى شارك فيها كل من د. **إبراهيم سعد الدين**، د. **فؤاد مرسى**، د. **إسماعيل صبرى عبد الله**، **محمود المراغى**، **عاصم حنفى**، د. **ابراهيم العيسوى**.. إلخ. وتغطية أحداث ٢٥و٢٦ فبراير. وتستحق الأخيرة وقفة قصيرة.

فى صباح الأربعاء ٢٦ فبراير ١٩٨٦، كنت ماثلاً أمام المحامى العام لنيابات أمن الدولة العليا المستشار **عبد المجيد محمود**، بحضور الزميلة **أميرة بهى الدين** المحامية، والزميل **محمد عبد القدوس** عضو مجلس نقابة الصحفيين ومقرر لجنة الحريات بها للتحقيق معى فى إحدى قضايا النشر «بالأهالى». قبل ذهابى إلى التحقيق بصحبة أميرة فى سيارة من الأهالى، كنا قد سمعنا إشاعات حول اضطرابات فى الهرم والجيزة فى صفوف الأمن المركزى ووقوع حرائق وسقوط قتلى وجرحى، ولم نكن قد تأكدنا بعد من حقيقة ماحدث رغم إعلان حظر التجول فى منطقة الجيزة والأهرامات من الساعة السادسة صباحاً. وأثناء التحقيق جرت عدة اتصالات تليفونية بالمحقق المستشار **عبد المجيد محمود**، أبلغنا بعدها بضرورة الإسراع فى إنهاء التحقيق حيث سيضطر إلى النزول بنفسه إلى مواقع الأحداث التى تتطور بصورة خطيرة. وبدا متوتراً فى حديثه وحاداً على غير

عـادته، ووقع بعض الشد والجذب بينه وبين **محمد عبد القدوس** الذى كان مصراً على تسجيل اعتراضاته فى محضر الجلسة، وبينما التحقيق يتواصل تلقى مكالمة جديدة، أبلغنا بعدها بأن حظر التجول سيفرض اعتباراً من الساعة الثانية ظهراً أى بعد ساعتين بالضبط، وقرر تأجيل التحقيق. أصيبت الزميلة **أميرة بهى الدين** بالقلق والتوتر لأن طفلتها **«سمر»** كانت فى الحضانة، وبدا مستحيلاً أن تصل إليها لاستلامها وإعادتها للمنزل قبل الساعة الثانية. وانطلقنا من نيابة أمن الدولة فى الجبل الأخضر نحاول الوصول إلى قلب المدينة لتأخذ **أميرة** سيارتها وأعود أنا بعد ذلك الى المنزل. كانت الشوارع فى حالة خطيرة من الفوضى، السيارات عاجزة عن السير والمرور فى ارتباك لامثيل له. وأصبح الوصول إلى قلب المدينة فى حكم المستحيل. وأخيرا نجح السائق فى الوصول إلى المدينة ووصلنا الى منازلنا قبل بدء حظر التجول الذى تحركت ساعة بدئه إلى الرابعة على ما أذكر.

وكان علينا أن نفكر ونعد للعدد القادم ونحن أسرى فى منازلنا وأصبح التليفون هو أداة الاتصال الوحيدة وتوالت اتصالاتى **بصلاح عيسى ومحمد سيد أحمد ورفعت السعيد** والأمين العام **خالد محى الدين**.ومع توالى أخبار التدمير والعنف وانتشار التمرد فى مناطق عديدة، اتصل بى **صلاح عيسى** تليفونيا، واقترح أن أتصل **بخالد محى الدين** وأطرح عليه فكرة مبادرته بالاتصال برئيس الجمهورية، لينقل له وجهة نظر التجمع فى هذه الأحداث الخطيرة ويؤكد على أن الديمقراطية الصحيحة هى العاصم من انتشار العنف فى المجتمع، وأيضا معالجة الجذور الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأحداث ولأحداث العنف عامة. واتصلت بخالد بعد عودته من خارج القاهرة فى مساء نفس اليوم، وتحمس للاقتراح، وأجرى اتصالا بعدد من أعضاء الأمانة المركزية الذين وافقوا بدورهم على الاقتراح.. ثم بادر بإصدار تصريح بوجهة نظر الحزب، واتصل بمكتب الرئيس طالبا إبلاغ الرئيس وجهة نظرنا. ولم يمض وقت طويل حتى عاود مدير مكتب الرئيس الاتصال بالأستاذ **خالد** ليبلغه شكر الرئيس وتقديره ويدعوه مع رؤساء الأحزاب لاجتماع مع رئيس الجمهورية. وقد أدى هذا الاتصال واللقاء مع الرئيس إلى تحجيم الحملة التى كانت الصحف وأجهزة الإعلام قد بدأتها فى محاولة لتفسير الأحداث بمنطق المؤامرة واتهام الأحزاب المعارضة مرة، والشيوعيين مرة أخرى، والأصوليين الإسلاميين مرة ثالثة.

ورغم حظر التجول وتسارع الأحداث، فقد ظهر العدد التالى مباشرة فى صورة صحفية وسياسية ملفتة للنظر.

كان الموضوع الرئيسى والذى شغل صفحتى ٦و٧ من الأهالى(٦٩)، تقريراً شاملاً حول الأحداث، شارك فى جمع مادته **«مصباح قطب ومحمود الخضرى ومصطفى السعيد وثروت شلبى ومحمد حاكم وبهيجة حسين»** الذين بادروا كل فى المكان الذى حددت إقامته فيه نتيجة لحظر التجول، بمتابعة الأحداث فى المنطقة، ومداومة الاتصال بالمصادر تليفونياً، بحيث تجمعت لدينا صورة شبه كاملة عما حدث، وقام **«صلاح عيسى»** بإعادة صياغة وترتيب المادة، وأضاف إليها تحليلاً كاملاً لأسباب ونتائج هذه الأحداث.

وأشرنا لهذا التقرير بمانشيتات على ستة أعمدة فى رأس الصفحة الأولى.

«أحداث ٢٥و٢٦ فبراير»

«الأسباب والوقائع والنتائج»

«هل شارك الشيوعيون والجماعات الإسلامية فى تدبير التمرد؟»

بينما كانت عناوين التقرير نفسه..

«القاهرة فوق البركان»

«السيناريو الكامل لأحداث ٢٥و٢٦ فبراير»

«منهج الشك فى حدوث اختراق سياسى لجهاز الأمن وراء الارتباك فى مواجهة التمرد»

«جريدة معارضة ومثيرة يقرأها الأمن المركزى كل صباح اسمها الجولى فيل»

«بعد مظاهرات عام ٧٧ حول النبوى إسماعيل الأمن المركزى إلى جيش كامل. الحكومة لاالمعارضة هى التى دربتهم على الوحشية»

ولم يكن هذا التقرير هو الموضوع الوحيد فى العدد. ففى الصفحة الأولى كانت الافتتاحية :

«الحلقة الرئيسية وخطاب الرئيس» مخصصة لأحداث ٢٥و٢٦ فبراير. بالإضافة إلى خبر رئيسى فى الصفحة الأولى **«التجمع : نستنكر التخريب وندعو لمشروع قومى يواجه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية»**

وعلى الصفحة الثالثة تحقيق أجرته **«أمينة النقاش»** مع رؤساء الأحزاب حول أسباب الأحداث نشر تحت عنوان **«الخطر الذى كان والخطر الذى سيكون»** وتحدث فيه **خالد محى الدين، وفؤاد سراج الدين، وفريد عبد الكريم، ومصطفى كامل مراد، وأحمد الصباحى، وفتحى رضوان.**

وعلى الصفحة الخامسة، كتب **د. إبراهيم سعد الدين** مقالاً بعنوان **«دعوة ملحة لتفاهم واسع فى مواجهة الظروف الراهنة»** ضمنه برنامجاً من ١١ نقطة نوقشت فى الحزب كبرنامج عاجل للخروج من الأزمة طالباً من كل الأطراف والقوى الوطنية النقاش والحوار حوله. وخصص **د. عبد العظيم أنيس** عموده **«معنى الكلمات»** لإثارة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لجنود الأمن المركزى. وقدمت قراءة لأحداث ٢٥و٢٦ فبراير، ناقشت فيها التفسيرات الخاطئة التى طرحت لتفسير الأحداث، وحذرت من تكرار القراءات الخاطئة لأحداث شبيهة كأحداث ٢٦ يناير ٥٢ و١٨و١٩ يناير ٧٧ وطرحت الأسباب الحقيقة، كما يراها الحزب.

وفى الصفحة الحادية عشرة ركزت **فريدة النقاش** فى عمودها **«قضية للمناقشة»** الحديث عن موقف الإعلام من التمرد. وعلى الصفحة الأخيرة، كتب **محمود المراغى** يومياته حول ماشاهده، وعاشه بصفته من سكان الهرم. وكتب **فيليب جلاب** «دبوس» بعنوان **«لولا الديمقراطية»**. وكان منطقياً أن يقفز توزيع هذا العدد - رغم صدوره بعد الأحداث بأسبوع - إلى (١٢٢٠٨٠) نسخة بزيادة عن العدد السابق بحوالى ١٨ ألف نسخة.

وواصلت «الأهالى» مواجهة الأحداث ومابعدها خاصة بعد خطاب الرئيس، والذى توقع منه الرأى العام الكثير.

اخترنا فى مجلس التحرير الذى عقد صباح الاثنين (الموعد الدورى) بعد ٤٨ ساعة من إذاعة خطاب الرئيس مانشيت يقول :

«ردود فعل مختلفة حول خطاب الرئيس مبارك»

«المطالبة بحل مجلس الشعب والتحذير من العودة إلى حدود ٢٤ فبراير»[٧٠]

واحتل هذا المانشيت ٨ أعمدة فى رأس الصفحة الأولى، وإلى جواره مانشيت آخر :

«الدوائر الغربية : خطاب مبارك إنذار خطير لحكومة على لطفى»
«الرئيس علم بتمرد الأمن المركزى من أحد أصدقائه»
وكتبت نقداً لخطاب الرئيس فى الافتتاحية تحت عنوان **«التحدى»**
ونشرنا على الصفحة الثالثة ندوة عقدتها الأهالى وأدارها وصاغها **صلاح عيسى**، وشارك فيها **د. إبراهيم سعد الدين وعبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم ومحمود المراغى ومحمد عبد السلام الزيات ومحمد عراقى**.. وناقشت دلالات أحداث ٢٥و٢٦ فبراير فى ضوء خطاب الرئيس.

وكتب **د. إسماعيل صبرى عبد الله** و **د. محمود عبد الفضيل** فى الصفحة الخامسة مقالين تناولا زوايا مختلفة من الحدث والدروس المستفادة منه.

واختارت **فريدة النقاش**، جانباً من خطاب الرئيس يتعلق بالزوايا الاجتماعية والنفسية والفكرية للحدث لتلقى ضوءاً جديداً فى عمودها **«قضية للمناقشة»** على الحالة الثقافية والاجتماعية لهذا الجيش المكون من ٣٠ ألف شاب. وانصبت «يوميات» **د. رفعت السعيد**، و «دبوس» **فيليب جلاب**، و«تأملات» **أمين هويدى**، على جوانب متعددة من هذا الحدث.

وكتب **«أحمد عز العرب»** مقالاً على الصفحة الخامسة تضمن تحية **لأحمد رشدى** وزير الداخلية الذى استقال متحملاً كوزير للداخلية المسئولية عن وقوع تمرد الأمن المركزى، واختار له عنوان **«أبو العلا البشرى وأحمد رشدى.. نهاية حزينة لرجل شريف»** فى إشارة ذكية لمسلسل أبو العلا البشرى من تأليف **أسامة أنور عكاشة** وبطولة الفنان **محمود مرسى**، والذى كان يعرض فى نفس الوقت فى التليفزيون.

وقد بادرت بمجرد إعلان استقالة **أحمد رشدى** بالاتصال به تليفونياً فى منزله، لأنقل له تقديراً أعتقد أنه واجب وصحيح، قلت له إننى حرصت على الاتصال به فى منزله للمرة الأولى لأعبر عن تقديرى لأكثر من سبب.. **الأول** أنه كوزير للداخلية - على غير ماعتدناه - تقبل النقد، بل النقد العنيف، والجارح أحياناً منا فى «الأهالى» بصدر رحب ودون أن يعتبر ذلك جريمة تستحق العقاب، بل حرص أن يتصل الحوار بيننا..**والثانى** أنه أوفى قدر استطاعته بالوعد الذى قطعه على نفسه، أنه لن يتم تلفيق اتهامات أو قضايا للقوى السياسية المعارضة فى عهده.. **والثالث** أنه تحمل مسئولية التمرد بشجاعة وقدم استقالته، وهو أمر أصبح - للأسف - نادراً فى مصر، رغم أنه أمر طبيعى فى كل بلاد العالم المتحضر.

وكان اللواء **أحمد رشدى** هو وزير الداخلية الوحيد الذى التقيت به خلال رئاستى لتحرير «الأهالى»، ولم أكن أنا الذى سعى إلى هذا اللقاء، بل جاءت المبادرة منه. اتصل بى مكتب الوزير فى «الأهالى» وقال لى إن السيد الوزير على الطرف الآخر من الخط.

وسألنى اللواء **أحمد رشدى** : «إيه ياعم حسين مش عاوز تتعرف بوزير داخليتك. كل الناس اتصلوا وجم إلا أنت» وأجبته : «.. على العكس أرغب بالطبع فى معرفة كل المسئولين، وخاصة وزير الداخلية الذى تربطنا بوزارته أحداث وأحداث، ولكن تجربتى مع الوزير السابق دفعتنى إلى عدم المبادرة بالاتصال بأى وزير داخلية» المهم أبلغنى أن مكتبه سيبلغنى بموعد اللقاء.

وذهبت إلى الموعد، وعلى ماأذكر كان فى الثامنة مساء. ودار بيننا حديث طويل حول الانضباط وسياسة الوزارة.وأثرت خلال اللقاء أربع قضايا حول التعذيب وتلفيق القضايا للمعارضين عن طريق

جهاز مباحث أمن الدولة، وأيهما أفضل للأمن حرمان قوى سياسية أساسية من تكوين أحزاب رسمية ودفعهم إلى العمل السرى أم السماح بتكوين الأحزاب، وأخيرا القبض على عدد من قيادات وأعضاء التجمع فى كفر الدوار ودمنهور لتوزيعهم بياناً صادراً عن التجمع ومنشوراً فى «الأهالى».

وقطع اللواء **أحمد رشدى** على نفسه عهداً بألايسمح بأى تعذيب أو تلفيق طالما كان على رأس أجهزة وزارة الداخلية وأن نحاسبه على هذا العهد. وقال إن موضوع السماح بتشكيل الأحزاب ليس مسئولية وزارة الداخلية وإنما يخضع لتقدير القيادة السياسية. وتمسك بشدة بموقفه من عدم السماح بتوزيع بيانات فى الشارع، حتى لو كانت صادرة عن أحزاب رسمية ولايوجد بها ماهو مجرم قانوناً، بحجة وجود صحف للأحزاب، وأن السماح بذلك سيؤدى إلى فوضى وستستغله قوى غير شرعية فى توزيع منشورات وسيختلط الحابل بالنابل، وأنه سيعتقل أى شخص يوزع أية بيانات فى الشارع. وحول هذه النقطة دار حوار طويل، ولم يقتنع أى منا بالطبع برأى الآخر.

وقد تواصل الاتصال بيننا سواء بالتليفون أو باللقاء المباشر.

ولم يكن صدفة أنه وزير الداخلية الوحيد الذى ترك الوزارة مشيعاً بنوع من التقدير والاحترام من كافة القوى السياسية.

جريمة الجهر بالحقيقة

قبل أحداث ٢٥و٢٦ يناير، كانت لنا ضربة صحفية أخرى، أثارت معركة خارج وداخل التجمع وظلت آثارها تلاحقنا حتى اليوم.

تلقى الحزب دعوة من **حزب الشعب الديمقراطى الأفغانى** الحاكم للأمين العام **خالد محى الدين** ووفد من الحزب، ودعوة أخرى لرئيس تحرير «الأهالى» ووفد من الصحيفة. نوقشت الدعوتان فى الأمانة المركزية، وكان هناك تردد مابين القبول من أجل معرفة الحقيقة، والاعتذار تجنبا لحملة متوقعة من عناصر متعصبة معادية للتجمع فى الحكم وخارجه. وبعد نقاش طويل تقرر قبول الدعوة الموجهة للأهالى على أن يسافر رئيس التحرير ومعه وفد صحفى من اثنين من المحررين، وتؤجل الدعوة الموجهة للأمين العام، لحين عودة وفد الصحيفة ومعرفة تقديره للأوضاع هناك. وقبلت التحدى، ولكن طلبت تأجيل السفر لحين تأجيل قضية الحزب الشيوعى والتى كانت جلساتها متواصلة وأنا أحد المتهمين فيها، وأحتاج للسفر الحصول على إذن من المحكمة. المهم أصبحت الظروف مواتية بعد عدة أشهر من تلقى الدعوة، وتقرر بناء على اقتراح أمين اللجنة المركزية أن يصحبنى صحفى واحد من الأهالى، ووقع الاختيار على الزميلة **أمينة النقاش**، وأحد الكتاب والمفكرين الإسلاميين بالحزب، واختير الأستاذ **خليل عبد الكريم**. وروعى فى اختيارهما بالإضافة إلى الكفاءة كونهما أعضاء فى اللجنة المركزية للحزب، وبالتالى يصبح الوفد الصحفى، بصورة ما، ذا طبيعة حزبية.

سافرنا فى الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٨٥ إلى **موسكو** ومنها إلى **كابول** وعدنا إلى القاهرة يوم ٢ يناير ١٩٨٦. وقد انقطعت الاتصالات بيننا وبين القاهرة طوال فترة وجودنا فى أفغانستان.

وقدمنا لسلسلة التحقيقات التى قررنا نشرها فى الأهالى فى باب **«صباح الأربعاء»** الذى كتبه هذه المرة **«صلاح عيسى»** ونشر فى رأس الصفحة الثالثة تحت عنوان **«البحث عن الحقيقة»**(٧١) .. وتوقع **«صلاح عيسى»** ونحن معه أن هذه السلسلة من التحقيقات ستثير

ضجة وحملات مضادة.. فكتب فى نهاية صباح الأربعاء.. **«ونحن نعلم أن كثيرين يتربصون بنا.. وفى هذا الموضوع بالذات.. ونعلم أنهم سيهاجمون قبل أن يقرأوا، وسيتهمون قبل أن يعرفوا، لكن ذلك لن يثنينا عن قول الحق ولن يدفعنا لقول الباطل، لأننا نؤمن أن الساكت عن الحق شيطان أخرس، ولأننا نتأسى بالآية الكريمة «ولايجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا.. اعدلوا هو أقرب للتقوى».**

ومن أجل الحق والعدل نبدأ من الأسبوع القادم، فى نشر أوسع وأدق تحقيق صحفى عما يجرى فى أفغانستان بالحديث الذى أدلى به «**بابراك كارميل**» رئيس مجلس الثورة الأفغانى..»

ولم يخب ظننا، فقد تعرضنا لحملة واسعة منذ أول تحقيق. ولكن مافاجأنا هو رد الفعل داخل بعض دوائر الحزب.

كان أول رد فعل من الصديق **محمد سيد أحمد** مدير التحرير الذى اعترض فى مجلس التحرير على «صباح الأربعاء»، وخاصة بدايتها التى جاء فيها.. «فى الأسبوع الأول من شهر ديسمبر الماضى، اختفى **حسين عبد الرازق** رئيس تحرير الأهالى من مكتبه، ولم يعد يظهر فى أبهاء التجمع، واعتذرت سكرتاريته عن مواعيد كثيرة، كان قد ارتبط بها، مع عدد من الدبلوماسيين الأجانب، كما اعتذر عن دعوات كثيرة تلقاها لحضور عدد من الاجتماعات، أو لشهود حفلات الاستقبال.. التى دعت إليها سفارات عربية أو غربية أو شرقية».. فقد وصف **محمد سيد أحمد** هذه الفقرة بأنها مبالغة وكأن رئيس التحرير هو «**محمد حسنين هيكل**» وأن هذا الدوران حول الذات يستفز القارئ ولامعنى له.

وكانت هذه الملاحظة مختلفة بالطبع عن ردود الأفعال الأخرى التى توالت عقب نشر التحقيقات. خصصنا أول حلقة للحديث الذى أجريناه مع «**بابراك كارميل**» السكرتير العام للجنة المركزية «**لحزب الشعب الديمقراطى الأفغانى**» الحاكم، ورئيس مجلس الثورة، فى ذلك الوقت وكانت الأسئلة - والتى أجاب عنها جميعاً - محاولة لمعرفة الحقيقة، أو استكمالها، فقد تم اللقاء فى اليوم العشرين لزيارتنا لأفغانستان، قبل يوم واحد من مغادرة كابول.

سألناه عن كل شئ.. عن الانقلاب ضد «**حفيظ الله أمين**» الذى أتى بـ**كارميل** للسلطة، وعن القوى المناوئة للحكم، وعن اللاجئين الأفغان الذين وصل عددهم إلى ملايين، وأسباب هذا النزوح الواسع، ولماذا لايعودون رغم قرارات العفو، وعن الوجود السوفيتى ودوره ومتى تنسحب القوات السوفيتية، وعما يقال عن أن استمراره واستمرار حزبه فى الحكم رهين ببقاء القوات السوفيتية فى أفغانستان، وعن أيديولوجية الحزب ومدى شيوعيته، والتناقض بين الاشتراكية العلمية والإسلام، وعن الديمقراطية واحتمال قيام تعدد حزبى، وعن الدور المصرى إلى جانب «المجاهدين».

ونشرنا الحديث على صفحتين، بإخراج متميز تألق فيه الفنان «**عبد الغنى أبو العينين**» وعناوين بالغة التعبير مثل..

«ندافع عن إسلام الرسول والخلفاء الراشدين ضد إسلام «أمريكى» يعارض التقدم والعلم»

«٣٥ مليار دولار خسائر شعب أفغانستان نتيجة للتخريب الذى يقوم به المجاهدون»

«ثورتنا وطنية ديمقراطية والاشتراكية تنتمى للمستقبل»

«القوات السوفيتية تنسحب من أفغانستان بمجرد توقف العدوان الخارجى»

«إسرائيل استولت على أسلحة سوفيتية فى سيناء والجولان ولبنان وسلمتها للقوى المعادية للثورة»

«لست صناعة سوفيتية ولم تأت بى «موسكو» للسلطة، ولكننى صناعة أفغانية لحما ودما»(٧٢)

ونشرنا بعد ذلك أربعة تحقيقات تحت عنوان **«٢١ يوماً فى أفغانستان»**

قدمنا فى التحقيق الأول إطلالة على تاريخ وجغرافية أفغانستان والتركيب الاجتماعى والسياسى ومقدمات ثورة ٢٧ أبريل ١٩٧٨ التى دفعت بحزب الشعب الديمقراطى الأفغانى للحكم. (٧٣)

وفى التحقيق الثانى ركزنا على الصراع السياسى (والمسلح) الذى تعيشه أفغانستان، سواء الصراعات داخل الحزب الحاكم، أو الصراع مع المعارضة المسلحة (المجاهدين) والصراعات الداخلية فى صفوفهم وتكوينهم وعلاقاتهم الخارجية، والتدخل الأمريكى، وأخطاء الحزب الحاكم.. (٧٤) واعتمدنا فى هذا التحقيق على المشاهدات واللقاءات، وأيضا علي المصادر الغربية خاصة الصحافة الأمريكية والبريطانية وتقارير للمخابرات الأمريكية. وخصص التحقيق الثالث لقضية الوجود السوفيتى والعلاقات التاريخية بين الاتحاد السوفيتى وأفغانستان منذ **«لينين»** و **«أمان الله»** واستعنا - بالإضافة للقاءات والحوارات - بالمصادر الغربية وخاصة كتاب **«هنرى برادشر»** حول أفغانستان، وهو كاتب أمريكى لايخفى عداءه للسوفيت، ومعروف بعلاقاته بالمخابرات الأمريكية ويعد أحد الخبراء المعدودين فى الشئون الأفغانية.(٧٥)

وكانت الحلقة الأخيرة حول ماحققته تجربة الحكم «الثورى» من انجازات واحتمالات المستقبل.

وفى تواز مع هذه التحقيقات نشر الأستاذ الجليل **«خليل عبد الكريم»** ٤ مقالات حول مشاهداته فى أفغانستان ركز فيها على الإسلام وحقيقة «المجاهدين»

ورغم كثرة المقالات التى كتبت ضد هذه التحقيقات، فلم تزد أى منها عن اتهامنا بالكفر والعمالة، دون أن تناقش فكرة أو ترد على معلومة أو تضيف خبرا جديدا. فلم نجد أمامنا إلا تجاهلها وعدم الرد عليها. ولم تقتصر الحملة على الصحف بل امتدت إلى الجوامع. وقد ظلت هذه التحقيقات مثار خلاف فى وجهات النظر داخل الحزب وخارجه.

فالأمين العام عبر منذ البداية عن عدم موافقته على منهج كتابة التحقيقات، سواء نشر حديث كارميل أو الإطالة والتفاصيل الكثيرة التاريخية والتى لاتهم القارئ من وجهة نظره، رغم تأكيده أن التحقيقات كانت ملتزمة بخط الحزب. ورأى آخرون من داخل الحزب أنها أضرت به جماهيريا، وخرجت عن الموقف الحزبى.

وكانت موضوعات أفغانستان قضية أساسية فى اجتماع اللجنة المركزية فى دورتها الثانية عشرة التى عقدت يومى الخميس والجمعة ٢٣و٢٤ يناير ٨٦، ولم يكن قد نشر إلاحديث **كارمل** والتحقيق الأول الخاص بخلفية الأحداث. فقد انتقد **د. جودة عبد الخالق** نشر هذه التحقيقات. وتساءل عن الرسالة التى يريدها الحزب من نشر هذه الموضوعات. وأيده فى ذلك الزميل **«أنور يوسف»** بينما حيا **«محمد طه»** الأهالى لنشرها موضوعات أفغانستان، وقال إن هذه الموضوعات تأخر نشرها كثيرا.

وظلت موضوعات أفغانستان تلاحقنا، رغم أن تطورات الأحداث أكدت صحة موقفنا وتحليلنا.

وقد نشرت هذه التحقيقات مضافاً إليها التطورات اللاحقة فى كتاب يحمل اسم «أفغانستان .. الثورة والمصالحة» نشر فى دار «مدبولى»

الحكم فى قضية الحزب الشيوعى

وقبل أن ينتهى عامى الرابع فى رئاسة تحرير «الأهالى»، وقعت مشكلة صغيرة مع بعض قادة الحزب. فطوال هذه الأعوام كنت وعدد من قادة حزب التجمع نحاكم أمام محكمة أمن الدولة العليا بتهمة الانتماء إلى **الحزب الشيوعى المصرى** ومعارضة سياسات النظام (أيام السادات) والدعوة إلى قلب نظام الحكم وحيازة وطبع بيانات مجرمة.. إلخ، وهى قضايا تعود الى عام ١٩٧٩و١٩٨١. كان معى من قيادات التجمع فى هذه القضايا أعضاء الأمانة العامة **«فريدة النقاش - عبد الحميد الشيخ- عبد المجيد أحمد - محمد عراقى - عريان نصيف»** وأعضاء اللجنة المركزية **«محمد مراد - فتحية زكى مراد - محمد الجندى - أحمد فهيم - إسماعيل سليمان - حسين أشرف** من اتحاد الشباب والزميل **حسن بدوى** الصحفى فى «الأهالى».

وقد تابعنا هذه القضية فى الأهالى، وتابعتها معنا منظمات حقوق الإنسان الدولية ومنظمة الأمنستى، باعتبارها من قضايا الرأى. وقبل إعلان الحكم بدأت الأهالى فى إعادة طرح القضية على الرأى العام وتذكيرهم بأبعادها، بعد أن تباعدت المسافة بين المحاكمة وإعلان الحكم.

فكتب **«صلاح عيسى»** واحدة من أعمق «صوره القلمية» المشحونة بالعاطفة الوطنية والرفاقية، أعاد فيها رواية الأحداث وظروف القضيتين والاتهامات ومناقشات الدفاع والنيابة للأدلة.. وبدأ الموضوع الذى شغل صفحة ٦ كاملة من عدد ١٤ مايو ٨٦، تحت عنوان **«الحكم فى تجريدة السلام بعد عشرة أيام»**(٧٦).. قائلاً :

«فى الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ٢٤ مايو ١٩٨٦ (١٦ رمضان) سيدخل الحاجب إلى قاعة الدائرة الثالثة بمحكمة استئناف القاهرة يصيح صيحته التقليدية : محكمة.

يتوقف الكلام فى القاعة ليصبح همساً، يبحث كل واقف لنفسه عن مكان يستقر فيه. يدلف أحد المحامين مسرعاً إلى حيث ينضم لزملائه فى الصفوف الأولى من القاعة. ينتظم المتهمون فى قفص الاتهام حتى يضيق بهم فيتوزع الباقون فى القاعة. يفتح الحاجب الباب الفاصل بين غرفة المداولة ومنصة القضاء لتتقدم هيئة المحكمة، فينقطع الهمس ويقف الجميع : يحمل المستشار **«فتحى رياض رزق الله»** فى يده ملفا يتضمن بالقطع منطوق الحكم بعد دقائق يتجه كل من عضو اليمين المستشار **«أحمد صلاح بدور»** وعضو اليسار المستشار **«نهاد خلاف»** إلى مقعده، ويصل ممثل النيابة إلى منصته على يمين القاعة.

لحظتها يصمت الجميع.. حتى حين يشير رئيس الدائرة ليجلس الجميع..صامتين : القضاة والمتهمون والمحامون.. ومن جاءوا يشهدون جلسة النطق بالحكم من زوجات المتهمين وآبائهم وأبنائهم ومن الصحفيين وضباط ومخبرى مباحث أمن الدولة..

يفتح رئيس الدائرة ملفه، يرهف الجميع أسماعهم، يشرع المحامون أقلامهم ليكتبوا منطوق الحكم يقول :

- منطوق الحكم فى القضية ٦٣٢ لسنة ١٩٧٩ جنايات مباحث أمن دولة عليا. المتهم فيها **أحمد نبيل الهلالى**... وآخرون..».

ويختم **صلاح عيسى** «مرافعته» على صفحات الأهالى قائلاً: «لحظتها سوف تتعلق قلوب الكثيرين بشفاه القاضى.. وتنتقل عيونهم بين منصته وبين قفص الاتهام، حيث يجلس نفر من أخلص أبناء الوطن، كان فى استطاعتهم أن يعيشوا فى قمقم أنانيتهم، فلا يهتمون إلا بشئونهم، ولاينشطون إلا من أجل مصالحهم الخاصة.. وكان بمقدورهم ألا يغادروا بيوتهم الدافئة إلى برد الزنازين، ووحشة السجون، لو صمتوا على ماكان يجرى!

فلتكن كل القلوب معهم..

كما كانت قلوبهم مع كل الناس..»

وعلى نفس الصفحة نشرنا تعريفا بالمتهمين تحت عنوان **«محامون وصحفيون ومهنيون وقادة عماليون فى قفص الاتهام»**.. وأشرنا فى الصفحة الأولى للموضوع بمانشيت بعرض الصفحة يقول **«الحكم على ٦٠ من معارضى السادات يصدر بعد ١٠ أيام»**

فى العدد التالى - وهو السابق للحكم بثلاثة أيام - نشرنا تقريرا إخباريا على الصفحة الرابعة.. **«الحكم فى قضيتى الحزب الشيوعى المصرى السبت القادم».. «منظمة العفو الدولية: القضية انتهاك لحقوق الإنسان وتتعارض مع حرية التعبير والتنظيم»**

وعلى الصفحة الخامسة وتحت عنوان **«أوراق من جريدة السلام»** نشرنا فقرات من مرافعتى الدكتور **عصمت سيف الدولة وأحمد نبيل الهلالى**.

ومع اقتراب لحظة النطق بالحكم، عشنا جميعا لحظات مشحونة بالقلق والترقب. كنت على يقين أننى و**فريدة** «زوجتى» سنحصل على البراءة مع عدد كبير من الزملاء. ولكن احتمال الحكم على البعض كان يثير القلق والضيق. وفاجأنى **د. عصمت سيف الدولة**، بأنه يخشى أن يصدر حكم ضد فريدة، رغم ثقته ببراءتها، وذلك فى حالة عدم أخذ المحكمة بدفاعه بعدم وجود أى دليل على قيام **الحزب الشيوعى المصرى**، والدفوع الخاصة بعدم شرعية الدليل المقدم. وزاد هذا التخوف من التوتر والقلق. ومع ذلك واصلنا جميعا العمل فى الأهالى بمنتهى الهمة والنشاط، ومن يراجع أعداد الأهالى فى هذه الفترة بما فيها الأسبوع السابق مباشرة للحكم، سيرى كيف كانت الأهالى تحتل فى قلوبنا جميعا المكان الأول.

اتفق المتهمون على عدم حضور جلسة النطق بالحكم، لتتاح لمن يصدر ضده حكم - فى حالة الإدانة - فرصة أن يرتب أموره قبل دخول السجن، حيث إن إحدى القضيتين كانت غير خاضعة لقانون الطوارئ وبالتالى يتم تنفيذ الحكم فوراً، دون حاجة لانتظار تصديق رئيس الجمهورية. واتفقوا أيضا على أن يرتب كل واحد مكاناً لاختفائه حتى يتم استعداداته ويسلم نفسه، أو يقرر شيئاً آخر.

ورغم إلحاح الأصدقاء، فقد قررت أن أواصل العمل حتى اللحظة الأخيرة فى «الأهالى»، وأن أذهب يوم النطق بالحكم إلى الجريدة وأمارس عملى كالمعتاد إلى أن يصدر الحكم. واختلف الأمر بالنسبة لـ **فريدة** بعد حديث **د. عصمت سيف الدولة**. واتفقنا على أن تذهب - سرا - إلى منزل أسرة صديقة، تبيت ليلتها هناك، الى أن يعلن الحكم، ونقرر على ضوئه ماذا تفعل، خاصة أنه كان مطلوبا لفريدة فى القضيتين ٥٠ عاماً أشغالاً شاقة.

وقررت أن نفطر، **فريدة وصلاح وأمينة ورشا وجاسر وأنا**، يوم الجمعة ٢٣ مايو فى

هيلتون (للمرة الأولى والأخيرة)، وأن تتركنا فريدة بعد انطلاق مدفع الإفطار بدقائق وتذهب إلى مخبئها المؤقت. وهو ماحدث بالفعل. وكانت لحظة مغادرتها للهيلتون مشحونة بالعواطف المكتومة. لم يستطع أحد منا أن يواصل طعام الإفطار بعد ذلك. كنا نخشى أن يكون هذا فراقاً طويلاً ندخل بعده فى الدوامة. ولم أستطع أن أبعد هذا الخاطر عنى رغم إحساس داخلى طاغى بأن المحكمة ستبرئها من جميع الاتهامات.

وفى حوالى الساعة ١٢ ظهر يوم السبت، وأنا جالس أواصل العمل فى مكتبى بالأهالى، اتصلت بى **أمينة النقاش** تليفونيا تبلغنى بالأحكام. ورغم سعادتى ببراءة **فريدة** وانتهاء هذا الكابوس، فقد أحسست بحزن طاغ للحكم على عدد من الأصدقاء بمدد تتراوح مابين عام وثلاثة أعوام، وبالذات **«حسن بدوى»** زميلى الشاب فى الأهالى. ولم أستطع منع نفسى من البكاء. وأسرعت إلى مغادرة «الأهالى» إلى الحزب، حيث كان اتفاقنا أنه بمجرد صدور الحكم ببراءة **فريدة** سيتم إبلاغها وأن تتوجه فوراً إلى التجمع. ووصلت **فريدة** بعد ساعة والتقينا، ونحن مابين السعادة والحزن العميق للأصدقاء والرفاق الذين سيدخلون السجن.

فى اليوم التالى نشرت الصحف الأحكام وركزت على الإدانة وادعت أنه حكم على أعضاء **الحزب الشيوعى المصرى**، رغم أن المحكمة برأت جميع المتهمين من تهمة «تأسيس وتنظيم وإدارة تنظيم حزبى سرى غير مشروع باسم الحزب الشيوعى المصرى، يرمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات، وقلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية، وهدم النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير الشرعية ملحوظا فى ذلك»، وأدانت عدداً (٣١ متهماً) بتهمة حيازة وتوزيع بيانات وأوراق تحض على كراهية نظام الحكم وازدرائه وإذاعة بيانات مغرضة وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وحكمت عليهم بمدد تتراوح بين عام وثلاثة أعوام، وكان ١١ منهم فى القضية الأولى التى لاتحتاج إلى تصديق وبالتالى سينفذون فوراً.

وذهبت فى صباح اليوم التالى إلى المحكمة للحصول على حيثيات الحكم، اعتذر الكاتب لأن الحيثيات لم تطبع بعد ومازالت نسخة وحيدة بخط اليد. طلبت منه استئذان هيئة المحكمة. وطلبنى رئيس الدائرة فى غرفة المداولة، حيث هنأنى وهيئة المحكمة بالبراءة لى ولفريدة، ودار حوار سياسى ممتع معهم، بعد أن انتهت علاقتهم بالقضية حتى انتهى كاتب الجلسة من تصوير الحيثيات.

وفى العدد التالى مباشرة قامت «الأهالى» بتغطية الحكم وكتبت كل الموضوعات بنفسى. فى الصفحة الأولى ركزت على حكم البراءة من تأسيس الحزب الشيوعى، لأرد بذلك على محاولة أجهزة الأمن والصحف القول بسيطرة الحزب الشيوعى على قيادة التجمع، وكانوا يعتبرون القبض على عدد من قيادات الحزب واتهام عدد منهم فى القضيتين بينهم خمسة من أعضاء الأمانة العامة لحزب التجمع، دليلاً على هذه السيطرة فنشرت خبرا فى الصفحة الأولى تحت عنوان..

«بعد سبع سنوات القضاء يبرئ جميع المتهمين بتأسيس الحزب الشيوعى المصرى»

«براءة ٤٣ من تهمة التحريض على قلب نظام الحكم وكراهيته والازدراء به»

وعلى الصفحة السابعة نشرت نصوص الأحكام وحيثيات الحكم، والتى أرست وأكدت عدداً من القواعد القانونية الهامة، وكان عنوان الموضوع..

«القضاء يعلن انتهاء عصر التسجيلات.. والتلصص على المواطنين»
«المحكمة تهدر محاضر تحريات المباحث وتصفها بالضعف والوهن»
«لايمكن الاطمئنان للتسجيلات الصوتية لسهولة التلاعب فيها فنياً»
«المنشورات تدعو إلى إسقاط السلطة وتغييرها ولكنها لاتدعو للعنف»
«لادليل على أن الحزب الشيوعى يتلقى تمويلاً من الخارج»

وخصصت افتتاحية العدد لمناقشة دلالات الحكم، وكان عنوانها **«حكم القضاء.. ومسئولية الرئيس»** وركزت فى هذه الافتتاحية على ضرورة تعديل قانون الأحزاب وأهمية قيام تعددية صحيحة لتستقبل الساحة السياسية **الحزب الاشتراكى العربى الناصرى، والحزب الشيوعى المصرى، وحزب الإخوان المسلمين** وغيرهم وغيرهم وغيرهم وغيرهم «.. وكذلك إسقاط القوانين الاستثنائية وبعض مواد قانون العقوبات التى تجرم حرية الرأى وحرية التعبير وتفرض قيودا قاتلة على الفكر والحركة».. وأخيرا مطالبة رئيس الجمهورية بحكم مسئوليته، بإلزام أجهزة الأمن السياسى بمهمتها فى حماية أمن الدولة، وليس أمن الحكومة أو الحزب الحاكم، والكف عن تلفيق القضايا للقوى السياسية المعارضة والمبادرة بإلغاء الحكم الصادر فى القضيتين بحبس بعض المتهمين، وهو أمر فى نطاق صلاحياته كرئيس للدولة وحاكم عسكرى».

ومما يدعو للإحساس بالرضا، أن ماطالبت به «الأهالى» فى هذه الافتتاحية» ردده القضاء المصرى العظيم فى أحكامه. فقد ألغت محكمة النقض برئاسة المستشار **«قيس الرأى عطيه»** الحكم فى قضية الحزب الشيوعى المصرى، وأمرت بإعادة محاكمة المحكوم عليهم أمام دائرة أخرى. وأعيدت المحاكمة فى مارس ١٩٩٠ وبرأتهم المحكمة جميعا.. وقالت المحكمة برئاسة المستشار **محمد سعيد العشماوى** فى حيثياتها :

«إن القضية ليست إلا صورة من قضايا الرأى التى تفتقر إلى أى دليل يستهدف تنفيذ الرأى بالقوة. وأن حرية الرأى هى أهم حقوق الإنسان. وأن الرأى لايجوز تأثيمه أو الحجر عليه بأى سبيل طالما أنه لم يقترن باستعمال العنف أو يتصل بالدعوة الى الارهاب» وطالبت المحكمة المشرع بمعاودة **«النظر فى قانون العقوبات خاصة والقوانين الجزائية عامة لترفع منها نصوص المناسبات التى وضعت فى ظروف معينة لمواجهة أوضاع خاصة ثم تجاوزتها الأحداث، فأصبحت متناقضة مع الظروف المعاصرة، متعارضة مع غيرها من نصوص فى الدستور وباقى القوانين»** وفى ذلك إشارة واضحة للمواد ٩٨ أ، ب، ج، د، والمواد ١٠٢ مكرر والمادة ١٧٤ وغيرهم فى قانون العقوبات.. وقوانين العيب والأحزاب وحماية الجبهة الداخلية..

وبمجرد ظهور هذا العدد فوجئت بأن الزملاء المحكوم عليهم عاتبون لتركيزى على حكم البراءة. ثم تلقيت مكالمة من الزميل **لطفى واكد** الأمين العام المساعد ونائب رئيس مجلس إدارة صحافة الحزب، ينتقد بحدة هذا التركيز على القضية ويتساءل لماذا أشرت إلى أن الزميل **«عريان نصيف»** عضو فى الأمانة المركزية لحزب التجمع، وأبرزت ذلك تحت صورته رغم أنه محكوم عليه. وأحسست بالضيق والغضب ورددت بحدة لاأنكرها، فهل يتصور أن نتنكر للزميل **عريان** لأنه أدين بتهمة معارضة حكم السادات، وكل الأدلة ضده - أو أغلبها - أوراق صادرة عن حزب التجمع. ولكن يبدو أن هذه الملاحظة لم تكن ملاحظة **لطفى واكد** فقط، فعندما تكلمت فى الأمانة العامة حول القضية والحكم

وطالبت بمواقف معينة، تضامناً مع الزملاء المحكوم عليهم، فوجئت بعدد من الزملاء لايبدون حماساً، وبعضهم يشعر بالضيق، مما دفع **خالد** إلى طلب إحالة مقترحاتى للأمانة المركزية لمناقشتها. وأحسست بحزن عميق وغضب طاغى، وفكرت لأول مرة فى حياتى أن أترك الحزب، ولكن **خالد** امتص هذا الغضب فى اجتماع الأمانة المركزية التى وافقت على كل اقتراحاتى، وقمت والزميلة **أمينة النقاش** وبمساعدة الأمين العام وأمين اللجنة المركزية **(رفعت السعيد)** بتنفيذها.. ومع ذلك ظل هناك شئ من الألم فى داخلى، لم تمحه الأيام.

وكان هذا الاحتكاك، هو ختام العام الرابع من تجربة «الأهالى» فى إصدارها الثانى.. عام متخم بالأحداث والمعارك والنجاحات رغم مشاكل هنا وهناك. وكنت فى نهايته أشارك المجموعة التى تسهر على إصدار «الأهالى» وإحساسها بالرضا (النسبى)، ونفكر فى كيفية التقدم فى العام التالى، خاصة وقد ارتفع التوزيع خلال السنة الرابعة إلى **٨٩٩٥١** نسخة فى المتوسط، بزيادة **٩٥٠٣** نسخة عن السنة الثالثة **(٨٠٤٤٨)** التى كانت قد شهدت انخفاضاً كبيراً وصل إلى **(٢٤٩٥٥)** نسخة فى المتوسط عن السنة الثانية. ولكن تقدرون فتضحك الأقدار.

هوامش الفصل العاشر

١) تشكلت رئاسة المؤتمر من كل من « **خالد محى الدين – د. محمد أحمد خلف الله – لطفى واكد – د. رفعت السعيد – حسين عبد الرازق – د. فؤاد مرسى – محمد خليل – عبد الغفار شكر – الشيخ مصطفى عاصى – د. رمزى فهيم – المستشار صلاح عبد المجيد – على طلخان – محمد مهير – رشاد الجبالى – د. على نويجى** »

من كتاب « الطريق لإنقاذ مصر من الفساد والطفيلية والتبعية »

« وثائق وقرارات المؤتمر العام الثانى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى»

سلسلة مطبوعات التقدم عدد ٤ يونيه ١٩٨٥ – رقم الايداع ٨٥/٥٤٣٦

٢) المصدر السابق صفحة ٣٦٦

٣) المصدر السابق صفحة ٢٨٧

٤) المصدر السابق صفحة ٣٩٣

٥) المصدر السابق صفحة ٤٠٠

٦) قرار بتنظيم العمل فى رئاسة تحرير الأهالى بتاريخ ٢٤ فبراير ٨٦ – أرشيف الأهالى

(الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ٢٩)

٧) المصدر السابق **(الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ٣٠)**

٨) المصدر السابق **(الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ٣١)**

٩) ورقة للمناقشة حول الطابع الصحفى للأهالى – ملف مجلس الإدارة – أرشيف الأهالى

(الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ٣٢)

١٠) قرارات مجلس الإدارة – جلسة ١٩٨٦/٤/٩ – ملف مجلس الإدارة – أرشيف الأهالى

(الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ٣٣)

١١) الأهالى العدد ١٩٩ ٣١ يوليو ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ١

١٢) الأهالى العدد ٢٠٢ ٢١ أغسطس ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ٥

١٣) المصدر السابق

١٤) الأهالى العدد ٢٠٣ ٢٨ أغسطس ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ٥

١٥) المصدر السابق.

١٦) الأهرام ٧ سبتمبر ١٩٨٩ الصفحة الخامسة عشر

عبد الرحمن الشرقاوى « خواطر حرة – لاتصدقوهم أبدا ! »

١٧) الأهالى العدد ٢٠٥ ١١ سبتمبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ٥

لطفى واكد « بدلا من السباب هذه هى الحقيقة » (الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ٣٤)

١٨) نص الرسالة المقدمة إلى مجلس نقابة الصحفيين **(الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ٣٥)**

١٩) الأهرام ١٤ سبتمبر ١٩٨٥

٢٠) الأهالى العدد ٢٠٦ ١٨ سبتمبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ٣

٢١) المصدر السابق صفحة ١٠

٢٢) الأهالى العدد ٢٠٧ ٢٥ سبتمبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ٣
٢٣) الأهالى العدد ٢٠٨ ٢ أكتوبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ١٢
٢٤) المصدر السابق صفحة ١٢
٢٥) الأهالى العدد ٢١٣ ٦ نوفمبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ٥
٢٦) الأنباء الكويتية ١٥ أكتوبر ١٩٨٥ **«الجبهة الوطنية هل تتعرض للإجهاض»**
« أسرار المعركة بين الشرقاوى وجريدة الأهالى التى وصلت للقضاء »
٢٧) الأهرام ٢٣ أكتوبر ١٩٨٥ العدد ٣٦١١٣ صفحة ١٢
٢٨) محضر اجتماع المجلس الأعلى للصحافة يوم الأحد الموافق ٧ ديسمبر ١٩٨٦
٢٩) الأهالى ٧ مارس ١٩٨٤ العدد ١٢٦ صفحتا ١، ٧
٣٠) الأهالى العدد ٢٠٠ ٧ أغسطس ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ١
٣١) المساء ٧ أغسطس ١٩٨٥
٣٢) الجمهورية ٩ أغسطس ١٩٨٥
٣٣) أخبار اليوم ١٠ أغسطس ١٩٨٥
٣٤) الأهرام ١١ أغسطس ١٩٨٥
٣٥) مايو ١٢ أغسطس ١٩٨٥
٣٦) الوفد ١٥ أغسطس ١٩٨٥
٣٧) الأهرام ١٤ أغسطس ١٩٨٥
٣٨) الأهرام ٢٥ أغسطس ١٩٨٥
٣٩) الأهالى العدد ٢٠٢ ٢١ أغسطس ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحتا ١ ,٣
(الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٣٦)
٤٠) الأهالى العدد ٢٠٣ ٢٨ أغسطس ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ٣
« أسرار هامة وراء مقتل الملحق العسكرى الإسرائيلى فى المعادى »
٤١) الأهالى العدد ٢٠٥ ١١ سبتمبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ١
٤٢) الأهالى العدد ٢٤١ ٢١ مايو ١٩٨٦ السنة التاسعة صفحة ١
٤٣) الأهالى ١١ سبتمبر ١٩٨٥ مصدر سابق
٤٤) الأهالى العدد ٢٠٧ ٢٥ سبتمبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحتا ١ ,٥
٤٥) الأهالى العدد ٢١٥ ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحات ١، ٢، ٥
٤٦) الأهالى العدد ٢٢٦ ٥ فبراير ١٩٨٦ السنة التاسعة صفحة ١
٤٧) الأهالى العدد ٢٠٦ ١٨ سبتمبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ١
٤٨) الأهالى ٥ فبراير ١٩٨٦ مصدر سابق
٤٩) الأهالى العدد ٢٢٧ ١٢ فبراير ١٩٨٦ السنة التاسعة صفحة ٣
٥٠) الأهالى العدد ٢٣٠ ٢٦ فبراير ١٩٨٦ السنة التاسعة صفحات ١، ٣، ٦
٥١) الأهالى العدد ٢٠٩ ٩ أكتوبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحات ١، ٣، ٦، ٧، ١٠، ١٢
٥٢) الأهالى العدد ٢١٠ ١٦ أكتوبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ١
٥٣) الأهالى العدد ٢١١ ٢٣ أكتوبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ١
٥٤) الأهالى العدد ٢١٢ ٣٠ أكتوبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ١
٥٥) المصدر السابق
٥٦) الأهالى العدد ٢١٦ ٢٧ نوفمبر ١٩٨٥ السنة الثامنة صفحة ١

٥٧) الأهالى	العدد ٢١٧	٤ ديسمبر ١٩٨٥	السنة الثامنة	صفحة ١
٥٨) الأهالى	العدد ٢١٨	١١ ديسمبر ١٩٨٥	السنة الثامنة	صفحتا ١، ٣
٥٩) الأهالى	العدد ٢١٩	١٨ ديسمبر ١٩٨٥	السنة الثامنة	صفحات ١، ٦، ٧
٦٠) الأهالى	العدد ٢٢٠	٢٥ ديسمبر ١٩٨٥	السنة الثامنة	صفحات ١، ٥، ٧
٦١) الأهالى	العدد ٢٢١	أول يناير ١٩٨٥	السنة الثامنة	صفحتا ١، ٣
٦٢) الأهالى	العدد ٢٢٢	٨ يناير ١٩٨٦	السنة الثامنة	صفحة ١
٦٣) الأهالى	العدد ٢٢٣	١٥ يناير ١٩٨٦	السنة الثامنة	صفحتا ١، ٣
٦٤) الأهالى	العدد ٢٢٤	٢٢ يناير ١٩٨٦	السنة الثامنة	صفحتا ١، ٥
٦٥) الأهالى	العدد ٢٢٥	٢٩ يناير ١٩٨٦	السنة الثامنة	صفحة ٣
٦٦) الأهالى	الأعداد ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩			
٦٧) الأهالى	الأعداد ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥			
٦٨) الأهالى	الأعداد ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦			
٦٩) الأهالى	العدد ٢٣٠	٥ مارس ١٩٨٦	السنة التاسعة	صفحات ١، ٦، ٧
٧٠) الأهالى	العدد ٢٣١	١٢ مارس ١٩٨٦	السنة التاسعة	صفحة ١
٧١) الأهالى	العدد ٢٢٠	مصدر سابق		
٧٢) الأهالى	العدد ٢٢٣	مصدر سابق		
٧٣) الأهالى	العدد ٢٢٥	مصدر سابق		
٧٤) الأهالى	العدد ٢٢٥	مصدر سابق		
٧٥) الأهالى	العدد ٢٢٦	٥ فبراير ١٩٨٦	السنة التاسعة	صفحة ٨
٧٦) الأهالى	العدد ٢٤٠	١٤ مايو ١٩٨٦	السنة التاسعة	صفحة ٦

الفصل الحادى عشر

حرب الاستنزاف

بدأت السنة الخامسة (يونيه ١٩٨٦) فى مناخ من التفاؤل، بعد أن احتوينا - جزئياً - لدد الخصومة من البعض داخل حزبنا، فأوقفنا الانخفاض فى التوزيع الذى أقلقنا خلال العام الثالث، بل ونجحنا فى تحقيق زيادة فى التوزيع لابأس بها، رغم محدوديتها. وقد أنجزنا هذه الزيادة - أو أغلبها - فى النصف الأخير من السنة الرابعة، وهى نفس الفترة التى شهدت استقراراً فى العمل، وعودة الاجتماعات المنتظمة لمجلس الإدارة، أى العمل الجماعى.

ولم نكن نعرف ماينتظرنا بعد أشهر - بل أسابيع - ويمتد معنا لمدة عامين متصلين، تجمعت خلالهما كل المشاكل المهنية والإدارية والحزبية وتبلورت دروسهم، لتثمر أصعب - وأسوأ - عامين فى تاريخ «الأهالى»..

وقبل الدخول فى تفاصيل ماجرى، وهى كثيرة ومتشعبة، لابد من إطلالة سريعة على القضايا والمعارك التى خاضتها «الأهالى» فى هذه الفترة، رغم ضراوة الصراع وقسوة العقبات التى وضعت فى الطريق. فما تحقق خلال هذه الدوامة شهادة للمجموعة التى صمدت، وحرصت على استمرار أبرز ملامح «الأهالى» فى الظهور مع كل عدد جديد طوال عامين.

توزيع البيانات .. محظور !!

ظلت معركة الدفاع عن الاستقلال الاقتصادى لمصر ومستوى معيشة الطبقات الشعبية والفئات الوسطى والمنتجين عامة، واحدة من أبرز ملامح «الأهالى» وأكثرها عمقاً وشمولاً. وساهم فى ذلك كوكبة من شباب «الأهالى»، ومجموعة من قادة الحزب وخبرائه الاقتصاديين، وبعض أساتذة الاقتصاد الاشتراكيين خارج الحزب.

أعطى الحزب إشارة البدء عندما قرر الانسحاب من «الحوار الشكلى الذى دعا إليه الحزب الوطنى حول قضية الدعم ومقاطعته لاجتماعات اللجنة التى شكلت لهذا الغرض والتى أريد لها أن تكون ستاراً لقرارات اتخذتها الحكومة من قبل».

وصدرت «الأهالى» بمانشيتات على امتداد الصفحة الأولى تقول ..

«انسحاب التجمع من الحوار مع الحزب الحاكم حول الدعم»

«الدعم النقدى كارثة تعجل بارتفاع جميع الأسعار»

«٤٥٠٠ مليون جنيه إعفاءات سنوية من الجمارك والضرائب للطفيليين تكفى

لتمويل الدعم ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٠٠ جنيه شهرياً»[١]

وناقشت الافتتاحية **«من يحكم مصر»** التناقض بين تصريحات رئيس الجمهورية وقرارات رئيس الوزراء بالغاء الدعم، مؤكدة أن أصحاب القرار الحقيقى هم **«رجال الأعمال المتكتلون فى تجمعات مختلفة والذين يعملون بتنسيق كامل مع الإدارة الأمريكية التى تتدخل بسفور فى صياغة القرارات الاقتصادية فى مصر.» «والخلاصة أن الدعم ألغى والقرار صدر، وكل مايجرى الآن مجرد مناورات لإخراج القرار»**[٢]

وكتب **«د. إسماعيل صبرى عبد الله»** مقالاً هاماً حول السياسات الاقتصادية عامة تحت عنوان **«الساداتية الجديدة»** على الصفحة الخامسة.

وفى العدد التالى مباشرة، كتب **«د. جودة عبد الخالق»** عن **«اللعب بالنار فى قضية الدعم»**، وحاور **«محمود المراغى»**، **«د. عبد الشكور شعلان»** مدير عمليات الشرق الأوسط فى صندوق النقد الدولى[٣]

ونشر **«حسن بدوى»** فى العدد التالى تحقيقاً حول قضية الدعم وأثره على الأسعار والأجور[٤] وواصل الموضوع أسبوعا ثانيا بتحقيق هام ركز فيه على الفجوة بين الأجور والأسعار مؤكدا أن الطبقات الشعبية لم يعد أمامها إلا طريق الاضراب والتفاوض الجماعى[٥]

وخصصنا افتتاحية عدد الأربعاء أول يوليو ١٩٨٦ لنشر عريضة أعدها الحزب موجهة لرئيس الجمهورية تتضمن برنامجا من ثمانى نقاط لمواجهة الغلاء، ودعوة المواطنين للتوقيع عليها وإرسالها للأهالى[٦]

ووقع عشرات الآلاف من المواطنين فى الأسبوع الأول على هذه العريضة. وفى نفس الوقت أجرت الأهالى حواراً مع عشرات الفنانين وبعض أعضاء مجلس الشعب والكتاب أعلنوا تأييدهم للعريضة ورفضهم لإلغاء الدعم، كان من بينهم **سعيد صالح، وسهير البابلى، وسمية الألفى، وفاروق الفيشاوى، وجلال الشرقاوى، وإنعام محمد على، وأحمد طه، ومحمد عيد، وممدوح قناوى**. ونشرت القائمة الأولى يوم ٩ يوليو[٧]، وتواصل نشر هذه القوائم والموضوعات طوال شهر يوليو.

ووقع أغرب تصرف من الحكومة فى مواجهة موقف الحزب المعارض لإلغاء الدعم. وكان الحزب قد كلف أعضاءه فى المحافظات بتوزيع بيان الحزب «المنشور فى الأهالى» ودعوة المواطنين للتوقيع على العريضة الموجهة لرئيس الجمهورية (المنشورة أيضاً فى «الأهالى»).

ولجأت الحكومة للقبض على عدد من أعضاء الحزب فى شبرا الخيمة (**صبرى زين العابدين، علاء السيد سرور**) والمنصورة (**محمد سعيد الضهيرى**) والأسكندرية (**جمال على حسن**)، وطنطا (**محمود محمد مراد وصلاح الدين فتحى**)، حيث عرضوا على النيابات العامة، وأصدرت بعضها أمراً بالحبس احتياطياً، أو الإفراج بضمان مالى(!)، بينما أفرجت بعض النيابات عن الزملاء بضمان محل الإقامة.

وردت «الأهالى» بافتتاحية عنوانها **«الحكومة.. تدعو المواطنين لممارسة العنف»** نقلت خلالها للرأى العام ماحدث وختمت الافتتاحية قائلا :

«كان واضحاً أن الحزب الحاكم لجأ فى مواجهة نجاح حملة الحزب، التى اضطرت الحكومة إلى التراجع «المؤقت» عن إلغاء الدعم، إلى استخدام سلاح القمع، ومصادرة أبسط الحقوق الديمقراطية،

وهو حق الاحزاب فى توزيع بياناتها، وحق المواطنين فى التوقيع على عرائض لرئيس الجمهورية.
وللأسف فقد سايرهم بعض وكلاء النائب العام، وأصدروا أوامر بالحبس بلا جريمة، فالتهمة توزيع بيان صادر عن حزب شرعى، ومنشور فى صحيفة هذا الحزب لمدة ٤ أسابيع متتالية. ولولا تدخل النائب العام لتصحيح الأمر فى حالتين، لكان الزملاء حتى الآن رهن السجون بلا جريمة.
إن دلالة ماحدث أن الحكومة تضيق بأبسط الحقوق الديمقراطية السلمية، وتمارس العنف فى مواجهة الأحزاب التى تلتزم بالديمقراطية.
لم يرضها أن زيفت الانتخابات وأقامت مؤسسات تشريعية مصنوعة. ولم تكتف بمحاصرة الأحزاب داخل مقارها، ومنع قوى سياسية من تأسيس أحزابها، وممارسة العزل، وحرمان الأحزاب من حق عقد المؤتمرات فى الأماكن العامة، وإقامة وحدات لها فى المؤسسات والشركات، وحق تنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية.. فإذا بالحكومة المغتصبة للسلطة، تريد أن تنتزع من الأحزاب حق توزيع بياناتها، وأن تمنع الجماهير من حق كتابة العرائض ومخاطبة السلطات العامة.
فأى ديمقراطية تلك؟!.. إنها باختصار ممارسة للعنف ودعوة للآخرين لاعتماد العنف سبيلاً وحيداً للعمل السياسى فى مصر»(٨)

السفارة الأمريكية أول من يعلم !

وبينما المعركة متواصلة ضد إلغاء الدعم، أقدمت الحكومة على إصدار عدد من القرارات الاقتصادية خلال شهر أغسطس ٨٦، من بينها قرار برفع سعر البنزين من ٢٠ و ٢٥ قرشاً الى ٢٥ و ٣٠ قرشاً، وسبقه قرارات تتعلق بالضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية والتصدير والاستيراد. وتعاملت «الأهالى» مع هذه القرارات بمنتهى المسئولية.
بادرت بكتابة افتتاحية «الأهالى» حول العلاقة بين هذه القرارات والغلاء، وقلت فيها : «ويمكننا فى حدود ماهو متاح حالياً تسجيل عدد من الملاحظات حول هذه القرارات :
* فهى تكرس سياسة الحكومة فى تخفيض سعر الجنيه المصرى، وإلغاء تعدد سعر الصرف فبعد حساب الدولار ب ١٣٥ قرشاً فى التعامل الجمركى، فإن الحكومة تكون قد حددت سعر الصرف بـ ١٣٥ قرشاً إلا بالنسبة للقمح وقناة السويس حيث يحتسب الدولار بـ ٧٠ قرشاً.
ومن ناحية المبدأ لسنا ضد تخفيض سعر الجنيه المصرى بصورة مطلقة، ولكن على أى أساس حدد السعر بـ ١٣٥ قرشاً.وهل تستطيع الحكومة تثبيت هذا السعر. والأهم من هذا كله، ماهى الإجراءات التى ستتخذها الحكومة لإعادة النظر فى الأجور وتحقيق التوازن بينها وبين الأسعار فى ضوء هذا التخفيض لسعر الجنيه المصرى.. أم أن الحكومة ستترك الناس فريسة لغول الغلاء ؟!.
* من الواضح أن الهدف الأساسى من هذه القرارات هدف مالى، يسعى لزيادة إيرادات الحكومة. والإجراءات الأخيرة فى ضوء هذا الهدف، إجراءات ضعيفة، فهى لاتحقق طبقاً للمصادر الحكومية، حصيلة أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه.
* أيضاً من ضمن الأهداف المعلنة للقرارات، تخفيض الاستيراد. وقد لجأت الحكومة فى سعيها لتحقيق هذا الهدف إلى حظر استيراد قائمة محدودة من السلع، وإلى الضريبة الجمركية المرتفعة بالنسبة لسلع أخرى.. وهى إجراءات ضعيفة بالمقارنة بحجم العجز مع العالم الخارجى الذى يعانى منه

الاقتصاد المصرى وهو عجز لايمكن مواجهته دون إلغاء الاستيراد بدون تحويل عملة، ودون سياسة اقتصادية جديدة تماماً.

ونكتفى بهذه الملاحظات الأولية.. »(٩)

وفى نفس العدد نشرت الأهالى تقريراً صادراً عن السفارة الأمريكية يكشف عن علم السفارة بهذه القرارات قبل إصدارها بشهرين، ويشير إلى قرارات أخرى فى سبيلها للصدور(١٠)

ومع بدء جولة جديدة من المباحثات مع صندوق النقد الدولى، نقلنا فى الأهالى تقريراً لوكالة رويتر اخترنا له عنوان **«اضطرابات فى مصر إذا نفذت طلبات صندوق النقد»**(١١)

وجاء فيه :« أن أبرز مايطالب به صندوق النقد الدولى، إلغاء دعم المواد الغذائية.وزيادة أسعار الفائدة بالبنوك إلى ٢٠٪ بدلاً من ١١و١٢٪ فى الوقت الراهن، وأن الصندوق قد جعل الموافقة على ذلك شرطاً لتقديم معاونته فى جدولة الديون». وكتبت الافتتاحية حول نفس الموضوع تحت عنوان **«الرضوخ» خطوة خطوة «لشروط صندوق النقد الدولى».**

وفى نفس العدد، واصل **«د. إبراهيم العيسوى»** نقد القرارات الاقتصادية الأخيرة، فكتب مقالا شاملا ناقش فيه أثر هذه القرارات على ميزان المدفوعات وقيمة الجنيه، وعلى الموازنة العامة، وعلى الأسعار، مؤكدا أن الجنيه المصرى لن يتحسن، والميزانية لن تستفيد كثيراً، والزيادة فى الجمارك لن تحد من استيراد القادرين.(١٢)

ولم يخل عدد واحد من الأهالى طوال هذه الفترة من خبر أو تحقيق أو مقال رئيسى حول هذه القضية الجوهرية. (١٣)

ضد شركات التوظيف

وفى نطاق هذه القضية العامة، فجرت «الأهالى» عدداً من القضايا والمعارك المحددة، فى مقدمتها قضيتان أساسيتان.

أول هذه القضايا مأساة شركات توظيف الأموال. وقد أثارتها «الأهالى» لأول مرة من فترة مبكرة، وعلى وجه التحديد فى ديسمبر ١٩٨٥، عندما كتب **«عاصم حنفى»** تحقيقاً صغيراً تحت عنوان «توظيف الأموال على الطريقة الإسلامية» أثار فيه وجود ١٨٩ شركة لتوظيف الأموال (وفقاً للشريعة الإسلامية) تمارس نشاطها العلنى فى تجميع مدخرات المصريين، رغم عدم مشروعية ذلك طبقا للمادة ١٩٥ من قانون البنك المركزى، والمادة ١٥٩ من قانون الشركات. وقدم دراسة لواحدة منها كنموذج يكشف بعض أبعاد الكارثة.

وعادت «الأهالى» لإثارة الموضوع مرة أخرى فى مايو ١٩٨٦، عندما كتب **«محمود الحضرى»** تحقيقاً آخر تحت عنوان «شركات توظيف الأموال الإسلامية مالها وماعليها؟»

«الربا حرام.. والإتجار فى العملة والمضاربة على الذهب حلال!»

«مشروعات الشركات تمثل ١٥٪ فقط من قيمة الإيداعات»

وفى قلب التحقيق نشر تقريراً لجهاز المدعى العام «الاشتراكى» يؤكد زيادة حالات النصب فى مجال توظيف الأموال.

واعتباراً من مايو ١٩٨٧ بدأت حملة «الأهالى» حول شركات توظيف الأموال. فكتب **«ماجد**

عطية تحقيقا رئيسياً فى صفحة ٣ عن «الصدام القادم بين الحكومة وشركات توظيف الأموال» «التقرير الذى وضعته الأجهزة الرقابية عن مخاطر الشركات مازال حبيس الأدراج» مشيراً إلى عدد من التقارير صادرة عن البنك المركزى، وإدارة الأموال العامة بوزارة الداخلية، وهيئة سوق المال، وتقرير أخير أعدته لجنة من الحزب الوطنى بالمشاركة مع عدد من الهيئات الحكومية، مازال بدوره حبيس الأدراج (منذ شهرين).(١٤)

وكان مانشيت الأهالى فى العدد التالى مباشرة.. «تجار العملة وشركات توظيف الأموال يضاربون على السعر الجديد للدولار».(١٥)

وكشف **«مصباح قطب»** عن جانب آخر من نشاط شركات توظيف الأموال، وهو المضاربة على الذهب.. «بعد الدولار شركات توظيف الأموال تضارب على الذهب»

«٥ مليار دولار على صدور النساء وأعناق الشباب، ورصيد غطاء العملة من الذهب ٤٣٥ مليون جنيه فقط».(١٦)

وأضاف **«جلال عارف»** بعداً جديداً لنشاط هذه الشركات خاصة الريان. فكتب عن دورهم فى الصحافة الحكومية (القومية).. «فى الصحافة أيضاً.. الدولة غائبة والريان هو الحل!»

«ماذاوراء القروض المشبوهة من الريان للصحفيين».(١٧)

ونقل **«محمود الحضرى»** تفاصيل ندوة جرت وقائعها فى جمعية الشبان المسلمين حول البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال، لنعرف منها أن البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال، ترفض الاشتراك فى تمويل خطة التنمية وتطالب ببنك مركزى مستقل للبنوك الإسلامية (١٨)

ونشرت «الأهالى» فى أغسطس خبراً هاماً حول هذه الشركات.. «النائب العام وقائد الشرطة العسكرية يتهمان شركات توظيف الأموال بالإضرار بالأمن القومى» «المدعى الاشتراكى يحقق مع «السعد» و١٢ شركة وهمية للتوظيف»(١٩).

ثم قدم **«د. محمود عبد الفضيل»**، أول دراسة علمية حول هذه الشركات ليضع النقاط على الحروف بالنسبة لهذه الظاهرة المدمرة.. وكانت عناوين الدراسة :

«شركات توظيف الأموال.. ذلك الكائن الهلامى»

«توظيف الأموال جزء من نسيج الانفتاح اقتصادياً وسياسياً»

«بعد ضرب تجار الجملة بدأت الشركات فى احتكار تجارة العلف والورق والسيارات»

«شركات تجريف الأموال تعترف : ٨٥٪ من أموال المودعين توظف فى الخارج»

«أتحدى أن تنشر شركة واحدة بياناً بميزانيتها ونوعية نشاطها ومصادر أموالها»

«هل تكفى «البركة» لمواجهة أزمة السيولة النقدية، أم «الدعم» القادم من الأصدقاء»(٢٠) مشيراً إلى دور الدول الخليجية.

وقدم **«مصباح قطب»** حقيقة أخرى عندما كشف الستار عن وجود «١٢٠ مليون دولار ودائع لكبار المسئولين فى الدولة فى شركات توظيف الأموال».(٢١)

وكان هذه هو مانشيت العدد الذى نشر فيه هذا الخبر. وفى عدد تال انفردت الأهالى بخبر تقدير لجنة حكومية لخسائر شركات توظيف الأموال فى مصر نتيجة للإضرابات فى البورصات العالمية بحوالى مليار دولار.(٢٢)

وحققت «الأهالى» ضربة» صحفية، عندما نجح **«مصباح قطب»** فى إجراء حواراًو على الأصح مواجهة حادة مع **«أحمد توفيق عبد الفتاح الريان»** ونشرناه على الصفحة الثالثة تحت

عنوان..

«اعترافات الريان عن البورصة واللحمة وأنيس منصور»

«مضارباتى فى الأسهم محدودة.. أنا أضارب فى الذهب والعملة والحبوب !!»

«نحن نستثمر فى الخارج حيث لاضرائب ولاتأمينات ولاتحديد أسعار»

«لدينا مطاعم ومزارع فى أوربا والسعودية وشركات فى أمريكا»(٢٣)

وأشرنا لهذا الموضوع الهام بمانشيت على الصفحة الأولى يقول :

«الريان يعترف للأهالى : نعم نضارب على الذهب والعملات والحبوب. حملة البكالوريوس يعملون جزارين وكبار المسئولين مستشارون لدينا».

وألقى **«محمد عرالى»** هذا الفلاح العجوز المثقف والذى تربى فى الحركة الشيوعية من الخمسينات، وأصبح محققاً صحفياً فى قضايا الزراعة والفلاحين وخبيراً بها عبر «الأهالى» فى الثمانينات.. ألقى ضوءاً ساطعاً على دور شركات توظيف الأموال فى تدمير صناعة الدواجن فى مصر. ونشرنا هذا التحقيق بمانشيت على الصفحة الأولى يقول : **«احتكرت شركات التوظيف العلف.. لتوقفت ١٩ ألف مزرعة دواجن»**(٢٤)، بينما احتل التحقيق نفسه الصفحة الثالثة كاملة.

وبادرنا بنشر خبر **«هروب صاحب شركة كبرى لتوظيف الأموال»** إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهى إحدى الشركات الست الكبرى، وأن **«الأصول الباقية لاتكفى نصف أموال المودعين».**(٢٥)

وواصلنا إعلام الرأى العام بتفاصيل قصة هذا الهروب وآثاره فى العدد التالى. وكانت مانشيتات العدد..

«المدعى الاشتراكى يبحث أوضاع شركة توظيف الأموال التى هرب صاحبها.

آلاف البلاغات ضد صاحب شركة التوظيف الهارب

الحكومة تصدر أوراقاً مالية ذات عائد مرتفع لجذب أموال المودعين».(٢٦)

ثم كشفنا عن اسم الشركة التى هرب صاحبها **«الهلال»** عندما قرر الريان شراء أصولها، ونشرنا الخبر فى الصفحة الأولى **«الريان يشترى «الهلال» ويوقف صرف الحقوق والفوائد لمدة ٣ سنوات».**

وعندما صدر قانون شركات توظيف الأموال - ورغم مسئولية الحكومة عن كل ماجرى - فقد كان القانون وماتلاه من إجراءات انتصاراً لـ «الأهالى»، التى وقفت مع مصلحة الاقتصاد الوطنى، ومصلحة المودعين.

انتصار فى معركة السيارات

القضية الثانية فى المجال الاقتصادى، والتى أثارتها «الأهالى» خلال هذه الحقبة وانتصرت فيها، هى صفقة **«جنرال موتورز»** للسيارات.

وبدأت المعركة فى مارس ١٩٨٦ بتحقيق على الصفحة الرابعة كتبه **«محمود الحضرى»** يكشف فيه عن الضغوط التى تمارسها الشركة على مصر، وكان عنوانه **«شركة جنرال موتورز**

تستغل زيارة ميرفى للضغط على الحكومة المصرية» «إعلانات الشركة تحذر المستثمرين من الاتجاه إلى مصر ثم تسبقهم إليها» وتضمن هذا التحقيق معلومات تذاع لأول مرة في مصر عن محاولات شركة «جنرال موتورز» لإجبار الحكومة على إعطائها حق تجميع سيارات «أوبل» فى مصر لإنتاج سيارة مصرية صغيرة وإعلانها فى بيان نشر فى الصحف الأمريكية عن تلقيها عرضاً وخطاباً من الحكومة المصرية لإقامة مصنع لإنتاج سيارة سياحية لمصر، وعن محاولتها النص على الاتفاق معها فى البروتوكول الموقع بين الحكومتين المصرية والأمريكية أثناء زيارة مبارك للولايات المتحدة، ثم إعلانها مرتين فى بداية مارس ١٩٨٦ أن العطاء قد رسى عليها. وأوضح الحضرى فى تحقيقه أن جنرال موتورز انتهجت نفس الأسلوب عام ١٩٨٣ عندما طلبت من مصر تنفيذ مشروع لتجميع سيارات النقل، وعندما لم توافق مصر حماية للصناعة المحلية نشرت بياناً من ١٨ بنداً فى الصحف العالمية يحذر المستثمرين الأجانب والعرب، بل والمصريين من استثمار أموالهم فى مصر، لأن اقتصادها لايحتمل تنفيذ أى مشروع إنتاجي. وواصلت الضغط إلى أن استجابت الحكومة المصرية ومنحتها حق إنتاج سيارة للنقل الخفيف. وختم «محمود الحضرى» تحقيقه متسائلاً : «هل أمام هذا الضغط من جانب الشركة الأمريكية ستتراجع الحكومة المصرية وتتولى شركة جنرال موتورز المتعددة الجنسية تنفيذ المشروع الذى أعلن سابقاً أن شركة النصر للسيارات هى التى ستتولى تنفيذه وبإمكانياتها الذاتية، مع مساعدة فى مجال الخبرة الأجنبية فقط وجزء من التمويل الأجنبى.(٢٧)

وتناول «د. إسماعيل صبرى عبد الله» نفس الموضوع بعد شهرين، مؤكدا أن سيارة جنرال موتورز «قضاء على النصر وإنقاذ للأوبل» (٢٨) ونقل للقارئ البنود الأربعة لمشروع الاتفاق مع جنرال موتورز، وآثاره المدمرة على صناعة السيارات فى مصر.

وبدأت حرارة الموضوع فى الارتفاع مع دخول «المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة» طرفاً فى الموضوع مؤيداً لجنرال موتورز، ضد وزارة الصناعة وشركة النصر لصناعة السيارات. وعندما توفرت أول معلومات حول هذا الجانب من الموضوع وكتبها «محمود الحضرى» فى تحقيق بادرنا بنشره على الصفحة الرابعة، مع مانشيت على الصفحة الأولى يقول :

«رغم اعتراض وزير الصناعة

المشير أبو غزالة يتدخل لتمرير اتفاق جنرال موتورز» (٢٩)

وفى العدد التالى مباشرة (٣٠) خصصنا الافتتاحية للأبعاد العسكرية والسياسية لزيارة المشير أبو غزالة لواشنطون ومن بينها صفقة جنرال موتورز، ونشرنا فى الصفحة الرابعة طلب الإحاطة الذى تقدم به «ياسين سراج الدين» لرئيس الوزراء فى مجلس الشعب يطالبه فيها بتوضيح «الأساس الذى وافقت الحكومة بمقتضاه على عرض شركة جنرال موتورز لإنتاج سيارات أوبل فى مصر، ووقف إنتاج سيارات شركة النصر؟ ولماذا أخذ عرض جنرال موتورز رغم وجود عروض جدية من شركات عالمية أخرى؟ ولماذا لم يطرح الموضوع للمناقشة العامة بدلاً من إنجازه فى إطار التعتيم الكامل؟».

وكتبت على الصفحة الخامسة تعليقاً مطولاً حول هذه الواقعة تحت عنوان «خطوة جديدة فى مسلسل التبعية» فصّلت فيه الأبعاد الحقيقية لهذه الصفقة المشبوهة. ثم نشرنا رفض اللجنة النقابية لشركة النصر للسيارات للمشروع.. «عمال النصر للسيارات يرفضون الاتفاق مع

جنرال موتورز» «الاتفاق ضربة قاضية لصناعة السيارات والأوتوبيسات واللوارى»[31]

وأصبحت القضية فجأة موضوعاً أساسياً فى الحياة السياسية والصحفية المصرية وتوالت المواقف. وتعرضت «الأهالى» - كالعادة - والحزب الذى تنطق باسمه للهجوم، خاصة بعد تراجع وزير الصناعة عن اعتراضه وقبوله للاتفاق، ولقاء الرئيس **مبارك** لنائب رئيس مجلس إدارة شركة **جنرال موتورز** للسيارات والوفد المرافق له «الذى يضم رؤساء وممثلى ٢٤ شركة. واستعرض معهم خطة تصنيع السيارة المصرية أويل». وقررنا أن نرد الصاع صاعين. وصدر عدد ٢ يوليو ١٩٨٦ وموضوع **جنرال موتورز** - بزوايا مختلفة متناغمة - يتكرر فى صفحات ١، ٢، ٣، ٤، ١٠، ١٢ ويشارك فى تحريره «**محمد سيد أحمد - صلاح عيسى - محمود الخضرى - فيليب جلاب - أمين هويدى**»[32]

كان مانشيت الصفحة الأولى على ثمانية أعمدة باللون الأحمر والأسود..

«زيارة أبو غزالة : صفقة تستجيب لشروط أمريكا كاملة»

«نجحت الضغوط.. فتراجع وزير الصناعة عن رفضه لجنرال موتورز»

وعلى الصفحة الثالثة، كانت عناوين التحقيق الرئيسى الذى كتبه «**محمد سيد أحمد**»

«نتائج زيارة أبو غزالة والوفد الاقتصادى»

«ثمن محاولة الحد من ديون مصر لأمريكا..

*** تصفية صناعة السيارة «نصر» لحساب «جنرال موتورز»**

*** تحويل مصر الى قاعدة صناعية، عسكرية ومدنية، لحساب أمريكا»**

وكتبنا فى صباح الأربعاء «حزب الجنرال موتورز» عن محاولة منع وزارة الصناعة **لمحمود الخضرى** من حضور المؤتمر الصحفى لوزير الصناعة والذى كان سيتحدث فيه عن عقد جنرال موتورز.

وعلى الصفحة الرابعة نشرنا تحقيق «**محمود الخضرى**» عن تطورات صفقة جنرال موتورز.

ورد «**صلاح عيسى**» على هجوم «**محمد الحيوان**» على الأهالى دفاعا عن شركة جنرال موتورز وصفقتها، وتفسيره لموقفنا بأننا «**شيوعيون وملحدون**» واختار لمقاله عنوان «**وطنية جنرال موتورز وديمقراطية الشيخ محمد الحيوان**»

وتناول «**فيليب جلاب**» فى دبوسه على الصفحة الأخيرة الملابسات التى أحاطت بهذه الصفقة. وعلى نفس الصفحة اعترض **أمين هويدى** فى تأملاته على لقاء الرئيس بنائب رئيس شركة جنرال موتورز.

وواصلت الأهالى طوال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ١٩٨٦ متابعة صفقة جنرال موتورز وإبراز المعارضة لها والخلافات التى نشأت حول الاتفاق، وتعنت الشركة الأمريكية إلى أن انتهت المهلة التى يعطيها القانون منذ صدور موافقة الهيئة العامة للاستثمار. وتردد فى ذلك الوقت أن هناك نية لمد هذه المهلة ستة أشهر أخرى. وانفردت «الأهالى» مرة أخرى بسلسلة من التحقيقات كتبها «**محمود المراغى**» بأسلوبه السهل البسيط ومادته العميقة التى تقوم على المعلومات الدقيقة والأرقام. وكانت مادته فى هذه التحقيقات هى الوثائق الرسمية لصفقة «**جنرال موتورز**»

وقدمنا لهذا التحقيق الهام بمانشيت فى الصفحة الأولى..

«لأول مرة : الوثائق الرسمية لصفقة جنرال موتورز»(٣٣)
ونشر التحقيق فى الصفحة الثالثة بعناوين تقول :
«قبل البحث فى هيئة الاستثمار صدر خطاب سرى من مجلس الوزراء بالموافقة على المشروع»
«الاتصالات السياسية أولاً وشركة النصر «آخر من يعلم» !»
«كل ماتقدمه جنرال موتورز ١٢ مليون جنيه أرباحها ٨٧ مليونا فى ٩ سنوات»
«خلال خمسة أيام فقط منحت هيئة الاستثمار موافقتها».

وفى العدد التالى(٣٤) نشرنا فى الصفحة الأولى مطالبة الشركة بعد حصولها على مهلة ٦ أشهر أخرى، بمنحها إعفاءات جمركية وضرائبية لمدة عشر سنوات أسوة بالنظام المعمول به فى مشروعات المدن الجديدة، واستثنائها من تطبيق القرارات الاقتصادية الأخيرة والخاصة برفع ضرائب الاستهلاك، واعتراضها على استمرار شركة النصر فى إنتاج دفعات جديدة من سيارات الفيات، واعتراضها على موافقات وزارة الاقتصاد باستكمال إجراءات صفقة سيارات اللادا.

وواصل **«محمود المراغى»** تحقيقاته على الصفحة الثامنة مفجراً مزيداً من الحقائق المؤلمة من ضمنها أن عجز المشروع من العملة الصعبة يبلغ ٥٤٤ مليون جنيه فى عشر سنوات (!)، وأن الشركة الأمريكية ألغت هدف التصدير للبلاد العربية.

وختم **المراغى** قراءته للوثائق بكشف قضايا الخلاف بين الشركة الأمريكية وشركة النصر وأسبابه وآثاره، وموقف العمال وتأثيره على تأخر إتمام المشروع، مؤكدا أن «الوثائق تقول الكثير مما يحتاج إيضاحاً من مسئول كبير يحدد : لماذا وافقنا على هذا المشروع؟ وماهى قيمته الاقتصادية الحقيقية؟.. وهل يقتصر الأمر على تغيير سيارة إيطالية بأخرى أمريكية.. أم القضية أخطر من ذلك بكثير، وأن انقلاباً فى اقتصاديات السيارة فى مصر سوف يحدث نتيجة لهذا التغيير وبما لاتحتاجه مصر؟. حديث الوثائق إذن يحتاج إلى إيضاح رسمى.. وإن كان السؤال مثاراً: وماذا خارج الوثائق؟. وتلك قضية أخرى»(٣٥)

وأخيرا تحقق النصر لـ «الأهالى» وعمال شركة النصر لصناعة السيارات ولجنتها النقابية، وكذلك لبعض المسئولين الوطنيين فى القطاع العام، وصدر القرار بإلغاء صفقة جنرال موتورز، وأعلن القرار فى أكتوبر ١٩٨٧، ونشرته «الأهالى» فى خبر صغير فى صفحتها الأولى(٣٦)

وزير الدفاع يشكونا للنائب العام

كانت معركة جنرال موتورز جانباً من معركة أشمل وأعمق خضناها خلال هذه الفترة، هى معركة رفض التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، بكافة صورها وأشكالها، وماأكثرها.

فوجئنا فى ١٦ يونيه ١٩٨٦، وقبل صدور القرار الجمهورى بفض دور الانعقاد الثانى العادى لمجلس الشعب، بالمجلس يوافق على قرار رئيس الجمهورية بالتصديق على معاهدة **«تبادل تشجيع وحماية الاستثمارات، والبروتوكول التكميلى لها بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية»**. واستعدنا بسرعة قصة هذه المعاهدة مع «الأهالى» والتى

قاومنا توقيعها خلال عامى ٨٢ و١٩٨٣. وكما نشرت «الأهالى» فى ذلك الحين، فقد وقع «د. وجيه شندى» وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى على المعاهدة فى واشنطون مع «وليم بروك» الممثل التجارى للولايات المتحدة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٢.وحصلت «الأهالى» على هذه المعاهدة لتكتشف مافيها من تنازلات تمس السيادة المصرية وتفتح الباب أمام أى أمريكى ليمارس فى بلادنا كافة حقوق المواطن المصرى من الناحية الاقتصادية، دون مبدأ أو شرط أو التزام إزاء الدولة المصرية. ونشرت «الأهالى» تفاصيل هذه التنازلات فى عددها الصادر فى ٢٩ ديسمبر ٨٢ وفى ٨ يناير ١٩٨٣، وكشفت عن اعتراض المستشار القانونى للوفد المصرى وكيف ضرب الوزير عرض الحائط باعتراضاته. وواصلت «الأهالى» حملتها فخصصت افتتاحيتها فى ١٥ يناير ١٩٨٣ لهذا الموضوع. ثم توقفت الأهالى بعد أن تأكد لها أن رئيس الجمهورية أصدر أوامره بعدم التصديق على الاتفاقية(المعاهدة) بعد أن اقتنع بما كتبته «الأهالى»، كما قيل لنا.

وبعد أحداث الأمن المركزى فى ٢٥و٢٦ فبراير ١٩٨٦، جاء «ميرفى» للقاهرة وأصر على توقيع بروتوكول تكميلى فى ١١ مارس ١٩٨٦ وضرورة التصديق العاجل على الاتفاقية. وهكذا وافق رئيس الجمهورية على الاتفاقية فى ٢١ مايو ١٩٨٦، وأقرتها - كالعادة - اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية يوم ١٤ يونيه، وعرضت على المجلس مساء ١٦ يونيه ليتم إقرارها نهائياً، بعد أن تحدث ٤ أعضاء من **حزب الوفد** مابين معترض أو مطالب بالتأجيل لجلسة الغد لتتاح الفرصة لمناقشة الاتفاقية، وتحدث كذلك عضوان من الحزب الوطنى ليعلنا - كالعادة - تأييدهما للاتفاقية، والوزيران «**سلطان أبو على**» و «**محمد عبد الحميد رضوان**» ليردا على المعارضة. وهكذا صدرت المعاهدة الجريمة بليل وفى جو تآمرى مثير للتساؤل.ولم يكن أمامنا إلا أن نفضح الأمر ويعلم الكافة بما جرى، بعد أن تراجع رئيس الجمهورية عن قراره بعدم التوقيع، وتم التصديق على الاتفاقية وأصبحت قانونا ساريا.

ونشرنا دراسة كتبها الزميل **عبد القادر شهيب** احتلت صفحة كاملة من «الأهالى» وقدمت شرحاً إضافياً لهذه الاتفاقية. وكان عنوان هذه الدراسة «**معاهدة جديدة تحمى المغامرين وتعيد عصر الامتيازات الأجنبية**»(٣٧)

وفى أغسطس تصدينا لإجراء مناورات أمريكية مصرية مشتركة أمام ليبيا. وكشفنا عن طبيعة هذه المناورات التى تحمل اسم «رياح البحر» والتى تجرى وفقًا لتعديلات جديدة تم إدخالها على اتفاقية التسهيلات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة، وأصبحت سارية منذ ٥ يوليو ١٩٨٦.وقالت الأهالى : «وأكد مصدر واسع الاطلاع أن التعديلات الجديدة تتضمن تولى ضابط أمريكى من رتبة متقدمة «قيادة هيئة أركان المناورة» التى تشكل من ضباط أمريكيين ومصريين من رتب وأعداد مماثلة يرأسهم جميعاً القائد الأمريكى. ويتفرع عن تلك الهيئة ١٦ لجنة فرعية تتولى نقل برنامج وخطط المناورة إلى مسرح العمليات والإشراف على تنفيذها. كما تتضمن الأخذ بأسلوب المعايشة الكاملة خلال فترات التدريب المشترك. وذكر المصدر أن التعديلات الجديدة فى اتفاقية التسهيلات تتيح لقيادة المناورة اختيار المناطق المناسبة لإجراء المناورة والتنويع فيها، دون الرجوع إلى الجانب المصرى. كما تتضمن التعديلات أيضاً تمتع القيادة العسكرية الأمريكية، والقيادات الفرعية فى مواقع المناورة، بكافة الصلاحيات التى يحصل عليها القادة العسكريون المصريون من الرتب المماثلة بما فيها إصدار أوامر القيادة والأمن والسيطرة تحقيقا لهدف المعايشة».

وبعد أن نقلت «الأهالى» عن المصادر الأمريكية تفاصيل القوات الأمريكية المشاركة ومواقع المناورة و.. و.. وتصريحات أمريكية عن أهدافها، علقت «الأهالى» قائلة: «وصف البنتاجون هذه المناورات بأنها «روتينية». ولكن يصعب وصفها بهذا الوصف فى وقت تؤكد فيه الخارجية الأمريكية أنها قد اكتشفت أن ليبيا بصدد تدبير عمليات إرهابية ضد دبلوماسييها فى الخارج(!). وأن هذا يستدعى تدخلاً أمريكياً حازماً قد يصل إلى حد شن غارة جديدة على ليبيا(!) وأن يجرى تدبير هذه الغارة من سفن أمريكية تجرى مناورات مشتركة مع مصر!!»(٣٨)

وحول نفس الموضوع نشرت الأهالى فى العدد التالى مباشرة (٣٩) خبراً جديداً حول «تسهيلات مصرية لحاملة الطائرات الأمريكية المرابطة أمام ليبيا». وكتب «**مدحت الزاهد**» تعليقاً حول الاستعدادات الأمريكية ضد ليبيا «**مرة أخرى.. أمريكا وليبيا ودبلوماسية حاملات الطائرات**»

وقد نشرت هذه الأخبار فى العددين خلال وجودى فى إجازة قصيرة والزميل **صلاح عيسى** بمرسى مطروح. وتلقى الزميل **محمد سيد أحمد** مدير التحرير والذى كان مسئولاً عن «الأهالى» فى هذه الفترة استدعاء لرئيس التحرير للتحقيق بمكتب النائب العام فى البلاغ المقدم من وزير الدفاع ضده والذى يكذب الخبر الخاص بالتسهيلات العسكرية لحاملة الطائرات الأمريكية «**فورستال**»، وكذلك خبراً آخر حول اتهام مصر لـ ٢٨ من قوات حفظ السلام بالتجسس لصالح اسرائيل. وقيام مجهولين بإطلاق النار على قوة مصرية عهد إليها باعتقال جواسيس اسرائيليين لدى خروجهم من نقطة مراقبة تابعة لقوة حفظ السلام بسيناء الجنوبية. وقد طلب الزميل **محمد سيد أحمد** تأجيل التحقيق لحين حضور رئيس التحرير. وبمجرد عودتى من الإجازة، درست الموضوع وتيقنت من مصادرنا فى الخبرين، وذهبت للتحقيق يوم السبت ١٣ سبتمبر ٨٦ فى مكتب النائب العام، وتولى التحقيق المحامى العام المستشار الدكتور **شريف فوزى**. وكنت قد كتبت متحدياً فى صباح الأربعاء - قبل التحقيق بثلاثة أيام - أؤكد صحة ما نشرناه وأشير إلى تكذيبات سابقة تثبت صحتها فيما بعد.(٤٠)

وفى ديسمبر فَجَّرَ «**محمود الحضرى**» قضية تكليف الولايات المتحدة الأمريكية باستبدال توربينات السد العالى. فنشر سلسلة من التحقيقات خلال شهرى ديسمبر ١٩٨٦ وفبراير ١٩٨٧(٤١)

وفى أبريل ١٩٨٨ انفردت «الأهالى» بكشف الأبعاد الحقيقية لمذكرة التفاهم التى وقعها المشير **عبد الحليم أبو غزالة** فى واشنطون، قبل النشر بأسبوع. وقالت «الأهالى» تحت عنوان «قيود جديدة على السيادة المصرية من مذكرة التفاهم التى وقعها أبو غزالة» (٤٢) إن المذكرة تتضمن «تعهداً مصرياً بمنح تسهيلات وامتيازات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية من القواعد الجوية والبحرية والمناطق العسكرية المصرية، تفوق ماتتمتع به حالياً من تسهيلات عسكرية. وتلتزم مصر فى مذكرة التفاهم بسريان اتفاقيات التسهيلات العسكرية الحالية وحظر إلغائها أو التراجع عنها ومنع تسهيلات تتجاوزها فى المستقبل لأى أطراف عسكرية تتبع دولاً أخرى إلا بموافقة مشتركة من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر. كما نصت المذكرة على تعهد مصرى بعدم القيام بأية أعمال تناهض اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية أو تخرق ملاحقها العسكرية. ومقابل زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية ومنح التدريب المقدمة لمصر إلى ٢ مليار دولار سنوياً، تلتزم الحكومة المصرية بعدم بيع أو إقراض ماتحصل عليه من أسلحة لأية دولة تدخل فى صراع مباشر مع الولايات المتحدة أو تتواجد جغرافياً فى مناطق

النزاعات خاصة فى الشرق الأوسط. » ونشرنا على الصفحة الثانية تقريراً أمريكياً تفصيلياً حول هذه المذكرة.

وعقد المشير أبو غزالة مؤتمرا ظهر نفس اليوم فى نادى الجلاء حضره قادة الأفرع والجيوش الميدانية وكبار ضباط القوات المسلحة، حاول فيه شرح أبعاد مذكرة التفاهم والرد على مانشر فى الصحف الأمريكية وصحف المعارضة المصرية حول هذه المذكرة. وفى العدد التالى مباشرة ناقشت وزير الدفاع فى أقواله فى تعليق تحت عنوان.. **«مصر دولة حليفة لأمريكا»**(٤٣) أشرت فيه إلى أن توقيع هذه المذكرة تم بعيداً عن كافة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والرقابية، «فلا مجلس الوزراء ناقش هذه المذكرة (الاتفاق) ولامجلس الشعب علم بها أو بنصوصها. ولامجلس الأمن القومى ولامجلس الدفاع الأعلى (إن كان لايزال موجوداً) إلى أن نشرتها الصحف صباح السبت الماضى. وللأسف فإن تصريحات «المشير» لم توضح حقيقة، ولم تجل الغموض الذى يحيط بهذه «المذكرة» والتى لاتعدو أن تكون فى الواقع اتفاقاً أو معاهدة» ثم طرحت العديد من الاعتراضات على بنود هذه المذكرة. ونشرنا فى العدد التالى خبر وصول وفد عسكرى أمريكى للقاهرة لإعداد ملاحق مذكرة التفاهم.(٤٤) وتضمن الخبر تفاصيل لم تنشر فى مصر عن هذه المذكرة، والخلاف الذى دار فى مجلس الوزراء حول التنازلات المجانية التى قدمها المشير عبد الحليم **أبو غزالة فى واشنطون**. وعرضنا فى صفحة لآراء الخبراء والساسة فى هذه المذكرة.

مصادرة لتصريحات أبو غزالة

وقد ارتبطت هذه المعركة - معركة التصدى للتبعية للولايات المتحدة الأمريكية - بحملة صحفية متواصلة، انفردت بها «الأهالى»، وتركزت على **«المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة»**. كان واضحا لنا ولغيرنا الدور السياسى - الداخلى والدولى- البارز للمشير **أبو غزالة**، والذى يتجاوز حدود منصبه كقائد عام للقوات المسلحة ووزير للدفاع. وحرصنا بأساليب مختلفة على توضيح هذا الدور، وتسليط الأضواء على مواقفه وآرائه.

وعندما سافر المشير **عبد الحليم أبو غزالة** إلى الولايات المتحدة خلال يونيو ١٩٨٦، تابعنا زيارته بكل دقة وتفصيل، خاصة بعد لقاءاته مع **«بوش»** نائب الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت، **و«جورج شولتز»** وزير الخارجية، ومستشار الأمن القومى، ورئيس لجنتى الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ والنواب، فضلاً عن لقاء وزير الدفاع **«كاسبر واينبرجر»**. وأوضحنا فى افتتاحية العدد الصادر أثناء هذه الزيارة والمعنونة **«زيارة أبو غزالة لواشنطون ذات الأبعاد العسكرية.. والسياسية»**(٤٥) المغزى الواضح لهذه الزيارة. ولفت النظر فى هذه الافتتاحية إلى تصريحات أخيرة أدلى بها المشير قبل سفره إلى صحيفة **«مايو»** «حمل فيها الاتحاد السوفيتى مسئولية استمرار حرب الخليج ! والسعى الى التحكم فى مصادر البترول بالمنطقة !، وهى تصريحات أثارت انتباه وكالة «تاس» السوفيتيية التى وصفت المشير بأنه «يهتم بأمور تتصل بالسياسية الخارجية، أكثر مما تتصل بالمجال العسكرى».. وذلك فى وقت تجرى فيه لأول مرة منذ أكثر من عشرة أعوام زيارة من قبل وزير خارجية لتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية، بهدف تحسين العلاقات مع الدول الاشتراكية فى شرق أوربا عموماً» ومضيت فى هذه الافتتاحية كاشفاً التعاقد مع شركة

جنرال موتورز الذى يتبناه المشير، وعن تناول المفاوضات منح الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية وليس مجرد تسهيلات، مقابل التخفيف من حدة الديون.

وفى العدد التالى [٤٦] وعلى الصفحة الأولى تابعنا إلقاء الأضواء على دور المشير أبو غزالة، وكان مانشيت العدد **«بعد زيارته الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية، المشير يتولى منصب نائب رئيس الجمهورية»**. وعلى الصفحة الخامسة، نشرنا حواراً أجراه **«عاصم حنفى»** مع **«أمين هويدى»** وزير الحربية الأسبق تناول فيه ميزانية القوات المسلحة وسياسة التصنيع الحربى، ومسئولية وزير الدفاع ومسئولية القائد العام للقوات المسلحة.وكانت عناوين الحديث دالة.. مثل :

«نعم يمكن خفض مليار جنيه من ميزانية التسليح»

«أيهما يحاسب الآخر : أبو غزالة الوزير.. أم أبو غزالة المشير؟»

«إعطاء صواريخ سام السوفيتية لأمريكا عمل غير أخلاقى»

وقد أثار هذا الحديث ضجة ومعركة سياسية وصحفية سأعرض لها بعد قليل.

وواصلنا متابعة زيارة المشير لأمريكا ونتائجها وكان مانشيت الصفحة الأولى فى العدد التالى مباشرة..

«زيارة أبو غزالة : صفقة تستجيب لشروط أمريكا كاملة»[٤٧]

وكتب محمد سيد أحمد تحقيقاً هاماً مشحوناً بالمعلومات والأخبار..

«نتائج زيارة أبو غزالة والوفد الاقتصادى»

«ثمن محاولة الحد من ديون مصر لأمريكا :

*** تصفية صناعة السيارة «نصر» لحساب «جنرال موتورز»**

*** تحويل مصر إلى قاعدة صناعية، عسكرية ومدنية، لحساب أمريكا»**

«النتيجة الوحيدة للرحلة :

*** الإفراج عن ١١٠ مليون دولار مكافأة لمصر على بدء إلغاء الدعم»**

وبعد أسابيع قليلة، نقلنا للرأى العام تصريحات للمشير **أبو غزالة** أمام لجنة الأمن القومى فى مؤتمر الحزب الوطنى حدد فيها المناطق التى تهدد أمن مصر فإذا بها **ليبيا والسودان واسرائيل**، وأوسع ليبيا وقيادتها سخرية، وكان عنوان الخبر :

«أبو غزالة :لم ولن أختلف مع مبارك» [٤٨]. وعلق **«مدحت الزاهد»** فى الصفحة الخامسة على مشاركة **أبو غزالة** القائد العام للقوات المسلحة المصرية فى المؤتمر الرابع للحزب الوطنى، باعتباره انحيازاً من القائد العام لأحد الأحزاب السياسية، وعلق أيضاً على تصريحاته خاصة حديثه عن حماية القوات المسلحة للشرعية الدستورية، باعتباره مصدر «يفرغ وضع المؤسسة العسكرية من معناه كدرع لحماية المجتمع من الأخطار الخارجية الحقيقية، كما يفتح الباب أمام تعظيم دورها فى الحياة المدنية والسياسية.»

وفى العدد التالى كان المانشيت **«أبو غزالة وعبد المجيد و٥ وزراء أعضاء فى الغرفة التجارية الأمريكية»**.[٤٩]

وفى نوفمبر نشرنا خبراً على الصفحة الأولى يقول : **«أبو غزالة : مصر من أفضل أصدقاء واشنطون فى المنطقة»**.[٥٠]

وعقب زيارة المشير أبو غزالة للولايات المتحدة للمرة الثانية خلال خمسة أشهر نشرنا مانشيت يقول :

«فشلت رحلة المشير أبو غزالة للولايات المتحدة»
«أمريكا تقترح على مصر الاقتراض من اسرائيل»(٥١)

وجاء في متن الخبر.. «ذكرت التقارير الصحفية الواردة من واشنطون أن الحكومة الأمريكية قد رفضت مطالب مصر التي تقدم بها المشير أبو غزالة خلال زيارته التي استغرقت اسبوعين في العاصمة الأمريكية، والتي تنتهي اليوم.

وكانت مصر قد طلبت من الولايات المتحدة رفع قيمة القرض المدني من ١٥٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار، وبحث إعادة جدولة الديون وحل مشكلة الديون العسكرية التي بلغت ٤٫٥مليار دولار، وزادت فوائدها السنوية عن ٦٠٠ مليون دولار.

ومن ناحية أخرى ذكرت مجلة «فورين ديبورت» أن الحكومة الأمريكية اقترحت على الحكومة المصرية أن تقبل قرضا من أحد البنوك الاسرائيلية، وأن تسمح بفتح فرع له بالقاهرة. وكررت طلبها بإقامة قاعدتين عسكريتين غرب الأسكندرية وبسهل قنا، لاستخدامها لقوات الانتشار السريع. وأكدت المجلة أن هذه المطالب أصبحت تمثل شروط الحكومة الأمريكية لمساندة الجهود الاقتصادية لمصر..»

وفي يناير١٩٨٧ أدلى المشير «عبد الحليم أبو غزالة» بتصريحات مثيرة ومغايرة لكل مواقفه والمواقف الرسمية المعروفة. وقد أدلى بها في اجتماع مغلق أمام اجتماع لأحد لجان مجلس الشعب. وفي اتصال تليفوني من المطبعة صباح الثلاثاء مع الزميل «عمر أحمد عمر» مندوب «الأهالي» في مجلس الشعب، نقل لي هذه التصريحات وطلب عدم نشرها وعندما سألته، وهل ستنشر هذه التصريحات في الصحف القومية، قال لي إنه تم التنبيه عليهم بأن هناك ملخصا ستوزعه المخابرات الحربية ويلتزموا به فيما ينشرونه،ورجاني عدم النشر. ولم يكن لـ «الأهالي» - حتى ذلك الحين - ولا لأي صحيفة معارضة أية علاقة بوزارة الدفاع أو القوات المسلحة وبالتالي المخابرات الحربية. ولم أجد سبباً يمنعنا من النشر خاصة والتصريحات إيجابية للغاية وتعكس - إن صدقت - تغيراً في السياسة المصرية. واتخذت قراراً على مسئوليتي بالنشر. وكتبت الخبر ووضعته في الماكيت على الصفحة الأولى تحت عنوان «أبو غزالة : التهديد لأمن مصر يأتي من الشرق» وكان نص الخبر :

«أكد المشير عبد الحليم أبو غزالة في لقاء رسمي مغلق أن قوة إسرائيل المتزايدة تمثل تهديدا للأمن المصري القومي. وأن مصر لايمكن أن تركن إلى حالة السلام القائم بيننا وبين اسرائيل. فالتهديد العسكري الرئيسي لمصر يأتي من الشمال الشرقي. وأضاف المشير أن التهديد على الحدود المصرية الليبية تهديد ثانوي، إلا أنه يكلف مصر الكثير نتيجة لاحتفاظها بجزء من قواتها على هذه الحدود في حالة تأهب. واعتبر المشير أن أي إضافة للقوات المسلحة السورية، تجبر اسرائيل على زيادة قواتها المواجهة لسوريا، مما يخفف ضغط وكثافة قواتها على الحدود المصرية. وقال إن أي دعم للقوات المسلحة السورية هو دعم لمصر. وكشف المشير النقاب عن أن مصر قد تضطر للتدخل في حرب الخليج إذا تعرضت الجبهة لأخطار محدقة، لأن هذه الحرب تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي. وختم تصريحاته مؤكداً أن القوات المسلحة المصرية تحمي الشرعية الدستورية لأي نظام قائم في مصر، بصرف النظر عن الحزب الذي يتولى الحكم»(٥٢)

وانتهيت حوالى الساعة الثانية ظهر الثلاثاء ١٣ يناير ١٩٨٧ من تجهيز العدد ووقعت أمر الطبع وانصرفت إلى المنزل. فوجئت فى الساعة الرابعة والنصف تقريباً بتليفون من **اللواء مصطفى كامل** مساعد وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة يسألنى عن صحة مانقل إليه من أن «الأهالى» ستنشر فى عددها الذى سيصدر صباح الغد تصريحات **المشير أبو غزالة** فى مجلس الشعب يوم الاثنين مساء. وأجبته بأن هذا صحيح. فطلب منى أن أرفع الخبر كلية. واعتذرت بهدوء حيث إن المطبعة قد بدأت فى طبع العدد بالفعل وربما تكون الكمية كلها قد تم طبعها، بالإضافة إلى أن الخبر صحيح، فقد أدلى المشير بهذه التصريحات فعلاً. وحاول مساعد الوزير الدخول معى فى نقاش حول صحة الخبر، واعتذرت عن الجدل حول هذه النقطة وتمسكت بصحته. وبدأ فى إثارة قضية أخرى، وهى عدم جواز نشر أى معلومات خاصة بالقوات المسلحة دون الرجوع إلى المخابرات العامة. ورفضت ذلك المنطق بدورى. فلا يوجد قانون يفرض ذلك بالإضافة إلى عدم وجود أية علاقة بيننا وبين المخابرات الحربية، وهى الجهة التى قيل لى إنها المسئولة عن إجازة النشر، ولا مع القوات المسلحة أو وزارة الدفاع. وعاد مساعد الوزير يطرح قضية أخرى، وهى الأضرار السياسية التى يمكن أن تترتب على نشر تصريحات رسمية قيلت فى جلسة مغلقة (ليست سرية) لأحد لجان مجلس الشعب، وخاصة بعلاقات مصر الدولية والإقليمية. وبعد نقاش طويل أخبرته بضرورة مراجعتى للأمين العام **«خالد محى الدين»** خاصة وأن قرار إعادة الطبع سيترتب عليه أعباء مالية لاتدخل فى اختصاصى وإنما فى اختصاصه كرئيس لمجلس الإدارة. واتصلت بالاستاذ **خالد** لأجده على علم بالموقف حيث كان مساعد وزير الداخلية قد اتصل به قبل اتصاله بى. وتشاورنا فى الموضوع، واتفقنا على أنه من الأسلم رفع الخبر للدواعى السياسية، وحتى لاتتعرض للمصادرة خاصة وليس لدينا وثيقة رسمية تؤكد صحة الخبر الصحيح.

واتصلت **باللواء مصطفى كامل** لأبلغه بقرارنا، وأوقفت الطبع ورفعت الخبر وأعدنا طبع العدد بعد استبداله بخبر آخر عادى. وكان قد تم طبع ٤٢ ألف نسخة من العدد فعلاً تم التحفظ عليها، وسمع لنا بالاحتفاظ بمائة نسخة فقط لأرشيف الأهالى والحزب.

عادل حسين .. والرئيس !

وأعود إلى معركة حديث **«أمين هويدى»** حول القوات المسلحة. كنا فى خلال «حملة» المشير **أبو غزالة** قد أجرينا الحديث ونشرناه بشكل بارز فى «الأهالى»، كما سبق القول. وقد أثار حديث **هويدى** عدة نقاط خطيرة أهمها :

* أن الأمن القومى لمصر فى خطر حقيقى لزيادة العجز فى الميزانية، وفى ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية بشكل خطير مما هدد حرية القرار السياسى، وزاد من تبعية مصر للقوى الخارجية، خاصة الولايات المتحدة.

* يفرض هذا الخطر ضرورة ترشيد عملية الإنفاق فى الدولة، بما فى ذلك طبعا نفقات القوات المسلحة، فهى ليست مستثناة من القيود التى تفرضها الظروف الحالية، بل واجب عليها أن تساهم كغيرها فى علاج الموقف، خاصة وأنه إجراء تتبعه كل الدول بما فى ذلك إسرائيل.

* ليس معنى ترشيد الإنفاق تقليل الكفاءة الدفاعية للبلاد، ولاهو يتعارض معها، بل هو

التحدى الحقيقى لوزير الدفاع، إذ إن مسئولياته تنحصر فى الحفاظ على قدرة الرأس المقاتل، أى القوات المقاتلة، بأقل النفقات، وذلك بتخفيض النواحى الإدارية وبمعنى أوضح : الاهتمام بزيادة عضلات القوات المسلحة والتخلص من الزيادات والترهلات التى تثقلها . فالكيف وليس الكم هو العامل الفاصل فى توازن القوى.

* فى مواجهة الحد من حجم القوات المسلحة فى زمن السلم، تحدث **أمين هويدى** عن زيادة الاهتمام بخطط التعبئة التى تنفذ وقت الأخطار المفاجئة. وفى مواجهة المعاناة فى التسليح من الناحية العددية، اقترح الاهتمام بالتدريب ورفع مستوى القادة، والاهتمام بمستوى المعرفة التكنولوجية لدى الأفراد.

* مناقشة ميزانية القوات المسلحة ونفقاتها فى القنوات العادية مع الحفاظ على السرية، وضرورة الفصل بين منصبى وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة.

* أكد على تفرغ القوات المسلحة لواجباتها الأصلية والتخفف من الأعمال المدنية التى تتوسع فيها حاليا.

* حذر من التمادى فى التصنيع الحربى دون الاهتمام بالقاعدة الصناعية، وناشد المسئولين دراسة المستوى التكنولوجى الذى يتناسب مع إمكانياتنا الحقيقية، وإلا كانت العملية - عملية التصنيع الحربى- مجرد عملية تجميع، وهذه تزيد من سيطرة الدولة المصدرة للتكنولوجيا على الدولة المستوردة.

وكما توقعنا أثار نشر الحديث اهتماماً واسعاً فى أوساط مختلفة، من بينها بالطبع الحكم. وجاء الرد بعد أيام قليلة من نشر الحديث، وعلى لسان رئيس الجمهورية شخصياً. فأدلى الرئيس بتصريح عقب حضوره احتفال وصول الطائرات الميراج ٢٠٠٠، أذاعته كل وسائل الإعلام، ثم أدلى بحديثين نشرا فى المصور والأهرام فى يومين متتاليين (الخميس ٣ يوليو والجمعة ٤ يوليو)، ركز فيهما على قضية نفقات الدفاع التى أثارها **أمين هويدى**.

وتلقفنا الخيط وردنا على حملة الرئيس بقوة.فخصصنا «صباح الأربعاء» لرد فعل الرأى العام والحكومة على حديث هويدى، وناقشنا الرئيس فى بعض مقولاته. وختمنا الموضوع وعنوانه **«الدفاع والأمن وجيش الشعب»** قائلين : «وترى الأهالى أن المواضيع التى فجرها حديث **أمين هويدى** خطيرة، وأن البيانات الرسمية التى صدرت أكدت الشكوك وزادت من القلق، أو على أقل تقدير لم ترد على القضايا المثارة. إن الجيش هو جيش الشعب. والشعب الذى يمد جيشه بالرجال والأموال، والذى لم يبخل بتضحياته فى سبيل الذود عن وطنه، يود أن يرى قواته المسلحة فى عزة وقوة. وفى الوقت نفسه يراها وهى تحافظ على أمواله، وأن تساهم مع غيرها من مؤسسات الدولة فى علاج الوضع الخطير الذى أصبح يهدد بحق أمننا القومى. ولنا عودة إلى الموضوع الذى نعتبره بحق موضوع الساعة. »(٥٣)

وعلى نفس الصفحة كتبت مقالاً طويلاً ناقشت فيه حديثا للرئيس أدلى به **لمكرم محمد أحمد** (المصور) **وإبراهيم نافع** (الأهرام) ركزت فيه على قضيتين، نفقات القوات المسلحة، واتهامه للمطالبين بخفض النفقات، بعدم الفهم والمزايدة وتحقيق مصلحة إسرائيل. وقضية انسحاب التجمع من لجنة الدعم. ورددت على كلام الرئيس فى القضية الأولى بمجموعة من المعلومات والبيانات تفضل مشكوراً الأستاذ **أمين هويدى** بتزويدى بها.

وفوجئت بمقال عنيف من الزميل **عادل حسين** فى الشعب، يهاجم فيه كلام **أمين هويدى** باعتباره يردد دعوة منكرة، ويعلق على أحاديث رئيس الجمهورية قائلاً إنه لم يكن يتصور أن لأصحاب دعوة تخفيض النفقات (أى أمين هويدى) وزناً يستحق هذا الهجوم. ثم يستدير علىّ فيتهمنى بالمغالطة والتحيز والمقارنات المضللة فى ردى على الرئيس لقولى إن أحد أسباب زيادة نفقات التسليح هذه الزيادة الفلكية، هو شعار «تنويع مصادر السلاح».

وبالطبع رددت عليه بالبيانات والأرقام وبقوة أيضا، رغم صداقة وزمالة طويلة بيننا، وكان عنوان مقالى :

«رئيس تحرير الشعب.. فتح الله عليه..
من حقك أن تتنكر لماضيك
وليس من حقك تشويه الحقائق»(٥٤)

مواجهة مستمرة للرئيس

ولم يكن هذا الاشتباك مع الرئيس **مبارك** هو الوحيد خلال هذه الفترة، ولم يكن حول القوات المسلحة فقط. فكما سبقت الإشارة، فحديث الرئيس للمصور والأهرام لم يقتصر على حديث **أمين هويدى**، بل امتد ليشمل موضوع الدعم وقضايا أخرى عديدة. وقد تناولت موضوع الدعم فى ردى على موضوع نفقات القوات المسلحة، مؤكداً أن الأزمة هى «فى انحياز الحكومة والحزب الحاكم ورئيس الجمهورية إلى الذين يحتكرون الثروة فى البلاد ويحمون مصالحهم بمراكز نفوذ اقتصادية وسياسية، وارتباطات خارجية حاكمة، على حساب مصالح الغالبية العظمى من المواطنين عمالاً وفلاحين وموظفين ومهنيين، والفئات الوسطى عامة فى المجتمع (٥٥). وفى نفس العدد رد **«حسين عبد ربه»** على قول الرئيس فى حديثه للمصور : «لو كنت أريد أن آخذ الجميع على نحو ماحدث فى سبتمبر ٨١، فلقد كانت أحداث الأمن المركزى تمثل الفرصة والمبرر، ولكننى لم أفعل» بمقال نارى عنوانه : **«سيادة الرئيس.. لسنا عبيد إحساناتكم!!»** وتناولت نفس الموضوع فى العدد التالى فى مقال تحت عنوان **«البديهيات التى غابت عن أحاديث الرئيس»**. وشمل الرد أيضا تجاهل الرئيس لجرائم التعذيب وإدعائه بأن المبالغة فى الحديث عن الفساد هى سبب التطرف فى المجتمع(٥٦).

ورددت على الرئيس فى الأسبوع التالى مباشرة، فى افتتاحية الأهالى **«الديمقراطية.. والأزمة الاقتصادية فى خطاب الرئيس»**(٥٧)

وفى أكتوبر، وخلال حديث شامل أدلى به **خالد محى الدين لأمينة النقاش** عشية انعقاد اللجنة المركزية لحزب التجمع، رد **خالد** على اتهامات **مبارك** للمعارضة بالتجاوز وتساءل لماذا لايتحدث مبارك عن أخطاء الحزب الحاكم. (٥٨)

ثم نشرنا خبراً انفردنا به، حول تهديد **مبارك** لأحزاب المعارضة في اجتماعه برؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف الحكومية وعدد من العاملين بها، وقوله بأنه لايقرأ صحف المعارضة وأن ٩٠٪ مما ينشر بها أكاذيب، وأن أحزاب المعارضة يتحكم فيها «١٥ فرداً يديرونها لمصالحهم الخاصة فى السوق!»(٥٩)

وفى العدد التالى عقب إلقاء الرئيس لخطابه فى افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب، ناقشنا ماجاء فى الخطاب فى الافتتاحية «**النقد والمعارضة جريمة**» وفى مقال على الصفحة الخامسة كتبه د.**إبراهيم العيسوى** «نحن لانصنع الوهم» وتعليق صفحة ٢ **لمحمد سيد أحمد** «**لايكفى الرفض**» ودبوس **فيليب جلاب** على الصفحة الأخيرة «حق ارتكاب التجاوزات» (٦٠) وواصل «**إبراهيم العيسوى**» فى العدد التالى رده حول موضوع الخطة، وكتب **المراغى** عن «الرئيس والصحافة وقضية المعلومات» (٦١) وكتبت فى العدد التالى حول بعض الاستنتاجات الخاطئة من خطاب الرئيس خاصة القول بأن الرئيس دعا فى خطابه إلى توقيع عقد اجتماعى جديد.. وإلى الحوار مع المعارضة» (٦٢)

وفى يناير ١٩٨٧كانت افتتاحية الأهالى عن «**الرئيس.. وأمريكا**» (٦٣) عقب إدلائه بتصريحات لصحفيين عرب على هامش مؤتمر القمة الإسلامى فى الكويت عبر فيها عن عتبه على الولايات المتحدة الأمريكية.

وعقب مذبحة الديمقراطية فى انتخابات أبريل ١٩٨٧، والخطاب الذى ألقاه الرئيس **حسنى مبارك** فى افتتاح مجلس الشعب، كتبت فى «الأهالى» مقالاً اخترت له عنواناً «**سياسة «الفراولة والخيار»! فى خطاب الرئيس**» رددت فيه على الكثير من المقولات الخاطئة التى وردت فى هذا الخطاب، خاصة مايتعلق بمايسمى إنجازات الخطة الخمسية، وقضية الديمقراطية.

وواصل د. **عبد العظيم أنيس** الحوار حول السياسات الاقتصادية فى يومياته التى اختار لها عنوان «**بيانات الرئيس مبارك**»

احتجاج ملكى سعودى

ثم وقعت مواجهة من نوع آخر مع الرئاسة عندما انفردنا بنشر أهم ماورد فى كتاب «الحجاب – الحروب السرية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية» تأليف **بوب وودوارد** » وخاصة ماحرصت الصحف القومية على تجاهله، وهو كثير جداً. وكنا قد قرأنا الكثير فى الصحافة المصرية والأجنبية حول هذا الكتاب. ولفت نظرنا ماقاله الأستاذ **محمد حسنين هيكل** فى أحد الصحف المصرية حول ماورد فيه عن وجود اختراق أمنى لمكتب رئيس الجمهورية، كان السبب فى اكتشاف رحلة الطائرة التى تقل الفدائيين الفلسطينيين الذين اختطفوا السفينة الايطالية، ومهاجمة الطائرة وإجبارها على النزول فى صقليه والقبض على الفدائيين. واتصلت ببعض الأصدقاء فى لندن للحصول على نسخة من الكتاب. وقبل أن يصلنى رد منهم، اتصل بى أحد الأصدقاء الحميمين، يبلغنى أن لديه نسخة من الكتاب حصل عليها من صديق له ولمدة ٢٤ ساعة فقط. كان الاتصال صباح الجمعة، وعليه أن يعيد الكتاب لصاحبه صباح السبت. واقترحت عليه أن يعيرنى الكتاب لمدة ١٠ ساعات لأقوم بتصويره (صورتين واحدة لى والأخرى له)ووافق بحماس على الاقتراح. اتصلت «**بصلاح عيسى**» واتفقنا على الذهاب سوياً الى «الأهالى» لتصوير الكتاب، وكان معى مفتاح الجريدة. وصلنا إلى «الأهالى» حوالى الساعة الحادية عشر صباحاً. وقبل صعودنا اشترينا كمية مناسبة من ورق التصوير. وأخذنا نتبادل تصوير الصفحات (نسختين) حتى الساعة الرابعة تقريباً، وأغلقنا مقر الجريدة وأعدت الكتاب لصاحبه، وعدت إلى المنزل لأقضى بقية اليوم وحتى الفجر تقريباً فى قراءة الكتاب.واحتجت ليوم آخر

انتهيت فيه من قراءته، ووضع خطة عرضه، وتحديد الصفحات التى تدخل تحت العناوين التى حددتها. واتصلت بالزميل «محمد سيد أحمد» مدير التحرير ومسئول القسم الخارجى للاتفاق على شخص قادر على إعداد الحلقات الخمس التى اقترحتها وهى بالترتيب حلقة عن «مصر» تليها حلقة عن «السعودية»، «فليبيا»، «سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية»، «فإسرائيل» وأخيراً «أفغانستان». واتفقنا على الزميلة «منى سالم»، ووافقت بحماس. ونشرت الحلقة الأولى فى منتصف أكتوبر ١٩٨٧. وكانت عناوينها..

«المخابرات الأمريكية تسجل ١٢ مكالمة تليفونية لمبارك فى يوم واحد !»

«السادات فتح أبواب مصر لأجهزة المخابرات وتقاضى راتبا ثابتا من السعودية»

«بعد اغتيال السادات، تفرج ريجان على فيلم سينمائى عن مبارك وكفر المصيلحة»

«المخابرات الأمريكية تصف مبارك بأنه رجل نافذ الصبر يفضل أن يتكلم عن أن يسمع»

«بعد سقوط الشاه والسادات قررت المخابرات أن تصل إلى أعلى مستويات الحكومة المصرية»

«ريجان يؤدى التحية العسكرية لمدير الأمن القومى.. لنجاحه فى خطف الطائرة المصرية» (٦٦)

ونشرنا الحلقة الثانية فى العدد التالى مباشرة حول «السعودية» وكانت عناوينها :

«المخابرات الأمريكية تكلف السعودية باغتيال بعض الشخصيات حتى تتهرب من المسئولية»

«العائلة الحاكمة تمول نشاط المخابرات الأمريكية فى لبنان وتشاد واثيوبيا وايطاليا !»

«تقارير المخابرات تقول : خادم الحرمين يتعاطى كميات كبيرة من الخمر»(٦٧)

ولم نكن نعرف أننا قد سرنا فى حقل الألغام، وأن التعرض بالحق لحكام السعودية، هو كبرى الكبائر فى مصر، وهو جريمة أبشع من نقد رئيس جمهورية مصروالهجوم على قراراته وأقواله. كنا نعرف أننا الوحيدين فى العالم العربى تقريباً الذين سنشير إلى الجزء الخاص بالسعودية وحكامها فى هذا الكتاب، وهو ماحدث بالفعل على كثرة مانشر حول هذا الكتاب ومنه بل وفى ترجمته العربية التى حذفت منها المعلومات الخاصة بالسعودية، ولكن مالم نكن نعرفه أننا سنساق إلى نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معنا بجريمة إهانة رئيس دولة أجنبية.

فى مساء الثلاثاء التالى اتصل بى مكتب الصحافة بعد عودتى للمنزل ظهراً ليبلغنى بصدور قرار من النائب العام بحظر نشر أية معلومات عن التحقيق مع رئيس تحرير «الأهالى» فى المحضر رقم كذا وأملى على نص قرار الحظر. وبدا الأمر غير مفهوم على الإطلاق بالنسبة لى. وبالطبع لم أتصل بالزملاء فى مطبعة «الأهرام» لأبلغهم بقرار الحظر، فلم يكن هناك أية إشارة فى «الأهالى» لهذا التحقيق المزعوم معى. ولم أذهب فى الصباح إلى «الأهالى»، فقد كنت فى طريقى للسفر بعد ظهر ذلك اليوم مع الدكتور **فؤاد مرسى** إلى موسكو لتمثيل حزب التجمع فى احتفال العيد السبعينى

لثورة أكتوبر الاشتراكية والمشاركة فى الندوة الهامة التى عقدت على هامشها برئاسة **«جورباتشوف»**. بعد قليل اتصل بى **«صلاح عيسى»** من «الأهالى»، وأبلغنى أن المستشار **«عبد المجيد محمود»** المحامى العام لنيابات أمن الدولة اتصل بـ «االأهالى» تليفونيا حيث أبلغ **«صلاح عيسى»** بأننى والزميلة **«منى سالم»** مطلوبان صباح الخميس للتحقيق معنا حول الحلقة الخاصة بالسعودية المنشورة فى الأسبوع السابق. وعندما أبلغه **صلاح** بأننى سأسافر اليوم للخارج، ألح على ضرورة حضورى فوراً لإنهاء التحقيق، وبعد حوار معه، اتفق على أن تذهب الزميلة **«منى سالم»** إلى التحقيق صباح الخميس، وأن يؤجل التحقيق معى لحين عودتى من الخارج.

وعندما ذهبت **«منى سالم»** ومعها ممثل مجلس نقابة الصحفيين وعدد من المحامين، عرفنا أن رئاسة الجمهورية طلبت من رئيس مجلس الشورى **«الدكتور على لطفى»** أن يبادر بالتقدم بشكوى ضد «الأهالى» بتهمة إهانة رئيس دولة أجنبية مما يؤثر على علاقات مصر العربية ومصالحها وأمنها، ويطلب تحريك الدعوة طبقاً للمادة ١٨١ من قانون العقوبات والتى تنص على :

«يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها فى حق ملك أو رئيس دولة أجنبية»

وطبقا لقانون الإجراءات الجنائية، فلايجوز تحريك هذه المادة إلا بناء على طلب من وزير العدل. وهكذا أرسل رئيس مجلس الشورى رسالة إلى وزير العدل، الذى أرسل بدوره رسالة إلى النائب العام الذى أمر نيابة أمن الدولة بالتحقيق معنا على أساس هذه المادة من قانون العقوبات، والتى لم يحقق مع أحد على أساسها منذ سنوات وسنوات. وتبين أيضا أن الزميل **«عبد العظيم مناف»** مستدعى للتحقيق لنشره جزءا من كتاب الحجاب تضمن إشارة لحكام السعودية.

وبعد عودتى من موسكو توجهت لنيابة أمن الدولة لإتمام التحقيق. وكان هذا التحقيق وقرار منع النشر مستفزاً لنا ولجموع الصحفيين. وكان وراء القرار الذى اتخذته لجنة الحريات، بنقابة الصحفيين التى يرأسها الزميل **«محمد عبد القدوس»** عضو المجلس لعقد سلسلة من الندوات والمؤتمرات تحت عنوان «حصانة الصحفى وحرية الصحافة» اعتبارا من ١٨ نوفمبر ١٩٨٧ (تأجلت بعد ذلك بقرار من مجلس النقابة الذى كان معارضا لعقدها ولم تبدأ إلا فى ٢ ديسمبر١٩٨٧. وكان المشاركون فى الندوة **«كامل زهيرى - جابر رزق - عادل حسين - عبد العظيم مناف - حسين عبد الرازق»**..).. وكان أيضاً وراء إعداد العدد الأول من **«ملفات الأهالى»** حررها **«صلاح عيسى»** وأعدتها **«مهدية عبد الرحمن»** تحت عنوان **«العدوان على حرية الصحافة والصحفيين - ملف وثائقى مقدم لندوة حصانة وحرية الصحافة»** وشملت ضمن موادها حصرا لقرارات حظر النشر التى بلغت ٣٨ قراراً من نوفمبر ٨٤ إلى نوفمبر ١٩٨٧، ومجموعة القوانين والعقوبات التى يتعرض لها الصحفى وبلغت ٢٩ مادة عقابية.

كما كتب **صلاح عيسى** فى العدد التالى مباشرة للتحقيق مع **«منى سالم»**، ومع صدور قرار لجنة الحريات بالدعوة للندوات، «صباح الأربعاء» حول هذه القضية - دون الإشارة إلى التحقيق معنا مباشرة - تحت عنوان **«يوم لحرية الصحافة»**.

قال **صلاح** فى صباح الأربعاء والتى توقع عادة بـ «المحرر» :

«فى يوم الأربعاء الماضى، فكرنا جديا فى البحث عن رئيس تحرير احتياطى لرئيس التحرير، حتى يدير دفة العمل، بعد أن أصبح نصف وقت رئيس تحريرنا مخصصاً للذهاب إلى نيابة أمن الدولة

للتحقيق معه فى قضايا تتعلق بما ننشره، وبعد أن اكتشفنا فى آخر مرة ذهب فيها إلى النيابة، أننا مهما حاولنا، فلن نستطيع أن نبارى النيابة والجهات التى تقدم لها البلاغات فى حفظ نصوص القوانين التى تحرم النشر، وتحرم التفكير، وتبيح المصادرة، وهى نصوص متناثرة، فى قانون العقوبات وقانون سلطة الصحافة، ومالانعرف ولايعرف أحد، من قوانين، صدر بعضها فى عام ١٨٨٢، وصدر الآخر أيام الدكتاتور **إسماعيل صدقى**، وهو ليس قريباً لرئيس وزرائنا الطبيب **عاطف صدقى**.

واكتشفنا بأسى قليل، أننا نعيش فى ظل ديمقراطية لايصونها أى نص قانونى، وأن مانسميه ترسانة القوانين السيئة السمعة قائم وجاهز للتطبيق، فنحن نكتب وننشر لأن «ولى النعم» يسمح لنا بهذا وباستطاعته فى أى وقت أن يخرج هذه القوانين السيئة السمعة من درج مكتبه فنجد أنفسنا وراء الشمس، نستمتع بدفء الديمقراطية العرفية التى نعيش فى ظلها.. وهكذا صودرت «الأهالى» وكتاب الأهالى بقرار عرفى طبقا لقانون الطوارئ وأصبحنا نقضى نصف الأسبوع فى الطريق بين بيوتنا ونيابة أمن الدولة، وفى الاجتماعات مع المحامين، وفى البحث وراء أى سطر ينطبق عليه أى نص فى أى قانون، صدر منذ أيام الملك امنحتب الرابع!

وربما لهذا السبب فرحنا لأن لجنة الحريات فى نقابة الصحفيين قد تنبهت إلى أننا نقبل على أيام ستصادر فيها الصحف، ويضرب فيها الصحفيون، ويلعنون فى اجتماعات وزير الداخلية، وأدركنا معنى أن يقول عضو بمجلس نقابة الصحفيين - هو الزميل **مجدى مهنا** - إن مجلس النقابة لايستطيع وحده أن يواجه الغارة على الصحافة والصحفيين، وأنه فى حاجة إلى قوة ضغط من الصحفيين أنفسهم، حتى يستطيع أن يوقف أشكال العدوان عليهم، من السباب إلى فرض الرقابة (المقنعة) بقرارات حظر النشر المتوالية، إلى إحياء الميت من نصوص القانون، وتطبيق الطوارئ على رؤوس الصحفيين وأقلامهم..

وأسعدنا أن لجنة الحريات قررت أن تدعو إلى سلسلة من الندوات والمؤتمرات بعنوان«حصانة الصحفى وحرية الصحافة» يبدأ أولها يوم الأربعاء بعد القادم ١٨ نوفمبر، لمناقشة الغارة القادمة على حرية الصحافة، ونحن نأمل أن يثبت الصحفيون، كما قال الأستاذ **جلال الحمامصى** من قبل، أنهم أعضاء فى نقابة مهمتها الرئيسية هى الدفاع عن الحريات العامة، وليس مجرد البحث عن شقة للسكن، أو شقة فول وطعمية، وأن تزدحم النقابة بهم، كما كانوا يزحمونها أيام الانتخابات، ونأمل أن يدير **إبراهيم نافع** نقيب الصحفيين هذه الندوة، ونثق فى أن الصحفيين لن يلتفتوا لهؤلاء الذين يحاولون تفريق صفوفهم، واللعب على مابينهم من اختلافات فى الاجتهادات أو فى الرؤى، ونثق فى أن كتابا كبارا بحجم **أحمد بهاء الدين وجلال الحمامصى ومصطفى أمين و إحسان عبد القدوس** وغيرهم، لن يترددوا فى الدفاع عن المهنة، ونتمنى أن يجد مجلس النقابة فى حماس الصحفيين للدفاع عن حريتهم، مبرراً يتيح له أن يطالب بتعديل كل المواد التى تشكل قيوداً على حرية الرأى والصحافة فى كل القوانين، بدلاً من التفكير فى تغيير قانون النقابة، لإتاحة فرصة التجديد للنقباء بلا حدود، وهو التفكير الذى أدى لأزمة الفنانيين..

هذا يوم لحرية الصحافة، لن يتخلى عن حضوره، كل الذين يستحقون شرف أن يكونوا صحفيين وأصحاب أقلام!». **«المحرر»**

وقد نشرت الحلقات الأربعة الأخرى على التوالى دون مشاكل، ليغلق هذا الملف، وتفتح ملفات أخرى عديدة.

إقالة «على لطفى»

من بين هذه الملفات، ملف استقالة حكومة «د. **على لطفى**» أو إقالته. وقد وصلنا نبأ «استقالة الوزارة» قبل إعلانه بقليل. كان أول من علم بالخبر الزميل «**مدحت الزاهد**» الذى بادر فى اتصال تليفونى بإبلاغى بالخبر مؤكدا صحته.. وقال إن الوزارة تعقد اجتماعا الآن لتقديم الاستقالة. واتصلت بمكتب رئيس الوزراء. وفى حوار مع مدير مكتبه تبينت صحة الخبر. وبسرعة انطلق عدد من محررى الأهالى فى محاولة لمعرفة الأسباب، وكيف تمت الاستقالة. ونجح **محمود الحضرى وعمر أحمد عمر** فى تجميع معلومات هامة. وأضاف عدد من قادة الحزب معلومات أخرى. وتجمعت المادة كاملة أمامى. وقمت بملء الثغرات عن طريق اتصالات ببعض المصادر. وبعد أقل من ٤٨ ساعة كانت الصورة كاملة.. أقيلت وزارة د. **على لطفى** ولم تستقل. وصدرت الأهالى صباح الأربعاء وعنوانها الرئيسى..(٦٨)

«كيف «أقيل» على لطفى.. ولماذا أختير عاطف صدقى؟»

«جبهة معارضى على لطفى بقيادة يوسف والى تنجح أخيراً فى إقالته»

«مهمة الوزارة الجديدة امتصاص السخط والتمهيد لاستفتاء ناجح على رئاسة مبارك الثانية»

وتحت هذه العناوين قدم الخبر الرئيسى شرحا لأسباب استقالة الوزارة، وأسباب اختيار **د. عاطف صدقى** والملامح الأساسية لوزارته والوزراء الجدد الذين دخلوا إليها.. «مرجحين أن الوزارة الجديدة لن تحدث أى تغيير حقيقى فى حياة الناس ووقف الارتفاع الهائل فى الأسعار وتدهور مستوى المعيشة».وأكدنا هذا المعنى فى افتتاحية الأهالى «**التجمع.. والوزارة الجديدة**».

وعلى الصفحة الثالثة كتبت تقريرا صحفيا شاملا حول نهاية وزارة د. **على لطفى**، ملىء بالمعلومات والتفاصيل التى تنشر لأول مرة. وكانت عناوينه..

«القصة الكاملة لإقالة حكومة على لطفى»

«مبارك يبلغ رئيس الوزراء السابق قرار الإقالة فى اجتماع حضره الجنزورى ويوسف والى»

«دوائر حكومية تقول : الخلاف حول الاستجابة لشروط صندوق النقد الدولى وراء الإقالة»

«تقارير عن السخط الشعبى الشامل على سياسة الوزارة السابقة»

«وزارة عاطف صدقى غير سياسية تركز على الاقتصاد والأمن !»

وهكذا انفردت الأهالى - للمرة الثانية - بالتفاصيل والمعلومات والأخبار الحقيقية لإقالة الحكومة.. بينما الصحف جميعاً تتحدث عن الاستقالة.

إضراب «السائقين»

وبنفس قدر اهتمامنا بقضايا الدفاع عن الاستقلال الاقتصادى لمصر ومستوى معيشة الطبقات الشعبية، والتى قادتنا إلى هذه الحملات الصحفية والمعارك.. كان اهتمام الأهالى المتواصل بقضايا الديمقراطية والتحركات الجماهيرية. وقد خاضت «الأهالى» فى العامين الأخيرين لرئاستى لتحريرها العديد من المعارك الناجحة أكتفى بالإشارة لعدد منها، بداية بمعركة إضراب سائقى السكك الحديدية.

فى ساعة متأخرة من مساء الاثنين (ليلة الثلاثاء) ٧ يوليو ١٩٨٦، اتصل بى فى المنزل أحد الزملاء ليبلغنى بأن حركة قطارات السكك الحديدية توقفت منذ الساعة السادسة مساء نتيجة لإضراب السائقين. وأن هناك آلاف المسافرين متجمعين فى «باب الحديد»، وأن الشرطة تحاصر مقر رابطة سائقى القطارات. وهناك إشاعات عن اتجاه لاستخدام القوات المسلحة لتسيير القطارات.

منذ صباح الثلاثاء وحتى الساعة الثالثة بعد الظهر لم يكن لدينا إلا معلومات سريعة حول تطور الأحداث ومطالب السائقين وحملة القبض التى شنتها الشرطة فى فجر ذلك اليوم. وأحسسنا أننا أمام حدث هام. وأجرينا تعديلاً فى الصفحة الأولى، نشرنا عنواناً يقول (٦٩)

«رفض المسئولون الاجتماع برابطة سائقى القطارات.. فأضرب السائقون وتوقفت القطارات»

«القبض على ٢٢٠ من السائقين فجر الثلاثاء»

وتحت العنوان صورتان للقطارات الواقفة.. وللمواطنين الجالسين على الأرصفة فى انتظار انتهاء الإضراب والسفر.

وفى العدد التالى نشرنا القصة الكاملة لإضراب السائقين، كما كتبها الزميل عمر **أحمد عمر** وبعض الحقائق التى كشفت عنها تحقيقات النيابة كما نقلها **مدحت الزاهد** (٧٠) وكان مانشيت العدد التالى.. **«عمال السكك الحديدية يهددون باستقالة جماعية إذا لم يفرج عن زملائهم»**(٧١)

وقد تواصلت حملتنا المساندة لإضراب سائقى القطارات، وللدفاع عنهم، وعن حق الإضراب، وعن حقوقهم الاقتصادية والديمقراطية أكثر من عام. وعلى وجه التحديد من ٩ يوليو ١٩٨٦ حتى ٢٩ يوليو ١٩٨٧.. وكانت حملة ناجحة صحفياً وسياسياً بكل المقاييس.. لمع خلالها الزميلان **مصطفى السعيد ومدحت الزاهد.**

وقد جمعنا فى هذه الحملة بين التغطية الإخبارية والتحقيق والحديث والمقال والصورة والكاريكاتير واليوميات.. كل أشكال وفنون العمل الصحفى.

فكان مانشيت العدد الصادر يوم ٣٠ يوليو ١٩٨٦**«سائقو القطارات يبدأون إضرابا جديدا عن العمل.»** (٧٢) وعلى الصفحة الخامسة رد **«د. إبراهيم العيسوى»** فى مقال بالغ القوة تحت عنوان **«ماذا تريد الحكومة من الشعب»** على موقف الحكومة من إضراب عمال السكك الحديدية وحملة الصحف الرسمية على العمال. وكانت الصحف قد نشرت أن مجلس الوزراء قد ناقش إضراب سائقى القطارات وانتهى إلى«أن الحرية لابد أن يحميها سياج من المسئولية. وأن الديمقراطية لاتعنى الفوضى أو عدم احترام الشرعية. كذلك فإن الحكومة لم ولن تسمح بالخروج على القانون، أو الضغط من قلة لتحقيق مكاسب مادية أو مطالب فئوية، ولابد من حماية حقوق المجتمع

ومصالحه، واستقرار الحياة. ولا تهاون فى احترام القانون ومواجهة كل خروج على الشرعية بالحزم والحسم» كما جاء فى الأخبار بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٨٦. وتوالت كتابات صحفية ضد الإضراب والعمال مثل تحقيق المصور «لا للإضراب» وكتابات **«إبراهيم سعدة»** و **«عبد السلام داود»** وغيرهم.

وقد ختم **«د. إبراهيم العيسوى»** مقاله بفقرة هامة، مازالت لها دلالاتها حتى اليوم» فقال: «ومن الواضح أن الجماهير فى صف توسيع حقوقها الديمقراطية.. وهى تبادر بالفعل بين الحين والآخر للبرهنة على تمسكها بهذه الحقوق ورفضها لاستبداد السلطة وتعنت الإدارة. غير أن المشكلة هى أن الجماهير لم تنجح بعد فى التوصل إلى حشد قوة مضادة لقوة الحكومة، ومن وراء الحكومة.. بما يكفى لتغيير السياسات المتبعة، أو بالأحرى لتغيير الحكومة ذاتها. ولاسبيل لبلوغ هذه الغاية غير التفاف الجماهير حول أحزاب المعارضة التقدمية. وقيام هذه الأحزاب بتطوير أساليب عملها، كى تنتقل من تلك المرحلة التى أهلتها ظروف تاريخية معروفة للجميع، إلى مرحلة جديدة تقود فيها النضال الشعبى بوسائل أكثر فعالية، وبقدرة أكبر من المبادرة بالفعل، وبالتوجه المباشر إلى الجماهير والالتحام معها فى الشارع المصرى من أجل انتزاع حقوقها الديمقراطية»(٧٣)

وفى ٦ أغسطس نشر **«مدحت الزاهد»** و **«حسن بدوى»** تحقيقاً احتل رأس صفحة ٤ حول تضامن لجان الحريات مع العمال، وتفاصيل قرار الاتهام وأسماء المتهمين. (٧٤) وكتبت **«فريدة النقاش»** يومياتها على الصفحة الأخيرة عن الإضراب تحت عنوان **«صورة لسائقى القطارات»**

وقدم **«مصطفى السعيد»** فى مرتين مختلفتين، جانباً إنسانياً لنضال السائقين، فأجرى حوارا مع زوجة المتهم الأول **«صلاح شرف»**.. قالت فيه:

«الحرب ضد الاستغلال لها ضحايا.. وأنا فخورة بتضحية زوجى»

«زوجى رجل هادئ له قضية عادلة.. وليس مشاغبا كما تدعى السلطة» (٧٥)

وانتهز فرصة العيد، ودخل مع أسر بعض المتهمين إلى سجن طره، ومن هناك قدم «صورة من داخل سجن طره» فى تحقيق صحفى، حمل العناوين التالية:

«تجويع أهالى العمال والمعتقلين. أبشع جريمة ترتكبها المباحث وهيئة السكك الحديدية»

«كل ده علشان قال.. مش عايز عيالى تجوع..» أم محمود (٧٦)

وفى نفس هذا العدد، كتب **«أحمد شرف»** المحامى مقالاً عن **«الإضرابات العمالية.. ماهى ولماذا؟»**(٧٧)

وبعد أسبوعين، كتب **«عطية الصيرفى»**، مقالاً حول سقوط الحركة النقابية (الرسمية) عنوانه.. «شهادة وفاة الحركة النقابية المصرية.. صدرت بتخليها عن إضرابات عمال إسكو والمحلة والسكك الحديدية. (٧٨) وعرض **«مدحت الزاهد»** للنضال القانونى ضد حل رابطة السائقين، وتضامن نقابة المحامين وأسباب الطعن فى قرار الحل، على الصفحة الرابعة من نفس العدد.

ونقلت «الأهالى» صورة حية لمؤتمر التضامن الذى نظم فى نقابة المحامين، وتشكيل لجنة للدفاع عن عمال السكك الحديدية. (٧٩) ثم نشرنا البيان التأسيسى للجنة. (٨٠) ومهدنا للمحاكمة والتى كانت تبدأ يوم صدور «الأهالى» فى ٢٢ أكتوبر بنشر أجزاء هامة من تحقيقات النيابة تفضح الإدارة(٨١)

وكان صدور قرار المحكمة بالإفراج عن المتهمين فى نفس اليوم وفى أول جلسة انتصاراً رائعاً لنضال

الطبقة العاملة ولكل القوى التى تضامنت مع سائقى السكك الحديدة، وفى القلب منها جريدة «الأهالى». وكانت مفاجأة جميلة، أن خرج المتهمون من السجن إلى مقر حزبنا (التجمع). وصدر العدد التالى من «الأهالى»، وبه عنوان رئيسى فى الصفحة الأولى..

«خرج السائقون من السجن إلى التجمع»

بينما الصفحة الثالثة، تحقيق مصور عن جلسة الإفراج وزيارتهم للتجمع..

«حشود الأمن المركزى حاولت منع هتافات وزغاريد الفرح بخروج سواقين السكة الحديد»

«الخطوة القادمة.. عودة الرابطة وتحقيق باقى المطالب».(٨٢)

وبعد هذا النجاح، واصلنا متابعة المحاكمة، وقضية عودة الرابطة للعمل

وحمل عددنا الصادر فى بداية العام الجديد ١٩٨٧، موضوعين هامين عن السكك الحديدية.

الأول صدور قرار محكمة القضاء الإدارى يوم الثلاثاء ١٣ يناير بإلغاء قرار حل الرابطة والثانى **«مفاجأة فى قضية إضراب سائقى القطارات.**

شاهد الإثبات فى قضية السكك الحديدية : المباحث أملت علىّ أقوالى»(٨٣)

وفى جلسة تالية أثار الدفاع نقطة هامة فى المحاكمة، كانت هى عناوين تحقيق «الأهالى»..

«لم يعد فى القانون المصرى مايجرم الإضراب عن العمل»

«نبيل الهلالى يستشهد بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات التى حددت المسئولين عن خسائر المرفق» (٨٤)

وتحقق الانتصار الكبير عندما أصدرت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) التى تحاكم المتهمين حكمها ببراءة المتهمين. والأهم من ذلك أن الحكم استند إلى شرعية الإضراب.

واهتممنا فى «الأهالى» بهذا المكسب الديمقراطى الخطير.. فكان مانشيت العدد..

«القضاء يؤكد شرعية إضراب سائقى السكك الحديدية» (٨٥)

وركزت افتتاحية العدد **«هذا هو السؤال؟»** على نفس الموضوع. وأعددنا إثارة القضية فى تحقيق كتبه الزميل **«عمر أحمد عمر»**.. بعنوان ..

«بعد الحكم ببراءة السائقين :

الحكومة توقع اتفاقات دولية ديمقراطية جداً..

وتحتفظ بتشريعات غير ديمقراطية أبداً..»(٨٦)

وكانت كلمتنا الأخيرة فى هذا الموضوع خلال هذه الفترة، فضح قرار رئيس الجمهورية بصفته الحاكم العسكرى العام برفض التصديق على حكم البراءة وإعادة المحاكمة. فنشرنا الخبر تحت عنوان **«استنكار واسع لإلغاء حكم البراءة فى قضية سائقى السكة الحديد».**

انتخابات العمال

وعلى نفس الطريق خاضت «الأهالى» معركة الانتخابات العمالية، التى تواكبت مع معركة أخرى لاتقل أهمية ولاتقل حدة وعنفاً، هى معركة الاستفتاء على انتخابات رئيس الجمهورية والتى خاضتها الأهالى بقوة، حتى قبل أن يتخذ الحزب قراره بالتصويت بـ «لا».

وقد كان فارس معركة انتخابات النقابات العمالية هو الزميل **«حسن بدوى»** ومعه الكاتب العمالى اللامع **«محمد جمال إمام»**. وتواصلت التغطية من ١٥ يوليو ٨٧ حتى ٢٥ نوفمبر ١٩٨٧، أى أكثر من ٤ أشهر متواصلة.

وبالإضافة لباب عمال ونقابات الذى يحرره «حسن بدوى» والذى كان يظهر أسبوعياً فى الصفحة الرابعة، استخدمنا الخبر فى الصفحة الأولى والمانشيت والتحقيق والمقال، والافتتاحية أيضاً. واعتمدنا فى تغطية المعركة العمالية على مجموعة من الاتجاهات.. أبرزها ثلاثة اتجاهات :

* **الأول** الدفاع عن استقلال الحركة النقابية والوقوف ضد كافة أشكال التدخل. ففى عدد ١٥ يوليو ١٩٨٧ نشرنا تحقيقاً لحسن بدوى حول المدعى الاشتراكى والتدخل الإدارى والبوليسى، كان عنوانه.. **«مشروع قانون لمنع التدخل الإدارى والبوليسى فى نقابات العمال»**

«النقابيون يجمعون على رفض تدخل المدعى الاشتراكى، وإلغاء المادة ٧٠»(٨٧) وفى ٢٩ يوليو احتلت توصيات الجمعية العمومية لعمال التجارة ومطالبتها بحظر تدخل المدعى الاشتراكى فى انتخابات النقابات العمالية، مكاناً بارزاً فى أخبار الصفحة الرابعة.(٨٨)

وفى ٢ سبتمبر ٨٧، خصصنا افتتاحية «الأهالى» للتحذير من التدخل الحكومى فى الانتخابات. وكان عنوانها **«الاستعداد «لطبخ» انتخابات العمال»**(٨٩)

وفى العدد التالى مباشرة كان عنوان الخبر الرئيسى فى الصفحة الرابعة..

«الحكومة وحزبها يخططان للسيطرة على التنظيم النقابى»(٩٠)

وفى عدد ١٦ سبتمبر.. **«تدخل سافر لوزير العمل فى الانتخابات النقابية»**(٩١)

وكتب «محمد جمال إمام» مقالاً فى الصفحة الخامسة.. **«النقابات العمالية.. بين الوزير والرئيس وانتخابات الغرف المغلقة»**.

وفى عدد ١٤ أكتوبر كانت مانشيتات الصفحة الأولى..

«رائد عمال البناء يستقيل أمام الوزير»

«المدعى الاشتراكى يبدأ التدخل فى انتخابات العمال»

«وزير الداخلية يعتقل المرشحين فى الانتخابات العمالية»(٩٢)

وفى الأسبوع التالى، كانت الافتتاحية **«اتحاد للعمال أم الحكومة»** (٩٣) وخبر رئيسى فى الصفحة الأولى **«اتصالات بين عهد الحق و٦٤ نقابياً لدفعهم إلى الاستقالة من العمل النقابى»**. وعلى الصفحة الرابعة، نشرنا خبراً عن «طعون ضد «عاصم» والمدعى الاشتراكى ولجنة الانتخابات»، وكتب **«عبد الحميد الشيخ»** على الصفحة الخامسة مقالاً بعنوان **«نحو حركة نقابية عمالية مستقلة وديمقراطية»**

وفى ١١ نوفمبر مع بدء مرحلة انتخابات النقابات العامة والاتحاد العام للعمال، نشرنا فى الصفحة الرابعة تحقيقاً إخبارياً بعنوان..

«والى وعاصم يتدخلان لترتيب النقابات العامة»

«القضاء يلغى قرار المدعى الاشتراكى بالاعتراض على ترشيح ٤ عمال»(٩٤)

* **الثانى** إثارة قضايا الطبقة العاملة ومشاكلها والدفاع عن مصالحها استناداً إلى برنامج التجمع، بما فى ذلك المشاكل النوعية لصناعات بعينها، أو الدفاع عن القطاع العام..

فنشرنا فى ١٥ يوليو ٨٧ تحقيقاً لقاسم **مسعد عليوة** أحد قادة الحزب فى بورسعيد..

«الكساد يحاصر بورسعيد»

«والبطالة ضيف ثقيل على العمال»

«من يسمع صوت عمال الشحن قبل أن ينفجر الميناء» (٩٥)

وفى العدد التالى نشرنا تحقيقاً آخر بعنوان.. **«من وراء إشاعة انخفاض إنتاجية العامل المصرى»** «هل هى محاولة لتبرير إحداث تغيير فى التشريعات العمالية» (٩٦)

وفى ٢٩ يوليو، كان مانشيت العدد فى الصفحة الأولى..

«السفير الأمريكى يهدد بسحب الشركات الأمريكية من مصر.. بسبب أحكام قضائية لصالح العمال المصريين»(٩٧)

وفى ٥ أغسطس وعلى الصفحة الأولى كان المانشيت ..

«٨ مليون عامل يحرمون من العلاوة الاجتماعية الجديدة»

وعلى الصفحة الثالثة **«٦٠٪ من قوة العمل فى مصر لاتحصل على العلاوة»**

«المحرومون بلا نقابات ولاتأمينات» وهو تحقيق كتبه **حسن بدوى ومحمد عراقى.**

«ندوة هامة لمكتب العمال المركزى بالتجمع حول قضايا الأجور والأسعار» (٩٨)

وفى العدد التالى، وعلى الصفحة الرابعة.. **«١٢ ألف عامل بالمحلة يطالبون بضم مدة الخدمة العسكرية للأقدمية»**(٩٩)

وكتبت **«فريدة النقاش»** يومياتهاعن مشاكل الطبقة العاملة المصرية، تحت عنوان **«طريق للعمال»** (١٠٠)

وفى العدد التالى كتب **«حسن بدوى»** على الصفحة السابعة.. **«حكاية بيع القطاع العام مرة أخرى»** «قيادات مصر ترفض المساس بملكية القطاع العام» (١٠١)

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٧، كان التحقيق الرئيسى صفحة ٣ الذى كتبه **«حسن بدوى»** عن أيام الراحات..

«أيام الراحات.. القضية الحائرة بين العمال والحكومة»

«رغم القانون وأحكام القضاء والإضرابات.. لم يصرف غالبية العمال «أجر الراحة الأسبوعية»(١٠٢)

وفى ٣٠ سبتمبر كتب **«حسن بدوى»** فى صفحة ٦ تحقيقا عن عمال الغزل والنسيج..(١٠٣)

«٣٠٠ ألف عامل فى الغزل والنسيج يواجهون المجهول»

«وزراء سابقون فى خدمة الشركات الأجنبية»

«٦٠٠ مصنع فى شبرا الخيمة تتوقف عن العمل»

وعلى نفس الصفحة كتب **أحمد الحضرى ومحمود حمدينو** من الأسكندرية..

«الأهالى مع عمال الأهلية وسباهى والأسكندرية للغزل والنسيج»

وفى العدد التالى، واصل **محمد حمدينو** تقديم مشاكل عمال الأسكندرية وقضاياهم..

«الوجبة والحوافز وأيام الراحات.. ثلاث مطالب تدور حولها المعركة الانتخابية بالأسكندرية»

«٦ مليمات عمولة السائق عن توزيع الكوكاكولا»

«فى باتا الحوافز ٦٥٠ جنيهاً شهرياً للكبار و١٠ فقط لصغار العاملين».

وكتب **حسن بدوى** عن عمال الصناعات الهندسية..

«البيع بالدولار هو الوسيلة الوحيدة حتى الأن لحل أزمة السيولة»

«عمال القطاع العام منعوا تصفية شركات إيديال والبطاريات والسيارات»(١٠٤)

ومن دمياط كتب **«أنيس البياع»**..

«على أبواب الانتخابات العمالية..

فى عصر الانفتاح هرب آلاف العمال من شركة الغزل والنسيج بدمياط..»

وحول كفر الدوار، كتب فى العدد التالى مباشرة **«ثروت سرور»**..

«معركة انتخابات اللجان النقابية ومجالس إدارات الشركات تدور حول وقف السطو على مكاسب العمال»(١٠٥)

وفى ٢١ أكتوبر صدر عدد شبه خاص من الأهالى. فبالإضافة للافتتاحية وأخبار الصفحة الأولى والرابعة ومقال **عبد الحميد الشيخ** فى صفحة الرأى، كان هناك أكثر من تحقيق(١٠٦)

كتب **حسن بدوى** فى صفحة ٧ تحقيقين، الأول عن عمال الإنتاج الحربى، والثانى عن عمال النقل العام. وفى صفحة ٩ كتب **قاسم مسعد عليوه** عن بور سعيد التى تشهد أعنف انتخابات عمالية. وعلى صفحة ١٠ كتب **حامد عبد القادر وإبراهيم وردة** عن المشاكل العمالية التى طرحتها المعركة الانتخابية فى محافظة الدقهلية.

وفى ١١ نوفمبر، ركز **حسن بدوى** تحقيقه عن عمال البناء والأخشاب وهموم ٦٥ ألف عامل.(١٠٧)

* **الثالث** فضح وتعرية القيادات النقابية الصفراء التى تسيطر على الاتحاد العام والنقابات العامة.

فكتب **جمال إمام** فى ٢٩ يوليو ١٩٨٧ مقالاً هاماً تحت عنوان :(١٠٨)

«الحركة النقابية المصرية.. عز من ورق»

«حرية الأحلام نموذج لعقلية الأقرع النزهى»

«الذين تحمسوا للهجوم على سعد محمد أحمد.. كانوا شركاء له لمدة ١٠ سنوات»

وفى ١٦ سبتمبر ٨٧، كتب تحقيقاً هاماً، كانت عناوينه : (١٠٩)

«نائب عمالى تقدم بمشروع قانون لمجلس الشعب مرتين فى خمس سنوات.. وقيادات الاتحاد تتفرج»

«الجمعية العمومية لاتحاد العمال تقرر عرض أسماء المرشحين على المدعى الاشتراكى.. وقيادات الاتحاد تحمل الكشوف إليه بنفسها..»

وفى ١١ نوفمبر ١٩٨٧ يكتب **محمد جمال إمام**.. «هل تنجح النقابات العمالية فى استعادة ثقة جماهيرها»..«كيف استطاع الوزير أن يغير قيادات اتحاد العمال» (١١٠)

ثم يعود فى ١٨ نوفمبر ليكتب. «هل تنجح النقابة فى ترتيب الأولويات النقابية والسياسية»

«لماذا لم يتخذ التنظيم النقابى موقفاً حاسماً من المطالب الداعية إلى العدول عن مجانية التعليم»

«علاقة التنظيم النقابى بواقع الحياة العمالية اليومية وأهم مشاكلها»(١١١)

وقدمت «الأهالى» من خلال هذه المحاور الثلاثة، ومن خلال باب «عمال ونقابات» ومساحة صغيرة حملت اسم «أفكار نقابية» كتبها بعض النقابيين الحزبيين.. قدمت عشرات من مرشحى اليسار فى

هذه الانتخابات بآرائهم ومواقفهم وصورهم.

وجاءت نتائج الانتخابات، انتصاراً نسبياً للطبقة العاملة ولحزبنا ولمكتب العمال، و «للأهالى» أيضا.

التعذيب .. مرة أخرى

وتواصلت معارك الديمقراطية معركة بعد الأخرى. سأمر على البعض منها بسرعة، مثل معركة قانون النقابات الفنية (١١٢) وانتخابات مجلس الشورى. (١١٣) والتضامن مع مسجونى الرأى (١١٤) والتصدى لمد العمل بقانون الطوارئ، (١١٥) والموقف من اللواء زكى بدر وزير الداخلية، (١١٦) ومحاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا (وزير الداخلية الأسبق)، (١١٧) ومحاولة قتل صحف المعارضة بمنع صحفىّ المؤسسات القومية من العمل بها، (١١٨) والدفاع عن حق **اسماعيل المهدوى** الكاتب والصحفي الذى اعتقل فى مستشفى الأمراض العقلية أكثر من ١٧ عاماً فى سكن يليق به (١١٩).. لأتوقف أمام معركتين لهما دلالات بالغة الأهمية، وهما **معركة التصدى للتعذيب، والمعركة ضد الفتنة الطائفية.**

لقد وقفت «الأهالى» بقوة وحسم منذ اليوم الأول للإصدار الثانى، وبموضوعية وعقلانية أيضاً، ضد ممارسة الدولة للتعذيب والعنف ضد المواطنين وضد الخصوم السياسيين، حتى الذين اتهموا بارتكاب جرائم اغتيال وقتل وممارسة العنف. فلا يعقل أن تتحول الدولة إلى عصابة تمارس العنف والتعذيب ضد الخارجين على القانون والنظام العام، وتلقى بالقانون والدستور خلف ظهرها، وإلا فقدت الشرعية وفتحت الباب على مصراعيه لعنف أسود وفوضى شاملة وسادت بالتالى قوانين الغابة.

وقد نجحت حملة «الأهالى» ضد التعذيب، خاصة بعد صدور الحكم فى قضية تنظيم الجهاد والتى قطعت بوقوع التعذيب ومطالبة النيابة العامة بالتحقيق فى هذه الجريمة، وتحول هذه الحملة إلى استجواب فى مجلس الشعب.. نجحت «الأهالى» فى إعلان النيابة العامة بدأها التحقيق فى هذه الجريمة، التى لم ترتكب فحسب ضد ضحاياها المباشرين وإنما ضد المجتمع ككل.

ومضت شهور وشهور والتحقيق يتم فى سرية تامة، بعد أن أصدر النائب العام قراراً، بحظر النشر عن التحقيقات فى هذه القضية. وانتابنا إحساس طاغى بأن هناك نية مبيتة نتيجة لضغوط سياسية لعدم وصول المتهمين إلى قاعات المحاكم، خاصة وأن ماتسرب من معلومات حول سير التحقيق لم يكن مطمئناً. وكتب **«صلاح عيسى»** بعد مناقشة الموضوع فى مجلس التحرير مقالاً بعنوان **«الجلادون خارج القفص»**، أشار فيه إلى تعثر إعلان قرار الاتهام فى القضية لأكثر من عامين(!)، وختمه قائلاً:

«.. وفى بداية أغسطس الماضى قال النائب العام الحالى، المستشار **محمد عبد العزيز الجندى**، لوفد من المحامين التقى به، : إن قرار الاتهام فى قضايا التعذيب، سيعلن فى أواخر أغسطس. وفسر التأخير فى إعداده، بطبيعة التحقيقات التى اقتضت الاستماع لأقوال ألف ضابط وعسكرى، وستمائة مبلغ غير الشهود!. لكن أغسطس انتهى دون أن تصدر قرارات الاتهام ولأن الذين يعرفون المستشار **«محمد عبد العزيز الجندى»** يقولون إنه رجل من النوع «الدوغرى»

الحريص على أداء واجبات وظيفته، كما رسمها القانون والدستور، ويعرفون أنه هو الذى أشرف على التحقيقات فى قضايا التعذيب، حين كان مساعداً للنائب العام السابق، فقد أدهشهم هذا التسويف فى التصرف فى التحقيقات، خاصة وأن هناك أنباء مؤكدة، ذكرت أن المستشار **الجندى** كان قد أنهى التحقيقات بالفعل، قبل أن يتولى منصب النائب العام، الذى عارضت الحكومة ترشيحه له، أمام المجلس الأعلى للهيئات القضائية !.

* فهل كان حماس النائب العام، حين كان مساعداً، لإنهاء تحقيقات التعذيب، سبب معارضة الحكومة لترشيحه لمنصبه الحالى؟!

* وهل سبب التأخير فى إعلان هذه القرارات محاولة يبذلها النائب العام للتفاهم مع الحكومة حول توقيت إعلانه؟!

* بصراحة أكثر : هل هناك ياترى مانع «سياسى» يحول بين النائب العام وبين اعلان قرارات الاتهام فى قضايا التعذيب ؟!.

ذلك سؤال نرجو أن يجيب عنه النائب العام، حتى لايستقر فى وجدان الناس، أن كل المستحيلات يمكن أن تتحقق إلا المستحيل الدائم، وهو أن يقف الجلادون فى القفص، وأن تحاكم الحكومة أذرعتها الضاربة، ربما لأنها واثقة أن محاكمة واحد منهم ستحول دون تفريخهم.. آنذاك ستعجز الحكومة عن الحكم بالعدل وهى بلا جلادين !!!»(١٢٠)

نشرنا المقال صباح الأربعاء ٣ سبتمبر، وفى صباح الخميس ١١ سبتمبر أذاع النائب العام قرار الاتهام فى ثلاثة قضايا من قضايا التعذيب تتعلق جميعها بتنظيم الجهاد، وتتهم ٤٤ من كبار وصغار ضباط وزارة الداخلية تتراوح رتبهم بين لواء ورائد، ويندس بين صفوفهم ٦ من جنود الشرطة، ونشر الخبر صباح الجمعة فى الصحف اليومية فى مكان منزو بالصفحة الأولى.

وكان صدور قرار الاتهام - رغم ماتكشف بعد ذلك عن ضعف واضح فيه - انتصاراً «للأهالى» وقد تصادف أن كنت فى مكتب النائب العام صباح السبت ١٣ سبتمبر للتحقيق معى فى أخبار نشرت فى «الأهالى» تتعلق بوزارة الدفاع، والتقيت هناك قبل وبعد التحقيق مع عدد من المحامين العامين بمكتب النائب العام وتطرق الحديث إلى صدور قرار الاتهام فى قضايا التعذيب، فقال لى أحدهم بوضوح إن مقال **صلاح عيسى** فى «الأهالى» كان حاسماً فى إذاعة قرار الاتهام، ولفت نظرى أن قرار الاتهام الذى أذيع يوم ١١ سبتمبر ١٩٨٦، وقعه المحامى العام المشرف على التحقيق وهو المستشار د. **شريف فوزى** يوم ١٢ يوليو ١٩٨٦، أى قبل إذاعة وإعلان المتهمين به بشهرين كاملين.

وصدرت «الأهالى» فى العدد التالى مباشرة ومانشيتها يقول.. **«زكى بدر يتحدى : لن أوقف أحداً من الضباط المتهمين بالتعذيب»**(١٢١). وعلى الصفحة الثالثة فى نفس العدد نشرت تحليلاً إخبارياً عن الموضوع، عنوانه **«الجلادون داخل القفص»**.. وبدأت التحليل الإخبارى بقراءة دقيقة لقرار الاتهام، ثم قلت : «تفرض هذه الحقائق على رئيس الجمهورية، حرصاً على الصالح العام وحماية للدستور والقانون، وحتى لايكون طرفاً من قريب أو بعيد فى هذه الجريمة، أن يتخذ قراراً تعرفه كل الدول المتحضرة، فى الشرق والغرب والعالم الثالث..

* قراراً بإقالة اللواء **حسن أبو باشا** وزير الحكم المحلى والذى كان مديراً لمباحث أمن الدولة، ووزيراً للداخلية خلال ارتكاب هذه الجرائم.

* وقراراً بإقالة اللواء **زكى بدر** وزير الداخلية الحالى والذى كان مديراً لأمن أسيوط خلال هذه

المذبحة.

* وقراراً بوقف الضباط الذين شملهم قرار الاتهام أو على الأقل إبعادهم عن مواقعهم، خاصة وأن بعضهم مازال فى موقع يمكنه من التأثير على الشهود، مثل العميد «**محمد صفوت جمال الدين**» المتهم السادس والعشرين، ومدير منطقة طره، حيث يوجد عدد من الشهود محبوسين لديه، والعميد «**محسن السرساوى**» والذى يشغل حالياً منصب مأمور سجن الاستئناف، وكذلك كل ضباط مباحث أمن الدولة، والقادرين بما لديهم من سلطات وإمكانيات على التأثير على الشهود وتهديدهم بل وتلفيق قضايا لهم.

* وقراراً بإيقاف مأمورى سجنى القلعة والمرج فى وقت وقوع جرائم التعذيب والذين لم يشملهم قرار الاتهام ومسا ءلتهم إداريا. فقد ثبت أن هذه الجرائم ارتكبت فى أماكن تخضع لرئاستهم، ولايمكن أن يتهربوا من مسئوليتهم عنها أو يدعوا عدم معرفتهم بها.

إن رئيس الجمهورية مطالب باتخاذ هذه القرارات بعد أن أكد «**اللواء زكى بدر**» وزير الداخلية للأهالى أنه لن يوقف أياً من المتهمين أو يبعده عن موقعه. وقال لى فى مكالمة تليفونية فى مساء الأحد الماضى.. «أقول بالفم المليان لن أصدر أى قرار من هذا النوع، وسيبقى الجميع فى مواقعهم يمارسون أعمالهم كالمعتاد» إن الوزير يتحدى الرأى العام ويدافع عن المتهمين بالتعذيب ويشجع من يمارسه الآن !!

إن مثل هذه القرارات ليست استباقاً لحكم القضاء. فالقاعدة التى تقول «المتهم برئ حتى تثبت إدانته»، قاعدة صحيحة وأساسية. ولكنها قرارات ضرورية لإعادة الثقة إلى الناس فى أن جرائم التعذيب، ليست سياسة مقررة من الحكومة ورئيس الجمهورية، وأن هناك محاولة لحماية المجرمين وتمكينهم من الإفلات من العقاب. خاصة وهناك فى الوقت الحاضر بلاغات جديدة حول جرائم تعذيب تجرى فى السجون للمتهمين فيما عرف باسم قضايا حرق نوادى الفيديو. وقد سبق للدولة أن أصمت آذانها عن جرائم التعذيب عام ٨١ و ١٩٨٢ وأنكرتها واتهمت من تجرأ على إثارتها بالكذب والتشكيك والإثارة.».. وبعد استعراض الدور الذى لعبته «الأهالى» فى إثارة هذه القضية منذ عام ١٩٨٢، طالبت بتنفيذ قرارات مؤتمر العدالة الأول، ودعوت الأحزاب والنقابات لتصعيد نضالها ضد التعذيب، وناشدت كبار كتابنا أن يعملوا على فضح جرايم التعذيب وإلزام الدولة بتعديل القوانين التى تسهل التعذيب، وفى النهاية ختمت هذا التحليل الإخبارى قائلا : «القضية ليست قضية يمين أو يسار، ولا قضية جماعات إسلامية وشيوعيين، أو حزب التجمع والناصريين.. إنها قضية كل مواطن فى مصر، سواء كان مشتغلاً أو مهتماً بالعمل العام، أو حتى مجرد مواطن شريف.

ومن يجبن عن رفع صوته اليوم ضد التعذيب أو يتردد أو يظن أنه بمأمن منه، فلا يلومن إلا نفسه فى الغد القريب.»(١٢٢)

وواصلت «الأهالى» حملتها طوال فترة نظر القضية بالخبر والمقال والتحقيق والكاريكاتير(١٢٣)

معركة التطرف والفتنة

وفى نفس الوقت الذى كنا نتصدى فيه للتعذيب كقضية مجتمع، وندافع فيه بالضرورة عن الجماعات الإسلامية من زاوية حق أعضائها فى معاملة إنسانية وعدم تعرضهم للتعذيب تحت أى

صورة من الصور.. تصدينا بنفس القوة لفكر بعض هذه الجماعات وموقفها المسبب للفتنة الطائفية فى قلب المجتمع المصرى.

فى ١٤ يناير ١٩٨٧ كان أحد مانشيتات الأهالى فى الصفحة الأولى..

«محاولات مشبوهة لإثارة الفتنة فى المنيا

مظاهرات مشبوهة تهتف ضد البابا شنوده فى عيد الميلاد

التجمع يدعو لمؤتمر شعبى لإحباط المؤامرة»(١٢٤)

وخصصنا افتتاحية العدد لموضوع الفتنة تحت عنوان **«لا.. لموجة التعصب»**

وكتبت **«فريدة النقاش»** فى صفحة ١١ فى عمودها الأسبوعى **«قضية للمناقشة»** تحت عنوان **«ساكتون عن الحق..»**. وقالت فى هذا العمود المفعم بالقوة والوضوح والحسم : «.. والحق إن الجماعات المتطرفة التى تلبس مسوحاً دينية كاذبة، أخذت تؤجج نيران النغمة العدوانية المتعصبة، لافحسب فى نشاطها الفكرى السطحى ذى الطابع الابتزازى، وإنما فى سلوكها العملى اعتماداً على النفوذ المالى والاقتصادى لدعاتها، وعلى وفرة الشياطين الخرساء التى تتوقى فيها اتهام هذه الجماعات لها بالإلحاد والكفر.. و.. و..

وهى كذلك تتوقى الدخول فى جدل حقيقى وعقلانى حول حرية الفكر والاعتقاد والضمير والتعبير والاجتهاد.. وإذا ماحدث أن دافعت عن هذه الحريات سياسياً، فإنما تأبى أن تمدها لنهاياتها الفكرية المنطقية، حيث إن هذا الجدل هو وحده الكفيل إذا ماامتد إلى نهايته المنطقية بإلزام هذه القوى حدودها، ومواجهة فوضاها وغوغائيتها المتفاقمة المنذرة بغاشية جديدة، ووضعها فى مكانها الصحيح كقوة واحدة - لاوحيدة - فى ساحة الصراع الفكرى والسياسى، والكشف بذلك عن الأرضية الاقتصادية والاجتماعية لنشاطها، وفضح القوى التى تغذيها وتجعل منها علماً، وهى قوى من صلب مصلحتها أن تبقى هذه الجماعات قوية منفردة بادعائها امتلاك مفاتيح الآخرة والتفويض الإلهى لدخول الجنة، لتفرض هى عن طريق هذا العلم سلطانها على الدنيا بما فيها ومن عليها.

وتحت عباءة هذا السلطان ذى الطابع الدينى غير القابل للجدل تعمل قوى السلب والنهب والطفيلية الحكومية (والعربية) وهى مرتاحة هادئة البال مادامت تطمئن كل صباح ومساء لاستشراء هذه القوى الظلامية التى تتخذ من محافظة المنيا فى الآونة الأخيرة معقلاً، وتجعل من **«طه حسين»** ضحية مستباحة، ومن النصارى المصريين قوة أجنبية كافرة يحتاجون لشهادة مواطنة، ومن العلمانيين موضوعاً ملائماً للرجم..

وهى تفعل ذلك كله بينما تتلقى الزلفى من الإعلام المرتعد «البراجماتى» السطحى، ومن القوى السياسية التى تبتغى إثبات تميزها الأيديولوجى بالرياء، إن الغزل المستتر والمعلن الذى تفرط فى تقديمه الشياطين الخرساء لقوى الظلام، لابد أن يسفر فى خاتمة المطاف عن كارثة حقيقية تواجه المجتمع كله، حيث تهدف القوى المحركة للتعصب الدينى إلى تصريف الصراع الاجتماعى المحتدم والضارى فى مصر فى قنوات زائفة غير قنواته الطبيعية.. وهى قنوات جانبية تحمل لافتات.. مسلم، مسيحى، مؤمن، علمانى. بدلاً من أن تتجلى معالم الصراع وتصب فى المجرى الرئيسى، بين الكادحين والنهابين على مستوى، وبين حركة التحرير العربى والإمبريالية والصهيونية على مستوى آخر.. إذ إن هذه القوى الظلامية تقسم العالم إلى ملحدين ومؤمنين.

فهل ياترى تعيد الشياطين الخرساء حساب الصمت والكلام المباح، وتخوض معركتها الحقيقية ضد

جحافل الظلام بشجاعة.. هل ؟»(١٢٥)

وقد قدمت فريدة فى هذا العمود نموذجاً لموقف «الأهالى»، التى خاضت المعركة الفكرية والسياسية ضد التيارات الظلامية بمنتهى القوة والعنف، دون أن تتورط فى الصمت على جريمة التعذيب، وأيضاً دون أن تقع فى خطيئة استخدام عنف الجماعات الظلامية وتخلفها وخطرها على التقدم الإنسانى كفزاعة لتبرير الصمت على الحكم أو تبرير التمسك به خوفاً من المجهول والصمت على جرائمه وأحياناً التحالف معه تحت المائدة. وواصلت هذا المنهج طوال هذه الفترة.

وهكذا عادت «الأهالى» للتركيز على قضية الفتنة والعنف الطائفى التى تفجرت فجأة فى بنى سويف وسوهاج - بعد المنيا - على أعتاب المعركة الانتخابية. فخصصنا مانشيت عدد ٤ مارس لهذه القضية «القبض على ٥٠٠ مواطن فى حوادث عنف طائفية فى بنى سويف وسوهاج»

ونشرنا تحقيقين من مواقع الأحداث على الصفحة الرابعة. وكذلك بيان الحزب حول نفس القضية فى نفس الصفحة.

وجاءت الافتتاحية تحت عنوان **«الفتنة الطائفية والتغيير»** لتضع النقاط على الحروف ولتنتهى إلى ضرورة التغيير الشامل، قائلة : «.. إن أحداث العنف الطائفى الأخيرة.. إنذار جديد وخطير. ولايمكن تداركه باللجوء فى اللحظات الأخيرة إلى أجهزة الشرطة. بل لابد من اقتلاعه من جذوره. ولن يتحقق ذلك فى ظل سلطة الطفيلية والتبعية والفساد. **فالتغيير الشامل الديمقراطى** للسياسات، وإزاحة القوى المسئولة عن الأزمة الشاملة، هو الطريق الوحيد للقضاء على الفتنة الطائفية والعنف.. وحل مشاكلنا»(١٢٦)

وفى عدد ١٨ مارس خصصنا صفحة ٣ كاملة لهذه القضية، فكتب **«ماجد عطيه»** تحقيقاً تحت عنوان.. **«الفتنة الطائفية لعبة الطفيليين وحلفائهم فى أمريكا وإسرائيل». «السادات يصعد الفتنة الطائفية تمهيداً لزيارة القدس»«وكارتر يستقبل البابا ويتظاهر بالتعاطف مع الأقباط.. ثم يدعو شيخ الأزهر ليحدثه عن مقاومة الإلحاد..» «مجلة قبطية تصدر فى باريس يكتب فيها السادات وديستان وسنجور ولايعلم عنها الأقباط شيئاً»**(١٢٧)

ونشرنا فى العدد التالى تحقيقاً احتل الجزء الأكبر من صفحة ٦ تحت عنوان «سلبية الأقباط.. نعم.. ولكن لماذا؟» كتبه أيضاً **«ماجد عطيه»**(١٢٨)

واحتل موضوع الفتنة الطائفية فى كفر الشيخ، الصفحة السادسة فى العدد التالى

«الأهالى تتعقب أحداث الفتنة المشبوهة فى كفر الشيخ»

«قيادات الأمن تترك الأحداث تنفجر ثم تتهم مرشح التجمع بالتحريض عليها»(١٢٩)

وفى سبتمبر من نفس العام تفجرت أحداث العنف والفتنة فى المنيا مرة أخرى. وكان مانشيت الأهالى فى الصفحة الأولى.. **«إعلان حالة الطوارئ بين قوات الأمن من المنيا بعد صدام مع الجماعات الإرهابية»**. وعلى الصفحة الثالثة كتب **«محمد موسى»** تحقيقا من موقع الأحداث تحت عنوان. **«حكومة مستقلة فى المنيا تقيمها جماعة القصاص»**

«الجماعات : مدير الأمن أخل بميثاقه معنا وهاجم بيوتنا»

«الأمن : المتهمون من الأحداث.. والسؤال من يمول نشاط الجماعات»

«المواطنون : نعيش مباراة للرعب يتبادلنا فيها الجماعات والشرطة»(١٣٠)

وتبعه «**مصباح قطب**» بتحقيق أخر من سوهاج (١٣١) ثم «**مصطفى السعيد**» من أسـيوط. (١٣٢)

وفى العدد التالى مباشرة، كان أحد مانشيتات الأهالى فى صفحتها الأولى.. «**هجوم مسلح للإرهابيين على نادى الشرطة وجمعية الشبان المسيحيين بالمنيا**» وعلى الصفحة السادسة واصل «**مصباح قطب**» متابعته للقضية فأجرى حواراً مع قادة بعض الجماعات الإسلامية، وحولها فى طهطا وسوهاج (١٣٣) وعاد «**محمد موسى**» بعد خمسة أشهر ليكتب مرة أخرى عن النشاط الإرهابى لبعض هذه الجماعات الظلامية تحت عنوان «**حوار الجنازير والأسلحة البيضاء والقنابل المسيلة للدموع فى جامعة أسيوط**» «أعضاء الجهاد يعلنون الحرب ضد الإخوان والداخلية !» «الإخوان : المتطرفون يلطخون العمل الإسلامى بالدماء»(١٣٤)

وبعده بأسبوعين كتبت **فريدة النقاش** عن ظاهرة حرق بعض هذه الجماعات للمسارح ودور السينما تحت عنوان «**الظلاميون.. قادمون**» لتؤكد أن «سخط هؤلاء الشباب أخذ يصب الماء فى طاحونة الوضع القائم.. طاحونة الرجعية والتبعية التى من بين أهدافها الثابتة إبقاء الحال على ماهو عليه، بينما يقدم لهؤلاء الشباب مجرد وهم التمرد والتغيير.. دون أن يتحقق تمرد ولاتغيير» ولتطالب بمواجهة جماعية شجاعة من المثقفين الوطنيين والليبراليين والتقدميين.. «لإلزام جنود الظلام مكانهم، وفضح مخططاتهم. وقبل هذا وذاك كشف التواطؤ الإعلامى، والثقافى الذى يدخل الحكم طرفاً أصيلاً فيه بإغراق برامج الإذاعة والتليفزيون بالمواد الدينية، والسماح بانقسام نظم التعليم الى نظامين، وتكريس الصحف الحكومية للتبشير الذى لابد أن يواجهه تبشيرمضاد.»(١٣٥)

وتعود لتأكيد «أن الظلامية التى تلبس أقنعة دينية، هى ربيبة التبعية والابنة المدللة لها، حتى وإن تناقضت هذه الموجة فى ممارساتها أحياناً هنا أو هناك مع بعض ركائز التبعية ومظاهرها الفجة مثل التحلل الأخلاقى وشيوع القيم الاستهلاكية والفساد الذى تنتجه العلاقات الرأسمالية والنشاط الطفيلى»(١٣٦) وذلك فى العدد التالى مباشرة.

ألغام فى الطريق

لقد خضنا هذه المعارك وسط ركام من المصاعب والأزمات والألغام التى ألقيت فى طريقنا. وأدت فى النهاية إلى إتخاذنا القرار بغلق هذا الملف والرحيل من «الأهال»ى بعد حرب استنزاف بكل معنى الكلمة. وبالطبع يستحيل تقديم حصر كامل لهذه الأزمات والمشاكل. وسأكتفى ببعضها، والتى تقدم نموذجاً لطبيعة العلاقة مع الحزب فى هذه الفترة وأساليب الصراع وحقيقة الخلاف وأبعاده وكيفية تعامل هيئات الحزب وقياداته مع الأزمة.

كانت أولى المشاكل، مشكلة من نوع غريب لم يسع أحد إليها، وإنما أدت تداعيات غير مقصودة إلى تفجيرها.

نظم مكتب الكتاب والأدباء والفنانين برنامجاً يحمل اسم «**ليالى صلاح جاهين**» إحياء لذكرى الفنان الراحل. وكان من ضمن فقرات البرنامج فقرة للفنانة **سعاد حسنى** تغنى فيها أغنية جديدة لصلاح جاهين. وكتب «**أحمد بهاء الدين**» فى عموده بالأهرام «يوميات» عن مشكلة حدثت بين

سعاد حسنى والفرقة الموسيقية أثناء البروفات التى كانت تجرى بالقاعة الرئيسية للتجمع، دون أن يذكر أى شئ عن المكان أو عن سبب الأغنية. باختصار بدا وكأن **بهاء** تعمد تجاهل ذكر اسم التجمع فى الخبر. وداعب «**صلاح عيسى**» **بهاء** فى باب «أولاد الذوات وأولاد الإيه» فنشر خبراً تحت عنوان «ياتقدمية.. يا !» نصه :

«خصص الكاتب التقدمى الكبير **أحمد بهاء الدين** آخر عمود يكتبه فى الأهرم قبل قيامه بالاجازة للحديث عن النقص فى عدد الموسيقيين الذى أدى إلى مشاجرة بين **سعاد حسنى** والفرقة الموسيقية التى كان مقرراً أن تصاحبها فى آداء أغنياتها الجديدة ضمن برنامج **ليالى صلاح جاهين** الذى نظمه مكتب الكتاب والأدباء والفنانين بحزب التجمع وانتهى بعدم تقديمها للأغنيات بعد أن انسحبت الفرقة الموسيقية ! كان **بهاء** قد أمضى ثلاث ساعات يتابع البروفات التى أجرتها **سعاد حسنى** فى القاعة الرئيسية بمقر التجمع وشاهد المشاجرة بنفسه ولكنه نسى تماماً - وهو يكتب - أن يذكر اسم التجمع التقدمى ولو على سبيل السهو !

ويا «تقدمية» يا..!»(١٣٧)

كان الواضح أن الدافع لهذه المعاتبة القاسية لواحد من أساتذتنا وأصدقائنا، هو الإحساس الذى كان سائداً فى الحزب وفى «الأهالى»، بأن هناك محاولة لفرض الحصار على التجمع وإقامة ستار حديدى بينه وبين الناس بعد إسقاطه فى انتخابات ١٩٨٤. وعز علينا أن يشارك «**بهاء**» فى هذا الحصار، بقصد أو بدون قصد.

وتصادف بعد نشر هذا الخبر بأيام أن اتصلت بالصديق «**صلاح حافظ**» لألح عليه كعادتى أن يكتب «يوميات» الأهالى. وقبل مشكوراً. وعندما وصلتنى اليوميات كان معها رسالة رقيقة - كعادته - يخبرنى فيها بأنه كتب فقرة فى نهاية اليوميات بعنوان «**يا «أهالى» يا**» يعلق فيها ناقداً على الخبر المنشور حول **أحمد بهاء الدين**، وترك لى حرية نشرها من عدمه.

لم أتردد لحظة فى اتخاذ قرار النشر كاملاً، فهذا هو موقفنا المبدئى. ولكنى وجدت أنه من اللائق أن أخبر **صلاح عيسى** بالأمر باعتباره محرر الخبر وصاحب فكرته. وأيدنى **صلاح** فى ضرورة النشر، ولكنه طلب أن يرد فى العدد التالى ويناقش بوضوح موقفنا. ووافقته مبدئيا، وقررت أن أتشاور مع الأمين العام «**خالد محى الدين**»، ووافق على الفكرة. وهكذا نشرنا يوميات **صلاح حافظ** «قارون ومصطفى.. وفيليب وأنا»(١٣٨) متضمنة الفقرة الخاصة بالموضوع، وفى قلبها مربع حول الرد يقول «**نحن وأحمد بهاء الدين فى العدد القادم**»

وتصادف أن كان اليوم التالى لصدور العدد هو بداية عطلة العيد. وقد قضيناها «**صلاح عيسى وأمينة النقاش وفريدة وأنا**» - أى عصابة الأربعة - فى منطقة الهرم فى فندق «الواحة» وهناك كتب «**صلاح عيسى**» مقاله الذى نشر فى العدد التالى تحت عنوان «**نحن وأحمد بهاء الدين.. وصلاح جاهين**».. «**من صلاح شكوكو إلى صلاح حافظ وتقدميين آخرين..**» وقرأته فى «الواحة» ووافقت على نشره وأعلن **صلاح عيسى** بوضوح فى مقدمة مقاله أنه هو الذى صاغ هذا الخبر. «وقد أذن رئيس التحرير بنشره فى إطار الاتفاق على أن مابين كتاب «الأهالى» من مشتركات لايحول دون أن يعالج كل منهم الأمور بطريقته وأسلوبه. ومعنى هذه الحقيقة أن «التجمع» لم يغضب لأن «**بهاء** قد فوت عليه استثمار الاحتفال الذى أقامه **لصلاح جاهين**، لكى يكرم نفسه أو يكسب أنصارا» ومعناه أن التجمع لم يقرر التعامل مع «**بهاء**»

كما يتعامل مع «ثروت أباظة، ولم يستعر تعبير «شكوكو» الشهير «يامهلبية يا.. رز على ملوخية يا» لكى يشهره فى وجه «الكاتب التقدمى الكبير»، اذ الحقيقة أن «شكوكو» - الذى هو العبد لله - هو الذى تطوع لذلك، دون طلب من «التجمع» كحزب، وإن كان قد فعله تعبيراً عن رأى كثيرين من أعضائه، يؤمنون بأن «التقدمية» موقف يجمع كل ألوان الطيف من «الأحمر القانى» إلى «البمبه المسخسخ» وأنه من المنطقى أن يكون هناك خلاف بين التقدميين فى تقييم بعض المواقف، لبعض التقدميين.. »

وأشار صلاح عيسى إلى مواقف «الأهالى» العديدة المؤيدة والداعمة والمساندة لكثير من مواقف أحمد بهاء الدين. كما أشار إلى أن الأهرام نشرت قبل أسبوع من نشر عمود بهاء خبراً مطولاً عن الاحتفال وقالت إنه سيقام فى القاهرة دون تحديد المكان أو أى مكان، بينما قالت الجمهورية أن الذى نظم الاحتفال هو المسرح القومى.. و «كأن صحف الحكومة تقول للناس لاتذهبوا لاحتفال التجمع بصلاح جاهين. وقد نقدنا فى «الأهالى» هذه الطريقة فى نشر الخبر».

وقال صلاح عيسى فى مقاله أيضاً.. «وطالما أن الأستاذ «صلاح حافظ» يتهمنا بإساءة معاملة حلفائنا، فقد يفيد أن نقول إن الكاتب التقدمى الكبير «أحمد بهاء الدين» كان «التقدمى الوحيد» الذى ساند حملة أنور السادات فى سبتمبر ١٩٨١ ضد كل فصائل المعارضة. وكان «الوحيد» الذى استثنته «الأهالى» من هجومها على كل من أيد هذه الحملة، مع أن سبعة من أعضاء الأمانة المركزية للتجمع كانوا من ضحاياها، وكان من ضحاياها رئيس تحرير «الأهالى» الحالى، وأحد مديرى تحريرها، بينما فلت الآخر - الأستاذ محمد سيد أحمد - لأنه كان بالمصادفة خارج البلاد. وبينما كان محمد سيد أحمد ينظم فى الخارج حملة صحفية وسياسية لمساندة ضحايا سبتمبر، كان الأستاذ أحمد بهاء الدين يكتب فى مجلة «المستقبل» التى تصدر بالعربية فى باريس، فيلتمس العذر للسادات، وينتقد المعارضة، ويتهمها بأنها صعدت الخلاف معه، مما يشجع اسرائيل على عدم إعادة سيناء، وهو ما أجبر السادات على أن يعتقل ويسجن ويحيل للمدعى الاشتراكى»(١٣٩)

ولاشك أن المقال - وأنا أعيد قراءته اليوم - كان متجاوزاً من حيث حدته القضية التى أثارت الموضوع برمته، وكان قاسياً على الأستاذ أحمد بهاء الدين الذى نحبه ونقدره جميعا بما فينا صلاح عيسى. ولكنه على أى حال يدخل فى نطاق المناقشة بين الحلفاء ولايتضمن عدوانية تجاههم. وقد ضاعف هذا المقال من الضجة داخل التجمع وخارجه، والتى بدأت منذ نشر خبر «ياتقدمية.. يا». وكان واضحاً أن هناك رؤيتين للخلاف والنقاش مع الأصدقاء والحلفاء.

ورد بهاء بكلمة سريعة من لندن نشرناها بصورته فى مكان بارز صفحة (٥) تحت عنوان «كلمة من أحمد بهاء الدين» نفى فيها أنه كتب فى أى مكان كلمة واحدة دفاعاً عن قرارات سبتمبر وأكد أن اليوميات التى يكتبها فى الأهرام لاعلاقة لها بما يكتبه فى الشرق الأوسط، وأن مايكتبه لايتعرض لأى حذف. وختم كلمته قائلاً : «ولاأريد أن أزيد فى التعليق حرصاً على عدم تبادل إسالة الدماء»(١٤٠)

ورد صلاح عيسى على ملاحظات الأستاذ أحمد بهاء الدين فى العدد التالى مباشرة.(١٤١) بعدها بأيام كان أحمد بهاء الدين فى ندوة بنقابة الصحفيين أقيمت حول الفنان صلاح جاهين وسأله زميل عن الخلاف بينه وبين «الأهالى» وكانت إجابته شهادة له ولجريدة «الأهالى». وعندما كتب

«**عاصم حنفى**» خبرا مفصلا حول هذه الإجابة وأحضره لى لنشره، ترددت رغم أن **عاصم** أكد لى أن **بهاء** عبر له عن حرصه على نشر الخبر فى «الأهالى». اتصلت **ببهاء** وقرأت عليه الخبر كما كتبه «**عاصم حنفى**» فأعاد تأكيد رغبته فى نشره كما هو، وقال لى ضاحكاً : «بس الكلام اللى قاله صلاح عيسى ليه حساب تانى». ونشر الخبر فى ١٧ سبتمبر تحت عنوان «**أحمد بهاء الدين : الأهالى معذورة**»(١٤٢)

ولكن القضية لم تنته بهذا النشر. فقد كان لها ذيول بعد ذلك داخل الحزب مرتبطة بمعركة صحفية مع الزميل «**عادل حسين**» رئيس تحرير الشعب، بسبب هجومه على الأهالى **وأمين هويدى** عقب حديثه حول القوات المسلحة السابق الإشارة إليه.

فعقب ردى عليه. عاد **عادل** ليهاجم التجمع و «الأهالى» ويتحدث باسم حزب العمل ويهاجم بعض قادة الحزب - الذين تصدوا للرد على مقالاته - وبأسلوب فيه الكثير من التجاوز والعدوانية.

فرد **د. رفعت السعيد** على أحد مقالاته التى هاجمه فيها بضراوة، قائلا فى يومياته وتحت عنوان «**إلى رجال حزب العمل**» : «عندما وضعتم الأستاذ **عادل حسين** فى موضع رئيس تحرير جريدتكم كنا نؤمل أن يتواصل نضالناالمشترك وسعينا المشترك، وبعد حوار مشترك يليق بكم ويليق بنا، ويليق بما كان وبما سيكون بيننا. أما وقد استقر رأى الأستاذ **عادل حسين** على أن يخوض - وعن عمد - وأن يفتعل - ولمصلحة ما - صراعاً بين حزبينا، أما وقد قرر أن يخرج بالحوار عن آدابه المفترضة، وأن ينحرف بأسلوبه إلى مالا يليق بنا أو بكم.. فإننا نترفع عن الرد على صغاره. نترفع احتراماً لكم ولأنفسنا. فما كان لحزبين يحترمان نفسيهما ويحترمان ما كان وما سيكون بينهما من علاقات وعمل مشترك وجهاد مشترك، ماكان لهما أن يقبلا مثل هذا الأسلوب غير اللائق والذى لايشرف أصحابه ويحط من قدرهم قبل أن يحط من قدر غيرهم.. »

وختم د. رفعت هذا الجزء من يومياته قائلاً : «وبعد.. لقد كنا نتصور أن الأستاذ **عادل** إذ أطال مسبحته، وإذ حاول أن يطيل لحيته، وإذ «رطن» بالإسلامية، قد اكتسب من الإسلام السمح بعض أخلاقه، ومن الإسلامية بعض آدابها فى الحوار، فإذا اكتشفنا عكس ما تصورنا، فان لنا من مبادئنا مايعصمنا عن الخوض معه.. ليس عجزاً وإنما ترفعا عن الصغار، وإفساداً لمخطط مدبر يستهدف إشعال الفتنة بين حزبينا.. سعياً لجبهة مع «عقلاء» الحزب الحاكم.. » (١٤٣)

أما «**فريدة النقاش**» وأمام مواصلة «**عادل حسين**» لحملته ضد اليسار عامة والقيادات الشيوعية فى الخمسينات التى انضمت للتجمع وشاركت فى تأسيسه خاصة، فى يومياتها، وتحت عنوان «**آخر المستنقع**» تحكى قصة المملوك جابر، هذا النموذج الانتهازى كما صوره ببراعة «**سعد الله ونوس**» فى مسرحيته المشهورة «**مغامرة رأس المملوك جابر**» ثم تربط بينه وبين ممارسات **عادل** وتقول فى قسوة قاتلة : «.. راهن هذا الكاتب مؤخراً وببرود قلب مشير على وهن الذاكرة العامة، كما راهن على الإرهاق العام الذى حل بالناس نتيجة السياسات التابعة المعادية لهم، والتى تستنزف قواهم وتضعف روحهم، فأخذ «يعاير» الشيوعيين لأنهم تعاملوا مع مصريين يعتنقون الديانة اليهودية أو لأن بعض المفكرين اليهود «المصريين» لعبوا دوراً فى قيادة بعض المنظمات الماركسية بعد الحرب العالمية الثانية.. تصور أن الناس المرهقين قد نسوا أن الشيوعيين المصريين كانوا ومايزالون فى مقدمة صفوف الوطنيين الذين رفضوا اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح «المصرية الإسرائيلية» وقاوموا التطبيع وفضحوا أسس التبعية والطفيلية والفساد، ووقفوا بصلابة

ضدها جميعاً، يقدمون البدائل ويعبئون الجماهير العاملة للنضال من أجلها، ويدفعون مع التجمع والناصريين ثمناً لم يدفعه غيرهم من أجل القضية الوطنية والقومية والتصدى للعدو الإسرائيلى الإمبريالى. وساحات المحاكم والمعتقلات والسجون شاهد لايمكن تكذيبه.

ثم «يندلق» متزلفاً أمام أعتاب الحزب الحاكم الذى يواصل طريق كامب ديفيد ويفتح للصهيونية الأبواب، ويحيل الوطن إلى محمية أمريكية ويواصل إرهاق الجماهير..

وهو لاينسى فى حالة الاندلاق هذه، وبينما الحكم منغمس فى حلاقة رأسه (إشارة إلى حدوتة رأس المملوك جابر) أن يسعى لتسجيل نقطة إضافية لصالحه، فينهل من عداء الحكم للشيوعية الذى يضع هذه النقطة فى سجل حسناته، ويوهم الغفل أنه إنما يتقرب إلى الله سبحانه وتعالى..»(١٤٤)

وتشاء الظروف أن تخصص الأمانة جلستها فى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٦ لمناقشة «تقرير مجلس إدارة صحافة الحزب حول جريدة الأهالى المقدم إلى الأمانة العامة للحزب. عن الفترة من أول فبراير الى آخر مايو ١٩٨٦» بعد أسابيع من هذه المواجهة الصحفية، نتيجة لتأجيل الأمانة للتقرير عدة مرات.

وفرضت الحوارات مع أحمد بهاء الدين وعادل حسين نفسها على النقاش.

وتستحق هذه الجلسة وقفة، ربما تتجاوز النقاش حول هذه الحوارات إلى الموقف من الأهالى ورئاسة تحريرها، والذى بدا واضحاً فى هذه الجلسة.

صحيفة.. «غير محترمة» !!

كان التقرير - كما سبق القول - يتناول فترة سابقة (من فبراير إلى مايو ١٩٨٦) وتتم مناقشته فى سبتمبر، وهو أول تقرير يقدم بعد انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة المركزية (٢٣ - ٢٤ يناير ١٩٨٦) وإقرارمشروع لائحة النظام الأساسى لصحافة الحزب وانتخاب مجلس الإدارة الجديد. وقد بدأ التقرير بالإشارة إلى انتظام اجتماعات مجلس الإدارة الجديد شهرياً، ومناقشته للقضايا المالية والإدارية، والأولويات والتوجهات الصحفية والسياسية لجريدة «الأهالى»، وإصداره ورقة خاصة حول «شخصية الأهالى الصحفية»، وكذلك مدى انتظام كل عضو فى حضور اجتماعات المجلس.ثم قدم أرقام التوزيع خلال هذه الأشهر الخمس، ونسبتها إلى المخصص للبيع، وكانت على النحو التالى :

	متوسط المخصص للبيع	متوسط المبيع	النسبة ٪
يناير ١٩٨٦	١٢٣٢٥٣	١٠٧٧٢٤	٨٧.٤٪
فبراير١٩٨٦	١٢١٧٤٨	٩٥١٢٠	٧٨.١٪
مارس١٩٨٦	١٢٣٥٧٩	١٠٢٤٧٤	٨٢.٩٢٪
أبريل١٩٨٦	١٢٣١٧٢	١٠٠٢٩٥	٨١.٣٩٪
مايو ١٩٨٦	١٢٣٤٣٨	٩٩٤١٣	٨٠.٣٩٪

أى تراوحت أرقام التوزيع مابين ٩٥١٢٠ نسخة و ١٠٧٧٢٤ نسخة وتمثل مابين ٧٨.١٪ و ٨٧.٤٪ من المخصص للبيع. وهى أرقام تشير إلى زيادة التوزيع خلال هذه الفترة بالمقارنة بالفترة المماثلة خلال العام السابق بنسبة تتراوح مابين ١٠٪ و ١٥٪.

وعرض التقرير بعد ذلك التوجهات والأولويات السياسية التى حددها مجلس الإدارة خلال هذه

الفترة، وكيفية تطبيق «الأهالي» لها وتعاملها مع الأحداث الهامة والتطورات المفاجئة، ورصد التقرير ١٧ حدثاً مع التركيز على أحداث ٢٥و٢٦ فبراير وخطاب الرئيس فى ٨ مارس ١٩٨٦، والقرارين ١٢٠و١٢١ وقرارات الإصلاح الاقتصادى فى ٢٥ مارس، والعدوان على ليبيا.. لينهى التقرير بالقول : **«التزمت «الأهالى» بدقة بالتوجهات والأولويات السياسية التى حددها مجلس الإدارة، سواء من ناحية الإبراز الصحفى أو التعبير عن الموقف السياسى للحزب.** وإن كان مجلس الإدارة قد سجل بعض الملاحظات الجزئية التى تتعلق بنقص الدقة فى بعض الأخبار وغموض بعضها وعدم دقة بعض الأرقام الاقتصادية، والتى لاتمس جوهر الموقف الصحيح «للأهالى». **وقد بدا التزام الأهالى واضحاً بصفة خاصة فى القضايا الأساسية الداخلية والعربية والدولية..»**(١٤٥)

وتناول التقرير بعض القضايا التى أثارت خلافات داخل الحزب فقال : «وقد طرح خلال مناقشات مجلس إدارة «الأهالى» موضوع تغطية أحداث أسيوط والمنيا والموقف من الجماعات الإسلامية. وكان هناك رأى أن «الأهالى» تعالج الموضوع بحياد أو شبهة تعاطف مع الجماعات الإسلامية المتطرفة. ورأى آخر يرى أن «الأهالى» عالجت الموضوع برؤية صحيحة ونقدية.

وقرر مجلس الإدارة أن يطلب من الأمانة المركزية طرح الموضوع **(الموقف من الجماعات الإسلامية)** على الحزب للوصول إلى رؤية سياسية محددة تكون ملزمة لكل هيئات الحزب بما فيها «الأهالى» على أن تسترشد «الأهالى» بالمبادئ العامة التالية :

- **الجماعات الإسلامية.. ليست العدو الرئيسى.**
- **الحزب مع حق كافة القوى أن يكون لها تعبيرها السياسى ومع حقها فى الحركة.**
- **الجماعات الإسلامية ليست قوة اجتماعية.**
- **لانرحب بقيام حزب دينى.**
- **الحزب ضد سلاح التكفير واستخدام العنف والعنف المضاد.**
- **خطر الجماعات الإسلامية يتزايد فى المجتمع وفى التعبير السياسى، ولابد من كشف هذا الخطر دون أن نستخدم كمخلب قط لصالح حزب الحكومة أو أى قوة.**

وقد خصصت أمانة اللجنة السياسية جلسة خاصة لمناقشة موضوع الجماعات الإسلامية، تمهيداً لمناقشة مفصلة فى الأمانة المركزية والأمانة العامة.

كما أثار عدد من الزملاء موضوع تحقيقات أفغانستان التى نشرت على خمس حلقات من الأهالى، وكان هناك ثلاثة آراء مختلفة :

الأول : انصبت ملاحظته حول المساحة الواسعة التى أفردت لهذه التحقيقات، ووجود تفصيلات تاريخية كثيرة لاداعى لها.

الثانى : اعتراض على توقيت النشر وعدم ملاءمته، وأن الموضوع لم يكن وارداً ضمن الأولويات الملحة، وكذلك المساحة الواسعة، بالإضافة إلى أضرار هذه الموضوعات بجماهيرية الحزب.

الثالث : كان يرى أهمية نشر هذه الموضوعات، حيث قدمت «الأهالى» لأول مرة ومن موقع الأحداث حقائق ومعلومات جديدة، حول قضية ساخنة،أمدت كوادر الحزب وعضويته بمادة

لتوضيح موقف الحزب ومواجهة التزييف، بل وأكدت صحة البيان الصادر عن الحزب مع بداية أحداث أفغانستان. وأن التوقيت بالإضافة إلى كونه مرتبطاً بسفر «الأهالى» بقرار من الحزب، فقد كان ملائماً لتواكبه مع ذكرى المرحلة الثانية من الثورة، والوجود السوفيتى وأنه على العكس وفى المدى الطويل مفيد للحزب ولمواقفه ويستجيب لتوجه غالبية الكادر».

وختم مجلس الإدارة (الذى يضم ١٨ عضواً من بينهم الأمين العام للحزب والأمين المساعد وأمين اللجنة المركزية، وأمين اللجنة السياسية، وعشرة آخرين من أعضاء الأمانة المركزية للحزب..) تقريره قائلاً : «وبعد فإن مجلس الإدارة بعد هذا العرض المفصل حول الأهالى خلال ٤ أشهر والذى حرص استثناء على تقديم تفاصيل كثيرة قد لايكون مجالها مثل هذا التقرير الدورى مراعياً أنه أول تقرير مقدم للأمانة العامة بعد انتخابات المؤتمر العام الثانى ومجلس الإدارة، يرى أن «الأهالى» عبرت خلال هذه الفترة عن خط الحزب وتوجهاته التى حددتها قرارات المؤتمر العام الثانى للحزب، وقرارات الدورة الثانية عشرة للجنة المركزية، وقرارات الأمانة العامة ومجلس إدارة الأهالى»(١٤٦)

وبدأ الدكتور إبراهيم سعد الدين مناقشة التقرير فى الأمانة العامة فأشار إلى نقطة غائبة عن التقرير، وهى مدى نجاح «الأهالى» فى تحقيق خط أساسى قرره الحزب، وهو العمل على تحول الحزب إلى حزب جماهيرى.. «ولايتصور أن يتحول الحزب الى حزب جماهيرى، إذا لم تصبح «الأهالى» جريدة ذات انتشار واسع وقدرة على تحريك الجماهير.. ولىّ بالنسبة لهذه القضية، ملاحظات تتعلق بإحساس شخصى، أو تقييم شخصى، وإن كان الأمر يحتاج فى النهاية إلى دراسة علمية موثقة. وألخص ملاحظاتى الشخصية فيما يلى:

* تقييمى ناتج عن اتصالات فى دوائر المثقفين التى أتحرك فيها. فهناك حكم فى هذه الدوائر يكاد يكون عاماً، أن «الأهالى» تسير فى اتجاه التدهور. لم تعد تحظى بالاحترام الذى كانت تحظى به فى الماضى، بالبلدى جريدة غير محترمة. ويبدى كثير من المثقفين بينهم أساتذة فى الجامعات هذه الملاحظة تطوعاً، ويسألون لماذا تتدهور. هذا الموقف يحتاج إلى معالجة.

* أعتقد أن جريدة «الأهالى» التى بدأت كجريدة كل الوطنيين أصبحت جريدة المحررين. وتم ذلك على عدة خطوات. فى البداية «الأهالى» كانت تستقطب عناصر واسعة وطنية وديمقراطية ترغب فى الكتابة فيها. بعد فترة تعددت إمكانيات التعبير فى الصحف، وبالتالى اتجهت «الأهالى» إلى أن تصبح جريدة الكتاب الحزبيين مع وجود عناصر محدودة غير حزبيةتكتب فيها بين وقت وآخر. والآن حتى هذه الصورة أصبح مشكوكاً فيها، فعدد متزايد من العناصر الحزبية يتردد فى الكتابة فى الأهالى . وأصبحت تعتمد على كتابات هيئة التحرير.

من الملاحظتين أعتقد أن نجاح «الأهالى» فى خدمة جماهيرية الحزب، أمر يحتاج إلى مراجعة. ملاحظاتى قد تكون صحيحة أو خاطئة، وقد تكون مجرد وهم. هناك طريقة أساسية للتعرف على الموقف الحقيقى، وهى الدراسة العلمية لقراء «الأهالى» ووجهة نظرهم فى الجريدة، بهدف التعرف على آرائهم وكيف تصبح «الأهالى» جريدة جماهيرية وقائدة لقرائها. وتنصب هذه الدراسة على مجموعتين من الناس.. قراء الأهالى من الحزبيين، وقرائها من العناصر الوطنية والديمقراطية، وأيضاً من خارج هؤلاء.

والطريقة العلمية قيام فريق من الباحثين من أعضاء التجمع بهذه الدراسة العلمية. وأرجو طرح

هذا الاقتراح فى نهاية المناقشة.

الملاحظة الثانية، الحوارات التى قامت بها «الأهالى» خلال شهر أغسطس، والتى تتصف بحدة فى الأسلوب والمعالجة لاتتمشى إطلاقاً مع ضرورة العمل على توسيع وتكوين أكبر جبهة ديمقراطية.

وأحدد مقالات **رفعت السعيد وصلاح عيسى وفريدة النقاش** بالنسبة ليوميات **فريدة** لم تشمل حواراً وإنما قذفاً وسباً، وقامت بهذه العملية تحت اسم الشيوعيين المصريين، وهذا خطأ لأن هذه ليست جريدتهم. وبعد أن نشرنا نشر، وطرح **صلاح عيسى** فى «الأهالى» بشكل واضح أن الجهة الوحيدة التى تحاسبه هى الحزب، **أتقدم باقتراح بمحاسبة رفعت وصلاح وفريدة وتوجيه اللوم لهم وللجريدة ولهيئة التحرير لهذا الأسلوب فى الحوار. وإذا وافقت الأمانة العامة ينشر اللوم فى جريدة الأهالى فى العدد القادم.**»(١٤٧)

وهكذا طرح د. **إبراهيم** الحوار الذى دار مع الأستاذ **بهاء** والزميل **عادل حسين**. كما اتهم «الأهالى» بأنها صحيفة «**غير محترمة**» وأنها غير جماهيرية ولاتخدم جماهيرية الحزب.

وتحدث بعده د. **عبد المنعم خربوش** أمين الحزب فى الأسكندرية الذى ركز حديثه حول نشر أخبار المحافظات فى الأهالى وتأخرها أو عدم نشرها مما يسبب مشاكل للعمل الحزبى.

ثم تحدث د. **رفعت السعيد**.. «لم أكتب مقالى رداً على **عادل حسين** متطفلاً. ولم أكتبه دفاعاً عن نفسى. كتبت هذا المقال بطلب من الأمين العام بعد أن تجاوز **عادل حسين** الحد بأن هاجم حزب التجمع بصورة رديئة، ولم أرد عليه بنفس الصورة. وعندما تطاول رددت عليه بفقرة راجعها الأمين العام. أنا لاأتمسح بالأمين العام. وأعتقد أن الرد على **عادل حسين** كان أقل مما يجب. حزب لايدافع عن نفسه لايكون. الغريب أنكم تناقشون بقلب بارد. عندما لانرد سيقول الرأى العام هناك إنه وأننا عاجزون عن الرد.

رأيى أن بعض الزملاء لايغضبون إذا هوجم الحزب. **عندما هاجمنا الشرقاوى انتظرت أسبوعين، وعندما لم يتحرك أحد قررت الرد.** واعتقادى أنه لايكون حزباً ولاجماعة ولافرداً من لايدافع عن نفسه. وأنا لم أرد على هجوم على شخصى وإنما على الحزب كله. قد نختلف.. دفاعى كان هادئاً أو عالى النبرة، ولكن ذلك لايعدو خلافاً فى الرؤى والأسلوب، ماأود أن أقرره أن العمل الجبهوى ليس أن «تضرب على القفا» ونصمت. وقد أبلغنى ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب العمل شكرهم لردى على **عادل حسين**.

أنتقل إلى نقطة ثانية، وأستميحكم عذراً فى قول جملة فلسفية. فى الفلسفة هناك الحقيقة الأصلية وهناك الحقائق الجانبية. وفى السياسة القضية الرئيسية أو التناقض الرئيسى، والتناقض الثانوى. فى موضوع «الأهالى» هناك حقائق ثانوية أو جانبية. فالمحافظات مثلاً غاضبة من «الأهالى». لايمكن لأى صحيفة، «الأهالى» أو غيرها، أن ترضى كل المحافظات فى كل ماتطلبه، خاصة ولدينا رغبة فى أن تعكس «الأهالى» كل المشاكل اليومية للمحافظة. «الأهالى» لن تقرأ إذا تحولت إلى مجموعة من الأخبار المحلية الجانبية والجزئية. ورأيى أن **البعض فى الحزب يريد النضال بالجريدة**، وهذا خطر يهدد الحزب.. الحقيقة الرئيسية هى الموقف السياسى للجريدة صحيح فى مجمله. وهناك من يريد أن يلوى عنقه ليميل يساراً والآخرين يريدونه أن يميل يميناً، والبعض يسير على الخط المستقيم. ويجب أن نعى أن قاعدة الحزب الأساسية إذ تنتقد «الأهالى» فهى تنتقدها لأنها ليست يساراً بما يكفى، ليست يساراً بما يكفى، ليست يساراً بما يكفى، وقد كررتها

ثلاث مرات عامداً.

وتناولت **فريدة النقاش** الكلمة فقالت : «أبدأ كلامى بمجموعة ملاحظات سريعة حول كلام د. **إبراهيم سعد الدين**.. تحول الحزب إلى حزب جماهيرى مهمة الحزب أساساً وليست مهمة الجريدة والعينة التى استدل بها د. **إبراهيم** على الموقف من الأهالى وجماهيريتها، لدى عينة مماثلة ومن نفس الموقع رأيها مختلف تماما وتحترم «الأهالى» احتراماً بالغاً.. أما القول بأن «الأهالى» أصبحت جريدة المحررين وليست جريدة كل الوطنيين، فأعتقد أن «الأهالى» أو أى صحيفة لاتقاس فقط بمدى عدد كتابها أو توزيع ألوانهم، وإنما أساساً بما تدافع عنه وتعبر عنه، وأى جريدة فى العالم تعتمد أساساً على محرريها وكتابها الدائمين، وتسعى إلى الآخرين بعد ذلك..

ردى على «**عادل حسين**»، لو كان قذفاً وسباً لبادر برفع قضية أمام المحاكم، ولكن ماكتبته هو أسلوب فى التعبير، أسلوب فى التعبير عن نفسى، ولاأخجل من الدفاع عن الشيوعيين، فقد سبق أن دافعت عن الناصريين، وأحياناً دافعت عن الوفديين، وعن الجماعات الإسلامية أيضاً ضد التعذيب.. والشيوعيون جزء من القوى الوطنية، ومن واجبنا كحزب الدفاع عنهم عندما يتهمون فى وطنيتهم.

وقد ساعدنى د. **إبراهيم سعد الدين** بحديثه فى وصف ماتتعرض له «الأهالى» فى الفترة الأخيرة. هناك بوضوح حملة منظمة وشرسة ضد «الأهالى» وقياداتها وتدار من خارج الهيئات الحزبية.. وماينشر فى بعض الصحف وفى المقاهى، بل وما يحدث داخل مؤسسة «الأهالى» ضد قيادتها أشكال من هذه الحملة. أنا أعتقد أن الحملة ضد الأهالى جزء من حملة شاملة فى مصر والعالم العربى لتصفية المواقع الراديكالية فى المنطقة وفى مصر، ومن ضمنها «الأهالى» صحيفة حزب التجمع وأداته الإعلامية المكتوبة.. التى **يراد تصفيتها بإعطائها لون ماسخ بلا قلب**. وكل هذا مرتبط بالصفقة الشاملة التى يجرى إعدادها فى المنطقة.

ما الذى نشهده فى الوقت الحاضر فى بلادنا.. طوال عامين عناصر من خارج الحزب - يقال إنها يسارية - تردد أن هناك انقلاباً عسكرياً ضد حكم **مبارك** على الأبواب، وأن هناك ضربة قادمة لليسار المصرى، وفى نفس الوقت تهددنا بخطر الجماعات الإسلامية الزاحف على السلطة.. وتنتهى بنا فى النهاية أن **المخرج الوحيد من الخطرين هو التحالف مع الرئيس حسنى مبارك ومؤسسة الرئاسة**.

لست ضد التحالف أو إقامة جبهة.. ولكن أين هى العوامل الموضوعية التى تطالبنا بمثل هذا التحالف أو الجبهة مع خصمنا الأساسى.. وطنياً واجتماعياً وسياسياً.. وعندما نتصدى لهذه الدعوات.. **جبهة الشرقاوى**.. جبهة **عادل حسين**.. تبدأ الحملات ضد «الأهالى» والحزب. وبدلاً من أن تصبح مهمتنا فى الجريدة والحزب تطوير «الأهالى» والبحث عن آفاق جديدة للتقدم نستنزف فى قضايا جزئية صغيرة. قد يكون هناك احتمال انقلاب أو خطر جماعات دينية أو ضربات بوليسية.. ولكن مواجهتها الصحيحة هى ماتمارسه «الأهالى» تنفيذاً لقرارات الحزب وسياساته المكتوبة، ولهذا فهى مستهدفة لأنها ترفض- تنفيذاً لسياسة الحزب ومواقفه - تقديم تنازلات لحكم الطفيلية والفساد والتبعية للإمبريالية.

الخط الرئيسى للحزب هو الانعطاف نحو الجماهير وتنظيمها وتحريكها.. ويتناقض هذا الخط تماماً مع تصدير الأوهام للجماهير، حتى ولو كان انتصارنا بعد ٥٠ سنة. ونحن نصعب مهمة أى انقلاب إذا

التصقنا بالجماهير

.ومنذ اشتباكنا مع **الشرقاوى** وجبهته المشبوهة، وهناك آراء لبعض قيادات الحزب ضد «الأهالى» وتتعاطف مع دعوة **الشرقاوى** التى رفضها الحزب وأدانها. فبعض الزملاء يعتقدون أنهم هم وحدهم الحزب. وإذا لم تسد وجهة نظرهم فى «الأهالى» وتلتزم بها، فهى متشددة وخارج الخط الحزبى، متناسين أن الموقف الرسمى للحزب وأغلبية القواعد والهيئات القيادية تستبعد التحالف مع السلطة، والتعامل معها بالقطعة لتأييدها فى هذا الموقف الجزئى أو ذاك..».

وركز **محمد سيد أحمد** فى حديثه عن وجود وجهتى نظر فى الحزب فقال: «.. هناك خطان فى الموضوع الرئيسى، إذا ماميزنا بين الثانوى والرئيسى كما يقول رفعت. ومن الناحية النظرية فلست منحازاً لخط ضد آخر، فلكل خط منطقه وأصوله المحترمة. ولكن القضية فى الواقع سياسية وليست نظرية. ومطلوب من أعلى هيئة سياسية فى الحزب - بعد اللجنة المركزية- أن تفصل فى هذا الخلاف السياسى. الخط الأول يرى أن جوهر سياستنا وخطنا هو الفضح وتعميق التناقضات، وغير ذلك انتهازية واستسلام ومهادنة. والقضية فى حقيقتها أنه لكى نغير الواقع لايمكن الاكتفاء بالفضح، وإنما التعامل مع هذا الواقع واستغلال التناقض والفضح. ولابد أن نقوم بكل هذا معاً. ليس الأمر قضية تساهل أو تشدد، وليست قضية يمين أو يسار. **فخط التعامل مع الواقع لايقول بالضرورة أنه محكوم على النظام القائم بالفشل. والسؤال هل نسعى لإسقاط مبارك، أم أن هناك شراً قادماً بعده. إذا كنا مازلنا نقول إنه رغم تدهور الوضع والتبعية، فالبديل أسوأ فلابد من أخذ ذلك فى الاعتبار.** وأكرر خطنا هو إسقاط النظام أم التعامل معه؟. فمنطق الفضح يغرى بمزيد من الفضح، فيبدأ بالعدو ثم يجد نفسه فى مواجهة الأصدقاء. موضوع **بهاء الدين** بدأ بخبر ثم كبر بالتدريج. خط الفضح كان مناسباً مع **السادات**. خط التعامل مع الواقع مناسب مع **مبارك**، بالرغم مما يجرى حالياً من انزلاق أكثر.. لماذا؟ **لأنه لو تغير النظام غداً، فسترثه جماعات ستصفينا جسدياً**. وبالطبع هناك درجة تفاوت بين الحزب والجريدة. الحزب يمارس خط التعامل مع الواقع. الجريدة تمارس الفضح ولاأوافق على اقتراح د. **إبراهيم** بتوجيه اللوم، اللوم كان له مايبرره لو كانت القضية قد حسمت. لايمكن المؤاخذة على قضية لم تحسم..».

ثم تحدث **«أبو سيف يوسف»** فقال: «نحن لانحاكم هيئة تحرير «الأهالى»، ولانتصيد أخطاء القضية كبيرة جداً. تصلنى آراء قد لاتكون صحيحة، ولكن.. لماذا يردد الناس هذا الكلام؟!.. أما أحاديث القهاوى فلسنا طرفاً فيها. نحن نريد مساعدة هيئة تحرير «الأهالى». عندما يقدم لنا تقرير كل فترة، يركز على ما أنجز، المفروض أن يتضمن أيضاً جزءاً من النقد والنقد الذاتى هذا غائب عن هذا التقرير. ولى نقد أساسى على «الأهالى»، أنها لاتقوم بشكل مرضى بتثقيف الجماهير. مهمتنا تكوين العقيدة.

من الناحية السياسية هناك عدم قدرة فى «الأهالى» على ضبط أسلوب التعامل الجبهوى. أحيانا تتداخل المسائل الشخصية. وماكتبه **صلاح عيسى** ضد **أحمد بهاء الدين** ليس أول مرة. هناك شئ عند **صلاح** خاص **ببهاء الدين**. قضية **عادل حسين** استدرجنا لها. كان لنا موقف من قضية خاصة بالقوات المسلحة اختلفنا فيها مع **عادل حسين** وفجأة تحولت القضية إلى معركة مع **عادل**. بدأنا بمناقشة قضية رئيسية، ثم انتهينا إلى معركة فرعية.

أيضا هناك عدم اتساق فى موقف الجريدة من الديمقراطية.

خاضت «الأهالى» معارك مجيدة من أجل الديمقراطية. **ولكن آسف إذ أقول إن هناك تعاطفاً من هيئة تحرير «الأهالى» مع الجماعات الدينية، جماعات العنف.** تقع أحداث خطيرة لاتعلم عنها ولاتكتب عنها مثل أحداث أسيوط وأحداث المنيا. ملاحظة أخرى تتعلق بطبيعة العلاقة مع القارئ. لابد أن تكون علاقة احترام كامل. فى قضية موضوعات أفغانستان. من حق الحزب أن يغير رأيه. ولكن عليه أن يمهد للرأى العام ولايصدمه برأى جديد فجأة. كما حدث فى سلسلة التحقيقات التى كتبت من أفغانستان..».

وتسلم «**حلمى ياسين**» عضو مجلس الإدارة الذى قدم التقريرالكلمة من «**أبو سيف**» فقال : «من ناحية الشكل التقرير يغطى الفترة المنتهية فى٤ مايو، بينما الأمانة تناقشه فى سبتمبر، واللجنة المركزية فى أكتوبر. وهناك فى يونيه ويوليه وأغسطس هبوط فى الجريدة، مما يجعل فى الأمر خدعة.

أيضا هناك ملاحظة حول أسلوب المناقشة. الزميلة فريدة أسلوبها تجاوز المدى المعقول فى طرح الأمور. فبدأ مثل الأربعينات بانقسام العالم إلى معسكرين ووصل إلى وجود مؤامرة. وأقرر أن «الأهال»ى سمعتها خارج مصر ممتازة. وأقول إن «الأهالى» جريدة محترمة جداً. وهى الجريدة المعارضة الوحيدة. ولكن لابد أن نفرق بين أعدائنا وأصدقائنا. فهناك أخطاء لابد من معالجتها. وعندما نستمع إلى النقد، نستمع بانتباه شديد، ولانرجع الأمر إلى مؤامرة.

المشكلة هى موقف «الأهالى» من المعارك الجانبية التى تبادر إلى فتحها. لو أخذنا كل موضوع على حدة سنجد تبريراً له. وفى البداية لم أكن معترضاً على المعارك الأخيرة، **ولكنى لم أكن مرتاحاً للرد على أحمد بهاء الدين، وأيضا على الشرقاوى.** ومن حقى أن أسأل، لماذا نقدم الوفد فى «الأهالى»؟ لماذا نقدم الجماعات الإسلامية؟.. وفى نفس الوقت نهاجم ونطالب بقطع الرقاب بالنسبة لليسار ولانراعى الصلة الجبهوية. المشكلة هى أسلوب الرد».

وتحدث بعد ذلك «**د.سمير فياض**» و «**د. عبد الباسط عبد المعطى**» و «**د. محمد أبو مندور**» و «**د. إسماعيل صبرى عبد الله**» فى نفس الاتجاه الذى عبر عنه **د. إبراهيم سعد الدين وأبو سيف يوسف وحلمى ياسين**.. بينما تحدث فى اتجاه مؤيد «للأهالى» عدد آخر من الزملاء من بينهم «**على إسماعيل**» أمين الحزب فى سوهاج الذى قال : «إن قواعد الحزب تتهم «الأهالى» - على عكس مايقال فى الأمانة العامة - أنها فى الفترة الأخيرة أصبحت جريدة يمينية». و «**نبيل عبد الغنى**» الذى قال : «إن انتقادات الجماهير «للأهالى» بدأت منذ شهور المهادنة ومسخت خط مواجهتنا للسلطة، نتيجة لما يقوله البعض هنا من أن البديل لنظام مبارك بديل أسوأ. وأنا كعامل **أرى أن الأهالى التزمت فى الفترة الماضية بالدفاع عن الجماهير وعن الطبقة العاملة** مثل موضوع إضراب السائقين والراحة الأسبوعية لعمال الغزل والنسيج، الدعم».. و «**البدرى فرغلى**» أمين الحزب فى بور سعيد الذى أيد مانشر فى «الأهالى» حول **عادل حسين**، واتخاذ موقف ضد الجماعات الدينية السياسية المتطرفة وفى نفس الوقت الدفاع عنهم ضد التعذيب، وقال :«تحدث الزميل **أبو سيف يوسف** ضد الحدة فى أسلوب «الأهالى»، **على العكس أنا مستفز من هدوء الأهالى.** والمثقفون كما قيل لنا يرون أن الأهالى تدهورت، وهذا ليس صحيحاً. **ومرة أخرى أطالب بعودة الأهارية فغيابها** أفقدنا عديداً من القراء..». و

«د. **رأفت سيف**» أمين الحزب فى الدقهلية الذى أشار إلى دعوة لجنة الحزب فى الدقهلية لرئيس التحرير لحضور اجتماعها فى ١٥ سبتمبر ١٩٨٦ وحضوره، والقضايا التى نوقشت معه، ثم قال: «سياسياً الجريدة تعبر عن الخط السياسى للحزب وبالتالى الجريدة باهتة فى بعض القضايا وهذه مسئولية الأمانة العامة التى لم تحدد خطاً سياسياً ومواقف واضحة من السلطة، **ولايجوز أن نعلق هذا الأمر على «الأهالى» كشماعة**. وبالنسبة للعمل الجبهوى، لماذا نعود لموضوع **الشرقاوى**. ماكتبه **حسين عبد الرازق** كان محترماً وموضوعياً، بينما **الشرقاوى** هو الذى هاجم «الأهالى» والحزب. أما موضوع **عادل حسين** فمعركة لم يكن أوانها، ولكن مستحيل ألانرد على هجومه، أما **بهاء** فكلنا من زمن بعيد قبلناه كما هو. وأؤكد تعليقاً على ماقاله **د. إبراهيم** أن «الأهالى» محترمة جدا. والقول بأن الأهالى لاتدافع عن الشيوعيين خطأ، فنحن ندافع عن الجميع شيوعيين وناصريين وجماعات سياسية عديدة..».

وانتهت هذه الجلسة بعد أن قمت بالتعليق على ماقيل فيها، وقلت: «أنا المسئول عن كل مانشر، وإذا وجه لوم فلى، وليس لأى أحد آخر» ثم تحدث **خالد محى الدين** مدافعاً عن ترجمة «الأهالى» للخط السياسى للحزب، وأعلن عدم موافقته على توجيه اللوم الذى اقترحه **د. إبراهيم سعد الدين**، ولم يطرح الاقتراح للتصويت، ووافقت الأمانة العامة على إحالة **اقتراح د. إبراهيم سعد الدين** الخاص باستطلاع الرأى العلمى حول «الأهالى» لمجلس الإدارة.

لجنة للتحقيق

وقبل أن يغلق هذا الملف، كان هناك ملف آخر قد فتح يختلف عن كل ماسبقه.

فى جلسة مجلس الإدارة بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٨٦ أضاف الأستاذ «**حلمى ياسين**» عضو المجلس والمسئول المالى والإدارى إلى جدول الأعمال بندا سادسا وأخيرا حول «**تحديد قواعد علاقات العمل مع العاملين**»، ولم أكن أعرف المقصود بهذا البند. وفى نهاية الجلسة وبعد الانتهاء من البنود السابقة تحدث الزميل **حلمى ياسين** عما أسماه جو التوتر فى «الأهالى» بين المحررين، وأننى لاأعرف مايدور بينهم خاصة بعد قرار عدم تعيين **محمد حاكم** الذى كان يتدرب فى «الأهالى» والاستغناء عنه، وأن هناك بعض الممارسات من إدارة التحرير تثير المحررين، وأنه يثير هذا الموضوع لمصلحتى. وشرحت للمجلس أسباب الاستغناء عن حاكم وظروفه والقواعد المتبعة فى إدارة التحرير وضيق بعض العاملين بأى نظام للعمل، ولم أجد فى هذه المرحلة ضرورة لأن أنقل للمجلس ماتجمع لدى من تحريض بعض أعضاء مجلس الإدارة ومجلس التحرير بل وقيادات الحزب للمحررين ضد رئاسة التحرير. وسجل مجلس الإدارة فى محضر الاجتماع القرار التالى: «ناقش المجلس ماعرضه الزميل **حلمى ياسين** حول مايراه من بعض المظاهر الموجودة فى الأهالى والشكاوى المترددة بين المحررين، وتقرر التأكيد على الالتزام بالمبادئ القانونية والأساليب السليمة فى معالجة المشاكل والاهتمام بإدارة العاملين وتوفير موظف مختص لها» (١٤٨)

وعندما ذهبت إلى «الأهالى» صباح اليوم التالى فوجئت أن تفاصيل مادار فى مجلس الإدارة (خاصة حول هذه النقطة) متداولة بين الزملاء المحررين وبشكل محرف وبصورة تضر بسير العمل وبوحدة مجلس الإدارة كهيئة، وتظهرنى فى موقف العداء للعاملين معى أو لعدد منهم، وتضع آخرين

فى موقع الدفاع عن حقوقهم (المهضومة). اتصلت بالأستاذ **خالد محى الدين** رئيس مجلس الإدارة واقترحت عليه حضور الاجتماع الدورى (الشهرى) الذى يعقد بين مجلس التحرير والمحررين وتقرر عقده خلال أيام وتناقش فيه عادة كل شئون «الأهالى» ليضع حدا لمحاولة اللعب على الحبال، وتحريض محررين معينين ضد رئاسة التحرير بالتلويح بوجود أزمة بين رئاسة التحرير وقيادة الحزب التى ستقف معهم ضد رئيس التحرير. ووافق **خالد محى الدين** فوراً. وبالفعل حددت الاجتماع بعد ٤٨ ساعة أى يوم الخميس ٣١ يوليو، وهو اليوم التالى لصدور العدد. وعندما أبلغت **خالد محى الدين** بالموعد اعتذر لوجوده خارج القاهرة، واقترح حضور **د. رفعت السعيد** عضو مجلس الإدارة وأمين اللجنة المركزية بدلاً منه. وعقد الاجتماع وناقش فى بدايته شكاوى وملاحظات المحررين، ورد عليها (فى حضور الأستاذ **حلمى ياسين**) ثم استأذن بعد انتهاء مناقشة هذا البند.

وبعد أيام أبلغنى **د. رفعت السعيد** - وكان **خالد محى الدين** مسافراً - أن ستة من الزملاء تقدموا للأمين العام (رئيس مجلس الإدارة) بشكوى ضد إدارة التحرير وضد **د. رفعت السعيد**، وطلبوا عقد اجتماع مشترك بين المحررين وأعضاء مجلس الإدارة لمناقشة الأمر. وأن **خالد** أحال المذكرة أو الشكوى إلى الأستاذ **لطفى واكد**، واقترح **رفعت** أن أتصل **بلطفى واكد** للاتفاق على أسلوب التعامل مع هذه المذكرة.

وتشاورت مع الأستاذ **لطفى ود. رفعت**، وفى النهاية كلفت من الأستاذ **لطفى واكد** الأمين العام المساعد ونائب رئيس مجلس الإدارة، بأن أجتمع بالموقعين على الشكوى واحداً واحداً وأبلغهم بما يلى:

أ - أن ماورد فى مذكرتهم من شكاوى ستناقش فى أول اجتماع لمجلس الإدارة، على ضوء اللقاء الذى تم بحضور **د. رفعت السعيد**. وهو اجتماع مسجل ومقدم تقرير تفصيلى عنه من رئيس التحرير ومن الدكتور رفعت السعيد والزملاء أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا الاجتماع وهم **«محمد سيد أحمد، صلاح عيسى، حلمى ياسين»**.

ب - أنه لايوجد أى قرار من مجلس الإدارة بالاستغناء عن أى من الزملاء المعينين، ولايوجد كذلك أي طلب من مجلس التحرير بفصل أى من المحررين بـ «الأهالى».

ج - أى زميل لديه مشكلة خاصة أو تظلم من قرار صادر ضده يملك طبقاً للائحة التقدم بشكوى أو تظلم إلى مجلس الإدارة.

د - أنه يستحيل عقد اجتماع بين مجلس الإدارة مجتمعاً والمحررين جميعاً.

وكتبت هذه النقاط الأربعة وعرضتها على الأستاذ **لطفى واكد** للتأكد من تطابقها مع ماقرره، فصدق عليها. وبالفعل التقيت بالزملاء الستة واحداً بعد الآخر وأبلغتهم نص رسالة **لطفى واكد**.

بعد أيام سافرت **وصلاح عيسى** وأسرتينا إلى مرسى مطروح لقضاء عطلة صيفية لمدة ١٠ أيام فى مخيم نادى الصيد. وتصادف أن اتصلت **بالدكتور رفعت السعيد** فى الحزب كعادتى عندما أغيب عن القاهرة فترة طويلة، وفوجئت به يبلغنى أن الأمين العام أصدر قرارا بتشكيل لجنة من **«لطفى واكد وفؤاد مرسى وعبد الغفار شكر»** لدراسة شكاوى المحررين والتحقق مما جاء فيها، وأن اللجنة بدأت فى ممارسة عملها.

وأحسست بلطمة قاسية توجه لى وبطريقة مهينة لايمكن قبولها.

أمضيت الأيام الست الباقية من الأجازة أقلب مع **صلاح** الأمور على جوانبها المختلفة، وأعلن

صلاح عيسى قراره بالاستقالة من «الأهالى»، ونجحت بصعوبة فى إقناعه بالعدول عن هذا القرار حتى نعود للقاهرة ونفهم ماحدث.

عدت للقاهرة لأعرف أن أحد الزملاء والموقعين على المذكرة، تقدم بشكوى لنقابة الصحفيين ضدى وضد د. **رفعت السعيد** بصفته صحفياً وعضواً فى النقابة. وأرفق بها - دون استئذان الآخرين - المذكرة الموقع عليها من ستة من الزملاء. وأن الزميلين **فيليب جلاب وأمينة شفيق** عضوى مجلس نقابة الصحفيين بادرا بالاتصال بالأستاذ **خالد**، وصورا له الأمر بأنه كارثة، وأن أمين اللجنة المركزية سيحال إلى مجلس تأديب (وليس رئيس تحرير «الأهالى» فقط) وأن صورة «الأهالى» والحزب ستصبح بالغة السوء مالم يتم تدارك الأمر بسرعة وسحب الشكوى المقدمة ضد أمين اللجنة المركزية والواردة فى مذكرة الزملاء الستة.

وتصرف **خالد محى الدين** على ضوء هذه الصورة غير الحقيقية، فالصحيح أن شكوى الزملاء الستة المرفقة بشكوى الزميل لايلتفت اليها لأنها موجهة إلى الأمين العام للحزب وليس لنقابة الصحفيين. وحتى لو كانت موجهة للنقابة فالقانون واللائحة ينصان على أن تقوم لجنة التسويات بمحاولة حل الموضوع بالاتفاق، فإذا تعذر يعرض الأمر على المجلس على ضوء تقرير العضو الذى كلف بحل المشكلة. ويقرر المجلس إذا كان هناك مايستحق التحقيق أو المحاسبة تشكيل لجنة تحقيق أو الإحالة إلى مجلس تأديب، علما بأنه لم يحدث أن أحيل صحفى إلى مجلس تأديب ولم ينعقد المجلس طوال الثلاثين عاما الماضية.

وهذا ماحدث بالفعل، فقد انتدب مجلس النقابة الزميل (المرحوم) **فتحى رزق** الذى تفضل بالحضور إلى مكتبى والاستماع إلى وجهة نظرى فيما يتعلق بالزميل الذى تقدم بالشكوى للمجلس، ولم يتطرق إلى شكوى الزملاء الستة المقدمة للأمين العام، وتسلم منى ملفاً كاملاً بالوثائق. ولأنه قد رحل عن عالمنا فلن أنقل عن لسانه ماقاله بعد الاطلاع على الأوراق والمستندات واستماعه إلىّ.

المهم أن الصورة التى نقلت للأمين العام نجحت فى دفعه لاتخاذ هذا القرار بسرعة فائقة ودون انتظار لعودتى من السفر بعد ستة أيام.

بادرت بمجرد العودة للعمل إلى كتابة رسالة للأستاذ **لطفى واكد** نائب رئيس مجلس الإدارة - كان **خالد محى الدين** مسافراً - سردت فيها تفاصيل المشكلة والقرار الذى كلفنى بإبلاغه للزملاء، ثم قلت : «.. وعلى ضوء هذا الموقف فإن العدول عن القرار السابق وتشكيل اللجنة التى اجتمعت أو تجتمع حالياً بمقدمى الشكوى، يعد تراجعاً يضعنى فى موقف لا أحسد عليه ويجعلنى فى النهاية عاجزاً عن ممارسة واجباتى كرئيس للتحرير.

إن قرار تشكيل اللجنة والذى لم أبلغ به إلا شفاهة من الدكتور **رفعت السعيد**، وصدوره أثناء وجودى فى الإجازة ودون أى تشاور معى (رغم أننى كنت على وشك العودة بعد ٦ أيام) واستبعاد أى من العاملين فى «الأهالى» من أعضاء مجلس الإدارة فسر ولايمكن أن يفسر إلا على أنه قرار مسبق بالإدانة لى شخصياً وللعاملين فى رئاسة التحرير من أعضاء مجلس الإدارة.

إن مبدأ تكليف جزء من مجلس الإدارة بالتحقيق فى أمور منسوبة إلى جزء آخر من المجلس يؤدى عملياً إلى تقسيم المجلس إلى مجلسين، ويجعل المجلس غير قادر على العمل كجهاز واحد متكامل. والإجراء الصحيح والسليم أن ينظر مجلس الإدارة فى كافة الأمور مجتمعاً، وليس على أساس مجموعات بعضها يراقب البعض الآخر.

لهذه الأسباب جميعها أكرر اعتراضى على هذا القرار وعلى ماتقوم به اللجنة من عقد جلسات استماع.. لاهرباً من المسئولية، فإننى على ثقة من صحة كل ماأتخذ من قرارات وممارسات، ولكن حرصاً على مصلحة «الأهالى» ونجاحها.

وأرجو التفضل بعرض هذه الرسالة على مجلس الإدارة فى أول اجتماع له وشكراً».

وقدمت هذه الرسالة يوم ١٥ سبتمبر ١٩٨٦. ولكن **لطفى واكد** مستعيناً **برفعت السعيد** نجحا فى اقناعى بعد إلحاح علىّ بسحبها.

واستمرت اللجنة فى عملها تستدعى المحررين للإدلاء بأقوالهم دون استئذانى وأنا جالس فى مكتبى أكاد أكون مشلولاً عن ممارسة مسئولياتى. ونشرت صحف عربية أخباراً حول وجود قرار من الحزب بإقالة **حسين عبد الرازق وصلاح عيسى**. أصبح الجو بالفعل مسمماً تماماً. وتصادف أن سافرت إلى عدن بتكليف من الأمانة المركزية. وبمجرد سفرى قدم **«صلاح عيسى»** دون علمى استقالته من «الأهالى» ومجلس الإدارة وكتاب الأهالى،(١٤٩) ووجهها للزميل **محمد سيد أحمد** القائم بعمل رئيس التحرير حتى لاأمارس الضغط عليه مرة أخرى لسحبها، وحدد أول أكتوبر تاريخاً لسريانها، أى بعد عودتى من «اليمن الجنوبى» والتى كان محدداً لها ٢٦ سبتمبر ١٩٨٦ حيث تخصص جلسة الأمانة العامة فى اليوم التالى لمناقشة تقرير حول «الأهالى».

عدت من «عدن» لأواجه بالفصل الثانى من الحملة فى جلسة الأمانة العامة السابق الإشارة إليها. وحاولت جهدى إثناء «**صلاح**» عن استقالته. كنت أدرك أن هناك حملة متصاعدة تدفعنا إلى «الزهق والقرف» لكى نقدم استقالتينا وننسحب بنفسينا، حيث كان واضحاً أن استصدار قرار من اللجنة المركزية بإقالتنا أمر مازال صعباً على أصحاب هذا الرأى. ورغم ضيقى الشديد بما آلت اليه الأمور فلم أكن مقتنعاً بأن مصلحة «الأهالى» أو الحزب هى فى الاستقالة. ولم يستجب **«صلاح عيسى»** لضغوطى. وقررت أن أنقل الموضوع إلى الأمين العام الذى دعا **صلاح ودعانى و رفعت السعيد** معه إلى غذاء عمل استمر بضع ساعات تناقشنا فيه طويلاً حول الأوضاع فى الأهالى والحزب، وألح الأمين العام و **رفعت وأنا** على **صلاح** بسحب استقالته واستجاب **صلاح** لهذا الإلحاح. وكما قال لى بعدها، فإنه رغم كل ضيقه وملاحظاته على الحزب وخلافاته أحيانا مع الأمين العام، إلا أنه يشعر بضعف خاص أمام **خالد محى الدين** لأسباب تاريخية سياسية وشخصية.

المهم أن اللجنة واصلت عملها وانتهت إلى كتابة تقرير من ٢٥ صفحة فولسكاب بعد أن استمعت إلى أقوال ١١ من محررى «الأهالى» ليس من بينهم رئيس التحرير أو مدير التحرير. وقسمت تقريرها إلى ثلاثة أقسام «مسئولية الحزب عن الوضع فى جريدة الأهالى - علاقة إدارة التحرير بالمحررين - الأوضاع المالية للمحررين». ورغم أن التقرير به كثير من الأشياء الإيجابية، إلا أنه وقع فى أغلب أجزائه فى أخطاء ترجع إلى استناده إلى أقوال من استمع إليهم دون التحقق من صحة أقوالهم والاستماع إلى المسئولين فى «الأهالى» ومن بينهم رئيس التحرير ومدير التحرير.

وردت على هذا التقرير الذى أرسله إلى رئيس مجلس الإدارة طالباً الرد كتابة، بتقرير من ٣٠ صفحة (نصف فولسكاب). وكم كنت أود أن أنشر تقرير اللجنة وردى عليها ففيهما معا الكثير الذى يفيد الدارسين والباحثين فى علاقات العمل والصحافة الحزبية والحياة الداخلية للأحزاب. ولكنى حرصاً على عدم الإساءة إلى زملاء صحفيين كانوا فى بداية عملهم الصحفى، وربطتنى **وصلاح عيسى**، وتربطنا بهم - رغم مااقترفه بعضهم فى حقى وحق **صلاح** وحق «الأهالى» - علاقات إنسانية، قررت

- استثناء من المنهج المتبع فى هذا الكتاب - ألا أنشر التقريرين. وسأكتفى بنقل فقرة من هذا التقرير تشير إلى المناخ الذى كنا نعمل فيه فى ذلك الوقت.. قالت اللجنة: «إن شكاوى المحررين قد ضخمتها الأوضاع المحيطة بجريدة «الأهالى»، وأنها استُغلت للإساءة إلى رئيس التحرير وتشويه سمعته فيما نشرته الصحف الحكومية والعربية، وفيما يتداوله البعض خارج الحزب.. ».(١٥٠) ولكن مالم تقله اللجنة أن تشكيلها ودورها ساهم فى هذا المناخ، وأن هذه الحملة بدأت وتم تغذيتها من قيادات داخل الحزب وفى مجلس الإدارة ومجلس التحرير.

وأغلق مجلس الإدارة هذا الملف بقرارات تنظيمية أغلبها وارد فى المذكرة التى تقدمت بها. ولكنه كان إغلاقاً إدارياً، فقد كان هذا الملف فى واقع الأمر علامة فارقة فى علاقتى «بالأهالى». وقد واصلت المجموعة الرافضة لتعبير «الأهالى» ومواقفها السياسية جهودها من أجل تحقيق أهدافها بوسائل أخرى.

الأهالى .. يمينية

وقبل أن يعقد مجلس الإدارة اجتماعه لمناقشة تقرير اللجنة وردى عليها ويصدر قراراته، جرت محاولة لنقل الموضوع بصورة مفاجئة إلى اللجنة المركزية وسحب الثقة من رئاسة التحرير وتعرضت «الأهالى» لحملة جديدة.

كانت اللجنة المركزية تعقد دورتها العادية يومى ٣٠و٣١ أكتوبر ١٩٨٦ وفى جدول أعمالها ثلاثة موضوعات .. تقرير سياسى، وتقرير نشاط، ومناقشة لـ «الأهالى». وكان قد تقرر إضافة هذا البند الأخير عقب مناقشات الأمانة العامة، بحيث يقتصر الحوار حول «تعبير «الأهالى» عن الخط السياسى للحزب - تناول «الأهالى» للعلاقات الجبهوية - علاقة «الأهالى» بالمحافظات»وفى افتتاح اجتماعات الدورة ألقى خالد محى الدين كلمة سياسية هامة تعرض فيها للخلاف حول الخط السياسى وحول «الأهالى». وكان من بين ماقاله: **«فهناك من يرى أنه منذ تولى الرئيس مبارك السلطة فى أكتوبر ١٩٨١. بدأ الحزب يعانى خلافات سياسية أثرت على حركته، وهى السبب الأساسى فيما نعانيه من مشاكل فى عملنا الحزبى والجماهيرى. فالمختلفون سياسياً لايواصلون عملهم بنفس الكفاءة، بل إن بعضهم يتوقف عن النشاط فى بعض الأحيان.**

وإذا كان صحيحاً أن الحزب موحد حول البرنامج السياسى العام، فإن من الأمانة مع النفس الاعتراف بأن هناك خلافات سياسية نتيجة لعدم وضوح الخط السياسى والموقف من السلطة فى الممارسة اليومية، أو لوجود رؤى مختلفة وتفسيرات واجتهادات متباينة حول هذا الخط.

لقد بدأ الاختلاف أو التباين فى الاجتهادات مع طرح الحزب لبرنامج الإنقاذ الوطنى، ومن بعده برنامجنا الانتخابى للتخلص من التبعية والطفيلية والفساد..

عندما طرح هذا البرنامج استشعر البعض أن هناك اتجاهاً فى الممارسة يتوجه فى الأساس، ليس للجماهير وإنما للحكم والطبقات المتحالفة أو القريبة منه.

بالمقابل هناك تيار داخل القيادة وفى الحزب عامة، يرى أن الممارسة الحزبية تنحو إلى التشدد واليسارية. وأن المواقف المقرة والمعتمدة من الهيئات القيادية تهمل فى الهيئات الحزبية ولايناضل الحزب من أجلها إذ لم تكن على هوى هذه الهيئات، مما يفقد الحزب فرصاً حقيقية للتأثير.

كذلك فإن «الأهالى» من وجهة نظر البعض لاتترجم بدقة الخط السياسى للحزب فى بعض القضايا التى لايتحمس لها القائمون على تحريرها، أو تستخرج من الخط السياسى مواقف متشددة تتجاوز مايطرحه الحزب.

ولاتخلو الممارسة الحزبية فى مجال العمل الجبهوى من تباين فى التقييم والآراء.»(١٥١)

وجاءت مناقشات اللجنة المركزية للتقرير السياسى، ول «الأهالى» لتنفى تهمة التشدد أو اليسارية عن الحزب والصحيفة، وتؤكد فى غالبيتها أن المشكلة هى فى بروز اتجاهات يمينية وتهادنية مع السلطة فى القيادة الحزبية وتنعكس على «الأهالى».

وشهدت المناقشات فى اللجنة المركزية وبعدها، مفاجأتين حول «الأهالى» لم تكونا متوقعتين.

الأولى عندما قام الزميل «**محمد الضهيرى**» عضو أمانة الحزب بالدقهلية أثناء المناقشة المفتوحة حول الأهالى والتى جرت صباح الجمعة ٣١ أكتوبر ١٩٨٦، وبعد أن تحدث تسعة من أعضاء اللجنة المركزية، فانتقد المناقشات لأنها لاتدخل إلى الجوهر ولاتتعرض للخلل الحقيقى فى «الأهالى» فقال: «..اسمحوا لى أن أدخل فى تفاصيل التفاصيل. لماذا انخفض توزيع «الأهالى». عندما ناقشنا رئيس التحرير فى لجنة الحزب فى الدقهلية، عرض مجموعة من النقاط، هى مؤشرات وعلامات على طريق «الأهالى»، فقال إن هناك خلافاً حقيقياً حول توجه «الأهالى» وهل هى صحيفة تصدر للحزب أم للرأى العام. وهناك خلاف هل هى جريدة جماهيرية أم جريدة للصفوة. وهناك محاذير على تحرير «الأهالى» تمنع التعرض لبعض الشخصيات فى السلطة. وهناك عدد من صحفىّ الحزب لايكتبون فى «الأهالى» لأنهم مشغولون فى الكتابة لصحف خارجية بأجر.. إلى آخر ماقاله وسمعناه باهتمام فى الدقهلية.

واسمحوا لى أن أضع يدى على الخلل الرئيسى. عندما يصبح مجلس التحرير منعدم الفعالية أو فى حكم المستقيل، أو فى حكم المنحل.. ويستقيل بعض أعضاء مجلس التحرير ولانعلم عنهم شيئاً ويمنع البعض من العمل.. يستقيل **محمود المراغى وفيليب جلاب وأمينة شفيق**. عندما يستقيل عدد من المحررين الأساسيين ومنهم **حسين شعلان وجمال الشرقاوى**، عندما تصل الخلافات بين مجلس التحرير والمحررين (٦ من ٨) إلى تقديم شكاوى ضد رئيس التحرير.. إذن هناك خلل. والأخطر أن يصل الأمر ببعض الصحفيين إلى التقدم بشكوى إلى نقابة الصحفيين ويحقق هناك مع أمين اللجنة المركزية.

عندما يتصرف أحد مديرى التحرير بطريقة غريبة ويهدد بعض المحررين بالفصل.. ماذا تتوقعون بعد ذلك؟

أحد مديرى التحرير يستقيل ويرحل. والمدير الآخر يصرح بأنه لم يكن على علم بهذه المشاكل. ويتعرض صحفى لضغوط من بعض قادة الحزب ليتخلى عن شكواه. وتسود معاملة غير متساوية للمحررين..

إننى أطرح اقتراحات محددة :
١ - تنحية مجلس التحرير الحالى.
٢ - تشكيل مجلس تحرير مؤقت.
٣ - اختيار عدد من أعضاء اللجنة المركزية يشاركون مع مجلس الإدارة فى اختيار مجلس التحرير. »(١٥٢)

ما ان انتهى الزميل «محمد الضهيرى» من حديثه الذى فاجأ الأغلبية الساحقة للجنة المركزية، حتى تكهرب الجو. وساد هرج فى اللجنة، عشرات الأصوات تطالب بأن يتم حسم المعلومات قبل الاستمرار فى المناقشة وأن يدلى رئيس التحرير بمالديه حول ماطرح من معلومات. وآخرون انتشوا بحديث الضهيرى، يطالبون باستمرار المناقشة وألايتكلم رئيس التحرير إلا فى نهاية المناقشة كما جرى العرف. واحتد النقاش غير المنظم فى القاعة وتدخل خالد محى الدين، وقال إن المشاكل الإدارية مطروحة على مجلس الإدارة وسيبت فيها ولايجوز طرحها قبل مناقشتها فى مجلس الإدارة، وإذا احتاج الأمر طرحها على الأمانة العامة أو اللجنة المركزية فستطرح. أما طرح الثقة فهذا حق للجنة المركزية أن تسحب الثقة من مجلس الإدارة الذى انتخبته ولكن بإجراءات صحيحة ومنظمة. وسيرد الأستاذ حسين على كل ماطرح من معلومات. وسألنى هل تريد أن ترد الأن أم فى النهاية، وأجبته أن الأمر متروك للجنة المركزية، وأنا جاهز فى أى وقت تراه اللجنة.

كانت هذه أول مرة لا أجلس فيها على المنصة أثناء مناقشة «الأهالى». وكنت متعمداً ذلك، وكان فى نيتى ألا أتكلم إطلاقاً فى هذه الجلسة، حيث إن المناقشة تجرى دون تقرير من مجلس الإدارة. المهم أن خالد أعطانى الكلمة، وتمسكت بأن أتحدث من القاعة وليس من منصة الرئاسة. وحاولت فى هدوء الرد على كل البيانات والمعلومات الخاطئة التى ألقيت، والتعليق على الآراء التى قيلت. واستغرقت فى هذه الكلمة وقتا أطول من المعتاد، ولكن متابعة القاعة وهدوئها كان ملفتاً. وبمجرد أن انتهيت من كلامى حتى انفجرت القاعة بالتصفيق خروجاً على قاعدة متبعة دائما فى اجتماعات اللجنة المركزية بعدم التصفيق. وكان ذلك بمثابة رد على الذين سربوا هذه المعلومات المشبوهة الى الزميل محمد الضهيرى المعروف باستقامته وحدته، واثقين أنه سيطرحها على اللجنة المركزية، وربما ينجح فيما لم ينجحوا فيه. وهكذا فشلت محاولة جديدة فى الحملة وانقلبت إلى ضدها.

وعندما تحدث «صلاح عيسى» رداً على بعض ماقيل وتناول إدارة «الأهالى» وإدارته، تكرر التصفيق للمرة الثانية.

وتواصلت المناقشة بعد ذلك فى جو صحى، حيث تحدث ١٢ من أعضاء اللجنة المركزية من بينهم محمد الضهيرى مرة ثانية.

أما المفاجئة الأخرى، فوقعت خارج اللجنة المركزية. فعقب عودتى للمنزل مساء الخميس ٣٠ أكتوبر والانتهاء من مناقشة التقرير السياسى، اتصل بى تليفونياً الأستاذ خالد محى الدين، وإذ به يعاتبنى لنشرى مقالاً فى عدد الأمس الأربعاء، لفريدة النقاش يهاجم الدكتور إسماعيل صبرى بالاسم وينتقد موقف الحزب من قرارات يناير ١٩٨٥. وسألته فى ذهول هل قرأت المقال؟.. فأجابنى بالنفى. فعدت أسأله من قال لك هذا الكلام. فقال إنه لاحظ عدم حضور د. إسماعيل صبرى لاجتماع اللجنة المركزية، وعندما عاد اتصل به منذ دقائق فأخبره د. إسماعيل أنه ممتنع عن الحضور احتجاجاً على ماكتبته فريدة النقاش أمس فى «الأهالى» ضده وضد سياسة الحزب من

قرارات يناير الاقتصادية عام ١٩٨٥ والتى أيدها الحزب وطالب بتطويرها.

ولم أملك إلا أن أتحدث بتوتر شديد وأنا أقول للأستاذ خالد، إن ماقيل له ليس له أى ظل من الحقيقة، وإن مقال **«فريدة النقاش»** المنشور فى عدد الأهالى الأخير تحت عنوان .. **«حزب التجمع بين الاستراتيجية والتكتيك - عصافير فى أيدينا وأخرى على الشجرة»**(١٥٣) لايشير إلى الدكتور **إسماعيل صبرى** من قريب أو بعيد، تصريحاً أو تلميحاً، سلباً أو ايجاباً، كما أنه لايتعرض لنقد أى موقف للحزب، بل يدافع عن مواقف الحزب فى مواجهة الناقدين، ولم تتحدث فيه عن قرارات يناير ١٩٨٥ أو غيرها إطلاقاً. وسألنى خالد متشككاً : أنت متأكد. هل قرأت المقال.. وأجبته : ١٠٠٪ وقد قرأته قبل النشر وأجزت نشره، كما قرأته بعدها. وفى النهاية قال لى **خالد** :(ادينى عشر دقائق أقرأ المقال وأتصل بك).

بمجرد أن انتهت المكالمة إذ بالشك يجتاحنى أنا. فيستحيل أن يكون كل ماقاله **د. إسماعيل صبرى** لاظل له من الحقيقة. وسارعت بدورى لإعادة قراءة المقال لأقطع الشك باليقين. وماهى إلا بضع دقائق حتى عاود الأستاذ خالد محادثتى تليفونياً. وما أن رددت عليه حتى انفجر ضاحكاً وقال لى : كلامك مظبوط. وأخذنا نتبادل التساؤلات عن كيف قيل ماقيل، ولم نجد تفسيراً إلا أن شخصاً ما أراد أن يثير **د. إسماعيل صبرى** فنقل له هذه الفرية ولم يكن **د. إسماعيل قد قرأ المقال**، وجاء رد فعله على هذا النحو.

وكان هذا الأسلوب نموذجاً لممارسات عديدة عانينا منها فى «الأهالى»، لم نستطع أن نمسك بها، كما أمسكنا بهذه الواقعة.

اتهام بالرشوة !!

وماهى إلا أسابيع قليلة حتى واجهت أزمة أخرى. كان الحزب قد تلقى دعوتين من **الحزب الاشتراكى اليمنى** بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ الدامية، الأولى **لخالد محى الدين** الأمين العام للحزب، والثانية لى بصفتى رئيس تحرير الأهالى، وقبل الحزب الدعوتين وظل يؤجل قبولهما فترة لأسباب مختلفة، كان من بينها بالنسبة لى المحاكمة فى قضية **الحزب الشيوعى المصرى**. وفى النهاية اتفق على سفرى خلال شهر سبتمبر إلى عدن بصفتى الصحفية كرئيس لتحرير الأهالى والحزبية كعضو الأمانة المركزية. وكان الغرض من الرحلة محاولة فهم ماجرى فى يناير والموقف بعدها. وكانت هذه أول مرة أزور فيها «اليمن الجنوبى» وألتقى فيها بقادته. ولم يكن لى رأى مسبق فى الأحداث وتطوراتها. وتأهبت للرحلة بقراءة بعض الكتب حول اليمن وتجربة الكفاح المسلح والاستقلال وتاريخ الحزب الاشتراكى اليمنى، واستفدت من متابعة الزميل **مصطفى نبيل** الطويلة لليمن ومعرفته الوثيقة بقادته الحاليين والسابقين. كما قرأت كل المواد المتوفرة فى أرشيف «الأهالى» خاصة مانشر فى الصحف العربية والغربية حول أحداث ١٣ يناير ٨٦.

عدت من الرحلة فى ٢٦ سبتمبر، وقضيت بعض الوقت فى مراجعة المواد التى توفرت لدى خلال هذه الرحلة من مقابلات وأحاديث وأوراق ووثائق حصلت عليها خلال ٩ أيام قضيتها فى **«جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»**.

لقد التقيت خلال هذه الزيارة بعدد كبير من المسئولين والكتاب والصحفيين والناس العاديين..

«**علي سالم البيض**» الأمين العام للحزب و «**سالم صالح**» الأمين العام المساعد، و**حيدر العطاس** رئيس مجلس الشعب الأعلى وعضو المكتب السياسي، و «. **ياسين نعمان**» رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي، و «**محمد سيد عبد الله (محسن)** عضو المكتب السياسي ومسئول العلاقات الخارجية، و «**محمد حيدرمسدوس**» عضو المكتب السياسي وسكرتير الحزب في محافظة ««أبين»، و «**راشد ثابت**» وزير الدولة لشئون الوحدة وعضو اللجنة المركزية، و «**محمد أحمد جرهوم**» وزير الثقافة والإعلام، وعدد آخر من الوزراء وأعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والقادة العسكريين، وقادة النقابات واتحاد الكتاب ورئيس وأعضاء نقابة الصحفيين الديمقراطيين.. و «**جار الله عمر**» و «**يحيى الشامي**» قادة المعارضة في اليمن الشمالي، وممثلي المنظمات الفلسطينية.

وكان هناك حرص من الجميع على أن يستجيبوا لأي طلب وأن يتيحوا لي الاطلاع على أية وثائق أرغب في مراجعتها. حتى عندما طلبت زيارة المعتقلين، خاصة الصحفيين، تمت الاستجابة - بعد تردد- فقمت بزيارة سجن «الفتح» التابع لأمن الدولة (المخابرات) والتقيت هناك بالنقيب «**مبارك سالم أحمد**» قائد الحرس الخاص لعلي ناصر، وعدد من المتهمين بتنفيذ مذبحة المكتب السياسي واللجنة المركزية وغيرهما، و «**فاروق علي أحمد**» عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ونائب رئيس منظمة الصحفيين الديمقراطيين في اليمن. وحرصت في البداية على تأكيد أنني لا أصر على إجراء حوار معه، فقد جربت الاعتقال والسجن ولو كنت شخصياً مكانه لرفضت إجراء أي حوار من داخل السجن وتحت رقابة سجانيه. فوجئت بشخص قوي متماسك أصر على الحوار وتوجيه نداء عبر «الأهالي» للرأي العام اليمني والعالمي، ونفى أي دور في عمليات العنف، ولكنه دافع بقوة وشجاعة عن موقفه السياسي ضد القيادة الحالية للحزب ونقده له واختلافه معها.

وقدم لي عدد من المثقفين اليمنيين والصحفيين، وكذلك المصريين والسودانيين والفلسطينيين الذين يقيمون في اليمن منذ سنوات وعاشوا أحداث ١٣ يناير ٨٦ وماقبلها ومابعدها، مساعدات قيمة ومعلومات هامة. وكان من بينهم من لايخفي تأييده لعلي ناصر وتشكيكه في كل مايطرحه الحكم الجديد.

وقد جمعت في هذه الرحلة عملياً بين صفتين. كنت كصحفي حريصاً على الاستماع لكل مايقال وجمع المعلومات والتأكد من صحتها وتحليلها.. أما كسياسي منتم للاشتراكية وحريص على تجربة اليمن فقد خضت في نقاشات حادة نقدية وأحياناً هجومية على المسئولين في الحزب والحكومة، وأشهد أنهم تقبلوا «تدخلي» في شئونهم بصدر رحب.

وبعد أن قدمت تقريرا حزبيا للأمانة المركزية، بدأت في كتابة سلسلة تحقيقات نشر أولها يوم الأربعاء ٢٢ أكتوبر تحت عنوان «**١٣ يناير ١٩٨٦ - عدن يوم المأساة**».(١٥٤) وقد تركز التحقيق على محاولة وصف ماحدث بالضبط في هذا اليوم الأسود من تاريخ اليمن والحزب الاشتراكي اليمني، وبعد أن أعدت رسم صورة الأحداث واستخلاصها من كم هائل من المعلومات والوثائق. كان التحقيق إدانة كاملة **لعلي ناصر** وجريمته - التي اعترف بها بعد ذلك - وهي استدراج رفاقه في الحزب والدولة لحضور اجتماع للمكتب السياسي، تعمد الغياب عنه، وإصدار أوامره لحرسه الخاص بتصفيتهم جسدياً وهم جلوس حول طاولة اجتماعات المكتب السياسي، ثم إذاعة بيان بأنهم حاولوا

القيام بانقلاب وفشلوا وتم إعدامهم.

بعد النشر بيومين دق جرس التليفون فى منزلى، وإذ بشخص يتحدث بلكنة يمنية يسأل عنى قائلا أنه يحدثنى من صنعاء، ويقول لى «الرئيس معاك». للحظة لم أعرف من المقصود بالرئيس، فسألته فأجاب **«الرئيس على ناصر»**. ويبدأ **على ناصر** حديثه معى مؤكداً ثقته فى وطنيتى ونضالى ومشيداً بي و.. و.. ثم قال إنه يدعونى للقائه فى أى مكان أحب، وخيرنى بين زيارته فى **صنعاء** أو **أديس أبابا** أو **دمشق**.اعتذرت بلباقة عن السفر فى الوقت الحاضر مع استعدادى للقائه فيما بعد، وأكدت له أن ماكتبته وما سأكتبه هو قناعتى بعد أن اطلعت على وجهات النظر المختلفة، بما فيها وجهة نظره التى نشرها فى كتيبات وأحاديث أعدت قراءتها جميعا قبل الشروع فى الكتابة.

وقبل نشر المقال الثانى اتصل بى الأستاذ **خالد محى الدين**، معترضاً على مانشرت. وقال إننا لسنا طرفا فى الصراع الداخلى فى الحزب الاشتراكى اليمنى، وإن الحزب لايأخذ جانب طرف ضد طرف آخر، وليس مفيداً تقديم هذه الصورة البشعة لمذبحة ١٣ يناير حتى ولو كانت كل تفاصيلها صحيحة، لأن ذلك فى النهاية سينفر الناس من الاشتراكية. وأضاف **«خالد»** بما أن النشر قد تم والخطأ وقع، فمن حق **على ناصر** أن يرد. وأن ممثلى **على ناصر** زاروه (أى الأمين العام) فى مكتبه وطالبوا بالرد على مانشر. وقلت له : ليس لدي مانع ولكن بعد أن يتم نشر كل التحقيقات ليكون الرد شاملاً. ووافقنى على ذلك، وأخبرنى أنهم فى الطريق إلى مكتبى. وفى ختام الحديث قال لى : إن **لطفى الخولى** معترض على هذه المقالات وله رأى آخر تماماً. فاقترحت أن يرد فى «الأهالى».

وفى اجتماع الأمانة المركزية أثار **د. فؤاد مرسى** الموضوع، وقال إنه منذ البداية كان رأيه متفقا مع مانشرته فى الأسبوع الماضى، ولكن الحزب كان له رأى آخر، ونشرت «الأهالى» خلال يناير ١٩٨٦ مقالات فى اتجاه آخر مؤيد **لعلى ناصر** ويتهم الآخرين بالقبلية و ..و.. وفجأة يغير الحزب موقفه بما بدأ **حسين عبد الرازق** فى نشره دون أى مناقشة أخرى فى الحزب، وهذا أمر غريب ويسئ للحزب.المهم واصلت الكتابة فنشرت تحقيقين آخرين.(١٥٥) ثم نشرت رد رجال **على ناصر** على صفحة كاملة.(١٥٦)

وشنت جماعة **علي ناصر** حملة ضارية عليّ، وصلت إلى حد نشر اتهام بأننى تقاضيت رشوة من اليمن الجنوبى ٣٠ ألف دولار (أو ٥٠ ألف لاأذكر) فى إحدى المجلات التى يصدرونها فى صنعاء. وأحضر ممثلهم فى القاهرة نسخاً من هذه المجلة وزعها فى «الأهالى» والحزب، ثم طبعت مع مقالات أخرى فى كتاب وزع أيضاً فى الحزب !

وشارك فى هذه الحملة عدد من قيادات الحزب فى جلسات خاصة داخل وخارج التجمع !

الإضراب عن الطعام .. فوضوية !

ومع بداية عام ١٩٨٧ اقتحمتنا مشكلة أخرى تتعلق بنقابة الصحفيين. فلسنوات طويلة نجح اليسار والقوى الديمقراطية فى تحقيق نتائج هامة فى انتخابات نقابة الصحفيين التى تجرى كل عامين، ولكن ظل موقع نقيب الصحفيين احتكاراً شبه مطلق للحكم ورجالاته، باستثناء انتخابات ١٩٧٩ التى فاز فيها الزميل **«كامل الزهيرى»** بعد أن حاولت السلطة منع الانتخابات بوسائل عديدة

آخرها الدعوة لمقاطعة الجمعية العمومية، وأدى فشل المقاطعة إلى فوز **«كامل زهيرى»** الذى لم يكن له منافس وأربعة من القوى اليسارية هم **محمود المراغى وأمينة شفيق وفتحى رزق وحسين عبد الرازق** (المطلوب انتخابهم ستة). وكان الصحفيون الديمقراطيون واليساريون يفكرون منذ مدة طويلة فى كسر هذا الاحتكار دون جدوى، إلى أن تجرأ الزميل **«جلال عارف»** على تحدى الحكم ومجالس إدارات الصحف وأجهزة الأمن، وتقدم للترشيح لمنصب النقيب منافساً **لإبراهيم نافع** رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام. وكانت معركة تستحق التقدير والتحية بكل المقاييس، وقد خسر **جلال عارف** بأصوات قليلة للغاية أمام **إبراهيم نافع**.

ومع انتخابات مارس ١٩٨٧ كان هناك إلحاح من جماهير الصحفيين التقدميين والديمقراطيين على تكرار المحاولة. وانحصرت الاختيارات بين **جلال عارف ومحمود المراغى** الذى كان قد عاد من غيبته فى الكويت. واتفقنا على أن نحسم الأمر بينهما بحيث لايخوض انتخابات النقيب فى مواجهة **«ابراهيم نافع»** إلا واحد منهما فقط. وعندما بدأنا النقاش بين الصحفيين الأعضاء فى التجمع حول انتخابات الصحفيين، كنت أشد المتحمسين لخوض **محمود المراغى** للانتخابات، مقدراً - وهو تقدير ثبت خطأه بعد ذلك - أن فرصته ستكون كبيرة، باعتبار تاريخه النقابى الطويل والاحترام والتقدير الذى يحظى به بين الأجيال والاتجاهات المختلفة فى النقابة، ككاتب ونقابى وكإنسان دمث الخلق ومعروف باستقامته. ولكن الزميلين **أمينة شفيق وفيليب جلاب** لم يكونا متحمسين لخوض **المراغى** أو **عارف** للانتخابات فى مواجهة **إبراهيم نافع** باعتبارها معركة خاسرة، وأن القياس على معركة **«جلال عارف - إبراهيم نافع»** قياس خاطئ، فبالإضافة إلى أن هناك ميلاً دائماً لدى جموع الصحفيين لانتخاب مرشح الحكومة لموقع النقيب لكى يحصل لهم على بعض حقوقهم المادية والخدمات، فإن **إبراهيم نافع** فى المرة الأولى لم يكن له أى تاريخ نقابى أو علاقات بجموع الصحفيين، على عكس هذه المرة. فقد تميزت دورته بأداء ممتاز منه جعلته مقبولا من جموع الصحفيين ورسخت مكانته النقابية. لم يحظ هذا الرأى بالقبول بين جموع صحفىّ التجمع، وقررنا أن نواصل النقاش قبل اتخاذ قرار. فى نفس الوقت تواصلت المناقشات بين **المراغى وعارف** وبينهما وبين جموع الصحفيين اليساريين وقرر **جلال عارف** بحسم أنه لن يرشح نفسه وأنه سيؤيد **المراغى**.

وبمجرد فتح باب الترشيح وفى أول يوم تقدم **محمود المراغى** لترشيح نفسه، حيث لم يكن صحفيو الحزب قد عقدوا اجتماعاً لحسم رأيهم. ونشرت «الأهالى» الخبر فى صفحتها الأولى «ترشيح المراغى نقيبا للصحفيين».(١٥٧) وظل **المراغى** المرشح الوحيد حتى اليوم الأخير حين تقدم **«إبراهيم نافع»** للترشيح، وتقدم أيضاً الأستاذ **«جلال الحمامصى»** للترشيح، وكان أمراً مفاجئاً اعتبره البعض قلباً لكل الحسابات.

وعندما عقد صحفيو الحزب اجتماعهم، حاولت **أمينة شفيق وفيليب جلاب** العودة لمناقشة استمرار **المراغى** فى المعركة، بنفس الحجج القديمة مضافاً إليها أن المراغى تسرع بترشيح نفسه دون الاتفاق المسبق بيننا، وأن نزول **الحمامصى** المعركة غير من كل الحسابات. بعد مناقشات اتفقنا جميعاً - بلا استثناء - على الوقوف وراء ترشيح **المراغى** نقيباً للصحفيين، **وأمينة شفيق** لعضوية المجلس ومساندة كل الصحفيين الديمقراطيين والنقابيين المستقلين مهما كانت انتماءاتهم السياسية، وفى المقدمة بالطبع اليساريين.

كان تقديرنا أن معركة **«أمينة شفيق»** محسومة لصالحها، فتاريخها النقابى من الطول والنجاح

بما يكفى، كذلك تكتل الأهرام الدائم خلف مرشحيه أمر معروف، وتأييد القوى الديمقراطية واليسارية أمر مفروغ منه. وهكذا قررنا فى «الأهالى» أن معركتنا هى معركة النقيب.خاصة بعد أن طلبت **«أمينة شفيق»** من «الأهالى» من خلال **الدكتور رفعت السعيد** أمين اللجنة المركزية، عدم التدخل فى معركتها أو الربط بينها وبين معركة **المراغى** بأى صورة من الصور.

وبدأنا المعركة مبكرا، فمع نشر خبر ترشيح **المراغى**، نشرنا فى نفس العدد تقريراً إخبارياً حول الاجتماع الذى عقد فى نقابة الصحفيين لمناقشة موضوع الأجور وتكلم فيه **«محمود المراغى»** **و«إبراهيم نافع»** وآخرون. وكان عنوان التقرير الذى كتبه الزميل «عاصم حنفى».. «٣٠٠ صحفى يناقشون أجورهم فى لقاء ساخن»[١٥٨] وتوسطت صورة **«محمود المراغى»** الموضوع.

وفى الأسبوع التالى نشرنا فى الصفحة الأولى خبراً حول الدراسات التى تجرى فى المجلس الأعلى للصحافة والحكومة لرفع أجور الصحفيين وذلك «.. عقب اجتماع عقده ٣٠٠ صحفى فى نقابة الصحفيين يوم ٣٠ يناير الماضى، وفيه تقدم **محمود المراغى** المرشح لمنصب نقيب الصحفيين بمشروع متكامل لزيادة الأجور ومقابل أعباء المهنة..».[١٥٩] وعلى الصفحة الأخيرة (١٢) كتب **محمود المراغى** يومياته تحت عنوان **«الصحفى.. والسلطان»**.

وتواصل النشر فى «الأهالى» طوال المعركة. ففى عدد ١٨ فبراير، كان هناك عنوان فى الصفحة الأولى: «الصحفيون : رفع الأجور لصالح أحد المرشحين يمس كرامتنا»، وعلى الصفحة الثالثة كتب **«محمود المراغى»** عموداً بعنوان «الصحفيون والنصوص المعطلة».[١٦٠] وفى عدد ٢٥ فبراير على الصفحة الرابعة «الفاسى.. بطلاً لانتخابات نقابة الصحفيين».[١٦١] وفى عدد ٤ مارس (السابق) للانتخابات بيومين نشرنا فى الصفحة الأولى خبراً بعنوان «انتخابات الصحفيين الجمعة» وتحت العنوان صورة **«محمود المراغى»** وخصصنا الصفحة السابعة لتحقيق تحدث فيه المرشحون الثلاثة، **المراغى ونافع والحمامصى**.. وكان عنوانه «قبل ساعات من انتخابات الصحفيين.. مواجهة بين محمود المراغى وابراهيم نافع».[١٦٢] وعلى نفس الصفحة **«شهادة أحمد بهاء الدين فى قضية الفاسى»** و **«صلاح عيسى يضرب عن الطعام ويعتصم بمبنى نقابة الصحفيين احتجاجاً على تدخلات الأمن فى شئونهم»**.. وكلا الخبرين كان على صلة بانتخابات الصحفيين.

وقد انتهت الانتخابات بمفاجأتين سيئتين. فاز **إبراهيم نافع** باكتساح وحصل على ٦٣٪ من الأصوات، بينما حصل **المراغى والحمامصى** على ٣٧٪ فقط. وسقطت الزميلة **أمينة شفيق** رغم أن ترتيبها كان (الرابع) لأن قانون النقابة يشترط وجود ٦ أعضاء على الأقل من الذين لم تمض على عضويتهم فى النقابة ١٥عاما. وتطبيق هذا الشرط، كان يعنى ألا يفوز فى هذه الدورة من الأعضاء الذين أمضوا أكثر من ١٥ عاماً فى عضوية النقابة إلا ثلاثة على الأكثر من ستة، وهكذا لم تنجح **أمينة شفيق** رغم أنها ضمن الستة الذين حصلوا على أعلى الأصوات.

كان يمكن أن تكون هذه المعركة ونتائجها حدثاً عادياً، خاصة أنها تمت فى ظل المعركة الانتخابية لمجلس الشعب، ولكن كان للمعركة ذيول حصيلتها تأخذ أبعاداً واسعة وتنعكس على «الأهالى» بالسلب.

ففى خلال المعركة تواترت معلومات حول موقف الزميل **«فيليب جلاب»** المؤيد **لابراهيم نافع** وليس **لمحمود المراغى**. وكان **المراغى** رغم نفى **فيليب** لهذه المعلومات وتأكيده لعدم

صحتها. على يقين كامل من موقف **فيليب** ضده لحساب **إبراهيم نافع**. كذلك كانت هناك ملاحظات حول موقف **أمينة شفيق** من **المراغى** ولكن بدرجة أقل، خاصة وأنها كانت مرشحة للمجلس ومنشغلة بمعركتها.

وتطور الموقف، فدفعت «الأهالى» الثمن، حيث امتنع الزميل **محمود المراغى** اعتباراً من مارس ١٩٨٧ عن حضور اجتماعات مجلس التحرير. وتوقفت كذلك الزميلة **نجاح عمر** عن المشاركة فى مجلس تحرير «الأهالى» احتجاجاً على عدم محاسبة الحزب لأعضائه - القياديين خاصة - لسلوكهم خلال الانتخابات. ثم قدم الزميل **محمود المراغى** استقالته من الحزب فى ١٤ يونيه ١٩٨٧، بعد أن فشلت كل الجهود لعلاج آثار المعركة الانتخابية، وعقب قرار الأمانة المركزية بضم الزميل **فيليب جلاب** إلى عضوية مجلس التحرير.(١٦٣) «رفضت اللجنة المركزية استقالة **محمود المراغى** فى ٢٦ يونيه١٩٨٧»

وفى اجتماع مجلس التحرير التالى لإبلاغنا بالاستقالة وكان يرأسه الزميل **لطفى واكد**، اقترحت الإشارة إلى استقالة الزميل **محمود المراغى** من الحزب فى الصفحة الأولى احتراماً للحزب ولشأن الزميل **محمود** أحد مؤسسى الحزب. وكان **صلاح عيسى** قد تشاور مع الأمين العام فى الموضوع فى اتصال تليفونى، وأيد الأمين العام النشر كتقليد محترم بدلاً من أن تنشر الاستقالة فى صحيفة أخرى وتفسر تفسيرات غير صحيحة. واعترض **فيليب جلاب** على مبدأ نشر الاستقالة، وقال إن «حجة انتخابات الصحفيين غير صحيحة، وأن **محمود المراغى** له ارتباطات بحزب آخر، ولدى معلومات حول رغبته فى التعيين رئيساً لمجلس إدارة روز اليوسف ويسأل فى ذلك **د. على لطفى وعبد الرحمن الشرقاوى**».(١٦٤) وبعد مناقشات طويلة تقرر نشر الخبر مختصراً فى صفحة الحياة السياسية (صفحة الحزب).(١٦٥)

وتعرضت لحملة من الزميلة **أمينة شفيق**، التى اتهمتنى بأننى وقفت بقوة وراء ترشيح **المراغى** بهدف إسقاطها، لأن وقوفنا ضد **إبراهيم نافع** أدى به الى اتخاذ موقف ضدها إلى حد أنه دفع بالزميلة **«سناء البيسى»** من الأهرام للترشيح لتفتيت الاجماع حول **أمينة شفيق**، كما أنها - ولأول مرة - لم توضع فى القائمة الرسمية للأهرام. وقالت أيضاً إن ترشيح **المراغى** كان فى توقيت خاطئ صادر امكانية ترشيح أى مرشح يسارى لسنوات عديدة، وبالذات استهدف مصادرة إمكانية ترشيحها كنقيب بعد عدة سنوات عندما تكون الظروف مواتية. واستغلت هذه المقولة الغريبة فى الحملة الشخصية ضدى والتى كانت تستهدف فى الأساس «الأهالى» وموقفها. وبدأت التحليلات حول المنهج الخاطئ لقيادة «الأهالى» فى العمل النقابى والجبهوى!.

أما المشكلة الأخرى التى نتجت عن انتخابات النقابة، فتتعلق بموقف نضالى للزميل **صلاح عيسى**. فبينما المعركة فى أشدها، وقبل الانتخابات بأيام فوجئت **بأمينة النقاش** تبلغنى فى قلق بالغ أن «**صلاح**» قرر الاعتصام بمبنى النقابة والإضراب عن الطعام حتى الموت، إذا لم يتم إعادته إلى عمله بالجمهورية، وانزعجت للفكرة. **فصلاح** إذا مابدأ الاضراب فلن يعدل عنه مالم تتم الاستجابة لهذا المطلب المشروع، وصحته لن تساعده كثيراً، والمتحكمون فى أمور الصحافة يمتازون بالبلادة. ولاأستطيع الاطمئنان لموقف الحزب لوجود عدد من قياداته تكن عداء وكراهية هائلة - غير مفهومة - **لصلاح عيسى** ومواقفه المبدئية وقدرته على النقد اللاذع. وحاولت مع **أمينة وفريدة** إقناعه بالعدول عن الفكرة، ولكنه كان متشبثاً تماماً بها. وأحسست فى النقاش أن هناك سبباً إضافياً

لإصراره على العودة للجمهورية، وهو رغبته فى ألايكون معيناً فى «الأهالى» ويتقاضى مرتبه الأساسى منها فى ظل حملة الكراهية ضده فى بعض دوائر الحزب، وإن لم يصرح لى بذلك أبداً. واتفق **صلاح مع المراغى**- الذى أيد الفكرة - أن يعلن اعتصامه يوم الثلاثاء فى الندوة التى يعقدها الأستاذ **«جلال الحمامصى»** المرشح لمنصب النقيب وليس فى ندوة **المراغى** (يوم الأربعاء) حتى لاتفسر تفسيراً حزبياً.

كنت قلقا جداً على **صلاح عيسى**. وتصرفت من خلف ظهره. بادرت أثناء وجودنا فى مطبعة الأهرام يوم الثلاثاء بالاتصال تليفونيا من مكتب الصديق **د. سامى منصور** بالأستاذ **«إبراهيم نافع»** نقيب الصحفيين فى مكتبه بالأهرام. وأبلغته بقرار **صلاح** ورجوته أن يتدخل فورا لحل المشكلة واستصدار قرار بعودته لعمله بالجمهورية لكى لايكون هناك مجال لاعتصامه وإضرابه عن الطعام. وطلب منى أن يتصل صلاح به تليفونيا. فأبلغته أن **صلاح** لن يبادر بهذا الاتصال لأنه لايعرف بأننى أبلغته، واقترحت عليه أن يطلبه فى مطبعة الأهرام حيث يوجد ويدعوه إلى مكتبه ليناقشه فى الموضوع. وفوجئ **صلاح** بسكرتارية الأستاذ **إبراهيم نافع** تتصل به وتدعوه لمقابلته. وكما علمت بعد ذلك فقد دار حوار طويل بينهما وعد خلاله النقيب بحل المشكلة، ولكن **صلاح** تمسك بالإضراب عن الطعام إلى أن تحل. واضطررت للتسليم بالأمر الواقع. ولما كانت «الأهالى» ستطبع قبل بدء الاضراب، ولكنها ستصل للقراء صباح الأربعاء (بعد الإضراب) فقد نشرنا خبراً فى صفحة ٧ عنوانه «صلاح عيسى يضرب عن الطعام ويعتصم بمبنى نقابة الصحفيين احتجاجاً على تدخلات الأمن فى شئونهم».. وجاء فى الخبر.. «بدأ أمس الكاتب الصحفى **صلاح عيسى**، اعتصامه بمبنى نقابة الصحفيين، وأعلن أنه سوف يضرب عن الطعام حتى الموت، احتجاجا على تدخل سلطات الأمن فى شئون الصحفيين واعتراضها على إعادته إلى عمله بجريدة الجمهورية التى فصل منها بسبب آرائه السياسية فى ذروة المواجهة بين القوى الوطنية ونظام السادات عام ١٩٧٧، وعجز النقابة عن حماية المهنة، وعن التصدى لهذه التدخلات المشينة.

كانت قد حدثت مواجهة بين **صلاح عيسى وإبراهيم نافع** مرشح الحكومة لمنصب نقيب الصحفيين **ومحفوظ الأنصارى** رئيس تحرير الجمهورية الذى يناصر **نافع** فى الانتخابات، مساء أول أمس فى ندوة انتخابية، قال خلالها **إبراهيم نافع** إن هناك ثمانية من الصحفيين كانوا قد فصلوا لأسباب سياسية، أعيد منهم ستة، وأن اتصالات قد جرت أسفرت عن الاتفاق على إعادة الصحفى **رياض سيف النصر** نائب رئيس تحرير جريدة الأحرار إلى عمله. كشف **صلاح عيسى** عن أن السبب الوحيد لعدم عودته إلى عمله هو اعتراض أجهزة الأمن. وقال إنه من أجل هذا يضرب عن الطعام حتى الموت ويعتصم بمبنى النقابة. وأضاف أن منصب مدير تحرير الأهالى الذى يشغله هو منصب سياسى انتخبته له اللجنة المركزية لحزب التجمع. وأن شغله لايحول دون استعادته لحقه فى أن يعود لجريدته التى فصل منها لأسباب سياسية، لأنه معنى قرار الفصل، ومعنى الإصرار عليه هو الذى يقتضى الاحتجاج، إذ يدل على أن أجهزة الأمن ماتزال تتحكم فى الصحافة المصرية. ويكشف عن عجز نقباء الحكومة عن مواجهة هذه الأجهزة. وعدم حماسهم للدفاع عن الذين يعارضون ترشيحهم». (١٦٦)

وبدأ **«صلاح عيسى»** الإضراب بالفعل، وأعلن **جلال الحمامصى ومحمود المراغى** تأييدهما له، وأنهما لن يسمحا بإجراء الانتخابات يوم الجمعة ٦ مارس، مالم يكن قد عاد إلى عمله.

وسارع عدد كبير من الصحفيين المفصولين بطرح قضاياهم والاعتصام مع **صلاح**، كما انضم إلى الاعتصام عدد كبير من الصحفيين وعقد مجلس النقابة اجتماعاً عاجلاً، حضر على إثره الزميل **إبراهيم نافع** إلى مقر النقابة فى منتصف الليل وأبلغ **صلاح عيسى** أنه قد صدر قرار بعودته وكل الزملاء المفصولين إلى العمل. وأن الخبر سينشر غدا «الأربعاء» فى كل الصحف. وسارع «**محسن محمد**» رئيس مجلس إدارة دار التحرير التى تتبعها الجمهورية بعقد اجتماع لمجلس الادارة وأصدر قرار بعودة كل من فصل لأى سبب أو ترك العمل فى دار التحرير من الصحفيين إلى أعمالهم وعددهم يزيد عن ثلاثين. وتمسك **صلاح عيسى** بالإضراب والاعتصام إلى أن يتسلم قراراً مكتوباً بالعودة إلى عمله. ولكننا وجموع الصحفيين ضغطنا عليه واعتبرنا إصراره نوعاً من المبالغة غير مقبول. وفى النهاية استجاب **صلاح عيسى** وقرر فك الإضراب والاعتصام وأعلن أنه سيعاود الإضراب إذا ثبت أن «كلام الليل مدهون بزبدة» وصفق الصحفيون الحاضرون، وبدا أننا نغلق هذا الملف، خاصة بعد نشر خبر عودة جميع المفصولين فى الصحف اليومية الحكومية الثلاث.

بعد أيام وفى اجتماع عدد من صحفى الحزب تعرضت الزميلة **أمينة شفيق** لواقعة الإضراب ووصفت تصرف **صلاح عيسى** بأنه عمل فوضوى وتخريبى، وأنه يعزل اليسار عن جموع الصحفيين وينفرهم من **صلاح ومنا** !!

ومضت الأيام فإذا بهذه الوعود تتبخر، ولاتتم عودة أى صحفى إلى عمله. وسكتت «**الأهالى**» ولم تنشر أى شئ عن هذا الموضوع إلا يوم ١٥ أبريل، كان **صلاح عيسى** قد قاد دعوة لاعتصام الصحفيين اعتباراً من يوم الاثنين ١٣ أبريل احتجاجاً على عدم عودة الصحفيين المفصولين إلى أعمالهم خلافاً لماذكر فى الصحف يوم ٣ مارس الماضى، وامتناع بعض رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية عن صرف مكافأة نهاية الخدمة للصحفيين بالمعاش، وعدم تنفيذ قانون وقعه رئيس الجمهورية عام ١٩٧٨ خاص بتطبيق الكادر الصحفى على الصحفيين بمجلة الإذاعة والتليفزيون. وعقد مجلس النقابة اجتماعاً وطالب بتأجيل الاعتصام لتتاح له فرصة المفاوضات لتنفيذ القرارات السابقة. ووافق الصحفيون ونشرنا خبرا حول القضية تحت عنوان «تأجيل اعتصام الصحفيين»(١٦٧)

ولم تسفر جهود المجلس عن أى شئ.. وقررت لجنة الحريات التى يرأسها الزميل «**محمد عبد القدوس**» عضو مجلس النقابة الدعوة لمؤتمر عام للتضامن مع الصحفيين المفصولين لأسباب سياسية أو بسبب سوء استخدام المسئولين فى الصحف الحكومية لسلطاتهم، يعقد فى السادسة مساء الأربعاء ٦مايو ١٩٨٧ ويتحدث فيه ويحضره عدد من كبار الصحفيين والمسئولين فى المؤسسات الصحفية من بينهم «**جلال الحمامصى - محمود المراغى - كامل زهيرى - أحمد بهاء الدين - موسى صبرى - محمد عودة - محمود السعدنى - جابر رزق - محمود التهامى..**» وعدد من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين.

كانت القضية قد أصبحت بالفعل قضية رأى عام. وطلب النقيب التأجيل مرة ثانية إلى يوم الثلاثاء ١٢ مايو. واستجاب **محمد عبد القدوس** لرجائه. ونشرنا خبراً على ٤ أعمدة فى الصفحة الأولى «نقيب الصحفيين يؤجل مؤتمر المفصولين للثلاثاء القادم - على لطفى يحول رسالة النقيب إلى وكيل النقابة !» وفى قلب الخبر صور «**الحمامصى - المراغى - زهيرى - عبد القدوس**» وخصصنا «صباح الأربعاء» لنفس الموضوع تحت عنوان «فجر الضمير» (١٦٨) ونشر فى الصفحة

الأولى من نفس العدد خبراً على عمود تحت عنوان «**صلاح عيسى** يستأنف الإضراب عن الطعام حتى الموت الثلاثاء القادم». وقد نشر الخبر فى الوفد يوم ١٠ مايو ١٩٨٧ على ٤ أعمدة وبعنوان يقول: «جهود مكثفة لحل مشكلة الصحفيين المفصولين قبل يوم الثلاثاء القادم - الصحفيون المفصولون يبدأون إضراباً جديداً عن الطعام إذا لم تحل المشكلة» وفى قلب الخبر ثلاثة صور **لعلى لطفى وإبراهيم نافع وصلاح عيسى**. وفى نفس اليوم نشرت صوت العرب.. «وانتهى موسم الوعود الانتخابية !! - الصحفيون يحتجون **وصلاح عيسى** يضرب عن الطعام»

وقبل ٢٤ ساعة من انعقاد المؤتمر وبدء **صلاح عيسى** إضرابه عن الطعام صدر قرار إدارى بعودة **صلاح عيسى ورياض سيف النصر** لعملهما بالجمهورية. وكان انتصاراً كبيراً للصحفيين وتضامنهم وحركتهم الايجابية الضاغطة.

ولكن المأساة هى كيفية تعامل بعض الدوائر القيادية فى الحزب مع هذا العمل النقابى الجماهيرى الناجح والمؤثر الذى قاده بحنكة ومهارة ومبادرة وقدرة على الحلول الوسط وحشد الرأى العام الصحفى، أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب ومدير تحرير صحيفتها «الأهالى» !!

كنت فى هذا الوقت خارج البلاد وكان **صلاح** هو المسئول عن عدد «الأهالى» الصادر يوم ٦مايو. عقدت الأمانة المركزية اجتماعها العادى يوم ٩ مايو فإذ ببعض الزملاء يوجه نقداً لسلوك **صلاح عيسى** السياسى والتنظيمى لاتخاذه قرار الإضراب عن الطعام - الذى نظر إليه بعض أعضاء الأمانة المركزية باعتباره عملاً فوضوياً يسئ للحزب باعتبار موقع **صلاح** الحزبى - دون أى تشاور مع الحزب، وكذلك لاستغلاله رئاسته لتحرير عدد ٦ مايو لنشر أخبار عن ذلك الإضراب، وهى أخبار شخصية توسع فى نشرها بصورة غير مألوفة.

ولاأدرى من أين أتى «**صلاح عيسى**» بهذا الهدوء فى التعامل مع هذا الموقف، الذى قام الأمين العام بناء على تكليف الأمانة المركزية، بنقله له تليفونياً ظهر نفس اليوم ٩ مايو. ففى الوقت الذى كان بسبيله للإضراب عن الطعام حتى الموت، وقد نجح فى عمل تجمع صحفى هائل مساند لمطلبه يضم صحفيين من مختلف الاتجاهات والأراء والأعمار، وتحرك مجلس النقابة بقوة لتحقيق مطالب جموع الصحفيين.. فى هذا الوقت وبدلاً من كلمة تضامن وتشجيع ومساندة - ولا أقول شكر - إذ به يتلقى لفت نظر من الأمانة المركزية.

وكتب **صلاح عيسى** للأمين العام رسالة هادئة رد فيها على ملاحظات الأمانة المركزية وأرفق بها صوراً مما نشر فى الوفد وصوت العرب، وطلب أن تتاح له فرصة شرح الموقف للأمانة المركزية.(١٦٩) وأشَّر عليها الأمين العام «تم الاتفاق على توزيعها على أمانة اللجنة المركزية التى تنعقد خلال رمضان كل يوم سبت».

وأغلق ملف انتخابات نقابة الصحفيين، بعد أن كشف عن المناخ الرهيب الذى أصبح يحيط بمجلس تحرير الأهالى وبصفة خاصة «**صلاح عيسى**» وأنا. الطريف أن الحزب كان متحمسا ومؤيدا بشدة للفنانين عندما كرروا تجربة صلاح واعتصموا وأضرب بعضهم عن الطعام !!

كانت هذه الملفات جميعا كفيلة بأن تدفعنى لاتخاذ قرار بالانسحاب من مسئولية «الأهالى». وقد ألحت علىَّ هذه الفكرة كثيراً. وفى أثناء معركة انتخابات مجلس الشعب (أبريل ١٩٨٧) كان د.**رفعت السعيد** مقيماً بصورة دائمة فى المقر باعتباره المسئول الأول - فى ذلك الحين - عن الحزب وعن المعركة الانتخابية. وكنت أمارس مسئوليتى فى «الأهالى» بتنسيق كامل معه، ونلتقى

تقريباً كل يوم. فى أحد هذه اللقاءات وكنا نسير سوياً فى شارع عبد الخالق ثروت، طرحت عليه فكرة كانت تلح علىّ، وهى أن أترك مسئولية «الأهالى» اعتبارا من أول يونيه ١٩٨٧، ففى ذلك التاريخ سيكون قد مضى علىّ فى رئاسة تحرير «الأهالى» ٥ سنوات كاملة. وقد يكون مفيداً لى و «للأهالى» أن أعود لممارسة العمل الحزبى البحت وأترك مسئولية «الأهالى» لزميل آخر، فالتجديد مفيد دائماً. وعبر لى د. **رفعت السعيد** عن أنه يفكر أيضاً فى ترك موقعه كأمين للجنة المركزية، الذى يستنفذ جهده بالكامل، ويتحمل مسئولية أقل جهدا، وأنه ناقش الأمر مع الأمين العام، الذى عارض فى البداية ثم قبل الفكرة ولكنه ربطها بضرورة توفر البديل. وقال لى إن نفس المشكلة فى «الأهالى»، فـ **خالد** لن يوافق إلا إذا كان هناك بديل مقبول. وأخذنا نقلب الأسماء التى يمكن ترشيحها لأمانة اللجنة المركزية ولرئاسة تحرير الأهالى، وافترقنا والفكرة تلح على.

ولم أكن أعرف أن هناك ملفاً هائلاً سيفتح بمجرد انتهاء انتخابات مجلس الشعب وسيجبرنى على تأجيل رحيلى عن «الأهالى» عاماً كاملاً، ولكن بطريقة مختلفة تماماً.

هوامش الفصل الحادى عشر

١) الأهالى ٤ يونيه ١٩٨٦ العدد ٢٤٣ السنة التاسعة صفحة ١.
٢) المصدر السابق.
٣) الأهالى ١١ يونيه ١٩٨٦ العدد ٢٤٤ السنة التاسعة صفحة ٥.
٤) الأهالى ١٨ يونيه ١٩٨٦ العدد ٢٤٥ السنة التاسعة صفحة ٣.
٥) الأهالى ٢٥ يونيه ١٩٨٦ العدد ٢٤٦ السنة التاسعة صفحة ٣.
٦) الأهالى ٢ يـوليـو ١٩٨٦ العدد ٢٤٧ السنة التاسعة صفحة ١.
٧) الأهالى ٩ يـوليو ١٩٨٦ العدد ٢٤٨ السنة التاسعة صفحة ٧.
٨) الأهالى ٣٠ يوليو ١٩٨٦ العدد ٢٥١ السنة التاسعة صفحة ١.
٩) الأهالى ٢٧ أغسطس٨٦ العدد ٢٥٥ السنة التاسعة صفحة ١.
١٠) المصدر السابق صفحة ١٠.
١١) الأهالى ٣ سبتمبر ١٩٨٦ العدد ٢٥٦ السنة التاسعة صفحة ١.
١٢) المصدر السابق صفحة ١٢.
١٣) ساكتفى بنقل عناوين لبعض هذه الموضوعات خلال النصف الأخير من عام ١٩٨٦ كنموذج فقط :
- صندوق النقد يطالب بتعويم الجنيه المصرى والغاء الدعم.
الأهالى ٨ أكتوبر ١٩٨٦ العدد ٢٦١ السنة التاسعة صفحة ١.
- الحكومة تزيد الحوافز للموظفين تمهيدا لإلغاء الدعم.
- نتائج المباحثات الاقتصادية فى واشنطون.
* قروض جديدة لسداد ديون مصر!!.
* البنك الدولى يرفض خفض الديون العسكرية.
* اجراءات جديدة تنتظر بعثة صندوق النقد الدولى.
- الافتتاحية « شائعات الدعم وحقائق السوق ».
الأهالى ١٥ أكتوبر ١٩٨٦ العدد ٢٦٢ السنة التاسعة.
- حرمان العاملين فى الدولة من ٥٤ مليون جنيه..
قرارات سرية جديدة لضغط الانفاق..
إلغاء التعيينات الجديدة والحوافز والتأمين ضد المرض.
الأهالى ٢٢ أكتوبر ١٩٨٦ العدد ٢٦٣ السنة التاسعة صفحة ١.
- أصحاب المخابز يضربون والحكومة تبحث رفع سعر الرغيف.
- الافتتاحية « حكومة مارى انطوانيت ».
الأهالى ٥ نوفمبر ١٩٨٦ العدد ٢٦٥ السنة التاسعة صفحة ١.
- ٨ مليار دولار زيادة فى ديون مصر.
خلال العام الماضى ارتفع نصيب الفرد من الديون الى ٥٠ جنيهاً مصرياً و٩ دولارات.
الأهالى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ العدد ٢٦٦ السنة التاسعة صفحة ٤.

– الفريضة الغائبة فى مفاوضات مصر والصندوق د. **إسماعيل صبرى عبد الله.**
– انجازات الخطة الخمسية بين الوهم والحقيقة د. **إبراهيم العيسوى.**
الأهالى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٦ العدد ٢٦٨ السنة التاسعة صفحة ٥.
– سر الصندوق الذى سربه صندوق النقد الدولى للضغط على مصر.
مصر « وصندوق الدنيا » ولعبة القط والفأر **محمود الحضرى.**
الأهالى ٣ ديسمبر ١٩٨٦ العدد ٢٦٩ السنة التاسعة صفحة ٣.
– ٢٤٣ مليون جنية خسائر محصول القطن هذا العام.
– عاطف صدقى يعلن : سنرفع الأسعار.
الارتفاع يشمل ١٠٠ سلعة ضرورية وغير ضرورية.
– الافتتاحية « **سلة الفرب والأصابع الأمريكية** ».
الأهالى ١٧ ديسمبر ١٩٨٦ العدد ٢٧١ السنة التاسعة صفحة ١.
– هل تنقذ أوربا الغربية مصر من براثن صندوق النقد ؟!.
مبارك يضغط على ميتران بأحداث يناير ١٩٧٧ **مدحت الزاهد** .
المصدر السابق صفحة ٣.
– الاقتصاد المصرى على طريقة هاملت.. يكون أولايكون.
مواجهة التضخم لن تتم بغير قرار سياسى **عاصم حنفى.**
المصدر السابق صفحة ٨ .
– الصندوق يطالب بحق التفتيش على الاقتصاد المصرى.
الحكومة تخضع لرقابة نادى باريس من فبراير القادم.
الأهالى ٢٤ ديسمبر ١٩٨٦ العدد ٢٧٢ السنة التاسعة صفحة ١.
– بعد شهر الحرمان من اللحم بدأ عام الحرمان من الأرز.
أخصب الأراضى انتاجاً محرومة من زراعة الأرز من هذا العام **محمد عراقى.**
الأهالى ٢١ يناير ١٩٨٧ العدد ٢٧٦ السنة التاسعة صفحة ٣.
– ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن والأرز والبنزين.
منحة ٢٠ يوما وعلاوة استثنائية ابتداء من يوليو القادم.
الرئيس للهيئة البرلمانية : موجة جديدة من الغلاء بعد قبول شروط الصندوق.
– الافتتاحية « **سياسة المنح وحكومة المسكنات** ».
١٤) الأهالى ٦ مايو ١٩٨٧ العدد ٢٩١ السنة العاشرة صفحة ٣.
١٥) الأهالى ١٣ مايو ١٩٨٧ العدد ٢٩٢ السنة العاشرة صفحة ١.
١٦) الأهالى ٢٤ يونية ١٩٨٧ العدد ٢٩٨ السنة العاشرة صفحة ٣.
١٧) الأهالى أول يوليو ١٩٨٧ العدد ٢٩٩ السنة العاشرة صفحة ٥.
١٨) الأهالى ٢٩ يوليو ١٩٨٧ العدد ٣٠٣ السنة العاشرة صفحة ٣.
١٩) الأهالى ١٩أغسطس ٨٧ العدد ٣٠٦ السنة العاشرة صفحة ١.
٢٠) الأهالى ٢ سبتمبر ١٩٨٧ العدد ٣٠٨ السنة العاشرة صفحة ٥.
٢١) الأهالى ٣٠ سبتمبر١٩٨٧ العدد ٣١٢ السنة العاشرة صفحة ١.
٢٢) الأهالى ٢٨ أكتوبر ١٩٨٧ العدد ٣١٦ السنة العاشرة صفحة ١.
٢٣) الأهالى ١١ نوفمبر ١٩٨٧ العدد ٣١٨ السنة العاشرة صفحة ٣.
٢٤) الأهالى ٩ ديسمبر ١٩٨٧ العدد ٣٢٢ السنة العاشرة صفحتا ١و٣.

٢٥) الأهالى ١٦ديسمبر ١٩٨٧ العدد ٣٢٣ السنة العاشرة صفحة ١.
٢٦) الأهالى ٢٣ديسمبر ١٩٨٧ العدد ٣٢٤ السنة العاشرة صفحة ١.
٢٧) الأهالى ١٩ مارس ١٩٨٧ العدد ٢٣٢ السنة التاسعة صفحة ٤.
٢٨) الأهالى ١٤ مايو ١٩٨٦ العدد ٢٤٠ السنة التاسعة صفحة ٥.
٢٩) الأهالى ١١ يونيه ١٩٨٦ العدد ٢٤٤ السنة التاسعة صفحة ٤.
٣٠) الأهالى ١٨ يونيه ١٩٨٦ العدد ٢٤٥ السنة التاسعة صفحات ١و٤و٥.
٣١) الأهالى ٢٥ يونيه ١٩٨٦ العدد ٢٤٦ السنة التاسعة صفحة ١.
٣٢) الأهالى ٢ يوليو ١٩٨٦ العدد ٢٤٧ السنة التاسعة صفحات ١و٣و٤و١٠و١٢.
٣٣) الأهالى ٣١ ديسمبر١٩٨٦ العدد ٢٧٣ السنة التاسعة صفحتا ١و٣.
٣٤) الأهالى ٧ يناير ١٩٨٦ العدد ٢٧٤ السنة التاسعة صفحتا ١و٨.
٣٥) الأهالى ١٤يناير١٩٨٦ العدد ٢٧٥ السنة التاسعة صفحة ٨.
٣٦) الأهالى ٢١ أكتوبر ١٩٨٧ العدد ٣١٥ السنة العاشرة صفحة ١.
٣٧) الأهالى ٢٣ يوليو ١٩٨٦ العدد ٢٥٠ السنة التاسعة صفحة ١٠.
٣٨) الأهالى ٢٧ أغسطس١٩٨٦ العدد ٢٥٥ السنة التاسعة صفحة ١.
٣٩) الأهالى ٣ سبتمبر ١٩٨٦ العدد ٢٥٦ السنة التاسعة صفحتا ١و٢.
٤٠) الأهالى ١٠سبتمبر ١٩٨٦ العدد ٢٥٧ السنة التاسعة صفحة ٣.
٤١) الأهالى ٢٤ ديسمبر١٩٨٦ العدد ٢٧٢ السنة التاسعة صفحة ٣.
الأهالى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ العدد ٢٧٣ السنة التاسعة صفحة ٨.
الأهالى ٤ فبراير ١٩٨٧ العدد ٢٧٨ السنة العاشرة صفحة ١٠.
الأهالى ١٨ فبراير ١٩٨٧ العدد ٢٨٠ السنة العاشرة صفحة ٦.
٤٢) الأهالى ١٣أبريل ١٩٨٨ العدد ٣٤٠ السنة الحادية عشر صفحة ١.
٤٣) الأهالى ٢٧ أبريل ١٩٨٨ العدد ٣٤٢ السنة الحادية عشر صفحة ٥.
٤٤) الأهالى ٢٧ أبريل ١٩٨٨ العدد ٣٤٢ السنة الحادية عشر صفحة ١.
٤٥) الأهالى ١٨ يونيه ١٩٨٦ مصدر سابق صفحة ١.
٤٦) الأهالى ٢٥ يونيه ١٩٨٦ مصدر سابق صفحة ١.
٤٧) الأهالى ٢ يوليو ١٩٨٦ مصدر سابق صفحتا ١و٣.
٤٨) الأهالى ٦ أغسطس ١٩٨٦ العدد ٢٥٢ السنة التاسعة صفحتا ١و٥.
٤٩) الأهالى ١٣أغسطس١٩٨٦ العدد ٢٥٣ السنة التاسعة صفحتا ١و٤.
٥٠) الأهالى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ مصدر سابق صفحة ١.
٥١) الأهالى ٢٦ نوفمبر ٨٦ مصدر سابق صفحة ١.
٥٢) الأهالى ١٤ يناير ١٩٨٧ العدد ٢٧٥ السنة التاسعة صفحة ١.
(الطبعة التى لم يتم توزيعها وموجودة فى أرشيف الأهالى).
٥٣) الأهالى ٩ يوليو ١٩٨٦ مصدر سابق صفحة ٥.
٥٤) الأهالى ٢٣ يوليو١٩٨٦ مصدر سابق صفحة ٧.
٥٥) الأهالى ٩ يوليو ١٩٨٦ مصدر سابق صفحة ٥.
٥٦) الأهالى ١٦يوليو١٩٨٦ العدد ٢٤٩ السنة التاسعة صفحة ٥.
٥٧) الأهالى ٢٣ يوليو١٩٨٦ مصدر سابق.
٥٨) الأهالى ٢٩ أكتوبر ١٩٨٦ العدد ٢٦٤ السنة التاسعة صفحة ٧.

٥٩) الأهالى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ مصدر سابق.
٦٠) الأهالى ١٩ نوفمبر ١٩٨٦ العدد ٢٦٧ السنة التاسعة صفحات ١و٢و٥و١٢.
٦١) الأهالى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٦ مصدر سابق صفحة ٥.
٦٢) الأهالى ٣ ديسمبر ١٩٨٦ مصدر سابق صفحة ٥.
٦٣) الأهالى ٢١ يناير ١٩٨٧ العدد ٢٧٧ السنة التاسعة صفحة ١.
٦٤) الأهالى ٢٩ أبريل ١٩٨٧ العدد ٢٩٠ السنة العاشرة صفحة ٥.
٦٥) الأهالى ١٣ مايو ١٩٨٧ العدد ٢٩١ السنة العاشرة صفحة ١٢.
٦٦) الأهالى ١٤ أكتوبر ١٩٨٧ العدد ٣١٤ السنة العاشرة صفحة ٣.
٦٧) الأهالى ٢١ أكتوبر ١٩٨٧ العدد ٣١٥ السنة العاشرة صفحة ٣.
٦٨) الأهالى ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ العدد ٢٦٦ السنة التاسعة صفحتا ١و٣.
٦٩) الأهالى ٩ يوليو ١٩٨٦ العدد ٢٤٨ السنة التاسعة صفحة ١.
٧٠) الأهالى ١٦ يوليو ١٩٨٦ العدد ٢٤٩ السنة التاسعة صفحة ٣.
٧١) الأهالى ٢٣ يوليو ١٩٨٦ العدد ٢٥٠ السنة التاسعة صفحتا ١و٤.
٧٢) الأهالى ٣٠ يوليو ١٩٨٦ العدد ٢٥١ السنة التاسعة صفحة ١.
٧٣) المصدر السابق صفحة ٥.
٧٤) الأهالى ٦ أغسطس ١٩٨٦ العدد ٢٥٢ السنة التاسعة صفحتا ٤و١٢.
٧٥) الأهالى ١٣ أغسطس ١٩٨٦ العدد ٢٥٣ السنة التاسعة صفحة ١٠.
٧٦) الأهالى ٢٧ أغسطس ١٩٨٦ العدد ٢٥٥ السنة التاسعة صفحة ٨.
٧٧) المصدر السابق صفحة ٥.
٧٨) الأهالى ١٧ سبتمبر ١٩٨٦ العدد ٢٥٨ السنة التاسعة صفحة ٥.
٧٩) الأهالى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٦ العدد ٢٥٩ السنة التاسعة صفحة ١.
٨٠) الأهالى ٢٢ أكتوبر ١٩٨٦ العدد ٢٦٣ السنة التاسعة صفحة ٤.
٨١) المصدر السابق صفحة ٣.
٨٢) الأهالى ٢٩ أكتوبر ١٩٨٦ العدد ٢٦٤ السنة التاسعة صفحتا ١و٣.
٨٣) الأهالى ٢١ يناير ١٩٨٧ العدد ٢٧٦ السنة التاسعة صفحتا ١و١٠.
٨٤) الأهالى ٢٥ فبراير ١٩٨٧ العدد ٢٨١ السنة العاشرة صفحة ٤.
٨٥) الأهالى ٢٢ أبريل ١٩٨٧ العدد ٢٨٩ السنة العاشرة صفحة ١.
٨٦) الأهالى ١٣ مايو ١٩٨٧ العدد ٢٩٢ السنة العاشرة صفحة ٦.
٨٧) الأهالى ١٥ يوليه ١٩٨٧ العدد ٣٠١ السنة العاشرة صفحة ٧.
٨٨) الأهالى ٢٩ يوليو ١٩٨٧ العدد ٣٠٣ السنة العاشرة صفحة ٤.
٨٩) الأهالى ٢ سبتمبر١٩٨٧ العدد ٣٠٨ السنة العاشرة صفحة ١.
٩٠) الأهالى ٩ سبتمبر١٩٨٧ العدد ٣٠٩ السنة العاشرة صفحة ٤.
٩١) الأهالى ١٦سبتمبر١٩٨٧ العدد ٣١٠ السنة العاشرة صفحة ٤.
٩٢) الأهالى ١٤أكتوبر ١٩٨٧ العدد ٣١٤ السنة العاشرة صفحة ١.
٩٣) الأهالى ٢١ أكتوبر١٩٨٧ العدد ٣١٥ السنة العاشرة صفحات ١و٤و٥.
٩٤) الأهالى ١١ نوفمبر١٩٨٧ العدد ٣١٨ السنة العاشرة صفحة ٤.
٩٥) الأهالى العدد ٣٠١ مصدر سابق.
٩٦) الأهالى العدد ٣٠٢ مصدر سابق.

٩٧) الأهالى العدد ٣٠٣ مصدر سابق.
٩٨) الأهالى العدد ٣٠٤ مصدر سابق.
٩٩) الأهالى العدد ٣٠٦ ١٩ أغسطس ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحة ٤.
١٠٠) الأهالى العدد ٣٠٧ ٢٦ أغسطس ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحة ١٢.
١٠١) الأهالى العدد ٣٠٨ مصدر سابق.
١٠٢) الأهالى العدد ٣١١ ٢٣ سبتمبر ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحة ٣.
١٠٣) الأهالى العدد ٣١٢ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحة ٦.
١٠٤) الأهالى العدد ٣١٣ ٧ أكتوبر ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحتا ٦و٩.
١٠٥) الأهالى العدد ٣١٤ مصدر سابق.
١٠٦) الأهالى العدد ٣١٥ مصدر سابق.
١٠٧) الأهالى العدد ٣١٨ مصدر سابق.
١٠٨) الأهالى العدد ٣٠٣ مصدر سابق صفحة ٥.
١٠٩) الأهالى العدد ٣١٠ مصدر سابق صفحتا ٥و٦.
١١٠) الأهالى العدد ٣١٨ مصدر سابق صفحة ٥.
١١١) الأهالى العدد ٣١٩ ١٨ نوفمبر ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحة ٥.
١١٢) الأهالى أعداد (٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٠) السنة العاشرة.
١١٣) الأهالى أعداد (٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢) السنة التاسعة.
١١٤) الأهالى أعداد (٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٧١، ٢٧٣) السنة التاسعة – (٢٨٠، ٣٠٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢) السنة العاشرة.
١١٥) الأهالى أعداد (٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧) السنة العاشرة.
١١٦) الأهالى أعداد (٢٤٦، ٢٦١، ٢٦٣) السنة التاسعة – ٣٠١ السنة العاشرة – ٣٤٠ السنة الحادية عشر.
١١٧) الأهالى أعداد (٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٨) السنة العاشرة.
١١٨) الأهالى العدد ٣٢٦ ٦ يناير ١٩٨٨ السنة العاشرة صفحات ١و٣و٥و١٢.
العدد ٣٢٧ ١٣يناير ١٩٨٨ السنة العاشرة صفحتا ٣و١٠.
١١٩) الأهالى أعداد (٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢) السنة العاشرة.
١٢٠) الأهالى العدد ٢٥٦ ٣ سبتمبر ١٩٨٦ السنة التاسعة صفحة ٥.
١٢١) الأهالى العدد ٢٥٨ ١٧ سبتمبر ١٩٨٦ السنة التاسعة صفحة ١.
١٢٢) الأهالى المصدر السابق صفحة ٣.
١٢٣) الأهالى أعداد (٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٣) السنة التاسعة – وأعداد (٢٩٠، ٣٢٥) السنة العاشرة.
١٢٤) الأهالى العدد ٢٧٥ مصدر سابق صفحة ١.
١٢٥) المصدر السابق.
١٢٦) الأهالى العدد ٢٨٢ ٤ مارس ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحتا ١ ، ٤.
١٢٧) الأهالى العدد ٢٨٤ ١٨ مارس ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحة ٣.
١٢٨) الأهالى العدد ٢٨٥ ٢٥ مارس ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحة ٦.
١٢٩) الأهالى العدد ٢٨٦ أول أبريل ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحة ٦.

١٣٠) الأهالى العدد ٣٠٩ مصدر سابق صفحة ٣.
١٣١) الأهالى العدد ٣١٣ مصدر سابق صفحة ٣.
١٣٢) الأهالى العدد ٣١٤ مصدر سابق صفحة ١٠.
١٣٣) الأهالى العدد ٣١٥ مصدر سابق صفحتا ١و٦.
١٣٤) الأهالى العدد ٣٣٦ ١٦ مارس ١٩٨٨ السنة الحادية عشر صفحة ٣.
١٣٥) الأهالى عددا ٣٢٨، ٣٢٩ ٦ أبريل ١٩٨٨ السنة الحادية عشر صفحة ١١.
١٣٦) الأهالى العدد ٣٤٠ ١٣ أبريل ١٩٨٨ السنة الحادية عشر صفحة ١١.
١٣٧) الأهالى العدد ٢٥١ ٣٠ يوليو ١٩٨٦ السنة التاسعة صفحة ١٢.
١٣٨) الأهالى العدد ٢٥٣ ١٣أغسطس ٨٦ السنة التاسعة صفحة ١٢.
١٣٩) الأهالى العدد ٢٥٤ ٢٠أغسطس ٨٦ السنة التاسعة صفحة ٥.
١٤٠) الأهالى العدد ٢٥٥ ٢٧أغسطس ٨٦ السنة التاسعة صفحة ٥.
١٤١) الأهالى العدد ٢٥٦ ٣ سبتمبر ١٩٨٦ السنة التاسعة صفحة ٧.
١٤٢) الأهالى العدد ٢٥٨ ١٧سبتمبر ١٩٨٦ السنة التاسعة صفحة ٣.
١٤٣) الأهالى العدد ٢٥٤ مصدر سابق صفحة ١٢.
١٤٤) الأهالى العدد ٢٥٦ مصدر سابق صفحة ١١.
١٤٥) تقرير من مجلس إدارة صحافة الحزب حول جريدة الأهالى مقدم إلى الأمانة العامة للحزب عن الفترة من أول فبراير إلى أخر مايو ١٩٨٦ أرشيف الحزب صفحة ١٢.
١٤٦) المصدر السابق صفحتا ١٢و ١٣.
١٤٧) محضر جلسة الأمانة العامة السبت ٢٧ سبتمبر ١٩٨٦ أرشيف الحزب.
١٤٨) محضر اجتماع مجلس إدارة صحافة الحزب ٢٨ يوليو ١٩٨٦ أرشيف الأهالى.
١٤٩) جاء فى استقالة صلاح عيسى مايلى :

« القاهرة فى ١٩٨٦/٩/١٨

عزيزى الأستاذ محمد سيد أحمد

تحية طيبة وبعد

أرجو أن تتكرموا بصفتكم القائمين بعمل رئيس تحرير « الأهالى »، بقبول استقالتى من العمل كمدير لتحرير كل من « الأهالى » و« كتاب الأهالى » اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٨٦.

وآمل أن تتكرموا بالموافقة على الاستقالة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع اسمى من ترويسة «الأهالى» وكتاب الأهالى اعتباراً من ذلك التاريخ.

وأرجو لو تكرمتم فعرضتم على مجلس إدارة الأهالى استقالتى منه فى ذات التاريخ للأسباب التالية :

أولا : فوجئت عند عودتى من الإجازة السنوية فى ١٩٨٦/٩/١٠، باتخاذ قرار بتشكيل لجنة من بعض أعضاء مجلس الادارة، لتقصى الحقائق، تستمع إلى شكاوى بعض المحررين، عن موضوعات بينها طريقة إدارتى لتحرير الأهالى.

وقد صدر هذا القرار ونفذ، ورغم مرور أسبوع على عودتى من الإجازة، فان أحداً لم يعن بإخطارى رسمياً بقرار تشكيل هذه اللجنة أو اختصاصاتها، بينما تستدعى اللجنة محررين - حتى ممن يعملون تحت إشرافى مباشرة - لإبداء أقوال أمامها، دون الاعتناء حتى بإخطارى، ولاأقول استئذانى. وهذا مااعتبرته تصرفا لايليق فى التعامل مع من كان فى مثل مقامى، ولاتجيزه أعراف العمل فى أية مؤسسة.

أما وقد علمت أن اللجنة توحى للمحررين، بأنها تجرى تحقيقاً سرياً سيظل مكتوماً حتى عن المسئولين عن تحرير «الأهالى»، فإن هذا الأمر يتضمن - مع ما سبقه - إشارة واضحة، إلى أننى « موضوع اتهام فى دوائر

الحزب ودوائر مجلس الإدارة.

لذلك أتقدم بهذه الاستقالة، حتى يتاح للمجلس وللجنة، ولمن يشاء، أن يتقصى مايشاء دون شبهة فى أن تؤثر ممارستى لمسئولياتى فى الأهالى على حرية البحث عن أدلة الاتهام.

وسوف أكون مستعداً - فى حالة النجاح فى العثور على هذه الأدلة لأن أقدم دفاعى، وهو مدون فى سجلات « الأهالى »، ولكن ماجرى حتى الآن، يكفى من وجهة نظرى لإنهاء كل علاقة لى «بالأهالى».

ثانيا : إن الموضوع الذى تبحثه اللجنة، قد أثاره عدد من المحررين، يعرف كل من تولى مسئولية إشرافية فى تحرير « الأهالى »، أنهم يقاومون منذ شهور كل إجراء لتنظيم العمل، ويسعون لتسييد نوع من الفوضى، يتمكنون فى ظلها من اخفاء ضعف إنتاجهم، أو ضعف مستواهم المهنى، وقد أحيل أكثر من واحد منهم للتحقيق، فى موضوعات تتعلق بالاعتداء على زملائهم، أو الغياب دون إذن من العمل، وتحفل تقارير إنتاجهم بنماذج على الاهمال، وكان آداؤهم لبعض مسئولياتهم محل شكوى هيئات حزبية كثيرة، بل إنه من المعروف أن لبعضهم صلات بهيئات وشخصيات معادية للحزب وللأهالى وتسعى لتخريبهما.

وهذه كلها معلومات شائعة، تعرفونها سيادتكم، ويعرفها أكثر من عضو من أعضاء مجلس الإدارة، ويعرفها أعضاء مجلس تحرير « الأهالى » ويعرفها المدير المالى والإدارى، بل ويشهد بها، أن اثنين من هؤلاء المحررين الشاكين، قد طافا من قبل بأكثر من صحيفة معارضة، أو جهة عمل، وتركاها لأسباب تتعلق بعدم الكفاءة فى العمل..

وقد كان المنطقى والمقبول فى رأيى أن تضم اللجنة أحد المسئولين عن تحرير « الأهالى »، إذ هو الملم باللوائح والنظم التى يجرى تطبيقها على هؤلاء المحررين، وهو الذى يعرف الجذور الحقيقية للمشاكل التى يدعونها وخلاصتها أنهم يريدون ألا يعملوا، ويسعون لكيلا يخضعوا لأى نظام موضوعى للعمل.. أما وقد ساد منهج الشك فى أن رئاسة تحرير الأهالى موضع اتهام فى آدائها لعملها، ونحت اللجنة فى ممارستها لمهامها الى هذا المنحى الغريب، فقد انتهى ذلك بخلل جسيم فى البناء المؤسسى للأهالى، وسمحت اللجنة لنفسها، بوضع مجموعة من المحررين غير المنتجين، فى موقع « وكلاء النيابة » الذين يوجهون الى رؤسائهم الاتهامات، ويلقون تشجيعا من دوائر الحزب وفى مجلس الإدارة، على هذا السلوك الذى ينسف التسلسل الادارى، ويزرى بمن هم فى موقع الإشراف على العمل.

ولاأستطيع، ولايستطيع أحد، أن يمارس دورا قياديا فى أى موقع بعد حدوث ماحدث. لذلك كانت الاستقالة محتمة، لأن ماجرى، كان فى الواقع بمثابة طلب إلى بأن أستقيل..

وإذ أعبر لك شخصيا، عن أسفى البالغ لهذه النهاية المحزنة لخمس سنوات من العمل الشاق والمشترك، أشكر لك، وللزميل حسين عبد الرازق، وللسادة الزملاء أعضاء مجلس التحرير، ولمحررى الأهالى وإدارييها، أن أتحتم لى فرصة المشاركة فى معرك ظافرة وشاقة وممتعة أيضا، ضد أعداء تقدم الشعب المصرى... وأعداء طبقاته الكادحة. وأحتسب لدى الشعب والوطن، كل مابذلته من مجهود متواضع فى تأسيس الاصدار الثانى للأهالى طوال السنوات الخمس السابقة..

وتقبلوا خالص تحياتى

صلاح عيسى ١٩٨٦/٩/١٨»

١٥٠) تقرير عن نتائج أعمال لجنة دراسة شكاوى المحررين بالأهالى ١٩٨٦/١٠/١. **أرشيف الأهالى.**

١٥١) وثائق اجتماعات اللجنة المركزية، الدورة الثالثة عشر ٣٠ - ٣١ أكتوبر صفحتا ١٣و١٤.
أرشيف الحزب.

١٥٢) محضر اجتماعات اللجنة المركزية - الدورة الثالثة عشر ٣٠ - ٣١ أكتوبر ١٩٨٦.

١٥٣) الأهالى العدد ٢٦٤ مصدر سابق صفحة ٥.

١٥٤) الأهالى العدد ٢٦٣ مصدر سباق صفحة ٨.

١٥٥) الأهالى العددان٢٦٤ ، ٢٦٦ مصدر سابق.
١٥٦) الأهالى العدد ٢٧٠ مصدر سابق.
١٥٧) الأهالى العدد ٢٧٨ مصدر سابق.
١٥٨) المصدر السابق.
١٥٩) الأهالى العدد ٢٧٩ مصدر سابق.
١٦٠) الأهالى العدد ٢٨٠ مصدر سابق.
١٦١) الأهالى العدد ٢٨١ مصدر سابق.
١٦٢) الأهالى العدد ٢٨٢ مصدر سابق.
١٦٣) نص استقالة محمود المراغى :

« الأستاذ الفاضل / خالد محى الدين

أمين عام حزب التجمع. تحية طيبة وبعد

يضطر الانسان فى بعض الأحيان أن يهجر بيته، وهاأنا أفعل بعد أكثر من عشر سنوات قضيتها مؤسساً وعضواً ومشاركاً فى حزب التجمع.

أتقدم لكم باستقالتى، أما الأسباب فنوجزها كالتالى :

١ - كانت انتخابات نقابة الصحفيين مفاجأة لى. ليس لأننى لم أوفق فذلك أمر طبيعى وسط الرشوة والضغط الحكوميين المكثفين.. لكن سبب المفاجأة هو سقوط المسلمات لدى بعد أن اكتشفت نوعاً جديداً من الانتماء وهو الانتماء من طرف واحد. لقد كنت أحس وطوال السنوات العشر الماضية أننا فى حزب التجمع نناضل باسم مجموع اليسار.. من انخرط فى الحزب ومن أعفى نفسه من ذلك.. فى الانتخابات اكتشفت أن ذلك وهم غير صحيح.. وقد امتد الوهم إلى داخل التجمع حيث وقف بعض الأعضاء ضدى فى الانتخابات بشكل صريح ووقف آخرون ضدى بشكل غير صريح والتزم فريق ثالث بالصمت بينما عمل معى فريق رابع لاأنكر فضله.. كما لا أنكر موقف قيادة الحزب وصحيفة الحزب فى المساندة.. ولكن، وبشكل عام كان الحزب، أو فصيله الصحفى عاجزا عن أن يخوض معركة الصحفيين فى بعدها الحقيقى وهى أنها مقدمة معركة مجلس الشعب، وهو الأمر الذى تنبه له الحزب الوطنى دون أحزاب المعارضة.

وقد يقول البعض إن مسألة نقابة الصحفيين شئ فرعى، لكنى أعتبر أن مبرر وجودى فى التجمع هو صفتى النقابية وصفتى الصحفية وقد سقطت الأولى لأجل غير منظور.

٢ - يمر الحزب بعملية مراجعة واسعة وهامة أرجو أن يوفق فيها لنثبت من جديد أن صيغة التجمع كانت صحيحة وأن اليسار المصرى لم يعتزل الساحة.. وسوف تحتاج المراجعة كما يحتاج الإصلاح إلى جهد غير عادى وربما صراع غير عادى أيضاً وأرى نفسى غير مؤهل لذلك. فإما أن أتواجد بكامل طاقتى ونشاطى وهو مالاتسمح به ظروفى المهنية أو أنسحب بالكامل كنوع من الصدق مع النفس.

هذا وقد اخترت أن أكون مستقلاً وأن يكون سلاحى فى العمل السياسى : كلمة منشورة.

ختاما : يعلم الزملاء مدى تقديرى واحترامى لهم ويعلمون أن ارتباطى بالتجمع لم يكن مجرد رباط سياسى، لكنه رباط عاطفى أيضاً، لذا فإننى لاأملك فى لحظة المغادرة إلا أن أتمنى للتجمع كل توفيق ليحتل مكانته الحقيقية.. من أجل مصر.

محمود المراغى
١٩٨٧/٦/١٤

١٦٤) محضر اجتماع مجلس تحرير الأهالى - الاثنين ٢٢ يونيه ١٩٨٧. أرشيف الأهالى.
١٦٥) الأهالى العدد ٢٩٨ السنة العاشرة صفحة ٧.
١٦٦) الأهالى العدد ٢٨٢ مصدر سابق.

١٦٧) الأهالى العدد ٢٨٨ مصدر سابق صفحة ١.
١٦٨) الأهالى العدد ٢٩١ مصدر سابق صفحتا ١و٣.
١٦٩) نص رسالة صلاح عيسى إلى الأمانة المركزية بتاريخ ١٠/٥/١٩٩١

« السيد / الأستاذ الأمين العام لحزب التجمع التقدمى الوحدوى

تحية طيبة وبعد

تفضلتم سيادتكم فأخطرتمونى ظهر يوم ٩/٥/١٩٧٨، بأن بعض أعضاء الأمانة المركزية، قد انتقدوا سلوكى السياسى، وسلوكى التنظيمى فى جانبين:

الأول : اعتزامى الاضراب عن الطعام حتى الموت، والاعتصام بمبنى نقابة الصحفيين اعتباراً من صباح يوم الثلاثاء ١٢/٥/١٩٧٨، حتى أعود إلى عملى بجريدة الجمهورية أنا وزميلى رياض سيف النصر، وثلاثة آخرون من الصحفيين الشبان، دون أن أعرض الأمر على قسم الصحافة، أو أن أراعى مكانتى كعضو فى اللجنة المركزية للحزب، وكمدير لتحرير الأهالى أو أن أستشير أحدا من قادة الحزب فى ذلك.

الثانى : أننى استغللت رئاستى لتحرير العدد الأخير من الأهالى، فى نشر أخبار عن ذلك الإضراب، وعن مؤتمر التضامن مع الصحفيين المفصولين، وهى فى رأى هؤلاء الزملاء « أمور شخصية » بشكل أوسع من المعتاد.. وقد قدمت لسيادتكم، توضيحات سريعة حول الموضوعين، طبقا لما سمح به الحديث التليفونى..

وأظن أن من حقى، والملاحظتان قاسيتان، أن أشرح خلفيات الموضوع بمجمله، خاصة وأن هذه ليست أول مرة يثار فيها، إذ سبق للأستاذة « أمينة شفيق »، أن اعتبرت إعلانى الإضراب عن الطعام مساء يوم ٣/٣/١٩٨٧، فى الندوة الانتخابية للأستاذ جلال الدين الحمامصى، المرشح لمنصب النقيب، عملاً فوضوياً وتخريبياً، وجهت هذا الرأى فى اجتماع حزبى، ضم عدداً من أعضاء الأمانة المركزية، ومسئول قسم الصحافة بالحزب، وعضو مجلس نقابة الصحفيين الأستاذ فيليب جلاب..

ولذلك أرجو التكرم بإتاحة الفرصة لى، لكى أشهد جانباً من جلسة الأمانة المركزية القادمة، لكى أفسر الموضوع.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،

صلاح عيسى
مسئول قسم الصحافة
مدير تحرير الأهالى
١٠/٥/١٩٧٨

الفصل الثانى عشر

بين المطرقة والسندان

عندما يؤرخ فى المستقبل لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، فسيتوقف المؤرخون طويلاً عند انتخابات مجلس الشعب فى أبريل ١٩٨٧. فقد كانت هذه الانتخابات ونتائجها علامة فاصلة فى تاريخ الحزب، أثرت - وتؤثر حتى الآن - فى مسار الحزب وعلاقاته الداخلية وتحالفاته وموقفه من الحكم.. وأيضاً فى صحيفته «الأهالى».

وقد خاضت «الأهالى» مبكراً هذه المعركة وقبل الإعلان عنها بحوالى شهر ونصف. كانت البداية التصدى لمشروع القانون الذى أعدته لجنة من الدكتور **رفعت المحجوب**، و د. **أحمد سلامة**، و د.**آمال عثمان** بتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب، وتقدم به على عجل إلى مجلس الشعب **«كمال الشاذلى»** الأمين المساعد للحزب الوطنى، بمجرد أن أعدت هيئة المفوضين فى المحكمة الدستورية العليا تقريرها ببطلان قانون انتخابات مجلس الشعب **«قانون الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة»** والذى انتخب مجلس الشعب عام ١٩٨٤ على أساسه.

فبمجرد الإعلان عن تقديم المشروع للمجلس، نشرت «الأهالى» فى صدر صفحتها الأولى مانشيت يقول : **«لجنة من رفعت المحجوب وأحمد سلامة وآمال عثمان أعدت قانون الانتخابات الجديد».**

«الحكم بعدم دستورية القانون يبطل ترشيح مجلس الشعب لرئيس الجمهورية»[1]

وكتب «المحرر السياسى» تحت هذا العنوان تقريراً إخبارياً تحليلياً، ربط بين مشروع التعديل فى القانون واحتمال أن تصدر المحكمة الدستورية العليا يوم ٣ يناير حكمها ببطلان قانون الانتخابات، وحرص الحكم على أن يكون مجلس الشعب الذى سيرشح رئيس الجمهورية لدورة ثانية فى أكتوبر ١٩٨٧ مجلساً غير مطعون فى شرعيته أو دستوريته.

وأشارت «الأهالى» إلى «توقع عدد من النواب أن يستغل الرئيس **مبارك** صلاحياته الدستورية ويحل مجلس الشعب قبل أكتوبر القادم (أكتوبر ١٩٨٧) حتى لاينتخب الرئيس من مجلس مطعون فى شرعيته أو مشكوك فيها».

وعلى نفس الصفحة نشرنا خبراً عن موقف أحزاب المعارضة التى انتهت إلى رفض التعديل المقدم من الحزب الوطنى «باعتباره تدخلاً فى شئون القضاء وأثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الدستورية بالإضافة إلى أن مجلس الشعب لايجوز له النظر فى التعديل وتصحيح وضعه الدستورى وهو مطعون فى دستوريته، كما أن وضع نظامين للانتخاب يشكل إرهاقاً شديداً للناخبين ولايجوز الجمع

بين نظامين مختلفين للانتخاب «الفردى والقائمة»..»

وتحت عنوان **«عدوان «الحكام».. على الدستور والديمقراطية»** كتبت افتتاحية «الأهالى» ضد هذا التعديل، ووصفته بأنه «عبث فاضح بالدستور وانتهاك للشرعية، وعدوان على السلطة القضائية، وطعنة نافذة لحلم الديمقراطية، وتأكيد لإصرارهم (أى حكامنا) على اغتصاب السلطة بأى ثمن..»».

واتهم **«الدكتور فؤاد مرسى»** فى نفس العدد الحكم بإفساد الحياة السياسية، فإنهم «يلعبون بالنار لكنهم للأسف الشديد لن يحرقوا أنفسهم فقط، فبلادنا كلها مهددة من جراء هذه الألاعيب غير المسئولة..». ونشر **«عمر أحمد عمر»** *تحقيقاً* صفحة ٧ حول المأزق الدستورى الذى يواجهه الحكم فى محاولته الهرب من الحكم ببطلان انتخابات ١٩٨٤.(٢)

وتوالت حملة «الأهالى» ضد مشروع القانون واحتمالات حل مجلس الشعب طوال شهرى ديسمبر ١٩٨٦ ويناير ١٩٨٧.(٣)

وقررت أحزاب المعارضة عقد مؤتمر جماهيرى فى عابدين يوم الخميس ٥ فبراير ١٩٨٧ لإعلان برنامج للإصلاح الديمقراطى وقعه كل رؤساء الأحزاب.

وفى ساعة متأخرة من مساء الأربعاء ٤ فبراير ١٩٨٧ أصدر الرئيس قراراً بدعوة المواطنين للاستفتاء على حل مجلس الشعب.

ولمنا أنفسنا فى «الأهالى» لأننا امتنعنا عن نشر خبر ومانشيت أعدته الزميلة **«نجاح عمر»** يقول **«قرار حل مجلس الشعب يصدر خلال ساعات»** وعرضته على مجلس التحرير يوم الاثنين ٢ فبراير. ولكن مجلس التحرير لم يوافق على نشر الخبر أمام معارضة **صلاح عيسى وأحمد عز العرب** وأغلب الأعضاء. وكما قال **صلاح** «الناس زهقت «فالأهالى» ولأعداد متتالية منذ ٢٤ ديسمبر ١٩٨٦ نشرت هذا الخبر وأكدته وألحت عليه». وهكذا ضاع على «الأهالى» سبق صحفى.

وبإعلان الدعوة للاستفتاء على حل المجلس، دخلت «الأهالى» فى معركة الانتخابات. وصدر العدد التالى مباشرة (١١ فبراير ١٩٨٧) وهو يكاد يكون مخصصاً للتمهيد لدخول المعركة الانتخابية. كان المانشيت : **«هل تقاطع أحزاب المعارضة الانتخابات»**(٤) على ثمانية أعمدة بعرض الصفحة الأولى باللون الأحمر. وتحته مباشرة مانشيت آخر بعرض الصفحة **«لجنة من الحزب والحكومة «والأمن» تختار مرشحى الحزب الحاكم !»**، وخبر آخر بعنوان **«الطعن على قانون الانتخابات الجديد أمام المحكمة الدستورية العليا»**، وعمود تحت عنوان **«أسرار الأسبوع»** يحكى قصة صدور قرار الحل، وافتتاحية بعنوان.. **«حتى يرشح «الرئيس» مجلس الشعب لا! للبلطجية والمزورين»**.

وعلى الصفحة الثالثة كتبت تحليلاً إخبارياً بتوقيعى عن **«أسرار قرار الاستفتاء على حل مجلس الشعب»**..«٣ أسباب وراء توقيت القرار : الاطمئنان إلى شرعية المجلس الذى يرشح **مبارك** للرئاسة، تضييق فرص دعاية المعارضة ضد سلبيات الحكم، تشكيل الحكومة الجديدة وإقرار الميزانية فى يوليو».

«حل المجلس يتيح الفرصة للتخلص من نواب **فؤاد محى الدين**»

«الصراع عنيف بين شلة **المحجوب** وشلة **والى** وتحالف **عثمان - خليل**»

«هل تقاطع المعارضة الانتخابات القادمة ؟».

وعلى الصفحة (٤) عرض لتقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عن انتخابات ١٩٨٤ نشرناه تحت عنوان **«الحزب الحاكم استعان بالمشبوهين لمساعدة مرشحيه»**.

وخبر آخر «المعركة الانتخابية تبدأ بالموقف من القطاع العام».

«رجال الأعمال يطالبون ببيع الوحدات الناجحة».

وكتب **محمد سيد أحمد** و**أمينة النقاش** تعليقين حول الانتخابات، واحتلت تغطية مؤتمر ٥ فبراير ١٩٨٧ الصفحة السابعة.

أما عدد ١٨ فبراير ١٩٨٧ فكان وثيقة هامة، قدم للرأى العام حقيقة مواقف الأحزاب والحكم من الانتخابات.

دعوة للمقاطعة

كانت مانشيتات الصفحة الأولى.. **«تخطيط حكومى لإسقاط زعماء الأحزاب فى دوائرهم»**

«تزوير الاستفتاء على حل مجلس الشعب»

والافتتاحية **«المزورون ١٩٨٧»**(٥)

وكتب **«د. فؤاد مرسى»** مقالاً بالغ الأهمية، اختار له عنوان **«هل تكون الانتخابات القادمة بداية لسلسلة من مآتم الديمقراطية»** احتل الصفحة الخامسة ودعا فيه إلى مقاطعة الانتخابات :« ..إننا نشك فى نزاهة الانتخابات القادمة. وإنه لأقرب إلى روح المؤتمر الحاشد لأحزاب المعارضة، ونتيجة لرفض الرئيس **مبارك** مجرد الاستماع إالى مطالب الشعب الديمقراطية التى أصدرها المؤتمر، إنه لأقرب إلينا أن يصدر قرار بالمقاطعة الشاملة من جانب كل أحزاب المعارضة لانتخابات مجلس الشعب الجديد.. »

وقدمت **«أمينة النقاش»** تحقيقاً حول **«زكى بدر»** مفبرك الاستفتاءات والانتخابات وتلميذ **«النبوى إسماعيل»** احتل جزءاً هاماً من صفحة ٧، أما بقية الصفحة فكانت تغطية وثائقية للمناقشات التى دارت بين الأحزاب ومناقشات الأمانة العامة لحزب التجمع والمناقشات الداخلية فى الوفد والعمل.

فتحت عنوان **«سراج الدين وإبراهيم شكرى يرفضان فكرة المقاطعة لأن الصورة ليست سوداء»**.. كتب المحرر السياسى تلخيصاً وافياً لاجتماع رؤساء الأحزاب، وجاء فيه :«بمجرد انتهاء المؤتمر الجماهيرى لأحزاب المعارضة الخمسة فى مركز شباب عابدين وماحققه من نجاح. والصدى الواسع داخلياً وخارجياً للمؤتمر.. بدأت الأحزاب السياسية فى مناقشة الموقف من انتخابات مجلس الشعب، والتى تجرى على أساس القانون الجديد الذى أصدره الحزب الوطنى فى وجه رفض شامل من أحزاب المعارضة والرأى العام وأصحاب الرأى، بل وعدد من أعضائه وكتابه.

بادر المهندس **إبراهيم شكرى** بإجراء اتصالات برؤساء أحزاب المعارضة الخمسة طارحاً فكرة القائمة المشتركة لأحزاب المعارضة، بحيث تجرى الانتخابات بين قائمتين، قائمة حكومية وقائمة معارضة تضم مرشحين من كافة الأحزاب. وممثلين للتيارات السياسية (الإخوان - الناصريين - الماركسيين)

والتى يمنع قانون الأحزاب وجودها القانونى.

وتقرر أن يعقد اجتماع لرؤساء الأحزاب ظهر يوم الثلاثاء (قبل الماضى) فى منزل **فؤاد سراج الدين** رئيس حزب الوفد. وحضر الاجتماع من التجمع **خالد محى الدين ولطفى واكد ورفعت السعيد**، ومن العمل **إبراهيم شكرى وحلمى مراد**. ومن الأحرار **مصطفى كامل مراد وعبد الفتاح الشوربجى**. ومن الأمة **أحمد الصباحى وعزت عطشى** ومن الوفد **فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج ومصطفى شردى**.

واستمر الاجتماع من الثانية عشرة والنصف حتى الرابعة.

وبعد أن رحب **فؤاد سراج الدين** بالأحزاب وعرض الاقتراحات المختلفة وبما فيها اقتراح المقاطعة، تحدث **مصطفى كامل مراد** الذى تكلم طويلاً عن مخاطر دخول أحزاب المعارضة الانتخابات بقوائم متنافسة فى ظل الأوضاع والقوانين الحالية وعرض تصوراً بالأرقام للنتائج التى ستترتب على ذلك، وأكد على أهمية الاتفاق على قائمة واحدة مشتركة تحت اسم حزب الوفد.

وتكلم المهندس **ابراهيم شكرى** فعرض للبدائل المطروحة ومن بينها فكرة المقاطعة، مرجحاً لفكرة القائمة المشتركة.

وطرح **خالد محى الدين** تفصيلاً **فكرة أن تقاطع أحزاب المعارضة جميعاً الانتخابات، وتترك حزب الحكومة وحده يتحمل مسئولية القوانين غير الدستورية التى فرضها على الوطن وعمليات التزوير**.. و.. و.. خاصة وأن أسلوب اتخاذ قرار الحل وتوظيفه، قصد به مباغتة الأحزاب، بالإضافة للتكلفة المالية العالية للمعركة.

وتدخل **رفعت السعيد** مؤيدا الاقتراح وأضاف العديد من الحجج التفصيلية له، هنا طلب **ابراهيم شكرى** الكلمة، وأعلن أنه ضد المقاطعة، **وأن حزب العمل لن يقاطع الانتخابات لأن المقاطعة تحدث انهياراً دستوريا قد يؤدى بقوة مجهولة للقفز على السلطة**.وستسعى الحكومة لعمل انقسامات داخل الأحزاب، والاعتراف بها كأحزاب قائمة فور دخولها الانتخابات، كذلك فهناك قوى خارج الأحزاب ستسارع الحكومة بالاعتراف لهم بحق تكوين أحزابهم وتسمح لهم بدخول الانتخابات. وحذر **إبراهيم شكرى** من تأثير المقاطعة والغياب عن المجلس على دفع الجماهير إلى سلبية قاتلة، وخلق أشكال وهمية من المعارضة.

هنا أعلن **فؤاد سراج الدين** استحالة المقاطعة، وأكد على ماقاله **إبراهيم شكرى**، وأضاف أن الصورة ليست سوداء، وأن القائمة المشتركة تمكننا من التصدى للتزوير والعنف وتوفير مندوبين لتغطية كافة اللجان والصناديق.

وأعلن **الصباحى** موافقته على القائمة المشتركة.. على أن يسحب تصريحه الخاص بقبول التعيين كما طالبه الحاضرون.

وبعد اتفاق العمل والوفد والأحرار والأمة على الدخول فى قائمة مشتركة، طرح السؤال على وفد التجمع برئاسة **خالد محى الدين**، هل يقبل التجمع الدخول فى قائمة موحدة ؟

أعلن **خالد محى الدين** أنه لايستطيع الالتزام بموقف قبل عرض الأمر على الأمانة العامة والتى ستعقد اجتماعها بعد ٢٤ ساعة (الأربعاء الماضى).

وطالبه رؤساء الأحزاب ألا يدخل التجمع الانتخابات إذا رفض فكرة القائمة المشتركة، حتى لاتتشتت جهود المعارضة.

وتقرر عقد اجتماع لرؤساء الأحزاب يوم السبت، على أن تبدأ لجنة من الخبراء تضم **د. نعمان جمعة** (وفد) - **د.رفعت السعيد** (تجمع) - **عبد الفتاح الشوربجي** (أحرار) - **عبد الحميد بركات** (عمل) - **عزت عطشي** (أمة) في دراسة قواعد إعداد القائمة المشتركة في حالة اتفاق الأحزاب النهائي على الفكرة. على أن تضع في اعتبارها ترك مقاعد للقوى السياسية خارج الأحزاب في القائمة، وأن رؤساء الأحزاب سيخوضون الانتخابات في دوائرهم في المقاعد الفردية وليس ضمن القائمة الموحدة.

واتفق أن برنامج القائمة الموحدة، هو البرنامج الديمقراطي الصادر عن مؤتمر الأحزاب في ٥ فبراير.

وتقرر أن يقدم **إبراهيم شكري** إلى رئيس الجمهورية نص القرارات الصادرة عن مؤتمر أحزاب المعارضة».

وإلى جوار هذا التقرير نشر تقرير آخر حول مناقشات الأمانة العامة، قمت بكتابته من مضبطة أعددتها خلال اجتماع الأمانة، ونشرته في «الأهالي»، وهي أول مرة ينشر فيها ملخص لاجتماع الأمانة العامة، وقد اتخذت قرار النشر على مسئوليتي.

كان عنوان التقرير.. **«خالد محي الدين : إجراء الانتخابات مناورة هدفها وضع المعارضة في مأزق»**.. وأستأذن في نشر نص هذا التقرير لأهميته لفهم موقف الحزب من هذه المعركة الانتخابية.

«عندما عقدت الأمانة العامة اجتماعها الطارئ صباح الأربعاء الماضي، كان واضحاً الاهتمام البالغ. فلم يتخلف عن الاجتماع إلا ٦ أعضاء هم : **د. إسماعيل صبري - حكيم بني - فتحي محمود - فتحي محي الدين - هاني الحسين - عبد الباسط عبد المعطي**. واعتذر ٧ أعضاء عن الحضور لظروف قهرية وهم : **عريان نصيف** (محدد الاقامة) - **شاهنده مقلد ولطفي الخولي ومحمد أحمد طه** (للمرض) - **فريدة النقاش وعصام معوض** (للسفر للخارج في مهام حزبية).. وشارك في الاجتماع ٥٣من أعضاء الأمانة وأمناء المحافظات.

تأخر الاجتماع لمدة ٤٠ دقيقة حيث كان أعضاء الأمانة المركزية مجتمعين بمكتب الأمين العام مع المهندس **إبراهيم شكري** الذي حرص على الحضور ولقاء عدد من قيادات الحزب لشرح وجهة نظره في أهمية القائمة المشتركة.

بدأ الاجتماع في الثانية عشرة إلا ثلث ورأس الاجتماع **د. رفعت السعيد** حيث استمر **لطفي واكد** مجتمعاً مع **إبراهيم شكري**، ثم تولى **لطفي واكد** الرئاسة، الى أن حضر **خالد محي الدين** في الثانية عشرة والنصف وتولى رئاسة الاجتماع الذي استمر حتى الساعة السادسة وعشر دقائق، أي استمر ٦ ساعات ونصف وتحدث خلال الاجتماع ٣٦ عضواً.

تولى **د. رفعت السعيد** في البداية نقل تفاصيل الاتصالات التي تمت بين أحزاب المعارضة ومواقف كل حزب، ولماذا طرح **خالد محي الدين ولطفي واكد ورفعت السعيد** مقاطعة أحزاب المعارضة جميعا للانتخابات.

وتوالى المتحدثون والتي توزعت آراؤهم بين ثلاثة اتجاهات أساسية :

المقاطعون

الاتجاه الأول يدعو للمقاطعة وقد عبر عنه ١٦ من أعضاء الأمانة العامة، ٩ منهم طالبوا بالمقاطعة بصرف النظر عن موقف بقية الأحزاب، مستندين إلى أن القانون الذي تجرى على أساسه الانتخابات

غير دستورى وصادر عن مجلس مطعون فى شرعيته، وأن نية الحكومة للتزوير مبيتة وواضحة خاصة مع وجود **زكى بدر** بتراثه فى الانتخابات منذ عام ٧٩ وانحيازه فى انتخابات مجلس الشورى، والأسباب التى دعت إلى مقاطعة مجلس الشورى، تنطبق على انتخابات مجلس الشعب.. والبديل المطروح وهو النزول بقائمة مشتركة تحمل اسم **الوفد** يفقد الحزب مصداقيته أمام الجماهير ويصب فى ساقية الوفد. وهو حزب يمينى، بينما ربط ٧ أعضاء المقاطعة بضرورة أن تكون شاملة بحيث تشمل كافة الأحزاب المعارضة مثلما حدث فى انتخابات الشورى.

وقد عبر عن اتجاه المقاطعة بقوة **محمد معاذ ورأفت سيف** أمين الحزب فى الدقهلية **ود. نور فرحات وسنيوت حنا ود. عبد المنعم خربوش وعزت هاشم.**

الاتجاه الثانى أيد فكرة القائمة المشتركة بين أحزاب المعارضة من منطلقات مختلفة، البعض باعتباره البديل للمقاطعة الشاملة، والبعض من منطلق وأهمية الدخول إلى المجالس التمثيلية وخاصة مجلس الشعب. وعبر عن هذا الاتجاه ٢٢ من المتحدثين. كان أبرزهم **على إسماعيل وحلمى ياسين وأبو العز الحريرى وعبد المجيد أحمد ومختار جمعة ود. فؤاد مرسى ود. سمير فياض.**

وقال **الدكتور فؤاد مرسى** : إن الحكم اختار أنسب الأوقات لإجراء الانتخابات بالنسبة لمصلحته الخاصة، فقد اتخذ قرار الحل بعد عودة الحكومة إلى دول الخليج من خلال القمة الإسلامية، ووجود احتمالات قوية لحل الأزمة المالية وأزمة المديونة من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولى خلال الأيام القادمة إثر الاتفاق على خطاب النوايا الذى قدمته الحكومة، ومن خلال وعود خليجية بتقديم مساعدات واستثمارات مقابل تواجد مصرى فى الخليج لضمان الأمن. وقد أصدر **مبارك** القرار يوم الأربعاء الماضى قبل ٢٤ ساعة من مؤتمر أحزاب المعارضة ليقول إنه قابل بالسير فى طريق الديمقراطية وليحاصر المعارضة، فالمطلوب أن نستعد ونخوض الانتخابات فى ٥٠ يوماً بينما انتخابات ٨٤ كان أمامنا ٩ أشهر. وسيستخدم اتجاه الوسط الموجود فى الحزب **(رفعت وصدقى)** رطانة ناصرية وسيقدم بعض الوجوه الناصرية التى انحازت للوسط وسيسعى لتحييد اليسار.

بالمقابل تواجه أحزاب المعارضة مصاعب. الوفد مثلاً فى موقف صعب نتيجة للانقسامات الداخلية وتراجع جماهيريته وانسحاب أو خطر انسحاب الإخوان منه. وفى ظل الأوضاع الحالية قد لايحصل أى حزب على نسبة الـ ٨٪ مع بشاعة التزوير المتوقعة. وإذا كانت المقاطعة أكثر الخيارات صحة ومثالية، فى ظل إجماع أحزاب المعارضة على برنامج ديمقراطى، الا أن الأحزاب للأسف لن تقاطع. هنا تصبح القائمة المشتركة أفضل الحلول. وهناك مبدآن لابد من تذكرهما.. السياسة فن الممكن.. والشورى يمكن أن يقدم تنازلات بشرط ألا تمس المبدأ.. المطروح علينا عمل مشترك، ومماثل لعملنا المشترك فى مؤتمر الأحزاب والذى أدى إلى تطور فى موقف الوفد تمثل فى موافقته فى البرنامج الديمقراطى المشترك للأحزاب على تعديل الدستور مع المحافظة على المكاسب الاشتراكية والمقومات الأساسية للمجتمع الواردة فى الدستور الحالى، ونسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب.

* **الاتجاه الثالث** عارض بقوة القائمة المشتركة، ودعا إلى دخول الانتخابات بقائمة خاصة للتجمع تتسع للناصرين والشيوعيين، وتطرح برنامج الحزب ومواقفه، وعبر عن هذا الاتجاه ١٧ من أعضاء الأمانة، كان أبرزهم **د. على نويحى ونبيل منصور وأحمد حسن وأبو سيف يوسف وأحمد عبده.**

وقال د. **على نويجى** : إن الظرف الخاص بالأمة والوطن، هو تصاعد الأزمة الاقتصادية وتفاقمها وعجز الحكومة عن حلها. وقد جاء قرار الحل لا للخروج من أزمة دستورية، فقد كان هناك أزمات دستورية منذ وجد الدستور فى مصر، وإنما بسبب المشكلة أو الأزمة المالية الاقتصادية. الحكم يسعى لالتقاط الأنفاس عن طريق حل المجلس. وقد يقدم بعض التنازلات ليكون التمثيل فى البرلمان أوسع هذه المرة، وأكرر إن موضوع الأزمة الاقتصادية هو الشبح المخيم على الوطن كله. العجز عن مواصلة الحياة بالنسبة للموظفين وصغار الفلاحين والعمال وصغار التجار. وحزبنا يطرح الآن برنامجاً قومياً لإنقاذ الأمة، على أساس ترشيد الأداء إلى أن تتوفر ظروف التغيير الشامل. ولايمكننا أن نخوض الانتخابات متغافلين عن جوهر الأزمة الاقتصادية الاجتماعية. وهنا فمن المعروف أن برنامجنا يختلف مع الوفد بقدر اختلافنا مع الحكومة. والقائمة المشتركة مع الوفد الذى يقول إن الصحيح هو ماكان قبل ١٩٥٢، تزلزل قيمة حزبنا، حزبنا قد لايفوز مرة أو مرتين أو ثلاثا فى الانتخابات ولكنه عندما يفوز لن يهزم أبداً.

قائمة حزبية

وبعد أن تحدث ٣٥ من أعضاء الأمانة وقبل إجراء التصويت، تحدث **خالد محى الدين** فقال :

– لن نتخذ قراراً لايتفق عليه أغلبية الحزب. وإذا كانت المواقف العملية تتعارض مع المواقف المبدئية فلنتخذ قراراً بالمقاطعة، أنا شخصياً أفضل رغم كل المشاكل أن ينزل التجمع بقائمته الحزبية الخاصة، وحجج الزميل **أبو سيف** يوسف التى قدمها لنزول التجمع بقائمته الحزبية أفضل ماقيل فى هذا الاتجاه. ولكن الظروف الواقعية تدفعنا كأحزاب للنزول على قائمة مشتركة فى محاولة لمنع التزوير أو تقليل فعاليته.

وأحب أن أؤكد أن الحكم لايسعى لتجميل ديمقراطيته أو الإقدام على إصلاح ديمقراطى، إن الطريقة التى تم بها الاعلان عن قرار حل مجلس الشعب أقرب إلى العمل الانقلابى أو التآمرى. كان مفروضاً أن يتم تشاور بين الأحزاب وأن تبلغ بالاتجاه لحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة، واتفاق حول القانون، فالقانون الحالى أسوأ من السابق فى كثير من جوانبه، ولكن الحكم قرر الحل وإجراء الانتخابات وكأنها عملية سرية، والهدف وضع الأحزاب فى موقف صعب، فعليها أن تعد القوائم خلال ١٠ أيام بالإضافة إلى الفترة المحدودة جداً للنشاط الانتخابى والظروف المالية..

طبعا النزول على قائمة حزب آخر تحف به مخاطر، وإذا اتخذنا هذا القرار فلابد أن نضع الضوابط التى تقلل من هذه الأخطار. ولابد أن تكون قائمة اليسار جاهزة وأن يكون لنا حق الفيتو على أى برنامج للقائمة المشتركة وإذا كان البعض يخشى من نزولنا على قائمة الوفد، ففى داخل الوفد معارضة شديدة وتخوف للنزول مع التجمع على قائمة واحدة.

وبعد أن أنهى **خالد** كلمته وعلق عليها **د. على نويجى ورأفت سيف و محمد معاذ** بدأ التصويت:

طرح اقتراح بالمقاطعة فأيده ١٠ من أعضاء الأمانة العامة.

ثم طرح اقتراح الاشتراك فى المعركة فأيده (٣٤) وعارضه (١٠).. وكان هذا أول قرار للأمانة العامة.

ثم طرح اقتراح تكليف لجان المحافظات بإعداد قوائم التجمع فى الدوائر المختلفة، والمرشحين للمقاعد الفردية ال ٤٨، واضعين فى الاعتبار القوى اليسارية خارج التجمع، وتكليف **الدكتور فؤاد مرسى وعبد الغفار شكر** بإعداد مشروع البرنامج الانتخابى، وتكوين لجنة من **محمد خليل وحسين عبد ربه وعلى إسماعيل وعبد الحميد الشيخ** لمتابعة اعداد القوائم.

ووافقت الأمانة العامة على هذا القرار.. بالإجماع.

ثم عرض اقتراح .. «تفويض الأمين العام فى متابعة الاتصال مع أحزاب المعارضة الأخرى والتنسيق لإعداد القوائم المشتركة مع تمثيل كافة القوى والتيارات السياسية والوصول إلى اتفاق فى هذا الشأن على ضوء مادار فى اجتماع الأمانة العامة من مناقشات وما أبدى من تحفظات».

ووافق على الاقتراح ٣٢ عضواً واعترض ٦وامتنع ٦.

ثم قررت الأمانة العامة دعوة اللجنة المركزية للاجتماع يوم الجمعة ٢٠ فبراير الساعة العاشرة صباحاً».

وعلى الصفحة الأخيرة، كتب **رفعت السعيد** «يوميات» «الأهالى» تحت عنوان «ثم ماذا ؟» وكتب **«فيليب جلاب»** دبوسه تحت عنوان **«قانون «كمال - حمورابى»**.».

وفى العدد التالى وكانت اللجنة المركزية قد اتخذت قرارها بالمشاركة فى الانتخابات بقوائم خاصة بحزب التجمع، كان المانشيت.. **«التجمع يناشد القضاة : احموا نزاهة الانتخابات»** وتحته مباشرة مانشيت آخر.. **«الحكومة بدأت التزوير بالتلاعب فى جداول الانتخابات»**(٦) ونشرنا مجموعة من الأخبار الهامة فى الصفحة الأولى مثل.. «جمعية عمومية طارئة لنادى القضاة للمطالبة بإشراف حقيقى على الانتخابات»، «اجراءات اقتصادية جديدة.. تأجيل إعلانها إلى مابعد الانتخابات». و «**زكى بدر** يتوعد المعارضة ويتعهد بإسقاطها فى «الترعة»!» و «**فريد عبد الكريم** : الناصريون يخوضون الانتخابات على قوائم التجمع». أما الافتتاحية فكان عنوانها **«العين بالعين.. والسن بالسن»** وختمتها قائلاً : «وليعلم المزورون أن الشعب لن يخافهم هذه المرة، ولن ترهبه جحافل الشرطة وعصابات البلطجية. وسيكون شعارهم العين بالعين والسن بالسن.. والبادى أظلم».

وعلى الصفحة الثالثة عرضت **«أمينة النقاش»** تفاصيل اجتماع اللجنة المركزية والاتجاهات التى سادتها وانتهت إلى قرار المشاركة فى الانتخابات. وفى الصفحة السابعة نشرنا المؤتمر الصحفى الذى عقده **«خالد محى الدين»** فى مقر «الأهالى» وخصصه للإجابة على أسئلة الصحفيين حول الانتخابات، ونشرنا كذلك سلسلة من الأخبار حول المعركة الانتخابية. وكتبت **«فريدة النقاش»** يومياتها (صفحة ١٢) عن الانتخابات، واختارت لها عنواناً «حكاية انتخابية»..

التزوير .. التزوير

وواصلت «الأهالى» فى الأعداد التالية موضوعاتها الخاصة بالانتخابات البرلمانية. كانت المساحة الزمنية المتاحة لنا قصيرة للغاية، فهى لاتتجاوز ٨ أسابيع منذ صدور قرار رئيس الجمهورية بدعوة المواطنين للاستفتاء على حل مجلس الشعب (أى ٨ أعداد فقط)، و٦ أسابيع (٦أعداد) منذ صدور قرار اللجنة المركزية بالاشتراك فى الانتخابات بقوائم مستقلة ومرشحين فرديين، و(٤ أعداد) بعد

إعلان قوائم مرشحى الحزب. وقد فرضت هذه المساحة الزمينة المحددة نفسها على الحزب و «الأهالى»، بحيث استحال تقديم تحقيقات حول كل الدوائر الانتخابية (٤٨ دائرة) كما حدث فى انتخابات ١٩٨٤ التى بدأ الاستعداد لها قبل موعدها بثمانية أشهر.

وقد حددنا فى «الأهالى» أربعة محاور لعملنا خلال هذه المعركة القصيرة، استخلصناها من توجهات الحزب وقراراته، وبالتنسيق الكامل مع القيادات الحزبية المتواجدة فى المقر خاصة **الدكتور رفعت السعيد** أمين اللجنة المركزية ومسئول لجنة الانتخابات.

كان **المحور الأول**، والذى شرعنا فى تنفيذه بمجرد صدور قرار رئيس الجمهورية بدعوة المواطنين للإدلاء بأصواتهم فى الاستفتاء على حل مجلس الشعب، هو كشف خطة الدولة وأساليبها فى التزوير، والتلويح بأننا سنتصدى لهذا التزوير وسنهزمه بالجماهير، ودعوة الموطنين لمواجهة التزوير والتصدى له.

فى ٤ مارس كان المانشيت الأحمر **«تصاعد الأزمة بين القضاة والحكومة»**(٧) وتناول الخبر الذى كتبه **«مدحت الزاهد»** من الأسكندرية تطور موقف القضاة من الإشراف الشكلى لهم على الانتخابات، حيث عقدت الجمعية العمومية لنادى القضاة بالأسكندرية اجتماعاً أكدوا فيه على ضرورة إشراف القضاة إشرافاً كاملاً على الانتخابات فى جميع مراحلها، فى اللجان العامة والفرعية، ومن الترشيح حتى إعلان النتيجة، مع اختصاص القضاء وحده بالفصل فى الطعون، وضرورة تنفيذ توصيات مؤتمر العدالة..».

وفى نفس العدد نشرنا عدداً من المانشيتات والأخبار تدور حول نفس الموضوع..

«المباحث تشارك فى الانتخابات»

«استغلال إمكانيات الدولة والأجهزة المحلية فى الدعاية لمرشحى حزب الحكومة»

«الحزب الوطنى يبدأ فى رشوة العمال»

«المعارضة ترفض تحديد الدعاية الانتخابية بأسبوع واحد»

«رفعت السعيد : التجمع يلترم بالقانون لابتعليمات الأمن»

وفى العدد التالى كان المانشيت الرئيسى (الأحمر) تحت اسم **«الأهالى»**

«تمويل دعاية حزب الحكومة من صناديق الخدمات بالمحافظات»(٨)

«١٥٠٠ مليون جنيه مصاريف الدعاية فى المعركة الانتخابية»

«المعارضة تطالب بمواجهة مع الحكومة فى التليفزيون»

«الأمن يمنع المستبعدين من قوائم «الوطنى» من مقابلة والى»

وكان المانشيت الرئيسى الأحمر فى رأس الصفحة..

«علاوة غلاء لكل العاملين وأصحاب المعاشات قبل الانتخابات»

«طبع ٢٤٠ مليون جنيه لتمويل العلاوة.. وموجة الغلاء فى الطريق»

وعلى الصفحة الثالثة نشر **«مصباح قطب»** تحقيقاً عن «بورصة الانتخابات »والانفاق الهائل للحكومة وللطفيليين وأغنياء الانفتاح للتأثير فى المعركة الانتخابية.

وتحت عنوان **«بل هناك تخطيط للتزوير»** كتبت مقالاً على الصفحة الخامسة، أرد فيه على ثلاثة من الناطقين باسم الحكم هاجموا ماتنشره صحف المعارضة حول استعداد الحكم لتزوير

الانتخابات، وهم **«محفوظ الأنصارى»** الذى خصص مقاله الأسبوعى يوم الخميس ٥ مارس لهذا الموضوع تحت عنوان «خوف من التزوير أم الفشل..!!»، وتلاه **«موسى صبرى»** يوم الجمعة فى الأخبار «أحزاب الأقلية ومرض الأعصاب»، ثم **«إبراهيم سعده»** يوم السبت «مأزق الأقلية»..

وبعد أن فصلت تفنين الحكم للتزوير من خلال قانونى «مباشرة الحقوق السياسية» و «الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة»، وسيطرتها على الإعلام وتسخيره لخدمة مرشحى الحزب الحاكم مشيراً إلى تقارير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ودروس انتخابات ١٩٧٦ و ١٩٧٩، ورفض الرئيس **مبارك** العملى لتنفيذ قرارات مؤتمر العدالة الأول ١٩٨٦.. ختمت المقال مخاطباً المواطنين فقلت : «لاتسمحوا مرة أخرى للمزورين بأن يسرقوا إرادتكم. لاتسمحوا لهم بأن يقتلوا حلم التغيير بالديمقراطية ويوقعوكم ضحايا لسياساتهم التى قادتنا الى الفقر والتبعية والفساد.. لاتسمحوا لهم بأن يدفعوكم إلى اليأس..أو الكفر بالديمقراطية وبأسلوب الانتخابات.. ونؤكد للمواطنين أننا سنتصدى لهذا التزوير. ولكننا لانملك ترسانة من السلاح لنفرض القانون والدستور ونمنع التزوير، بعد أن تحولت أجهزة الدولة التى قامت لحماية القانون والسهر عليه، إلى أدوات للتزوير والعدوان على القانون.. ولكننا نستطيع هزيمة التزوير بالناس، بالملايين التى تملك إذا أصرت على ممارسة حقها فى الإدلاء بصوتها فى الانتخابات، ورفضت أن يكون صوتها للبيع أو للشراء، وتصدت بإرادتها الموحدة لمحاولات الإرهاب المسلح والعنف، وحمت المندوبين من الطرد، أن تحمى حرية الانتخابات وتمنع التزوير..»

وفى ١٨ مارس كان مانشيت «الأهالى» بعرض الصفحة **«تدخلات حكومية صريحة ضد مرشحى المعارضة» «استخراج تذاكر انتخابية لمواطنين توفوا من ١٥ سنة !»**،(٩) وفصل الخبر المنشور تحت هذا العنوان ممارسات الوزارات وادارات الحكم المحلى والشرطة ضد مرشحى وأحزاب المعارضة فى أنحاء عدة من البلاد، خاصة فى **حلوان والساحل وجنوب القليوبية والأسكندرية والمنتزه وطنطا والمحلة الكبرى وشبين الكوم والشهداء وأشمون وأسوان وشمال القليوبية**، ونشرت التفاصيل فى تحقيق كامل على الصفحة الرابعة بناء على الرسائل التى وصلت من المرشحين وأمناء المحافظات بالحزب. وكتب **«د. سعيد إسماعيل على»** مقالاً حول الزيارات التى قام بها رئيس الجمهورية بصحبة الوزراء لمناطق مختلفة من البلاد، والتى خططت ليقوم الرئيس بنفسه مستغلاً موقعه وسلطاته وموقع السلطة فى مصر، للدعاية للحزب الحاكم، واختار عنواناً لمقاله **«موسم الهجرة إلى الشعب»**.

وفى الأسبوع الأخير قبل الانتخابات (أول أبريل) كان مانشيت الأهالى **«اجتماع خطير صباح اليوم لرؤساء أحزاب المعارضة يناقش :**
الانسحاب من الانتخابات»(١٠)

كانت الأحزاب قد فوجئت بأن رئيس الجمهورية قد أصدر فى ١٢ فبراير ١٩٨٧ - بعد الدعوة للاستفتاء على حل مجلس الشعب بأسبوع - قراراً جمهورياً بتعديل بعض مواد قانون مباشرة الحقوق السياسية، أهم هذه التعديلات اختيار المندوبين فى اللجان الانتخابية بالقرعة من بين مندوبى الأحزاب والمرشحين للمقاعد الفردية (عددهم يتجاوز الخمسين) بحيث لايزيد عدد المندوبين عن ستة. وتداولت الأحزاب فى هذا التعديل الخطير وأرسلت مذكرة إلى رئيس الجمهورية بوجهة نظرها وقررت عقد اجتماع يوم الأربعاء أول أبريل لمناقشة رد رئيس الجمهورية. واتصل **خالد محى الدين** بالدكتور

رفعت، كما اتصل بى من كفر شكر ليؤكد على خطورة هذا التعديل، وأن خوض الانتخابات فى ظله بلامعنى، فهو قرار رسمى وحاسم بالتزوير واتفقنا على أن يكون مانشيت «الأهالى» حول الانسحاب من الانتخابات. وكان رأى الأستاذ **خالد** ضرورة الانسحاب والعمل على أن يكون الانسحاب جماعياً من كافة الأحزاب، أما إذا لم توافق الأحزاب على الانسحاب أو على الأقل أهمها (الوفد - العمل) فسيضطر التجمع للاستمرار رغم ثقته فى أن التزوير قادم لامحالة وبصورة كاملة.

وخصصنا الافتتاحية لنفس الموضوع، وكتبتها تحت عنوان **«قرار جمهورى بالتزوير»** وكان المانشيت الثانى .. **«تعليمات سرية من حزب الحكومة لأعضائه : استخدموا العنف وزوروا وسوف تقوم الشرطة بعمل اللازم !»**. وتجمعت عدة أخبار أخرى عن نفس الخطة نشرناها على نفس الصفحة، مثل :

«توجيهات من القوات المسلحة باستخراج بطاقات انتخابية لأسر الضباط والجنود»

«القضاء : انتخابات مجلس الشعب فى ٨٤ باطلة. انتخابات المحليات فى ٨٣ مزورة»

وعلى الصفحة الرابعة نشرنا خبراً تحت عنوان «الداخلية تلاحق مرشحى المعارضة» وفى الصفحة المقابلة كتب «**د. فؤاد مرسى**» مقالاً هاماً تحت عنوان **«معركة لانتخاب مجلس الشعب.. أم لإعادة انتخاب الرئيس مبارك»** حلل فيه أسباب قيادة **مبارك** للمعركة من موقعه كرئيس للجمهورية ولحساب الحزب الوطنى، ليقول فى ختام المقال : «لقد أرادها منذ البداية وحتى الآن معركة انتخابية وهمية، لكن الجماهير وحدها هى التى تستطيع أن تجعل منها معركة حقيقة لصالحها»

وتألق الفنان **«حجازى»** بلوحة فنية كاريكاتيرية رائعة احتلت صفحة ١٦ من العدد، الصفحة الأخيرة، تحت عنوان «الانتخابات نزيهة»

وطبعا غاب هذا المحور (كشف التزوير) عن العدد الخاص الذى أصدرناه يوم الأحد ٥ أبريل قبل الانتخابات بأربعة وعشرين ساعة. عدا خبر واحد فى الصفحة الأولى عنوانه.. **«قادة المعارضة : سنتصدى بكل الطرق لمنع الحكومة من التزوير»**.

الحزب المفضوح

كان **المحور الثانى**، هو مواصلة سياسة الحزب والجريدة فى فضح سياسات الحزب الوطنى وأبعادها الحقيقية وأثارها المدمرة على الوطن والمواطنين، خاصة الطبقات الكادحة والمنتجة.

فى أول عدد بدأنا به المعركة الانتخابية رسمياً، وهو العدد الصادر يوم الأربعاء ٤ مارس ١٩٨٧،(١١١) (أول عدد ١٦ صفحة) خصصنا الصفحة العاشرة لتحقيقين يلقيان الضوء على جانبين من سياسة الحزب الحاكم. الأول حول البطالة، كتبه **«محمود الحضرى»** تحت عنوان «وعودهم الكاذبة فى كل انتخابات» «أوقفت الحكومة تعيين الخريجين فلم يفتح نائب من نوابها فمه بكلمة».

والثانى كتبه **«مصباح قطب»** حول السياسة الأمنية لوزير داخلية الحزب الوطنى وكيف أدت الى تفشى الرشوة واستغلال النفوذ، وتجارة المخدرات.. و.. و.. تحت عنوان «قراءة فى أوراق جمهورية

زكى بدر».

وظهر فى هذا العدد صفحة «**المضحكخانة**» وهى صفحة تعتمد على السخرية «والتنكيت والتبكيت» وتركز على الحزب الوطنى، بالكلمة والريشة، وهى إحدى أفكار «**صلاح عيسى**» اللامعة التى استهدفت خدمة المعركة الانتخابية بأسلوب شعبى يفهمه ويحبه الإنسان العادى وينفذ إلى قلبه وعقله، وتولى الزميل «**أحمد عز العرب**» الإشراف عليها مع **صلاح عيسى**. وكتبت «**نجاح عمر**» على الصفحة الأخيرة(١٦) يوميات تحت عنوان «**اللهم اجعل أيامنا.. كلها انتخابات**».

فى العدد التالى، كتب د. **أشرف بيومى** مقالاً على الصفحة الخامسة تحت عنوان «الألبان المشعة ومسئولية السلطة»(١٢) وكانت فضيحة تسرب مواد غذائية - خاصة لبن الأطفال - مصابة بإشعاعات نووية من «**تشيرنوبيل**»، وتورط مسئولين كبار فيها، قد أصبحت قضية تشغل كل الوطن.

وعلى الصفحة السادسة نشرنا تحقيقين. الأول حول «المال السايب فى وزارة الإسكان»، كتبه «**عاصم حنفى**»، والثانى حول تستر الحكومة على مستوردى السلع الملوثة بالإشعاعات النووية، كتبته «**بهيجة حسين**». وشملت أسرارالأسبوع كماً هائلاً من الأخبار الكاشفة للحزب وللحكومة.

وقدم «**عمر أحمد عمر**» على الصفحة المقابلة (٧) كشف حساب لمواقف نواب الأغلبية فى المجلس المنحل تحت عنوان «هؤلاء هم نواب الحزب الوطنى.. وهذه هى ممارساتهم فى مجلس الشعب». وفى نفس الصفحة تحليلان لقوائم الحزب، الأول تحت عنوان «منهج واحد بوجوه مختلفة» والثانى «انتصار واضح لـ يوسف والى على حساب المحجوب - وجوه الفساد تؤكد مواقعها من جديد».

وفى الصفحة العاشرة، كتب «**مصباح قطب**» حول محاكمة الوزراء، أو على الأصح استحالة محاكمة الوزراء، فى عصر «الطهارة» و «الأغذية الملوثة». وكتب «**قاسم عليوه**» عن «٣٠٢٤ أسرة مهددة بالتشرد » فى مدينة بورسعيد. واحتلت «المضحكخانة» الصفحة الحادية عشرة.

وفى عدد ١٨ مارس كان عنوان الافتتاحية «**حكومة التلوث والفتنة**»(١٣) تعليقاً على الخبر الرئيسى الذى احتل الصفحة وعنوانه «٣ شحنات من الأطعمة الملوثة بالشعاع دخلت مصر» «عدس تركى وبودرة لبن ودقيق مكرونة المهندس»

ووجه «**ماجد عطية**» فى تحقيق احتل الصفحة الثالثة الاتهام للحكم بالمسئولية عن الفتنة الطائفية وكان عنوان «**الفتنة الطائفية لعبة الطفيليين وحلفائهم فى أمريكا وإسرائيل**».

وعلى الصفحة الخامسة، كتب «**محمد عراقى**» عن «شركة انفتاح فى حماية الحزب الوطنى» نهبت مواطنى «**صان الحجر**»، وكتب «**ثروت سرور**» عن مأساة مساكن الإيواء فى دمنهور. وعلى الصفحة المقابلة كتب «**حسن بدوى وبهيجة حسين**» تحقيقاً حول عشرات التحركات العمالية التى حدثت خلال مجلس الشعب (المنحل) وكيف لم يتحرك النواب دفاعا عن حقوق العمال. وعلى الصفحة العاشرة أجرى «**مصباح قطب**» حواراً مع مسئول الكسب غير المشروع حول الموقف من تقديم أعضاء مجلس الشعب لإقرارات الذمة المالية خلال شهرين من تاريخ حل المجلس. وكالعادة احتلت «المضحكخانة» الصفحة الحادية عشرة.

وفى العدد التالى (٢٥ مارس) كان المانشيت «**من المسئول عن سلبية الأقباط**»(١٤)

والافتتاحية حول نفس الموضوع «**هل يتعلمون من الدرس قبل فوات الأوان**»، وذلك لمحاولة الحكومة افتعال فتنة طائفية فى كفر الشيخ واتهام التجمع بها ! وكان هناك خبر عنوانه «الداخلية وراء الأحداث الطائفية بكفر الشيخ». وعلى الصفحة الثالثة ألقى «**حسن بدوى**» مزيداً من الضوء على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكم فى تحقيق عنوانه «الانفتاح سياسة يجب أن تنتهى».

وهاجم **د. فؤاد مرسى** فى صفحة الرأى (صفحة٥) موقف الحكم من الأحزاب والديمقراطية، فنشر مقالاً تحت عنوان «**تعدد الأحزاب أكذوبة وجورج الخامس ينتخب جورج الخامس**». وكتب المستشار «**صلاح عبد المجيد**» مقالاً بعنوان «**دفاع مرفوض عن قانون الطوارئ**» رداً على حديث لوزير الداخلية فى مجلة أكتوبر. وفى صفحة ٦ واصل «**ماجد عطية**» تحقيقه حول موضوع الفتنة الطائفية وسلبية الأقباط. واحتلت «المضحكخانة» صفحة ١١، وكتب «**د. رفعت السعيد**» يومياته تحت عنوان «أسئلة غير بلهاء..».

وفى العدد الأخير قبل الانتخابات (أول أبريل)، نشرنا حديثا **لخالد محى الدين** تناول فيه موضوع استيلاء الحزب الحاكم على المحليات. باعتباره أساس الفساد السياسى والإدارى، وتحدث عن مسئولية الحكم فى الغلاء.(١٥)

وكتب «**د. إبراهيم العيسوى**» فى صفحة الرأى (٥) مقالاً تحت عنوان «**لا للحزب الوطنى وهذه هى الأسباب**». وكتب «**عبد الفتاح أبو الفضل**» مقالاً بعنوان «أكاذيب المماليك وفصاحة الصعاليك» رداً على تصريحات **د. يوسف والى** (الكاذبة) حول السياسة الزراعية. وواصلنا موضوع الفتنة الطائفية فى كفر الشيخ فنشرنا تحقيقاً كتبه «**سامى فهمى**» تحت عنوان «**الأهالى تتعقب أحداث الفتنة المشبوهة فى كفر الشيخ**» احتل صفحة ٦ مع أسرار الأسبوع. وفى الصفحة المقابلة (٧) قدم **حسن بدوى** كشف حساب السياسة الحكومية بالنسبة للعمال والموظفين، وقدم «**أحمد إسماعيل**» الأسباب التى أدت إلى ارتفاع أسعار الدولار.

وفى ملحق العدد ٢٨٦، وهو العدد الخاص الذى أصدرناه يوم الأحد ٥ أبريل، كان هناك شعار فى الصفحة الأولى من شعارات الحزب التى اشتهرت خلال هذه المعركة، وأعدها مكتب الإعلام المركزى بإشراف **د. رفعت السعيد**

«لا لقتلة الأطفال .. تجار اللبن الملوث»(١٦)

وخصصنا الصفحة الثالثة كاملة لتحقيق حول إنجازات الحزب الوطنى قمت بإعداده.كانت عناوينه :

«هذه هى حقيقة إنجازات الحزب ومجلسه النيابى خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة»

«نصف مليون عاطل سنوياً - و٧ مليار جنيه ديون !»

«الزيادة فى سعر الخضار والفاكهة تصل إلى ٥٠ ضعفاً والأجور تنخفض بنسبة ٢٠٪»

«وزارة كل سنة.. وقوانين غير دستورية.. وتوتر مع القضاة.. وتعذيب فى السجون.. وفتنة طائفية.. واعتصامات عمالية..!!»

وعلى الصفحة الرابعة كاريكاتير عز العرب «لاتنتخب هؤلاء». وكاريكاتير **حجازى** على الصفحة الخامسة، والى جواره الجزء الثانى من دراسة **د. إبراهيم العيسوى** تحت عنوان «ليس الوطنى حزب «الوسط» كما يزعمون، بل حزب الأقلية الانفتاحية الطفيلية».

انتخابات بلا برامج !

أما **المحور الثالث**، فكان الحوار مع الأحزاب والقوى التى تخوض الانتخابات سواء كانت قريبة من الحزب أو بعيدة عنه، وسواء كانت يسارية أو يمينية.

وفى أول أعداد المعركة، كتب د. **يحيى الرخاوى** على الصفحة الخامسة مقالاً بعنوان «حق الانتخاب، وحق الاحترام أو محاور الصراع ومخاطر الخداع»(١٧) حاور فيه كل الأحزاب المصرية. وكتب المستشار **صلاح عبد المجيد** مقالاً حول تنقل الأعضاء بين الأحزاب الحكومية والمعارضة، اختار له عنوان «انتخابات الجلود المتغيرة»

وفى العدد التالى كتبت افتتاحية العدد حول عدم وجود برامج انتخابية لحزب الحكومة وأحزاب المعارضة، وكان عنوانها «**انتخابات بلا برامج**»(١٨)

وعلى الصفحة السابعة نشرنا خبراً عن «**البرنامج الانتخابى للحزب الشيوعى المصرى يدعو لتأميم البنوك والتجارة الخارجية**» وكان ثلاثة من قادته يخوضون الانتخابات فى المقاعد الفردية بالقاهرة، وهى الظاهرة التى لفتت نظر المراقبين والصحف ونشر عنها **إبراهيم نافع** فى الأهرام، دون أن يشير أحد إلى برنامجهم والذى يختلف عن برنامج التجمع. كما نشرنا على نفس الصفحة خبراً حول تأييد الناصريين لقوائم التجمع. وعلى الصفحة التاسعة، وتنفيذاً لقرار الأمانة المركزية صور ٣ من المرشحين الماركسيين (**محمود العالم - مبارك عبده فضل - نبيل الهلالى**) أعلن التجمع تأييده لهم فى المقاعد الفردية.

وفى ١٨ مارس وكان الإخوان المسلمون قد أعلنوا برنامجهم فى رسالة موجهة لرئيس الجمهورية، كتب «**سيدعشرى**» مقالا نقديا تحت عنوان «**ملاحظات حول برنامج الإخوان**»(١٩)

وفى العدد التالى تناولت «**أمينة النقاش**» بالنقد برنامج حزب العمل (التحالف الثلاثى) مقارنا ببرنامجه الانتخابى عام ١٩٨٤ لتكشف التحول الذى أصاب مواقفه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية وتراجعه عن كثير من المواقف والاختيارات الى حسبت له فى الماضى، وكان عنوان المقال «ماذا بقى من حزب العمل فى برنامج التحالف الثلاثى؟!»(٢٠)

وفى العدد الأخير قبل الانتخابات، قام **مصباح قطب ومحمود الخضرى** بقراءة فى برامج الأحزاب ليؤكدا أن الانتخابات بلا برامج حقيقية - عدا حزب التجمع واليسار - وأثر ذلك على المعركة.(٢١)

وفوجئنا - كالعادة - بحزب العمل يشن هجوما لاأخلاقيا على حزب التجمع، فيقول إنه هناك ائتلافا غريبا بين حزب التجمع والحزب الوطنى، وأننا - كحزب - لنا موقف مادى يعبد العجل الذهبى أو يعبد الدنيا، وأننا كفرة وأن البرنامج خلا من أى موقف من الدين والشريعة. وكتب هذه الادعاءات الزميل **عادل حسين** رئيس تحرير الشعب فى يوم الثلاثاء السابق للانتخابات. وانتهزنا فرصة صدور العدد الخاص يوم الأحد لأرد عليه بمنتهى القوة والحدة. وكان عنوان المقال الذى احتل صفحة ٣ من الملحق «**ياأصحاب جريدة الشعب.. التشكيك فى العقيدة سلاح يؤدى للعنف ويتعارض مع الشريعة**» «**حزب العمل تخلى عن الاشتراكية وانحاز للانفتاحيين ضد العمال والفلاحين**» «**المجاهد الأكبر - كان وزيراً مع السادات عندما زار القدس المحتلة ولم يرفض كامب ديفيد - لم يشارك وحزبه فى ائتلاف المصريين**

ضد التطبيع مع العدو الإسرائيلى - ساهم فى إقرار سياسة الانفتاح واعتقال الوطنيين فى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ - كان عضواً فى الحكومة التى صادرت الأهالى وأصدرت قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى واعتدت على الديمقراطية»(٢٢)

وفى نفس الصفحة حاور **محمد سيد أحمد** الصديق **«صلاح حافظ»** فيما كتبه فى الأهرام مبدياً دهشته من استمرارالشجار بين الحزب الوطنى الحاكم وحزبى التجمع والوفد المعارضين رغم أنهما يواجهان تحالف أحزاب العمل والأحرار والإخوان الذين يريدون بناء دولة إسلامية.

الحلول البديلة

يبقى **المحور الرابع** والأخير، وهو أهم المحاور والذى شغل المساحة الأكبر والجزء الأساسى من اهتماماتنا خلال هذه المعركة، وهو محور تقديم الحل البديل الذى يطرحه التجمع ويمثله مرشحوه فى القوائم والعدد المحدد من قادته الذين رشحوا أنفسهم على المقاعد الفردية.

ففى عدد ٤ مارس، وهو أول عدد بدأت به معركة التجمع الرسمية، كان مانشيت العدد «النص الكامل للبرنامج الانتخابى لحزب التجمع [صفحتا ٨و٩] ».(٢٣) ونشرنا على هاتين الصفحتين البرنامج كاملاً مع استخدام العناوين والصور. وكانت العناوين على امتداد الصفحتين..

«البرنامج الانتخابى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى»

«حذرنا وزارات **مبارك** جميعها من الخضوع للضغوط الأمريكية.. فلم تستجب».

«نطالب الحكومة بـ :

* تثبيت أسعار السلع التموينية.
* توفير المساكن الشعبية.
* حماية مجانية التعليم والعلاج.
* رفع أجور ومعاشات العمال والموظفين.
* ربط الأجور بالأسعار.. وتشجيع القطاع الخاص المنتج».

«آن الآوان لكى تنتهى ترسانة القوانين المقيدة للحريات».

«إسقاط اتفاقيات ومنهج كامب ديفيد..

وكل انتقاص من سيادة مصر على سيناء».

واحتلت صور **خالد محى الدين ولطفى واكد وأبو العز الحريرى ومختار جمعة ومحمد متولى الشعراوى** مساحات داخل البرنامج.

وعلى الصفحة الأولى نشرنا خبراً بارزاً «لماذا يخوض التجمع معركة الانتخابات فى بعض الدوائر الفردية» جاء فيه.. « صرح **د. رفعت السعيد** أمين اللجنة المركزية للتجمع أن الحزب إذ قرر ترشيح بعض قياداته ومن بينهم الأمين العام **خالد محى الدين** فى المقاعد الفردية، فهو يهدف لاستخدام كافة إمكانات المعركة الانتخابية استخداماً متكاملاً للتوجه لكافة قطاعات الجماهير لشرح وجهة نظر الحزب، فجميع مرشحى التجمع فى الدوائر الفردية سيرشحون أنفسهم بصفتهم الحزبية، ويقومون بدعاياتهم الانتخابية على هذا الأساس بهدف دعم القوائم الحزبية. وسيقوم الحزب بالترشيح

بقوائمه المستقلة فى كافة الدوائر الانتخابية».

وعلى الصفحة السابعة نشرنا خبرا تحت عنوان «الانتخابات ساخنة فى دائرة شمال القليوبية» وهى دائرة **خالد محى الدين**.

وفى العدد التالى (١١مارس ١٩٨٦) احتلت قوائم التجمع فى الدوائر المختلفة صفحتى ٧و٨، مع تعريف مختصر لكل مرشح سواء فى القوائم أو على المقعد الفردى. وقد اعتمد هذا التعريف على جهد مجموعة عمل من «الأهالى» تحت إشراف **أمينة النقاش** لاستكمال المعلومات التى توفر قليل منها فى الحزب، واستكمل **د. رفعت** بعضها، وقمنا فى «الأهالى» بالاتصال بالمحافظات لجمع أكبر مادة ممكنة. ونشرت القوائم ومعها ٧ صور كبيرة نسبياً للمرشحين فى المقاعد الفردية، وعدد من الصور لأوائل القوائم وعدد من الشخصيات البارزة فى كل دائرة بلغت ٤٦ صورة، وكذلك عناوين تقول :

«قيادات من حزب التجمع تخوض المعركة الانتخابية باسم الحزب فى المقاعد الفردية»

«عمال السكك الحديدية يدخلون الانتخابات على قوائم التجمع»

«٤ سيدات يتصدرن قوائم الحزب فى القاهرة»(٢٤)

وفى نفس الصفحة نشرنا برنامج التجمع الخاص بالعمال والموظفين.

وفى عدد ١٨ مارس نشرنا قراءة للدراسة الهامة التى أصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عن انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ونشرت عام ١٩٨٦.

وكانت عناوين هذه القراءة :

«مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام :

التجمع أكبر الأحزاب اهتماماً بقضايا الفئات الشعبية»

«رئيس الجمهورية ومؤسسة الرئاسة «بطبيعتها العسكرية» هما مركز الثقل»

«السلطة ترى أن السياسة مجموعة من المشكلات الإدارية»

«تقلص دور مجلس الشعب نتيجة اختلال الموازين السياسية»

«نصف من لهم حق التصويت فى الانتخابات.. غير مقيدين فى الجداول»

«حزب التجمع : المشاكل الجماهيرية وقضايا الفساد تتصدر برنامج الحزب

الانشقاقات تشمل الأحزاب جميعا عدا حزب التجمع

عجز الأحزاب عن مجاراة التجمع فى دفاعه عن الطبقات الفقيرة»(٢٥)

وفى نفس الصفحة تحقيق تحت عنوان «عمال السكك الحديدية على قوائم التجمع» فى إشارة إلى ترشيح قادة إضراب السكك الحديدية **«محمد حسن الإكيابى» و «صلاح الدين شرف»** نفسيهما على قوائم التجمع.

وعلى الصفحة المقابلة (٩) متابعة لجولات **خالد محى الدين** ومرشحى التجمع فى دائرة شمال القليوبية، وتقديم لقيادات العمال المرشحين على قوائم الحزب فى القاهرة «٨ قيادات نقابية على قوائم التجمع بالقاهرة. الأجور والأسعار والخدمات أهم قضايا العمال». وتتصدر الصفحة قراءة فى برنامج التجمع لحل الأزمة الاقتصادية تحت عنوان «برنامجنا لقتل الفقر»

وفى صفحة ١٥ تحقيق عن «فنانون وأدباء على قوائم التجمع» **«د. سيد عبد الكريم محمد حمام - عبد الحكيم قاسم - فتحية العسال»**.

وفى عدد ٢٥ مارس كان مانشيت الصفحة الأولى.. «لقاءات جماهيرية واسعة لقادة التجمع بالقاهرة والأسكندرية والدقهلية» (٢٦) وشمل الخبر برنامج المؤتمرات التى يعدها الحزب ويحضرها مرشحوه وقادته فى هذه المحافظات.

وعلى الصفحة الرابعة.. «أعضاء التجمع بالمؤتمر الانتخابى بالتبين :

إبعاد الحزب الوطنى عن الحكم هو الحل لمشاكل العمال

رفعت الحكومة الحد الأدنى لأجور الطفيليين إلى ٢٠ ألف جنيه واعتقلت العمال عندما طالبوا بحقوقهم»

وشملت الصفحة السابعة.. «قضايا الفلاحين والشباب تتصدر برنامج مرشحى التجمع بالدقهلية - الفدائى «**حمزة**» على قائمة الدايرة الثانية و**عبد الهادى المشد** الأولى - **رأفت سيف** يواجه ٥٢ مرشحاً و**مصطفى عاصى** يواجه ٨٢ مرشحاً - استعد التجمع باللقاءات الجماهيرية والاخوان بالملصقات والحزب الوطنى بالأمن المركزى» وكان التحقيق الثانى من الأسكندرية.. «طبيب تطوع لدخول حصار بيروت.. وعامل مناضل من الأربعينات.. ومحام بارز يتقدمون قائمة **شرف**»

أما الموضوع الرئيسى فكان قراءة للبرنامج العام للتجمع وموقفه من الدين.. «الأديان السماوية لها رسالة تقدمية» «تراث الكنيسة القبطية الوطنى يعتز به أبناء الوطن جميعاً.. مسلمين ومسيحيين» «التشريع الإسلامى صورة عبقرية.. يرفض الاحتكار واكتناز الثروات والاستغلال».

وفى الصفحة الثامنة.. «**لطفى واكد** رجل الثبات على المبدأ» وتحقيق عن النساء المرشحات على قوائم التجمع.. «مدافعات عن حقوق العمال والنساء وساكنى العشش والقبور». وتحقيق عن المرشحين الماركسيين الثلاثة الذين أيدهم الحزب تحت عنوان.. «لأول مرة : ثلاثة من قادة الشيوعيين فى مصر يخوضون الانتخابات» وبيان للأمانة المركزية.. «الفتنة الطائفية تصرف أنظار الأمة عن مواجهة أعدائها الحقيقيين». وعلى الصفحة التاسعة.. «٤ وجوه على قوائم التجمع» و «إقبال شعبى على مؤتمرات التجمع فى بورسعيد».

وفى العدد الأخير قبل الانتخابات احتلت مواقف الحزب وبرامجه ومرشحيه ومؤتمراتهم صفحتى ٨و٩ وشملت محافظات «أسوان - القاهرة - الدقهلية - القليوبية - بور سعيد - بنى سويف - السويس - البحيرة..» وكذلك الحلول البديلة التى طرحها الحزب فى برنامجه «للحكم وإنقاذ الوطن» (٢٧) واحتل نشاط مرشحى التجمع فى دمياط جزءاً من الصفحة الحادية عشرة.

وفى العدد الخاص الذى صدر قبل الانتخابات بيوم واحد، كان مانشيت الصفحة الأولى..

«**خالد محى الدين :**

نحن رجال الساعة وحزب المستقبل»

«تقرير رسمى حول اتجاهات الرأى العام فى الانتخابات..

الحزب الحاكم يحصل على ٣٥٪ فقط من الأصوات

الاخوان ليسوا قوة انتخابية.. وموقف الوفد ثابت

التجمع يحتل المركز الأول والثانى فى ١٤ دايرة وسيتجاوز نسبة ال ٨٪ »

ونشرنا فى الصفحة الأخيرة تأييداً للتجمع بأقلام مجموعة من الكتاب من اليمين واليسار والوسط وهم.. **محمد حسنين هيكل - محمد فائق - محمد عودة - هشام أبو النصر - مصطفى أمين - جلال الحمامصى - محمد عبد السلام الزيات - نجيب محفوظ -**

أحمد بهاء الدين - د. عبد العظيم أنيس - منى مكرم عبيد.. وزحف آخرون إلى الصفحات الأخرى وهم.. **د. مراد غالب - سيد مرعى - د. لطيفة الزيات - صنع الله إبراهيم - نور الشريف - كرم مطاوع - سهير المرشدى**. وقد أيد بعضهم بوضوح وحماس، بينما أيد آخرون بطريقة غير مباشرة.

ماذا بعد الانتخابات ؟!

وانتهت الانتخابات إلى النتيجة المعروفة التى أعلنها **اللواء زكى بدر**، والتى تقول أن عدد المقيدين فى جداول الناخبين ١٤ مليوناً و٣٢٤ ألفاً و١٦٢، أدلى منهم بصوته ٧ مليون و٢٢٧ ألفا و٤٦٧ بنسبة ٥٤ . ٥٠٪ منهم ٥٥٩ . ٤٠٠ صوتا باطلا، فتكون الأصوات الصحيحة ٦ مليون و٢٨٤ ألفاً و٩٠٨ صوتاً. أعطت الداخلية منهم للحزب الحاكم ٤ مليون و٧٥١ ألفا و٧٥٨ صوتا بنسبة ٦٢ . ٦٩٪، وقائمة التحالف «الإخوان المسلمون - العمل - الأحرار» التى تحمل اسم حزب العمل مليون و٢٦٣ ألفا و٥٢٥ صوتاً بنسبة ٥١ . ١٨٪، وحزب الوفد ٧٤٦ ألفا و٢٤ صوتا بنسبة ٩٣ . ١٠٪، والتجمع ١٥٠ألفا و٥٧٠ صوتاً بنسبة ٢١ . ٢٪. وبالتالى حصل الحزب الحاكم على ٣٠٩ مقعداً فى المجلس الجديد يضاف اليها ٣٠ مقعداً حصل عليها مرشحوه فى المقاعد الفردية، وحصل حزب العمل على ٥٦ مقعداً يضاف إليها ٤ مقاعد حصل عليها فى المقاعد الفردية، وحصل حزب الوفد على ٣٥ مقعدا، والمستقلون ٦ مقاعد، وتعاد الانتخابات فى ٩ دوائر فردية، ولايمثل حزب التجمع فى المجلس للمرة الثالثة.

ولم يكن هناك شك فى أن هذه النتائج مصنوعة، وأن هناك تزويرا فاضحا، نال منه التجمع نصيباً كبيراً. وقد عكست «الأهالى» فى الأعداد التالية (الأعداد ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩خاصة) هذه الحقيقة بالأدلة والبراهين، بالمعلومة والتحليل. ولكن كان هناك أيضاً أسباب ذاتية لهذا الفشل لابد من إدراكها وفهمها. وقد كان للحزب موقف واضح عقب انتخابات ١٩٨٤ وأعد تقريراً سجل فيه التزوير وأخطاء الحزب أيضاً، ومارس نقداً ذاتياً صريحاً وشجاعاً. ولكن رد الفعل لانتخابات ١٩٨٧ فاق كل تصور. وبدا أن هناك من يحاول استثمار هذه النتائج السلبية لعمل انقلاب حقيقى فى سياسات حزب التجمع ومواقفه وتوجهاته.

وعندما بدأنا فى مناقشة نتائج الانتخابات فى الأمانة المركزية، وتقرر عقد اجتماع للأمانة العامة لإجراء هذه المناقشة، كان أمامها ٤ أوراق، الأولى كتبها **«د. إسماعيل صبرى عبد الله»** وطالب بتوزيعها على الأمانة العامة، والثانية كتبها **«د. جوده عبد الخالق»** وتقرر توزيعها أيضاً، والثالثة كتبها **«د. محمد نور فرحات»** لتكون أمام الأمانة العامة فى اجتماعها يوم ١٥ أبريل لسفره للخارج، والأخيرة كتبتها أنا لسفرى أيضا للخارج، بدعوة من أمير الرياض لزيارة السعودية ضمن وفد رؤساء تحرير الصحف المصرية (جميعهم) تمهيداً لإقامة معرض «السعودية اليوم» فى القاهرة. وقد يكون مهما لفهم ماحدث بعد ذلك بالنسبة للحزب و«للأهالى»، التوقف قليلا أمام هذه الأوراق والنقاشات التى دارت يومى ١٥و ٢٢ أبريل ١٩٨٦ فى الأمانة العامة، ولم أتمكن من حضور الاجتماعين لوجودى فى السعودية.

فتحت عنوان «ماذا بعد انتخابات ١٩٨٧» كتب د. **جودة عبد الخالق** أستاذ الاقتصاد

وعضو اللجنة المركزية للحزب (تم تصعيده بعد ذلك إلى عضوية الأمانة العامة واللجنة المركزية) تقريراً بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٨٧ حول نتائج انتخابات مجلس الشعب انتهى فيه الى وجود «مشكلات أربع يعانى منها حزب التجمع»

«١ - فيما يتعلق بالقاعدة الجماهيرية، فالمتصور أن يكون للحزب قاعدة عريضة باعتباره يمثل جماهير المنتجين المباشرين من فلاحين وعمال وموظفين، بل وحتى الرأسمالية الوطنية التى يعتصرها الانفتاح.

ولكن المراقب للخريطة السياسية والاجتماعية فى مصر، ولنتائج انتخابات ١٩٨٧، يلاحظ أن الحزب لم ينجح فى استقطاب جماهير العمال (على سبيل المثال فى دوائر جنوب القليوبية وجنوب القاهرة) ولذلك فلابد أن نعترف بوجود عوازل بين الحزب والطبقة العاملة وجماهير الفلاحين. ويجب أن نبحث عن هذه العوازل ونتعامل معها، وهذا يطرح أحد أهم التحديات أمام الحزب فى المرحلة القادمة.

وثمة نقطة هامة متعلقة بالجماهيرية، وهى طبيعة القيد فى جداول الناخبين فى مصر بعد ١٩٥٢، فالملاحظ هو عزوف الفئات المثقفة والشباب عن القيد فى هذه الجداول. وإذا سلمنا بأن هذه الفئات هى من أكثر الفئات تأييداً لحزب التجمع، لأدركنا التناقض الواضح بين الشعبية الجماهيرية - فى هذه الحدود الضيقة - والترجمة الفعلية من خلال صناديق الانتخاب إلى تمثيل نيابى. ولابد أن نعترف أن الحزب سبق له أن دفع ثمناً غالياً لهذا السبب أيضاً فى انتخابات ١٩٨٤. وقد آن لنا أن نستوعب الدرس. فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.

٢ - أما البناء التنظيمى، فهو بحاجة إلى إعادة نظر شاملة. ويقال إن عدم التفرغ مشكلة. وهذا صحيح، ولكن ما أصبح حديث الجميع خارج الحزب والبعض داخله، هو سيطرة التيار الماركسى على إدارة شئون الحزب. وهذه نقطة يجب أن تطرح بصراحة ودون حساسيات وفى رأيى أنه يجب العودة إلى صيغة التجمع حول الحد الأدنى المشترك بين كافة تيارات اليسار، وأن نبتدع صيغة لتحقيق التوازن فى التمثيل بين هذه التيارات المختلفة. هذا أمر تفرضه موضوعية المواجهة بين اليسار وكل من اليمين والوسط على الساحة السياسية كما يفرضه أيضاً قانون الانتخابات الحالى، الذى وسع نطاق الدوائر إلى حد يجعل من الضرورى أن يستند الحزب إلى قاعدة عريضة على مستوى البلاد كلها.

ويرتبط بالبناء التنظيمى أسلوب العمل داخل الحزب، وهو أسلوب غلب عليه الطابع المكتبى الورقى. كذلك أرى أن الحزب قد أضاع فرصة ثمينة عقب انتخابات ١٩٨٤، حين فشل فى التواصل والحوار مع العناصر القيادية من غير أعضائه والتى دخلت الانتخابات على قوائمه، وراح على الحزب فرصة توسيع قاعدته وتطوير نفسه وهم عناصر جديدة وديناميكية.

٣ - أما فيما يتعلق **بجريدة «الأهالى»**، فالحقيقة أنها يجب أن تشهد تغييرات كثيرة. والنقطة الأساسية فى هذا المجال هى أن تصبح بحق جريدة الحزب، تنطق باسمه، وتعبر عن كافة تياراته، وتقوم بهمزة الوصل بين الحزب وجماهيره. وجماهير الشارع المصرى، ويجب أن نعترف أن **«الأهالى»** قد ارتكبت بعض الأخطاء الفادحة التى أعتقد أنها كلفت الحزب كثيراً على صعيد الشعبية مع الجماهير. ولعل أبرز هذه الأخطاء هو سلسلة التحقيقات التى نشرتها حول أفغانستان. لقد كان هذا مثالاً صارخاً لعدم التوفيق، ونتج عنها اشمئزاز قطاعات كثيرة من الناس من لهجة التحقيقات. البعض فهم منها هجوماً على الدين، والكثير رآها تحيزاً صارخاً للاتحاد السوفيتى. وهذا

مجرد مثال. أيضا هناك شكوى بعض عناصر اليسار من غير أعضاء الحزب من أن الجريدة لاتتيح لهم فرصة التعبير. والجريدة بحاجة ملحة لتوسيع قاعدة المشاركة فى المادة التحريرية. ولعل هذا وذاك يفرض إعادة نظرشاملة «للأهالى» مادة وتوجهاً، بل وهيئة تحرير أيضاً بطبيعة الحال.

٤ - ونأتى إلى النقطة الأخيرة وهى فهم الجماهير العادية لموقف الحزب من الدين. وأرى بصراحة أن هناك ربطاً فى أذهان الجماهير بين التجمع وبين الالحاد ومعاداة الدين. وهذا الربط تكرسه دوائر معينة فى الصحافة المصرية الرسمية وبعض الدوائر العربية المحافظة. ونحن من جانبنا لانبذل جهداً كافياً لتوضيح هذا الأمر. وليس المطلوب بطبيعة الحال أن نتصرف من قبيل نفى التهمة - فليس هناك تهمة تنفى - ولكن المقصود هو أن يبرز الحزب العنصر الدينى فى برنامجه بشكل يجعله فى متناول رجل الشارع العادى، وأن يطرح المفهوم الايجابى التقدمى للدين فى مواجهة ماهو رائج الآن من تيارات سلفية بل ورجعية بشكل صارخ. إن هذه ضرورة ملحة للحزب فى المرحلة القادمة.

لقد هون بعض المسئولين فى الحزب من شأن الآداء السئ للحزب فى انتخابات ١٩٨٤ بالقول إنها خسارة تكتيكية ولكنها مكسب استراتيجى، وبعد ثلاث سنوات نكتشف أن الحزب على حافة الهاوية. فإما أن يكون التجمع أو لايكون.والآن بالتحديد هو وقت الجهاد الأكبر، جهاد النفس».

أما الدكتور نور فرحات فقد عدد بدوره ثمانية نقاط استخلصها من المعركة الانتخابية وهى..

« ١ - أنه لم يعد مقبولاً أن نركن إلى حدوث تزوير بالانتخابات (مع التسليم بأن هذا التزوير قد حدث بصلافة يحسد عليها النظام) لتبرئة أنفسنا أمام جماهيرنا وأمام حزبنا وأمام قوى اليسار التى تمثل واجهتها الشرعية.فالتزوير أولاً أصبح ظاهرة ملازمة للعملية الانتخابية فى مصر لأن الانتخابات عندنا وخاصة منذ تولت المؤسسة العسكرية حكم مصر لم يعد يقصد بها استطلاع رأى الشعب فى الحكم نفسه بل يقصد بها استخدام آلياتها لضمان استقرار وبقاء الأوضاع على ماهى عليه. هذه حقيقة أولى ولكن الحقيقة الثانية أن هذا التزوير هو ظاهرة يمكن التعامل معها بأساليب متعددة ومتباينة وهذا مانجحت فيه أحزاب أخرى على الساحة السياسية وخاصة ماسمى بالتحالف الثلاثى، أما حزبنا فقد عجز عن التعامل مع ظاهرة التزوير وتحجيمها لصالحه لأسباب ترجع الى ضعف الخبرات التكنيكية فى الانتخابات وإلى نقص كوادر حزبنا وضعف قدراتها التنظيمية.

٢ - أنه إذا سلمنا بأن التزوير شر مستطير يذرو برياح العبث إرادة الجماهير، فإن لنجاح عدد من القوى السياسية الأخرى فى التغلب عليه بكفاءة يضعنا أمام حقيقة واضحة لابد أن نواجهها وأن نتعامل معها وهى أن وزننا الانتخابى فى ظل الظروف السياسية القائمة وزن ضئيل وغيرفعال، بل والأخطر من ذلك أن ثمة قوى جماهيرية مؤثرة قد انفضت عن الحزب فى الآونة الأخيرة، ويبدو ذلك جلياً من مقارنة الأصوات التى حصلنا عليها فى انتخابات ١٩٨٤ بالأصوات التى حصلنا عليها فى انتخابات١٩٨٧.

٣ - أن الفهم الجدلى للواقع السياسى يؤدى بنا إلى القول بأن سياسة الردة على مختلف المستويات التى بدأها السادات قد أحدثت تغيرات لافى طبيعة السلطة وتوجهاتها فقط تلك التوجهات التى دأبنا على مناهضتها والتصدى لها، بل فى البنية التحتية للمجتمع لدى جماهير الشعب، وبوضوح أكثر أقول إنه من السذاجة تصوير الحزب الوطنى وقوامه من الانفتاحيين والطفيليين على أنه حزب معزول تماماً جماهيرياً، بل لقد نجح هذا الحزب وقواه الطفيلية فى إفساد الضمير السياسى للشعب المصرى واستقطاب قطاعات كثيرة إلى صفه لأسباب غير المبادئ واعتبارات

غير اعتبارات الصالح العام. وللأسف أضيف أن حزبنا قد وقف أمام هذه الظاهرة مكتوف الأيدى مطمئناً إلى صدق توجهاته ونبل شعاراته وانحيازها إلى المصالح الحقيقية للجماهير.

٤ - أن المبادئ والبرامج والصياغات والشعارات الصحيحة والمنحازة للجماهير والترويج لها لم تعد تكفى لكى تلتفت الجماهير نحونا تعطينا أصواتها عن رضا وقناعة. فلم يعد يكفى أن نقول الحق ونمضى اطمئناناً إلى قوة حجته ومصداقيته بل والأهم من ذلك أن نقول الحق وأن نعمل وسط الجماهير على إثبات جدواه وقابليته للتحقيق.

إن الفعل المؤثر وسط الجماهير فى تجمعاتها بالارتباط بمشاكلها وصور معاناتها وتقديم **وتحقيق** الحلول لمتاعبها اليومية أكثر تأثيراً من آلاف الصفحات والكلمات التى تنهمر من مطبوعاتنا وكلماتنا. والقضية التى أصبحت مطروحة بإلحاح تاريخى : كيف يتحول حزبنا إلى حزب جماهيرى بحق ترتبط الجماهير به برباط المصلحة فضلاً عن رباط الرأى والكلمة والمبدأ. **والمصلحة المرتبطة بالقدرة على الفعل أصبحت هى الفيصل أولاً وأخيراً.**

٥ - وترتيباً على ذلك فإن عملاً ضخماً ينتظرنا فى النقابات والمحليات والجمعيات والأحياء والقرى لابد أن نتصدى له من الآن بأكبر قدر من الكفاءة الفكرية والتنظيمية.

٦ - وترتيباً على ذلك فلابد من اعتماد صيغة مقبولة من الجميع **لتوحيد كل قوى اليسار فى مصر تحت راية التجمع** ليتجاوز مرحلة التبشير بالمبادئ إلى مرحلة تدبير الواقع.

٧ - وترتيباً على ذلك فلابد من التعامل مع الظاهرة الإسلامية تعاملاً عقلانياً واضحا بطرح بديل محدد وواضح للإسلام التقدمى الثورى **لمواجهة الاسلام** السلفى الذى يطرحه الآخرون ويسوقون بشعاراته الإيمانية البراقة الخالية من مضمونها الاجتماعى أصوات الناخبين.

٨ - وترتيباً على ذلك فحزبنا متضافراً مع اليسار المصرى بأجمعه فى حاجة إلى وقفة صدق مع النفس ومع الشعب وفاء لرسالة التاريخ التى أخذها على عاتقه».

وقدم **د. إسماعيل صبرى عبد الله** مذكرة تحت عنوان **«دروس الانتخابات الأخيرة»** فى ٩ صفحات كاملة على الآلة الكاتبة بدأها برصد «أمور لاخلاف عليها» تتعلق بقانون الانتخاب وجداول القيد وشبكة المصالح المادية والأدبية التى تتكون لأى حزب يبقى فى السلطة لمدة طويلة، والضغوط التى مارستها السلطة والتزوير الصارخ فى الانتخابات، وتأثير المال، وحوادث العنف.. ثم قراءة سريعة لنتائج الانتخابات الرسمية لينتهى أن المهزوم الأكبر هو اليسار المصرى.. ليدخل الى صلب موضوعه قائلاً :

«وهكذا نجد أنفسنا فى وضع أسوأ مما كنا عليه عند إنشاء حزب التجمع قبل عشر سنوات. فاليسار اليوم أكثر تشتتاً من أى وقت مضى. ويصح هذا على الناصريين وعلى الماركسيين كما ينطبق على القوى والعناصر الوطنية التقدمية وعلى التيار الدينى المستنير. بل إن كل تنظيم لأى من تلك القوى، بما فى ذلك حزبنا، يعانى من خلافات داخلية جوهرية تهدده دائماً بالانقسام أو بانصراف المناضلين عنه. ويقتضى الإنصاف أن نذكر بأن ذلك وضع شائع على مستوى الوطن العربى، لم تنج منه حتى منظمة التحرير الفلسطينية.

صيغة التجمع : ولكن المؤلم حقاً أننا كنا فى مصر أول من تنبه إلى خطر التشرذم الذى يمثل أكبر عون للامبريالية والصهيونية والرجعية. ومن هنا كان بدء التفكير فى صيغة تنظيمية تناقض التشرذم، ذلك التفكير الذى بدأ منذ ١٩٧٤، أى قبل طرح **السادات** لفكرة المنابر. وكان ماانتهى

إليه العدد المحدود من الزملاء الذين شاركوا فى التفكير والمناقشة هو إنشاء تجمع يطمح لجمع كل قوى اليسار يهتدى بمنهاج الاشتراكية العلمية ويكون هدفه الاستراتيجى بناء مجتمع اشتراكي ولكنه يبدأ ببرنامج مرحلى يكون ملائماً لأوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية يقبله كل أعضائه وإن بقى لكل منهم حرية تأسيسه على مايعتنقه من عقائد. كان أملنا ضخماً لأنه قام على مفهوم اختصار مرحلة بناء أحزاب متعددة ثم السعى لجمعها فى جبهة موحدة. بالطبع لم يكن وارداً فى الذهن بأية حال معاداة أى اتجاه يصر على تكوين حزب خاص له، على العكس كان عزمنا التحالف مع مثل ذلك الحزب على أساس عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى من الأطراف. كذلك كان يشغلنا ماتفرضه طبيعة الأمور واستمرار النضال من تجاوز إطار الكوادر الواعية إلى الجماهير العريضة التى تفرز بدورها كوادر جديدة ولاسيما من الشباب والنساء.

وفى ضوء ماوصلت اليه الأحوال **لابد من أن نقف قليلاً لمناقشة صيغة التجمع كحزب وليس كواجهة علنية لأحزاب محرومة من الوجود الشرعى. علينا أن نناقش بكل صراحة وكل هدوء : هل كانت صيغة التجمع صحيحة فى الأصل ؟ وهل مازالت اليوم ؟** وبغير الوضوح الفكرى الكامل فى هذه النقطة الجوهرية لايمكن حسم أى من القضايا الحزبية التى لابد من مناقشتها. ولاعيب اطلاقاً فى أن ينتهى رأى الأغلبية إلى أن صيغة التجمع بدعة لاسند لها فى التراث الماركسى أو الناصرى وإلى تحديد طبيعة أخرى لحزبنا، والقضية ليست قضية أسماء. فالوفد احتفظ باسم «الوفد المصرى» بدون ذكر حزب قبلها حتى بعد أن فقد صفة الوكيل عن الأمة بسبب الانقسامات المتوالية التى كان مسرحاً لها. ولكن العيب كل العيب هو أن نعيش لسنوات أخرى بعد عشر سنوات من النضال دون اتفاق على هويتنا، أما إذا انتهت الأغلبية إلى سلامة صيغة التجمع وصحتها فى الحاضر وفى المستقبل المنظور تعين علينا أن نبحث بكل تجرد عن الاعتبارات الذاتية والخلقية إلى أى حد انعكس مفهوم التجمع فى خطنا السياسى وأسلوبنا التنظيمى ونشاطنا الجماهيرى وعملنا الإعلامى وإن اكتفى فى هذا المقام على الخط السياسى وحده لأنه يحكم الأمور الأخرى.

إن تفكيرى فى هذا كله واضح منذ الإعداد للمؤتمر الثانى للحزب. وقد كنت شقياً كل الشقاء بما انتهى اليه المؤتمر من توجهات وقرارات. وقد أطلعت الأمين العام على تفكيرى منذ ذلك الحين. وترددت تحت ضغط عدد من الزملاء فى إثارة الموضوع بأبعاده التى تمس وجود الحزب ذاته مما قد يصرف الحزب عن النشاط اليومى أو يثير البلبلة. وليس طرحى للقضية اليوم انتهازاً لفرصة الهزيمة الانتخابية. ولكن الآثار المحتملة لتلك الهزيمة هى التى تدفعنى لطلب فتح مناقشة جادة ومسئولة ومنضبطة حول قضايا جوهرية ظلت معلقة لسنوات كثيرة وكان لعدم حسمها أثر، لايشكك فيه إلا مكابر، فى إضعاف الحزب جماهيرياً وتنظيمياً. وإذا استمر عدم الحسم فلن تكون له نتيجة إلا تهديد وجود الحزب ذاته وليس صيغة التجمع وحدها.

الخط السياسى : دأبت قيادة الحزب على الالتزام بالقاسم المشترك الأدنى الذى لاتعترض عليه أى فئة داخل الحزب. وكان ذلك وارداً قبل المؤتمر الثانى. ولكن كان من الواجب أن تطرح الأمانة العامة على المؤتمر وجهات النظر الحاكمة لمواقف الزملاء فى القضايا الجزئية وأن تعمل على بلورة الاختلاف فى الرأى بدل طمسه بصياغات تلفيقية لإرضاء هذا الطرف أو ذاك. كذلك كان من الضرورى أن يختار الحزب لقيادته مجموعة من الزملاء يتبنون فكر الأغلبية ويعملون بالتالى بفاعلية وحرية

بعيداً عن الضغوط والتهديدات. ولكن المؤتمر لم يفعل ذلك. ويمكن أن أسوق مثلا من شخصى. فأنا لا أعبر عن الاتجاه الذى تغلب على مناقشات المؤتمر، ومع ذلك انتخبت عضواً فى هيئات الحزب القيادية مع أن الوارد فقط هو تمثيل الأقلية فى اللجنة المركزية بعدد من الأعضاء يتناسب مع ماحظى به موقفها من تأييد داخل المؤتمر. وعلى أية حال فقد ترتب على هذه الأوضاع أن أصبح للحزب قيادة لاتمارس القيادة بكل معانيها وفى مقدمتها القدرة على اتخاذ المواقف فى الوقت المناسب دون أن تخشى تمرداً فى الحزب.

وحقيقة الأمر أن الحزب يضم تيارين فكريين متمايزين من حيث تحليل الواقع وتحديد الأهداف المباشرة ليسا مجرد امتداد لمدارس تاريخية. **التيار الأول** يرى فى الجوهر أن مصر تابعة لأمريكا تماماًومتهادنة مع إسرائيل مهادنة مهينة وأن ماانتزعه الشعب المصرى من حريات محدودة ليس إلا تزويقاً لدكتاتورية حقيقية أبشع مما هو قائم فى ليبيا أو العراق أو سوريا، وأن مستوى معيشة غالبية المصريين تدهور بانتظام منذ ١٩٧٤، أو ١٩٧٥ (على حسب الأحوال). وأن كل طرف لايشترك فى هذا الرأى هو بالضرورة انفتاحى عميل أو مهادن ضعيف أو انتهازى لاتعنيه إلا مصلحته الشخصية. ويرتب هذا التيار على تصوره هذا أن الهدف المباشر هو التغيير الشامل الذى يضع مصر على طريق التحول الاشتراكى، ووسيلة ذلك إما «الثورة الشعبية العارمة» وإما «تجربة ناصرية جديدة».

أما **التيار الثانى** فانه يرى أساساً أن انتشال مصر من الهوة التى أسقطها فيها السادات يقتضى نضالاً دؤباً ومثابراً هو فى جوهره نضال وطنى ديمقراطى وإن كان له بالضرورة بعد اجتماعى أساسى شأن كل حركات التحرر الوطنى فى العصر الحديث. ويلاحظ باهتمام اتساع الرغبة فى تجميد التطبيع والعودة إلى الصف العربى بين معظم طبقات المجتمع، وكذلك بروز الرغبة فى تضييق التبعية لأمريكا وتزايد السخط على المظاهر السلبية الصارخة للانفتاح، واشتداد الحرص على إنهاء أساليب حكم الفرد والإجراءات الاستثنائية وأنه من الضرورى استثمار كل هذه التوجهات وتعبئتها فى معركة الاستقلال الوطنى والالتزام الديمقراطى والقومى عملاً على تضييق جبهة العدو. كما يرى أن قضايا مصر الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والقومية متشابكة وإن كانت خطورة الوضع الاقتصادى تجعله طافيا على السطح، وأن التغيير المنشود لن يتحقق كله فى ليلة مباركة تذاع إجراءاته فى صباحها، وإنما بإجراءات محددة يكون من شأنها أن تولد فى المجتمع آليات وديناميكيات المزيد من التغيير. ويرى هذا الاتجاه أن حجر الزاوية فى التغيير هو حركة الجماهير المنظمة بقيادة حزب جماهيرى يضم عشرات الألوف من الأعضاء ويمكنه بذلك أن يجذب بقية قوى اليسار فى تحالف جاد كما يمكنه أن يوجه حركة الفئات الوسطى فى المجتمع، التى تريد الديمقراطية وترفض التطبيع مع إسرائيل وتتطلع إلى الحد من التبعية وتشكو انتشار الفساد وانحلال جهاز الدولة. ولايستطيع أى حزب تقدمى توجيه حركة الفئات الوسطى إلا بوزنه الجماهيرى وقدرته على تحريك الجماهير على نحو منظم ومن أجل أهداف محددة. عندئذ ستنشأ أحزاب للفئات الوسطى فى المجتمع لأنها سترغب فى التمايز عن اليسار وعن الرجعية فى آن واحد. ولايرى أصحاب هذا الرأى أن طريقهم يبتعد عن طريق الثورة، ذلك أن الثورة بالضرورة عمل ديمقراطى يتمتع بأوسع تأييد جماهيرى حتى فى حالة الكفاح المسلح لايستمر الكفاح، ناهيك عن نجاحه، إلا بمساندة جماهيرية واسعة والقضية الأساسية فى النضال هى أن تسترد الجماهير الثقة فى نفسها وفى قدرتها على التأثير من خلال المعارك المتواصلة التى

تنتهى معظمها بالنجاح. ذلك التراكم الكمى يهيئ الأرض لانتقال كيفى فى مستوى التغيير الاقتصادي والاجتماعى فى اتجاه الاشتراكية. ومن ثم لابد أن يهتم الحزب منذ الآن بدراسة مضمون الاشتراكية وأشكالها وأنسب الوسائل لتحقيقها فى مصر وأن تثقف الكوادر والجماهير بالفكر الاشتراكى. وليس ثمة مايمنع الجمع بين النضال من أجل أهداف مرحلية والدعوة للاشتراكية. فالتجمع حزب اشتراكى وليس وارداً إطلاقاً أن يطمس هويته أو يقصر فى مهمته.

هذا، في إيجاز، صميم الخلاف السياسى داخل الحزب، ذلك الذى يضفى على نشاطه طابع الازدواجية أو فى أحسن الظروف التوفيقية. وهنا أيضاً لابديل للحسم. فعدم الحسم يهدد الحزب فى وجوده وإلا سيلقى كل طرف بمسئولية الإخفاق على الطرف الآخر، وندخل فى صراع عقيم يفتت الحزب وينفر العضوية الجديدة ويبعد عنا الجماهير. والأمل الحقيقى هنا هو الحسم بالطريق الديمقراطى الذى يعنى تولى الاتجاه الغالب مسئولية القيادة اليومية للحزب، ولايترتب عليه انسحاب الأقلية من الحزب بالتسرب التدريجى أو بانقسام جماعى. إننى أرى أنه من الأفضل أن يكون للحزب خط واضح (تنفذه قيادة قادرة) على الوضع الحالى بغض النظر عن التيار الذى سيحصل على الأغلبية. ولى طويل خبرة فى العمل فى وضع الأقلية فى حزب شيوعى لسنوات كثيرة. ومن الأسهل أن أكون فى الأقلية فى حزب يحاول ممارسة الديمقراطية الداخلية.

وأعتقد أن طرح الخلاف فى مستوى الفكر وبغض النظر عن أشكال التعبير عنه وأشخاص من يتبنونه هو السبيل الوحيد لمناقشة رصينة ومفيدة قد تنتهى بخط فكرى ثالث يتجاوز التناقض المطروح. أما توصيف أى فكر بداية بأنه بورجوازى أو بورجوازى صغير أو إصلاحى أو انتهازى فلن يثمر إلا التدنى بالأمور الموضوعية إلى مستوى المهاترات الشخصية وكذلك بث روح البغضاء فى صفوف مناضلين لكل واحد منهم تاريخه النضالى والحزبى. ومن الطبيعى تماماً أن يختلف مناضلون فى الرؤية والتحليل أو فى الاستراتيجية والتكتيك دون أن يفقد أيهم صفة المناضل ولاتقدير الآخرين. وكلنا فى النهاية بشر نجتهد مااستطعنا فى إطار نظرة علمية لقضايا المجتمع. فالحزب ليس مذهباً دينياً متطرفاً يدعى لنفسه العصمة من الخطأ ويسم بالكفر كل من يخالف رأى القيادة أو الأغلبية.

العلاقة مع التنظيمات اليسارية الأخرى : لاتتناقض صيغة التجمع تناقضاً جذرياً مع أى فريق من قوى اليسار ينظم نفسه فى حزب خاص. بل على العكس لابد أن تقوم بين التجمع وبين التنظيمات اليسارية الأخرى علاقة صحية من التعاون والمشاركة فى النضال تمهيداً للتحالف على أساس برنامج محددتتفق عليه الأطراف المعنية. ولاتقوم هذه العلاقة الصحية إلا على أساس الاحترام المتبادل وعدم تدخل أى طرف فى الشئون الداخلية لطرف آخر. ومن المعروف افتقاد تلك العلاقة منذ تأسيس حزب التجمع افتقاداً كاملاً. وقد حاولت قوى يسارية مختلفة أن تدفع بأعضاء منها إلى داخل التجمع ملزمة إياهم بخط التجمع. ونظرت قوى يسارية أخرى إلى التجمع على أنه غطاء علنى لنشاطها السرى وسعت لذلك إلى السيطرة على مواقع أساسية فيه.وظنت قوى ثالثة أن التجمع ظاهرة مرحلية يعيش أفرادها فيه ويجندون من داخله حتى تتاح لهم فرصة تكوين حزبهم. وفى هذا الجو غير الصحى أصبح من لاينتمى إلى مجموعة أو تنظيم خارج الحزب يحس بأنه غريب أعزل. لقد انتقلت أمراض اليسار التقليدية إلى داخل التجمع فأفقدته الحركة السريعة والواسعة وصدت عنه العضوية الجديدة التى لاتنتمى إلى هذا الفريق أو ذاك.

والمطلوب بعد تحديد هوية الحزب وخطه السياسى - إذا كان رأى الأغلبية له دور ضرورى - هو المناقشة الصريحة مع كل قيادات التنظيمات اليسارية لوضع الأمور فى نصابها وإحلال الثقة محل الشك ووضوح الرؤية محل الجدل الذى لاينتهى حول قضايا مزعوم بأنها نظرية، ذلك الجدل الذى يستغرق الجهد ويصرف الكادر عن مهامه بين الجماهير.

ولن أتطرق فى هذه المذكرة إلى قضايا التنظيم والنشاط الجماهيرى والعمل الإعلامى حيث إنه يمكن رد معظم أشكال القصور فيها إلى الخلاف الأساسى حول صيغة التجمع والعلاقة مع التنظيمات الأخرى».

وكانت رسالتى إلى الأمين العام هى الورقة الرابعة المطروحة على الأمانة العامة عند مناقشة نتائج انتخابات مجلس الشعب. وقد جاء فيها :

«لاشك أن نتائج انتخابات مجلس الشعب والصورة المؤلمة التى ظهر بها حزبنا ومجمل اليسار المصرى فى ضوء هذه النتائج قد صدمت الجميع، حتى الذين تحدثوا عن احتمال قريب مما حدث، وكالعادة تنوعت ردود الأفعال مابين الإحباط واليأس، والغضب والبحث عن طريق آخر، والتفكير فى مخرج أو حل يطور من عملنا ونضالنا الذى استمر فى إطار حزب التجمع ١١ عاماً كاملة.

وكواحد من الذين شاركوا فى بناء هذا الحزب من البداية، واحتل مواقع قيادية مختلفة فيه، فإن إحساسى بالمسئولية عما حدث لايختلف عن غالبية الزملاء.

ولكن مايشغلنى هو مسئوليتنا جميعاً عن تجاوز «المحنة» إذا جاز التعبير والتفكير فى المستقبل.

ولقد التزمت الصمت وفضلت فى اجتماع الأمانة المركزية أمس السبت أن أستمع إلى الزملاء وأتفهم ملاحظاتهم ووجهات نظرهم وقد استفدت جداً من الآراء الواضحة المحددة التى تفضلت سيادتكم بطرحها والزميلين **لطفى الخولى** و**عبد الغفار شكر** وإذا كان هناك اتفاق - كما أتصور - بين الجميع، الذين تحدثوا والذين لم يتحدثوا، على أهمية التركيز على العنصر الذاتى فى هذه المرحلة، أى نواحى القصوروالضعف فينا، كحزب وكيسار مصرى عريض، دون الوقوع فى هاوية جلد الذات وتصفية الحسابات الصغيرة وتبادل التهم.. فهناك - بلاشك اجتهادات وآراء متعددة فى تفسير الأزمة وطريق الخلاص.

وأعتقد أن طوق النجاة لنا جميعاً يتلخص فى ضرورة طرح كل الاجتهادات والآراء بصراحة كاملة، وأن نأخذ وقتنا فى البحث والنقاش داخل التجمع ومع كل القوى الصديقة والقريبة منا أو المتعاطفة معنا مهما تعددت مواقعها، دون أن يصرفنا ذلك بالطبع عن العمل الحزبى والعمل مع الجماهير.

من خلال هذا النقاش - الذى آمل أن يكون هادئاً وموضوعياً قدر الطاقة - سنصل إلى الصحيح الذى يؤكده ويدعمه الواقع فنتمسك به، ونبعد الاجتهادات الأخرى التى لاتثبت أمام الحقائق المجردة. لنصل فى النهاية إلى قناعة مشتركة لتجاوز الأزمة أو المحنة.

انها قضية أكبر من أى شخص أو تجمع أو تيار.

ولما كنت مضطراً للتغيب عن اجتماع الأمانة المركزية يوم الثلاثاء والأمانة العامة يوم الأربعاء لسفرى إلى المملكة العربية السعودية يوم الثلاثاء فى مهمة صحفية تستغرق أسبوعاً.. فقد فكرت فى كتابة ملاحظات سريعة حول هذه القضية الهامة آمل أن تكون أمام الزملاء فى اجتماعهم يوم الأربعاء القادم.. وهى مجرد ملاحظات تقبل الرفض والتعديل والتصحيح على ضوء المناقشة.

لماذا خسرنا معركة انتخابات مجلس الشعب

عندما قررت اللجنة المركزية دخول انتخابات مجلس الشعب فى ٦ أبريل، كان واضحاً أن الهدف الانتخابى الذى حددناه لأنفسنا مزدوجاً..

١ - محاولة اجتياز نسبة ال ٨٪ أو على الأقل الحصول على عدد من الأصوات يتجاوز ما حققناه فى انتخابات ١٩٨٤م.

٢ - محاولة الدفع بعدد من الزملاء الذين سيخوضون الانتخابات باسم الحزب فى المقاعد الفردية والذين حددتهم الأمانة المركزية بعد ذلك بعدد يتراوح بين ٥ و ٧ مرشحين.

ذلك بالطبع بالإضافة إلى الهدف السياسى والتنظيمى من المعركة.

وقد حددنا هذا الهدف الانتخابى واضعين فى الاعتبار ما أكدته اللجنة المركزية من الضعف التنظيمى للحزب والضغوط الحكومية والتدخل والتزوير سيتجاوز بمراحل ماتم خلال مايو ١٩٨٤.

وقد أسفرت المعركة عن النتائج التالية : -

أ - لم نستطع إنجاح أى من المرشحين فى المقاعد الفردية رغم أن هناك ثلاثة مرشحين على الأقل كانوا قاب قوسين أو أدنى من النجاح.

ب - لم يحصل الحزب طبقا للنتائج التى أعلنتها وزارة الداخلية إلا على ١٥٠٥٧٠ صوتاً بنسبة ٢١ . ٢٪ من جملة الأصوات الصحيحة ٩٨٠ . ٨٢٤ . ٦ صوتاً.

وهى تقل عما حصلنا عليه فى انتخابات ١٩٨٤ ب ٨٥١ . ٦٤ صوتاً (حيث كنا قد حصلنا على ٤٢١ . ٢١٥صوتاً).

بالمقابل فقد زاد ماحصل عليه الحزب الوطنى من أصوات ٨٩٥٢٨٦ صوتا وانخفضت نسبته من ٩٨٥ . ٧٢٪ إلى ٦٢ . ٦٩٪ وزادت حصة العمل بعد تحالفه مع الإخوان المسلمين والأحرار، ب٠٤١ . ٨٩١ صوتاً ونسبته من ٧٫٠٤٧٪ إلى ٥١ . ١٨٪ (احتل التيار الدينى حوالى ٣٨ مقعدا من المقاعد ال٦٠ التى حصل عليها التحالف) ونقصت حصة الوفد ٥٢٥٢٦ صوتا وانخفضت نسبته من ١١٣ . ١٥٪ إلى ٩٣ , ١٠٪.

أى أن الخاسر الأكبر كان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

ولاشك أن هناك أسباباً عديدة - من وجهة نظرى - تتفاوت فى أهميتها وراء هذه النتيجة يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - ضعف القوائم الحزبية فى أغلب المحافظات. وقد انفردت الأقسام (والمركز) وأمانات المحافظات أو لجانها بإعداد هذه القوائم.

والملاحظة العامة أن القوائم فى كثير من الأحيان اشتملت على أسماء كوادر حزبية عظيمة فى العمل الداخلى دون وجود جماهيرى، أو أسماء تستطيع الحصول على أصوات لابأس بها فى انتخابات المجالس المحلية ولكنها لاتملك الجماهيرية المطلوبة لانتخابات مجلس الشعب فى الدوائر الواسعة وغابت الأسماء والشخصيات ذات النفوذ القومى إما لإحجام هذه الأسماء أو لعدم ترحيب لجان الأقسام والمحافظات بهم.

ورغم صحة قرار الحزب بنزول عدد من الشخصيات القيادية ذات الثقل الجماهيرى فى المقاعد الفردية، فقد أدى عدم تعويضها بوجود كاف من الشخصيات القومية إلى إضعاف القوائم.

٢ - كشفت المعركة عن عدم نمو الحزب (إن لم يكن تقلص عضويته) وخواء البناء الحزبى بصورة مفزعة فى بعض المحافظات والأقسام والمراكز، وضعفه فى محافظات وأقسام أخرى.. بحيث خاض المرشحون المعركة فى غياب شبه كامل للحزب فى الدائرة. وهذا الضعف تتحمل مسئوليته أولاً القيادة المركزية التى عانت بدورها من اضطراب العمل.

٣ - غياب العمل الجماهيرى الحقيقى الذى يخلق زعامات طبيعية للحزب فى مواقع العمل والسكن. وهو أمر كنا نحسه منذ فترة طويلة، وتأكد لنا بصورة واضحة فى تجربة الحملة ضد إلغاء الدعم، حيث عجز الحزب عن جمع عدد معقول من توقيعات المواطنين، أو توزيع البيان فى أدنى صورة. وعبرنا جميعاً عن هذه الحقيقة إلى أن اكتشفنا مرة أخرى وبصورة فاجعة عزلتنا عن الجماهير وغيابنا عنها.

٤ - رغم المناقشات الطويلة قبل قرار نزول الحزب معركة الانتخابات، فقد بدا واضحاً خلال المعركة، أن فكرة المقاطعة كانت سائدة لدى قطاعات واسعة من الحزب فخضنا المعركة بنفسية المقاطعة.

٥ - ضعف الإمكانيات المادية للحزب بالمقارنة بالأحزاب الأخرى. ورغم أن المقارنة ظالمة إلا أن قضية الاشتراكات والتبرعات (وغيابها) كان عاملا على زيادة الضعف خلال المعركة.

٦ - لعبت الصراعات الداخلية فى الحزب والتى انعكست فى كثير من الممارسات التنظيمية وتحددت فى الخلاف حول الخط السياسى دوراً هاماً فى نتائج الانتخابات وهناك اتجاهين فى تفسير هذا الخلاف حول الخط السياسى.

الاتجاه الأول : يرجع الخلاف إلى سيطرة تيار سياسى (ماركسى متطرف) فى قول، ومجموعة ماركسية معينة، فى قول آخر، على الحزب تنظيمياً وإعلامياً وسياسياً، بصورة أخلت بصيغة التجمع وخطابه السياسى وعزلته عن الجماهير الرافضة لهذا الاتجاه. وانصافاً لأصحاب هذا الرأى، فهذه المقولة ليست بنت اليوم. فقد طرحت لأول مرة بعد أحداث يناير ١٩٧٧م. نتيجة لما جاء فى مذكرة مباحث أمن الدولة عن (المخطط الشيوعى السرى ومسئوليته عن أحداث الشغب الأخيرة ٢١ يناير ١٩٧٧) من أن بعض التنظيمات الشيوعية السرية دفعت بعناصرها القيادية إلى استغلال شرعية التحرك من خلال حزب التجمع الوطنى فى السيطرة على لجانه الرئيسية بهدف توجيه نشاط الحزب لخدمة أهدافها ومخططاتها وإيرادها لأسماء عدد من أعضاء التجمع وقياداته ضمن قائمة المتهمين تتهم بعضوية هذه التنظيمات الشيوعية. ثم شمول قرار الاتهام لعدد منهم باعتبارهم أعضاء فى هذه التنظيمات ثم عادت هذه القضية لتطرح بصورة أكثر إلحاحاً بعد المؤتمر العام الأول للحزب فى أبريل ١٩٨٠ ووصلت ذروتها فيما سمى وقتها بأزمة الحزب عام ١٩٨١. وتكرر الأمر بصورة ملحة بعد المؤتمر العام الثانى. وطوال هذه الفترة كانت الفكرة تصدر للحزب بإلحاح من خارجه أحياناً ويطرحها زملاء من داخل الحزب من خلال قناعات تكونت عبر ممارسات معينة وقد أعلنها الدكتور **يحيى الجمل** غداة استقالته من التجمع، كما رددها أخيراً الزميل **صبرى مبدى** فى الأسابيع السابقة للانتخابات.

وأشار اليها منذ أيام الأستاذ **أحمد بهاء الدين** فى عموده بالأهرام «يوميات» حيث عزا الهزيمة إلى سيطرة تيار ماركسى متطرف، وهى قناعة كونها **أحمد بهاء الدين** - كما أعلم - من ملاحظاته الخاصة ومن مناقشاته مع عدد من قادة الحزب مقتنعين تماماً بهذا الرأى.

وقد لعبت هذه المقولة دوراً فى انسحاب بعض القوى والشخصيات من العمل دون أن تترك التجمع وإن كانت قد عبرت فى الدوائر التى تتحرك فيها وداخل التجمع وخارجه عن قناعتها هذه. كما أدت

إلى الحرص على إعطاء دور ونفوذ لبعض الشخصيات عديمة النضالية والكفاءة أو لبعض من نعلم على وجه القطع أن عطائهم الحقيقى ليس للتجمع بل إن بعضهم كان معروفاً أن له علاقات خاصة بالحكم وبالحزب الحاكم.

إن هذه القضية لم يعد ممكناً أن تظل معلقة هكذا دون حل. خاصة وأن الجميع يدرك فى ظل الأوضاع الخاصة بمصر أن التجمع يضم فى صفوفه وفى لجنته المركزية **تجمعات ماركسية وناصرية وبعثية مختلفة.**

وعلينا أن نواجه أنفسنا بصراحة هل يقوى التجمع بلفظ هذه التجمعات جميعاً.. أم أن قوته تتحقق والحركة اليسارية عامة بالتعامل الصحى مع هذه التجمعات بوضوح وصراحة ؟.

هذا سؤال اعتقد أنه لايمكننا تجنبه ولابد أن نجد إجابة حاسمة عليه بعد مناقشة موضوعية هادئة.

وإذا كان لى أن أعلق على أصحاب هذا الرأى فى تفسير الخلاف داخل التجمع، فأرجو ألا يغضب الزملاء إذا قلت أن هناك تضخيماً ومبالغة فى هذه القضية التى تكاد تتحول إلى شماعة نعلق عليها كل مشاكلنا ونخفى كثيراً من خلافاتنا الأساسية.. ومع ذلك فلا أصادر على المطلوب وأعود فأكرر أن مناقشة هذه الطرح والوصول إلى حل له أمر فى مصلحة الحزب واليسار عامة.

الاتجاه الثانى : يرى أن الخلاف فى جوهره لاينبع من خلاف حول الأوضاع التنظيمية ووجود سيطرة من هذا الاتجاه الفكرى أو ذاك، ولكنه خلاف حول الموقف من السلطة والقوى السياسية المختلفة وأسلوب التعامل معها.

فهناك من يرى أن العدو والخطر الأساسى يأتى من تيار التعصب الدينى والتطرف والعنف بما فيهم الإخوان المسلمون والجهاد الإسلامى والتكفير والهجرة.. من الانقلاب العسكرى وصلته بهذه التيارات أو علاقته باليمين بشكل عام.

وبالتالى يرى أن معركتنا ليست مع الحكم والحزب الوطنى - رغم مسئوليته عن نمو هذا التيار وعدائه لليسار- وعلينا أن نسعى للتحالف مع الجناح الأكثر عقلانية فى الحكم ضد خطر الانقلاب العسكرى وضد التطرف الدينى، ضمن جهة وطنية واسعة، وهناك من يرى أن العدو والخطر الأساسى هو الوفد الذى يقف بقوة ضد كل انجازات الشعب المصرى التى حققها فى ظل ثورة ٢٣ يوليو منذ الردة عام ١٩٧١ ويقدم نفسه للأمريكان كبديل للحكم الحالى. ولايعطى نفس الاهتمام لقضية التعصب الدينى والانقلاب العسكرى.. وينتهى موضوعياً إلى البحث عن جسور للالتقاء بالحكم والحزب الوطنى.

وهناك من يرى أن الخصم الأساسى هو الحزب الوطنى الحاكم. فهو الذى قاد ويقود البلاد الى التبعية والارتباط بالغرب واسرائيل، وهو الذى ينهى عمليا دور القطاع العام والتنمية الشاملة المستقلة ويضرب مكاسب العمال والفلاحين ويفرض القوانين والممارسات المعادية للديمقراطية وينتهك الدستور ويمارس الفساد ويخلق الأرضية الحقيقية لنمو التعصب الدينى والوفد ثم يلوح لنا بخطرهم وبخطر الانقلاب العسكرى..

وقد عبرت هذه الاتجاهات الثلاثة عن نفسها داخل الحزب فى المناقشات وفى أدبياته وفى إعلامه، فى قضايا العمل الجبهوى والسياسات الاقتصادية وانتخابات النقابات والانتخابات العامة. .إلخ.

ويستطيع أى إنسان مخلص معايش لحياة الحزب أن يقول بشقة إن كل فصيل سياسى سواء كان ماركسياً أو ناصرياً أو قومياً أو ديمقراطياً أو تياراً دينياً مستنيراً توزع على الاتجاهات الثلاثة

بدرجات متفاوتة، بحيث يستحيل نسبة أى اتجاه إلى تيار أو فصيل بعينه.
وأعتقد أن حسم هذه القضية لترجيح أى من هذه الاتجاهات أمر ضرورى لوحدة الحزب.
٧ - وضاعف من الأزمة استمرار الانقسامات فى صفوف اليسار خارج التجمع واتساعه.. لافرق فى ذلك بين الشيوعيين أو الناصريين أو غيرهم من القوى اليسارية. وهو أمر شائع ومعروف ولايحتاج إلى تفصيل.
ويتحمل التجمع مسئولية أساسية فى التصدى لهذه الانقسامات فهو أمر يهمه بقدر مايهم هذه القوى.
وبعد فأرجو أن أكون موفقاً فى عرض هذه الملاحظات السريعة مؤكدا ماسبق قوله إنه ليس رأياً نهائياً، وأن النقاش الصريح الهادف إلى تجاوز المحنة وبروح تعلو فوق أى مصالح ذاتية أو اجتهادات خاصة هو وحده الكفيل بوضع أقدامنا على الطريق الصحيح. وشكراً».

روح المقاطعة .. تسيطر

عقدت الأمانة العامة جلستين لمناقشة نتائج انتخابات مجلس الشعب.
الجلسة الأولى فى ١٥ أبريل ١٩٧٨ ورأسها الأمين العام **«خالد محى الدين»** وحضرها ٥٧ من أعضائها، وتغيب بعذر ٥ أعضاء، ولم يتخلف الا تسعة أعضاء.وقد افتتح الأمين العام الجلسة بتقديم لمناقشات الأمانة المركزية، فقال : «انتخابات أبريل ١٩٨٧ أعطتنا صورة عن أوضاع الحزب، والتى تضعنا أمام اختيارين : أن نعيد بناء التجمع كحزب جماهيرى وقوة تاريخية مؤثرة فى الساحة السياسية، أو أن التجمع قد وصل إلى طريق مسدود.. الأمانة المركزية ناقشت الأزمة، ممثلة فى ضعف المستوى القيادى المركزى، وصيغة التجمع. وهناك اقتراحات عديدة، وقد كلفت الأمانة المركزية الزميل د. **فؤاد مرسى** بعرض ماانتهت إليه تلك المناقشات. وسأتقدم أنا فى نهاية الجلسة بالاقتراحات التى استقرت عليها الأمانة المركزية..»(٢٨)
وبعد مناقشات حول طريقة تناول القضية شارك فيها **«محمود المراغى، لطفى واكد، محمد سيد أحمد، إسماعيل صبرى، محمد طه، على النويجى، على إسماعيل، أحمد حسن»** أعطى الأمين العام الكلمة للدكتور **فؤاد مرسى** لعرض ماانتهت إليه الأمانة المركزية حول انتخابات مجلس الشعب.
قال د. **فؤاد مرسى** : «لست فى حاجة إلى التأكيد أن هذه الجلسة تاريخية ومشهودة فى تاريخ الحزب. وسيترتب عليها نتائج كثيرة بالنسبة لمستقبل الحزب. إن النتائج التى حصلت عليها الأحزاب والقوى السياسية فى انتخابات أبريل ٨٧، تهم مصر كلها.. زحف وتصاعد اليمين وتراجع اليسار. زحف اليمين الدينى خاصة والذى يحمل اتجاهات فاشية. واليسار الذى تراجع هو اليسار المصرى فى مجموعه.
وعندما ناقشت الأمانة المركزية هذه الظاهرة انتبهنا الى أن نتيجة الانتخابات لم تكن مفاجئة **«وإن كان حجم النتيجة هو المفاجئ لنا..** لقد كانت عناصر «النتيجة» فى خلفيتنا جميعاً ونحن نقرر خوض معركة الانتخابات. فقد فرضت علينا أزمة **«جماهيرية الحزب»** أن نتوقف أمامها «ثلاثة شهور» عقدنا خلالها ٢٤ مؤتمراً لكادر الحزب فى المحافظات انتهى آخرها يوم ١٣

فبراير ٨٧. وناقشنا فى تلك المؤتمرات كافة القضايا السياسية والتنظيمية والجماهيرية والتثقيفية والإعلامية. **لهذا كان من الطبيعى أن تنقسم اللجنة المركزية على نفسها.** فريق مع دخول المعركة أيا كانت النتائج. والفريق الآخر مع المقاطعة. وكلا الطرفين كان يدعم رؤيته انطلاقاً من إدراكه لقضايا وحقائق الوضع الحزبى.

وانتصر الرأى الذى يرى دخول المعركة. ودخل الحزب معركة انتخابات أبريل ٨٧ **تسيطر عليه روح المقاطعة. وأمام نتيجة المعركة** التى كنا نناقش احتمالاتها الواقعية، تبلور رأيان :

رأى يرى أن النتيجة «**مش بطالة**» وموضوعية بشكل ما لأنه لم يكن مسموحا لنا أن نحقق كسبا انتخابيا. وأن «**الرقم اليسارى**» مطلوب شطبه من المعادلة السياسية فى الساحة السياسية المصرية باستخدام كافة أساليب التزوير والقمع والتحكم فى النتيجة النهائية.

ورأى آخر يرى أن حجم النتيجة «**هى هزيمة**» حاقت بالحزب وأن هذه الهزيمة رغم التزوير والقمع والتحكم إلخ، تتطلب اتخاذ عدد من **الإجراءات الحاسمة سياسياً وتنظيمياً** حتى نستطيع أن نقيم حزباً جماهيرياً قوياً لليسار العريض فى مصر.

إن علينا أن نقوم بحسابات باردة وحكيمة.. المجتمع تغير ؟ نعم. الحكومة زورت ؟ نعم، **ولكن أيضا نحن لنا أخطاؤنا.** وقدرتنا على اكتشاف الأخطاء هى الطريق الصحيح. لأن «**الرضا**» بما حدث، بالنظر إليه فى إطار العوامل الموضوعية والذاتية التى تساق وتطرح، «**خطأ**». ومن جانب آخر فإن **الهلع وتسرب الهزيمة** الى نفوسنا دون إدراك لحقيقة الظروف الموضوعية والذاتية.. خطأ أيضاً، وكلا **الخطأين سيؤدى إلى مزيد من عزلة الحزب بل وإلى تصفيته.** ولهذا فإن علينا أن ندرس بهدوء وبحكمة النتائج التى أعلنت. وأن يضع كل منا قلبه ومشاعره مع هذه القضية الآن.

ثم قال د. **فؤاد** : لقد دخلنا المعركة – وعلى الرغم من كل شئ – بفدائية كاملة. الزملاء المؤيدون والمعارضون. وهناك أعمال بطولية لاحصر لها. مع أننا أدرنا المعركة «بروح المقاطعة» والأسباب التى أدت إلى تلك النتيجة لايمكن أن تنحصر فى «**الأداء الحزبى**».

وعندما ناقشت الأمانة المركزية الأسباب.. حللت الوضع سياسياً وجماهيرياً وتنظيمياً وإعلامياً. ووصلت إلى شبه اتفاق حول الأسباب التالية :

١ – **تآكل صيغة حزب التجمع لظروف موضوعية كثيرة** : فى ٧٦ تشكلت صيغة التجمع من طبقات وفئات واسعة من الجماهير الشعبية. ونجح لنا فى انتخابات ذلك العام ٤ نواب. وبدا للجميع مدى التأثير والوجود الذى يتمتع به الحزب فى الشارع. ثم جاءت «ضربة» يناير ١٩٧٧ وشنت ضد الحزب «حرب صليبية» وذهب رئيس الجمهورية إلى ضرورة مطاردة وسحق وقتل أعضاء التجمع. وكان لتلك الحرب التى تواصلت بصورة وأخرى أثرها الشديد على مساحة الحزب اجتماعياً وعضوياً، وتراكمت ظروف موضوعية وذاتية أخرى مع مبادرة الحزب لحمل لواء المعارضة المصرية لزيارة القدس ومعاهدة كامب ديفيد. وتتالت ظروف «جذرت» من توجهات الحزب يساراً. وهنا نحب أن نؤكد حقيقة ثابتة.. «لامجال للحديث عن مؤامرة شيوعية للاستيلاء على التجمع. **هذا كلام فاسد** ولامجال للحديث عن سيطرة وهيمنة تيار معين على التجمع. **هذا كلام فاسد أيضاً. لامجال إذن للاستيلاء أو السيطرة ولكن هناك ظروف موضوعية.. عضوية تتراجع وتنسحب. وعضوية تتقدم وتبرز ولكن يزداد اتجاهاً للماركسية وتخضع**

أكثر وأكثر لمزاج الجماهير وسخطها المتنامى. وهنا حدث خطأ أساسى.. عيب أساسى.. **«الخلط» بين وظيفة التجمع ووظيفة الحزب الشيوعى فى المجتمع. وطرحت تساؤلات : هل التجمع مقدمة أو بديل لحزب شيوعى ؟ أم هل نحن حزب شيوعى فى التحضير ؟ الإجابة كما انتهت إليها الأمانة المركزية.** هى النفى والرفض والمقاومة انطلاقاً من «قاعدة» المصلحة المشتركة للحزبين معاً. التجمع ليس بديلاً وليس واجهة ولن يكون تحضيراً للحزب الشيوعى حتى لو أراد الشيوعيون. لماذا ؟

- الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى اليوم، تشير إلى أنه مجتمع يتهيأ للاشتراكية.. مصلحته ومستقبله يرتبط بالتوجه للاشتراكية التى لم تعد مطلباً للطبقة العاملة وحدها، ولكن لطبقات وقوى اجتماعية على يمين الطبقة العاملة. هذا هو الوضع الموضوعى **«والأساسى»** الذى قامت عليه **«صيغة التجمع»**.. ليس حزباً قاصراً وأساسا على الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين، لأننا لاننافس فى هذا **الحزب الشيوعى المصرى**، ولا هو ينافسنا فى هذا التوجه. التجمع مجاله واسع وساحته الاجتماعية واسعة تمتد حتى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى. ولو اقتصر التجمع أساساً على الطبقة العاملة فستكون له **فكريته النقية الخالصة وله سياساته الجذرية.** ومن هنا فإن **الحزب الشيوعى المصرى** هو حليف التجمع الذى يتميز بصيغته التى تعبر عن اليسار المصرى العريض بكل قواه الوطنية والتقدمية. وهذا الكلام لم يكن واضحاً ومحدداً عام ٧٦ رغم وجود عناصره. والسؤال الآن :

كيف نرفع هذا الخلط ؟

أن يفهم كل عضو وبوضوح بالغ إن التجمع حزب سياسى له ساحته الاجتماعية الواسعة. وأن الحزب الشيوعى المصرى حزب ايديولوجى له ساحته الاجتماعية الأكثر تحديداً طبقياً. وأن استمرار هذا «الخلط» سيقود التجمع إلى مزيد من «الجذرية وإلى فكر مشفى طبقياً».

إن محور النقاش الذى يدور الآن فى ظروف المحنة يقول إن هذا **«الخلط»** هو «سر» تعثر التجمع فى السنوات الماضية وأن هذا **«الخلط»** قد انعكس على تحركنا ووسائل تعبيرنا **وخاصة الأهالى.**

* هذا «الخلط» قد امتد إلى الأداء الحزبى وخاصة فى مجال العمل الجماهيرى حتى كادت أن تنمحى الفروق بين التجمع والحزب الشيوعى ولاتتضح الحدود الفاصلة أمام الجماهير.

* التنظيم الحزبى. ولسنا فى حاجة للحديث عنه. فقد وضعت مؤتمرات الكادر الحزبى هذه المشكلة فى مكانها الصحيح...

- الوحدة الجماهيرية حيث تتوالد مشاكل الناس فى الوحدات الإنتاجية ... إلخ.
- تواجد الكادر الحزبى فى المنظمات لجماهيرية.
- العنصر الثالث والذى أبرزت معركة الانتخابات أهميته الحيوية ونعنى به «القيادة المحلية» التى تنشأ «تحت» وتعيش «تحت» وترتبط «بتحت» وتنسج علاقات حميمة وثيقة بين الحزب وجماهير الموقع وتبنى للمستقبل.
- إن «القيادة المحلية» هى القيادة الفعلية وهى تختلف عن القيادة المركزية التى لها وظيفتها.
- ترهل القيادة المركزية حيث تم تشكيلها على أساس **«مبدأ الممالأة والتراضى**

السياسى» وهو مبدأ خاطئ إلى حد كبير. لأننا إذا كنا نريد حزباً جماهيرياً حقاً فعلينا وفى إطار مراعاة كل الظروف أن نختار **«قيادة مقاتلة»** تندمج بكليتها فى العمل الحزبى وأن تصبح حياة الحزب هى حياتها وألا تكون القيادة **«مجموعة هواة»**. وإذا كانت هناك شخصيات وخبرات لاتتيح لها ظروفها **«التفرغ الكامل»** للعمل الحزبى فعلينا أن نشكل منهم هيئة **«مستشارين»** أو هيئة **«محاربين قدماء»** حتى تكون قيادة الحزب المسئولة عن إدارة العمل اليومى هى قيادة موحدة مع مجمل الحزب.

بالقطع هذا العرض لما انتهت إليه مناقشات الأمانة المركزية **«قاصر»** ومحتاج لتنويرات وإضافات وماقلته هو ماكلفتنى الأمانة المركزية بعرضه. وأرى فيه ممكنات تجاوز «المحنة» وأنا أحيى الأمانة المركزية التى ارتضت هذا التحليل على قساوته».(٢٩)

الحزب الشيوعى.. متهماً !

بعد أن انتهى د. **فؤاد مرسى** من عرضه حدد **«خالد محى الدين»** أربع قضايا وردت فى نقاش الأمانة المركزية للحزب، واقترح مناقشتها، وهى :

- **صيغة التجمع.**
- **القيادة المركزية.**
- **الأداء والتنظيم الحزبى.**
- **الخطاب السياسى للحزب والأهالى كتعبير عنه.**

وتكلم د. **إسماعيل صبرى عبد الله** بعد ذلك فأعلن اختلافه مع طرح الأمانة المركزية، ثم قرأ نص الورقة التى سبق أن قدمها للأمين العام ووزعت بعد ذلك على أعضاء الأمانة العامة. ثم أضاف : «لقد شخصت الورقة مواقف فكرية. وهناك مستويان أو خطان..خط التشدد بين إخواننا الماركسيين والناصريين، والخط الآخر وله أيضاً أنصاره من الماركسيين والناصريين. فلقد كنت من المجموعة التى ناقشت فكرة إنشاء التجمع على أساس فكرى وليس اجتماعى. وكنت أول من تحدث عن مشكلة «الصيغة». والتوجه الراديكالى الذى يحكم عمل الحزب ليس هو السبب الوحيد. فبدلاً من أن يكون التجمع «صيغة واسعة» وأن يحظى التحالف بين فصائله بالاحترام الواجب، اتجه التجمع إلى «الجذرية» سياسياً وتنظيمياً».

ورغم إعلان د. **إسماعيل صبرى** خلافه مع ماطرحه د. **فؤاد مرسى** باسم الأمانة المركزية فقد كان واضحاً أن هناك اتفاقاً فى أغلب النقاط بين الطرحين. وعبر أكثر من متحدث فى هذه الجلسة عن نفس الاتجاه، وبصفة خاصة **خالد محى الدين ومحمد سيد أحمد وعبد السلام رزق.**

قال **«محمد سيد أحمد»**. :

«من مصلحتنا أن نعترف بالهزيمة. وينبغى أن نقف اليوم ونعيد النظر إلى الأساسيات وإلى الصيغة وأن نملك قدرة إيجاد موقف حاسم وأن تحدث تغييرات جوهرية. وتذكروا أن **عبد الناصر** استقال عقب الهزيمة فى ٦٧ وأعادته الجماهير بشروط. والناس فى الخارج تتساءل : لماذا لم يستقل **خالد محى الدين** ؟

حزب **السادات** والتيار الدينى كانا وراء «الوفد» فى ٨٤، وفى ٨٧ وقفا وراء العمل. والدولة

وظفت وجودنا فى مواجهة التيار الدينى. لذلك كان يهم الحزب الحاكم وجودنا لخدمة مخططها لأن التيار الدينى يتصاعد. لذلك لا أستطيع أن أقول إن **دخولنا المعركة كان قراراً خاطئاً**. فإلى جانب الاعتبارات الموضوعية والذاتية فهذا هو ثمن الشرعية ولأن الدولة **تريد دفعنا إلى الطريق التحتى، إلى العمل السرى.**

- المشكلة الحقيقية أن لدينا برلمان به يمين حكومى ويمين دينى ويمين ليبرالى، وحزب العمل الذى كان منسوبا إلى اليسار انتهى. وفى مجتمع تعداده (٥٠ مليون نسمة) ليس معقولا ألايوجد تيار يعبر عن اليسار لعدم وجود **«صيغة صحيحة».. فكيف نخرج من هذا المأزق ؟**

لابد من وجود فاصل واضح بين الحزب الشيوعى وحزب التجمع خاصة وأن هناك مساحة اجتماعية يحتلها حزب العمل لحساب اليمين الدينى، وعلينا احتلالها لحساب اليسار. وهذه المساحة لاينبغى أن تذهب إلى الحزب الوطنى أو الحزب الشيوعى وألا يظل حزب العمل يستقطبها للتحالف.

الحزب الشيوعى حليفنا ولكنه ليس حليفنا الأول كما يقول البعض. لأن الناصريين حلفاء لنا. والتيار الدينى المستنير حليف لنا. وإذا لم نعط هذا التيار ممكنات الوجود الفاعل فإنى أخشى أن «يسحبه» اليمين مع أنه «مفتاح» الفترة القادمة. وبقدر مانبتعد وتتضح الفروق و الحدود بيننا وبين الحزب الشيوعى بقدر ماننجح.

إننا نريد تجديد دمائنا ولانريد قيادات صورية وأن يعود إلينا **خالد محى الدين** بشروط جديدة.

وتحدث بعده مباشرة **«خالد محى الدين»** فقال :

«لايوجد أحد كان فى الحزب فوق المحاسبة. ولقد كنت من أنصار دخول المعركة الانتخابية وخضت المعركة فى اللجنة المركزية لدخول الانتخابات. وللجنة المركزية أن تحاسبنى على ذلك الموقف. وأن أقولها بصراحة سأدخل أى معركة انتخابية لأنى أمين عام الحزب. والحزب الشيوعى يجب أن يدخل أى معركة سياسية أو انتخابية. وسندخل انتخابات المحليات والنقابات وميزة هذه المعارك أنها تجسد الأخطاء وتحللها وتردها إلى أصولها فضلاً عن التواجد وانتشار أفكار الحزب وبرنامجه.

فى معركتى الانتخابية دخلت إلى أكثر من (١٥٠قرية) ودخلت إلى كل بيت. وبرنامج الحزب يجد قبولاً، ولااعتراض عليه ولكن هناك تخوف من «هوية» الحزب.. ملحد أم غير ملحد. والموقف من تطبيق الشريعة والموقف من قضية أفغانستان.. هذا ماكان يواجهنا.

تجربة انتخابات ٨٤ كانت مريرة وأثارت وبلورت مزاجاً وتوجهاً يساريا ، وقد برز هذا فى المؤتمر الثانى، «٨٥» حيث احتل النقاش «النظرى» الجانب الرئيسى..

الاتفاق «الأردنى الفلسطينى» أخذ وقتاً أكثر مما يستحق من وجهة نظر رجل الشارع لأن مايشغلهم أكثر هو مشاكلهم، ولقد كنت قلقاً من ذلك الوضع لأن المعارضة لهذا الاتفاق كان رفضاً لأى اتفاق سياسى للمشكلة الفلسطينية، فى حين أن جزءاً كبيراً من الناس يؤيد الحل السياسى. وقضية الحريات الديمقراطية. أيضا قضية طبيعة السلطة فى مصر حظيت هى الأخرى بنقاش طويل ليقف أحد الزملاء ويطالب بمزيد من التحديد الطبقى. ومع أنى قلق من «التوجه اليسارى» فإنى أحترم كل عضو داخل التجمع يقدم عطاءه وينهض بمسئولياته.

الأمر الذى أحب أن أنبه إليه الزملاء وألفت انتباههم إليه بشدة أنه كلما تدهور الموقف فى مصر ومؤشر التدهور يتصاعد، أضطر إلى أن أتقدم ببرنامج أقل حدة. والبعض **يرى فى هذا**

«تراجعاً» وبعض الزملاء أوقف نشاطه دون أن يدركوا أو يفطنوا إلى أن الجماهير - رغم تنامى سخطها - تريد قضاء مصالحها. وأن «غلبة» القضايا النظرية على حساب العمل والمواقف العملية أدت - أيضاً - إلى خروج أعضاء آخرين. فضلاً عن أن صورة التجمع في الخارج.. أمام الجماهير أخذت طابع الحزب **«الماركسى»** على الرغم من أن قوائم مرشحينا ضمت أناساً عاديين.

إنى لاأقول هذا هو السبب الوحيد لأزمة الحزب. فهناك أيضاً تشكيل القيادة المركزية للتجمع بعد المؤتمر الثانى وأصارحكم أننى «جاملت» فى تشكيلها، الأمر الذى أصاب القيادة المركزية «بالترهل» وانعكس ذلك كما تعلمون على المتابعة السياسية التى واجهت الفشل أربع أو خمس مرات. إن **صيغة التجمع مطلوب منها أن تستعيد كل القوى مرة أخرى بدلاً من التشرذم الحادث فى اليسار.**

ومن جانب آخر فإن طريقة مخاطبتنا للناس ينبغى أن تتغير وأن تكون بسيطة. وأن يتحدد موقفنا ورؤيتنا للدين بطرح وإبراز القيم الدينية بمفهوم إيجابى، وأن تطبق الشريعة بقوانين مدنية يكون المصريون أمامها سواء - مسلمين ومسيحيين - مستلهمين فى هذا المبادئ الكلية للشريعة السمحاء.

يجب أن نعرف أن ممارسة أى نفوذ على السلطة من أجل التغيير سواء كانت السلطة صماء أم بها أجنحة لن يتم إلا بضغط جماهيرى. وصيغة التجمع ينبغى أن تهتم بالمواقف العملية وبالحركة الجماهيرية لأن الجماهير تتصور **أننا حزب متطرف ماركسياً، فى الوقت الذى يتحدد فيه أن طريقنا الأساسى هو الديمقراطية.. البرلمان والنقابات والمنظمات الجماهيرية. ولهذا فنحن نريد قيادة تعيش قضية بناء الحزب ويمكن أن تقيم وتشكل «مجلس إدارة الحزب» يضم كل الخبرات الهامة ويجتمع فى الأمور الهامة. يجب أن نضع خطة للإصلاح.. للصيغة - للأداء الحزبى - للأهالى . وعلى الأمانة العامة أن تجتمع لتنتهى من وضع هذه الخطة وأن نضع الأمور بين يدى اللجنة المركزية.**

وكان آخر المتحدثين فى هذا الاتجاه هو الزميل **«عبد السلام رزق»** أمين الحزب فى الشرقية، فقال :

«أبدأ كلامى بأن أذكركم بموقف لجنة محافظة الشرقية المقاطع للدخول فى المعركة. ومع ذلك عندما صدر قرار الأغلبية شاركت لجنة المحافظة بأقصى جهد لها وحققت نسبة أصوات بلغت ١٥٪ مما حققه التجمع.

وهنا وللمرة الثانية أعيد التأكيد على ماقلته فى اللجنة المركزية أن من يبدأ على خطأ يستمر على خطأ. وهنا نحن نواجه موقفاً صعباً أمام الجماهير فقد فشلنا فى إحراز نتيجة مشرفة فى الانتخابات فضلاً عن عدم تحقيق أي انتصار سياسى.

الأمر الثانى : أننا لسنا حزباً شيوعياً وأيضاً لسنا حزباً ناصرياً وصيغة التجمع التى تآكلت تعود إلى عدم استخدام وتطبيق اللائحة إلى وجود مراكز خاملة. ويجب أن يوجد فى الحزب الشخص التجمعى.

- الشئ الخطير فى قيادة الانتخابات أننا لم نوازن بين القائمة والمرشح الفردى. وكان رأيى أن

الدائرة التى بها مرشح فردى يهمنا مثل **لطفى واكد** كان يجب ألا ينزل فيها الحزب بقائمة وقد رفض ذلك الدكتور **رفعت**. بالإضافة إلى الترشيح الفردى فى المحافظات دون أخذ رأى المركز. وأيضاً عدم استماع المركز إلى رأى المحافظات. **وأنا أطالب هنا بإدانة هذا الموقف الذى لايفهم طبيعة المعركة الانتخابية، كما ينبغى محاسبة كل عضو لجنة مركزية صوت على دخول المعركة وتقاعس عن دخول المعركة أو بذل أى جهد إيجابى.**

لقد نشرت «الأهالى» برنامج الحزب الشيوعى ولم تهتم بمرشحى الحزب فى المحافظات عدا المرشحين الماركسيين ثم خصصت صفحتين لما يسمى بالمضحكخانة والرياضة وكان ينبغى تخصيصهما وتوظيفهما لخدمة المعركة والمرشحين.

مايقال عن وجود اتحاد شباب تقدمى واتحاد نساء تقدمى واتحاد فلاحين هو كلام على الورق لأننا لم نعثر على وجود ملموس فى المعركة ولهذا فأنا أطالب :

- بإعادة النظر فى تشكيل اللجنة المركزية بحيث تمثل المحافظات فعلاً.
- بإعادة النظر فى تشكيل الحزب وتحقيق صيغته الصحيحة. ».

لجان للمراجعة

فى المقابل ، كان أكثر المتحدثين، حتى ولو أيدوا بعض ماجاء فى طرح الأمانة المركزية لهم رؤية أخرى، سياسية وتنظيمية حول الانتخابات ونتائجها.

قال الدكتور **على نويجى**، وكان أول المتحدثين بعد الدكتور **اسماعيل صبرى**، قال :

«التزوير حكم أخلاقى وماحدث فى انتخابات أبريل ٨٧ كان **عملية تحكم فى التصويت لإخراج نتائج ذات طابع معين**. كثير من الأحزاب فقدت بنيتها التنظيمية «العمل والأحرار... إلخ» وكانت هناك مؤشرات لتلك العملية... اختلال الموازين لصالح إعلاء شأن الجماعات الدينية والخط والاضطهاد للقوى التقدمية. وكانت هناك تغييرات تجرى وتحالفات ذات طابع معين للوصول إلى نتائج ذات طابع معين وفى هذا كان اليمين الدينى يحتل موقعه داخل تحالف القوى والفئات الانفتاحية التى راحت تتجمع. موقف حزب التجمع **«شد»** عن هذا لأنه يمثل وجهة نظر الاستقلال الوطنى والاقتصادى فى مواجهة تحالف الانفتاحيين الذين خططوا للاستيلاء على مجلس الشعب وجاءت نتيجة الانتخابات تعبيراً عن عمليات **«الفرز»** الدقيق للقوى الاجتماعية.

هل هزمنا ؟ نعم. ولقد هزمنا من قبل. ومحاولة إقامة وضع من أوضاع التناظر أو المقارنة بين موقفنا اليوم، وموقف التجمع عام ٧٦ فيه تعريض لكيان الحزب ومساس بكرامته وقراءة غير صحيحة للتاريخ. لأن قوى التبعية... قوى الانفتاح الاقتصادى لم تكن قد تبلورت بعد. وكلما يتنامى ويتحدد خط التمايز وعملية الطحن والتبلور الاجتماعى، كلما تصاعدت عمليات الضغط والحصار على كافة القوى اليسارية بدءاً بالتجمع والشيوعيين والناصريين وصولاً حتى العناصر الوطنية، وكلما مضى الوقت، كلما تأصل وجود هذه القوى فى مواجهتنا. وهذه القوى الانفتاحية تضع الشعب بين خيارين : الانفتاح الحكومى أو الانفتاح المتستر برداء الدين.

إذا كان هذا هو التصور فما هو المطلوب ؟ المطلوب أن نستأنف المسيرة التى بدأناها قبل الانتخابات وإلا حكمنا على مؤتمرات الكادر الحزبى بأنها كانت مسرحية هزلية. وعلى هذا الأساس :

- البكاء على الانتخابات، موقف غير موضوعى وغير علمى. لأننا كنا فى الطريق لبناء صياغة جديدة للحزب الجماهيرى. وكان وارداً أيضاً أننا لن ندخل مجلس الشعب إلا فى إطار مع أحزاب وقوى سياسية أخرى أو مع الحكومة. **ونحن لم نقبل بهذا ولاذاك**. ولهذا أعتقد أن إعادة طرح **«صيغة التجمع»** يعنى العودة إلى **«دوامة»** المناقشات. وعلينا، ونحن نعد لقيادة الأمة فى المستقبل، أن نواصل المسيرة التى بدأناها قبل المعركة الانتخابية وأن نجد فى دروس الانتخابات مايجعلنا نمسك بناصية المنهج الصحيح. وأحب أن أكون واضحاً : لوحدثت انتخابات جديدة **فسندخلها**. المحليات : **سندخلها**. لأنه لايوجد حزب ينضج نفسه إلا على نيران الانتخابات. **وعلينا أن نتخلص من عقلية وشعور المهزومين لأننا «مش» مهزومين. نحن حزب يبنى نفسه**. حزب يتهيأ لقيادة الأمة عبر تحديات بالغة الصعوبة والشراسة. وأدعو الزملاء لأن يطووا صفحة الانتخابات بعد استخلاص دروسها المستفادة وأن يتطلعوا لبناء الحزب على هدى التوجهات التى بلورتها مؤتمرات الكادر الحزبى».

وتلا **د. نويجى** الزميل **«على إسماعيل»** أمين الحزب فى سوهاج فقال :

«معركة ٦ أبريل ألقت ضوءاً كاشفاً على واقع الحزب فجسدت أمام عيوننا السلبيات بحدة. فى الشق الموضوعى هناك التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخ.. وفى الشق الذاتى هناك قضايا البناء الحزبى والآداء الحزبى والتعبير الإعلامى والآداء الانتخابى. ووجهات النظر التى طرحت **«بشكل كلى»** تحتاج إلى مزيد من التدقيق لأن وثائق التجمع جاءت عقب تفاعل كامل بين كل وجهات النظر.

أن نعود إلى طرح صيغة التجمع من أولها يعنى كأننا نعود لنعيش فى أجواء ٧٦ متغافلين عن حقيقة مؤكدة .. أن النفوذ السياسى للتجمع أوسع من وجوده التنظيمى ويتخطاه بعشرات المرات، وأن أطره التنظيمية غير قادرة على استيعاب هذا النفوذ وتوظيفه وهذا هو جوهر المشكلة فى رأيى.

- القرى استقبلتنا بترحاب أكثر دفئاً من عام ٨٤ ووجهة نظر التجمع كانت مطروحة فى الشارع أكثر مما طرحت فى أى وقت.. العلاقة بين المالك والمستأجر والقطاع العام إلخ قضايا فرضناها داخل الحزب الوطنى. وخطؤنا الفادح أننا لم نستطع أن نمسك بالجماهير بشكل صحيح وأن نحصد مازرعناه.. إن العمل السياسى له أداؤه التنظيمى وأدواته الإعلامية، وجسورنا فى العمل الجماهيرى لم ترتبط بنسيج المجتمع فى منظماته ونقاباته. وحيث تواجدنا بشكل صحيح كان المردود السياسى والتنظيمى والانتخابى **«جيد». إن خطنا السياسى لايمكن أن يصل وحده ومهما كانت جاذبيته إلى الناس عبر الهواء فقط**. ولكن هذا الخط يحتاج إلى كادر حزبى وإلى قيادات محلية تترجمه إلى عمل ومواقف وتعبئة وتنظيم. ومن الجانب الآخر فليس كل كادر حزبى «صالح» لأن يكون مرشحا لمجلس الشعب. العملية الانتخابية لها مقوماتها وأدواتها وتحتاج إلى قيادات محلية لها ارتباطها الوثيق بجماهير الموقع وتمتلك قدراً من الخبرة والقدرة على الممارسة السياسية الصحيحة.

إن بداية الخروج من الأزمة.. أن تتحمل القيادة : الأمانة العامة وأن تنهض بمسئولياتها. وأن تعمل بمبدأ المحاسبة التنظيمية الذى ينبغى أن يشمل القيادات قبل الأعضاء».

وتحدث بعده الزميل **«محمد معاذ»** الأمين المساعد للحزب فى الشرقية فقال :

«بعض من سبقونى فى الحديث من الزملاء قفزوا فوق الموضوعات ولذا فأنا أود أن أعود إلى حيث صدر قرار الدخول فى الانتخابات. لأن كل ماقيل حول ظروف الحزب قبل دخول الانتخابات صحيح

ونحن فى الشرقية كنا نعيش هذا الواقع ونلمسه بكلتا يدينا. **ولأن السياسة هى اختيار بين بدائل. فإن السؤال هو : هل كان قرار دخولنا الانتخابات قراراً سليماً؟.** لقد صدر القرار بالأغلبية لأننا الحزب الوحيد الذى يحرص على ممارسة الديمقراطية الداخلية ومع ذلك فهل كان الصواب أن أدخل المعركة بقوات مهلهلة تسودها روح المقاطعة ؟ إن الجماهير فى الحقيقة كانت منصرفة عن عملية الانتخابات ولقد قال لى مدير الأمن : «إنتوا مصدقين إن حد حيروح الانتخابات؟» وعندما يكون الخصم ضعيفاً فإنه أكثر شراسة ولكننا تغافلنا عن هاتين الحقيقتين. وحتى عندما نقول إننا فقدنا أو تراجعنا فى حساب الأصوات (٦٠ ألف صوت عن انتخابات ٨٤) لانسأل أنفسنا : **ألم يكن ذلك راجعاً بشكل أو آخر لأننا دفعنا الحزب للنزول إلى المقعد الفردى؟».**

وأعقبه الزميل **«محمد طه»** رحمه الله، وهو من قيادات الحزب فى الدقهلية فقال :

«هناك عامل موضوعى لاينبغى تجاهله، وهو الواقع الذى تعيشه مصر اليوم والذى جرت فى إطاره الانتخابات. ومن جانب آخر فهناك عنصر فى إطار العوامل الذاتية بالحزب وهو رفض أغلبية أعضاء الحزب لدخول الانتخابات. وعندما صدر قرار الأغلبية، الناس دخلت للمعركة زى ماقال الدكتور **فؤاد** «بروح المقاطعة» الأمر الذى كان له تأثيره الفادح على نتائج المعركة وهذا يؤكد مرة أخرى أن قرار دخول الانتخابات كان قراراً خاطئاً وأن القيادة تتحمل مسئولية عدم سماع وجهة نظر «العتيلة» الذين يعملون تحت، أو وضع وجهة نظرهم فى حساباتها. ثم جاء ترشيح عدد من رموز الحزب فى المقعد الفردى ليقضى على أى أمل فى أن نتجاوز نسبة ال ٨٪ وهو ماأكده الأمين العام فى حديثه لجريدة الأهرام أثناء الانتخابات والذى ترك تأثيره السلبى على الأعضاء والأصدقاء والمرشحين وجمهور الناخبين.

هل كان الموقف السياسى للحزب له تأثيره السلبى على نتائج الانتخابات ؟ أبادر فأقول «لا». لا الموقف السياسى ولا البرنامج كان لهما التأثير الذى يعتقده البعض. وإذا كانت القيادة قد توقعت الخسارة فهذه مسألة تخص القيادة، ولكن ماذا نقول نحن للناس وإلى متى سنظل نخسر وإلى متى ستظل أصواتنا تضيع ؟.

أنا شخصياً سعيد بدخول الإخوان المسلمين فى المجلس، لأنهم شاءوا أم أبوا، عاجلاً أو آجلاً سيضطرون للخروج من دائرة الشعارات الغامضة المضمون والمثيرة لعواطف الناس، ليقولوا رأيهم فيما يعانيه الناس من مشكلات وهكذا سيجدون - أنفسهم لأول مرة - لايتسترون بعباءة الدين لتنقذهم من حقيقة مواقفهم وتوهماتهم قبل قضايا الوطن الأساسية.

ماهو مستقبل التجمع ؟ هل يبقى أم أنه - كما قال الأمين العام - وصل إلى طريق مسدود ؟ أعتقد أن ظروف مصر الموضوعية ماتزال تحتاج التجمع. وعلى التجمع أن يجمع صفوفه وأن يجمع قواه فى كل مكان وأن تتسع صيغته لأوسع دائرة من التجمعيين، وأن يقيم بناءً تنظيمياً فعالاً له أولوياته وتنظيماته المساعدة الحقيقية وليست مجرد اليافطات، وأن يقيم ويسهم فى إقامة منظمات جماهيرية ضاغطة وفعالة «كاتحاد الفلاحين» وأن يلعب دوراً رئيسياً فى العودة بالحركة التعاونية الزراعية إلى دورها الأصيل الخدمى والانتاجى لصالح فقراء وصغار ومتوسطى الفلاحين».

وتحدث الزميل **«فؤاد ناشد»** وهو من قيادات الحزب فى المنيا، فقال :

«لماذا التركيز على صيغة التجمع؟ وهل صيغة التحالف التى تجمع الإخوان والعمل والأحرار

متجانسة؟. ان الشارع ليس له علاقة بالصيغة، ولكن الشارع له علاقة حميمة مع الذين يقفون معه فى حل مشكلاته وهمومه، ويعيشون معه «تحت» ويحرصون على التواجد معه. وأنا أسأل أين كانت قياداتنا ولماذا لم تخض المعركة؟!.

إن ماحدث فى ٦ أبريل هو نتيجة محكمة ومرتبة - كما قال د. **على نويجى** - وراجعوا تصريحات «**يوسف والى**»، وقيادات الحزب الحاكم، تجدوهم يعلنون بصراحة وصفاقة أن التجمع لن يحصل على نسبة ال ٨ ٪. ثم جاء تصريح الأمين العام فى الأهرام ليؤكد ذلك.. ».

أما الدكتور **رفعت السعيد** أمين اللجنة المركزية ومسئول اللجنة التى أشرفت على الانتخابات فعلياً فقد قال : «أولا من حيث المبدأ أنا أريد إن أؤكد أن الأمور لو عادت، فإن رأيى سيكون مع دخول المعركة الانتخابية لأننا لو لم ندخل من الذى سيرفع شعاراتنا؟ «**الدين لله والوطن للجميع**» - «**الخبز والحرية**»..إالخ. ثم هل كنا سنكشف أخطاءنا؟ إن ترحيب الشارع بنا كان حقيقة وكان أمراً واضحاً واستطاع معظم الزملاء أن يتعاملوا معه وأن يتعلموا منه. فى أى مجتمع وفى كل المواقف والمعارك الحاسمة أو الفاصلة توجد شماعات تعلق عليها الأخطاء..

- التشدد أو التوجه السياسى.. وأنا أتساءل هل هناك تشدد أكثر من تشدد الإخوان المسلمين الذين أعلنوا شهيد على كل صندوق وضبطت معهم أسلحة؟ وأتساءل مرة ثانية : هل حزبنا سيزداد قوة إذا اتجه «**يميناً**» عن خطه أو تهادن؟ حزب العمل أو الوفد قد يزداد قوة إذا تهادن لأنه بطبيعته يمثل طبقات متهادنة.

إن علينا أن نأخذ كافة الظواهر والأسباب مجتمعة معاً فما هى هذه الأسباب؟

- نحن ندفع ثمن مبدئيتنا.. الإخوان رفعوا شعار «الاسلام هو الحل» والوطنى له شعاراته التى لم تعجب أحداً وفى مواجهتهم رفعنا شعار «الدين لله والوطن للجميع» الذى تخلى عنه حزب الوفد. وكان علينا أن ندفع الثمن مضاعفاً لأنه حتى الأخوة المسيحيين أعطوا أصواتهم للوطنى. مثال آخر : «الوفد» وضع على رأس أحد قوائمه أحد تجار المخدرات لأنه ذو سطوة ونفوذ فهل كان يمكن لحزبنا أن يفعل ذلك؟ مثال ثالث : هل كان يمكن الدخول فى لعبة التحالفات كما فعل العمل والأحرار؟أى حزب فى الدنيا له تحالفات فما هى التحالفات التى كانت أمامنا فى الساحة المصرية.

- داخل إطار النظام؟ مرفوض.
- الوفد يمين ومحافظ وإن تستر بالليبرالية.
- التحالف يمين متطرف وفاشى.
- اذن لايبقى أمامنا إلا جبهة المستضعفين.. الناصريين والماركسيين.

وللأسف فإن الوقائع تقول أن تكويناتهم فى المحافظات كانت عبئاً على التجمع بل وانحاز جانب أساسى منهما ضد التجمع.

توجه التجمع ليس قاصراً على الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة بل أيضاً للطبقات الدنيا الكادحة فى البورجوازية المتوسطة المنتجة، والتوجه العام ليس إلى اليسار داخل هذه الفئات البورجوازية لأسباب متعددة. وإذا كان اليسار بشكل عام يعيش فى حالة تراجع وهبوط، ففى المقابل نحن نشهد ونعيش الآن «مرحلة» صعود الموجة الدينية على النطاق العالمى. **والمقولة التى يطرحها البعض للتعامل مع التيار الدينى المعتدل هى صميم وجوهر فضيحة ريجان/جيت. ونحن لانستطيع أن نتغافل عن الدور الذى تلعبه شركات توظيف**

الأموال وشركات الاستثمار التى تتستر بعباءة الدين فى مقاومة التيار اليسارى ومقاومة المد الطبقى.

ثم اختتم د. رفعت السعيد كلامه بقوله : إن لدينا أخطاء كثيرة :

- ترهل الوضع القيادى المركزى وهنا أحب أن أسجل أن كثيراً من القادة الحزبيين عزفوا عن دخول المعركة على عكس قيادات حزب الوفد. كما أن كثيراً من قيادات الحزب لم تشارك فى المعركة بصورة إيجابية. **وهكذا دخلنا المعركة بنصف روح.**
- كثير من مواقف وعمل حلفائنا كانت موجهة ضدنا وعندى أمثلة.
- لم نطبق اللائحة ولم نعمل بمبدأ المحاسبة وتركنا الحبل على الغارب لمن يتقاعسون عن واجباتهم وحتى من يعملون ضد الحزب.
- المسئوليات الرئيسية ينبغى أن يتولاها متفرغون.
- الصيغة التجمعية تفتقد بالسياسة وتستعاد بالسياسة. أى إحساس الناس بهويتهم، فأنا لايهمنى أنا إيه؟ وانما رأى الناس فىَّ ايه. وهذا يتطلب تعديل خطابنا السياسى للجماهير أى تغيير أسلوب الحديث للجماهير».

واستأنفت الأمانة العامة نقاشها يوم الثلاثاء ٢١ أبريل ١٩٨٧. وكان ملفتاً للنظر تغيب ٢٣ عضواً بدون أعذار، واعتذار ١٣ عضواً للسفر (من بينهم الأمين العام) والمرض. ولم يشارك فى الاجتماع إلا ٤٣ عضواً. ورأس الاجتماع **لطفى واكد** الأمين العام المساعد. ولم تخرج اتجاهات النقاش عن الجلسة الأولى إلا فى التفاصيل. وانتهى الاجتماع بأن طرح «**لطفى واكد**» على الأمانة العامة اقتراحاً من الأمين العام «بتشكيل ٣ لجان لمناقشة القضايا المرتبطة بأزمة الحزب وسبل تطوير فعاليته» وهى :

١ - لجنة مراجعة التركيبة القيادية للتجمع. وتتكون من الزملاء «**خالد محى الدين**» الأمين العام للحزب - «**د. فؤاد مرسى**» أمين اللجنة السياسية» - «**د. رفعت السعيد**» أمين اللجنة المركزية.

٢ - لجنة مراجعة الآداء الحزبى وتتكون من «**عبد الغفار شكر**» أمين التثقيف - «**أبو سيف يوسف**» أمين الإعلام - «**محمد خليل**» أمين التنظيم.

٣ - لجنة مراجعة أداء «الأهالى»، وتتكون من «**لطفى واكد**» الأمين العام المساعد - «**د. إبراهيم سعد الدين**» عضو الأمانة العامة - «**حسين عبد ربه**» عضو الأمانة المركزية.

على أن تقوم كل لجنة بتقديم تقرير بما توصلت إليه من رأى، أو الآراء المختلفة، فى موعد غايته آخر مايو. وبناء على هذه التقارير وعلى مناقشة الأمانة العامة له، يعد تقرير شامل يعرض على دورة اجتماع اللجنة المركزية. وتفوض الأمانة العامة الأمانة المركزية بإعداد هذا التقرير وتحديد موعد اجتماع اللجنة المركزية فى يونيو ١٩٨٧ ».(٣٠)

ووافقت الأمانة العامة على الاقتراح.

تراجع.. وتعيينات

كنت طوال هذا النقاش خارج الوطن - فى السعودية - فى مهمة صحفية. وبعد عودتى بأيام

اتصل بي في الأهالي **«د. رفعت السعيد»** وأبلغني أن هناك دعوة من صحيفة **«برافدا»** لحضور الاحتفال بالعيد الخامس والسبعين لتأسيس صحيفة لينين. وبالطبع قبلت الدعوة، وسافرت إلى موسكو يوم الأربعاء ٢٩ أبريل وعدت في ١١ مايو ١٩٨٧. وكانت رحلة غنية بكل معنى الكلمة، احتككت فيها مباشرة بالجديد الذي يجري في الاتحاد السوفيتي في ظل **البريسترويكا**، والتقيت بعديد من قادة الأحزاب ورؤساء تحرير الصحف الشيوعية والتقدمية، فقد شارك فيها ١١٥ من رؤساء تحرير هذه الصحف، بعضهم يحتل مراكز قيادية في أحزابهم على امتداد قارات العالم.(٣١)

وقد زاملني في هذه الزيارة الصديق **«عبد العظيم مناف»** رئيس تحرير الزميلة **«صوت العرب»** وكان يرافقنا مترجم إسمه **«اسكندر»** يجيد اللغة العربية واللهجة المصرية إجادة تامة، ويعشق مصر وشعبها، ويتقن النكتة المصرية ويتابع باهتمام السياسة المصرية والعربية والعالمية، وقد أصبحنا أصدقاء معه بالفعل، وقمنا معا برحلة إلى **«تالن»** عاصمة **استونيا** بعد انتهاء الاحتفالات الرسمية لنشغل الأيام الباقية حتى موعد الطائرة. وكانت فرصة لاتعوض لرؤية واحدة من جمهوريات البلطيق.

المهم إن الرحلة كانت ممتعة، وجددت نشاطي الذهني والبدني.وقبل أن أغادر موسكو بأيام اتصلت ببعض الأصدقاء في باريس وبادر أحدهم بتوجيه سؤال لي : هل صحيح أنك ستترك **«الأهالي»** وأضاف أن الأستاذ **«خالد محي الدين»** موجود في باريس وصرح لبعض خلصائه أن الحزب في سبيله لإجراء تغيير في رئاسة تحرير «الأهالي»، على ضوء نتائج الانتخابات، وأنه - أي الأستاذ **خالد** - سيرشح **«فيليب جلاب»** رئيساً للتحرير بدلاً مني، ويفكر في اختيار صحفي محترف غير سياسي يتولى موقع مدير التحرير بدلا من **«صلاح عيسى»**. كان الخبر مفاجأة لي بكل معنى الكلمة. فلم يخطر ببالي أن يتم التعامل معي بعد هذا العمر معاً، والنضال والعمل المشترك، بهذه الطريقة المهينة. وقررت في نفسي أن أقدم استقالتي بمجرد عودتي للقاهرة، وتذكرت النقاش الذي دار بيني وبين **«رفعت السعيد»** وندمت لأنني لم أقدم استقالتي في مايو كما كنت أعتزم، ووافقت على الانتظار للحوار حول البديل..و.. و...

عدت للقاهرة مساء الاثنين ١١ مايو، وأبلغت **«فريدة النقاش»** زوجتي وزميلتي في الحزب وفي مجلس تحرير «الأهالي»، بما علمته عن طريق باريس، وبقراري تقديم استقالتي. عبرت عن عدم موافقتها على الاستقالة، وإن كانت لم تعارض بقوة أمام إحساسي البالغ بالمهانة، واقترحت أن أعطي نفسي مهلة للتفكير، واضعاً في الاعتبار أن المسألة ليست شخصية. ولكنها قضية سياسية في المقام الأول، واقترحت أن أناقش الأمر مع **د. رفعت السعيد.**

بعد أقل من ٢٤ ساعة، وأثناء دعوة على طعام الافطار (كنا في شهر رمضان المبارك) عند الصديق **«حلمي شعراوي»** تحدث معي حول ما أسماه «استمارة استطلاع الرأي» الخاصة بـ **«الأهالي»**، والتي وزعت على عدد من المثقفين وأساتذة الجامعات. وبدوت كالأبله، فلم أكن أعرف عنها شيئاً. وبدا الأمر تأكيداً لما سمعته عن طريق باريس.. عملية إخراج للقرار. وكنت قد توقفت قبل ذلك أمام اقتراح الأمين العام بتشكيل ثلاث لجان لتقييم الأداء الحزبي، واحدة منهم «للأهالي» لاتتضمن اسمي، وموافقة الأمانة العامة على ذلك.

وأبلغت **د. رفعت السعيد** بقراري الاستقالة، حتى لايحتج كما حدث عام ١٩٨٥ بأنني قدمت استقالتي دون تشاور معه أو حتى إبلاغه .واعترض **رفعت** بشدة. وقال إن القضية سياسية وليست

شخصية، وأننى أبدو كمن يهرب من الميدان ويستسلم أمام تيار، كان موجوداً دائماً فى الحزب ويمثل أقلية عالية الصوت، وأن مايبدو من قوة طارئة له عقب انتخابات مجلس الشعب (أبريل ١٩٨٧) لن تستمر طويلاً، إن الأمين العام يتجه إلى إعادة النظر فى التكوين القيادى للحزب كله بانتخابات مباشرة من اللجنة المركزية، وأن الأمر ليس موجهاً ضدى شخصياً..و ... و..

لم أقتنع بكل الحجج التى طرحها **رفعت**، واستمر الحوار طويلاً، ودخلت **فريدة** فيه مؤيدة لوجهة نظر **رفعت**.. وفى النهاية قبلت تأجيل قرار الاستقالة، وأخذ مهلة للتفكير وتقييم الأمور ومراقبة تطورها، وفى نفس الوقت أبلغتهم أننى سأرد بقوة على أى محاولة للإساءة لى. وأننى سأكتب للأمانة المركزية حول موضوع استطلاع الرأى، خاصة لما ورد به من أسئلة غريبة موجهة وطريقة توزيعه التى لاتتفق مع قواعد اختيار العينة العشوائية.

وبالفعل كتبت رسالة إلى أمين اللجنة المركزية نصها :

«السبت ١٦ مايو ١٩٨٧

السيد الزميل أمين اللجنة المركزية

تحية طيبة وبعد.. رجاء التفضل بإثبات نص هذه الرسالة فى محضر اجتماع الأمانة المركزية.

لقد فوجئت بقرار الأمانة العامة في اجتماعها الأخير (٢١أبريل) تقرير تشكيل لجنة خاصة بـ «الأهالى» ضمن ٣ لجان لبحث الأداء الحزبى والتكوين القيادى، وباستبعادى من اللجنة الخاصة «بالأهالى» رغم أننى مازلت رئيساً لتحريرها.. وبدا الأمر لى بعيداً عن السهو والصدفة، فلجنة الأداء الحزبى مثلا لم تستبعد أمين التنظيم، ولجنة التكوين القيادى لم تستبعد أمين اللجنة المركزية... وكأن هناك قراراً مسبقاً بإدانتى عن تهمة لاأعرفها. ولاأدرى كيف ستناقش اللجنة الخاصة بـ «الأهالى» كل مايتعلق بالماضى والحاضر - أو حتى المستقبل - دون أن يكون الشخص الذى وقع عليه عبء رئاسة تحريرها لمدة ٥ سنوات حاضراً ومشاركاً فى الرأى.. على كل لقد صدر القرار ولايملك أحد تعديله ولاأطالب بتعديله، ولكنى حريص على تسجيل هذا الاعتراض خدمة للعمل الحزبى والمستقبل.

ولكن مافاجأنى أكثر، أنه أثناء تناولى طعام الإفطار يوم الأربعاء الماضى فى منزل أحد الأصدقاء من غير أعضاء التجمع، أبلغنى أنه وعدد من المثقفين وأساتذة الجامعات، قد تلقوا استمارة استطلاع رأى حول «الأهالى» موزعة من الحزب. وكان موقفى بالغ الحرج، فلم أكن قد سمعت أى شئ عن هذه الاستمارة، ولا أعلم الجهة التى أعدتها أو قامت بتوزيعها، ولا الأسس التى يتم على أساسها هذا التوزيع.

إننى أعتقد مخلصاً أن هذا الإجراء - بالإضافة لما فيه من امتهان لشخصى ولرئاسة التحرير فى الأهالى - خروج على أبسط قواعد التنظيم الحزبى.

وأسمح لنفسى أن أطلب من الأمانة المركزية أن تطلب من الجهة التى أعدت هذه الاستمارة وقامت بتوزيعها أن تتوقف فوراً عن التوزيع. أن يتاح لى بصفتى رئيساً لتحرير «الأهالى» ولمجلس تحرير «الأهالى» الفرصة للاطلاع على هذه الاستمارة وإبداء رأيهم فيها. وإذا استقر رأى الأمانة المركزية على توزيعها بالصورة الحالية أو إجراء ماقد يكون هناك من اقتراحات لتعديلها.. أن تحدد الأمانة المركزية كيفية التوزيع، فكما لايخفى على الزملاء بأن اختيار العينة عملية هامة فى الوصول إلى

النتائج.

مرة أخرى أكرر أننى حريص على احترام الأسس التنظيمية وتأكيد احترام الزملاء فى الحزب لبعضهم البعض مهما اختلفت الآراء والحفاظ على كرامتهم، دون أى مصادرة على حقهم فى الصراع السياسى والتنظيمى مهما كان مداه.

ومع عميق شكرى واحترامى،

حسين عبد الرازق

عضو الأمانة المركزية ورئيس تحرير «الأهالى».

وأثناء النقاش قمت بلفت نظر الأمانة المركزية إلى وجود عديد من الأسئلة الموجهة، مثل السؤال حول أن «الأهالى» تسيطر عليها شلة وتعبر عن رأى الشلة أكثر من رأى الحزب؟، أو السؤال حول أن «الأهالى» تظهر الحزب كأنه حزب ماركسى وتساعد فى الخلط بين حزب التجمع وبين الشيوعيين؟.. وكذلك السؤال حول مدى تعبير «الأهالى» عن الخط السياسى للحزب؟، حيث إن الاستمارة موزعة على كثيرين من خارج الحزب. وقررت الأمانة المركزية فى جلستها يوم ١٦ مايو ١٩٨٧ إيقاف توزيع الاستمارة وحذف الأسئلة محل الاعتراض وأنه عند التوزيع يجب أن يشمل التوزيع فى الحزب كل أعضاء المستوى المحدد، وليس عن طريق اختيار أفراد بعينهم.

عند إبلاغ **د. إبراهيم سعد الدين**، اعترض على القرار. وتم حذف سؤال واحد وهو الخاص بمدى تعبير «الأهالى» عن الخط السياسى للحزب، واستمر الأمر على ماهو عليه. فوزعت الاستمارة بطريقة انتقائية.

فمثلاً الاستمارات الخاصة بالنساء، سلمت للسيدة **أمينة شفيق** التى اختارت من توزع عليهن الاستمارات وكان بينهم **أحد الرجال**. واستمارات معهد التخطيط وأساتذة الجامعات سلمت للزميلين **د. جودة عبد الخالق** و **د. إبراهيم العيسوى** (١٩ استمارة - ١٥ منهم ليسوا أعضاء فى أى حزب - ٢ أعضاء فى حزب التجمع - ٢ أعضاء فى أحزاب أخرى)، وكان بينهم **طالب وأحد المهنيين !**.. وهكذا.

وواصلت الأمانة المركزية متابعة إعداد تقارير اللجان الثلاثة. وتقرر أن تناقش الأمانة العامة فى جلستها يوم ٣ يونيه تقريراً من لجنة الآداء الحزبى، وتقريراً آخر من لجنة الآداء القيادى، على أن تؤجل مناقشة تقرير لجنة آداء الأهالى لجلسة أخرى حيث لم تنته اللجنة من إعداده.

واستغرقت مناقشة تقرير لجنة الآداء القيادى الجزء الأكبر من اجتماعات الأمانة العامة. عرض خالد محى الدين تصور اللجنة على الأمانة، وكان جوهره أن تقدم الأمانة العامة إلى اجتماع اللجنة المركزية فى دورتها الرابعة عشر (٢٥ - ٢٦ يونيه ١٩٨٧) استقالة جماعية لإتاحة الفرصة أمام اللجنة المركزية لانتخاب أمانة عامة جديدة (وأمانة مركزية). ويتم الانتخاب على النحو التالى :

- أمينان عامان مساعدان.
- أمين اللجنة المركزية.
- أمين اللجنة السياسية.
- أمين التنظيم.
- أمين العمل الجماهيرى.
- أمين الإعلام.

- أمين المالية.
- أمين التثقيف.
- أمين لجنة الانضباط الحزبى.
- رئيس تحرير الأهالى.

ويتم الانتخاب بالتصويت المباشر بين المرشحين لكل موقع، ولايجوز أن يرشح أحد شخصا آخر. وتتكون منهم قيادة يومية جماعية باستثناء أمين الانضباط ورئيس تحرير الأهالى).

- أمناء المحافظات جميعاً.
- ١٤ عضواً يتم انتخابهم بشكل مباشر من بين من يرشحون أنفسهم وبالتصويت السرى المباشر.

ووافقت الأمانة العامة بأغلبية ضئيلة على الاقتراح، وبعد مناقشات مستفيضة تقرر عقد جلستين يومى الأربعاء ١٧ يونيه والخميس ١٨ يونيه لاستكمال مناقشة بقية التقارير. وزع «تقرير أولى حول أداء جريدة الأهالى» صاغه **د.إبراهيم سعد الدين** ووقعه أعضاء اللجنة الثلاثة بعد مناقشة نهائية شارك فيها الأمين العام.(٣٢)

وقد توقفت طويلاً أمام هذا التقرير، فقد كان كاشفا عن حقيقة الموقف من رئاسة تحرير «الأهالى» وأبعاده، خاصة فى حديثه عن تعبير الأهالى عن العناصر الماركسية المتشددة، والكيفية التى قدمت بها العناصر الماركسية التى خاضت الانتخابات كعناصر مستقلة، وكيفية تقديم برنامج الحزب الشيوعى فى «الأهالى»، ودور «الأهالى» فى الخلط بين حزب التجمع والحزب الشيوعى والتأثير السلبى لذلك على موقف الناخبين من الحزب.. إلى آخره. وقد أعددت رداً مكتوباً على هذا التقرير أو بعض نقاطه، ولكن لم تتح لى فرصة الإدلاء به فى الأمانة العامة لأسباب سأشرحها بعد قليل. ولكن أهم ماتوقفت أمامه فى هذا التقرير قوله :

« وقد اجتمع الأمين العام للحزب (ورئيس مجلس إدارة الأهالى) باللجنة وطرح بعض الآراء ذات الأهمية، والتى تعبر عن خبرته العملية .. وطالب بضرورة مراعاة أن التجمع كحزب سياسى يجمع قوى سياسية واسعة بدءاً من يسارالوسط الى أقصى اليسار. وأن الكاتب أو الصحفى المسئول عن الجريدة لابد وأن يسعى للتعبير عن مجمل الاتجاه العام للحزب،**وليس عما يعتقد أنه صحيح ويتمشى مع اختياره الأيديولوجى**. وأن الجريدة لابد وأن تصبح أداة لتجميع القوى اليسارية والوطنية لا **أداة لتفريقها**. وطالب الأمين العام للحزب بألا يتم النشر فى القضايا الكبرى التى تمس مستقبل الحزب الا بتفاهم كامل مع قيادته وخاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات التأثير على العلاقات بالجماهير والقوى السياسية الأخرى. وترى اللجنة أهمية أخذ ملاحظات الأمين العام ورئيس مجلس الإدارة فى الحسبان وإعطائها الأهمية التى تستأهلها ».

كان واضحاً أن الأمين العام يوجه اتهاماً لى بتغليب اختيارى الأيديولوجى، وأن الأهالى تحت رئاستى عامل تفريق للقوى اليسارية والوطنية... إلخ.

ولاأخفى أننى للوهلة الأولى بعد قراءتى للتقرير أحسست بالألم والضيق. ولكن سرعان ماانقلب الأمر الى إحساس بالتحدى والراحة. فهاهى الأمور توضع فى نصابها ويتأكد أن الأمر رغبة فى تغيير خط وتكتيكات الحزب و«الأهالى» المتهمة بالتشدد والماركسية. وقدرت أن الحوار فى الأمانة العامة سيكون ساخناً وسيتيح لى فرصة لتصحيح الأوضاع وتسليط الأضواء على الأقلية القيادية الساعية إلى تغيير وجه الحزب وصورته.

قبل عقد الجلسة الأخيرة للأمانة العامة والتى سيناقش فيها التقرير، أبلغنى د. **رفعت السعيد** أن الأمين العام لن يطرح على الأمانة العامة تقرير لجنة «الأهالى»، وأنه سيطرح العدول عن القرار الخاص باستقالة الأمانة وبإعادة انتخابها بالتصويت الحر المباشر، أى الرجوع عن القرار الذى اتخذته منذ أسبوع فقط، وتأجيل كل هذه القضايا إلى مابعد اجتماع اللجنة المركزية. لم أفهم فى البداية السر فى هذا الموقف المفاجئ. وبعد بعض التأمل، قدرت أن البعض قد نصح الأمين العام بعدم طرح تقرير اللجنة الخاصة بأداء «الأهالى» على أساس أن أغلبية الأمانة العامة ستقف ضده وستساند رئيس التحرير، وبالتالى سيصبح أمر تنحيته صعباً، وأن الأمر مازال يحتاج بعض الوقت.

وفى الجلسة تحدث الأمين العام فأعلن أنه شعر أن قرار الأمانة العامة بالاستقالة الجماعية الذى اتخذ فى الجلسة الماضية لم يصدر عن قناعة كافية من الأعضاء وأننا نحتاج الى مزيد من النقاش، واقترح تأجيل كل التقارير وبدء نقاش سياسى بقرار من اللجنة المركزية. ووافقت الأمانة العامة، وكذلك اللجنة المركزية بعد ذلك.

وقبل أن يغلق ملف «الأهالى» إلى حين دعيت قبل اجتماع الأمانة العامة للقاء مع **«خالد محى الدين ولطفى واكد** ود. **رفعت السعيد»**، لأبلغ بأن هناك اقتراحاً بأن يحضر **لطفى واكد** اجتماع مجلس تحرير «الأهالى» بصفة دائمة وبرأسه، وأن يضاف **فيليب جلاب وجمال الشرقاوى** إلى مجلس التحرير، وأن الأمين العام يأمل أن أطرح الاقتراح بإسمى على الأمانة. كان الاقتراح مفاجئاً لى. وبسرعة شرحت وجهة نظرى. بالنسبة لحضور **لطفى واكد**، فهذا نص لائحى، بصفته نائباً لرئيس مجلس الادارة يستطيع حضور أى اجتماع لمجلس التحرير، وبرأسه طالما هو حاضرا، وبالتالى فالأمر يعود إليه ولاتوجد أى مشكلة. أما بالنسبة لضم **فيليب جلاب وجمال الشرقاوى**، وكلاهما كان عضواً بمجلس التحرير وانسحب لأسباب تخصه، فمن ناحية الشكل، فترشيح أعضاء فى مجلس التحرير اختصاص أصيل لرئيس التحرير، ويصدر القرار من مجلس الإدارة، وليس من أى هيئة أو مستوى آخر، وبالتالى فصدوره من الأمانة خرق واضح للائحة. وأنا لاأقترح ضمهما إلى مجلس التحرير. ومع ذلك فإذا كان الأمر يهم الأمين العام، فعليه أن يطرح هو الاقتراح، وسأكتفى بعدم الاعتراض والالتزام بتنفيذه، وهذا ماحدث وضم الزميلان بقرار من الأمانة العامة خرقاً للائحة صحافة الحزب الصادرة عن اللجنة المركزية.

وحضر الزملاء أول اجتماع لمجلس التحرير فى ٢٢ يونيه ١٩٨٧ بعد أن وجه الأمين العام الدعوة لهم بنفسه. ورحبت فى بداية الاجتماع بانضام الزميلين **فيليب جلاب وجمال الشرقاوى**، ورئاسة **لطفى واكد** لاجتماعات مجلس التحرير.

ورحب **لطفى واكد** بأعضاء مجلس التحرير جميعاً، وقال إن محاولة دفع الأداء الحزبى سابقة على الانتخابات. وأن أكبر أدوات الحزب فى هذا الدفع، هى الجريدة. وأن الوضع الجديد بإضافة زميلين إلى مجلس لاتحرير وتكليفه من قيادة الحزب بحضور اجتماعات مجلس التحرير، هو جزء من عملية دفع العمل فى الحزب وتحديد هويته بشكل أوضح.[٣٣]

لا .. لمبارك

ولم تكن الفترة الفاصلة بين هذا الإجراء المؤقت الذى اتخذه الأمين العام فى اجتماع الأمانة العامة

يوم ١٨ يونيه، وبدء الحوار حول الأهالى عقب اجتماع اللجنة المركزية فى دورة اجتماعها الخامسة عشر (٢٦ - ٢٧ نوفمبر ١٩٨٧)، فترة هدوء وسكون. بل كانت بدورها فترة صراع خفى تمهيداً للحسم.

وكان أول ماواجهته هو قضية الاستفتاء على رئيس الجمهورية، التى فرضت علينا مبكراً. ففى اجتماع اللجنة المركزية الذى عقد فى ٢٥ - ٢٦ يونيه ١٩٨٧ طرحت قضية موقف الحزب من الاستفتاء على ترشيح **حسنى مبارك** رئيساً للجمهورية لولاية ثانية. وكان هناك اتفاق على ضرورة أن تؤكد اللجنة المركزية الموقف المبدئى للحزب بضرورة انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه عن طريق الاقتراع السرى المباشر من بين أكثر من مرشح، أى الغاء قضية الاستفتاء على مرشح واحد تسميه الأغلبية فى مجلس الشعب.

ولكن اللجنة المركزية بعد هذا الاتفاق - توزعت على ثلاثة اتجاهات..

الأول وعبر عنه الزميل **حلمى ياسين** بصراحة ووضوح، بينما غلفه آخرون والتفوا حوله، يرى ضرورة أن يعلن الحزب تأييده للرئيس مبارك، وفى نفس الوقت دعوته لإعلان برنامجه . فقال **حلمى ياسين** : «لقد طرحت فى الأمانة العامة أن نتصل **بحسنى مبارك** قبل انتخابات مجلس الشعب، لكى نؤكد له أن نوابنا - فى حالة نجاح نواب لنا - سيصوتون له.ومازلت عند هذا الموقف. وأطلب أن نعلن برنامجنا ومطالبنا وندعو الرئيس **مبارك** إلى الالتقاء معنا حولها أو حتى حول جزء منها. ومطلوب أن نؤثر فى برنامج الرئيس **مبارك**، وأن نؤثر فى الناس بالنسبة لأهمية وجود البرنامج، وأن نواصل رفضنا للاستفتاء كطريقة لاختيار رئيس الجمهورية».

الثانى ويطلب أن تقرر اللجنة المركزية فوراً دعوة المواطنين للتصويت بـ «لا» فى الاستفتاء..

وعبر عن هذا الموقف **«نصر حلقه»** و **«أبو العز الحريرى»** و **«حسين عبد الرازق»**. وقد قلت أمام اللجنة المركزية : «أطالب اللجنة المركزية أن تتبنى العمل على تعديل الدستور بحيث تجرى انتخابات حقيقة لرئيس الجمهورية ولنائبه بين أكثر من مرشح ليختاره الشعب بالتصويت الحر المباشر. وأن ينص فى الدستور على أن يقدم الفائز بمنصب رئيس الجمهورية استقالته من الحزب السياسى الذى ينتمى إليه، وأن يكون بعيداً عن عضوية الأحزاب السياسية طوال فترة رئاسته.. إن أى قرار يتخذه الحزب بشأن ترشيح الرئيس **حسنى مبارك** يجب أن يكون مستنداً إلى فترة حكمه الأولى التى شهدت مزيدا من التدهور فى معيشة غالبية الشعب المصرى، وتعقد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ومزيداً من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وإصراراً عليا نتهاك الدستور، بتزوير الانتخابات العامة، وإصدار قوانين غير دستورية، واستمرار حالة الطوارئ لمدة ٦ سنوات متصلة، واعتماد التعذيب للخصوم السياسيين فى السجون والمعتقلات».

الثالث يعلق إصدار قرار من الحزب على إعلان الرئيس لبرنامجه فى المرحلة القادمة، وعبر عنه بوضوح **فخرى لبيب ومحمد عجلان** وآخرون. وقد انحاز لهذا الرأى غالبية أعضاء اللجنة المركزية بعد ما تبين أن إصدار قرار بالتصويت بـ «لا» صعب، وأن إصدار قرار بالتصويت بنعم لمبارك مستحيل.. وهكذا ختم **خالد محى الدين** الحوار قائلاً : «أنا أتفق مع ضروة تعديل الدستور.. وضرورة وجود برنامج تبدى الناس رأيها على أساسه. أما مايجرى حاليا فهو عملية تزوير ونفاق نرفضها».(٣٤)

ونص قرار اللجنة المركزية بالنسبة للاستفتاء على رئاسة الجمهورية على مايلى :

«تولى اللجنة المركزية اهتماماً خاصاً لمعركة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلادنا فى ظل تفاقم الأزمة الشاملة للمجتمع المصرى، ذلك أن الدستور والواقع مازال يعطى لهذا الموقع صلاحيات تتجاوز كل مؤسسات الدولة. وتؤكد اللجنة المركزية فى هذا الصدد موقفها المبدئى من أسلوب اختيار رئيس الجمهورية كما ينص عليه الدستور الحالى، والمتمثل فى اعتراضها على أسلوب الاستفتاء، ودعوتها لانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه عن طريق الاقتراع السرى العام من بين أكثر من مرشح كما جاء فى قرارات مؤتمر أحزاب المعارضة فى ٥ فبراير ١٩٨٧. وتتمسك اللجنة المركزية فى الوقت نفسه بمواقفها العديدة المعلنة من إدارة الرئيس **حسنى مبارك**، والتى تتضمن معارضتها لمجمل السياسات الاجتماعية والسياسية، التى كان ومازال مسئولا عن تطبيقها. وترى اللجنة المركزية من واقع إحساسها بأهمية هذا الاستفتاء وتأثيره على مستقبل البلاد فى السنوات الست القادمة أن يتم تحديد موقف الحزب، على ضوء البرنامج الذى ينبغى أن يطرحه الرئيس على الشعب، لمواجهة أزمة المجتمع الشاملة المتفاقمة وبخاصة فى المجالين الاقتصادى والديمقراطى.. وتكلف الأمانة العام بذلك».(٣٥)

والتزمت «الأهالى» بالقرار. وبدأنا حملة صحفية فى ثلاثة اتجاهات، **فضح حكم الرئيس حسنى مبارك فى فترة ولايته الأولى، التصدى لهوجة المبايعة.. الإلحاح على البرنامج.**

ففى أول عدد صدر بعد اجتماع اللجنة المركزية احتلت قرارات اللجنة الصفحة الأولى والسابعة وكتبت الافتتاحية حول نفس الموضوع، تحت عنوان **«انتخاب الرئيس والدستور والديمقراطية»**(٣٦) وركزت على عدد من القضايا فى مقدمتها قضية البرنامج.

وفى العدد التالى، كان المانشيت «المعارضة ترفض طريقة انتخاب رئيس الجمهورية».(٣٧) وخصصت الافتتاحية حول مظاهرات «المبايعة» التى نظمت للرئيس. وكتبت **«نجاح عمر»** فى الصفحة الرابعة حول «كدابين الزفة»، و **«فريدة النقاش»** فى يومياتها على الصفحة العاشرة عن «طقوس المبايعة». وبدأت على الصفحة الخامسة سلسلة المقالات حول الرئيس مبارك وسياسته خلال ٦ سنوات، وكان المقال الأول حول سلطاته وكونه صاحب القرار الوحيد فى مصر، ونشرت تحت عنوان.. **«هوجة «مبايعة» الرئيس حسنى مبارك - وحقيقة الفرق بين سياساته وسياسة الحكومة والحزب الوطنى».**

وتلاه فى ١٥ يوليو تحقيق احتل الصفحة الثالثة عن **«حكم مبارك فى أحاديث الناس اليومية»**(٣٨) ومعه كاريكاتير **«حجازى»** حول الاستفتاء. وفى الصفحة السابعة تحقيق حول **«أسبوع النفاق» «١٠٠ مليون مصرى (!).. يبايعون مبارك».** وعلى الصفحة الخامسة نشرت مقالى الثانى «عناوين مختصرة لديمقراطية **مبارك** الأولى».

وفى عدد ٢٢ يوليو كان المانشيت «موقف حزب التجمع من ترشيح مبارك» «نطالب ببرنامج للاصلاح الديمقراطى والاقتصادى وتأييد حقوق الفلسطينيين».(٣٩) وفى الصفحة السابعة نص قرار الأمانة العامة الذى أصدرته فى ١٨ يوليو تنفيذا لقرار اللجنة المركزية وكانت عناوينه..

«بيان هام للأمانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك للرئاسة القادمة :
سياسات السادات مازالت هى سياسات حسنى مبارك.
ليست لدينا أوهام حول حقيقة البرنامج الذى يقدمه المرشح للرئاسة.

لن نؤيد مبارك إذا لم يلتزم ببرنامج يتضمن على الأقل :

- **إصلاحاً اقتصادياً يحمل عبء الأزمة للطبقات القادرة.**
- **إصلاحاً ديمقراطياً يضمن سلامة ونزاهة الانتخابات العامة.**
- **التزامه بحقوق الشعب الفلسطيني وحقه فى تقرير المصير.»**

وكتب د. **محمود عبد الفضيل** تحت عنوان.. «حقبة جديدة من حكم مبارك والمعادلة الصعبة».

وفى ٥ أغسطس كتب **رفعت السعيد** يومياته عن الاستفتاء تحت عنوان «تسعون مليونا.. وأكثر».(٤٠) وفى ١٢ أغسطس كتب **محمد عودة** يوميات «الأهالى» تحت عنوان «فى المبايعة.. والمطالبة»(٤١)

وأصدرت الأمانة العامة للحزب يوم السبت ٢٢ أغسطس قراراً بإجماع أعضائها، يحدد نهاية الأسبوع الأول من سبتمبر، كحد نهائى، يدعو الحزب الناخبين بعده للتصويت «بلا» فى الاستفتاء على إعادة انتخاب **حسنى مبارك** رئيساً للجمهورية. وخصصت «الأهالى» افتتاحيتها يوم ٢٦ أغسطس لهذا القرار تحت عنوان «فى انتظار كلمة مبارك الأخيرة» (٤٢) وبالطبع لم يستجب **مبارك** لمطلب البرنامج. وبدأ الحزب اعتباراً من أول سبتمبر الدعوة للتصويت بـ «لا» لمبارك فى الاستفتاء.

وبدأت الأهالى اعتباراً من عدد ٢ سبتمبر فى تصعيد حملتها والتركيز على دعوة المواطنين للتصويت بـ «لا» وفضح سياسات **مبارك** خلال سنوات حكمه الست.

فكتبت على الصفحة الخامسة مقالاً بعنوان : «بشائر رئاسة مبارك الثانية»(٤٣) ركز على ماتسميه صحف «الموافقة» وأجهزة الإعلام الرسمية «بإنجازات الرئيس مبارك». وكتب **رفعت السعيد** يومياته عن «الرئيس.. والبرنامج.. وأشياء أخرى».

وفى العدد التالى كان المانشيت **«التجمع : لا لمبارك فى استفتاء الرئاسة». «خالد محى الدين : من حق المعارضين لترشيح مبارك التحدث فى الإذاعة والتليفزيون».**(٤٤) والافتتاحية «الشرقية.. وإنجازات الرئيس». وعلى صفحة (٥) أجرى **«صلاح عيسى»** حواراً مع **«خالد محى الدين»** حول استفتاء الرئاسة كان عنوانه «من حق المعارضين لترشيح **مبارك** أن يشرحوا وجهة نظرهم، وأن يشاركوا فى فرز الأصوات». وعلى الصفحة السابعة نشرنا نص بيان التجمع الذى يدعو الموطنين للتصويت بـ «لا» وكانت عناوينه على النحو التالى :

- التجمع يعترض على ترشيح **مبارك**.
- رفض الرئيس المرشح لإعلان برنامجه يضع مصر فى مأزق حقيقى.
- مبارك يتحمل مسئولية سد الطرق التى يمكن أن تؤدى لانفراج الأزمة.
- مبارك يعتبر مطالبته ببرنامج فرضاً للشروط.. بينما قبلت حكومته شروط صندوق النقد ورجال الأعمال بلا مناقشة.
- نقدر مايتمتع به مبارك من صفات شخصية طيبة.. لكن المسألة هى السياسات».

ونشرت «الأهالى» فى نفس الصفحة خبرا تحت عنوان «هوامش على القرار».. جاء فيه «صوت أعضاء الأمانة المركزية الحاضرون جميعا إلى جانب القرار باستثناء عضوين، طالب أحدهما أن يدعو الحزب للتصويت «بنعم» لمساندة **مبارك** فى مواجهة خطر الإرهاب المتستر بالدين، والحماية الشرعية

الدستورية. ووافق العضو الآخر على بيان الحزب كله، عدا الدعوة للتصويت بلا، وطالب أن تستبدل **بدعوة للامتناع عن التصويت**.

وبدأنا فى العدد التالى[٤٥] فى نشر شعارات مختلفة على صفحات «الأهالى» ضد انتخاب الرئيس مبارك، مثل.. «**لالمبارك**.. فى عهده أصبح العلاج استثماراً ومتاجرة بآلام المرضى».. «**لالمبارك**.. فى ٦ سنوات.. أصبحت البطالة تطارد خريجى الجامعات والمدارس الثانوية الفنية».. «**لالمبارك**.. أصبحنا نعيش على القمح المستورد والسكر المستورد واللحم المستورد واللبن المستورد». وكان عنوان الافتتاحية «**ديمقراطيتهم.. واستفتاء الرئاسة**». وكتبت على الصفحة الخامسة مقالاً تحت عنوان «**الكفر بالديمقراطية وتهديدنا «بالمستبد العادل» «سنتصدى لإرهاب السلطة ولإرهاب الجماعات المتطرفة خارج السلطة.. فكلاهما عدوان على الشرعية**» رددت فيه على مقال خطير لمكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور«مخاطر الديمقراطية بلا ضوابط». وعلى صفحة ٧ نشر تحليل إخبارى لموقف الأحزاب المصرية من انتخابات الرئاسة.

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٧[٤٦] كان مانشيت «الأهالى» : «**رئيس الجمهورية يصدر ٩٥ قانوناً سرياً** فى ستة أشهر»«القوانين تتناول اتفاقيات خاصة بالتسليح والقروض الأجنبية»، وذلك فى إشارة إلى مقال هام كتبه «**عادل عيد**» حول القوانين التى تصدر ولاتنشر. واحتل تحقيق حول «٦ سنوات على حكم مبارك بالأرقام» رأس صفحة الحياة السياسية (الصفحة السابعة).

وفى العدد التالى، وهو آخر أعداد «الأهالى» قبل يوم الاستفتاء على إعادة انتخاب **حسنى مبارك** رئيسا للجمهورية، كان المانشيت «**أحزاب وقوى اليسار المصرى ترفض سياسات مبارك**»[٤٧] فى إشارة إلى كلماتهم فى الذكرى السابعة عشر لرحيل **عبد الناصر** والتى نشرت على الصفحة الثالثة. والافتتاحية «مالمقصود بحملة الشتائم ضد المنادين «بلا» **لمبارك**».

وعلى الصفحة الخامسة وتحت عنوان بعرض الصفحة «استفتاء «الرئاسة» بين.. لا.. ونعم.. والممتنعين عن التصويت..» نشرنا ٤ آراء مختلفة الأول للدكتور **حسن نفعة** «هل من الضرورى أن نتوجه إلى « صناديق الاستفتاء؟»، والثانى **لمحمد سيد أحمد** «لماذا يقول التجمع«لا» **لحسنى مبارك**»، والثالث للدكتور **ماهر عسل** «الإجماع الوطنى بين انتخابات الرئاسة ومقاومة الإرهاب»، والأخير.. «بل نعم لإعادة **حسنى مبارك**» للزميل **إحسان بكر** مساعد رئيس تحرير بالأهرام. وقد رددت عليه(صفحة سبعة) بمقال كانت عناوينه..

«لم نسمع أن «حسنى مبارك» عارض قراراً من قرارات «السادات»..

الرئيس «منحاز» للسلطة «اليمينية» الحاكمة.

«عبد الناصر يرفض شروط صندوق النقد والسادات يعجز عن قبولها ومبارك يضع توقيعه عليها!!.

القضاء يصف نتائج الانتخابات بأنها تزييف لإرادة الجماهير».

وواصلت «الأهالى» فى الأعداد التالية بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالفوز «الساحق» للرئيس المرشح حملتها ضد الاستفتاء وسياسات الرئيس **مبارك**.

الأخبار .. طرف فى المعركة

وقد واجهنا خلال هذه المعركة عدداً من المشاكل بعضها داخلية وأخرى خارجية مع الحكم.

كان أول المشاكل ونحن نعد مانشيتات العدد ٣٠٩ الذى صدرفى ٩ سبتمبر، عقب قرار الأمانة العامة لحزب التجمع (السبت ٥ سبتمبر ١٩٨٧) بدعوة المواطنين للتصويت «بلا» فى الاستفتاء على ترشيح الرئيس **مبارك** رئيساً للجمهورية لولاية ثانية. كالعادة عقد اجتماع مجلس التحرير فى الساعة الثانية عشرة ظهر الاثنين (٧ سبتمبر) لمناقشة اقتراحات رئاسة التحرير للمانشيتات وأخبار الصفحة الأولى والافتتاحية، والمراجعة النهائية لمواد العدد.

اقترحت أن يكون مانشيت العدد سطرين على النحو التالى :

السطر الأول : **«التجمع يدعو المواطنين للتصويت فى استفتاء الرئاسة بـ**

السطر الثانى : **لا لمبـــــــارك»**

اعترض **فيليب جلاب** على العنوان المقترح باعتباره (على الصورة المقترحة) يتضمن مبالغة فى قوة الحزب، وستظهرنا بصورة مبالغة أمام الجماهير. ودار نقاش طويل استمر حوالى نصف ساعة. واقترح مانشيت بديل..**«التجمع : لا لمبارك فى استفتاء الرئاسة»**

وأخيرا تم التصويت على الاقتراحين. فنال الاقتراح الأصلى الذى تقدمت به ٤ أصوات **«حسين عبد الرازق - صلاح عيسى - محمد سيد أحمد - أحمد عز العرب»**، وحصل الاقتراح الثانى على أربعة أصوات أيضاً.. **«فيليب جلاب - لطفى واكد - عبد الغنى أبو العينين - وجيه الشريتلى»** وازاء التعادل، قلت إن لطفى واكد باعتباره الأمين العام المساعد للحزب ونائب رئيس مجلس الادارة يملك ترجيح أى الاقتراحين بصفته السياسية، فرجح الجانب الذى صوت معه، وهكذا عدل المانشيت ليحذف منه دعوة المواطنين بالتصويت «بلا» لمبارك(٤٨)

ولم يكن الخلاف فى الواقع قضية صحفية، أو خلافاً حول تقدير قوة التجمع، ولكنه كان قضية سياسية بالدرجة الأولى، وتباين فى المواقف من الرئيس، أكدته الأيام بعد ذلك، بل أكدته مشكلة أخرى أثيرت فى جلسة مجلس التحرير يوم ٢٨ سبتمبر، كنت قد اقترحت على **«صلاح عيسى»** بصفته مديراً لتحرير كتاب «الأهالى» أن يصدر عدداً خاصا من السلسلة بمناسبة الاستفتاء على انتخابات الرئاسة، يضم كل المقالات التى نشرت فى الأهالى منذ إعادة إصدارها فى ١٩ مايو ١٩٨٢ حتى لحظة إعداده. ووافق **صلاح** ولكنه اقترح أن أناقش الأمين العام **«خالد محى الدين»** ورئيس التحرير **«لطفى واكد»** أولا، وأن أتحمل مسئولية إعداده. ووافقت على الشرطين، وجمعت مادة الكتاب، وعرضت الفكرة على كل من **خالد محى الدين ولطفى واكد**، فوافق كلاهما بحماس، ولكن **خالد** اقترح أن أستأذن بصفة خاصة **د. إسماعيل صبرى عبد الله ود.إبراهيم سعد الدين** قبل نشر الكتاب والذى سيتضمن مقالات لهما نشرت من قبل فى «الأهالى» واتصلت بهما فوافقا بلا تردد. وأعد الكتاب ودفع به إلى المطبعة. وفى عدد ٩ سبتمبر نشر أول إعلان عنه فى الصفحة الأخيرة(١٢) بالأهالى يتضمن أسماء كل الكتاب المنشورة مقالاتهم - نقلا عن «الأهالى» - فى الكتاب واسمه..**«لهذا.. نعارض مبارك»**. وأثناء اجتماع مجلس التحرير فى ٢٨ سبتمبر أشار **لطفى واكد** أنه تلقى اعتراضاً من الزميل **«محمد عودة»** منذ أسبوعين على نشر هذا الإعلان بهذا العنوان متضمناً اسمه وبعد مناقشة قال **فيليب جلاب** إنه

أيضاً معترض على اسم الكتاب والإعلان هو **ومحمد عودة** وطلب تغيير اسم الكتاب. وتبين بوضوح أن الاعتراض ينصب على معارضة **مبارك**!! واقترح **لطفى واكد** إعادة طبع الغلاف بعد تغيير العنوان ولو تحمل هو شخصيا الفرق فى التكاليف. وانتهى النقاش إلى استحالة هذا التغيير الآن والكتاب لابد من صدوره قبل الاستفتاء. وكذلك فلم يكن مجلس تحرير «الأهالى» مختصاً بهذا الموضوع. بعد يومين صدمنا بخبر منشور فى الصفحة الأولى من صحيفة أخبار اليوم يقول إن هناك أزمة فى حزب التجمع بسبب كتاب «الأهالى»، وإن عدد من الكتاب قدموا احتجاجاً لنشر موضوعات لهم دون استئذانهم.

ولم نكن فى حاجة إلى ذكاء لمعرفة مصدر الخبر والهدف منه، وان كنا قد شعرنا بالمرارة من هذا الموقف ويبدو أن هناك آخرين كان لهم عتاب علينا - رغم موافقتهم على نشر مقالاتهم فى الكتاب - لعدم استئذانهم مقدما قبل إعداد الكتاب. وربما يكون معهم الحق، فقد أخطأت بالفعل، عندما تصورت أنه طالما نشرت هذه المقالات جميعاً فى «الأهالى»، فلست فى حاجة لاستئذان أصحابها قبل تجميعها فى كتاب واحد، خاصة وأن للكتاب وظيفة سياسية قد لايوافق الجميع عليها.

وبعد صدور العدد ٣١٠ فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٧ اكتفى **فيليب جلاب** بالاعتراض على شعارات «**لالمبارك..**» التى تكررت فى عديد من الصفحات، واعتبرها مظاهرة تتجاوز قوة الحزب، وقال لى بسخرية : «**دى عامله زى منشورات الأحزاب السرية بتاعت زمان..**»، وفى أثناء اجتماع مجلس التحرير فى ٢١ سبتمبر ١٩٨٧، سجل **فيليب** اعتراضه على المانشيت المقترح للعدد ٣١١ وهو.. «رئيس الجمهورية يصدر ٩٥ قانونا سريا فى ستة أشهر». وقد حدثت مواجهة بيننا وبين رئيس الوزراء، الذى تصدى فى جرأة يحسد عليها لتكذيب الخبر، ونشر التكذيب صباح الجمعة ٢٣ سبتمبر فى كافة الصحف اليومية الرسمية. ورددنا على رئيس الوزراء ببيان أرسلناه لجميع الصحف يفضح البيان الكاذب الذى أصدره رئيس الوزراء. ولكن الصحف جميعا خالفت نص القانون وامتنعت عن النشر. فنشرنا البيان فى العدد التالى فى الصفحة الأولى تحت عنوان. «نعم ٩٥ قانونا سريا باعتراف رئيس الوزراء». «**عاطف صدقى** ينفى.. ومضابط مجلس الشعب والجريدة الرسمية تؤكد مانشرناه». «عادل عيد يطلب إبلاغ النائب العام للتحقيق» (٤٩) ولكن المشاكل الحقيقية التى تعرضنا لها كانت مشكلتين :

الأولى تتعلق بالتحقيق الذى نشرناه حول إحياء التجمع للذكرى السابعة عشر لرحيل **عبد الناصر**، وتحدث فيه «**خالد محى الدين وأبو العز الحريرى ومحمد فائق وضياء الدين داود ونبيل الهلالى**» فقد تضمن التحقيق عناوين مشتقة من كلماتهم، ومن بينها عنوان يقول.. «**نبيل الهلالى: الموقف من ترشيح مبارك يفرز المعارض الأصيل من المعارض الهزيل من المعارض الدخيل..**»(٥٠) فى إشارة واضحة إلى تباين مواقف أحزاب المعارضة بين **التجمع** الذى دعا للتصويت بلا، **والوفد** الذى امتنع عن التصويت، **والعمل (والتحالف)** الذى صوت بنعم. ولكنى فوجئت بأن هناك من حول هذه العبارة - بقدرة قادر - إلى هجوم على الأعضاء القياديين فى الحزب الذين عبروا عن آراء مختلفة من انتخاب الرئيس فى الأمانة العامة والأمانة المركزية، وأن ابراز هذه الكلمة بالذات، مقصود من رئاسة تحرير «الأهالى» للهجوم عليهم والتعريض بهم لمخالفتهم لرأى رئيس التحرير «**وجماعته**»! وقد ظلت هذه المقولة تلاحقنا حتى غادرت «الأهالى»، وربما بعد ذلك أيضا.

المشكلة الثانية، كانت مصادرة العدد ٣١٢ من «الأهالى» وكتاب الأهالى بعد ذلك. وتبدأ القصة بعاملة التليفون فى الأهالى تحول مكالمة إلى «**صلاح عيسى**» ظهر يوم السبت ٢٦ سبتمبر ١٩٨٧. وعرف المتحدث نفسه باسم «**العقيد ريحان**» وهو اسم (كودى) كما قدرنا، ثم أملى على «**صلاح عيسى**» بياناً باسم منظمة «**ثورة مصر**». عرض علىّ **صلاح** الموضوع متشككاً، وأعطانى نص البيان كما أملى عليه. كان أول خاطر لنا أن المكالمة كمين لنا، حيث إن تليفون الأهالى مراقب وتسجل كل مكالماته. وبادرت بالاتصال «**بالعقيد حمدى عبد الكريم**» مسئول مكتب الصحافة فى مباحث أمن الدولة وأخبرته بالمكالمة ونص البيان. وسألنى هل ستنشر «الأهالى» خبراً عن الموضوع، فأجبته «فى الغالب». بعد قليل جاءت مكالمة من د. **رفعت** يسألنى عن هذا البيان. فأخبرته بالقصة، فقال إن «**العميد ماجد الجمال**» مدير مكتب المنظمات بالمباحث اتصل به، حيث علم بالموضوع من مفتش المباحث عقب اتصالى **بحمدى عبد الكريم**، وحذر من نشر الخبر.

صباح يوم الاثنين سألنى **صلاح**.. هل سننشر الخبر؟. أجبته بالنفى لأننى فقدت أصل البيان الذى أملاه المتحدث، حيث اختفى فى أوراقى وفشلت فى العثور عليه.

صباح الثلاثاء اتصل بى **صلاح** من المطبعة وقال لى إن العدد يحتاج خبراً فى الصفحة الأولى، ووعدته بالبحث عن خبر. بدأت فى إجراء بعض الاتصالات. وفجأة عثرت على البيان المنسوب لثورة مصر. وأعدت صياغته وأرسلته إلى **صلاح** فى مطبعة الأهرام، على أن ينشر فى الصفحة الأولى وبمانشيت بعرض الصفحة نصه.. «**فى مكالمة تليفونية من مجهول للأهالى: منظمة «ثورة مصر» تعلن تجميد نشاطها لمدة ستة أشهر**». ويقول نص الخبر :

«اتصل مجهول تليفونيا «بالأهالى» يوم الاثنين الماضى وأملاها مايلى :

«.. تعلن منظمة «**ثورة مصر**» أنها قررت تجميد نشاطها المناهض للوجود الأمريكى والصهيونى فى مصر لفترة لاتتجاوز ستة شهور حتى يتسنى لها إعادة البناء التنظيمى بما يسمح بالانفتاح والتفاعل مع أصحاب المصلحة الحقيقية فى التغيير والثورة على واقعنا الفاسد. وخاصة بعد أن تحقق حلم طال انتظاره، ألا وهو الاندماج مع الجبهة القومية لتحرير مصر تحت قيادة المناضل أبو شادى. وأخيراً نود أن نشير الى أن تجميد نشاطنا لايتعلق بما أشيع عن اعتقال بعض أعضاء المنظمة والتحقيق معهم بواسطة الموساد وأعوانه، حيث نحن قادورن على مواجهة الموقف والرد بكل قوة على رموز الخيانة والغدر. وسوف نبرهن لشعبنا العامل أننا معه دوماً على طريق الثورة نحو الحرية والاشتراكية والوحدة. توقيع : العقيد ريحان»

وقد قطع المتحدث المكالمة بمجرد انتهائه من إملاء البيان.. وكانت منظمة ثورة مصرقد نسبت لنفسها خمس عمليات إطلاق رصاص على عناصر تنتمى للموساد والمخابرات المركزية الأمريكية.

وقد أبلغت «الأهالى» نص البيان الى الجهات الرسمية المعنية.»(٥١)

فى الرابعة والنصف من مساء الثلاثاء ٦ أكتوبر انتهت سكرتارية التحرير باشراف **صلاح عيسى** من إعداد عدد الأهالى وإصدار أمر الطبع وغادرت مطابع الأهرام. فى حوالى السادسة والنصف اتصل بى تليفونياً بالمنزل «**العقيد حمدى عبد الكريم**» ليبلغنى بضرورة رفع الخبر وإلا تعرض العدد للمصادرة. وتلاه مدير مطابع الأهرام لينقل لى أن أحد ضباط مباحث أمن الدولة قد حضر وطلب توقف الماكينات عن الطباعة، لأن المحامى العام لنيابات أمن الدولة «**المستشار رجاء العربى**»، أصدر تعليمات شفهية بمصادرة الجريدة مالم يتم رفع خبر يتعارض مع واحد من

قرارات حظر النشر.

واتخذت على الفور قرارى بوقف الطبع ورفع الخبر، رغم عدم وجود أى تعارض بينه وبين قرارات حظر النشر، (ورجوت) **صلاح عيسى** العودة إلى المطبعة لإجراء التغيير الضرورى بعد رفع هذا الخبر، لقناعتى أن المطلوب عدم صدور العدد لمافيه من موضوعات وأخبار.

وفى الأهرام طلب «**صلاح عيسى**»، وفى حضور **أسامة سرايا** عضو مجلس نقابة الصحفيين من ضابط مباحث أمن الدولة الاطلاع على القرار، فأجاب بأن التعليمات شفهية. وبعد مناقشات طويلة تم طبع «الأهالى» طبعة ثانية «منقحة» بدون الخبر المشكلة.

فى الثانية صباحاً تلقيت أكثر من مكالمة تؤكد أن العدد مازال مصادراً. اتصلت بشركة توزيع الأهرام التى أفادت بأن خمس سيارات قد تحركت قبل ساعات وأن العدد الآن فى أيدى الباعة. ولم يكن الخبر صحيحاً. فقد ظلت «الأهالى» محتجزة حتى ظهر يوم الخميس. وأصبح شبه مؤكد أن المصادرة كانت تستهدف هذا العدد بصفة خاصة لما حواه من مواد تعارض انتخابات رئيس الجمهورية.

وقد نشرت «الأهالى» القصة كاملة فى العدد التالى. فكتب **مدحت الزاهد** يقول :

«.. ومما أكد كل هذه التكهنات أن «الأهالى» ظلت مصادرة طوال يوم الأربعاء حيث اتصل **حسين عبد ربه** من الاسكندرية مؤكداً أن «الأهالى» محتجزة فى مكاتب الموزعين، كما أكد نفس الخبر قادة التجمع ومراسلو الجريدة فى المحافظات، ثم قطعت جهيزة قول كل خطيب عندما داهمت قوات الأمن مطبعة مورافيتلى ظهر يوم الخميس الماضى وتحفظت على العدد ١٦ من كتاب الأهالى والصادر بمناسبة الاستفتاء بعنوان «**لهذا نعارض مبارك**» ومنعت تسليم الكتاب لشركة توزيع الأهرام، رغم أن الكتاب لم يتضمن أى خبر عن القضية المحظور النشر عنها، ورغم أن مؤسسات صحيفة أخرى كانت قد أصدرت كتبا لتأييد ترشيح مبارك!

تليفون الواحدة صباحاً

وعندما رن جرس التليفون فى منزل **حسين عبد الرازق** فى الواحدة من صباح الأربعاء، لم يكن يتصور أن الطرف الآخر على الخط هو ضابط من مباحث أمن الدولة يطلب منه الحضور فى العاشرة صباحا إلى سراى النيابة للتحقيق.

ففى واقع الأمر إن هذه الممارسة كانت قد توقفت منذ عشر سنوات بعد أن تم الاتفاق بين النقابة والداخلية أن يتم إخطار الصحفيين بحضور التحقيقات من خلال النقابة وبحضور ممثل عنها، وبالطبع لم يذهب **حسين عبد الرازق**، إلى سراى النيابة فى الموعد الذى حددته المباحث..

وفى صباح الأربعاء كان جرس التليفون يدق هذه المرة من مكتبه وكان المتحدث هو **عبد العزيز محمد** المستشار القانونى لنقابة الصحفيين الذى سارع بمبادرة منه فور علمه بنبأ المصادرة الى محكمة القاهرة الابتدائية المختصة والتى كان من الواجب عرض قرار المصادرة عليها، وهو مالم يحدث! وبعد قليل كانت **لمياء صبرى مبدى** على الخط تخبر رئيس التحرير أنها عدلت مع النيابة موعد التحقيق حتى السادسة مساء ليتمكن ممثل نقابة الصحفيين وكذلك المحامون من الحضور.

مبادرات لجنة الحريات

وبينما كان تليفون «الأهالى» مشغولاً بتلقى المكالمات التليفونية من المواطنين ووكالات الأنباء تستفسر عن صحة خبر المصادرة وأسبابه وبينما كانت أجهزة التيكرز تدق بمصادرة «الأهالى» وفى المقدمة **وكالة اليونايتد برس** التى سبقت الجميع بإذاعة الخبر قبل خمسة أيام من الاستفتاء على

الرئاسة الثانية **لمبارك**، كانت لجنة الحريات بنقابة المحامين قد بدأت اجتماعها الطارئ، وكان خبر مصادرة «الأهالى» هو البند الأول فى جدول الأعمال واطلع أعضاء اللجنة من خلال محامى «الأهالى»، على قرار حظر النشر والخبر الذريعة، فأكدوا جميعاً أنه لاتوجد صلة بين وقائع التحقيقات فى القضية المحظور النشر عنها والخبر الذى تم حذفه.

وطلب أعضاء اللجنة رقم وتاريخ قرار المصادرة وكانت المفاجأة الأولى أن القرار شفهى، وطلبوا نسخة من «الأهالى» بعد حذف الخبر - الذريعة - وكانت المفاجأة الثانية أنه لم يتمكن أحد من الحصول على هذه النسخة لأن الجريدة، وحتى بعد حذف الخبر، لازالت مصادرة.

وعلى الفور خرج **نبيل الهلالى** عضو المجلس إلى المكتبة للبحث عن قانون العقوبات، واتصل **د. جلال رجب** مقرر لجنة الحريات **بأحمد الخواجة** نقيب المحامين و **سامح عاشور** مقرر لجنة الحريات، الذى كان معتكفاً فى منزله للمرض - وتم اتفاق اللجنة على عقد مؤتمر صحفى فى الواحدة ظهر اليوم التالى الخميس، كما فوضت لجنة الدفاع عن الحريات وفداً كبيراً ضم ١٥ محامياً لحضور التحقيقات مع رئيس تحرير الأهالى.

ليلة القبض

وفى السادسة مساء، وفى سراى أمن الدولة العليا بالجبل الأخضر حضر **حسين عبد الرازق وصلاح عيسى** فى صحبة **محمد حسن الهنا** عضو مجلس نقابة الصحفيين والذى حضر التحقيق، وصبرى مبدى سكرتير عام نقابة المحامين، ود. **جلال رجب وأحمد نبيل الهلالى وعادل عيد** - الذى حضر من الأسكندرية ولحق التحقيق فور بدايته - من أعضاء مجلس نقابة المحامين **وعبد الله خليل وسيد عبد الغنى وسيد أبو زيد ومحمود العطار وأمير سالم وعلم الدين زلط وميرفت أحمد وخالد محمد طلعت ومحمد خالد الكيلانى وأسامة عبد المنعم ولمياء صبرى مبدى محامية الأهالى**.

وداعب **عبد العزيز محمد**، الذى أمضى الصباح فى محكمة القاهرة الابتدائية فى انتظار بدء الجلسة، **حسين عبد الرازق** الذى أضاع عليه إمكانية كسب قضية مضمونة، وفى انتظار بدء التحقيق كان **صلاح عيسى** قد دخل فى مناقشة حامية مع بعض المحامين كول كتابه، «مثقفون وعسكر»!

وفى هذه الأثناء وصلت سيارة من مباحث أمن الدولة وصعد المقدم **عادل عبد العليم** إلى مبنى السراى فى انتظار القبض على «**حسين عبد الرازق**».

التشكيك فى الجبهة الداخلية !

حوالى الساعة السابعة والنصف من مساء الأربعاء بدأت النيابة التحقيق مع **حسين عبد الرازق** وواجهته بما ورد فى محضرى مباحث أمن الدولة من أن نشر الخبر بالصورة الموجود بها بالعدد ٣١٢ يعد خرقا لقرار حظر النشر وتضمن تشكيكاً فى سلامة الجبهة الداخلية !! وسياسات النظام القائم والإجراءات التى يتخذها لصالح المواطنين !! وقد نفى **حسين عبد الرازق** هذا الاتهام، وأكد أن الخبر المنشور لايتعارض مع قرار حظر النشر، وأن الربط بين موضوع الخبر والقضية المحظور النشر حول تحقيقاتها، أمر يستحيل إلا على سبيل الاستنتاج المحض وحتى إن تحقق هذا الربط استنتاجا فالخبر المنشور لم يتناول من قريب أو بعيد وقائع التحقيق، وقال **حسين عبد الرازق** إن المسئولين عن الأهالى يتصرفون بمسئولية كبيرة فى مثل هذه الأمور، وقد سبق أن أعدمت ٤٠ ألف نسخة منذ

شهور قليلة مضت، عندما طلب منها حذف تصريح لمسئول عسكرى كبير عن الأخطار التى تهدد الأمن القومى.(٥٢)

وفى العاشرة من مساء الأربعاء أمرت النيابة بإخلاء سبيل **حسين عبد الرازق** من سراى النيابة، وعادت سيارة مباحث أمن الدولة خالية «مؤقتاً».

عاجل إلى نقيب الصحفيين

وفى هذه الأثناء أغلق رئيس التحرير باب الغرفة وأسرع فى إعداد خطاب عاجل إلى نقيب الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة، أشار فيه إلى جوهر الوقائع السابقة، وأكد على أن التوسع فى إصدار قرارات حظر النشر فى العديد من القضايا قد جعل هذه القرارات رقابة على الصحف، تخل بالحق الديمقراطى الأصيل وهو حرية النشر، وحق القارئ فى معرفة المعلومات، وأضاف رئيس تحرير «الأهالى» فى رسالته إلى نقيب الصحفيين أن الأهالى قد صودرت بشكل غير قانونى، وأن مباحث أمن الدولة قد اتصلت به هاتفياً فى الواحدة صباحا لإخطاره بموعد تحقيق اعتذر عن الذهاب اليه، لمخالفة الأعراف والتقاليد المهنية.

واختتم رئيس تحرير «الأهالى» رسالته إلى نقيب وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين بقوله «لقد قامت لجنة الحريات بمبادرة مشكورة بالدعوة لمؤتمر صحفى ظهر اليوم لمساندة حق الصحف فى النشر، ولعدم استخدام قرارات حظر النشر لفرض رقابة مسبقة على الصحف، فضلاً عن استخدام إجراءات عرفية لمصادرة عدد «الأهالى»، رغم رفع الخبر المذكور. وأتمنى والموضوع يخص الصحافة والصحفيين أن يقوم المجلس بواجبه الذى يفرضه عليه قانون الصحافة».

وفى صباح السبت وجه رئيس تحرير «الأهالى» رسالة ثانية إلى نقيب الصحفيين وأعضاء المجلس ضمنه البيان الصادر من لجنة الحريات بنقابة المحامين، وأشار فيه إلى تحفظ مباحث أمن الدولة على كتاب «**لهذا نعارض مبارك**»(٥٣)

واختتم **حسين عبد الرازق** رسالته بقوله : وإننى إذ أضع أمامكم هذه الحادثة الجديدة التى تنتهك الدستور والقانون وحرية الرأى وحرية الصحافة، أكرر أملى أن يقوم مجلس النقابة بواجبه الذى يفرضه عليه القانون فى موضوع يخص الصحافة.

غارة على الصحافة

وفى الواحدة ظهر الخميس بدأت وقائع المؤتمر الصحفى، الذى دعت إليه لجنة الحريات بنقابة المحامين ومثلها **سامح عاشور** مقرراً للجنة ومعه **نبيل الهلالى** و**عادل عيد** عضوا مجلس النقابة ومندوبو وكالات الأنباء والصحف العربية والدولية، وأسرة تحرير «الأهالى».. وبدأ المؤتمر ببيان نقابة المحامين الذى ألقاه **سامح عاشور** عضو المجلس ومقرر لجنة الحريات، والذى أدان قرار المصادرة باعتباره عدوانا على حرية الصحافة.

ورداً على أسئلة الصحفيين أعرب **سامح عاشور** عن استعداد نقابة المحامين للقيام بعمل مشترك مع نقابة الصحفيين للدفاع عن حرية الصحافة وحقوق التعبير، إذا مارأت نقابة الصحفيين ذلك، وأكد سامح عاشور أن لجنة الحريات تفتح أبوابها لكل القوى التى تتعرض للعدوان على حرياتها إذا ما أرادت هذه القوى الذود عن هذه الحريات مثلما حدث فى قضية الفنانين.

وأكد **نبيل الهلالى** أن الغارة التى تمت كان هدفها الصحافة وأن دور نقابة المحامين هو تسجيل موقفها من هذا العدوان. وتبنى القضية فى جانبها السياسى والقانونى إذا ماتحرك أصحاب الشأن،

وقال **الهلالى** إن نقابة المحامين نظمت إضراباً عاماً شاملاً فى العام الماضى، وهذا العام، لرد العدوان على كرامة المحامين.

وقد ضجت القاعة بالضحك عندما رد **الهلالى** على سؤال حول تعارض قرار المصادرة مع نصوص الدستور بقوله إن المشكلة عندنا هنا هى أن الدستور نفسه أحيانا يصادر!.

وأكد **عادل عيد** أن قرارات حظر النشر لاينبغى أن تستخدم بهدف سياسى أو للتعتيم على الرأى العام، أو للتغطية على فشل أجهزة الأمن، أو لترك الساحة منفردة لوزير الداخلية وبيانات أجهزة الأمن.

ودعا **عادل عيد** إلى تنظيم مجموعة بحث مشتركة من نقابتى الصحفيين والمحامين لدراسة وتأصيل قضية الحريات فى مجال العمل الصحفى تنتهى بعقد مؤتمر عام لإعلان ميثاق حرية الصحافة.

وردا على سؤال حول تدفق المعلومات من الخارج وحجبها فى الداخل قال **عادل عيد** إن هذا استخفاف بعقلية المواطن المصرى، فمن المؤلم أن تعرف أخبار بلادك من مونت كارلو أو لندن أو إسرائيل وأن يكون صوت أورشليم القدس، مسموعاً فى مصر أكثر من الإذاعة المصرية نفسها.

وانتهت وقائع المؤتمر الصحفى بإعلان نقابة المحامين تطوعها لرفع دعوى التعويض التى قررتها «الأهالى» ضد وزير الداخلية.

ولكن لم تنته المصادرات.. ولم نعرف بعد أين نقابة الصحفيين من كل ماجرى ويجرى.».(٥٤)

وعلى هامش هذه المواجهة مع السلطة أثار الأستاذ **لطفى واكد** مشكلة حول عدم عرض الخبر على مجلس التحرير، وانفرادى باتخاذ قرار النشر دون معرفة المجلس. وقال إن الأمر يبدو مقصوداً. وشرحت الأمر له وللأمانة المركزية، وبدا أنه تقبل تفسيرى للموضوع.

«كرم» يطلب الإقالة

فى هذه المرحلة أيضا، تصادف مرور خمسة أعوام على عودة «الأهالى» للصدور (١٩ مايو ١٩٨٢- ١٩ مايو ١٩٨٧) واقترح **صلاح عيسى** إجراء استفتاء بين عدد من قادة الرأى العام فى مصر.. ساسة وكتاباً وفنانين وصحفيين حول تقييمهم «للأهالى».. وأن ننشر آراءهم دون أى تدخل من هيئة التحرير. ووافق مجلس التحرير على الفكرة.

وقدم **صلاح عيسى** باسم الأهالى لهذا الاستفتاء قائلاً :

«لم نتذكر عيد الميلاد الخامس «للأهالى» إلا قبل موعده بساعات قليلة، فنحن فى معارك مستمرة لاتترك لنا وقتاً لتذكر المناسبات السعيدة، لأن كل عدد من أعداد «الأهالى»، معركة مع أنفسنا ومع خصومنا، ومع الواقع المحيط بنا !

ولم نكد ننتهى من تبادل التهانى وننظر إلى أكثر من ٢٦٠ من أعداد «الأهالى» أصدرناها على امتداد السنوات الخمس، ونقلب صفحاتها حتى قررنا أن نحتفل بالمناسبة بشكل غير تقليدى، فدعونا ٣٥ من القادة السياسيين والصحفيين وأساتذة الجامعات والمفكرين والأدباء والفنانين، لكى يقيموا الآداء الصحفى والسياسى للأهالى خلال تلك السنوات !

وكان الشئ الوحيد الذى يجمع بينهم، هو أنهم من المشتغلين بالعمل العام، فى أصعدته المختلفة،

أما بعد ذلك فهم يختلفون معنا - وإن لم يكونوا بالضرورة من خصومنا - ويختلفون فيما بينهم، فى الآراء والاجتهادات والرؤى، لكنهم جميعا ممن يهتمون بمايجرى على مساحة الوطن والأمة ويتابعون منابر الرأى..

وكنا نظن أننا سنستطيع نشر هذه الآراء كلها فى موضوع واحد، لكننا اكتشفنا أن ذلك من ناحية المساحة مستحيل، وآثرنا ألا نتدخل فى رأى وصلنا بالاختصار أو بالتلخيص، حرصا على أن نترك لصاحبه فرصة تقديمه للقراء بالشكل الذى يراه..

وفضلنا أن نخوض فصلاً جديداً من هذه التجربة الديمقراطية التى ميزت دائما «الأهالى»، فهى الجريدة الوحيدة تقريباً، التى تنشر دائما نصوص الانتقادات التى تتعلق بآدائها السياسى، والتى تجرى فى اللجنة المركزية لحزب التجمع، والأهم من هذا وذاك أننا أردنا أن نشجع غيرنا من الصحف المعارضة، وغير المعارضة، لكى تتيح لنفسها فرصة الاستماع للآخرين..

ومن المنطقى، ونحن ننشر النصوص الكاملة للآراء التى وصلتنا، أن يكون لنا حق التعقيب فيما يتعلق فقط بالمعلومات التى وردت فى بعض الآراء، لتوضيح بعض ماقد يكون قد التبس على أصحابها، بسبب السهو أو التدخل..

أما وقد تفضل بعض أصحاب الآراء، فمزجوا بين آرائهم فى «الأهالى» وفى «التجمع»، معا، فقد تركنا آراءهم كما هى، ولم نر فى ذلك خروجاً عن الموضوع، رغم أننا كنا قد طلبنا آراءهم فى الآداء الصحفى والسياسى للأهالى وحدها، ومن الطبيعى أن يمزج البعض بين رأيه فى الجريدة والحزب.

ونحن ننشر فى هذا العدد آراء المجموعة الأولى ممن اشتركوا فى هذا الاستفتاء من السياسيين وقادة الأحزاب وتضم السادة : **فتحى رضوان** والفريق أول **محمد فوزى** وعادل عيد المحامى وابراهيم **طلعت** ود. **نعمان جمعة** و**فريد عبد الكريم** ود. **مصطفى السعيد** (وزير الاقتصاد الأسبق) و**عزت قادوس** (رئيس المجلس المحلى الشعبى بالأسكندرية) و**أحمد مجاهد** عضو مجلس الشعب و**محمد عيد** عضو الهيئة العليا للوفد، كما تضم اثنين من كبار الأدباء هما **نجيب محفوظ** و**يوسف إدريس**.

وفى الأعداد القادمة سننشر آراء (ثمانية) من الصحفيين والكتاب هم (مع حفظ الألقاب ودون قاعدة للترتيب) **محمد حسنين هيكل** و**محمود عودة** و**كامل زهيرى**، ود. **لويس عوض** و**جلال عارف** و**محمود أمين العالم**، و**سناء البيسى** وستة من أساتذة الجامعات هم الدكاترة **محمد دويدار** و**أشرف البيومى** و**جلال أمين** و**ليلى عبد الوهاب** و**لطيفة الزيات** وستة من الفنانين هم **جميل راتب** و**محمد فاضل**، و**محمود ياسين** و**أنعام محمد على**، و**كرم مطاوع** و**نور الشريف**.

وهذه هى الحلقة الأولى من أوسع استفتاء صحفى هذا العام.».(٥٥)

وضمّت الحلقة الأولى آراء ناقدة هامة. قال شيخ المعارضين (المرحوم) **فتحى رضوان**: «..أحيى جريدة «الأهالى» بمناسبة إتمامها خمس سنوات متصلة غير المدة السابقة على توقفها فى أكتوبر ١٩٧٨ ولست أجامل رئاسة التحرير.. أو إدارة «الأهالى» إن كنت أقول إنها جريدة معارضة مثالية، وقد قرأت جرائد كثيرة للمعارضة مصرية وأجنبية وواظبت على قراءتها، منها «الأخبار» التى كان يصدرها «أمين الرافعى» و «السياسة» التى كان يصدرها الدكتور «هيكل» عدا الصحف التى تنطق بلسان المعارضة فى انجلترا وفرنسا، والأهالى بين هذه الجرائد كلها، تجمع بين المعارضة بالمقال

والمعارضة بالخبر والمعارضة بالتعليق والتحليل والحديث والصورة الكاريكاتيرية، ولديها أقلام تجمع بين الدعابة اللاذعة والجد الخالص فتصبح قراءة المقال كمشاهدة الصورة الكاريكاتورية متعة للذهن وترويحا عن النفس، وأهم مافى «الأهالى» أنها من ألفها إلى يائها تعمل بالمبدأ الذى تدين به.. فى التأييد والتنديد، ولا تضيع سنتيمتراً واحداً من مساحتها فيما لايتصل بهذا الهدف العظيم.

وفى كلمة : أنا من قراء «الأهالى» المواظبين والمعجبين، وأعترف بأنها خدمت الفكر السياسى، والصحافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بأسلوب الباحث والفاحص والمعلم. ولاينقصها فى رأيى إلا ترجمة المقالات عن الصحافة العالمية فلابد لها من باب كبير يطلعنا على ماتقوله الجرائد الكبرى فى الشرق والغرب كالنيويورك تايمز والنيوزيك والاندبندت والصنداى تايمز والفيجارو - إلى آخر هذه الأسماء الضخمة».

أما الصديق «عادل عيد» المحامى وأحد أبرز رموز وقيادات التيار الاسلامى، فبعد أن عبر عما يحبه فى الأهالى قال :«ولكن لايعجبنى فيها : افتقادها للموضوعية فى كثير من المسائل التى تمس الاتحاد السوفيتى وحلفاءه.. وأبرز الأمثلة على ذلك سلسلة المقالات التى نشرتها وبررت فيها التدخل العسكرى السوفيتى فى أفغانستان.. وهاجمت فيها المجاهدين الأفغان البواسل واعتبرتهم متمردين وقطاع طرق.

كذلك سكوتها على انتهاكات حقوق الانسان فى بعض دول الكتلة الاشتراكية المسلمة مثل بلغاريا.

وداخلياً لايعجبنى قصرها الحديث عن انتهاكات حقوق الانسان فى مصر بعد وفاة **عبد الناصر** فقط رغم أن الموضوعية تقتضى تناول ماحدث فى عهده وبذلك توزن الأمور بميزان واحد.».

ويقول «**فريد عبد الكريم**» وكيل مؤسسى الحزب العربى : «لاأتصور الحياة السياسية بدون «الأهالى» وحزب التجمع، فالأهالى أضافت للصحافة المصرية المقال الذى يقوم على فكرة واقعية عميقة وهى التى دافعت عن الخط التقدمى الأصيل والعريق وكانت منذ صدورها دعوة للمستقبل ولا أعتقد أن هناك غيرها قد أدى هذا الدور بالشكل الذى قامت به لدرجة أن «الأهالى» أصبحت عادة مصرية لدى التقدميين والاشتراكيين فلا يشعرون بأنهم قد اطلعوا إلا بقراءة «الأهالى» كما أنها قدمت آراء عدد كبير من المفكرين الذين تحولت أفكارهم الكبيرة العظيمة إلى مقالات.

وبصرف النظر عن الأخطاء أو الاختلاف مع «الأهالى» فى بعض الأشياء، إلا أنها تسير فى الطريق الصحيح، ولابد هنا أن نقول إن الأهالى غاب عنها أمران هامان :

**أنها لم تعبر عن اليسار المصرى بأعرض تياراته ومازالت تعبر عن تيار واحد تقريباً.

** الأمر الثانى : أن الأهالى ليست جماهيرية بالقدر المطلوب، ومازالت تقتصر على أحاديث مثقفين داخل الحجرات المغلقة.. ومن هنا ومطلبى ونصيحتى لمحررى «الأهالى» النزول للناس فى الشارع والبحث عن مشاكلهم الكثيرة وقضاياهم من الشمال إلى الجنوب وعرض هذه المشاكل على الخبراء لتحليل الواقع المصرى لوضع الحلول البديلة والعملية العلمية.».

ويقول **د. مصطفى السعيد** وزير الاقتصاد الأسبق : «ساهمت «الأهالى» بالكثير من حيث نقل وجهة نظر شريحة مهمة من شرائح اليسار المصرى إلى الرأى العام فى وقت اختل فيه التوازن السياسى بعد الهجمة اليمينية التى صاحبت الفترة الأولى من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى خلال السبعينات وجاءت «الأهالى» لتؤكد على الجانب الانتاجى للسياسات الاقتصادية والتأكيد على

البعد الاجتماعى والشعبى للتنمية وساهمت «الأهالى» وشجعت فى ترقية اتجاه الوسط إزاء الاتجاهات اليمينية خاصة فى الحزب الوطنى الديمقراطى ولاينسى «للأهالى» وقوفها مع قرارات ٥ يناير الاقتصادية.

ومن خلال التعبير الموضوعى الذى التزمت به «الأهالى» أضافت بعداً عاماً يجب أن تلتزم به صحافة المعارضة وهو الالتزام بالتحليل العلمى والبعد عن الإثارة والخبر الكاذب والتشهير بالخصوم السياسيين قد تختلف مع ماتكتبه جريدة «الأهالى» ولكن لايمكن أن نتجاهل بأن هناك وجهة نظر موضوعية لإضافة أبعاد جديدة لما تطرحه من قضايا ولهذا تتميز «الأهالى» عن غيرها.

ولقدأضافت «الأهالى» فى الفن الصحفى الكاريكاتير السياسى.

وما غاب عن «الأهالى» ليس بالكثير. عدم وجود مساحات كافية لتحليل الأحداث العالمية والنقص فى اختيار مايحدث خارج مصر وإن كان قلة صفحات الجريدة مبرراً لذلك وأيضا غاب إلقاء الضوء على بعض الجوانب الإيجابية لحياتنا المعاصرة مساهمة فى رفع معنويات المجتمع خاصة الشباب ومساهمة فى مصر الإنتاج.».

وقال **نجيب محفوظ** :«الأهالى جريدة معارضة ممتازة من حيث تعبيرها عن رأى اليسار المصرى ومتابعة هذا الرأى فى جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

والأهالى صحيفة متنوعة وممتازة، وتقرأ من «الجلدة للجلدة» سواء كان القارئ من اتباعها أو من معارضيها..

لكن ماألاحظه أن خطابها السياسى والثقافى موجه لخاصة المثقفين ولم تستطع حتى الآن إيجاد لغة مشتركة بينها وبين الجماهير وأنصح هيئة تحريرها أن تستمر فى الطريق الذى تسير فيه جريدتهم لكن يجب أن تبحثوا عن لغة.. جماهيرية مشتركة لخطاب الأهالى.».

وتحدث **يوسف إدريس** قائلاً : «تصادف أن يكون يوم عيد ميلادى هو يوم عيد ميلاد الأهالى فمبروك لكلينا..

وقد تابعت الأهالى، وخاصة الصفحة الثقافية التى كانت طوال السنوات الخمس مثال الالتزام الثقافى. وأعتقد أن كثيرين من الفنانين والكتاب والشعراء الذين نشرت لهم الصفحة كانوا يعتبرون هذا نوعا من التتويج، وأعتقد أيضاً أن ذوق السيدة **فريدة النقاش** ذوق حاد، ولذلك فالكتابة عن فنان أو شاعر أو كاتب أو تبنى الصفحة لهم معناه فى رأيى - اختراق حاجز الصوت.. حافظوا على هذه الصفحة.. وخلاصة ثقافتنا الحقيقية الباقية.. فالرياح شديدة وعاصفة، والظلام يوشك أن يدلهم. لكم منى كل ماأستطيعه من قدرة وتمنيات.».

وفى العدد التالى(٥٦) قال **د. لويس عوض** : «آخذ على الأهالى أنها جريدة تهتم بالتفاصيل، وتبرز أشياء لاتستحق الإبراز، لاأقول إنها لاتستحق الكلام عنها، ولكنها لاتستحق كل الضجة التى تثار حولها: مثلا «الأهالى» تهتم أكثر من اللازم بحكاية الإشعاعات وتلويث اللبن، «الأهالى» تتجاوب مع «الإشاعات أكثر من الحقائق فى بعض الأحيان.. وهذا خطأ تورطت فيه كل صحف المعارضة. أيضا لم أكن سعيداً بالحملة التى شنتها «الأهالى» بخصوص حكاية **سليمان خاطر**، لأنها خصصت أسابيع عديدة لهذا الموضوع دون أن يكون لديها معلومات حقيقية، وبالتالى اكتفت بظاهر الأمور. وكذلك إلحاح «الأهالى» على رفض **كامب ديفيد** دون تقديم بديل محدد، صحيح أن هناك عدداً كبيراً من المواطنين غير المتحمسين لكامب ديفيد مثلى، ولكننى أقبلها - كما قيل

قديما فى بلادنا فى موقف عدم القدرة على إيجاد بديل..

كما أفضل أن يوجد «ناس» من اليسار المصرى العريض للتعبير عن أنفسهم فى الجريدة بكم أكثر مما هو سائد.. «فالأهالى تعبر عن لون واحد من ألوان اليسار.. واليسار المصرى متنوع إلى حد كبير وعلى «الأهالى» أن تعكس بصدق هذا التنوع.».

وقال **محمود أمين العالم** : «.. ولكن برغم هذا الدور العظيم الذى تقوم به «الأهالى» فهناك بعض الملاحظات العامة والتفصيلية على أدائها السياسى والمهنى أكتفى منها بملاحظات ثلاث :

* أولاً افتقاد الجريدة أحياناً للصيغة السياسية والأيديولوجية المحددة نتيجة للتداخل والخلط بين الأداء الحزبى المحدد والخط الجبهوى المتعدد والاجتهاد الفردى الفوضوى الخالص.

* ثانيا نقص المتابعة المتصلة فضلاً عن ضآلة المساحة المخصصة لقضايا العمال والفلاحين والنساء والشباب وقصور الخدمة الإعلامية الاجتماعية والثقافية.

* ثالثا السقوط أحياناً فى الآداء بين أساليب تعبيرية مبتذلة ومسفة وبين أخطاء مطبعية كثيرة وصارخة..

إن النقد معنى من معانى التحية والتقدير المسئول حرصاً على المزيد من التقدم والنجاح تحية صادقة وتهنئة حارة «للأهالى» ولكل العاملين بها..».

وقال **د. أسامة الغزالى حرب** : «وماغاب عن الأهالى هو : عدم إتاحة الفرصة للتيارات المستنيرة من خارج اليسار، وإن كان هذا لاينفى حقها الطبيعى فى التعبير بالأساس عن رؤية اليسار.

والاهتمام الشديد بالنواحى الهزلية على حساب المادة الجادة والموضوعية وليس «للأهالى» - وهى جريدة أسبوعية - نفس الاهتمام بالتغطية الإخبارية فتفوقت عليها الوفد.

وأتمنى أن تأخذ «الأهالى» فى اعتبارها الأولويات الحقيقية للمواطن المصرى سواء فى المفاضلة بين أولويات القضايا الخارجية والداخلية أو المفاضلة بين القضايا الخارجية أو موضوعات القضايا الداخلية تبعاً لاهتمام القارئ.».

وارتفعت نغمة النقد فى الحلقة الثالثة والأخيرة.(٥٧) فقال **د. عمر السباخى** : «.. ارتفعت «الأهالى» بمستوى التحليل السياسى بالنسبة لبعض القضايا خاصة فى السياسة الخارجية ومقالات **محمد سيد أحمد، وأمينة النقاش.**

ولكن غاب عنها التبسيط فى اللغة التى تقدمها للمواطن العادى، وكذلك الكاريكاتير أيضا وغابت عنها الأبواب العلمية لتغطية الاكتشافات والتطورات العلمية الحديثة رغم وجوده فى السابق لفترة وجيزة تحت مسئولية **د. عبد العظيم أنيس** كذلك غياب التحقيقات الميدانية ورأى المواطنين فى مشاكلهم اليومية.

وألاحظ أيضاً فى «الأهالى» بها نوع من الحلقية فى الكتابة تقتصر على بعض الكتاب بعينهم.. ولاتوجد موضوعات مطروحة من حين لآخر تدير حواراً يشترك فيه أكبر عدد ممكن من الكتاب والمواطنين..».

وقال **د. جلال أمين** : «أحب أن أهنئ «الأهالى» على المساهمة الرائعة التى قدمتها للحركة والثقافة السياسية خلال الـ ٥ سنوات الماضية.

ومهما وجهنا من نقد «للأهالى» فهى لاتزال فى نظرى أفضل جريدة فى مصر، أريد أن أذكر بوجه

خاص المستوى الرفيع لمناقشاتها للمشكلات الاقتصادية ومشكلة التعليم والشؤون العربية والخارجية وكاريكاتير «الأهالى» فى نظرى أخف الكاريكاتير السياسى المصرى ظلاً وأثقبه نظراً.

واهتمام «الأهالى» بالحياة الثقافية فى مصر أقل بكثير مما يجب، وأحادى الجانب أكثر مما ينبغى والمقالات السياسية والاقتصادية أطول مما يحتمل القارئ العادى و«الأهالى» لاتزال تتصور خطأً أن الوظيفة الوحيدة لجريدة معارضة أن تعارض، والحقيقة أن الحياة الاجتماعية والثقافية.. والسياسية أغنى بكثير من أن تحصر فى نطاق نقد الحكومة.

واهتمامات القارئ مهما كان ساخطاً فهى أوسع بكثير من مجرد التعبير عن السخط وليس بالمعارضة وحدها يحيا الإنسان والقارئ يصيبه الملل من عزف نغمة واحدة مهما كانت صادقة ويريد أن يسمع أحياناً مايبهجه مهما كانت شدة سخطه.

و«الأهالى» لاتفسح مجالاً كافياً لكتابات وطنية ويسارية من غير الماركسيين ومن ثم يبدو من مقالات «الأهالى» وكأن كتابها يخاطبون بعضهم البعض أكثر مما يخاطبون غيرهم من الناس.

ونصيحتى «للأهالى» أن تفسح مجالاً أكبر للكتاب الوطنيين واليساريين من غير الماركسيين وأن تفسح لهم على صفحاتها مناقشة بعض الفروض والآراء الماركسية نفسها فهذا فى صالح اليسار بوجه عام بل وفى صالح الماركسية نفسها. ».

وكتب **كرم مطاوع** رأياً ناقداً قال فيه : «فى اعتقادى أن رصيد «الأهالى» أقل من المتوقع، وكنت وكان، معى، الكثيرون ينتظرون من الأهالى موضوعية أكثر فى تناول القضايا العامة، وتحرياً أدق بالنسبة للمعلومات وحدة أقل فيما يتعلق بتناول القضايا ذات الطابع الشخصى.

لازالت «الأهالى» معقل أمل الكثيرين فى أن تجسد بالإحصاء وبالأرقام العلمية وبالدراسات المتأنية المتخصصة أحلام ملايين من الشباب والمواطنين المتعطشين لمنبر جيد وجاد يعكس الوجه الآخر والرأى الآخر فى القضايا التى تشغل البال على الساحة الوطنية والقومية وبالتالى تحقق لهم ذلك «التجمع التقدمى» القادر على مواجهة مشاكل الحاضر وطرح الحلول العلمية للمستقبل فى نغمة هادئة وبتجرد كامل عن الذاتية، وبعيداً عن الصراخ الذى يورط فيضعف الثقة وبالتالى يستبعد الكثيرين من مؤيدين.

غابت الرؤية الجماعية فى العمل وافتقدنا تعدد الأصوات والتخصيصات الفعالة بالنسبة «للأهالى» وطفا على السطح، بشكل يبدو أنه مستفز للكثيرين سيطرة أسماء قليلة جداً تعمل كل شئ كما لو أن «الأهالى» ملك لفردين أو ثلاثة رغم أن هناك أسماء تحظى باحترام وثقة فى مجالات وتخصصات نادرة تزخر بها «الأهالى» لكنهم هوامش بالنسبة للمانشيتات الكبرى **نسمع عن مجلس التحرير، ولكن أظن أن المجلس لاينعقد بالشكل الديمقراطى إلا فيما ندر** وألاحظ من وجهة نظرى أن «الأهالى» تخصصت فى أن تخسر مؤيديها إما بالتجاهل أو بالتجريح أو بافتراض غير ذكى أن من ليس معى ظاهرياً فهو ضدى وهذا مناقض لفكرة (التجمع) فيا أيها المتجمعون أدركوا أنفسكم والتفتوا إلى مواطن أقدامكم وأعرفوا من هو الصديق ومن هو العدو..

لاأريد أن أعلق على ملامح جيدة تتجلى فى كتابات أسماء محترمة عديدة مثل «**إسماعيل صبرى عبد الله**» و «**فيليب جلاب**» ولكن ٥ سنوات كانت كافية لأن تخفى الكثير من الأخطاء وأن يعيد الأستاذ **خالد** ترتيب أوراقه على ضوء التجربة.

أنصح هيئة التحرير بأن تتراجع إلى الخلف قليلاً وأن تقدم أمامها صفاً جديداً.... ».

وكان هذا الاستفتاء، وقرارنا أن ننشر كل ماقيل مثار تقدير لكافة التيارات داخل الحزب، فقد وجد كل اتجاه مايشبع رغبته ويعكس رأيه فيما نشر. وقال «خالد محى الدين» أنه أفضل عمل صحفى قامت به «الأهالى» فى الفترة الأخيرة.

وكانت الآراء التى قيلت فى هذا الاستفتاء فرصة لنا لكى نرد على بعض المقولات التى أصبحت وكأنها حقيقة من كثرة ماترددت وروج لها. وفى «صباح الأربعاء» فى العدد التالى مباشرة حدد مجلس التحرير النقاط التى تحتاج الى توضيح من جانبنا. وسلمت المادة لصلاح عيسى ليكتب «صباح الأربعاء» تحت عنوان «التحدى الحقيقى» ويوقعها «المحرر».

«أما وقد انتهى الاستفتاء الذى أدارته «الأهالى» مع ٣٢ من قادة الرأى العام (١٠ من السياسيين و٨ من الصحفيين و٦ من أساتذة الجامعات و٦ من الفنانين) حول أدائها الصحفى والسياسى خلال السنوات الخمس التى انقضت على بدء إصدارها الثانى، فمن حق الذين اشتركوا فى هذا الاستفتاء علينا أن نقول إننا أعجز من أن نوفيهم حقهم من الشكر، ليس لأنهم جميعاً - فيما عدا واحد - قد وجدوا فيما أديناه من دور فى الخدمة العامة بعض مايستحق الإشادة والتقدير، بل لأنهم جميعاً قد ساهموا فى إنجاح حلقة جديدة من تجربة ديمقراطية متميزة، أخذت بها «الأهالى» دائماً، وهى أن تنشر مايوجه من نقد الى آدائها وأن تتيح للمختلفين معها فى تقييم هذا الأداء الفرصة و الحرية الكاملة لإبداء وجهة نظرهم..

وفى رأى الذين شاركوا فى الاستفتاء أن «الأهالى» سياسياً نجحت فى أن تكون نقطة تجمع للأفكار التقدمية الغائبة، أو المتناثرة فى أغلب الصحف الأخرى وأنها وقفت بوضوح ضد سياسات الردة والتبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية للامبريالية الأمريكية.

وأكدت على الوجه العربى لمصر، وساندت الثورة الفلسطينية فكانت عنصر توازن فى مواجهة التيارات الداعية لعزل مصر، كما عبرت عن مصالح الأغلبية الشعبية الساحقة، وساندت نضال العمال والفلاحين والموظفين، ودافعت مع القوى الديمقراطية الأخرى.. من أجل إصلاح ديمقراطى جذرى، فى قضايا التعذيب والاعتقال والتزوير وكانت أداة لبلورة جبهة نضال مشترك بين مختلف القوى الديمقراطية واليسارية.

وفى هذا الجانب السياسى من تقييم أداء «الأهالى» برزت ملاحظة واحدة رئيسية تتعلق باتساع حجم التيارات اليسارية التى تعبر عنها «الأهالى» فهناك من يرون أنها تعبر عن حلقة ضيقة، وصلت المبالغة إلى حد القول بأن الذين يحررونها هم ثلاثة لايزيدون وهناك من قالوا أنها تصد عن صفحاتها غير الماركسيين أو أنها قاصرة على التجمعيين وحدهم بينها، ورأى آخرون إنها تعبر عن اليساريين وحدهم، ولايتسع صدرها للنشر أو للتعبير لغير اليساريين من القوى الوطنية والديمقراطية..

ومع أن الروح الغالبة على هذا الانتقاد هى الطموح لأن تكون «الأهالى» معبرة عن مجمل الحركة الوطنية الديمقراطية فى مصر، إلا أنه أحياناً يعطى انطباعاً بأن «الأهالى» تتعمد هذا التضييق فى فرص النشر، بشكل مزاجى أو لأسباب سياسية، وهو مايدفعنا لكى نسوق الحقائق التالية:

إن الفيصل فى تحديد اتجاهات أية جريدة هو تحليل ماتنشره وليس انتماءات الذين يكتبون فيها.. خاصة إذا كان المنشور مواد صحفية تعبر عن مواقف سياسية وليست دروسا نظرية، تلقن فلسفات سياسية، فقد يكون الكاتب ماركسياً أو ناصرياً. ولكنه يعبر عن آراء فى الاقتصاد والسياسة، تتفق فيها كل الاتجاهات.

إن كل جريدة فى الدنيا لابد وأن تقوم على كادر متفرغ أو شبه متفرغ، يقوم بالأعمال الأساسية والثابتة فيها ومن الطبيعى أن يكون هذا الكادر محدود العدد خاصة إذا كانت الجريدة أسبوعية ومحدودة الصفحات، وفضلاً عن إن ذلك يعطى الجريدة تميزها بمعنى احتشاد مجموعة من الكتاب والفنانين والمحررين الذين يخصونها أساساً بأعمالهم، ويميزونها عن جريدة أخرى تحتشد فيها مجموعة أخرى من الكتاب والصحفيين، فإن ذلك هو الضمان للحد الأدنى من التخطيط والتنفيذ الذى يكفل انتظام صدور الجريدة فى موعدها.

فالكادر المتفرغ وشبه المتفرغ، بالنسبة «للأهالى» يضم ٢٤ من الصحفيين هم : حسين عبد الرازق، عبد الغنى أبو العينين، محمد سيد أحمد، صلاح عيسى، أحمد عز العرب، فريدة النقاش، وجيه الشربتلى، وديع أمين، أمينة النقاش، بهيجة حسين، أحمد اسماعيل، أحمد سيد حسن، مصباح قطب، عمر أحمد عمر، ثروت شلبى، حسن بدوى، منى سالم، محمود الحضرى، حسن عثمان، ماجد عطيه، سامى فهمى، أحمد الحصرى، محمد عراقى، أحمد جوده، ويضم سبعة كتاب ثابتين أو شبه ثابتين : نجاح عمر، اسماعيل صبرى عبد الله، رفعت السعيد، أمين هويدى، فيليب جلاب، عبد العظيم أنيس، محمود المراغى. و٤ من فنانى الكاريكاتير هم : بهجت، حجازى، رؤوف، عز العرب. فضلا عن شبكة من المراسلين الحزبيين، يمدونها بالأخبار والتحقيقات من الأقاليم خارج العاصمة، ومجموعة أخرى من الصحفيين الذين يعاونونها، بالإضافة إلى أعمالهم الأصلية، ومع أن هذا العدد محدود، وهذه طبيعة الأمور فى كل الصحف، إلا أن وصفه بالحلقة الضيقة، والتركيز على بعض الأسماء وكأنها التى تقوم بكل شئ فى الأهالى، فيه ظلم للحقيقة وافتئات على أداء كثيرين يعطون الأهالى الكثير.

وعلى العكس الظاهر، فإن الأهالى هى أكثر الصحف الحزبية المصرية، فى رحابة صدرها وسعيها لكى تحشد على صفحاتها كل التيارات الوطنية والديمقراطية واليسارية، تنشر أخبارها وتجرى مع قادتها ومفكريها الأحاديث والمقابلات، وتستطلع آرائهم فى القضايا التى تتناولها تحقيقاتها، وفى خلال الشهور الستة السابقة فقط، نشرت الأهالى على صفحة واحدة فقط من صفحاتها هى صفحة الرأى، مقالات لسبعة وأربعين كاتباً ومفكراً وسياسياً. وهو عدد كبير لانظن أن جريدة أخرى حزبية.- أو غير حزبية - قد نشرت لمثله، وقد يدهش كثيرون إذا علموا أن غير التجمعيين من هؤلاء الكتاب أكثر من التجمعيين ومن كتاب الأهالى حدة، ويكاد عددهم يقارب هؤلاء وأولئك.

لم يزد عدد الكتاب التجمعيين، عن ١٤ فقط هم السادة : **عبد الغفار شكر، زين السماك، خليل عبد الكريم، فؤاد مرسى ، محمد أبو مندور، لطفى واكد، عبد العظيم أنيس، سيد العشرى، صلاح عبد المجيد، حلمى شعراوى، جوده عبد الخالق، عبد السلام رزق، ميلاد حنا، البدرى فرغلى.**

بينما وصل عدد الكتاب الذين استضافتهم «الأهالى» من خارج صفوف التجمع، إلى ٢٢ كاتباً، هم السادة: **د. عبد الجواد عماره ود. محمد سكران ود. لطفى عبد العظيم ود. سعيد إسماعيل على ود. يحيى الرخاوى ومصطفى عبد الغنى وديفيد هيرست وكامل إبراهيم حسن وعماد أبو طالب ويونان لبيب رزق وبهى الدين حسن وسمير حنا ووحيد رأفت وعادل المشد ومحمد عامر والهامى الميرغنى وأشرف البيومى وعبد الفتاح أبو الفضل وممدوح قناوى وعبد الستار الطويلة وإحسان بكر وأحمد**

عبد الحميد شرف.

واقتصرت مساهمات محررى وكتاب «الأهالى» فى صفحة الرأى خلال الشهور الستة السابقة على ١١من كتابها هم : **حسين عبد الرازق ومصباح قطب ومحمد سيد أحمد وأمينة النقاش وماجد عطيه وحسن بدوى ومحمود الخضرى ومحمود المراغى ومنى سالم ومدحت الزاهد وصلاح عيسى.**

ومع أننا مع القول بأن الفيصل فى تحديد اتجاهات أية جريدة، هو تحليل ماتنشره، وليس تصنيف انتماءات الذين يكتبون فيها فإننا حتى لو أخذنا بهذا المحك، لوجدنا أن «حلقية» الأهالى هى إشاعة أكثر منها حقيقة وأسماء محرريها والكتاب الذين تنشر لهم بين يدى المنتقدين، كافية لإثبات أنها منبر مفتوح لما هو أوسع مدى من أسرة تحريرها، وأوسع مدى من مجموعة التيارات التى تحتشد فى الحزب الذى تنطق باسمه، وأوسع مدى حتى من اليسار كله، وأنها جريدة كل الوطنيين بحكم الاتجاهات الوطنية المعادية للإمبريالية والصهيونية لكل ماينشر فيها، وبحكم مشاركة كتاب من كل التيارات الوطنية فى تحريرها.

على أن ذلك لايمنع أن بعض اليساريين وبعض الوطنيين بل وبعض الحزبيين لايبدو لهم حضور على شاشة الأهالى.

- إما لأنهم ملتزمون بالعمل فى صحفهم القومية، ويفضلون أن يلتقوا بقرائهم على صفحاتها لأسباب شتى قد نوافقهم على صحتها، أو لانشغالهم بالكتابة فى منابر عربية، وهذه كلها مسائل تتعلق بأشخاصهم وليس بنا.

- أو لأنهم يتعرضون فى مواقع عملهم لأشكال من الاضطهاد والمضايقات الأدبية والمادية إذا ماكتبوا فى الأهالى.. وهذه مسألة تتعلق بمدى جدية الديمقراطية فى بلادنا.. وليس بهم.. أو بنا.

- أو لأنهم يساريون ممن يختلفون مع الخط السياسى للحزب الذى نصدر عنه، ونعبر عن آرائه، وبعضهم يهاجم هذا الخط فى صحف الحكومة، وبعضهم يكتفى بعدم الإسهام فى جريدة تعبر عنه، وهذه مسألة تتعلق بحزب التجمع أساساً..

ومع ذلك جميعه، فنحن نعترف بأن صفحاتنا وصفوفنا، ماتزال أضيق من أن تتاح لكل المواهب اليسارية، سواء باستكتابها أو بالكتابة عنها، بل ونعترف بأننا مانزال أعجز من أن نحقق طموحنا فى التعبير عن الفئات الشعبية من العمال والفلاحين، الذين لم تتح لنا الفرصة هذه المرة، لاستكشاف آراء قادتهم فى هذا الاستفتاء، فالهموم والمشاكل والاتجاهات اليسارية والوطنية، من الاتساع بحيث لاتكفيها جريدة يسارية واحدة تصدر مرة واحدة فى الاسبوع.. وتتوجه أساساً إلى القارئ العام، لتشبع احتياجاته المتنوعة من الخدمات الصحفية، وتواجه - كشمعة وحيدة - عواصف اليمين الزاحف، ومنابره المقتدرة مالياً ومهنياً والمدربة على التعامل مع غرائز الناس، والبارعة فى تنفيرهم من الوعى وصدهم عن منابره، وهى عقبة ستظل قائمة إلى أن ينجح اليسار فى أن يصدر أكثر من جريدة أسبوعية عامة، وأكثر من مجلة متخصصة، وأكثر من مجلة إقليمية، وإلى أن ينجح التجمع فى إصدار «الأهالى» يومياً..

وشكراً للذين شاركونا الاحتفال باستقبال العام السادس من عمر «الأهالى».

وكل سنة وأنت طيب ياعزيزى القارئ !.»

أشباه رجال.. وأشباه نساء

ومـاكـادت تمضى أيام قليلة على هذا الاحتفال الناقد بمرور خمس سنوات على الإصدار الثانى «للأهالى»، حتى فوجئنا بعدوان جديد من (المرحوم) الأستاذ **عبد الرحمن الشرقاوى** على الحزب والأهالى. ويبدو أن هناك من كان ينقل له - من داخل الحزب والأهالى - أن الصراع على أشده وأن تصفية من يعتبرهم خصوماً له أصبحت قاب قوسين أو أدنى بعد انتخابات أبريل١٩٨٧، وخاصة أن أخبار وإشاعات الترشيحات «للأهالى»، أخذت تتناثر هنا وهناك.

وهكذا خرج (المرحوم) الأستاذ **عبد الرحمن الشرقاوى** علينا صباح ٦ يوليه ١٩٨٧ بمقال تحت عنوان «**طريق الخلاص**» فى صحيفة «الأهرام» (٥٨) ليوجه السباب والذم والقدح للحزب وقادته و«الأهالى» ورئاسة تحريرها.. وكان من بين ماجاء فى هذا المقال :

«.. لقد ناضل هذا الحزب فى إصرار وشرف، وفى قيادته وجوه مضيئة تشرفه من ذوى التاريخ النضالى الوطنى، ولكن هذا كله ضائع لسوء الحظ. فقد اختفى الوجه الجميل لحزب اليسار الشرعى وراء وجوه كريهة شوهاء سلطها أعداء التقدم على اليسار، واستخدمتها أجهزة مكافحة الشيوعية، وسلحتها بالبذاءة وبالقدرة المتبجحة على القذارة، كما تحتمى بعض الكائنات الدنيا خلف روائحها الكريهة أو منظرها الذى يثير الغثيان، فتصيب الإنسان بالحيرة. فهو ان تركها تقزز، وإن سحقها اشمأز..»

«.. ولكن أولئك النفر الذين أساءوا إلى حزب اليسار الشرعى لايزيدون عن خمسة نفر أو ستة ويقولون سبعة وثامنهم قلبهم أو رأسهم أو ذيلهم لست أدرى.

وهؤلاء الثمانية قد سيطروا على صحيفة الحزب فهووا بها إلى الحضيض، وانصرف عنها القراء لأنهم سئموا افتراءاتها وأكاذيبها وترهاتها وبذاءاتها. ولقد تعجب كيف يتحكم أولئك وهم دون العشرة فى صحيفة الحزب وسياساته..»

«.. ولاحل الا أن يتنفض حزب التجمع وينفض عنه أولئك الذين احتلوا شرفاته وشوهوه وشوهوا معه اليسار ومزقوه..»

«ماينبغى لأحد أن يحاسب اليسار عما يفعله الذين استعملوا لتخريبه وتمزيقه وتشويهه، وهم كما قلت ثمانية من الرجال والنساء، أو إن شئنا الدقة أشباه الرجال وشبيهات النساء»

«.. فلنتذكر صحيفة الحزب أيام كان يقودها صحفى كبير القدر كبير النفس طاهر اليد عف اللسان هو الأستاذ **حسين فهمى** (**ملحوظة** : لم يتول الزميل الكبير حسين فهمى رئاسة تحرير الأهالى فى أى يوم من الأيام - المؤلف -)، أين المقامة العالية التى كانت تتمتع بها الصحيفة حينئذ، من حضيض العفونة والأكاذيب وكل ماتمرغها فيه اليوم تلك الأسرة المالكة للصحيفة الحاكمة المتحكمة فى الحزب.. إذا كان الغراب دليل شؤم.. يمر بهم على جيف الكلاب..».

ولاأظننى فى حاجة إلى أى تعليق على هذا الكلام. وقررنا عدم الرد على الأستاذ **الشرقاوى** فى «الأهالى» واللجوء إلى القضاء مباشرة، وإقامة جنحة قذف مباشرة باسم **خالد محى الدين** الأمين العام للحزب ورئيس مجلس إدارة «الأهالى»، كما قررت بصفتى، إقامة جنحة قذف أيضاً.

وتولى القضية الزملاء (المرحوم) المستشار **صلاح عبد المجيد وأحمد نبيل الهلالى وأميرة بهى الدين**. وتم التنازل والصلح مع ورثة الأستاذ **الشرقاوى** بعد وفاته.

إلا أن هذا الحدث كان له ذيولاً لابد من ذكرها. فرغم بشاعة ماجاء فى المقال إلا أن هناك **«لوبى»** داخل التجمع لم يخف سعادته بهذا الهجوم على **«الأسرة المسيطرة على الأهالى والمتحكمة فى الحزب»**، ولم يهتم بالاتهام والأوصاف الأكثر بشاعة والتى طالت الحزب كله. ثم جرت واقعة كان لها أكثر من دلالة.

عقد فى جنيف مؤتمر دولى شارك فيه الأمين العام للحزب **خالد محى الدين ولطفى الخولى** عضو الأمانة المركزية وأمين الشئون العربية لحزبنا وعدد كبير من الشخصيات المصرية من بينهم (المرحوم) **عبد الرحمن الشرقاوى**. وعلى هامش المؤتمر توسط **لطفى الخولى** لإجراء لقاء بين الأستاذ **خالد والشرقاوى**، وكان **خالد** قد قاطعه منذ مقاله الأخير. إلى هنا وليس فى الأمر شئ، ولكن المثير أن الحوار فى هذا اللقاء امتد إلى «الأهالى» وأوضاعها، ووصل إلى حد أن **عبد الرحمن الشرقاوى** اقترح على الأستاذ **خالد** اجراء تغيير فى «الأهالى» ورشح **لطفى الخولى** أو **فيليب جلاب** رئيساً للتحرير بدلاً من **حسين عبد الرازق**، كما رشح **محمود العالم** مشرفاً على الصفحة الثقافية.

عندما عاد الأستاذ **خالد** إلى القاهرة وحكى هذا اللقاء لم يشر من قريب أو بعيد لموضوع ترشيحات **الشرقاوى** «للأهالى». ولكن أخبارها وصلتنى بعد أيام نقلاً عن بعض الزملاء فى الأهرام. وأحسست بغصة.. فهل وصلت الأمور إلى الحد الذى يصبح **للشرقاوى** بعد كل مافعله فى الحزب الحق فى تزكية رئيس لتحرير «الأهالى» !!

ولم يكن غريباً أن يحاول **الشرقاوى** تسريب أخبار هذا الاجتماع، وأن ينسب للأمين العام أشياء لم يقلها. وهكذا نشرت صحيفة الأخبار يوم الثلاثاء ١٥ سبتمبر ١٩٨٧ تصريحاً «مشتركا» منسوباً إلى **الشرقاوى** و **خالد** حول أبعاد الدورالذى قامت به عناصر مشبوهة لتصعيد الخلاف بينهما. صحيح أن الأمين العام كذب الخبر فى اليوم التالى مباشرة «بالأهالى». ولكن الضرر كان قد وقع واستغل اللقاء ومادار فيه لتوجيه هذا الهجوم «للأهالى» ورئاسة تحريرها.

ورغم ثقتى الكاملة فى أن مانسبه **الشرقاوى** للأستاذ **خالد محى الدين** ليس صحيحا، فقد كان إحساسى يتزايد منذ فترة طويلة أن الفجوة تتسع بينى وبين **«خالد محى الدين»**، وكان هذا وحده سبباً كافياً لكى أعود للتفكير فى الاستقالة، فكما قلت لأكثر من صديق أنه يستحيل أن يكون أمين عام الحزب ورئيس تحرير صحيفة الحزب على خلاف، وأن تفقد الثقة فيما بينهما .وإذا حدث ذلك - وهو ما أكاد أجزم به - فلا بد أن يستقيل رئيس التحرير، خاصة إذا كان الأمين العام ليس مجرد أمين عام عادى، ولكنه **خالد محى الدين** بتاريخه ودوره الذى لابديل له فى حزب التجمع وفى قيادة اليسار المصرى. ولكن **رفعت** - سامحه الله - كان يرفض كل ماأقوله كأدلة، ويضغط علىّ - ومعه **فريدة** - لكى لاأستقيل.

ولا أنسى فى هذه الفترة الحديث الذى أدلى به الأستاذ **خالد محى الدين** للزميل **«مصطفى بكرى»** ونشر فى مجلة كل العرب «٨ يوليو ١٩٨٧» حول انتخابات مجلس الشعب وهزيمة اليسار. فى أثناء الحديث دار الحوار التالى حول الأهالى.

«- اذا كنا نقر بأن هزيمة اليسار سببها الأساسى عدم وجود صلة تنظيمية صحيحة بين التجمع والجماهير.. إذن لماذا توزع جريدة «الوفد» صوت اليمين أضعاف أضعاف ماتوزعه جريدة «الأهالى» التى تقول عن نفسها إنها صوت الأغلبية من أبناء الشعب؟..

* هذا أيضا يدخل فى دائرة العمل السياسى.. فجريدة الوفد تنشر على صفحاتها قضايا تهم جمهوراً واسعاً من القراء.. **وصحافة الوفد أفضل لأن خبرتها الصحفية أكثر**.. وجريدة «الأهالى» تثير أزمة لأن هناك عضوية جديدة. ولكن ليس هناك زيادة فى القراء، **مما يؤكد أن «الأهالى» تعانى من مشكلة صحافية من منطلق أن عرضها للموضوعات التى تنشرها يجعلها غير مقبولة من القراء.**

– طالما أن هناك إقراراً بذلك.. فلماذا لاتلجأون إلى التغيير فى «الأهالى» ؟

* هذا ليس سهلاً.. والتغيير دوماً يكون أبطأ فى الصحافة. فالجريدة جريدة الحزب. ومن فى الحزب يريدونها جريدتهم. ولكن المفروض أن تكون الجريدة جريدة للقراء أولاً ولأعضاء الحزب ثانياً. وأعتقد أن ذلك سوف يتم، عندما يفهمون أن المعركة السياسية أكبر من المعارك السياسية الكبرى، وأن قضايا الشعب اليومية فى القرى والحضر والأحياء. وأن الإنسان لايجب أن يقرأ السياسة فقط وإنما الاجتماعيات والرياضة والجريمة أيضاً. إن المطلوب كما قلت تعديل فى أساليبنا.

– وربما يتعلق هذا باختلاف أسلوب «الوفد» عن «الأهالى» فى العرض مثلاً؟

* **أعتقد أن طريقة عرض «الأهالى» ليست جذابة وسهلة فى القراءة مثل الوفد. والوفد أحصف من الأهالى فى عرض القضايا..»**

وعندما قرأت هذا الحديث أحسست بفقدان للتوازن. فلا أظن أن هناك دعاية ضد «الأهالى» يمكن أن تترك أثراً سلبياً مثل هذا الحديث الذى يصدر عن **أمين عام الحزب ورئيس مجلس إدارة الصحيفة**. وأظنه أمراً غير مسبوق، حتى ولو كان صحيحاً. مع اعتقادى أن تقييم «الأهالى» من الناحية الصحفية وكفاءة القائمين عليها تحتمل اجتهادات أخرى. ولازلت أذكر أن **«مصطفى أمين»** قال فى حديث فى روز اليوسف – وهو بالقطع من أفضل خبراء مهنة الصحافة وليس يسارياً : إن الأهالى أكثر الصحف الحزبية تميزاً من الناحية الصحفية والحرفية. ونقل هذا الرأى مباشرة للأستاذ **خالد محى الدين**.

وشهدت هذه الفترة أحداثاً أصغر ولكنها تصب فى نفس الاتجاه. كان من أكثرها دلالة ماحدث عند انعقاد **«قمة واشنطون»** بين **ريجان وجورباتشوف**. كان الاجتماع سيبدأ فى الخامسة مساء الثلاثاء ٨ ديسمبر ١٩٨٧. وعدد «الأهالى» يبدأ طبعه فى الثالثة من بعد ظهر نفس اليوم. أى قبل انعقاد المؤتمر بساعتين. وستظهر «الأهالى» للقراء صباح الأربعاء، بعد انتهاء الجلسة الأولى والإدلاء بالتصريحات. وتناقشنا طويلاً فى مجلس التحرير. وقررنا أن نعتذر للقارئ فى صباح الأربعاء، وأن يكتب الزميل **محمد سيد أحمد** بابه «سياستنا الخارجية» عن هذا الموضوع، على أن نعطى اهتماماً خاصاً بالموضوع فى العدد القادم، خاصة وأننا صحيفة أسبوعية وليست يومية.

بعد ظهور العدد وأثناء اجتماع الأمانة المركزية فوجئت برسالة من الأستاذ **خالد محى الدين** يسلمها لى أثناء اجتماع الأمانة المركزية ويقول فيها :

«الأخ **حسين عبد الرازق**

بعد التحية.. لاحظت اليوم أن «الأهالى» هى الجريدة الوحيدة التى لم يأت فى الصفحة الأولى فيها شئ أو خبر عن الاجتماع التاريخى لواشنطون وأهميته، سواء موضوع إخبارى أو تحليل إخبارى. وكان من الممكن التنبؤ بعدد من الأمور. المهم ألاتخرج الصفحة الأولى متجاهلة الحدث التاريخى الهام. لأن ذلك يخلق علامة استفهام وخاصة من جريدة «الأهالى».

١٩٨٧/١٢/٩ **خالد محى الدين»**

أجبت على الرسالة بأسطر قليلة فى أثناء الاجتماع، وناولتها للأستاذ **خالد** وتقول هذه الأسطر :

«الواقع أننا ناقشنا هذا الموضوع تفصيلاً، وظللنا حتى الساعة الواحدة ظهر الثلاثاء نحاول الوصول إلى أى صياغة ممكنة. ولكن وجدنا استحالة كتابة أى خبر. واتفقنا على كتابة صباح الأربعاء مع تغطية واسعة فى العدد القادم. فكما تعلم فأول لقاء تم الساعة الخامسة بعد الظهر. ومع ذلك فأعتقد أن الملاحظة قد تكون فى محلها. **حسين»**

وأعاد إلىّ خالد الرسالة وقد كتب عليها.. «الأخ حسين. أنا فاهم ذلك بوضوح. كان لابد من نزول أى شئ بالتفاهم مع إحدى وكالات الأنباء بوجه خاص. المهم ألا نترك الصفحة الأولى خالية. **خالد»**.

إلى هنا والأمر بدا عادياً. إلى أن فوجئت بعد نهاية الاجتماع **بخالد محى الدين** يطلبنى فى مكتبه ليقول لى أنه تسلم الآن رسالة من د. **إسماعيل صبرى** حول نفس الموضوع وسلمها لى.

تقول الرسالة نصاً :

«الزميل الكبير الأستاذ **خالد محى الدين**

الأمين العام

تحية طيبة وبعد

ذهلت صباح اليوم الأربعاء ١٩٨٧/١٢/٩ حين طالعت جريدة الحزب «الأهالى» وخيل لى للحظة أننى أقرأ عدداً قديماً. فالمانشيتات الكبرى ليس فيها جديد. وحتى مأساة أصحاب المفارخ تتضاءل أمام نكبة محصول القطن الذى هبط محصوله إلى كمية لم تعرفها مصر منذ الحرب العالمية الثانية ١.٦ مليون قنطار. وهى أقل من محصول ١٩٦١ الذى طرد عبد الناصر بسببه سيد مرعى و د. المحروقى من الوزارة. **ونظرت بدقة فى الصفحة الثانية المخصصة للسياسة الخارجية فلم أجد فيها ذكراً للقمة التاريخية إلا من خلال التنديد برسالتى مبارك إلى جورباتشوف وريجان.** وفى الصفحة الثالثة إلى جانب الحديث الصاخب عن الدواجن قرأت «صباح الأربعاء» الموقع بكلمة المحرر **التى تعنى على ما أحسب رئيس التحرير** أو مجلس التحرير مجتمعاً **فوجدت استهجاناً لاهتمام الإعلام المصرى بهذا الحدث وتهويناً من شأنه والتشكيك من فائدته للقضايا العربية.**

ورأيت صورتك فى ذيل الصفحة السابعة فوجدت عنواناً متواضعاً مأخوذا من أقوال قلتها فى ندوة أمانة القاهرة الأسبوعية : «الاتفاق الأمريكى السوفيتى يخدم السلام العالمى ويسهم فى حل المشكلات الاقليمية»

وأعتقد أن «الأهالى» قد ضربت **رقماً قياسياً** فى التفرد الصحفى حين قرر مجلس تحريرها الانفراد بين صحف العالم كلها بالامتناع عن الحديث عن قمة واشنطون. وأعتقد أن صحف تيرانا ذاتها قد اهتمت بنشر ولو مقالة تهجم على الدولتين العظميين فى صفحاتها الأولى. ولكننى لا أكتب لك رسالة لتضاف إلى الحوار حول «الأهالى» **فالأمر أخطر بكثير من ذلك.** اننى أطالبك بأن تدعو الأمانة المركزية لمناقشة هذا النصر التاريخى لشعوب العالم أجمع المتمثل فى نزع وتدمير أسلحة نووية وليس مجرد الحد منها، كما لابد أن يتخذ التجمع موقفاً معلناً فى هذا الشأن وأن يحيى الاتحاد السوفيتى العظيم على الأداء الرائع لمسئوليه ومفاوضيه الذين لم يكن متصوراً الوصول للاتفاق إلا

بفضله. لست أنا الذى يشرح **لخالد محى الدين** قضايا السلام العالمى وأنت ذو الجهاد الطويل من أجله. مايجرى اليوم نصر لك منه نصيب. **ولكنى حريص على أن يتدارك الحزب الأمر بعد موقف «الأهالى»** ويصدر بياناً واضحاً قاطعاً فى هذا الشأن : **هل يجوز الدفاع عن موقف السوفيت فى أفغانستان وإهدار دورهم العظيم فى نزع السلاح؟**

والسلام عليكم ورحمة الله، **إسماعيل صبرى عبد الله»**

وعرضت الرسالة فى اليوم التالى (الخميس) على مجلس التحرير وكلف الزميل **محمد سيد أحمد** مدير التحرير والمسئول عن القسم الخارجى والعربى بالرد على الرسالة. فكتب الرسالة التالية إلى الأمين العام :

«السيد الأستاذ / **خالد محى الدين**

تحية طيبة وبعد

تعليقاً على خطاب الزميل **الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله** عن غياب موضوع قمة واشنطون فى عدد الأهالى بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩. فلايمكن القول بأن الاتهام على النحو الذى يطرحه د. **إسماعيل** صحيح للأسباب الآتية :-

١) كان فى عدد «الأهالى» السابق ٨٧/١٢/٢ موضوعاً شاملاً عن القمة فى الصفحة الثانية.

٢) صدرت «الأهالى» يوم ٨٧/١٢/٩ أى قبيل انعقاد القمة بساعات وكان من الصعب التنبؤ بجرياته خاصة وأن قمة **ريكيا فيك** قد علقت عليه آمال كثيرة قبل عقده وأسفر عما لم يكن فى الحسبان. وكان هذا فى ذهننا للتحفظ فى التعليق سلفاً.

٣) خصصنا صباح الأربعاء فى العدد لمناقشة هذه القضية تحديداً وحتى يكون مبرراً لإرجاء استعراض نتائج القمة للعدد التالى.

٤) خصص باب سياستنا الخارجية لموضوع القمة فى التركيز على الزاوية التى تشغلنا فى الموضوع ولم تكن هذه الزاوية بقصد التنديد برسالتى **مبارك** إلى **جورباتشوف وريجان** ولكن للتنبيه إلى أن اليهود يتحركون والعرب لايتحركون على مستوى مماثل وهذه مسئولية لنا أن ننبه إلى أخطار ذلك، وهو ماكتب عنه الزميل **أحمد بهاء الدين** عددين متتاليين فى «يوميات»

ومع جزيل الشكر،

محمد سيد أحمد

مدير تحرير الأهالى والمسئول عن السياسة الخارجية»

وعلمت فى نقاش تالى أننا متهمون باتخاذ موقف رافض لسياسات **جورباتشوف** والتفكير السياسى الجديد والبريسترويكا. وهو اتهام غريب لأننى أول من كتب باستفاضة عن هذا الموضوع فى الأهالى عقب زيارتى لموسكو فى مايو ١٩٨٧.

ولكن يبدو أن ذكرى لثلاثة مقالات **لأبى بكر يوسف** فى الأهالى خلال شهرى نوفمبر وديسمبر تحت عنوان **«الاتحاد السوفيتى نظرة من الداخل»** حول دور اليهود السوفيت وصعودهم فى ظل البريسترويكا.. اعتبر موقفاً معادياً للبريسترويكا.

ولم تكن هذه المشاكل كلها إلا علامات كاشفة على القرار الذى اتخذ مسبقاً، ولم يكن ينتظر إلا السيناريو الضرورى لتنفيذه والذى بدأ عقب اجتماعات اللجنة المركزية فى ٢٦ - ٢٧ نوفمبر ١٩٨٧ وانتهى فى ٢٦ مايو ١٩٨٨.

هوامش الفصل الثانى عشر

١) الأهالى العدد ٢٧٢ صفحة ١ مصدر سابق.
٢) الأهالى المصدر السابق صفحات ١و ٥ و٧.
٣) الأهالى العددد ٢٧٣ ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ السنة التاسعة.
صفحة ١ « تمرير قانون الحزب الحاكم.. لايلغى الحكم بانعدام وجود مجلس الشعب».
صفحة ٥ قانون الانتخابات والعدوان على القضاء المستشار صلاح عبد المجيد.
العدد ٢٧٤ ٧ يناير١٩٨٧ السنة التاسعة.
صفحة ١ مصادر واسعة الاطلاع فى دوائر الحكم العليا تتوقع :
دعوة المواطنين للاستفتاء على حل مجلس الشعب.
صفحة ٥ قانون انتخابات مجلس الشعب المافيا التى لاتحترم دستورا ولاشرعية .
حسين عبد الرازق
صفحة ٧ المعارضة تدعو الجماهير للتجمع دفاعا عن الشرعية والدستور.
العدد ٢٧٥ ١٤ يناير ١٩٨٧ السنة التاسعة.
صفحة ١ معارضة قوية داخل الحزب الحاكم لحل مجلس الشعب.
شرعية رئيس الجمهورية وراء الاتجاه لحل مجلس الشعب.
٤) الأهالى العدد ٢٧٩ مصدر سابق صفحات ١و ٢و ٣و ٤و ٥.
٥) الأهالى العدد ٢٨٠ مصدر سابق صفحات ١و ٥و ٧.
٦) الأهالى العدد ٢٨١ مصدر سابق صفحات ١و ٣و ٦و ٧و ١٢.
٧) الأهالى العدد ٢٨٢ مصدر سابق صفحة ١.
٨) الأهالى العدد ٢٨٣ ١١ مارس ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحات ١و ٣و ٥.
٩) الأهالى العدد ٢٨٤ ١٨ مارس ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحات ١و ٤و ٥.
١٠) الأهالى العدد ٢٨٦ أول أبريل ١٩٨٧ السنة العاشرة صفحات ١و ٤و ٥و ١٦.
١١) الأهالى العدد ٢٨٢ مصدر سابق صفحات ١٠و ١١و ١٦.
١٢) الأهالى العدد ٢٨٣ مصدر سابق صفحات ٥و ٦و ٧و ١٠و ١١.
١٣) الأهالى العدد ٢٨٤ مصدر سابق صفحات ١و ٣و ٥و ٦و ١٠و ١١.
١٤) الأهالى العدد ٢٨٥ مصدر سابق صفحات ١و ٣و ٥و ٦و ١١و ١٦.
١٥) الأهالى العدد ٢٨٦ مصدر سابق صفحات ٤و ٥و ٦و ٧.
١٦) الأهالى ملحق العدد ٢٨٦ صفحات ١و ٣و ٤و ٥.
١٧) الأهالى العدد ٢٨٢ مصدر سابق صفحة ٥
١٨) الأهالى العدد ٢٨٣ مصدر سابق صفحات ١ و٧و ٩.
١٩) الأهالى العدد ٢٨٤ مصدر سابق صفحة ٥.
٢٠) الأهالى العدد ٢٨٥ مصدر سابق صفحة ٥.
٢١) الأهالى العدد ٢٨٦ مصدر سابق صفحة ٣.

٢٢) الأهالى ملحق العدد٢٨٦ مصدر سابق صفحة ٣.
٢٣) الأهالى العدد ٢٨٢ مصدر سابق صفحات ١و٧و٨و ٩.
٢٤) الأهالى العدد ٢٨٣ مصدر سابق صفحتا ٨و ٩.
٢٥) الأهالى العدد ٢٨٤ مصدر سابق صفحات ٨و ٩و ١٥.
٢٦) الأهالى العدد ٢٨٥ مصدر سابق صفحات ١و ٤و ٧و ٨و ٩.
٢٧) الأهالى العدد ٢٨٦ مصدر سابق صفحتا ٨و ٩
٢٨) ملخص محضر اجتماع الأمانة العامة جلسة ١٥ - ١٩٨٧/٤/٢١. **أرشيف التجمع**
٢٩) المصدر السابق.
٣٠) المصدر السابق.
٣١) الأهالى العدد ٢٩٣ مصدر سابق صفحة ٢.
« موسكو تنتظر ربيع الاشتراكية » **حسين عبد الرازق**
٣٢) تقرير أولى حول أداء جريدة الأهالى دائرة الحوار العدد ٣١ - ١٤ يناير ١٩٨٨ صفحة ٤١.
(الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٣٧)
٣٣) محضر اجتماعات مجلس التحرير جلسة الاثنين ٢٢ يونيه ١٩٨٧.
(أرشيف الأهالى)
٣٤) الأهالى العدد ٢٩٩ مصدر سابق صفحة ٧.
٣٥) البيان العام وقرارات وتوصيات اللجنة المركزية.
دورة الاجتماعات الرابعة عشر (٢٥ - ٢٦ يونيه ١٩٨٧). **(أرشيف التجمع)**
٣٦) الأهالى العدد ٢٩٩ مصدر سابق صفحة ١.
٣٧) الأهالى العدد ٣٠٠ مصدر سابق صفحات ١و ٤و ٥و ٧و ١٠.
٣٨) الأهالى العدد ٣٠١ مصدر سابق صفحات ٣و ٥و ٧.
٣٩) الأهالى العدد ٣٠٢ مصدر سابق صفحات ١و ٥و ٧.
٤٠) الأهالى العدد ٣٠٤ مصدر سابق صفحة ١٢.
٤١) الأهالى العدد ٣٠٥ مصدر سابق صفحة ١٢.
٤٢) الأهالى العدد ٣٠٧ مصدر سابق صفحة ١.
٤٣) الأهالى العدد ٣٠٨ مصدر سابق صفحتا ٥و ١٢.
٤٤) الأهالى العدد ٣٠٩ مصدر سابق صفحات ١و ٥و ٧.
٤٥) الأهالى العدد ٣١٠ مصدر سابق صفحات ١و ٥و ٧.
٤٦) الأهالى العدد ٣١١ مصدر سابق صفحات ١و ٥و ٧.
٤٧) الأهالى العدد ٣١٢ مصدر سابق صفحات ١و ٣و ٥و ٧.
٤٨) محضر اجتماع مجلس التحرير - الاثنين ٧ سبتمبر ١٩٨٧. **(أرشيف الأهالى)**
٤٩) الأهالى العدد ٣١٢ مصدر سابق صفحات ١و ٣و ٧.
٥٠) المصدر السابق صفحة٣.
٥١) المصدر السابق صفحة ١.
٥٢) نص محضر التحقيق مع حسين عبد الرازق أمام نيابة أمن الدولة.
(الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٣٨)

٥٣) نص بيان لجنة الحريات بنقابة المحامين.

(الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٣٩)

٥٤) الأهالى   العدد ٣١٣   مصدر سابق   صفحة ٥.

٥٥) الأهالى   العدد ٢٩٤   ٢٧ مايو ١٩٨٧   السنة العاشرة   صفحة ٧.

٥٦) الأهالى   العدد ٢٩٥   ٣ يونيه ١٩٨٧   السنة العاشرة   صفحة ٧.

٥٧) الأهالى   العدد ٢٩٦   ١٠يونيه١٩٨٧   السنة العاشرة   صفحة ٧.

٥٨) الأهرام   العدد ٣٦٧٣٤   ٦ يوليو ١٩٨٧   السنة ١١.

الفصل الثالث عشر

الـرحيــل

عندما اتخذت اللجنة المركزية قرارها فى ٢٧ نوفمبر ١٩٨٧ بتشكيل لجنة من أعضائها لإجراء دراسة تفصيلية وحوار حزبى واسع حول تجربة جريدة «الأهالى» وحول إعلام الحزب.. كان الحزب قد انتهى لتوه من إجراء حوار سياسى هام استمر من يوليه ١٩٨٧ حتى نوفمبر من نفس العام، ودارحول خمس قضايا.. **صيغة التجمع - الموقف من السلطة والفئات الوسطى - الموقف من الجماعات الدينية السياسية - قضية الجبهة والعمل الجبهوى - أساليب النضال الديمقراطى**». وقد شارك فى هذا الحوار من خلال الكتابة فى النشرة الداخلية للحزب «**دائرة الحوار**» ٣٨ من أعضاء الحزب نشروا ٤١ مقالة، فى ٩ أعداد من النشرة، ثم عقدت ندوة شارك فيها ٥٦ زميلاً استمرت ثلاثة أيام كاملة، وانتهى الحوار بقرار أصدرته اللجنة المركزية فى ٢٧ نوفمبر ١٩٨٧ تحت عنوان «**الإطار العام لنضالنا السياسى والجماهيرى**»(١)

وقد قمت بدور واضح فى هذا الحوار ودافعت بضراوة عن الخط السياسى « المبدئى » الذى اعتقدت أنه يعبر عن الموقف الصحيح لليسار المصرى فى هذه الظروف. فبادرت بالكتابة فى أول عدد من دائرة الحوار مقالا تحت عنوان « **السلطة والتحالف والعمل الديمقراطى**»(٢) فجرت فيه قضايا الخلاف الأساسية فى الحزب وخاصة قضية الموقف من السلطة، وأساليب النضال الديمقراطى، وقضية الجبهة والعمل الجبهوى. وقلت فى المقال :

« هناك تيار فى الحزب يرى عن قناعة – وليس عن ضعف أو مهادنة أو انتهازية أو المصلحة الشخصية كما يتصور د. **إسماعيل صبرى** أن هذه هى الأوصاف التى يطلقها المختلفون معه عليه - أن خلافنا مع السلطة - « رئيس الجمهورية - والحكومة - والحزب الوطنى والأغلبية فى مجلس الشعب والمجالس المحلية. » - لايجعلها العدو والخصم الرئيسى. فالسلطة بطبيعة تكوينها تضم تيارات وأجنحة مختلفة سياسياً، يعبر عن تحالف طبقى تعشش فى داخله تناقضات يمكن فى ظروف معينة تعميقها وكسب بعض هذه التيارات لفرض إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تساعد على تحقيق التغيير المطلوب. وأن بعض هذه التيارات والأجنحة والقوى الطبقية أقرب موضوعياً إلى قوى الوطنية والتقدم والوحدة، من قوى معارضة خاصة، الجماعات الإسلامية « المتطرفة » والوفد الذى يرفض ثورة ٢٣ يوليو تماماً، ومن «قوى أكثر دكتاتورية داخل النظام» (الانقلاب العسكرى).

وفى ضوء هذا التحليل يتم التفرقة طبقياً بين البورجوازية الطفيلية والرأسمالية المنتجة والفئات الوسطى بصفة عامة، بما فيها البورجوازية البيروقراطية.

وسياسياً بين الحزب الوطنى، والحكومة ، ومؤسسة الرئاسة وينظر للأخيرة، وبصفة خاصة رئيس الجمهورية وبعض معاونيه والشخصيات السياسية القريبة منه، باعتبارها الجناح المرشح للاقتراب من

مجمل القوى الوطنية.

لقد عبر هذا التيار داخل الحزب عن نفسه بوضوح منذ تولى **مبارك** السلطة فى ١٣ أكتوبر ١٩٨١، سواء فى مشروع التقرير السياسى الذى قدمته الأمانة العامة للجنة المركزية فى ١١ نوفمبر ١٩٨١، والذى راهن بوضوح على شخص الرئيس الجديد (**حسنى مبارك**) لتحقيق التغيير، وأيد الانفتاح « الإنتاجى » !، ولم يرفض «**التطبيع**» !!، وسجل تراجعاً عن موقفنا الصلب من **كامب ديفيد**، وتجاهل أى إشارة « للتبعية » بل قدم تبريراً لاستخدام الحكومة للعنف. (قديكون مفيداً أن تنشر دائرة الحوار نص مشروع التقرير).. أو فى ماتلا ذلك من مواقف وآراء.

التيار الثانى - والذى أنحاز إليه بوضوح - يرى أن غياب **السادات** وماتلاه من أحداث وتغييرات فى الأساليب وفى بعض الممارسات، ومع التسليم بوجود تيارات وأجنحة وتناقضات طبقية داخل التحالف الحاكم، لايغير من جوهر الصراع فى المجتمع. فاجتماعياً يدور الصراع بين «الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمتوسطين وصغار الحرفيين وصغار الموظفين وصغار التجار، والمثقفين الثوريين والجنود.. وصولاً إلى الفئات الوسطى والرأسمالية الوطنية المنتجة..» وبين « تحالف الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية المحلية الكبيرة المرتبطة بالرأسمالية العالمية (خاصة فى مجالات المقاولات والتجارة) والرأسمالية الطفيلية».. وفى القلب منها الرأسمالية الطفيلية.

وسياسياً يدور الصراع بين **التجمع والحزب الاشتراكى العربى الناصرى، والحزب الشيوعى المصرى**، والقوى الوطنية والتقدمية والوحدوية بصفة عامة.. وعلى الضفة الأخرى **الحزب الوطنى الديمقراطى** والتحالف (**حزب العمل والاخوان المسلمين والأحرار**) والجماعات الدينية الإرهابية، **وحزب الوفد** وفى القلب منها **الحزب الوطنى الديمقراطى**، باعتباره القوة القائدة منذ أيام **السادات** وحتى الآن، التى تقود البلاد إلى مزيد من التبعية والارتباط بالولايات المتحدة وإسرائيل، وإلى إنهاء دور القطاع العام عملياً والتنمية الشاملة المستقلة، وضرب مكاسب العمال والفلاحين، وفرض القوانين والممارسات المعادية للديمقراطية والدستور، وتأكيد دور ونفوذ الدولة البوليسية وممارسة التعذيب كأسلوب دائم ضد الخصوم السياسيين، وممارسة الفساد، وخلق الأرضية الحقيقية لنمو التعصب الدينى والوفد.

ومن ثمة فإن الخصم والعدو الرئيسى هو الحزب الوطنى وحكومته بما فيهم رئيس الجمهورية، الذى يتحمل بحكم سلطاته وممارساته المسئولية الأولى عما شهدته البلاد خلال ٦ سنوات من حكمه، من مزيد من التبعية والأزمة الاقتصادية وسيادة الدولة البوليسية والأزمة الاجتماعية، ونمو التيارات الإرهابية. ووجود تناقضات داخل سلطة الحكم أمر لايمكن إنكاره أو تجاهله، ولكنه يأتى فى المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة من اهتمامنا، فليس هو العنصر الفعال فى التغيير، ولايجب أن يستغرق جهودنا..».

وتوالت الكتابات فى اتجاهات مختلفة.. فكتب **د. إبراهيم سعد الدين** يقول : «إنى أختلف حول مقولة إن الحزب الوطنى وحكومته بما فيهم رئيس الجمهورية هم الخصم والعدو الرئيسى (راجع مقال **حسين عبد الرازق**). إننا نختصم فى الأساس سياسياً، ونطرح سياسات بديلة. وقد يكون الحزب الوطنى وحكومته بما فيهم رئيس الجمهورية هم الخصم الرئيسى بالنسبة لقضايا معينة (مثلاً قضايا الإصلاح الديمقراطى)، بينما قد يكون الإخوان المسلمون هم الخصم الرئيسى بالنسبة لقضايا أخرى (قضايا الصراع الأيديولوجى من أجل كسب عقل مصر) وقد تكون خصومتنا للأحزاب

اليمينية مجتمعة (مثلا فيما يتعلق بقضايا الإصلاح الاقتصادى والموقف من القطاع العام وغير ذلك).

اننى أختلف أيضاً مع بعض الممارسات الحزبية، **وخاصة كما تبدو فى جريدة الأهالى.** وأؤكد فى هذا المجال على عدة قضايا رئيسية. إن مصداقيتنا لدى الجماهير تتأكد أكثر بمدى موضوعيتنا فى معالجة القضايا ونقدنا لمايستحق النقد، وتأييدنا لمايستحق التأييد، وعدم السعى لافتعال الفروق افتعالاً فى بعض الأحيان. كما أن مصداقيتنا تكون أكبر كلما كان مانطرحه من بدائل هو مما يمكن لحزب وطنى مسئول أن ينفذه بالفعل حال وجوده فى السلطة. وكذلك فإن فاعلية رسالتنا السياسية تتزايد كلما بدأنا من حيث توجد الجماهير بالفعل، وسعينا لجذبها إلى الخط السليم، دون محاولة لفرض وجهة نظرنا أو إبراز أننا الوطنيون الوحيدون فى هذا المجتمع.وكذلك فإن إقناعنا للجماهير بصحة موقفنا وخطأ موقف السلطة لايرتبط بالضرورة بمدى الحدة فى اللفظ أو القول.. »(٣)

وكتب **د. شريف حتاته** : «.. والعيب الأساسى الذى نعانى منه فى رأيى **هو التطرف اليسارى**.. ولكن عندما أتحدث عن التطرف اليسارى فى «التجمع» أقصد بالتحديد ذلك الجنوح إلى اللفظ الثورى العاجز بطبيعته عن الفعل والعمل وسط الجماهير.. »(٤)

وتوالت الكتابات وتحددت المواقف من خلال الندوة التى عقدت أيام ٢٣، ٢٤، ٢٥ أكتوبر ١٩٨٧، ثم عرض مشروع قرار على اللجنة المركزية، واحتاج الجزء الخاص بالموقف من السلطة والفئات الوسطى ، إلى تصويت خاص وانتهى التصويت بالموافقة على الصياغة التى قدمتها وتنص على : «تمثل السلطة القائمة البورجوازية المصرية عموما بقيادة فئاتها الكبيرة الطفيلية والبيروقراطية. وتتواجد البورجوازية الكبيرة والرأسمالية المنتجة والفئات الوسطى على تنوعها فى كافة أحزاب اليمين: الحزب الوطنى الديمقراطى، وحزب الوفد الجديد، وفى التحالف الثلاثى. **ويمثل الحزب الوطنى الطرف القائد أو الخصم الرئيسى داخل التحالف الطبقى الحاكم**، بحكم سيطرته على سلطة الدولة ومؤسسات القرار جميعها. وهو ماأكدته التجربة الواقعية منذ تأسيس الحزب الوطنى، بما فيها السنوات الست الماضية»(٥) وقد وافقت اللجنة على هذه الصياغة بالأغلبية الكاسحة، فلم يعترض عليها الا عضو واحد وامتنع ١٥ عضواً عن التصويت.

ولاشك أن انتهاء الحوار بهذه النتيجة، كان انتصاراًلماعبرت عنه ومثلته «الأهالى» طوال السنوات السابقة، وتأكيداً أن ترجمتنا لخط الحزب كان دقيقاً وصحيحاً. وتصور البعض أن هذا القرار حول **«الإطار العام لنضالنا السياسى والجماهيرى»** قد حسم الصراع حول الأهالى لصالح القيادة القائمة وتوجهاتها، وهو أمر يبدو ظاهريا صحيحا. ولكنى كنت على ثقة أن القرار المتخذ بتغيير قيادة «الأهالى» لتغيير سياستها لابد أن يجد طريقه للتنفيذ.

مجلس إدارة غائب

كانت اجتماعات مجلس الإدارة قد توقفت تماماً منذ ٣ فبراير ١٩٨٧، وكلما طلبت عقد اجتماع لمجلس الادارة تلقيت اعتذارا لسبب أو آخر. ولجأ **صلاح عيسى** مع اشتداد الحملة للكتابة لرئيس مجلس الإدارة فى ٢٧ يونيه ١٩٨٧ يطلب عقد اجتماع لمجلس الإدارة جاء فيه :

«القاهرة فى ٢٧/ ٦/ ١٩٨٧

السيد/ رئيس مجلس إدارة «الأهالى»
تحية طيبة وبعد

منذ شهر فبراير الماضى، لم يجتمع مجلس إدارة «الأهالى»، بسبب ظروف الانتخابات العامة وماتلاها، وخلال هذه الفترة وقبلها أثيرت فى المستويات الحزبية المختلفة، وفى مؤتمرات الكادر، قضايا كثيرة تتعلق بها، واتخذت قرارات بشأنها، لم تعرض على مجلس الإدارة كما أن قضية الإعلام الحزبى، بما فيها «الأهالى»، ستعرض على الدورة الخامسة عشرة لاجتماعات اللجنة المركزية للتجمع، المقرر عقدها فى منتصف سبتمبر القادم.

ولما كان مجلس إدارة «الأهالى» وصحافة الحزب هو الهيئة الحزبية التى انتخبتها اللجنة المركزية لهذا الهدف، وهو الجهة الحزبية المسئولة مباشرة أمام اللجنة المركزية عن الأهالى، فإننى أعتقد أن الضرورة تفرض دعوة المجلس لسلسلة من الاجتماعات، يتم فيها مناقشة القضايا الخاصة بالأهالى التى ستعرض على اللجنة المركزية فى دورة سبتمبر، وأن يتولى المجلس مسئوليته فيحدد سبل التعرف على آراء المستويات الحزبية المختلفة فى أدائها، وأن يدرس مبررات الخلل فى حالة وجوده ووسائل علاجه إذا كانت إمكانيات «الأهالى» والحزب تسمح بهذا العلاج، وأن يكون لديه رد على تلك الملاحظات.

وإزاء تفشى ظاهرة عدم انتظام عدد من أعضاء المجلس فى حضور جلساته، آمل أن تتكرموا فى حالة الموافقة على طلبى هذا بالتأكيد على أهمية حضور جميع الأعضاء هذه السلسلة من الاجتماعات.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،

صلاح عيسى
عضو مجلس الإدارة»

ولم يتلق **صلاح** رداً على رسالته.

وأخيراً عندما انتهى الحوار حول الخط السياسى. وتقرر عقد اللجنة المركزية فى ٢٦نوفمبر ١٩٨٧، ولم تكن اللجنة المشكلة لتقييم أداء «الأهالى» برئاسة الدكتور **إبراهيم سعد الدين** قد انتهت من عملها (بعد قرار سحب التقرير الأولى)، دعى مجلس الادارة للاجتماع.

وعندما أبلغت بموعد الاجتماع بادرت فى ١٤ نوفمبر ١٩٨٧ بالتقدم بتقرير «حول الأوضاع والمشاكل فى «الأهالى».». قلت فيه : «.. وقد أصبحت مقتنعاً بحكم مسئوليتى الحزبية والصحفية والسياسية عن «الأهالى»، والتى أتحملها وسط أنواء وعواصف لاتتوقف أكثر من ٥ سنوات وحتى الآن، أنه لابد من وقفة تناقش فيها هيئة حزبية مسئولة الأوضاع التى تحد من انطلاق «الأهالى» وتطورها.

وهذا التقرير هو محاولة لوضع وجهة نظرى أمام مجلس الإدارة فى «بعض» المشاكل التى تدخل فى نطاق اختصاصه اللائحى، على أمل البحث عن طريق للخروج بـ «الأهالى» إلى آفاق التطور والتقدم المستمر، على أسس موضوعية بعيدة عن التحيزات. والمشاكل التى سأتعرض لها فى التقرير ربعة مشاكل هى : مقر الجريدة - الإدارة - مجلس التحرير والمحررون - التوزيع.» وبعد أن تعرضت لضيق مقر جريدة الأهالى وازدحامه والنتائج السلبية لذلك والتى لخصتها فى ٤ أسباب هى : هدار طاقة إنتاجية لكل العاملين (صحفيين وإداريين) بنس [illegible] رها بـ ٤٠٪ - توتر الأعصاب

والاحتكاك بين العاملين - تقصير عمر كل العاملين حتى الشباب منهم - العجز عن استكمال جهاز التحرير والإدارة.. فأين سيجلس القادمون الجدد ؟!».. وتناولت المشاكل الادارية وعدم النجاح فى اقامة جهاز إدارى ومالى متكامل ينهض بالأعباء، وتحمل شخص واحد لمسئوليته دون وجود من ينوب عنه، ووجود عدد كبير من المشاكل الإدارية التى تنعكس على التحرير. ركزت على عدد من المشاكل التى يعانيها مجلس التحرير والمحررون ومن بينها.

«فقد توقف الزميلان «**محمود المراغى ونجاح عمر**» عن حضور اجتماعات المجلس المكون من الزملاء :«**حسين عبد الرازق - محمد سيد أحمد - صلاح عيسى - عبد الغنى أبو العينين - محمود المراغى - فريدة النقاش - نجاح عمر - أحمد عز العرب - وجيه الشريقلى**».. وذلك بعد المشكلة التى ثارت حول انتخابات نقابة الصحفيين (مارس ١٩٨٧). وتأكد هذا الموقف بعد الاضافة الجديدة لمجلس التحرير فى يونيه ١٩٨٧ «**فيليب جلاب - جمال الشرقاوى**»، ثم تحمل الزميل **محمود المراغى** المسئولية فى صحيفة «**صوت العرب**». وهكذا فقد مجلس التحرير والأهالى عنصرين بارزين. واقتصرت مساهمة الزميلة **نجاح عمر** على عمودى «**نقطة نظام**» و «**كلام ستات**» يكتبان من الخارج دون أى مشاركة فى التحرير. أما الزميل **محمود المراغى** فكان يكتب مقالاً من حين لأخر، حتى انشغل تماماً فى صوت العرب.

بعد انتخابات مجلس الشعب وماتلاها من مشاكل وخلافات داخل الحزب.. ناقشنى السادة الزملاء «الأمين العام ورئيس مجلس الإدارة - الأمين العام المساعد ونائب رئيس مجلس الإدارة - أمين اللجنة المركزية» فى رغبة الأمين العام إضافة الزميلين **فيليب جلاب وجمال الشرقاوى** لمجلس التحرير، وحضور الزميل **لطفى واكد** اجتماعات مجلس التحرير ورئاسته لها.

وكان موقفى أنه بالنسبة لحضور الأستاذ **لطفى واكد** نائب رئيس مجلس الادارة، فهذا أمر لاتحى ولااعتراض لى عليه، ويرأس الاجتماع الذى يحضره طبقاً للائحة. أما بالنسبة للإضافات إلى مجلس التحرير، فسألتزم بتنفيذ القرار بمجرد صدوره ولن أعارضه، ولكنى لست مستعداً للموافقة المسبقة عليه لأسباب عديدة شرحتها فى حينها.. وفى مقدمتها أن القرار إعلان بعدم الثقة فى رئيس التحرير وعكس للأوضاع حيث يضاف زميلان بعيدان عن بنيان الحزب وحركته بدرجات متفاوتة بحجة ضبط الخط السياسى للصحيفة فى مواجهة رئيس التحرير المنتخب والموجود فى عضوية كافة المستويات الحزبية المنوط بها صياغة الخط السياسى.

وعندما صدر القرار حرصت على تنفيذه بروح طيبة (فوق الطاقة) وحاولت أن نعمل جميعاً كفريق متكامل متجاوزاً لكل شئ. ولكن النتيجة لم تكن إيجابية.

فى البداية وحتى لانعود إلى تجربة وجود أعضاء فى مجلس التحرير يمارسون العمل والمسئولية بشكل أو بآخر (وهو الأساس فى عضوية مجلس التحرير) وآخرون لايمارسون أية مسئولية فعلية فى «الأهالى»، ويقتصر دورهم فى نقد عمل الآخرين والتعليق عليه ومحاولة تعديله، أو اقتراح موضوعات فى بعض الأحيان دون أي استعداد لتحمل أى مسئولية فى تنفيذها مما يجعلهم يظهرون فى صورة المفتش أو المراقب.. قررت أن أقترح على الزميلين تحمل بعض المسئولية.

وهكذا بعد الترحيب بالزميلين «**فيليب جلاب وجمال الشرقاوى**» فى أول اجتماع لمجلس التحرير بتشكيله الجديد «الإثنين ٢٢ يونيه ١٩٨٧»، طرحت فى الاجتماع التالى «السبت ٢٧ يونيه ١٩٨٧» أن يتولى كل زميل المسئولية التى تتفق مع ظروفه الخاصة واستعداده. وتقرر:

* يتولى الزميل **فيليب جلاب** مسئولية أبواب «أسرار الأسبوع» و «أولاد الذوات وأولاد الإيه»

* يتولى الزميل **جمال الشرقاوى** مسئولية صياغة أخبار صفحتى ١، ٤.

وقد مارس الزميل فيليب جلاب مسئوليته عدداً واحداً بأن طلب ارسال مادتى البابين إليه فى النقابة، وقام بالمراجعة وإعادة الصياغة، ثم أعادهما لـ «الأهالى». وبعدها سافر فى إجازة سنوية، ولم يعد إلى ممارسة هذه المسئولية بعد ذلك.

أما الزميل **جمال الشرقاوى** فقد مارس العمل فى البداية عن طريق الحضور إلى مقر «الأهالى» ومراجعة الأخبار وصياغة بعضها، كما ساهم فى كتابة افتتاحيات الأهالى خلال شهرى يوليو وأغسطس فى الوقت الذى كنت فيه والزميل **محمد سيد أحمد** فى إجازة، وكان الزميل **صلاح عيسى** يتولى رئاسة التحرير .

ولكنه عاد بعد فترة فاعترض على مواعيد اجتماعات مجلس التحرير لتعارضها مع عمله فى الأخبار ودار الثقافة وطالب بأن تعقد بعد الظهر، وهو أمر يستحيل تحقيقه لأنه يغير نظام العمل ومواعيد الطبع ويحمل الزملاء المتفرغين أعباء إضافية فيستمروا فى العمل بالمقر من التاسعة صباحاً حتى الثامنة مساء. ولم يوافق مجلس التحرير على ذلك ولم ينتظم فى الحضور لاجتماعات المجلس عقب هذا الاقتراح، ثم امتنع عن الحضور نهائياً عقب اعتراضه على اقتراح عمود أسبوعى للزميل **صلاح عيسى** فى صفحة ٧ (جلسة الخميس ٢٧ أغسطس ١٩٨٧). وكان قبل ذلك قد توقف عن حضوره «للأهالى» فى غير مواعيد اجتماعات مجلس التحرير، وطلب أن ترسل إليه مواد الصفحة الأولى والصفحة الرابعة الى مكان وجوده خارج «الأهالى» «الأخبار غالباً» حيث يراجع مواد الصفحتين ويعيدها «للأهالى» فى اليوم التالى. وهو أمر غير عملى ويجعل مساهمته شكلية وقد احتجت سكرتارية التحرير على هذا الأمر وطلب مجلس التحرير من الأستاذ **لطفى واكد** مناقشته فى نظام العمل.بعد مرور فترة من الممارسة بدا واضحاً أن هناك نوعين من العضوية فى مجلس التحرير. أعضاء عاديون هم رئيس التحرير ومديرا التحرير وكافة أعضاء المجلس الموجودين قبل يونيه ١٩٨٧.وأعضاء فوق العادة وهم الذين صدر قرار ضمهم من الأمين العام. فقد تصرفا وكأن لهما وضعاً خاصاً ومسئولية معينة تتجاوز حتى مسئوليات رئيس التحرير المسئول قانونياً وحزبياً وسياسياً وصحفياً عن الجريدة.

وتكفى الإشارة الى موقف واحد لكل من الزميلين واضح الدلالة فى هذا الشأن.

فالزميل «**جمال الشرقاوى**».. اعترض فى مجلس التحرير على تخصيص عمود للزميل **صلاح عيسى** فى صفحة ٧ وعبر عن رأيه بكل وضوح وتفصيل بل وسجل فى محضر الجلسة ملاحظتين..« ١ - أن هذا العمود سيعبر شئنا أم أبينا عن موقف الحزب السياسى. ٢ - **صلاح** بطبيعته كاتب يميل للسخرية وأنا أخاف من هذا الميل» وبدا الأمر مثيراً للتساؤل فكافة الأعمدة فى «الأهالى» التى أضيفت بعد صدورها كانت بقرار من رئيس التحرير وعرضت على مجلس التحرير، كما حدث فى هذه الحالة تماماً. ولكن الزميل **جمال الشرقاوى** وجد أن له حق الاعتراض، ليس لأسباب صحفية وهو الأمر الذى يختص به أساساً مجلس التحرير، أو طعناً فى كفاءة الزميل **صلاح عيسى**، ولكن على أساس سياسى، متجاهلاً أن الزميل **صلاح عيسى** عضو فى اللجنة المركزية للحزب وعضو فى مجلس إدارة الصحافة الحزبية ومدير لتحرير «الأهالى» ويشارك مع رئيس التحرير

ومدير التحرير فى المسئولية الحزبية والسياسية عن الجريدة. ورغم غرابة الاعتراض فإنه فى النهاية حق للزميل **جمال الشرقاوى** وقد مكن منه حتى النهاية.

ولكن الأكثر غرابة أنه توقف عن حضور اجتماعات مجلس التحرير لأن المجلس لم يأخذ برأيه !

ويكفى بالنسبة للزميل **«فيليب جلاب»**..الموقف الأخير الخاص بالنقابة. فعندما وجد فى الأهالى أخبارا تتعلق بنقابة الصحفيين لايوافق عليها، لم يهتم بحضور اجتماع مجلس التحرير يوم الأربعاء ١٤ أكتوبر وهو يوم صدور العدد الذى نشرت فيه هذه الأخبار ليعرض وجهة نظره، ولم يهتم بالاتصال برئيس التحرير المسئول عن هذا النشر لمناقشته أو حتى للاعتراض، بل سارع للاتصال بأمين اللجنة المركزية، يطلب عرض اعتراضه وأسبابه على الأمانة المركزية للحزب !. وهو تصرف لايدع مجالا للشك أنه لايعتبر رئيس التحرير أو مجلس التحرير هيئة مختصة بمناقشة قضايا تحرير الأهالى ابتداءً، مع حقه فى تصعيد أى خلاف يراه جوهريا لهيئات أخرى بعد ذلك.. ولايعتبر نفسه عضوا عادياً فى مجلس التحرير، وانما مسئوليته أمام الأمانة المركزية !!.

- لاحظ عدد من الزملاء بحق حرص الزميلين - خاصة **فيليب جلاب** - على حضور جلسة مجلس التحرير يوم الاثنين، وهى الجلسة التى يتم فيها تحديد المانشيتات والافتتاحية، بينما يغيبان غالباً عن الجلسة الأخرى.

- ظهرت خلال هذه الفترة قضية لاتقل أهمية إن لم تكن تزيد. فقد عبر الزميل **فيليب جلاب** بأكثر من صورة عن خلاف أساسى مع خط الحزب فى قضايا أساسية وثانوية. وبالطبع فمن حق أى زميل فى أى مستوى حزبى أن تكون له اختلافات مع خط الحزب وأن يدافع عن وجهة نظره فى المستويات الحزبية المختلفة. ولكن ماليس حقاً له أن يسعى الى أن تعبر الجريدة عن هذا الاختلاف مع خط الحزب. وهناك وقائع محددة فى هذا المجال منها :

* اعتراض الزميل « **فيليب جلاب**» على المانشيت المقترح لعدد الأربعاء ٩ سبتمبر الذى نشر فيه بيان الحزب بدعوة المواطنين للتصويت بـ «لا» فى استفتاء الرئاسة. كان المانشيت المقترح « «التجمع يدعو المواطنين للتصويت فى استفتاء الرئاسة بـ «لا» **لمبارك**». وقال نصاً : إن الإشارة إلى دعوة المواطنين للتصويت بـ «لا» (وهو قرار الحزب) فيه مبالغة فى قوة الحزب وادعاء وتظاهر يظهرنا بصورة مبالغة أمام الجماهير (جلسة ٧ سبتمبر).

كما اعترض سياسياً على بعض ماورد فى حديث **خالد محى الدين** للأهالى فى نفس الوقت.

* فاجأنا الزميل **فيليب جلاب** بعد نشر إعلانات كتاب «الأهالى» (العدد ١٦) تحت عنوان (**لهذا نعارض مبارك**) بمناقشة طويلة مجهدة فى مجلس التحرير، طلب خلالها تغيير اسم الكتاب، وإسقاط الإشارة إلى أنه يصدر بمناسبة الاستفتاء على الرئاسة. وهو استمرار لموقف الزميل المتمايز عن موقف الحزب من رئيس الجمهورية. ومرة أخرى لايعترض أحد على أن يكون للزميل موقف خاص، وحتى أن يعبر عنه بصورة أو بأخرى فى مجلة أكتوبر وفى «الأهالى» أيضاً، وهو ماحدث.. ولكن أن يطلب من الأهالى «وكتاب الأهالى» أن يلتزما بموقفه الخاص وليس بموقف الحزب، فهو الأمر الذى لاأتصوره مقبولاً.

* وتأكد هذا الموقف باعتراض الزميل **فيليب جلاب** على نشر براويز «لالمبارك» بحجة أننا نبالغ فى موضوع لايهم الناس. واعترض على العبارات المنشورة تحت هذا العنوان رغم أنها نصوص من بيان الحزب. وكان نشر هذه الشعارات تنفيذاً لنص قرار صادر من الأمانة المركزية حول الإجراءات

العملية لتنفيذ قرار الحزب دعوة المواطنين للتصويت بلا فى استفتاء الرئاسة.

* كما طالب بتغيير مانشيت العدد ٢١ سبتمبر ١٩٨٧ «رئيس الجمهورية يصدر ٩٥ قانوناً سرياً فى ستة أشهر» طالباً عدم الإشارة إلى رئيس الجمهورية فى المانشيت.

* ولايقف الأمر عند هذه الموضوعات الأساسية، بل امتد الى كثير من التفاصيل ..

فاعترض الزميل فيليب فى جلسة ٢٢ يونيه ١٩٨٧ على وضع الإشارة الخاصة باللجنة المركزية (دورة هامة للجنة المركزية للتجمع - اقرأ صفحة ٧) ضمن مانشيتات الصفحة الأولى، والاكتفاء بخبر صغير بعنوان عادى.

واعترض على نشر خبر استقالة «محمود المراغى» على أساس أن «أسباب الاستقالة ترجع إلى ارتباطه بحزب آخر بالإضافة إلى رغبته فى التعيين رئيساً لمجلس إدارة روز اليوسف ويسأل فى ذلك د. على لطفى وعبد الرحمن الشرقاوى».

الاعتراض على نشر خبر القبض على يساريين بتهمة توزيع بيان يدعو للتصويت بلا فى الاستفتاء، بحجة أن القبض عليهم تم بتهمة الانتماء للحزب الشيوعى المصرى. ولم يكن ذلك صحيحاً، فلم توجه لامباحث أمن الدولة ولا النيابة هذه التهمة لهم. ولكن اتهمتهم بحيازة بيانات معدة للتوزيع تدعو المواطنين للتصويت بلا فى الاستفتاء..

وعارض الزميل الاهتمام بقضية اعتصام الفنانين، واعتبر الاقتراح باختيار أحد مانشيتات الأهالى حول هذا الموضوع مبالغة لاداعى لها، مما عرض «الأهالى» لانتقادات حادة من الفنانين بما فيهم فنانون يساريون وأعضاء فى التجمع وحضر بعضهم إلى مقر «الأهالى». ولم تصحح الأهالى موقفها إلا فى العدد التالى.

- بالنسبة للمحررين، فهناك المشكلة المزمنة «نقص المحررين» وعدم وجود مسئول متفرغ للأخبار، وأضيف إليها خلال عام كامل التسيب فى عمل المحررين وعدم القدرة على اتخاذ أى اجراء رادع أو مصحح، وهناك حالياً محرران لايعملان تماماً تقريبا، ويجاهران بتحديهما لرئاسة التحرير واثقين أن رئيس التحرير لايملك أن يفعل أى شئ فى ظل الأوضاع السائدة. وقد تأكد لهما ولغيرهما ذلك خلال أكثر من تجربة عملية».

وتعرضت المذكرة بعد ذلك لقضية التوزيع، ثم ختمتها قائلاً :

«وبعد.. إن المشاكل السابقة كل مترابط من وجهة نظرى، تحتاج إلى مناقشة وتفهم وقرارات واضحة من مجلس الإدارة .

ولكن الأمر لن يستقيم مالم يطلب من الحزب بمستوياته القيادية حسم قضيتين أساسيتين، تقفان وراء كل مشاكل الأهالى :

* موقف بعض قيادات الحزب من رئيس التحرير ومدير التحرير، والذى وصل إلى حدود يصعب قبولها.

* حسم الخلاف حول أسلوب تنفيذ «الأهالى» للخط السياسى للحزب، والذى يقف خلف كثير من المشاكل».

وطرحت المذكرة للنقاش فى مجلس الادارة. ولكن لم يكن هناك رغبة فى اتخاذ أية قرارات. وعلق الأمر إلى أن عرض الأمين العام على اللجنة المركزية فى دورتها الخامسة عشر (٢٦ - ٢٧ نوفمبر ١٩٨٧) رسالة شرح فيها الأسباب التى حالت دون إنجاز تقرير عن صحافة الحزب و«الأهالى»، واقترح

تفويض الأمانة العامة تشكيل لجنة من بين أعضاء اللجنة المركزية لإجراء دراسة تفصيلية وحوار حزبى واسع حول تجربة الجريدة، وحول الإعلام الحزبى، على أن تقدم تقريرها إلى اللجنة المركزية فى دور انعقادها القادم. ووافقت اللجنة المركزية على الاقتراح.(٦)

وفى ١٩ ديسمبر قررت الأمانة العامة تشكيل لجنة برئاسة «**لطفى واكد**» وعضوية «**د. فؤاد مرسى - حسين عبد الرازق - أبو سيف يوسف - عبد الغفار شكر- لطفى الخولى - محمود المراغى - عبد الحميد الشيخ**» وقررت الأمانة العامة تكليف اللجنة بعمل حوار ودراسة داخل الحزب عن طريق دائرة الحوار، واجتماعات للجان المحافظات لمناقشة جريدة «الأهالى» يحضرها ممثلون للجنة الحوار، وتعقد لقاءات مع هيئات حزبية وجلسات استماع لأفراد أو هيئات الصحافة الحزبية واستطلاع رأى قراء «الأهالى» عبر استمارة تقوم بتصميمها جهة متخصصة فى قياس الرأى العام تحت إشراف اللجنة ومشاركة مجلس تحرير «الأهالى» وتنشر الاستمارة فى «الأهالى» - واستطلاع رأى لقراء الصحف.

وحددت الأمانة العامة قضايا الحوار التى يدور حولها النقاش فى خمس قضايا هى :

١ - أسلوب الخطاب السياسى والصحفى «للأهالى» ومدى ملاءمته للقراء. وتحديد الشخصية الصحفية «للأهالى»، وهل هى صحافة إعلام وتوجيه أم صحافة فكرية تثقيفية، أم صحافة تسلية، أم صحافة حزبية بحتة.. وإلى أى نوع من القراء تتوجه، للمواطن العادى، أم لنوعية معينة ثقافياً واجتماعياً ؟.

٢ - مدى نجاح الأهالى في التعبير بدقة عن الخط السياسى والجبهوى للحزب فى المراحل المختلفة. وكيف يضبط هذا التعبير بصورة محكمة تعكس روح التجمع ولاتمس حيوية وسرعة العمل الصحفى.

٣ - دور «الأهالى» فى نقل النشاط الحزبى المركزى وفى المحافظات، ودور الإعلام الحزبى والمجلات والنشرات المركزية والاقليمية فى استكمال هذا الدور.

٤ - طبيعة العلاقات التنظيمية بين هيئات الحزب القيادية ومجلس إدارة الصحافة الحزبية ورئيسه ونائبه ورئيس تحرير «الأهالى».. واللائحة الحالية وما قد تتطلبه من تعديلات.

٥ - الأوضاع والقضايا المالية والإدارية والموقف من الإعلانات.. وتأثير كل ذلك على العمل الصحفى ودور الحزب فى حل هذه القضايا.

سلطات رئيس التحرير

بدأت اللجنة عملها بدعوة أعضاء مجلس تحرير «الأهالى» ورؤساء الأقسام بها لجلسة استماع عقدت مساء السبت ٢ يناير ١٩٨٨. وفى هذا الاجتماع تحدث خمسة من أعضاء مجلس التحرير .

قالت **فريدة النقاش** : «لايمكن أن يقتصر حزبنا على جريدة أسبوعية. إصدار صحيفة يومية يمكن أن يحل العديد من المشاكل.. نواجه مشكلة ضيق المقر.. نقص الكادر الصحفى.. عديد من قادة الحزب لديهم معلومات لايقدمونها «للأهالى».. **قضية التوزيع تستخدم فى الخصومات الحزبية وليس بهدف تطوير الجريدة**.. الحزب لايتابع صفحة المصرى الفصيح للاستفادة منها فى النشاط الحزبى.. ضرورة الاهتمام بمراسلى «الأهالى» فى المحافظات ومتابعتهم وحل مشاكلهم

المالية.».

وقال **فيليب جلاب** : « أعترض على هذا الأسلوب للحوار حول جريدة «الأهالى». فليس هناك مبرر لاستمرار المناقشة حول «الأهالى» مدة سنتين دون قرار من الحزب. **مايحدث هو استنزاف لمحررى «الأهالى» ورئيس تحريرها بلا طائل.** لماذا طرح هذه الأسئلة الكثيرة وإجراء أكثر من استفتاء واجتماع لجان وجلسات استماع ؟.. هل التجمع ليبرالى وديمقراطى إلى هذه الدرجة ؟.. هل عجز الحزب عن اتخاذ قرار لحل مشكلة «الأهالى»؟.. لايوجد مبرر لهذا الاتساع فى المناقشة. إذا كانت أغلبية الحزب مع الوضع الحالى «للأهالى»، فلتواصل الصدور بهذا الوضع. أما اذا كانت الأغلبية ترى التغيير فإنه من الواجب أن يصدر قرار بذلك. والقيادة الحالية للحزب تمثل الأغلبية وليست عاجزة عن اتخاذ قرار. لن أدخل فى التفاصيل فقد سبق أن عرضت رأيى أكثر من مرة. واختلافى مع سياسة «الأهالى» معروف. ماأريد التركيز عليه الآن هو الوضع العام للجريدة فيجب أن تكون «الأهالى» على درجة واضحة من الاستقلال عن الحزب إذا كنا نريد أن تخاطب الرأى العام. الحزب يتشدد كما يريد ولكن الأهالى غير مقبول منها التشدد، فهى تصل إلى دائرة واسعة، وتخاطب قطاعات أعرض. ويجب أن يكون لرئيس التحرير سلطات واسعة، ويحاسب على النتائج، فهو ليس موظفاً فى الحزب تصدر له التوجهات تباعاً. ينقص «الأهالى» أشياء كثيرة.. المكان غير مناسب.. قلة المحررين الأكفاء.. تعيين محررين يثبت بعد فترة عدم صلاحيتهم. لاتوجد مشكلة تمويل، فكما اقترحت من قبل نستطيع جمع ربع مليون جنيه تبرعات «للأهالى»، التوزيع ليس مقياس لنجاح أو فشل الجريدة ١٠٠٪، هناك عوامل متعددة تؤثر فى التوزيع. المشكلة الحقيقية هى كيف تدار جريدة الحزب. وماهى سلطات رئيس التحرير. اللائحة الحالية تشل رئيس التحرير والزميل **حسين عبد الرازق** مسئول عن الصياغة الحالية للائحة».

وتحدث **أحمد عز العرب** : « اتفق مع الأستاذ فيليب جلاب أن هذا الاهتمام بمناقشة «الأهالى» فيه قدر كبير من المبالغة، ويشغل الحزب بأسلوب غير صحيح سياسياً. فمشاكل «الأهالى» واضحة وليس هناك مبرر للانشغال بقضايا قد تكون غير صحيحة. فمثلاً مسألة هل الصحيفة تسلية أو تثقيف، قضية مغلوطة، فلايوجد تعارض بين هذا وذاك.

الجانب السياسى فى الموضوع.. إذا كان الحزب قد حسم الخط السياسى وطرح مسألة الحزب الجماهيرى، فمن الطبيعى أن نهتم بأن تتوجه «الأهالى» للجمهور العادى الذى يشكل نسبة كبيرة من المودعين فى شركات توظيف الأموال، وجمهور الأهلى والزمالك. إن اليسار معرض للحصار، وفى هذه الظروف تكون مهمة الجريدة كسر هذا الطوق الذى يحاصر الحزب.

العلاقة بين الحزب و«الأهالى» تطرح عديد من القضايا منها.. البناء التنظيمى «للأهالى» جيد على الورق ولكنه غير موجود فى الواقع، سواء مجلس الإدارة أو مجلس التحرير الذى يساهم عدد محدود من أعضائه فى نشاط الجريدة والباقون لايساهمون، ويبدو كما لو كانوا مندوبين عن الحزب لمراقبة الجريدة.. الحزب ينظر للجريدة كنشرة تحل محل النشرات الحزبية، وهذا خطأ، «فالأهالى» ليست التجمع ولكنها أحد أدواته للعمل وسط الناس.. الحزب لايتخذ موقفاً سياسياً تجاه بعض القضايا الهامة ويترك «الأهالى» تواجه مشكلة تحديد الموقف منها. مثال ذلك حل مجلس الشعب وهل نشارك فى الانتخابات أم لا. فلم يصدر موقف عن الحزب إلابعد وقت طويل من المناقشات، صدر خلاله عدد من «الأهالى» بمانشيت يوحى بأن الأحزاب ستقاطع الانتخابات، ولم يكن ذلك خطأ

«الأهالى»، بل خطأ تأخر الحزب فى حسم الموقف.. نفس الوضع بالنسبة للاستفتاء على رئاسة الجمهورية، وهل نقول نعم أم لا.. الحزب لاينظر إلى الجريدة كبناء مؤسسى على المدى البعيد، وغير مطروح كيف ينمو هذا البناء المؤسسى. مثلاً المطبوعات التى تصدر عن «الأهالى» زادت دون أن يكون ذلك جزءاً من بناء مؤسسى. ولهذا فهى هشة وقابلة للانهيار، ولايوجد تخطيط من الحزب لهذا التوجه فنياً وإدارياً. وينعكس ذلك على مجلس التحرير ورئيس التحرير. هل توجد له مدة محددة ؟ وهل يعاد طرح انتخاب رئيس للتحرير ؟.. ولهذا فإن مشكلة رئيس تحرير جديد تصبح مشكلة كبيرة وليس وضعاً طبيعياً.. ».

وقال **محمود المراغى**.. «هناك كثير من التساؤلات تحتاج الى إجابة محددة وليس مجرد انطباعات عامة..

إذا نظمنا حملة اشتراكات داخل الحزب.. هل هذا يفيد الجريدة ؟.

ماذا نتوقع بشأن ارتفاع المصروفات خلال عام ١٩٨٨ ؟.

ماهو الشئ الجديد الذى يجب أن نتميز به وسط سوق الصحافة المضطرب، الذى تصدر فيه كثير من الصحف الحزبية، ولم تعد «الأهالى» الصحيفة المعارضة الوحيدة،و وكذلك فى ظل ارتفاع أسعار الصحف ؟

متى كان يزيد التوزيع ومتى كان ينخفض وتفسير ذلك صحفيا ؟

هل الجريدة تعبر عن الخط السياسى للحزب أم تعبر عن فصيل دون فصيل ؟».

وتكلم **صلاح عيسى** باستفاضة ووضوح حاسم، فقال : «أود أن أسجل فى البداية اعتراضين، فأعترض على الاعتراض على الحوار. فهو يتيح لنا فرصة مناقشة قضايا متعددة تبلور رأياً عاماً، خاصة وقد تكونت ثوابت فى الرأى بالنسبة للجريدة ومواقف الأعضاء منها يجب إعادة النظر فيها.. وأعترض على صياغة القضايا المطروحة للنقاش وخاصة البند الأول وعنوانه أسلوب الخطاب السياسى والصحفى، فماورد بعد العنوان ليس له علاقة بالخط السياسى وإنما يركز كله على الصحفى ولذا أقترح شطب كلمة السياسى، كذلك البند الثانى عنوانه مدى تعبير الجريدة عن الخط السياسى والجبهوى، حيث أعتقد أن كلمة جبهوى وضعت بناء على فكرة مسبقة أن «الأهالى» لاتخدم عملنا الجبهوى.

وسأتناول فيما يلى بإيجاز القضايا المطروحة للحوار..

أولاً : «الأهالى» صحيفة تصدر للمواطن العادى، وينبغى أن يوجه خطابها الصحفى له. وبالطبع فمطلوب منها أن تشقف وتعلم وتحرض وتنظم وترفه.. الخ. فى ضوء هذا أرى **أنه منذ صدور الأهالى والموازنة مختلة بين الاهتمام بالمواطن العادى والكادر السياسى. والاختلال لصالح الجهامة**..(٢٥٪) من الجريدة، وهى صفحات السياسة الخارجية والرأى والثقافة تحتاج من القارئ الى صبر أيوب. **ومع ذلك فهناك مدرسة فى الحزب ترى أن الأهالى سطحية وتافهة**. وعلى العكس من ذلك أرى أن الجريدة فوق مستوى المواطن. ويجب أن نتعامل مع حقيقة أن مستوى الوعى فى السبعينات منخفض جدا عن الستينات. ويتطلب هذا تبسيطاً ووضوحاً وتراكماً. من هنا فإن صفحة الثقافة مثلا يجب أن تتوجه لمستهلك الثقافة وليس للمبدع، أى نهتم بالثقافة الجماهيرية (تليفزيون - إذاعة - سينما - مسرح).وعلينا أن نجد حلا للمقالات الاقتصادية الصعبة جدا.

المطلوب هو إعادة النظر فى «الأهالى» للتوازن بين «الفرجة» والفكر. بما يحتاجه ذلك من الاستعانة بكتاب جماهيريين، واختصار صفحة الثقافة والسياسة الخارجية إلى صفحة واحدة. وأذكر هنا ماسبق أن قاله الأستاذ **لطفى الخولى، كيف نبيع اليسار فى ورق سلوفان.**

ثانياً : مدى تعبير الجريدة عن الخط السياسى للحزب.. يجب أن يكون للحزب خط سياسى واضح أولاً، ومواقف سياسية تعلن فى وقت ملائم مواكب للحدث، وخط جبهوى واضح الملامح ومحدد. وقد نجحت «الأهالى» إلى درجة كبيرة فى التعبير عن خط الحزب فى الظروف التى نعلمها جميعا.**المشكلة الحقيقية أن خط الحزب ووثائقه تعبر بالزائد، أى عن كل الآراء المطروحة**. وفى حين يعطى الحزب لنفسه درجة عالية من المرونة فى صياغة وثائقه فانه **يعتبر «للأهالى» ولايعطيها هذا الحق فى هذه المرونة**. وهناك اتجاهان بالنسبة لكيفية تجسيد الجريدة لخط الحزب.. أولهما أن يشكل مجلس التحرير من مختلف الفصائل «لتعبر عن الحزب كله» وهذا اتجاه خاطئ يخلق كثيراً من المشاكل. فالعمل الصحفى عمل مهنى أساساً. والاتجاه الثانى هو تشكيل مجلس تحرير قادر على إصدار الجريدة الناجحة بصرف النظر عن انتماء أعضائه السياسى. ولايمنع هذا ضرورة تعبير الجريدة عن كل الاتجاهات..

ثالثاً : دور «الأهالى» فى نقل النشاط الحزبى المركزى والمحلى.. وهنا اختلف مع رأى **محمد سيد أحمد**، إن الإعلام الحزبى هو الموجه إلى عضو الحزب فقط، فهذا غير صحيح لأن هذه هى مهمة التثقيف، أما الإعلام فإنه موجه إلى الجماهير. **وقد أفردت «الأهالى» مساحة مبالغ فيها لنشاط الحزب وأكثر مما تحتمله جريدة عامة**. فوصل الأمر إلى الاكتفاء بالنشر فى الجريدة بديلاً عن العمل الحزبى (مثل الدعوة للاجتماعات والندوات) ومن مشاكلنا أن بعض أعضاء الحزب وقياداته يعتقدون أن «الأهالى» مطالبة بالنشر عنهم دون أن يكون لهم نشاط. النشر مطلوب ولكن من خلال نشاط حقيقى ونضال حقيقى. ويمكن حل مشكلة دور «الأهالى» فى نقل النشاط الحزبى بوضع خطة لإصدار ٤ صحف إقليمية كبرى تتكفل بهذا الدور وتخفيف العبء عن «الأهالى» كجريدة عامة وإصدار مجلات متخصصة كأوراق عمالية، وأدب ونقد لنشر أعمال المبدعين، ومجلة سياسية شبيهة بالطليعة تصدر ثلاث مرات فى السنة فى البداية.

رابعاً : طبيعة العلاقة بين «الأهالى» والحزب.. أنا مع فكرة أنه طالما أن رئيس التحرير عضو فى أعلى هيئة قيادية بالحزب فإن العلاقة التنظيمية بين الجريدة والحزب تتم من خلال ذلك. وأن نتخلى عن الأسلوب الحالى فى تشكيل مجلس الإدارة والذى يمنع فاعليته لتكونه على أساس سياسى، حيث يمثل مختلف الفصائل وهيئاته القيادية، ولهذا يغلب على نشاطه مراقبة مدى تعبير «الأهالى» عن الخط السياسى للحزب ولايقوم بدوره الحقيقى فى إدارة الجريدة. والمطلوب تضييق مجلس الإدارة لضمان فاعليته وأن يكون بالفعل مجلساً للإدارة مثل أى مؤسسة صحفية قومية يضع الخطط للتطوير ويتابع التوزيع ونظام العمل ويراقب ويحاسب.. »

وختم صلاح حديثه بطرح مشاكل المكان والمحررين ثم مشاكل الإدارة قائلاً : **«يجب إبعاد الشئون الإدارية والمالية بالجريدة عن موضوع الفصائل بالحزب**. فالأستاذ **حلمى يس** لايوافق على خط «الأهالى»، ومع ذلك يتولى الإدارة. **وقد أصبح نتيجة لذلك حزباً مستقلاً عن «حزب التحرير !»**. ترتب على ذلك تضخم شديد فى عدد موظفى الإدارة لايتلاءم مع

المكان وحجم العمل. وإذا كانت هناك أساليب غير سليمة فى اختيار بعض المحررين، فإن الأمر أفدح فى موظفى الإدارة، فقد ثبت أن بعضهم غير أكفاء بل وغير أمناء. كذلك فنتيجة لهذا الوضع «السياسى» لايوجد اعتراف بنظام العمل الصحفى وخاصة بالنسبة لوظيفة مدير التحرير، ومن مسئولياته التنسيق بين التحرير والإدارة. فقد قاوم ذلك مدير الشئون المالية والإدارية، وكان لهذا الموقف نتائج سلبية على العمل. وهناك تفاصيل كثيرة فى هذا المجال، منها مثلاً قرارات بتحقيقات إدارية مع محررين لاتنفذ بالمرة. ومن المشاكل المتعلقة بالإدارة أننى لاأعرف المرتجع والموجود فى المخازن من أعداد كتاب «الأهالى»، علما بأن الأعداد الأولى يمكن أن يعاد طرحها فى السوق وتباع بسعر أعلى من سعرها السابق. كذلك هناك التوسع فى إنشاء مخازن لتجميع المطبوعات فيها دون خطة لتنشيط البيع. وهناك عهد ثابتة أشك أن تكون مقيدة على أحد.. وأقترح أن تكون مسئولية الشئون الإدارية والمالية بالجريدة إدارة محترفة عندها خبرة بمثل هذا العمل ومجال الصحافة، وأن تكون تحت إشراف رئيس التحرير. كما أقترح أن تراجع فواتير الأهرام بمعرفة الأستاذ **عبد الغنى أبو العينين** لأنه بدون مراجعة لها لانستطيع أن نكتشف كثيراً من الإضافات التى ندفعها بلا مبرر.. »(٧)

ولم يشارك **محمد سيد أحمد** (**وجيه الشريتلى**) فى الاجتماع واكتفيا بإرسال ملاحظات مكتوبة إلى اللجنة.

صحيفة طاردة

وعقدت اللجنة جلستها التالية فى ٣١ يناير ١٩٨٨ وخصصتها للاستماع إلى أمناء المحافظات وأمناء الإعلام بها. وكان لافتاً للنظر العدد الضئيل للغاية الذى حضر هذا الاجتماع. فلم يزد عدد المحافظات التى مثلت فى الاجتماع عن ٦ محافظات فقط من ٢٤ محافظة. من الدقهلية حضر أمين المحافظة (**رأفت سيف**) وأمين الإعلام (**فايز غالى**)، ومن المنوفية أمين المحافظة (**ماهر عسل**)، ومن الغربية أمين المحافظة (**عريان نصيف**) ومن الجيزة أمين المحافظة (**سيد عشرى**) ومن القليوبية أمين التنظيم (**محمد عامر**)، ومن البحيرة الأمين المساعد (**محمد متولى الشعراوى**) وأمين الإعلام (**ثروت سرور**). وسجل محضر الاجتماع «أن جميع الزملاء المشاركين فى الاجتماع عبروا عن وجهة نظرهم الشخصية وأكدوا أنه لم تعقد اجتماعات للجان المحافظات لمناقشة موضوعات الحوار. كذلك فإنهم فى عرضهم لوجهة نظرهم لم يلتزموا بالقضايا المحددة للحوار.. »(٨)

كان أول المتحدثين الزميل **محمد عامر**، فقال : «موضوع «الأهالى» يفرض نفسه على الحزب فى القليوبية بسبب تواجد الأمين العام فى هذه المحافظة. وبحكم أننى أصحب الأمين العام فى جولاته فإننى أعرف مايهتم به الأعضاء والمواطنون بالنسبة للجريدة. وقد لاحظت أنه عندما يدور نقاش مع الأمين العام حول قضايا سياسية فإن الجماهير تتقبل آراءه وتتساءل إذا كانت هذه وجهة نظر التجمع فلماذا لاتنشر فى «الأهالى»، **وهل «للأهالى» موقف سياسى مختلف عن موقف الأمين العام؟!**.. المادة التى تنشر فى «الأهالى» غير مناسبة. فالصفحة الخاصة بالسياسة الخارجية غير مفهومة بعكس جريدة «الوفد» والصحف الأخرى، **وهى مكررة ومعادة ولأشخاص محددين.**

وصفحة الثقافة والفن، من المفترض أن تتناول موضوعات تهم كل الناس ولكنها فى حقيقتها لوغارتمات موجهة لنوعية محددة وتتجاهل أعمال الفنانين التقدميين، وعلى سبيل المثال د. **سيد عبد الكريم** وهو من قيادات الحزب بالمحافظة. كذلك فتغطية الأحداث الخارجية تتم حول **قضايا غير ملائمة (الصقر الوحيد - أفغانستان - اليمن). ويلاحظ سفر أشخاص محددين لايتغيرون. نوعيات معينة مكررة لاتعبر عن خط سياسى بل هى تعبير عن شلة.**

و «الأهالى» أحد المشاكل الرئيسية لعدم جماهيرية الحزب فهى عامل طرد بدلاً من أن تجذب القراء لأنها لاتعبر عن خط الحزب. والمانشيتات تثير مشكلة، خاصة **مانشيت قضايا الإضراب الذى يبعد الناس عن الحزب.** وهناك تدهور فى توزيع «الأهالى» **فى كفر شكر**، حيث كان بائع الصحف يبيع كميات كبيرة من «الأهالى» ويطلب منا زيادة النسخ المخصصة لكفر شكر لأنه يحمل عليها صحف أخرى. ولكن منذ ١١ عدداً لايبيع أكثر من ١٢ نسخة أسبوعياً فى بلد الأمين العام. وقد عقدنا اجتماع لجنة المركز وقررنا تكليف كل عضو بشراء خمس نسخ على حسابه.**أدب ونقد** فى مخزن كفر شكر، من الواضح أن كمياتها المرتجعة عالية للغاية فهى تطبع ٤٠٠٠ نسخة تبيع منها فقط ٥٠٠ نسخة. لماذا لاتقلل الكميات المطبوعة، أم أن **رئاسة تحريرها تجامل**. الخلاصة أن «الأهالى» ليست صحيفة طبقية تأخذ مميزاتها وعيوبها، وليست جريدة كل الوطنيين. بالنسبة لتقييم المحافظة فهناك تقرير الانتخابات الذى ورد به عن دور «الأهالى» فى انتخابات ١٩٨٧ أنها كانت عامل طرد ولم تكن موفقة فى تغطيتها للانتخابات.».

كان لحديث **«محمد عامر»** - رغم مافيه من بيانات غير صحيحة حول التوزيع - دلالات واضحة بالنسبة لكثيرين لعلاقته الوثيقة بالأمين العام. وكان واضحاً تركيز هجومه على رئيس التحرير، **وفريدة النقاش** (زوجة رئيس التحرير).. **وعصابة الأربعة** أو الشلة كما أصبح يطلق عليها بعد انتخابات ١٩٨٧.

وتحدث بعده **«د. ماهر عسل»** أمين الحزب فى المنوفية والنجم الصاعد فى سماء التجمع، فقال : «كان رأى لجنة المحافظة بالإجماع بعد انتخابات مجلس الشعب أن **«الأهالى» لم تخدم المعركة الانتخابية فى المنوفية بل وأضرت بها، وذلك أنها تجاهلت الحزب تماماً فى المنوفية بل إن المرة الوحيدة التى نشر فيها اسم «ماهر عسل» كان خطأ والوظيفة خطأ.** الانطباعات العامة الآن لايوجد أحد راضٍ عن «الأهالى»، كل الاتجاهات، والأسباب متعددة. رأيى الشخصى أن الجانب الخبرى والإعلامى شديد التخلف، وأتفق فى هذا مع **محمد عامر**. أما الجانب السياسى فهو أقرب مايكون إلى النظرة الأحادية الجانب. لاأعزو ذلك الى توجه سياسى معين وإنما لهذا التصور الفنى نتائج سياسية تجعل مايروجه خصومنا عن «الأهالى» مقبولاً لدى الجماهير. **هناك أمثلة لعدم تغطية أخبار الحزب، فقد سافرت إلى سوريا لحضور ندوة عالمية، ولم يسألنى أحد من «الأهالى» عند سفرى أو عودتى.** كذلك فعند تشكيل اللجنة التحضيرية لتأييد الانتفاضة الفلسطينية من الأحزاب والنقابات، وأبلغت الخبر بنفسى **لمدحت الزاهد** فى «الأهالى» ولم ينشر. وهذه أمثلة توضح أن الخدمة الصحفية تؤدى إلى تفاعلات سياسية معينة. مراسلو «الأهالى» فقراء لايستطيعون التحرك على حسابهم الشخصى، وإمكانات الحزب محدودة، ويجب أن تتحمل «الأهالى» تكلفة انتقالاتهم، وقد طلبت ذلك من الأستاذ

حسين عبد الرازق فلم يستجب، وأعلن أن لجنة المحافظة مسئولة، علماً بأن مسئوليته كرئيس للتحرير هى حل مشكلة المراسلين (إنسانياً - صحفياً - حزبياً). محاباة البعض فى النشر شئ يسئ إلى الجريدة. الإعلانات تؤثر والمعلن ذكى ويعرف أنه مهما تحاشيت تأثيره فى التحرير فإن الإعلان نفسه يؤثر».

وتحدث «**محمد متولى الشعراوى**» فقال : «لم تجتمع لجنة المحافظة للمناقشة، ولكن من التقييم السابق هناك آراء محددة خاصة وأنه سبق أن استقال أعضاء من الحزب بسبب النشر عن أفغانستان التى كان يجب أن يراعى تشوش أفكار الناس عنها. الإعلانات عن **عثمان أحمد عثمان** تتناقض مع خط الحزب، وكذلك إعلانات شركات توظيف الأموال. لم تغط الأهالى الحزب فى الانتخابات بالرغم من أن النشر له أهمية وتأثيره كبير. فى عام ١٩٦٢ كنت مرشحاً وكانت الأجهزة تحاربنى، ولكن **لطفى الخولى** نشر عنى فى الأهرام فنجحت. جريدة المصرى كانت تخصص صفحة للعمال، وكذلك الأهرام، فلماذا لاتهتم «الأهالى» بالعمال. هناك إهمال لأخبار المحافظات، فكيف نجتذب الناس و«الأهالى» تهمل أخبار المحافظات. توزيع «الأهالى» فى كفر الدوار هبط بشدة وزملاؤنا يشترون الوفد وليس «الأهالى»، لأن «الوفد» فيها فن صحفى».

وتلاه «**عريان نصيف**» فقال : «لم تناقش لجنة الحزب فى الغربية هذا الموضوع.. وسأكتفى بعرض رأيى الشخصى. مهما كانت انتقاداتنا، أو أوجه القصور، فقد لعبت «الأهالى» بالتأكيد دوراً إيجابياً فى المجتمع المصرى وماأذكره من أوجه قصور إنما بهدف تدعيمها. وهناك قضيتان منهجيتان. الأولى عدم القدرة على الموازنة بين التوجه السياسى والتوجه الحزبى، فمن الممكن نشر عشر مقالات ولكن يحدث خطأ فى خبر حزبى ويضر ذلك بنا، مثل عدم نشر خبر عن دور عمال المحلة فى مساندة الانتفاضة الفلسطينية. الثانية المواءمة بين طرفى معادلة صعبة بين التوجه الإعلامى والتوجه الجماهيرى، مثل خبر القضايا التى ستلفق للأحزاب وتأثيره على القارئ العادى، ومثل مؤتمر حضره الأمين العام فى المنيا وكانت النسبة الغالبة للحضور من الفلاحين فى المنيا، ولم تنشر الجريدة شيئا عن قضايا الفلاحين فى المنيا، وإنما نشرت موضوعاً عن الحجاب.

القول بأن «الأهالى» تعبر عن خط سياسى متشدد قول غير دقيق. فالجريدة لاتخرج عن خط الحزب منهجياً وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن خط «الأهالى» يمينى. وأختلف مع الرأى القائل بأن «الأهالى» لم تخدم المعركة الانتخابية، وخاصة بسبب النشر عن الماركسيين، ويجب أن نبتعد عن البحث عن شماعات نعلق عليها أوجه القصور..»

وتحدث **رأفت سيف** فقال : «كل مايتعلق «بالأهالى» من ملاحظات سبق إعلانه فى السنوات السابقة، سواء فى المحافظات أو اللجنة المركزية أو المؤتمر العام. ولن يكون هناك جديد فى هذه المرة. والدليل على ذلك الوثائق المنشورة فى العدد الأخير من دائرة الحوار. وكل ماذكره الزملاء الآن موجود فى هذه الوثائق. انتقدت «الأهالى» من قبل من ناحية خدمتها للنشاط الحزبى فى المحافظات، **ودافعت عنها فى تعبيرها عن الخط السياسى للحزب**. والمهم الآن كيف يتصرفون بالنسبة لملاحظاتنا. فالمهم أن يكون هناك صدى لها أو استجابة ولو محدودة. فهذه الملاحظات تتكرر فى كل مرة يشار فيها موضوع «الأهالى». **لم نعد نقرأ «الأهالى» كالسابق، والتوزيع يهبط. ولاشك أن ذلك يتأثر بأداء الحزب ووضعيته فى المجتمع، ولكن هناك أسباباً صحفية أيضاً**. ملاحظاتنا تقابل بلا مبالاة من أسرة تحرير الجريدة، بل وتؤدى إلى غضبهم منا

كذلك فإن التحقيقات التى نرسلها تتعرض لتغيير فى مضمونها، وهذا بلاشك خطأمهنى. وإذا لم تتبلور الملاحظات التى أبديناها إلى قضايا محددة تحسم فلا أمل.».

وتلاه **ثروت سرور** فأعلن - كغيره - أنه يعبر عن رأيه الشخصى وقال : «لايمكن أن تكون «الأهالى» قوية، والحزب ضعيف كما هو الحال الآن. توقفت عن العمل كمراسل «للأهالى» فى البحيرة بسبب ضعف الحزب فى المحافظة. **خطاب الحزب يهتم أكثر بأعضاء الحزب والمثقفين ولايراعى مزاج الجماهير**، ومشكلتنا كيف يكون خطابنا بسيطاً وليس متدنياً. من الخطورة أن تتحول الأمور حيث نتوقع أن تكون الجريدة بديلاً عن الحزب. الجريدة لم تقم بإعلام جيد عن الحزب. الإعلانات عن شركات توظيف الأموال تقدم هذه الشركات وأصحابها كنجوم».

وتحدث **سيد عشرى** فقال : «كان الأفضل أن نستمع أولاً إلى تقرير من أسرة تحرير «الأهالى» يتم المناقشة على أساسه. إذا أعطيت «الأهالى» إمكانيات فإنها يمكن أن تلعب دوراً أفضل من التنظيم الحزبى، ويمكن أن تلعب دوراً جماهيراً أفضل من الحزب ويمكن أن تسد النقص فى عدم وجود رفض لمجرد بحث الفكرة، ويجب أن نطرحها للبحث وعندى أفكار فى هذا الصدد. كذلك. فلا بد من إمكانيات مادية وبشرية أفضل، لأن القصور فى هذا المجال يعجز الجريدة عن القيام بدورها. ومن المؤكد أن هيئة تحرير الجريدة تتحمل جانباً من المسئولية عن هذا القصور.».

وكان آخر المتحدثين **«فايز عقل»** فقال : «من الواضح أن الآراء التى أبديت الآن معظمها شخصى. ولذلك أوصى بأن يطلب من لجان المحافظات تقارير برأيها فى الجريدة والإعلام الحزبى. وأؤكد على ماقاله الأستاذ **رأفت سيف** من تغيير مضمون التحقيقات. الخطاب السياسى والصحفى للجريدة موجه للمثقفين وليس للقارئ العادى. بنط الأهالى صغير».(٩)

الاستقالة ..

كان إحساس أعضاء لجنة الحوار حول «الأهالى» سلبياً ازاء هذه الجلسة، ومع ذلك واصلت العمل، فعقدت جلسة استماع لصحفيّ الحزب يوم ٩ فبراير ١٩٨٨ شارك فيه الزملاء **زهدى العدوى ورفعت السعيد وشفيق أحمد على ومصطفى السعيد وعاصم حنفى وأمينة النقاش وحسين فهمى وحسن بدوى ومدحت الزاهد..**

ثم عقدت اللجنة اجتماعاً يوم ٨ مارس ١٩٨٨ خصص للاستماع لى كرئيس للتحرير.

وقد حددت فى البداية ثمانى مشاكل تواجه «الأهالى» سأتعرض لها فى حديثى وهى :

١ - عدم وجود علاقة صحيحة بين جهاز التحرير وبعض أجهزة الحزب.
٢- ضعف التخطيط الإدارى والمؤسسى للجريدة.
٣ - نقص الإمكانيات المادية وانعكاساتها على «الأهالى».
٤ - المأساة الخاصة بمقر «الأهالى».(وقد حلت هذه المسألة بمجرد استقالتى واختيار رئيس جديد للتحرير).
٥ - وجود مشاكل فى العلاقة بين «الأهالى» وبعض لجان المحافظات والمكاتب المركزية فى الحزب.
٦ - مفهوم الإدارة الحالية لطبيعة مهامها وعلاقتها بالتحرير.
٧ - نقص الكادر المتفرغ «بالأهالى».

٨ - انخفاض التوزيع فى الفترة الأخيرة، وفى فترات أخرى سابقة.

وكان أول موضوع تناولته بالشرح هو مجلس الإدارة وعدم انتظام اجتماعاته وإهماله لكافة مسئولياته عدا مراقبة التوجه السياسى العام للجريدة، وصدور قرارات هامة بعيداً عن المجلس وبصورة فردية.. « مثل مفاجأتى بخطاب من رئيس مجلس الإدارة بنقل طبع «الأهالى» إلى مطبعة مورافيتللى. ورأيى أن هذا قرار خاطئ من ناحية الشكل، فلايمكن نقل الطبع قبل التشاور مع هيئة التحرير، ويعكس الأسلوب الفردى لإدارة الجريدة. كذلك سمعنا عن شراء مخازن للجريدة، فهل الأولوية لشراء مخازن جديدة أم البحث فى توفير مقر. هذا الموضوع لم يناقش معنا أو فى مجلس الإدارة. ومن المحتمل أن المناقشة كانت ستصل إلى قرارات أخرى. »

وانتقلت بعد ذلك إلى مفهوم القائمين على الإدارة فى «الأهالى».. «أول ملاحظة لى هى عدم إعمال اللائحة. اللائحة تطبق فيما يتعلق بالتحرير فقط وبصورة كاملة وحرفية، وليس الأمر كذلك بالنسبة للإدارة. هناك نص يلزمنا بتعيين مدير للشئون المالية ومدير للشئون الإدارية، لم يطبق حتى الآن. وأدى ذلك عملياً إلى تركيز كل الأعمال الإدارية والمالية فى يد الزميل **حلمى يس**. ومع كل التقدير له، فهو المسئول عن متابعة الطباعة والتوزيع والإعلان والحسابات و.. و.. رغم أنه غير متفرغ تماماً بالمخالفة لماقررته الأمانة العامة. فهو عضو لجنة الحزب وأمانة الحزب بالقاهرة. والجهاز المعاون له محدود الكفاءة عدا اثنين فقط. أيضا لاتوجد ميزانية تقديرية أو بنود محددة للصرف يمكن المحاسبة على تجاوزها أو التوفير فيها. **وقد واجهنا عملياً مايسمى بحزب الإدارة وحزب التحرير**. ويظهر ذلك فى بعض تصرفات صغيرة توضح أن المحررين شئ والإدارة شئ آخر، وتغيب روح التكامل، علماً بأن أى عمل صحفى أساسه هو التحرير، الإدارة تخدم عليه. ونعانى من الخلط بين السياسة والعمل الإدارى. جهاز الإدارة - كجهاز - ليس له علاقة بالسياسة فى العمل الصحفى. **ولكن فى «الأهالى» نجد الأستاذ حلمى يس يسخر عمله فى الإدارة لخدمة توجهاته فى الصراع السياسى الدائر فى الحزب**. هناك مشاكل فى الجريدة وداخل مجلس التحرير منذ عام ١٩٨٤، دخل الأستاذ **حلمى** طرفاً فيها، وأشرت إلى ذلك فى تقرير للأمانة العامة. وفى عام ١٩٨٦ حدثت مشاكل مع بعض الزملاء المحررين، كان هو أيضاً طرفاً فيها وتجلى ذلك بوضوح فى عدم قيامه بإجراء التحقيقات المطلوبة منه مع عدد من المحررين (مرفق تقرير عن ذلك مقدم لمجلس الإدارة).. »(١٠)

وتعرضت لقضية المقر، وقضية العلاقة بين «الأهالى» وبعض القيادات الحزبية والخط السياسى.فى الفترات المختلفة الى أن وصلت لمفاتحة بعض الزملاء فى تولى رئاسة تحرير «الأهالى» فقلت.. «للأسف بلغنى أن هناك اتصالات تجرى مع أشخاص معينين يعرض عليهم تولى رئاسة تحرير «الأهالى». فى جنيف جلس **خالد محى الدين ولطفى الخولى** مع **عبد الرحمن الشرقاوى**، وسمحا له أن يرشح **لطفى الخولى** أو **محمود أمين العالم**، وأعلن **الشرقاوى** ذلك فى باريس عند زيارته لها. وفى باريس - قبل ذلك - قال **خالد محى الدين** عقب الانتخابات مباشرة أنه يفكر فى اختيار **فيليب جلاب** لرئاسة تحرير «الأهالى». وفى كل يوم يتصل بى أحد الزملاء الصحفيين ليقول لى إن الزميل فلان أو الدكتور فلان أعلن اسماً معيناً كرئيس تحرير جديد «للأهالى» ومن بين هذه الأسماء.. **لطفى واكد، لطفى الخولى، حسين شعلان، محمود العالم، فيليب جلاب**.. لماذا يتم ذلك من وراء ظهرى ومن وراء ظهر الحزب. إذا كان القرار

متخذاً مسبقاً - كما أعرف - فلماذا هذا الجهد فى الحوار والنقاش، ولماذا لاتناقش بوضوح فى الهيئات الحزبية بدءاً من الأمانة المركزية والأمانة العامة.. ؟!..».

وبعد أن انتهيت من تناول بقية المشاكل تقدمت بمجموعة من المقترحات مثل :

- اختصار مجلس الإدارة لأقل عدد ممكن ووفقاً للفاعلية المطلوبة، وبلا مجاملات أو تمثيل للفصائل.
- انتظام أعمال المجلس وقيامه بمسئولياته المهنية والإدارية والسياسية.
- إعمال اللائحة بصورة دقيقة وخاصة مايتعلق بصلاحيات رئيس التحرير السياسية والمهنية والإدارية وعلى أساس أن الادارة جهاز لخدمة التحرير وليس جهازاً موازياً، وحق رئيس التحرير فى ترشيح واختيار معاونيه، وضرورة وجود تناغم بين الإدارة والتحرير.. وقلت «لقد اخترت رئيساً لتحرير «الأهالى»، ولم أعين مديراً لمكتب. ويشرفنى أن أكون مديراً لمكتب **خالد محى الدين** أو غيره من قادة الحزب، ولكن قرار اللجنة المركزية اختارنى رئيساً للتحرير».
- تلتزم «الأهالى» بالبرنامج والخط السياسى المقر من الهيئات الحزبية وليس برأى أفراد فى قيادة الحزب.
- المسئولية يقابلها الثواب والعقاب.
- الشروع فى البحث عن مقر جديد «للأهالى»، وضرورة توفير أجهزة الجمع والتجهيز الخاص «بالأهالى».
- إعمال اللائحة واختيار مدير مالى ومدير إدارى.
- أن يشارك مجلس تحرير «الأهالى» مع لجان المحافظات فى اختيار مراسلى «الأهالى» فى المحافظات، ويتولى الإعلام تدريبهم.
- إصدار صحف إقليمية (بحرى - قبلى).
- تحديد الطابع الصحفى «للأهالى»..

وختمت حديثى بقراءة رسالة موجهة إلى أعضاء اللجنة المركزية أعلن فيها استقالتى من رئاسة تحرير «الأهالى» اعتباراً من يوم الخميس ٢٦ مايو ١٩٨٨ (أى يوم انعقاد اللجنة المركزية) وأرخت هذه الاستقالة بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٨ وهو تاريخ جلسة الاستماع.(١١) واتخذت اللجنة قراراً بضم الاستقالة إلى محضر الجلسة وعدم إذاعتها لحين انعقاد اللجنة المركزية، وهو ماالتزمت به تماماً.

كنت قد اتخذت القرار منذ فترة طويلة وناقشت فيه د. **رفعت السعيد وفريدة النقاش**، ووافقا أخيراً على قرارى، بينما اعترض **صلاح عيسى**. كان القرار بالنسبة لى نهائياً، ولكنى أضفت فقرة تجعل إمكانية اعادة ترشيح نفسى لرئاسة التحرير في اللجنة المركزية وارداً أمام إلحاح عدد من الأصدقاء، كان مازال لديهم أمل فى حل الخلاف فى وجهات النظر بينى وبين **خالد محى الدين**. ولكنى كنت قد اعتزمت بشكل قاطع على الاستقالة والرحيل مهما كانت الظروف.واعتبرت أن إضافة هذه الفقرة ستساعدنى على استمرار التحرك من أجل وضع كافة الحقائق أمام الحزب، وليكون واضحاً للكافة أن خروجي يتم ليس لأى سبب الا تغيير الخط السياسى وتعبير «الأهالى» عنه.. وحتى لايقول أحد بعد ذلك «لم أكن أعرف..».

عقدت اللجنة بعد ذلك اجتماعاً خصص للاستماع للأستاذ **«حلمى يس»** المسئول المالى والإدارى. وبدأ حديثه ببيانات عن العاملين فى «الأهالى» والأجور والمرتبات والإيرادات وتوجهات الإدارة وممارساتها والتوزيع، ثم العلاقة بين التحرير والإدارة فقال : «أقرر أمام هذا الاجتماع أنه لاشكوى لى من حسين عبد الرازق. هناك لائحة تعطى رئيس التحرير المسئولية عن التحرير مالياً وتحريرياً. **وأنا مسئول أمام خالد محى الدين.** حدثت خلافات بينى وبين **حسين** ولكن فى غاية الود وفى غاية الاحترام. لكن هناك مشكلة مع **صلاح عيسى** فى الإدارة. شكوت من تدخل **صلاح عيسى** فى الإدارة بطريقة غير سليمة..»(١٢)

وأخيراً عقدت جلسة يوم ٦ أبريل ١٩٨٨ تحدث فيها **«لطفى واكد»** و **«خالد محى الدين»** قال **لطفى واكد** : «من واقع الأمانة سأذكر عدة أشياء أثناء رئاستى لتحرير «الأهالى» عام ١٩٧٨. **أولاً أسجل أن الصحفى الوحيد فى الحزب الذى لم يتحرج فى الإعلان عن مسئوليته لى «الأهالى»» هو حسين عبد الرازق**، فكان يذهب للمطبعة وبذلك يعلن للجميع أنه يعمل فى الجريدة. ثانياً رغم نقدى الشديد «للأهالى» أسجل أنها فى نظرى **أحسن جريدة حزبية أسبوعية** بكل عيوبها. ولكن لايمكن أن ندفن رؤوسنا فى الرمال. ويجب أن نرى أوجه القصور ونعالجها. الانخفاض فى التوزيع له ـ بلاشك ـ أسباب ذاتية متعلقة بالجريدة، ولكن كل الصحف المعارضة حدث فيها هبوط عام، بما فى ذلك الوفد الأسبوعية. هذا الهبوط العام ليس السبب الوحيد فهناك أسباب تتعلق «بالأهالى».

جهاز التحرير ضعيف من الناحية المهنية. ويتحمل مسئولية ذلك من عين هؤلاء المحررين. لاتوجد لديهم قدرة على صياغة خبر أو تحقيق صغير، **ولا يوجد صحفى بينهم - بما فيهم أعضاء مجلس التحرير - يعرف كتابة الخبر بطريقة سليمة سوى صلاح عيسى.** علماً بأن صياغة الخبر مسألة أساسية لأى جريدة. عندما أراجع أسماء هيئة التحرير باستثناء مؤسسى الصحيفة، لايوجد من سبق له الاشتغال فى الصحافة. مثلا **محمد سيد أحمد** كاتب وليس صحفياً بالمعنى الشامل. وهناك ضرورة أن يلم الصحفى بخبرات متنوعة، وذلك غير متوفر فى الكثيرين. لايمكن أن تنجح الجريدة مهنياً إلا بدعم جهاز التحرير. هل دعم جهاز التحرير مستحيل أم ممكن ؟.. هل هذا الجهاز يعكس حجم اليسار المصرى أم لا ؟.. من الممكن بالعلاقة الطيبة استقطاب بعض الصحفيين للعمل في جهاز الجريدة أو للتطوع بالعمل وقت معين كل أسبوع أو كل شهر. يستطيع رئيس التحرير أن يجيب على ذلك، ولكنى أعتقد أنه يجب العمل بإصرار لجذب قيادات صحفية من المتعاطفين معنا أو أعضاء الحزب لدعم الأداء التحريرى للجريدة.

أوافق على مايوجه إلى المقر من نقد ولكن لايوجد بديل فى الوقت الحاضر، وعلينا أن نبذل أقصى جهد فى ضوء هذه الإمكانية.

بالنسبة للعلاقة بين الإدارة والتحرير هناك حساسية، ولاأرى مبرراً لذلك، ولا أرى مايشير إلى أن هذا الموضوع وراءه خلاف سياسى أو صراع سياسى. ويجب أن توجد صيغة لتفاهم أفضل بين إدارة الجريدة وإدارة التحرير.

فى رأيى أن الإعلانات تتم فى إطار قرار اللجنة المركزية ويجب التوسع فيها لدعم مالية الجريدة

طالما أنها لاتؤثر على التحرير.

فى الجريدة معادلة.. تميل أحياناً نحو الصحافة بعيداً عن الحزب، ويمكن أن توسع الجريدة إطار خدمتها للحزب، لكن ذلك يجب ألا يحولها إلى نشرة حزبية. وبقدر ماتسعى لاجتذاب القارئ فإنها يجب أن تُخَدِّم أيضاً على الحزب.

سياسياً.. **هناك اتجاه غالب فى «الأهالى» لجعلها مؤسسة مقابلة لحزب التجمع. وصل الأمر أن مدير التحرير تساءل بوضوح :(هو فين الحزب ؟)..**

الحوار الذى أجرى مع القذافى، وقد سألته **فريدة النقاش** أسئلة جيدة جداً تؤكد أنها تمثل حزباً محترماً، ولكن حساسية الموضوع تتطلب مراجعة دقيقة للحديث، فإذا بجملة فى نهاية الحديث تضاف **(الصقر الوحيد)** فتضع الحزب فى مأزق.

أيضا مانشر عن أفغانستان وكان يجب أن يراعى فيه مدى تقبل الشارع المصرى لذلك. **هناك فرق بين أن أشاهد كصحفى وبين أن أكتب للجمهور،** لأنها كانت مهمة صحفية وليست سياسية. وهذه الأمثلة توضح أن هناك عدم تقدير كاف لقيادة الحزب.

الجريدة أهم سلاح للحزب، ويجب أن تكون عينها على الجماهير وماتتقبله. ليس معنى هذا أن نكون ذيلاً للجماهير، وإنما يجب أن نقيس عائد ماينشر على الشعب.

ليست المسألة يميناً أو يساراً. ولكن التمسك بالرأى ومايريدونه ينشر، ومن يعترض على هذا يعتبر يمينيا. وقد اختلف هذا الوضع فى الشهور الأخيرة.

اليوميات موزعة بشكل سئ للغاية. أنا شخصياً أقرأ فقط **صلاح عيسى وجلال أمين.** وإذا كان لابد من استمرار هذا الباب فيجب البحث عن كتاب مقروئين ليس منهم **فريدة النقاش ولا رفعت السعيد** أحياناً. لماذا لايكتب **جمال الغيطانى ويوسف القعيد** ؟!

صفحة الثقافة لاتقيم وزناً لأعضاء الحزب من الكتاب، وكان يجب أن تكون نافذة لهم وكذلك للمتعاطفين من الكتاب والأدباء والفنانين.

يجب إعادة النظر فى لائحة الحزب **بحيث يتواجد بشكل لائحى إشراف سياسى من الحزب على الجريدة** حتى لاتكون المسائل مرتبطة بأوضاع صغيرة..»[١٣]

وأخيراً تحدث **«خالد محى الدين»** فقال :

«أولا الجريدة صحفياً.. بعد ظهور جريدة «الوفد» ظهر منافس «للأهالى»، بدأ التوزيع ينخفض لأن «الوفد» من الناحية الصحفية ومن طريقة عرض الموضوعات والتبويب مريحة أكثر من «الأهالى». مثلاً «الوفد» تنشر مقالات أكثر من الأهالى مرة ونصف، ولكن التبويب لايظهر ذلك، على العكس مما لوكانت الصفحات كلها مقالات أو تتضمن موضوعين كبيرين كما يحدث فى «الأهالى»، فالتشكيلة المتنوعة للصفحة تساعد القارئ وتريحه. مثلا الصفحة الثالثة لو تتضمن موضوعاً واحداً لاتقرأ، أما اذا خفف الموضوع الأساسى بموضوعات صغيرة متنوعة فتقرأ الصفحة كلها، إذا كنا نتوجه للقارئ السياسى فسوف يستقر توزيع «الأهالى» عند حوالى ٦٠ ألف.. أما إذا كنا نريد استقطاب قراء أوسع فلابد من تغيير وتنويع. الدليل على ذلك عام ١٩٨٣. كانت أحسن فترات «الأهالى». كانت «الأهالى» فيها روح الدعابة والمرح **(الأهارية - كاريكاتير)**، تحقيقات تكتب بروح سياسية، والأفضل دائما السياسة غير المباشرة لأنها تؤثر أكثر. يقولون «الأهالى» يقرأها رب البيت. أما الوفد فتقرأها الأسرة كلها. الوفد تسلى القراء، لكن «الأهالى» جامدة وثقيلة. وهذا

رأى سمعته من أستاذ جامعي. اليوميات لاتستضيف كتاباً ذوى أسماء لامعة تجذب القراء، ولو يكتبون مرة كل شهرين. المهم أن يرتفع توزيع الصحيفة بسبب شخصيتها، وليس نتيجة سخونة الوضع السياسى أو تأزمه. صفحة السياسة الخارجية يجب أن تركز على الأخبار والمعلومات وليس التحليل. الصفحة الثقافية موضوع واحد ثم أخبار متعددة.

ثانياً الاتجاه السياسى للجريدة.. أزهى عصور الجريدة النصف الثانى من عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ وحتى صدور جريدة «الوفد». كانت «الأهالى» تعبر عن كل الاتجاهات الموجودة فى الحزب، وكان يعمل بها عدد كبير من صحفى الحزب، ثم بدأ يتناقص عدد المتعاملين مع الجريدة من الصحفيين، حيث **برز على صفحات الجريدة الاتجاه الأكثر راديكالية بعد انتخابات ١٩٨٤**. كان هناك اتجاهان أولهما أننا هزمنا لأننا لم نكن يساريين بالقدر اللازم، والثانى أن سبب الهزيمة كوننا أكثر يساراً من اللازم. مثلا موضوع **أفغانستان**، أنا وافقت على السفر ووافقت على الكتابة. كنت أرى أن من حق القارئ الحصول على جرعة من المعلومات خلاف ماينشر فى الصحف. وطلبت من **حسين عبد الرازق** أن نتفق معاً على ماينشر، ولكنه عندما عاد فرض علىَّ الموضوع **ليس الخلاف حول المضمون السياسى لما نشر ولكن حول كيفية النشر. وعموماً لانستطيع القول إن الجريدة خرجت على مضمون خط الحزب، ولكن المشكلة هى كيفية النشر وطريقة التعبير**. فوجئت أن **حسين** بدأ بحديث مع **بابراك كارميل** وعلى عددين. ولم يكن هذا الهدف من النشر عن أفغانستان - حيث كان المطلوب معلومات تقدم بشكل جذاب. ولكن نشرت مقالات مطولة خمسة أعداد متتالية. وكنا فى حرج لأن رئيس التحرير ارتبط بالنشر.

موضوع **اليمن الجنوبى** - لم يكن يحتاج ثلاثة مقالات. كنا فى غنى عن خصومة أى طرف لأن ذلك لم يكن وارداً.. وكيف يتحول الناس إلى خونة فجأة ويمين ورجعية، لأن ذلك يسئ لموقفنا السابق المساند **لعلى ناصر محمد**.

حدث فى إحدى السنوات أن «الأهالى» لم تخصص صفحة رمضانية أثناء الشهر. وأثار ذلك القراء. وكان يجب ألاننسى ذلك لأنه يتعلق بموقف الحزب السياسى.

الاتجاه السياسى البارز فى الانتخابات المتعلق بالنشر عن المرشحين الشيوعيين. كان النشر مكثفاً فى ثلاثة أعداد بدون تمهيد. لست ضد الكتابة عن الحزب الشيوعى المصرى ولكن لماذا أنشر عن مرشح من قيادات التجمع أنه ماركسى قديم، ولماذا لاأقدمه بصفته مثلاً طبيب أطفال. وكذلك لماذا التأكيد فى كل مرة على أن من المتهمين فى قضية الحزب الشيوعى المصرى، فلان وفلان من أعضاء الأمانة العامة..

القارئ المصرى ذكى، و«الأهالى» تقرأ بعناية والناس تستنتج وتُكوِّن انطباعات، ويجب أن نراعى ذلك، فلانعتمد على الأسلوب المباشر. ونحرص كذلك أن تعبر «الأهالى» عن مجمل الاتجاه العام للحزب بمختلف مكوناته. **ولكنى لاأقول إن «الأهالى» خرجت عن خط الحزب.**

ثالثاً التجمع الصحفى والسياسى حول الجريدة.. وجود أربعة من أسرة واحدة فى الصحيفة، مهما كانت كفاءتهم - وأشهد لهم بذلك - الا أنه أدى إلى انصراف كثير من الصحفيين عن التعامل مع الجريدة. ومسئوليتنا الآن السعى لتجميعهم والتفافهم حول «الأهالى» مرة أخرى. وأعتقد أنه كان من

واجب رئيس التحرير أن يتفهم هذا، وأن يكون تشكيل مجلس التحرير متنوعاً. طبعاً هناك أسباب سياسية أيضاً لانصراف الصحفيين عن العمل مع الجريدة. كتابة عدة أفراد من أسرة واحدة فى كل عدد يسئ إلى الجريدة.

فكرة أن الاتجاه اليمينى ضد حسين عبد الرازق خاطئة. فهناك من ينتقده من اليساريين. ويجب معالجة هذا الموضوع وتعبئة الصحفيين من اليسار والتجمع حول الجريدة لتكون جريدة كل اليسار بصرف النظر عن اختلافهم معنا. جوهر نجاح الجريدة فى المرحلة القادمة، **كيف نعبئ مجموع صحفىّ الحزب واليسار حول الجريدة**. وعندنا مثال د. **عبد العظيم أنيس** يكتب يوميات خارج خط الحزب، وليس هذا مرفوضاً.

رابعاً علاقة الجريدة بالحزب واللائحة ودور مجلس الإدارة وانتهاء التقييم الدورى.. من أكبر أخطائنا أن اللائحة نصت على أن يكون رئيس التحرير عضواً فى الأمانة المركزية **وقد فصل هذا النص لحسين عبد الرازق**. لامانع أن يكون رئيس التحرير عضواً فى الأمانة المركزية بالصدفة، ولكن ليس تطبيقاً لنص لائحى يجعله بمجرد انتخابه عضوا فى الأمانة المركزية. رئيس التحرير يجب أن يكون صحفياً كفئاً بصرف النظر عن موقعه فى الحزب. إن انتخابه من اللجنة المركزية يعطيه حق تفسير خط الحزب. ويمكن أن يكون هناك إشراف سياسى من الحزب على الجريدة، وأن تصدر له توجيهات سياسية من قيادة الحزب. المشكلة الثانية هى تشكيل مجلس الإدارة. هذا الأمر وارد فى الصحف الكبرى التى تملك مطابع وأجهزة مختلفة. وجود الأمين العام فى مجلس الإدارة جعل الناس فى حرج أن تسحب منه الثقة. مجلس الإدارة أصبح غير فعال. الحل

- تتولى قيادة حزبية المسئولية السياسية عن الجريدة ويكون القرار قرارها.
- إدارة الجريدة مالياً يشكل لها لجنة.
- كل مايتعلق بالتحرير يكون مسئولية رئيس التحرير ويقدم تقريراً دورياً عنه للأمانة العامة واللجنة المركزية، أو يقدم المسئول السياسى تقريراً عن الجريدة.
- فكرة استقلالية الجريدة، تعنى استقلالية رئيس التحرير مع محرريه، وليس استقلالاً عن الحزب.

أحد أسباب التدهور أنه لم يعد هناك جهاز للجريدة. فلامجلس الإدارة يعمل. وألغى مجلس المستشارين، ولم تعد تقدم تقارير للأمانة العامة.

التشكيل القائم لمجلس الإدارة راعى التوازن السياسى وليس الكفاءة الصحفية ولذلك لم يعمل. وبذلك انتفت عملية التقييم للجريدة أو المناقشة الدورية لها.

من المهم أن يكون رئيس التحرير صحفياً محترفاً ولايشترط أن يكون قيادياً فى الحزب لنتمكن من محاسبته، ويكون مشرفاً سياسياً من قيادة الحزب.

كان رئيس التحرير يحرص على الخروج من أزمة الاجتماع أثناء مناقشة اللجنة المركزية «للأهالى» دون أن يترتب على ذلك تغيير حقيقى. وتصدر توصيات لاتنفذ. فكل مانطرحه الآن سبق عرضه فى اللجنة المركزية وصدرت به توصيات لم تنفذ.

الموضوع فى جوهره.. هل ينجح الحزب فى تعبئة كل الصحفيين من كتاب اليسار والعاطفين والأصدقاء ومن أعضاء الحزب حول «الأهالى».. وأيضاً الوطنيين لتكون جريدة «الأهالى» جريدة كل الوطنيين كما تعلن.

المخرج من الأزمة ليس فقط تغيير بعض المسئولين، ولكن أسلوب إدارة يعبئ طاقات ذات كفاءة عالية ومتنوعة حولها.

الهدف جريدة كل الوطنيين. وسيلتنا لذلك إعادة ترتيب أوضاع إدارة وقيادة الجريدة، لتكون معبرة عن دائرة اليسار الواسعة، ويتمشى ذلك مع هدفنا فى بناء التجمع كحزب جماهيرى.

بالنسبة للناحية الإدارية، لابد من وجود أخطاء، فلا يوجد عمل بدون أخطاء. لكن أهم ماأود تسجيله أن **حلمى يس** لم يأخذ من الحزب اعتمادات منذ عام كامل. فقد زادت الإعلانات ونسبة تحصيلها عالية جداً، أكثر من الصحف الأخرى. أما الخلاف بين الإدارة والتحرير فيمكن مناقشته وحله» (١٤)

هجوم مضاد .. بالمعلومات

عقب هذه الجلسة والتى تحدث فيها **خالد محى الدين** بوضوح كامل لأول مرة، ومن قبله **لطفى واكد**.. أدركت أن قرارى بالاستقالة كان صحيحاً تماماً. وأن الخلاف كان أعمق مما أتصور. وأردكت أيضاً أن عدم تسرعى فى تقديم الاستقالة فى مايو ١٩٨٧ خضوعاً لضغوط **رفعت السعيد وفريدة النقاش**، كان أيضا صحيحاً. فقد اتضحت خلال هذه الفترة حقائق عديدة أكدت لكثيرين الأهداف الحقيقية للتغيير المطلوب.

وعندما أعدت قراءة محاضر الجلسات قررت أن أكتب رسالة إلى لجنة الحوار (وأنا عضو فيها) أرد فيها على بعض ماقيل وأصحح بعض المعلومات. وسلمت الرسالة إلى أعضاء اللجنة وعنونتها **«ثلاث ملاحظات حول بعض قضايا الأهالى»**. وأضيفت إلى وثائق اللجنة على أساس أخذها فى الاعتبار عند إعداد التقرير النهائى. وجاء فى هذه المذكرة :(١٥)

على ضوء جلسات الاستماع التى عقدتها اللجنة خلال فترة عملها السابقة، أتصور أنه من المفيد أن أضع أمامها بعض الملاحظات المكتوبة والتى تساعد فى إعداد التقرير النهائى بصورة أكمل وأشمل:

١ - لقدأثير خلال جلسات الاستماع ضرورة أن **«يتواجد بشكل لائحى إشراف سياسى من الحزب على الجريدة»**.

وطرح اقتراح باختيار **«قيادة حزبية كمسئول سياسى عن الجريدة ويكون القرار قراره»**.. وأن يقدم «المسئول السياسى التقرير عن الجريدة للأمانة العامة واللجنة المركزية».

وارتبط بهذا الاقتراح أيضا **«أن يكون رئيس التحرير صحفياً محترفاً لايشترط أن يكون قيادياً فى الحزب ليمكن محاسبته ويكون هناك مشرف سياسى من قيادة الحزب»**.

وخلال الحديث عن هذا الموضوع، أشير إلى أن **من أكبر أخطاء الحزب فى اللائحة أنه نص على أن يكون رئيس التحريرعضواً فى الأمانة المركزية، وقد فصل هذا النص لحسين عبد الرازق.**

ولامانع أن يكون رئيس التحرير عضواً فى الأمانة المركزية بالصدفة ولكن لاينص على أنه بعد انتخابه يصبح عضواً فى الأمانة المركزية.

وقبل أن أشرح وجهة نظرى فى هذه القضية بجوانبها التنظيمية والصحفية والسياسية أرى أنه من المفيد تخليص القضية من كافة الجوانب الشخصية.

وأكتفى فى الجانب الشخصى بأن أسجل مايلى :

أ - أنه منذ عام ١٩٧٦ وأنا عضو فى قيادة التجمع قبل المؤتمر الأول وبعد المؤتمر الأول وبعد المؤتمر الثانى مثل عديد من الزملاء (الهيئة التأسيسية - السكرتارية العامة - ثم اللجنة المركزية والأمانة العامة).

ب - كذلك فمنذ تأسيس التجمع وتشكيل هيئة (وليست مستوى) لإدارة العمل اليومى (لجنة المتابعة - الأمانة المركزية) وأنا عضو فى هذه الهيئة بلا انقطاع.

ج - عند صدور «الأهالى» عام ١٩٧٨، ولم أكن رئيساً لتحريرها ولارئيساً لمجلس التحرير، كنت عضواً فى الهيئة التى تدير العمل اليومى (لجنة المتابعة)

د - عندما رشحت من الأمانة العامة فى مارس ١٩٨٢ لموقع ومسئولية رئيس تحرير «الأهالى» **كنت بالفعل عضواً منتخباً بالأمانة المركزية** لم يرشحنى أو يزكينى أحد بل رشحت نفسى وحصلت على تزكية الأمانة العامة وذلك فى المؤتمر الأول للحزب عام ١٩٨٠.

يتضح مما سبق أن النص اللائحى الخاص بعضوية رئيس تحرير الأهالى فى الأمانة المركزية لاعلاقة له من قريب أو بعيد بـ **حسين عبد الرازق** ولم يتم «إقحامه وفصل خصيصاً لهذا الشخص»!!

أعتقد أننى بهذا أطهر الأرض من الجوانب الذاتية، وأنتقل إلى صلب الموضوع.

وبداية فهناك شكل لائحى فريد ومتكامل ولايوجد له مثيل فى أى صحيفة حزبية فى مصر (وحتى صحيفة قومية). «فالأهالى» هى الصحيفة الوحيدة التى يوجد نص يتعلق بها فى لائحة الحزب، كما يوجد لائحة خاصة بها تحكم كل نشاطها السياسى والصحفى والمالى والإدارى.

فهناك إشراف سياسى من الحزب على الجريدة طبقاً للائحة الحزب ولائحة النظام الأساسى لصحافة الحزب يتمثل فى :

أ - طبقاً للائحة الحزب (مادة ٦٠) يدير صحافة الحزب مجلس إدارة منتخب من اللجنة المركزية طبقا لما تحدده اللائحة (لائحة صحافة الحزب) (والمادة ٤٦) تعطى اللجنة المركزية سلطة انتخاب رئيس تحرير صحيفة الحزب وعضوية الأمانة المركزية.

ب - وطبقاً للائحة صحافة الحزب (مادة ٥) اللجنة المركزية هى الهيئة المسئولة عن متابعة نشاط جريدة «الأهالى».... وذلك من خلال تقارير دورية تناقشها فى اجتماعاتها. وللجنة المركزية أن تكلف مجلس الإدارة بتقديم تقارير خاصة عن المسائل التى ترى ضرورة لدراستها وإبداء رأى الحزب فيها.

وتتابع الأمانة العامة فيما بين دورات انعقاد اللجنة المركزية **الخط السياسى لجريدة «الأهالى»** وقرارات اللجنة المركزية الخاصة بها وذلك من خلال تقارير دورية يقدمها مجلس الإدارة.

وفى (المادة ٦) نص على أن مجلس الإدارة هو الهيئة المختصة بادارة الصحافة المنصوص عليها

فى المادة الأولى من هذه اللائحة كما **يختص بالتوجيه السياسى العام..**

وفى (المادة ١٥) رئيس التحرير.. «وهو المسئول عن إصدار الجريدة ويقوم بتنفيذ القرارات **والتوجيهات السياسية للحزب** وقرارات مجلس الإدارة..»

بالاضافة الى عضويته فى الأمانة المركزية.

أما الاقتراح الخاص بأن تتولى **قيادة حزبية المسئولية السياسية عن الجريدة فهو** اقتراح غير ذى موضوع. تطبيقاً لما سبق تسجيله من نصوص لائحية **فإن رئيس التحرير (بصرف النظر عن الأسماء) هو المسئول السياسى. فهو قيادة حزبية مسئولة بحكم عضويته فى اللجنة المركزية والأمانة العامة (المستويات القيادية) والأمانة المركزية (إدارة العمل اليومى)**

ولكن هذا الاقتراح يكتسب دلالته من الفصل بين المسئول السياسى عن الجريدة وبين رئيس التحرير (صحفى محترف لايشترط أن يكون قيادياً فى الحزب ليمكن محاسبته).

وخطورة هذا الاقتراح أنه يشذ شذوذاً كاملاً عما هو متبع فى كافة الصحف قومية وحزبية خاصة أوعامة، طبقاً لما أعرفه عن الصحافة وطبقاً لما هو موجود فى كتب الصحافة. فيستحيل الفصل عملياً بين المسئولية السياسية والمسئولية الصحفية على وجه التحديد. وليس صدفة أن هذا الوضع غير موجود فى أى صحيفة ناجحة.

إن طبيعة الصحيفة (السياسية) تحتم أن يكون رئيس التحرير هو المسئول سياسيا وصحفيا وجنائياً.

وقد عاشت مصر تجربة لفترة محدودة كلف الاتحاد الاشتراكى خلالها بعض قادته بالإشراف السياسى على مؤسسات صحفية وكانت تجربة فاشلة بكل المقاييس (عبد الحكيم عامر مسئول عن الجمهورية) ثم على صبرى(مسئول عن الجمهورية) وأنور السادات (مسئول عن الأخبار).

إن الفصل بين المسئولية السياسية والمسئولية الصحفية تعنى باختصار تعيين (رقيب) على رئيس التحرير أى على الصحيفة. وهو أمر كفيل بقتل العمل الصحفى وهدمه أياً كان هذا المسئول السياسى (الرقيب) ورئيس التحرير الذى يتحول فى هذه الحالة إلى مدير أو سكرتير للتحرير.

ففى العالم كله رئيس التحرير هو مسئول سياسى أولاً ومسئول صحفى ثانياً وإذا كان هناك خيار بين الكفاءة والقدرة السياسية والكفاءة الصحفية فإن الكفاءة السياسية لها الأولوية، على أن تكمل القدرة السياسية باختيار مدير للتحرير أو سكرتير للتحرير على مستوى عال من الكفاءة والخبرة الصحفية..

ولاأرى أى مشكلة فى محاسبة رئيس التحرير الذى هو قائد حزبى من الأمانة العامة أو اللجنة المركزية. بل أن المحاسبة تصبح بلا شك أسهل بحكم عضويته وموقعه وانتمائه وولائه الحزبى.

وإذا سلمنا بهذه الحقائق والتزمنا بما هو موجود فى العالم كله من أن رئيس التحرير هو المسئول السياسى فإن وجوده فى جهاز إدارة العمل اليومى (الأمانة المركزية) يصبح ضرورياً لضمان إشراف الحزب المستمر على الصحيفة.

وقد يثار هنا، وماالحل إذا لم يكن من بين قادة الحزب من هو عضو فى نقابة الصحفيين وبالتالى يمكن توليه رئاسة التحرير قانوناً؟! وهى حالة واردة نظرياً ولابد من أخذها فى الحسبان طبعاً.

ولكن اللائحة ليست دائمة ويمكن تعديلها إذا ما ووجهنا بهذا الوضع المفترض نظرياً.. أما من الناحية العملية فهذا الفرض غير وارد على الإطلاق.

ففى لجنتنا المركزية هناك ١٧ من قادة الحزب أعضاء فى نقابة الصحفيين وأغلبهم ان لم يكن جميعهم ينطبق عليهم تعريف القائد الحزبى المسئول ونصفهم على الأقل لديه كفاءة صحفية بارزة. ومن بين هؤلاء السبعة عشر هناك ١١ أعضاء فى الأمانة العامة، ٩ منهم أعضاء فى الأمانة المركزية.

إذن ماهى المشكلة ؟.. وماالداعى لهذا الاقتراح ؟..

أخشى أن يكون الدافع اليه هوالتفكير فى أسماء معينة بذاتها، ومحاولة تفصيل أوضاع تنظيمية لها.

واقتراحى أن تظل الأوضاع التنظيمية الصحيحة الواردة فى اللائحة على حالها.. وألاتتم تعديلات على أساس تفكير معين فى رئيس تحرير حالى أو رئيس تحرير قادم.

٢) أثير أيضاً اقتراح بإلغاء مجلس الإدارة أو وجود مسئول سياسى ورئيس تحرير ولجنة للإدارة المالية.

وهذا الاقتراح حكم على «الأهالى» والصحف الحزبية الأخرى التى تصدر أو ستصدر (كتاب الأهالى- أدب ونقد - أهالى بحرى - أهالى الصعيد - أوراق عمالية) بالموت والجمود.

إن وجود مجلس الإدارة ضرورى وهام فلايمكن كما سبق القول الفصل بين السياسة والتحرير. وأيضاً يستحيل الفصل بين التحرير والإدارة والشئون المالية. ومشكلة «الأهالى» الحالية - فى جزء منها- يعود إلى الغياب المتعمد لمجلس الإدارة والصورة التى شكل بها، والتى أدت إلى انفصال بين الإدارة والتحرير (وألفت نظر اللجنة إلى ماقلته حول هذا الأمر فى جلسة الاستماع، وإلى مقالى المنشور فى دائرة الحوار).

إن وجود مجلس الإدارة ضرورى وهام. ولكن مجلس إدارة فعال ومن عناصر قادرة على العمل لتطوير الصحافة الحزبية فنياً (امكانات الجمع والتصوير والطبع) وصحفياً ومالياً وإدارياً.. وأن تكون عضويته محدودة وليس هذا العدد الضخم الذى أدى إلى ترهله.

٣) أشار أكثر من متحدث إلى قضية تناقص عدد صحفى الحزب المتعاملين مع «الأهالى» وانصراف كثيرين عن التعامل وأن المطلوب تعبئة جموع صحفى الحزب، واليسار حول الجريدة وأن اليوميات لاتستضيف كتاباً ذوى أسماء لامعة تجتذب القراء ولو يكتبوا مرة كل شهرين.

وأعتقد أن هذا الموضوع يحتاج إلى مناقشة تبعد عن الانطباعية. ولحسن الحظ فلدى بيانات تساعد على إصدار حكم صحيح فى هذه القضية.

وأبدأ بالصحفيين (أعضاء النقابة) الأعضاء فى حزبنا وهم :

١ - محمود المراغى.٢ - نجاح عمر.٣ - فيليب جلاب.٤ - أسماء راشد.٥ - يوسف الشريف.٦ - أمين طه (ليس عضواً بالنقابة).٧ - عاصم حنفى.٨ - تحية عبد الوهاب (انضمت للحزب منذ سنوات قليلة).٩ - سامية عطا لله.١٠ - عادل الحسينى (ليس عضواً بالنقابة)١١ - شفيق أحمد على (ليس عضواً بالنقابة)١٢ - رجاء عبد الله.١٣ - يوسف القعيد (ليس عضواً بالنقابة)١٤ - ليلى مرموش.١٥ - ليلى القهيسى.١٦ - رجاء النقاش.١٧ - محمد سيد

أحمد.١٨ - حسين شعلان.١٩ - وديع أمين.٢٠ - منحة البطروى.٢١ - خيرى عزيز (فى الخارج).٢٢ - كمال السيد.٢٤ - لطفى الخولى.٢٥ - حسين عبد الرازق.٢٦ - جمال الغيطانى.٢٧ - جمال الشرقاوى.٢٨ - حسين فهمى.٢٩ - فريدة النقاش.٣٠ - علاء عبد الوهاب.٣١ - عبد الغنى أبو العينين.٣٢ - ماجدة موريس.٣٣ - بدوى محمود.٣٤ - عبد المنعم القصاص.٣٥ - عبد العال الباقورى.(فى الخارج)٣٦ - محسن الخياط.٣٧ - صلاح عيسى.٣٨ - وجيه الشريتلى (ليس عضواً فى النقابة)٣٩ - مصباح قطب.٤٠ - حامد العويضى.٤١ - أحمد عز العرب.٤٢ - أحمد سيد حسن.٤٣ - حسن بدوى.٤٤ - أمينة النقاش.٤٥ - سهام هاشم ٤٦ - محمد على فهمى.٤٧ - رعاية النمر.٤٨ - خالد محى الدين.٤٩ - لطفى واكد.٥٠ - د. عواطف عبد الرحمن.٥١ - أبو سيف يوسف.٥٢ - محمد الجندى.٥٣ - ملك عبد العزيز.٥٤ - عايدة عز العرب.٥٥ - هبة عنايت.٥٦ - بهجت عثمان.٥٧ - د. سلوى أبو سعده.٥٨ - د. رفعت السعيد.٥٩ - نعمان عاشور.٦٠ - زهدى العدوى.

ولاشك أن من يقرأ هذه القائمة من الصحفيين لابد أن يتسا ءل - لماذا لايعملون جميعاً فى «الأهالى»..؟!

وأبدأ بالاجابة تفصيلاً :

أ - لايمكن أن تستوعب «الأهالى» كل هذا العدد.

ب - أكثر من نصف هؤلاء لم يمارس العمل الصحفى بمعناه الحرفى.. الخبر والصياغة والتحقيق الصحفى وسكرتارية تحرير الصحيفة (اليومية أو الأسبوعية) مثل «**د. رفعت السعيد - نعمان عاشور- ملك عبد العزيز - محمد الجندى - أبو سيف يوسف - لطفى واكد - خالد محى الدين**... إلخ».

والبعض الآخر فإن تميزه فى كتابة المقالات أو رئاسة تحرير مجلات شهرية مثل «**لطفى الخولى- أبو سيف يوسف**» بينما ماتحتاجه «الأهالى» أساساً ونقطة ضعفها هى الكادر الصحفى المحترف (المخبر الصحفى - المحقق الصحفى - سكرتير التحرير الذى يجيد صياغة الخبر والموضوع والتحقيق واستخراج العنوان).

ج - هناك عدد من هؤلاء لم تتعامل معهم «الأهالى» منذ البداية لأسباب مختلفة.. مثل :

١ - السفر للخارج (**رجاء النقاش - خيرى عزيز - عبد العال الباقورى - عبد المنعم القصاص**..)

٢ - الانشغال بأعمال أخرى منذ البداية أو بعد ظهور «الأهالى» بفترة وتفضيلهم للعمل فى مؤسستهم القومية أو المراسلة مع الخارج)

(**رجاء عبد الله** (المصور) - **يوسف القعيد** (المصور والمستقبل) - **ليلى مرموش** (المصور)- **ليلى القبيسى** (المصور) - **كمال السيد** (الأهرام) - **جمال الغيطانى** (الأخبار) - **بدوى محمود** (الجمهورية) - **محسن الخياط** (الجمهورية - الأفق)..»

٣ - وبعض هؤلاء وغيرهم عمل مع «الأهالى» فترة ثم تركها لسبب أو لآخر ولابد من توضيح

موقف كل واحد على حدة :

محمود المراغى : انتخب مديراً للتحرير قبل سفره إلى الكويت وطوال فترة وجوده كان على اتصال دائم بالأهالى ويساعدها كمسئول عنها فعلاً. قبل عودته اتفق على أن يتولى موقع مدير التحرير عند العودة ولكنه وبعد أن عاد فضل أن يكون عضواً بمجلس التحرير ويتولى مسئولية الأخبار بعد أن تولى رئاسة تحرير **(أوراق عربية)**. وظل يساعد ويكتب فى الأهالى ويحضر اجتماعات مجلس التحرير. ولم ينسحب من مجلس التحرير إلا بعد المشاكل التى ترتبت على انتخابات مجلس النقابة مع الحزب ومع **فيليب جلاب**.

نجاح عمر : كانت تتولى منذ عودتها من الكويت مسئولية قسم التحقيقات ثم طلبت إعفائها لحرصها على متابعة جلسات مجلس الشعب وتعارض ذلك مع مواعيد العمل فى «الأهالى». وظلت تكتب يوميات ونقطة نظام والرغاية إلى أن حدثت مشكلة انتخابات نقابة الصحفيين فانسحبت من مجلس التحرير وتوقفت على كتابة اليوميات والرغاية وظلت تكتب نقطة نظام.

فيليب جلاب : اختير عضواً فى مجلس التحرير فى ثانى تشكيل له واقتصرت مساهمته على عمود «دبوس» وقد انسحب من مجلس التحرير لخلافات مع بعض أعضائه سببها خلافات سياسية وشخصية، ثم عاد بقرار من رئيس مجلس الإدارة وانسحب مرة ثانية بعد أن تقدم رئيس التحرير بمذكرة لمجلس الإدارة حول مشاكل العمل فى «الأهالى».. وواصل طوال هذه الفترة كتابة «دبوس» دون أى مشاكل.

أسماء راشد : عملت فى الأهالى فى التحقيقات فى البداية إلى جانب عملها فى روز اليوسف. ثم واجهت مشاكل شخصية عائلية أدت إلى توقفها عن العمل تماماً سواء فى روز اليوسف أو «الأهالى».

عاصم حنفى : نشرت له «الأهالى» وهو فى لندن وبمجرد عودته رحبت به فى صفوفها. ورغم ضعف إنتاجه وعدم التزامه بمواعيد أو نظام العمل واثارته للمشاكل، فقد ظلت «الأهالى» مفتوحة له. إلى أن أجريت انتخابات نقابة الصحفيين فامتنع دون اخطار عن التردد أو العمل فى «الأهالى» إلى أن قدم أخيراً موضوع ليبيا ونشر.

شفيق أحمد على : فتحت له «الأهالى» أبوابها ونشرت له كل انتاجه.. ورغم كسله وعدم التزامه بأى مواعيد للتسليم وإصراره على ألايعمل أو ينشر إلا الموضوعات (المفرقعة) فقد احتضنته «الأهالى» وأعطته أعلى أجر للتحقيق. ولكن احتياجه - على حد قوله - لمبلغ كبير ثابت يتجاوز قدرات «الأهالى»، دفعه للسفر للخليج للعمل. وبعد عودته عمل فى مكتب الخليج بالقاهرة، بالإضافة لتفرغه للدراسة بهدف الحصول على شهادة جامعية والالتحاق بالنقابة. وقد شرح وجهة نظره فى لقاء الصحفيين. ومازالت «الأهالى» ترحب بأى إنتاج صالح له.

حسين شعلان : عمل معنا منذ صدور «الأهالى» وكان قبل ذلك لاعلاقة له عملياً بالحزب رغم عضويته وأثبت قدرة على العمل والتزام دقيق بالمواعيد ودقة فى أدائه، فتولى سكرتارية التحرير ومسئولية قسم الأخبار. ولكن وبمجرد أن تقرر ظهور صفحتى الحوار القومى فى الأهرام رشح سكرتيراً لها فى نفس الوقت الذى أصبح فيه مراسلاً لليوم

السابع، وطلب إعفائه من مسئولياته فى مجلس تحرير «الأهالى» وفى «الأهالى» عامة لاستحالة الجمع بين عمله فى الأهرام واليوم السابع و«الأهالى». ورغم حرصنا على وجوده معنا فقد تحول الأمر إلى مجرد اهتمامه بتوصيل بعض الأخبار التى يعدها لنا زملاء من الأهرام إلى «الأهالى».

أمينة شفيق : وقصتها معروفة وموقفها الذاتى الذى ينضح بالعداء الشخصى للمسئولين عن «الأهالى» بلا سبب مفهوم معروف للجميع.

جمال الغيطانى : دعوناه أكثر من مرة للعمل معنا فى «الأهالى»، واستجاب عاماً واحداً خلال رمضان وفى العام التالى اتفق معنا ثم سافر فجأة ولم يتقدم بأى عمل وتعذر بعد ذلك الاستفادة منه. وكما سبق القول فهو منشغل بعمله فى الأخبار ويعطى له أولوية كما أنه استقال من مجلس تحرير أدب ونقد حين عين رئيساً للقسم الأدبى بالأخبار.

جمال الشرقاوى : بمجرد عودته من الخارج رحبنا به فى «الأهالى» وعهدنا إليه بمسئولية قسم الأخبار، ولكنه لم يوفق فى العمل. فقد كانت له أولويات أخرى. عمله فى الأخبار، ثم دار الثقافة (قضايا فكرية).

علاء عبد الوهاب : طوال طبعنا «للأهالى» فى الأخبار كان يعمل معنا سكرتيراً للتحرير تنفيذياً. ولكن بعد نقل الطباعة إلى الجمهورية لم يستطع مواصلة العمل وسافر بعد ذلك للخارج.

ماجدة موريس : عملت فى صفحة الثقافة (التليفزيون) فترة طويلة ولكن مجلس التحرير ظل ينتقد أعمالها ويلفت نظرها وامتنعت عن الكتابة عندما قرر المجلس أن يتناول أكثر من كاتب هذا الباب.

سهام هاشم : عملت فى الصفحة الخارجية ثم توقفت بعد خلاف حول الموقف من إيران والعراق (خلاف مع خط الحزب) وتبين بعد ذلك وجود موقف أصلاً من الحزب وسياساته واقترابها من خط جريدة الشعب.

عايدة العزب موسى : عملت فى الصفحة الخارجية ثم توقفت وقد رفضت تجديد عضويتها فى الحزب واستمرت تواصل عملها فى «الأهالى»، ثم تركت العمل فى «الأهالى» بعد ذلك بفترة ليست قصيرة.

ويعمل حالياً من صحفى الحزب فى الأهالى :

محمد سيد أحمد. وديع أمين. حسين عبد الرازق. فريدة النقاش. عبد الغنى أبو العينين. صلاح عيسى. وجيه الشريتلى. أمينة النقاش. مصباح قطب. حامد العويضى. أحمد عز العرب. أحمد سيد حسن. حسن بدوى. مدحت الزاهد. مصطفى السعيد.

وعدد آخر من الصحفيين من غير أعضاء الحزب..

كما يشارك بالكتابة «**فيليب جلاب - نجاح عمر - د. رفعت السعيد**» بالإضافة إلى فنانى الكاريكاتير «**بهجت عثمان - حجازى - اللباد - رؤوف**»

وتحتاج «الأهالى» بلا جدال إلى صحفيين متمرسين فى الأخبار والتحقيقات والصياغة والمراجعة.. من غير صحفى الحزب.

وقبل أن أنتقل من هذه النقطة أسجل ملاحظتين :

أ - بالنسبة لكتاب يوميات «الأهالى» حاليا وعددهم خمسة (**صلاح عيسى - فريدة النقاش - رفعت السعيد - عبد العظيم أنيس - جلال أمين**) فكلهم أسماء لامعة ككتاب وصحفيين.

وإذا كان هناك من لايحب كتابة هذا أو ذاك من الكتاب فإن الخطابات التى تصل إلى «الأهالى» والقيمة المعروفة لهم تؤكد أنهم أسماء لامعة. وليس صدفة أن اثنين منهم اختيروا فى استطلاع الرأى الميدانى (**صلاح عيسى وفريدة النقاش**) ضمن أهم الكتاب فى الصحف القومية والحزبية إلى جوار **أحمد بهاء الدين ومصطفى أمين**.

ومع ذلك فليس هناك لدى «الأهالى» أى مانع من أن تستضيف كتاباً آخرين. بل وسعت إلى ذلك مراراً وتكراراً. مع **صلاح حافظ** (الذى استجاب مرتين) **وأحمد بهاء الدين** (الذى لم يستجب أبداً) **وكامل زهيرى** (الذى لم يستجب بدوره)..

ولى ملحوظة صغيرة فى هذا الموضوع لا يمكن أن يظل نجوم اليسار هم فقط نجوم الخمسينيات والستينيات فلابد أن يكون لليسار نجوم جدد يضافون إلى رصيد الخمسينات والستينات وتستطيع «الأهالى» أن تفخر بأنها قدمت فى الثمانينيات كتاباً نجوماً جداً..

صلاح عيسى - فيليب جلاب - فريدة النقاش غير الكتاب المتخصصين الكثيرين.. وصحفيين بارزين مثل **أمينة النقاش ومصباح قطب**..

ويهمنى هنا أن أسجل أن خطة اليوميات كان على رأسها منذ البداية «**لطفى الخولى**» ولم أكف شخصياً عن الإلحاح عليه وتكرر الوعد دون جدوى.. ثم كتب فى الأهرام والأنباء وأحب أيضاً أن أسجل أن **صلاح حافظ** كان معنا فى الإصدار الأول «للأهالى» وهو الذى بدأ باب «دبوس» ثم توقف لوضوح الخلاف بين مايكتبه وماتكتبه «الأهالى» (الإصدار الأول) فقد كان مؤيداً لكامب ديفيد.. مدافعاً عن **السادات**.. ومدافعاً أيضاً عن **النميرى** وكان آخر عمود له تأييداً لـ **نميرى** ومنع من النشر.. فبدأ **فيليب جلاب** فى كتابته.

وكلمة فى ختام هذا الموضوع ليس كل من انتمى لليسار يوماً ما، مازال على موقفه.. ولاتستطيع «الأهالى» أن تستكتب كل اليساريين حتى الذين يؤيدون التطبيع مع إسرائيل، ويدافعون عن حالة الطوارئ مثلاً. ويبايعون الرئيس **مبارك** ويدعون لجبهة وطنية مع الحزب الوطنى.. طبعاً تحتمل «الأهالى» أن يكتب فيها من يختلف معها من اليسارأو غيره ولكن فى حدود وعلى أساس الحوار معه ومناقشته..

واكتفى بهذه الملاحظات الثلاث أملا أن تساعد اللجنة فى كتابة تقريرها. ».

تأييد مبارك !

وبينما كانت لجنة الحوار تواصل عقد جلسات الاستماع، كان هناك حوار آخر يجرى على صفحات «**دائرة الحوار**» بدأ فى ١٤ يناير ١٩٨٨ وحتى ٢٦ أبريل ١٩٨٨ وشغل خمسة أعداد.

العدد الأول اقتصر على عدد من الوثائق الحزبية شملت نصوص تقارير وقرارات المؤتمر العام الثانى، واللجنة المركزية ومجلس إدارة «الأهالى». مضافاً إليها مشروع التقرير الأولى حول أداء

جريدة «الأهالى» خلال انتخابات مجلس الشعب (أبريل ١٩٨٧) والذى أعده بتكليف من الأمانة العامة «لطفى واكد - إبراهيم سعد الدين - حسين عبد ربه» ولم يسبق نشره على الحزب أو مناقشته فى الأمانة العامة أو الأمانة المركزية، ونشر باعتباره وجهة نظر مجموعة من الزملاء أعضاء الأمانة العامة. وشارك فى تحرير الأعداد الأربعة التالية ٢٦ من الزملاء، من بينهم ٨ أعضاء فى المؤتمر العام والحزب، وعشرة أعضاء فى اللجنة المركزية، و٨ أعضاء فى الأمانة العامة. ومن بين هؤلاء ٦ من أسرة تحرير «الأهالى»، ٥ من أمناء الإعلام فى المحافظات. كما شارك فى التحرير ٤ من لجان المحافظات فى الحزب أرسلت تقارير بوجهة نظرها ونشرت فى «دائرة الحوار» وهى لجان محافظات «الغربية - بور سعيد - الأسكندرية - السويس»

كان الحوار فى جوهره، خاصة بالنسبة لتعبير «الأهالى» عن الخط السياسى للحزب، وغيره من القضايا الأساسية، وبالنسبة للهدف الحقيقى وهو تنحية حسين عبد الرازق وصلاح عيسى، فى جانب السياسة التى تتبعها قيادة «الأهالى». باستثناء ٥ مقالات تحديدا للزملاء «الدسوقى جمعة مصطفى» أمين وحدة ميت محمود (دقهلية)، و«محمد الضهيرى» عضو اللجنة المركزية وأمانة الحزب (دقهلية) و «عزيز المصرى» عضو اللجنة المركزية (المنوفية) و «محمد سيد أحمد» عضو الأمانة المركزية، «محمود حامد» عضو اللجنة المركزية. وإن كان هناك عدد من المقالات الأخرى تسجل عديد من الانتقادات الحادة «للأهالى» وإدارتها، وهو أمر طبيعى وصحى، ولكن دون الوصول إلى موقف الرفض.

فالزميل «الدسوقى جمعه مصطفى» يحدد مشاكل الأهالى فى أربعة مشاكل :

- سيطرة أسماء محددة على مجمل موضوعات الحزب.. عبارة عن مجموعة تتحدث لغة واحدة ويجمعها اهتمام محدد وبالتالى فقدت الجريدة بريق الإصدار الأول.. ولم تعد محل اهتمام القارئ عامة، والقارئ الحزبى بصفة خاصة.
- فقدت الجريدة كل اهتمامها بشئون الأقاليم الجغرافية والطبقات الاجتماعية المختلفة لأنها أصبحت تحرر من المكاتب.
- عدم اهتمام الجريدة بقضايا هامة خاصة قضية الدين مما تسبب عنه سوء فهم عند الكثيرين وبصفة خاصة لدى الشباب.
- فقدان الجريدة لعناصر الجذب للقارئ مما يضطره لاقتناء جريدة أخرى ربما لاتعبر عنه ولا تدافع عن قضاياه مثال «جريدة الوفد».

ويختم مقاله قائلاً : «لقد قمنا بتسجيل وجهة نظرنا المتواضعة هذه للمساهمة مع السادة الزملاء فى محاولة انتشال الحزب من مأزق «الأهالى» الذى وضعنا فيه رغماً عنا. ونتمنى أن يعقب ذلك الحوار خطوات عملية على طريق العلاج، ونتمنى ألا تكون مجرد تفريغ لشحنة الغضب والضيق عند الأعضاء، لأنه ان لم يحدث التغيير المنشود، فإن العواقب ستكون قاسية، لأنه مستقبل حزب.. »(١٦)

والزميل «محمد الضهيرى» يبدأ مقاله بقوله :« يحكى أن أحد رعاة الغنم كان يحلو له دائماً أن يستمتع برفع صوته مستغيثاً بالناس.. الذئب..الذئب.. وعندما يهرع الناس إلى نجدته لايجدون ذئباً ولاضبعاً.. وباقى القصة معروفة.

ولقد أصبحت جماعة الضغط اليمينية داخل حزب التجمع هى ذلك الذئب المستغاث منه. ففى أثناء الحوار الذى دار فى الحزب فى الآونة الأخيرة وأثناء اجتماع اللجنة المركزية الدورة الخامسة عشرة

كان التخويف من جماعة الضغط اليمينية أقوى مايكون. ولقد عبر عن ذلك بوضوح الأستاذ **حسين عبد الرازق**. وفى نهاية المطاف حسمت اللجنة المركزية هذا الأمر ووضعت الأطار العام لنضالنا السياسى والجماهيرى.. والآن بنفس المنطق تقود السيدة **فريدة النقاش** فى دائرة الحوار (العدد ٣٢) فى ردها على تقرير الزملاء (**لطفى واكد - حسين عبد ربه - د. إبراهيم سعد الدين**) والمنشور فى دائرة الحوار العدد (٣١)، والذى أوافق على مجمل ماورد فيه. تعود السيدة **فريدة النقاش** إلى رفع سلاح التخويف من جماعة الضغط اليمينية داخل الحزب. وبنص تعبيرها «.. هذه المجموعة فى القيادة باختصار تريد أن تفتح الباب لتأييد الرئيس **حسنى مبارك**..» «وتريد (أى الجماعات اليمينية) أن تجعل من «الأهالى» أداة لهذه الجبهة المنشودة مع الحكم..».

وينتهى **الضهيرى** فى مقاله قائلاً:«لم يعد ممكنا أن تصبح إدارة «الأهالى» مركز قوة يعلو فوق بعض الهيئات وتوجهها.. وإذا كانت اللجنة المركزية أعلى الهيئات القيادية للحزب تفوض الأمانة العامة الحق فى تصريف كل أمور الحزب بين دورات انعقادها.. فلماذا لاتكون «الأهالى» جزءاً من الأمور الحزبية. وبوضوح أكثر لماذا الإصرار على أن يكون رئيس تحرير «الأهالى» منتخباً من اللجنة المركزية ؟. هل ليصبح مناوئاً للهيئات القيادية المنتخبة من اللجنة المركزية ؟.. بل لماذا تكون عضوية اللجنة المركزية شرطاً من شروط الترشيح لرئاسته تحرير «الأهالى» ؟..»[١٧]

وخصص الزميل «**عزيز المصرى**» مقاله للرد على مقال «**فريدة النقاش**». وعكس الرد وجهة نظر متكاملة تستحق القراءة كاملة دون تلخيص.[١٨]

وطالب «**محمد سيد أحمد**» بإجراء «**بيريسترويكا**» فى «الأهالى» : «**فقضية «الأهالى»** ليست فى المقام الأول قضية مهنية. وقد لاتكون مجرد «قضية سياسية»، بل تتعلق بأساسية مفهومنا لليسار ومعناه فى عالم اليوم وعالم الغد. وفى ظروف مصر وعالمنا العربى حالياً ومستقبلاً. وهذا ماقصدت بأن «الأهالى» بحاجة إلى «بيريسترويكا».. «**وليس من الجائز أن يكون اليسار المصرى قبل جورباتشوف هو هو بنفس السمات والمميزات ونفس مناهج العمل والتفكير بعد جورباتشوف**. وليس هذا من منطلق الولاء الأعمى للقيادة السوفيتية على أى نحو كان. بل من منطلق أن **جورباتشوف** قد طرح أمراً هاماً هو أن الفكر والعمل المنسوبين إلى اليسار بحاجة إلى تجديد، وإعادة بناء (بيريسترويكا) لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. ومجرد أن يجرى هذا الطرح فى موقع هام من مواقع اليسار عالميا (الاتحاد السوفيتى) إنما يطرح القضية على صعيد قوى اليسار خارج الاتحاد السوفيتى كذلك. وأشك أن هناك قوى تنتسب إلى اليسار وتشكك فى أن لهذه المقولة مايبررها»..«**إن صيغة «الأهالى» نتاج عهد السادات فى أعقاب رحلة القدس**، وفى ظرف عادى فيه **السادات** كافة القوى الوطنية فى مصر وأصبح العمل فى إطار النظام مستحيلاً. إن نهج الفضح إنما كان وراءه مسلمات سياسية هى استحالة العمل فى إطار النظام، وتتوالى عمليات الفضح للتعجيل بنظام بديل. **كان وراء نهج الفضح شعار إسقاط نظام السادات** حتى لوحالت اعتبارات العلنية والانتماء «الشرعى» إلى طرح الشعار صراحة.ولم يعد هذا قائماً على نحو مماثل فى **عهد مبارك**. فإن أبرز قوة فى الساحة تنادى بإسقاط النظام هى الجماعات الدينية المتطرفة التى تدين اليسار بضراوة لاتقل عن ضراوتها فى إدانة النظام القائم ذاته. وليس معنى ذلك أن اليسار قد تخلى عن معارضته الأساسية لتوجهات **مبارك** وسياساته، ولكن ليس المطروح تغيير النظام بغير الطرق الشرعية، وذلك أن الجماعات الدينية المتطرفة

هى الأقدر على استثمار الخروج على الشرعية لمصالحها. والأرجح أنها سوف تستخدمه لتصفية اليسار تصفية جسدية. ولهذا لم تعد لغة الفضح وحدها، أو أساساً، أو بوصفها التعبير الأبرز لصحافة اليسار، هى الصيغة المناسبة، وتلك هى قضية الأهالى الجوهرية..»(١٩).

وتمثل تقارير المحافظات الأربع التى أرسلت بآرائها إلى «دائرة الحوار» منهجاً آخر فى تناول الموضوع.

فمحافظة الغربية تركز على عدد من الملاحظات منها : توجه الجريدة للمثقفين والمسيسين . عدم الاهتمام الكافى بالنشاط السياسى للحزب ونضالاته - صعوبة المقالات وطولها - قضايا العمال والفلاحين لاتجد الاهتمام الواجب من «الأهالى» . عدم الاهتمام الكافى بقضايا الموظفين والمعلمين والطلاب - عدم اعطاء الأولوية فى التحقيقات لمشاكل الشعب الرئيسية وقلة التحقيقات الميدانية - تحجيم مساحة أخبار المحافظات - لاتعبر الصفحة الثقافية عن الحركة الثقافية فى الأقاليم - عدم وجود تغطية كافية لإضرابات العمال والطلبة أحياناً والمعتقلين والقضايا النضالية والتركيز المبالغ فيه على حالات فردية - اختفاء بعض الأبواب الهامة «كالأهبارية» - عدم الاهتمام بشرح البرنامج السياسى للحزب..(٢٠)

ومحافظة بور سعيد تركز على ارتفاع لغة «الأهالى» وصعوبتها - افتقاد الجريدة لدراسات عن مزاج الجماهير واندفاعاتها النفسية «لذلك خانها التوفيق فى واحدة من أكبر حملاتها السياسية (أفغانستان) وكذا (اليمن الجنوبى) رغم أهمية هذه التحقيقات وضرورتها للقارئ، وحتى لاتسود الفكرة الرجعية وتصبح وحدها فى الساحة - نشر موضوعات مجاملة لأصحابها - ضعف صفحة السياسة الخارجية - إهدار صفحة المصرى الفصيح - ضعف الأخبار الحزبية - غياب «السبق الصحفى» منذ فترة طويلة - أهمية باب «أولاد الذوات وأولاد الإيه» قلة جماهيريته - هناك اجماع على ضرورة عودة «الأهبارية» - مقعد أمام التليفزيون أصبح باهتا - ضرورة نقل «مشاغبات» صلاح عيسى للصفحة الأخيرة - اعطاء مساحة أكبر للكاريكاتير - اعطاء أهمية للخبر حيث إنه ضعيف للغاية - هناك قصور فى التعبير عن الخط السياسى للحزب متمثل فى عدم نشر الكثير من بياناته وخطبه ومواقفه - ولم ير كافة الأعضاء أى خروج عن خط الحزب السياسى(٢١)

وتركز محافظة الأسكندرية على أن ..« أسلوب الخطاب السياسى والصحفى «للأهالى» ملائم فى مجمله «وان كنا نرى أن هناك حاجة لمزيد من التبسيط» - توجهها الأساسى حاليا هو للمواطن العادى - إن «الأهالى» «تعبر عن الخط السياسى والجبهوى للحزب فى مراحله المختلفة ولاتنحرف عنه يساراً لكنها تأخذ أحياناً اتجاهاً يمينياً..» - هناك قصور فى نقل النشاط الحزبى خصوصا فى المحافظات - «نطالب بوقف أى تدخل فى شئون «الأهالى» من أى جهة كانت وأن تكون متابعة عملها من خلال الإطار الحزبى المختص وهو مجلس الإدارة الذى يتولى رئاسته الأمين العام وطبقا للقرارات الحزبية المنظمة لذلك» (٢٢).

وكما سبقت الإشارة فإن أغلب الكتابات اتخذت موقف التأييد «النقدى» «للأهالى» ولقياداتها وخاصة مقالات «محمد عراقى - فؤاد ناشد - خليل عبد الكريم - عبد الحميد كمال - فايز عقل - فؤاد العتال - محمد حسين سليم - جابر محمود المعايرجى - مصباح قطب - شاهنده مقلد - محمد حمدينو - أحمد عبد القوى زيدان». كما شاركت وصلاح عيسى وفريدة النقاش.. من مجلس التحرير فى الكتابة بدائرة الحوار. ورغم أهمية كل

ماكتبه الزملاء سأكتفى بإشارات الى ٣ مقالات.

كتبت فريدة النقاش فى مقال تحت عنوان «**الأهالى والصراع السياسى حول الموقف من الحكم**» تقول :

ليست هذه هى المرة الأولى ولا أظنها الأخيرة التى يختفى فيها الصراع السياسى العنيف الدائر فى حزب التجمع خلف لافتة «بالأهالى»، وأقول انها لن تكون الأخيرة لأنه بالرغم من النتائج الواضحة للحوار حول خط الحزب والموقف من السلطة وأساليب النضال والجبهة، والقرارات التى لاتحمل أى لبس والمتصلة بكل هذه القضايا، والتى تساند جميعاً وتؤكد صحة خط الجريدة التى عبرت عن الحزب وعن الاتجاه العام فيه، واستشرفت آفاق الحوار الذى دار وأكدت نتائجه استخلاصاتها السابقة..
أقول رغم كل هذا وعلى العكس من هذه النتائج الواضحة فان مجموعة فى قيادة الحزب تضرب عرض الحائط بها، ومازالت هذه المجموعة تواصل شن هجماتها على القائمين على أمر الجريدة، بدعوى عدم تعبيرهم عن خط الحزب..»

«..ولكن هذه المجموعة فى القيادة تريد باختصار أن تفتح الباب لتأييد الرئيس حسنى مبارك بطريقة ما.وليس غريبا أن بعض هؤلاء الزملاء كانوا يطالبون – ولهم كل الحق – بالتصويت «بنعم» للرئيس حسنى مبارك لدى تجديد ترشيحه. وقد امتنع بعضهم عن التصويت حين اتخذت الأمانة العامة قرارها «بلا»، وهو موقف ثابت لهذه المجموعة سبق أن تبدى بوضوح لدى طرح «**المرحوم عبد الرحمن الشرقاوى**» لفكرة اقامة جبهة مع الحزب الوطنى الحاكم. وبينما رفض الحزب بما يشبه الاجماع الكاسح هذه الدعوة كان هؤلاء الزملاء ومايزالون يرون خطأ موقف الحزب فى رفضها. وهذا بالطبع حقهم الكامل. وهم يمارسونه سواء داخل الأطر الحزبية، أو فى بعض الكتابات التى ينشرونها فى الصحف الحكومية، وهم **يريدون إرغام «الأهالى على تبنى هذا الخط باعتبارها من أبرز أدوات الحزب الإعلامية.**

وليس من قبيل المصادفة أنهم كانوا فى كل مرة طرفاً نشيطاً جداً فى الهجوم على «الأهالى» بحجة خروجها على الخط السياسى وتشددها «يساراً»

«..وأخشى كثيرا أن المجموعة الحزبية التى مازالت ترى امكانية لجبهة مع الحكومة تتجاوز حدود الحوار أو تأييد بعض الاصلاحات الجزئية إن وجدت – وتريد أن تجعل من «الأهالى» أداة لهذه الجبهة المنشودة مع الحكم – أخشى أنها قد تلتقى موضوعيا مع أطراف كثيرة من خارج الحزب، تسعى لتحطيم الموقف الجذرى له وإدخاله من باب الجريدة التى هى أبرز أدواته الاعلامية حتى الآن، فى حالة الاجماع القومى على تتويج مبارك زعيما للثورة المضادة فى الوطن العربى تحت رعاية أمريكا وبحراسة من إسرائيل وبمسميات جديدة.وهذه الأطراف الخارجية يزعجها كثيراً أن توجد فى مصر قوة جذرية إلى هذا الحد تكسب وتتقدم. وجريدة «الأهالى» تعبر عنها بدرجة عالية من الأمانة.

أردت بهذه المقدمة أن أضع الحوار حول «الأهالى» فى مكانه الصحيح كما أعتقد. ولأن هذا هو مكانه فى رأيى، فان أهم ماورد فى العدد الأول هو التقرير المقدم من الزملاء **إبراهيم سعد الدين وحسين عبد ربه ولطفى واكد** والذى لم تقره أى هيئة من الهيئات أو تناقشه..»

«.. يتحدث التقرير عن خط حزبى متشدد ويقول إن الحزب بصفة عامة، وجريدته بصفة خاصة تعبر بصفة أساسية عن رأى العناصر الماركسية المتشددة.

وكمثال يقدم كتاب التقرير رأى الأستاذ **أحمد بهاء الدين** فى عموده بعد الانتخابات وآراء عناصر أخرى عديدة.

ويضيف :

« وقد تزايد هذا الاحساس بصفة خاصة أثناء الانتخابات حتى لدى بعض أعضاء الحزب ومرشحيه كنتيجة للكيفية التى قدمت بها العناصر الماركسية التى خاضت الانتخابات كعناصر مستقلة أو الكيفية التى قدم بها برنامج الحزب الشيوعى فى «الأهالى».. »

ثم عاد التقرير ليقول فى موضع آخر :

«يساعد سلوك «الأهالى» على الخلط بين حزب التجمع والحزب الشيوعى، وأثر بذلك سلبيا على موقف الناخبين من الحزب.. »

ثم :

«وخدمت «الأهالي» على العناصر الماركسية المرشحة بأكثر مما خدمت على العناصر المرشحة بواسطة حزب التجمع.. »

وفضلاً عن أن هذه الكلمات تحمل مايشبه عريضة اتهام ضد الماركسية والماركسيين، فإنها للأسف غير صحيحة تماماً بل وتتناقض كلية مع الوقائع التى يكفى أن نستعرض أعداد الجريدة لنعرفها بكل وضوح.. وأعتذر مقدماً عن طول المادة التى اضطررت لإعدادها أن أراجع كل أعداد «الأهالى» أثناء الانتخابات.

وسأكتفى هنا بثلاث ملاحظات :

الملاحظة الأولى أشار كتاب التقرير الى رأى الأستاذ **أحمد بهاء الدين** وآراء عناصر أخرى لم يحددها وسأنوب عنهم فى تحديدها :

- **صبرى أبو المجد** (مايو ٥ أبريل)
- **محمد الحيوان** (الجمهورية ١١ أبريل)
- **موسى صبرى** (الأخبار ١٣ أبريل)
- **أسامة عجاج** (آخر ساعة ١٥ أبريل)

واذا استثنينا **«أحمد بهاء الدين»** الذى أرسل له رئيس التحرير رداً فلم ينشره، وكان الرد يتضمن تلخيصاً دقيقاً للخطوط الحزبية العامة التى دافعت عنها «الأهالى»، فإن كل هؤلاء الكتاب من معتادى الهجوم على اليسار فى كل العصور.

الملاحظة الثانية : حول قضية الخلط بين الحزب الشيوعى والتجمع.

يقول التقرير إن «الأهالى» نشرت برنامج الحزب الشيوعى وقامت بالتخديم على المرشحين الماركسيين المستقلين أكثر من مرشحى التجمع، وهذا هو فى نظرى بيت القصيد من هذا التقرير كله.

ولنحتكم الى الوقائع، وقبل أن نحتكم إليها لابد أن نسجل أن الحزب الشيوعى المصرى هو أحد القوى الوطنية الحليفة شأنه شأن الحزب الاشتراكى العربى الناصرى الذى تابعت «الأهالى» معارك تأسيسه وقدمت قادته وبرنامجه وندواته فى كل المناسبات وحتى بدون مناسبة ولكن الحزب الناصرى لم يدخل الانتخابات كحزب.

وإلى الوقائع :
لقد راجعت أعداد «الأهالى» من العدد ٢٧٨ الصادر فى ٤ فبراير ١٩٨٧ أول عدد بعد صدور قرار الاستفتاء على حل مجلس الشعب، وحتى ملحق العدد ٢٨٦ الصادر يوم ٥ أبريل (آخر عدد قبل الانتخابات) أى راجعت (١٠) أعداد هى كل ماصدر منذ قرار حل مجلس الشعب وكانت النتيجة كالتالى :

أ) **إن مانشر عن المرشحين الماركسين المستقلين والحزب الشيوعى جاء فى ثلاثة** أعداد فحسب هى العدد ٢٨٣ وهو خبر تحت عنوان «البرنامج الانتخابى للحزب الشيوعى المصرى» يدعو لتأميم البنوك والتجارة الخارجية على مساحة ١٠ سم x ٣ أعمدة..

ولقد تفضل الأمين العام بالتنويه إلى أن نشر هذا الخبر كان مفيداً جداً لحزب التجمع لأنه جعل الناس يقارنون بين برنامج الحزب الشيوعى وبرنامج التجمع ويعرفون أن هناك فروقاً بين الحزبين.

ب) خبر من ثلاثة أسطر بالضبط عن تأييد التجمع **لمحمود أمين العالم** فى دائرة الجيزة وتنازل عبد الله الزغبى عن الترشيح أمام **محمد عقل** فى الدقهلية. وكان النشر كما أبلغنا رئيس التحرير حينئذ بناء على طلب القيادة الحزبية (العدد ٢٨٥).

وتحقيق فى ثلث صفحة حول هذه الظاهرة الجديدة التى تناولها كثير من كتاب الحكومة وعلقوا عليها فى أكثر من جريدة ومنها الأهرام - السياسى - الجمهورية - مايو) أى دخول مرشحين الانتخابات كشيوعيين وبهذه الصفة ولهم برنامج محدد ومختلف عن التجمع وكان عنوانه :«لأول مرة ثلاثة من قادة الشيوعيين فى مصر يخوضون الانتخابات» وركز التحقيق فى الجزء الأكبر منه على توضيح التمايز بين برنامجهم وبرنامج التجمع.

أما بالنسبة لبرنامج التجمع و «التخديم» على مرشحيه فالقائمة طويلة جداً، وأرجو أن يصبر الزملاء على سردها مادام كاتبو التقرير قد وضعونا فى هذا الموقف..».

وتمضى **فريدة النقاش** فى دراسة تفصيلية لتغطية الأهالى للانتخابات فى أبريل ١٩٨٧(٢٣)

وكتب «**صلاح عيسى**» مقاله الهام حول ظاهرة «كيد النساء» فى السياسة والحياة الحزبية. وكاد هذا المقال أن يمنع من النشر، ولكن لجنة الحوار اختارت الزميل «**عبد الغفار شكر**» لمناقشة **صلاح** فى حذف بعض الفقرات التى اعتبرتها حادة ومثيرة لمشاكل جانبية وضارة بالأفكار الهامة الواردة فى المقال. واستجاب **صلاح** للطلب تقديراً **لعبد الغفار**، ونشر المقال تحت عنوان. **«قضية الأهالى المحاصرة.. بين مطرقة «الشخصانيين» وسندان الباحثين عن كباش الفداء»**(٢٤) وحذف الفقرة الخاصة بظاهرة كيد النساء.

وكتب «**أحمد عبد القوى زيدان**» مقالاً تحت عنوان «الأهالى فى مرايا التجمع»(٢٥).

أنفاس الشباب اليسارى

وقبل أن تنتهى لجنة الحوار من إعداد تقريرها، ويتنقل النقاش الى الأمانة العامة للجنة المركزية، قدم **صلاح عيسى** استقالته اعتبارا من تاريخ انعقاد اللجنة المركزية وسعينا معا لمحاولة خلق وضع متماسك نسبيا فى «الأهالى» حتى لايفاجأ من يأتى بعدنا بانهيار تام لجهاز التحرير. كانت

«الأهالى» طوال هذه الفترة خاصة مع بدء الحوار تمر داخليا بحالة ضياع. توقف عدد من الزملاء عن العمل تقريباً انتظاراً للتغيير ولمعرفة من القادمين الجدد. وأصبح الجميع تحريراً وإدارة وقيادة حزبية يتصرف على أساس أن رئاسة التحرير تمضى ساعاتها الأخيرة. وبعد التشاور مع مجلس التحرير والأمين العام (رئيس مجلس الإدارة) ونائب رئيس مجلس الإدارة أصدرت قراراً باختيار مسئولين بالنيابة للقسم الثقافى والفنى، والأخبار والتحقيقات - بعد أن قررت فريدة ترك مسئولية القسم الثقافى - وكلهم من عناصر شابة تتحمل المسئولية لأول مرة. ثلاثة منهم من جهاز تحرير الأهالى، وواحد فقط من الخارج. وفى تقليد جديد خصصنا **«صباح الأربعاء»** لتقديمهم للرأى العام. وكان الهدف من هذا الاختيار - كما سبق القول - هو إيجاد جهاز لقيادة العمل فى الفترة الباقية. وتقرر أن يكون هذا التكليف (بالنيابة) حتى لاأضع أية عراقيل أمام رئيس التحرير الجديد إذا رغب فى التغيير أو التبديل.

وتحت عنوان **«أنفاس الشباب»** قلنا فى صباح الأربعاء.(٢٦)

«من الآن فصاعداً سوف تطل عليكم «الأهالى» بشكل جديد وتطالعكم بخيال جديد من إبداع شباب اليسار من الصحفيين الذين سيعبرون بطريقتهم عن ولائهم للشعب وكادحيه، وأحلامهم بوطن جديد ترتفع فيه رايات الشعب، وبصحافة تتطور وتنمو كصحافة تحت هذه الرايات.

كانت هذه هى رسالة مجلس التحرير إلى قراء «الأهالى» وهو يعد للاحتفال بالعيد السادس لصدورها الثانى فى ١٩ مايو ١٩٨٢.

ضمت المجموعة التى كان لها شرف إصدار الجريدة فى هذا التاريخ كلاً من **«الفنان عبد الغنى أبو العينين ، وحسين عبد الرازق، ومحمد سيد أحمد، وفريدة النقاش، وصلاح عيسى**.. وآخرين كنا جميعاً قد جاوزنا الأربعين وبعضنا يجرى الى الخمسين، وكلنا يحمل على أكتافه عمراً من الخبرات والمعارك الصحفية (والسياسية) تقترب من الربع قرن أو تزيد.. تصورنا فى البداية أننا لن نصمد طويلاً. فالإمكانيات قليلة جداً والجهد المطلوب يتجاوز قدراتنا، فما بالكم بأحلامنا ؟! لكننا نجحنا من وجهة نظر الناس وصدرت «الأهالى» صوتاً قوياً حراً جريئاً حكيماً لليسار المصرى نطقت باسمه، وعبرت عن كل الوطنيين وحين يكون لنا الظفر نستخلص دروسه، كما نستخلص دروس الإخفاق أيضاً وفى كل مرة ينتابنا الغضب لأننا لم نصبح بعد صحيفة يومية تتابع كل المعارك، طيلة الوقت وخلال هذه المسيرة التى لانعرف حين ننظر إلى الخلف كيف انقضت، غادرنا بعض الزملاء، وانضم لنا آخرون من نفس الجيل والمدرسة الصحفية، **التى تحاول الجمع بين الجدية والرشاقة، والالتزام مع الحرية.**

طيلة الوقت، كانت تلح علينا فكرة أشراك أجيال جديدة فى تحمل المسئولية فعلا وبدأنا التجربة منذ ثلاثة أو أربعة أعوام. تولت **«أمينة النقاش»** الصحفية التى لاتعرف الكلل، سواء فى نشاطها الحزبى أو عملها الصحفى فى أكثر من قسم بالجريدة، والتى تميزت بغزارة انتاجها وسلاسة كتاباتها، تولت مسئولية **قسم الأحزاب والمحافظات (المراسلين)**، وقبلها تولى الزميل **أحمد عز العرب** فنان الكاريكاتير، القاطع كالسيف، المرير كالعلقم، المتفائل بقدرة الشعب، رغم كل شئ، تولى مسئولية سكرتارية التحرير وقسم الأخبار.. وأخذا يعملان فى كل الأوقات. فى البيت وفى الجريدة وفى المطبعة وفى مقر الحزب.. فأضافا اضافات مجيدة. وأصبحا جزءا هاما من نبضها الحى.

ومع اقتراب العام السابع قررنا أن نخطو خطوة أخرى وبجرأة - على نفس الطريق، لنورط معنا

شبابا جداً ليتحملوا عنا بعض العبء والمسئولية.

تولى «**مصباح قطب**» صاحب القلم الجياش والبصيرة الثاقبة والحس الطبقى العالى، الذى تحرك فى كل صفحات وأقسام الجريدة وغالب المرض العضال الذى صاحبه من الريف على أثر البلهارسيا، تولى «**مصباح**» مسئولية القسم الداخلى.

وأصبح «**حسن بدوى**» الفلاح المثقف الصموت المنضبط الذى راكم خبرة طويلة فى ميدان النشاط العمالى والنقابات، وفى مجال الشباب وفى النضال السياسى مسئولا عن قسم الأخبار.

أما «**محمود الحضرى**» محررنا الاقتصادى اللامع الذى حقق فى عمره الصحفى القصير (ثلاثة أعوام) أكثر من سبق، ونسج علاقات حية وغنية مع مصادره فى القطاعين العام والخاص.. فقد تحمل مسئولية التحقيقات.

وتولت «**عبلة الروينى**» الشاعرة والناقدة مسئولية القسم الثقافى والفنى، أصعب الأقسام وأكثرها إثارة للجدل واستنفارا لعدم الرضا وسيكون لنزاهة **عبلة** وعلاقاتها الواسعة الصحية بالحياة الثقافية، وقدراتها النقدية التى تنم عن ثقافة عميقة أثرها الملموس على تطور الصفحة، وفتح منافذ جديدة أمامها.

منذ أعوام طويلة، قال الشاعر **أراجون**، إن النساء لا الملوك هن مستقبل العالم وتفخر «الأهالى» أن رئاسة ثلاثة من أقسامها تتولاها النساء فبالإضافة إلى **أمينة** و**عبلة** تتولى الزميلة **مهدية عبد الرحمن** مسئولية قسم الأرشيف والمعلومات.. وبذا نكون أوفياء لذلك المستقبل الذى تطلع اليه الشاعر العظيم.

من الآن فصاعدا سوف تلفحكم أنفاس الشباب اليسارى فى جريدتنا، وهو يتحمل المسئولية حارة بحرارة انتمائه للشعب وهو يفصح عن القدرات المتجددة أبدا لليسار المصرى وحزبه التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وهو يتطلع الى وطن جديد.. ولتكونوا معنا، حكما على مبادرتنا.

المحرر»

استقالة.. واتهامات!

وفوجئنا خلال هذه الفترة باستقالة الزميل **محمد سيد أحمد** يوم ٢٧ أبريل ١٩٨٨، وكان لهذه الاستقالة قصة مؤسفة.

كانت لجنة الحوار قد أصدرت فى اجتماعها يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧ قرارا بتكليف **مركز الدارسات العربية** الذى يرأس مجلس أدارته «**د. فؤاد مرسى**» أمين اللجنة السياسية بالحزب وعضو اللجنة، بتصميم استمارة لاستطلاع الرأى بالتنسيق مع مجلس تحرير «الأهالى» تنشر فى «الأهالى»، وإجراء استطلاع رأى لقراء الصحف عامة. ثم وافقته اللجنة فى ٢٧ فبراير ١٩٨٨ على استمارة استطلاع الرأى التى أعدها **الدكتور شاكر عبد الحميد** مع إدخال تعديلات بسيطة عليها وتكليف «الأهالى» بإعادة صياغة المقدمة، ونشرها فى «الأهالى» على أن ترسل الردود لمركز البحوث العربية. وبدأ النشر اعتباراً من عدد ٢٤ فبراير وأعيد نشرها مرتين فى ٢ مارس و٩ مارس على أن يكون أخر موعد لتلقى الاستمارات ١٥ مارس ١٩٨٨ كما قررت اللجنة فى اجتماعها يوم ٢ مارس ١٩٨٨. وتلقت اللجنة النتائج الأولية لاستطلاع الرأى سواء لقراء «الأهالى» (٥٣٠ استمارة)

أو للقراء عامة (٥٠٠ استمارة ومقابلة ميدانية) من مركز البحوث العربية يوم ٩ أبريل ١٩٨٨.

وجاء فى تقرير اللجنة عن نتائج الحوار :

«طبقاً للتكليف الصادر من اللجنة قام مركز البحوث باعداد استمارتين لاستطلاع الرأى تحت إشراف د. **شاكر عبد الحميد** المدرس بكلية الآداب بجامعة القاهرة. الاستمارة الأولى المخصصة لقراء «الأهالى» وقام المركز بتصميمها، ثم عرضت على اللجنة مجتمعة، وأبدت اللجنة ملاحظات محددة عليها، ثم نوقشت مع مجلس تحرير «الأهالى» الذى فوض مدير التحرير «**صلاح عيسى**» لمناقشة الدكتور **شاكر عبد الحميد**، ثم عرضت على لجنة الحوار وتقرر نشرها فى جريدة «الأهالى» ونشرت بالفعل فى ثلاثة أعداد متتالية، واشتملت على ٤٨ سؤالاً. وقد تلقى المركز إجابة على هذه الاستمارات بلغت (٥٣٠) وهى عينة كبيرة جداً بالمقاييس الاحصائية. وشملت ردوداً من كافة المحافظات (عدا الوادى الجديد والبحر الأحمر)، كما وصل المركز ردود من **فلسطين المحتلة والضفة الغربية والسودان وقطر وهولندا** ومناطق أخرى. ولم يتجاوز عدد أعضاء التجمع فى العينة ١٤٪. الاستمارة الثانية وهى الاستمارة الميدانية، والتى قام المركز بتصميمها وقام باحثو المركز وعدد من المعيدين بكلية الإعلام بتجميع بياناتها فى ٦ محافظات هى «**القاهرة - الأسكندرية - أسوان - الدقهلية - بورسعيد - الإسماعيلية**» وبلغ عددها ٥٠٠ استمارة.

واشتملت العينة على نسبة ٢٢٪ ممن لايقرأون «الأهالى»، ونسبة ١٩٪ فقط من أعضاء حزب التجمع، وكان عدد أسئلتها (٤٠ سؤالاً). وكررت بعض الأسئلة الوادرة فى الاستمارة الأولى، مضافاً إليها أسئلة أخرى بهدف استكمال النقص، والتأكد من صدق الإجابات فى الاستمارة الأولى. وقد أعد المركز تقريراً بالنتائج الأولى لعملية استطلاع الرأى بشقيها قدم إلى اللجنة فى ٩ أبريل ١٩٨٨، وسيكون تحت نظر أعضاء الأمانة العامة عند مناقشة التقرير..»(٢٧)

وعندما وصلنا هذا التقرير ناقشنا فى مجلس تحرير «الأهالى» أسلوب نشر هذه النتائج فى «الأهالى». عند عرض النتائج أثناء الاجتماع، توقف عديد من الزملاء أمام بعض الأسئلة خاصة السؤال المتعلق بالكتاب الذين يحرص القراء على القراءة لهم بشكل منتظم، فقد كان ترتيب العشرة الأوائل على النحو التالى..

إسماعيل صبرى عبد الله - صلاح عيسى - خليل عبد الكريم - فؤاد مرسى - أمينة لنقاش - لطفى الخولى - فيليب جلاب - فريدة النقاش - رفعت السعيد - أمين هويدى - فرج فودة.

كان البعض يتوقع أن يحتل الموقع الأول - وأنا منهم - **صلاح عيسى أو فيليب جلاب**. كما بدا مثيراً للتساؤل ورود اسم **لطفى الخولى** - وهو كاتب مقتدر وله أسلوبه الخاص - ولكنه لايكتب فى «الأهالى» منذ مدة طويلة، وأيضا غياب كاتب لامع مثل د. **عبد العظيم أنيس**.

عبر الزميل **محمد سيد أحمد** عن اندهاشه لعدم ورود اسمه ضمن العشرة الأوائل. كما أبدى استغرابه لعدم ورود اسم «**محمد حسنين هيكل**» ضمن الكتاب الذين يحرص القراء على القراءة لهم فى الصحف القومية والحزبية، وذلك فى الإجابة على السؤال فى استطلاع رأى القراء عامة (الجزء الثانى من الاستفتاء).. فقد كان ترتيبهم :

مصطفى شردى - أحمد بهاء الدين - مصطفى أمين - أنيس منصور - صلاح

عيسى - حسين عبد الرازق - فريدة النقاش.. واتفقنا على نشر نتائج الاستفتاء فى عدد ٢٠ أبريل ١٩٨٨. بعد الاجتماع ناقشنى «**صلاح عيسى**» فى اسقاط الجزء الخاص بالكتاب من الاستفتاء تجنباً لحساسيات لاداعى لها، وألح على بشدة. ولكنى لم أستجب لإلحاحه لسببين : الأول أنه لايجوز أن تنشر استمارة للاستفتاء ويجيب عنها القارئ، ثم تحجب إجابة بعض الأسئلة تحت أى ظرف. والثانى الخشية من أن يظن البعض أن لى مصلحة فى حجب إجابة هذا السؤال لأن قراء «الأهالى» لم يختارونى ضمن العشرة الأوائل.

ولم تنشر نتائج الاستفتاء فى هذا العدد لظروف ازدحام المادة، وفى اجتماع مجلس التحرير يوم الاثنين ٢٥ أبريل ١٩٨٨ عرضت خطة العدد ومن بينها نشر نتائج الاستفتاء وعناوينه، وبحضور الزميل **محمد سيد أحمد**. ونشرت النتائج فى عدد «الأهالى» الصادر يوم ٢٧ أبريل ١٩٨٨.

وفوجئت بالزميل العزيز «**محمد سيد أحمد**» يرسل باستقالته إلى الأستاذ **خالد محى الدين**، ويطلب حذف إسمه كمدير للتحرير من ترويسة «الأهالى»، ويطعن فى صحة الاستطلاع واستقامته، ويقول إن هناك احتمالاً أن شخصاً واحداً أرسل عدة استمارات وهناك احتمال أن الاستطلاع استخدم لتأكيد موقف معين فى اللجنة المركزية من قيادة «الأهالى»، والتخديم على معركة انتخابية.

وكان الاتهام غريباً.. فأى بلاهة تلك التى تدفعنى إلى التلاعب فى إجابات بعض أسئلة فى غير صالحى، وأسعى للتلاعب بالذات فى أسماء الكتاب الذين يحرص القراء على القراءة لهم، فلايرد اسمى ضمن العشرة الأوائل، وأزج بأسماء ثلاثة من قادة الحزب أعلنوا موقفهم بوضوح ضد ممارساتى فى «الأهالى» وهم الزملاء «**إسماعيل صبرى - فؤاد مرسى - لطفى الخولى**».. وقد آلمنى هذا الاتهام كثيراً - ربما أكثر من أى شئ - خاصة وأننى أحترم وأقدر الزميل **محمد سيد أحمد**، وأراه أكبر كثيراً من قضية ترتيب أسماء فى استفتاء.

وزاد الطين بلة أن هذه الاستقالة سربت بتعمد من أحد أصدقاء «محمد» الى الصحف فنشرت الأهرام خبراً تحت عنوان «**مدير تحرير «الأهالى» يستقيل احتجاجاً**» والجمهورية تحت عنوان «**أزمة فى جريدة «الأهالى»**». ونشر الخبر فى يوم واحد هو يوم الجمعة ٢٩ أبريل ١٩٨٨، أى عقب الاستقالة بأقل من ٤٨ ساعة. وأصبح المصدر الذى سرب الخبر واضحاً عندما خصص الصديق «**صلاح حافظ**» عموده «**أوراق**» فى أخبار اليوم لنفس الموضوع تحت عنوان «براءة» ليكرر بأسلوبه الرشيق ماقاله الزميل **محمد سيد أحمد** فى رسالته وفى مناقشاته مع لجنة الحوار.(٢٨)

وكانت نتيجة هذه الأزمة أن تم تجاهل الاستطلاع عمليا ،ولم يناقش لافى اللجنة ولافى الأمانة العامة ولا اللجنة المركزية، وضاعت فرصة الاستفادة من جهد علمى حقيقى فى تطوير «الأهالى» والتقدم بها.

وتقرر أن تعقد الأمانة العامة جلسة خاصة يوم ٣ مايو ١٩٨٨ لمناقشة تقرير لجنة الحوار. ورغم أن التقرير طرح فى نهايته أربعة اقتراحات مختلفة وردت خلال الحوار، ولم تكن أى هيئة قد ناقشت هذه الاقتراحات بعد، فوجئت بالصديق الدكتور **رفعت السعيد** يعرض على اقتراحاً جديداً مطروحاً على من الأمين العام الأستاذ **خالد محى الدين**، يقوم على أن يتولى الأستاذ **لطفى واكد** رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة التحرير ويكون المسئول السياسى، وأتولى أنا رئاسة التحرير. وقدم لى ورقة بتحديد الاختصاصات كما يقترحها الأمين العام والتى وافق عليها الأستاذ **لطفى واكد** وتنص

على مايلى :

«* رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير..

- المسئول الحزبى عن «الأهالى» وعن تعبيرها السياسى والفكرى والمساندة الصحفية للحزب.
- نتيجة لذلك فهو يشارك مع رئيس التحرير فى اختيار الموضوعات والمناقشات والعناوين التى تؤثر على سياسة الجريدة وإبراز الموضوعات والأولويات لهذه الموضوعات.
- يعمل بالتعاون مع رئيس التحرير على استقطاب صحفى الحزب كل الصحفيين المتعاطفين معه لتوسيع دائرة المشاركة فى إصدار الجريدة بصورة ناجحة..
- يرأس مجلس تحرير الجريدة، ويختار بالتعاون مع رئيس التحرير، مجلس التحرير ويعرض الأسماء فى مجلس الإدارة.

* رئيس التحرير..

- المسئول عن تنفيذ سياسة الجريدة صحفياً وآداء الصحفيين والعاملين بالتحرير وتوجيه المحررين ومتابعة أعمالهم وتقييمها ومسئول عن انضباط جهاز التحرير وعن تجهيز العدد للطبع.
- يشرف على متابعة الأقسام والعمل على التوسع فى الأخبار والتأكد من صحتها ودقة صياغتها وعلى رفع كفاءة التحقيقات الصحفية والعمل على رفع المستوى المهنى لصغار الصحفيين ويشرف على مراسلى جريدة «الأهالى» بالأقاليم.
- يرأس مجلس التحرير فى حالة غياب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير.
- يمثل الجريدة فى المجلس الأعلى للصحافة.»

ولم أتردد لحظة فى الاعتذار عن قبول الاقتراح لعدة أسباب أهمها..أنه يستحيل أن يكون هناك رئيسان لتحرير «الأهالى» كصحيفة أسبوعية وسيؤدى ذلك مهما كان الاحترام والتوافق قائماً بين الاثنين إلى وقوع خلافات وتنازع اختصاصات، ولايمكن أن يكون هناك فصل بين المسئولية السياسية من ناحية والمسئولية الصحفية والجنائية من ناحية أخرى، وأن المعروض علىّ فى حقيقته أن أعمل مديراً للتحرير بلقب رئيس تحرير، وإذا قبلت هذه الصيغة فمن الأشرف أن نسمى الأشياء بأسمائها وهذا لايسبب لى أى ضيق، ولكن المعروض فعلياً أن أكون منفذاً لسياسة فى الجريدة، ليس لى دور فى تحديدها، والمعلومات تؤكد أننى مطلوب «كصنايعى» لتنفيذ سياسة تضر من وجهة نظرى «بالأهالى» وبالحزب، وهذا مالاأقبله.

وبذل د. **رفعت السعيد** - مشكورا - والمرحوم **عبد الله الزغبى** وعدد آخر من الأصدقاء جهداً لإقناعى بقبول ما اعتبروه حلاً وسطاً، على أساس أن وجودى - حتى فى ظل السلطة المقيدة - سيقلل من احتمالات تغيير توجه وصورة «الأهالى».ولكنى لم أكن أستطيع أن أكون فى النهاية ستاراً لتمرير أوضاع وسياسات لايقبلها مجمل الحزب حسب تقديرى.

وأعتقد أن الأستاذ **خالد محى الدين**، كان واثقًا أننى سأرفض هذا الاقتراح ومرحباً بذلك. وقد أوضح ذلك بنفسه فيما بعد أثناء اجتماع اللجنة المركزية.

الغريب أن هذا الاقتراح والذى لم يطرح خلال الحوار أو فى تقرير اللجنة كان هو الذى صدر عن الأمانة العامة بعد ذلك وعرض على اللجنة المركزية ووافقت عليه، مع تغيير فى الأسماء بالطبع ا

وقد علمت بهذا التغيير قبل العديد من أعضاء الأمانة المركزية والأمانة العامة، فبينما نحن على

وشك بدء أحد اجتماعات الأمانة المركزية طلب الأستاذ **خالد محى الدين** من **محمود المراغى** أن يصحبه لمكتبه لدقائق. وعاد **محمود المراغى** وقد احمر وجهه بصورة ملفتة. بعد الاجتماع باغت **د.رفعت السعيد** بقولى : **«مبروك اختيار محمود المراغى للأهالى»** ودهش **رفعت السعيد** وسألنى :«كيف عرفت» وحكيت له ملاحظتى، فقال : «ياخبيث» وأبلغنى أن **محمود المراغى** وافق فوراً. بعد أيام - وكان ذلك عقب الاجتماع الأول للأمانة العامة المخصص لمناقشة «الأهالى»، اتصل بى **المراغى** وأخبرنى بعرض الأستاذ **خالد**، وقال لى إنه علق موافقته النهائية على معرفة حقيقة قرارى، وهل أنا مصر على الاستقالة أم لا. وأكدت له إصرارى على الاستقالة، وألححت عليه فى قبول العرض فوراً لمصلحة «الأهالى»، وان كنت قد نصحته بأن يناقش قضية وجود رئيسين للتحرير ويتمسك برئيس تحرير واحد، ووافقنى **المراغى** ولكنه قال إن الاتفاق أنه سيكون رئيس التحرير المسئول بكامل السلطات.

تغيير وجه الأهالى

وقد بدأت الأمانة العامة مناقشتها فى ٣ مايو ١٩٨٨، وتحدث فى هذه الجلسة ١٤ من الزملاء من بينهم **د. إبراهيم سعد الدين ود. إسماعيل صبرى عبد الله ود. سمير فياض** والذين ساهموا بقوة فى مناقشات الخط السياسى، ولكنهم غابوا عمداً عن الحوار الخاص «بالأهالى» !

وقد طرحت هذه المجموعة من كبار قادة الحزب ومفكريه والتى تملك رؤية سياسية وفكرية محددة وواضحة عدداً من الآراء المتكاملة التى تكشف عن حقيقة الخلاف حول «الأهالى»، وإن لجأ البعض إلى تغليف هذا الطرح بالتركيز على قضية «التوزيع» تلك القضية التى ينطبق عليها بدقة مقولة.. «كلمة حق يراد بها باطل»

قال **د. سمير فياض**: «إدارة تحرير «الأهالى» إدارة غير عصرية تتعامل مع الأحداث بالقطعة ويوما بيوم دون عملية تخطيط. وقدرة «الأهالى» على جذب أوسع حلقة من الأدباء والفنانين والكتاب، من كافة القوى وكافة التيارات سواء من الدائرة اليسارية أو الدائرة الوطنية محدودة للغاية. هناك أزمة تتمثل فى محدودية توزيع «الأهالى». قوى اليسار والقوى الوطنية المتعاطفة يساراً لاتشترى «الأهالى»، لأن تعبيرها لايجذب هذه القوى. معارك جانبية تخوضها «الأهالى» بحدة فتتحول إلى **«خناقة وتقطيع هدوم»**. المفروض الالتزام بمنهج عقلانى رشيد لاينحرف إلى معارك جانبية لاقيمة لها.. نحن كحزب يسارى موقفنا أبعد بمسافة كبيرة عن واقع مجتمعنا وظروف الناس الصعبة. المسافة واسعة بين هموم الناس ومانطرحه عليها. وخطنا الحزبى ليس مرناً بالقدر الكافى وبعيد عن الجماهير، وكان على «الأهالى» أن تطرح هذا الخط بأسلوب ومنهج أقل تشدداً. وعندما تتجاوب الجماهير أنتقل درجة أبعد.. والخطأ أن أطرح موقفى القح كاملاً وبصورة مفاجئة، وهذا ماحدث من «الأهالى» لافتقاد الحنكة الإعلامية..

هناك سؤال.. هل نحن حزب شيوعى ؟.. الحزب أخطأ فى عدم الاجابة على هذا السؤال بوضوح. هناك انطباع لدى الجمهور، يؤكده كتاب الحكومة للدمج بين حزب التجمع ومايسمى «الحزب الشيوعى المصرى». ماذا قمنا به من جهود للتفرقة بوضوح بينهما ؟!. «الأهالى» لم تقم بدورها فى هذا الأمر.

قضية المتغيرات الاجتماعية.. بعضنا مازال يعيش وكأن لاجديد طبقياً فى المجتمع منذ

الأربعينات..

«الأهالى» لادور لها فى قراءة المتغيرات، ليس لديها دراسة متكاملة للخريطة الاجتماعية الجديدة التى تنعكس على عملنا الحزبى والسياسى والجماهيرى.. »(٢٩)

وبعد أن طرح «د.**إبراهيم سعد الدين**» سؤالاً حول الجريدة التى نريدها ومواصفاتها وحدد هذه المواصفات فى أن يكون الشعار المرفوع «**جريدة كل الوطنيين**» منفذاً تنفيذاً فعلياً، وألا تنحصر اهتماماتنا فى العلاقة بين المعارضة والحكومة حيث تتجاوز مشاكل المجتمع (الشباب، التعليم، الثقافة، الإرهاب، المياه، الجفاف) النزاع بين الحكومة والمعارضة، وأن الاهتمام بمعارضة الخط السياسى للقوى الحاكمة لايعنى إهمال مشاكل المجتمع العامة، وأن تدعو الجريدة للمجتمع الاشتراكى الذى نريده وتحدد نوعيته أى تكون آداة للدعاية، وأن تكون أكثر الجرائد صدقاً ومصداقية، وأن تعبر عن الحزب ونشاطه فى مختلف المجالات، وألاتكون «رلأهالى» **هى جريدة التنكيت والتهكيت** فهو ليس أسلوباً مناسباً لليسارفى هذه المرحلة..

قال : «إذا كانت هذه المواصفات مقبولة فمعناها أننا نحتاج إلى عملية تجديد حقيقية بالمعنى الشامل، فى الشكل وفى الموضوعات وفى التناول وفى إبراز جديد. يستحيل فى رأيى أن يكون المستقبل هو مجرد امتداد للماضى، بصرف النظر عما إذا كان هذا الماضى إيجابياً أو سلبياً، والمسئولية تقع على هذا الطرف أو ذاك. حزبنا مطالب بأن يكون له وجه جديد لدى الأمة.. والأهالى هى الآداة الاعلامية الأساسية، وهى التى تعطى صورة الحزب، فما تصل اليه من قراء أوسع مما يصل إليه الحزب. **نحن فى حاجة لتغيير أساسى لنعطى الأهالى وجها جديدا.**

أن يتحقق ذلك بالقيادة الحالية أو بغيرها قضية خلافية.

وأقول بكل أمانة، على الرغم من كل الجهد الذى بذله الاخوان مشكورين، وأدى إلى نجاحات فى مرحلة ثم تردى فى مرحلة أخرى، قد يكونون مسئولين عنه أو غير مسئولين.. فى اعتقادى أن أهالى جديدة، تتطلب قيادة جديدة. وليس ذلك طعنا ولاحكما عليهم بالفشل أو النجاح، ولكنى أعتقد أن هناك حاجة لتغيير لنصبح جريدة أكثر قدرة على مساعدة الحزب للتحول الى حزب جماهيرى.. »(٣٠)

وتحدث «**محمد سيد أحمد**» فقال : «لليسار فى مصر تاريخه وخصوصيته، فهو تيار متعدد الجوانب والروافد والمدارس. هناك تراث نضالى وتراث من التضحيات، إذا كان «للأهالى» دور فهو تنشيط واحياء هذا التراث. أى مجموعة منا لاتحتكر الحقيقة. ولايمكن القبول باحتكار مجموعة للجريدة. لاأريد أن أنطلق من افتراض سوء النية لأى طرف. المهم أن تكون الأهالى بوتقة لتنشيط واحياء اليسار بتياره العام، وهذا يتطلب أن تكون لقيادتها مكانة لدى كل تيارات اليسار، وقادرة على الجذب.. **حزب التجمع ليس هو الحزب الشيوعى المصرى.** ميلاد التجمع ليس فى عام ١٩٧٦ ولكنه بدأ عام ١٩٦٥ عندما حل الشيوعيون تنظيماتهم وتداخلوا مع عبد الناصر، ونشأ نتيجة لهذا التداخل نواة لشئ وجد تجسيده المادى بعد ذلك. دروس الماضى حكمها التوازن غير المتكافئ بين الفصائل، واستخدام طرق ليست دائما مبدئية فى الصراع الداخلى، ومنطق الغاية تبرر الوسيلة فى الصراع، **واذا كان فكرنا ينتسب الى ماركس، فنحن دون إعلان ننتسب إلى ميكيافيللى.** أريد أن نعطى أهمية كبرى للاستقامة كمصدر للمصداقية...

لايمكن أن يكون أساس خطنا الفضح، عنصر البناء أهم من الهدم، لأننا لسنا فوضويين. عندما

نقول نحن شرعيون ليست قضية قانونية ولكنها قضية مبدئية. نحن قوة حوار وقوة انضاج للحلول الصحيحة، ولسنا فقط قوة فضح. أريد الابتعاد تماماً عن الديماجوجية..

صلاح عيسى كتب فى دائرة الحوار أن هناك خطاً حزبياً مكتوباً، ولكن ليس هناك خط فعلى يلتزم به الجميع، والصعوبة التى تواجهها «الأهالى» أنها تتعامل مع شلل أو كتل، هذا ماقاله صلاح.. **وأسأل بأى حق شلة أو كتلة تحدد هى خط الحزب والجريدة ؟**.. لقد طالب صلاح بسلطات أكبر لرئيس التحرير وحريته فى اختيار معاونيه. أنا ضد هذه الرؤية.

أنا مع ضرورة نقلة كيفية وتغيير شامل.. أريد أن يتم هذا التغيير بالاقناع. لو تم بمنطق الغاية تبرر الوسيلة، لن نفعل شيئا.»(٣١)

أما «**لطفى الخولى**» فقال : «قضية «الأهالى» والبحث فيها طريق ملغوم. يجب أن نتذكر أن «الأهالى» شكلت أزمة دورية للحزب. تنفجر ثم تنام ثم تعود للانفجار لنفس الأسباب ونفس المواضيع. لدينا أزمة حقيقية، وتقرير لجنة الحوار دليل أزمة. رئيس التحرير مقدم استقالة مسببة وواضحة. مدير التحرير استقال. مناخ غير صحى داخل مجلس التحرير، ومع مجلس الإدارة. لايوجد شئ غير معرض للأزمة. لابد من الدخول للموضوع بنظرة موضوعية. قبل أن أدخل للأزمة، هناك ارتباط بينها وبين هبوط التوزيع. صحيح هناك سبب عام لهبوط التوزيع، ولكن نسبة الهبوط تزيد فى «الأهالى» عنها فى أى صحيفة حكومية أو حزبية. وهو هبوط مستمر. بالنسبة للموضوع.. فكرة أن الرأى العام يقول إن الحزب شيوعى أو الأهالى شيوعية، ليس لهذا القول مردوداً لاعلى مستوى الشارع أو الحكومة. انتهت هذه الظاهرة ولم يعد لها أى مردود فى المجتمع، كلمة شيوعى أصبحت توصيف لموقف سياسى. ولكن بالقطع نحن كحزب متميزون عن شئ اسمه «**الحزب الشيوعى المصرى**». وقضية اليسار واليمين. لايوجد يسار مطلق. اليسار مرتبط بظروف معينة فى مجتمع معين.. عندما نصدر صحيفة لابد أن يكون مفهوماً أننا نصدر سلعة لها مواصفات معينة. فى مجتمع معين... هناك فن صحفى لابد من مراعاته، ورؤية سياسية وترجمتها بفن صحفى. الصحافة الآن علم وفن وصناعة..نأتى إلى جوهر مانوقش فى التقرير بين طرفى الخلاف..

هل عبرت «الأهالى» عن خط الحزب أم خرجت عنه ؟

أزعم أن «الأهالى» خرجت عن خط الحزب فى خمس نقاط رئيسية :

١ - خرجت عن خط الحزب فيما قرره فى مؤتمره العام حول **ترشيد الأداء الرأسمالى**. عدد من الافتتاحيات وعدد من المقالات.. وأكثر من مرة لفت نظر «الأهالى» فى هذا الموضوع.

٢ - «الأهالى» خرجت عن خط الحزب حول **منظمة التحرير الفلسطينية** والانشقاق داخلها وأحرجت الأمين العام فى المجلس الوطنى الفلسطينى فى عمان.

٣ - هذا الكم الهائل فى الكتابة عن **أفغانستان**، وفيه اختلاف عن خط الحزب والذى تميز بمعارضة التدخل السوفيتى.

٤ - أحداث **اليمن الديمقراطى**. لم نكن قد قررنا اطلاقاً عندما وقعت هذه التصفيات الدموية، واذ بمقالات رئيس التحرير تأخذ جانباً معيناً. اتصلت الجبهة الثانية تشكو. وكان موقف رئيس التحرير خروجاً أيضاً عن خط الحزب.

٥ - حول مفهوم **العمل الجبهوى**. ليس صحيحاً كما جاء على لسان أحد الزملاء من أن هناك اتجاهاً داخل الحزب يريد عمل جبهة مع الحكومة. لم أسمع أن أحداً من أعضاء الحزب على

المستوى القيادى أو المستوى القاعدى طالب يوماً بجبهة مع الحزب أو بجبهة مع الحكومة.
الخروج عن خط الحزب كان من الطعن والضرب غير المبرر من جريدة «الأهالى» فى شخصيات مثل **أحمد بهاء الدين**..

هذا هو الذى جعل صورة الخطاب السياسى لدى الجماهير عبر «الأهالى» غير متفق مع مايعلنه الحزب من مواقف. **واستقر فى نفوس الجميع، سواء خطأ أو صواباً، أن الحزب شئ و«الأهالى» شئ آخر.** هذا واقع حقيقى لايجب أن نتغاضى عنه.

بقيت نقطة أخيرة، لا تتعلق «بالأهالى» فقط ولكن بالحزب أيضاً. هناك فئة أو اتجاه أو مجموعة داخل الحزب تعتقد أنها هى وحدها اليسار والآخرين يمينيين. يضاعف من هذا الخطر أن الزميل **حسين عبد الرازق** طرح فى استقالته أن الناقدين «للأهالى»، أو الساعين للسيطرة على «الأهالى» هم اليمينيون..وهنا قضية **محمد سيد أحمد**.. أن هناك زملاء خاصة فى قيادة الأهالى ترى أنها تحتكر الرأى الصحيح. وتبدو هذه القناعة فيما يكتبونه، وتمييزها لما ينشر ومالاينشر..

مع تقديرى الكامل للزملاء الذين يقودون «الأهالى»، ولما يتمتعون به كل واحد بذاته من تقدير، فليس صدفة أن تعبير **«عصابة الأربعة»** وأنا ضده وأعتبره **لاأخلاقى ولاسياسى، هذا** التعبير قد خرج من صفوف الحزب. هناك قواعد فى العمل إذا تم الإخلال بها بدا العمل شخصياً.. مجموعة تجمعهم صلة قرابة واحدة، جعلت هناك انطباعاً بأنها صحيفة ذات طابع شخصى أو عائلى. أنا أزعم أنه غير صحيح. ولكن جميع المؤسسات تمنع تعيين الأقارب من الدرجة الأولى أو الثانية فى نفس الموقع.

اقترح.. قبول جميع الاستقالات.. ولابد أن نراعى توليفة شاملة فى فنون الصحافة فى الحزب وخارج الحزب. حتى لاتكون جريدة «جيتو».. »[٣٢]

على الناحية المقابلة تحدث عدد آخر من الزملاء أبرزهم **«عريان نصيف - سيد عشرى - د.رفعت السعيد..»**

تغيير.. أم انقلاب !؟

وعقدت الجلسة الثانية بعد أسبوع (١٠ مايو ١٩٨٨) وتحدث فيها أربعة زملاء فقط هم **«حلمى ياسين وعبد الغفار شكر ود. فؤاد مرسى وأبو العز الحريرى»** كما تكلمت أنا أيضا فى هذه الجلسة.. وقد بدأت حديثى قائلا:

«فى البداية لم يكن فى نيتى أن أتحدث أمام الأمانة العامة، ثم قررت أن أقصر حديثى على الاقتراحات التى وردت فى التقرير المطروح علينا والذى صاغته لجنة الحوار التى تشرفت بعضويتها. ولكن الحوار الذى دار فى الجلسة الماضية للأمانة العامة يحتم على قبل الدخول فى مناقشة الاقتراحات، أن أطرح أمامكم ملاحظات محددة حول عدد من القضايا أراها جوهرية.

الملاحظة الأولى والتى تكررت على لسان أكثر من زميل وأصبحت ضمن المقولات الشائعة والتى يعتبرها البعض من المسلمات، وأعنى بها القول إن «الأهالى» وعلى الأصح القائمين على أمورها طوال السنوات الست الماضية، قد حولوها إلى **«صحيفة طاردة»** ودفعوا بصحفى الحزب إلى الهروب بعيداً عن «الأهالى» والإحجام عن التعاون معها، **وحولوا «الأهالى»** إلى

«**جيغو**» ونفروا العناصر الوطنية من الكتابة فيها أو التعاون معها، وتحولت فى النهاية من صحيفة كل الوطنيين إلى صحيفة كل المحررين.

وأقول إن هذه المقولة باطلة، باطلة، باطلة..للأسباب التالية :

١ - موقف صحفى الحزب : اختار أصحاب هذه المقولة أن يطلقوا كلمات عامة بلا تحديد، فلا يشيرون إلى واقعة محددة أو اسم بعينه. وقد عرضت فى تقرير مكتوب على لجنة الحوار تفصيلاً لموقف «الأهالى» وصحفى الحزب بالاسم والتاريخ وسأكتفى بتلخيص شديد لهذا التقرير لعل الباحثين عن الحقيقة والحقيقة وحدها يعيدون حكمهم على أساس الوقائع وحدها.

٢ - لأى صحيفة طاقم أساسى يحررها ويكتب فيها ثم يستعين بكتاب من خارجه.. وبهذا المعنى «فالأهالى» وكل صحيفة من الناحية الحرفية هى «**صحيفة كل المحررين**» أولاً. ومع ذلك فلنقارن بين «الأهالى» التى تصدر فى ١٢ صفحة والوفد (العدد الأسبوعى ١٤صفحة) وأهرام الجمعة (١٨ - ٢٤ صفحة) أخبار اليوم (السبت ١٦ صفحة)، وذلك خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٨٨. تقول لنا المقارنة إن «**الأهالى**» نشرت لـ (٤١)كاتباً (١٢ من أسرة التحرير و٢٩ من الخارج منهم ١٩ من الحزب و١٠ من غير أعضاء الحزب)، **والوفد** (٣٩) كاتباً (١٠ من أسرة التحريرو ٢٩الخارج)، **والأهرام** (٤٧) كاتباً (٣٤ من أسرة التحرير، ٣ من الخارج)، **وأخبار اليوم** (٢٩) كاتباً (١٨ من أسرة التحرير و١١ من الخارج).

وقد عبرت كل القوى والتيارات اليسارية والديمقراطية والوطنية والمعارضة على صفحات الأهالى.. **الناصريون، الشيوعيون، الإخوان المسلمون، الوفديون**، العناصر الديمقراطية المستقلة مثل «**محمد حسنين هيكل - د. جلال أمين - د. حسن نافع - د. حامد عمار - د. سعيد إسماعيل على - د. فرج فودة - صلاح حافظ..**»

والوحيد من كتاب الحزب الذى قاطع «الأهالى» هو الزميل «**لطفى الخولى**» !

القضية الثانية قضية وجود مشكلة يمين ويسار وخط الحزب والخروج عليه.. **فى أى حزب فى العالم هناك يمين ويسار ووسط**، ! لا الحزب الحاكم فى مصر الذى ينكر ذلك. طبعاً نحن حزب يسارى وكل من فيه يسار. ولكن فى داخله من يتبنى مواقف تميل يميناً، ومنهم أيضاً من يتطرف يساراً..

والحقيقة أن الذى طرح هذه القضية أولا تقرير «**إبراهيم سعد الدين - لطفى واكد - حسين عبد ربه**» المنشور فى العدد ٣١ من دائرة الحوار فسجل أن «الجريدة وبصفة خاصة تعبر عن رأى العناصر الماركسية المتشددة..»

وحدد الزملاء فى حديثهم أمس أن هناك خروجاً عن الخط السياسى فى ٦ قضايا. وسأكتفى بالتعليق على قضيتين كنموذج. يقولون إن «الأهالى» خالفت خط الحزب فى ترشيد الأداء الاقتصادى، فى عدد من افتتاحياتها. وأتحدى أن تكون هناك أى مقالة أو افتتاحية تمثل خروجاً عن خط الحزب. كذلك فلم يحدث أى اعتراض أو انتقاد على أى افتتاحية «للأهالى» عدا الافتتاحية الخاصة بقرارات يناير ١٩٨٥ وكان هناك اعتراض من عدد من الزملاء ولم توافق الأمانة المركزية على اعتراضهم..(وتحدثت بعد ذلك عن أفغانستان)..»

«وآتى الى القضية المشهورة فى الحزب ولدى **موسى صبرى** وأمثاله.. قضية سيطرة «**عصابة الأربعة**» على الأهالى. الزميل **لطفى الخولى** قال فى الجلسة الماضية نصاً : «ليس صدفة أن

عصابة الأربعة كتعبير وأنا ضده وأعتبره لاأخلاقى ولاسياسى، قد خرج من صفوف الحزب». وأقول للزميل **لطفى الخولى** إن هذا التعبير اللاأخلاقى واللاسياسى خرج من صفوف الحزب عام ١٩٨٣و«الأهالى» فى قمة نجاحها من كافة الجوانب بما فيها التوزيع. والذى أطلقه عضو قيادى فى الحزب يعرفه عشرات من الأعضاء، بل ويعرفه على وجه اليقين أعضاء الأمانة المركزية. ومع ذلك فإن هذا العضو القيادى الذى «تفاخر» أمام الأمانة المركزية بأنه صاحب هذا التعبير، وقال الأمين العام فى اجتماع الأمانة المركزية إن هذا العضو عبر عن كراهيته الشخصية - وأكرر كراهيته الشخصية - لزملائه الأربعة من قادة الحزب، هذا العضو يحظى بإعجاب واحترام قادة الحزب وله كلمة نافذة، وأية أقاويل أو تقولات يطلقها على من يعملون ويتفانون فى العمل من أجل الحزب مقبولة منه ومرحب بها.

وحول هذه القضية السخيفة التى أصبحت جوهر موضوع «الأهالى» فى قيادة الحزب، أكتفى بعدد من الملاحظات..

١ - عندما صدرت الأهالى عام ١٩٧٨ كنت والسيدة **فريدة النقاش** أعضاء فى مجلس تحرير الأهالى، سواء أثناء تولى **محمد عودة** رئاسة مجلس التحرير، أو **لطفى واكد** رئاسة التحرير. وكانت **أمينة النقاش** تعمل كمحررة فى «الأهالى». الإضافة الوحيدة هو انضمام «**صلاح عيسى** إلى مجلس التحرير عام ١٩٨٢. وأعتقد **صلاح عيسى** يشكل إضافة صحفية وسياسية وككاتب لأى صحيفة تقدمية فى مصر والعالم العربى. وأى إدارة صحفية ناجحة تعض عليه بالنواجذ وتسعى لأن يكون فى صفوفها. وأقول إن كل الأسماء المتداولة اليوم كبديل له أقل كفاءة منه حرفياً وقدرة على الإدارة أو الكتابة.

٢ - ألم يلفت نظر أصحاب تعبير «**عصابة الأربعة**» والسعداء به والمرددين له، أن ثلاثة منهم «**حسين عبد الرازق - فريدة النقاش - صلاح عيسى**» وهم وحدهم وفقط من بين صحفى الحزب العاملين فى الصحف القومية الممنوعين تماماً من الكتابة والعمل فى مؤسساتهم الصحفية منذ عام ٧٧ وحتى الآن (هناك زميل رابع لايريد أن يكتب فى صحيفته).

٣ - ألم يلفت نظر أصحاب هذه المقولة أن **حسين عبد الرازق وفريدة النقاش وصلاح عيسى** كانوا أيضاً من أسرة واحدة و «**عصابة**» واحدة، عندما اعتقلوا جميعاً فى سبتمبر ٨١، وكانت **فريدة** احدى اثنتين من المعتقلين منذ مارس ١٩٨١(الثانية هى **شاهنده مقلد**) وضعوا تحت التحفظ دون الآخرين. وأن العضو الرابع فى العصابة «**أمينة النقاش**» كان أبرز عناصر لجنة الدفاع عن الحريات إلى جوار الأمين العام وترعى كل المعتقلين فى كل السجون.. ومع ذلك لم يتحدث أحد عن عصابة الأربعة !!

٤ - ألم يلفت نظر أصحاب هذا القول، إنه منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٢(على الأقل) أى خلال خمس سنوات كاملة كان عشرات من صحفى الحزب لايعملون فى مؤسساتهم، وأن ثلاثة منهم تحديدا هم «**رفعت السعيد - حسين عبد الرازق - فريدة النقاش**» اختاروا أن يعطوا كل وقتهم وحياتهم للحزب.. حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.. بينما اختار آخرون أن تكون عضويتهم فى الحزب رمزية، واختار البعض ألايعطى الحزب إلاساعات محدودة فقط (هى ساعات الاجتماعات)، أو لا يعطون وقتاً على الإطلاق للحزب.

٥ - إن أفراد عصابة الأربعة كانوا قبل «الأهالى» - ودون أن أقلل من شرف العمل فى

«الأهالى» وفضلها على كل من عمل أو كتب فيها - جميعا صحفيين وكتاباً لامعين معروفين فى مصر والعالم العربى.

وإذا كان مفهوماً ومقبولاً أن تثار مثل هذه القضية فى مجتمع متخلف ورجعى، وأن يثيرها نظام حكم يرى فى هؤلاء وغيرهم، وضوحاً فى المعارضة واستقامة.. فمن المؤسف أن يسقط قادة كبار فى حزب تقدمى أسرى لهذه المقولة المتخلفة، وينهشوا فى زملاء لهم.. كل جريمتهم أن أخلصوا وأعطوا كل جهودهم - وهى ليست قليلة -وحياتهم لهذا الحزب. وأكرر لهذا الحزب..»

وختمت هذه الكلمة والتى دفعت إليها دفعاً نتيجة لما قيل فى الأمانة العامة، وكان تقديرى قبل ذلك ألاأشارك فى المناقشات فى الأمانة العامة، وأن أقصر تدخلى وكلمتى النهائية على اجتماع اللجنة المركزية. .ختمتها قائلاً : «إن تصور أن تظل الأوضاع فى «الأهالى» كما هى الآن، وأن تتجمد على من يتولون قيادتها أو يعملون بها أمر مستحيل وخطر وضار. ولابد من الإسراع بتدعيم الهيكل القيادى، سواء فى التحرير أو الإدارة. وتوسيع دائرة الكادر الوسيط والمحررين وسد الثغرات، بما فى ذلك تغييرات ضرورية فى بعض المواقع القيادية. فاستمرار الأوضاع كما هى - خاصة فى ظل تربص بعض القيادات الحزبية وإصرارها على تأزيم الأمور - سيؤدى إلى هبوط فى الأداء وفى التوزيع وتفاقم لعديد من المشاكل..

ولكن هناك فرقاً واضحاً وكبيراً بين ذلك وبين مايدعو إليه البعض ويتحرك لتنفيذه ويخطط له، **من القيام بانقلاب شامل، وتنفيذ مذبحة أشبه بمذبحة القلعة**، يلقى بعيداً بكل القائمين على تحرير «الأهالى» طوال السنوات الست الماضية. الأمر لايتعلق بأشخاص المسئولين عن إدارة تحرير «الأهالى».

أوضح ، الأمر لايتعلق بشخصى أو بالزميلين العزيزين **صلاح عيسى وفريدة النقاش**.

فعلى المستوى الشخصى سنكسب كثيراً. مادياً وكثيرون هنا يعرفون ماخسرته نتيجة لتولى رئاسة تحرير «الأهالى» وامتناعى عن الكتابة فى أى مكان خارجها، ويعرفون أيضاً أين يكتب **صلاح وفريدة** وأين يستطيعون أن يكتبوا بمقابل بمجرد أن يتوفر لهم الوقت.

وسنكسب أيضا راحة نفسية وصحية، واستعادة صداقات خسرناها نتيجة لمشاكل «الأهالى»، وأن تكون لنا حياة إنسانية عادية.

ولن يعوزنا التعبير عن آرائنا كاملة غير منقوصة وفى مصر، سواء فى «الأهالى» - إلا إذا كان هناك قرار سيصدر بمنعنا من الكتابة فى جريدة حزبنا كما منعنا بقرار غير مكتوب من الكتابة فى الصحف الحكومية - أو حتى خارج «الأهالى»..

ولكن هذا النهج وهذه الدعوة الانقلابية سيكونان خطأ صحفياً وسياسياً وحزبياً..»(٣٣).

حزب الأهالى !!

وكما سبق القول فقد تكلم أربعة زملاء فى هذه الجلسة. كان أولهم «**حلمى ياسين**» قدم قراءة لبعض الأرقام الخاصة بالتوزيع فى الأهالى ليؤكد انخفاض التوزيع، وليقول إن «الأهالى» تراجعت من مركز الصحيفة الحزبية الثانية بعد الوفد، وأن صوت العرب والشعب تقدمتا على «الأهالى»

توزيعياً، وأننا نوشك أن نصبح الصحيفة الأخيرة أو قبل الأخيرة، وحدد المسئولية عن هذا التراجع التوزيعي قائلاً : «المسئول الأول إدارة التحرير. **والخطأ الأكبر للتحرير أن حسين عبد الرازق يرفض النقد. رافض لكل مايقوله الحزب بينما الجريدة مستمرة فى الهبوط. لايدرك أهمية النقد، وأن الناس تهجر «الأهالى»**. وهناك نصيب من المسئولية يحاسب عليه مجلس الإدارة الذى لم يجتمع ولم يحاسب أعضاء فيه ولم يدرس كل المشاكل والقضايا. وأيضا مسئولية اللجنة المركزية التى توجه التحية والشكر والتقدير «للأهالى» رغم علمها بوجود لجنة تحقيق. وهناك مسئولية على الإدارة التى لم تتصدى لابالعنف والحزم وبالمؤشرات وتفجر موضوع التوزيع وتشد انتباه الحزب للكارثة.. ثم هناك مسئولية الحزب كحزب على صحيفة «الأهالى». وحزب يسارى فى عظمة حزب التجمع، يتوالى عليه مسئولون للإعلام مثل **أمينة شفيق وحسين فهمى وأبوسيف يوسف** وكل مسئوليتهم مجرد إصدار نشرة داخلية..»

أما الزميل **«عبد الغفار شكر»** فقدم تصوراً للمستقبل كان هو أساس القرار الذى اتخذته الأمانة العامة فى اجتماعها التالى .

وعندما تكلم **د. فؤاد مرسى** كان صريحاً وواضحاً، وحدد بشكل لايحتمل أى لبس الأهداف الحقيقية لكل ماجرى وكشف ماحرص الجميع على إخفائه. قال **د. فؤاد مرسى** : «..أزمة «الأهالى» ليست قضية سياسية، **حسين عبد الرازق** شارك معنا فى صياغة الخط السياسى للحزب من أول يوم. ولاأذكر أنه اختلف معنا فى كثير مما انتهينا إليه. وكان أحد المساهمين الكبار فى صياغة الخط السياسى عقب الحوار فى نوفمبر الماضى. وبالتالى لاتوجد قضية يمين ويسار. الحزب يقرر السياسة و«الأهالى» تنفذ هذه السياسة وليس مطلوباً منها وضع خط سياسى، ولااليمين المزعوم يطلب منها ذلك ولا «الأهالى» تستطيع الزعم أنها تضع خطاً سياسياً. وأؤكد أنه لايوجد بينى وبين **حسين عبد الرازق** خلاف فيما يتعلق بالخط السياسى. الخلاف يدور حول ترجمة «الأهالى» للخط السياسى. البعض يرى هذه الترجمة سليمة، وأنا أقول إن هذه الترجمة تكون أحياناً مضطربة ومرتبكة. وأحياناً تدفع فى اتجاه، وأحياناً فى اتجاه معاكس.

فى عدد الأسبوع الماضى كتب حسين افتتاحية «الأهالى» ووقعها باسمه. التقط بذكاء نقط أساسية من خطاب **مبارك** حول الديمقراطية. وأمسك بثلاث أخطاء وقع فيها مبارك، وحددها بمنتهى العظمة.. ثم انتهى إلى أن كلام مبارك.. **«يؤكد أنه لاحل لمشاكل مصر إلا بالتغيير الشامل»**.. كارثة.. **هل الإسقاط هو الحل ؟. مامعنى التغيير الشامل إلا الإسقاط. من قال إن التغيير الشامل هو الحل؟!.** مثل هذا النوع من الكتابة هو الذى يربك الحزب وأعضائه..

هناك مظاهر للأزمة غير قضية انهيار التوزيع.. حسين عبد الرازق فى صراع مع محمد سيد أحمد.. حلمى يس فى صراع مع حسين عبد الرازق.. حسين يعتبر نفسه فى مستوى واحد معى ومع **خالد** وكل أعضاء الأمانة المركزية . وهذا حقه - ولكن **خالد** لايوافق. وعندما يدخل **حسين عبد الرازق فى النهاية فى صراع مع خالد محى الدين.. فهذا أمر خطير.**

لقد سمع **خالد** كثيراً جداً نقداً حاداً ضد **حسين** ورد متطوعاً ومبادراً. اليوم **خالد محى الدين** يقول : فيه غلط. وحدد موقفه بوضوح. أيضاً **لطفى واكد** حدد موقفه بوضوح.. **«الأهالى» أصبحت حزب يقف أمام الحزب**، بينما المفروض أن «الأهالى» ليست صانعة سياسة وإنما منفذة

لسياسة الحزب.. هناك أزمة خطيرة..

المطلوب التغيير وليس التدعيم.

لماذا أدعو للتغيير.. الأزمة ليست سياسية ولكنها أزمة قيادة وعدم قدرة على حسن التصرف. **حسين عبد الرازق** واحد من القيادات السياسية فى حزبنا، صانع لخطه السياسى من البداية حتى اليوم، واحد من قادته، قادر على متابعة تفاصيل عديدة بصورة نادرة، ولاؤه للحزب، وإخلاصه وتفانيه أمر معروف.. **ولكنه لم يكن موفقاً فى رئاسة تحرير «الأهالى»، وأتيحت له بدلاً من الفرصة فرص عديدة. نقد حزبياً وسياسياً وشخصياً، ولكنه رافض وغير متقبل للنقد.** وإذا كان غير قابل للنقد ممن حوله ويحبونه، فهو غير قادر على القيادة. ومازال أمامه الزمن لإصلاح هذا الجانب، وهو جانب أساسى لمن يريد أن يتصدى للعمل الحزبى. ولايشغلنى مشكلة تركه الضرورية «للأهالى»، فهناك مواقع جديدة تنتظره. **لماذا جئت لموضوع حسين عبد الرازق ؟.. لأن هذا هو الموضوع.** البعض يتناوله بحساسية ويزوغ. ويتساءل آخرون لماذا يطبق هذا الأمر على **حسين عبد الرازق** ولم نطبقه عندما كان الأمر وارداً وضرورياً خلال مناقشة أزمة الحزب. لقد طرحت الأمانة المركزية استقالة الأمانة المركزية والعامة. ولكن الأمانة العامة لم توافق، ولم يطرح الاقتراح على اللجنة المركزية. وكان رأى خالد ورأيى ضرورة الاستقالة وطرح الأمر على اللجنة المركزية. وفى أول مناسبة لابد من إعادة التذكير بهذا الموقف.

الحل الخاص «بالأهالى» يجب أن يكون شاملاً كما قال **عبد الغفار شكر**. التغيير يبدأ بالحلقة الرئيسية فى الإعلام أى فى «الأهالى». وداخل «الأهالى» بالقيادة.. »

وجاء الرد على كلام أستاذى الدكتور **فؤاد مرسى** حاداً وعنيفاً من **«أبو العز الحريرى»..**

قال **أبو العز** : «كثير من الأمور تأتى إلينا جاهزة **ودور الهيئات ينكمش يوماً بعد يوم..** والمدخل الذى طرحه **د. فؤاد مرسى** «للأهالى» من أسوأ مايمكن. ترك القضية كلها وركز على مايشغل الأستاذ **خالد محى الدين** والموقف من **حسين عبد الرازق**. مطلوب أن تأخذ الأمانة العامة موقفاً من **حسين عبد الرازق**، وكأنه لاتوجد أزمة يسار وأزمة حزب وفشل فى الانتخابات. كل هذا نسيناه ونركز القضية فى شخص أو اثنين أو ثلاثة. لم نفعل كما فعلنا فى الحوار حول الخط السياسى. وعندما تكلم **حسين عبد الرازق** دخل فى «الجيتو» المنصوب له. هناك خلل هناك يمين حزبى، وهناك أدوار غير مباشرة ترمى لترتيب معين فى المؤتمر العام القادم. لاأحد يزعم أنه يملك تصوراً للمستقبل. هذا الاجتماع لوكان مهتماً بوضع الحزب فى المؤتمر العام القادم عام ١٩٨٩، لما وقع فى قضية ذهاب **حسين عبد الرازق** أو بقائه. **ولكن يبدو أن المشكلة أن حسين عبد الرازق مختلف مع خالد محى الدين، وخالد غير قادر على التعامل مع حسين.. أين الأمانة المركزية وأين الأمانة العامة. إن كل مايحدث يقول إن الهيئات غائبة، وأن أربعة أو خمسة أفراد يمسكون خيوط الحزب فى أيديهم ويقررون مايريدون. ومهما كان تقديرنا لهم، فليس موقفهم هو الموقف الصحيح.**

إذا قررنا الآن موقف ورفضته اللجنة المركزية.. هل تستقيل القيادة، أم **تلوى ذراع اللجنة المركزية مقابل بقائها.** رجائى ألاتناقش «الأهالى» كقضية فنية ومجلس تحرير فقط، وإنما نقاش شامل مع مشاكل الحزب كله. المؤتمر سيعقد بعد عام، تترك الأمور كما هى، وتناقش «الأهالى» كجزء من الأزمة العامة فى هذا المؤتمر.. »

وسكت **أبو العز** ولكن الجو كان قد تكهرب، وبدا الأستاذ «**خالد محى الدين**» غاية فى التوتر والضيق. وأعلن أنه سيتكلم فى الجلسة القادمة والتى ستعقد قبل اجتماع اللجنة المركزية بيوم واحد، وسيضع النقاط فوق الحروف ويرد على كل ماقيل، وسيتخذ موقفاً حاسماً.وأرسل **خالد محى الدين** رسالة إلى كل أعضاء الأمانة العامة يحثهم على حضور جلسة الأمانة العامة يوم ١٩٨٨/٥/٢٥ للأهمية القصوى ولمستقبل الحزب.

التهديد بالاستقالة

كان الحضور غير عادى فى الاجتماع الثالث - والأخير - للأمانة العامة قبل اجتماع اللجنة المركزية. ولفت نظرى أن بعض الزملاء أعضاء الأمانة العامة والذين لم يشاركوا فى أية اجتماعات للأمانة العامة وللجنة المركزية منذ أكثر من عامين أو ثلاثة يشاركون فى الاجتماع. ويبدو أن هناك من دفعهم للحضور متصوراً أن هناك حركة تحتاج إلى حشد أصوات.

فى بداية الجلسة طلبت الإذن بالكلام لتصحيح معلومات قيلت فى الجلسة السابقة، وأعطيت الكلمة للقيام بهذا التصحيح. وتلوت رسالة مكتوبة نصها مايلى :

«الزملاء الأعزاء أعضاء الأمانة العامة..

تحية طيبة وبعد.. فقد تفضل الزميل **حلمى يس** فى اجتماع الأمانة العامة (١٠ مايو ٨٨) وأثناء حديثه عن قضية التوزيع فذكر بعض المعلومات حول توزيع الأهالى مقارنا بتوزيع الصحف الحزبية. ورغم غرابة هذه البيانات وإحساسى بعدم صحتها ، فقد فضلت عدم التعليق عليها حتى أتبين الحقيقة بصورة دقيقة.

لقد ذكر سيادته أمام الأمانة العامة مايلى :«إن «الأهالى» فقدت مركزها (من ناحية التوزيع) كالصحيفة الثانية. فقد تقدمت صوت العرب على الأهالى منذ شهر أبريل. والشعب تتقدم فى توزيعها بينما الأهالى تتأخر. وستحتل الأهالى المقعد قبل الأخير، أى بعد الوفد وصوت العرب والشعب، ولن يكون بعدنا إلا الأحرار..».

ويؤسفنى أن أقرر أمام الأمانة العامة أن الزميل **حلمى يس** أدلى ببيانات مغلوطة. فطبقاً للبيانات التى تحصلت عليها الإدارة والتى يرأسها الأستاذ **حلمى يس**، والتى حصلت عليها منه شخصياً وعلى ورقة مكتوبة وموقعة منه، أو من السيد **عادل بكر** الذى يعمل تحت رئاسته ويتابع أرقام التوزيع الخاصة «بالأهالى» والصحف الأخرى، فان أرقام التوزيع وترتيب الصحف بعد الوفد خلال ثلاث فترات مختلفة كانت على النحو التالى :

١ - الأسبوع الثانى من مايو (الفترة من ٨ مايو الى ١١مايو)١٩٨٨(التوزيع الإجمالى خارجى وداخلى)

الأهالى	٦٢٩٠٧	(الداخلى فقط ٥٢٠٢٢)
الشعب	٤٨٥٠٠	
صوت العرب	٣٨٥٠٠	
الأحرار	٣٧٥٠٠	

٢ - الأسبوع الثالث من يناير ١٩٨٨ (داخلى فقط)

الأهالى	٤٧٠٤٦
الأحرار	٣٢١١٧
الشعب	٣١٥١٣
صوت العرب	٣١٥٠٠

٣ - الأسبوع الثانى من أكتوبر ١٩٨٧ (التوزيع الاجمالى خارجى وداخلى)

الأهالى	٧٩٩٩٦	(الداخلى فقط ٦٩١٢١)
الشعب	٦٨٠٠٠	
الأحرار	٥٧٠٠٠	
صوت العرب	٢٩٥٠٠	

برجاء تسجيل هذه الرسالة نصاً فى محضر الجلسة، حتى تثبت الحقيقة وحدها وشكراً.

حسين عبد الرازق

عضو الأمانة العامة

ولم يعلق أحد على الرسالة وبدأت المناقشة. وبعد أن تكلم الزميلان **«على طلخان»** و**«رشاد الجبالى»** جاء الدور على الأمين العام ورئيس مجلس الإدارة **«خالد محى الدين»** وبعد أن تكلم الأمين العام حول قضايا التوزيع وانخفاضه وأرجعها لكونها جريدة غير ممتعة للقارئ وبعيدة عن الفن الصحفى ولايبذل فيها جهد صحفى، والخط السياسى مؤكداً أن «الأهالى» لم تخرج عن خط الحزب يميناً أو يساراً، ولكن المشكلة فى ترجمة هذا الخط (أفغانستان - العطف على الوفد وضيق الناصريين - حديث القذافى- اليمن - الرد على **أحمد بهاء الدين** - الكتابة عن مرشحى الحزب الشيوعى - انتخابات **مبارك**..) قال :

«..أنا مدافع عن **الحزب الشيوعى** أكثر من أعضائه، ولكن هناك التجمع ومصلحة التجمع، أعرف أن هناك كتلة داخل التجمع وقفت ضد أى كلام عن هذا الموضوع. مايهمنى الموقف الذى يتخذه العضو فى التجمع واحترامه لآلياته. لكن **أن تصل أن تكون الكتلة تكتل وموقف موحد وإجماع على رأى معين فهذا مرفوض.أنا أوقفت اجتماعات مجلس إدارة «الأهالى» ورفضته لأنى لاأستطيع اتخاذ قرار ضد رئيس تحرير الأهالى لأن وراءه تكتلاً.. من أهم نقاط الضعف فى الأهالى شعور رئيس التحرير أن ورائه قوة تؤيده..** فى الجلسة الماضية أبو العز قال لماذا لايطرح الخلاف بين الأمين العام وحسين عبد الرازق على الأمانة المركزية. **لما يطرح الأمين العام قضية على الأمانة المركزية وتقف الأمانة المركزية مع رئيس تحرير الأهالى، لازم الأمين العام يمشى إذا كان يحترم نفسه..**

.. أؤكد أنه لايوجد موقف من «الأهالى» . **وليس حسين عبد الرازق هو الأمين على ثورية «الأهالى». هو أمين ولكن هناك غيره أمناء أيضاً. لو كان الأمر أن حسين عبد الرازق هو فقط الأمين على ثورية «الأهالى»، يكون هو الأصلح لمنصب الأمين العام..**

طبعاً لدى اقتراحات للخروج من الأزمة سأطرحها بعد مناقشة مشروع القرار المعروض علينا..

ولكنى أود أن أقول لكم إنه بعد ١٢ عاماً من قيادتى للحزب عاجز عن قيادة السفينة لبر الأمان.. ومن هنا أعرض عليكم كأمانة عامة - ويظل هذا الموضوع

في نطاق الأمانة العامة - أننى لن أرشح نفسى فى المؤتمر العام القادم (١٩٨٩) كأمين عام للحزب. قرار نهائي يظل داخل الأمانة العامة وتختارون لجنة معى لتعد لهذا التطور سلمياً. لم أعد قادراً على الاستمرار ويبدو أننى أتكلم لغة مختلفة.

أبو العز قال لن يتكرر موضوع الاتفاق الأردنى الفلسطينى ولن يلوى ذراع الحزب مرة أخرى. أنا قاومت رفض هذا الاتفاق فى المؤتمر العام الثانى حتى لايتحول التجمع إلى حزب رفض. لقد اتخذت الأحزاب الشيوعية العربية جميعاً قرارات ضد الاتفاق الأردنى الفلسطينى، ولم أحزن فى حياتى على الأحزاب الشيوعية مثلما حزنت فى هذه المرة. ولم أكن مستعداً أن يكون التجمع جزءاً من هذا الموقف. **وأنا لم ألو ذراع الحزب، ولكنى رفضت أن تأخذ الغالبية قراراً وتلوى ذراع الأمين العام وتطلب منه أن يبقى رهينة.**

أقول بوضوح أيضاً.. استمرار الإتهام بأن فى الحزب كتلة يمينية تريد أن تسلم الحزب للحكم وأن تقوده لجبهة مع الحزب الوطنى، وأن هذه الكتلة فى القيادة أيضاً.. سيمنع أى نقاش فكرى أو سياسى، وسيبقى النقاش ناقصاً دائماً..

القضية الأساسية هى ماقلته الآن.. الاتهام بالكتلة اليمينية وبالتالى مصادرة النقاش، وضرورة أن تصدر القرارات فى التجمع طبقاً لآلياته وليس نتيجة وجود تكتل داخله إذا وافقتم أن تختاروا لجنة معى، **وإذا لم توافقوا سأعرض الأمر على اللجنة المركزية.. أهداف اليسار أنا معها..** أساليب اليسار أنا ضدها.. الأمانة تقبل الاقتراح وتدرسه على مهلها..».

وكاد الاجتماع أن يتحول إلى مناقشة قرار**خالد محى الدين** بعدم ترشيح نفسه كأمين عام فى المؤتمر العام الثالث بعد عام. ورغم الأسى والحزن العميق الذى كنت أحسه نتيجة لهذا الطرح الغريب من **خالد محى الدين**، والذى تضمن اتهامات لى ولمجموعة من قيادات الحزب بالتكتل - رغم أن المناقشات والمواقف تؤكد أن هذا الاتهام غير قائم - فقد تغلبت على حالة انعدام الوزن التى أصابت الاجتماع وطلبت نقطة نظام، واقترحت أن تؤجل الأمانة العامة مناقشة موضوع الأمين العام لجلسة خاصة بعد اجتماع اللجنة المركزية حيث أنه يتعلق بالمؤتمر العام بعد سنة، وأن تركز على مناقشة التقرير الخاص «بالأهالى» والإعلام الحزبى الذى سيعرض على اللجنة المركزية بعد ٢٤ ساعة بالضبط. ووافق **خالد محى الدين** والأمانة العامة. وبدأنا فى مناقشة الاقتراحات التى صاغها الزميل **عبد الغفار شكر** عقب اجتماع الأمانة العامة يوم ١٠ مايو، والتى تبنت فى الغالب اتجاهاً معيناً هو اتجاه الأمين العام **ولطفى واكد ود. إبراهيم سعد الدين ولطفى الخولى وسمير فياض**..الخ.

وبعد مناقشات محدودة،تقدمت مع الدكتور **ابراهيم سعد الدين** بتعديلات على بعض الفقرات التى اعترضت عليها ووافق الاجتماع على قبول التعديلات. وبقيت نقطة واحدة خاصة بتنظيم علاقة «الأهالى» بالحزب، إلغاء سلطة اللجنة المركزية فى اختيار رئيس التحرير ومجلس الإدارة وتحويلها إلى الأمانة العامة، فقد تقرر أن يعرض الاقتراحان على اللجنة المركزية.

وبإقرار الإطار العام للاقتراحات، انتقلت الأمانة العامة إلى النقطة التى كان الحوار كله يدور بهدف الوصول إليها، وهى رئاسة تحرير «الأهالى».

وقدم **خالد محى الدين** مشروعه إلى الأمانة قائلاً :

«بعد انتخابات مجلس الشعب وافقتم على حضور **لطفى واكد** مجلس التحرير ومعه **فيليب جلاب وجمال الشرقاوى**، كنوع من وجود القيادة الحزبية فى مجلس التحرير ولنمنع الأخطاء.. بعد الدراسة المستفيضة بحكم التجربة وصلت إلى أن رئيس مجلس الإدارة (المسئول السياسى) يتولاه **لطفى** واكد.ويكون فى نفس الوقت رئيس التحرير. ونختار معه صحفى مسك الأهالى فى إصدارها الأول. القضية الأولى رأس الجهاز **لطفى واكد**. الخطوة التالية الاتصال **بحسين عبد الرازق** ليكون رئيس تحرير ثانى ومسئولاً عن الجانب التنفيذى الصحفى، **حسين** اعتذر. اتصلت **بمحمد سيد أحمد** اعتذر. تفكيرى بعد ذلك اتجه **لمحمود أمين العالم**، تحدث عن الظروف السيئة والقدرة وقال أنه لايستطيع وبعد مناقشة قبل أن يكون عضواً فى مجلس التحرير ويشرف على عدد من الصفحات (الأخيرة - الثقافة - الرأى) مع تسمية موقعه بما يليق بمكانته. اتصلت **بمحمود المراغى** وطالبته بأن يترك موقعه فى صوت العرب، قبل من ناحية المبدأ وطلب فرصة. فى هذه الأثناء جاءت اقتراحات أن نعيد عرض الموضوع على الأستاذ **حسين عبد الرازق** كرئيس تحرير مع **محمود المراغى**، ولكن **حسين** أصر على الاعتذار عندما اتصل به **لطفى واكد**، وقال إنه على استعداد لمساعدة **محمود** فى «الأهالى» فى موضوعات أو كتابة عمود.اتصلنا بالأستاذ **جمال الشرقاوى** وهو يعمل فى «دسك» الأخبار ومحرر تحقيقات، ووافق على التفرغ للعمل كمدير تحرير بعد اللجنة المركزية مباشرة، وألايوضع اسمه إلى أن يرتب أموره فى الأخبار. هناك عدد من صحفى الحزب قابلين للعمل فى الجريدة.

يهمنى أن يضم مجلس التحرير كفاءات أرجو أن يقبل **حسين عبد الرازق** العمل فى مجلس التحرير وكذلك **لطفى الخولى**. مجلس المستشارين يعود مرة أخرى ويجتمع بصفة منتظمة كل ١٥يوماً، يتابع ويفكر للجريدة. **التصور أن المطلوب تغيير اتجاه الجريدة تصور خاطئ**، اتجاه الجريدة هو اتجاه الحزب. والحزب له خطه فى القضايا الداخلية والخارجية. طبعاً قد تحدث تجاوزات، ولكننا نبدأ تجربة جديدة وسنحاول أن ننجح. نجاح «الأهالى» نجاح للحزب كله. الهدف أن تستعيد الجريدة ثقة القراء مرة أخرى. وإذا رضى القراء أولاً سيرضى الحزب كله، وإن كنت أعرف أن رضاء الحزب يحتاج إلى جهد أكبر. احتمالات النجاح واردة وكذلك احتمالات الفشل، لاشئ يتحقق بدون مخاطرة.

سأعرض الموضوع غداً على اللجنة المركزية ونناقشه بوضوح.. لاداعى أن ندور ونجمع توقيعات. نريد التغيير. **والذى يرفض التغيير يعلن ذلك ويتحمل المسئولية**. نحن مقدمون على تطور خطير فى المجتمع. ورغم أن التعديلات اللائحية المعروضة تعطى الأمانة العامة حق اختيار رئيس مجلس الإدارة والتحرير، وسأطرح غداً على اللجنة المركزية التصويت على **لطفى واكد ومحمود المراغى**»..

وكان **خالد محى الدين** يشير إلى مذكرة أعدها بعض الزملاء، ووقعها عدد من أعضاء الأمانة المركزية والأمانة العامة واللجنة المركزية تجاوزوا الثلاثين خلال نصف ساعة قبل بدء اجتماع الأمانة العامة، وأسرع أحد أعضاء الحزب بإبلاغ **خالد محى الدين** الذى تصور أننى وراء هذه التوقيعات وعندما أبلغنى **د. رفعت السعيد** بذلك بحثت عن هذه المذكرة وطلبت من الزميل الذى يحملها الإطلاع عليها وأخذتها وسلمتها للدكتور **رفعت السعيد** لأوقف أى توقيعات جديدة عليها.

كان مفروضاً بعد حديث **خالد** أن يطرح **د. رفعت السعيد** مشروع قرار عرضه علىَّ مسبقاً

بقبول استقالتى وأن ينقل رغبتى للزملاء بالموافقة على القرار كاملاً وعدم التصويت على الاستقالات. ولكن **أبو العز الحريرى** طلب الكلمة وقال : **«من الواضح أن الخلاف كان بين الأستاذ خالد محى الدين وحسين عبد الرازق. ومادام الأستاذ خالد قد ترك رئاسة مجلس الإدارة، أقترح أن يكون لطفى واكد رئيساً لمجلس الإدارة فقط، وأن يستمر حسين عبد الرازق رئيساً للتحرير».**

وما كاد أبو العز يلقى باقتراحه المفاجئ حتى هب **خالد محى الدين** واقفاً، وانفجر قائلاً.. **«دا كلام فاضى.. أنا بقالى وأنا أمين عام سنتين مش قادر أشيل حسين عبد الرازق.. أنا مستقيل ، سأخرج إلى اللجنة المركزية وأقدم استقالتى.. هو حسين عبد الرازق هو الأمين على الخط الثورى فى الحزب..»** واندفع خارجاً إلى مكتبه، واندفع خلفه عدد من الزملاء من بينهم د. **فؤاد مرسى** و د. **رفعت السعيد**. بعد قليل عاد د.**رفعت** ورأس الجلسة وطلب الاستمرار فى العمل مؤكداً أن بقية الزملاء مع الأمين العام وسيتم احتواء الأزمة.

طلبت الكلمة وأعطاها لى الدكتور **رفعت** فوراً وأبلغت الاجتماع أن استقالتى قرار لارجعة فيه وأننى أناشد الزملاء التصويت على مشروع القرار الذى سيعرضه الآن د. **رفعت السعيد**. وأننى أطلب الإذن من الأمانة العامة عند عرض استقالتى على اللجنة المركزية، أن أعطى الفرصة للحديث مطولاً إلى اللجنة المركزية وأننى سأنهى حديثى بالإصرار على الاستقالة ومناشدة اللجنة المركزية عدم التصويت على استقالتى والتصويت بالقبول على مشروع القرار المحول من الأمانة العامة.

ووافقت الأمانة العامة على طلب الإذن بالحديث أمام اللجنة المركزية. ثم عرض د. **رفعت السعيد** مشروع القرار الخاص بقبول استقالتى وضمى للأمانة المركزية. ووافقت الأمانة العامة مع اعتراض ١١ زميلاً رفضوا قبول مناشدتى وأصروا على رفض استقالتى.

وانفض الاجتماع ليبدأ صباح اليوم التالى الفصل الأخيرة فى قصة الأهالى أمام اللجنة المركزية.

برافو خالد.. ومرحبا بالأهالى

عندما انعقدت اللجنة المركزية فى صباح يوم الخميس ٢٦ مايو، كان الجميع يعرف أن هذه الدورة ستشهد التغيير المنتظر، وأن القرار قد صدر بالفعل. قرأ أعضاء اللجنة المركزية وغيرهم من قراء «الأهالى» صباح الأربعاء ١٨ مايو ١٩٨٨ رسالة وداع نشرتها فى يوميات «الأهالى» - وهى المرة الثالثة طوال ٦ سنوات التى أسمح لنفسى بهذا النوع من الكتابة - تحت عنوان **«ذكريات من زمن «الأهالى» السعيد»** (٣٤) حرصت فيها على تحية كل الزملاء الذين عملوا فى «الأهالى» منذ إصدارها.. **خالد محى الدين - محمد عودة - لطفى واكد - صلاح حافظ - عبد الغنى أبو العينين - محمود المراغى- صلاح عيسى - فريدة النقاش - فيليب جلاب - محمد سيد أحمد - رفعت السعيد**.. وحكيت جانباً من معاركها، وقصة عصابة الأربعة، وضيق الحكم «بالأهالى» بصورة خاصة فى العام الأخير.. وختمت هذه اليوميات الأخيرة قائلا:

«وبلا شك فإن ضغوط الحكم والمشاكل معه أمر طبيعى ومتوقع ولاتثير فى النفس إلا الرغبة فى

التحدى والرضا. ولكن كانت هناك أيضاً، خلال هذا العام الأخير، عقبات ومشاكل من نوع آخر لم تثر فى نفس أحد الرغبة فى التحدى، أو الإحساس بالرضا.. ولاأدرى مايحمل العام السابع فى جعبته من مفاجآت «للأهالى».

لقد كانت «الأهالى» قبل أن تصدر - وبعد أن صدرت - حلماً من أحلام أجيال ممتدة من اليسار المصرى. وقد شارك مئات من رواده ومناضليه وكتابه ومفكريه فى تجسيد هذا الحلم طوال السنوات التى انقضت. وستظل «الأهالى» - حتى وهى واقع يستقبل العام السابع من عمره الأسبوع القادم - حلم الذين لم يولدوا بعد من اليساريين المصريين، ووريثة حلم أمتهم بالعدل والحرية والكرامة.. بالاشتراكية. وهذا يعطى كل الذين وضعوا لبنات فى بنائها أياً كان موقعهم اليوم أو غداً، إحساساً براحة الضمير.. وبأنهم فعلوا الذى يليق بانتمائهم لهذا الوطن ولهذا الشعب ولهذا الفكر».

ونشرت بعض الصحف أنباء الاستقالة والتغييرات المتوقعة، قبل أن تعرض على الأمانة العامة. فنشرت الوفد خبرا يوم ١٣ مايو (٣٥) والشعب يوم ١٧ مايو (٣٦) وصوت العرب فى ٢٢ مايو(٣٧) والأهرام الاقتصادى (٣٨) وروزاليوسف (٣٩) والأحرار (٤٠).

وبدأت اللجنة المركزية فى مناقشة جدول أعمالها بحضور ١٧٦ عضواً. وكانت النقطة الأولى فى جدول الأعمال «نتائج الحوار حول جريدة «الأهالى» والإعلام الحزبى»، واشترك فى النقاش ٢٠ عضواً من بينهم **خالد محى الدين وصلاح عيسى** وأنا. ووافقت اللجنة المركزية على مشروع الأمانة العامة من حيث المبدأ. ثم جرى تصويت خاص على الإطار التنظيمى لعلاقة الجريدة بالحزب فحصل مشروع الأمانة العامة على الأغلبية عدا ٣٥ صوتا حصل عليها الاقتراح الذى تقدمت به (٤١) وتصويت ثان على تفويض الأمانة العامة تعديل لائحة صحافة الحزب، وأيده الغالبية مع اعتراض ٣٢ وامتناع ٥ أعضاء.

ثم انتقلت اللجنة لمناقشة «إجراءات تنظيمية» وكان مقصوداً بها استقالتى **وصلاح عيسى ومحمد سيد أحمد**. واقترحت رئاسة الاجتماع أن أتحدث **ومحمد سيد أحمد وصلاح عيسى** ثم يعقب **خالد محى الدين**. ثم يتم التصويت.

وتحدثت لمدة ٥٣ دقيقة. شرحت بالتفصيل تجربتى وكل ماجرى من مشاكل ومتاعب وصراعات.. وانهيت كلمتى قائلاً : «لقد ذكرت كل هذه الحقائق لأؤكد حقيقة أساسية. هذه الحقيقة أن هناك ضرورة لتغيير إدارة «الأهالى» الحالية. أنا لاأعتقد أننى فشلت فى «الأهالى». ولاأنا صحفى فاشل ولامدير إدارة تحرير فاشل. ولكن الظروف والأوضاع، التى نتحمل مسئوليتها جميعاً، أوصلتنا لوضع أصبح فيه استمرار الإدارة الحالية مستحيلاً. وسبق أن قدمت استقالة مكتوبة للأستاذ **خالد** فى مارس ١٩٨٥، وتفضل مشكوراً برفضها ورشحنى فى المؤتمر العام الثانى رئيسا للتحرير، وانتخب مجلس إدارة جديد، وكان لدى أمل أن نتجاوز المشاكل، ولكن هذا لم يحدث. وصلنا لوضع يستحيل فيه العمل. ولو فرضنا جدلاً وهذا غير وارد ـ أن اللجنة المركزية انتخبت بالإجماع **حسين عبد الرازق** أو رفضت استقالته، وقبل **حسين عبد الرازق** الاستمرار، فالأزمة ستستمر.. لأن هناك قناعة ثابتة عبر عنها الأمين العام وعدد من القيادات.، أن هناك خلافاً فى تقديرنا للأمور، اختلاف فى ترجمة الخط السياسى للحزب.. المثل الذى ضربه **د. فؤاد مرسى** فى اجتماع أخير واضح جداً. قال **د.فؤاد** عن افتتاحية «الأهالى» التى كتبتها منذ ٣ أسابيع ووقعتها باسمى «**حسين عبد الرازق**».. وقد وقعتها رغم أننى نادراً ماأوقع الافتتاحية، لالسبب إلا لأننى استشعرت أن

الصياغات المستخدمة قد لا توافق المزاج السائد فى قيادة التجمع، رغم التزامها الدقيق بالخط السياسى.. استشعرت أن بعض الصياغات المستخدمة بالنسبة للرئيس مبارك قد لاتوافق عليها بعض القيادات فى الحزب فوقعتها باسمى.. قال د. فؤاد مرسى «المقالة ممتازة، ولكن كيف تطالب بالتغيير الشامل. هذا ليس برنامج حزبنا، أنت تطالب بالإسقاط». هذا نموذج للأوضاع الآن فى الحزب. وبالمناسبة أنا أعتبر د. فؤاد مرسى من الصقور، اذا كان فى حزبنا صقور وحمائم. هذا نموذج واضح للخلاف فى تقدير الأمور. لأننى أتصور وأفهم أن حزبنايدعو للتغيير الشامل. وبالمناسبة فهذه العبارة «التغيير الشامل» نص التعبير الوارد فى قرارات المؤتمر العام الثانى.. وعندما يدعو حزب لتغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية ويرفض الرأسمالية الطفيلية، ويدعو لرفض اتفاقيات كامب ديفيد والتطبيع والقضاء على التبعية، ويدعو للتصويت بلا فى الاستفتاء على رئيس الجمهورية.. أليس هذا هو التغيير الشامل ؟. أما القول بأن التغيير الشامل يعنى الإسقاط.. فأقول إسقاط الحكومة.. نعم نحن ندعو لإسقاط الحكومة.. تغيير رئيس الجمهورية.. نعم فقد صوتنا ضد انتخابه. الحقيقة أننى عاجز عن الفهم.. ولاألوم أحداً.. ولكنى أقول إن كلام الأمين العام فى فترة سابقة وأمس فى الأمانة العامة، وكلام الدكتور فؤاد مرسى - وكما قلت أعتبره من الصقور - وإذا كنت كما يقولون متشدداً فالدكتور فؤاد على يسارى فى أشياء كثيرة.. كل هذا يعكس أن هناك اختلافاً واسعاً فى التقدير. وطالما هناك هذا القدر من الاختلاف فالعقبات ستنشأ من هذا الجانب أو ذاك. أنا أزعم أننى لم أخالف أي توجيه حزبى صادر لى من القيادة الحزبية، والأستاذ خالد أمس طرح عدد من الموضوعات كل الخلافات حولها كانت لاحقة للنشر، وتتعلق باختلافات فى التقدير، ولم يحدث أن أبلغت بأى قرار أو توجيه صادر من هيئة أو من الأمين العام وتصرفت عكسه، والا كان من الضرورى محاسبتى. الخلاف وصل الآن درجة أصبح هناك عدم ثقة من أمين عام الحزب فى قدرتى كرئيس تحرير «للأهالى» على التعبير عن خط الحزب بطريقة صحيحة. عندما يصل الأمر إلى هذا الحد أقول لكم باختصار شديد.. منذ قدمت استقالتى وأنا متمسك بها. والآن أرجوكم أن تقبلوا هذه الاستقالة دون نقاش. وكما قال الأمين العام لايوجد شئ «بالغصب» لاأستطيع العمل فى جريدة أنا «مدله فى حبها» - وآسف لاستخدام هذا التعبير - ولكنى لم أعد أطيق العمل بها. هناك جو من التوتر منذ أكثر من عام وأنا أشعر أننى ضيف. ولايمكن أن يستمر الوضع بهذا الشكل. وعندما أناشدكم قبول الاستقالة وعدم مناقشتها، أقول مرة أخرى أنا باق فى التجمع، وفى أى موقع يختاره الحزب. وسأعطى كل ماأستطيع من جهد «للأهالى» وأنا خارجها. واذا طلبوا منى الكتابة سأكتب.. واذا كان لدى ما أريد كتابته سأقدمه «للأهالى» وسأقاتل لنشره كما كانوا يفعلون.. سأقدم كل ماأستطيع من جهد صحفى.. أخبار، موضوعات، معاونة فى التحرير إذا رغبوا فى ذلك.. أنا لاأخاصم ولاأقاطع.. وإذا وصل توزيع «الأهالى» بعدى، على يد كائنا من كان إلى ٢٠٠ ألف أو أكثر، سأكون أسعد شخص فى هذا الحزب. اننى لاأراهن على فشل «الأهالى» كما يتصور البعض. المناقشات التى شاركت فيها بقوة فى هذه الجلسة وقبلها حول الشكل التنظيمى «للأهالى» وعلاقتها اللائحية بالحزب، كان الهدف منها مساعدة الزملاء الذين سيتحملون المسئولية بعدى على النجاح.

أستأذنكم فى تقديم الشكر لكل الزملاء فى الحزب. وإذا كنت اليوم قد تحدثت عن المتاعب فالزملاء جميعاً قدموا لى دعماً حقيقياً. خضنا معاً معارك كان الوقود الأساسى فيها هم أعضاء الحزب. نشرنا «مانشيتات» حصل عليها أعضاء فى الحزب ولم تنشر أسماؤهم.. أعضاء حزبيون

عاديون.. معركة الصرف الصحى فى الأسكندرية مثلاً، هى معركة أعضاء الحزب فى الأسكندرية.. عشرات من الأخبار والموضعات والمعارك كانت بفضل عضوية الحزب العادية، وقادته أيضاً.. الأستاذ **خالد** د. **إسماعيل** و **لطفى الخولى**.. من هنا أوجه الشكر لكل أعضاء الحزب..

وأستأذنكم أيضاً فى توجيه الشكر لكل الزملاء الذين عملوا معى فى «الأهالى»، الباقين منهم والذين اختاروا الرحيل.. ».

وغادرت المنصة وأنا أغالب الدموع، وإحساس غامر بالرضا وراحة البال والضمير يغمرنى، بينما القاعة تضج بتصفيق متواصل استمر مايقرب من دقيقتين.

وتحدث بعد ذلك **محمد سيد أحمد وصلاح عيسى وخالد محى الدين.**

ثم قرأ الدكتور**رفعت السعيد** نص القرار الذى وافقت عليه الأمانة العامة :

«اللجنة المركزية وقد تابعت باهتمام مجمل المناقشات التى دارت حول موضوع جريدة «الأهالى»، وإذ تلقت الاستقالة التى قدمها الزميل **حسين عبد الرازق** من رئاسة التحرير، وإذ أبدت رغبتها فى أن يتواصل آداء الزميل **حسين عبد الرازق** ضمن الإطار الجديد للجريدة، وإذ تقبلت اعتذاره عن ذلك لأسباب أبداها تقرر..

١ - توجيه الشكر للزميل **حسين عبد الرازق** على ماقدم من جهد وعمل مخلص طوال السنوات الست التى أمضاها كرئيس لتحرير «الأهالى».

٢ - إزاء إصراره على استقالته فان اللجنة المركزية لايسعها إلا قبولها.

٣ - أنه بالنظر للجهد والكفاءة والاخلاص الذى أبداه الزميل **حسين عبد الرازق** فى عمله الحزبى منذ اليوم الأول لتأسيس حزبنا، ونظراً للحاجة الملحة للاستفادة من خبرته وكفاءته فى العمل الحزبى، تقرر اللجنة المركزية ضمه الى عضوية الأمانة المركزية للحزب.

٤ - كما تقرر اللجنة المركزية قبول استقالة مديرى التحرير **محمد سيد أحمد، وصلاح عيسى**، مع توجيه الشكر لهما على ماأدياه من عمل كفء خلال فترة مسئوليتهما بالأهالى. ».

ووافقت اللجنة المركزية على القرار مع اعتراض ١٣ وامتناع ١٨ عن التصويت، غير عشرات من الزملاء غادروا الاجتماع بعد كلمتى مباشرة، وكما قال لى بعضهم، فإن تلك المغادرة كانت احتجاجاً على تمسكى بالاستقالة.

واقترح بعد ذلك الأمين العام اختيار الزميل **لطفى واكد** رئيساً لمجلس الإدارة ورئيساً للتحرير و**محمود المراغى** رئيساً للتحرير، ووافقت اللجنة المركزية.

وذهبت إلى «الأهالى» صباح السبت ٢٨ مايو ١٩٨٨ إلى مكتب رئيس التحرير انتظاراً لوصول الزميلين **لطفى واكد ومحمود المراغى** بناء على موعد سابق بيننا. وبعد أن جلست معهم بعض الوقت وأجبت على الأسئلة التى طرحاها علىّ حول نظام العمل والزملاء العاملين، ومادة العدد القادم، خرجنا معاً إلى اجتماع المحررين حيث قدمتهما فى كلمات قليلة وشكرت الزملاء ثم غادرت «الأهالى». وكنت قد جمعت كل أوراقى وحملتها إلى البيت قبل ذلك بيومين.

وهكذا انتهى هذا الفصل الطويل فى تجربة صحيفة كل الوطنيين..

وصفت العديد من الصحف والمجلات ماجرى بأنه انقلاب..

«انقلاب صامت فى جريدة الأهالى»[٤٤].

«انقلاب التجمع»(٤٥).

«انقلاب الأهالى» (٤٦).

«انقلاب سياسى فى صحيفة الأهالى» (٤٧).

ورغم أننى كنت على يقين بصحة موقفى عندما أصررت على الاستقالة وتمسكت بها، ومؤمناً بصحة تحليلى لأهداف التغيير وأسبابه السياسية، فلا أنكر أن هناك قدراً - ولو ضئيلاً - من عدم اليقين كان يخامرنى بين الحين والآخر. ولكن سرعان ماانتهى هذا الشك تماماً وأحسست بسلام كامل مع النفس وراحة، عندما قرأت ثلاثة مقالات لثلاثة من «كبار» كتاب الحكم ورجال السادات ومبارك..

كتب **«سمير رجب»** رئيس تحرير جريدة المساء فى جريدة الجمهورية تحت عنوان **«برافو خالد»** يقول :«لأول مرة أعلن تأييدى **لخالد محى الدين** أمين عام حزب التجمع بسبب شجاعته فى طرد كل من **حسين عبد الرازق وصلاح عيسى** من صحيفة «الأهالى»..!!

فقد كان فى إمكان **خالد محى الدين**..أن يستجيب لدموع **حسين** وتوسلات **صلاح** بعدم قبول استقالتيهما.. لكنه أصر على السير فى الشوط حتى نهايته..!!

وإذا كان أمين التجمع يعنى بحق ماقاله لرئيس تحرير «الأهالى» السابق أثناء اجتماع الأمانة العامة للحزب.. أمكن القول إنه بدأ يقدر المسئولية فعلا..!

لقد دارت مواجهة بين الاثنين.. اتهم فيها **خالد محى الدين** صراحة **حسين عبد الرازق** بأنه انفرد بإدارة الجريدة ووضع لها سياسة تحريرية مخالفة لسياسة الحزب قصد منها تأليب طبقات الشعب بعضها على البعض الآخر، **بينما الهدف الأساسى.. محاولة الإصلاح من خلال النظام الحالى..**»(٤٨).

وكتب **«موسى صبرى»** فى الصفحة الأولى من الأخبار مقالاً تحت عنوان **«مرحبا «بالأهالى» بعد سقوط عصابة الأربعة..»** يقول :

«سقطت عصابة الأربعة التى كانت تسيطر على صحيفة «الأهالى» لسان حال حزب التجمع..»

«.. خلاصة القول بغير إطالة أن حزب التجمع سقط فى الانتخابات لا بسبب التزوير كما زعمت ورددت عصابة الأربعة من قبل.. وأن أسلوب نشر الفضائح لايجدى وقد أدى إلى هبوط توزيعى وسياسى.. وأن التحالف مع التيارات الدينية المتطرفة هو خطأ سياسى كبير.. وأن التزام الشرعية هو الأمر الواجب. وكل هذه أمور تعبر عن تقدير صحيح، والتزام وطنى نرحب به..»(٤٩).

وكتب **«د. عبد العظيم رمضان»** أحد أبطال التطبيع مع إسرائيل ومن أبرز مؤيدى كامب ديفيد يقول :

«بعد تخريب فى صفوف اليسار المصرى استمر على مدى السنوات الست السابقة، مارسته قيادة جريدة «الأهالى»، لسان حال حزب التجمع بنشاط وحماسة كبيرين، بل بإخلاص نادر لم يسبق له مثيل ! سقط المخربون المخلصون فى انقلاب مدوى قامت به الغالبية التى عيل صبرها بقيادة زعيم الحزب خالد محى الدين، وأنهت صفحة محزنة من صفحات تاريخ اليسار فى مصر سوف ينظر إليها التاريخ دائماً باستنكار وغضب..»(٥٠).

وكانت هذه الكلمات خير شهادة أن الأهالى كانت على حق.

هوامش الفصل الثالث عشر

١) وثائق اللجنة المركزية – الدورة الخامسة عشر – ٢٦ – ٢٧ نوفمبر ١٩٨٧.

(أرشيف التجمع)

٢) دائرة الحوار العدد ٢٢ ١٥ يوليو ١٩٨٧ صفحة ٢٠.

٣) دائرة الحوار العدد ٢٣ ٢٣ يوليو ١٩٨٧ صفحة ٧ .

٤) دائرة الحوار العدد ٢٤ ١٠ أغسطس ١٩٨٧ صفحة ٩.

٥) قرار اللجنة المركزية – دور الانعقاد الخامس عشر ٢٦ – ٢٧ نوفمبر ١٩٨٧.

(أرشيف التجمع)

٦) المصدر السابق

٧) محاضر جلسات الاستماع التى عقدتها « لجنة الحوار حول الأهالى والاعلام الحزبى » جلسة ٢/١/٨٨

(أرشيف التجمع)

٨) المصدر السابق جلسة ٣١/ ٣/ ١٩٨٨.

٩) المصدر السابق

١٠) المصدر السابق جلسة ٨/ ٣/ ١٩٨٨.

١١) المصدر السابق نص الاستقالة من رئاسة تحرير الأهالى.

(الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ٤٠)

١٢) المصدر السابق

١٣) الصدر السابق جلسة ٦ أبريل ١٩٨٨.

١٤) المصدر السابق

١٥) المصدر السابق

١٦) دائرة الحوار العدد ٣٢ ٢ مارس ١٩٨٨.

١٧) دائرة الحوار العدد ٣٣ ٢١ مارس ١٩٨٨.

١٨) دائرة الحوار العدد ٣٤ ٦ أبريل ١٩٨٨.

مقال تحت عنوان « خمس ملاحظات على جريدة الأهالى ».

« الملحق الوثائقى – وثيقة رقم ٤١ »

١٩) دائرة الحوار العدد ٣٥ ٢٦ أبريل ١٩٨٨

الأهالى فى حاجة الى بيريسترويكا **محمد سيد أحمد.**

٢٠) دائرة الحوار العدد ٣٢ مصدر سابق.

٢١) دائرة الحوار العدد ٣٣ مصدر سابق.

٢٢) دائرة الحوار العدد ٣٤ مصدر سابق.

٢٣) دائرة الحوار العدد ٣٢ مصدر سابق.

٢٤) دائرة الحوار العدد ٣٤ مصدر سابق.

صلاح عيسى «قضية الأهالي المعاصرة بين مطرقة الشخصانيين وسندان الباحثين عن كباش فداء» .

(الملحق الوثائقي - وثيقة رقم ٤٢)

٢٥) دائرة الحوار العدد ٣٥ مصدر سابق

أحمد عبد القوى زيدان « الأهالي في مرايا التجمع ».

(الملحق الوثائقي - وثيقة رقم ٤٣)

٢٦) الأهالي العدد ٣٣٦ الأربعاء ١٦ مارس ١٩٨٨ السنة الحادية عشرة صفحة ٣.

٢٧) تقرير نتائج الحوار حول جريدة الأهالي والإعلام الحزبي أبريل ١٩٨٨.

(أرشيف التجمع)

٢٨)أخبار اليوم ٣٠ أبريل ١٩٨٨.

٢٩) محضر اجتماع الأمانة العامة ٣ مايو ١٩٨٨.

(أرشيف التجمع)

٣٠) المصدر السابق.

٣١) المصدر السابق.

٣٢) الصدر السابق.

٣٣) محضر اجتماع الأمانة العام ١٠ مايو ١٩٨٨.

(أرشيف التجمع)

٣٤) الأهالي العدد ٣٤٥ ١٨ مايو ١٩٨٨ السنة الحادية عشرة صفحة ١٠.

٣٥) الوفد العدد ٣٦٩ ١٣ مايو ١٩٨٨.

٣٦) الشعب العدد ٤٤٢ ١٧ مايو ١٩٨٨.

٣٧) صوت العرب العدد ٩٣ ٢٢ مايو ١٩٨٨.

٣٨) الأهرام الاقتصادى العدد ١٠١٠ ٢٣ مايو ١٩٨٨.

٣٩) روزاليوسف العدد ٣١٢٨ ٢٣ مايو ١٩٨٨.

٤٠) الأحرار العدد ٥٤٦ ٢٣ مايو ١٩٨٨.

٤١) محضر اجتماع اللجنة المركزية - دورة حسين فهمى - ٢٦ و ٢٧ مايو ١٩٨٨.

(أرشيف التجمع)

٤٢) الأخبار العدد ١١٢٤٣ ٢٧ مايو ١٩٨٨ الصفحة الأولى.

٤٣) الشعب العدد ٤٤٤ ٣١ مايو ١٩٨٨.

٤٤) الخليج (الشارقة) يونيه ١٩٨٨.

٤٥) السفير (لبنان) ٢٥ يونيه ١٩٨٨.

٤٦) مجلة أكتوبر العدد ٦٠٨ الأحد ١٩ يونيه ١٩٨٨.

٤٧) المستقبل (باريس) العدد ٥٩٠ ١١ يونيه ١٩٨٨.

٤٨) الجمهورية العدد ١٢٥٧٥ ٢ يونيه ١٩٨٨.

٤٩) الأخبار العدد ١١٢٥٢ ٧ يونيه ١٩٨٨.

٥٠) أكتوبر مصدر سابق.

كلمة أخيرة

مشاكل الصحافة الحزبية

وبعد.. فما هى الدروس التى يمكن استخلاصها من هذه التجربة ؟

فى الحقيقة فتجربة «الأهالى» - رغم خصوصيتها - هى جزء من تجربة أشمل وأعم، هى تجربة الصحافة الحزبية، التى توشك أن تبلغ من العمر ١٤ عاماً كاملة، وتضم ١٣ صحيفة حزبية هى :

* الأحرار (أسبوعية) - الحقيقة (أسبوعية) النور (أسبوعية).. وتصدر جميعها عن حزب الأحرار.
* الأهالى (أسبوعية) - أدب ونقد (شهرية) - اليسار (شهرية).. وتصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.
* الشعب (أسبوعية).. وتصدر عن حزب العمل.
* الوفد (يومية).. وتصدر عن حزب الوفد.
* المعارضة (أسبوعية).. وتصدر عن حزب العمل الاشتراكى..(الانشقاق).
* مصر الفتاة (أسبوعية).. وتصدر عن حزب مصر الفتاة.
* الأمة (أسبوعية).. وتصدر عن حزب الأمة.
* مايو (أسبوعية).. اللواء الإسلامى (أسبوعية).. ويصدرهما الحزب الوطنى الديمقراطى.

لقد حققت الصحافة الحزبية فى مصر، خاصة بعد الاستقرار النسبى فى أوضاعها منذ عام ١٩٨٢ أربعة مكاسب أساسية..

* من ناحية وسعت نطاق المعلومات التى يحصل عليها القارئ وكسرت بدرجة معقولة - وبنسب مختلفة من صحيفة الى أخرى - الحصار المفروض من أجهزة الحكم على حق القارئ فى الحصول على المعلومات من خلال أجهزة الاذاعة والتليفزيون، والصحف المملوكة لمجلس الشورى.
* أتاحت فرصة حقيقية لتعدد المنابر والآراء فى الصحافة المصرية.
* أثرت إيجابياً على صحف مجلس الشورى، التى تمتعت فى ظل احتكار السلطة للصحافة ، والمساحة الواسعة فى نشر المعلومات والآراء التى مارستها الصحف الحزبية، تمتعت بدرجة عالية نسبياً ـ بالمقارنة بالفترات السابقة ـ بحق نشر أخبار لم يكن متاحاً لها نشرها ، وإفساح المجال لبعض الأقلام والآراء التى كانت تحجب من قبل، مما أعطى لهذه الصحف حيوية نسبية كانت تفتقدها .
* فتحت مجالاً جديداً للعمل فى السوق الصحفى، وكذلك للتعبير والنشر، فبدأ عدد من

الراغبين فى الانتماء للعمل الصحفى حياتهم المهنية بها، كما انتقل إليها عدد من الصحفيين من الصحف المملوكة لمجلس الشورى، واستطاعوا من خلالها أن يبرزوا قدراتهم ويلمعوا بعد أن كانوا مدفونين أو محاصرين فى المؤسسات الصحفية المملوكة لمجلس الشورى، ووجد عدد من الصحفيين الذين استمروا يعملون فى صحف مجلس الشورى، متنفساً للتعبير عن آرائهم، أو نشر أخبار تمتنع صحفهم عن نشرها.

ولكن الصحافة الحزبية بعد ١٣ عاماً من الوجود، وحوالى ٨ أعوام من الاستقرارالنسبى، مازالت تعانى من أوضاع ومشاكل وأخطار متفجرة، فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية فى المجتمع، وأوضاع الصحافة المصرية عامة، والإطار القانونى الذى يحكمها كصحافة بشكل عام، أو كصحافة حزبية.

ونستطيع حصر هذه المشاكل والأخطار فى أربعة مجالات أساسية :

١ - مشاكل عامة

ويأتى فى مقدمتها افتقار الصحف الحزبية- أغلبها إن لم تكن جميعاً - إلى استكمال المقومات الضرورية للمؤسسة الصحفية، وبصفة خاصة افتقارها للمطبعة وجهاز التوزيع، وبالتالى اعتماد الصحافة الحزبية فى الطبع والتوزيع على الغير. فجميعها «تجمع» مادتها وتطبعها فى مطابع الأهرام أو الأخبار أو دار التحرير (أو فى مطابع قطاع خاص بالنسبة للمجلات الشهرية الحزبية) باستثناء الوفد واليسار (وأدب ونقد) حيث يقومون بالجمع والتجهيز (مع الفارق الواسع فى إمكانات الوفد واليسار) ثم الطبع لدى الغير. ويتم التوزيع عن طريق شركات التوزيع المملوكة للمؤسسات الصحفية (القومية).

واعتماد الصحافة الحزبية على مطابع المؤسسات المملوكة لمجلس الشورى أساساً، ومطابع القطاع الخاص (أحياناً) يجعلها رهينة لقرارات السلطة، وقد توقفت صحيفة مثل **«الأهالى»** فى أكتوبر ١٩٧٨ بعد رفض المطبعة القيام بتنفيذ التعاقد بينهما بعد وقوع الصدام بين **السادات** والحزب وتكررت المشكلة بصورة أخف مع صحيفة **«الشعب»** ومطابع المؤسسة الصحفية التى كانت تطبعها عام ١٩٨١، وتوقفت مجلة **«الموقف العربى»** وهى صحيفة ذات طابع حزبى تنطق باسم «التيار الناصرى» بامتناع جميع المطابع المصرية عن طبعها بناء على تدخل مباحث أمن الدولة تنفيذاً لقرار سياسى بوقفها.

كذلك فالطبع والتوزيع لدى الغير يحرم الصحف الحزبية من جزء كبير من الدخل. يذهب إلى المؤسسات الصحفية (المطابع والموزع) كما يحرمها من عائد الاستخدام التجارى للمطابع فى حالة ملكيتها لها.

والدخل الناتج عن الطباعة والتوزيع يشكل جزءاً هاماً من عائدات أى مؤسسة صحفية.

ويقودنا ذلك إلى أهم وأخطر مشاكل الصحف الحزبية، وهى **المشكلة المالية والاقتصادية.**

فالصحف الحزبية جميعاً تعانى من غياب أو ضعف مواردها المالية فهى تكاد تكون بلا رأس المال، باستثناء الموارد التى خصصتها لها أحزابها عند الصدور، **وتعتمد كلية على عائد البيع**، وهو أقل من أن يغطى التكلفة الحقيقية لهذه الصحف. والمصدر الثانى المتاح هو **الإعلانات** وتتفاوت أحجام الإعلانات من صحيفة إلى أخرى، ويلاحظ أن توزيع إعلانات القطاع العام - وهو المصدر الأساسى للإعلانات حتى الآن - لايتم على أساس توزيع هذه الصحف وانتشارها، وإنما تدخل

فيه عوامل أخرى عديدة، وتكاد بعض الصحف الحزبية تخلو من إعلانات القطاع العام تماماً، ولايمكن إغفال أن الحكومة هى التى تتحكم فى هذه الاعلانات وتستطيع أن تمنح وتمنع طبقا لماتراه. وبالتالى تستطيع الضغط على الصحف الحزبية اذا أرادت. وفى مرحلة السادات كان هناك حظر على إعلانات القطاع العام فى الصحف. ويمكن أن يعود هذا الحظر فى أى وقت تتراجع فيه القوى الديمقراطية أو يقل نفوذها.

ومن الغريب أن الحكم - يمنع بالقانون - على الأحزاب القيام بأى نشاطات تجارية لزيادة موارد الحزب (لتمويل جريدته مثلاً) عدا دور النشر والطباعة. بينما يسمح للمؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكى بمزاولة «التصدير والاستيراد والقيام بأنشطة الوكالات التجارية».

ولايوجد نظام لدعم صحف الأحزاب ماليا من قبل الدولة. باستثناء الدعم الذى يقدمه مجلس الشورى لصحيفتى **الأحرار والشعب** مقابل فرق سعر الورق وهو دعم لايمتد للصحف التى تصدرها الأحزاب التى تكونت خارج الاتحاد الاشتراكى. وحتى صحيفة **الأهالى** التى يصدرها حزب التجمع. وهو أحد الأحزاب التى نشأت من داخل الاتحاد الاشتراكى. حرمت من هذا الدعم بقرار من الرئيس السابق ورفض الرئيس الحالى تقديم الدعم.

ونتيجة لهذه العوامل فإن جميع الصحف الحزبية باستثناء صحيفة «مايو» تعانى من اختلال فى أوضاعها المالية والاقتصادية وتعتمد على الحزب فى تقديم الدعم. إن لم يكن سنوياً. ففى عديد من السنوات.

المشكلة الثالثة والتى تزيد من خطورة المشكلة المالية والاقتصادية هى **غياب أو ضعف البناء المؤسسى للصحف الحزبية، والضعف البالغ للجهاز الإدارى وافتقاره إلى خبرة فى إدارة المؤسسات الصحفية** مالياً وإدارياً وتسويقاً وإعلاناً.. إلخ وفى كثير من الصحف الحزبية هناك شخص واحد (حزبى) يتحمل هذه المسئولية.

المشكلة الرابعة والهامة هى **مشكلة الجهاز التحريرى**، وهو عصب وقلب أى صحيفة، وقد واجهت الصحف الحزبية جميعاً - بدرجات متفاوتة - مشكلة تكوين جهازها التحريرى. فنتيجة لحداثة الأحزاب السياسية من ناحية اكتسابها للوجود القانونى، بالإضافة إلى الحملة اليومية للصحافة الرسمية وأجهزة الاعلام ضد الحزبية والأحزاب. وتعرض أعضاء بعض الأحزاب (المعارضة) للملاحقة الأمنية، والاضطهاد فى أماكن عملهم عانت الأحزاب السياسية من ضعف عضويتها بين الصحفيين (باستثناء الحزب الحاكم وحزب التجمع) مما فرض عليها البحث عن كفاءات صحفية من غير المنتمين إليها. أو إلى الأفكار التى تدعو لها وهذه المشكلة بالغة الحساسية فى الصحافة عامة، حيث يفترض فى الصحفى أنه - بالاضافة إلى حرصه على الحقيقة - فهو صاحب موقف وفكر وتزداد حساسية هذه القضية بالنسبة للصحافة الحزبية.

ونتيجة لضعف الموارد المالية. طبقت الصحف الحزبية منذ عام ١٩٨٢ القاعدة المطبقة منذ صدور صحيفة «مايو» فى عصر الرئيس السابق **(السادات)** وهى الاستعانة بالصحفيين العاملين فى المؤسسات الصحفية مع استمرارهم فيها وتسلم مرتباتهم منها (مع منحهم مكافأة إضافية من الصحف الحزبية) ويشكل هذا الوضع ضغطاً مستمراً على الصحف الحزبية. فالمؤسسات الصحفية تمارس تهديداً مستمراً بمنع الصحفيين العاملين بها من العمل فى الصحف الحزبية أو تخييرهم بين العمل بها أو بالصحف الحزبية أو مطالبتهم بالتقدم بطلب إجازة بدون مرتب لتتحمل الصحف الحزبية مرتباتهم.

وأدى أيضاً ضعف الموارد المالية إلى عدم التوسع فى تعيين صحفيين جدد أو تحت التمرين فى الصحف الحزبية، ومحاولة تعويض النقص فى الصحفيين المتفرغين عن طريق التعامل مع صحفيين عاملين فى الصحف (القومية) مقابل أجر (بالقطعة) وشجع على ذلك مشكلة حجب المعلومات (فى بعض الأجهزة الحكومة) عن صحف الأحزاب، أو عجز صحف الأحزاب عن توفير مندوبين.

والخلاصة أن أجهزة التحرير عانت من اضطراب واضح بدرجات متفاوتة سواء من نقص فى العدد، أو تفاوت فى الكفاءة بين المستويات المختلفة، أو افتقاد للانتماء والولاء أو كثرة التغيير فى الجهاز الصحفى.

وتجمعت هذه المشاكل وغيرها، لتضيف مشكلة أخرى هامة تتمثل فى عدم القدرة على المنافسة المتكافئة مع الصحف العامة فى السوق الصحفى. بما فى ذلك عدم القدرة على استخدام الإعلان لترويج الصحيفة، إما لأسباب مادية أو للرقابة المفروضة على إعلانات الصحف الحزبية فى التليفزيون والصحف (القومية).

٢ - العلاقة مع سلطات الدولة

الصورة العامة المستقرة أنه لاتوجد انتهاكات صارخة لحرية الصحافة الحزبية فى مصر وهى صورة غير دقيقة فبالرغم من المساحة الواسعة لحرية الصحافة الحزبية، فهناك قيود وانتهاكات عديدة، والأهم من ذلك أن هناك قوانين وسلطات تعطى للسلطة التنفيذية إمكانات واسعة للعصف بالصحافة الحزبية.

- فهناك القيود الواسعة المفروضة على حق الصحف الحزبية فى الحصول على المعلومات فحتى الآن غير مسموح باعتماد مندوبين لها فى رئاسة الجمهورية وإلى عهد قريب كان غير مسموح باعتماد مندوبين فى القوات المسلحة ووزارة الداخلية.

وفى أكثر الوزارات والأجهزة يفرض حصار (أمنى) على مندوبى صحف المعارضة.

والنتيجة العملية هى حجب المعلومات عن صحف المعارضة، واضطرارها فى كثير من الأحيان للحصول عليها عبر وسيط أو من غير مصادرها الأساسية.

- وهناك تعرض بعض الصحف الحزبية للمصادرة. وقد تعرضت «الأهالى» فى عهد الرئيس السابق للمصادرة عشر مرات من قبل مباحث أمن الدولة وأيدها فى قرار المصادرة قاضى الأمور الوقتية ٨ مرات. كما تعرضت للتعطيل عددين كل ذلك فى سنة واحدة(١٩٧٨) كما صودرت الشعب عام ١٩٨١.

وفى عهد الرئيس **مبارك** صودرت «الوفد» و «الأهالى» مرة واحدة.

ولكن إمكانية المصادرة - كما حدث فى عهد الرئيس السابق **السادات** - مازالت قائمة. فنفس القوانين والأوضاع التى مكنت السلطة التنفيذية من المصادرة مازالت قائمة وكل مااختلف هو المناخ السياسى وتوازن القوى وأى اختلال فى هذا التوازن أو تغيير فى المناخ ينذر بالعودة إلى المصادرة، خاصة إذا تجاوزت صحيفة حزبية مايعتبره الحكم خطاً أحمر.

بل إن الأمر يتجاوز المصادرة الى الغلق وقد اضطرت **«الأهالى»** للتوقف من أكتوبر ١٩٧٨ إلى مايو ١٩٨٢، بعد أن صدرت التعليمات للمؤسسات الصحفية بالامتناع عن طبعها .

كما أغلقت صحيفة **«صوت العرب»** وهى وإن كانت لاتصدر رسمياً عن حزب قائم ومعترف به. إلا أنها كانت تعبر عن تيار سياسى عريض وهام (التيار الناصرى)، كما توقفت **«الموقف العربى»**

نتيجة لامتناع كل المطابع عن طبعها تنفيذاً لتعليمات سياسية وأمنية.

وهناك التوسع من جانب النيابة العامة فى استخدام حقها فى حظر النشر حول تحقيقات مفتوحة أمامها. وخطورة هذا التوسع إمكان استخدام هذا الحق لأسباب سياسية وبما يحد من حرية الصحافة وتشير دراسة قدمتها صحيفة «الأهالى» عام ١٩٨٧لندوة «**حصانة الصحفى وحرية الصحافة**» إلى صدور ٣٦ قراراً بحظر النشر خلال ٣ سنوات، شملت قضايا سياسية كبرى (الأمن المركزى - محاولة اغتيال اللواء **حسن أبو باشا** واللواء **النبوى إسماعيل** والزميل **مكرم محمد أحمد** - ثورة مصر) وقضايا عادية تتعلق بالجمارك والمخدرات والأموال العامة.. إلخ. وصياغة قرارات حظر النشر بطريقة غامضة لاتتيح لمن يقرأها من المسئولين عن النشر (رئاسات تحرير الصحف) معرفة المطلوب حظر نشره. مما عرض عدداً من المسئولين بالصحف الحزبية (والقومية) للتحقيق معهم لمخالفة بعض هذه القرارات.

وتعرضت الصحف الحزبية أيضاً إلى توسع المسئولين فى المواقع المختلفة فى رفع قضايا قذف وسب ضد صحف المعارضة فى محاولة لتضييق الهامش المتاح للنقد «المباح». وخلال رئاستى لتحرير «الأهالى» واجهت ٩٢قضية أمام محاكم الجنح والجنايات المختلفة فى «**القاهرة - الأسكندرية - الجيزة - السنبلاوين - الدلنجات - بنى مزار - دمنهور - المحلة الكبرى - بنها - شبين الكوم - كفر الشيخ- كفر الدوار - أسوان - الزقازيق - بركة السبع - قليوب - طلخا - المنيا - التل الكبير - السويس..**»، بالإضافة إلى سلسلة من التحقيقات فى قضايا أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا فى بلاغات من وزراء ومسئولين يتهمون «الأهالى» بنشر أخبار كاذبة والقذف والسب، بلغ عددها ١٥ قضية بالنسبة «للأهالى».

ولحسن الحظ فإن القضاء يميل بشكل واضح فى التوسع فى مفهوم حق النقد المباح. فلم يحكم بإدانة «الأهالى» مثلاً إلا فى قضيتين فقط ألغت محكمة النقض أحدهما، ومازال الثانى مطروحا عليها.

كذلك فنيابة أمن الدولة العليا فى ظل المحامى العام الأول المستشار**عبد المجيد محمود** اتجهت أيضاً إلى التوسع فى مفهوم حق النقد المباح، فأصدرت قرارات بحفظ التحقيقات فى البلاغات المقدمة من المسئولين ضد صحف المعارضة، كما فعلت بالنسبة «للأهالى» فى كافة التحقيقات مثل «القضية رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٧٨ حصر أمن الدولة العليا (بلاغ من **عبد المنعم الصاوى** وزير الثقافة والإعلام)، والقضية رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٣ حصر أمن الدولة العليا (بلاغ من **محمد رشوان** وزير شئون مجلسى الشعب والشورى) والقضية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ حصر أمن الدولة العليا (بلاغ من **محمد سعد الدين مأمون** وزير الدولة للحكم المحلى) { **راجع الملحق الوثائقى - وثيقة رقم ٤٤** } والقضية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨٦ حصر أمن الدولة العليا (بلاغ من اللواء أمين عام وزارة الدفاع).

والاستثناء الوحيد كان القضية رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٦ حصر أمن الدولة العليا المرفوعة من **فؤاد سلطان** وزير السياحة والطيران المدنى، والتى حكم فيها بالتعويض ١٠٠٠٠جنيه أمام إحدى دوائر محكمة جنايات القاهرة، ثم ألغت محكمة النقض الحكم وأمرت بإعادة المحاكمة.

- وهناك لجوء أجهزة الدولة إلى تكذيب كثير من الأخبار التى تنشرها الصحف الحزبية، رغم صحتها. وتستمد أجهزة الدولة جرأتها على التكذيب استناداً إلى أن القانون المصرى يجعل المسئولية

على الصحيفة (أو الصحفى) فى إثبات صحة الخبر، بينما القوانين في الدول الديمقراطية تلقى بالمسئولية على الأجهزة الرسيمة التى تكذب الخبر أن تثبت ماتدعيه. على أساس أن هذه الأجهزة هى التى تحوز المستندات وليس الصحيفة، وتأكيداً لحرية الصحافة.

وقد أدى هذا الأسلوب فى تكذيب الصحيح للإساءة - زوراً - لمصداقية الصحف الحزبية. وإلى فرض قيود على حرية الصحف الحزبية فى توصيل المعلومات إلى الرأى العام.

- وهناك الحملات التى تشنها أجهزة الدولة وكبار المسئولين فى السلطة التنفيذية والصحف (القومية) ضد الصحف الحزبية. بمقولة أنها صحف إثارة وتهييج وتعجز عن تقديم البديل والحلول للمشاكل التى تطرحها. وقد استقر هذا المفهوم الغريب لدى قطاع من الرأى العام. أمام إلحاح أجهزة الإعلام وتكرارها لهذه المقولة.

ورغم أن الصحف الحزبية - بعضها على الأقل - يقدم حلولاً عديدة لما يثيره من مشاكل، فالصحف الحزبية (والقومية) ليست مكاتب خبرة أو جهازاً استشارياً للحكومة. يقدم لها البرامج والحلول. والصحافة مهمتها أساساً الإعلام، بما فى ذلك الإعلام بالسياسات والحلول المختلفة التى تطرحها الأحزاب ومراكز البحوث. وهو ماتقوم به أغلب الصحف الحزبية.

- وهناك التدخل الفظ لأجهزة الأمن السياسى (مباحث أمن الدولة والمخابرات العامة) فى العمل الصحفى لصحف المعارضة بما فى ذلك مراقبة بعض صحف أحزاب المعارضة، والتصنت على دور الصحف الحزبية، وزرع عملاء فى داخلها.

- وهناك التدخل الحكومى داخل بعض أحزاب المعارضة مستفيدة من ضعف بعض هذه الأحزاب والذى أدى إلى فرض رؤساء تحرير بعينهم أو إقصاء آخرين، أو على الأقل محاولة ذلك بوسائل غير ديمقراطية (موضوع إبعاد الزميل **صلاح قبضايا** من الأحرار كمثل).

٣ - المشاكل المهنية والنقابية

يشترك الصحفيون الحزبيون مع غيرهم من أعضاء نقابة الصحفيين فى العديد من المشاكل المهنية والنقابية، ورغم أنهم يشكلون نسبة مازالت ضئيلة، فعددهم لايتجاوز ١٣٠ صحفياً مشتغلاً و ٦٠ صحفياً تحت التمرين، فإن الاتجاه إلى زيادة عددهم يتأكد مع الاتجاه إلى تحقيق الديمقراطية فى المجتمع.

وقد كشفت الممارسة خلال السنوات الماضية عن وجود مشاكل إضافية لهم كعاملين فى الصحف الحزبية ومن أهم هذه المشاكل :

- **تفتقر أغلب الصحف الحزبية إلى أى نظام مؤسسى أو لوائح للأجور والمرتبات**، بما أثار العديد من المشاكل بين إدارات هذه الصحف والعاملين بها. وفجر أزمات حادة فى بعض الأحيان خاصة بالتفاوت فى الأجور داخل الصحيفة. والتفاوت الأكبر بين مرتبات الصحفيين الحزبيين والصحفيين فى الصحف القومية. والأهم التفاوت فى الميزات المادية والمعنوية.

وقد أثار وضع الصحف الحزبية بالنسبة للمجلس الأعلى للصحافة مشاكل حادة فى علاقات العمل فالمجلس الأعلى للصحافة يصدر بعض قرارات تمس أعضاء نقابة الصحفيين (العلاوات - بدل طبيعة العمل - بدل المراجع) فى فترات دورية ومن الناحية القانونية البحتة. فهذه القرارات تلزم فقط المؤسسات الصحفية المملوكة لمجلس الشورى، وقد أصرت بعض المؤسسات على تحميل مجلس الشورى الأعباء المادية المترتبة على هذه القرارات كشرط لتنفيذها.

ومع ذلك فتجاهل الصحف الحزبية لهذه القرارات ظلم فادح للصحفيين والعاملين بها، وتفرقة لايمكن قبولها، ولكنها تحمل هذه الصحف أعباء مادية، ولايوجد مايلزم مجلس الشورى بدعمها أسوة بالصحف (القومية).

- بقدر ماكانت الصحف الحزبية فرصة للصحفيين أصحاب الموقف والرأى للانتماء إلى مكان يعبر عن قناعاتهم وبالتالى كتابة مايؤمنون به والخلاص من ظاهرة الصحفى (الموظف) الذى يكتب مايريده الوزير أو الحاكم، وإنما مايعتقد أنه الحق والصحيح. فقد شكلت بالنسبة للبعض مجالاً للعمل بالصحافة والهروب من خطر البطالة. مما ولد ظاهرة سلبية وخطيرة، وهى **أن يعمل الصحفى فى صحيفة حزبية قد تتعارض مع اختياراته ومايؤمن به**، وهى مشكلة لها جانبان سلبيان:

جانب الصحفى الشاب نفسه. الذى يفقد بذلك هويته وانتماءه ويضطر للتعبير عما لايؤمن به فى مقتبل حياته. وبالتالى **يفقد أهم مايملكه صاحب القلم وهو الموقف والانتماء، أو يدخل فى صراع عبثى ضد رئاسة التحرير والحزب.**

وجانب الصحيفة التى تعتمد على صحفيين لايؤمنون بتوجه الصحيفة واختيارات الحزب الذى تعبر عنه، ومايترتب على ذلك من مشاكل مهنية نتيجة لهذه الخلافات وعدم حماس بعض الصحفيين للعمل واضطرار الصحيفة الحزبية للتعامل معهم لضعف انتاجهم الصالح للنشر فى صحيفتهم.

- يعانى عدد من الصحفيين الذين احتفظوا بأوضاعهم الوظيفية فى المؤسسات الصحفية وعملوا فى نفس الوقت فى صحف أحزابهم، من منعهم من الكتابة فى صحفهم (القومية) ومن الأضرار بأوضاعهم المادية فيها، بينما أوضاعهم فى صحف الأحزاب غير مستقرة.

- وتصب كل هذه المشاكل فى قضية الملكية فالصحف الحزبية أساساً هى ملكية خالصة للأحزاب السياسية ومهما وضعت لوائح وأنظمة، فالحزب - حتى الآن - هو المالك. وبالتالى تنعكس على الصحيفة كل الأوضاع الحزبية سلباً وإيجاباً. ويتعثر قيام مؤسسات صحفية مستقرة.

٤ - مشاكل الأحزاب

انعكست أوضاع الأحزاب السياسية. مالكة الصحف، على الصحف الحزبية. سلباً وإيجاباً وقد برزت خلال الفترة الماضية، مجموعة من الظواهر أثر على الصحف الحزبية، من أبرزها ثلاث ظواهر :

- واجهت كل الصحف الحزبية **التناقض بين الضرورات الحزبية والضرورات الصحفية.** وقد نجح بعضها فى إقامة توازن صحيح بين الضرورتين. بينما غلب البعض الآخر الاحتياجات الحزبية المباشرة، مما أثرت بالسلب على هذه الصحف، وفى تجارب أخرى تحقق نجاح صحفى، ولكن على حساب الصفة الحزبية ففقدت بذلك تميزها النوعى.

- **أغلب الأحزاب القائمة، نتيجة لقانون الأحزاب وممارسات الحكم، هى فى الواقع جبهات** بعضها جبهات على أساس سياسى وبرنامجى صحيح وبعضها على أسس مصلحية وقتية. ومن الطبيعى أن تواجه هذه الأحزاب خلافات - بل وصراعات - داخلية، تحلها بطرق مختلفة، بعضها ديمقراطى صحى، وبعضها يقوم على الانشقاقات أو التصفيات.

ولاشك أن هذه الأوضاع تضر ضرراً بالغاً بالصحافة الحزبية التى تخضع مباشرة - فى أغلب الأحزاب - للقيادة الحزبية . وقد عانت أغلب الصحف الحزبية نتيجة لذلك من عدم استقرار فى قياداتها (وهو أمر غير تجديد القيادات)فالتغيير فى هذه الصحف ارتبط بحسم صراعات داخلية وأحيانا بتغيير مفاجئ فى توجه الحزب واختياراته. ووصل الأمر فى بعض الأحزاب إلى إصدار صحف

مماثلة لكى تجد حلاً لصراعاتها الداخلية، مما أضعف من هذه الصحف وتأثيرها فى المجتمع، وانعكس بالسلب على العاملين فيها، سواء أصحاب المواقف، أو الذين عملوا كمهنيين فقط.

- وهناك ظاهرة فى الحياة الحزبية شكلت عاملاً سلبياً للصحافة الحزبية، فإلى جانب وجود أحزاب قوية فعالة، فهناك عدد من الأحزاب الورقية وقد استغلت هذه الأحزاب الرخصة التى يعطيها لها القانون فى إصدار أى عدد من الصحف، لإصدار صحف لاتعيش أكثر من أسابيع أو إعطاء هذه الرخص لأفراد. مما أفرز عدداً من الصحفيين المتعطلين أو المهددين بالبطالة، وأثار تحفظات على عضوية العاملين بها فى نقابة الصحفيين.

توصيات واقتراحات

إن التصدى لعلاج هذه الأوضاع والمشاكل الخاصة بالصحافة الحزبية يتطلب تحقيق ثلاث مجموعات من الاقتراحات.

* الأولى تتعلق بالأوضاع الديمقراطية والقانونية العامة فى المجتمع والتى تؤثر مباشرة فى الحقوق والحريات العامة بما فى ذلك إعادة التوازن فى الدستور للسلطات المختلفة. وإلغاء القوانين والمواد القانونية التى تنتهك حقوق الإنسان والحريات العامة.. وإباحة حرية تكوين الأحزاب.

* والثانية تعديل أوضاع الصحافة المصرية والإطار القانونى التى يحكمها والأوضاع فى المؤسسات الصحفية وبصفة خاصة القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، وإطلاق حرية إصدار الصحف، وحل مشكلة ملكية الموسسات الصحفية، وتوحيد اللوائح والنظم التى تحكمها.

* والثالثة والتى تتعلق مباشرة بالصحافة الحزبية، وهناك عدد من الاقتراحات فى هذا النطاق من بينها :

- ضرورة أن يكون لصحيفة (أو صحف) كل حزب شخصية اعتبارية واستقلال ذاتى من الناحية الإدارية وأن تقوم فى شكل مؤسسات (صحفية).

- السماح للمؤسسات الصحفية الحزبية بممارسة أنشطة تجارية ومالية مختلفة لتحقيق الاستقلال المالى واستكمال البناء المؤسسى.

- ضرورة وجود لوائح مالية وإدارية ولوائح للجزاءات عامة. تحقق مصالح جموع الصحفيين وتطبق على جميع الصحف (العامة) و (الحزبية) وتقلل من المشاكل المتفجرة فى بعض الصحف الحزبية.

- التأكيد على حق الصحفى فى الصحف العامة والحزبية فى عدم كتابة أو تحرير مايخالف اقتناعه وموقفه وهو مايسمى (شرط الضمير).

- ضمان حق صحف الأحزاب وصحفييها فى الوجود فى كل مؤسسات الدولة والحصول على المعلومات والمساواة بينهم وبين العاملين فى الصحف(القومية).

- تعديل المواد القانونية الخاصة بحق السلطة التنفيذية فى التحفظ على الصحف وطلب مصادرتها من النيابة لإحاطة هذا الحق بضمانات تمنع إساءة استخدامه ضد الصحف الحزبية أو مجرد التهديد به.

- اشتراط تسبيب النيابة العامة لقراراتها بحظر النشر لضمان عدم التوسع فى استخدامها.

- تعديل القانون بحيث يقع على من يكذب خبراً منشوراً فى صحيفة عبء اثبات عدم صحة الخبر.

القسم الثانى

وثيقة رقم (١)

الاتحاد الاشتراكى العربى
تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ١٩٧٦/٤/١٣

نشرة إعلامية

اجتمعت السكرتارية المؤقتة لتنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى لمناقشة القضايا المطروحة فى جدول الأعمال وقد قررت اختيار كل من السادة :

١) **دكتور يحيى الجمل** مقرراً للجنة الشئون السياسية والاعلام.
٢) **دكتور محمد أحمد خلف الله** مقرراً للجنة البرنامـــــج.
٣) **محمد ادريس** مقرراً للجنة العضوية والاتصال بالمحافظات والمنظمات الجماهيرية.
٤) **أحمد الخواجة** مقرراً للجنة اللائحة والنظام الداخلى.

كذلك ناقشت السكرتارية موضوع التطورات الأخيرة فى العلاقات المصرية السوفيتية وأصدرت البيان المرفق :

نظراً لأن البيان يمثل وجهة نـــظر
متكاملة فان السكرتارية ترجو من
الصحف نشـــــره كامـــــــــلاً

بيـــــــان
من سكرتارية تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

عن التطورات الأخيرة فى العلاقات المصرية السوفيتية

فى الثانى عشر من أبريل ١٩٧٦ عقدت سكرتارية تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى اجتماعها الأول، وناقشت ضمن جدول أعمالها موضوع التطورات الأخيرة فى العلاقات المصرية - السوفيتية ...

وتود السكرتارية المؤقتة أن تقرر ابتداء...

١ - أنها تقدر كامل التقدير موقف مقرر التنظيم والذى تمثل فى بيانه الموزع على الصحف بتاريخ ١٩٧٦/٤/٤ والذى أعلن فيه أنه « احتراماً لديمقراطية العمل السياسى ولضرورة المشاركة الكاملة للتنظيم

فى صياغة المواقف وتحديدها فإنه ليس من حقه أن يتخذ موقفاً منفرداً فى القضايا السياسية التى تحتمل وجهات نظر مختلفة وخاصة فى تنظيم هو بذاته تجمع لقوى وتيارات متعددة..» والسكرتارية المؤقتة إذ تقدر هذا الموقف وتعتبره تقليداً محموداً فى ممارسة العمل السياسى لتعرب عن دهشتها البالغة من محاولات بعض الصحف لإساءة فهم هذا الموقف..

٢ - تعرب السكرتارية المؤقتة عن ثقتها الكاملة فى جدية الممارسة الديمقراطية السليمة، وعن تمسكها الكامل بما أعلنه قائد التحالف الرئيس أنور السادات أكثر من مرة من ضرورة ممارسة التنظيمات لعملها السياسى فى إطار تحالف قوى الشعب العامل ووفقاً لمناهجه فى حرية كاملة، وتعرب عن دهشتها من محاولات بعض الصحف اللجوء إلى الافتعال والتشهير، أو إرهاب التنظيمات الأخرى بضرورة اتخاذ مواقف محددة مرسومة مسبقاً.

إننا مصممون على ديمقراطية العمل السياسى، تلك الديمقراطية التى تفترض أول ماتفترض حق كل تنظيم فى إبداء مايشاء من آراء فى إطار التحالف وحقه فى توقيت إعلان آرائه فى المواقف المحددة وحقه فى أن يقول كلمته فيما يشاء من أمور..

إننا نرفض أية محاولات لوأد الممارسة الديمقراطية التى يعمل الرئيس السادات على إرساء قواعدها ونرفض صب الآراء كلها فى قوالب محددة سلفاً..

إننا نعلن وبإصرار أننا لانستوحى ولن نستوحى فيما نقول سوى صوت ضميرنا الوطنى، سوى صوت إرادة جماهير شعبنا وقيمنا الروحية والدينية، كما هو واضح تماماً فى برنامجنا، سوى مصر التى نعتبر أنفسنا قادرين على تجسيد تراثها ونضالها وطموحها لمستقبل حر سعيد.

إن التنظيم الوطنى التقدمى الوحدوى اذ يقف على أرض مصرية عربية وإذ ينبع من هذه الأرض، وإذ يعبر عن آلامها وآمالها لايجد معياراً يقيس به تصرفاته أو يرد إليه أعماله وأفعاله إلا مصلحة مصر باعتبارها جزءاً من الوطن العربى.

ماأتفق مع هذه المصلحة الأساسية - فيما يعتقده - دافع عنه وسعى ودعا إليه، وماتعارض مع هذه المصلحة العليا رفضه وهاجمه.

ومن هذا المنطلق وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة فى العلاقات المصرية - السوفيتية تود السكرتارية المؤقتة أن تقرر الحقائق التالية :

* أنه لايمكن النظر لهذه العلاقات مجردة من بعدها التاريخى وبعدها الدولى.. فعلى المدى التاريخى تعرضت هذه العلاقات لموجات من الصعود والهبوط، ولكنها ظلت وعلى الدوام بحاجة، وخلال معالجتها صعوداً وهبوطاً، إلى ضوابط من الرؤيا الشاملة والموضوعية، والتى يمكنها وحدها أن تحقق مصلحة مصر وأن تخدم تلك المكانة الدولية التى اكتسبتها عبر مرحلة نضالية كاملة سواء على النطاق العالمى أو فى نطاق دول عدم الانحياز أو فى إطار حركة التحرر الوطنية العالمية المناهضة للاستعمار والامبريالية أو مكانتها كرائدة لحركة التحرر الوطنى العربية المعادية للصهيونية والاستعمار.

كذلك فإنه لايمكن النظر لهذه العلاقة بمعزل عن المصالح الاستراتيجية الأساسية لوطننا ولمعركتنا من أجل تحرير الأرض وهزيمة العدوان الإسرائيلى وضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب العربى الفلسطينى والتى تحتاج بالضرورة إلى علاقات متوازنة مع مختلف القوى المؤثرة فى مجرى الحل الشامل لهذه القضية سلماً أو حرباً.

* وفيما يتعلق بالأزمة الأخيرة، فإننا نلاحظ أن المذكرة السوفيتية بما تضمنته من نقد لمسلك القيادة المصرية واتهامات لها قد جانبها الصواب، وغير مقبولة من جانبنا، ذلك أننا نعتقد أن حق المساءلة لمسلك القيادة المصرية وتقدير هذا المسلك هو مسألة داخلية بحتة يختص شعب مصر بها دون أى تدخل فى ذلك.

كذلك فاننا نعرب عن أسفنا لعمليات التصعيد المتبادل فى الحملة بين البلدين وهو أمر لايفيد مصلحة البلدين ولا مكانتهما ولامستقبل العلاقات بينهما.

وتعرب السكرتارية المؤقتة عن أملها فى أن تضرب الصحافة المصرية القدوة والمثل فى انتهاج الموضوعية التامة والحرص على سمعة ومستقبل العلاقة بين البلدين.

إننا، ومن منطلق مصريتنا وقوميتنا، نرفض أى تدخل فى شئوننا الداخلية وأية ضغوط من أية نوع على وطننا. وفى نفس الوقت ترفض المحاولات المفتعلة التى تصب الزيت على النار فى غير تروٍ، وبدون أن تضع فى الاعتبار المصالح الاستراتيجية لوطننا سواء فى معركة التحرير أو معركة البناء.

هذا هو الموقف المبدئى للتنظيم الوطنى التقدمى الوحدوى، وإذ يطبق التنظيم هذا المبدأ بالنسبة لقضية العلاقات المصرية السوفيتية فإنه يقرر بوضوح وصراحة أنه كان لايرجو أن تصل العلاقات بين البلدين إلى ماوصلت اليه. ذلك أن الظروف الموضوعية كلها كانت تدعو كل الأطراف الى تنمية الصداقة المصرية السوفيتية والمحافظة عليها من أجل مصالح الشعبين ومن أجل دعم قضايا السلام والتحرر فى العالم.

وثيقة رقم (٢)

الاتحاد الاشتراكى العربى
اللجنة المركزية

تنظيم التجمع
الوطنى التقدمى الوحدوى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

مذكـــــرة
حول موقف صحف الاتحاد الاشتراكى

مقدمة من : التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

الى : ١) الأمين الأول للجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكى

٢) المجلس الأعلى للصحافة

٣) نقابة الصحفيين

١) منذ أن طرح الرئيس أنور السادات أفكاره حول قضية الديمقراطية وتطوير الاتحاد الاشتراكى، ومنذ أن تم إقرار مبدأ تعدد الإتجاهات السياسية وإنشاء تنظيمات ثلاثة تعبر عما إنتهت إليه اللجنة المركزية ومجلس الشعب من توصيف لطبيعة المجتمع المصرى وإتجاهاته الفكرية والسياسية.

منذ هذا الوقت والرأى العام فى مصر والعالم العربى يتابع تجربة التنظيمات عن كثب، وخاصة بعد أن انتقلت من مرحلة المناقشات إلى مرحلة التطبيق..

وليس خافياً على أحد أن هناك ثلاثة مواقف محددة وعملية من هذه التجربة :

الأول : موقف الحرص على إنجاح التجربة وتعميق فاعليتها الديمقراطية الشاملة فى المجتمع المصرى. وتنظيمنا ينتمى بكل وعى ومسئولية إلى هذا الموقف.

الثانى : موقف إستغلال التجربة لتمييز تنظيم عن تنظيم آخر وذلك بحجب إمكانات الحركة والتعبير عن تنظيم أو آخر.

الثالث : موقف السلبية واللامبالاة من التجربة على أساس أن الضمانات الشرعية والتنظيمية للعمل السياسى والديمقراطى غير متوافرة بالقدر المتساوى لجميع التنظيمات.

٢) ولقد فوجئنا، كما فوجئ الرأى العام، بعدد من الوقائع ذات الدلالة التى تهدد التجربة فى الصميم وهى تخطو خطواتها الأولى، الأمر الذى ينتهى بالإساءة إليها ويضعف من ثقة الرأى العام فيها. ويؤدى فى النهاية إلى زيادة حجم وعمق موقف السلبية واللامبالاة، وهنا مكمن الخطر على التجربة ككل.

٣) وعلى الرغم من أن هناك عديدا من الوقائع والملاحظات فى هذا الشأن فإن سكرتارية التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى تود أن تركز هذه المذكرة على خطر رئيسى من شأنه، إذا استمر، أن يعصف بالتجربة ونعنى به الموقف المنحاز الذى يتبناه غالبية القائمين على إدارة وتوجيه الصحف المصرية من رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير..

من حق هؤلاء المسئولين مهنياً أن ينحازوا - شخصياً - كما يشاءون إلى أى من التنظيمات ولكن مبادئ الديمقراطية ونوعية التنظيمات وحرية الصحافة وإحترام مسئولياتها كسلطة رابعة يجب أن تكون عاصماً من أن يفرض المسئولين مهنياً آراءهم الشخصية وانحيازهم السياسى على إدارة الصحف وتعاملها المفتوح مع كل التنظيمات والآراء والإتجاهات.

وإلا فإن معنى هذا أن تصبح الصحف فى مجموعها «لسان حال» محتكر لتنظيم واحد..

٤) ولقد لاحظت السكرتارية أن هناك حملة مضادة (ومتعمدة) للتجمع الوطنى تأخذ عديداً من الأشكال نذكر منها : -

أولاً : - **الاتهام دون سند من قانون أو واقع**. فقد تعمدت بعض الصحف اليومية الترويج لبعض اتهامات تعلم أنها غير صحيحة منها أن التجمع الوطنى تنظيم شيوعى وأنه تنظيم ملحد وأنه تنظيم عميل، وأخيراً وفى مقال لرئيس تحرير أخبار اليوم، الذى شكك فى التجربة، أضاف تهمة رابعة بأنه « ستار لتنظيمات سرية أخرى تعمل تحت الأرض »، وإذا كان هذا صحيحاً - وهو بالقطع غير صحيح - فلماذا وافقت اللجنة المركزية ومجلس الشعب على قيام تنظيمنا..

إن تنظيمنا ليس تنظيماً ماركسياً ولايمثل أيديولوجية بذاتها، ولكنه تجمع لكل القوى وتيارات عديدة من بينها بالقطع قوى ماركسية..

ثانياً : - **مقاطعة أخبار التجمع من غالبية الصحف**، وذلك فيما عدا مايمكن تأويله أو تشويهه، مثال ذلك بيان التجمع حول العلاقات المصرية السوفيتية الذى لم ينشر منه غير جزء صغير فى صحيفة الأهرام، وكذلك بيان التجمع حول سياسة الإسكان. ولقد كان البيان الأول، يتعرض للاتهامات الموجهة زورا الى التجمع كما كان البيان الثانى - الذى قوطع تماما - يعبر عن وجهة نظر التنظيم فى مشكلة جماهيرية هامة. هذا فى الوقت الذى تنشر فيه بيانات التنظيمين الآخرين كاملة وأحياناً شبه كاملة..

ثالثاً : - **نشر أخبار كاذبة ومختلقة من أساسها عن التنظيم وحركته**..

رابعاً: - **اتخاذ إجراءات تعسفية تمس حقوق العمل وحرية التعبير** وهى الإجراءات التى تمس عددا من الكتاب والمحررين على أساس أنهم انضموا إلى التجمع الوطنى التقدمى..

٥) وبصرف النظر عن مخالفة ذلك كله لأبسط الحقوق التى تضمنها القوانين العامة وقوانين النشر وميثاق الشرف الصحفى.. وبصرف النظر عما يتضمنه كل ذلك من إيذاء، مادى ومعنوى، لمواطنين شرفاء لهم كل حقوق المواطنة يتجاوز عددهم الآلاف وينتشرون فى كل أنحاء مصر ولاذنب لهم إلا أنهم آثروا العمل فى تنظيم شرعى أقامه الاتحاد الاشتراكى ووافق عليه كل من اللجنة المركزية ومجلس الشعب بعد أن ناقشوا مشروع برنامجه وتعرفوا على أشخاص مؤسسيه.

نقول، بصرف النظر عن ذلك، فإننا - فى هذا الصدد - يمكن أن نضع تحت الضوء الملاحظات التالية أمام تلك الحملة الضارية غير المسئولة.

أولا : - لايمكن أن نتصور أن عنصر الصدفة هو الذى حرك الحملة فى عديد من الصحف الخاضعة

لادارات مختلفة. ولايمكن تصور أن تنشر الصحف اليومية (بدرجات متفاوتة) هذا الكم من الاتهامات الكاذبة، دون أن يكون هناك تدبير مخطط. فإن ماتم نشـــره لايدخل بالقطع فـــى باب « الآراء » وإنما يدخل فى باب المعلومات.

لذلك فإن شرط نشره هو « الصدق ». وهذا ماتمليه تقاليد مهنة الصحافة ومايمليه الشرف السياسى. وعندما تتجرد المعلومات من الصدق، ويروج لها رغم ذلك بأوضح المساحات وفى مقالات كتبها بعض رؤساء التحرير مستغلين مايملكونه من سلطات فعلية، ولايسمح للتجمع بالرد بسرعة، فإن الأمر لايمكن إلا أن يكون متعمداً ومدبراً ليس فقط ضد التجمع الوطنى (وهو الهدف المباشر) وإنما ضد كل التجربة الخاصة بتعدد الإتجاهات الديمقراطية (وهو الهدف النهائى).

ثانياً : – إن تشكيل اللجنة التأسيسية وسكرتارية التنظيم لم يمض عليهما إلا أسابيع معدودة وقد أصدر خلالها التنظيم وثيقة واحدة هى « مشروع البرنامج » المطروح للنقاش العام، وبيانات سبقت الإشارة إليها. إلا أن هذا كله لم يتناول البحث فى الصحف وإنما تناول أشياء « خارج موضوع التنظيم ووثائقه وحركته »..

ومن طبائع الأمور أن تتحدد هوية أى تنظيم ببرنامجه وحركته الفعلية : فكرياً وسياسياً وتنظيمياً. ولكن غالبية الأقلام السائدة والعالية الصوت فى إدارة الصحف سارعت بالتهجم وراحت تحدد هى للرأى العام هوية التنظيم كما تريدها..

وإذا صح أن هذا كان أمراً واقعاً فى صحافة ماقبل الثورة بحكم الملكية الفردية والرأسمالية للصحف، فإن هذا لم يعد مقبولاً بعد الثورة وفى ظل ملكية الاتحاد الاشتراكى للصحف الرئيسية وإقرار حرية الصحافة وإعلانها كسلطة رابعة تنتمى لكل المجتمع بكافة تياراته الاجتماعية والسياسية. وذلك أننا نفترض فى كل صحفنا الوطنية الولاء للشعب وللحقيقة، ومن هنا كان الخطر فى أسلوب ممارسة بعض المسئولين عن الصحف لمسئولياتهم الوطنية والمهنية..

ثالثاً : – ويحدث هذا كله، فى وقت لايملك فيه التنظيم بعد وسيلة نشر أو اتصال جماهيرى واسع وكأننا بإزاء مخطط قد وضع لتكون معركة من جانب واحد وهى معركة لايسقط فيها شهيداً غير الرأى العام وغير الديمقراطية وغير مصالح الشعب..

إن مؤسسى هذا التنظيم – وكل أعضائه حتى إنعقاد مؤتمره الأول فى حكم المؤسسين – هم بحكم مواقفهم الفكرية المتعددة وبحكم مواقعهم ليسوا إلا جزءاً من رأى عام واسع.

وهم بهذا لايمثلون أنفسهم فقط، ولايبتغون مصلحة ضيقة، ولايضارون من إجهاض تجربة تعدد التنظيمات السياسية إلا بمقدار مايضار كل مواطن فى مصر..

رابعاً : – وقد صاحب ذلك كله، وكما أشرنا سلفاً، بعض التصرفات التى اتخذت شكل القرارات الصادرة عن المسئولين عن إدارة العمل الصحفى فى عدد من المؤسسات الصحفية تؤكد على مصادرة حرية التعبير وعلى استمرار التضييق على أعضاء التنظيم بصفة خاصة..

ونضرب على ذلك مثلاً، بالقرار الصادر بحرمان الأستاذ **لطفى الخولى** الكاتب فى الأهرام والذى أسس صفحة الرأى به منذ ١٩٦١ ثم مجلة الطليعة فى عام ١٩٦٥، من نشر مقاله الأسبوعى بالأهرام – وذلك بسبب عضويته بالتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى – هذا فى الوقت الذى أفسح الأهرام صفحاته لمقالات دورية لكتاب جدد على الأهرام ينتمون إلى اتجاهات معادية للتجمع..

ومثال ذلك أيضاً الإجراءات التى تتخذ ضد « مجلة الطليعة » بهدف حرمانها من الحد الأدنى من ظروف العمل التى توفرت على مدى إثنى عشر عاماً داخل مؤسسة الأهرام، والتى لايمكن أن تفسر إلا أنها محاولة لتصفية هذه المجلة على مراحل. وذلك على نحو شبيه بما حدث من قبل لمجلة « الكاتب »..

ومثال ذلك، أخيراً لا آخراً، القرار الذى اتخذ فى الأهرام بعدم نشر مقالات للدكتور يحيى الجمل التى درج منذ فترة على نشرها بالصحيفة. وذلك بسبب انضمامه إلى التجمع الوطنى..

٦) إننا نسجل احترامنا وقبولنا للخلاف فى الرأى، ونؤكد فى نفس الوقت على ضرورة التزام الجميع بقواعد الحوار الديمقراطى..

وإذا كنا لانخشى – فى المجال الديمقراطى – مناقشة صحفية أو غير صحفية، فإننا فى نفس الوقت نرفض أن يكون أساس المناقشة هو الاختلاق والادعاء واحتكار « البعض » مخاطبة الرأى العام دون الآخرين، إن لكل مواطن، مهما كان التنظيم السياسى الذى ينتمى إليه، حقوقه السياسية فى التعبير والحركة المسئولة، التى يحميها الدستور والقانون بالتالى فإن واجبه نحو الوطن والديمقراطية أن يقاوم كل عسف وأن نحمى كرامته..

ومن هنا لا ينبغى أن تكون المعارك السياسية على حساب حقوق وشرف وكرامة المواطن وعلى حساب تردى الصحافة، أيضاً، والمفروض أنها السلطة الرابعة فى المجتمع

أمام هذا كله

تتقدم سكرتارية التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى إلى كل من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى والمجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين، بحكم مسئولياتها السياسية والمهنية، بطلب التدخل السريع والحاسم. وإتخاذ الموقف الموضوعى الذى يؤكد عملياً الصياغة الديمقراطية لتعدد التنظيمات السياسية وحقها المشروع فى حرية التعبير : تجمعات وأعضاء وكتاباً وصحفيين..

وتفضلوا بقبول التحية والاحترام،،،

المقرر المؤقت

خالد محى الدين

تحريراً فى ١٩٧٦/٤/٢٨

وثيقة رقم (٣)

الاتحاد الاشتراكي العربي
تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
السكرتارية العامة

٣/١٥٦

بيان
من السكرتارية العام
لتنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

منذ أن أعلن التجمع الوطني التقدمي الوحدوي رأيه في الأحداث الدامية في لبنان - والتي يعرف الجميع القوى التي تحركها وتتستر وراءها - وطالب بأن يأخذ الشعب العربي بزمام المبادرة في التصدي لهذه المؤامرة التي لاتهدد كيان لبنان فقط بل الأمة العربية كلها، بعد أن عجزت جامعة الدول العربية والأنظمة العربية عن إيجاد حل لهذه المأساة، وطالب بفتح باب التطوع لمؤازرة نضال المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية في لبنان، بدأت حملة ضد هذه الدعوة، إتخذت أشكالاً وأساليب مختلفة لمحاولة إيهام الجماهير أن هناك مخططاً مشبوهاً وراءها، مما أثار دهشة الكثيرين خصوصاً أن هذه الدعوة لاتتناقض مع السياسة المعلنة للحكومة من تأييد ودعم لحركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان كما أنها لاتتعارض مع قرارات المؤتمر الشعبي الذي عقد في بغداد في الفترة من ٢٥ - ٢٨ يونيو سنة ١٩٨٦ لنصرة نضال المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان، والذي حضره وفد من من الاتحاد الاشتراكي العربي ووافق على قرارات المؤتمر والتي منها المطالبة بفتح باب التطوع في البلاد العربية.

وقد إنتهز البعض فرصة البيان الذي أصدره الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي العربي ونشر يوم ١٩٧٦/٨/٩ والذي جاء فيه « أن السماح بالتدريب العسكري قد يؤدي إلى وجود ميليشيات عسكرية للتنظيمات، وهذا يؤدي إلى وضع مشابه لماحدث في لبنان ».. فتلقفوا هذه العبارة ليسيئوا تفسيرها وعلى نطاق الصحف اليومية الثلاث التي تتبع تنظيم الوسط - بحكم إنضمام رؤساء مجالس إدارتها ورؤساء تحريرها إلى هذا التنظيم - وأخذوا يتهمون تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بأنه يسعى إلى تكوين ميليشيا عسكرية بهدف احداث فتنة في البلاد كما حدث في السودان وكما حدث في لبنان زاعمين أن هذه الدعوة ليست بريئة وأنها دعوة إلى الفوضى والتخريب.

وتطرق أحد رؤساء التحرير إلى مواضيع أخرى لاتمس الموضوع الأصلي ولكنه وجدها مناسبة للتشهير بقوله إن قرار طلب فتح باب التطوع هو قرار ماركسي !! مع العلم بأن هذا القرار صدر عن السكرتارية المؤقتة

للتنظيم التى تضم ثلاثة وأربعين عضواً. كما ربط بين قرار التطوع ومطالبة تنظيمنا فى برنامجه بحق الإضراب بأن ذلك دعوة إلى الفوضى والتخريب، وهو يعلم أن الإضراب حق مقرر فى كافة النظم الديمقراطية وأن منظمة العمل الدولية تصر على وجود هذا الحق، وتسائل الدول التى تمتنع عن تقريره والأخذ به وتتهمها بكبت الحريات النقابية. ومن ناحية أخرى، أقحم الوضع الاقتصادى القاسى الذى نواجهه فى الموضوع متجاهلاً أن البرنامج المؤقت لتنظيم التجمع يعالج كثيراً من هذه القضايا. بل إن النشرات التى يصدرها التجمع تباعاً تطرح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والحلول المقترحة لها وهذه النشرات تحت تصرف كل من يطلبها.

ومن المفارقات الغريبة أنه يهاجم المسئولين عن تنظيم الوسط لأنهم عجزوا عن أن يجتذبوا إليه كل العناصر المصرية الوطنية المؤمنة بالتطور التقدمى للمجتمع والبعيد عن الشيوعية والماركسية، وكأن تنظيمنا هو المسئول عن هذا العجز الذى يعانيه تنظيم الوسط. بل لعل أخطر ماقيل فى هذا هو محاولة إستعداء رئيس الجمهورية على تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بقوله : « لن نقبل من أنور السادات سكوتاً على مخططات للفوضى والتخريب فى ظل الديمقراطية والحرية » وهذا يعتبر تحريضا سافراً على الديكتاتورية بل إنه يقول «إن أنور السادات جاء بالديمقراطية وأنقذ مصر من الميثاق الماركسى !! » وإنا لنتساءل ماهو المقصود بالميثاق الماركسى؟ هل هو الميثاق الوطنى الذى يستند عليه النظام الحالى والمصدر الرئيسى للدستور القائم والذى يتم بمقتضاه انتخاب رئيس الجمهورية وانتخابات مجلس الشعب. أم أنه أمر الدفاع عن مبادئ نؤمن بها أو الإنتصار لقضايا نتبناها « متروك للقوات المسلحة وللنظام السارى فى المجتمع وفقا للقانون » وهو بذلك يريد أن يحرم الجماهير من مناقشة قضاياها الوطنية والقومية وفقاً للقانون أيضاً. ثم يكرر نفس الكلام من أن تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يريد أن يقيم ميلشيا مسلحة وينصح « بأن يكون التفاهم باللسان لابطلقات النار !! » وكأن تنظيمنا قد أعلن الحرب العسكرية على التنظيمين الآخرين.

ثم يأتى ثالث يقول : « .. فإذا كان هذا هو موقف مصر فليس من حق تنظيم من التنظيمات الثلاثة أن يزايد عليه بدعوة وهمية لايمكن أن تحقق إلا الإثارة و« أن التعاون العربى لايجب أن يكون لعبة يزايد عليها تنظيم من التنظيمات ».

إن تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وهو يواجه هذه الحملة المنظمة والمرتبة من عدة أطراف فى وقت واحد ونغمة واحدة، ليود أن يوضح الحقائق الآتية : –

أولاً : – إن قرار فتح باب التطوع لم يكن قراراً فردياً أو ماركسياً بل هو قرار اتخذه التنظيم بواسطة سكرتاريته المؤقتة وبعد استطلاع رأى قواعد التنظيم المختلفة التى تؤيد هذا القرار.

ثانياً : – إن التزامنا الوطنى والقومى هو الذى حدا بنا الى اتخاذ هذا القرار باعتبار أن قضايانا الوطنية جزء لايتجزأ من قضايانا القومية، وهو لايتناقض مع سياسة الدولة التى تدعم حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية فى لبنان، وإن الخلاف حول أشكال وأساليب هذا التأييد أمر وارد لأنها مسألة إجتهادية يمكن أن يكون لكل تنظيم رأيه الخاص فيها، خاصة وأن برنامجنا لتأييد الثورة الفلسطينية والحركة اللبنانية لم يكن يقتصر على الدعوة للتطوع فى صفوف المقاومة الفلسطينية وإنما كان يتضمن إلى جانب ذلك تطوع الأطباء وارسال الأدوية والمساعدات المادية والتأييد السياسى والمعنوى.

ثالثاً : – إن مبدأ التطوع ليس مرفوضاً أصلاً، بدليل تطوع عدد من الأطباء العاملين فى مجالات الخدمات الطبية وسفرهم بالفعل إلى لبنان. وتاريخ شعب مصر حافل بمثل هذه المواقف القومية، منها اشتراك المتطوعين من المصريين فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ قبل دخول الجيوش العربية والتطوع لمقاومة الغزو الايطالى لليبيا عام ١٩١١ وغيرها.

رابعاً : – إن مجرد تسجيل الرغبة فى التطوع من قبل الألوف من أبناء مصر مظهر قوى للتضامن مع الشعب الفلسطينى والشعب اللبنانى له أثره المعنوى المؤكد كما أنه يعزز أى تحرك تقوم به الدولة

فى سبيل حل الأزمة ولايعرقله بأى حال من الأحوال.

خامساً : - إن تدريب المتطوعين وتنظيم سفرهم وما إلى ذلك من الأمور العملية لايتصور أن ينفرد به التنظيم، بل لابد من أن تشرف عليه جهات مسئولة، وأن سابقة حمل السلاح من قبل الشعب فى مقاومة جيش الاحتلال عشية الثورة وفى مقاومة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ كان ذلك بالتعاون مع القوات المسلحة ولذلك فإن الإشارة إلى احتمال تكوين ميليشيا عسكرية إشارة فى غير محلها وتهديد بخطر وهمى نحن أحرص الناس على إبعاد ظله تماماً عن مسرح السياسة المصرية التى ظلت دوما لاتعرفه بحمد الله.

سادساً : - إن محاولة منع التنظيمات من مناقشة سياستنا العربية والخارجية باعتبار أنها سياسة مقررة أمر لايستقيم مع المبادئ الديمقراطية السليمة، فالسياسة الخارجية هى انعكاس للسياسة الداخلية والعكس، ولايمكن الفصل بين السياستين. هذا موضوع من الأهمية بمكان نرجو اتخاذ قرار واضح وصريح فيه. فتنظيمنا يرفض محاولات الوصاية وتقييد حريته فى الحركة والعمل السياسى كما يرفض حملات الإرهاب والتشهير التى تمارسها صحافة تنظيم الوسط.

هذا بالإضافة إلى أننا نعتقد أنه لايمكن اعتبار السياسة العربية جزءاً من السياسة الخارجية فهى تدخل بالضرورة فى نطاق الاهتمام القومى لكل مواطن.

سابعاً : - إن تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يرى أن التجربة الديمقراطية التى انبثقت عنها تنظيمات الاتحاد الاشتراكى الثلاثة تمر بمنعطف خطير وحاسم فإما أن تمر التجربة بنجاح - خصوصاً ونحن مقبلون على إنتخابات نيابية - وإما أن تنهار تحت وطأة حملة الحقد والكراهية التى يمارسها البعض ضد تنظيمنا بهدف تحطيم الوحدة الوطنية، فى الوقت الذى لاتتاح لنا فيه حرية إبداء الرأى والتعبير فى وسائل الإعلام المختلفة.

والله ولى التوفيق،،،

السكرتارية العامة

وثيقة رقم (٤)

حول إصدار جريدة خاصة للتجمع

٢٥٦ /٣

« حسين عبد الرازق عضو السكرتارية العامة »

(ناقشت لجنة المتابعة هذه الورقة ووافقت عليها وأحالتها إلى اللجنة الخاصة المقترحة لمناقشتها وإعداد دراسة تفصيلية حول الموضع)

يطرح القرار الذى أعلن بالسماح للتنظيمات « الأحزاب » بإصدار صحف خاصة بها مسئولية جسيمة على السكرتارية العامة للتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

فبصرف النظر عن الجهود التى لا بد أن تستمر من أجل تصحيح الأوضاع السائدة الآن فى المؤسسات الصحفية المملوكة « قانوناً » للإتحاد الإشتراكى العربى، فإن صدور هذا القرار يفرض علينا أن نأخذ المبادرة فى الحصول على ترخيص فورى بإصدار جريدة يومية تحمل إسم «التقدم» وأن نصدرها مبدئياً أسبوعية. وصدور جريدة (لسان حال) التجمع قضية خطيرة وحاسمة ومسئولية لابد أن نكون قادرين على حملها بوعى وتخطيط دقيق.

إن جريدتنا تصدر لتنافس صحافة مستقرة ومتقدمة تكنيكياً ومهنياً رغم التدهور السياسى والفكرى فيها الذى أثر حتى على تكاملها الصحفى، وقد شكلت عبر فترة زمنية طويلة إهتمامات القارئ وآراءه بصورة تجعل المنافسة قضية بالغة الصعوبة والتعقيد.

وتصدر فى مواجهة حملة ضارية متصاعدة ضد التجمع واليسار بصورة عامة.

وفى نفس الوقت تتطلع كل القوى الوطنية داخل التجمع وخارجه إلى هذه الجريدة المنتظرة وتعلق عليها آمالا..أن تكون البديل الصحى لكل العفن الصحفى الذى يعشش فى صحفنا الحالية المحتكرة عن طريق قيادتها لتنظيم الوسط ولأكثر شرائحه تخلفا وجهلا وعداء للتقدم وللجماهير الشعبية.

وترفض هذه القوى كل ماهو قائم، وصولاً الى أفضلها وأكثرها تقدماً وهى **روز اليوسف.**

إنها تتطلع إلى النقيض وإلى صورة نموذجية تكون سلاحاً لهم فى نضالهم اليومى. وتفرض هذه الظروف كلها تحدياً خطيراً أمامنا فإما أن نكون أهلاً لهذا التحدى وقادرين على إصدار جريدة تعكس بالفعل طموحاتنا الثورية وقدرتنا على خلق صحافة تقدمية حزبية جديدة تكشف زيف الصحافة الحالية وتخلفها « رغم البريق » وإلا فإن الفشل سيكون قاتلاً لا للجريدة وحدها ولكن للتجمع كله. خاصة بعد الحملة التى خضناها ضد الصحافة الحالية.

ومرة أخرى فإصدار هذه الجريدة مسئولية جسيمة وخطيرة فى نفس الوقت.

لماذا التقدم :

لايكفى القول بأننا نريد التقدم لتكون لسان حال التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وأداة اتصاله بالجماهير التى تشرح برنامجه ومواقفه اليومية من قضايا الوطن والمواطن وترد على الدعايات المضادة، فهذه كلها خطوط عامة تصلح فى كل مكان وزمان.

وفى مثل ظروفنا الخاصة لابد من التأكيد على مجموعة من المبادئ تفسر السبب فى صدور التقدم وتحكم حركتها وهى : -

١ - إنهـا **جريدة معارضة** تقف بوضوح وبصلابة ضد السياسات الممارسة حالياً فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفى قضية تحرير الأرض وفى المجال الثقافى... إلخ.

٢ - إنها جريدة حارة وجادة وحادة.. ترفض المنطق الحالى للنقد فى الصحف والذى يقف عند تفاصيل صغيرة ولايقترب من القضايا الأساسية والجوهرية والمتسببة فى كل ما نعانيه من مشاكل وآلام.

جريدة ترفض إضفاء قدسية زائفة على بعض الموضوعات أو المؤسسات أو الأفراد يحظر الاقتراب منهم أو مناقشتهم. وهذا لايعنى أنها ستخضع للابتزاز من الفوضويين والمتطرفين وهواة المعارك التى ليس هذا وقتها أو تتجاوز قوة التنظيم، ولكن جريدة تخوض كل المعارك التى تتعلق بشعب مصر وقضاياه فى وقتها المناسب تماما. وترفض الإرهاب سواء من جانب السلطة أو من جانب القوى المغامرة.

٣ - إنها جريدة منحازة اجتماعياً.. تعطى أولوية مطلقة لمشاكل الطبقات الشعبية من الفلاحين والعمال وصغار الموظفين والحرفيين والتجار دون إهمال باقى الطبقات الداخلة فى حلف قوى الشعب العاملة وتهتم بمشاكل القرية قبل المدينة.

٤ - إنها جريدة جادة.. تؤمن بالثقافة العميقة وبالعلم ولاتجد أى تناقض بين الجدية والموضوعية والعلم وبين الشعبية والسهولة والبساطة والانتشار والذيوع بين مختلف القراء مهما تعددت مستويات ثقافتهم.

٥ - إنها جريدة عصرية.. تأخذ بكل ألوان الفنون الصحفية من ناحية الشكل والتحرير وتبرهن أنها قادرة على تقديم الفكر التقدمى والثورى من خلال أساليب صحفية متطورة. الخبر والصورة، والكاريكاتير والعنوان والتعليق القصير والمقال والتحقيق.. وليس من خلال خطب وبيانات. بإختصار نموذج صحيح للصحافة الحزبية المتطورة.

٦ - إنها جريدة تحترم الرأى الآخر.. فهى تنشر أخبار وآراء كل القوى فى المجتمع وتناقشها بإحترام ومسئولية. لاتعيش فى وهم تصور أن حزبنا وحده فى الساحة ولكن تدرك وجود القوى الأخرى وتنقل أخبارها وآراءها وتقارعها الحجة بالحجة ودون أن تنسى لحظة أنها لسان حال حزبنا.

كيف نحقق ذلك؟

الصحيفة كل متكامل لايمكن فصل عناصرها من بعضها البعض.. التحرير والطباعة والتمويل والإعلان والتوزيع بل ويجب الربط بينها جميعا ويحتاج كل عنصر منها إلى دراسات تفصيلية دقيقة وواقعية.

والجانب الذى يبدو سهلاً نسبياً فيما يتعلق بنا هو التحرير فعضويتنا تضم عشرات من الصحفيين اللامعين فى مجالهم والقادرين على العطاء ومن مختلف الأجيال وهو أمر يفتقر إليه التنظيمان الآخران. ولكن هذه الوفرة ليست كافية فى حد ذاتها فلابد من دراسة تفصيلية لأفضل السبل للاستفادة الكاملة منهم، بما فى ذلك إمكانيات تفرغ عدد منهم والعلاقة بين « التقدم » وعملهم فيها ووجودهم فى مؤسسات صحفية أخرى بالنسبة لغير المتفرغين إلى غير ذلك من الاعتبارات.

لكن يسبق هذا الجانب الذى يمكن إدراجه ضمن النواحى الادارية والمالية عدد من المبادئ الأساسية لابد من اقرارها كشرط لتحقيق الهدف من اصدار جريدة التجمع.

- جهاز تحرير « يبدأ بحوالى ١٥ صحفياً متفرغاً ويزيد فى المستقبل » يتيمتع بالكفاءة الصحفية والقدرة

السياسية، يجمع بين الخبرة والشباب وقادراً على العطاء الكامل لجريدة التجمع « التفرغ » ولابد هنا من التنبيه إلى خطر التجمد عند حدود شخصيات بعينها ووجوه تقليدية وأسماء بذاتها والالتزام بالترتيبات والمستويات الصحفية المستقرة حاليا أو اعتبار الجريدة فرصة لحل مشاكل شخصية.

– إستقلال كامل لجهاز التحرير عن أى جهاز من أجهزة التجمع فليس هناك ماهو أخطر على العمل الصحفى من إخضاعه لتدخل أو رقابة أجهزة حزبية غير مختصة. وهذا الاستقلال لايحمل أى شبهة للانفصال عن سياسة الحزب أو خروج عليها ولكنه ببساطة يعنى الثقة فى هذا الجهاز ووعيه وإعطاءه ومنحه حرية الحركة فى حدود خط عام وتحقيق الالتزام الحزبى دون خضوع بيروقراطى يعطل من حركته ويمكن التوصل إلى صيغة صحيحة على النحو التالى :

* رئيس تحرير تختاره اللجنة المركزية « السكرتارية حالياً » ويكون عضواً بالتبعية فى المكتب السياسى للتجمع « لجنة المتابعة مؤقتاً » ويتولى المسئولية كاملة مع مجلس التحرير « مدير التحرير والمشرف الفنى ورؤساء الأقسام » فى إدارة الجريدة ديمقراطياً.

* يكون تكوين مجلس التحرير فى المرحلة الأولى مسئولية رئيس التحرير بالإتفاق مع القيادة على أن يتم انتخابهم بعد ذلك من المحررين.

* مجلس مستشارين من اللجنة المركزية يضم كبار الكتاب والصحفيين والمفكرين « مكتب الحجج والمبررات » ويعد ورقة يومية حول اتجاهات القوى المضادة والحجج المضادة لها والأولويات التى يقترح التركيز عليها فى الصحيفة ومبرراته فى ذلك وتكون هذه الورقة اليومية بمثابة كشاف وموجه لجهاز التحرير، ويقدم مجلس المستشارين تقريراً كل فترة زمنيه (٤ أشهر) إلى المكتب السياسى حول مدى تقدم الصحيفة ومدى التزامها بخط الحزب ويكون أساساً مع تقارير أخرى خاصة بالتوزيع والانتشار.. إلخ للمناقشة فى المكتب السياسى .

ويمكن تشكيل لجنة من الزملاء « **لطفى واكد – نجاح عمر – عبد الغنى أبو العينين – محمد عوده – فيليب جلاب – حسين عبد الرازق – محمود المراغى – رفعت السعيد – بهجت عثمان – أمينة شفيق – عبد العال الباقورى – فريدة النقاش – عز الدين كامل** ». لوضع دراسة أكثر تفصيلاً ودقة لتكوين جهاز التحرير « مجلس التحرير والمحررين » وعلاقتهم بالمؤسسات الصحفية وتفرغ عدد منهم وطريقته وكذلك علاقة جهاز التحرير بالتجمع وموضوعات وشكل وموعد صدورها وتقرير مبدئى لتكاليفهما وتوزيعهما الى غير ذلك.. دون أن يعنى ذلك أن هؤلاء الزملاء سيتحملون مسئولية خاصة فى جهاز هذه الجريدة المنتظرة.

ويكون لهذه المجموعة أيضاً دراسة القضايا الخاصة بالنواحي الإدارية وتمويل الجريدة وأشكاله المختلفة سواء من الاتحاد الاشتراكى أو الإعلانات أو من الأعضاء.. إلخ وتقدم تقرير بذلك إلى السكرتارية العامة يكون منطلقاً لعلاج هذه المشاكل.

وإذا كان الإسراع بإصدار الجريدة أمراً ضرورياً وبالغ الأهمية فإن التعجل دون دراسة صحيحة وكاملة سيؤدى إلى الفشل فى تحقيق الهدف من إصدار جريدة تكون لسان حال التجمع.

ولذا فمن المفيد ألايتم تحديد موعد لصدورها قبل الانتهاء من هذه الدارسات « بسرعة » وقبل إجراء تجارب عملية دقيقة بما فى ذلك إصدار مجموعة من الأعداد « العدد صفر » .

ومرة أخرى فالقضية ليست قضية رأى وإمكانيات تحريرية فالأمر أعمق من هذا بكثير يحتاج إلى كفاءات ادارية والى تمويل وطباعة. ان اصدار جريدة مهما كان نوعها بمثابة إنشاء مؤسسة « صناعية » كاملة بكل ماتعنيه هذه الكلمة من معنى ولابد أن نضمن توفر هذه الامكانيات قبل خوض التجربة.

وثيقة رقم (٥)

بيان الاستفتاء الأهالي - عدد ١٦ - ١٧ مايو ١٩٧٨ - ص ٣

النص الكامل لبيان السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

التطور الديمقراطى السلمى .. هو طوق النجاة وطريق الإنقاذ الوطنى

* **التعرض لمعتقدات المواطنين الدينية والتشكيك فى إيمانهم يتناقض مع الشريعة الإسلامية**
* **الاستفتاء ينقل إختصاص النيابة العامة للمدعى الاشتراكى وإختصاص القضاء لمجلس الشعب !!**
* **لانؤيد عودة البلاد إلى سيادة الرأى الواحد والتنظيم الواحد**
* **قلنا : التضامن العربى.. فقالوا « خونة » وناديننا : بالعدل فقالوا « كفرة »**

يطرح المواطنون كثيراً من التساؤلات حول التطورات السياسية الأخيرة لماذا حدثت ؟

وما هى دلالاتها الحقيقية ؟ وماذا يمكن أن يترتب عليها من نتائج؟ وكيف يمكن مواجهة نتائجها السلبية وما هى القوى المسئولة عن ذلك ؟

وترى السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى من واجبها أن تعرض على الشعب المصرى بمختلف طبقاته الاجتماعية وقواه السياسية رؤيتها لهذه الأحداث، خاصة وأنها تؤثر بشكل مباشر على مستقبل البلاد.

ففى السنوات القليلة الماضية واجهت مصر ظروفاً صعبة.. فهناك أزمة فى القضية الوطنية قضية تحرير الأرض، وأزمة اقتصادية، وأزمة اجتماعية، وأزمة فكرية وثقافية.. وبينما تتطلع جماهير الشعب ومختلف القوى السياسية الى خطوات ملموسة لحل هذه الأزمات، وتطالب بمزيد من الحريات السياسية والحقوق الديمقراطية، وترى أن الديمقراطية هى الإطار الأمثل لتخطى هذه الأزمات، وتعبئة كل الجهود من أجل الإنقاذ الوطنى، إذا بنا نفاجأ بخطاب السيد رئيس الجمهورية فى مجلس الشعب يوم ١٤ مايو يعلن عدة إجراءات، يعتبر تنفيذها عدولاً عن التطور الديمقراطى الذى شهدته البلاد فى الفترة الماضية، وسيترتب عليها تصفية المعارضة السياسية كل المعارضة – وأى معارضة – لأنها فى الحقيقة ليست موجهة ضد حزب بعينه ولن تمس فقط إحدى فئات المجتمع، بل إنها تضيف قيوداً جديدة على حركة معظم القوى السياسية فى البلاد وعلى الحركة النقابية والجماهيرية وتعوق انطلاق وحرية الإبداع الفكرى والثقافى والعلمى والمهنى لقطاع عريض من المواطنين والمثقفين المصريين.. وبذلك أضيفت أزمة جديدة الى أزمات المجتمع. هى أزمة الديمقراطية. وبدلاً من أن تكون الديمقراطية هى طوق النجاه لوطننا وشعبنا، إذا بها تواجه مأزقاً يتمثل فى تصفية المكاسب المحدودة التى تحققت فى الفترة الماضية، وأضيف عبء جديد على كاهل الشعب المصرى عبء مواجهة الديمقراطية الجديدة.

لهذا فإنه لابد من موقف واضح من هذه الإجراءات.. يناقشها ويتعرف على نتائجها ويحدد كيف يواجهها، ومن الطبيعى أن يأتى الاستفتاء فى مقدمتها لأنه الضربة الرئيسية الموجهة للممارسة الديمقراطية.

أولاً :

إن الاستفتاء المقترح إجراؤه بعد أيام يتضمن عديداً من المخالفات الدستورية ويمس أمن المواطنين، وكيان المجتمع، ومستقبل الديمقراطية فى مصر ويتضح ذلك مما يأتى :

١ – إن التعرض لمعتقدات المواطنين الدينية والتشكيك فى إيمانهم برسالات السماء، يتناقض مع الشريعة

الإسلامية السمحة، التى حددت بوضوح قاطع أنه لايجوز تكفير المسلم إلا فى إحدى حالتين :
أن ينكر الإنسان وجود الله أو ينكر ماهو من الدين بالضرورة.
وحين يلتزم الإنسان الصمت أو يعلن الإيمان فلا وجه لتكفيره فى كل الأحوال. فحين يلتزم الصمت يصبح بين يدى الله سبحانه وتعالى الذى يعلم خائنة الأعين وماتخفى الصدور وحين يعلن الإيمان لابد من أن نصدقه فالإيمان يكتفى فيه بالاعتراف.

كذلك فإن تبنى المواطن لمنهج فى التحليل السياسى أو رؤية معينة فى السياسة أو الإجتماع أو الاقتصاد لايعنى بذاته تخلى هذا المواطن عن عقيدته الدينية، وتبقى الحجة على من يدعى غير ذلك.

إن الحضارة العربية الإسلامية لم تعرف ولم تقبل إتهام الناس فى دينهم. لذلك فإن شعبنا المصرى على إمتداد تاريخه القديم والحديث كان أعظم من أن يمارس هذه الخطيئة، وكان دائماً، ومايزال بأقباطه ومسلميه، مثالاً لإتساع الأفق وسماحة النظرة.

يضاف إلى هذا كله أن الإستفتاء فى هذا الموضوع يخالف الدستور الدائم للبلاد، حيث تنص المادة ٩٠ على مايلى (المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لاتمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة). إننا نرفض إستفتاء الناس فى هذا الموضوع تمسكاً بالشريعة الإسلامية، والتزاماً بروح الحضارة العربية الإسلامية، وتقاليد الشعب المصرى، وإحتراماً للدستور الدائم.

٢ - إننا نرفض استفتاء المواطنين حول الموقف من السياسيين الذين شاركوا فى أحزاب ماقبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهل يسمح لهم بمباشرة حقوقهم السياسية، لأننا مهما إختلفنا معهم فى الرأى فإننا ضد اتخاذ أى إجراء إستثنائى ضدهم والعودة إلى العزل السياسى مرة أخرى. وقد أكد السيد رئيس الجمهورية طوال السنوات الماضية على أنه لن يسمح بالعودة الى العزل السياسى مرة أخرى.. إننا نتخذ هذا الموقف تمسكاً منا بالدستور والديمقراطية، وثقة منا فى قدرة جماهير الشعب على الاختيار السياسى السليم بعد مضى ٢٥ سنة على قيام الثورة.. إن حقها فى الاختيار مسئولية جسيمة نثق فى أنها ستنهض بها بنجاح.

٣ - إن الإستفتاء على الموقف من المواطنين الذين صدرت ضدهم أحكام فى قضية مايو ٧١ « القضية رقم ١ المدعى الاشتراكى » هو فى الحقيقة عبارة عن إضافة عقوبة جديدة ضدهم بدون حكم، ولم تكن قائمة وقت محاكمتهم وهذا مخالف لمبدأ « عدم رجعية التشريعات العقابية » التى نص عليها الدستور صراحة.

٤ - إن البند الخامس والبند السادس من الإستفتاء يمثلان مخالفة صريحة للدستور لأنهما يسلبان إختصاص السلطة القضائية، حيث أعطيت إختصاصات النيابة العامة فى التحقيق للمدعى الإشتراكى، وأعطيت إختصاصات القضاء فى إصدار الأحكام لمجلس الشعب الذى هو سلطة تشريع وليس سلطة قضاء. يضاف إلى هذا كله أن المدعى الاشتراكى ليس له قانون يحكم تصرفاته حتى الآن.

٥ - إن الصياغات المبهمة والغامضة التى حفلت بها بنود الاستفتاء فى تجريم النشاط السياسى للمواطنين سوف توقع أى إنسان تحت طائلة القانون طبقاً لأهواء أجهزة الإدارة والسلطة التنفيذية والحزب الحاكم. وأبرز مثال لذلك ماجاء بالفقرة الثالثة من البند الثانى فى الاستفتاء والتى تتجاوز فى تجريم النشاط حدود العمل السياسى المباشر ليشمل النشاط المهنى والثقافى والعلمى والأدبى والفنى. وفضلاً عما فى هذا الإجراء من تهديد لأمن المواطنين ودفعهم دفعاً إلى تجنب مناقشة قضايا الوطن المصيرية أو الاهتمام بها، فإنه يشكل أيضاً مخالفة لمواد الدستور رقم ٤٦ عن حرية العقيدة، ورقم ٤٧ عن حرية الرأى، ورقم ٤٨ عن حرية الصحافة والطباعة والنشر، ورقم ٤٩ عن حرية البحث العلمى والابداع

الأدبى والفنى والثقافى.

٦ - أما مايقال عن التشكيك ، وتعريض السلام الإجتماعى للخطر، فالكل يعلم أنه توجد بمصر عشرات بل ومئات القوانين المقيدة للحريات، والتى تجرم كثيراً من النشاط الفكرى والسياسى وحرية الرأى، وتحفل هذه القوانين بالعديد من العقوبات المشددة لهذه الجرائم، ومن السهل محاكمة أى إنسان طبقاً لهذه القوانين خاصة وأن حالة الطوارئ معلنة والأحكام العرفية معمول بها . وإذا كان قد ظهر رأى يمكن أن يعتبر قذفاً أو تشكيكاً فإننا نرحب بتقديمه للمحاكمة طبقاً للقوانين القائمة أمام القضاء العادى طبقاً للدستور الذى ينص على محاكمة كل انسان أمام قاضيه الطبيعى.. أما الإتجاه إلى استصدار قوانين عقابية جديدة فهو شهادة للمعارضة السياسية بمختلف اتجاهاتها أنها لم تخالف القوانين القائمة.

ثانياً :

وبالنسبة للاستفتاءات كأسلوب لإبراز الإرادة الشعبية فإننا نلاحظ مايلى :

* الأصل فى الاستفتاء كإجراء دستورى أنه يطرح سؤالاً محدداً حول قضية واحدة لايحتمل الإجابة سوى « بنعم » أو « لا » فقط.
* بينما يلاحظ أن الاستفتاء المقترح يطرح عدة قضايا متشابكة ومعقدة، ولاتوجد سوى فترة زمنية قصيرة لاتتجاوز أسبوعاً أمام الناخبين لإبداء رأيهم، ومن الواجب فتح أجهزة الإعلام والصحافة أمام كل الإتجاهات لعرض وجهات نظرها لفترة كافية قبل الاستفتاء.
* أن الإستفتاء فى مجتمع تتمتع فيه أجهزة الإدارة بسطوة غيرعادية، وفى مناخ غير موات للديمقراطية، لايمكن أن يعبر بحق عن الإرادة الجماهيرية وهو بذلك يعتبر إجراءً غير ديمقراطى، على العكس من مجتمعات أخرى متقدمة توفر للإستفتاء كافة ضمانات إبراز الإرادة الشعبية الحقيقة.
* وتدلنا خبرتنا فى مصر أن هذه هى المرة الثانية التى يستخدم فيها الإستفتاء خلال عام واحد لتقييد التطور الديمقراطى المحدود الذى أعلنته نفس السلطة التى تتجه للتقييد بالرغم من أننا قبلناه كنقطة بداية قابلة للتطور.

من هذا كله.. من الموضوعات المطروحة للاستفتاء ومن ملاحظاتنا العامة على الإستفتاء كأسلوب للتعرف على رأى الشعب فإننا نقول « لا » للإستفتاء القادم وندعو المؤسسات الدستورية والمنظمات الجماهيرية والإجتماعية وفى مقدمتها مجلس الشعب والأحزاب السياسية والمستقلين والنقابات المهنية والنقابات العمالية ونادى القضاة وأندية هيئات التدريس بالجامعات والشخصيات العامة من المفكرين والعلماء والفنانين والأدباء والكتاب الى رفض الاستفتاء، وشرح الأخطار المترتبة عليه والمطالبة بإجراء مناقشة عامة حول مستقبل مصر تشترك فيها كل القوى الشعبية.

إننا نتوجه بالنداء إلى هذه المؤسسات والمنظمات والشخصيات لحماية التطور الديمقراطى الذى حققه المجتمع المصرى، وحماية المكاسب الديمقراطية وخاصة حق تعدد الأحزاب وحق المعارضة والنقد والتعبير عن الرأى، والعمل على تقوية الإتجاه إلى بناء دولة المؤسسات وتأكيد مبدأ سيادة القانون والحد من الإجراءات الاستثنائية للتقليل من السلطة المطلقة للفرد.

إن القيود الجديدة التى يراد فرضها على الممارسة الديمقراطية فى مصر ليست موجهة ضد حزبنا فقط ولكنها موجهة بصفة عامة للحركة السياسية والجماهيرية وتؤثر على مستقبل الديمقراطية فى مصر، إنها تمس حزب الوفد الجديد والمستقلين من أعضاء مجلس الشعب والناصريين خارج حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ونقابة المحامين ونقابة الصحفيين واختصاصات القضاء.

كذلك فإن القيود الجديدة التى يراد فرضها على الممارسة الديمقراطية بهذا الإستفتاء تشوه سمعة مصر الدولية، لأنها تخالف ميثاق حقوق الانسان الذى أصدرته الأمم المتحدة ووقعته مصر. ومن المؤسف أن تفرض هذه القيود فى وقت يتميز بأن الدفاع عن حقوق الإنسان قد وصل إلى ظاهرة عالمية تنافسية، تحظى بأولوية

خاصة فى السياسة الدولية إلى الحد الذى حتم على بعض رؤساء الدول الغربية إدراجها فى مقدمة برامجهم السياسية، وإلى الحد الذى أصبحت معه مسألة حقوق الإنسان معياراً لمدى تقدم أو تخلف السلطة فى كل بلد من بلاد العالم.

إننا فى الوقت الذى ندعو إلى التصويت على الاستفتاء ب « لا » فإننا نعلم بحكم خبرتنا أنه يمكن أن يمر نتيجة بعض الظروف السياسية والإدارية فى مصر، ولهذا فإننا نتوجه منذ الآن إلى جميع أعضاء مجلس الشعب بمختلف إتجاهاتهم السياسية لكى يتحملوا مسئولياتهم كاملة عند إصدار التشريعات الجديدة المترتبة على الإستفتاء، إنهم يتحملون مسئولية تاريخية أمام الله والوطن وأمام ناخبيهم وعليهم أن يحافظوا على هذا القدر الذى تحقق من التطور الديمقراطى، وألا يشاركوا أو يسمحوا بالعودة بالبلاد مرة أخرى إلى سيادة الرأى الواحد والتنظيم الواحد. إنها مسئولية فردية لكل عضو فى مجلس الشعب لايعفيه منها انتماؤه الحزبى. ويجب أن يشعر كل منهم بذلك من خلال مناقشات ناخبيه له وإتصال المثقفين به وتوجيه العرائض إليه تشرح له القضية وتحمله نتائجها. إننا فى حاجة إلى تحالف شعبى واسع النطاق فى اتجاه المؤسسات الدستورية والقنوات الشرعية وحث أعضائها على العمل لإيجاد مخرج من هذا المأزق الجديد، وإيجاد حل سريع لأزمة الديمقراطية التى كنا نتوقع أن تكون مرشدنا لبر الأمان ومواجهة باقى الأزمات ومازلنا نأمل ذلك.

ثالثاً:

وإذا كانت الإجراءات والتشريعات المترتبة على الاستفتاء سوف تؤثر فى الحركة السياسية بصفة عامة فإنه من الواضح أن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يواجه بالإضافة إلى هذا، إجراءات وترتيبات خاصة لتقييد نشاطه. ولهذا فإننا نعرض بإيجاز شديد عدداً من الحقائق الأساسية حول تجربة الحزب ومستقبله.

* إن تعدد الإتجاهات السياسية فى المجتمعات الإنسانية حقيقة موضوعية نابعة من طبيعة المجتمعات ذاتها وكما قال الرئيس أنور السادات أكثر من مرة فإنه يوجد بمصر كسائر المجتمعات وسط ويمين ويسار.. إن اليسار المصرى حقيقة موضوعية لايمكن تجاهلها أو إلغاؤها طالما كان هناك مجتمع تشده قوى للجمود وأخرى للتغيير.. ولسوف يزداد اليسار المصرى نضجاً وتبلوراً وتعبيراً عن قوى التغيير فى مصر كلما إزدادت حاجة هذا المجتمع المصرى للتغيير.
* قدم حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى صيغة لوحدة اليسار المصرى بكل فصائله، وقد حققت هذه الصيغة نجاحاً ملموساً من خلال العمل فى إطار برنامج موحد للنضال السياسى، ومن خلال العمل فى إطار تنظيم واحد شرعى وديمقراطى. وقد حققت هذه الصيغة نجاحاً ملموساً وتحظى باهتمام القوى الوطنية والتقدمية فى كثير من الأقطار العربية وبلدان العالم الثالث وكافة القوى المستنيرة فى العالم.
* يحرص حزبنا منذ قيامه على إحترام الدستوروالعمل فى إطارالشرعية وذلك بالرغم من كل تحفظاتنا على التجربة الديمقراطية فنحن نتعامل معها بإعتبارها نقطة إنطلاق مقبولة يمكن تطويرها نحو مزيد من الحقوق والحريات السياسية. ولم تفلح كل العقبات التى واجهتنا وفرضت علينا أن تخرجنا عن نطاق الشرعية والدستور. ونحن نفعل ذلك إيماناً منا بأن التطور الديمقراطى السلمى للمجتمع المصرى هو طوق النجاة للشعب، والطريق الصحيح للإنقاذ الوطنى، وتجاوز الأزمة التى يعانيها فى مختلف المجالات.

ونحن حريصون على الإستمرار فى طريق الشرعية، ومتمسكون بوضعنا كحزب شرعى يتحمل مسئولياته فى النهوض بالبلاد من أزمتها. ويعبر عن المصالح العليا للوطن ونحن واثقون فى قدرة الحركة السياسية المصرية على تجاوز كل النواقص والعقبات.

* يتصرف حزبنا دائماً من موقع المسئولية ولايكتفى بالنقد بل إنه يمارس دوره بفهم صحيح للمعارضة على أنها إسهام فى ترشيد وإثراء السياسات العامة من خلال تقديم البديل للسياسات المطروحة من الحزب الحاكم القائمة.

ومن أبرز مواقفنا فى هذا المجال تقرير نواب التجمع للرد على بيان الحكومة سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٧٨ وقد تضمن كل تقرير حلولاً محددة للمشاكل الأساسية كالاسكان والمواصلات والخدمات وإعادة توزيع الدخل القومى وأولويات الاستثمار والإنفاق الحكومى، وتقدم نواب الحزب بمشروعات قوانين متعددة سواء بمبادرة منهم أو رداً على مشروعات مقدمة من الأحزاب الأخرى وكلها تمس المصالح الحيوية للناس وبصفة خاصة قطاعات العاملين وصغار الفلاحين والحرفيين.

وقدم حزبنا أيضا رأياً متكاملاً لحل القضية الوطنية بديلاً للسياسة الحالية التى لم تحقق نجاحاً يذكر، وقدم سياسة متكاملة لحل الأزمة الاقتصادية لم يشترط فيها تنفذ كافة المطالب التى يتضمنها برنامجنا. وكان الرد الوحيد الذى حصلنا عليه هو الاتهام والتجريح ورفض الحوار.

* ومما يلفت النظر أن إسهامنا الإيجابى فى المعارضة ونقد النواقص القائمة وحرصنا على إثراء الحوار السياسى بآراء مدروسة، قد ووجه بأسلوب غريب فعندما تحدثنا عن ضرورة تحرير الأرض وبناء القوة الذاتية والإعتماد على التضامن العربى بإعتبارهما أقوى سلاحين للتحرير إتهمونا بالخيانة والعمالة، وعندما اقترحنا اللجوء إلى أسلوب التنمية الاقتصادية ووضع أولويات عاجلة لتوزيع الدخل القومى إتهمونا بالمزايدة على آلام الجماهير وإثارة الأحقاد، وعندما تحدثنا عن ضرورة حماية السلام الإجتماعى بإقامة العدل الإجتماعى وحصول الفقراء على نصب عادل من الثروة الوطنية إتهمونا بأننا ملحدون وكفرة، وبالرغم من ذلك فإنهم يلهثون الآن بحثاً عن مصادر السلاح لبناء القوة الذاتية ولعقد مؤتمر تضامن عربى، ويدركون خطورة التفاوت الإجتماعى الهائل وضرورة الحد منه.

إن الصحف والمجلات والكتب مازالت موجودة ولن يمكن محوها وهى حافلة بمئات الوقائع التى تؤكد أن كل إسهام منا لحل مشاكل المجتمع قابله إتهام فى ديننا ووطنيتنا. وبالرغم من ذلك فإننا نواصل طريقنا وإسهامنا فى دراسة الواقع وفهم مشاكله وتقديم الحلول السليمة المحققة لمصالح غالبية المواطنين ولم نتهم أحداً فى وطنيته أو فى دينه. إن الوثائق موجودة والتسجيلات محفوظة لن تضيع، بل إنها ستبقى رمزاً لأسلوبين متناقضين فى العمل الحزبى، أسلوب اليسار العف الموضوعى، وأسلوب الآخرين القائم على التشهير والتجريح. وسيحكم الشعب لنا أو علينا من خلال هذه الحقائق ولهذا فإننا سنواصل هذا الأسلوب مهما كانت متاعبه خاصة وأن مجتمعنا ملئ بنماذج شريفة فى كل مكان لديها استعداد للتجاوب والإسهام الجاد عندما تقتنع، ولا يهمها موقع قد تخسره، أو مكسب قد يضيع منها ففى هذه الحالة تكسب نفسها.. وما أكثر هذه النماذج.

* إننا مقتنعون بسلامة خطنا السياسى وتماسك حزبنا ووحدة فصائله على أسس ديمقراطية، ونرفض أى تدخل فى شئونه الداخلية وقد أولينا أهمية خاصة خلال العامين الماضيين لقضايا الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتحالف قوى الشعب العامل وركزنا على مابين المواطنين لدعم الوحدة الوطنية، وتحقيق المزيد من الحريات السياسية والديمقراطية لدعم تحالف قوى الشعب العامل. ومازلنا نرى أن هذا هو الطريق الصحيح لدعم هذه الظواهر والمحافظة عليها.

* إننا لانخاف الاحتكام إلى القضاء فقد كنا نعرف منذ البداية كافة الاحتمالات التى تواجهنا ونحن نعتبر أشخاصنا مجرد مراحل على طريق النضال الطويل للشعب المصرى، وأنه يمكن أن تشهد مصر إنتصارها النهائى على طريق التحرر والتقدم والديمقراطية والسلام بعد أن يكون معظمنا قد رحلوا عن عالم اليوم، ونحن لانأسف على عمل قمنا به أو وقت أنفقناه من أجل مصر وكادحيها. وعلى العكس من هذا فإننا نشعر بالسعادة بعملنا هذا ونحن متفائلون نتطلع إلى غد مشرق وأيام كلها سعادة وإطمئنان لشعبنا الصامد القادر على تجاوز أزمته وإنقاذ وطنه والإتجاه به نحو آفاق الحرية والاشتراكية والوحدة.

إننا من موقع المسئولية نتوجه بالنداء إلى المؤسسات الدستورية والأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والحركة الجماهيرية والشخصيات العامة.. هذا يوم الصمود دفاعاً عن الديمقراطية. دفاعاً عن حق الإنسان المصرى فى حرية إعتناق الرأى والتعبير عنه والدعوة له دون قيود. وما أقسى حكم التاريخ والشعب إذا لم نفعل

ذلك فى آخر القرن العشرين لبلد وضع أولى لبنات الحضارة الإنسانية منذ أكثر من سبعة آلاف عام.. وإذا بدأ الضحايا فى التساقط وجاء الدور على أحدكم فلا يلومن إلا نفسه.

اللهم قد أبلغنا فاشهد، إنك نعم المولى ونعم النصير.

تحريراً فى ١٤ مايو ١٩٧٨

أعضاء السكرتارية العامة فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :

توقيعات

خالد محى الدين - محمد عوده - د. رمزى فهيم - على طلخان موسى - د.إسماعيل صبرى عبد الله - د. يحيى الجمل - رأفت سيف - فتحى محمود مصطفى - لطفى الخولى - حسين عبد الرازق - حمدى عبد الجواد السيد - نيازى عبد العزيز - عبد الغفار شكر - لطفى واكد - د. محمد أحمد خلف الله - صلاح القاضى - غريب نصر الدين - د. لطفى سليمان - صلاح زكى - د. عبد الحميد عطيه - نبيل محمود منصور - جمعه عبده قاسم - د. ميلاد حنا - محمود المراغى - محمد خليل - شوقى عثمان - عبد العظيم المغربى - حسين فهمى - قبارى عبد الله - أبو العز الحريرى - حلمى حسن عاشور - مصطفى العاصى.

وثيقة رقم (٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب
محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية

بالجلسة المنعقدة علنا بسراى المحكمة فى يوم الخميس ١٨/٥/١٩٧٨ برئاسة السيد/ المستشار **أنور عبد الفتاح أبو سحلى** رئيس المحكمة وحضور السيد / الأستاذ **عدلى حسين** رئيس نيابة أمن الدولة العليا وبحضور السيد / **عبد الرحمن عبد السميع أحمد** أمين السر تقدمت القضية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٧٨ أمن دولة « صحافة » بالبلاغ المقدم من مباحث أمن الدولة.

ضـــــد

السيد / **خالد محى الدين** بصفته محرراً لجريدة «الأهالى» بشأن مصادرة العدد السادس عشر فى ١٧/٥/١٩٧٨

المحكمـــة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال النيابة العامة والمتهم، وحيث أن الوقائع تتحصل فى أن الرائد **حمدى عبد الكريم** ضابط مباحث أمن الدولة أثبت فى محضره المؤرخ ١٦/٥/١٩٧٨ الساعة ٩.١٥ مساء أنه تم طبع العدد السادس عشر من جريدة الأهالى وأعدت للتوزيع بالسيارات ولما كان قد علم أن العدد المذكور يتضمن تحريضا للجماهير ضد ماجاء بخطاب السيد رئيس الجمهورية بمجلس الشعب بتاريخ ١٤ الجارى لذا قام بضبط أعداد الجريدة وقام بعرض الأمر على السيد رئيس نيابة أمن الدولة لاقرار عملية الضبط.

وحيث إن السيد رئيس نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٦/٥/٧٨ أمر بإقرار عملية الضبط وبعرض الأمر على السيد المستشار رئيس محكمة القاهرة الإبتدائية للنظر نحو تأييد أمر الضبط.

وحيث إنه بإخطارنا فى الساعة ٧ صباح يوم ١٧/٥/١٩٧٨ من السيد المستشار النائب العام بعملية الضبط حددنا الساعة ٨ صباحاً من ذات اليوم لسماع أقوال المتهم **خالد محى الدين** رئيس تحرير الجريدة بعد إعلانه.

وحيث إنه بفتح المحضر فى الساعة ٨ صباحاً بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٨ لم يحضر المتهم الذى حضر بعد ذلك ومعه محاميه فى الساعة ٩.٤٥ صباحاً وحيث إن النيابة العامة طلبت تأييد أمر الضبط تأسيساً على أن العدد المتحفظ عليه من الجريدة يشكل جرائم الإثارة والتحريض على عدم الإمتثال للقوانين المنصوص عليها فى المادتين ١٠٢ ، ١١٧ من قانون العقوبات وأن البيان الوارد فى العدد المذكور يحرض على مقاطعة الإستفتاء المحدد له يوم الأحد القادم والذى طرحه السيد رئيس الجمهورية طبقاً للصلاحيات الدستورية المنصوص عليها بالمادة ١٥٢ من الدستور وأضاف بأن الدعوة لمقاطعة الاستفتاء تشكل أيضاً التحريض على ارتكاب جريمة

التخلف عن التصويت في الاستفتاء المذكور وحيث إن الدفاع مع المتهم طلب إلغاء أمر الضبط تأسيساً على أن أمر الضبط يعتبر معدوماً لأنه طبقا لنص المادة ١٩٨ عقوبات كان يتعين عرض الأمر على السيد رئيس المحكمة في ظرف ساعتين من وقت الضبط وهو مالم يحدث فضلاً عن أن البيان الوارد في الجريدة لم يتضمن التحريض على مقاطعة الاستفتاء وإنما تضمن مجرد النداء بإبداء الرأى ب « لا » في الاستفتاء المذكور وأنه حتى لو تضمن البيان نداء بمقاطعة الاستفتاء فإنه لايشكل جريمة ما، يضاف إلى ذلك أن أمر الضبط قد ورد على غير جريمة لأنه وقت الضبط لم تكن الجريدة قد طبعت. وحيث إن الهيئة قررت إصدار القرار بجلسة اليوم الساعة ١٠ صباحاً وحيث أن مهمة رئيس المحكمة في هذه الحالة شبيهة بمهمة قاضي الأمور المستعجلة يصدر حكمة أو قراره من ظاهر أوراق الدعوى دون التغلغل في موضوعها وحيث إنه فضلاً عن أن المادة ١٧٨ عقوبات لم ترتب البطلان على التأخير في عرض الأمر على رئيس المحكمة ولهذا أجازت لصاحب الشأن أن يرفع بنفسه إلى رئيس المحكمة بعريضة في نفس الموعد المحدد في المادة المذكورة فإنها قد نصت صراحة بأنه في حالة الصحف الصباحية وحصول الضبط قبل السادسة صباحاً فيعرض الأمر على رئيس المحكمة في الساعة الثامنة.

وحيث إنه والثابت أن الصحيفة موضوع الضبط صحيفة صباحية وأن الضبط قد تم قبل السادسة صباحاً والنص لم يحدد مدى أسبقية الضبط للساعة السادسة صباحاً.

فإن يعرض الأمر على رئيس المحكمة في الساعة ٧ صباحاً يكون مطابقاً للقانون ومن ثم يكون دفع المتهم ببطلان أمر الضبط أو إنعدامه في غير محله.

وحيث إنه يبين من ظاهر البيان الصادر من السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والمنشور بالجريدة موضوع الضبط بالصفحة الثالثة أنه ينادي في نصفه الأول بمقاطعة الاستفتاء الذي طرحه السيد رئيس الجمهورية والذي تحدد له يوم الأحد ١٩٧٨/٥/٢١ ويتضح ذلك مما يأتي :

جاء في البيان « أنه لابد من موقف واضح من هذه الإجراءات يناقشها ويتعرف على نتائجها ويحدد كيف يواجهها ومن الطبيعي أن يأتي الاستفتاء في مقدمتها لأنه الضربة الرئيسية المواجهة للممارسة الديمقراطية » ثم يستطرد البيان قائلاً « إن الإستفتاء المقترح إجراؤه بعد أيام يتضمن عديداً من المخالفات الدستورية ويمس أمن المواطنين وكيان المجتمع » ويستمر البيان بعد ذلك قائلاً « إننا نرفض إستفتاء الناس في هذا الموضوع مشيراً إلى البند الأول من الإستفتاء الخاص بمنع تقلد وظائف الإدارة العليا وغيرها من الأعمال الموضحة بالبند المذكور لكل من يثبت أنه يدعو أو يشارك في الدعوة لمبادئ تتنافى مع أحكام الشرائع السماوية أو تعرض بها - تمسكاً بالشريعة الإسلامية وإلتزاماً بروح الحضارة العربية الاسلامية واحتراماً للدستور » وإننا نرفض استفتاء المواطنين حول الموقف من السياسيين الذين شاركوا في أحزاب ماقبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

« ان البندين الخامس والسادس من الإستفتاء يمثلان مخالفة صريحة للدستور لأنهما يسلبان اختصاص السلطة القضائية.».

ومن ظاهر كل ماتقدم يبين أن البيان ينادي برفض مبدأ الاستفتاء لامجرد رفض بنوده ب « لا » .

ثم يستطرد البيان بعد ذلك منادياً برفض مبدأ الاستفتاء كأسلوب لابرازه الإرادة الشعبية في حالة الاستفتاء الماثل وختم البيان نداءه في النصف الأول منه بدعوة المؤسسات الدستورية والمنظمات الجماهيرية والإجتماعية وفي مقدمتها مجلس الشعب، والأحزاب السياسية والمستقلين والنقابات المهنية والنقابات العمالية ونادي القضاة وأندية التدريس بالجامعات والأدباء والكتاب إلى رفض الإستفتاء وشرح الأخطار المترتبة عليه ».

وحيث تبين من ظاهر ماتقدم أن ماتضمنه البيان المذكور المنشوربالجريدة موضوع الضبط يكوّن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ مكرر (أ) عقوبات وهي لاتتطلب تداول المطبوعات المتضمنة للبيانات المثيرة التي من شأنها تكدير الأمن العام بل تكتفي بمجرد حيازتها أو إحرازها إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها. وحيث إنه لكل ماتقدم يكون أمر التنفيذ محله متعيناً تأييده إعمالاً لنص المادة ١٩٨ عقوبات التي تشترط

ارتكاب أية جريمة بإحدى الطرق التى أشارت إليها .

لــذلـــك

قررنا تأييد أمر ضبط العدد السادس عشر من جريدة «الأهالى» الصادر فى ١٩٧٨/٥/١٧ .

المستشار

رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية

أمين الســر

وثيقة رقم (٧)

« بسم الله الرحمن الرحيم »

باسم الشعب
محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية

بالجلسة المنعقدة علناً بسراى المحكمة يوم الأربعاء الموافق ١٩٧٨/٥/٢٤
برئاسة السيد المستشار / أنور عبد الفتاح أبو سحلى — رئيس المحكمة
وبحضور السيد / يوسف دراز — رئيس نيابة أمن الدولة العليا
وبحضور السيد / عبد الرحمن عبد السميع — أمين السر
تقدمت القضية رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٧٨ أمن دولة « صحافة »
بالبلاغ المقدم من : مباحث أمن الدولة.

ضد

السيد الأستاذ / خالد محى الدين بصفته رئيس تحرير جريدة « الأهالى »

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع مرافعة النيابة العامة وأقوال المتهم ومرافعة الدفاع والحاضر معه.

حيث إن الوقائع تتحصل فيما أثبته الرائد حمدى عبد الكريم الضابط بمباحث أمن الدولة فى محضره المؤرخ الساعة ١٠ مساء من يوم ١٩٧٨/٥/٢٣ من أنه بعد تمام طبع العدد السابع عشر من جريدة «الأهالى» المقرر توزيعه يوم ١٩٧٨/٥/٢٤ وإعداده للتوزيع بالسيارات علم من مصادره أن العدد المذكور يتضمن موضوعات من شأن نشرها إثارة الرأى العام وإحداث بلبلة فكرية بين أوساط الجماهير وأن هذه الموضوعات تدور على التشكيك فى مسار الإنتخابات التى تمت بدائرة الجمرك بالأسكندرية وكذلك الهدف من الإجراءات التى تمت باستفتاء الشعب على المبادئ الستة التى طرحها السيد رئيس الجمهورية كما أن من ضمن ماتضمنه العدد قرارات صادرة عن المؤتمر المشترك بمجلس نقابة المحامين ومجالس نقابات المحامين الفرعية مع أن هذا البيان قد صدر داخل النقابة واقتصر تداوله على بعض أعضاء النقابة ولم يقم مجلس النقابة بإخطار المسئولين عن صدوره أو رغبتهم فى نشره كما أن العدد يتضمن عديداً من المقالات والموضوعات التى تسير فى نفس الفلك والتى أشار إليها المحضر المذكور، وأضاف الضابط المذكور فى محضره أنه صوناً للسلام الاجتماعى قام بضبط جميع أعداد الجريدة تفادياً لإستمرار عملية توزيعها وانتهى إلى عرض الأمر على السيد الأستاذ رئيس نيابة أمن الدولة العليا.

وفى الساعة ١١٫٥٠ مساء ذات يوم ١٩٧٨/٥/٢٣ أصدر السيد الأستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة أمن

الدولة العليا قراره بإقرار ضبط العدد المشار إليه من الجريدة وبعرض الأمر على السيد المستشار رئيس محكمة القاهرة الإبتدائية للنظر فى تأييد أمر الضبط وحدد لنظر الموضوع الساعة ٨ صباح يوم ١٩٧٨/٥/٢٤.

وفى الساعة الثامنة صباح اليوم عقدت الجلسة ولما لم يحضر السيد رئيس تحرير جريدة «الأهالى» تأجل نظر الموضوع لحين حضوره، وإذ حضر فى الساعة ٩.٢٠ صباحاً عقدت الجلسة.

وحيث إن النيابة العامة على لسان ممثلها طلبت تأييد أمر الضبط تأسيساً على أن العدد موضوع المساءلة يتضمن بيانات مثيرة ينطبق عليها نص المادة ١٠٢ مكرر عقوبات وأن من البيانات الواردة فى الجريدة والتى ينطبق عليها هذا النص قرار نقابة المحامين بشأن الاستفتاء وكذلك حديث الأستاذ **فؤاد سراج الدين** بشأن ذات الموضوع بالإضافة إلى الخبر الوارد فى الصفحة الأولى تحت عنوان تصحيح الديمقراطية.

وحيث إن المتهم والدفاع الحاضر معه ركز دفاعه على مايأتى :

١) أن الموضوعات والبيانات المنشورة بالعدد موضوع المساءلة لايتضمن أية إثارة وإنما هى مجرد إبداء رأى يكفله الدستور.

٢) أن التعرض لإنتخابات مجلس الشعب فى أى وقت ليس ممنوعاً لأن المرشح من حقه أن يطعن فى الإنتخابات ونتيجتها لدى الجهات المسئولة وبأى صورة من صور الطعن.

٣) أنه لاإتصال بين المادة ١٠٢ مكرر عقوبات والمادة ١٩٨ عقوبات.

٤) أن قرارات المؤتمر المشترك لمجلس نقابة المحامين ومجالس نقابات المحامين الفرعية حتى لوكانت غير صحيحة فإن مجال تصحيحها يكون بالرد فى ذات الجريدة دون المصادرة.

٥) ان أى بيان أو خبر صحيح لايمكن المؤاخذة عليه ولايقع تحت طائلة قانون العقوبات.

وأضاف الأستاذ / **ماهر محمد على** ممثل نقابة المحامين أنه بالنسبة للقرارات التى نسب صدورها إلى المؤتمر المشترك لمجلس نقابة المحامين ومجالس نقابات المحامين الفرعية، فإن البيان الخاص بهذه القرارات رغم أنه وزع فى اجتماع الجمعية العمومية يوم الجمعة ١٩٧٨/٥/١٩ إلا أن موافقة مجلس نقابة المحامين على هذه القرارات لم تتم بعد وهناك خلاف بين أعضاء النقابة حول إختصاص النقابة بمثل هذه الأمور وقال بأن سبب نكسة ١٩٦٧ هو إختفاء الرأى الآخر بينما أن سبب انتصار ١٩٧٣ وماتلاه من تقدم حضارى هو ظهور الرأى الآخر الذى أتاحه السيد / **محمد أنور السادات** رئيس الجمهورية وصمم المتهم والدفاع على طلب إلغاء أمر الضبط والإفراج عن العدد موضوع المساءلة وحيث إن المحكمة ترى مايأتى :-

أولاً : أن المادة ٤٧ من الدستور صريحة فى « أن حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان سلامة البناء الوطنى »

ثانياً : أن كل مايعتبره القانون جريمة محاسباً عليها فى هذا العدد هى مانصت عليه المادة ١٠٢ مكرر، ١٩٨ عقوبات وهى جريمة تتطلب لتوفيرها الشروط الآتية:

١) إذاعة بيانات أو أخبار أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة.

٢) أن تتم إذاعة ذلك عمداً أو عن طريق النشر فى الصحف.

٣) أن يكون من شأن الإذاعة عن طريق النشر تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرربالمصلحة العامة.

ولم يشترط القانون لتمام الجريمة أن يتم توزيع الصحيفة بل اكتفى فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٢ مكرر عقوبات بمجرد إعداد الصحيفة للتوزيع.

كما لم يشترط القانون عدم صحة البيانات أو الأخبار المذاعة بل إكتفى أن تكون مغرضة.

ثالثاً : أنه بتطبيق ماتقدم على المواد والمطبوعات التى تضمنها العدد الأخير من جريدة الأهالى يتبين

مايأتى : -

١) أن المطبوعات والأخبار المنشورة فى الصفحة الأولى من العدد وهى « تغريم المحكمة لرئيس تحرير الجمهورية »، « مسئولية كل مواطن »، «تصحيح الديمقراطية » لاتتضمن جريمة فى مفهوم المادة ١٠٢ مكرر عقوبات.

٢) أن مقال « الأستاذ/ ممتاز نصار » وحديث الأستاذ / فؤاد سراج الدين » فى الصفحة الثانية من العدد لاينطوى نشر أى منها على جريمة فى مفهوم المادة ١٠٢ مكرر عقوبات.

٣) أن هناك موضوعات وأخباراً أخرى نشرتها الجريدة فى عددها موضوع المساءلة وتنطوى على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ عقوبات وهى : -

أ - الخبر المنشور فى الصفحة الثالثة والذى يتضمن « صدور قرارات من المؤتمر المشترك لمجلس نقابة المحامين ومجالس نقابات المحامين الفرعية بتاريخ سابق لتاريخ الاستفتاء وأن هذه القرارات تعتبر الاستفتاء غير دستورى » فإن نشر الخبر على هذه الصورة صريح فى صدور هذه القرارات من المؤتمر المشار إليه بينما قرر ممثل نقابة المحامين صراحة فى مرافعته بجلسة اليوم أن هذه القرارات لم تصدر من النقابة ولم تتم الموافقة عليها بعد وأن هناك خلافاً حول اختصاص مجلس النقابة بمثل هذه الأمور ومن ثم يكون نشر الخبر على صورة أنها قرارات صدرت فعلاً من المؤتمر ينطوى على الكذب بالإضافة إلى انطوائه على الإثارة التى من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

ب - الخبر المنشور فى الصفحة الثالثة أيضاً عن صدور برقية من أساتذة جامعة الأسكندرية للسيد رئيس الجمهورية تطالب بإرجاء الاستفتاء لما تضمنه من تقييد للديمقراطية والحريات هذا الخبر رغم عدم إثبات صحته ينطوى على إثارة من شأنها تكدير الأمن العام.

ج - المقال المنشور فى الصفحة السادسة بتوقيع« فقيه » تحت عنوان « الصبر » ملئ بالإثارة والتحريض السافر الذى من شأنه تكدير الأمن العام فالمقال يعلن أنه لم تصبح هناك فائدة من الصبر وأن لفظ الصبر والضجر هو فاتحة العلم وبداية المعرفة وأن الصبر هو أن تغلب الفئة القليلة الفئة الكثيرة.

د - المقال المنشور فى الصفحة السابعة تحت عنوان « أرشيف » « المحرضون هم السبب » فالمقال يتضمن تأليباً صريحاً بين الطبقات وإن كان يرجع تصوره لسنة ١٩٠٣ إلا أنه فى نهاية المقال يقول « إن التاريخ يعيد نفسه فعلا وإن المؤرخ يشعر وكأنه يعيش الحاضر.

وحيث إنه وإن كان الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ قد كفل فى مواده العديدة حرية الرأى وحرية العقيدة وحرية الصحافة إلا أن ذلك مشروط بأن يكون فى حدود القانون.

وإذا كانت الدولة قد أباحت للأحزاب قانوناً حرية إصدار الصحف بلا إذن أو ترخيص فإن على هذه الصحف أن تقدر هذه الحرية حق قدرها لأن كل حق يقابله التزام، والتزام الصحف فى هذه الحالة أن ترعى السلام الاجتماعى خاصة فى ظروف تمر فيها البلاد بأقسى فترات تاريخها مما يتطلب من كل مخلص لبلده أن يكون على نفسه رقيباً فلاينطق ولايكتب ولاينشر إلا كلمة طيبة تؤتى أكلها من الخير فى كل حين بإذن ربها، ولا ينطق بكلمة هى الفتنة والإثارة والفتنة أشد من القتل.

وحيث أنه لكل ماتقدم وإذ تبين للهيئة من ظاهر الأوراق أن العدد موضوع المساءلة يتضمن عديدا من الموضوعات والأخبار التى تنطوى على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ مكرر عقوبات مما ترى معه الهيئة تطبيق المادة ١٩٨ عقوبات.

فلـــــهذه الأســـــباب

قررت الهيئة تأييد أمر ضبط العدد السابع عشر من جريدة الأهالى الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٤.

المستشار

رئيس المحكمة

أمين السـر

وثيقة رقم (٨)

« **الأهالى** » عدد ٢٣ ص ١ الافتتاحية

لا تعرضوا شعب مصر للخطر

واجهت مصر مع بداية السياسات الاقتصادية والإجتماعية الجديدة، والتى سميت سياسة الانفتاح، ظاهرة خطرة أخذت فى التصاعد يوماً بعد يوم.. تلك هى ظاهرة عرض أشياء كثيرة فى مصر للبيع.

كانت البداية بيع « سوق المال » بدخول ٣٤ بنكاً أجنبياً مقابل ٦ بنوك مصرية، ثم بيع هضبة الأهرام وتاريخه، أى حضارة مصر.. وتلاها عرض ١٣ حيا فى القاهرة للبيع، ثم محاولة بيع صناعة السينما والتى كانت إلى عهد قريب الصناعة الثانية بعد صناعة الغزل والنسيج، وتم بيع عدد من شركات الصناعة والإسكان.

ورغم الحصار الذى فرضته الحكومة على الرأى العام : فإن جسامة ما أقدمت عليه فجر مقاومة واعية شاركت فيها قوى التقدم والاستنارة فى المجتمع.. ونجحت فى النهاية فى تحقيق انتصار جزئى. بتراجع الحكومة عن بيع هضبة الأهرام.

ولكن الحكومة كما يبدو، مازالت مصرة على نفس السياسة، بل وأخطر منها .

فاليوم تعرض الصحراء الشرقية للإيجار لدفن النفايات الذرية، وهو أمر يتجاوز فى خطورته كل ماتم سابقاً فهذا الأمر لو تم لكان معناه بهدوء شديد مايلى :

* تعريض حياة المواطنين الآن وفى المستقبل للتلوث الذرى ولأمراض سرطان الدم والجلد والعظام والغدد، وهبوط كرات الدم الحمراء ونقص المناعة، والتأثير فى الصفات الوراثية والتشوهات الجنينية للأجيال القادمة.
* إن هذه الأخطار، طبقاً لما يؤكده العلماء، تمتد إلى ملايين السنين، فتحركات القشرة الأرضية تؤدى إلى تحطيم الأوعية الجدارية والتحصينات الخرسانية للنفايات الذرية وتؤثر فى المياه الجوفية والإنسان والحيوان والنبات.

والغريب أن خطوات هذا المشروع الخطير تتم بعيداً عن كافة المؤسسات الدستورية والسياسية.

والأغرب أن وزارة الخارجية المصرية قد سبق لها الاعتراض على دفن النفايات الذرية لدول أخرى بالأرض المصرية.

إننا لانتجاوز الحقيقة عندما نطالب كل القوى السياسية والهيئات الاجتماعية والعلمية بالتصدى لهذه الجريمة التى توشك أن ترتكب بليل فى حق الحياة فوق أرض مصر.. حق الأجيال الحالية والقادمة.. ومحاسبة المسئولين عنها .. فليس من حق أحد أياً كان أن يعرض حياة شعب إلى كل هذه الأخطار مقابل قروش قليلة مهما حسبت بالملايين.

(الأهالى)

وثيقة رقم (٩)

الأهالى عدد ٢٣ ص ٦ صلاح عيسى

الصحفيون بين صمت « النقيب » وشرعية « المدعى »

لاشك أن الأستاذ **حمدى الجمال** - نقيب الصحفيين المصريين الحالى - سوف يدخل التاريخ من أوسع أبوابه.

والناس يدخلون التاريخ، حين يأتون شيئاً غير عادى ، يتفردون به عن غيرهم من عباد الله.. وذلك مافعله نقيبنا - نضر الله أيامه وأجرى الغيث على يديه، ولاحرمنا من دفاعه المجيد عن المهنة التى زعم يوماً أنه أعطاها حياته ومنحها كل مايقدر عليه.

وآية التفرد التى لا آية بعدها، أن إحالة سبعة من الصحفيين المقيمين فى مصر و٣٤ آخرين من المصريين الذين هجروا - بضم الهاء وتشديد الجيم - إلى خارج أرض الوطن، إلى المدعى العام الاشتراكى للتحقيق معهم، لم يحرك شعرة واحدة من رأس النقيب المشغولة بالحفاظ على منصب رئيس مجلس الإدارة، ومسك العصا من المنتصف، وحساب الربح والخسارة، فى معادلة البقاء فى حزب مصر أو الانضمام إلى حزب السيد الرئيس.

ودليل التفرد أن نقيب الصحفيين المصريين هو الوحيد من بين نقباء الصحافة فى العالم أجمع، الشرقى منه والغربى الذى صمت على ماجرى. بينما عبر الباقون عن إحتجاجهم وقلقهم، بما فى ذلك نقابة الصحفيين الاسرائيليين، ورؤساء تحرير الصحف الصهيونية الذين قابلهم النقيب وحادثهم، ونقلوا عنه ماقال، وهو شرف لم يحظ به أى من الصحفيين المقدمين للتحقيق، لأنهم جميعا، ليسوا من أهل ذلك.

ويبدو أن النقيب - كان ومايزال - مشغولا هو وصحيفته بمحاكمة منشق سوفيتى بتهمة مساندة ضغط العناصر الصهيونية فى الإتحاد السوفيتى للهجرة إلى إسرائيل - وأن هذا هو السبب فى نسيانه أعضاء نقابته الذين يخضعون لعملية « فتح مخ » يعبث خلالها محقق فى خلايا رؤوسهم، بحثاً عن مؤامرة مدسوسة وراء سطر، أو عن شتيمة شعب مصر بعبارات مثل « أن مصر أم العجائب ».

وياليت الرجل قد تبرع « بالصمت » وإذن لقلنا أنه مغلوب على أمره بالمصلحة أو بالضغط، ولكن الرجل كتب بقلمه يؤيد تشريعات تسلب من نقابته حقها فى حماية أعضائها، ويبرر إحالة الصحفيين للتحقيق بدعوى أن فى ذلك حماية لسمعة مصر فى الخارج.

ولسنا ندرى لماذا يصر الرجل على قول نصف الحقيقة ؟ ولماذا لايقول مايعرفه ومايعرفه كل الصحفيين، وماسمع به كل الناس ؟

لماذا لايقول إن خمسة من الصحفيين المقيمين فى الداخل والمحالين إلى التحقيق ممنوعون من الكتابة فى صحفهم وبينهم صحفيون يعملون فى الجريدة التى يرأس تحريرها .. لأنهم يعارضون حكومتهم. وأن هذا المنع يعود إلى سنوات مضت.. وأن بعضهم فصل من عمله الصحفى لأنه لايسير فى الخط.

ولماذا يتطوع الرجل بقول غير الحقيقة فى جريدته فيؤكد - كتابة وشفاهة - أنه لاإجراءات سوف تتخذ ضد الذين يجرى التحقيق معهم ؟! بينما الاجراءات تتخذ بالفعل.. ولديه بالطبع أنباؤها وتفصيلاتها !

السيد النقيب -نضر الله أيامه وأجرى الغيث على يديه - يعلم أن التحقيق مع الصحفيين المقيمين والمهجرين يجرى طبقاً للقوانين التى طرحت للاستفتاء أخيراً، والتى لاتتضمن سوى عقوبة واحدة هى الفصل من النقابة، والفصل بالتالى من العمل وحصد الحصرم الذى بذره النقيب بدفاعه المجيد عن حرية الرأى والتفكير !.

والقوانين الجديدة شرعت لمن يتجاسر بعد ذلك فيعارض الحكومة. أما ضحايا حملة مايو فالتحقيق يجرى معهم طبقا لقانون الحراسات، وهو واحد من أعجب قوانين الدنيا !

فهل تدرى - ياسيدى النقيب - أن هذا القانون شرع أصلاً لمن يستغلون أموالهم فى تهديد المكاسب الاشتراكية أو تهديد الوحدة الوطنية ؟!

وهل تدرى أن هذا القانون يبيح لمحكمة إستثنائية حق « إعتقال » من تنطبق عليهم نصوصه لمدة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات ؟!.

وهل تدرى - نضر الله أيامك وأجرى الغيث على يديك - أن المحكمة التى أعطاها هذا القانون « كارت بلانش » لتعتقلنا - فى معتقل القلعة الذى دخل إليه التعذيب أخيراً - تشكل من سبعة أعضاء منهم ثلاثة من غير القضاة، وأنه لاإستئناف لأحكامها ولانقض ولا إبرام؟.

ألا يضحكك أن أجهزة الأمن مشغولة هذه الأيام بالتقصى عن ممتلكاتنا بينما (الكروش) المليئة بالربح الحرام تسير آمنة مطمئنة فى شوارع القاهرة ؟!.

والسؤال الآن هو : لماذا تصمت ياسيدى النقيب ؟.

لماذا لاتستقيل إذا كنت مغلوبا على أمرك.. أو تتكلم إذا كانت وعودك الإنتخابية صحيحة.. وليست حصولاً على الأصوات بالغش والخديعة.

لقد أقسمت أيام الإنتخابات - برأس أبيك - أنه لامساس بالجدول وأن أحداً من الصحفيين لن يفصل من النقابة إلا بمحكمة تأديبية طبقاً للقانون الذى كان قائماً وقت انتخابك، والذى لم تقل أبداً إنك ستوافق على تغييره، بل ورفضت مشروع قانون المطبوعات، الذى أعده « صحفى » كبير هو **عبد المنعم الصاوى** ؟!.

وأقسمت أيام الإنتخابات - برأس أبيك - أنك لست حزبياً، وأنك استيقظت فى الصباح فوجدت إسمك منشوراً فى الصحف بإعتبارك عضواً فى حزب مصر، شأنك فى ذلك شأن كل أعضاء الحزب من الصحفيين !.

وبحق رأس أبيك نطالبك أن تتكلم أو أن تفعل شيئاً !.

فى إستطاعتك أن ترفع - باسم النقابة - دعوة مستعجلة أمام الجهة القضائية المختصة، بعدم شرعية تحويل الصحفيين إلى المدعى الاشتراكى لأن القانون الذى يحقق بمقتضاه معنا لايعطيه هذا الحق.

وبمقدورك أن تستخدم حقك كنقيب - وطبقاً لقانون النقابة - فى المطالبة بعلنية التحقيقات، والاطلاع على المستندات المقدمة من « بوليس » الصحافة، وتقدير جدية الاتهام، ولكى يكون الرأى العام الصحفى - وغير الصحفى - على علم بالتهمة.. فلا يتهم صحفى بالإساءة لسمعة مصر لأنه قال للنفطيين العرب إن بنات مصر لسن مومسات، بينما لايتهم بذلك القوانون الذين يصدرون بنات مصر إلى أسواق المتعة فى العالم!.

وليس ثمة خطر على منصبك - فيما نظن - حين تلفت نظر الصحف القومية إلى مراعاة أخلاق الزمالة، وميثاق الشرف الصحفى، فتكف عن سلقنا بألسنتها الحداد، فإذا عجزت عن ذلك فهلا رحمنا قلمك - وأنت نقيبنا وشيخنا - فتكون أسوة للآخرين، فالهجوم على إنسان لايملك فرصة الدفاع عن نفسه ليس من أخلاق القرية ولا هو من شيم الرجال !.

ويبقى بعد ذلك أن أذكركم - ياشيخنا وإمامنا - بما قلته لكم أمام كل الزملاء فى اجتماع عام بصالة النقابة، من أن إضطهاد الصحفيين من كل الاتجاهات قد أصبح سمة ثابتة طوال ربع القرن الماضى، وأنه مستمر.. وقد أقسمت عليك يومها - برأس أبيك - أن نتساند جميعاً كصحفيين - بصرف النظر عن اختلافنا فى الرأى وحظنا من القرب أو البعد عن السلطة - للدفاع عن أى صحفى يضطهد من أى اتجاه أو أى تيار سياسى.. وإذا كان لى أن أضيف شيئاً - بعدما جرى وماكان - فإنى أستعيد بعض حكمة المرحوم **حسن**

الهضيبي – المرشد العام السابق للإخوان المسلمين – حين صدر قانون إلغاء الأحزاب السياسية في عام ١٩٥٣، فإستثنى جماعته من الإلغاء، إذ قال لمن فرحوا من الإخوان بالقانون : **لاتفرحوا بقانون إذا أصاب اليوم خصومكم فسوف يطولكم غداً** !.

وإنك لتعلم ياشيخنا وإمامنا، أن الزمن وغد، كما هو عدو لدود للورود، وهذه الدنيا حولك : يعلو فيها الإنسان وينخفض، ويلامس رجال فيها الشهب ثم يلعقون التراب، فلا تبقى إلا كلمة طيبة وثمرة طيبة.

ولا أقول لك – بكل الحب والود ومشاعر الزمالة – إنني أخشى أن يأتي حين من الدهر يقال فيه إن قطبنا وإمامنا قد شهد مذبحة لحرية الرأى والضمير وأن بعضاً من أخلص وأشرف أبناء هذه المهنة، قد سيقوا إلى محاكم تفتيش، وأعدت لهم المحارق بينما قطبنا في الحضرة، صامت أو مجبر على الصمت بالمصلحة أو بالخوف أو باليأس !.

فمتى تتكلم ياإمام الصحفيين ؟!.

تكلم.. فقد تكلم كل مافي مصر حتى الحجر !.

وثيقة رقم (١٠)

الأهالي عدد ٢٣ — ص ١٢ — **فريدة عبد الرازق**

يوميات مواطنة فى السوق

الإنسان الحقيقى يحتاج إلى أقل القليل من الأشياء هكذا كان يقول « زوربا اليونانى » كلما واجه الضنك.

قلت لنفسي وأنا أتابع يوماً بعد يوم هذا الإرتفاع الجنونى فى الأسعار، لنتمثل فلاسفة الزهد لم يكن « زوربا » زاهداً بل كان يستمتع بحياته حتى الثمالة وخاصة فى الأكل والشرب، وعلىّ الآن على كل حال أن أخفض إستهلاكى من المواد الغذائية إلى أقل من النصف، كى أحافظ على التوازن المالى وحتى لاتنهار أعصابى أمام الضغوط المتزايدة للحياة، وبخاصة قسوة الأسواق ورجالاتهاصغاراً وكباراً.

فى السوق أشعر « بقلة القيمة » إذ تسخر منى الأسعار ويحدث ذلك كل يوم، قلت لنفسى يوماً : ربما لسنا أسرة مجتهدة تكسب كما تشاء ثم تسدد الضرائب وتلتزم بالأخلاق العامة، ولكن هل كل أصدقائنا وصديقاتنا كسالى ؟ لماذا أسأل ؟ لأنهم عاجزون جميعاً عن مواصلة الحياة. وكلهم يعملون بإجتهاد وهم مواطنون شرفاء. فتتقلص ميزانياتهم بانتظام ويختفى منها الكماليات، ويعملون جميعاً – مثلى – بنصائح ركن المرأة فى الإذاعة وبحوث المجلات النسائية التى توبخنا لسوء عاداتنا الإستهلاكية.. إذن فلينخفض نصيب الفرد من الفاكهة واللحوم، ولنتعامل مع السوق كإناس متحضرين فلا ننظر إلى لافتات الأسعار بعداء، ونتذكر زوربا الذى كان يقول – وهو يكذب – إن الانسان الحقيقى يعيش على القليل، طالما بقى الخبز المدعوم والفول الذى يجمله الزيت المستورد رأساً من فرنسا.

فقط لو تختفى كل البضائع الغالية جداً من الأسواق والتى يبدو أنها مستوردة خصيصاً لإغاظتنا.. أكون سعيدة وهادئة، فلن يكون مطلوباً منى أن أشترى، ولن أتفرج بعد اليوم على الفترينات أو دكاكين الفاكهة إذ لايوجد شئ غريب. ولن تبحث صديقتى الأسباب المباشرة أو غير المباشرة التى تدفعها إلى البكاء فجأة وخاصة حين تكون وحيدة، أو حين تستمع إلى الخطب السياسية، قلت لها لاتبذلى دموعك ياصديقتى فالأيام القادمة سوف تبكينا أكثر.

قال الشاعر ورحل :

« أيامنا قادمات وسوف نبكى كثيرا ».

كل هذه الدموع بسبب السوق، ملعون هو السوق وملعونة الأسعار والسياسة التى تبكيك.

صديقتى الأخرى شغلتها الناس، كيف يعيشون وكيف يأكلون، وكيف يذهبون إلى أعمالهم، ففى حيها يتعايش البؤس الكادح مع السعادة النسبية. شجرة كبيرة مورقة تفصل بين عالمين، عالم السادة وعالم السوق. وفى السوق يتكاثر الذباب والباعة والأطفال والشقاء، وتتعذب هى بالنظرة البائسة والغاضبة أحياناً فى عيون الأطفال وهم يواجهون مغريات السوق وعيون الآباء والأمهات وهم عاجزون عن تلبية احتياجات الأطفال من السوق.

تتألم السيدة ألماً مسيحياً صامتاً من أجل الآخرين. « طوبى لأنقياء القلب لأنهم يرحمون » ولكن هل يرحمون من سوء التغذية على ملامح الصغار والكبار ؟.

ومصر بالمناسبة واحدة من أكثر البلدان النامية التى يتعرض أهلها لأمراض التغذية ومخلفاتها، ويتغنى سادتها مع ذلك بجمال السلام الإجتماعى وأخلاقياته، هذا السلام الإجتماعى المقطوع النفس لشدة سوء التغذية والشقاء والبلهارسيا وبودة الطن، من ناحية والتخمة والإفراط فى الأملاك والإستمتاع لدرجة تفقد الناس إنسانيتهم من ناحية أخرى.

كيف يقوم السلام الإجتماعى إذن وبين هذين القطبين هوة بهذا الاتساع.. جرف عميق.. سوق تسقط فيه المحاولات الساذجة الشكلية لإقامة العدل.. فماذا يفعل أنقياء القلب ياترى لسكان الأرصفة والجوامع والحارات المكتظة والعشش ؟ ماذا يقدمون لهم سوى الدموع.. تلك معادلة بريئة وطيبة وجدتها أنا بديهية للغاية لدرجة أننى نسيتها أمام عدوان السوق على إنسانيتى، السوق الذى يباع فيه كل شئ..

الحق إن هذا السوق اللعين أنسانى أشياء كثيرة، وفضائل قديمة منها فضيلة الرضا، التى إكتشفت مؤخراً أنها كانت عملية نصب فالذين يدعوننا للرضا بالقليل وإنتظار السعادة الكاملة فى الجنة طمّاعون للغاية وشرهون، يستحوذون على السوق ويتشاجرون فى كل شئ، ويكسبون أكثر مما أستطيع أن أحصى، وحين تطل علينا وجوههم الكئيبة أشعر أن عملية النصب قد أصابتنى فى القلب.. ياالله إنهم يريدون الجنة أيضاً، يبتهلون إلى الله وهم يتحدثون عن الشعب الذى يعانى، ويبتهلون إليه وهم يدعون الشعب إلى الرضا.. وهكذا تخليت أنا رغم أنفى عن فضيلة الرضا، وتعلمت رغم أنوفهم أن أسأل الأسئلة التى توجع القلب، وتصيبهم بالأرق رغم الفلوس والمهدئات الكثيرة والنعيم.. من يتسبب فى تعاسة الناس الذين هم الوطن، لو عرفت كل النساء اللاتى يواجهن مثلى جدار السوق ومهانته اليومية أن يسألن هذا السؤال، وتعلمن جميعاً أن نعمل بالسياسة ونصبح كماأراد لنا « **برنارد شو** » قوة قادرة على تغيير صورة الواقع، لابفهمه فقط وإنما بالعمل فيه بشكل فعال.. بفعل مايوقف الذين يمتهنوننا نحن وأطفالنا عند حد، ويرغمهم على الإجابة على أسئلتنا الحقيقية، أسئلتنا نحن الناس الذين نشكل الوطن ونكره السوق، ونتعذب بمطالب الحياة التى لانستطيع أن نوفيها رغم بساطتها ومشروعيتها.

فى سوق آخر، نظرت إلى فساتين النساء المستوردة الفاخرة، وأسرّت لى واحدة قريبة : هذا الصنف من النساء لايلبس فستاناً مرتين، سألتها : هل هم كثيرون؟ قالت : نعم.. قلت : آه هؤلاء ليسوا إخوتى، ولن يقوم بيننا السلام. وماذا يهم ففى سوق البشر الخالصين نحن لانساوى شيئاً بمقاييس عصر الانفتاح السعيد..

وتقفز على الفور أمثلة شعبية إختزنها الضمير العام من مواجهة الضنك وصنوف الاحتلال والقهر « من يملك قرشا يساوى قرشا » و«الراجل عيبه جيبه ». يقولون إن الأمثال الشعبية تعبر فى بعض الأحيان عن نزوع انتهازى للتحايل على السادة والحياة والسلطة. ولكنها تصدق على هذا الزمان الوغد الذى نعيشه. زمـــن « السفن آب » والمدن السياحية والكرامة المهدورة والبناء الذى يتفتت، ويجعلنا نلقى بأشيائنا الجميلة.

أقول ذلك لأننى تخليت قسراً عن واحدة من عاداتى الجميلة. إذ كنت أصحب ابنى كلما ذهبت إلى السوق. الآن لاأستطيع أن أفعل، أصبح هذا المشوار مضنياً للغاية، ولأننى أكره المواعظ، وأكره أن يشب طفلى وفى قلبه غصة ما، تخليت عن عادتى الجميلة.. كيف يمكننى أن أقف حاجزاً صلباً بينه وبين رغبات صغيرة طفولية ومشروعة، هذا الكم الهائل من المعلبات المستوردة، وقطعة ليست كبيرة من الشيكولاته ثمنها جنيه واحد لاغير !! وعلب جميلة وأنواع خيالية من المغريات، وعلى أنا أن أدفع أو أعظ وبما أننى أكره كليهما.. واحدة رغم أنفى والأخرى لأن السادة يعظوننا كثيراً.. حرمت الولد ذلك المشوار اليومى..

ويوم بدأت ذلك قلت عن المدينة أنت كريهة، وأنا أكرهك.. الآن أقولها بصدق ليس من أجل أطفالى، فأطفالى على أية حال يعيشون ويستمتعون أحياناً، ولكن يلح على قول مراسل أميركى عاش فى مدينتنا أسبوعين، ولم أكن قد قصصت له شيئا عن المعادلة البريئة عن الناس والوطن.

قال : « إن الثراء فى بلادكم عمل غير أخلاقى بالمرة.. كيف تستطيعون أن تناموا وفى مدينتكم هذا القدر من البؤس.. من الفقر والإحباط والألم.. من القذارة والثراء.. الثراء باختصار عمل قذر ». قلت لنفسى آه لو

سمعوه لتعرض للطرد من بلادنا لأنه يهدد السلام الاجتماعى ونشأت أزمة دبلوماسية بيننا وبين أمريكا وغضبت منا إسرائيل وتشبثت بالبقاء فى سيناء والجولان والضفة.. وأرض أخرى تنوى احتلالها فى المستقبل وتطلق عليها أسماء عبرية.

أحمد الله أن إسرائيل لم تحتل مدينتنا حتى الآن ولم تطلق عليها إسماً عبرياً.. ولكن مدينتنا النظيفة من الاحتلال قد لاتجد من يدافع عنها، لأن المدافعين البواسل الفقراء إستهلكوا فى الطوابير الطويلة تحت الشمس الحارقة، حيث ينقضى الوقت وتتبدد الكرامة وتنبثق حكمة الصبر والرضا والإستكانة لتتشكل فى مواعظ للأولاد.. وتتغير السحنة مع الوقت، الهزال والمرارة وفقدان الثقة ومقدرة التحايل على الحياة.. تعبنا وشاخت نفوس كثيرة، « مصر اللى طالعة من أكتوبر تخش سوق العصر ».. نعم ذلك الشاعر الأبنودى له حساسية غريبة. آه لقد نسيت حقاً.. سيناء محتلة فقط ومدينتنا وكل المدن الأخرى التى بها أسواق ليست محتلة.

هذا كذب فبلادنا فعلاً محتلة، محتلة بفلوس غريبة كريهة لأنها بطالة، تطبعها الحكومة فى مطابعها لتسهل المضاربة فى الأرض التى تبنى عليها عمارات لانستطيع أن نسكنها، وتستورد بضائع لانستطيع أن نشتريها. وتقف العمارات وتكبر وتستطيل ليفرشها أصحابها ليستحوذ عليها رجال معممون جاءوا خصيصا ليسكنوها وتقول لنا العمارات وأصحابها وسكانها أنتم تافهون لاقيمة لكم، وتقول لنا البضائع التى ليست لنا، أنتم عاجزون لاتستطيعون أن تطعموا أولادكم كما ينبغى، ربما ليست هذه بلادنا فمرحى بالسماسرة والمقاولين والمضاربين والوكلاء وتجار الجملة.

« كان عبد الناصر رحمه الله قد وعد الشعب، بتأميم تجارة الجملة والعياذ بالله ولكنه مات قبل أن يفى بوعده.. قاتل الله الموت الفاجع المبكر.. » فهذا إذن زمانهم – علينا أن نعرف – زمن الشقق المفروشة الغامضة، والأموال البطالة التى تأتى من لاشئ.. والشعب المنتظر المتعب.. والناس الذين يراهنون على متاعبه المتزايدة ليفعلوا ماشاءوا.

بإسم السلام أحياناً والرخاء المنتظر أحياناً أخرى، تزف لنا بشراه أجهزة إعلام سوداء وملونة.. تحاصرنا لغتها الكاذبة ولاتقوى لغتنا الفوارة على التعبير، إذ تتلصص عليها القوانين والمخاوف. فاللغة الغاضبة لاتقوى على النهوض.. يتوارى الشعراء والفنانون الذين يحملون نارها وينقدون الزمن ويلعنون السوق.. أتأمل «هاملت» أمير الدنمارك الشكسبيرى، الذى رأى الزمن معوجاً وأتى هو ليقومه فشرع سيفه.. آه كم جاءت من بعده أزمنة معوجة كثيرة، وفاحت ريح العفن فى ممالك غير الدنمارك لتسد الأنوف وتعمى العيون وتؤلم الناس، ومات الأطفال من الأوبئة والمجاعات المعلنة والخفية، الحاسمة والبطيئة، وشاخت حضارات.. وتشبثت الملوك بعروش متهاوية.. وأفسدوا فى الأرض وباعوا كل شئ فى الأسواق، الكرامة والمثلجات، وأشرعت سيوف واقتحم الحلبة ثوار وشعراء وسرت الفوضى فى أبدان هذه الممالك المهترئة.. يقولون إن الفوضى تصنع لنفسها قانوناً.. حسن.. علينا أن نستخرج إذن من زماننا هذا القانون.. ندرس عناصره بهدوء.. بهدوء كامل. فلابد أن الذين يكذبون على الشعب كل يوم يتحصنون بنوع خاص من البرودة والقسوة، نوع مضمون من الفساد يجعل قانون الفوضى ساريا كالسيف، وحاسما بدرجة تبقى كل شئ هادئاً.. فيا نساء ويارجال الوطن.. إما أن تغضبوا أو فلتموتوا.. انفجروا أو موتوا.

ملحوظة : الشاعر الذى قال ذلك رحل أيضا عن الوطن.

وثيقة رقم (١١)

باسم الشعب

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية

بالجلسة المنعقدة علناً بسراى المحكمة فى يوم الأربعاء الموافق ١٩٧٨/٨/٢.

برئاسة السيد المستشار/ **أنور عبد الفتاح أبو سحلى** رئيس المحكمة

وبحضور السيد / **أنور العاصى** وكيل أول نيابة أمن الدولة عليا

وبحضور السيد / **عبد الرحمن عبد السميع** أمين السر

تقدمت القضية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٧٨ « أمن الدولة صحافة » بالبلاغ المقدم من مباحث أمن الدولة

ضد

السيد الأستاذ/ **لطفى واكد** « بصفته رئيس تحرير جريدة الأهالى »

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة الشفوية وأقوال المتهم.

حيث إن الوقائع تتحصل فيما أثبته العقيد/ **عبد الرؤوف صالح** الضابط بمباحث أمن الدولة فى محضره المؤرخ ١/ ٨/ ١٩٧٨ فى الساعة ٩،٣٠ مساء من أنه تم طبع جريدة «الأهالى» العدد الثالث والعشرين المقرر توزيعه بتاريخ ٢ /٨ /١٩٧٨ وأنه وبعد انتهاء عملية طبع وخروج أعداد الجريدة إلى سيارات التوزيع علم من أحد مصادره أنها تتضمن موضوعات تحض على الإثارة وإحداث البلبلة بين صفوف الرأى العام وتثير مشاعر السخط والحقد الطبقى فى نفوس الجماهير وأشار فى محضره إلى بعض هذه الموضوعات وانتهى فى محضره إلى أنه بناء على ماتقدم قام بضبط الأعداد المذكورة من الجريدة والتحفظ عليها وعرض الأمر على السيد/ رئيس نيابة أمن الدولة.

وحيث أنه بعرض الأمر على السيد الأستاذ/ **مصطفى طاهر** رئيس نيابة أمن الدولة العليا فى الساعة ١٠ مساء يوم ١/ ٨/ ١٩٧٨ أصدر قراره بتأييد أمر الضبط وبعرض المحضر والجريدة على السيد المستشار رئيس محكمة القاهرة الابتدائية وبإعلان المتهم رئيس التحرير المسئول للحضور أمامه.

وحيث أنه بجلسة اليوم قدمت النيابة العامة محضر ضبط الواقعة وعدد الجريدة المضبوطة وإعلان المتهم الأستاذ/ **لطفى واكد** رئيس تحرير الجريدة.

وحيث إن المتهم رئيس التحرير حضر بجلسة اليوم ومعه محاميه كما هو ثابت بمحضر الجلسة وحيث أن النيابة العامة طلبت فى مرافعتها تأييد أمر الضبط تأسيساً على أن ماتضمنه العدد المضبوط من موضوعات ومقالات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام على التفصيل الوارد فى محضر الجلسة.

وحيث إن المتهم والدفاع الحاضر معه طلبا إلغاء أمر الضبط والإفراج عن العدد المضبوط تأسيساً على أن

ماتضمنه العدد المضبوط من موضوعات ومقالات إنما يمثل وجهة نظر حزب التجمع الذى تنطق الجريدة بلسانه، وأنه ليس فى هذه الموضوعات والمقالات المثير أو المغرض أو الكاذب من الأخبار والأنباء التى من شأنها تكدير الأمن العام.

وحيث أنه بمطالعة عدد جريدة «الأهالى» المضبوط تبين للهيئة أنه يتضمن العديد من المقالات والموضوعات المضللة والمغرضة والمثيرة التى من شأنها تكدير الأمن العام وذلك على التفصيل الآتى : -

أولاً : أن المقال المنشور بالصفحتين الثالثة والرابعة تحت عنوان « **مامصير مبادرة السادات بعد أن قطعت اسرائيل بأن الأمن يعنى « الأرض »..** » وأن هذا المقال يتضمن التشكيك فى سلامة موقف رئيس الجمهورية بالمبادرة.. إن الذين يثيرون هذا التشكيك يتناسون أين كانت مصر وشعب مصر وكيف أصبحوا... لقد تسلم الرئيس/ **أنور السادات** مقاليد الحكم فى مصر تركة مثقلة بالديون والآثام التى لم تشهد لها البلاد مثيلاً :

١ - فهناك على ضفة القناة وبإمتداد سيناء أغنى أرض مصر ثروة وبركة ففيها الوادى المقدس حيث كلم الله موسى تكليماً.. هناك على هذه الضفة وبإمتداد الصحراء إستعمار إسرئيلى بغيض هو الأول من نوعه إذ إقتطع الأرض إستلبها لنفسه يريد أن يضمها إلى حدوده.

٢ - وهنا فى الداخل إستعمار من نوع جديد يكمن فى العدد الهائل من الخبراء الروس الذين إحتلوا بمطاراتهم الحربية الخاصة وموانيهم البحرية أهم المواقع الحساسة فى البلاد من أسوان الى مرسى مطورح الى الأسكندرية والقاهرة يفرضون على مستعمراتهم هذه ستاراً حديدياً يمنعون من دخولها حتى وزير الحربية المصرى.

٣ - وبين هذين الإستعمارين يعيش شعب مصر فريسة الخوف والفزع يعيش نهاره خائفاً من نظام جعل الأخ يتجسس على أخيه ويعيش ليله قلقاً من زائر الفجر وينطق بالكلمة همساً لأن للحائط آذاناً كما أفهموه، وإذا تجرأ شخص وأبدى الرأى مخالفاً فى أدب وحياء فالسجون والمعتقلات قد إمتلأت بأصحاب الرأى وتقول هل من مزيد.

٤ - ومن الناحية الاقتصادية ديون إستغرقت كل ثروات البلاد أفراداً وجماعات، ديون لم تستفد منها البلاد شيئاً، وإقتصاد يعيش يوماً بيوم كما يعيش عابر السبيل.

تسلم **أنور السادات** هذه التركة وكان فى إمكانه أن يبقى فى الحكم ماشاء له الله أن يبقى لايحرك ساكناً ولا يبذل جهداً وماعليه الا أن يطلق الشعارات « **لاصوت يعلو على صوت المعركة** » وتحت هذا الشعار تظل المعتقلات والسجون مليئة بأعداء النظام وتظل الحرسات سيفاً معلقاً على رقاب من يفكرون بإبداء الرأى مخالفاً للنظام.

ولكن **أنور السادات** آثر أن يكون صادقاً مع نفسه صادقاً مع طبيعته فحمل كعادته روحه على كفه وخرج يواجه أخطار الداخل والخارج لينقذ أمته وشعبه وكان نداء« بسم الله والله أكبر » وإنتصر فى كل المواقع إنتصاراً يشبه المعجزات لأنه آمن بربه وآمن بشعبه والله تعالى يقول :

« وكان حقاً علينا نصر المؤمنين »... ففى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أزاح مراكز القوى فأزاح عن شعب مصر كابوس الخوف والفزع... وفى عام ١٩٧٢ أزال الاستعمار الروسى فأعاد إلى نفوس شعب مصر الثقة والاطمئنان... وفى أكتوبر سنة ١٩٧٣ كانت قمة المعجزات بالعبور الرائع الذى حقق به جيش مصر أروع أنواع البطولة والإيمان.

وهكذا حقق الرجل فى سنوات قليلة ماكان خيالاً يطوف بالرؤوس وأملاً يتردد فى النفوس وأعاد إلى شعب مصر كرامته وعزته بعد أن أعاد له حريته باغلاق المعتقلات والغاء الحراسات وكل ماهو استثنائى من الإجراءات.

إن القضاء إذ يسجل **لأنور السادات** ذلك لايسجله من باب المجاملة لرجل فى موقع السلطة بل يسجله

لأنه في الواقع سجله التاريخ ولأنه الحق الذى لم ينكره حتى الحاقدون ومهمة القضاء الأساسية إعطاء الحقوق لأصحابها.

فإذا ماجاء كاذب يكتب اليوم ليشكك فى سلامة موقف الرجل الذى هذا شأنه وذلك تاريخه ومن منطلق الإيمان والإخلاص دائما مواقفه كان هذا الكاذب مغرضاً فيما يكتب مثيراً فيما يقول ومن شأن كتابته وقوله هذا تكدير الأمن العام.

ثانياً : إن المقال المنشور فى الصفحة الأخيرة من العدد المضبوط تحت عنوان « **يوميات مواطنة فى السوق** » بقلم (فريدة عبد الرازق)، هذا المقال بما حواه من عبارات تثير الحقد بين الطبقات يصل إلى قمة الإثارة والفتنة حين يطالب فى الختام بوجوب سريان قانون الفوضى وحين ينادى نساء ورجال الوطن بالإنفجار، وهذا المقال بهذه الصورة تتوفر بشأنه الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ١٠٢ مكرر، ١٩٨ عقوبات.

ثالثاً : إن المقالين المنشورين بالصفحة الثانية من العدد المضبوط تحت عنوان « فى المؤتمر السادس لوزارة خارجية دول عدم الانحياز »، « البعض يسمونها قومية » يتضمنان دفاعاً حاراً من الجريدة عن دولتين هما الاتحاد السوفيتى وكوبا بالنسبة لتدخلهما العسكرى فى أفريقيا، ولاشك أن الدفاع عن هاتين الدولتين فى الوقت الذى ثبت فيه تدخلهما عسكرياً بجانب إثيوبيا لإبادة الثوار العرب الصوماليين فى أوجادين وإبادة المسلمين فى أريتريا.. إن الدفاع عن هاتين الدولتين يعتبر تحدياً للشعور العربى والشعور الاسلامى يثير النفوس ويؤدى إلى تكدير الأمن العام ويدعو إلى التساؤل لمصلحة من هذا الدفاع.

إن جريدة الأهالى فى عددها المضبوط بهذا المسلك المشين مستهينة بمشاعر المجتمع العربى والاسلامى منادية بالحقد والفتنة والإثارة، متطاولة على أقدار الرجال متحدية بذلك مشاعر الرأى العام وتكون مخالفة للقانون مرتكبة لجريمة إذاعة أخبار وبيانات كاذبة ومغرضة ومثيرة من شأنها تكدير الأمن العام بطريق النشر فى الصحف مما يتعين معه إعمالاً لنص المادتين ١٠٢ مكرر، ١٩٨ عقوبات التقرير بتأييد أمر ضبط العدد المشار إليه.

فلهــــذه الأســـــباب

قررت الهيئة تأييد أمر ضبط العدد رقم ٢٣ من جريدة الأهالى الصادرة بتاريخ ٢/ ٨/ ٢٩٧٨.

المستشار
رئيس المحكمة

وثيقة رقم (١٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المستشار/ النائب العام « دار القضاء العالى » القاهرة

منذ الساعة الثامنة مساء الثلاثاء ٨ أغسطس وأنا متواجد بدار التعاون للطبع والنشر حيث منع رجال مباحث أمن الدولة العدد رقم ٢٤ من جريدة « **الأهالى** » من الصدور. حاولنا الاتصال بسيادتكم أو بأحد رجال النيابة فلم نفلح.

أخبرنا العقيد **محمد العدلى** بمباحث أمن الدولة أن العدد قد تم التحفظ عليه من قبل النيابة وسيعرض الأمر على المحكمة فى الصباح. توجهنا إلى محكمة القاهرة صباح اليوم فعلمنا أن الأمر غير معروض عليها.

تم الاتصال بالسيد/ **مصطفى طاهر** رئيس نيابة أمن الدولة فأفادنا بأن أمر التحفظ لم يعرض على النيابة العامة ومن ثم لم يصدر أمر النيابة بالتحفظ وبعودتنا إلى المطبعة فوجئنا بأن رجال مباحث أمن الدولة يقولون إن الأوامر لديهم بمصادرة العدد ومازال التحفظ قائماً دون أى سند قانونى.

نرجو التدخل وإجراء التحقيق.

لطفى واكد
رئيس تحرير الأهالى
١ش كريم الدولة – قصر النيل

السيد المستشار/ رئيس محكمة القاهرة الابتدائية

بعـــد التحـــية

يتشرف **لطفى واكد** رئيس تحرير جريدة « الأهالى » بعرض الآتى : –

بتاريخ ٨/ ٨/ ١٩٧٨ أصدررجال الضبطية القضائية أمرا بضبط العدد رقم ٢٤ من جريدة « الأهالى » ويمنع تسليم النسخ المضبوطة منه ووقف طبع باقى النسخ.

ولما كان هذا الأمر قد صدر على خلاف أحكام المادة ٤٨ من الدستور والمادة ١٩٨ من قانون العقوبات ولما كانت المادة ١٩٨ من قانون العقوبات تجيز للطالب أن يرفع الأمر إلى السيد/ رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه فى ظرف ساعتين من وقت الضبط.

لـــــــــــــــذلـــــــــــك

فالمرجو تحديد موعد لنظر هذا الطلب اليوم مع التصريح بتقصير مواعيد الإعلان حتى يمكن إعلان الخصوم للحضور فى الموعد المحدد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الطالب

تحريراً فى ١٠/ ٨/ ١٩٧٨

إنه فى يوم
بناء على طلب السيد/ **لطفى واكد** بصفته رئيساً لتحرير جريدة « **الأهالى** » ومحله المختار مكتب الأستاذ/ **أحمد نبيل الهلالى** ٥ شارع محمد صدقى باب اللوق.
أنا المحضر بمحكمة قد انتقلت وأعلنت كل من :
١ - السيد/ وزير الداخلية ويعلن بإدارة قضايا الحكومة بمبنى مجمع التحرير
مخاطباً مع
٢ - السيد/ الأستاذ رئيس نيابة أمن الدولة ويعلن بمقر النيابة بشارع زكى بالقاهرة
مخاطباً مع
٣ - السيد رئيس مجلس إدارة دار التعاون للطبع والنشر ويعلن بمركز الدار الرئيسى ٦ شارع عبد القادر حمزة - جاردن سيتى
مخاطباً مع

وأعلنتهم بالآتى:

أثناء طبع العدد ٢٤ من جريدة « الأهالى » بمطابع دار التعاون للطبع والنشر فوجئ الطالب بقيام رجال مباحث أمن الدولة بضبط العدد والتحفظ على النسخ المطبوعة للطالب.

وفى الساعة الثانية صباحاً أخطر العقيد **محمد العدلى** بمباحث أمن الدولة الطالب أن نيابة أمن الدولة قد أقرت الضبط وأن الأمر سيعرض على السيد/ المستشار رئيس المحكمة الابتدائية بمحكمة جنوب القاهرة صباح اليوم التالى الأربعاء ٩/ ٨/ ١٩٧٨. وحيث أن الطالب قد توجه إلى المحكمة فى الموعد المحدد وفوجئ بأن أمر الضبط لم يطرح على القضاء. كما أنه استفسر من السيد الأستاذ رئيس نيابة أمن الدولة الذى أفاد بأن نيابة أمن الدولة لم تصدر أى قرار بإقرار أمر الضبط. وحيث توجه الطالب بعد ذلك إلى الدار المعلن إليها الثالثة لاستلام الجريدة فوجئ بالرائد/ **حمدى عبد الكريم** من مباحث أمن الدولة وهو يخطره بأن الضبط مازال قائماً. وقد أيد ذلك القول أيضاً العميد/ **شوقى المنيسى** بمباحث أمن الدولة. ولما كان هذا الإجراء ينطوى على إنتهاك صارخ للدستور ومخالفة صريحة للقانون للأسباب الآتية : -

١ - أن هذا الإجراء صورة من صور المصادرة الإدارية للصحف الأمر الذى يحظره الدستور صراحة فى المادة ٤٨ التى تقضى بمنع شتى صور المصادرة الادارية للصحف إذ تقول :

« حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور».

٢ - إن الاجراء الذى اتخذه رجال المباحث العامة ينطوى على مخالفة صريحة لأحكام المادة ١٩٨ من قانون العقوبات ذلك أن المادة سالفة الذكر توجب على من يباشر الضبط أن يبلغ النيابة العمومية فوراً، فإذا أقرته فعليها أن ترفع الأمر إلى رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه فى ظرف ساعتين من وقت الضبط إذا كان المضبوط صحيفة يومية أو أسبوعية. ويصدر رئيس المحكمة قراره فى الحال بتأييد أمر الضبط أو بإلغائه والإفراج عن الأشياء المضبوطة.

ولم يحدث أن أقرت النيابة العمومية إجراء ضبط العدد رقم ٢٤ من جريدة « الأهالى » مما يفقد هذا الإجراء شرعيته وسنده القانونى ولما كانت المادة ١٩٨ من قانون العقوبات تجيز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر لرئيس المحكمة بعريضة فى نفس المواعيد المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة.

ولما كان مؤدى ضبط النص هو أن يكون من حق الطالب أن يرفع أمر ضبط العدد ٢٤ من جريدة «الأهالى» إلى السيد/ رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ظرف ساعتين من وقت الضبط باعتبار أن المضبوط

صحيفة وحيث أن الطالب يطلب لكل ماتقدم صدور قرار بالغاء أمر الضبط الصادر من السيد/ المعلن إليه الأول والإفراج عن العدد ٢٤ من جريدة الأهالى.

بنـــاء عليـــــه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت فى تاريخه أعلاه وأعلنت كل من المعلن إليهم بصورة من هذا وكلفتهم بالحضور أمام السيد المستشار رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بسراى المحكمة بميدان أحمد ماهر الساعة يوم الموافق

لسماعهم القرار بإلغاء أمر الضبط العدد (٢٤) من جريدة « الأهالى » والإفراج عنه فوراً مع كافة مايترتب على ذلك من آثار ومع إلزام المعلن إليه الأول بالمصروفات ومع حفظ كافة حقوق الطالب بصفته فى التعويضات.

وثيقة رقم (١٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتهم وسماع المرافعة الشفوية حيث إن الوقائع تتحصل فيما أثبته العقيد عبد الرؤوف صالح الضابط بمباحث أمن الدولة فى المحضر المؤرخ ٩/ ٨/ ١٩٧٨ من أنه تبين لإدرة المطبعة التى تقوم بطبع جريدة « الأهالى » أن بعض الموضوعات والمقالات الواردة بها تتضمن فى موضوعاتها وعناوينها مايهدد السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية ويؤدى إلى الإثارة فقد أوقفت المطبعة المذكورة إستكمال الطبع وأبلغت مباحث أمن الدولة التى تبين لها من مطالعة العدد الجارى طبعه وهو العدد ٢٤ المقرر صدوره فى ٩/ ٨/ ١٩٧٨ أنه يحوى كثيراً من الموضوعات المثيرة والتى تدخل تحت طائلة قوانين العقوبات وأشار الحاضر إلى بعض هذه الموضوعات والمقالات التى رأى على أساس ورودها بالعدد المذكور وتلافياً للآثار الضارة من تداولها القيام بضبط العدد المشار إليه وعرض الأمر على السيد رئيس نيابة أمن الدولة.

وحيث يعرض الأمر على السيد رئيس نيابة أمن الدولة العليا الأستاذ/ مصطفى طاهر أمر بتاريخ ٧٨/٨/١٠ بتأييد أمر الضبط ويعرض الأمر على السيد المستشار رئيس المحكمة بعد إخطار رئيس تحرير الجريدة وحيث أنه بجلسة اليوم حيث عرضت النيابة العامة أمر الضبط على السيد المستشار رئيس المحكمة طلبت النيابة العامة تأييد أمر الضبط إستناداً إلى أن العدد موضوع الضبط من جريدة «الأهالى» يخضع لنصوص المادتين ١٠٢ مكرر، ١٩٨ عقوبات. وحيث إن رئيس التحرير المتهم والدفاع الحاضر معه دفع ببطلان إجراءات ضبط العدد ٢٤ من جريدة الأهالى تأسيساً على عدم مراعاة الإجراءات التى نصت عليها المادة ١٩٨ عقوبات بما تضمنته من مواقيت للضبط والتبليغ للنيابة العامة والعرض على السيد رئيس المحكمة وإعمالاً لنص المادة ٣٣١ إجراءات جنائية وبالنسبة للموضوع نفى الدفاع أن يكون العدد المضبوط متضمناً الموضوعات والمقالات مايكون الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ١٠٢ مكرر، ١٩٨ عقوبات وحيث أن النيابة العامة ردت على الدفع بالبطلان بأن نص المادة ١٩٨ عقوبات لم يرتب البطلان على عدم مراعاة المواقيت المنصوص عليها فيها وأصر الدفاع على طلباته بالغاء أمر الضبط والافراج عن العدد المضبوط وحيث أنه عن الدفع بالبطلان الذى أثاره الدفاع عن المتهم فانه وان كانت المادة ١٩٨ عقوبات نصت على مواعيد لإبلاغ النيابة العامة ولرفع الأمر الى رئيس المحكمة الا أنه كما يبين من ظاهر النص أن لم يرتب البطلان على مراعاة هذه المواعيد أما التمسك بنص المادة ٣٣١ من قانون الإجراءات بإعتبار أن هذه المواعيد متعلقة بإجراء جوهرى فان البحث فى ذلك أمر موضوعى يخرج عن إختصاص هذه الهيئة ومن ثم يكون الدفع فى ظاهره على غير سند من القانون متعيناً رفضه. وحيث أنه بالنسبة لما تضمنه العدد المضبوط من جريدة « الأهالى » من موضوعات ومقالات فترى

المحكمة : -

أولاً :

- أن عدد الجريدة المضبوط فى عديد من مقالاته السياسية يسعى كما يبين من مطالعتها إلى إثارة الفتنة لا الطائفية وحدها بل الفتنة على كل المستويات متناسياً أن ماتمر به البلاد من ظروف سياسية خارجية وداخلية تتطلب جمع الصف وتوحيد الكلمة حتى تمر البلاد من أقسى محنة مرت فى تاريخها القديم والحديث محنة لادخل للنظام الحاضر فى وجودها ليكون مسئولاً وأنه وإن كان توحيد الكلمة لايتطلب بالضرورة توحيد الرأى فإختلاف الرأى قد يكون مفيداً إلا أن توحيد الكلمة يتطلب ولاشك وأد الفتنة لأن الفتنة فساد فى الأرض يهلك الحرث والنسل والله لايحب الفساد.

ثانياً :

- أن عدد الجريدة فى بابه (القانون الفريد فى المصطلح الدبلوماسى الجديد) مازال يتصدى للدفاع بإسلوبه الخاص عن حلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفيتى مع ماهو ثابت من موقف الاتحاد السوفيتى وحلفائه من إخواننا العرب فى أوجادين وإخواننا المسلمين فى اريتيريا ذلك الموقف الذى وصل إلى حد التدعيم السياسى والعسكرى بالجنود والعتاد والخبراء لإبادة العرب الصوماليين فى أوجادين ولإبادة المسلمين فى اريتيريا.

ثالثاً :

- عدد الجريدة لم يكتف بإثارة الفتنة بين البشر بمقالات السياسة بل تطاول إلى حد التصدى لتفسير القرآن الكريم على هوى الحزب الذى تنطق الجريدة باسمه وذلك فى موضوع بعنوان الإسلام الدرجات والطبقات بقلم د. محمد عمارة فقد تصدى الكاتب لتفسير آيات القرآن الكريم وفق هوى الحزب الذى تنطق بإسمه الجريدة وهذا خطر بالغ لا ينهى عنه القانون الوضعى فحسب بل نهى الله تعالى عنه فى قوله جل شأنه : « فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون » (صدق الله العظيم)

حيث إنه من كل ماتقدم أن عدد جريدة « الأهالى » محل الضبط قد حوى من المقالات والموضوعات مما يصرخ بالفتنة والإثارة ومايتحدى الشعور العربى والمسلمين ومايتطاول حتى إلى المقام الأسمى مقام القرآن الكريم بتفسيره وفق هواه : فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً.

وحيث إنه لما كان من شأن هذه المقالات والموضوعات الكاذبة المثيرة المغرضة تكدير الأمن العام فإنه وإعمالاً لنص المادتين ١٠٢ مكرر، ١٩٨ عقوبات يتعين تأييد أمر الضبط للعدد المضبوط من جريدة « الأهالى ».

فلهـــــذه الأســـــباب

قررت الهيئة تأييد أمر الضبط للعدد ٢٤ من جريدة الأهالى الصدرة فى ٩/ ٨/ ١٩٧٨

رئيس المحكمة

وثيقة رقم (١٤)

فتح المحضر بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٧٨ الساعة ١٠.٢٠

بمعرفتنا نحن العقيد عبد الرؤوف صالح الضابط بمباحث أمن الدولة – القاهرة.

أثبت الآتـــــى

إستمراراً لأسلوب جريدة «الأهالى» المعبرة عن حزب التجمع فى إثارة المواطنين بالترويج للدعايات التى تهدد الأمن القومى والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية وذلك من خلال موضوعاتها ومقالاتها ورسومها الكاريكاتيرية فقد علمنا من أحد مصادرنا بعد أن تم طبع العدد الخامس والعشرين من الجريدة المقرر توزيعه صباح باكر الأربعاء ١٦ الجارى وخروج أعداد منه إلى سيارات التوزيع أنها تتضمن موضوعات من شأن نشرها إثارة الرأى العام وإحداث بلبلة فكرية بين أوساط الجماهير ومن بينها : –

– تصدرت الصفحة الأولى داخل برواز « كلمة الأهالى » تحت عنوان « دفاعاً عن الشريعة والديمقراطية » إنتقدت فيها ماجاء بخطاب السيد الرئيس محمد أنور السادات أمام أعضاء اللجنة التأسيسية المؤقتة للحزب الوطنى الديمقراطى وشككت فى المناخ الديمقراطى السائد فى البلاد حالياً وأوردت فى نفس الصفحة تحت عناوين رئيسية بارزة أخباراً عن تعديل وزارى شامل حددت موعده بعد عيد الفطر المبارك.

– نشرت فى الصفحة الثالثة رد حزب التجمع على ورقة الاشتراكية الديمقراطية المقدمة من الدكتور صوفى أبو طالب وأساتذة الجامعات ويتهم الرد ماجاء بالورقة على أنه خروج على المنهج العلمى بما إشتملت عليه من أخطاء وتناقضات ومواقف وأحكام غير سليمة وهو مايكفى ـ كما جاء فى الرد ـ لإستبعادها تماما من دائرة أى حوار وطنى بناء. وأعلن الحزب فى رده رفضه القاطع لمثل هذه المحاولات التى تفرض على البلاد ممارسات شمولية وتكرس الرأى الواحد وتنفى الرأى الآخر وتستبعده. والرد بهذه الصورة يشكك فى سلامة الاتجاه الديمقراطى الصحيح الذى ينتهجه النظام فى الوقت الحاضر والذى إجتمعت كافة الأحزاب على إحترامه. بل أكثر من ذلك فإن حزب التجمع برده المشار إليه يلوى الحقائق بهدف بلبلة أفكار الرأى العام والتشكيك فى كل ماتقدم عليه القيادة السياسية من خطوات بناءة فقد ذكر الرد مانصه « .. هذا بالإضافة الى أن الحوار كان يجرى فى ظل قانون الجبهة الداخلية رقم ٣٣ لسنة ٧٨ وهو قانون يخالف الدستور الدائم ويمس حرية المواطن فى عقيدته ورأيه ويفتح الباب واسعاً للعزل السياسى ورجعية التشريعات العقابية والمحاكم الخاصة وكلها مخاطر تهدد بل تهدم امكانية قيام حوار ديمقراطى».

– تحت عنوان « المدعى الإشتراكى يحقق مع حسين فهمى » كتبت الجريدة فى صفحتها الخامسة خبر التحقيق معه وأوجزت بعض مادار بهذا التحقيق وجاء على لسان السيد/ حسين فهمى فى بعض دفاعه الذى قيل أنه أبداه فى التحقيق أن صدور القانون ٣٣ لسنة ٧٨ الخاص بحماية الجبهة الداخلية رغم قصوره دستورياً بل ومخالفته للدستور وكذلك تعثر المباحثات السلمية مع العدو الصهيونى بمثابة شهادة

لصدق ماأبداه الحزب حول السياسة.

- وتحت عنوان « الإتحاد الدولى للصحفيين يدافع عن صحفىّ مصر » إدعت الجريدة فى صفحتها الأولى أن التحقيقات التى جرت مع بعض الصحفيين المصريين ماهى إلا إجراءات استثنائية، الأمر الذى يشكك فى كل إجراء قانونى وقضائى يتخذه النظام ضد العناصر التى تسئ إلى مصر.
- فى الصفحة الأولى أيضاً نجد خبراً داخل برواز وعناوين عريضة عن قيام محكمة القاهرة بتأجيل دعوى تعطيل «الأهالى» – «والأهالى» ترفع دعوى مخاصمة ضد السيد المستشار **أنور أبو سحلى**.
- رسماً كاريكاتيرياً فى الصفحة الخامسة تحت عنوان « هذا الحزب أحبه » يتضمن تهكما خارجاً على حزب مصر وأعضائه ويتضمن إسقاطاً على الحزب الجديد « **الوطنى الديمقراطى** » دون إشارة صريحة إلى الاسم مدعياً أنه يقود الناس كرهاً عنهم.
- فى الصفحة السادسة تحت عنوان بارز « وجهة نظر حول مستقبل الديمقراطية » نشرت الجريدة لمواطن يدعى **عبد الرحمن خليل** من الأسكندرية أن حزب مصر فشل فشلاً زريعاً لأنه لم يكن سوى الإتحاد الاشتراكى موديل ٧٦ وأن الطريق الوحيد أمام الحزب الوطنى الديمقراطى هو أن تتخلى قياداته عن فكرة إحتكار الوطنية التى تبرر لها الفتك بالقوى السياسية الأخرى متهمة إياها إما بالإلحاد والعمالة وإما بالرجعية ودعا الكاتب القيادات للبدء فى صفحة جديدة مع القوى السياسية « الحقيقية » والموجودة فعلاً فى مجتمعنا – على حد تعبيره – وهم **الإخوان المسلمون – الوفد – الناصريون – الشيوعيون – الماركسيون** وفى هذه الكلمة دعوة صريحة لتكوين حزب شيوعى ودعوة طائفية تخالف مفهوم ومبدأ الوحدة الوطنية.
- وكتبت الجريدة بقلم « دبوس » فى صفحتها الأخيرة عاموداً يتضمن تهكماً واضحاً على سياسة مصر الخارجية التى تقف بالمرصاد لتغلغل النفوذ السوفيتى ومحاولة بسط سيطرته بمعاونة الكوبيين فى أفريقيا ويتناول المقال الدكتور **بطرس غالى** وزير الدولة للشئون الخرجية بالتجريح بسبب موقفه المعروف من التدخل السوفيتى الكوبى فى أفريقيا.
- وفى الصفحة الرابعة نشرت الجريدة خبراً حول قيام الأستاذ **عبد الحليم رمضان** المحامى برفع دعوى أمام مجلس الدولة يطالب فيها بوقف تنفيذ وإلغاء مايدعى أنه قرار الحكومة المصرية بدفن النفايات الذرية بالصحراء وإدعى أن مصادرة أعداد جريدة «**الأهالى**» السابقة والتى تضمنت هذا الخبر لهو تأكيد على صحته.
- كاريكاتير فى الصفحة الأولى يتهكم بصورة مجرحة لحزب مصر العربى الاشتراكى.
- وفى الناحية الدينية نجد إستمراراً وإصراراً من الجريدة على تفسير كل مايتعلق بالدين حسب أهواء القائمين عليها وعلى سبيل المثال فقد فسر الدكتور **محمد عمارة** « الشريعة الاسلامية فى الصفحة الأخيرة بأنها ماشرع الله وبالتالى فانه ليس لأحد أن يطالب بتطبيقها لأن الدين لايجوز المناقشة فيه أما الفقه الإسلامى فهذا إجتهاد الفقهاء ويتغير حسب الظروف ثم تحت عنوان « مصطلحات دينية » يفسر الدكتور **محمد أحمد خلف الله** المقصود بعبارة « ولى الأمر » فينقد القول بأن ولى الأمر فى العصر الحديث هو الحاكم ومعنى هذا التفسير أنه لاطاعة من المحكوم للحاكم الذى إنتخبه وفوضه ليكون حكماً عادلاً، وفى الصفحة الأخيرة نجد رسماً كاريكاتيرياً يمثل شحاذاً يمد يده إلى صاحب سيارة حيث يقول له الأخير « لما أنت عارف رمضان كريم ماتروح تشحت منه » وهذا الرسم يتضمن تهكماً على شهر معظم كرمه الله بنزول القرآن ولايصح أن يكون مجالاً للتهكم أو الفكاهة.
- تحت عنوان « لم ينفذ صبرنا بعد » دافعت الصحيفة عن اليسار وإتهمت الوطنية فى مصر حالياً بالعمالة للأمريكان.
- وفى الصفحة الخامسة نشرت خبراً يتضمن إثارة للعمال ووقيعة بينهم وبين رجال المباحث نشر تحت

عنوان « رئيس شركة أسمنت طره يستدعى المباحث لمواجهة العمال ».

وقد قمنا صونا للسلام الاجتماعى بضبط والتحفظ على أعداد الجريدة قبل توزيعها تفاديا وتلافيا للآثار الضارة على المصلحة العامة التى يمكن حدوثها فيما لو تم طرح العدد فى الأسواق وأقفل المحضر على ذلك عقب إثبات ماتقدم ويعرض على السيد رئيس نيابة أمن الدولة.

عقيـــــد

عرض على السيد رئيس نيابة أمن الدولة رجاء الموافقة على التحفظ ١٥/ ٨

فى ١٦/ ٨/ ٧٨ الساعة ١٢.٣٠ ص

عدلى حسين رئيس نيابة أمن الدولة العليا

بعد الاطلاع على عدد الجريدة المشار إليه والمؤشر عليه منا بالنظر

– نأمر بتأييد أمر الضبط ويعرض المحضر علي المستشار رئيس محكمة القاهرة الابتدائية فى الثامنة صباحاً للنظر طبقاً للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات ويخطر السيد رئيس التحرير بذلك.

رئيس النيابة

وثيقة رقم (١٥)

« بسم الله الرحمن الرحيم »

باسم الشعب

محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية

قـــــــرار

بالجلسة المنعقدة بقاعة السيد المستشار رئيس المحكمة فى يوم الأربعاء الموافق ١٦/ ٨/ ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار/ أنور أبو سحلى رئيس المحكمة

وبحضور السيـــــــد / إبراهيم الهندى وكيل أول نيابة أمن الدولة العليا

وبحضور السيـــــــد / عبد الرحمن عبد السميع أمين السر

تقدمت القضية رقم ٧١٦ سنة ١٩٧٨ أمن دولة عليا

المقامة من : مباحث أمن الدولة العليا

ضـــــــد

السيد الأستاذ/ لطفى واكد بصفته رئيس تحرير جريدة « الأهالى »

الهيئـــــــة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة الشفوية وأقوال المتهم حيث إن الوقائع تتحصل فيما أثبته السيد العقيد عبد الرؤوف صالح الضابط بمباحث أمن الدولة فرع القاهرة فى محضره المؤرخ ١٥/ ٨/ ١٩٧٨ الساعة ١١,٢٠ مساء من قيامه بضبط نسخ جريدة « الأهالى » العدد ٢٥ المحدد لصدوره تاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٧٨ لما تضمنه من مقالات وموضوعات مثيرة تضر بالمصلحة العامة وأشار المحضر إلى بعض هذه المقالات. وإذ قام السيد الضابط بعرض محضره على السيد الأستاذ عدلى حسين رئيس نيابة أمن الدولة العليا فى الساعة ١٢,٣٠ من صباح يوم ١٦/ ٨/ ١٩٧٨ أشر سيادته بتأييد أمر الضبط وبعرض المحضر على السيد المستشار رئيس محكمة القاهرة الابتدائية، وحيث إنه بعرض الطلب على الهيئة بجلسة اليوم قال الدفاع الحاضر مع المتهم رئيس تحرير الجريدة إنه يرد الهيئة ويطلب لذلك وقف الدعوة لحين الفصل فى طلب الرد وقدم المذكرة بأسباب رده.

وحيث أن النيابة العامة طلبت تأييد أمر الضبط وأشارت كما هو ثابت بمحضر الجلسة إلى المقالات والموضوعات التى ترى أن من شأنها الإثارة بما يكدر الأمن العام.

وحيث إنه عن طلب الرد فإن المستقر قانوناً وقضاء أن أسباب الرد المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ مرافعات إنما ترد على الأحكام وقرار رئيس المحكمة الذى يصدر طبقاً للمادة ١٩٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات ليس حكماً وإنما هو إجراء تحفظى يؤيد به رئيس المحكمة أمر ضبط الجريدة المخالفة أو يلغيه. اذ يستتبع ذلك الإجراء طبقاً للقانون أن تقوم النيابة العامة بالتحقيق فى الجريمة المسندة إلى المسئول عن النشر وتأمر برفع الدعوى الجنائية عليه أو بحفظها وبالتالى فلا ترد على هذا القرار أسباب عدم الصلاحية أو أسباب الرد، مثل ذلك مثل قرارات أعضاء النيابة العامة فى الدعوى الجنائية فانها لاتؤثر عليها أسباب عدم الصلاحية

أو أسباب الرد لأنها لاتعتبر أحكاماً فى الدعوى وذلك بصريح نص المادة ٢٤٨ فقرة ثانية من قانون الإجراءات الجنائية. وحيث إنه بالنسبة للموضوع فإنه تبين للهيئة أن جريدة «الأهالى» قد اتخذت خطاً فى أعدادها السابقة التى صدرت قرارات بتأييد أمر ضبطها وتابعت الجريدة هذا الخط فى عددها الأخير ألا وهو خط الأنباء والموضوعات والمقالات الكاذبة والمغرضة والمثيرة غير عابئة بمشاعر الرأى العام الدينى أو القومى واضعة نصب عينيها هدفاً واحداً هو الإثارة بكل الوسائل مهما كانت نتائج هذه الإثارة وخطرها على الأمن العام (وإذا قيل لهم لاتفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لايشعرون) صدق الله العظيم.

وحيث أنه لكل ماتقدم ترى الهيئة تأييد أمر ضبط العدد رقم ٢٥ من جريدة الأهالى الصادر فى ١٩٧٨/٨/١٦.

فلهذه الأسباب

قررت الهيئة تأييد أمر ضبط العدد رقم ٢٥ من جريدة « الأهالى » الصادر ١٦/ ٨/ ١٩٧٨.

رئيس المحكمة

وثيقة رقم (١٦)

« بسم الله الرحمن الرحيم »

باسم الشعب
محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية

بالجلسة المنعقدة بقاعة المستشار رئيس المحكمة فى يوم الأربعاء الموافق ٢٣/ ٨/ ١٩٧٨

برئاسة السيد المستشار/ أنور عبد الفتاح أبو سحلى	رئيس المحكمة
وبحضور السيـــــد / أنور العاصى	وكيل أول نيابة أمن الدولة العليا
وبحضور السيـــــد / عبد الرحمن عبد السميع	أمين الســر

تقدمت القضية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٨ « أمن دولة عليا » صحافة
المقامة من : مباحث أمن الدولة العليا.

ضـــــــد

السيد الأستاذ/ لطفى واكد
بصفته رئيس تحرير جريدة الأهالى

الهيئـــــــة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وأقوال النيابة والمتهم الحاضر

وحيث إن الوقائع تتحصل فيما أثبت العقيد عبد الرؤوف صالح الضابط بمباحث أمن الدولة ومحضره المؤرخ ٢٣/ ٨/ ١٩٧٨ لما تضمنه من قيامه بالتحفظ على العدد ٢٦ من جريدة « الأهالى » الصادر بتاديخ ٢٣/ ٨/ ١٩٧٨ لماتضمنه من مقالات وموضوعات مثيرة أشار إليها فى محضره وبعرض المحضر على السيد الأستاذ/ مصطفى طاهر رئيس نيابة أمن الدولة أيد أمر الضبط وأشر بعرض الأوراق على السيد المستشار رئيس محكمة القاهرة للنظر فى تأييد أمر الضبط.

وحيث إنه بعرض الأوراق علينا اليوم فى حضور نيابة أمن الدولة والمتهم رئيس تحرير جريدة «الأهالى» طلب المتهم والدفاع الحاضر معه رد الهيئة ووعد بتقديم مذكرة بطلب الرد ولم يقدمها حتى إنتهاء الجلسة وقرر الانسحاب.

وحيث أن النيابة طلبت تأييد أمر الضبط لما تضمنه العدد محل الضبط من مقالات وموضوعات تنطبق عليها المادة ١٠٢ مكرر عقوبات وأشارت النيابة الى هذه المقالات والموضوعات كما هو موضح بمحضر الجلسة.

وحيث أن الهيئة سبق أن أبدت فى قراراها السابق رأيها فى طلبات الرد ومن أنها لا ترد على قرارات الهيئة بإعتبار أنها مجرد إجراء تحفظى وليست حكماً فى الدعوى.

وحيث إنه عن موضوع ضبط عدد جريدة « الأهالى » من النيابة العامة اليوم فترى الهيئة أن ماحتوى عليه العدد المذكور من مقالات وموضوعات خاصة بلقاء كامب ديفيد فى الصفحتين الأولى والثانية وكذلك المقال الخاص بإيران فى الصفحة الثانية والمقال المعنون « معنى التخلف ومظاهره » فى الصفحة الخامسة والمقال الوارد فى الصفحة السابعة تحت عنوان « أرشيف » بالإضافة إلى المقال الدينى بقلم الدكتور محمد عمارة فى الصفحة الأخيرة.. كل هذه المقالات والموضوعات تتضمن : –

أولاً : التشكيك والإثارة. وإذا كان هذان العنصران يكونان فى الظروف العادية ركن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ مكرر عقوبات إلا أنهما فى الظروف الحاضرة التى تتطلب تكتل الجهود وراء القيادة السياسية وقضية البلاد تمر بأخطر مراحلها يكونان جريمة أفدح وأشد فى حق هذا الوطن.

وإنه وان كان الدستور يكفل حرية الرأى وكانت حرية الصحافة مكفولة طبقاً للمادة ٤٨ من الدستور إلا أن كل ذلك مشروط بأن يكون فى حدود القانون بصريح نص المادتين ٤٧و ٤٨ من الدستور لإبداء الرأى المعارض موضوعياً لاجريمة فيه ولاحظر عليه.. ولكن إذا خرج الرأى المعارض عن حدود الموضوعية وهدف إلى التشكيك والإثارة بصورة تلحق الضرر بالمصلحة العامة أو تعرض الأمن العام للخطر فهنا يقف القانون سداً منيعاً يمنع نشر هذا الرأى لأن المصلحة العامة أولى بالرعاية.

ثانياً : وفضلاً عما تقدم فإن الهيئة ترى أنه أمر بالغ الخطورة أن تستمر الجريدة فى التصدى لتفسير الآيات القرآنية والحديث الشريف على هوى الحزب الذى تنطق الجريدة بإسمه، هذا يتمثل فى المقال الدينى الوارد فى الصفحة الأخيرة بقلم الدكتور محمد عمارة. ذلك أن للقرآن الكريم والحديث الشريف قدسيتهما والرأى العام الاسلامى يرفض اخضاع تفسيرهما لهوى أى اتجاه سياسى يميناً كان أو يساراً. لأن السماح بذلك سيؤدى فى مجال الصراع الحزبى أن يحاول كل حزب أن يكسب الجولة مؤيداً بتفسير القرآن والحديث وفى هذا مافيه من خطر بالغ. وتهيب الهيئة بالهيئات الإسلامية وعلى رأسها الأزهر الشريف أن تتداركه بميثاق شرف يتعهد علماء الأزهر فيه وغيرهم من العلماء والكتاب بألا يتصدوا لتفسير القرآن الكريم والحديث الشريف فى مجالات الحزبية وغيرها من مجالات الصراع الدنيوى والله تعالى يقول : « ولاتشتروا بآياتى ثمناً قليلاً وإياى فاتقون ». صدق الله العظيم.

وحيث إن الهيئة ترى أن التصدى للتفسير على الصورة المستخدمة أمر خطير من شأنه إثارة الرأى العام الإسلامى وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة مما يتعين معه تأييد أمر الضبط.

فلهــــذه الأســـباب

قررت الهيئة تأييد أمر الضبط للعدد ٢٦ من جريدة « الأهالى » الصادر بتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٧٨.

أمين الســـر

المستشار
رئيس الهيئـــة

وثيقة رقم (١٧)

« بسم الله الرحمن الرحيم »

محكمة
جنوب القاهرة الإبتدائية

بأسباب رد السيد المستشار/ رئيس المحكمة أنور أبو سحلى
عن نظر أمر ضبط العدد (٢٧) من جريدة الأهالى

يطلب السيد/ **أحمد لطفى واكد** – رئيس تحرير جريدة «الأهالى» – رد السيد الأستاذ المستشار/ **أنور عبد الفتاح أبو سحلى** – رئيس محكمة القاهرة الابتدائية عن النظر فى طلب تأييد أمر ضبط العدد رقم (٢٧) من جريدة «الأهالى» – ويبنى طلبه هذا على الأسباب التى موجزها مايلى : –

أولاً : **من حيث الشكل فى مدى جواز رد رئيس المحكمة :**

من المقرر فى خصوص مهمة السيد/ رئيس المحكمة الابتدائية والمبينة فى المادة ٢/١٩٨ من قانون العقوبات أنها مهمة وان كانت تعتبر إجراء تحفظياً – وليست دعوى بذات المعنى الصحيح – الا أنها ذات مفهوم خاص. ذلك أنه وإن كان صحيحاً ترتيباً على اعتبارها « إجراء » اعتبار مايصدر فى شأنها من السيد/ المستشار رئيس المحكمة قراراً – وليس حكماً – وهو ماليس فيه أى شك ولاغبار عليه.

ومع ذلك.. فان هذا القول لايسوغ مطلقاً القول بوجوب القياس على الفرض المقرر فى المادة ٢/٢٤٨ اجراءات جنائية – وذلك مرجعه إلى مبدأ أصيل هو أن مهمة القاضى فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ليست هى مهمة عضو النيابة على الاطلاق – ولو صح هذا الفرض من أصله لكان المشرع قد وقف بنا عند وجوب عرض أمر الضبط على النيابة دون القضاء مادام هذا الأخير لن يمارس إلا وظيفتها وهو أمر لم يقل به أحد على الإطلاق – ولم نسمع له صدى فى الفقه – أو فى أحكام قضائنا الرشيد..

وبذا.. فإنه من المهم إهدار كل أهمية للقياس القائم على الفرض السالف شرحه – والاعتداد بحقائق المنطق القانونى المجرد الذى يقرر أن مهمة القضاء فى الفرض محل البحث هى أشبه بمهمة القضاء أيضاً فى ميدان الأمور المستعجلة أو الأمور الوقتية وذا قياس يصح – وهو قياس منتج ومنطقى – قضاء الأمور المستعجلة والأمور الوقتية إنما يقرر إجراء معيناً وهو مايجرى أمره ويقوم فى جانب رئيس المحكمة الابتدائية فى الفرض الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات – وعلى ذلك جرى قضاء محكمة جنوب القاهرة الابتدائية نفسه فى القضية ٤٦٩ لسنة ٧٨ أمن دولة عليا – صحافة – جلسة الخميس الموافق ١٨/ ٥/ ٧٨

برئاسة السيد المستشار/ **أنور أبو سحلى** - حيث قررت المحكمة فى خصوص النظر فى أمر تأييد ضبط العدد السادس عشر من جريدة «الأهالى» أنها.. وحيث أن مهمة رئيس المحكمة فى هذه الدعوى شبيهة بمهمة قاضى الأمور المستعجلة يصدر حكمه أو قراره من ظاهر أوراق المحضر دون التغلغل فى موضوعها..

ولما كان الأمر كذلك.. فإن رئيس المحكمة حقاً ينظر فى « إجراء » تحفظى - لكنه هنا يخضع للقواعد العامة التى يخضع لها القضاة - ولم يقل أحد فى الفقه أو القضاء كما سبق وذكرنا بتميزه هنا أو إنفراده بخصائص أخرى - ولم يقل أحد أيضاً بتشابه مهمته مع مهمة النيابة التى تحضر القضية كخصم أصلى فيها يمثل الجماعة - وكيف يستوى الأمران الخصم والحكم؟؟؟

بل أن الحكم الصحيح لهذا يرد فى أصل تشريعى يمتد إلى بعيد فى قانوننا الإجرائى، فهناك نص المادة ٧٢ من قانون الإجراءات الذى يقرر أمراً هاماً يغدو قاعدتنا فى هذا الخصوص ولم يقل للآن أحد بغيره لافى التشريعات ولافى القضاء أو الفقه - وهذا الأصل الهام تردده هذه المادة حينما تتحدث عن « قاضى التحقيق والذى يختص بمباشرة وظائف التحقيق التى هى أصلاً مقررة للنيابة العمومية -- هنا وفى هذا الفرض يصح القول بتشابه مهمته ومهمة النيابة -- بل يصح القول فعلاً بالتطابق وليس فقط بالتشابه.

ومع أن الأمر كذلك.. فإن أحداً لم يقل بتميزه بقواعد خاصة تسوية بالنيابة بل إحتفظ بذات خصائصه كقاض -- ونص المادة يؤكد ذلك حين يقول : ويجوز الطعن فى الأحكام التى يصدرها وفقاً لما هو مقرر للطعن فى الأحكام الصادرة من القاضى الجزئى وهى قاعدة لها أكثر من دلالة يعنينا منها أنها تفرق بين القاضى حتى حين يباشر وظائف أخرى غير الفصل فى الدعاوى واصدار « الأحكام » - وبين النيابة العامة.. فهى تؤكد على استقلاله كقاض بذات الأوجه المقررة له.

وبناء عليه.. يصح للطالب المتقدم بطلبه هذا شكلاً - برد السيد المستشار رئيس المحكمة/ **أنور أبو سحلى** عن نظر أمر ضبط العدد (٢٧) من جريدة الأهالى..

ثانياً : من حيث الموضوع فى الأسباب المبنى عليها طلب الرد : -

يطلب السيد/ **أحمد** لطفى واكد رئيس تحرير جريدة الأهالى - رد السيد المستشار/ **أنور عبد الفتاح أبو سحلى** عن نظر أمر ضبط العدد (٢٧) من جريدة الأهالى ويبنى ذلك على الأسباب الموضوعية الآتية : -

أولاً : - أن السيد المستشار سبق وأبدى رأياً منشوراً بجريدة الأخبار الصادرة صباح يوم ٥/ ٧/٧٨ (العدد ٨١٢٩) تضمن رأياً سياسياً فى الديمقراطية واليسار المصرى وقد وضح مما ذكرته الصحيفة على لسان السيد المستشار/ رئيس المحكمة أنه يختلف واليسار القائم الذى يمثله حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذى تصدر عنه الجريدة وأن هذا الخلاف جوهرى ويرقى إلى حد بالغ الوضوح الأمر الذى يقطع بإنعكاسه على مايصدره السيد المستشار رئيس المحكمة من قرارات فى ضبط الجريدة وبالنحو الذى وضح من الأحكام السابقة.

ثانياً : - أن هذا الموقف المعلن والصريح والثابت بالعدد سالف الذكر من الجريدة يمثل موقفاً ينهض أساساً للرد لاشتماله على المبرر الوارد فى الفقرة الرابعة من المادة ١٤٨ من قانون المرافعات والتى تنص على جواز الرد متى كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة يرجح معها عدم الحكم بغير ميل..

ثالثاً : - كما يدل على نفس الحكم إختلاف سيادته ورأى الجريدة فى تفسيرات عديدة للآراء الفكرية، الأمر الذى انعكس بوضوح فى قراريه الصادرين فى العددين الأخيرين من الجريدة واللذين جنح فيهما الى أمو قابلة للمناقشة وبذا أبدى رأيه فيها بنحو يقطع بوجود الخلاف المشار إليه كأساس لتطبيق حكم هذه المادة.

رابعاً : - وفوق كل ماتقدم ذكره - فان الجريدة شرعت مؤخراً فى رفع دعوى مخاصمة ضد السيد المستشار/ **أنور عبد الفتاح أبو سحلى** - وقد حال دون إتمام ذلك نظر القضية الخاصة بطلب

النيابة تعطيل الجريدة عملاً بالمادة ١٩٩ عقوبات والذى تأجل لجلسة ١١/ ٩/ ١٩٧٨ وبذا .. فإنه فوق تحقق السبب الوارد فى المادة ١٤٦/ ٢ والمادة ١٤٨/٤ مرافعات فانه يجب اعمال نص المادة ١٤٦/ ٢ لتوافرها بالقطع واليقين والتى تمنع القاضى من نظر الدعوى بتوافر شرط الخصومة.

ولما كان الفقه والقضاء يسيران على اعتبار الوقائع المنوه عنها مما يجوز إليه الإستناد كسبب للرد (استئناف مصر ٨ ديسمبر ١٩٤٠ - المحاماه ٢١ - ٥٧٧).. فإن الواجب القول بتوافر الأسباب الموجبة للرد.

خامسا : - كما وأن السيد المستشار سبق وأبدى رأياً فى القضية يجعله غير صالح لنظرها وممنوع من سماعها طبقاً لصريح نص المواد سالفة الذكر - وذلك يقطع به ماجاء بقراره الصادر فى القضية ٧١٦ لسنة ٧٨ صحافة - حيث ورد مانصه (.. وحيث إنه تبين للهيئة أن جريدة الأهالى قد اتخذت خطا فى أعدادها السابقة التى صدرت بتأييد أمر ضبطها قرارات الهيئة.. وتابعت الجريدة هذا الخط...)..

فلكل ماسبق بيانه - ولما سوف يبدو تفصيلاً فى التقرير بالرد - نرجو تمكيننا من اتخاذ إجراءات الرد والتقرير به فى قلم الكتاب طبقاً للقانون وعدم الفصل فى طلب النيابة حتى يبت فى طلب الرد.

وثيقة رقم (١٨)

« الأهالى » العدد ٣٠ ٨ أكتوبر ص ٨

هندية ورجل على الحصان

محمود دياب

المنظر ليس بغريب على عينى. أحس وكأنى عشت فيه سنوات طويلة من عمرى، ذلك على الرغم من أنه مكان قفر ليس فيه أثر من حياة.

وعلى الرغم من أنه ليس جزءاً من وطنى. فوطنى سهل منبسط مسطح يغلب عليه اللونان.. الأخضر والأصفر. أما فى هذا المنظر فالأمر مختلف.. جبال صخرية حمراء وسوداء، كبيرة وصغيرة، متلاحقة ومتعانقة، يحتضن بعضها بعضاً. وسهول صغيرة، صخرية عند القاع من هذه الجبال. طبيعة معقدة وموحشة، تثير الفزع فى النفس، بقدر ما يمتاز به من جمال فى التكوين. ولامكان للأشجار أو للحشائش فى هذا المكان.

لا أعرف بالضبط إلى أية ولاية ينتمى. لعله يتبع ولاية فرجينيا أو ولاية تكساس وربما كان جزءاً من ولاية كاليفورنيا. المهم هو أننى غريب فيه. أما هو فليس غريباً علىّ. فلكثرة ما رأيته فى أفلام الكاوبوى والهنود الحمر، وفى إعلانات السجائر المستوردة الغالية، التى تذاع يومياً فى التليفزيون، أحس وكأنى عشت فيه سنوات طويلة من عمرى.

الشمس التى ترى حمراء فى لون الدم خلف الجبال، هى نفس الشمس التى أراها فى سماء بلدى، لذلك فإن وجودها فى الصورة يخفف غربتى إلى حد أنى لاأستطيع أن أغمض عينى، وأسير مجرجراً شعورى بالحيرة.. حتى أنى أدير وجهى مستقبلاً أشعتها الدافئة، متوهماً أنى هناك.. وفى نفس الوقت فى بلدى.

ليس فى المكان أحد من رعاة البقر أو الهنود، ولاأحد من رجال جيش الشمال أو من جيش الجنوب ومع ذلك فإننى أسمع بين الحين والحين، صخباً هائلاً، تختلط فيه الطلقات المزغردة التى يطلقها الهنود الحمر والمدافع والأعيرة النارية بالصرخات وهم يقاتلون. هو صخب بعيد ينبعث من خلف الجبال العالية التى ترى قممها متجمدة على صفحة الأفق. أصوات تدوم لحظات، ثم تتباعد وتتلاشى، وكأنها ذكرى من الماضى ترد على خاطر إنسان متعب، يسترجع تاريخاً كان واحداً من صناعه، وكأنى أنا صاحب الذكرى، وكأنى عشت هناك فى كل قتال دار خلف تلك الجبال.

إنفجرت هذه الأصوات بعيداً منذ قليل وترجع صداها فى ثنايا المكان القريب، ثم أخذت الأصوات والأصداء تتلاشى بالتدريج وتنوب فى زرقة السماء ليخيم السكون ويحكم قبضته على المنظر.

وعلى قمة مرتفع صخرى صغير، صبية هندية. هى فى الخامسة عشر من عمرها، لها ضفيرتان طويلتان، ووجه له ما لوجوه صبايا الهنود الحمر من لون وملامح. بسيط مستدير، فيه نعومة ووداعة وطيبة، ربما كان اسم هذه الصبية « أنتاميا » أو « اشرنورنت » أو « أتربيث » ولكنى أفضل لها اسم « ميراجينا ». ولو أنى لاأعرف ما إذا كانت هذه الأسماء مما تتسمى به الهنديات هناك أو لا. فليكن « ميراجينا » اسما لها على أى حال.

وقفت ميراجينا فوق المرتفع ساكنة تنظر إليّ، تنظر إلى قاع المرتفع في استطلاع.. نظرة إحساس بالألفة مع الأحجار التي تقف عليها، وتلك التي تغطي القاع. مرت لحظات وهي ثابتة في مكانها لاتتحرك، ثم إستبدت بها فجأة رغبة صبيانية في أن تدفع بقدمها قطعة حجر دفعة صغيرة، وأخذت تتابع الحجر ببصرها وهو يتنطط متدحرجاً على السفح، حتى إذا ماإستقر الحجر في نهاية المنحدر إبتسمت إبتسامة ساذجة خفيفة.

عند أقدام المرتفع بئر قديم مهجور. الظاهر أن قبيلة من الهنود كانت تسكن حول هذا البئر في الماضي واندثرت، ولم يبق من آثارها سوى البئر. فردت «ميراجينا» راحتها فوق عينيها حاجبة أشعة الشمس عنها، وراحت تدير بصرها فيما حولها مستكشفة. أيقنت أنه لاوجود لأحد من الناس، فحولت عينيها إلى البئر في اطمئنان، أخذت تهبط المرتفع، تنقل القدم بعد القدم بحرص وتعقل، عاضضة بأسنانها على شفتها، تدهس الأحجار في حذروترو، شاغلة ذهنها الأفكار أن « الإله هو الذي خلق الأحجار.. وخلق القدمين. وإني لفرحة لأن لي قدمين أمشي بهما فوق الأحجار.. الناس يحفرون البئر أما الإله فهو الذي يعطي الماء.. أنا أحب الإله ».

وتنطلق صرخة طائر أسود جارح يعرق فوق رأس «ميراجينا» فتشل تأملاتها، وتشد عينيها إلى السماء ويهوي الطائر بعيداً، ليغيب خلف الجبال. ومن هناك حيث إختفى الطائر.. تعود الأصوات القديمة للظهور. صيحات الهنود الحمر وطلقات المدافع، وتفجرات رصاص البنادق، وقد تداخلت جميعها وتناغمت في تلك المعزوفة التاريخية التي لاتحدث، غير أن « ميراجينا » لايبدو عليها أنها تسمع شيئاً من هذه الأصوات، فهي تعيش لحظتها على المنحدر الصخري في هدوء، تتابع الهبوط بنفس الحرص والأناة.

الناس الذين عاشوا في الماضي كانوا طيبين.. حفروا البئر وذهبوا، وتركوا لنا الماء.. أنا أحب الماء، عند حافة البئر حجر كبير، ثبت به طرف حبل متين، وتدلى الطرف الآخر من الحبل في البئر و« ميراجينا » تقترب من الحافة، فتعتمد براحتها على الحجر، وتمط رقبتها لتلقي نظرة مستطلعة وكأنما لتتحقق من وجود الماء ثم تعتدل لتلتفت في تأمل نحو قمة المرتفع. حيث كانت تقف منذ لحظات، وتعود للتفكير.

لأحد هنا، فالناس بعيدون. أحب أن أستحم.. فالماء في بيتنا قليل، والاخوة كثيرون.. أستحم وأغسل ثوبي، وأنتظر حتى يجف فأرتديه وأمشي. فعلت ذلك مرة من قبل، فلم تغضب أمي.. وأشعة الشمس اليوم ساخنة ولسوف تجفف الثوب سريعاً.. فلايطول إنتظاري.. أستحم، وأغسل، وألبس، وأمشي.

وأخذت «ميراجينا» تشد الحبل، وبذلت في ذلك جهداً حتى تصبب وجهها بالعرق، شدة وراء شدة والحبل ينصاع لها حتى أخرجت دلواً ممتلئاً بالماء. لم تضيع وقتاً في التفكير، فقد أقصت عن ذهنها صور الأب والأم والأخوة والناس، وراحت تخلع ثوبها بحركة متأنية مطمئنة، فتعرت، إستسلم جسدها لدغدغات أشعة الشمس، وإلتهب.

هو جسد نضج حديثاً، حلو بمقاييس كل اللغات. وهو فوق ذلك كله جسد خام، لم تمسه يد رجل بعد.

كانت تقف عارية، والثوب لايزال بين يديها، حين تذكرت فجأة السماء فاحتضنت الثوب تغطي به صدرها، ورفعت عينيها إلى أعلى محملقة في الفراغ، إنفرجت شفتاها بإبتسامة خجل صغيرة، وتمتمت.. لن أخجل من الإله .. فهو الذي خلق جسدي كله.. وهو يراني وأنا أستحم في بيتنا أيضاً.. ولم تنتظر جواباً من السماء، وإنما وسعت ابتسامتها، وكأنما قالت شيئاً فكهاً ووجهت إهتمامها إلى دلو الماء. ألقت بالثوب على الحجر، وقفت بجانب الدلو. ملأت راحتيها بالماء، ولمست به صدرها في تردد تختبر برودته، فإقشعر جسدها.

ورأت هي في ذلك مداعبة من الإله الذي خلق الماء فإبتسمت، وعادت تبلل صدرها من جديد.

الشمس تتدحرج بتؤدة، صاعدة السماء، متجاوزة قمم الجبال، وماء الدلو يفرغ شيئاً فشيئاً على جسد « ميراجينا ». دلكت جسدها براحتيها في إرتياح. إهتمت بكتفيها خاصة متحاشية أن تلمس صدرها فهي تصب الماء على الكتف، ثم تراقبه وهو ينزل على الصدر، ويتساقط على ركبتها. غسلت وجهها، المرة بعد المرة في شعور بالانتعاش، أمسكت بضفيرتها تتأملها وفكرت :

أغسل شعرى فى بيتنا.. فغسل شعرى قد يؤخرنى.. كما أنى أحتاج لأمى عندما أضفر شعرى.. لا.. لن أغسل شعرى.

حكت كعبيها فى حجر الأرض وتأملتهما، الواحد بعد الآخر، فى إحساس بالرضا.. ثم همست : لم يبق الا أن أفرك ثوبى بيدى فى الماء.. وأنشره على هذا الحجر وأنتظر.

شدة وراء شدة، وخرج الدلو مرة أخرى من البئر ممتلئاً بالماء.

دست « ميراجينا » الثوب فى الدلو متلذذة بلمس الماء ليديها وشرعت تفركه وتدعكه، ثم هى تفرده أمام عينيه مغمضة وتعود فتدسه فى الماء من جديد.

كانت تبدو فى سكونها إطمئنانها وحركتها الجادة الرقيقة، وبالتمتمات الحالمة الصغيرة التى ترتعش على شفتيها بين الحين والآخر، وكأنها تؤدى صلواتها للإله الذى تحبه، والذى أعطاها هذا الثوب لتلبسه، وتغطى به جسدها الجميل.

كانت ذاهلة عما حولها، مستغرقة. حصان ظهر من خلف مرتفع بعيد، فى تلك الطقوس، فلم تنتبه إليه وعلى صهوته رجل، مندفعا وكأنه فى سباق. راكب الحصان ليس من بنى قوم « ميراجينا »، وانما هو من الأهالى البيض. شاب فى مقتبل العمر فى التاسعة عشرة.. نزيه.. جميل الصورة ومدلل.. مظهره يدل عليه، يرتدى زى رعاة البقر، غير أنه من المستبعد أن يكون راعياً حقيقياً للبقر وربما كانت بلدة الأهالى البيض التى جاء منها تحتفل بأحد الأعياد، فتزين هو بهذا الذى المزركش.. الذى أعد له خصيصاً بهذه المناسبة. فلا بد أنه ولد لأحد كبار الملاك هناك. القبعة محلاة بخيوط بيضاء كما أن الخيوط البيضاء والذهبية تزين صدر قميصه وثنيات البطلون وفى حزامه مسدسان.

مهما يكن فإن الشاب والحصان غريبان على « ميراجينا » وغريبان أيضاً على المكان.

لايبدو على الشاب أنه ضل طريقه فوجد نفسه بالصدفة فى هذا المكان بل أنه من الواضح أنه خرج فى رحلة مقصودة يعرف بدايتها ونهايتها ويعرف دروبها ومسالكها.

ولعل الحصان من الجياد النافرة التى روضت حديثاً، فانطلق به الشاب ليجربه، ويسلس قياده، ويمكن يده منه.

دار الحصان بالشاب حول المرتفع البعيد وانطلق لايلوى، مخترقاً الوادى الصغير، وكانت « ميراجينا » تعصر ثوبها وقد انتهت من مهمة الغسل فتنبهت فجأة الى وقع حوافر الحصان..

نفضتها المفاجأة.. إلتفتت فى فزع .. شلت حركتها.. كان جسد « ميراجينا » ملتهباً تحت أشعة الشمس جميلاً بمقاييس كل اللغات.. قطرة من الماء كانت لاتزال عالقة بصدرها الصغير ولها بريق. أما الحصان فقد كان يقترب، فرأت « ميراجينا » القبعة المزركشة، المحلاة بالخيوط البيضاء.

لو كانت « ميراجينا » قد سكتت وربضت فى مكانها عند حافة البئر ولم تتحرك، فلربما كان الحصان قد مر واختفى دون أن يلحظها الشاب ولكن الخوف كان قد تملكها، فلم تحكم العقل، ولم يسعفها الإله بالنصيحة، فإندفعت فى جنون، والثوب بين يديها، تلتمس مخبأ تخبئ جسدها العارى فيه. وعندئذ لمحها الشاب.

دار الحصان على حافريه الخلفيتين تحت الجذب المفاجئ للجام. فكاد يتهاوى وينقلب بالشاب ولكنه إعتدل وتوقف البصر المراهق المستفز يلاحق الجسد العارى، ويلفه ويسابقه لابد أن للصبايا الهنديات مذاقاً خاصاً، يستحق وقفة ومغامرة، وحكاية تحكى للأصدقاء. لو كان مع « جون » فى هذه اللحظة حبل من حبال الكاوبوى التى يصيدون بها الجياد النافرة، لإستخدمه فى لعبة مرحة، مع هذا الجسد المتلظى، والذى يتلوى ويتحرك كالفأر المذعور بين الصخور.

جف حلق « جون » ولم يعد لعابه يبتلع وتلاشت من رأسه الأفكار، فلم يبق منها سوى فكرة واحدة مشتعلة. صغيرة ونزقة ووحيدة وهى خائفة. لن تجد مكاناً تختفى فيه. مسح « جون » شفتيه بلسانه وغمز الحصان، فجرى نحو الفتاة.

كانت « ميراجينا » قد إحتمت بصخرة فتوارت خلفها، وراحت تلهث. نظرت الى الثوب المبتل فى يدها وعضت شفتها فى ندم وألم.

ليتنى لم أغسل الثوب.. ليتنى لم أستحم على الاطلاق. سيغضب أبى وكذلك إخوتى، لو عرفوا أن رجلاً رآنى.. قد يقتلوننى لو عرفوا أن رجلاً رآنى.

ورفعت إلى السماء عينين أغرورقتا بالدموع وهمست فى ضراعة :

إنقذنى ياإلهى.. أنت لاتكلمنى ولكنك تسمعنى. أنا حمقاء وعارية وثوبى مبتل.. أريد أن ألبس ثوبى ياإلهى.

لم تتلق إجابة من السماء بالطبع وكان عليها أن تسوى أمورها بنفسها. مالت برأسها فى خوف وهى ترتجف فألقت نظرة مستطلعة من وراء الصخرة بعين واحدة ممتلئة بالدموع. رأت «جون » فوق حصانه، فى الجانب الآخر من البئر، وعلى بعد أمتار منه، يحملق فى الصخرة التى تداريها، زلزلها الرعب، وأحست بالدوار. همت بأن تنفلت جارية فتصعد المرتفع الذى جاءت من ورائه ولكنها لم تقو على الحركة، فلبدت منطوية على نفسها خلف الصخرة.

لم يكن « جون » يعرف الهندية، فراح يشاكسها بكلمات من لغته.

– هاللو يافتاة. أنت ياهندية.. أنت لن تخافى جون.. جون ليس شريراً.. صدقينى أنا ولد طيب.. نظرة واحدة تكفينى. لاشئ أكثر من نظرة، وأمضى فى طريقى.

ألقت « ميراجينا » بصدرها على الصخرة، متشبثة بها، تود لو انشقت فابتلعتها. وسالت دموعها غزيرة ساخنة وهمست فى لوعة :

– ياالهى.. أنا لاأفهم مايقول.. أنقذنى.

وإرتفع صوت جون من وراء البئر الثانية:

– ياالسماء أمريكا.. البنت لاتصدقنى.

وغمز الحصان فتحرك فى تباطؤ، إقترب من البئر. دار حوله.. وتقدم فى هدوء وثقة من الصخرة التى تحتمى بها الفتاة.. الفتاة المذعورة لاتعرف كيف تحمى نفسها. الثوب المبتل بين يديها يقطر ماء، هى مع ذلك تفكر أن ترتديه، لكنها لاتمنح فرصة.

ليتنى أغمض عينى لأفتحها فأجدنى فى بيتنا بين ذراعى أمى.. وأجد الثوب على جسدى.. ليتنى أموت.. ليت هذا الحصان يموت..

ويدور الحصان حول الصخرة، وتتراجع « ميراجينا » أمام وقع الحوافر.. زاحفة على ركبتيها معتصرة الصخرة بجسدها. تحس بأسنان صغيرة للصخرة تشرط جسدها، ولكنها لاتتوقف ولاتتساءل.

– جسدى جُرِحَ.. فليجرح.. ولكن هذا الرجل لن يرانى.. ليفتت الإله قلبه قبل أن يلمسنى.. ليته يموت. وخطو الحصان لايتوقف.. يتمخطر، فهو ليس فى عجلة. النهار طويل، والرقص فى البلد لم يبدأ بعد ولامنقذ «لميراجينا» إلا أن تفر وتختفى. الطريق إلى المرتفع الذى هبطت من فوقه مفتوح أمامها الآن. تندفع بكل سرعتها وترتقيه، وقبل أن تصل يده إليها تكون هى قد بلغت قمته. وربما رآها عندئذ رجل من بنى قومها فيخف لنجدتها. قد أطبقت الفضيحة براثنها عليها، ولامهرب منه. ولم تتريث « ميراجينا » حتى تتأمل الفكرة فلا وقت للتأمل، ولاضرورة للتعالى على الاطلاق.. فالحل لم يعد فى رأسها، بل فى قدميها..

إندفعت بكل مافى روحها من طاقة نحو المرتفع. لم يعد للألم معنى. فلقد أحست وكأنه تلاشى، ولم تعرف ماإذا كانت تدهس أحجاراً أم تخوض عجين أمها وراحت تقفز فوق الأحجار تتكفئ على وجهها وتنهض، ولاشئ يوقفها.

أطلق جون ضحكة صبيانية عليها وهو يلاحق ببصره « ميراجينا » على سطح المرتفع، وصاح بلغته التى يحسن تنغيمها:

– يافتاة لقد رأيتك من الخلف أنظرى أنا تركتك تجرين ولكنك لن تفلتى منى فتعقلى.. أريد نظرة من

الأمام.. نظرة واحدة من الأمام.. وأمضى.

إنكفأت الفتاة مرة أخرى على وجهها ونهضت، غير أنها ماكادت تخطو. فإن رصاصة من مسدس « **جون** » إنطلقت، فإرتشقت على يمينها فى الأحجار، فسقطت ثانية على صدرها :

- أرأيت.. إن مسدس « جون » طيب أيضا.. فهو يلقى بالرصاص بعيدا.. أجهشت « **ميراجينا** » بالبكاء فى يأس وعجز. همت بأن تعتدل لتتابع الجرى، ولكن رصاصته إرتشقت على يسارها فى الأحجار فانكفأت..

- ياالهى الذى يرانى من السماء.. ارحم « **ميراجينا** » التى تحبك.. والتى تبكى. أنت خلقتنى ضعيفة وخلقت لهم الرصاص الذى يقتل فإرحمنى..

وفقدت « **ميراجينا** » القدرة على الحركة أمام الحصان فقد مضى نحو المرتفع وأخذت حوافره تضرب الصخر فى حكمة. جواد ولد وتربى بين الصخور ينفر ويدور فى ثبات، والشاب يغمزه بقدميه، ويستحثه مداعباً :

- هيا ياحصانى البديع.. أنت لست هندياً لتعوقنى.. علينا أن نحصل على هذه النظرة قبل أن تنهض.. ولسوف أطعمك اليوم السكر جائزة لك..

خد « **ميراجينا** » ملتصق بالأرض والدموع تنساب عليه وتحته والثوب المبتل متكوم تحت بطنها، وشفتيها لاتتوقفان عن التمتمة بالصلوات. ويدور الحصان حول الصخرة، وقد راحت فيمايشبه الاغماء.

- ياإله « **ميراجينا** ».. ياالهى خلقتنى بنتاً ولم تخلقنى رجلاً.. أنقذنى.. أنقذنى أنقذ « **ميراجينا** » التى تحبك.

وساد السكون. فلاصوت ولاحركة، وكأن الحصان وصاحبه فارقا الحياة.. من وراء الجبال البعيدة علت الأصوات القديمة التى لاتسمعها « ميراجينا ».. طلقات المدافع، وتفجرات الأعيرة النارية، غير أن صيحات الهنود الحمر لم تعد تسمع خلال هذه الأصوات وإنماتداخل معها صوت الشيخ **سيد درويش** ينبعث من راديو قريب، يردد موشحاً عربياً فقد حلاوته لكثرة ماأذيع.

أذهل الصمت « **ميراجينا** » وكادت أن تفرح، ولكن شعوراً بالخوف من هذا الصمت إجتاح كيانها، فقررت أن تنظر فتستطلع موقع الحصان منها. إستدارت بحركة مفاجئة، وإلتفتت خلفها..

الحصان واقف على السفح خلفها على بعد أمتار قليلة منها وصاحبه فوقه مستند بمرفقه على فخذه هادئ يحملق فيها..

تجمدت « **ميراجينا** » لوهلة، جمدتها الصدمة، ثم أفاقت لتطلق صيحة عالية شاركها فيها كل جسدها كانت صرختها كلغم تفجر تحت أرجل الحصان، فجفل وإنتفض فزعاً على رجليه الخلفيتين، ثم هوى على جنبه وسقط « **جون** ».

جرى الحادث فى لمح البصر، حتى أن «**جون**» لم يتمكن من أن يصرخ.. الحصان ينقلب **وجون** يطوح، ورصاصة تنطلق من مسدسه عفوا، ثم هو ينقلب ويدور على سفح المرتفع هابطاً إلى القاع..

تحرك الحصان، وإعتدل، ووقف على قوائمه ساكناً فى مكانه، لاينظر إتجاه **جون**، ولاإتجاه « **ميراجينا** » وإنما ينتظر. أما « **ميراجينا** » فكانت قد تجمّدت على ركبتيها، وراحت تتابع الجسد المتدحرج فوق الأحجار بنظرة ساهمة.. مذهوله، حتى استقر الجسد عند حافة البئر.

خيم السكون من جديد على المكان وإنقطعت الأصوات القديمة كلها، ولكن صوت الشيخ **سيد درويش** إستمر يردد الموشح العربى فى بيت الجيران.

ومرت لحظة، **وجون** لايتحرك حيث تمدد، وعينا الصبية الهندية مشدودتان اليه، لاتطرفان :

- ياإلهى.. يبدو أنه مات. فى حركة ذاهلة فردت ثوبها المبتل وراحت ترتديه، وقد ماتت كل أحاسيسها فهدأت كقطعة حجر. شدت ذيل الثوب إلى أسفل ركبتها، فأخذت خيوط من الماء تسيل على رجليها.

ألقت نظرة طويلة جامدة على جسد **جون** وهمست لنفسها فى ذهول - سأتركه وأمضى.. أنا لم أقتله.. هو الذى قتل نفسه.. الإله الذى يحب الناس هو الذى قتله.. وخطت خطوة نحو قمة المرتفع، والثوب الملتصق

بجسدها يقطر ماء، وهى ترتجف تحت وطأة الشعور بالبرد بالرغم من سخونة أشعة الشمس.. ولكنها لم تستطع أن تخطو خطوتها الثانية فقد عادت ونظرت إلى جسد جون المسجى عند البئر. كانت يد جون تتحرك فى عناء شديد فتشير اليها فى توسل ثم تسقط على صدره :

– هو لم يمت.. ولاأحد هنا.. ينقذه.. لو تركته فلسوف يموت.. ياإلهى كن فى عون هذا الانسان. فكرت فى أن تتابع طريقها، غير أنها لبثت فى مكانها برهة مأخوذة، ثم بدأت تهبط المرتفع فى تردد ووجل.. كانت تحس بدوار، وجسدها المنهك لايزال يرتجف وروحها تتلوى تحت شعور بالحيرة والعجز أمام إنسان من البيض يموت فإشتهت أن تكون فى بيتها فى هذه اللحظة، ترتمى على الأرض وتنام.

مالت بوجهها على جون من بعيد تتفحصه، وهى تخشى الإقتراب فرأت الدم ينزف من بطنه ويلون قميصه وعيناه محملقتان وقد امتلأتا بالدموع وكان يهمس بكلمات لاتفهمها:

– أرجوك ياأختاه.. لاتتركينى.. أرجوك لاتتركينى.

هزت « ميراجينا » رأسها فى تمزق، ونطقت بكلمات لم يفهمها جون..

– لاأعرف.. لاأعرف.. أنا صغيرة، وبيتنا بعيد.. لاأعرف ماذا أفعل.

حاول جون أن ينطق، غير أنه حرك شفتيه بغير صوت.. إقتربت الصبية منه أكثر فأكثر. مدت يدها المرتعشة فلمست مكان الجرح لمساً خفيفاً، واستردتها فى جذع، همس جون بصوت لايسمع :

– أرجوك.. أرجوك.

وسالت دموع « ميراجينا » من جديد. وقالت بلغتها التى لايفهمها وهى تشير إلى السماء :

– أسأل الله أن ينجيك.. إن الإله يحب كل الناس.. فأطلب منه أن ينجيك وقبل أن تتم الصبية عبارتها، كانت رأس جون مالت وانقطعت أنفاسه :

– ياإلهى.. لقد مات !!

دارت ببصرها فيما حولها تفتش عن معين وعادت تحدق فى جسد الشاب فى مرارة وحزن، قربت أذنها من وجهه تختبر أنفاسه، ثم سحبت رأسها فى يأس..

ألقت نظرة على الحصان الذى كان واقفاً على السفح ينتظر، ثم عادت فنظرت إلى جثة الشاب وبحركة هادئة مدت يدها، فرسمت بإصبع مرتعد صليبا صغيرا على صدر جون « إنهم يرسمون الصليب على موتاهم » هذا ماسمعته من أبيها ومن جد لها عجوز..

سحبت « ميراجينا » نفسها من الأرض. ونهضت واقفة على قدميها اللتين شققتا من الجرى فوق الأحجار وتراجعت بنظرها نحو المرتفع، وعيناها لاتفارقان وجه القتيل. ثم أدارت ظهرها للبئر والدلو، ولجثة الشاب.

كان صوت المدافع والطلقات لايزال يسمع عند الجيران عندما إنتزعنى من خيالى صوت ابنتى يقول، ويدها على أزرار التليفزيون، :

– إنتهى الفيلم ياماماه أغير القناة ؟ تنهدت وقد أفقت تماماً وسألتها :

– كنت قد سرحت.. ماذا حدث فى الفيلم..؟ قالت ابنتى فى هدؤ :

– قافلة البيض إنتصرت ومرت.. بعد أن خلصّوا على كل الهنود.. قلت، وأنا أشعل سيجارة:

– طبعاً.. كان لابد أن تنتصر قافلة البيض.. وكان لابد أن يخلصوا على كل الهنود.. غيرى القناة.

ثم قلت لنفسى، وأنا أتأمل إبنتى الصبية، وهى مشغولة بالتليفزيون، :

– الله أنقذ « ميراجينا » على الأقل.. صحيح أنها ستعود إلى أهلها بثوبها مبتلاً. ولكن أحداً لم ينظر إليها وهى عارية من الأمام.. وهذا إنتصار للهنود على أى حال.

وثيقة رقم (١٩)

الأهالى
جريدة كل المواطنين
يصدرها حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدوى

السيد/ الزميل **صلاح قبضايا**
رئيس تحرير الأحرار
تحية طيبة وبعد...

فوجئ الزملاء العاملين بجريدة « الأهالى » بخبر غريب منشور فى الصفحة الأولى من عدد الأسبوع الماضى بجريدتكم « **الأحرار** » يقول إن الأستاذ/ **عبد الله الزغبى** محامى جريدة « **الأهالى** » طالب بمصادرة **الأحرار**.

ويؤسفنى أن تنشر جريدتكم هذا الخبر العارى من الصحة تماماً.

« فالأهالى » التى تواجه وحيدة كل أجهزة الحزب الحاكم وإعلامه وسلطانه، لايمكن أن يطالب أحدا فيها أو فى الحزب الذى تصدر عنه بمصادرة (زميله) أخرى حتى لو إفترضنا وجود تناقض تام فى المواقف والأفكار. وكل ماذكره الزميل **عبد الله الزغبى** (المحامى) حول الزميلة « **الأحرار** » عند نظر غرفة المشورة طلب نيابة أمن الدولة تعطيل «الأهالى» إستناداً إلى قرارات المصادرة السابقة، جاء فى مجال التدليل على التعنت والترصد «للأهالى» عندما ذكر أن « **الأهالى** » تصادر لنشرها موضوعات معينة بتهمة الإثارة وهى موضوعات تنشر مثلها صحيفة **الأحرار**، بل وحتى صحيفة **الجمهورية**، ولايمكن تفسير هذا الكلام الواضح على أنه دعوة لمصادرة الأحرار أو الجمهورية، وانما هو دعوة لغرفة المشورة أن تستبين حقيقة الهدف من طلب التعطيل إعتماداً على قرارات المصادرة السابقة.

لقد كنا نتوقع من الزميلة الأحرار أن تقف إلى جانبنا فى مواجهة تعسف الحكومة وإساءتها إستخدام مواد القانون الموروثة من عهود الإحتلال البريطانى والملكية، على الأقل بنشر تلخيص أمين لما دار فى الجلسة، بدلاً من تأويل كلام واضح على غير حقيقته، والإدعاء بأنها المرة الثانية التى تكرر فيها طلب مصادرة الأحرار! أفلا يكفى ماتنشره صحفنا المسماه بالقومية والمملوكة للحزب الحاكم حول «الأهالى»، وإصرارها على نشر كلام المباحث والنيابة والإمتناع عن نشر كلام «الأهالى» والدفاع ؟!

هذا وأرجو منكم التفضل بنشر هذا التصحيح احتراماً للتقاليد الصحفية الشريفة والقانون،

لطفى واكد
رئيس التحرير

وثيقة رقم (٢٠)

التقدم العدد ١١ ١٥ نوفمبر ١٩٧٨ صفحة ٨

حزب مصر لم يقرر الاندماج فى الحزب الوطنى

كان هذا هو عنوان بيان صادر عن مكتب السكرتير العام لحزب مصر العربى الاشتراكى ننشره بالكامل دون تعليق

حزب مصر
العربى الاشتراكى
مكتب السكرتير العام

بسم الله الرحمن الرحيم
« وكذلك جعلناكم أمة وسطاً »
(قرآن كريم)

بيـــــان

من حزب مصر العربى الاشتراكى

* نشرت الصحف بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٨ (الجمعة)، أن المكتب السياسى لحزب مصر، قد قرر الإندماج فى **الحزب الوطنى الديمقراطى**..

* وقد نما إلى علمى.. أن الذين أعدوا هذا البيان، مجموعة من الزملاء القدامى، الذين تركوا حزب مصر، وانضموا للحزب الجديد منذ إنشائه.. والذين إنطبق عليهم قرار الهيئة التأسيسية التى عقدت برئاسة رئيس الحزب فى ٣١ أغسطس الماضى، وقررت قبول إستقالة كل من انضم إلى أحزاب أخرى.. وشكلت السكرتارية العامة للحزب الجديد..

* وفى هذا الشأن أرجو أن أوضح الآتى :

١) أن ماحدث، هو مؤامرة بكل أبعادها ضد النظام الديمقراطى والحياة السياسية فى مصر.. من أخوة كانوا ـ للأسف الشديد قيادات فى حزب مصر ـ ثم انضموا إلى الحزب الجديد ولما وجدوا السفينة لازالت مفرودة الشراع، عادوا جميعاً ليخرقوها، ويقضوا على حركتنا السياسية مع الجماهير.

٢) أن الهدف من وراء هذا التصرف، هو هدف ذاتى، لاصلة له بمصالح الجماهير.. خاصة فى هذه المرحلة الدقيقة من حياتنا السياسية..

٣) أن الإستيلاء على أموال الحزب وصحافته، ومقاره ومنقولاته، هو غاية يسعون اليها.. اليوم إمكانيات فى يد حزب تخفف من أثقاله.. وتمكنه من أن ينطلق نحو دعم الديمقراطية فى مصر..

٤) أن الذين بقوا فى حزب مصر.. وتمسكوا بمواقعهم يقفون **شاهداً حياً وتاريخياً**، على أن بعض الذين إحترفوا السياسة فى كل العهود، ومع كل الأنظمة، قد إرتكبوا عملا من شأنه إفساد الحياة السياسية، والقضاء على المظهر الديمقراطى للحكم فى مصر..

٥) نحن نتحدى الذين أصدروا هذا البيان، أن ينشروا أسماؤهم.. وينشروا إسم الداعى لهذا الاجتماع.. ليعلم الناس، أنهم أعضاء فى الحزب الوطنى.. وأن فعلتهم هذه، معناها أن بعض أعضاء الحزب الوطنى قد إجتمعوا لحل حزب مصر.. وهى وصمة لن يغفرها التاريخ لهم، وإن لم ينشروا أسماءهم، فسننشرها

بل وسنكشف أبعاد وأطراف المؤامرة.. وأسبابها ودواعيها والمشتركين فيها، ولدينا كل الأدلة عليها، وسنضعها أمام الجماهير فى الوقت المناسب..

ياجماهير حزب مصر العربى الاشتراكى

** إن حزبكم باق.. وحركة مسيرتكم مستمرة.. من أجل مصر ولايحزنكم ماحدث، فتلك سمة الذين إذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم ، إنما نحن مستهزئون.. الله يستهزئ بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون..

** وسوف نلجأ إلى السيد رئيس الجمهورية لحسم الأمر بحكمته.. فليس من حق الذين إنضموا إلى الحزب الوطنى، أن يصفّوا حزب مصر، وليس من المبادئ التى أعلنها الرئيس، أن تصادروا أموال حزب مصر، لصالح الحزب الوطنى..

*** هيئة المكتب**

أمين الصندوق	السكرتيران العامان المساعدان	أمين التنظيم
فريق طيار		مهندس
سعد الدين شريف	**جمال ربيع – عبد الحليم الجندى**	**عيسى شاهين**

السكرتير العام

دكتور مهندس

عبد العظيم أبو العطا

وثيقة رقم (٢١)

التقدم العدد ٦٥ الأحد ٥ أكتوبر ١٩٨٠ صفحة ٣

رد على نبوى إسماعيل

الوزير يوجه للحزب إتهامات كاذبة.. ويهاجم المعارضة

بكلمات غير مترابطة تقع تحت طائلة القانون

حسين عبد الرازق

أمين العمل الجماهيرى بالحزب

من الصعب أن يتصدى أحد بالرد على كلمات السيد **نبوى إسماعيل** - نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، والعضو المعين (كفيره) فى المكتب السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، و« مدير مكتب وزير الداخلية منذ ٢٣ مايو على حد اعتراف سيادته » - خاصة كلامه الأخير أمام أعضاء المؤتمر العام الأول للحزب الوطنى الديمقراطى، وكلهم بالطبع معينين من قيادة الحزب.

ولاتأتى الصعوبة من الخوف من بطش السيد **نبوى إسماعيل**، أو من سجونه التى تتلقى بصورة دورية كل عدة أشهر عشرات من المواطنين المعارضين، أو من قوات الأمن المركزى، أو من أجهزة مباحث أمن الدولة التابعة له والتى قضت محكمة أمن الدولة العليا فى القضية ٦٧ لسنة ١٩٧٧ بأنها تلفق التهم وتصطنع الشهود والمصادر.

ولكن الصعوبة تكمن فى منهج سيادته وأسلوبه فى الحديث، والذى يستحيل على أى كاتب أو سياسى محترم أن يتناوله بالنقاش إختلافاً أو إتفاقاً. والحديث الأخير الذى أسمته الصحف اليومية « بياناً » خير دليل على مانقول.

فسيادته عندما يتحدث عن الجبهة الداخلية وأمنها ويتعرض للقوى السياسية المعارضة، لايلجأ إلى أى منهج سياسى فى التفكير أو التحليل. وإنما يكتفى باطلاق عبارات غير مترابطة تقع تحت طائلة القانون مثل : « البعض بييجى يقول أنا ضحكت عليهم وخدت كذا. نقول له روح خد ومص دمهم. وما دام همه ناس هبل وعبط بالشكل ده...»، « قالولى الناس دول قاعدين يعملو هجس..»، « عميل يقبض وعميل مريض بالزعامة »، «الحاقدين والموتورين »، « هبهبوا فيه كتير»، « إمبارح برضه عاملين فى حزب التجمع هليلة »، « لما بقول لحضراتكم مسكنا تنظيم شيوعى، مسكنا تنظيم منحرف رجعى أو يمينى، اوعوا تتهوشوا من الكلام.. ده تنظيم ومش تنظيم.. دول مجاميع زى الخفافيش »، «ده كلام هلامى »«هليلة »« العملية إستوت »، « بيحاولوا يلغوصوا برضه فاكرين الحكاية سايبة »، « أدعياء الثورية ومحبى الظهور وآخرين على شاكلتهم » .

وهذا قليل من كثير من هذه النوعية الفريدة، قاله **السيد نبوى**.

ورغم هذا المستوى فى الحديث، فإن الموقع الذى شاءت الظروف أن يحتله السيد نبوى فى نظامنا الدستورى، وتسخير كافة أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون لنشر هذا الكلام على الناس وداخل

البيوت، وتعرضه بسبب وبدون سبب لحزبنا **التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** والقوى الوطنية المعارضة، وتوجيه إتهامات كاذبة للحزب وقياداته.. يلزمنا بالرد على الأسطر القليلة التى تصلح للنقاش العقلى والتى يمكن إستخلاصها من وسط هذا الركام من السباب، ونتناول موضوعات أربع.

من هو العميل ؟!

يتهم السيد **نبوى** حزب التجمع بأنه أداة لخدمة الحركة الشيوعية المحلية وبوقا للدعاية السوفيتية، ويتهمه بالولاء لدول أجنبية وبالإلحاد.. إلى آخر قائمة الإتهامات الرخيصة المستهلكة التى يلجأ إليها من فى السلطة فى مواجهة كل نقد موضوعى يوجهه حزب التجمع لسياسات الحكومة.

وليسمح لنا السيد الوزير بأن نعيد على مسامعه ردنا على مثل هذه الاتهامات عندما نشرها أحد رجال السلطة فى جريدة الأهرام. فقد قال له **خالد محى الدين** فى رده الذى إمتنعت الأهرام عن نشره: « حزبنا لم يفرط فى حبة رمل من أرض الوطن، أو فى قطرة ماء من نيلها.. ولم يقبل بوجود قوات أو قواعد أجنبية فوق أرض الوطن، أو بأى تفريط فى السيادة الوطنية أو فى ضرورات الدفاع الوطنى..».

ونحن نضيف إلى ذلك أن البينة على من إدعى. وقد اتهمنا السيد **نبوى** وأشباهه أكثر من مرة بمثل هذا الإتهام، ومامن مرة قدموا دليلاً أو شبه دليل أو قرينة. وأكثر من مرة عندما وصل الأمر إلى القضاء، حكم القضاء لصالحنا. سواء فى القضية التى رفعها **خالد محى الدين** الأمين العام للحزب ضد **موسى صبرى** و**حامد محمود** وحكم فيها ضدهما وبأن يدفع كل منهما تعويضاً قدره عشرة آلاف جنيه، أو فى القضية التى رفعها **خالد محى الدين** ضد **محسن محمد** وجريدة الجمهورية وحكم فيها أيضاً لصالحه. أو فى قضية ١٨، ١٩ يناير٧٧ التى أتهم فيها حزبنا بالتخريب والعمالة والخيانة على لسان الحكام، فجاء حكم القضاء بالبراءة دامغاً ومؤيدا لوجهة نظرنا، ومديناً للحكومة وسياساتها.

إن السيد **نبوى إسماعيل** وزملائه بدلاً من أن يقارعوا الحجة بالحجة والرأى بالرأى، يفرون إلى القاء إتهامات كاذبة، يدركون هم قبل غيرهم زيفها وتناقضها مع الحقيقة، متوهمين أن ذلك يخفى عوراتهم، متناسين أن الواقع والمعايشة اليومية للحياة تجعل كل مواطن فى مصر يعلم من هم المسئولين عن معاناته ومن هم الذين يدافعون عن مصالحه وحقوقه.

[الديمقراطية تتحول إلى قوانين مقيدة للحريات .. وحملات موسمية للقبض على المواطنين .. ومنع الأحزاب المعارضة من مخاطبة الجماهير]

ديمقراطية القمع

أما قضية واحة الديمقراطية التى يتفاخر بها السيد **نبوى إسماعيل**، والحديث الممل المتكرر عن إلغاء الأحكام العرفية وحرية تكوين الأحزاب وإحترام الرأى والرأى الآخر. إلى آخر هذه الإسطوانة المشروخة... فلا أظننى فى حاجة إلى تفصيل كثير. فكل مواطن فى مصر ينعم الآن بهذه الديمقراطية الفريدة حقاً. وسأكتفى بانعاش ذاكرة السيد الوزير وعضو المكتب السياسى لحزب «الأغلبية» ببعض ملامح هذ الديمقراطية.

* سلسلة القوانين المقيدة للحرية والتى أدانتها كل المنظمات الديمقراطية فى مصر والمنظمات الحقوقية الدولية والعربية والتى تستمد أصولها من القوانين الفاشية مثل قانون الحراسات رقم ٣٨ لسنة ٧١، وقانون الوحدة الوطنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢، وقانون رقم ٣٧ لسنة ٧٢ المسمى « قانون الحريات » المعدل لقانون الطوارئ وأصله هو قانون الأحكام العسكرية الصادر عام ١٩٣٩، والقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذى جعل العمل السياسى الشرعى نوعاً من المخاطرة، والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المسمى بقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعى، الذى طبعً كثيراً من القوانين الاستثنائية.. وصولاً إلى قانون العيب وقانون الإشتباه السياسى وقانون محاكم أمن الدولة التى صدرت كلها فى مايو ١٩٨٠.

* حملات القبض الموسمية التى تتم اثر بلاغات من مباحث أمن الدولة إلى نيابة أمن الدولة، يصدر فى أثرها أمرا بالقبض دون أية أدلة أو تحريات جدية، لتتكدس السجون بعشرات ومئات من الوطنيين، إلى أن يفرج

عنهم القضاء لتعاود المباحث الكرة بنفس الأشخاص وأشخاص جدد.

ومن أشهر هذه الحملات حملة فبراير ٧٢، وديسمبر ١٩٧٢، وفبراير ٧٣، ويناير ٧٥، وحملة يناير ١٩٧٧ على أثر أحداث ١٨، ١٩ يناير، وحملات مايو ١٩٧٨ وسبتمبر ١٩٧٨، ويناير ٧٩، مارس ٧٩، نوفمبر ١٩٧٩، ويناير ١٩٨٠، سبتمبر ١٩٨٠.

* الاجراءات القمعية الأخرى مثل منع الأحزاب المعارضة من مخاطبة الجماهير، إعتراض المدعى الاشتراكي على المرشحين، منع إجتماعات حزب التجمع، فصل النواب المعارضين، إقتحام مقار الحزب ومنع الآراء المغايرة لرأى الحكومة بالقوة.

السلطة الرابعة !!

القضية الثالثة التى أمكن استخلاصها من هذا الحديث، هى قضية حرية الصحافة، التى لايكف السادة المسئولين فى مصر عن الإلحاح عليها والإدعاء بوجودها، رغم أن القراء يدركون كل صباح - وبدون حاجة إلى أى تفاصيل - كيف تنتهك هذه الحرية المزعومة، وكيف تحجب عنهم الحقائق وتزيف، وأى تناقض بين مايقرأون وبين الواقع الذى يعيشونه فى بلدهم وما يصل إلى أسماعهم عبر الاذاعات العالمية.

لقد تعرضت الصحافة خلال السنوات العشر الأخيرة لحملة قمع وارهاب متعددة الجوانب منها :

* تطهير الصحافة بوسائل متعددة، منها قرارات لجنة النظام فى الإتحاد الاشتراكى فى فبراير و مارس ٧٣ بفصل ١٠٢ صحفياً من الاتحاد الاشتراكى، وطلب فصلهم من نقابة الصحفيين ومن مؤسساتهم الصحفية. وكان من بين هؤلاء ٦ من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين. وبعد مذبحة الصحافة تلك، تعرض الصحفيون لهجمات مماثلة ولكنها أقل حجماً، مثل تصفية من لاترضى عنهم السلطة فى الصحافة كما حدث فى مارس ٧٥ بنقل عدد من الصحفيين من جريدة **الجمهورية** وإجراء تغييرات فى قيادات العمل الصحفى فى **الجمهورية** ثم فى **الأهرام**. وفى عام ٧٧ تغيير قيادة العمل الصحفى فى **روزاليوسف**، وتحقيقات المدعى الاشتراكى مع الصحفيين عام ١٩٧٨.

* اغلاق الصحف بدءاً من **الكاتب** و**الطليعة** وصولاً إلى «**الأهالى**» التى صادرها السيد **أنور أبو سحلى** ٧ مرات متتالية قبل أن يختار نائباً عاماً فوزيرا للعدل، ثم صدرت الأوامر للمطابع بعدم طبعها. وإضطرار جريدة الشعب للتوقف أسبوعين ومجلة **الدعوة** شهراً.

* منع مايقرب من ٧٠ صحفياً من أجيال مختلفة من الكتابة أو ممارسة العمل فى مؤسساتهم الصحفية.

* إستمرار الرقابة على الصحف عن طريق مايسمى بالتعليمات التى يصدرها مكتب الصحافة التابع لوزارة الاعلام، والذى كان اسمه فى الماضى مكتب الرقابة.

* الحملات المستمرة على **نقابة الصحفيين**، والتدخل المستمر فيها ومحاولة إلغائها وشن حرب تجويع عليها.

* وأخيراً السيطرة التامة على الصحافة فى ظل قانون العيب وقانون مايسمى « بالسلطة الرابعة » الذى فرض قيودا حديدة على الصحافة والصحفيين الذين أعلنوا رفضهم واعتراضهم عليه بعد أن سلبهم أغلب حقوقهم بما فيها حقهم فى انتخاب ممثليهم فى مجالس ادارة الصحف.

القضاء ..المعتدى عليه

تبقى قضية إستقلال القضاء. ولاشك أن القضاء المصرى العظيم، خاصة فى درجاته العليا، مازال هو الحصن الأخير لأبناء الشعب المصرى. ولهذا السبب فإن السلطة القضائية تتعرض لمحاولات مستمرة من السلطة لإخضاعها لارادة الحزب الحاكم بالتهديد والترغيب.

يكفى إصرار السلطة على إشراك غير القضاء فى المحاكم مثلما حدث فى المحكمة المشكلة طبقا لقانون الأحزاب، ولمحكمة القيم بدرجتيها، رغم أن كل الهيئات القضائية (القضاء الادارى، الجمعية العمومية لمحكمة النقض، نادى القضاة) أعلنت رفضها واحتجاجها وقالت إن ذلك عدوان على الدستور والسلطة القضائية،

وإهدار لضمانة هامة للمواطنين.

وألا يعلم السيد **نبوى**، أن القضاة يرفضون منذ عام ١٩٧٤ المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعتبرونه بشكيله الحالى ماساً بإستقلال القضاء ويطالبون بالعودة إلى مجلس القضاء الأعلى المشكل من القضاة وحدهم. لقد طالبت بذلك الجمعية العمومية لمحكمة النقض فى ٢ ديسمبر ٧٤، ثم عادت فى ١٩ يناير ٧٦ لتعلن بالحرف الواحد.. « إن استقلال السلطة القضائية وفق الدستور لايتحقق إلا بإنفرادها وحدها بشئونها مما يقتضى المبادرة الفورية بعودة مجلس القضاء الأعلى إلى ممارسة اختصاصه كما كان قبل العدوان على السلطة القضائية. وأعادت الجمعية العمومية تأكيد هذا المطلب فى ٢٦ يناير ٧٦، ٩ فبراير ٧٦، ٣٠ سبتمبر ٧٦، ٨ديسمبر ٨٦، بل وأنجز مشروعا بذلك منذ ١٧نوفمبر ٧٥، إمتنعت السلطة التنفيذية عن تقديمه لمجلس الشعب لاصداره.

ونفس المطلب أعلنته الجمعية العمومية لمجلس الدولة وسجلته فى تقريرها المؤرخ أول يناير ١٩٧٥، وطالبت به أيضا الجمعية العمومية لنادى القضاه ومجلس ادارة النادى.

وفى ٢٨ مارس ٧٨ صدر العدد الثانى من « سجل رجال القضاء » وفى مقدمته المطالبة « بغل يد الوزارة عن التحكم فى شئون القضاة، وإسناد إختصاصاتها إلى مجلس أعلى للقضاء يشكل من عناصر قضائية منتخبة محصنة ضد العزل.. وحظر تعيين رجال القضاء فى الوظائف السياسية أو غيرها قبل مضى ثلاث سنوات على تركهم العمل بالقضاء، وحظر التعيين من هذه الوظائف فى القضاء.

إذا كان السيد وزير الداخلية لايعلم كل هذا. أفلا يعلم أن القضاة قدموا للسيد رئيس الجمهورية فى الإحتفال بعيد القضاء فى ١٠ أكتوبر ٧٨ مشروع قانون بتعديل قانون المجلس الأعلى للهيئات القضائية، وقانون السلطة القضائية بما يحقق خمسة مطالب جوهرية من مطالب رجال القضاء هى :

* إسناد البت فى شئونهم الوظيفية لمجلس منهم وحدهم.

* مد الحصانة إلى أعضاء النيابة العامة (المفروض أن النيابة العامة جزء من السلطة القضائية، ولكنها عمليا لاتتمتع بأى حصانات وتخضع للسلطة التنفيذية، مما يفسر سهولة صدور أوامر القبض فى قضايا الرأى والقضايا السياسية بمجرد بلاغ من « مباحث أمن الدولة ».

وأعلن رئيس الجمهورية موافقته على هذه المطالب.. ووافق المجلس الأعلى للقضاء على المشروع، واللجنة التشريعية الوزارية، ومجلس الوزراء برئاسة **مصطفى خليل**، ووقع رئيس الجمهورية المشروع. ولكن سرعان ماقام وزير العدل الجديد (**أنور أبو سحلى**) بالتنبيه إلى خطر هذا المشروع الذى لم ير النور حتى الآن.

وألا يعلم وزير الداخلية، بالتدخل السافر لوزير العدل فى إنتخابات نادى القضاه، وهو أمر معروف للقضاة ولغير القضاة.

وألا يعلم وزير الداخلية بتعسف وزير العدل « فى استعمال سلطة النقل والانحراف بها لأغراض حزبية حيناً ولممالأة بعض الأجهزة حيناً آخر » وهو الأمر الذى نشر فى سجل رجال القضاء، وفى عدد مايو ٧٩ من مجلة القضاة، وأخيرا أفلا يعلم وزير الداخلية ماذكره الأستاذ المستشار **يحيى رفاعى** فى القضية رقم ٨١ لسنة ٥٠ أمام محكمة النقض دائرة طلبات القضاة من أن التدخل وصل إلى حد عدم تعيين المستشار **يحيى رفاعى** بمحكمة النقض رغم الموافقة الإجماعية للجمعية العمومية لمحكمة النقض على ترشيحه، لا لسبب الا أن سيادته بوصفه سكرتيرا عاما لنادى القضاة ورئيسا لتحرير مجلة النادى« أعرب نيابة عن النادى فى كلمة القضاة التى قدم بها عدد مايو ٧٩ عن مطالبهم مدللا فى هذه الكلمة على مدى صورية الوظيفة التى يؤديها المجلس الأعلى للهيئات القضائية » كما سجل بذات الصفة فى كلمة القضاة عدد فبراير ٨٠ « إستياء القضاه من الكيفية التى يتحدى بها الوزير قرارات الجمعيات العمومية للمحاكم ويضرب بها عرض الحائط وكيف يتحكم فى الإختيار للمناصب وشغل الدرجات الخالية والإنتدابات والإعارات.. مما يجرد مبدأ إستقلال القضاء من مضمونه.» كما سجل بتلك الكلمة « رأى القضاة فيما ينطوى عليه مشروع قانون العيب من مساس بإستقلال

القضاة..»

وبعد كل هذا يتحدث السيد **نبوى إسماعيل** - سامحه الله - عن إستقلال القضاء.

بقيت كلمة أخيرة، وهى نصيحة متواضعة أقدمها للسيد **نبوى إسماعيل**. ان العمل فى مباحث السكة الحديد أو المباحث العامة، وقراءة التقارير والتحريات التى تقدمها أجهزة الأمن والتى قال عنها القضاء« أنه قد عراها التناقض والتضارب والغموض، بل أن هذه التحريات فى بعض مناحيها كانت مستحيلة التصديق ». أو العمل مديرا لمكتب وزير الداخلية، أو كيل المديح للحكام.. لايخلق من الإنسان سياسياً أو زعيماً شعبياً، قادراً على تحليل الأحداث وتفسيرها، وإصدار الأحكام حول قوى سياسية أصيلة فى نضال هذا الشعب وتاريخه وحاضره. ومادامت الظروف قد شاءت أن يحتل سيادته موقع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى حكومة دولة عريقة كمصر وهى مناصب سياسية وعضواً للمكتب السياسى للحزب الحاكم للبلاد.. فليس عيباً أن يحاول تثقيف نفسه سياسيا ليكون قادراً على الاضطلاع بهذه المسئوليات الضخمة.

وثيقة رقم (٢٢)

التقدم العدد ٦٩ الأثنين أول ديسمبر ١٩٨٠ صفحة ٣

رد على الفريق **أبو غزالة**..

الانحياز « لحلف الأطلنطى » إهدار لكفاح الشعب المصرى

لسنا خطاً دفاعياً لحماية الدول الاستعمارية وتوابعها.

أدلى الفريق « محمد عبد الحليم **أبو غزالة** » رئيس أركان حرب القوات المسلحة، بحديث للإذاعة المصرية نشرته الصحف اليومية صباح الثلاثاء ١٩ نوفمبر، بمناسبة مرور ثلاثة سنوات على بدء سياسة الإتصال المباشر بالعدو الإسرائيلى من خلال زيارة رئيس الجمهورية للقدس المحتلة.

وأشار رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية فى هذا الحديث لما أسماه المخطط السوفيتى لتطويق حلف شمال الأطلنطى، وأن « دول حلف شمال الأطلنطى تركز مجهوداتها على وسط أوربا خوفاً من أن يهجم حلف وارسو على دول هذه المنطقة ». وقال: « إننى أوضحت لهم أن الروس ليسوا من السذاجة بحيث يهجموا على أوربا الغربية، لأن ذلك معناه حرب عالمية ثالثة ». وأوضح رئيس الأركان، أن السوفيت يخططون لتطويق حلف شمال الأطلنطى بأسلوب آخر. وقال أنهم غزوا **أفغانستان** ويفكرون فى **باكستان** ووصلوا **إلى عدن**، ويحاولون أن يصلوا **إلى الصومال وتشاد**، ووصلوا **إلى ليبيا**... وهم بذلك يطوقون حلف شمال الأطلنطى بوجود قواتهم فى شمال أفريقيا.

وقال الفريق أبو غزالة أن الأمر الوحيد لوقف هذا المخطط الروسى هو أن يكون لمصر قوات مسلحة قوية لخلق ثبات فى المنطقة، وأنه على انجلترا وباقى دول أوربا الغربية أن تمد مصر بالسلاح.. لأنه عندما تساعد أوربا مصر فى خلق دفاعات وقوات مسلحة قوية، فإن ذلك سيكون خطاً أمامياً للدفاع، وبالتالى يمكن إحباط المخطط السوفيتى..».

ومن حقنا، بل ومن واجبنا أن نتوقف كثيراً أمام هذا الكلام الخطير الذى يصدر عن رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، المنوط بها دستورياً الدفاع عن الشعب المصرى ومصالحه الحيوية.

.. إن الفريق أبو غزالة يعلن بأوضح عبارة الخروج عن السياسة المعلنة للدولة (حتى الآن) فى المجال الدولى وهى سياسة عدم الانحياز.

ويقول، بسفور، نحن منحازون حتى النخاع لدول حلف الأطلنطى، وأننا خط أمامى للدفاع عن هذا الحلف. وهو بهذا يهدر كفاح طويل للشعب المصرى ضد سياسة المعسكرات الدولية والأحلاف العسكرية والحرب الباردة. سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ برفضه لمشروع النقطة الرابعة (مبدأ ترومان)، وللاشتراك فى الحرب الكورية، ولمشروع قيادة الشرق الأوسط الذى تقدمت به أمريكا وانجلترا وفرنسا وتركيا فى ١٢ أكتوبر ١٩٥١ بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ لحكومة الوفد برئاسة الزعيم الوطنى **مصطفى النحاس**.. أو بعد الثورة بإزالة القاعدة البريطانية من قناة السويس بعد كفاح مسلح قاده المناضل **كمال الدين رفعت**، ورفض حلف بغداد ومشروع

«أيزنهاور»، وقيادة مصر الناصرية لدول العالم الثالث فى معركة الحياد الإيجابى وعدم الإنحياز، عبر معارك باندونج وتأميم قناة السويس والسد العالى والتصدى للعدوان فى ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧ وللمعونات المشروطة.. الخ.

والفريق أبو غزالة يعلن أننا منحازون الى أعدائنا فحلف شمال الأطلنطى الذى يعلن سيادته أن مصر ستكون خطا أماميا للدفاع عنه.. يعلم كل الوطنيين فى مصر، أنه حلف يضم الدول الاستعمارية الكبرى وتوابعها.. **الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، فرنسا، البرتغال، ألمانيا الغربية، بلجيكا، كندا، إيطاليا، اللوكسمبورج، هولندا، النرويج، اليونان، تركيا،** وأن إنشائه كان تأكيدا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الرأسمالية الساعية لإستمرار السيطرة الاستعمارية على العالم، والرافضة للإعتراف بالتغييرات الإيجابية التى حدثت فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وفى مقدمتها إشتداد حركة التحرر الوطنى ضد الاستعمار، وبروز قوة الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الاشتراكية، كقوة ردع للإستعمار ومساعد لحركة التحرر الوطنى.. وكان إعلان قيام حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٤٩ من جانب أمريكا ودول أوربا الغربية (الرأسمالية) تتويجاً لخطوات أمريكا الرامية إلى فرض سيطرتها على العالم والتى بدأت بعد الحرب بمبدأ **ترومان** وسياسة الاحتواء والحصر التى دعى إليها **جورج كينان** ومشروع **مارشال**، وبمثابة إعلان عن تقسيم العالم إلى كتلتين متناهضتين، وجر العالم إلى سياسة الحرب الباردة، وسباق التسلح وإضعاف الأمم المتحدة.

ومن الناحية العملية لم يكن الحلف لمواجهة خطر حلف وارسو فحلف وارسو، لم ينشأ الا فى ١٥ مايو ١٩٥٥ أى بعد ٦ سنوات من قيام حلف الأطلنطى، وذلك إثر احياء أمريكا للعسكرية الألمانية وإعادة تسليح المانيا وضمها لحلف الأطلنطى.

ولكن حلف الأطلنطى نشأ أساساً، كما أعلن الأمريكيون أنفسهم، لفرض سياسة الحصر والإحتواء على الاتحاد السوفيتى تمهيداً للقضاء على النظام القائم فيه تلك السياسة التى تطورت بعد ذلك إلى سياسة الانتقام الشامل والتهديد باستخدام الأسلحة النووية، وسياسة حافة الهاوية التى إبتدعها **جون فوستر دالاس**.

وأستخدم هذا الحلف أكثر من مرة كما يقول الدكتور **بطرس بطرس غالى** وزير الدولة للشئون الخارجية الحالى فى كتاب له مع الدكتور **خيرى عيسى**.. أستخدم فى تدعيم الاستعمار وقمع الحركات التحررية على نحو ماجرى إبان الثورة الجزائرية فى الخمسينات وضد المستعمرات البرتغالية (**انجولا، موزمبيق، غينيا بيساو**) فى أفريقيا، وضد الشعب المصرى فى عدوان ١٩٥٦.

والفريق أبو غزالة يعلن أننا منحازون ضد الاتحاد السوفيتى، ولحساب حلف الأطلنطى. أى أننا منحازون ضد البلد الذى حارب الجيش المصرى الذى يتشرف الفريق برئاسة أركان حربه، بأسلحته فى إحدى حروب مصر الوطنية فى أكتوبر ١٩٧٣.

وليس سراً أن الجيش المصرى مازال تسليحه الأساسى حتى اليوم يعتمد على الأسلحة السوفيتية، وأن التدريب والخبرة والتقدم التكنيكى التى إكتسبها الضباط والجنود المصريين والتى مكنتهم من خوض أول حرب الكترونية فى التاريخ - كما يقول رئيس الجمهورية - وهى حرب أكتوبر تمت بالسلاح السوفيتى ومهما كانت الخلافات اليوم وأسبابها بين حكام مصر والاتحاد السوفيتى فإن حقائق العلاقات الدولية والضرورات الواقعية المادية تجعل لمصر مصلحة فى الحفاظ على قدر - مهما كان ضئيلاً - من العلاقات الطيبة مع الاتحاد السوفيتى بدلاً من هذا الاندفاع الغريب لعداء صليبى لأصدقاء الأمس بلا مبرر مقبول.

وقد يكون مفيداً تنشيطا للذاكرة إعادة ترديد بعض الحقائق حول دور الاتحاد السوفيتى - العدو الجديد والوحيد الذى يقدم لنا هذه الأيام - فى حرب أكتوبر ١٩٧٣

.قبل الحرب بسبعة أشهر، قال الرئيس السادات فى حديث له مع **بورشيجريف** بمجلة **نيوزويك** الأمريكية (أبريل ١٩٧٣): « إن الروس يمدوننا بكل شئ يستطيعونه » وفى كتاب التقصير (المحدال) الإسرائيلى

يقول المؤلفان الإسرائيليان : « بمرور الأيام اتضح أن سلاح الجو الإسرئيلى الذى حقق انتصار الجيش الخاطف فى حرب الأيام الستة خلال الساعتين الأول من يوم ٥ يونيو ١٩٦٧عندما دمر معظم سلاح الطيران المصرى وهو جاثم على الأرض فى قواعده، لم يكن قادراً فى أكتوبر ١٩٧٣ على صد الهجوم المصرى بصورة حاسمة بسبب تراص الصواريخ المصرية (السوفيتية الصنع)، » وتقول اللجنة الأمريكية التى زارت كل من مصر وإسرائيل خلال شهر نوفمبر ١٩٧٣ برئاسة السناتور **صمويل شتراتون**:« ترى اللجنة أن الأسلحة التى أعطاها السوفيت للعرب، ذات طبيعة مثمرة وكثيفة للغاية، ويمكن القول بأن الكمية الضخمة من الأسلحة الممنوحة للعرب، وليست الطبيعة الخاصة، هى التى كانت موضع ملاحظة اللجنة، ويرى الإسرائيليون أن المصريين والسوريين حصلوا على دبابات متقدمة وبعض الطائرات التى لم يعطها الاتحاد السوفيتى حتى لبعض دول أوربا الشرقية كما حصل المصريون على الصاروخ بعيد المدى الذى يمكنه بلوغ تل أبيب من مصر.

وأشار قائد القوات الجوية الإسرائيلية إلى أن السوفيت زودوا العرب بالطائرات ذات الجناح المتحرك (سوخوى – ٢٠) وهى من أحدث ماوصل اليه السوفيت فى انتاج الطائرات الحربية ،كما أشار القائد الإسرائيلى إلى تزويد السوفييت للعرب بالطارئرات (ت. يو ١٦) المزودة بصواريخ كلت..»

ويستخلص **إيان سمارت** نائب مدير المعهد الملكى البريطانى للشئون الدولية الدرس الأساسى لحرب أكتوبر من الناحية العسكرية قائلاً:« لقد انهت التكنولوجيا السوفيتية فى أيد عربية عصر سيطرت فيه الدبابة والطائرة على ميدان القتال، إن ظهور صواريخ جديدة مضادة للطائرات والدبابات ذات قدرة عالية على الحركة وتعمل ببساطة تسجل تحولاً مهما يذكرنا بالأسهم الطويلة التى أعانت جندى المشاه البريطانى فى القرن الرابع عشر على هزيمة الفارس المسلح. إن الجندى العربى بصاروخه السوفيتى المضاد للدبابات وقدرته على تدمير دبابة تزن ٥٠ طناً، كان يحارب من جديد. وللمرة الأولى منذ العام ١٩١٦ حينما بدأت الدبابة عملها فى الحرب يواجهها رجل المشاه وحيداً إلا من سلاحه المضاد للدبابات ويقف على قدم المساواه معها.

والفريق **أبو غزالة** رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية يطلب من دول الأطلنطى « أن تمد مصر بالأسلحة والمعدات بأسعار أقل من الأسعار المرتفعة التى تعرضها علينا حالياً ويبشرنا أن برنامج تنويع مصادر السلاح لمصر يسير طبقاً لخطة دقيقة لتطوير قدرة القوات المسلحة المصرية وإحلال التسليح الغربى من الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا محل التسليح الشرقى»

وقد يكون مفيداً أيضاً أن ننقل بعض عبارات حول تجارة السلاح الأمريكية من كتاب علمى صادر فى يونيه ١٩٧٩ عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والذى يرأسه دكتور **بطرس بطرس غالى** وزير الدولة للشئون الخارجية، وكتبه أستاذ متخصص فى العلاقات الدولية وهو الدكتور **سامى منصور**.

ففى صفحة ٧٠ يقول الكاتب حول تجارة السلاح فى الولايات المتحدة الأمريكية :« إن عامل الربح واحد من أقوى العوامل المؤثرة فى تجارة السلاح على اتجاه الشركات لتصديره اذ أن صناعة السلاح تحقق أعلى معدل ربح بالنسبة للصناعات الأخرى فنجد أن معدل أرباح الشركات الصناعية يتراوح عادة بين ١٢ ٪ إلى ١٨ ٪ بينما نجده فى صناعة السلاح يقفز إلى معدلات خيالية فنجد مثلاً فى صناعة الطائرات الحربية يصل إلى معدلات من ١٠٠٪ إلى ٣٠٠٪ وأوضحت دراسة أرباح أكبر ٢٥ شركة عملاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية أن ٤٠٪ من جملة أرباحها تأتى من مصدرين أولهما الاستثمارات الخارجية، بنصيب ٢٩ ٪ وتجارة السلاح بنصيب ١٢٪ من جملة الأرباح » وفى صفحتى ٧١و ٧٢ يقول الكاتب حول تأثير السلاح الأمريكى فى السياسة الخارجية للدول التى تحصل عليه: « إن أوضح دراسة عالجت هذا الموضوع هى الخاصة بمعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن. ويؤكد المؤلفان أن الإقتناع العام هو أنه من الممكن شراء النفوذ السياسى ببيع أو إهداء السلاح ففى مقابل السلاح ومن خلال الصداقة (!) التى يخلقها تحصل على تسهيلات من هذه الدول الصديقة (عسكرية) كما أن الأسلحة الحديثة أصبحت تحتاج إلى تدريب خاص وإمكانيات متعددة لإستعمالها بكفاءة وهو

مايجعل الدول المستوردة، تستضيف بعثات عسكرية من الدول المصدرة للسلاح لتشرف على التدريب والصيانة والواقع أن مثل هذه البعثات تستطيع أن تتمتع بنفوذ حقيقي على صانع القرار، كما أن لها القدرة على السيطرة على إستخدام السلاح.. وقد وضح ذلك فى حالة إيران..» ويمضى قائلاً فى صفحة ٧٣: « والواقع أن سياسة إستخدام المساعدات العسكرية أو صفقات السلاح للتأثير على أفراد القوات المسلحة فى الدول التى تتلقى السلاح الأمريكى كانت سياسة مقصورة على أمريكا اللاتينية حتى سنة ١٩٥٩ حين أعدت لجنة رئاسية دراسة عرفت بتقرير درابر يدور حول أهمية دورالقوات المسلحة السياسى والاجتماعى فى الدول المتخلفة وأنه لابد من تشجيع هذا الدور بالتدريب والإعداد. وقد شرح التقرير هذا الرأى بأن الخبرات والمهارات الإدراية والتنفيذية تتركز فى القوات المسلحة، كما أنها تتحمل مسئولية الدفاع عن الحدود إلى جانب الأمن الداخلى، مما يعطيها دوراً فى الدول المتخلفة بعيداً تماما عن دورها فى الولايات المتحدة مثلاً، ويصل التقرير إلى أن العسكريين فى كثير من الدول النامية يتدخلون فى الشئون الداخلية على كل المستويات.. وتأكيداً على أهمية بيع السلاح، ومايترتب عليه من تدريب عناصر من القوات المسلحة نجد أن برامج تدريب هذه العناصر الأجنبية من دول العالم الثالث فى برنامج مدرسة (فورت براج) التى تستغرق ٨ أسابيع قد شملت ٧ مواد نجد أن ٥ منها ذات طبيعة غير عسكرية وهى تدور حول طبيعة الحركات السرية وأسبابها وإستراتيجية وتكتيك الشيوعية الدولية فى السيطرة على الحركات السياسية وعمق الفكر الغربى القائم على الحقوق الفردية وكرامة الانسان، والمسئولية الاجتماعية وإسهام القوات المسلحة لمواجهة حرب العصابات..» وحول الشروط المتعددة لبيع الأسلحة الأمريكية يقول الكاتب صفحة ٧٤: « وقد أكدت دراسة معهد السلاح السويدى أن أبرز هذه الشروط هو ضرورة تحريم سياسة التأميم، ومنع إجراءات المصادرة أو الاستيلاء على الأموال الأمريكية ووقف أية ضرائب خاصة على الإستثمارات الأمريكية، مما يدخل فى دائرة التميز الضريبى..»

إذن قضية السلاح الأمريكى والغربى ليست قضية الأثمان الباهظة فحسب ولكنها شئ أبعد من ذلك يتعلق بالإستقلال وخطر السيطرة الزجنبية.

مثل هذه التصريحات كان يمكن قبولها تجاوزاً ونحن نسمع الكثير منها من حكامنا وقيادات الحزب الحاكم..، ولكن أن يزج بقائد عسكرى، المفروض، طبقاً للدستور والقانون أنه لايعمل بالسياسة فى قضايا سياسية بالغة التعقيد والحساسية ومحل خلاف بين الأحزاب والقوى السياسية فى مصر ويدفع لتبنى وجهة نظر الحزب الحاكم فى إهدار عدم انحياز مصر، ومصادقة الأعداء ومعاداة الأصدقاء خدمة لمصالح طبقة حاكمة.. فهذا أمر لايمكن السكوت عليه ويتحمل مسئوليته القادة السياسيون الذين يسعون للزج بالقوات المسلحة فى معترك الصراع السياسى مرة بضم وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة للمكتب السياسى للحزب الحاكم ومرة أخرى بدفع رئيس الأركان وهو منصب عسكرى بحت للإدلاء بأحاديث سياسية فى قضايا تتعدد فيها الآراءوالاجتهادات

التقدم

وثيقة رقم (٢٣)

.تقرير مقدم من مجلس إدارة جريدة الأهالى
إلى اللجنة المركزية دورة ٢٨ أكتوبر ١٩٨٢

تنفيذاً للمادة السادسة (فقرة ٢) من لائحة النظام الأساسى لجريدة الحزب، الصادرة عن اللجنة المركزية للحزب، والتى تنص على أن « يقدم مجلس الإدارة تقارير دورية عن العمل بالجريدة للجنة المركزية والأمانة العامة ».

يتشرف مجلس الإدراة بتقديم أول تقرير له إلى اللجنة المركزية عن الفترة السابقة منذ بدأ الأعمال التحضيرية لاصدار «الأهالى» وحتى صدور العدد ٥٢ بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٨٢.

الخطوات التنفيذية لإصدار الأهالى :

بمجرد موافقة الأمانة العامة على الورقة المعنونة « **الأهالى وتوجهها السياسى** »، وعلى مشروع لائحة النظام الأساسى لجريدة الحزب فى جلسة خاصة يوم الاثنين أول مارس ١٩٨٢، وإختيار مجلس الإدارة بتاريخ ٩ مارس ١٩٨٢ (وافقت اللجنة المركزية على اللائحة بعد تعديلها وعلى مجلس الادارة) عقد مجلس الإدارة أول اجتماع له فى ٢٥ مارس ثم اجتماعات متتالية فى أبريل ويونيه.

وإنتهى خلالها من وضع الخطوط الرئيسية للعمل، وإختيار مجلس التحرير بناء على اقتراحات رئيس التحرير من عدد من الزملاء الصحفيين أعضاء الحزب وأصدقائه الذين قبلوا المساهمة فى العمل بالأهالى، وإنتظمت إجتماعات المجلس (مجلس التحرير) أيام الاثنين والثلاثاء والخميس مما حقق قيادة جماعية للعمل الصحفى.

كما إنتهى مجلس الإدارة من إقرار عقود الطبع والتوزيع مع مؤسسة أخبار اليوم وتحديد أسعار الإعلانات والمبادئ التى تحكمها، ودراسة الموقف المالى والميزانية التقديرية، ودراسة موضوع الورق وإتخاذ إجراءات استيراده لحساب «الأهالى» بحيث يتم تخفيض تكلفة الطبع، كما إعتمد الحملة الاعلانية حول «الأهالى» فى أقل حدود ممكنة، وتدارس توفير مقر مستقل «للأهالى».

الأهـداف:

حدد مجلس الادارة بالتعاون مع مجلس التحرير مجموعة من الأهداف هى :

١) تحقيق توازن مالى للجريدة والتركيز فى المرحلة الأولى (قبل الصدور) على الوصول بالتبرعات إلى الحد اللازم لتغطية نفقات التأسيس والإصدار لمدة شهرين على الأقل.

٢) البدء بطبع أقصى عدد من النسخ يتفق مع كمية المطبوع والموزع قبل وقف إصدار «الأهالى» عام ١٩٧٨، ومع الإمكانيات المادية الممكن توفيرها.

وعلى ضوء دراسة السوق وكميات المطبوع ونسبة من الصحف الأخرى (حزبية ومملوكة للدولة)، قدرنا أن توزيع ٨٠٪ من الكمية المطبوعة يعد نجاحاً هاماً، خاصة وأن «الأهالى» ستصدر فى ١٠ صفحات من الحجم العادى وستباع النسخة بعشرة قروش، بينما الشعب تصدر فى ٢٤ صفحة تابلويد (١٢ صفحة من الحجم العادى) وبنفس السعر، والأحرار (٦ أو ٨ صفحات) من الحجم العادى وبخمس قروش فقط،

ومايو ٢٠ صفحة بخمسة قروش (ضعف عدد صفحات الأهالى ونصف الثمن)، والصحف الرسمية من ١٢ إلى ١٤ صفحة بثلاثة قروش، أى أننا سنكون نسبياً الأقل فى الصفحات والأكثر ثمناً.

٣) الوصول بالمستوي السياسى والصحفى للجريدة إلى الحد الذى يحقق المبادئ التى قررتها الأمانة العامة وفى مقدمتها :

- **«الأهالى»** جريدة للحزب.. تعطى الرأى العام صورة صحيحة للحزب ومواقفه وإختياراته وتلعب دورا كأداة الاتصال مع العضوية الواسعة للحزب.
- **«الأهالى»** جريدة للشعب منحازة إجتماعياً.. وهى جريدة للوطن كله وليست جريدة قاهرية.
- **«الأهالى»** جريدة كل الوطنيين.. فهى تنشر أخبار وأراء كل القوى فى المجتمع وتناقشها.
- **«الأهالى»** جريدة للوطن العربى.
- **«الأهالى»** جريدة معارضة تعبر عن مصالح أوسع الجماهير.. ولاتتردد فى اقامة حوار (بالاتفاق والاختلاف) مع السلطة والتفاعل مع كل ماهو ايجابى.
- **«الأهالى»** جريدة تنوير تبشر بأنبل القيم.
- **«الأهالى»** جريدة عصرية تأخذ بكل ألوان الفنون الصحفية.

النتائج المحققة خلال هذه الفترة :

أولا : الوضع المالى

تم تحقيق الحد المطلوب من التبرعات التى تغطى نفقات التأسيس ونفقات إصدار «الأهالى» لمدة شهرين مع بداية مايو ١٩٨٢. وقد ساهمت محافظات (**القاهرة - القليوبية - الدقهلية**) بالجزء الأكبر من التبرعات المقدمة من المحافظات، تليها بنسب أقل (**الإسماعيلية - الغربية - اتحاد النساء التقدمى - الفيوم - الأسكندرية**)، وكانت مساهمات محافظات (**البحيرة - بنى سويف - الجيزة - المنيا - الشرقية - القناة**) رمزية أو غائبة.. ولكن الملاحظة الجديرة بالتسجيل والإهتمام، هى الدور الذى لعبه أصدقاء الحزب والقوى الوطنية والديمقراطية فى مصر، وأعضاء التجمع فى الخارج.. فقد بلغت مساهمتهم مايقرب من ٧٠ ٪ من جملة التبرعات، مما ساعد على تحقيق المستهدف، بل وتجاوزه.

وقد حقق مجلس الإدارة خطوة هامة فى سبيل تحقيق التوازن المالى، وهى إتمام الاتفاق الخاص باستيراد الورق لحساب «الأهالى».. وقد وصلت بالفعل الدفعة الأولى منه، وهو إنجاز هام بلا شك سيقلل من التكلفة الإجمالية.

كما نجحت إدارة الجريدة فى الشهرين الأخيرين فى زيادة حجم الإعلانات وحصيلتها، رغم المصاعب التى مازالت تعترضنا فى بعض المواقع فى القطاع العام والخاص على السواء.

إن هذه النجاحات على ضخامتها لاتحقق التوازن المالى المطلوب، وبالتالى لاتلغى أهمية التبرعات والزيادة المضطردة فى حجم الاعلانات للوصول إلى التوازن المنشود وتطوير العمل من ناحية عدد الصفحات، بما يسمح بالإستجابة لكل الاحتياجات الصحفية والسياسية وزيادة المطبوع، بما يحقق المزيد من الانتشار.

ثانيا : التوزيع

حققت «الأهالى» نسبة توزيع تتجاوز الهدف المطلوب. فقد نفذ العدد الأول تماماً. وبلغت نسبة التوزيع من العدد ٣٢ إلى العدد ٥٠ (من ١٩ مايو إلى ٦ أكتوبر ١٩٨٢) ٠١ . ٨٣ ٪، وهى نسبة تتجاوز نسب توزيع أى صحيفة حزبية أو قومية.

أما أرقام التوزيع فهى تتجاوز بأكثر من ضعف صحيفة **الأحرار** وبما يقرب من الضعف صحيفة **الشعب**، وهما صحيفتى المعارضة.. وبالطبع المقارنة من ناحية أرقام التوزيع غير واردة بالنسبة للصحف القومية وكذلك صحيفة مايو حيث تتضاعف الكميات المطبوعة مرات عديدة.

ويعتقد مجلس الإدارة أن هناك إمكانية لزيادة نسبة التوزيع، نظراً لأن الشهور الماضية هى شهور الصيف

التى تشهد بصفة عامة إنخفاضاً فى توزيع الصحف، وكذلك فقد صادفنا شهر رمضان المبارك وعطلة العيد، وهو أيضاً من الأسباب المعروفة لانخفاض التوزيع (نسبة التوزيع خلال شهر رمضان ٧٧.٧ ٪).. واضطررنا لأسباب الضغط المالى لإيقاف حملة الاعلانات فى الصحف والتليفزيون اعتباراً من العدد ٣٧ إلى العدد ٤٢، ومن العدد ٤٧ إلى العدد ٥١.. بالإضافة إلى بعض مشاكل التوزيع وتوقف المراقبة الحزبية فى المحافظات لعملية التوزيع والتى تلعب دوراً هاما فى زيادة التوزيع. واذا ما نجحنا فى تجاوز هذه العقبات فان الوصول إلى نسبة ٩٠ ٪ فى توزيع الأهالى (وهو هدف كبير) أمرا ليس مستبعداً.

ثالثاً : سياسياً

فرضت مجموعة من الأحداث الهامة العربية والداخلية والمناسبات التاريخية والدينية نفسها على الحياة السياسية والصحفية فى مصر خلال الفترة التى يتناولها التقرير فى مقدمتها أحداث الغزو الإسرائيلى للبنان ونتائجه وتطوراته، وكذلك قضية المعتقلين وتجديد قانون الطوارئ، وتزوير إنتخابات تلبانه، وميزانية الدولة والغلاء والدعم.. وإحتفلت مصر بشهر رمضان الكريم وثورة يوليو وذكرى رحيل القائد **جمال عبد الناصر** فى ٢٨ سبتمبر، وذكرى العبور فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وإغتيال السادات فى نفس اليوم من العام الماضى ١٩٨١، ومرور عام على تولى الرئيس حسنى مبارك السلطة.

ورغم إهتمام «الأهالى» بصورة خاصة بهذه الأحداث والمناسبات وإحتلالها لمساحات ضخمة من صفحات وموضوعات الجريدة، فقد كان هناك حرص دائم على إعادة التوازن فى «الأهالى» بين كافة القضايا - قدر الامكان - دون الإخلال بضرورة المتابعة للأحداث الهامة الطارئة..

وقد حققت «الأهالى» قدراً معقولاً من الأهداف السياسية التى حددتها الأمانة العامة لها، وذلك على النحو التالى :

* الديمقراطية

وضعت «الأهالى» قضية الديمقراطية، بإعتبارها نقطة إتفاق بين كافة القوى الوطنية ونقطة الإنطلاق الأساسية لإجراء التغيير الذى تسعى اليه القوى الوطنية.. وضعتها فى مكان بارز من إهتمامها. وركزت «الأهالى» على قضية المعتقلين وقانون الطوارئ وضرورة إلغاء حالة الطوارئ ثم تصعيد الحملة لعدم تجديد إعلان حالة الطوارئ، وإدانة الممارسات البوليسية المختلفة المنافية للقانون والحريات العامة، سواء فى مواجهة القوى السياسية أو الأفراد أو فى الإنتخابات العامة، وأبرزت تحركات القوى الوطنية فى مواجهة هذا العسف بالديمقراطية.

وتصدت للحملة المعادية للديمقراطية والمعارضة وحاورت رئيس الجمهورية فى خطاب مفتوح من الأمين العام.

ولاشك أن الكاريكاتير، وباب « بريد المعتقلين » كانا من أبرز أدوات «الأهالى» فى هذه القضية التى لم يخل عدد من «الأهالى» من متابعتها أو طرح لها.. وعلى سبيل المثال لا الحصر..

العدد ٣٢ الافتتاحية تحت عنوان « خطوات على طريق الديمقراطية » مانشيت رئيسى .
التجمع يطالب بالإفراج عن المعتقلين وإسقاط القضايا السياسية، ومانشيت آخر فى صفحة (١)
أيضاً « المحامون يرفضون مشروع العطيفى » وخبر « عروبة مصر أمام المحكمة ».
وصفحة (٤) «إعادة محكامة معارضى السادات ».

العدد ٣٣ الافتتاحية « دولة ديمقراطية لا دولة بوليسية » المانشيت الرئيسى « الفصل فى إلغاء قرارات الاعتقال الثلاثاء القادم » خبر عن « فصل صحفى » صفحة ٤.
المشروعات الجديدة لنقابة المحامين، مقال ص ٥ « الديمقراطية واستقلال القضاء » مقال ص٨ الديمقراطية والاستقرار السياسى ».

العدد ٣٤ « اضراب عن الطعام فى سجن المرج » ص١ « حيثيات الحكم ببطلان قرارات سبتمبر ٨١ »

ص٤ مقال ص٥ « نحو حوار أو مؤتمر دستورى ».

العدد ٣٥ « المواطن المصرى فى ظل قانون الطوارئ » مانشيت ص١ « مؤتمر شعبى للتضامن مع المعتقلين » خبر ص١ « شرعية مجلس نقابة المحامين أمام مجلس الشعب » خبر ص١ « إنفجار فى بلاط صاحبة الجلالة » تحقيق ص٦ « ضمانات لا كلمات من أجل العدالة » مقال ص٨.

العدد ٣٦ « المعتقلون السياسيون يطالبون وفد مجلس الشعب » مانشيت ثالث ص١ « الحرية للشيخ المحلاوى » ص٨

العدد ٣٧ « ٣٠٠ معتقل بالسجون المصرية بلا تهمة » مانشيت ص١ « ٤٥٠ ضابط جديد بالأمن المركزى » خبر ص١ « لعبة القط والفأر بين وزارة الداخلية والمعتقلين السياسيين » تحقيق اخبارى ص٤.

العدد ٣٨ « نطالب وزير الداخلية بالتحقيق فى هذه الوقائع » ص٧.

العدد ٣٩ « مؤتمر شعبى للتضامن مع المعتقلين » مانشيت ص١.

العدد ٤٠ « النيابة تتهم المعارضة بمناصرة شعبى فلسطين ولبنان » مانشيت ص١.

العدد ٤١ « مؤتمر القوى السياسية يقرر.. لجنة قومية للدفاع عن المعتقلين السياسيين » مانشيت ص١

العدد ٤٢ « ضغوط على المحلاوى لمنع ترشيحه فى منيا البصل » خبر ص١ « القبض على ١٣ مواطناً بتهمة العصبة الهاشمية » خبر ص١ « مؤتمر التضامن مع المعتقلين يطالب بإلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين » تحقيق اخبارى ص١٠.

العدد ٤٣ « مخالفات فى تشكيل مجلس نقابة المحامين الأول » ص١.

العدد ٤٤ « التجمع يتقدم بتظلمات عن جميع المعتقلين » ص١ فؤاد محى الدين يمنع إجتماع المحامين العرب بالقاهرة » خبر ص١ « الطعن فى نتيجة إنتخابات تلبانة » خبر ص١ « رئيس إتحاد عمال عربى تفصله نقابته ويلجأ للقضاء » ص٤ « معارضة المعارضة ضرورة حيوية » مقال ص٥ .

العدد ٤٥ « بيان من (جماعة المسلمين) يحذر من شريعة الغاب » مانشيت ص١ « أحزاب فى مؤسسة أكتوبر » ص١ « نرحب بمعارضة المعارضة وهذا رأينا » ص٥ . « خطاب مفتوح للنائب العام.. حتى لايكون القانون سيفاً فى يد الأقوياء » ص١٠

العدد ٤٦ « مارأى وزير العدل ؟ » ص١ « حملة إعتقالات جديدة » ص١ « الحكومة وحزبها يستعدان لإنتخابات المحامين » ص١.. ديمقراطية الأمة المصرية وديمقراطية الرأسمالية الطفيلية » ص٥.

العدد ٤٧ « الداخلية تصر على إعلان النتائج المزورة لإنتخابات منيا البصل » مانشيت ص١ « إجراءت سبتمبر ذروة الأزمة الشاملة لحكم السادات » تحقيق ص٣.

العدد ٤٨ «إحتجاز وفد اللجنة القومية ست ساعات بمطار القاهرة » ص١ « الصدام بين فؤاد محى الدين وفؤاد هاشم سبب هام لتغيير الوزارة » ص١ « الحكومة تدعو مجلس الشعب للموافقة على مد حالة الطوارئ » ص١ «انتخابات منيا البصل » ص٤.

العدد ٤٩ « ٢٣ سبتمبر يوم الدفاع عن الحريات والتضامن مع المعتقلين السياسيين » ص١ «الإعلان عن قضية جديدة تكون مبرراً لمد حالة الطوارئ » ص١ « الأهالى تفتح ملفات التعذيب » ص٣ «مجلس الدولة : الإجتماعات العامة والمسيرات والمظاهرات السلمية حق للمواطنين بلا ترخيص » ص٥ « كفاية ٤٠ سنة طوارئ » ص٣.

العدد ٥٠ « تشكيل اللجنة القومية للدفاع عن الحريات » ص١ «أستاذ جامعى يرفض أن يعمل مخبراً فتوقفه الجامعة » ص٥ « كفاية ٤٠ سنة طوارئ » .

العدد ٥١ « دكتاتورية الأقلية وديمقراطية الأغلبية » ص١ إفتتاحية على شكل خطاب مفتوح من الأمين

العام إلى رئيس الجمهورية . « فى يوم العدوان على الحريات » تحقيق اخبارى ص ٨ .

العدد ٥٢ « الحكومة ترفض المطالبة بإستخدام قوانين الطوارئ ضد الارهاب المسلح فقط » ص١ «الإستقرار بالطوارئ والاستقرار بالديمقراطية » افتتاحية ص١ « أول اجتماع للجنة المصرية للدفاع عن الحريات » ص١ « فى الذكرى الأولى لوفاة أنور السادات » ص٥.

* الأزمة الاقتصادية وسياسة الانفتاح والفساد

اهتمت « الأهالى» بالمشكلة الاقتصادية وإرتباطها الوثيق بسياسة الانفتاح والفساد باعتبار إن القضية الإجتماعية هى القضية الجوهرية فى التغيير، وهى الإهتمام الأول والأكبر للجماهير الشعبية، مؤكدة الترابط الوثيق بين الأزمة والسياسات المتبعة من قبل الحكومة، وتعاظم ظاهرة الفساد.. وذلك على النحو التالى :

العدد ٣٢ « أكذوبة الإستثمار الأجنبى » تحقيق ص٣ « مؤتمر مصر الغد » مقال ص٥ .

العدد ٣٣ « المؤتمر السابع لأطباء الاقتصاد يتساءل » تحقيق رئيسى ص٣ « لاتنمية دون عدالة إجتماعية » ص٤ « قضية موضوعية مع الخواجة » ص٧.

العدد ٣٤ « مواجهة الغلاء والعدالة الاجتماعية » إفتتاحية ص١ « عجز ١٣٠٠ مليون جنيه فى ميزانية الدولة » مانشيت ص١ « أتهم عثمان أحمد عثمان بافساد الحياة السياسية » تحقيق ص٣ « هذا هو الغلاء بالأرقام » مقال ص٥ « المصدر الرئيسى للضرائب القطاع العام والموظفون » خبر ص٤ .

العدد ٣٥ « كل شئ فى القليوبية ممكن اذا كان معك كارت من الحوت » تحقيق ص٣ « من حرب الخليج إلى حرب الرغيف » مقال ص٥ .

العدد ٣٦ « قائمة إتهام محمد عثمان إسماعيل » تحقيق ص٥ « فى الشرقية البعض يسرقونها فى عز النهار » ص٦.

العدد ٣٧ « الفساد من يحميه فى أجهزة الدولة » ص٣ « دعم رغيف العيش وعجز الميزانية » ص٥ «حديث مع وزير الزراعة» ص٨.

العدد ٣٨ التغيير المفقود فى الموازنة الجديدة » ص٤ « متى يتوقف اللف والدوران حول مشكلات القطاع العام » ص٥ « الإستثمارات الأجنبية وقصة الإنغلاق والإنفتاح » ص٥.

العدد ٣٩ « عضو بالحزب الوطنى يمنح ١٦ مليون جنيه لتجار المستورد » ص٨ « قرارات المجموعة الإقتصادية السابقة.. أضرت بالاقتصاد الوطنى » ص١ .

العدد ٤٠ « ارتفاع شامل فى الأسعار بسبب قرارات الحكومة » مانشيت ص١ « قرارات رفع الأسعار » ص٤ « عندما تنفخ الحكومة فى نار الأسعار » ص٥ «حوت جديد بالأسكندرية » ص٩.

العدد ٤١ « هل مازال العثمانيون فوق القانون » ص٥ « ثقب فى حقيبة وزارة المالية » ص٨.

العدد ٤٢ « ظاهرة إجرامية إسمها الإستهلاك الترفى » ص٣ « مصر لاتجد ماتصدره » خبر ص١ .

العدد ٤٣ « إلغاء سياسة الإنفتاح هو الحل للأزمة الاقتصادية » مانشيت ص١ « قائمة اتهام لمحافظ جنوب سيناء » ص٣ « الدعم ليس تهمة..» ص٥ « الحق والباطل فى العلاقة الايجارية الزراعية » ص٣.

العدد ٤٤ « ثلاثة وزراء يعترفون بأضرار الإنفتاح الإقتصادى » مانشيت ص١ « ٧ وجوه للأزمة الاقتصادية » ص٣ تحقيق رئيسى .

العدد ٤٥ « بعض كبار المسئولين يتهربون من ذكر ثرواتهم الحقيقية » مانشيت ص١ « تحويلات المصريين العاملين بالخارج » ص٤ « نختلف مع الرئيس مبارك فى تشخيص الدواء » ص٦.

العدد ٤٦ « الحكومة تقترض لتمويل مشروعات غير مدروسة » ص١ « برنامج عاجل لوقف التدهور فى ظل النظام الرأسمالى القديم » تحقيق ص٣ « تعليق على التقرير الأمريكى عن التنمية الزراعية» ص٤ .

العدد ٤٧ « القطن المصرى ممنوع من الصرف » ص٦.

العدد ٤٨ « الدعم لمستحقيه من كبار المتهربين » ص١ « هل يلتزم وزير الاقتصاد الجديد برأيه فى مساوئ الانفتاح الاقتصادى» ص٦ .

العدد ٤٩ « مشاكل الزراعة فى مصر» ص ٨.

العدد ٥٠ « إرتفاع أسعار اللحوم بنسبة ٧٢ ٪ خلال عام واحد » ص١.

* القضية الوطنية

احتلت القضية الوطنية والقومية الغزو الإسرائيلى للبنان ونتائجه الصدارة فى إهتمامات « **الأهالى** ». وتميزت «**الأهالى**» خلال الأزمة اللبنانية بمبادرتها « إتساقاً مع خط الحزب » لتحديد مسئولية الأنظمة العربية بوضوح، ومسئولية نهج واتفاقات كامب ديفيد والحكومة المصرية، والدور الأمريكى، ودعوة المواطنين المصريين إلى مواقف عملية « المقاطعة، التطوع » ودعوة الحكومة إلى إجراءات محددة وواقعية على طريق التحرر من **كامب ديفيد** « سحب السفراء، وقف التطبيع، وقف بيع البترول..».

العدد ٣٤ « التصدى للعدوان الإسرائيلى – معركتنا الرئيسية » مانشيت ص١ « عدم الانحياز لايعنى الإنحياز للولايات المتحدة » ص٥.

العدد ٣٥ « الثورة الفلسطينية تواجه (وحدها) الغزو الإسرائيلى » ص١ « حصاد الهيمنة الأمريكية » افتتاحية ص١ « المطالبة بسحب السفير المصرى فى إسرائيل وتجميد التطبيع » ص١ « سحب البيان الوزارى بشأن العدوان الإسرائيلى » ص١. « ..يطالبان بفتح التطوع لمساندة الثورة الفلسطينية » ص١.

العدد ٣٦ « التجمع يطالب بإلغاء التسهيلات العسكرية لأمريكا » مانشيت ص١ « العدوان الإسرائيلى وحرج الحكومة » إفتتاحية ص١ « الغزو الإسرائيلى ومأزق الأنظمة العربية » ص٢ « الولايات المتحدة تلعب دور الشريك الكامل » ص٥ « الأرض ولن تكون » ص٥ « والآن ما العمل » ص٥ « محنة الأمة العربية » ص٥.

العدد ٣٧ « ياسر عرفات :سنقاوم ونقاتل وننتصر.. ولن نلقى سلاحنا » مانشيت ص١ « أهداف إسرائيل وموقف الحزب الحاكم » إفتتاحية ص١ « اللجنة القومية تنظم مقاطعة المصريين لإسرائيل» مانشيت ص١ « نقطة البداية يجب أن تتجه ضد أمريكا بالتحديد » ص١ « لماذا تخلى الردع السورى عن دوره » ص٢ « بيروت ستتحول إلى ستالينجراد عربية » ص٢ « الجماهير تعبر عن سخطها على العدوان الإسرائيلى الوحشى » ص٢ « الخطر الإسرائيلى على مصر.. ومجلس الشيوخ زمان » ص٥.

العدد ٣٨ « قاطعوا البضائع الإسرائيلية والأمريكية » ص٣ «وفد اللجنة القومية يبلغ السفير الأمريكى إحتجاج الشعب المصرى » ص١ مانشيت « مؤامرة شاملة لنزع سلاح الفلسطينيين » مانشيت ص١ « الخطر على مصر « إفتتاحية ص١ « هل تستطيع مصر الضغط على أمريكا » ص٢ « هكذا يجرى الترتيب لتصفية المقاومة الفلسطينية » .

العدد ٣٩ « أسر ٦٢ مقاتلاً مصرياً فى لبنان » مانشيت ص١ « التطوع والمقاطعة وخوف الحزب الحاكم » إفتتاحية ص١ « ياسر عرفات لدافيد هيرست » ص٢ « حيرة فرنسا الاشتراكية بين مصالحها العربية وصداقتها الإسرائيلية » ص٢ « الفنانون المصريون يعلنون المقاطعة » ص٣ «المقاطعة الأمريكية..» ص٣ « ٣ أسئلة حول المقاومة وفلسطين والعرب » ص٥ « وفد منظمة التحرير يجتمع بقادة التجمع » ص٥.

العدد ٤٠ « منظمة التحرير الفلسطينية ترفض الإستسلام للمؤامرة الأمريكية » ص١ مانشيت « نتائج العدوان .. » إفتتاحية ص١ « اللجنة القومية تطالب عمال مصر.. » ص١ « سياسة التصفية

الإسرائيلية عربياً » ص٢ « هل يكون السوفييت عرباً أكثر من العرب » ص٢ « لن تقف الشمس على أسوار بيروت » ص٥.

العدد ٤١ « إعتصام نساء مصر وفلسطين لمساندة المقاتلين فى بيروت» مانشيت ص١ « صمود المقاومة فى بيروت يفسد حسابات إسرئيل وأمريكا » ص٣.

العدد ٤٢ «مؤامرة أمريكية جديدة تكشفها رحلة فيليب حبيب » مانشيت ص١ « القوى الوطنية اللبنانية تعارض ترشيح الجميل » ص١ « المقاومة : الوطن الفلسطينى هو الحل » .

العدد ٤٣ « سفينة بإسم شعب مصر.. تحاول إختراق حصار بيروت » مانشيت ص١ « شعلة لن تنطفئ أبداً » إفتتاحية ص١ « ياسر عرفات : هذا الغزو مدفوع الأجر من أمريكا » ص١ « وليد جنبلاط : العدو يسعى لدفن المقاتلين فى بيروت » ص١ « إلغاء كامب ديفيد هو الرد على القصف الإسرائيلى » ص١ « فيليب حبيب وسيط أم شريك » ص٥ « شهود عيان يروون جرائم إسرائيل » ص٢ « المعارضة للحرب فى إسرائيل » ص٢ « نعم. هناك حل » مقال ص٥.

العدد ٤٤ « الإستعداد لخروج المقاومة من بيروت على وقع طلقات المدافع » مانشيت ص١ « إدانة » إتحاد العمال الأمريكى لتأييده للعدوان الإسرائيلى » ص١ « صلاة الغائب فى جميع مساجد مصر ص١ « للمرة الألف هذا هو وجه أمريكا القبيح » ص٢ « وثيقة عرفات كشفت نوايا إسرائيل وأمريكا » ص٢ « إسرائيل فرضت التطبيع على أمريكا » ص٢ « حديث مع محمد صبيح » ص٢ «المعركة القادمة بعد ملحمة بيروت » إفتتاحية ص١.

العدد ٤٥ « مغادرة بيروت تعبر عن مأساة الفلسطينيين » مانشيت ص١ « سفينة المناصرة الأولى تبحر إلى طرابلس » ص١ « كامب ديفيد لايصلح علاجاً للقضية الفلسطينية » ص٢ « بيروت.. من الرماد ستنهض » ص٢ « القمة العربية المنتظرة » ص٢ « إسماعيل فهمى يقول للأهالى » ص٣.

العدد ٤٦ « الدول العربية تراهن على تفاهم عربى أمريكى إسرائيلى » مانشيت ص١ « رجل إسرائيل رئيساً للبنان » إفتتاحية ص١ « التطبيع الإسرائيلى فى لبنان » ص١ « ماذا بعد معركة بيروت » ص٢.

العدد ٤٧ « محور القدس – القاهرة – بيروت » إفتتاحية ص١ « بيروت أثبتت جدوى وضرورة الحرب الشعبية » ص١ « كامب ديفيد لايصلح علاجا للقضية الفلسطينية » ص٢ « ماذا يعنى نجاح الجميل ؟ » ص٢ « معركة بيروت .. هل قضت على الارهاب ص٢ « من يتحمل مسئولية الهزيمة العربية ؟ الأنظمة العربية والحليف الأمريكى .. أم الإتحاد السوفيتى » ص٥

العدد ٤٨ « للمنظمة وحدها الكلمة الفصل » ص١ « معركة بيروت إنتصار عسكرى وسياسى للمقاومة » ص١

العدد ٤٩ « لاضغوط لامزايدة على منظمة التحرير » ص١، ص٢ « حصاد الهزيمة العربية فى لبنان » ص٢ « أبو إياد للأهالى .. » ص٢ « أبعاد الهزيمة العربية فى الحرب الخامسة » مقال ص٥

العدد ٥٠ « المطالبة بطرد إسرائيل من الأمم المتحدة » مانشيت ص١١ « طرد إسرائيل من الأمم المتحدة » إفتتاحية ص١ « إتجاه متزايد داخل الحزب الوطنى ضد اتفاقات كامب ديفيد » ص١« المحامون يطالبون بمقاطعة المصالح الأمريكية » ص١ « اللجنة القومية للمناصرة » ص١ « أسرار المجزرة فى بيروت » ص٢ « بيروت داخل الحصار » تحقيق ص٣ « عصر الهيمنة الإسرائيلية والمهانة العربية » ص٥ .

العدد ٥١ « بدأت لعبة تغيير الوجوه بعد أن تمت المذبحة » ص١ « إسرائيل مسئولة مباشرة عن مذبحة بيروت » ص٢.

العدد ٥٢ «مخطط إسرائيلى كتائبى لطرد اللاجئين من لبنان » ص١ « طرد إسرائيل من الأمم المتحدة »

ص٢.

* مشاكل الطبقات الشعبية

حاولت «الأهالى» الإلتزام بالإنحياز الإجتماعى وأن تكون جريدة الوطن كله وليس جريدة قاهرية فقط بالإضافة للصفحة السابعة (المصرى الفصيح) التى أثارت كثيراً من المشاكل الجماهيرية الفردية والعامة، وكذلك الصفحة الرابعة التى إحتلت مشاكل القطاعات الشعبية أجزاء أساسية هامة وأخبار فى « أهالى وحكومة » .. فإنه يمكن من خلال هذه الفترة، ورغم ضغوط الأحداث الوطنية والقومية العامة حصر عددا لابأس به من الموضوعات الخاصة بالطبقات الشعبية فى الأعداد المختلفة ومنها على سبيل المثال :

العدد ٣٢ « زوار الفجر يهاجمون القرى بحثاً عن طن ونصف أرز» تحقيق ص١

العدد ٣٣ « العاملون بالخزف والصينى يستنجدون للمرة الثانية » خبر ص٤ « عمال أسمنت بورتلاند ينتظرون تصرف النقابة » ص٤

العدد ٣٤ « العيشة المرة فى المدينة الحرة » ص٦ « الشرطة تقتحم بيوت الصيادين وتستولى على شباك الصيد » ص٧.

العدد ٣٥ « عمال النقل البحرى يطالبون بعدم المساس بالقطاع العام » ص٤.

العدد ٣٦ « مجلس الشورى يطالب بتخفيض الدعم وزيادة الإيجارات الزراعية » مانشيت ص١ «المستأجر بين (المقاولون العرب وصاحب العمارة) » ص٧.

العدد ٣٧ « إقتحام ميت سلسيل عند الفجر بسبب الأرز » ص١ « هموم تلبانة » ص ٨.

العدد ٣٨ « فى عصر الانفتاح.. الأطفال لايجدون اللبن » تحقيق ص ٨ .

العدد ٤٠ « شركات الدواء العالمية تجرب الأدوية الجديدة على المصريين بعد الفئران » تحقيق ص٣ «الفقراء لاياكلون الفاكهة » تحقيق ص٨.

العدد ٤٢ « مطابع دار الشعب على وشك الانهيار » تحقيق ص٤ .

العدد ٤٣ « الحكومة تتراجع عن قرار عدم استيراد الملابس الجاهزة » ص١ .

العدد ٤٤ « حل اللجنة النقابية للعاملين بالمحطة الحرارية بالسويس» ص٤ « اعتداء غير مفهوم على أهالى مدينة الجمالية » ص٦ « كم يتكلف الزواج فى زمن الانفتاح السعيد » تحقيق ص ٦ .

العدد ٤٥ « إضراب فى مؤسسة أكتوبر » ص١ « مالك يقتحم مقر اللجنة النقابية ويبدد مستحقات ٢٦ ألف عامل » ص٤.

العدد ٤٦ « مذكرة رسمية تكشف التلاعب فى مرفق مياه القاهرة » ص١ « سر إختفاء زجاجة المرطبات الرخيصة » تحقيق ص٦.

العدد ٤٨ « الدعم لمستحقيه من كبار المهربين » ص١ « نقابات شركة الكيماويات تهدد جنود الأمن المركزى » ص١.

العدد ٤٩ » إضراب عدة ساعات بسبب الاهمال الطبى » ص١.

العدد ٥٠ « خرفان بخمس أضعاف ثمنها » ص١ « مشكلة تواجه عمال الحديد والصلب » ص٤ « ٢٠٠ أسرة فى العراء منذ أسبوعين » ص٦ « بهوت.. هموم قرية مصرية » ص ٦ .

العدد ٥١ « أزمة التعليم فى مصر » ص٥.

العدد ٥٢ « إفلاس شركة إنفتاح يهدد مستقبل ١٥٠ عاملاً » ص١ « الشركات تتلاعب للتهرب من الضرائب » ص١ «مجانية التعليم كم تكلف الأسرة المصرية » ص ٤.

* **مواقف الحزب والنشاط الجبهوى**

قامت «الأهالى» بدورها فى توضيح مواقف الحزب المختلفة من خلال نشر أهم البيانات والأخبار والمواقف، وصفحة الحياة السياسية قدمت فى هذا المجال - بالاضافة للمساهمات العادية - موقفاً غير مسبوق بطرحها

صيغة التجمع وركزت «الأهالي» جهدها لتكون جريدة كل الوطنيين تفتح صفحاتها لآراء وأخبار كل القوى وتركز على العلاقات الجبهوية وذلك على النحو التالي :

العدد ٣٢ « خطوات على طريق الديمقراطية » افتتاحية ص١ « الشهاوى لم يقم بواجبه فى أزمة سبتمبر » ص٤ « إجتماعات الدورة السياسية الثانية للمؤتمر العام للحزب » ص٨ « المطالبة بتغيير المشاركين فى أحداث سبتمبر » ص ٨.

العدد ٣٣ « المشروعات الجديدة لنقابة المحامين » ص٤ « الأمانة العامة تناقش الموقف السياسى » ص٨ « الجبهة الوطنية حزب جديد أم قضية » ص ٨ « بطاقة .. محمد عقل » ص٨ .

العدد ٣٤ « إبرهيم شكرى يفتتح مؤتمر حزب العمل » ص١ « التجمع والعمل يطالبان بفتح التطوع..» ص١ « مؤتمر شعبى للتضامن مع المعتقلين » ص١ « محمد عقل مرشح تلبانة يقول » ص٨ .

العدد ٣٦ « التجمع يطالب بإلغاء التسهيلات العسكرية لأمريكا » ص٢ مانشيت « خالد محى الدين لشعبى فلسطين ولبنان » ص١ « مؤتمر حزب العمل يطالب : » ص ٨ « بطاقة : دكتور لطفى سليمان يقول: » ص ٨.

العدد ٣٧ « متحدث رسمى لحزب التجمع : » مانشيت ص١ « اللجنة القومية تنظم مقاطعة المصريين لإسرائيل » مانشيت ص١ « المؤتمر الشعبى للأحزاب والنقابات » ص١٠ « أدباء وفنانو التجمع يدينون العدوان الإسرائيلى » ص١٠ « عمال التجمع يطالبون.. » ص١٠.

العدد ٣٨ « وفد اللجنة القومية يبلغ السفير الأمريكى إحتجاج الشعب المصرى » مانشيت ص١ «مؤتمر للتضامن فى المنصورة » ص١ « حزب جديد للمثقفين » ص١ « تلبانة : الاختيار الصعب » ص٥ «بطاقة.. زين العابدين السماك» ص١٠ « مرشح الحزب الوطنى يعلن أنه سينجح رغم أنف الجماهير » ص ٨.

العدد ٣٩ « الذكرى الخامسة لرحيل كمال رفعت » ص١ « جماهير تلبانة تحدد اليوم موقفها من سياسة إحتكار الثروة والسلطة »« المؤتمر الجماهيرى بدائرة تلبانة » ص٤ « فى الجلسة الأخيرة لمجلس الشعب.. إبراهيم شكرى .. ممتاز نصار » ص٤

العدد ٤٠ « الحزب الوطنى يقرر إستخدام العنف » ص٤ « اللجنة القومية تطالب عمال مصر » ص١ « أخيراً نجح فتوة الحزب الوطنى » ص٤ « درس تلبانة وهذا اللعب بالنار » ص٤

العدد ٤١ « إقتحام مقر الحزب فى دمنهور » ص١ « دخان فى الهواء.. مع جلال الدين الحمامصى » ص٤ « بطاقة.. عبده طومسون » ص١ « اللجنة القومية لمناصرة شعبى فلسطين ولبنان » ص١٠

العدد ٤٢ « ملاحظة أولية على خطاب مبارك » إفتتاحية ص ١ « إحتفالات المحافظات بالعيد الثلاثين لثورة يوليو » ص١٠ « مؤتمر التضامن مع المعتقلين.. » ص١٠

العدد ٤٣ « سفينة بإسم شعب مصر.. تحاول اختراق بيروت » مانشيت ص١ « مؤتمر للمناصرة بالأسكندرية » ص١ « فى احتفال بالعيد الثلاثين لثورة يوليو » ص٨

العدد ٤٤ « التجمع يتقدم بتظلمات عن جميع المعتقلين » ص١ « الأمن فى نتيجة إنتخابات تلبانة » ص١ « القبض على صورة عبد الناصر وثمانية من المواطنين » ص٤ « تطوير القطاع العام فى رأى المعارضة » ص٤ « إنتخابات تلبانة » ص٥ « محمد سيد أحمد فى ندوة الأربعاء » ص٨ « بيان الأطباء يدعو إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية » ص٨ « عبد النبى حامد مرشحا للاتحاد التعاونى » ص ٨.

العدد ٤٥ « بيان من جماعة المسلمين يحذر من شريعة الغاب » ص٨ « الاحتفال بذكرى سعد زغلول ومصطفى النحاس » ص١ « حسن عرفه مرشح المعارضة فى منيا البصل » ص١ « سفينة المناصرة الأولى تبحر إلى طرابلس » ص١ « صلاة الغائب فى كنائس مصر » ص١ « المؤتمر

الصحفى للجنة القومية » ص٨ « إعتصام المصلين بالأزهر بعد صلاة الغائب ».
العدد ٤٧ « وزارة الداخلية ترفض الإحتفال بذكرى النحاس » ص١ « الأهالى تلتقى بالمعتقلين السياسيين فى محكمة أمن الدولة العليا » ص٤.
العدد ٤٨ « أمانة التجمع تناقش مبادرة ريجان » ص١ « بعثة التجمع للحج ٢٠٠ عضو » ص١.
العدد ٤٩ « حزب جديد يضم البغدادى وكمال حسين » ص١ « الأمانة العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى تؤكد » ص٢ « التجمع يحتفل بالثورة العرابية والإصلاح الزراعى » ص٤ « دعوة للحوار » ص٥ « الإختلاف ليس عقبة » ص٥ « أكثر من رأى .. د. ميلاد حنا - عبد الحميد الشيخ - محمد أحمد خلف الله » ص٨.
العدد ٥٠ « نداء إلى مؤتمر الحزب الوطنى » مانشيت ص١ « لطفى الخولى يصل غداً » ص١ « اللجنة القومية للمناصرة » ص١ « الأمانة تطالب بطرد إسرائيل » مانشيت ص١ « سقطت أوهام الدور المحايد لأمريكا » ص١ « أكثر من رأى - د. عبد العظيم أنيس - محمد حلمى ياسين ».
العدد ٥١ « إحتفال التجمع بذكرى عبد الناصر » ص١ « حوار مع عمر التلمسانى » ص٣ « فى يوم العدوان على الحريات » ص٨ « أكثر من رأى .. د. ابراهيم سعد الدين - حسين عبد الفتاح ».
العدد ٥٢ « أول اجتماع للجنة المصرية للدفاع عن الحريات » ص١ « مكتب العمال المركزى يطلب » ص٤ « إبراهيم شكرى ضد مد قانون الطوارئ » ص٤ « فى ذكرى رحيل عبد الناصر » ص٨ « اللجنة القومية للمناصرة تنظم مؤتمرا للقوى الوطنية العربية » ص٨.

* الوطن العربى

بالرغم من طغيان أحداث الغزو الاسرائيلى للبنان والنتائج التى ترتبت عليه وصولا إلى خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ومذابح صبرا وشاتيلا والمبادرات السياسية المختلفة والتى طغت على الأحداث وعلى صفحات الأهالى، فقد نجحنا فى إثارة بعض قضايا الوطن العربى الأخرى مثل :

ندوة تونس (عدد ٣٢) حرب الخليج (عدد ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٢، ٤٨) المغرب فى الفلك الأمريكى (عدد ٣٤) السودان (عدد ٣٥) زائير واسرائيل (عدد ٣٣) فسلطينيات (عدد ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨) إنتقال السلطة فى السعودية (عدد ٣٧) حرب الصومال.. غزو خارجى أم صراع داخلى (عدد ٤٢).

* الثقافة والفن

تميزت الأهالى عن الصحف الحزبية جميعاً بصفحة « الثقافة والفن » التى تسعى إلى تقديم الثقافة الجديدة فى مصر والوطن العربى والعالم الثالث.

بالنسبة لمصر ومن خلال الأشكال المنوعة « التحقيق ، الحديث، الخبر، التعليق » قدمت الصفحة أدب وفن الستينات « نعمان عاشور عدد ٣٤ - أمل دنقل عدد ٣٢ - كرم مطاوع عدد ٣٥ - صنع الله ابراهيم عدد ٣٩ - جميل راتب عدد ٤١ - يوسف ادريس عدد ٥٠ - عبد الحكيم قاسم عدد ٥١ - ابراهيم أصلان عدد ٤٨ - صلاح أبو سيف عدد ٤٦».

كما قدمت ملفات لقضية الرقابة على السينما والمسرح والكتاب والتليفزيون « ملف الرقابة على التليفزيون عدد ٣٣ - الرقابة على السينما عدد ٣٨ - فى الممنوع والأخبار أعداد ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٦، ٤٨، لا للرقابة (قضية للمناقشة) عدد ٤٧.

وطرحت أزمة المثقفين للحوار (اعداد ٣٢، ٣٣، ٤١، ٥١) وطرحت قضية القطاع العام فى السينما (تحقيق عدد ٤٢) والأغنية المصرية (تحقيق عدد ٤٥) والرسوم المتحركة (تحقيق عدد ٣٧).

وقامت الصفحة بحملة منظمة لمقاطعة النشاط الثقافى الاسرائيلى فى مصر والتنبيه لخطورته ومقاطعة المثقفين الذين يتعاملون مع إسرائيل فى الأعداد (٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٥١، ٥٢).

وقدمت الصفحة الأدب الفلسطينى فى الأعداد (٣٦، ٣٨، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٤٧).

وبدأت الصفحة فى تقديم نماذج ابداعية لكتاب السبعينيات والثمانينيات مثل « الوردانى - جار النبى الحلو- يوسف أبو ريه... الخ » .

وعرضت لبعض نماذج الأدب والثقافة فى العالم الثالث « مسرح الشارع فى تركيا - فيكتور جارا لايكف عن الغناء - مسرح الحكواتى »

وقدمت الصفحة نقدا للإنتاج الأدبى والفنى (السينما اعداد ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤٧، ٥١، ٥٢) فن تشكيلى (أعداد ٣٦، ٤٤، ٥٢) تليفزيون (أعداد ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١).

رابعاً : صحفياً

حققت «الأهالى» عدداً من النجاحات لفتت أنظار حتى القوى المناوئة للحزب وكانت مثار شهادات من قمم صحفية لاخلاف حول تفوقها فى هذا المجال. وليس صدفة أن «الأهالى» هى أكثر الصحف الحزبية إثارة للجدل بين القوى السياسية المختلفة، حكومة ومعارضة. ولعل أبرز النجاحات الصحفية هى :

- التميز فى الشكل والتبويب، والإخراج خاصة.

- تقديمها للعديد من المساحات والأبواب التى انفردت بها وأثارت اهتماماً واسعاً فى الدوائر الصحفية والسياسية، من حيث جدتها، وتميز موضوعها أو خروجها عن المألوف مثل :

* الافتتاحية (والتى لا تقرأ عادة فى الصحف المصرية، ولكنها أصبحت من أهم الأعمدة فى الأهالى).
* الأهبارية.
* صفحة من تاريخ مصر.
* اليوميات.
* دبوس.
* صفحة المصرى الفصيح.

- القفزة التى حققتها الأهالى بالنسبة للكاريكاتير، بحيث يمكن القول إنها أعادت للكاريكاتير فى مصر بعضاً من نبضه الذى توقف خلال السنوات الماضية.. ولعل رسوم حجازى وبهجت ورؤوف والليثى.. أصبحت علامة بارزة ومتميزة وتلعب دوراً هاماً فى توضيح سياسة الحزب والجريدة للقارئ العادى.

- حققت «الأهالى» انفرادات إخبارية لابأس بها خلال الفترة الماضية.. وعلى عكس مارددته الصحف الحكومية، فأخبار «الأهالى» صحيحة، والتكذيبات التى نشرت هى المضللة، وتملك «الأهالى» الدليل على صحة كل خبر كذبته الحكومة.

- قدمت «الأهالى» على صفحاتها خلال ٢١ عدد (من العدد ٣٢ إلى العدد ٥٢) (٣٣) من أبرز الصحفيين المصريين (**خالد محى الدين، لطفى واكد، حسين عبد الرازق، محمود المراغى، محمد سيد أحمد، فريدة النقاش، فيليب جلاب، صلاح عيسى، أبو سيف يوسف، د. سامى منصور، نجاح عمر، د. رفعت السعيد، حسين شعلان، عايدة العزب، أمينة النقاش، د. سلوى أبو سعدة، سهام هاشم، وديع أمين، شفيق أحمد على، إبراهيم يونس، حازم هاشم، حسنين كروم، أسماء راشد، جمال سليم، جمال الغيطانى، سمية مصطفى، السيد زهرة، د. عواطف عبد الرحمن، محمد أبو شادى، أمينة شفيق، رؤوف مسعد، محمود عبد الوهاب، عاصم حنفى**».

كما كتب على صفحاتها ٥٥ كاتباً (**د. فؤاد مرسى - د. إسماعيل صبرى عبد الله - د. يحيى الجمل - أمين هويدى - د. محمد أحمد خلف الله - د. عبد العظيم أنيس - حسين عبد ربه - ضياء داود - عبد الغفار شكر - د. ميلاد حنا - د. على الدين هلال - محمد عبد السلام الزيات - د. إبراهيم العيسوى - المستشار لطفى الجمل - حلمى شعراوى - د. لطيفة الزيات - صالح البرغوثى - د. شريف حتاته - المستشار صلاح عبد المجيد -**

الشيخ مصطفى عاصى - عز الدين نجيب - د. فؤاد منير - عبد العزيز فرج - عريان نصيف - صلاح زكى - محمد عراقى - د. على نويجى - زين الدين السماك - أحمد نبيل الهلالى - د. جلال أمين - د. ليلى عنان - دكتور الطاهر مكى - د. أمينة رشيد - منى أنيس - د. فؤاد زكريا - د. يحيى الرخاوى - د. حسن صبرى الخولى - د. إبراهيم سعد الدين - فخرى لبيب - رشدى ميخائيل السيسى - مصطفى بهجت بدوى - د. حسن حنفى - إبراهيم طلعت - أحمد الخواجة - د. ليلى الشربينى - أحمد ناصر - حلمى ياسين - حسين عبد الفتاح - حنا مينا - رماح أسعد - أمير العمرى - د. محمد السيد سليم - جميل عطيه - عبد الحميد الشيخ - د. عصمت سيف الدولة).

بالاضافة إلى ١٩ زميلا يمارسون العمل الصحفى لأول مرة فى الأهالى : **سيد البحراوى - اسماعيل العادلى - أحمد سيد حسن - أحمد عبد التواب - محمود حامد - كارم يحيى - أحمد إسماعيل - سيد عبد المجيد - محمد هشام - أحمد حسنى - أسامة عرابى - إبراهيم الدسوقى - محمد الشربينى - مصطفى بكرى - نظيمة ماجد - آيات أحمد - محمد سليمان - يوسف أبو ريه - مجدى قاسم.**

- تميزت «الأهالى» بصفحتى « رمضانيات اللتين أضيفتا طوال شهر رمضان المبارك، وإستطاعتا أن تكونا عملاً صحفياً متميزاً لفتت الأنظار وشكلتا تحديا لمثيلاتها فى الصحف المستقرة، وشملتا عدداً من أهم وأبرز الموضوعات، مابين الحديث والمقال والعرض التاريخى والتناول النقدى لبرامج التليفزيون والخدمة الصحفية والقصة القصيرة.

فقدمت أحاديث شاملة مع : **د. محمد أحمد خلف الله - الشيخ صلاح أبو إسماعيل - د. حسن حنفى - د.سعاد جلال - المستشار طارق البشرى.**

وقدمت مقالات للدكتور **محمد عمارة - زين الدين السماك - د. محمد أحمد خلف الله..**

وتحقيقات أربع عن محنة الآثار الاسلامية فى مصر، وتحقيق عن الشباب فى رمضان، و٣ قصص قصيرة ونقد للتليفزيون ، والتليفزيون فى أسبوع.

- قدمت «الأهالى» إحتفالاً متميزاً بالعيد الثلاثين لثورة ٢٣ يوليو، جمع بين الحيوية الصحفية بما قدم فى هذا العدد من معلومات وما حشد من أسماء تتحدث بعضها لأول مرة منذ سنوات للقارئ العربى، وبين رؤية جبهوية صحيحة لثورة ٢٣ يوليو.

وقدمت أيضاً عدداً خاصاً عن ٦ أكتوبر فى اطار مختلف.

* المشاكل والنواقص

توقفت التبرعات أو كادت بعد صدور «الأهالى». فقد تصور الزملاء والأصدقاء أنه يمكن تحقيق التوازن المالى «للأهالى» عن طريق حصيلة البيع والاعلانات، وهو أمر غير واقعى حتى الآن.. فتكاليف طباعة العدد والتوزيع والتحرير مازالت تزيد عن حصيلة البيع والإعلانات وتحتاج لتحقيق التوازن المالى إلى زيادة الإعلانات بصورة كبيرة، وحملة التبرعات داخل الحزب وبين أصدقائه وجماهيره.. «فالأهالى» هى الصحيفة الحزبية الوحيدة التى لا تحصل على معونة حكومية.

- مازالت الإعلانات محدودة.. فالقطاع العام مازال متردداً فى الإعلان بالقدر الذى يتفق مع توزيع الأهالى مقارنا بالصحف الحزبية الأخرى.. وهو أمر يحتاج إلى مواصلة الجهود مع الوزراء ومسئولى القطاع العام، والتى أثمرت بعضاً منها خلال الفترة الماضية.

- بناء على العقد الموقع مع الأخبار وظروف الطباعة هناك.. فإن «الأهالى» تضطر إلى تقديم صفحات كاملة قبل ظهور الجريدة بثمانية أيام، وتنتهى من تقديم مواد الجريدة وإخراجها فى الصفحات يوم الأحد عدا الصفحة الأولى، التى تلتزم بتقديمها كاملة قبل ١٢ ساعة من صباح الثلاثاء، مما يؤثر على ملاحقتنا للأحداث

أولاً بأول.

– لازالت هناك مشاكل في توزيع الجريدة، فبينما تنفذ فى بعض المناطق بعد صدورها بساعات، تظل راكدة فى مناطق أخرى، ولاتصل إلى بعض القرى والمناطق.. وهى جميعا مشاكل يسعى مجلس الادارة لحلها مع شركة توزيع الأخبار، ولكن الأمر يحتاج إلى تقارير متابعة أسبوعية من المحافظات .. وهو مالا يحدث.

– تعانى «الأهالى» من نقص فى الكادر الصحفى المتفرغ وخاصة محررى الأخبار والتحقيقات وسكرتارية التحرير، وهو مانعوضه جزئياً بالاعتماد على شباب غير مدرب. وقد أدى هذا الوضع إلى إرهاق المسئولين عن الأقسام التحريرية المختلفة والعاملين معهم..

مما أدى إلى تعرض الجريدة إلى مشكلة نقص نسبى فى الأخبار وضعف فى مستوى تحرير بعضها ومراجعتها. وإلى عدم تنفيذ خطة التحقيقات على الصورة المطلوبة.

– لم ننجح بعد فى إنشاء شبكة حقيقية من المراسلين الحزبيين فى المحافظات.. واذا كان مجلس التحرير يتحمل مسئولية فى هذا الجانب، فالمسئولية الحقيقة تقع على عاتق المحافظات التى لاتقدم العون المطلوب فى هذا المجال، مما أثر على قيام الجريدة بدورها كأداة لبناء الحزب وتطويره ودعم تنظيماته وعضويته وشبكة إتصاله. وكذلك فى توفير أخبار وتحقيقات من المحافظات.

– هناك تركيز وإهتمام بالغ بالقضايا الكلية وذات الصبغة القومية، مع نقص واضح فى الأخبار والتحقيقات التى تتعلق بالمشاكل اليومية ومشاكل الطبقات والشرائح الشعبية من عمال وفلاحين وموظفين.

– طرحت «الأهالى» بعض الموضوعات الهامة ولم تواصل متابعتها مثل « الدعوة للمقاطعة ».

– تواجه «الأهالى» بتدفق شديد لمقالات الرأى من أعضاء الحزب وشبابه تدخل بعضها فى خطة الجريدة، ولكن كثرتها وطول بعضها وعدم صلاحية البعض الآخر للنشر، مع الضغوط الهائلة التى يمارسها الأعضاء لنشر مقالاتهم تشكل أزمة حقيقية لمجلس التحرير.. بينما لايهتم أغلب الزملاء بتزويد الجريدة بالأخبار والموضوعات التى تثرى عملنا السياسى والصحفى، وبعضهم لديه هذه الامكانية.

– قضايا ومشاكل الوطن العربى تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والى مساحة أكبر.

تلك هى أهم المشاكل والنواقص التى واجهت عملنا فى الفترة الماضية.

ونأمل أن تساعد مناقشات اللجنة المركزية لهذا التقرير فى إثراء العمل وتجاوز العقبات ومعالجة الأخطاء لتحقيق المزيد من النجاح والتقدم لصحيفة الحزب « الأهالى ».

مجلس الإدارة
٧ أكتوبر ١٩٨٢

وثيقة رقم (٢٤)

منظمة العفو الدولية تصدر تقريراً عن انتهاكات حقوق الانسان فى مصر
مطالبة رئيس الجمهورية بإصدار عفو عام عن المسجونين والمتهمين فى قضايا الرأى العام

* **اعتقال المئات وسجنهم لممارسة حق التعبير والاجتماع السلمى.**
* **تقارير عن تعذيب متهمين سياسيين فى السجون من أكتوبر ٨١ إلى مارس ١٩٨٢**
* **محاكمة سجناء الرأى تتم أمام محاكم استثنائية منذ عام ١٩٧١**

أذاعت منظمة العفو الدولية فجر اليوم (الأربعاء) تقريراً خاصاً تحت عنوان « مصر وانتهاكات حقوق الانسان »، ذكرت فيه أن المعارضين لسياسات الحكومة المصرية يواجهون سنوات من الاعتقال وتكرار الاعتقال والسجن والمحاكمة وإعادة المحاكمة، وذلك بمقتضى مجموعة من القوانين التى تحد من حرية المواطنين فى التعبير عن آرائهم. وقالت المنظمة العالمية لحقوق الإنسان، إن الأنباء تواترت حول تعذيب السجناء السياسيين بوسائل مختلفة. وتضمن تقرير المنظمة وصفاً لمجموعة من القوانين والقرارات الرسمية التى يعتقل بموجبها أفراد من مختلف المهن، لا لسبب إلا لتعبيرهم عن آرائهم تعبيراً بعيداً عن العنف.. وأشارت إلى أن تلك الاعتقالات تتم بموجب قانون الطوارئ الذى لم يرفع خلال السنوات العشر الأخيرة إلا لمدة ١٧ شهراً فقط.

وقد قدمت المنظمة مذكرة فى ٢٤ يوليه ١٩٨٢ للحكومة المصرية عبرت فيها عن قلقها لما يحدث فى جمهورية مصر العربية وضمنتها عدداً من التوصيات. وأرفقت بالمذكرة خطاباً إلى الرئيس **حسنى مبارك** أعربت فيه عن أملها فى أن تكون المذكرة أساساً للمناقشة مع وفد من المنظمة اقترحت إرساله للقاهرة لهذا الغرض، غير أن المنظمة لم تتلق رداً على مذكرتها حتى الآن.

عفو عام.. وتعديلات تشريعية

وقد نشرت المنظمة فى تقريرها الذى وزع فجر اليوم نص التوصيات التى تقدمت بها للحكومة المصرية وهى:

* العمل فوراً على إعادة النظر بصفة شاملة فى التشريعات المعمول بها حالياً بشأن النشاط السياسى، وذلك بهدف حماية الأفراد من إلقاء القبض عليهم واعتقالهم نتيجة لممارستهم حقوقهم الإنسانية ممارسة تخلو من العنف.
* أن يصدر رئيس الجمهورية عفواً عاماً عن الأشخاص الكثيرين المعتقلين والمقدمين للمحاكمة بسبب تعبيرهم عن معتقدات يؤمنون بها، تعبيراً خاليا من العنف.
* العمل على رفع أحكام حالة الطوارئ، تلك الأحكام التى أتاحت للحكومة إلقاء القبض بصورة متعسفة على عدد من الأشخاص وسجنهم بسبب معتقدات يؤمنون بها، وحبسهم حبساً انفرادياً مطولاً، كما سمحت بمحاكمتهم أمام محاكم استثنائية لاتراعى حقوق الدفاع الكاملة.

* أن يصدر رئيس الجمهورية ويذيع بياناً مؤداه أن الحكومة تندد بالتعذيب وبإساءة معاملة السجناء ولن تسمح بها، وأن يشكل جهازاً محايداً للتحقيق فى جميع مزاعم التعذيب وسوء المعاملة.

إن مثل هذا الإجراء سيكون خطوة إيجابية فى سبيل تنفيذ ماسبق للحكومة المصرية أن أعلنته بشأن الالتزام عن طريق إجراءات تشريعية وغيرها من الإجراءات الفعالة، بتصريح الأمم المتحدة بشأن حماية جميع الأشخاص من التعذيب ومن أية عقوبة أو معاملة قاسية، غير إنسانية أو مهينة للإنسان.

كذلك فعلى الحكومة المصرية أن تقوم ببذل الجهود الكافية لتقديم أولئك المسئولين عن استخدام التعذيب للمحاكمة، وكذلك منح التعويضات الكافية لضحايا التعذيب.

* تخفيف جميع أحكام الإعدام كمظهر من مظاهر الرأفة الإنسانية، وأن تولى الحكومة اعتباراً جدياً مباشراً لإلغاء عقوبة الإعدام فى مصر ووقف تنفيذ وتطبيق حكم الإعدام ريثما يتم النظر فى هذا الأمر.

وبالإضافة إلى هذا الجزء الأول من تقرير منظمة العفو الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر والذى تضمن هذه التوصيات، فقد انصب الجزء الثانى حول الظواهر التى تثير قلق المنظمة فى مصر وهـــى « سجناء الرأى، والاعتقال والحجز التعسفى، التعذيب وسوء المعاملة، وعقوبة الإعدام ».. كما تضمن جزءاً ثالثاً حول الأوضاع القانوينة والتشريعية.

سجناء الرأى !!

وركزت المنظمة فى الجزء الخاص بسجناء الرأى على نموذج « **حسين عبد الرازق** » الصحفى فى الأخبار ورئيس تحرير جريدة « الأهالى »، وعضو مجلس نقابة الصحفيين، الذى تبنته منظمة العفو الدولية كسجين رأى، تعتبره مثلاً لما يسبب قلق المنظمة من اعتقال لأشخاص فى مصر لأسباب تتعلق بأفكار يؤمنون بها وقال تقرير المنظمة : « سجن **حسين عبد الرازق** – الصحفى – عدة مرات بسبب نشاطه السياسى قبض عليه فى يناير ١٩٧٧ وظل معتقلاً عدة شهور، وبعد إطلاق سراحه مؤقتاً اتهم بمقتضى قانون العقوبات بالتحريض على الشغب الذى وقع فى مصر فى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، أو مايسمى بحوادث « الشغب من أجل الطعام » وبعد أكثر من عام بدأت محاكمته أمام محكمة أمن الدولة العليا من أجل هذه التهم فى ١٦ أبريل ١٩٧٨ وخلال المحاكمة أعيد اعتقاله مرتين لعدة شهور فى يناير ١٩٧٩ ثم فى أغسطس ١٩٧٩.

وبعد أن قضت محكمة أمن الدولة العليا ببراءته، وجهت إليه اتهامات تتعلق باعتقاله فى أغسطس ١٩٧٩ بشأن اشتراكه المزعوم فى الحزب الشيوعى المصرى المحظور. وبعد أن بدأت محاكمته، وبينما كان مطلق السراح بصفة مؤقتة أعيد اعتقاله فى ٣١ مارس ثم فى ٣ سبتمبر ١٩٨١ ووجهت إليه تهم جديدة مماثلة فى أبريل ١٩٨٢، تتعلق باعتقاله فى مارس ١٩٨١.

وحسين عبد الرازق يواجه الآن ثلاث محاكمات.. الأولى من جديد بأمر الرئيس السابق السادات عن القضية التى كان قد حكم فيها ببراءته فى أبريل ١٩٨١، والثانية محاكمته بشأن اعتقاله فى أغسطس ١٩٧٩، والثالثة محاكمته بشأن اعتقاله فى مارس ١٩٨١. وتجرى هذه المحاكمات الثلاث أمام محكمة أمن الدولة العليا».

يتضمن تقرير منظمة العفو الدولية حالات خمسة سجناء آخرين تم الإفراج عن بعضهم، غير أنهم معرضون للقبض عليهم من جديد، بينما تجرى محاكمة الآخرين أمام محكمة أمن الدولة العليا ومنهم الكاتبة والصحفية **فريدة النقاش**، وهى زوجة **حسين عبد الرازق**، وقد سجنت مراراً بسبب نشاطها السياسى، وكذلك الشاعر **أحمد فؤاد نجم**، والفنان الموسيقى الشيخ **إمام عيسى** وقد ألقى القبض عليهما مراراً خلال السبعينات بسبب أغانيهما التى تنتقد سياسة الحكومة وبعض الشخصيات المعروفة كما اعتقل كاهن قبطى، ومحام يهودى وعامل أثاث، وكذلك رئيس جمعية حقوق الإنسان فى مصر الأستاذ **إبراهيم طلعت** المحامى.

وسجلت منظمة العفو الدولية بين عامى ١٩٧١ و ١٩٨٢ حالات مئات من الناس الذين اعتقلوا وسجنـــوا « ومنهم من سجن أكثر من مرة »، وذلك لممارستهم – دون أى عنف – حقوقهم الإنسانية المتعلقة بحرية الرأى

والتعبير والاجتماع السلمى. وخلال تلك الفترة تبنت منظمة العفو الدولية كسجناء رأى أفراداً ذوى ميول سياسية وعقائد دينية مختلفة.

وقال التقرير: « وتعتقد منظمة العفوالدولية أن استمرار اعتقال وسجن هؤلاء الأشخاص يتنافى مع ضمانات حقوق الرأى والتعبير والاجتماع التى وردت فى دستور جمهورية مصر العربية وأقرت فى عام ١٩٧١، وفى الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية الذى وقعت عليه مصر فى عام ١٩٦٧، وتمت المصادقة عليه فى ١٤ يناير ١٩٨٢ » !

تعذيب الجماعات الإسلامية

وأشار تقرير المنظمة الى المعلومات التى ظلت ترد إلى المنظمة بشأن استخدام التعذيب ومعاملة المعتقلين السياسيين معاملة سيئة فى بعض السجون المصرية وفى المراكز الرئيسية للبوليس والمخابرات، وذلك بين أكتوبر ١٩٨١ ومارس ١٩٨٢. ومع أن التقارير التى تسلمتها منظمة العفو الدولية خلال هذه الفترة لاتعنى بالضرورة أن تعذيب السجناء السياسيين يجرى بصورة منظمة إلا أن المنظمة لديها معلومات تفصيلية تتعلق بعدة حالات معينة.. وأغلب أولئك الضحايا أشخاص زعم أنهم أعضاء فى جماعات إسلامية مجاهدة.. ولو أن المنظمة تعلم عن وقوع المعتقلين من ذوى الميول اليسارية أيضاً.

وقالت منظمة العفو الدولية « إن مثل هذه المعاملة هى خرق للمادة ٤٢ من الدستور المصرى، والمادة ٧ من الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية، والمادة ٣ من تصريح الأمم المتحدة بشأن حماية جميع الأشخاص من التعذيب ومن أية عقوبة أو معاملة قاسية، غير إنسانية، أو مهينة للإنسان.

تشريعات ضد الدستور

وتعرض التقرير إلى التشريعات العديدة فى مصر التى تخول للحكومة القبض على الأشخاص وإلقاءهم فى السجون بسبب ممارستهم لحقوق حرية التعبير والاجتماع ممارسة سلمية خالية من العنف. وبعض هذه القوانين يسمح بفرض عقوبة قصوى تصل إلى السجن مدى الحياة لأنواع متعددة من النشاط السياسى الخالى من العنف. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن استخدام هذا التشريع لايتفق مع حقوق التعبير والاجتماع التى كفلها الدستور المصرى والميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية المواد ١٩و ٢١ و ٢٢

وركز التقرير بصفة خاصة على المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات، والمواد ١٠٢ مكرر و ١٧١ و ١٧٤ من قانون العقوبات. والقانون رقم ٢ لعام ١٩٧٧، ومواد القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وبصفة خاصة المادة ٢٢ من هذا القانون.

وأشار تقرير المنظمة الى الدور المتعاظم للسلطة التنفيذية، وقال إن محاكمة معظم سجناء الرأى تجرى منذ عام ١٩٧١ أمام محاكم استثنائية، أى محكمة أمن الدولة أو المحكمة العسكرية.. وقال التقرير : « إنه حتى عند عدم وجود حالات الطوارئ فلرئيس الجمهورية أن يأمر بإضافة ضابطين إلى القضاة الثلاثة الذين تتكون منهم محكمة أمن الدولة العليا ».

المحامون.. وحق الدفاع

وأشاد التقرير بدور المحامين فى الدفاع عن سجناء الرأى، وقال إن الحقوق الأساسية للدفاع مرعية بصفة عامة.. وقال إن محامى الدفاع رغم ذلك يواجهون صعوبات خاصة فى سبيل إعداد قضاياهم، وعلى أثر حركة الاعتقالات الواسعة التى تمت فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨١، لم يكن من السهل على كثير من المحامين أن يستدلوا من السلطات على أماكن التحفظ على موكليهم، أو أن يحصلوا على إخطارات مسبقة عن موعد استجوابهم.

وأضاف التقرير : « وكان الرئيس السادات قد حل مجلس إدارة نقابة المحامين المصريين فى شهر يوليو ١٩٨١ وهى نقابة ذات سجل حافل فى الدفاع عن الحقوق المدنية والإنسانية فى مصر واستبدله بمجلس مؤقت

عن أعضائه ».

واختتمت منظمة العفو الدولية تقريرها عن « انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر.. » قائلة : من دراسة حالات المعتقلين السياسيين يتبين أن النيابة تستند فى إصدار أوامر الاعتقال والتهم وأدلة الاتهام على ماتقدمه لها مباحث أمن الدولة من بيانات. وقد كثرت الانتقادات التى تشير إلى أن تلك البيانات غالبا ماتكون غير واقعية، وأن النيابة لاتتخذ خطوات كافية للتأكد من جديتها قبل صياغة التهم.

وثيقة رقم (٢٥)

دراسة رقمية لتوزيع الاهالى فى ٨سنوات

السنة الأولى ٥٤ عددا

من العدد ٣٢ إلى العدد ٨٥

٨٢/٥/١٩: ٨٣/٥/٢٥

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	اشتراك	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
٣٢	٨٢/٥/١٩	١٠٠,٠٠٠			٩٦٩٠٧	٩٤٩٠٧	
٣٣	٨٢/٥/٢٦	١٠٥,٠٠٠			١٠٢٠٨٥	٨٧٢٠٠	
٣٤	٨٢/٦/٢	١٠١,٠٠٠			٩٧٠٦٥	٨٤٥١٩	
٣٥	٨٢/٦/٩	١٠١,٠٠٠			٩٦٤٢٨	٨٨٣٢٦	
٣٦	٨٢/٦/١٦	١٠٠,٠٠٠			٩٧٠٢٣	٨٣٩٧٩	
٣٧	٨٢/٦/٢٣	١٠٠,٠٠٠			٩٦٥٧٥	٧٨٧٧٥	
٣٨	٨٢/٦/٣٠	١٠٠,٠٠٠			٩٦٣٢٠	٧٠٣٠٣	
٣٩	٨٢/٧/٧	١٠٠,٠٠٠			٩٦٢٢٦	٧٥٤٧٣	
٤٠	٨٢/٧/١٤	١٠٠,٠٠٠			٩٦٢٩٨	٧٥٣٠٣	
٤١	٨٢/٧/٢١	٩٩,٥٠٠			٩٦٢٢٨	٦٤٩٩٣	
٤٢	٨٢/٧/٢٨	٩٩,٥٠٠			٩٦٠١٣	٨٤٨٦٣	
٤٣	٨٢/٨/٤	٩٩,٥٠٠			٩٦٠٨٤	٨٢٠٨٦	
٤٤	٨٢/٨/١١	٩٩,٥٠٠			٩٥٩٨٤	٧٠٦٥٩	

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	اشتراك	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
٤٥	٨٢/٨/١٨	٩٩,٥٠٠			٩٥٩٤٠	٨٠٧٤٥	
٤٦	٨٢/٨/٢٥	٩٩,٥٠٠			٩٥٩٤٠	٧٩٠٣٥	
٤٧	٨٢/٩/١	٩٩,٥٠٠			٩٥٩٣٣	٨٠٧٥٤	
٤٨	٨٢/٩/٨	٩٩,٥٠٠			٩٥٧٥٠	٧٤٤٩٧	
٤٩	٨٢/٩/١٥	٩٩,٥٠٠			٩٥٣٨٠	٧٢٨٩١	
٥٠	٨٢/٩/٢٢	٩٩,٥٠٠			٩٥٣٨٠	٧٨١٠٠	
٥١	٨٢/٩/٢٩	٩٩,٥٠٠			٩٤٨٦٠	٦٩٦٦٤	
٥٢	٨٢/١٠/٦	٩٩,٥٠٠			٩٥٤٩٣	٧٨٥٢٤	
٥٣	٨٢/١٠/١٣	٩٩,٥٠٠			٩٥٢٩٣	٧٦٣٩٠	
٥٤	٨٢/١٠/٢٠	٩٩,٥٠٠			٩٤٧٠٤	٨٥١٤٥	
٥٥	٨٢/١٠/٢٧	١٠٤,٦٠٠			٩٨١٩٨	٩٧٤٧٨	
٥٦	٨٢/١١/٣	١٠٩,٧٠٠			١٠٣١٤٦	١٠٢٧٢٦	
٥٧	٨٢/١١/١٠	١١٩,٦٠٠			١١٣١١٦	١١١٥٠٥	
٥٨	٨٢/١١/١٧	١١٩,٦٠٠			١١٣٥٥٥	١١٢٠٢٢	
٥٩	٨٢/١١/٢٤	١٢٩,٦٠٠			١٢٣٥٥٣	١١٩٩٠٣	
٦٠	٨٢/١٢/١	١٤٩,٦٠٠			١٤٣٥٥١	١٣٩٤٢١	
٦١	٨٢/١٢/٨	١٤٩,٦٠٠			١٤٣٤٣٣	١٤١٧٥١	
٦٢	٨٢/١٢/١٥	١٦٤,٦٠٠			١٥٨٣٢٥	١٥١٩٢٦	
٦٣	٨٢/١٢/٢٢	١٥٠,٦٠٠			١٤٣٣٢٥	١٤٠٢٥٤	
٦٥	٨٣/١/٥	١٥٩,٧٥٠			١٥١٣٤٨	١٤٩٥٦٥	
٦٦	٨٣/١/١٢	١٥٩,٨٠٠			١٤٩٣٣٦	١٤٦٨١٧	
٦٧	٨٣/١/١٩	١٥٩,٨٠٠			١٤٩٣٣٦	١٤٦٧٩٣	
٦٨	٨٣/١/٢٦	١٦٤,٨٠٠			١٥٤٤٤٧	١٥٠٨١٣	
٦٩	٨٣/٢/٢	١٦٥,٠٠٠			١٥٣٤٤٢	١٤٣٠٣٥	
٧٠	٨٣/٢/٩	١٦٥,٠٠٠			١٥٣٤٠٣	١٤٠١٨٥	
٧١	٨٣/٢/١٦	١٦٥,٠٠٠			١٥٣٣٠٦	١٣٨٨٤٥	
٧٢	٨٣/٢/٢٣	١٦٥,٠٠٠			١٥٣٢٧٠	١٣٣٨٨٤	
٧٣	٨٣/٣/٢	١٦٥,٠٠٠			١٥٣٢٣٩	١٣٢٥٧٥	
٧٤	٨٣/٣/٩	١٦٥,٠٠٠			١٥٣١٨٥	١٣١٨٩٤	
٧٥	٨٣/٣/١٦	١٦٥,٠٠٠			١٥٢٨٧٤	١٣٨١٩٨	
٧٦	٨٣/٣/٢٣	١٦٥,٠٠٠			١٥٣٠٢٤	١٣٢٣٧٧	

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	اشتراك	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
٧٧	٨٣/٣/٣٠	١٦٥,٠٠٠			١٥٢٩٧٤	١٢٧٤٨٧	
٧٨	٨٣/٤/٦	١٦٥,٠٠٠			١٥٤٧١٢	١٢٤٦٦٣	
٧٩	٨٣/٤/١٣	١٦٥,٠٠٠			١٥٤٨٠١	١٤٩٤٩٣	
٨٠	٨٣/٤/٢٠	١٦٥,٠٠٠			١٥٤٩٧٤	١٥٢٢٠٣	
٨١	٨٣/٤/٢٧	١٦٥,٠٠٠			١٥٤٩١٧	١٥٣٥٠٩	
٨٢	٨٣/٥/٤	١٧٠,٠٠٠			١٥٩٤٤٢	١٥٢٨٣٥	
٨٣	٨٣/٥/١١	١٧٥,٠٠٠			١٦٤٤٣١	١٥٢٦٢٩	
٨٤	٨٣/٥/١٨	١٧٠,٠٠٠			١٥٩١١٣	١٥٠٤٤٥	
٨٥	٨٣/٥/٢٥	١٦٥,٠٠٠			١٥٤٧١٣	١١٨٨٨٦	
		٧١٢٦,٢٥٠	٠	٠	٦٧٤٧٧٢٣	٦٠٥٢٥٠٤	٠

متوسط المطبوع	١٣١٩٦٧
متوسط الاشتراكات	
متوسط التوزيع الخارجي	
متوسط المطروح للبيع	١٢٤٫٩٥٨
متوسط التوزيع الداخلي	١١٢٫٠٨٣
متوسط التوزيع	
التوزيع الاجمالى الى المطبوع	(٠٫٠٠٪)
التوزيع الداخلى الى المطروح	(٨٩٫٧٠٪)

السنة الثانية ٥٤ عددا

من العدد ٨٦ الي العدد١٣٨

٨٣/٦/١ : ٨٤/٥/٣٠

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	الاشتراكات	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
٨٦	٨٣/٦/١	١٦٥,٠٠٠			١٥٤٦٩٢	١٣٧٤٥٧	
٨٧	٨٣/٦/٨	١٦٥,٠٠٠			١٥٤٦٩٢	١٣٤١٢١	
٨٨	٨٣/٦/١٥	١٥٠,٠٠٠			١٣٩٧٤٢	١١٩٦٧٨	
٨٩	٨٣/٦/٢٢	١٥٠,٠٠٠			١٤٤٣٩٢	١١٣٦١٦	
٩٠	٨٣/٦/٢٩	١٥٠,٠٠٠			١٤٤٥٤٢	١١٩٧٢١	
٩١	٨٣/٧/٦	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٩٤٨	١١٣٨٦٢	
٩٢	٨٣/٧/١٣	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٩٤٨	٩٢٤١٥	
٩٣	٨٣/٧/١٩	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٩١٣	١٠٤٧١٣	
٩٤	٨٣/٧/٢٧	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٨٣٩	١١٦٩٧٦	
٩٥	٨٣/٨/٣	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٨٣٤	٨٣٧٥٨	
٩٦	٨٣/٨/١٠	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٨٠٣	١١٠٦١٤	
٩٧	٨٣/٨/١٧	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٨٨٢	١١٠٦٥٠	
٩٨	٨٣/٨/٢٤	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٨٣٠	١٠٨٧٥٧	
٩٩	٨٣/٨/٣١	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٨٢٨	١١٠٨٠٣	
١٠٠	٨٣/٩/٧	١٥٠,٠٠٠			١٣٧٢٩٩	١١٥٤٠٧	
١٠١	٨٣/٩/١٤	١٥٠,٠٠٠			١٣٧٣٣١	١١١٩١١	
١٠٢	٨٣/٩/٢١	١٥٠,٠٠٠			١٣٧١٨١	١١٠١٦٤	
١٠٣	٨٣/٩/٢٨	١٥٠,٠٠٠			١٣٩٤٦١	١٠٦٣٨٢	
١٠٤	٨٣/١٠/٥	١٥٠,٠٠٠			١٣٩٢٦١	١١٠٦٤٥	
١٠٥	٨٣/١٠/١٢	١٥٠,٠٠٠			١٣٩٠٢٥	١٠٧٩٤٧	
١٠٦	٨٣/١٠/١٩	١٥٠,٠٠٠			١٣٩١٣٠	١٠٨٥٧٥	
١٠٧	٨٣/١٠/٢٦	١٥٠,٠٠٠			١٣٩١٢٩	١٠٦٧١٠	
١٠٨	٨٣/١١/٢	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٩٩٨	١٠٨٨٣٥	
١٠٩	٨٣/١١/٩	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٩٩٨	١٠٦٧١٦	
١١٠	٨٣/١١/١٦	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٩٨٣	١٠٤٢٣٦	
١١١	٨٣/١١/٢٣	١٥٠,٠٠٠			١٣٨٩٩٣	١٠٨٦٣٠	

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	الاشتراكات	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
١١٢	٨٣/١١/٣٠	١٥٠,٠٠٠			١٣٩٠٦٨	١٠٥١٥٦	
١١٣	٨٣/١٢/٧	١٥٠,٠٠٠			١٣٩٨٤٨	١٠٩٤٤٤	
١١٤	٨٣/١٢/١٤	١٥٠,٠٠٠			١٣٩٨٤٨	١٠١٥٥٤	
١١٥	٨٣/١٢/٢١	١٥٠,٠٠٠			١٣٩٨٤١	١٠٠٩٥٨	
١١٦	٨٣/١٢/٢٨	١٥٠,٠٠٠			١٣٩٨٤١	١٠١٩٧١	
١١٧	٨٤/١/٤	١٥٠,٠٠٠	١١٦٥	٧٩٩٩	١٣٩٨٣٦	١١١٤٤٢	١٢٠٦٠٦
١١٨	٨٤/١/١١	١٥٠,٠٠٠	١١٧٨	٧٩٩٩	١٣٩٠٧٣	١٠٥٧٨٣	١١٤٩٦٠
١١٩	٨٤/١/١٨	١٥٠,٠٠٠	١٢٠٣	٧٩٤٩	١٣٩٨٤٨	١٠٢١٩١	١١١٣٤٣
١٢٠	٨٤/١/٢٥	١٥٠,٠٠٠	١٢٠٩	٨١٤٩	١٣٨٦٤٢	٩٢٦٤١	١٠١٩٩٩
١٢١	٨٤/٢/١	١٥٠,٠٠٠	١٢٢٠	٨١٤٩	١٣٩٦٣١	٩٦٣١٣	١٠٥٦٨٢
١٢٢	٨٤/٢/٨	١٥٠,٠٠٠	١٢٢٨	٨١٢٤	١٣٩٦٤٨	٩٧١٢١	١٠٦٤٧٣
١٢٣	٨٤/٢/١٥	١٤٠,٠٠٠	١٢٤٣	٨٣٧٣	١٢٩٣٨٤	٩٥٧٩٤	١٠٥٤١٠
١٢٤	٨٤/٢/٢٢	١٤٠,٠٠٠	١٢٤٤	٨٣٢٣	١٢٩٤٣٣	٩٩١٨٩	١٠٨٧٥٦
١٢٥	٨٤/٢/٢٩	١٤٠,٠٠٠	١٢٤٤	٨٣٢٣	١٢٩٤٣٣	١٠٠٧٥٥	١١٠٣٢٢
١٢٦	٨٤/٣/٧	١٤٠,٠٠٠	١٢٦٤	٧٧٩٨	١٢٩٩٣٨	١٠١٠١٩	١١٠٠٨١
١٢٧	٨٤/٣/١٤	١٤٠,٠٠٠	١٢٦٤	٧٧٩٨	١٢٩٩٣٨	٩٤٢٧٨	١٠٣٣٤٠
١٢٨	٨٤/٣/٢١	١٤٠,٠٠٠	١٢٨٢	٧٨٢٣	١٢٩٨٩٥	٨٧٧٧٢	٩٦٨٧٧
١٢٩	٨٤/٣/٢٨	١٤٠,٠٠٠	١٢٨٦	٧٨٢٣	١٢٩٨٩١	٩١٠٥٧	١٠٠١٦٦
١٣٠	٨٤/٤/٤	١٣٠,٠٠٠	١٢٩٨	٧٧٧٣	١٢٠٦٧٩	٩٥٣٥٨	١٠٤٤٢٩
١٣١	٨٤/٤/١١	١٣٠,٠٠٠	١٢٩٨	٧٧٧٣	١٢٠٩٢٩	٩٨١٩٦	١٠٧٢٦٧
١٣٢	٨٤/٤/١٨	١٣٠,٠٠٠	١٣٠٧	٧٧٧٣	١٢٠٦٧٠	١٠٠١٥٨	١٠٩٢٣٨
١٣٣	٨٤/٤/٢٥	١٣٠,٠٠٠	١٣٠٧	٧٧٧٣	١٢٠٦٧٠	٩٩٧١٨	١٠٨٧٩٨
١٣٤	٨٤/٥/٢	١٣٠,٠٠٠	١٣١٥	٧٧٧٣	١٢٠٦٦٢	٩٩٧٩٣	١٠٨٨٨١
١٣٥	٨٤/٥/٩	١٣١,٠٠٠	١٣٣٢	٧٧٨٤	١٢٠٦٣٤	١٠٣٣٣١	١١٢٤٤٧
١٣٦	٨٤/٥/١٦	١٣٢,٧٠٠	١٣٣٠	٧٧٨٤	١٢٠٧٣٦	١٠١١٩٠	١١٠٣٠٤
١٣٧	٨٤/٥/٢٣	١٣٠,٠٠٠	١٢٤٦	٧٧٨٤	١٢٠٧٢٠	١٠٣٠٤٣	١١٢٠٧٣
١٣٧	٨٤/٥/٢٦	١٥٠,٠٠٠		٧٧٨٤	١٤١٩٦٦	٩٣٨٩٢	١٠١٦٧٦
١٣٨	٨٤/٥/٣٠	١٣٠,٠٠٠	١٢٤٦	٧٧٨٤	١٢٠٧٢٠	١١٩٣٦٦	١٢٨٣٩٦
		٧٨٨٣,٧٠٠	٢٧٦٠٩	١٨٢٤١٥	٧٣٢٣٠٩٦	٥٦٩١٧٨٢	٢٤٩٩٤٢٤

متوسط المطبوع	١٤٥ر٩٩٤
متوسط الاشتراكات	١ر٢٠٠
متوسط التوزيع الخارجى	٧ر٩٣١
متوسط المطروح للبيع	١٣٥ر٦١٣
متوسط التوزيع الداخلى	١٠٥ر٤٠٣
متوسط التوزيع	١٠٨ر٦٧١
التوزيع الاجمالى الى المطبوع	(١٩ر٧٢٪)
التوزيع الداخلى الى المطروح للبيع	(٧٢ر٧٧٪)

السنة الثالثة ٥٢ عددا من العدد ٩
١٣ الى العدد ١٩٠
٨٤/٦/٦ ٨٥/٥/٢٩

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	الاشتراكات	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
١٣٩	٨٤/٦/٦	١٣٠,٠٠٠	١١٥٤	٧٤٨٤	١٢١٣٦٢	١١٤٨٢٣	١٢٣٤٧٠
١٤٠	٨٤/٦/١٣	١٣٠,٠٠٠	١١٨٠	٧٤٣٤	١٢١٣٨٦	٩٩٧٩٢	١٠٨٤٠٦
١٤١	٨٤/٦/٢٠	١٣٠,٠٠٠	١١٨٠	٧٥٥٩	١٢١٢٦١	١٠٠٣٥٧	١٠٩٠٩٦
١٤٢	٨٤/٦/٢٧	١٣٠,٠٠٠	١١٨٠	٧٥٥٩	١٢١٢٦١	٩٧٥٩٩	١٠٦٣٣٨
١٤٣	٨٤/٧/٧	١٣٠,٠٠٠	١١٨٠	٧٥٥٩	١٢١٢٦١	٨٢٥١١	٩١٢٥٠
١٤٤	٨٤/٧/١١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥٠	٧٥٦٤	١٢١١٨٦	٨٤٨٨٣	٩٣٦٩٧
١٤٥	٨٤/٧/١٨	١٣٠,٠٠٠	١٢٤٠	٧٥٦٤	١٢١١٩٦	٨٣٥٨٠	٩٢٣٨٤
١٤٦	٨٤/٧/٢٥	١٣٠,٠٠٠	١٢٤٠	٧٥٦٤	١٢١١٩٦	٧٨٣٦٢	٨٧١٦٦
١٤٧	٨٤/٨/١	١٣٠,٠٠٠	١٢٤٤	٧٥٦٤	١٢١١٩٢	٧٦٨٨٢	٨٥٦٩٠
١٤٨	٨٤/٨/٨	١٣٠,٠٠٠	١٢٥١	٧٥٦٤	١٢١١٨٥	٧١٩٣٢	٨٠٧٤٧
١٤٩	٨٤/٨/١٥	١٣٠,٠٠٠	١٢٥٤	٧٥٠٤	١٢١٢٤٢	٧٠٣٧٦	٧٩١٣٤
١٥٠	٨٤/٨/٢٢	١٣٠,٠٠٠	١٢٧٥	٧٥٠٤	١٢١٢٢١	٦٧٦٠٥	٧٦٣٨٤
١٥١	٨٤/٨/٢٩	١٣٠,٠٠٠	١٢٧٥	٧٥٥٤	١٢١١٧١	٦٨٧٦٦	٧٧٥٩٥
١٥٢	٨٤/٩/٥	١٣٠,٠٠٠	١٢٧٥	٧٥٤١	١٢١١٨٤	٦٠٠٨٠	٦٨٨٩٦
١٥٣	٨٤/٩/١٢	١٣٠,٠٠٠	١٢٨٧	٧٥٤٩	١٢١١٦٤	٧٠١٦٤	٧٩٠٠٠
١٥٤	٨٤/٩/١٩	١٣٠,٠٠٠	١٣٠٣	٧٥٤٩	١٢١١٤٨	٧٦٢٢٦	٨٥٠٧٨
١٥٥	٨٤/٩/٢٦	١٣٠,٠٠٠	١٣٠٧	٧٤٤٩	١٢١٢٤٤	٨٦٣٧٣	٩٥١٢٩
١٥٦	٨٤/١٠/٣	١٣٠,٠٠٠	١٣١٢	٧٤٤٩	١٢١٢٣٩	١٠٠٩٨١	١٠٩٧٤٢
١٥٧	٨٤/١٠/١٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠٧	٧٣٩٨	١٢١٢٩٥	٩١٥٠٢	١٠٠٢٠٧
١٥٨	٨٤/١٠/١٧	١٣٠,٠٠٠	١٣٢٨	٧٥٤٨	١٢١١٢٤	٨٠٥٣٦	٨٩٤١٢
١٥٩	٨٤/١٠/٢٤	١٣٠,٠٠٠	١٣٣٢	٧٣٤٨	١٢١٣٢٠	٨٠٢٤٧	٨٨٩٢٧
١٦٠	٨٤/١٠/٣١	١٣٠,٠٠٠	١٣٤٣	٧٣٣٣	١٢١٣٢٤	٧٧٥٣٢	٨٦٢٠٨
١٦١	٨٤/١١/٧	١٣٠,٠٠٠	١٣٦٨	٧٣٣٤	١٢١٢٩٨	٧٨٢٩٥	٨٦٩٩٧
١٦٢	٨٤/١١/١٤	١٣٠,٠٠٠	١٣٦٥	٦٨٣٤	١٢١٨٠١	٧٦٧١٢	٨٤٩١١
١٦٣	٨٤/١١/٢١	١٣٠,٠٠٠	١٣٨٣	٦٨٣٤	١٢١٧٨٣	٨٢١٢١	٩٠٣٣٨
١٦٤	٨٤/١١/٢٨	١٣٠,٠٠٠	١١٩٤	٦٨٣٤	١٢١٧٢٢	١٠٤٧٩٠	١١٢٨١٨

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	الاشتراكات	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
١٦٥	٨٤/١٢/٥	١١٠,٠٠٠	١٢٠٢	٦٧٧٦	١٠٢٠٢٢	٧٧٦٣٢	٨٥٦١٠
١٦٦	٨٤/١٢/١٢	١٢٧,٠٠٠	١٢٠٢	٦٧٨٢	١١٩٠١٦	٨٠١٨٢	٨٨١٦٦
١٦٧	٨٤/١٢/١٩	١٣٠,٠٠٠	١٢٠٧	٦٧٨٢	١٢٢٠١١	٨٠٨١٠	٨٨٧٩٩
١٦٨	٨٤/١٢/٢٦	١٣٠,٠٠٠	١٢١٦	٦٧٦٢	١٢٢٠٢٢	٨٠٢٢٦	٨٨٢٠٤
١٦٩	٨٥/١/٢	١٣٠,٠٠٠	١٢٤٣	٦٧٣٢	١٢٢٠٢٥	٧٤٣٧٦	٨٢٣٥١
١٧٠	٨٥/١/٩	١٣٠,٠٠٠	١٢٧٦	٦٧٠٢	١٢٢٠٢٢	٧٤٠١٩	٨١٩٩٧
١٧١	٨٥/١/١٦	١٣٠,٠٠٠	١٢٣١	٦٧٥٧	١٢٢٠١٢	٧٢٨٥٣	٨٠٨٤١
١٧٢	٨٥/١/٢٣	١٣٠,٠٠٠	١٢٣٦	٦٩٥٧	١٢١٨٠٧	٧٢١٩٧	٨٠٣٩٠
١٧٣	٨٥/١/٣٠	١٣٠,٠٠٠	١٢١٣	٦٩٥٧	١٢١٨٣٢	٧٢٢١١	٨٠٣٨١
١٧٤	٨٥/٢/٦	١٣٠,٠٠٠	١٢١٥	٦٩٥٧	١٢١٨٢٨	٧٣١٤٤	٨١٣٥٢
١٧٥	٨٥/٢/١٣	١٣٠,٠٠٠	١٢١٨	٦٩٥٢	١٢١٨٣٠	٧٣٠٠٦	٨١١٧٦
١٧٦	٨٥/٢/٢٠	١٣٠,٠٠٠	١٢٢٥	٦٩٤٧	١٢١٨٢٨	٧٦٠٣٥	٨٤٢٠٧
١٧٧	٨٥/٢/٢٧	١٣٠,٠٠٠	١٢٢٧	٦٩٤٧	١٢١٨٢٦	٧٨٤٨٩	٨٦٦٦٣
١٧٨	٨٥/٣/٦	١٣٠,٠٠٠	١٢٣٣	٦٩٥٤	١٢١٨١٣	٧٢٥٨٣	٨٠٧٧٠
١٧٩	٨٥/٣/١٣	١٣٠,٠٠٠	١٢٦٧	٧٨٤٤	١٢١٨٨٩	٧٧٠٩٠	٨٦٢٠١
١٨٠	٨٥/٣/٢٠	١٣٠,٠٠٠	١٢٩٧	٦٦٥٤	١٢٢٠٤٩	٧٦٧٤٠	٨٤٦٩١
١٨١	٨٥/٣/٢٧	١٣٠,٠٠٠	١٢٩٧	٦٦٤٩	١٢٢٠٥٤	٧٩٤٢٦	٨٧٣٧٢
١٨٢	٨٥/٤/٣	١٣٠,٠٠٠	١٣٠٨	٦٦٣٤	١٢٢٠٥٨	٩٣٨٧٢	١٠١٨١٤
١٨٣	٨٥/٤/١٠	١٣٠,٠٠٠	١٣٠٨	٦٨٣٤	١٢١٨٥٨	٩٣٩٠١	١٠٢٠٤٣
١٨٤	٨٥/٤/١٧	١٣٠,٠٠٠	١٣٠٨	٦٨٣٤	١٢١٨٥٨	٧٨٩١٥	٨٧٠٥٧
١٨٥	٨٥/٤/٢٤	١٣٠,٠٠٠	١٣٤٠	٦٨٣٤	١٢١٨٢٦	٨٢٦٢٦	٩٠٨٠٠
١٨٦	٨٥/٥/١	١٣٠,٠٠٠	١٣٤٨	٦٨٣٩	١٢١٨١٣	٧٧١٩١	٨٥٣٧٨
١٨٧	٨٥/٥/٨	١٣٠,٠٠٠	١٣٤٨	٦٨٣٩	١٢١٨١٣	٧٧٩٤٤	٨٦١٣١
١٨٨	٨٥/٥/١٥	١٣٠,٠٠٠	١٣٤٨	٧٨٦٤	١٢١٠٣٨	٨٢٩٣٠	٩٢١٤٢
١٨٩	٨٥/٥/٢٢	١٢٦,٠٠٠	١٣٥٤	٧٦٦٧	١١٥٩٧٩	٧٤٥٢٩	٨٣٥٥٠
١٩٠	٨٥/٥/٢٩	١١٢,٠٠٠	١٣٣٦	٧٥٥٧	١٠٣٠٧٧	٦٧٣٣٧	٧٦٢٦٠
		٦,٧١٥,٠٠٠	٦٦٠١٠	٣٧٣٩٩٠	٦٢٧٤٩٧٢	٤١٨٣٢٩١	٤٦٢٣٣٦٦

متوسط المطبوع ١٣٥ر١٢٩

متوسط الاشتراكات ٢٦٩ر١

متوسط التوزيع الخارجى ١٩٢ر٧

متوسط المطروح للبيع ٦٧٣ر١٢٠

متوسط التوزيع الداخلى ٤٤٨ر٨٠

متوسط التوزيع ٩١١ر٨٨

التوزيع الاجمالى الى المطبوع (٨٥ر٦٨٪)

التوزيع الداخلى الى المطروح للبيع (٦٧ر٦٦٪)

السنة الرابعة ٥٢ عددا

من العدد ١٩١ الى العدد ٢٤٢

٧٥/٦/٥ : ٨٦/٥/٢٨

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	الاشتراكات	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
١٩١	٨٥/٦/٥	١١٥,٠٠٠	١٣٦٦	٧٥٢٧	١٠٦١٠٧	٧٣٧٩٨	٨٢٦٩١
١٩٢	٨٥/٦/١٢	١٢٠,٠٠٠	١٣٦٦	٧٦٢٧	١١١٠٠٧	٧٣٦٠٩	٨٢٦٠٢
١٩٣	٨٥/٦/١٩	١٠٠,٠٠٠	١٣٧٩	٦٦٢٧	٩١٩٩٤	٥١٧١٠	٥٩٧١٦
١٩٤	٨٥/٦/٢٦	١٠٨,٦٠٠	١٣٧٩	٧٦٢٧	٩٩٥٩٤	٦٦٦٤٦	٧٥٦٥٢
١٩٥	٨٥/٧/٣	١١٠,٠٠٠	١٤١٧	٧٦٩٥	١٠٠٨٨٨	٦٦٤٥٥	٧٥٥٦٧
١٩٦	٨٥/٧/١٠	١٢٠,٠٠٠	١٤٣١	٧٦٨٤	١١٠٨٨٥	٧٨٢٠٤	٨٧٣١٩
١٩٧	٨٥/٧/١٧	١٢٠,٠٠٠	١٤٤٨	٧٦٨٤	١١٠٨٦٨	٧٣١٢٧	٨٢٢٥٩
١٩٨	٨٥/٧/٢٤	١٣٠,٠٠٠	١٤٤٩	٧٦٨٤	١٢٠٨٦٧	٧٢٣١٣	٨١٤٤٦
١٩٩	٨٥/٧/٣١	١٣٠,٠٠٠	١٤٠٠	٧٧٠٩	١٢٠٨٩١	٦٩١٨٦	٧٨٢٩٥
٢٠٠	٨٥/٨/٧	١٣٠,٠٠٠	١٤٠٢	٧٦٨٤	١٢٠٩١٤	٨٠٨٩١	٨٩٩٧٧
٢٠١	٨٥/٨/١٤	١٣٠,٠٠٠	١٤١٩	٧٦٨٤	١٢٠٨٩٧	٧٨٠١٢	٨٧١١٥
٢٠٢	٨٥/٨/٢١	١٣٠,٠٠٠	١٤١٤	٧١٨٥	١٢١٤٠١	٧٧٢١٧	٨٥٨١٦
٢٠٣	٨٥/٨/٢٨	١١٠,٠٠٠	١٤١٤	٧٤٢٠	١٠١١٦٦	٧٧٢٠٢	٨٦٠٣٦
٢٠٤	٨٥/٩/٤	١٣٠,٠٠٠	١٤٢٦	٧٦٩٥	١٢٠٨٧٩	٨٣٨٩٢	٩٣٠١٣
٢٠٥	٨٥/٩/١١	١٣٠,٠٠٠	١٤٤٢	٧٢٧٠	١٢١٢٨٨	١٠٢٠٦٩	١١٠٧٨١
٢٠٦	٨٥/٩/١٨	١٣٠,٠٠٠	١٤٤٥	٧٢٧٠	١٢١٢٨٥	٨٣٩٩٦	٩٢٧١١
٢٠٧	٨٥/٩/٢٥	١٣٠,٠٠٠	١٤٥٨	٧٤٥٠	١٢١٠٦٢	٨٣٩٩٣	٩٢٩٠١
٢٠٨	٨٥/١٠/٢	١٣٠,٠٠٠	١٤٦٧	٧٦٨٠	١٢٠٨٥٣	٨٥٨٣٤	٩٤٩٨١
٢٠٩	٨٥/١٠/٩	١٣٠,٠٠٠	١٤١٩	٧٦٥٥	١٢٠٩٢٦	٩٣٩٢٧	١٠٣٠٠١
٢١٠	٨٥/١٠/١٦	١٣٠,٠٠٠	١٤٢٣	٧٦٥٥	١٢٠٩٢٢	١٠٤٢٠٠	١١٣٢٧٨
٢١١	٨٥/١٠/٢٣	١٢١,٠٠٠	١٤٣٧	٧٦٧٥	١١١٨٨٨	٩٣٣٦٦	١٠٢٤٧٨
٢١٢	٨٥/١٠/٣٠	١٢٠,٠٠٠	١٤٤٢	٧٠٧٥	١١١٤٨٣	٨٣٠٤٨	٩١٥٦٥
٢١٣	٨٥/١١/٦	١٢٠,٠٠٠	١٤٥٨	٦٦٠٠	١١١٩٤٢	٨٠٣٤١	٨٨٣٩٩
٢١٤	٨٥/١١/١٣	١٢٠,٠٠٠	١٤٦٢	٦٦٠٢	١١١٩٣٦	٧٥٠٢٥	٨٣٠٨٩
٢١٥	٨٥/١١/١٩	١١٩,٦٠٠	١٤٦٢	٦٦٧٩	١١١٤٥٩	٧٥٦٠٦	٨٣٧٤٧
٢١٦	٨٥/١١/٢٧	١٣٠,٠٠٠	١٤٦٣	٤٩٨٤	١٢٣٥٥٣	١٠٣٤٦٨	١٠٩٩١٥

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	لاشتراكا	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
٢١٧	٨٥/١٢/٤	١٢٥,٠٠٠	١٤٣٧	٤٩٨٤	١١٨٥٧٩	٩٠٣٨٢	٩٦٨٠٣
٢١٨	٨٥/١٢/١١	١٣٠,٠٠٠	١٤٢٧	٤٧٨٩	١٢٣٧٨٤	٩٥٣٨٦	١٠١٥٨٤
٢١٩	٨٥/١٢/١٨	١٣٠,٠٠٠	١٤٢٧	٤٩٩٠	١٢٣٥٨٣	٧٧٢٦١	٨٣٦٧٨
٢٢٠	٨٥/١٢/٢٥	١٢٩,٠٠٠	١٤٢٧	٤٩٩٠	١٢٢٥٨٣	١٠١٤٧١	١٠٧٨٩٤
٢٢١	٨٦/١/١	١٣٠,٠٠٠	١٤٣٣	٤٦٧٥	١٢٣٨٩٢	١٠١٧٦٧	١٠٧٨٧٥
٢٢٢	٨٦/١/٨	١٢٩,٠٠٠	١٤١٤	٤٨٧٥	١٢٢٧١١	١١٩١٣	١٨٢٠٢
٢٢٣	٨٦/١/١٥	١٢٩,٠٠٠	١٤٢١	٤٦٢٥	١٢٢٩٥٤	١١٨٨٣٣	١٢٤٨٧٩
٢٢٤	٨٦/١/٢٢	١٢٩,٠٠٠	١٤٢١	٣٥٠٠	١٢٤٠٧٩	١٠٤٤٥٩	١٠٩٣٨٠
٢٢٥	٨٦/١/٢٩	١٢٩,٠٠٠	١٤٢١	٣٧٠٠	١٢٣٨٧٩	٩٤٤٣٤	٩٩٥٥٥
٢٢٦	٨٦/٢/٥	١٢٦,٦٠٠	١٤٢١	٣٧٠٠	١٢١٤٧٩	٩١٤٩٤	٩٦٦١٥
٢٢٧	٨٦/٢/١٢	١٢٩,٠٠٠	١٤٠٧	٣٧١٠	١٢٣٨٨٣	٩٤٣٦٤	٩٩٤٨١
٢٢٨	٨٦/٢/١٩	١٢٩,٠٠٠	١٤٢٠	٣٦٨٨	١٢٣٨٩٢	٩٥٢٣٦	١٠٠٣٤٤
٢٢٩	٨٦/٢/٢٦	١٢٤,٠٠٠	١٤٣٩	٣٦٧٨	١١٨٨٨٣	٩٩٣٨٨	١٠٤٥٠٥
٢٣٠	٨٦/٣/٥	١٢٩,٠٠٠	١٤٤٦	٣٧٢٨	١٢٣٨٢٦	١١٦٩٠٦	١٢٢٠٨٠
٢٣١	٨٦/٣/١٢	١٢٩,٠٠٠	١٤٦٦	٣٧١٥	١٢٣٨٣٩	٩٥٦٢٦	١٠٠٨٠٧
٢٣٢	٨٦/٣/١٩	١٢٩,٠٠٠	١٤٦٦	٣٧٤٠	١٢٣٨١٤	٩٩٢٦٧	١٠١٤٧٣
٢٣٣	٨٦/٣/٢٦	١٢٩,٠٠٠	١٤٢٠	٣٧٤٠	١٢٣٨٤٠	١٠١٠٩٩	١٠٦٢٥٩
٢٣٤	٨٦/٤/٢	١٢٩,٠٠٠	١٤٢٠	٣٧٣٠	١٢٣٨٥٠	٩١١٣٤	٩٦٢٨٤
٢٣٥	٨٦/٤/٩	١٢٩,٠٠٠	١٤٢٤	٣٧٣٠	١٢٣٨٤٦	٩٩٣٤٩	١٠٤٥٠٣
٢٣٦	٨٦/٤/١٦	١٢٩,٠٠٠	١٤٣٠	٣٧١٥	١٢٣٨٥٥	١١٢٣١١	١١٧٤٥٦
٢٣٧	٨٦/٤/٢٣	١٢٩,٠٠٠	١٤٣٠	٤٧٩٠	١٢٢٧٨٠	١٠١٦٦٠	١٠٧٨٨٠
٢٣٨	٨٦/٤/٣٠	١٢٩,٠٠٠	١٤٣٠	٤٧٩٠	١٢٢٧٨٠	٩٦٩٢٨	١٠٣١٤٨
٢٣٩	٨٦/٥/٧	١٢٨,٠٠٠	١٤٣٠	٤٧٩٠	١٢١٧٨٠	٨٩٩٧٦	٩٦١٩٦
٢٤٠	٨٦/٥/١٤	١٢٨,٠٠٠	١٤٣٠	٤٧٠٠	١٢١٦٧٠	١٠٠٤٢٨	١٠٦٥٥٨
٢٤١	٨٦/٥/٢١	١٢٩,٠٠٠	١٤٣٠	٤٧٠٠	١٢٢٦٧٠	١٠٠٣٩٣	١٠٦٥٢٣
٢٤٢	٨٦/٥/٢٨	١٢٩,٠٠٠	١٣٦٥	٤٧٠٠	١٢٢٧٣٥	١٠١٦٥٦	١٠٧٧٢١
		٦,٥٣٧,٨٠٠	٧٤١٩٠	٣٠٠٥٩٩	٦١٦٢٤٢١	٤٥٧٠٢٥٦	٤٩٤٢٠٣٣

متوسط المطبوع ١٢٥٫٧٢٧

متوسط الاشتراكات ١٫٤٢٧

متوسط التوزيع الخارجى ٥٫٧٨١

متوسط المطروح للبيع ١١٨٫٥٠٨

متوسط التوزيع الداخلى ٨٧٫٨٩٠

متوسط التوزيع ٩٥٫٠٣٩

التوزيع الاجمالى الى المطبوع (٧٥٫٥٩٪)

التوزيع الداخلى الى المطروح للبيع (٧٤٫١٦٪)

السنة الخامسة ٥٣ عددا

من العدد ٢٤٣ الى العدد ٢٩٤

٨٦/٦/٤ : ٨٧/٥/٢٧

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	لاشتراكا	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
٢٤٣	٨٦/٦/٤	١٢٩,٠٠٠	١٢٦٥	٤١٨٠	١٢٣٣٥٥	٩٤٧٧٣	١٠٠٢١٨
٢٤٤	٨٦/٦/١١	١٢٤,٨٠٠	١٢٦٥	٥٦٨٠	١١٧٦٥٥	٨٢٥٧٩	٨٩٥٢٤
٢٤٥	٨٦/٦/١٨	١١٩,٠٠٠	١٢٦٥	٥٦٧٩	١١١٨٥٦	٦٩٩٦٢	٧٦٩٠٦
٢٤٦	٨٦/٦/٢٥	١١٥,٠٠٠	١٢٦٥	٥٦٧٩	١٠٧٨٥٦	٧٨٩٨٨	٨٥٩٣٢
٢٤٧	٨٦/٧/٢	١٠٥,٠٠٠	١٢٠٠	٥٦٣٤	٩٧٩٦٦	٦٤٧١٨	٧١٥٥٢
٢٤٨	٨٦/٧/٩	١٢٩,٠٠٠	١٢٠٠	٥٦٥٩	١٢١٩٤١	٧٧٣٣٠	٨٤١٨٩
٢٤٩	٨٦/٧/١٦	١١٩,٠٠٠	١٠٩٤	٥٦٥٤	١١٢٠٥٢	٦٩٨٤٩	٧٦٥٩٧
٢٥٠	٨٦/٧/٢٣	١٠٥,٠٠٠	١٠٩٤	٦٤٢٩	٩٧٢٧٧	٦٣٠٣٦	٧٠٥٥٩
٢٥١	٨٦/٧/٣٠	١١٩,٠٠٠	١٠٩٤	٦٤٧٩	١١١٢٢٧	٦٩٤٢٦	٧٦٩٩٩
٢٥٢	٨٦/٨/٦	١١٩,٠٠٠	١٠٩٤	٦٤٧٩	١١١٢٢٧	٦٦٥١٨	٧٤٠٩١
٢٥٣	٨٦/٨/١٣	٩٩,٠٠٠	١٠٩٨	٤٩٣٠	٩٢٧٧٢	٥٥٧٧٩	٦١٨٠٧
٢٥٤	٨٦/٨/٢٠	١٠٩,٠٠٠	١٠٩٤	٦٤٣١	١٠١٢٧٥	٦٣٥٩١	٧١١١٦
٢٥٥	٨٦/٨/٢٧	٩٩,٠٠٠	١٠٩٤	٦٤٤٥	٩١٢٦١	٦٤٨٢٣	٧٢٣٦٢
٢٥٦	٨٦/٩/٣	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٤٤٥	١٠١٢٧٧	٦٦٩٨٥	٧٤٥٠٨
٢٥٧	٨٦/٩/١٠	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٤٢٠	١٠١٣٠٢	٦٦٩١٥	٧٤٤١٣
٢٥٨	٨٦/٩/١٧	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٣٣٠	١٠١٣٩٢	٧٢١٨٦	٧٩٥٩٤
٢٥٩	٨٦/٩/٢٤	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٣٢٥	١٠١٣٩٧	٧٠٤٦٦	٧٧٨٦٩
٢٦٠	٨٦/١٠/١	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٤٨٣٥	١٠٢٨٩٧	٦١٥٧١	٦٧٤٨٤
٢٦١	٨٦/١٠/٨	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٣٢٤	١٠١٣٩٨	٧٤٣٧٥	٨١٧٧٧
٢٦٢	٨٦/١٠/١٥	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٣٢٤	١٠١٣٩٨	٧٩٢٢٠	٨٦٦٢٢
٢٦٣	٨٦/١٠/٢٢	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٢٣٩	١٠١٤٨٣	٧٥٢٤٣	٨٢٥٦٠
٢٦٤	٨٦/١٠/٢٩	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٢٣٩	١٠١٤٨٣	٧٤٠٤٦	٨١٣٦٣
٢٦٥	٨٦/١١/٥	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٢٨٠	١٠١٤٤٢	٧٩٣٠٧	٨٦٦٦٥
٢٦٦	٨٦/١١/١٢	١١٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٣١٥	١١١٣٨٧	٩٩٤٥٦	١٠٦٨٤٩
٢٦٧	٨٦/١١/١٩	١٢٤,٠٠٠	١٠٧٨	٦٣١٥	١١٦٣٨٧	٨٠٤٦٧	٨٧٨٦٠
٢٦٨	٨٦/١١/٢٦	١٢٠,٠٠٠	١٠٧٨	٦٣١٥	١١٢٤٠٧	٧٥٥٦٩	٨٢٩٦٢

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	اشتراكا	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
٢٦٩	٨٦/١٢/٣	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٣١٥	١٠١٤٠٧	٧٥٤٨٣	٨٢٨٧٦
٢٧٠	٨٦/١٢/١٠	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٢٦٥	١٠١٤٥٧	٦٦١٩٠	٧٣٥٣٣
٢٧١	٨٦/١٢/١٧	١٠٤,٠٠٠	١٠٦٨	٦٢٤٠	٩٦٤٩٢	٦٥٨٩٥	٧٣٢٠٣
٢٧٢	٨٦/١٢/٢٤	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٢٤٥	١٠١٤٧٧	٦٢٩٢٧	٧٠٢٥٠
٢٧٣	٨٦/١٢/٣١	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٢٤٥	١٠١٤٧٧	٦٣٤٧٩	٧٠٨٠٢
٢٧٤	٨٧/١/٧	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٢٤٥	١٠١٤٧٧	٥٧٧٧٠	٦٥٠٩٣
٢٧٥	٨٧/١/١٤	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٢٤٥	١٠١٤٧٧	٦١٣٥٨	٦٨٦٨١
٢٧٦	٨٧/١/٢١	١٠٩,٠٠٠	١٠٧٨	٦٢٤٥	١٠١٤٧٧	٦١٧٦٨	٦٩٠٩١
٢٧٧	٨٧/١/٢٨	١٠٤,٠٠٠	١٠٠٠	٦٢٤٥	٩٦٥٥٥	٥٩٢٧٦	٦٦٥٢١
٢٧٨	٨٧/٢/٤	١١٠,٠٦٦	١٠٠٠	٩١٨٦	١٠١٦٨٠	٦٣٦٩٦	٧٣٨٨٢
٢٧٩	٨٧/٢/١١	١١٠,٨٤٠	١٠٠٠	٩١٨١	٩٩٥٠٩	٦٨٠٦٠	٧٨٢٤١
٢٨٠	٨٧/٢/١٨	١١٠,٤٦٢	١٠٠٠	٩٠٢١	٩٩٥١٦	٦٨٣٤٧	٧٨٣٦٨
٢٨١	٨٧/٢/٢٥	١١٠,٠٦٥	١٠٠٠	٩٠٢١	٩٩١١٩	٦٣٦٦٩	٧٣٦٩٠
٢٨٢	٨٧/٣/٤	١١٠,٠٤٩	١٠٠٠	٩٠٢١	٩٨٨٠٣	٧٤٢٩٣	٨٤٣١٤
٢٨٣	٨٧/٣/١١	١١١,٢٤١	١٠٠٠	٩٠٢٥	١٠٠٢١٦	٦٥٢١٨	٧٥٢٤٣
٢٨٤	٨٧/٣/١٨	١١٠,٨٥٦	٩٠٠	٨٩٧٥	٩٩٨٠١	٦٠٦٦٧	٧٠٥٤٢
٢٨٥	٨٧/٣/٢٥	١٠٥,٠٨٤	٩٠٠	٨٩٠٠	٩٤٢٨٤	٦٧٢٨٢	٧٧٠٨٢
٢٨٦	٨٧/٤/١	١٠٣,١٨٩	٩٠٠	٨٩١٩	٩٤٤١٥	٦٥٠٤٥	٧٤٨٦٤
٢٨٦	٨٧/٤/٥	٨٥,٦٥٤	٩٠٠	٦٧٢٩	٧٦٨٠٠	٤٢٣٧٥	٥٠٠٠٤
٢٨٧	٨٧/٤/٨	١٢٠,٦٥٣	٩٠٠	٦٨٤٤	١١١٦٨٤	٩٨٨٢٩	١٠٦٥٧٣
٢٨٨	٨٧/٤/١٥	١١٩,٩٣٠	٩٠٠	٦٧٢٩	١١١٠٣٦	٧٩٦٨٧	٨٧٣١٦
٢٨٩	٨٧/٤/٢٢	١٠٧,٤٨٩	٩٠٠	٨٦٦٤	٩٦٨٠٠	٦٩٩٤٣	٧٩٥٠٧
٢٩٠	٨٧/٤/٢٩	١٠٦,٣٦٦	٩٠٠	٨٦٣٩	٩٥٥٩٢	٦٨٠٩٣	٧٧٦٣٢
٢٩١	٨٧/٥/٦	١٠٠,٥٣٠	٩٠٠	٨٤٥٤	٩٠٠٤١	٥٣٩٩٢	٦٣٣٤٦
٢٩٢	٨٧/٥/١٣	١٠٠,٥٨٥	٩٠٠	٥٦٣٤	٩٢٩٦٦	٦٣٨٤٦	٧٠٣٧٠
٢٩٣	٨٧/٥/٢٠	١٠١,٦٨٦	٩٠٠	٨٤٩٥	٩١٣٩٦	٥٦٣٥٩	٦٥٧٥٤
٢٩٤	٨٧/٥/٢٧	٨٩,٣٧١	٩٠٠	٧٠٠٠	٨٠٤١٦	٥٤٢١٣	٦٢١١٣
		٥,٨٢٨,٩١٦	٥٥٥٥٠	٣٦٠٧٨١	٥٣٩٠٧٤٠	٣٦٥٤٩٣٨	٤٠٧١٢٦٩

متوسط المطبوع ١٠٩٫٩٨٠
متوسط الاشتراكات ١٫٠٤٨
متوسط التوزيع الخارجي ٦٫٨٠٧
متوسط المطروح للبيع ١٠١٫٧١٢
متوسط التوزيع الداخلى ٦٨٫٩٦١
متوسط التوزيع ٧٦٫٨١٦
التوزيع الاجمالى الى المطبوع (٦٩٫٨٥٪)
التوزيع الداخلى المطروح للبيع (٦٧٫٨٠٪)

السنة السادسة ٥١ عددا

من العدد ٢٩٥ الى العدد ٣٤٦

٨٧/٦/٣ : ٨٨/٥/٢٥

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	الاشتراكات	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
٢٩٥	٨٧/٦/٣	٩٢٠٠٤	٩٠٠	٨٥٠٠	٨١٣٦٩	٥٨١٩٢	٦٧٥٩٢
٢٩٦	٨٧/٦/١٠	٩٢٠٧٠	٩٠٠	٨٠٠٠	٨١٩٣٥	٥٩٧٩٠	٦٨٦٩٠
٢٩٧	٨٧/٦/١٧	٨٧٨٢٠	٩٠٠	٨٨٢٠	٧٦٨٦٥	٥٧٦١٧	٦٧٣٣٧
٢٩٨	٨٧/٦/٢٤	٨٧٠٨٥	٩٠٠	٨٧١٥	٧٦٣٤٥	٥٤٣٢٥	٦٣٩٤٠
٢٩٩	٨٧/٧/١	٩٠١٢٠	٨٠٠	٩٤١٥	٧٨٦٧٠	٥٢٠٢٠	٦٢٢٣٥
٣٠٠	٨٧/٧/٨	٩٠٨٥٠	٨٦٠	٩٨٧٠	٧٨٩١٥	٥٧٧٣٥	٦٨٤٦٥
٣٠١	٨٧/٧/١٥	٩٠١٧٠	٨٦٠	٩٨٦٥	٧٨٢٤٠	٥١٢٦٤	٦١٩٨٩
٣٠٢	٨٧/٧/٢٢	٨٦٢٠٥	٨١٠	٩٨٤٥	٧٤٣١٥	٤٧٩٤٦	٥٨٦٠١
٣٠٣	٨٧/٧/٢٩	٨٤٥٧٠	٨٢٥	٩٦٩٠	٧٢٨٢٠	٤٩٤٤٢	٥٩٩٥٧
٣٠٤	٨٧/٨/٤	٦٨٩٦٣	٨٢٥	٨٩٢٥	٥٧٩٢٨	٤١٦٣٢	٥١٣٨٢
٣٠٥	٨٧/٨/١٢	٨١٠٠٢	٨٢٥	١٠٠٧٥	٦٨٧٨٧	٤٦٩٥٥	٥٧٨٥٥
٣٠٦	٨٧/٨/١٩	٨٠٤٢٥	٨٢٥	١٠٠٨٥	٦٨٣٠٠	٥٠٣٣٧	٦١٢٤٧
٣٠٧	٨٧/٨/٢٦	٨٠٦٤٠	٨٢٥	٩٧٨٥	٦٨٧١٥	٤٧٧١٢	٥٨٣٢٢
٣٠٨	٨٧/٩/٢	٩٠٥٣٥	٨٢٥	٩٧٦٠	٧٨٧١٥	٦٠٤٩٤	٧١٠٧٩
٣٠٩	٨٧/٩/٩	٩٤٨٧٥	٨٥٠	٩٨٦٠	٨٢٨٥٠	٥٧٦٧٢	٦٨٣٨٢
٣١٠	٨٧/٩/١٦	٩٥٠٨٨	٨٦٠	١٠٨١٣	٨٢١٠٠	٥٣٥٣١	٦٥٢٠٤
٣١١	٨٧/٩/٢٣	٩٠٧٢٤	٨٦٠	١٠٧٨٨	٧٧٧٦١	٥٨٨١٦	٧٠٤٦٤
٣١٢	٨٧/٩/٣٠	٨٩٣٤٧	٨٦٠	١٠٦٨٨	٧٧٠٤٤	٤٩٣٦٢	٦٠٩١٠
٣١٣	٨٧/١٠/٧	٨٩٣٧٠	٨٦٠	١٠٥٦٠	٧٦٦٣٥	٦٤٧١٦	٧٦١٣٦
٣١٤	٨٧/١٠/١٤	٩٩٨٦٤	٨٦٠	١١٠٦٠	٨٦٧٣٩	٦٩٣١١	٨١٢٣١
٣١٥	٨٧/١٠/٢١	٩٤٤٥٦	٨٧٠	١١٠٩٠	٨١١٨١	٦٥٨٦٢	٧٧٨٢٢
٣١٦	٨٧/١٠/٢٨	٩٠٠١٠	٨٧٠	١٠٨٩٠	٧٦٩١٥	٦٥٠٧٥	٧٦٨٣٥
٣١٧	٨٧/١١/٤	٩٠٢٢٦	٨٨٤	١١٦١٥	٧٦٤٠٧	٥٨٦٠٧	٧١١٠٦
٣١٨	٨٧/١١/١١	٩٠٣٠٦	٨٨٤	١١٧٤٧	٧٦٣٦٠	٦٠٣٩٣	٧٣٠٢٤
٣١٩	٨٧/١١/١٨	٨٥٧١٤	٨٨٣	٧٧٤٧	٧٥٧٧٩	٥٠٢٢٨	٥٨٨٥٨
٣٢٠	٨٧/١١/٢٥	٨٥٠٩٥	٨٨٣	٧٧٢٢	٧٥١٥٥	٤٩٩٧٢	٥٨٥٧٧
٣٢١	٨٧/١٢/٢	٨٣٦٠٠	٨٨٣	٧٧٦٠	٧٣٦٥٢	٥٤٢٨٨	٦٢٩٣١

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	الاشتراكات	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
٣٢٢	٨٧/١٢/٩	٨٥٢٣٠	٨٩٠	٧٧٢٠	٧٥٣١٥	٤٩٨٣٩	٥٨٤٤٩
٣٢٣	٨٧/١٢/١٦	٨٥٨٧٦	٨٩٠	٧٩٢٥	٧٥٧٥٦	٥٤٢٥٦	٦٣٠٧١
٣٢٤	٨٧/١٢/٢٣	٨٠٢٢٦	٨٩٠	٧٩٢٥	٧٠٠٠٦	٤٨١٧٢	٥٦٩٨٧
٣٢٥	٨٧/١٢/٣٠	٨٥١٩٧	٨٩٠	٧٨٨٢	٧٥١٢٠	٤٩١٣٢	٥٧٩٠٤
٣٢٦	٨٨/١/٦	٨٦٤٢٢	٨٩٠	١١٨٧٢	٧٢٢٧٥	٤٨٨٣٩	٦١٦٠١
٣٢٧	٨٨/١/١٣	٨٥٦١٩	٩٤٠	١١٨٧٢	٧١٤٧٢	٥١٧١٣	٦٤٥٢٥
٣٢٨	٨٨/١/٢٠	٨٥٩١٥	٩٤٠	١١٦٥٥	٧١٩٨٥	٤٧٠٤٦	٥٩٦٤١
٣٢٩	٨٨/١/٢٧	٨٦٦٥٥	٩٤٠	١١٧١٠	٧٢٦٧٠	٤٦٧٦٧	٥٩٤١٧
٣٣٠	٨٨/٢/٣	٧٩٩٣٠	٩٤٠	١١٦٣٥	٦٦٠٢٠	٤٥٣٤٧	٥٧٩٢٢
٣٣١	٨٨/٢/١٠	٨٠٧٨٠	٩٤٠	١١٥١٠	٦٦٩٩٥	٤٤٨٨١	٥٧٣٣١
٣٣٢	٨٨/٢/١٧	٨١٦٩٠	٩١٥	١١٣٢٥	٦٨١٣٥	٤٤٦٣٢	٥٦٨٧٢
٣٣٣	٨٨/٢/٢٤	١٠٠٧٦٥	٩١٥	١١٣١٥	٨٧٢٢٠	٧٨٦٥٩	٩٠٨٨٩
٣٣٤	٨٨/٣/٢	٩٥٣٨٠	٩١٥	١١٢٩٠	٨٥٨٩٠	٦٩٠٢٠	٨١٢٢٥
٣٣٥	٨٨/٣/٩	١٠٠١٢٠	٩١٥	١٠٦٦٥	٨٧٢٥٥	٦٢٢٣٦	٧٣٨١٦
٣٣٦	٨٨/٣/١٦	١٠٠٠٠٠	٩٢٠	٧٦٥٠	٨٩٤٨٠	٧٣٧٩٦	٨٢٣٦٦
٣٣٧	٨٨/٣/٢٣	١٠٠٠٠٠	٩٢٥	١١٠٥٠	٨٦٧٧٠	٦٤٠٩٠	٧٦٠٦٥
٣٣٨							١٢٥٨٦
٣٣٩	٨٨/٤/٦	١٠٠٠٠٠	٩٣٦	١١٦٥٠	٨٦١٩٤	٥٦٤٣٠	٦٩٠١٦
٣٤٠	٨٨/٤/١٣	٩٥٠٠٠	٩٣١	١١٨٠٠	٨٠٨٣٩	٥٠١٣٧	٦٢٨٦٨
٣٤١	٨٨/٤/٢٠	٩٥٠٠٠	٩٣٥	١١٨٠٠	٨٠٩٥٥	٤٩٨٨٩	٦٢٦٢٤
٣٤٢	٨٨/٤/٢٧	٩٠٠٠٠	٩٣٥	١١٧٩٥	٧٥٩٠٤	٤٧٧٠١	٦٠٤٣١
٣٤٣	٨٨/٥/٤	٨٦٠٠٠	٩٤٠	٧٨٤٩	٧٦٠١٥	٥٢٦٧٠	٦١٤٥٩
٣٤٤	٨٨/٥/١١	٩٠٠٠٠	٩٤٠	١٠٨٤٥	٧٦٨٥٥	٥٢٠٢٢	٦٣٨٠٧
٣٤٥	٨٨/٥/١٨	٧٥٠٠٠	٩٤٠	٥٣٥٠	٦٧٦٣٠	٤٦٨٩٨	٥٣١٨٨
٣٤٦	٨٨/٥/٢٥	٨٠٠٠٠	٩٥٢	٧٩٥٠	٦٩٧٦٨	٤١٨٣٥	٥٠٧٣٧
		٤٥١١٩٣٩	٤٥٣٥١	٥٠٧٧٣٠	٣٨٩٦٩٢١	٢٧٦٩٣٠١	٣٣٣٤٩٦٨

متوسط المطبوع ٩٦٩ر٨٨
متوسط الاشتراكات ٨٨٩
متوسط التوزيع الخارجى ٩٥٥ر٩
متوسط المطروح للبيع ٤١٠ر٧٦
متوسط التوزيع الداخلى ٣٠٠ر٥٤
متوسط التوزيع ٣٩٢ر٦٥
التوزيع الاجمالى الى المطبوع (٩١ر٧٣٪)
التوزيع الداخلى المطروح للبيع (٠٦ر٧١٪)

السنة السابعة ٥٣ عددا

من العدد ٣٤٧ الى العدد ٣٩٩

٨٨/٦/١ ٨٩/٥/٣١

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	الاشتراكات	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
٣٤٧	٨٨/٦/١	٧٩,٤٠٠	٩٦٣	٧٢٣٥	٦٩٨٥٢	٤٥١٦٤	٥٣٣٦٢
٣٤٨	٨٨/٦/٨	٨٠,٠٠٠	٩٣٦	٧٢٣٠	٦٦٤٤٤	٤٤٠٦٩	٥٢٢٣٥
٣٤٩	٨٨/٦/١٥	٧٧,٤٠٠	٩٤٦	٧٢٩٠	٦٧٨٣٤	٤٧٧١١	٥٥٩٤٧
٣٥٠	٨٨/٦/٢٢	٨٥,٠٠٠	٩٤٦	١١١٩٠	٧١٤٨٤	٤٣٣٦٧	٥٥٥٠٣
٣٥١	٨٨/٦/٢٩	٨٠,٠٠٠	٩٤٦	١١١٦٥	٦٦٣٠٩	٤٤٢١٦	٥٦٣٢٧
٣٥٢	٨٨/٧/٦	٨٠,٠٠٠	٩٣٥	١١١١٥	٦٦٣٧٠	٤٣٥٩١	٥٥٦٤١
٣٥٣	٨٨/٧/١٣	٨٠,٠٠٠	٩٤٦	١١٣٦٥	٦٦٢٩١	٤٥٠٢٧	٥٧٣٣٨
٣٥٤	٨٨/٧/٢٠	٧٩,٠٠٠	٩٤٦	١١٨٦٥	٦٧٩٥١	٤٨٠٧٨	٦٠٨٨٩
٣٥٥	٨٨/٧/٢٧	٨٠,٠٠٠	٩٤٦	٨٣٤٠	٦٩٤٥٦	٥١٣١٩	٦٠٦٠٥
٣٥٦	٨٨/٨/٣	٧٩,٦٠٠	٩١٢	١٠٢٣٠	٦٧١٣٨	٤٥٢٦٤	٥٦٤٠٦
٣٥٧	٨٨/٨/١٠	٨٥,٠٠٠	٩٠٠	١٠٢٣٠	٧٢٥٧٠	٤٣٩٤٨	٥٥٠٧٨
٣٥٨	٨٨/٨/١٧	٧٩,٧٧٥	٩٠٤	١٠٢٥٥	٦٧٣١٦	٤٧٧٩٤	٥٨٩٥٣
٣٥٩	٨٨/٨/٢٤	٨٠,٠٠٠	٩٢٠	١٠٢٥٥	٦٧٥٢٥	٤٢٢٥٣	٥٣٤٢٨
٣٦٠	٨٨/٨/٣١	٨١,٢٦٨	٩٢٠	١٠٣٣٠	٦٨٧٦٨	٤٧٨٨٩	٥٩١٣٩
٣٦١	٨٨/٩/٧	٨٠,٣٥٢	٩٠٩	١٠٣٣٠	٦٧٨٥٣	٤٨٦١١	٥٩٨٥٠
٣٦٢	٨٨/٩/١٤	٨٠,٥٦٥	٩٠٩	١٠٣٣٠	٦٨٠٧٩	٤٦٩٨٨	٥٨٢٢٧
٣٦٣	٨٨/٩/٢١	٨٠,٣٤٠	٩٠٩	١٠٣٣٠	٦٧٨٥١	٤٧٤٧٠	٥٨٧٠٩
٣٦٤	٨٨/٩/٢٨	٨٥,٥٨٠	٩٠٩	١٠٣٠٥	٧٣١١٦	٥٨٢٦٩	٦٩٤٨٣
٣٦٥	٨٨/١٠/٥	٨٥,٠٨٢	٩٠٩	١٠٣٤٠	٧٢٥٨٣	٤٧١٣٣	٥٨٣٨٢
٣٦٦	٨٨/١٠/١٢	٧٥,٥٧٥	٩٠٩	١٠٣٣٠	٦٣٠٨٦	٤٣٥٢٣	٥٤٧٦٢
٣٦٧	٨٨/١٠/١٩	٧٤,٨٠٣	٩٠٩	١٠٣٣٠	٦٢٣١٤	٤٣٣٢٠	٥٤٥٥٩
٣٦٨	٨٨/١٠/٢٦	٧٥,٦٦٥	٩٠٩	١٠٣٣٠	٦٣١٧٦	٤٨٣٢٣	٥٩٥٦٢
٣٦٩	٨٨/١١/٢	٨٩,٧٢٤	٩٢٥	١٠٣٦٠	٧٧١٨٩	٥٢٦٠٠	٦٣٨٨٥
٣٧٠	٨٨/١١/٩	٩٠,١١٨	٩٢٥	١٠٣٦٠	٧٧٥٨٣	٥٠٧٢١	٦٢٠٠٦
٣٧١	٨٨/١١/١٦	٨٥,٣٠٩	٩٢٥	٩٨١٨	٧٣٣١٦	٥٢٨٥٣	٦٣٥٩٦
٣٧٢	٨٨/١١/٢٣	٨٠,٣٥٩	٩٢٥	٩٨٠٨	٦٨٣٧٦	٧٤٩٨١	٨٥٧١٤
٣٧٣	٨٨/١١/٣٠	٨١,٠٠٠	٩٢٥	٩٨٠٨	٦٨٩٥٩	٤٤٧٥٣	٥٥٤٨٦

رقم العدد	التاريخ	المطبوع	الاشتراكات	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	التوزيع الاجمالي
٣٧٣	٨٨/١١/٣٠	٨١,٠٠٠	٩٢٥	٩٨٠٨	٦٨٩٥٩	٤٤٧٥٣	٥٥٤٨٦
٣٧٤	٨٨/١٢/٧	٧٨,٦٤٧	٩٣٧	٩٨٠٨	٦٦٥٧٤	٤٢٠٤٢	٥٢٧٨٧
٣٧٥	٨٨/١٢/١٤	٧٧,٧٨٤	٩٣٦	٩٨٦٨	٦٥٦٥٢	٤١٢٦٥	٥٢٠٦٩
٣٧٦	٨٨/١٢/٢١	٧٧,٥٨٧	٩١٣	٩٨٧٣	٦٥٤٧٣	٤٠٧٢٠	٥١٥٠٦
٣٧٧	٨٨/١٢/٢٨	٧٦,٧٧٠	٩١٣	٩٦٣٣	٦٤٨٩٦	٤٣١٦٥	٥٣٧١١
٣٧٨	٨٩/١/٤	٩١,٢٩٤	٨٨٣	٩٨٢٠	٧٩٢٦٣	٤٥٣٧٦	٥٦٠٧٩
٣٧٩	٨٩/١/١١	٨١,٧٨١	٨٥٥	٩٨١٠	٦٩٧٨٨	٤٤٢٥٣	٥٤٩١٨
٣٨٠	٨٩/١/١٨	٩٩,٧٦٩	٨٧٩	٩٨٣٥	٨٧٦١٣	٥٥٠٨٤	٦٥٧٩٨
٣٨١	٨٩/١/٢٥	٩٠,٢٤٨	٨٧٩	١٠٣٧٥	٧٧٦٦٦	٤٨٥٤٠	٥٩٧٩٤
٣٨٢	٨٩/٢/١	٨٥,٥٤٨	٨٧٩	١٠٤٠٠	٧٢٩٤١	٤٥١٦٦	٥٦٤٤٥
٣٨٣	٨٩/٢/٨	٨٠,٦٣٨	٨٧٩	١٠٣٧٥	٦٨٠٥٦	٤٥٠٩٨	٥٦٣٥٢
٣٨٤	٨٩/٢/١٥	٧٩,٦٥٢	٨٧٩	١٠٣٧٥	٦٧٠٧٠	٤٧٣١٨	٥٨٥٧٢
٣٨٥	٨٩/٢/٢٢	١٠٨,٢٣٣	٨٧٩	٩٨٤٧	٩٦١٧٨	٩٤٨٦٠	١٠٥٥٨٦
٣٨٦	٨٩/٣/١	١٠٠,٠١٠	٨٨٣	٩٨٤٨	٧٨٩٥١	٦٢٩١٥	٧٢٦٤٦
٣٨٧	٨٩/٣/٨	٩٠,٩٥٧	٨٨٣	٩٧٤٧	٧٨٩٩٩	٥٤٨٨٤	٦٥٥١٤
٣٨٨	٨٩/٣/١٥	٩٦,٤٠٧	٨٨٣	٩٦٦٢	٨٤٥٣٤	٦١٣٨٤	٧١٩٢٩
٣٨٩	٨٩/٣/٢٢	٩١,٦٩٩	٨٨٣	٩٧٣٢	٧٩٧٥٦	٥١٠٢٧	٦١٦٤٢
٣٩٠	٨٩/٣/٢٩	٨٧,٣٤١	٨٨٣	٩٩٣٣	٧٥١٩٧	٥٠٢٩٨	٦١١١٤
٣٩١	٨٩/٤/٥	٨٥,٨٤٥	٨٨٣	٩٩٣٣	٧٣٧٠١	٥٢٠٥٢	٦٢٨٦٨
٣٩٢	٨٩/٤/١٢	٨٤,٨٩٤	٨٨٣	٩٦٨٧	٧٢٩٩٦	٤٨٥٢٦	٥٩٠٩٦
٣٩٣	٨٩/٤/١٩	٩٣,٤٩٨	٨٨٣	٩٦٨٠	٨١٦٠٧	٦١٠٠٩	٧١٥٧٢
٣٩٤	٨٩/٤/٢٦	٩١,٤٤٨	٨٨٣	٩٦٨٠	٧٩٥٥٧	٥٢٨٦٤	٦٣٤٢٧
٣٩٥	٨٩/٥/٣	٨٧,٢٨٣	٨٨٣	٧٢٨٥	٧٧٧٧٧	٥٠٧٧١	٥٨٩٣٩
٣٩٦	٨٩/٥/١٠	٨٥,٨٨٥	٨٦٦	٧٧٨٥	٧٥٩٠٦	٤٥٨٩٣	٥٤٥٤٤
٣٩٧	٨٩/٥/١٧	٨٠,٦٢٢	٨٦٦	٩٩٨٥	٦٨٤٤٣	٤٩٦٦٨	٦٠٥١٩
٣٩٨	٨٩/٥/٢٤	٨٠,٥٣٠	٨٦٦	٩٩٨٥	٦٨٣٥١	٤٤١٦٥	٥٥٠١٦
٣٩٩	٨٩/٥/٣١	٨٦,٦٩٥	٨٦٦	٩٩٨٥	٧٤٣٦١	٥١٦٨١	٦٢٥٣٢
		٤,٤٦١,٩٧٩	٤٧٩٦٨	٥٢٣٨٢٠	٣٨١٠٠٩٥	٢٦٢٩٢٥٩	٣٢٠١٠٤٧

متوسط المطبوع ١٨٨ر٨٤

متوسط الاشتراكات ٩٠٥

متوسط التوزيع الخارجي ٨٨٣ر٩

متوسط المطروح للبيع ٨٨٩ر٩

متوسط التوزيع الداخلى ٦٠٩ر٤٩

متوسط التوزيع ٣٩٧ر٦٠

التوزيع الاجمالى الى المطبوع (٧٤ر٧١٪)

التوزيع الداخلى المطروح للبيع (٠١ر٦٩٪)

السنة الثامنة ٥٢ عددا
من العدد ٤٠٠ الى العدد ٤٥١
٨٩/٦/٧ الى ١٩٩٠/٥/٣٠

رقم العدد	تاريخ الصدور	المطبوع	اشتراكات	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	الاجمالي
٤٠٠	٨٩/٦/٧	٨٥٦٨٢	٨٦٦	٧٥٨٥	٧٣٥٠٣	٤٣٣٠٨	٥١٧٥٩
٤٠١	٨٩/٦/١٤	٨٥٩٣٦	٨٦٦	٧٧٩٦	٧٣٥٤٦	٤٧٤١٩	٥٦١٥٣
٤٠٢	٨٩/٦/٢١	٨٠٣٧٨	٨٦٦	٧٥٩٦	٦٨١٨٨	٤٩٥٤٠	٥٨٠٠٢
٤٠٣	٨٩/٦/٢٨	٧٩٨٣١	٨٦٦	٧٥٧١	٦٧٦٦٦	٤٥٨٩٣	٥٤٣٣٠
٤٠٤	٨٩/٧/٥	٨٠٢٠٥	٨٦٦	٧٥٧١	٦٨٠٤٠	٤٣٠٢٦	٥١٤٣٦
٤٠٥	٨٩/٧/١٢	٧٢١٩٧	٨٦٦	٥١٢٥	٦٢٤٦٠	٣٩٥٩٩	٤٥٥٩٠
٤٠٦	٨٩/٧/١٩	٧٦٠٥٩	٨٦٦	٧٥٧٥	٦٣٨٩٠	٤١٢٣٩	٤٩٦٨٠
٤٠٧	٨٩/٧/٢٦	٨٠٥٥٠	٨٦٦	٧٥٧٥	٦٨٣٨١	٤٨٤٩٩	٥٦٩٤٠
٤٠٨	٨٩/٨/٢	٧٩٣٤٦	٨٦٦	٧٥٦١	٦٧١٩١	٤٢٨١٦	٥١٢٤٣
٤٠٩	٨٩/٨/٩	٧٥١١٥	٨١٠	٧٥٥٦	٦٣٠٢١	٤٤٤١٢	٥٢٧٧٨
٤١٠	٨٩/٨/١٦	٧٥٩٣٠	٨٢٠	٥١٠٦	٦٦٢٧٦	٤٠٣٦٩	٤٦٢٩٥
٤١١	٨٩/٨/٢٣	٧٧٣٢٩	٨٢٥	٥١١٠	٦٧١٦٦	٤٠٤٢٥	٤٦٣٦٠
٤١٢	٨٩/٨/٣٠	٧٧٣١٩	٨٣٠	٥١٥٠	٦٧٦١١	٤١٢٠٣	٤٧١٨٣
٤١٣	٨٩/٩/٦	٧٥٠٥٩	٨٣٥	٥١٥٠	٦٥٣٤٦	٤١٢١٢	٤٧١٩٧
٤١٤	٨٩/٩/١٣	٧٦٠٤٩	٨٤٥	٥١٥٠	٦٦٣٢٦	٣٨٩٧٣	٤٤٩٦٨
٤١٥	٨٩/٩/٢٠	٧٦٢١٥	٨٤٦	٥١٥٠	٦٦٤٩١	٤١٣٥٦	٤٧٣٥١
٤١٦	٨٩/٩/٢٧	٧٦٥٥٩	٨٤٦	٥١٥٠	٦٦٨٣٥	٤٠٣٤٢	٤٦٣٣٨
٤١٧	٨٩/٤/١٠	٨٠٠٤٠	٨٤٦	٥٢٢٥	٧٠٢٤١	٣٩٧٦٧	٤٥٨٣٨
٤١٨	٨٩/١٠/١١	٨٠٠٣٤	٨٤٥	٥٢٢٥	٧٠٢٣٦	٤٥٢٤٣	٥١٣١٣
٤١٩	٨٩/١٠/١٨	٨٠٢٤٩	٨٤٥	٥٢٢٥	٧٠٤٥١	٤٦٦٠٨	٥٢٦٧٨
٤٢٠	٨٩/١٠/٢٥	٧٥٣٦٩	٨٤٥	٥٢٨٥	٦٥٥١١	٣٩١٦١	٤٥٢٩١
٤٢١	٨٩/١١/١	٧٤٧٩٩	٨٤٥	٥٣٠٥	٦٤٩٢١	٣٩٦٣٣	٤٥٧٨٣
٤٢٢	٨٩/١١/٨	٧٧٦٨٠	٨٤٥	٥٣٣٦	٦٧٧٧١	٣٩٣١٨	٤٥٤٩٩
٤٢٣	٨٩/١١/١٥	٧٦٠٢٠	٨٤٥	٥٣٦١	٦٦٠٨٦	٤١٢٥٦	٤٧٤٦٢
٤٢٤	٨٩/١١/٢٢	٧٦١١٠	٨٢٩	٥٤٦١	٦٦٠٩٢	٥٣٤٧١	٥٩٧٦١

رقم العدد	تاريخ الصدور	المطبوع	اشتراكات	التوزيع الخارجي	المطروح للبيع	التوزيع الداخلي	الاجمالي
٤٢٥	٨٩/١١/٢٩	٧٩٠٧٨	٨٢٩	٥٤٣٦	٦٩٠٨٥	٤٢٦٣٧	٤٨٩٠٢
٤٢٦	٨٩/١٢/٦	٧٩٨٨٤	٨٢٩	٥٤٣٦	٦٩٨٩١	٤١٧٧٦	٤٨٠٤١
٤٢٧	٨٩/١٢/١٣	٧٥٦٥٩	٨٢٩	٥٥٣٦	٦٥٥٦٦	٤١٢٢٩	٤٧٥٩٤
٤٢٨	٨٩/١٢/٣٠	٧٦٦٧٩	٨٢٩	٥٥٣٦	٦٦٥٨٦	٤٤١٤٣	٥٠٥٠٨
٤٢٩	٨٩/١٢/٢٧	٧٥٥١٣	٨٢٩	٥٥٤١	٦٥٤١٥	٤٠٦٣٧	٤٧٠٠٧
٤٣٠	٩٠/١/٣	٧٥٣٣٤	٨٢٩	٥٥٥١	٦٥٢٢٦	٣٤٤٠٥	٤٠٧٨٥
٤٣١	٩٠/١/١٠	٧٣٧٣٩	٨٢٩	٤١٧١	٦٥٠١١	٥٥٧١٣	٦٠٧١٣
٤٣٢	٩٠/١/١٧	١٠٠٢٨٣	٨١٢	٤١٧١	٩١٥٧٢	٩٠٥٨٩	٩٥٥٧٢
٤٣٣	٩٠/١/٢٤	١٠٠٦١٢	٨١٢	٥٥٧١	٩٠٥٠١	٦٨٥٤٤	٧٤٩٢٧
٤٣٤	٩٠/١/٣١	٩٠٩٨٢	٨١٢	٥٥٧١	٨٠٣٧١	٥٣٠٥٥	٥٩٤٣٨
٤٣٥	٩٠/٢/٧	٩٠٣٤١	٨١٢	٥٦٩١	٨٠١٤٠	٥٣٧٣٨	٦٠٢١١
٤٣٦	٩٠/٢/١٤	٩٠١٠٤	٨١٢	٥٦٥٩	٧٩٩٠٥	٤٩٥٣٠	٥٦٠٠١
٤٣٧	٩٠/٢/٢١	٨٤٩٨٩	٨١٢	٥٧٠٩	٧٤٧٤٠	٤٢٥٤٨	٤٩٠٦٩
٤٣٨	٩٠/٢/٢٨	٨٥٠٦٨	٨١٢	٥٧١٩	٧٤٨٩٠	٤٣١٨٦	٤٩٧١٧
٤٣٩	٩٠/٣/٧	٨٩٣٣٨	٨١٢	٥٧٦٩	٧٤٠٢٩	٤٨٩٠٧	٥٥٤٨٨
٤٤٠	٩٠/٣/١٤	٨١٧٦٢	٨١٢	٥٧٨٠	٧١٤٤٢	٤٩٣٢٢	٥٥٩١٤
٤٤١	٩٠/٣/٢١	٨٢٠٧٠	٨١٢	٥٧٨٠	٧١٥٥٠	٥٠٨٩٤	٥٧٤٨٦
٤٤٢	٩٠/٣/٢٨	٨١٢٥٥	٨١٢	٥٧٩٠	٧٠٩٢٥	٥٠٤٢٢	٥٧٠٢٤
٤٤٣	٩٠/٤/٤	٨١٠٣٥	٨١٢	٥٢٩٠	٧١٢٠٥	٤٥٢٩٦	٥١٣٩٨
٤٤٤	٩٠/٤/١١	٨٣٠١٢	٨١٢	٥٢٩٠	٧٣١٧٧	٤١١٣٧	٤٧٢٣٩
٤٤٥	٩٠/٤/١٨	٧٩٩٢٥	٨١٢	٥٣١٥	٧٠٠٧٠	٤٤٣٥٤	٥٠٤٨١
٤٤٦	٩٠/٤/٢٥	٧٠٩٠٠	٨١٢	٤٤٦٥	٦١٨٩٥	٤٤٠٠٦	٤٩٢٨٣
٤٤٧	٩٠/٥/٢	٧٠٤٢٧	٨١٢	٥٣٢٦	٦٠٥٦١	٤٦٣٢٧	٥٢٤٦٥
٤٤٨	٩٠/٥/٩	٧٥٧٤٥	٨١٢	٥٧٧١	٦٥٤٣٤	٥١٥٨٤	٨٤١٦٧
٤٤٩	٩٠/٥/١٦	٧٩٥٩٥	٨١٢	٥٧٧١	٦٩٢٨٤	٤٦٧٦٥	٥٣٣٤٨
٤٥٠	٩٠/٥/٢٣	٨٠٩٧٧	٨١٦	٥٧٧١	٧٠٦٦٢	٤٩٧٤٢	٥٦٣٢٩
٤٥١	٩٠/٥/٣٠	٨٠٩٠٨	٨١٢	٥٧٦٨	٧٠٦٠٠	٤٤٤٨٣	٥١٠٦٣
		٤٠٨٨١٥٤	٤٣٢٤٣	٢٩٩٠٨٤	٣٦٢٢٩٧٩	٢٣٨٩٠٥٧	٢٧٥٧٣٩٨

متوسط المطبوع	٧٨٦١٨
متوسط الاشتراكات	٨٣١
متوسط التوزيع الخارجى	٥٧٥١
متوسط المطروح للبيع	٦٩٦٧٢
متوسط التوزيع	٤٥٩٤٣
التوزيع الاجمالى الى المطبوع	(٤٤ر٦٧٪)
التوزيع الداخلى الى المطروح للبيع	(٩٤ر٧٥٪)

التوزيع الداخلى للأهالى خلال ٨ سنوات (١٩٨٢-١٩٨٨)

السنة الأولى من العدد ٣٢ الى العدد ٨٥ ٨٢/٥/٩- ١٩٨٣/٥/٢٥	المتوسط	١١٢٠٨٣
السنة الثانية من العدد ٨٦ الى العدد ١٣٨ ٨٣/٦/١-١٩٨٤/٥/٣٠	المتوسط	١٠٥٤٠٣
السنة الثالثة من العدد ١٣٩ الى العدد ١٩٠ ٨٤/٦/٦- ١٩٨٥/٥/٢٩	المتوسط	٨٠٤٨٨
السنة الرابعة من العدد ١٩١ الى العدد ٢٤٢ ٨٥/٦/٥-١٩٨٦/٥/٢٨	المتوسط	٨٧٨٩٠
السنة الخامسة من العدد ٢٤٣ الى العدد ٢٩٤ ٨٦/٦/٤- ١٩٨٧/٥/٢٧	المتوسط	٦٨٩٦١
السنة السادسة من العدد ٢٩٥ الى العدد ٣٤٦ ٨٧/٦/٣- ١٩٨٨/٥/٢٥	المتوسط	٥٤٣٠٠
السنة السابعة من العدد ٣٤٧ الى العدد ٣٩٩ ٨٨/٦/١-١٩٨٩/٥/٣١	المتوسط	٤٩٦٠٩
السنة الثامنة من العدد ٤٠٠ الى العدد ٤٥١ ٨٩/٦/٧- ١٩٩٠/٥/٣٠	المتوسط	٤٥٩٤٣

وثيقة رقم (٢٦)

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
الأهالى

تقرير مقدم إلى الأمانة العامة
حول التصورات العامة لتطوير « الأهالى »

فى مايو ١٩٨٤ مر عامان على عودة « الأهالى » للصدور. فقد استأنفت صدورها بعد توقفها عام ١٩٧٨، فى يوم ١٩ مايو ١٩٨٢ بالعدد ٣٢. وقد حققت « الأهالى » خلال عامين قدراً ملحوظاً من النجاح الصحفى والسياسى، وأصبحت جزءاً أساسياً من نسيج الحياة الصحفية والسياسية فى مصر. وشهدت خلال هذين العامين فترات ازدهار، سواء توزيعياً أو فى تأثيرها الصحفى والسياسى. كما مر بها بعض فترات التعثر والهبوط. ونوقشت الأهالى، خطها السياسى وأوضاعها المالية، خلال هذه الفترة ٤ مرات فى الأمانة العامة ومرتين فى اللجنة المركزية على ضوء التقارير المقدمة من مجلس الإدارة.

وبعد مرور هذه الفترة، أصبح ضرورياً أن تطرح قضية تطوير « الأهالى » وتجديدها وعلاج نواحى القصور فيها على نطاق البحث، سواء فى أجهزة « الأهالى » نفسها أو فى الأجهزة الحزبية المنوط بها الإشراف على «الأهالى » وخطها السياسى والإعلامى.

ويزيد من أهمية القضية، أن « الأهالى » شهدت خلال العام الأخير (من سبتمبر ١٩٨٣ إلى أغسطس ١٩٨٤) هبوطاً فى التوزيع عن العام الأول منذ استئنافها الصدور، ووصل هذا التوزيع خلال شهرى يوليو وأغسطس إلى مستوى ينذر بالخطر، كما أشار تقرير مجلس الإدارة، المعروض على اللجنة المركزية فى دورة أكتوبر ١٩٨٤.

ومن أجل دراسة أوضاع « الأهالى » عقدت سلسلة من الاجتماعات خلال الأشهر الأربعة الأخيرة، بدأت باجتماع مجلس الإدارة فى ٤ يوليو ١٩٨٤ لدراسة الخط السياسى والإعلامى بعد معركة انتخابات مايو ١٩٨٤، ثم عقد اجتماع مشترك بين مجلس إدارة « الأهالى » ومجلس المستشارين ومجلس التحرير فى ٢٣ يوليو ١٩٨٤، تلاه اجتماع للأمانة العامة فى ١٧ سبتمبر واجتماع لرئيس مجلس الإدارة مع مجلس التحرير فى ١٩ سبتمبر، ثم اجتماعان متتاليان لمجلس التحرير خصصا لمناقشة هذه القضية يومى ٢٧ سبتمبر و٤ أكتوبر، وأخيراً اجتماع الأمانة العامة يوم الاثنين الماضى ٨ أكتوبر.

وعلى ضوء هذه المناقشات الواسعة والملاحظات التى وصلت « للأهالى » من القراء، بعد أن طرحنا على صفحاتها فى عمود « صباح الأربعاء » قضية تطوير « الأهالى ».. أتشرف بأن أتقدم للأمانة العامة بهذه الملاحظات والخطوط العامة والاقتراحات، التى أرى من موقعى كرئيس لتحرير « الأهالى » خلال هذه الفترة أنها تصلح بداية لتطور كيفى فى تحرير وتوزيع « الأهالى ».

لقد سجل تقرير مجلس الإدارة المقدم للجنة المركزية (دورة ١٨ و١٩ أكتوبر ١٩٨٤) عدداً من الملاحظات عن أسباب انخفاض توزيع « الأهالى »، هى :

* الانخفاض العام فى توزيع الصحف الحزبية، التى انهار توزيعها بنسب تفوق كثيراً نسب انخفاض توزيع « الأهالى ».

« رغم أن هذه الحقيقة تنطبق على جريدة الوفد أيضاً، إلا أن توزيعها مازال أعلى من توزيع « الأهالى» فى ضوء التقديرات المتاحة لنا »

* المناخ السياسى العام بعد الانتخابات، وحالة الإحباط التى أصابت الرأى العام ومزاجه اليائس من جدوى العمل السياسى بشكل عام.

* تأثير نتائج المعركة الانتخابية (المزورة) والتى أظهرت التجمع عمداً فى شكل حزب صغير غير مؤثر فى مؤسسات اتخاذ القرار.

* ظهور جريدة الوفد التى استقطبت أجزاء هامة من الطبقة الوسطى (المهنيين والمثقفين عامة) وهم قراء الصحف الأساسيين (نظراً للأمية الأبجدية المنتشرة فى الطبقات الشعبية).. وتوزيعها يوم (الخميس) مما حدد توزيع « الأهالى » فى يوم صدورها (الأربعاء)، بينما كان التوزيع فى السابق يستمر عملياً أيام الأربعاء والخميس والجمعة، وتسحب من السوق يوم السبت ويعاد عرضها يوم الأحد مرة أخرى.

إلا أن هذه الأسباب، لاتكفى وحدها لتفسير ظاهرة انخفاض توزيع « الأهالى »، خاصة فى شهرى يوليو وأغسطس. وكما أشار تقرير مجلس الإدارة أيضاً.. « أن هناك أسباباً ذاتية لاتقل أهمية عن الأسباب الخارجية، بل ربما تفوقها فى بعض الأحيان.. وهى أسباب قصور وضعف يتحمل مسئوليتها الحزب ومجلس الإدارة ومجلس التحرير».

ومن المفيد، بل من الضرورى، إلقاء الضوء على هذه الأسباب لتكون مدخلاً لاقتراح الحلول.

وأستطيع تلخيص الأسباب فيما يلى :

** منذ حادث المنصة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وتولى الرئيس **مبارك** للسلطة (١٣ أكتوبر) وما تلا ذلك من ممارسات، طرحت قضية التغيير فى السلطة بقوة على الحزب وتراوحت الاتجاهات والاجتهادات.. وتوصل الجميع داخل الحزب فى النهاية إلى اتفاق سجلته أدبيات وقرارات وبيانات الحزب المختلفة، دون أن يلغى ذلك بعض الآراء والاجتهادات التى ظلت تعبر عن نفسها داخل الحزب فى هذا الاتجاه أو ذاك.

ولكن ومع احتدام الصراع السياسى خلال المعركة الانتخابية، ثم نتائج هذه المعركة والتزوير والتدخلات الواسعة من السلطة فيها، خلق استقطاب جديد أكثر حدة واحتداماً حول الموقف من التناقضات فى صفوف التحالف الطبقى الحاكم والموقف من مؤسسة الرئاسة ورئيس الجمهورية وبعض معاونيه فى المؤسسات المختلفة.

ومع تسليم الجميع بوجود هذه التناقضات فى مؤسسات السلطة، فقد برز بعد الانتخابات، تيار يرى أن الحزب يعطى اهتماماً وثقلاً مبالغاً فيهما لهذه التناقضات ولدور مؤسسة الرئاسة، وأن المعركة الانتخابية قطعت بهامشية هذه التناقضات وبخطأ الحزب فى تركيزه على هذه القضية ورهانه على دور متميز للرئاسة ولبعض الشخصيات التى برزت فى ساحة السلطة وتختلف عن الساداتيين « الأقحاح »، ووقوعه فى خية الوعود من الرئيس وبعض معاونيه وبدا واضحاً أن هذا الاتجاه يقوى ويتدعم فى لجان المحافظات وفى المقابل برز التيار الآخر والذى يرى أن المعركة الانتخابية، ومع التسليم بوجود التزوير والتدخل، قد كشفت عن نواقص وعيوب فى العمل الحزبى السياسى والتنظيمى والجماهيرى، وأكدت أن الحزب لازال بعيداً عن كسب جماهير العمال والفلاحين والطبقات والفئات المنتجة التى يعبر عنها برنامجه ومواقفه وأن الحزب خلال الفترة السابقة اتخذ مواقف أبعد كثيراً من قوته وحجمه فى الساحة السياسية، ولم يتعامل مع التناقضات فى صفوف السلطة بالطريقة الصحيحة ولامع الحلفاء. وأن هناك ظواهر جديدة فى السلطة والحزب الحاكم لابد من فهمها والتجاوب معها، وعمل فرز واضح بين قوى التغيير داخل السلطة والوجه الجديدة التى تعبر عنه والقوى الساداتية.

وكان واضحاً أن التعبير عن هذه الرؤية الأخيرة، يبرز أكثر فى أمانة اللجنة المركزية والأمانة العامة.
وقد انعكس هذا الاستقطاب بصورة مباشرة على « الأهالى »، خاصة بعد انتهاء المعركة الانتخابية وأثر فى وضوح اتجاهاتها وخطها السياسى.

** رغم استقرار الخط الجبهوى للحزب والاتفاق الكامل على أهميته وضرورته، ووسائله لسنوات عديدة، فقد أثارت المعركة الانتخابية وما تلاها عدداً من المشاكل فى هذا المجال.. ففى محاولة لتجاوز آثار المعركة الانتخابية والمواقف التى اتخذت ضد التجمع من حزب العمل والوفد، طالب البعض بعدم التعرض لأحزاب المعارضة لا بالخبر ولا بالتعليق، وبالتالى ممارسة منهج جديد فى العمل الجبهوى - دون القول بذلك صراحة - يضفى على هذه الأحزاب المعارضة عملياً نوعاً من الحماية والقدسية، بصرف النظر عن ممارساتها.

** عند البدء فى العمل لإصدار « الأهالى » فى مايو ٨٢، كان واضحا أن هناك منهجين صحفيين مختلفين. الأول ينظر «للأهالى» كجريدة شعبية جماهيرية تعتمد الأساليب الصحفية الحديثة من حيث إعطاء الأولوية للخبر والتحقيق والصورة والعمود الصحفى والعنوان والكاريكاتير.. إلخ. والثانى يطالب بجريدة أقرب إلى المجلات المتخصصة، تعتمد على المقال والدراسة وشرح النظريات والتعليق على الأخبار (خبر وتعليق)، وترفض الأساليب الصحفية الحديثة الجذابة وتعتبرها إثارة، أى جريدة تعليمية أكاديمية وقد استقر الرأى منذ البداية على اعتماد المنهج الأول أساساً. دون إهمال للأشكال التثقيفية والتعليمية. ونجحت « الأهالى » إلى حد كبير فى مسارها على هذا الأساس.
ولكن ظلت وجهة النظر الثانية تطرح فى المناقشات التى تدور فى الأمانة العامة أو مجلس المستشارين.
وأثناء الانتخابات وبعدها مباشرة تعرضت سياسة « الأهالى » الصحفية وبعض أبوابها الناجحة جماهيرياً إلى حملة قوية وظالمة تحت شعارات ضرورة العدول عن الإثارة والحدة فى العناوين والهجوم على الخصوم وإفساح مجال أوسع لقضايا الفكر والاقتصاد والثقافة والفلسفة والندوات العلمية بما يستجيب لاحتياجات المثقفين.

** وقد انعكست كل هذه الاتجاهات الجديدة فى الخط السياسى والعمل الجبهوى والسياسة الصحفية على سير العمل داخل الأهالى. فلم تعد المناقشات ومحاولات إقرار السياسات الجديدة التى دعا إليها أصحاب الرأى الثانى قاصرة على الهيئات الحزبية المنوط بها اتخاذ القرار فى مثل هذه القضايا «اللجنة المركزية - الأمانة العامة - أمانة اللجنة المركزية - مجلس إدارة الأهالى».. بل امتدت إلى **داخل البناء الصحفى «للأهالى». فقد بذلت جهود لكسب مؤيدين لهذا الخط أو ذاك داخل مجلس التحرير، وهو « الهيئة المختصة بإدارة العمل اليومى بالجريدة » وإقحامه فى تحديد الخط السياسى والجبهوى للحزب. علماً بأن اللائحة حددت بوضوح دور مجلس التحرير فى العمل الصحفى البحت إلى حد أنها أباحت انضمام كفاءات صحفية من غير عضوية الحزب إليه.** وأدى ذلك إلى بروز خلافات داخل مجلس التحرير وتعقد العلاقات بين أعضائه وهبوط مستوى العمل ككل، بعد أن زج بمجلس التحرير فى قضية ليست قضيته. **بل وأصبح رئيس التحرير عاجزاً عن ممارسة صلاحياته بعد إشهار سيف أن الخط السياسى للحزب يختلف عما تسير عليه الجريدة. ولم يقف الأمر عند حدود مجلس التحرير، بل امتد إلى الزملاء المحررين، بعد أن حرص بعض الزملاء أعضاء الأمانة العامة ومجلس إدارة « الأهالى »، ثم مجلس تحرير « الأهالى » على نقل مايدور فى المستويات الحزبية إلى صفوف التحرير وكسبهم إلى هذا الخط أو ذاك.. رغم أن كثيراً من المحررين ليسوا أعضاء فى الحزب أصلاً !!**

** وزاد من تعقيد الموقف أن مجلس إدارة « الأهالى » المفوض من اللجنة المركزية « بالتوجيه السياسى والصحفى للجريدة » تحت رقابة اللجنة المركزية والأمانة العامة.. ثبت من خلال الممارسة أن حجم عضويته المحدود (٧ أعضاء) وعدم وجود عدد كاف من قيادات العمل الصحفى من « الأهالى » داخله، أتاح الفرصة لتدخل بعض القيادات الحزبية فى عمل الجريدة، خاصة وأن مجلس المستشارين لم يمارس دوراً حقيقياً فى العمل، لأسباب عدة ليس مجالها الآن.

يضاف إلى ذلك ضعف الصلة بين مجلس الإدارة ومجلس التحرير والتى تقوم فقط على وجود رئيس التحرير ومدير التحرير.

** نتيجة لظروف عديدة تقلصت رئاسة تحرير « الأهالى » إلى شخصين فقط رئيس التحرير (متفرغ.) ومدير التحرير (نصف متفرغ) مما أضعف الجهاز القيادى «للأهالى» وأخل بعمله.

** واجهت « الأهالى » خلال معركة الانتخابات مهاماً بالغة الصعوبة، فى مقدمتها إصدار العدد من ١٦ صفحة (كانت عادة بين ١٠ أو ١٢ صفحة) وضرورة تغطية الدوائر الانتخابية معتمدة أساساً على جهازها المحدود، والتصدى للحملات المضادة التى شنتها الحكومة والأحزاب المنافسة.. كل هذا فى الوقت الذى احتاج فيه الحزب إلى عدد من أسرة التحرير للمشاركة فى القوائم الانتخابية.. وقد أدى هذا إلى إجهاد بالغ للعاملين فى « الأهالى »، وإلى استنزاف طاقتهم، وأيضاً استهلاك التراكم فى المادة الصحفية (غير المعاصرة).

** إن بعض الزملاء نتيجة لظروف خاصة اضطروا للارتباط بأعمال صحفية خارجية.. وأثر ذلك بالنسبة لعدد منهم على عطائه «للأهالى».

والسؤال الآن.. إذا سلمنا بصحة هذه الأسباب.. هل هناك من طريق للخروج من هذه الأزمة ؟

الإجابة بنعم.. وعلى ضوء تجربتى ومعايشتى المستمرة «للأهالى» وللحزب، ومن خلال المناقشات الموسعة التى تمت خاصة المناقشات الأخيرة فى مجلس التحرير، أتقدم بالاقتراحات التالية :

١ – من المفيد للحزب (وللأهالى) أن تتحدد بشكل واضح المواقف السياسية من كافة القضايا المحورية المطروحة. فلا تترك قضايا أساسية دون تحديد أو تحدد بشكل تلفيقى يتسع لكافة التفسيرات المتناقضة. وأن تؤكد الأمانة العامة أن الأهالى تلتزم فى خطها السياسى ببيانات وأدبيات وقرارات الهيئات الحزبية المسئولة فقط.. ولايلزمها وجود آراء لأعضاء أو لقيادات حزبية تختلف فى هذا الاتجاه أو ذاك عن الخط الأساسى للحزب ولايحول ذلك دون طرح الآراء المختلفة عن الخط السياسى للحزب على صفحات الأهالى، بشرط أن يكون ذلك بقرار من الأمانة العامة.

٢ – على ضوء الخط السياسى للحزب، فالجهات المسئولة عن الخط السياسى للأهالى وعن تنفيذه، هى (كما يقترح مجلس التحرير بإجماع أعضائه) :

أ – مجلس إدارة « الأهالى »، مفوضاً من اللجنة المركزية والأمانة العامة وتحت إشرافهما.

ب – رئيس مجلس الإدارة مشرفاً على تنفيذ هذا الخط ويعاونه وينوب عنه عند غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة.

ج – رئيس التحرير مسئولاً عن تنفيذ هذا الخط ويعاونه فى ذلك مديرا التحرير، وينوب عنه أحدهما عند غيابه.

٣ – يرتبط بقضية الخط السياسى، قضية العمل الجبهوى وكيفية تنفيذه. ويحدده فى النهاية بالنسبة «للأهالى » نفس الجهات.

ولكن من المفيد كخطوط عامة أن توافق الأمانة العامة واللجنة المركزية فى هذا المجال، على النقاط التالية :

- **الاستمرار فى توسيع دائرة التحالفات مع الأحزاب والقوى والشخصيات المستقلة فيما نتفق فيه.**
- **المعلومات حق للقارئ لايجوز العدوان عليه.**
- **النقد للحلفاء فيما نختلف فيه حق وواجب.**
- **التصدى لأى قوة أو تيار يحاول النيل من حزبنا ومن المبادئ الأساسية لنا.**

إن هذه النقاط تعنى عمليا أن سعينا لإقامة جبهة أو عمل جبهوى مع الوفد فى قضايا الديمقراطية السياسية مثلا.. لايعنى أن نقف صامتين إذا ماهاجم الوفد (الحزب أو الجريدة) المبادئ الأساسية لثورة يوليو أو شن حملة ضد القطاع العام، أو دافع عن العلاقات الخاصة بأمريكا.. أو نحجم عن نشر خلافات داخلية حول سياسة الانفتاح مثلاً.. وكذلك فسعينا للتحالف مع حزب العمل أوالتنسيق معه حول الموقف من كامب ديفيد أو الانفتاح.. أو.. لايمنعنا من التصدى لهجومه على التجمع وبعض قياداته الماركسية أو الاختلاف معه حول قبوله التعيين فى مجلس الشعب، أو إعلام القارئ بطبيعة الخلافات داخله والتى تدور حول قضايا نحن طرف فيها بصورة أو أخرى. كموقف قيادة حزب العمل من التجمع خلال الانتخابات.. إلخ.

٤ - فى نطاق الخط السياسى العام للحزب، لابد أن يتاح «للأهالى» قدر من حرية الحركة، لايتناقض مع هذا الخط، ولكن يتسع لقدر من المبادرة.. سواء فى الأخبار أو المقالات الموقعة بأسماء كاتبيها سواء من خارج الحزب أو داخله.

فخط الحزب السياسى لاتحدده الأخبار والمقالات، وإنما يحدده بيانات وقرارات الهيئات الحزبية وتصريحات المسئولين بالحزب، وافتتاحية جريدة « الأهالى ».

٥ - **توسيع مجلس الإدارة لينهض بمسئولياته كاملة بما يمنع التدخل فى تحرير الأهالى من القيادات الحزبية.** فمجلس الإدارة باعتباره الهيئة الحزبية المفوضة من اللجنة المركزية والأمانة العامة بالتوجيه السياسى والتخطيط المالى والصحفى للجريدة، يحب أن يكون عدد أعضائه ونوعياتهم كفيلاً بتحقيق هذا الغرض وفى هذا المجال أقترح توسيع مجلس التحرير فى اتجاهين :

أ - **إضافة عضوين جديدين لمجلس التحرير (مدير تحرير ونائب رئيس تحرير) لتوثيق العلاقة بين مجلس الإدارة ومجلس التحرير، والمشاركة الأوسع من مجلس التحرير فى رسم سياسة الجريدة خلال مجلس الإدارة بما يحقق سلامة التنفيذ بعد ذلك وهو أمر متعارف عليه صحفياً، وهو أن يضم مجلس الإدارة قيادات العمل الصحفى والإدارى.**

ب - **إضافة عضوين (أو أكثر) من القيادات السياسية (الأمانة العامة أو اللجنة المركزية) والقيادات الفكرية للحزب.**

٦ - **إعادة تشكيل مجلس التحرير على الأسس التالية :**

أ - **توسيع عضويته.**

ب - **يتولى كل عضو فى المجلس مسئولية محددة.**

ج - **تفرغ مسئولى الأقسام لمسئولياتهم طبقاً لطبيعة العمل فى القسم .**

٧ - **تحديد المسئوليات والاختصاصات بالنسبة لإدارة تحرير « الأهالى » على النحو التالى :**

* **مجلس التحرير**

ويكون مسئولاً عن تنفيذ التوجهات السياسية التى يقررها مجلس إدارة « الأهالى »، وإدارة العمل الصحفى والإشراف على العمل المالى والإدارى الخاص بالتحرير. ويعد المجلس لائحة داخلية بنظام

عمله واجتماعاته.

* **رئيس التحرير**

ويكون مسئولاً عن تنفيذ التوجهات السياسية التى يقررها مجلس إدارة « الأهالى »، والإدارة التنفيذية للعمل الصحفى والعمل المالى والإدارى الخاص بالتحرير.

* **مديرا التحرير**

ويساعدان رئيس التحرير فى مهامه الصحفية، وينوب أحدهما عنه عند غيابه، ويتم توزيع الاختصاصات بينهما بقرار من رئيس التحرير.

* **نائب رئيس التحرير**

ويتولى رئاسة سكرتارية التحرير المركزية (الدسك) يساعده سكرتير التحرير وسكرتير التحرير الفنى.

وتتكون رئاسة التحرير من رئيس التحرير والمستشار الفنى ومديرى التحرير ونائب رئيس التحرير.

٨ - تعديل لائحة النظام الأساسى لجريدة الحزب الصادرة عن اللجنة المركزية فى مايو ١٩٨٢ (طبقاً للاقتراح المرفق) كنقطة بداية يتلوها ..

١ - إعادة تشكيل مجلس الإدارة على الأسس السابق الإشارة إليها وأقترح بالنسبة للعضوين الجديدين من مجلس التحرير إضافة الزميلين :

- **محمود المراغى** مديراً للتحرير بالإضافة لمدير التحرير الحالى الزميل **محمد سيد أحمد**.
- **صلاح عيسى** نائباً لرئيس التحرير.

على أن تقترح الأمانة عضوين أو أكثر من القيادات السياسية الحزبية والفكرية لعضوية مجلس الإدارة.

وكذلك شغل المقعد الذى خلى بسفر الزميل **عبد العظيم المغربى**، المستشار القانونى «للأهالى»..

وأقترح الزميل صبرى مبدى عضو أمانة اللجنة المركزية، والذى يتولى عملياً كافة قضايا « الأهالى » منذ صدورها .

٢ - إعادة تشكيل مجلس التحرير وتوسيعه وعمل لائحته الداخلية.

٣ - اقتراح مجلس التحرير للخطوات التى يراها لتطوير « الأهالى » صحفياً من ناحية المادة والشكل والتبويب، وفنيا من ناحية الطباعة والتوزيع.. على أن تعرض هذه الاقتراحات على مجلس الإدارة لإقرارها فى صورتها النهائية.

٩ - يتم تطوير الأهالى على الأسس التالية :

- « الأهالى » صحيفة أسبوعية جماهيرية.. لاتجد تناقضا بين الجدية والموضوعية والعلم، وبين الشعبية والسهولة والبساطة والانتشار والذيوع بين مختلف القراء.
- وهى تقدم الفكر الوطنى التقدمى الوحدوى بأسلوب العصر، وبأحدث التطورات فى التحرير الصحفى.. بالصورة والكاريكاتير والتحقيق والعنوان والخبر والتعليق القصير والعمود والمقال.. وتحتفظ بالحيوية والإثارة والحدة المعقولة التى ميزتها .
- و« الأهالى » جريدة منحازة اجتماعياً.. تعطى أولوية لمشاكل الطبقات الشعبية من العمال والفلاحين والموظفين والطلبة والحرفيين والمهنيين والتجار.. دون إهمال باقى الطبقات والفئات الداخلة فى اهتمام الحزب، خاصة الرأسمالية الوطنية المنتجة.
- طرح البرنامج الانتخابى والحلول التى يقدمها التجمع لمشاكل الوطن والجماهير على الرأى العام، بشكل جذاب ومقروء ومن خلال الأشكال الصحفية الحية.
- توسيع دائرة التعامل مع الكتاب والصحفيين **الأكفاء** (داخل الحزب وخارجه) لإثراء الحوار على صفحات « الأهالى »، سواء باستكتابهم أو إجراء أحاديث معهم..

- تطوير الصفحات والموضوعات الجادة فى « الأهالى » بحيث تكون أقرب إلى متناول القارئ العام، والحرص على ألا تزيد مساحة أى مقال عن ٨٠٠ كلمة، وإفساح المجال للأشكال الصحفية الأكثر تقبلاً من القارئ.. مثل التحقيق والحديث والخبر والعمود والتعليق القصير والتحليل الإخبارى..
- تخفيف حجم الطابع السياسى المباشر فى الصفحات الداخلية، بإضافة أبواب وزوايا تخص الاهتمامات النوعية وتقدم خدمات للقارئ، وخاصة الأسرة والشباب وربات البيوت.. مثل الرياضة وأسعار السوق.. الجريمة (جرائم عصر الانفتاح كواقعة).
- الاهتمام بأسلوب الحملات الصحفية.
- مضاعفة الاهتمام بالجانب الإخبارى.. باعتبار المعلومات حق للقارئ.. والخبر من أهم الأساليب الصحفية والسياسية.. والاهتمام بالأخبار يشمل كافة صفحات الجريدة.. من صفحات سياسية واقتصادية ومحليات وثقافة ومحافظات وعربية ودولية.. وهذا يتطلب تنويع وتوسيع مصادر الأخبار (بما فيها المصادر الحكومية)..

وأن تتم الموازنة فى الصفحة الأولى بين الأخبار السياسية والمحليات وأخبار المحافظات وأخبار عربية ودولية.
- الاهتمام بالتحقيقات والأحاديث الصحفية.. مع التركيز على مشاكل وقضايا الناس وطرح الحلول - كلما كان ذلك متاحا - من خلال التحقيقات، مع تقديم البيانات والأرقام والمعلومات، وليس مجرد الرأى.
- إعطاء مزيد من الاهتمام والمساحات لأخبار وقضايا ومشاكل المحافظات.
- الحرص على طابع السخرية والأبواب التى جسدت هذا الطابع وبصفة خاصة الأهبارية - دبوس - الكاريكاتير.. فهى علامات بارزة فى « الأهالى »، وتجد قبولاً واسعاً لدى الجزء الغالب من قراء «الأهالى ».. وتقدم للمواطن المصرى شكلاً صحفياً قريباً إلى مزاجه ونفسيته، وتجمع بين مخاطبة العقل والأحاسيس معاً.
- الالتفات إلى أهمية صفحة المصرى الفصيح، مع تطويرها لتتجاوز تقديم الشكاوى الفردية فحسب إلى تقديم تحقيقات من خلال رسائل القراء وشكاواهم، وأفكار الناس والشكاوى الجماعية.. إلخ.
- إعادة الحيوية لصفحة الحياة السياسية، عن طريق تقديم آراء القوى السياسية المختلفة فى قضية من القضايا كل أسبوع، وتوسيع المساحة المعطاة للمادة الإخبارية (السر فى بير)، وشرح مواقف التجمع وتقديم قياداته.
- إعطاء الأولوية فى الثقافة.. إلى ثقافة الجماهير.. مثل التليفزيون والسينما والإذاعة والمسرح دون إغفال الكتاب والقضايا الفكرية والثقافية.. وكذلك الاهتمام بالثقافة والأدب فى المحافظات.. والتركيز على الخبر والصورة والتحقيق والحديث أكثر من المقال.
- الاهتمام بقضية الدين والتراث وارتباطهما بالحياة وكذلك التيارات السياسية والدينية ومناقشتها..

ويتطلب تحويل هذه الأسس إلى واقع عملى إعداد تبويب جديد «للأهالى» فى حدود ١٢ صفحة، يحافظ على الملامح الأساسية لها، ويدخل عليها الجديد الذى يحقق التطوير المنشود.

١٠ - تطوير الإخراج ليتجاوز القوالب الثابتة التى استقرت فى « الأهالى » خلال الأشهر الأخيرة، وتوفير مايتطلبه ذلك التطوير من ضرورات.

١١ - البحث فى إنشاء قسم للتصوير.

١٢ - استكمال الجهود التى بدأت لتطوير قسم الأرشيف والمعلومات.

١٣ - دراسة طبع الجريدة على مطابع أوفست حديثة.. لعلاج سوء الطبع الحالى وتكسير الحروف، وعدم وضوح الصور، والأخطاء المطبعية.

وبعد فأرجو أن تساعد هذه الورقة والاقتراحات التى تضمنتها، الأمانة العامة واللجنة المركزية فى مناقشتهم لجريدة « الأهالى »، وأن نستقر على رؤية واضحة، تجد طريقها للتنفيذ العملى.

السبت ١٣ أكتوبر ١٩٨٤

حسين عبد الرازق

رئيس تحرير الأهالى

التعديلات المقترحة فى اللائحة

١ - تعدل الفقرة الثالثة (الأخيرة) من المادة ٥ على النحو التالى :

« يتكون مجلس الإدارة من الأمين العام للحزب ونائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس تحرير الجريدة ومديرى تحرير الجريدة ونائب رئيس التحرير والمدير المالى والإدارى وعدد آخر لايقل عن اثنين تختارهم اللجنة المركزية من بين أعضائها بناء على ترشيح الأمانة العامة.

ويعين مجلس الإدارة بقرار من اللجنة المركزية لمدة ٣ سنوات.

ويجوز للجنة المركزية بناء على اقتراح من الأمانة العامة، أو عشرة من أعضائها إجراء أى تغييرات فى مجلس الإدارة أو إعادة تشكيله من جديد »

٢ - تعديل المادة ٧ الفقرة الأولى، على النحو التالى :

« مجلس التحرير هو الهيئة المختصة **بالتخطيط للعمل الصحفى** وإدارة العمل اليومى بالجريدة، وهو المسئول عن نتائج إدارته للجريدة **أمام مجلس الإدارة**، ويرتبط مجلس التحرير فيما ينشره من مواد بالبرنامج العام وبالخط السياسى للحزب والتوجهات العامة التى تصدرها قيادته المركزية **وتوجهات وقرارات مجلس الادارة**، ولايتقيد بنشر... » الى آخر الفقرة بلا تعديل .

وتضاف فقرة ثالثة إلى المادة ٧ نصها :

« يعد مجلس التحرير لائحة بنظامه الداخلى ويصدر بها قرار من رئيس التحرير».

٣ - تعديل المادة ٨ الفقرة الثانية على النحو التالى لتصبح :

« يفوض مايرى من اختصاصات **لمديرى التحرير** وغيرهما من العاملين بالجريدة »

٤ - تعدل المادة ٩ على النحو التالى :

« أ - مديرا التحرير

يتم تعيين **مديرين للتحرير** بقرار من اللجنة المركزية بناء على ترشيح الأمانة العامة.

يقوما بمساعدة رئيس التحرير فى مهامه الصحفية وينوب أحدهما عنه فى غيابه وفى رئاسة اجتماعات مجلس التحرير التى لايحضرها رئيس التحرير .

يتم توزيع الاختصاصات بينهما بقرار من رئيس التحرير.

ب - نائب رئيس التحرير

* يعين بقرار من اللجنة المركزية بناء على ترشيح من الأمانة العامة.
* يتولى رئاسة سكرتارية التحرير المركزية.
* ينوب عن أى من مديرى التحرير فى حالة غيابه.

وثيقة رقم (٢٧)

الزميل الكبير/ **خالد محى الدين** أمين عام الحزب

تحية طيبة وبعد.

طالعت افتتاحية « الأهالى » صباح اليوم (١٩٨٥/١/١٦) وهالنى مارأيت فيها من تعارض مع التحليل الذى اعتمدته الأمانة المركزية وعرضه د. **فؤاد مرسى** على الأمانة العامة وحظى بقبولها.

فالافتتاحية جوهرها التشكيك فى جدية القرارات والزعم سلفاً بأن الحكومة ستتراجع عنها. ولست أعرف أن رأى قيادة الحزب هو أن مثل هذا التراجع حتمى لامفر منه وأن أى احتمال صمود واستكمال للإجراءات غير وارد أصلاً. ولو كان ذلك هو رأينا لقلناه بصراحة.

وتقع الافتتاحية فى حماستها الشديدة للتهوين من شأن الإجراءات الاقتصادية الأخيرة فى أخطاء فادحة كان يمكن أن تتفاداها لو سألت أى اقتصادى من أعضاء الحزب مثل ماجاء بشأن تصريح وزير الاقتصاد عن تسوية التزامات القطاع الخاص الثابتة التاريخ قبل ٥ يناير ١٩٨٥. فهذا أمر طبيعى يدخل ضمن الإجراءات الانتقالية مثله مثل التصريح بدخول السيارات الخاصة المستوردة لحساب الأفراد والمشحونة قبل ٥ يناير.

ولم يرد فى مناقشات الأمانة العامة قول بأن اتخاذ إجراءات لتخفيف معاناة الجماهير شرط لنجاح إجراءات التجارة الخارجية وسعر الصرف. وكان واضحاً فى تحليلنا أن إجراءات الحكومة تدخل فى إطار تحسين أداء الاقتصاد الرأسمالى وليس لها بعد اجتماعى. وكان أحرى بالكاتب أن يقول بأن قدرة الحكومة على مواجهة ضغوط كبار الطفيليين وعملائهم تتزايد بقدر ماتقدمه للجماهير من أمور توفر لها التأثير الشعبى.

ولكن الأمر الذى يعنينى فى هذا الخطاب هو ماجاء بالافتتاحية من مطالبة الحكومة بالاستعداد من الآن لاتخاذ خطوات جديدة ضرورية « **أشار إليها الاقتصاديون المؤيدون لهذه القرارات** ». فمعنى هذه العبارة الوحيد هو أن مانشرته « الأهالى » فى عددها السابق بتوقيع ثلاثة من أعضاء الأمانة العامة وبعد عرضه على الأمانة المركزية ليس إلا رأى بعض الاقتصاديين وليس رأى الحزب، وهذا كلام يجافى الواقع تماماً. وأنا شخصياً لاأكتب شيئاً فى الاقتصاد يخرج عن خط الحزب. كما أن الصورة التى ترتسم فى ذهن القارئ من غير أعضاء الأمانة العامة هى أن بعض الاقتصاديين اتخذوا موقفاً على مسئوليتهم الشخصية وأن هذا الموقف لايلزم الحزب. ولا أريد بأية حال أن تثور شبهة انطباع من هذا النوع حول اسمى كما تعرف ذلك جيداً.

لهذا أطلب إليك إجراء تحقيق فى هذا الموضوع وعرض النتيجة على اجتماع الأمانة المركزية المقبل. ويؤسفنى أن أبلغك أننى أوقفت كل تعاون مع « الأهالى » إلى أن تنتهى الأمانة المركزية إلى رأى فى هذا الموضوع الذى له فى نظرى أعلى قدر من الأهمية.

مع خالص الود والاحترام،

إسماعيل صبرى

الأخ المحترم **حسين عبد الرازق** رئيس تحرير جريدة «الأهالى»

بعد التحية والاحترام

وصلتنى أمس من الدكتور **إسماعيل صبرى عبد الله** عضو الأمانة المركزية والأمانة العامة الرسالة المرفقة الخاصة بافتتاحية « الأهالى » عدد الأربعاء ١٩٨٥/٦/١٦ برجاء الاطلاع عليها وإفادتى بالرد كتابة منك مباشرة أو إذا أردت عرضها على مجلس التحرير لمشاركتك فى الرد فإن ذلك متروك لتقديرك. المهم الرد يأتى منك حتى أستطيع أن أعرض الأمر على الأمانة المركزية فى جلستها يوم الأحد القادم - برجاء مضاهاة الافتتاحية بما نشر بالصفحة الخامسة بالعدد الماضى بتكليف من الأمانة المركزية وكتبه أعضاء الأمانة العامة الثلاثة - وأخيراً أرجو اعتبار الأمر على جانب كبير من الأهمية مع العلم أننى من أنصار أن يعالج الأمر بروح الأخوة الحزبية والموضوعية. وللمصلحة العامة للحزب.

واخيراً قبول احترامى وتحياتى

خالد محى الدين

رئيس مجلس إدارة « الأهالى »

وأمين عام الحزب

١٩٨٥/١/١٧

القاهرة فى الخميس ١٧ يناير ١٩٨٥

السيد الأستاذ **خالد محى الدين**

الأمين العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

رئيس مجلس ادارة جريدة الأهالى

تحية طيبة وبعد..

تسلمت صباح اليوم (الخميس) رسالتكم الموجهة لى والتى تتضمن رسالة موجهة من الزميل الدكتور **إسماعيل صبرى عبد الله** عضو أمانة اللجنة المركزية وأحد كتاب « الأهالى » المرموقين.

وقد قرأت رسالة الدكتور **إسماعيل صبرى** والتى تتعلق بافتتاحية « الأهالى » فى عددها الأخير الصادر صباح أمس الأربعاء ١٩٨٥/١/١٦، قبل دقائق من بدء اجتماع مجلس التحرير لمناقشة العدد الصادر أمس.

وإذا كان الدكتور **إسماعيل صبرى** يقول فى رسالته : إنه « هاله » ماراًى فى الافتتاحية، فلا أكتمك أننى أصبت بدورى - على المستوى الشخصى - بالذهول وفقدان القدرة على الفهم، وأنا أقرأ رسالته الموجهة إليكم وأعيد قراءتها.. خاصة وأن العلاقة على المستوى الشخصى بين أستاذى الدكتور **إسماعيل صبرى** وبينى، وفى التعامل بيننا من موقعى كرئيس لتحرير جريدة الأهالى، ومن موقعه كأحد قادة الحزب وخبرائه اللامعين وأحد كتاب الأهالى الدائمين فى السياسة والاقتصاد.. علاقة أكثر من طيبة، ولاتعطى أى مجال للشك فى النوايا، بل والاتهام حيث لايوجد أصلاً موضوع للخلاف.

ولكنى فى النهاية نظرت للموضوع، ليس كموضوع شخصى، وإنما باعتبار أن الأمر هو علاقات بين مؤسسات تتجاوز الأشخاص وعلاقاتهم.

وحيث إن الدكتور **إسماعيل صبرى** وجه رسالته حول افتتاحية « الأهالى » إلى الأمين العام للحزب طالباً « التحقيق » وتفضلتم بتحويلها إلىّ برجاء الرد.. فقد وجدت أن الواجب يحتم على عرض هذه الرسالة (الاتهام) على مجلس التحرير، خاصة ونظام العمل فى « الأهالى » جرى على مناقشة موضوع افتتاحية الأهالى صباح كل يوم اثنين وتحديد خطوطها الرئيسية فى اجتماع مجلس التحرير، وذلك فى ضوء خط الحزب السياسى وقرارات وتوجهات هيئاته القيادية « اللجنة المركزية - الأمانة العامة - مجلس إدارة « الأهالى ».». وهو ماتم فعلاً بالنسبة لهذه الافتتاحية. والتى كلفت بصياغتها، وجاءت بإجماع أعضاء مجلس التحرير معبرة عما اتفقنا عليه.

كلفنى مجلس التحرير بعد تلاوة رسالة الدكتور **إسماعيل صبرى** على اجتماع اليوم، أن أضع أمامكم الحقائق التالية :

١ - تقول رسالة الدكتور **اسماعيل صبرى**، أن هناك تعارضاً بين هذه الافتتاحية، وبين التحليل الذى اعتمدته الأمانة المركزية وعرضه الدكتور **فؤاد مرسى** على الأمانة العامة وحظى بقبولها (ونشر فى « الأهالى» فى عدد ٩ يناير ١٩٨٥).. فالافتتاحية جوهرها التشكيك فى جدية القرارات.

ولوصح هذا الكلام فإننى ومجلس التحرير نكون قد خرجنا على قرارات الحزب ومواقفه ونستحق بالفعل المساءلة.

ولكن الحقائق، فى ضوء رؤيتنا كمجلس للتحرير، تقول غير ذلك..

* فعنوان الافتتاحية يحذر من التراجع عن القرارات الاقتصادية الأخيرة التى أعلنها وزير الاقتصاد ..
* وتبدأ الافتتاحية بالقول بأن « مافيا الانفتاح « تتحرك » لمواجهة القرارات الاقتصادية الأخيرة التى استهدفت تصفية نشاط تجار العملة وإلغاء الاستيراد بدون تحويل عملة، والحد من الواردات الترفية والاستهلاكية ».

وفى ختام الافتتاحية تنبه إلى محاولات « مافيا الانفتاح » استغلال سخط الجماهير الشعبية فى الضغط على الحكومة وإفشال القرارات الاقتصادية الصحيحة التى أصدرتها.

فهل يمكن بعد ذلك القول بأن الافتتاحية تخالف تحليل الحزب وتشكك فى جدية هذه القرارات ؟!

* ونزيد – كمجلس تحرير – فنقول، ان تأييد هذه القرارات من جانب جريدة « الأهالى » اتساقاً مع خط الحزب، لم يكن ممثلاً فقط فى (المقال/ البيان) الذى نشر فى العدد السابق بتوقيع الزملاء الدكتور إبراهيم سعد الدين والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله والدكتور فؤاد مرسى، باعتباره الرأى الرسمى للحزب منشوراً فى قالب صحفى، كما اتفقنا فى أمانة اللجنة المركزية..

فقد سبق «للأهالى»، وقبل صدور القرارات أن نشرت فى العدد ١٦٨ الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٤ افتتاحية حول هذه القرارات المتوقعة – بعد لقاء بينى وبين وزير الاقتصاد عرضت مادار فيه على اجتماع أمانة اللجنة المركزية – أيدت فيه « الأهالى » الاتجاه الأساسى للافتتاحية .

وفى نفس العدد الذى نشر فيه رأى الحزب تأييداً للقرارات بتاريخ ٩ يناير ١٩٨٥، خصصت (الأهبارية) موضوعها الرئيسى لموقف الصحف وأجهزة الاعلام الحكومية ضد هذه القرارات وهاجمتهم بعنف.

ولفت ذلك نظر الأستاذ أحمد أبو الفتح، فكتب فى جريدة الوفد الصادرة اليوم (الخميس) بالحرف الواحد: « لاشك أن التأييد الشيوعى لهذه التنظيمات قد لمسه كل من قرأ عدد جريدة « الأهالى » الصادر يوم ٨ يناير، فهى تهاجم الكتاب الذين اعترضوا على التنظيمات وخافوا من عودة نشاط تجار الشنطة.. كتاب «الأهالى» أساتذة يعرفون مرمى كل سطر ينشرونه ويحرصون على أن يؤدى كل سطر إلى هدف واحد هو عودة السيطرة على الاقتصاد ».

وأخيراً.. أفلا يصب مقال الزميل محمود المراغى المنشور فى نفس الصفحة مع (المقال/ البيان) فى نفس الاتجاه الذى قرره الحزب وعرضته « الأهالى ».. ثم ألم يلاحظ الزملاء كاريكاتير حجازى فى الصفحة الأولى من نفس العدد والذى يؤكد معنى هام فى خط الحزب والأهالى ؟!.

٢ – تقول الرسالة إن « الأهالى » « تزعم سلفاً أن الحكومة ستتراجع عن هذه القرارات. ولست أعرف أن رأى قيادة الحزب هو أن مثل هذا التراجع حتمى وأن أى احتمال صمود أو استكمال للاجراءات غير وارد أصلاً. ولو كان ذلك رأينا لقلناه بصراحة »

وبداية فالافتتاحية لم تزعم سلفاً أن الحكومة ستتراجع وأن مثل هذا التراجع حتمى. فلا يوجد كلمة أو عبارة واحدة فى هذا الاتجاه.

وإنما ماقالته « الأهالى » أساساً طوال الافتتاحية، هو مطالبة الحكومة بمواجهة ضغوط مافيا الانفتاح وعدم التراجع أمامهم.

وكانت « الأهالى » فى ذلك متسقة مع ماقاله الحزب فى (المقال/ البيان) حيث قال بالحرف الواحد : « نتوقع حملة شديدة ضدها من المواقع الطفيلية ومحاولة للتحايل عليها أو تعطيل تنفيذ بعض من الإجراءات المقررة ». وصولاً إلى مطالبة الحكومة فى نفس المقال : « أن تتصدى بحسم لمحاولات إخفاء السلع ورفع الأسعار التى سيلجأ إليها المستوردون وكبار التجار ».

مافعلته الأهالى – كصحيفة – وهذا واجبها، هو أن رصدت :

أ – بعض الممارسات من المستوردين والتجار فى اتجاه معاد للقرارات.

ب – رصد بعض تراجعات من الحكومة تمثلت أساساً فى تصريحات السيد كمال حسن على والتى اتخذت شكل الاعتذار ومحاولة استرضاء رجال الأعمال والبنوك بعد يومين فقط من صدور القرارات.. ثم قرار وزير الاقتصاد المشار إليه فى الافتتاحية والذى يرى الدكتور إسماعيل صبرى أنه إجراء عادى روتينى – وقد يكون كذلك بالفعل، والخطأ أو الاختلاف فى تقييمه وارد من جانبنا – ولكنه لايمس الظاهرة التى حرصت « الأهالى » على رصدها والتحذير منها.

٣ – تقول الرسالة. لم يرد فى مناقشات الأمانة العامة قول بأن اتخاذ إجرادات لتخفيف معاناة الجماهير شرط لنجاح إجراءات التجارة الخارجية وسعر الصرف.. إلخ.

وفى تقدير مجلس التحرير أن المطالبة باتخاذ إجراءات لتخفيف معاناة الجماهير والتصدى لأى أعباء جديدة تفرض عليها، لايحتاج إلى مناقشة فى الأمانة العامة.. فهذا مطلب دائم لنا نقوله ونكرره فى كل مناسبة. فما بالنا والمناسبة تتعلق بقرارات اقتصادية.

بل إن برنامج الحزب الانتخابى، وفقراته التى اختارها الدكتور **إسماعيل صبرى** بنفسه وكتبها بخط يده لتنشر فى قلب (المقال/ البيان) تربط ربطاً واضحاً بين إجراءات التجارة الخارجية وسعر الصرف، وبين قضية الأسعار ومعاناة الجماهير، وتطرح ٧ مطالب من بينها.. « وقف موجة الغلاء المستمر (التضخم)..» وفى المقال نفسه تحذير من لجوء التجار والمستوردين لرفع الأسعار.

فماذا تقول الأهالى، والحكومة لا التجار، هى التى ترفع الأسعار وتعلن ذلك، وهو ماأثير تفصيلاً فى اجتماع أمانة اللجنة المركزية يوم الأحد الماضى، أى فى الاجتماع السابق لصدور عدد « الأهالى » المتضمن لهذه الافتتاحية.

ثم هل أخطأنا، عندما حذرنا من أن هذ القرارات برفع الأسعار « تمكن مافيا الانفتاح من استغلال سخط الجماهير الشعبية فى الضغط على الحكومة وإفشال القرارات الصحيحة التى أصدرتها ».

وهو نفس ماقاله الدكتور **فؤاد مرسى** فى نـــدوة الأربعاء، حـول الحـرب الطبقية الشرسـة ونشـرتـه « الأهالى » فى الأسبوع الماضى.

٤ – يختتم الدكتور إسماعيل صبرى رسالته قائلاً : « **ولكن الأمر الذى يعنينى فى هذا الخطاب فهو ماجاء بالافتتاحية من مطالبة الحكومة بالاستعداد من الآن لاتخاذ خطوات جديدة ضرورية.. أشار إليها الاقتصاديون المؤيدون لهذه القرارات** ».. ويعتبر د. **إسماعيل صبرى** أن هذ العبارة تعنى أن مانشر فى الأهالى فى الأسبوع السابق بتوقيعه والدكتور **فؤاد مرسى** والدكتور **إبراهيم سعد الدين**، ليس رأى الحزب وإنما هو رأى شخصى..

وحقيقة فلا نعرف فى مجلس التحرير، كيف يمكن استخلاص هذا المعنى من هذه العبارة.. فالقول بضرورة الاستعداد لاتخاذ خطوات جديدة أشار إليها الاقتصاديون المؤيدون لهذا القرار.. هدفه واضح.. أن هذه الخطوات تصدر عن خبراء وعلماء وليس مجرد كلام مرسل.. وأن هؤلاء الخبراء – الذين يمثلون رأى الحزب – مؤيدون أيضاً لهذه القرارات وليسوا ضدها.

كذلك فالإشارة هنا لاتعود فحسب إلى مانشر فى « الأهالى » فى (المقال/ البيان) وإن كان هو الأساس طبعا – ولكنها تعود على كل الآراء التى قيلت فى هذا المجال من الحزب وخارجه متضمنه اقتراحات تتفق مع اقتراحات (البيان/ المقال) أو تكملها. ونشير هنا خاصة الى مانشر فى عدد الجمهورية (١٠ يناير ٨٥) للدكتور **فؤاد مرسى** وللدكتور **حلمى مراد**... والى مقال سابق للدكتور **فؤاد مرسى** تضمن اقتراحات عديدة وهامة، وإلى افتتاحية « الأهالى » فى العدد ١٦٨.

ثالثاً فإن مقال يوم ٩ يناير ١٩٨٥ نشر تحت عنوان « خبراء الاقتصاد بالتجمع يحللون الإجراءات الاقتصادية الأخيرة ».. ولم تزد الافتتاحية عن الاستعارة من هذا العنوان.

وأخيراً كيف يمكن استنتاج هذا المعنى و« الأهالى » التى لاتنطق إلا باسم حزب التجمع، تؤكد فى كل أعدادها تأييد هذه القرارات.. وتطرح الاقتراحات لتطويرها.. كيف ؟.

السيد الأمين العام..

أعتذر باسم مجلس التحرير وباسمى عن الإطالة.. فالاتهام بالنسبة لنا غريب وقاس وخطير.. ووضع الأمور فى نصابها أمر لمصلحة الجميع..

أما ماختم به الدكتور **إسماعيل صبرى عبد الله** رسالته من ايقاف تعامله مع « الأهالى » إلى أن

تنتهى أمانة اللجنة المركزية إلى رأى فى هذا الموضوع.. فهو أمر صدمنا جميعاً.. ونرجو من الدكتور **إسماعيل صبرى** العدول عنه. فنحن حريصون على كل كتاب « الأهالى » خاصة الدكتور **إسماعيل** حتى ولو اتهمنا بما لم نفعل. نترك لسيادتكم التصرف فى هذا الأمر.

قبل أن أختم هذه الرسالة التى تتضمن وجهة نظر مجلس التحرير فى رسالة الدكتور **إسماعيل صبرى عبد الله** لكم، أشعر أن واجبى أن أطرح تساؤلاً هاماً عليكم ليتضح الطريق أمامنا فى مستقبل عملنا فى « الأهالى »..

لقد فهمت وفهمنا جميعا أن موقف الحزب هو تأييد هذه القرارات باعتبارها خطوة على طريق ترشيد الاقتصاد الرأسمالى القائم، يستجيب جزئياً لبعض مطالب حزب التجمع فى برنامجه الانتخابى، مع المطالبة بخطوات أخرى على نفس هذا الطريق..

وأن تأييد القرارات لايعنى أننا نؤيد السياسات الاقتصادية للحكومة عامة، بل مازال خلافنا مع مجمل هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية قائماً.. وبالتالى سيواصل الحزب وصحيفته « الأهالى » نقد هذه السياسات.

كذلك فإن تأييد هذه القرارات لايمنع من نشر أية آراء ناقدة لها من هذه الزاوية أو تلك، طالما تنطلق من أرضية اعتبار هذه القرارات خطوة على طريق الإصلاح الرأسمالى، وان كانت خطوة جزئية وناقصة.

فهل فهمنا صحيح أم أن هناك فهماً آخر لقيادة الحزب لنلتزم به ؟

وفقنا الله جميعاً إلى مافيه خير هذا الوطن ومصلحته، وخيرومصلحة حزبنا،

حسين عبد الرازق

رئيس تحرير « الأهالى »

وثيقة رقم (٢٨)

القاهرة فى ٢٠ يناير ١٩٨٥

السيد الأستاذ خالد محى الدين

الأمين العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

تحية طيبة وبعد

ترددت طويلاً قبل كتابة هذه الرسالة إليكم. فالتقدير والاعتزاز والحب الذى أحمله لكم منذ شرفت بالعمل معكم وتحت قيادتكم فى حزب التجمع، مع اللحظات الأولى لقيامه كمنبر وحتى الآن.. بل ومن قبل ذلك كواحد من الرجال الذين ساهموا عام ٥٢ فى قيام ثورة ٢٣ يوليو، وقدم خلال سنوات طويلة نموذجاً فريداً متكاملاً لرجل المبدأ الذى يعطى للوطن كل شئ، يواصل النضال دفاعاً عما آمن به بلا يأس ولا ملل، انتمى- ومازال دائماً - للجماهير وحدها، وترفع عن مغريات السلطة والنفوذ.. كثيرا مايجعلنى هذا التقدير والاعزاز والحب، عاجزا عن التعبير عن نفسى أثناء النقاش خشية أن أخطئ فى شرح نفسى أو أن أثير أى ضيق أو توتر لديكم.

من هنا فضلت أن يكون حديثى معكم هذه المرة، كلمات مكتوبة علنى أوفق فى وضع الأمور بصورتها الصحيحة أمامكم..

عزيزى أستاذ خالد

منذ قام حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وساهمت مع كثيرين غيرى فى تأسيسه وبنائه ومواجهة السهام والنصال التى انهالت عليه من هنا وهناك.. لم تعد لى حياة خاصة. انتميت إليه بكل ما أملك.. أصبح بالنسبة لى هو الحزب والعمل والحياة والأسرة، فأعطيته كل ما أستطيع.

وعندما صدرت « الأهالى » لتعبر عنه وتكون سبيله لمخاطبة الرأى العام، وتفضلتم بترشيحى لرئاسة تحريرها، أدركت عظم المسئولية التى رشحت لها وجسامتها. وقبلت بالتقدير اختيار اللجنة المركزية والأمانة العامة لى لهذه المسئولية. وحاولت جهدى طوال مايقرب من ثلاث سنوات، بالتعاون مع زملاء أعزاء شاركونى فى تحمل العبء واستمرار الأهالى وتقدمها، وتحت قيادتكم.. أن تكون الأهالى بالفعل جريدة كل الوطنيين، وصوت الحزب وسلاحه فى كل معاركه. وكان صدور « الأهالى » بالنسبة لى، معركة وميلاداً جديداً كل أسبوع. ورغم الانتقادات الحادة، والهجوم العنيف أيضاً من عدد من الزملاء الأعزاء فى الحزب، فقد كنت أشعر فى النهاية بالسعادة، أن « الأهالى » تصدر بصورة صحفية وسياسية تخدم أهداف الحزب ومبادئه، مدركاً أن الخلاف والنقد وإن عنف واشتط أحياناً، فهدفه هو المزيد من النجاح.

واليوم - وآسف إذ أقول ذلك - أشعر أن « الأهالى » ووجودى رئيساً لتحريرها، أصبح عملية شاقة ومرهقة لى ولبعض الزملاء فى أمانة اللجنة المركزية (أساساً) وفى الأمانة العامة.

وحتى أكون واضحاً، فاننى أضع أمامكم هذه الحقائق التى تعلم جزءاً كبيراً منها :

** تعرضت « الأهالى » خلال شهرى يوليو وأغسطس ١٩٨٤ لظروف صعبة سجلها تقرير مجلس إدارة

« الأهالى » المقدم إلى اللجنة المركزية فى دورتها الأخيرة (١٨و١٩ أكتوبر). وقبل اجتماع اللجنة المركزية تصدت للأهالى أجهزة عديدة بالمناقشة (مجلس الإدارة فى ٤ يوليو - اجتماع مشترك لمجلس ادارة الأهالى ومجلس المستشارين ومجلس التحرير ٢٣ يوليو - الأمانة العامة ١٧ سبتمبر - اجتماع رئيس مجلس الادارة مع مجلس التحرير ١٩ سبتمبر - اجتماع الأمانة العامة ٨ أكتوبر - اجتماع خاص للأمانة العامة فى ١٧ أكتوبر ١٩٨٤)

وانتهت هذه السلسلة من الاجتماعات بقرار اللجنة المركزية حول تقرير مجلس إدارة « الأهالى ».. وكان من أهم ماجاء فيه :

- التأكيد على أن « الأهالى » تلتزم فى خطها السياسى، ببيانات وأدبيات وقرارات الهيئات الحزبية المسئولة فقط (المؤتمر القومى العام - اللجنة المركزية - الأمانة العامة) ولايلزمها وجود آراء لأعضاء أو قيادات حزبية مختلفة فى هذا الاتجاه أو ذاك..

وعلى ضوء الخط السياسى للحزب فالجهات المسئولة عن الخط السياسى للأهالى وعن تنفيذه :

أ - مجلس إدارة « الأهالى » مفوضاً من اللجنة المركزية والأمانة العامة وتحت إشرافها.

ب - رئيس مجلس الإدارة مشرفاً على تنفيذ هذا الخط يعاونه وينوب عنه عند غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة.

ج - رئيس التحرير مسئولاً عن تنفيذ هذا الخط، يعاونه وينوب عنه عند غيابه مدير التحرير.

- ضرورة تقوية الهيئات المكلفة بإصدار « الأهالى » والإشراف عليها وتعميق الصلة بينها وتأكيد جماعية العمل والقيادة والتحديد الواضح للمسئوليات، وتأكيد أنه لامسئولية بدون سلطة.

ولتحقيق ذلك فلابد من توسيع مجلس الإدارة لينهض بمسئولياته كاملة، ويكفل تمثيلا أوسع للقيادات السياسية والفكرية للحزب وارتباطا أوثق بمجلس تحرير الجريدة.

وكذلك توسيع مجلس التحرير وتفرغ أكبر عدد من أعضائه طبقاً للمسئوليات التى يتولونها.

وتحديد المسئوليات والاختصاصات فى ادارة تحرير « الأهالى » بصورة واضحة، خاصة فيما يتعلق بمجلس التحرير ورئيس التحرير والمناصب القيادية بالتحرير عامة.

وفى هذا المجال فان اللجنة المركزية تفوض الأمانة العامة فى ادخال التعديلات المطلوبة على « لائحة النظام الأساسى لجريدة الحزب » الصادرة عن اللجنة المركزية فى مايو ١٩٨٢، وفى إعادة تشكيل مجلس إدارة الجريدة وتوسيعه.. على أن تعرض هذه التعديلات اللائحية والتشكيل الجديد لمجلس الإدارة، على اجتماعات الدورة القادمة للجنة المركزية.

وتكلف اللجنة، مجلس الإدارة، طبقاً لسلطاته بإعادة تشكيل مجلس التحرير.

وحتى الآن لم تلتفت الأمانة العامة الى قرارات اللجنة المركزية. ومع ذلك فقد نجح مجلس الادارة بعد جهد فى إعادة تشكيل مجلس التحرير.

عاشت « الأهالى » بعد ذلك فترة من الاستقرار تجاوزت خلالها الأزمة التحريرية والتوزيعية التى صادفتها قبل اجتماعات اللجنة المركزية ولكن ..

** فى الأسابيع الأخيرة عاد المناخ الذى أحاط « بالأهالى » وبى شخصياً فيما بعد انتخابات مجلس الشعب ليحاصر « الأهالى » من جديد

- دأب عدد من الزملاء على الاحتجاج على أى خبر أو موضوع أو مقال أو عنوان لايتفق مع رؤيتهم الذاتية السياسية أو الصحفية !.

وشغل آخرون بمحاولة تصيد أى خطأ مهنى عادى لتصويره على أنه كارثة وانحراف. والتفت البعض إلى ردود الفعل لدى دوائر معادية أو صديقة خارج الحزب أكثر من التفاتهم إلى عضوية الحزب وقراراته وسياساته.

أصبحت أشعر بالاختناق. لم يعد همى وشغلى الشاغل التخطيط «للأهالى» وتطورها والسهر على سلامة خطها السياسى كما حددته هيئات الحزب، كما يفترض أن يكون عليه أى رئيس تحرير.. وإنما غرقت، مضطراً، فى تقليب كل خبر أو موضوع أو عنوان لأعرف ماهو وقعه على هذا الزميل أو ذاك من قيادات الحزب وأعضاء أمانته المركزية، وكيف سيفسره.

أصبح مطلوباً منى فى النهاية أن أكتب وأقرأ وأمارس العمل الصحفى من اختيار للعناوين وصياغة للأخبار وتبويب للمادة، حسب رؤية مجموعة محددة من أعضاء أمانة اللجنة المركزية.

– عاد بعض الزملاء إلى شن الحملات بين أعضاء الحزب وأصدقائه ضدى، وضد بعض الزملاء الذين يبذلون جهداً رائعاً فى إصدار « الأهالى » وتطورها..

والغريب أن هجومهم علىّ استند إلى منطق لاأريد أن أصفه مثل سخافة عصابة الأربعة والطعن الساذج فى كفاءة كتاب وصحفيين لهم قيمتهم واحترامهم من الجميع قبل أن تصدر « الأهالى » وبعدها، وترويج أكاذيب حول المرتبات والأجور..

باختصار اعتمدوا أسلوباً للتشهير لاأملك الوقت ولا الملكات لمجابهته مما أورثنى المزيد من الهم والقرف.

– ووصل الأمر نروته بأن طرح أحد الزملاء الأعزاء فى اجتماع اليوم لأمانة اللجنة المركزية اتهاماً خطيراً لى ولمجلس تحرير « الأهالى ».. بادعاء أن هناك تيار أقلية فى الحزب تمثله « الأهالى » وأقلية الأمانة العامة، يختلف مع تيار الأغلبية فى الحزب الذى تمثله أمانة اللجنة المركزية وأغلبية الأمانة العامة. وأن تيار الأقلية هذا الذى تمثله « الأهالى »، تيار يتعالى على التغيير الكمى ويصر على التغيير الكيفى، وبما أن التغيير الكيفى غير متاح، فإن مجلس تحرير « الأهالى » يصوغ مايصدر عن الحزب من قرارات ومواقف فى نبرة أكثر يسارية، وأن الحزب يعانى من الترجمة غير الأمينة وغير الواقعية التى تقوم بها « الأهالى » لخط الحزب، خاصة فى الافتتاحية.

وتفضلتم مشكورين بطلب استبعاد هذا الموضوع من المناقشة فى هذه الجلسة.

وماقاله الزميل اتهام لى لا يمكن أن أقبله، أو أسمح بأن يظل معلقاً على عنقى دون حسم.

فبالإضافة إلى أننى أرفض كأحد أبناء هذا الحزب وعضو فى مستوياته القيادية أن يكون هناك خروج من أى نوع وعلى أى درجة لصحيفة الحزب عن خطة السياسى وقراراته، لاأقبل أن يوجه لى مثل هذا الاتهام الذى ينال من إخلاصى وولائى للحزب واحترامى والتزامى بلائحته وقراراته..

فهذا الاتهام يصب فى النهاية فى الادعاء الذى تردده بعض أجهزة الدولة السياسية والأمنية من أن « الأهالى » لاتعكس رأى الحزب وتقف على يساره نتيجة لسيطرة مجموعة يسارية عليها يمثلها رئيس التحرير وواحد أو اثنين من الزملاء أعضاء مجلس التحرير..

ولاأظننى أو أى من الزملاء فى الحزب يرضى أن أكون ضحية لاتهام كهذا.. الغريب أن هذا الاتهام مر فى هذا الاجتماع مرور الكرام، ولم يحرك الزملاء أعضاء أمانة اللجنة المركزية لمناقشته والتحقيق فيه لحسم هذا الأمر الخطير، وتركوه معلقاً، بما يسئ لى ولمجلس تحرير « الأهالى »، ولقيادة الحزب قبل كل شئ بقبولها الخروج عن خط الحزب السياسى.

عزيزى الأستاذ خالد

هل من حقى أن أقول إننى أشعر فى ظل هذه الظواهر، كأننى أصبحت جسماً غريباً شاذاً عن حزبى – رغم ثقتى أن ذلك ليس صحيحاً – ولكن ماحيلتى وبعض قيادات الحزب تصر على ذلك، وتحاول إقناعى وإقناع آخرين أننى أجرم فى حق الحزب وأضرب عرض الحائط بسياساته وقراراته، وأننى شخص مستبد يفرض قناعاته الشخصية وآرائه على زملائه فى « الأهالى »، وعلى الحزب نفسه.».

لاأكتمك أننى أصبحت عاجزاً عن الاستمرار فى مثل هذه الظروف.

وأقسم لك أننى لاأريد بهذه الرسالة أن أحملك أعباء جديدة فوق ماتحتمل ولكنى أشعر أن هناك خطراً حقيقياً يحيق « بالأهالى » وبالحزب، ولا أملك أن أراه وأظل صامتاً.

من هنا فإننى على اقتناع ويقين كاملين أن هناك حاجة ملحة لإعادة تنظيم أوضاع « الأهالى » بصورة كاملة..

وفى تصورى أن ذلك يتطلب :

أولاً : مناقشة فى اللجنة المركزية «للأهالى» حول قضية واحدة..

هل « الأهالى » فيما نشرته خلال ١٤٥ عدداً اتخذت موقفاً على يسار خط الحزب ولم تعبر عن قرارات ومواقف المستويات القيادية فى الحزب بأغلبية أعضائها، وانما عبرت عن رأى أقلية فى المستويات القيادية الحزبية ؟

وإذا كان هذا الانحراف قد وقع فمن المسئول عنه ؟ ولماذا لم يحاسب مجلس إدارة « الأهالى » ورئيس تحريرها طوال مايقرب من ٣ سنوات عن هذا الخروج عن خط الحزب.

ثانياً : تنفيذ قرارات اللجنة المركزية السابق الإشارة إليها.

ثالثاً : اتخاذ عدد من الإجراءات الضرورية فى مقدمتها :

أ - سرعة إدخال التعديلات الضرورية على لائحة النظام الأساسى لجريدة الحزب لتحديد المسئوليات والاختصاصات فى إدارة تحرير « الأهالى » بصورة واضحة.

ب - الإسراع فى إعادة تكوين مجلس تحرير « الأهالى » وتوسيعه وتحقيق الوحدة والانسجام والتناغم بين أعضائه، وضمان تمثيله للقيادات السياسية والفكرية والصحفية للحزب بصورة أدق.

ج - اختيار رئيس للتحرير يكون محل ثقة وتقدير واحترام مجمل القيادة الحزبية ليكون قادراً على قيادة العمل فى مناخ صحى يساعد على نجاح « الأهالى ».

وأعتقد أن واجبى لكى أسهل أمامكم القيام بإعادة التنظيم الشامل بالتعاون مع المستويات الحزبية المختصة، يحتم على أن أضع استقالتى من رئاسة تحرير « الأهالى » بين يديكم.. تاركاً لكم الخيار بين أن يتولى الزميل **محمد سيد أحمد** رئاسة التحرير بالنيابة اعتباراً من أول فبراير ١٩٨٥، أو أن أواصل القيام بواجبات موقعى كرئيس للتحرير إلى أن يتم اختيار رئيس تحرير «للأهالى» ترضى عنه القيادة الحزبية ممثلة فيكم وفى اللجنة المركزية.

وفقنا الله جميعا إلى خدمة وطننا وحزبنا العظيم

حسين عبد الرازق

رئيس تحرير « الأهالى » وعضو أمانة اللجنة المركزية

الأحد ٢٠ يناير ١٩٨٥

الأخ العزيز حسين عبد الرازق

رئيس تحرير « الأهالى »

تحية طيبة وبعد

لا أكتمك أن رسالتك قد أثارت دهشتي، فليس مابيننا من صداقة وعلاقة بحاجة الى أى مراسلات كى نتفاهم. ولكن لابأس مادمت تكتب فلابد أن أكتب ردا.

على أية حال لعلنى لست بحاجة أبدا لأقول :

١ – إنك على المستوى الحزبى والشخصى صديق عزيز وحميم ورفيق نضال موثوق به وليس لدى أى مأخذ شخصى أو حزبى وأن كل ماأمتكله تجاهك إنما يندرج فى إطار الإيجابيات.

٢ – لعلك لاتختلف معى أن ثمة ملاحظات عديدة أمتلكها أنا ويمتلكها غيرى على النهج السياسى والإدارى لجريدة « الأهالى ». ولكنك تخطئ كثيرا لو وضعت الأمر كله فى سلة واحدة ولو لم تفرق بين انتقاد وانتقاد.

٣ – إن مجابهة الانتقادات، حتى وإن لم تكن صحيحة، بالاستقالة هو أمر مرفوض والا أغلق باب النقد.

٤ – إننى ورغم استمرار اعتقادى أن ثمة أخطاء سياسية وقعت فيها « الأهالى » سواء فيما يتعلق بالموقف من منظمة التحرير أو الخلافات داخلها أو الموقف السورى أو كيفية مواجهة بعض المواقف الداخلية وبالأحرى أسلوب مهاجمة بعض الأشخاص وخاصة بعض ذوى المراكز الهامة، إلا أننى ومن موقفى كصديق وكأمين للحزب وكرئيس لمجلس الإدارة أكلفك بالاستمرار رئيساً للتحرير.

٥ – ولاشك أنك تعلم أن معيار الصحة فى مواقف حزبنا هو جماعية اتخاذها واقترابها من الرضاء العام للأطراف المختلفة. إن التشاور واستمرار التشاور وحتى المبالغة فى التشاور هو أسلوب الحزب وأسلوبى أنا شخصياً، وهذا النهج الذى يخرجنا دائماً من أية تطرف فى المواقف أو خطأ فيها، لأن التشاور يصل بنا إلى مايمكن تسميته الموقف المتوازن وهو بلاشك أصعب المواقف لكنه موقف ضرورى لحزبنا الذى لايمتلك ترف ارتكاب الأخطاء.

٦ – ولهذا فإننى ومع إصرارى على استمرارك فى أداء عملك كرئيس للتحرير لأنى متمسك بك فإننى أقترح عليك منعا لحدوث مشاكل متكررة أن تضع نظاما ترتضيه للتشاور حول المسائل الأساسية مثل المانشيتات ومايخص المسائل الهامة التى أنت أدرى بها مع الأخ **لطفى واكد** نائب رئيس مجلس الإدارة حيث أن مسئولياتى تمنعنى من التفرغ لها أو أكون طرفاً فى التشاور المستمر، والأستاذ **لطفى واكد** سيكون متفرغاً لكم يومى الاثنين والثلاثاء من كل أسبوع وذلك مع استمرارى فى وضع جهودى تحت تصرفك.

أكرر فى الختام ثقتى فيك وإصرارى على أن تستمر فى أداء عملك كرئيس للتحريرلحين انعقاد المؤتمر الثانى الذى سيعيد انتخاب كل الهيئات القيادية للحزب – مع العلم أننى سوف أرشحك لرئاسة التحرير فى المؤتمر القادم.

مع تحياتى

خالد محى الدين

الأمين العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

ورئيس مجلس إدارة « الأهالى »

٢٨/ ١/ ١٩٨٥

وثيقة رقم (٢٩)

قرارات تنظيم العمل فى رئاسة تحرير الأهالى

تنظيماً للعمل وتقدمه داخل جريدة « الأهالى » تقرر اعتباراً من أول مارس ١٩٨٦ ..

أولا : توزيع العمل داخل مجلس التحرير على النحو التالى :

١ - يتولى **حسين عبد الرازق** الإشراف على قسم الحزب والمراسلين.

٢ - يشرف **محمد سيد أحمد** مدير التحرير على قسم الأرشيف ويتولى مسئولية القسم العربى والدولى.

٣ - يشرف **صلاح عيسى** مدير التحرير على القسم الداخلى ويتولى مسئولية سكرتارية التحرير المركزية.

٤ - يشرف **عبد الغنى أبو العينين** المشرف الفنى على السكرتارية الفنية.

٥ - تتولى **فريدة النقاش** مسئولية القسم الثقافى.

٦ - يتولى **وجيه الشريتلى** مسئولية السكرتارية الفنية.

٧ - يشرف **محمود المراغى** على أعمدة الرأى الثابتة وباب أحداث الأسبوع.

٨ - يتولى **أحمد عز العرب** سكرتير التحرير مسئولية الأخبار فى القسم الداخلى.

٩ - تشرف **نجاح عمر** على المصرى الفصيح وصفحة الحوار.

ثانيا : يعاد ترتيب الأقسام فى جريدة الأهالى على الأساس التالى :

١ - القسم الداخلى :

ويشرف عليه الزميل **صلاح عيسى** ويعاونه الزميل **أحمد عز العرب** مسئولاً عن المواد الإخبارية والزميل **كمال القلشى** مسئولاً عن التحقيقات.

٢ - القسم العربى والدولى :

ويكون الزميل **محمد سيد أحمد** مسئولاً عنه.

٣ - قسم الحزب والمراسلين :

وتكون الزميلة **أمينة النقاش** مسئولة عنه بالنيابة.

٤ - القسم الثقافى :

وتكون الزميلة **فريدة النقاش** مسئولة عنه.

٥ - القسم الفنى :

ويكون الزميل **وجيه الشريتلى** مسئولاً عنه.

٦ - قسم الأرشيف :

وتكون الزميلة **مهدية صقر** مسئولة عنه.

ثالثا : تتكون سكرتارية التحرير المركزية من الزملاء

١ - **صلاح عيسى** مدير التحرير مسئولاً.

٢ - **أحمد عز العرب** سكرتير التحرير

٣ - **حامد عويضى**

ويتم توزيع الزملاء المحررين المعينين « بالأهالى » أو العاملين بمكافأة شهرية على الأقسام بقرار لاحق،،
تحريراً فى ٢٤/ ٢/ ١٩٨٦

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

وثيقة رقم (٣٠)

قرار

توزيع الزملاء على أقسام « الأهالي »

أولاً : القسم الداخلى

ويعمل به الزملاء :

١ - عاصم حنفى.٢ - أحمد إسماعيل.٣ - حسن بدوى.٤ - مصباح قطب.٥ - محمود الحضرى .٦- ثروت شلبى.٧ - مصطفى السعيد.٨ - عمر أحمد محمد.٩ - محمد حاكم.

ويصدر الزميل صلاح عيسى المشرف على القسم قراراً بتوزيع الاختصاصات والمهام.

ثانياً : القسم العربى والدولى

ويعمل به الزملاء

١ - أمينة النقاش٢ - أحمد سيد حسن.٣ - مدحت الزاهد.٤ - منى سالم.

ثالثاً : قسم الحزب والمراسلين

ويعمل به الزملاء

١ - وديع أمين.٢ - بهيجة حسين.

رابعاً : القسم الفنى

ويعمل به الزملاء

١ - مختار أمين.٢ - حامد العويضى.

قسم الأرشيف :

ويعمل به الزملاء

١ - أمل بيضون.٢ - ماجدة مبارك.

يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول مارس ١٩٨٦

١٩٨٦/٢/٢٤

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

قرار بتقسم العمل بين
الزملاء محررى القسم

القسم الداخلى

١ - اعتباراً من ٥ مارس ١٩٨٦، تتوزع الاختصاصات بين الزملاء أعضاء القسم على النحو الوارد فى هذا القرار.

٢ - يتولى الزميل **أحمد عز العرب** القيام بالاختصاصات التى كانت لرئيس قسم الأخبار فيما يتعلق بتوجيه الزملاء والتنسيق بين حركتهم، وتسلم ومراجعة أخبارهم، وتوزيعها على الصفحات والزوايا المختصة، وتقييم أداء الزملاء فى هذا المجال، وله أن يستعين بأى أحد من أعضاء القسم فى المراجعة أو التوزيع.

٣ - يتولى الزميل **كمال القلش** الاختصاصات التى كانت لرئيس قسم التحقيقات طبقاً للتفاصيل الواردة فى البند السابق.

٤ - يقسم العمل بين محررى القسم وهم الزملاء (**عاصم حنفى - أحمد إسماعيل - حسن بدوى - مصباح قطب - مصطفى السعيد - محمود الحضرى - عمر أحمد محمد - ثروت شلبى - محمد حاكم**) على أساس التفاصيل الواردة فى البند رقم (٨).

٥ - يقوم كل زميل بشكل أساسى بتغطية أخبار وتحقيقات القطاع الذى يتولى مسئوليته ولايحول ذلك دون تكليفه بتغطية قطاعات أخرى، طبقاً لتوجيهات رئاسة القسم وحسب حاجة العمل.

٦ - يعد كل زميل كشفاً بانتاجه المنشور وغير المنشور ويسلمه أسبوعياً إلى رئاسة القسم لمراجعته واعتماده ويعتبر عدم تقديم المحرر لكشف الانتاج دليلاً على عدم وجود إنتاج.

٧ - يعقد القسم اجتماعاً عاماً كل أربعاء لتخطيط عمله فى الأخبار والتحقيقات على أن يعقد اجتماعين للمتابعة، فى التاسعة والنصف من صباح يومى السبت والأحد من كل أسبوع.

٨ - يجرى توزيع الاختصاصات بين الزملاء على النحو التالى :

١ - الأستاذ عاصم حنفى.

- رئاسة مجلس الوزراء والهيئات التابعة له.- وزارة الحربية.- وزارة الدفاع.- وزارة الهجرة وشئون المصريين.- وزارة البترول.

٢ - الأستاذ أحمد إسماعيل :

- وزارة الثقافة ومؤسساتها (السينما - المسرح - هيئة الكتاب - الثقافة الجماهيرية... الخ) -اتحاد الكتاب.- النقابات الفنية.

٣ - الأستاذ حسن بدوى :

- المجلس الأعلى للشباب والرياضة.- التنظيمات الشبابية فى الأحزاب.- نوادى هيئات التدريس.
- الجامعات

٤ - الأستاذ مصباح قطب :

- وزارة الحكم المحلى.- وزارة الزراعة.- وزارة الرى.- الاتحاد التعاونى.-اتحاد الفلاحين- الغرفة التجارية.- نقابة المهن الزراعية.- نقابة البيطريين.

٥ - الأستاذ مصطفى السعيد :

- وزارة العمل والقوى العاملة.- الاتحاد العام للعمال والنقابات العامة والفرعية.- مكتب العمال المركزى بحزب التجمع.- وزارة الصناعة.- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ومعاهد الإدارة.

٦ - **الأستاذ محمود المضرى :**

- وزارة الاقتصاد.- وزارة التخطيط.- وزارة المالية.- جمعية رجال الأعمال.- وزارة التموين والتجارة الخارجية.- نقابة التجاريين.- اتحاد الصناعات.- البنوك.

٧ - **الأستاذ عمر أحمد عمر :**

- مجلس الشعب ولجانه.- مجلس الشورى.- المجالس القومية المتخصصة.- حزب العمل الاشتراكى.- الجهاز المركزى للمحاسبات- وزارة المواصلات والنقل.

٨ - **الأستاذ ثروت شلبى :**

- وزارة العدل والهيئات القضائية « النيابة العامة، نيابة الدولة، نيابة الأحوال العامة، المدعى الاشتراكى ومحكمة القيم، مجلس الدولة، المحاكم » - نادى القضاء.- نقابة المحامين.- وزارة الداخلية- حزب الوفد - حزب الأحرار.- اتحاد المحامين العرب.- حزب مصر.

الأستاذ محمد حاكم :

- وزارة التعليم العالى.- وزارة التربية والتعليم.- وزارة الشئون الاجتماعية.- وزارة الإسكان.- وزارة السياحة.- وزارة الصحة.- وزارة الأوقاف.

مدير التحرير
والمشرف على القسم الداخلى
صلاح عيسى

تحريرا فى ٦/ ٣/ ١٩٨٦

وثيقة رقم (٣١)

قرار تنظيمى

تنظيماً وتوحيداً لأسلوب إعداد وحساب التقدير الشهرى فى كافة الأقسام. اتفق على مايلى :

أ - التقديرات

ضعيف جدا	أقل من ٢٠ درجة
ضعيف	أقل من ٣٠ درجة
متوسط	٣٠ درجة فاكثر
جيد	٥٠ درجة فاكثر
جيد جداً	٧٠ درجة فاكثر
ممتاز	٨٥ درجة فاكثر

ب - نظام حساب الدرجات

الخبر العادى الصالح للنشر	درجة واحدة.
الخبر الهام الصالح للنشر	من ٢ إلى ٣ درجة
المانشيت صفحة أولى	٥ درجات
التحقيق أو المقال أو الحديث العادى	من ٣ إلى ٥ درجات
التحقيق أو المقال أو الحديث الرئيسى	من ٧ إلى ١٠ درجات
التحقيق أو المقال أو الحديث الممتاز	من ١٠ إلى ١٥ درجة.

ج - العمل الثابت الإشرافى

من ٥ إلى ١٠ درجات

د - تصرف مكافأة شهرية أو أسبوعية على العمل الممتاز بناء على اقتراح من مسئول القسم أو المشرف على القسم، وبموافقة رئيس التحرير.

هـ - تخصم درجتين من التقدير فى كل مرة يتخلف الزميل عن الاجتماع الدورى المقرر. وتخصم درجتين عن كل مرة يغادر الزميل المحرر الجريدة دون إذن من المسئول والتوقيع فى دفتر المهمات.. وذلك أثناء مواعيد العمل الرسمية مع احتساب اليوم (غياب) يخصم من الإجازة السنوية.

ويخصم عدد من الدرجات يقدرها مسئول القسم بالاتفاق مع المشرف على القسم فى حالة الإهمال فى تنفيذ التكليفات أو إهمال تغطية مجالات الاختصاص.

د – لايخل هذا النظام بالعقوبات الإدارية المقررة فى اللائحة والخاصة بالغياب ونظام العمل.. خاصة :

١ – خصم أيام الغياب بدون إذن من الإجازات السنوية أو المرتب طبقاً للائحة.

٢ – خصم أيام من الإجازة السنوية أو من المرتب إذا تكرر الغياب عن حضور الاجتماعات.

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

القاهرة فى ١ مارس ١٩٨٦

وثيقة رقم (٣٢)

ورقة للمناقشة حول الطابع الصحفى «للأهالى»
للعرض على مجلس الإدارة فى اجتماع ٥/ ٣/ ١٩٨٦
مقدمة من : **صلاح عيسى**

توصيف المشكلة

١ - منذ صدرت « الأهالى »، وهناك اختلاف فى وجهات النظر داخل مجلس تحريرها، وبين قرائها وأصدقائها والأكثر أهمية داخل قيادات وقواعد حزب التجمع، حول طابعها الصحفى يضم اتجاهات متناقضة يمكن توصيفها كالتالى :

أ - يرى البعض أن الأهالى جريدة خفيفة وسطحية وإثارية ولاتقوم بأى دور فى التوعية، ويطالبه بأن تكون جريدة تبشير وتعليم وتثقيف، تنشر الدراسات العميقة والأبحاث الجادة.

ب - يرى آخرون (وخاصة كوادر الحزب من العمال والفلاحين) أنها جريدة متقعرة، وصعبة الفهم، ويؤكدون أنهم لا يفهمون جانباً كبيراً من مقالاتها وخاصة فى صفحات السياسة الخارجية والرأى والثقافة. ويطالبون بتبسيط ماينشر فيها.

ج - قد يكون بين الاتجاه الأول من يرون أن تكون « الأهالى » جريدة حزبية مائة فى المائة تنشر باستفاضة وتوسع نشاط الحزب، ومؤتمراته وتنشر أنباء قادته وقواعده، وتعطيها أولوية على أية خدمات صحفية أخرى كما أن هناك رغبة لدى كل فئة من فئات التجمع فى أن تكون « الأهالى » جريدتهم، ورغبة لدى كل فصيل من فصائله بأن تقتصر عليه.

د - بعد صدور الوفد وتطوير الأحرار نشأ اتجاه جديد يطالب بالعدول عن اتجاه (سياسة من الغلاف للغلاف) التى تتبعها « الأهالى » والشعب بإدخال زوايا وأنباء غير سياسية وصفحات خفيفة مثل الرياضة والسينما وأخبار الفنانين والفنانات الشخصية والجريمة.

هـ - هذا التنافر فى الرؤية لدور « الأهالى » يخلق مشاكل لقيادتها، وخاصة حين يعبر عن نفسه بشكل غير واع بالهجوم غير الموضوعى على « الأهالى » أو التشهير المبتذل بقيادات تحريرها، الأمر الذى يقلل من حماستهم للعمل.

توصيف لواقع الصحافة الحزبية :

أ - يتحدد الطابع الصحفى لاثنتين من الصحف المعارضة تصدران حاليا هما الشعب و« الأهالى » بالاهتمام بالسياسة أساسا من الغلاف للغلاف، حتى فى تناول المواد التى لاطابع سياسى مباشر لها، ومع تفاوت القدرة على الابتكار الصحفى فى هذا المجال

ب - أما الصحيفتان الأخرتان، وهما الوفد والأحرار فتعطيان مساحات أوسع لمادة غير سياسية وخفيفة (صفحة كاملة للرياضة فى الوفد وأبواب أخبار الفنانين والفنانات وصفحة لعرض الكتب فى الأحرار ولقصص الجاسوسية وباب للاستشارات الطبية والفتاوى الدينية مع خفة فى تناول قضايا الثقافة

والفن والسياسة الخارجية).

ج – من المفيد التأكيد على حقيقة أن توزيع الوفد الكبير، يعود فضلاً عن الأسباب الأخرى المعروفة إلى أسباب غير سياسية فآلاف من المواطنين يشترونها ويشترون الصحف القومية من أجل صفحة الرياضة وحدها، ولايهتمون لمادتها السياسية الا أقل الاهتمام، وقد ارتفع توزيعها إلى الضعف تقريباً بعد حملة اغتصاب البنات كما ارتفع توزيع الأحرار فى عام ١٩٨٣ بسبب قضية الدعارة المشهورة.

الطابع الصحفى الحالى للأهالى:

ينطلق مجلس تحرير الأهالى بشكل عام منذ الإصدار الحالى من التصورات التالية :

أ – أن « الأهالى » ولو أنها جريدة حزبية الا أنها لاتصدر لأعضاء الحزب فهى جريدة جماهيرية يصدرها الحزب لعموم القراء وليس للكادر الذى من المفهوم أنه ينبغى أن يكون له جريدة أخرى لاتصدر فى الواقع.

ب – أنها بهذا المفهوم تحرص على أن تجمع بين اهتمامات أوسع من مجرد اهتمامات عضو الحزب.

ج – الطابع الصحفى الحالى «للأهالى» يمزج بين الرؤية السياسية وبين التناول النوعى لمختلف فروع الخدمات الصحفية، مع الحرص على عدم الوقوع فى الابتذال أو السطحية فهى تضم أبواباً متعددة للأخبار الخفيفة، ولكن من رؤية طبقية وسياسية(أولاد الذوات – أسرار الأسبوع – السر فى بير – باشاويش – دنيا الثقافة – مقعد أمام التليفزيون ... الخ). كما أنها تعطى اهتماماً واسعاً فى أخبارها وتحقيقاتها للقضايا المتوائمة مع رؤية حزبها لذلك أصبحت أهم المصادر لمعرفة قضايا العمال والفلاحين والأسعار والتبعية والفساد والتعذيب. و ...و .

الرؤية السياسية المختلفة وعلاقاتها بالطابع الصحفى :

١ – من الإنصاف أن نقول إن قضية الطابع الصحفى تدور فى ذهن المهتمين بها من أساس سياسى فالبعض يرى أن « الأهالى » بطابعها السياسى الحالى متشددة أكثر من اللازم، ولذلك فإن دعوتهم لتغيير الطابع الصحفى فى الواقع تستهدف تغيير هذا الخط، وهذه مسألة أخرى فى الواقع غير مسألة الطابع الصحفى وإن تقنعت به.

٢ – هناك اتجاه آخر يرى أن « الأهالى » ينبغى أن تكون أقرب إلى المعنى الأدق للصحيفة القومية فتنشر أخبار إيجابيات الحكم، والأخبار العادية وليس ضرورياً أن تكون كل أخبارها الخفيفة والثقيلة معارضة.

النتائج العملية لتغيير الطابع الصحفى :

١ – قد يتطلب الأمر فى حالة الأخذ بمطلب الراغبين فى تغيير الطابع الصحفى الحالى «للأهالى»، تقليص المساحات المخصصة لصفحات الرأى والسياسة الدولية والثقافة إلى النصف أو أكثر منه.

٢ – كما أن تغيير هذا الطابع يتطلب التخفيف من المساحات المعطاة لأخبار الحزب والتحقيقات المتعلقة بمشاكل الجماهير فى الأقاليم.

٣ – فى هذه الحالة ينبغى التوصل إلى اقتراحات عملية بالإضافات البديلة، يدرسها مجلس التحرير ويعرضها على مجلس الإدارة.

مقترحات للمناقشة :

١ – من المفيد تصفية مسألة التشدد السياسى أولاً قبل الانتقال إلى مسألة الطابع الصحفى لأنها أساس طرح القضية.

٢ – ثم الانتقال بعد ذلك إلى البدائل للتشدد، من الناحية الصحفية.

مقترحات تكميلية :

المقترحات التالية لاتختص فى الواقع بـ « الأهالى »، وربما تدخل فى نطاق اختصاصات مجلس إدارتها

ولكن طرحها يستهدف تخفيف بعض الانتقادات العنيفة التى تصدر من الحزب نتيجة لعدم وضـــــــوح دور « الأهالى » فى أذهان كثيرين من كوادره، باعتبارها جريدته الجماهيرية لا الداخلية، التى تعبر عن مختلف فئاته الاجتماعية وتياراته السياسية، وليس عن فئة أو تيار وهى :

أ - الاهتمام بالتقدم وإصدارها مرة كل شهر كجريدة داخلية، تهتم بربط الهياكل التنظيمية للحزب ونشر الدراسات الجادة وأبحاث مكاتبه الفنية، وتنقل إليهم خبرات التحرك وسط الجماهير، فضلاً عن قسم وثائقى ينشر كل بياناته ومقرراته مع الاهتمام بطباعتها وتوزيعها.

ب - تجميع نشرات أهالى المحافظات الحالية فى خمس مجلات قوية واحدة تصدر لمحافظات القناة، والثانية لشمال الصعيد والثالثة لجنوبه والرابعة للدلتا، وتجميع الكادر الذى يعمل بها ومده بخبرات صحفية من الحزب لتطويرها، وتحسين طباعتها مع العلم أن النفقات الحالية لإصدارها يمكن أن تنخفض بهذا التنظيم.

ج - إصدار مجلات للعمال والفلاحين. أو دمج مايصدر منها حالياً (صوت العمال وأوراق عمالية مثلاً).

د - إصدار مجلة فكرية رفيعة المستوى مرة كل أربعة شهور لنشر الدراسات الاستراتيجية.

وثيقة رقم (٣٣)

قرار مجلس الإدارة حول الشخصية الصحفية للجريدة

بعد المناقشة حول الشخصية الصحفية للجريدة وما أثارته من قضايا مختلفة، يقرر مجلس الإدارة أن شخصية « الأهالى » تتحدد على ضوء الخطوط الصحفية والسياسية التالية :

١ – الالتزام ببرنامج الحزب وخطه السياسى وما تصدره هيئاته القيادية من قرارات وتوجيهات مع السماح بدرجة معقولة من التعدد فى نغمة التعبير عن الموقف وبما لايخل بوحدة هذا الموقف، ويراعى فى هذا الالتزام عدم إهدار الطابع الصحفى المتحرك «للأهالى».

٢ – تتوجه الجريدة لأعضاء الحزب والشعب المصرى عامة فى إطار هذا الالتزام.

٣ – تقدم الأهالى وجبة متكاملة.. تضم الخبر والرأى والتسلية، فيها الجاد والعميق وفيها الخفيف وتحاول أن ترضى كافة الأذواق والمستويات الثقافية دون الإخلال بالاتساق والتكامل.

وعلى مجلس التحرير السعى لتحقيق ذلك فى أقرب وقت ممكن بما يتواكب مع توفير الإمكانيات اللازمة صحفياً ومادياً لنجاح هذا المسعى.

٤ – تأكيد انحيازنا الاجتماعى، وإعطاء أولوية لمشاكل الطبقات الشعبية من العمال والفلاحين، وصغار الموظفين والمهنيين والحرفيين والتجار.. دون إهمال باقى الطبقات الداخلة فى عمل الحزب خاصة الرأسمالية الوطنية المنتجة.

٥ – الالتزام بطبيعة الجريدة كجريدة المعارضة الجذرية التى لاتقف فى نقدها عند حدود الجزئيات والتفاصيل الصغيرة ولكنها تعارض وتنتقد فى القضايا الأساسية والجوهرية.

٦ – العمل على أساس جبهوى مهتدية بالمبادئ العامة التالية :

أ – الاستمرار فى توسيع دائرة التحالفات مع الأحزاب والقوى والشخصيات المستقلة المعارضة فيما نتفق معها فيه.

ب – المعلومات حول الحلفاء حق للقارئ.. على أن لاننشر إلا المعلومات الثابت صحتها ومن مصادرها الأساسية.. ويكون مفيدا للحزب إعلانها فى هذا الوقت بالذات.

ج – النقد لمواقف الحلفاء أو القوى المستهدف شكل من أشكال العمل الجبهوى معها.. حق وواجب فى القضايا الجوهرية التى تمس موضوعات أساسية للجماهير الشعبية أو قضايا مبدئية للحزب.

د – ضرورة التصدى لأى قوة أو تيار يحاول النيل من حزبنا ومن المبادئ الأساسية له.

وكتطوير فورى «للأهالى» فى ضوء هذه المبادى يوصى مجلس الإدارة ومجلس التحرير بالعمل على :

– إعطاء أولوية فى انتقاء مادة العدد ومانشيتاته لمواكبة الأحداث.

– التوازن بين حجم المادة الإخبارية المتنوعة.. ومواد الرأى المباشر بحيث لاتطغى الأخيرة على صفحات

« الأهالى ».
- الاهتمام بوضوح المانشيت وتحديده وقوته.. والعناية بالصياغة الصحفية للأخبار لتكون سهلة وبسيطة.
- تبسيط ورشاقة الصياغات فى التحقيقات والأحاديث.
- بالنسبة لمقالات الرأى تعطى الأولوية للمقالات المصاغة وبطريقة صحفية صحيحة بما يضمن جاذبيتها للقارئ دون إهمال المقالات ذات الصيغة الدراسية بين الحين والآخر، والتى يقتصر قراؤها على قطاع محدود من القراء.. مع قيام مجلس التحرير بإعادة الصياغة الصحفية للمقالات التى يكتبها متخصص من غير الكتاب والصحفيين المحترفين.
وفى جميع الحالات الالتزام فى مقالات الرأى بالحد الأقصى الذى يحدده مجلس التحرير لعدد كلمات المقال.
- إعطاء مساحة أكبر للإخراج الصحفى والصورة والكاريكاتير والعناوين وذلك بالاختصار عامة فى المادة المكتوبة سواء التحقيقات أو المقالات أو التعليقات.
- عودة باب الأهبارية.
- تخصيص مساحة ثابتة لتغطية برامج التليفزيون.
- التوسع فى باب أولاد الذوات وأولاد الإيه والاهتمام بمادته وصياغته.
- إعادة النظر فى صياغة مادة صفحة السياسة العربية والدولية، من حيث الشكل (الفورم) الصحفى والإخراج.. وإعادة باب « مالاتنشره الصحف ».
- الاهتمام فى مجال الثقافة والفن.. بالأخبار بما فيها أخبار الفنانين والفنانات والتوجه بمادة الصفحة أساساً لاهتمامات الجماهير الواسعة من مستهلكى الثقافة وليس اهتمامات المبدعين والنقاد.. وتعطى الأولوية لموضوعات التليفزيون فالإذاعة فالسينما فالمسرح فالكتاب فالنقد الأدبى.
وعدم نشر دراسات أو إنتاج أدبى فى « الأهالى » إلا فى حالات استثنائية يراها مجلس التحرير.
جلسة ٩/ ٤/ ١٩٨٦.

وثيقة رقم (٣٤)

بدلاً من السباب .. هذه هى الحقيقة

لطفى واكد

فوجئت الأمانة العامة لحزب التجمع بما نشر فى جريدة الأهرام يوم السبت ٧ سبتمبر ١٩٨٥ على صفحتها الخامسة عشر تحت عنوان.. « خواطر حرة.. لاتصدقوهم أبداً » بقلم عبد الرحمن الشرقاوى.. متضمناً هجوماً غريباً واتهاماً أغرب لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ولجريدته « الأهالى » ولرئيس تحريرها الزميل حسين عبد الرازق.

وقد صيغ هذا الهجوم والاتهام بعبارات وألفاظ يعف القلم عن تكرارها فهى تخدش الأذن وتؤذى العين وتجرح النفوس الأبية. ويعترف محرر هذا الكلام المنشور فى الأهرام - وياللغرابة - أنه يرد على مقالتين لم يقرأهما وكان طبيعياً ألا يفهم ماجاء بهما أو يفهم العكس تماماً !

ودون الدخول فى لجاج ومبارزة كلامية أو التوقف أمام هذا الركام الهائل من السباب والشتائم والذى أعتقد حقا أنه غير مسبوق فى الصحافة المصرية فإننى باسم الأمانة العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى التى اضطرت لتخصيص جزء من مناقشتها فى اجتماعها الدورى يوم السبت الماضى لهذا الأمر أضع أمام القارئ الذى صدم مما نشر فى الأهرام بقلم عبد الرحمن الشرقاوى هذه الحقائق..

** يزعم المحرر أن حزب التجمع الذى يصدر صحيفة « الأهالى » يتلقى دعماً من الحكومة « ومن خارج مصر ليس كله من خزائن يسارية بل لعل أغلبه من خزائن بترولية يمينية ».. وهذا القول اتهام كاذب وافتراء باطل لم يجرؤ على الهمس به مخبر صغير فى جهاز مباحث أمن الدولة والأمن القومى فشرف حزبنا وقادته وتضحياتهم فوق الشبهات ولانتلقى دعماً من خزائن يمينية أو يسارية ولو كان هناك لدى محرر هذا الادعاء أى شبهة حول الأمر لكان الواجب يحتم عليه إبلاغ النيابة العامة لتتخذ إجراء ضد الحزب وقادته والجميع يعلمون أنه اتهام باطل ومرفوض من جماهير شعبنا التى تعرفنا وتعرف شرفنا ونضالنا والتى ضاقت بلجوء الحكومة وأجهزتها والناطقين باسمها فى سنوات ماضية إلى اتهام من يخالفها فى الرأى بالعمالة مرة والكفر والإلحاد مرة أخرى.

وحزبنا لن يترك مثل هذا الكلام يمر دون حساب عسير.

** يقول المحرر إن « صحيفة « الأهالى » لاتمثل الحزب الذى تصدر عنه وأنه يعلم علم اليقين أن رئيس التحرير هذا (يقصد الزميل حسين عبد الرازق) لايعبر حتى عن الصحيفة التى يرصع اسمه صدرها !! « فالعاملون المحترمون فى هذه الصحيفة يخالفونه ولايسمحون له بأن يتحدث باسمهم وأقطاب حزبه ينكرونه.. وهم يفكرون فى أن يحرروا الصحيفة منه ومن عصبته.. »

وكلها أقوال كاذبة وغير حقيقية.

فالذى لايعلمه المحرر أن حزبنا قام بناؤه على ديمقراطية داخلية حقيقية منذ نشأته وأن أول جهاز قيادى للحزب (السكرتارية العامة) انتخب يوم ١٠ أبريل ١٩٧٦ أى بعد تأسيسه بإثنى عشر يوماً.

وتحكم جريدة « الأهالى » منذ نشأتها لائحة تنظم العلاقات والاختصاصات وتضمن الالتزام بالخط السياسى الذى تحدده المستويات القيادية المختلفة للحزب (المؤتمر العام - اللجنة المركزية - الأمانة العامة - الأمانة المركزية) مع إعطاء مجلس التحرير حرية كاملة فى الترجمة الصحفية لهذا الخط السياسى وبالتالى فإن كل مانشر وينشر فى « الأهالى » إنما يمثل رأى الحزب. و « الأهالى » هى المعبر الحقيقى عن الحزب..

والذى لايعلمه أيضاً أن رئيس تحرير « الأهالى » - أياً كان هو - لايختاره فرد أو مجموعة أو شلة ولايفرضه أحد من داخل أو خارج الحزب وإنما ينتخب من اللجنة المركزية (٢٦٠عضواً) التى تنتخب بدورها من المؤتمر العام للحزب..

وبالنسبة للزميل **حسين عبد الرازق** فقد رشحته الأمانة العامة فى أبريل ١٩٨٢ رئيساً لتحرير « الأهالى » وعرض هذا الترشيح على اللجنة المركزية التى انتخبته فى ٥ مايو ١٩٨٢ رئيساً للتحرير.

وبعد انعقاد المؤتمر العام الثانى للحزب فى يومى ٢٧، ٢٨ يونيه ١٩٨٥ وانتخاب اللجنة المركزية الجديدة أعيد انتخابه رئيساً للتحرير وكان المؤتمر قد انتخبه فى أول جلسة له عضواً فى رئاسته المكونة من ١٥ عضواً.

إذن فرئيس تحرير « الأهالى » يعبر تماما عن الحزب وعن مجلس ادارة الأهالى (وهو بدوره منتخب من اللجنة المركزية للحزب) وعن مجلس تحرير الأهالى الذى يضم كوكبة من الصحفيين المحترمين منهم على سبيل المثال لا الحصر.. **عبد الغنى أبو العينين، محمد سيد أحمد، محمود المراغى، صلاح عيسى، فيليب جلاب، نجاح عمر، فريدة النقاش..**

** بالنسبة للمقالين الذين كتبهما الزميل **حسين عبد الرازق** حول الدعوة للجبهة التى نشرت فى ٦ أعداد متتالية بالأهرام..

فقد كتبهما رئيس التحرير بتكليف من الأمانة العامة والأمانة المركزية وكل ماجاء فيهما تعبير دقيق عن موقف الحزب من هذ القضية يستند إلى مناقشات الأمانة العامة فى جلستها بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٨٥ وإلى تصريح المتحدث الرسمى للحزب حول الموضوع وإلى أدبيات وقرارات الحزب..

وليس صحيحاً ماقاله **الشرقاوى** من أن رئيس التحرير أعلن فى مقالتيه رفض الحزب للجبهة الوطنية..

فما قاله **حسين عبد الرازق** بالنص .. فالخلاف بيننا وبين الأستاذ **الشرقاوى** يتناول القضايا الجوهرية الخاصة بالجبهة.

- فنحن نرفض تحديده للعدو.
- ولانوافق على تحديده لقوى الجبهة.
- ولانفهم الهدف منها.

ولكننا ندعو إلى جبهة ضد التبعية والفساد والطفيلية ». وختم مقاله قائلاً.. « فلعل هذا الحوار يكون مفيدا فى نهاية الأمر لكى تلتقى بالفعل الأحزاب والقوى صاحبة المصلحة فى التغيير وإنقاذ الوطن وتشهد مصر ميلاد جبهة حقيقية تتصدى للأخطار الواقعية التى يعيشها الوطن والأمة..»

إذن فالحزب و « الأهالى » وماقاله رئيس تحريرها لم يتضمن من قريب أو بعيد رفضاً للجبهة الوطنية أو للحوار حولها ولكنه رفض الجبهة التى دعا إليها **الشرقاوى** للخلاف حول العدو وقوى الجبهة وأهدافها ورغم ذلك قبلنا الحوار وكتب رئيس التحرير مقالتيه « حوار مع عبد الرحمن **الشرقاوى** »..

كذلك فليس صحيحاً ماادعاه المحرر من أن مقالتى رئيس التحرير خصته ببعض السباب فقد وصفه رئيس التحرير فى مطلع المقال « بالكاتب الأديب السياسى » ثم ناقش القضية بدرجة عالية من الموضوعية والدقة العلمية بعيداً كل البعد عن شخص الشرقاوى.

وأتحدى **الشرقاوى** أن ينشر كلمة سب واحدة وردت فى مقالتى رئيس تحرير « الأهالى »، فالعكس هو

الصحيح أن **الشرقاوى** هو الذى وصف **حسين عبد الرازق** بأنه من كتبة التقارير الأمنية وتجار العقائد السياسية ومرتزق يكسب من تجارة العقيدة والابتذال والدناءة فى جمع المال وهى أوصاف سيطالب **حسين عبد الرازق** بمحاسبة كاتبها فى نقابة الصحفيين وأمام القضاء حتى لو حاول **الشرقاوى** الهروب من القضاء بالإحتماء بحصانة مجلس الشورى الذى عينه فيه **السادات**..

** لجأ المحرر إلى الادعاء بأن أقطاب حزبنا « التجمع » يستصغرون شأن ومواقف وكتابات رئيس تحرير جريدة حزبنا « الأهالى » وأن العاملين المحترمين فى صحيفة « الأهالى » وأقطاب الحزب وصفوا له مقالات رئيس التحرير بالحقارة والقذارة والافتراء والادعاء.. وأن أقطاب الحزب وهم من المناضلين الشرفاء ومن رفاق الكفاح لايرون رأى رئيس تحرير الصحيفة وعصبته.. ومن المؤسف أن يلجأ **الشرقاوى** إلى الافتراء فى محاولة فاشلة لإثارة الوقيعة داخل حزبنا..

ولكن خاب مسعاه فالأمانة العامة بإجماع أعضائها من كافة المدارس والاتجاهات والأجيال عبرت بوضوح عن إدانتها لهذا الأسلوب ورفضها له..

وأتحدى المحرر أن يذكر اسماً واحداً من أقطاب الحزب أو العاملين فى « الأهالى » قال له ماادعاه.. فكلى ثقة أنه افتراء ولايستند إلى ظل من الحقيقة.

وبعد فإنه لأمر مأساوى فى ظل الأحداث الهامة والخطيرة التى يمر بها الوطن والأمة أن يخصص الأهرام صفحة كاملة لهذا الركام من الشتائم والسباب بدلاً من حوار حول القضايا الحقيقية التى نواجهها جميعاً.

وثيقة رقم (٣٥)

نص المذكرة المرسلة إلى نقابة الصحفيين

حول موضوع الشكوى المقدمة ضد السيد عبد الرحمن الشرقاوى والسيد إبراهيم نافع عضوا نقابة الصحفيين.. لنشر الأول مقالاً فى جريدة الأهرام التى يرأس تحريرها الثانى وذلك بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٨٥ تحت عنوان « لاتصدقوهم أبداً »

١ - حدد كاتب المقال بوضوح أن هذا المقال بماتضمنه من ألفاظ سب وقذف يعاقب عليها القانون تنصب على شخصى بصفتى كاتب المقالتين اللتين يرد عليهما ورئيساً لتحرير جريدة « الأهالى » التى نشرت المقالتين، وكذلك على جريدة « الأهالى » وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذى يصدر الجريدة.

فقد أوضح فى المقال المذكور أنه يرد على صحيفة حزبية، يصدرها حزب يسارى وأقطاب الحزب من زعماء اليسار، وأن رئيس التحرير يتحدث باسم الحزب، وأنه يرد على مقالين كتبهما رئيس التحرير.. وهى أوصاف كلها تنطبق علىّ وعلى جريدة « الأهالى » دون غيرها.

ولو كان الأمر غير ذلك لتفضل بنفى ذلك عندما أرسل الأستاذ أحمد لطفى واكد الأمين العام المساعد لحزب التجمع رداً إلى جريدة الأهرام لم تنشره، ونشر بجريدة الأهالى بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٨٥.

ومما يؤكد أن المقال بما احتواه من سب وقذف، يقصدنى بالذات مانشر فى جريدة السياسة الكويتية بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٨٥ وكذلك فى جريدة الأنباء بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٨٥ منسوباً للأستاذ **الشرقاوى**.

٢ - تضمن مقال ٧/ ٩/ ٨٥ سباً وقذفاً لشخصى ولجريدة « الأهالى » ولحزب التجمع، وللمقالين المنشورين باسمى فى «الأهالى» بتاريخ ٢١ أغسطس، ٢٨ أغسطس ١٩٨٥ وذلك على النحو التالى :

* اتهام « بالحقارة والقذارة والادعاء.
* و « سوء الأدب وفحش السباب.
* و أننى غير محترم « فالعاملون المحترمون فى هذه الصحيفة يخالفونه » و « أقطاب حزبه ينكرونه بل أنهم يستصغرون شأنه ومواقفه وكتاباته »
* وأننى « أتاجر فى العقيدة السياسية وأرتزق.. وأنحط بلغة الحوار »
* وأننى من « كتبة التقارير لأجهزة الأمن، لا أفرق بين لغة كتابة التقارير التى قد تلجأ الى الدس والوقيعة وإثارة الفرقة، وبين لغة كتابة المقالة.. »
* واتهمنى أيضاً « بالابتذال والدناءة فى جمع المال، وجنون الظهور أمام الآخرين فى ثياب الأبطال »
* ثم اتهام بالدعارة السياسية والعمالة.. « قد نرثى فى بعض الأحيان للنساء والرجال الذين يمارسون دعارة الأبدان..اذ إنهم يسقطون الى تلك الهاوية تحت وطأة الحاجة.

أما الرجال والنساء الذين يمارسون دعارة السياسة والأديان فهم فى حضيضهم الذى يعج بالبترودولار الشرقية والغربية لا يمكن أن يثيروا فى النفس إلا الازدراء والاشمئزاز منهم..»

* ويصف صحيفة «الأهالى» التى أتشرف برئاسة تحريرها، بأنها تعانى أزمة من تدهور فى لغتها..
وأن فيها طفولة سياسية وشططاً وابتذالاً وعدم إحساس بالمسئولية، فضلاً عن ركاكة الفكر والأسلوب وهبوطهما وأنها لاتمثل الحزب الذى تصدر عنه.
* ويتهم الحزب أنه يتلقى دعماً من خارج مصر « ليس كله من خزائن يسارية بل لعل أغلبه من خزائن بترولية يمينية.

٣ - يزعم عبد الرحمن الشرقاوى أن مقاله جاء رداً على مقالين لى (نشرا بتاريخ ٢١، ٢٨ أغسطس) فى جريدة « الأهالى ».. يخصانه ببعض السباب. وهو أمر يجافى الحقيقة والواقع..
فلا توجد كلمة واحدة تتضمن سباباً أو قذفاً فى المقالين. ومع ذلك، ولو سلمنا جدلاً أن بالمقال قذفاً وسباً - وهو غير صحيح كما قلت - فهذا لايبيح له طبقاً للقانون ارتكاب جريمتى السب والقذف العلنى فى حقى.
فطبقا لحكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٣٢ (مجموعة الربع قرن ص ٧٣٨)، فإن هذا يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.
وينص الحكم على مايلى :
« نقد الرجال العموميين لايباح فيه الخروج على محارم القانون باستعمال السباب والشتائم. وإنه إذا كان للإنسان أن يشتد فى نقد أعمال خصومه السياسيين ويقسو عليهم ماشاء، إلا أن ذلك كله يجب ألا يتعدى حق النقد المباح. فإذا خرج بذلك إلى حد الطعن والتشهير والتجريح فقد حقت عليه كلمة القانون ».
وأكرر أن مقالتى لم تتعرض لـ الشرقاوى بأى سب أو نقد، بل لم تتعرض لشخصه أصلاً.
ومرة أخرى أعود إلى كلمة القضاء.
« فقد أصدرت محكمة جنايات مصر حكمها فى ١٤/ ٦/ ١٩٤١ والذى قالت فين بالنص :
لما كان الكاتب السياسى لم يمس ذات المنقود الشخصية فان كل نقد مهما بلغ من العنف والمرارة ليس إهانة ولا سباً »
وأكتفى بهذا القدر حول المقال موضوع الشكوى.

حسين عبد الرازق
عضو نقابة الصحفيين
ورئيس تحرير « الأهالى »

١٩/ ١٢/ ١٩٨٥

وثيقة رقم (٣٦)

كلمة حول قضية المصريين فى ليبيا

هذا هو كشف حسابنا واضحاً لماذا فعلت الحكومة ؟.
إنقاذ ١٠٠.٠٠٠ مصرى عائد من ليبيا يحتاج لإجراءات عملية وليس لحملة شتائم
الحكومة التونسية تعقد اجتماعا طارئا وحكومتنا تتفرج !

كشفت « الأهالى » منذ أسبوعين للرأى العام المصرى قضية القرار الليبى بإنهاء عقود العمال المصريين، ضمن ماقيل إنه قرار بانهاء العمالة الأجنبية من الجماهيرية وهو قرار صادر منذ بداية العام، لم تقل لنا عنه شيئاً حكومتنا الرشيدة، ولا وزارة الدولة لشئون الهجرة والمغتربين، ولا الصحافة العربية.

نقلت « الأهالى » صورة دقيقة لكيفية تنفيذ هذا القرار بالنسبة للمصريين (١٠٠.٠٠٠ حسب قول العقيد)، والتى وصلت إلى حد مصادرة مشترياتهم واقتناص أجزاء هامة من مستحقاتهم ومدخراتهم بالإضافة إلى إساءة معاملتهم من الأجهزة الليبية.

وقد أزاحت « الأهالى » الستار عن هذه المأساة من خلال الحديث الذى أجراه **صلاح عيسى** « مساعد رئيس التحرير وعضو اللجنة المركزية » **وفريدة النقاش** « مسئولة القسم الثقافى وعضو الأمانة العامة »، ومن خلال التحليل الإخبارى الذى كتبه **صلاح عيسى**.

كان تقديرنا أن طرح هذه القضية على الرأى العام المصرى والحكومة والأحزاب والاتحاد العام للعمال والنقابات والصحافة، سيقيم الدنيا ويقعدها دفاعاً عن حقوق ١٠٠.٠٠٠ مصرى ومصالحهم وكرامتهم.. وأيضاً دفاعاً عن علاقات أخوية صحيحة بين الشعب العربى فى مصر وشعبنا العربى فى ليبيا.

ولكن رد فعل الحكومة وكتابها والناطقين باسمها جاء مثيراً للاشمئزاز، ومؤكداً أنها حكومة لم تعد معنية بالقضايا الحقيقية لهذا الشعب والمنتجين، من أبنائه سواء داخل مصر أو خارجها فى الدول التى يعملون بها.

لم تتوقف الحكومة أو الذين ينطقون باسمها ويعبرون عنها ويساندونها فى الصحف الحكومية، وبعض الصحف الحزبية، عند مأساة ١٠٠.٠٠٠ مصرى ولم تبحث كيفية توفير الحماية لهم وتقديم المساندة المادية الملموسة لهم، كما تفعل أى حكومة رشيدة ومسئولة، وحتى ولو كانت فى حالة حرب مع الدولة الأخرى، وكما يفعل أى كاتب أو صحفى يحترم قلمه ومهنته.

ولكن تحول الأمر كله إلى حملة ضد القذافى ونظام حكمه وممارساته وهو أمر متوقع ومفترض ولكن غير المفهوم المحاولة الساذجة للهجوم على حزب التجمع وجريدة « الأهالى » والزميلين **فريدة النقاش وصلاح عيسى**.

هكذا استهوت صحف الحكومة وأقلامها شهوة الهجوم المعتاد على القذافى وممارساته، وعلى مايجرى فى ليبيا وما يجرى منها، وكلها أمور ليست بجديدة على القارئ المصرى، وقد واجهت « الأهالى » ممثلة فى الزميلين **صلاح وفريدة، القذافى** بالكثير منها خلال حديثهما الصحفى معه.

واندفعوا وراء عدائهم للتجمع ولصحيفة « الأهالى » وخوفهم من دورها فى فضح سياساتهم المنحازة للقلة المستغلة من الطفيلية وحلفائها الأمريكيين والإسرائيليين، ضد مصالح وحقوق الأغلبية العاملة المنتجة، محاولين - عبثاً - تشويه دور « الأهالى » فى هذه القضية.

.. لم يسأل أحدهم نفسه، أو غيره أين كانت الحكومة، وماذا هى فاعلة وكيف ستعالج الموضوع المتعلق بـ ١٠٠٠٠٠ مصرى ولم يحاسبها أحد عن تقصيرها وإهمالها المشين لمصالح وكرامة أبناء مصر العاملين فى الخارج

وبدلاً من ذلك سألوا **التجمع و « الأهالى » وفريدة النقاش وصلاح عيسى..**

ماذا فعلتم من أجل المصريين فى ليبيا؟ وكيف تجرون حديثاً مع القذافى ؟ .. ولماذا لم تقولوا له كذا .. وكذا ..؟وأخذوا يملون علينا أسئلتهم !! وكأنهم هم - لا نحن - الذين أجروا الحديث، وفجروا المشكلة، وواجهوا القذافى بها وسألوه عنها ؟

أصبح حزب التجمع، الذى ادعوا طويلاً أنه حزب صغير مرفوض من الجماهير معزول عنها، هو المطالب وحده بالدفاع عن حقوق الشعب المصرى..

وأصبحت الحكومة التى يقال إن حزبها صاحب الأغلبية الساحقة (طبقاً لانتخاباتهم المزورة)، والتى تملك سلطة التشريع والتنفيذ والصحافة والإعلام والسفارات والعلاقات الواسعة .. معفاة من أى مسئولية وغير مطالبة بأى شئ.. إلا بيانات الإدانة.

ربما يكونون قد أدركوا أخيراً أننا بالفعل الحزب (ولا أقول الوحيد) المدافع عن حقوق الشعب المصرى ومواطنيه، والذى لايقبل أى مساس بحقوق أبنائه أو كرامتهم، وبالتالى فهو المسئول عن الدفاع عن حقوق وكرامة المصريين فى ليبيا وغير ليبيا.

وسلموا بينهم وبين أنفسهم أن الحكومة القائمة، هى حكومة الأقلية، والتى لايمكن أن يطلب منها أحد أن تتصدى لممارسة مسئوليتها تجاه الشعب المصرى .. عماله وفلاحيه ومثقفيه.

ولن نهرب من هذه المسئولية أبداً .. وإذا كانوا يسألون ماذا فعلتم من أجل ١٠٠٠٠٠ مصرى فى ليبيا، فنحن نجيبهم وبالحقائق وحدها ..

فى يوم الخميس ١٨ يوليو سافر الزميلان **صلاح عيسى وفريدة النقاش** إلى طرابلس فى مهمة ليست حزبية ولاصحفية، وانما كأعضاء فى **الأمانة الدائمة للمجلس القومى للثقافة** الذى ولد فى تونس عام ١٩٨٢ خلال مؤتمر ضم مئات من المثقفين العرب، ويرأسه حالياً المفكر القومى المعروف الدكتور **محمد أحمد خلف الله** ويتولى أمانته العامة **عمر الحمدى** (ليبى) وتضم الأمانة كتاباً ومفكرين وأساتذة جامعات، من مصر وتونس والمغرب وفلسطين وسوريا والبحرين واليمن... إلخ، ومقره الدائم « الرباط » كان الهدف حضور اجتماعات الأمانة يومى ١٨، ١٩، وحضور ندوة ينظمها المجلس حول « **النظم العربية والديمقراطية** ».

وفى صباح اليوم التالى لوصول الزميلين، فوجئنا بعشرات ومئات من المصريين يحيطون بهما ويطلبون تدخلهما ويشرحون لهما مايجرى، ويلحون عليهما ألا يغادرا ليبيا قبل أن يثيرا الموضوع مع المسئولين الليبيين ويصلان معهم إلى حل.

وبالفعل أصبحت مشاركتهما فى الندوة شكلية وتفرغا لفهم المشكلة ونقل الأمر إلى المسئولين الليبيين الذين أتيح لهما مقابلتهم بل شرعا بالتعاون مع بعض المفكرين والمثقفين الفلسطينيين والعراقيين والعرب عامة الذين كانوا قد دعوا لحضور الندوة فى كتابة مذكرة احتجاج وقع عليها عدد من المشاركين فى الندوة يمثلون بلدانا وأحزاباً واتحادات عربية مختلفة واعتذر الزميلان ومعهما كل المصريين المشاركين فى الندوة عن المشاركة فى الاحتفالات الرسمية الليبية بثورة ٢٣ يوليو واعتذرا كذلك عن الإدلاء بأى أحاديث للصحافة والإذاعة والتلفزة الليبية.

وألح عليهما « **عمر العمدى** » أن يؤجلا سفرهما حتى يرتب لهما لقاء فى الليلة نفسها مع العميد **أبو بكر يونس** لأن العقيد **القذافى** فى بنى غازى وشاركه هذا الإلحاح المصريون العاملون فى ليبيا.

وحين تأخر تحديد الموعد مع العميد **أبو بكر يونس** حزم الزملاء حقائبهم وقرروا السفر وهنا أبلغوا أنه تم ترتيب لقاء صحفى مع العقيد **القذافى** وأنهم سيسافرون غداً بالطائرة إلى بنى غازى للقائه لمدة نصف ساعة يستطيعوا أن يثيروا معه قضية المصريين العاملين فى ليبيا.

وتم اللقاء فى بنى غازى واستمر ساعتين، كان محوره الأول والأساسى هو قضية المصريين فى ليبيا فطرحوا عليه مع الزملاء الذين شاركوهم فى الحوار ١٥ سؤالاً وتعليقاً حول قضية المصريين العاملين فى ليبيا.

قالوا له بوضوح وبلا التواء أو تزويق للكلام.. إن القرار ينفذ بطريقة سوف تترك جروحاً عميقة لدى الشعب المصرى.. واحتجوا على مصادرة الثلاجات والغسالات ومنعهم من السفر بمكواة.. وقالوا له إن هذه كلها أشياء اشتروها بعائد عملهم وعرقهم، وأن هذه التصرفات توحى بالرغبة فى الإيلام.. وأن هذه الإجراءات تتخذ فى النهاية ضد الشعب المصرى، وأن أغلبية من يتم ترحيلهم مصريون.. وأن المصريين ساهموا فى خطة التنمية فى الجماهيرية، وهو عمل لمستقبل الشعب العربى كله وليس لمستقبل المصريين.

وقالوا له إن تحويلاتهم لعائلاتهم لاتشكل شيئاً بالنسبة لحوالى ٤ ملايين مصرى موجودين فى أنحاء العالم، والخاسر الوحيد من هذه التصرفات هو العلاقة بين الشعبين، وسألوه، هل من المفيد أن نستبدل العمالة المصرية والعربية عموماً بعمالة من غانا وكوريا والفلبين؟.

كل هذا وأكثر قالوه لـ **القذافى** ونشروه فى مصر وقبرص ولندن.. وهو يتجاوز بكثير ماهو مطلوب من صحفى يجرى حواراً أو حديثاً مع رئيس دولة، أياً كان رأينا فى هذا الرئيس.. وفى النهاية استخلصوا منه وعداً بوقف هذه التصرفات وبأنه سيتكلم شخصياً فى الإذاعة حتى تظل الأمور فى حدود القرار الذى صدر.

وغادر الزميلان بنى غازى إلى مطار طرابلس ليجدا هناك عشرات المصريين فى انتظارهم، ليعرفوا ماجرى مع العقيد، ويوصونهما بأن يواصلا - فى مصر - تبنى القضية والضغط من أجل حلها، ليؤكدوا عليهما أن أسوأ شئ بالنسبة لهم أن تتحول قضيتهم ومصيرهم إلى ورقة فى الحملات المتبادلة بين القاهرة وطرابلس، وأن مصيرهم ومصالحهم وكرامتهم يجب أن تكون أهم عند إخوانهم فى مصر من بيان إدانة أو حملة ضد **القذافى** يدفعون هم فى النهاية ثمنها.

وعاد الزميلان ونشرا الحديث والتحليل الإخبارى. وبعدها استقبلت « الأهالى » وحزب التجمع عشرات من العائدين وأهاليهم شاكرين ومقدمين فى نفس الوقت معلومات جديدة وعندما حضر بعض المواطنين والتقوا بالأمين العام للحزب **خالد محى الدين** ونقلوا إليه أن هناك ٤ من أبنائهم معتقلين فى ليبيا، قرر **خالد محى الدين** أن يرسل برقية احتجاج إلى **القذافى** وأن ينشر الخبر وأسماءهم فى « الأهالى » ولكن ذويهم رجوه ألا يفعل حرصاً على أولادهم وطلبوا منه أن يرسل برقية لـ **القذافى** يطالبه بالإفراج عنهم، مقدرين أن ذلك سيكون أكثر فائدة لهم ولأولادهم، خاصة وأن **خالد محى الدين** يتمتع - لا فى ليبيا وحدها ولكن فى كل الوطن العربى - باحترام خاص بصفته أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ورفيق **عبد الناصر** الذى ظل إلى النهاية مخلصاً لمبادئ الثورة رغم خلافه المبكر حول قضية الديمقراطية، وكذلك بصفته أميناً عاماً لحزب التجمع.

وبالفعل أرسل **خالد محى الدين** برقية إلى **القذافى**.

وعرضت قضية المصريين فى ليبيا على الأمانة المركزية للحزب التى قررت إرسال وفد إلى طرابلس يضم « **صبرى مبدى** » عضو أمانة اللجنة المركزية وسكرتير نقابة المحامين المصريين والأمين المساعد لاتحاد المحامين العرب، و « **فتحى محمود** » عضو الأمانة العامة للحزب والأمين العام لاتحاد عمال التجارة و « **جمال الشرقاوى** » عضو أمانة قسم الصحافة بالحزب والذى عمل فى ليبيا سنوات طويلة اكتسب خلالها حب واحترام كل المصريين العاملين هناك، وكذلك الليبيين.

وأرسل **خالد محى الدين** برقية ثانية لـ **القذافى** ليحدد موعداً لاستقبال الوفد ليحاول أن يصل إلى حلول عملية على أرض الواقع تحفظ للمصريين كرامتهم وحقوقهم.

هذا مافعله حزب التجمع المعارض غير الممثل فى مجلس الشعب..

فهل يدلنا أصحاب الأصوات الجوفاء العالية، عما فعلته حكومتهم غير السباب والشتائم..

* هل انعقد مجلس الوزراء فى جلسة خاصة لبحث الأمر، أو حتى لجنة السياسات كما فعلت حكومة تونس.
* هل طرح الأمر من جانب الحكومة على مؤتمر المغتربين.
* هل تحركت الوزارة المختصة للبحث عن وسائل وطرق للدفاع عن حقوق ١٠٠.٠٠٠ مصرى ؟

كل مافعلته الحكومة وأبوقتها هو أنها شنت حملة صحفية هوجاء تعقد ظروف المصريين وتعرضهم لمزيد من العنت.

لم تتحرك الحكومة أو الاتحاد العام للعمال إلا منذ ٧٢ ساعة فقط وبعد أن وقعوا فى الحرج أمام الرأى العام المصرى والعربى والدولى.

وتحول كل كتابها إلى « **صقور** » يرفضون أى حوار مع **القذافى**، مع أنهم كانوا دائماً « **حمائم** » يدعون للحوار حتى مع العدو الإسرائيلى الذى قتل من أبنائها فى حروب أربعة مايزيد عن ١٠٠.٠٠٠ مصرى وحرق ودمر، ولايزال يعربد فى فلسطين ولبنان وكل شبر من الأرض العربية، بل ويحتل طابا المصرية وينتقص من سيادتنا على سيناء !

ولايرد علينا أحدهم بأنه لاتوجد علاقات بين حكومتنا وحكومة الجماهيرية الليبية.

فهناك دائماً طرف ثالث عربى أو دولى يستطيع أن يكون همزة وصل بين الحكومتين وهناك الدبلوماسية (السرية) وإمكانية لإرسال مبعوثين سريين من الحكومة المصرية للحكومة الليبية لبحث الأمر، وهو أمر قد حدث من قبل وسافرت شخصية وطنية بارزة إلى ليبيا بموافقة الرئاسة المصرية وأجرت اتصالات مع **القذافى** والمسئولين الليبيين.

وهناك منظمات شعبية ودولية تضم ممثلين لمصر وليبيا يمكن التحرك من خلالها.

وهناك أيضاً منظمات دولية يمكن اللجوء إليها إذا تعذرت كافة سبل الإقناع والتفاهم.

وقبل هذا كله هناك قرار سيادى تملكه الحكومة المصرية بأن تعلن فتح الحدود مع ليبيا لتخفيف آلام ومشاكل المصريين الذين يتكدسون فى ظروف بالغة السوء أياماً وليال طويلة فى المطارات والموانئ منتظرين العودة.

وإذا كان هناك خوف من تسلل إرهابى أو.. أو.. فجهاز الأمن والحمد لله قادر، ويستطيع أن يتخذ كل الإجراءات الكفيلة بإفشال أى محاولة من هذا النوع، دون إعاقة عودة الأبناء إلى الوطن بكرامتهم وعزتهم.

هناك مائة طريق وطريق تستطيع الحكومة أن تلجأ إليه للدفاع عن حقوق ومصالح ١٠٠.٠٠٠ مصرى.. بشرط أن تكون راغبة.

فهل هناك نية حقيقة لدى الحكومة المصرية للدفاع عن المصريين فى ليبيا..؟!

هذا هو السؤال !

وثيقة رقم (٣٧)

تقرير أولى حول أداء جريدة « الأهالى »

مقدم من اللجنة المشكلة بقرار الأمانة العامة..

فى إطار سعى الحزب للاستفادة من درس الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب وعلى ضوء المناقشات التى تمت فى الأمانة العامة فى جلستها الأخيرة وقيمت فيها أداء حزب التجمع فى تلك الانتخابات والتى أشارت فيها إلى نواحى من التدهور فى عمل الحزب وأوصت بأن تتم دراسة موضوعية للأخطاء التى يحتمل أن تكون قد ارتكبت، ولأسباب قصور أداء الأجهزة الحزبية الرئيسية كلفت الأمانة العامة لجنة من كل من :

الأستاذ لطفى واكد مقرراً

د. إبراهيم سعد الدين عضواً

الأستاذ حسين عبد ربه عضواً

بتقييم أداء جريدة الأهالى باعتبارها أداة الحزب الرئيسية فى نقل رسالته السياسية وخطابه السياسى إلى الجماهير على أن يشمل هذا التقييم ضمن مايشمل إبداء الرأى فى أداء « الأهالى » خلال الحملة الانتخابية ومدى نجاحها أو قصورها فى دعم الحملة الانتخابية للحزب.

وقد لاحظ أعضاء اللجنة أن جريدة « الأهالى » كانت دائماً موضع مناقشة دورية فى الأمانة العامة وفى اللجنة المركزية للحزب. وكانت جلسات الأمانة العامة واللجنة المركزية تحوى بصفة مستمرة العديد من أوجه النقد لجريدة « الأهالى ». وتتراوح تلك الانتقادات بين انتقادات تتعلق بالسياسة العامة للجريدة ومدى دقة عرضها للخط السياسى للحزب بينما تتعلق انتقادات أخرى بمدى خدمة « الأهالى » للنشاط الحزبى وإهمالها لبعض أنواع الأنشطة الحزبية الهامة خاصة فى المحافظات فضلاً عن انتقاد إهمالها لبعض الفئات الاجتماعية الشعبية خاصة العمال والفلاحين.

بالإضافة إلى ذلك فقد تردد فى أكثر من مرة أن « الأهالى » هى جريدة للمثقفين وأنها جريدة قاهرية بصفة أساسية. وأشير إلى صعوبة لغة الخطاب فى جريدة « الأهالى » وعدم إمكان قراءة العديد من صفحات الجريدة بواسطة القارئ العادى.

وقد لوحظ أن مثل تلك الانتقادات ترددت بنفس الطابع وبنفس الشكل خلال الفترة منذ عودة « الأهالى » للصدور وحتى آخر لجنة مركزية للحزب. **ورغم بعض التعديلات هنا وهناك فى « الأهالى » فإن مثل تلك التعديلات لم تؤد إلى خفوت الانتقادات أو إحساس بحدوث إصلاح حقيقى.** وبقيت نفس الشكاوى من « الأهالى » تتردد فى العديد من الاجتماعات السياسية حتى الآن دون تغيير يذكر.

إن مثل تلك الشكاوى والانتقادات «للأهالى» **لم تمنع اللجنة المركزية دائماً من أن تصدر قراراً عقب قرار بالثقة فى هيئة تحرير « الأهالى » وامتداح عمل الفريق المسئول عن تحرير الجريدة وإدارتها وتقدير مايبذلون من جهود فى هذا العمل.** ومن ثم فقد اعتبرت الانتقادات التى تتردد فى الاجتماعات السياسية مجرد دليل على بعض الآراء السائدة فى الحزب. وترك للأمانة العامة

ولمجلس إدارة الجريدة وهيئة تحريرها مسئولية أخذها فى الاعتبار عند تخطيط نشاط الجريدة أو النظر فى تطويرها وتحسينها.

وكان من الصعب دائماً استخلاص ماهو أكثر أهمية وماهو فى مرتبة ثانوية من هذه الانتقادات، نظراً لتعددها وتعارضها فى أحيان كثيرة. كما لم تجر تحديد لأولويات القضايا بما سمح دائماً بإهمالها لاستحالة وضعها جميعاً موضع التطبيق.

ورغم أهمية الشكاوى والانتقادات الحزبية للجريدة فقد قدرت اللجنة أن قدراً أكبر من الاهتمام لابد وأن يُعطَى للتعرف على رأى قراء جريدة « الأهالى » لأداء الجريدة. وتقييمهم لنوع الرسالة السياسية التى تصلهم من الحزب عبر جريدته. « فالأهالى » كما سبق القول هى الأداة الرئيسية التى يصل خلالها الخطاب السياسى للحزب للجماهير المصرية. ومن ثم فإن حكم الجماهير المصرية على « الأهالى » لابد وأن يعكس نفسه فى حكم تلك الجماهير على الحزب الذى يصدر الجريدة. فالجزء الأكبر من الجماهير لايعرفون الحزب إلا من خلال جريدته. **وأى حكم سلبى على « الأهالى » هو حكم سلبى على الحزب الذى يصدرها والعكس بالعكس.**

ولعل أحد أهم مؤشرات موقف الجماهير من جريدة معينة هو مدى انتشارها واتجاه حجم توزيعها للزيادة أو النقصان. وتبرز الأرقام الخاصة بتوزيع « الأهالى » للأسف نقصاً فى حجم توزيعها سنة بعد أخرى. فحجم التوزيع الحالى «للأهالى» لا يتجاوز نصف حجم توزيعها خلال السنة الأولى لصدورها، وقد كان هذا التقلص يحصل بصورة تدريجية ولكنها مستمرة. **وتبدو العلاقة بين تقييم الجريدة والحزب واضحة من دراسة موقف توزيع الجريدة خلال كل من فترتى انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ ومقارنة ذلك بالتصويت لأجل الحزب.** لقد كان متوسط توزيع الجريدة خلال فترة انتخابات ١٩٨٤ هو ١٠٣٦٠٢ نسخة. وقد بلغ متوسط التوزيع الأسبوعى فى التسعة أعداد التى غطت المرحلة من الاستفتاء إلى الانتخابات ٦٣٤١٨ عدداً أى أن التوزيع قد انخفض بنحو (٤٠ ألف عدد) وهى نسبة ٣٨.٧ ٪ من التوزيع فى عام ١٩٨٤. ويلاحظ أن أصوات الحزب قد نقصت خلال انتخابات ١٩٨٧ عن الأصوات التى حازها فى عام ١٩٨٤ بنفس النسبة تقريباً.

إن هذه الظاهرة تتطلب التوقف عندها وبحث أسبابها. ولايعفينا من ذلك مايقال من باب الاعتذار أحياناً عن تقلص توزيع صحف المعارضة بصفة عامة. لأنه إذا كان ذلك صحيحاً فإنه يعنى أن الجماهير لاترى فى صحف المعارضة بوجه عام مايجذبها أو يربطها بها. ولايعزينا فى فشلنا أن غيرنا أيضاً من الفاشلين.

وقد سبق للأمانة العامة أن أصدرت قراراً طلبت فيه إلى مجلس إدارة « الأهالى » أن يبادر بإجراء دراسة علمية لقراء « الأهالى » وللتعرف على أرائهم حول الجريدة ومدى حسن أدائها وتقييمهم لها واقتراحاتهم لتحسين الأداء. ورغم مرور أكثر من ستة شهور منذ ذلك الوقت فإن أى محاولة لم تتم لبدء مثل تلك الدراسة.

وقد رأت اللجنة لذلك أن تبادر بالقيام بمحاولة محددة للتعرف على أراء عينة من قراء « الأهالى » من بين العناصر الوطنية الصديقة للحزب للاستعانة بهذه الأراء عند تقييمها لأداء الجريدة.

وقدرت اللجنة منذ البداية أنه سيستحيل خلال الفترة المحدودة التى كلفت بأداء مهمتها خلالها أن تختار عينة عشوائية تمثل تمثيلاً صحيحاً قراء الجريدة لتوجه إليه ماستقصاه بشأنها.

وعمدت اللجنة لذلك إلى الاقتصار على عينة محددة من القراء (٥٠٠) حددت مقدماً بحيث تشمل بقدر الإمكان عناصر من محافظات مختلفة ومن فئات اجتماعية مختلفة. وسعت اللجنة أن يتم اختيار القراء الذين يجرى استفتاؤهم بأقصى قدر من الموضوعية حتى يمكن استخلاص ماقد يعبر عن رأى القراء تعبيراً أكثر صدقاً.

وقد تم إعداد استمارة الاستقصاء بالفعل ووزعت الاستمارات على النمط التالى :

٥٠ استمارة لكل من محافظات الدقهلية وكفر الشيخ والبحيرة.

٤٠ استمارة لكل من محافظات أسوان وسوهاج والفيوم.
٨٠ استمارة لمحافظة الأسكندرية.

وقد طلب من الأمناء العامين فى كل محافظة توزيع الاستمارات على عناصر مختلفة من القوى الوطنية الصديقة فى المحافظة وإعادتها بعد ملئها فى تاريخ لايتجاوز ٣٠ مايو.

١٥٠ استمارة للقاهرة الكبرى طلب توزيعها بواسطة أمين التنظيم على النمط التالى :

٢٠ لصحفيين وطنيين يتولى توزيعهم الأستاذ **محمود المراغى**.
٢٥ لأعضاء هيئات علمية وبحثية (الجامعة - معهد التخطيط القومى - مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام) توزع عن طريق الدكتور **إبراهيم العيسوى وجودة عبد الخالق والسيد ياسين** .
١٠ لعناصر نسائية قيادية توزع بواسطة السيدة **أمينة شفيق**.
١٠ لعناصر شبابية قيادية توزع بواسطة الأستاذ **هانى الحسينى**.
٢٠ لنقابة المحامين ورابطة الضرائب توزع عن طريق أمين التنظيم.
١٠ لأدباء وفنانين ويشملون المكتب التنفيذى للجنة الدفاع عن الثقافة القومية وعدداً من الفنانين التقديميين توزع بواسطة أمين التنظيم.
١٥ لقيادات وطنية قاهرية وماركسية ومستقلة حددت أسماءها توزع عن طريق أمين التنظيم.
٤٠ لقيادات عمالية توزع عن طريق الأستاذ **عبد الحميد الشيخ**.

ولم تزل اللجنة فى انتظار إجابات المحافظات ومن وزعت عليهم الاستمارات على أسئلتها.

وسوف تسترشد اللجنة بالإجابات التى تحصل عليها فى إعداد تقريرها النهائى حول تقييم أداء « الأهالى » دون أن تزعم أن ماسيرد فى هذه الردود من آراء يمثل تمثيلاً صحيحاً آراء كل قراء « الأهالى ». ولكن يسمح بقدر أكبر من الموضوعية ويستند إلى رؤية أوسع من تلك التى يمكن أن يعبر عنها أعضاء اللجنة أنفسهم.

إن انتظار الحصول على الإجابات عن الأسئلة التى شملها الاستقصاء لايمنع اللجنة من أن تقدم بعض الملاحظات الأولية حول بعض الأسباب التى يحتمل أن تكون قد أدت إلى تقلص توزيع الجريدة، أو إلى بعض أسباب الرؤية السلبية وذلك بالإضافة إلى ماقدم من انتقادات فى دورات اللجنة المركزية المختلفة وترد الملاحظات التالية دون ترتيب لأولوية لها والتى يستخلصها أعضاء اللجنة من الاتصال الشخصى بالعديد من العناصر الحزبية والعناصر الوطنية من مختلف الفئات :

أ - **يزداد الإحساس باتجاه « الأهالى » للمبالغة مما يؤثر على مصداقيتها**. وتكون هذا الرأى لدى القراء بالتدريج فى البداية إما لعدم دقة بعض الأخبار أو لإبرازها ابرازاً مضخما ووصفها فى مانشيتات رئيسية وهى لاتستحق، على أن تكرار نفس السلوك يؤدى فى النهاية إلى اقتناع باتجاه « الأهالى » إلى المبالغة وعدم الدقة مما يؤثر على الجريدة وعلى الحزب ولعل من أقرب الأمثلة على مثل هذا المسلك ماأعلنته « الأهالى » فى عددها فى صبيحة يوم الأربعاء ٢٧ مايو عن محاولة اغتيال السفير الأمريكى رغم أن الاعتداء كان على رجال الأمن فى السفارة. وكانت « الأهالى » هى الجريدة الوحيدة التى نشرت النبأ بهذا الشكل. ومن أمثلة ذلك أيضاً مانشيت « الأهالى » بالصفحة الأولى فى عددها ٢٨٦ قبل حوالى عشرة أيام من الانتخابات والتى تحدثت عن اجتماع خطير لرؤساء أحزاب المعارضة لمناقشة الانسحاب من الانتخابات وقد نشر المانشيت إلى جانب مربع يحوى عنوان تصريحات هامة لـ **خالد محى الدين** تربط بين **خالد محى الدين** وماجاء بالمانشيت وهو غير صحيح.

ويمكن إعطاء عديد وعديد من الأمثلة على مثل هذا المسلك.

ب - يزداد الإحساس بأن جريدة « الأهالى » أميل إلى تقديم التحليلات منها إلى تقديم الأخبار لقرائها.

وأنها فى تحليلاتها وتحقيقاتها أقرب إلى عدم الموضوعية وأنها تحدوها الرغبة الدائمة فى إظهار الصورة قاتمة.

بل وأنها فى كثير من الأحيان **تتجه إلى المعارضة للمعارضة.**

ج – يزداد الإحساس فى بعض الدوائر بأن جريدة « الأهالى » تعبر عن خط حزبى متشدد وأن الحزب بصفة عامة وجريدته بصفة خاصة قد أصبحت تعبر بصفة أساسية عن رأى العناصر الماركسية المتشددة (كمثال رأى الأستاذ أحمد بهاء الدين فى عموده بعد الانتخابات وأراء عناصر أخرى متعددة) وقد تزايد هذا الإحساس بصفة خاصة أثناء الانتخابات حتى لدى بعض أعضاء الحزب ومرشحيه كنتيجة للكيفية التى قدم بها برنامج الحزب الشيوعى فى « الأهالى » كما يوجد إحساس أيضا لدى دوائر أخرى بأن الجريدة باهتة ولاتعبر عن حزب اشتراكى.

د – يزداد الإحساس بأن جريدة « الأهالى » تفتقر إلى التقدير الصحيح لردود أفعال الجماهير حول بعض القضايا الحساسة والتى يكون لها تأثير سلبى على الحزب، إن مثال مقالات أفغانستان هو مثال واضح بهذا الشأن. على أن هناك أمثلة متعددة وكثيرة يمكن إيرادها عن معالجات مماثلة.

هـ – يوجد إحساس منتشر بين العديد من القراء حول ضعف الصفحة الثانية وعدم أدائها للخدمة الصحفية المناسبة وكذلك توجه الصفحة الثقافية بصفة أساسية إلى مثقفى اليسار. وعدم نجاح الصفحة الثقافية فى أن تكون أداة تجميع للمثقفين الوطنيين.

و – هناك نسبة اتفاق على ضعف الخدمة الصحفية التى تقدم لقضايا الشباب والمرأة.

ز – هناك نسبة اتفاق على أن الجريدة أهملت لفترة طويلة معالجة ظاهرة انتشار واتساع التيار الدينى وأنها لم تبدأ فى معالجة الأمر إلا بعد الانتخابات الأخيرة وأن تلك المعالجة تفتقد حتى الآن النغمة الصحيحة.

– وقد برزت فى مناقشات الأمانة العامة الأخيرة انتقادات حول أداء « الأهالى » خلال فترة الانتخابات تركزت بصفة أساسية فى أمثال :

١ – إن تأكيد « الأهالى » منذ اللحظة الأولى على تزوير الانتخابات كان عاملاً سلبياً ساعد على تخلى الكثيرين عن أداء واجبهم الانتخابى

٢ – ساعد سلوك « الأهالى » على الخلط بين حزب التجمع والحزب الشيوعى وأثرت بذلك سلبياً على موقف الناخبين من الحزب.

٣ – خدمت « الأهالى » على العناصر الماركسية المرشحة بأكثر مما خدمت على العناصر المرشحة بواسطة حزب التجمع.

٤ – اتصفت العديد من أخبار « الأهالى » حول الانتخابات بعدم الدقة بما له من آثار سلبية على الانتخابات فى بعض المناطق.

وقد راجعت اللجنة أعداد الأهالى التى نشرت فى الأسابيع التسعة التى بدأت بعد الاستفتاء (بدءاً من العدد ٢٧٩) وحتى عشية الانتخابات (العدد٢٨٦ مكرر) وتقدر اللجنة أن مجمل الآراء التى قيلت فى الأمانة العامة حول « الأهالى » وتأثير سلوكها فى المعركة الانتخابية هى أراء صحيحة.

– وقد اجتمع الأمين العام للحزب ورئيس مجلس إدارة « الأهالى » باللجنة وطرح بعض الآراء ذات الأهمية والتى تعبر عن خبرته العملية وركز فى أثناء المقابلة على أن دور مجلس إدارة الجريدة فى التوجيه السياسى «للأهالى» هو دور محدود. وأن مجلس الإدارة لايستطيع أكثرمن إعطاء توجيهات عامة لهيئة التحرير. ولكن رئاسة التحرير هى التى تقرر فى النهاية الأخبار والمعلومات التى تنشر وهى التى تقرر طريقة المعالجة شكلاً وموضوعاً وأبدى رئيس مجلس الإدارة ضرورة أن يصبح رئيس التحرير مسئولاً

مباشرة أمام الأمانة العامة واللجنة المركزية مع بقاء الشئون المالية والإدارية لرقابة الأمين العام.

وطالب بضرورة مراعاة أن التجمع كحزب سياسى يجمع قوى سياسية واسعة بدءاً من يسار الوسط إلى أقصى اليسار. **وأن الكاتب أو الصحفى المسئول عن الجريدة لابد وأن يسعى للتعبير عن مجمل الاتجاه العام للحزب وليس عما يعتقد أنه صحيح ويتمشى مع اختياره الأيديولوجى. وأن الجريدة لابد وأن تصبح أداة لتجميع القوى اليسارية والوطنية لا أداة لتفريقها.**

وطالب الأمين العام للحزب بألا يتم النشر فى القضايا الكبرى التى تمس مستقبل الحزب إلا بتفاهم كامل مع قيادته وخاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات التأثير على العلاقات بالجماهير والقوى السياسية الأخرى.

وترى اللجنة أهمية أخذ ملاحظات الأمين العام ورئيس مجلس الإدارة فى الحسبان وإعطائها الأهمية التى تستأهلها.

وثيقة رقم (٣٨)

محضرتحقيق فى نيابة أمن الدولة مع « حسين عبد الرازق » رئيس تحرير « الأهالى »

س - ماهو قولك فيما هو منسوب اليك ؟
ج - غير صحيح.
س - ماطبيعة عملك بجريدة « الأهالى » ؟
ج - أنا رئيس تحرير الجريدة ومسئول عن كل ماينشر فيها.
س - ماهى طبيعة الجريدة ؟
ج - الجريدة أسبوعية يصدرها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وتنطق باسمه وهى جريدة سياسية فى الأساس.
س - هل يتم توزيع هذه الجريدة على الكافة ؟
ج - نعم يتم توزيعها عن طريق شركة توزيع الأهرام.
س - من الذى قام بنشر المانشيت الرئيسى للجريدة والخبر المتضمن أنه فى مكالمة تليفونية من مجهول « منظمة ثورة مصر تعلن تجميد نشاطها لمدة ستة أشهر » وماتلاه من تفصيلات.
ج - أنا الذى أمرت بنشر هذا الموضوع وكان مفروضاً أن يصدر هذا العدد صباح اليوم ولكن اتصل بى تليفونيا بالمنزل فى حوالى السادسة والنصف العقيد **حمدى عبد الكريم** بمباحث أمن الدولة وأبلغنى أنه تلقى قراراً شفوياً من المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة يطلب رفع هذا الخبر والا تعرضت الجريدة للمصادرة فاتخذت قراراً بعد مناقشة قصيرة معه وتم وقف الطبع وهذا تم بالفعل وتحفظت مباحث أمن الدولة على الكمية المضبوطة وأعيد طبع الجريدة بدون هذا الخبر.
س - وهل تلقيت مكالمة تليفونية تفيد ما نشر بالجريدة بعددها رقم ٦١٢ ؟
ج - فى يوم السبت الماضى اتصل شخص قال إن اسمه العقيد ريحان بسويتش « الأهالى » وطلب محادثتى أو محادثة مدير التحرير فحولته الزميلة التى تعمل على السويتش إلى الأستاذ **صلاح عيسى** مدير التحرير فأملاه البيان المشار إليه وعندما أبلغنى الزميل **صلاح** بهذا الاتصال التليفونى اقترح علىَّ أن أبلغ به العقيد **حمدى عبد الكريم** بمباحث أمن الدولة فاتصلت به تليفونياً وأمليت عليه نص البيان وأبلغنى أنه سيعاود الاتصال بى بعد العرض على اللواء **مصطفى عبد القادر** إذا كان هناك أى جديد فى الموضوع ولم يتصل بى بالأمس إلا عندما أبلغنى بمكالمة المحامى العام الأول.
س - ماهو توقيت الاتصال التليفونى ؟
ج - حوالى ١١ أو ١٢ صباح يوم السبت.
س - من الذى تلقى هذا الإخطار ؟
ج - تلقت المكالمة زميلة مسئولة عن سويتش « الأهالى » فحولتها إلى الأستاذ **صلاح عيسى** الذى تلقى المكالمة.

س – ومن هى المسئولة عن سويتش الأهالى ؟
ج – اسمها منال ولاأذكر بقية الاسم.
س – ومن تحدث إليها؟
ج – طلب المتحدث أن توصله برئيس التحرير **حسين عبد الرازق** أو مدير التحرير **صلاح عيسى** فلما سألته عن اسمه قال العقيد ريحان فحولت المكالمة للأستاذ **صلاح** .
س – ماالذى أبلغ به المتحدث الأستاذ **صلاح عيسى** مدير تحرير « الأهالى » ؟
ج – هو النص المطبوع فى جريدة « الأهالى » المصادرة.
س – ألم يتم ثمة مناقشات أخرى بين المتحدث والمتلقى للمكالمة التليفونية ؟
ج – بمجرد أن أملى كلامه أغلق سماعة التليفون.
س – وماهى مدة المحادثة ؟
ج – لاأعرف.
س – وهل من ثمة أصل خطى لمضمون ماأبلغ به المتحدث ؟
ج – أملى المتحدث هذا البيان بسرعة على الزميل **صلاح** فلما عرضه على وجدته مكتوباً بخط ردئ يصعب قراءته نتيجة للسرعة فطلبت منه إعادة كتابته بخط مقروء وهذه النسخة هى الوحيدة التى كانت فى الأهالى وأمليت منها العقيد حمدى عبد الكريم وهى التى أرسلت لمطبعة الأهرام لجمع الخبر. والنسخة التى كتبت بسرعة ساعة تلقى المكالمة تم تمزيقها والموجودة بالمطبعة النسخة التى تم كتابتها بخط واضح.
س – من الذى تولى إعادة كتابة ماأملاه المتحدث باسم العقيد ريحان ؟
ج – أعاد كتابتها الأستاذ **صلاح عيسى** باعتباره الوحيد الذى يستطيع قراءة خطه.
س – وهل ثمة إشارة إلى مكان الاتصال بما أسمى بالعقيد ريحان ؟
ج – لايوجد واللى حصل هو إملاء هذا النص فقط. وبعد كده أغلق السماعة.
س – ماقولك فيما ورد بمحضر مباحث أمن الدولة أن نشر الخبر بصورته الموجود بها بعدد جريدة « الأهالى » ٣١٢ يتضمن تشكيكاً فى سلامة الجبهة الداخلية وسياسات النظام القائم والإجراءات التى يتخذها لصالح المواطنين ؟
ج – غير صحيح فلولاً المنشور هو مجرد خبر عن واقعة تتمثل فى اتصال تليفونى أملى خلاله بيان منسوب إلى جهة مجهولة وحرصنا عند تحرير الخبر على تأكيد ذلك بصورة واضحة وقد جرى العرف فى السنوات الأخيرة أن تصدر كثير من المنظمات مثل هذه البيانات وترسل بها إلى وكالات الأنباء وتشير إليها هنا هذه الوكالات أو الصحف. موضحاً فيهاظروف وصول هذه البيانات إليها وهو نفس ماأتبعناه فى هذا الموضوع بالإضافة الى أن هذا الخبر لم يتم توزيعه، فبمجرد الاتصال التليفونى من مباحث أمن الدولة السابق الإشارة إليه وافقت على وقف الطبع والتوزيع وأجريت التغيير الذى تم بموجبه رفع هذا الخبر تماماً. وفى حدود علمى لم يتم توزيع « الأهالى » حتى لحظة حضورى إلى نيابة أمن الدولة رغم إجراء هذا التغيير.
س – ماقولك فيما ورد فى محضر بتاريخ ٢٩/ ٩/ ٨٧ من أنه تم التحفظ على ٩٠٠٠ نسخة من جريدة الأهالى المنشور بها الخبر محل التحقيق وتبين أن النسخ تم توزيعها قبل التحفظ على العدد المشار اليه وتقدر بحوالى ٧٠٠٠ نسخة ؟
ج – فى حدود علمى عندما أبلغت بهذا الموضوع اتصلت بمسئول المطبعة بجريدة الأهرام التى تتولى طباعة « الأهالى » وطلبت منه وقف ماكينة الطباعة لحين إجراء التغيير ولم أستطع حتى الآن لا الأمس ولا اليوم العثور على أى نسخة من الأهالى سواء قبل أو بعد رفع الخبر وتلقيت عشرات التليفونات

تسأل عن العدد مما يقطع بأنه لم يتم توزيعه.

س – ماقولك فيما ورد بالمحضر إنه تم توزيع وطباعة ٩٠٠٠٠ نسخة من جريدة « الأهالى » بعد رفع الخبر المحظور بآخر وأرفق بالمحضر نسختين من العدد المشار إليه ؟

ج – بالنسبة لواقعة الطبع بعد رفع الخبر أبلغت بها من مؤسسة الأهرام بأنه تم إجراء التغيير المطلوب. ورفع الخبر وأعيد طبع الجريدة ولكن لم أستطع حتى الآن أن أحصل على نسخة واحدة من الجريدة ولم أجدها فى أى مكان فى القاهرة وأجاب جميع بائعى الجرائد الذين مررت عليهم أو كلفت أحد العاملين فى « الأهالى » بسؤالهم بأن الجريدة مصادرة.

س – وما الذى دفعك للموافقة على نشر خبر يتعلق بقضية صدر قرار من السيد المستشار بحظر النشر فيها بأى صورة كانت ؟

ج – من الصعب الربط بين نشر هذا الخبر وأى قضية حظر النشر فيها. والحظر الصادر من النائب العام الذى وصلنى يشير إلى أن حظر النشر انصب على التحقيقات التى تجريها النيابة فى القضية ٧١٤ لسنة ٨٧ حصر تحقيق أمن الدولة المتهم فيها محمد نور الدين السيد على سليمان وآخرين فليس فى قرار الحظر مايشير إلى أى صلة بين هذه التحقيقات وبين التنظيم المسمى (ثورة مصر) والمنسوب إليه البيان المنشور فى هذا الخبر وأى ربط بينهما يعتمد على محض استنتاج.

كذلك حظر النشر يشير إلى التحقيقات التى تجريها النيابة العامة فحتى لو ربطنا بين ثورة مصر وهذه التحقيقات فالخبر لايتصل من قريب أو بعيد بالتحقيقات التى تجريها النيابة وبالتالى فحظر النشر لايمتد إليه، وسبق للنائب العام حظر النشر فى عديد من القضايا وظلت الصحف تنشر المقالات والتحقيقات الصحفية طالما كانت منبتة الصلة بالتحقيقات التى تجريها النيابة.

وأتشرف بتقديم نص الخطاب الوارد إلينا من مكتب الصحافة بقرار الحظر.

س – ماقولة فيما ورد بجريدة « الأهالى » بعددها رقم ٣١١ ومنشوراً بالعمود الأول الصفحة الأولى تحت عنوان الداخلية تتراجع عن بيانها بعد ساعتين : كتب مصطفى السعيد قد تضمن هذا الخبر بيان منسوب صدوره إلى وزارة الداخلية ؟

ج – هذا الخبر يتناول واقعة تتعلق بوزارة الداخلية أصدرت بيان وزع على الصحف القومية جميعاً ثم تم سحبه ولايشير من قريب أو بعيد إلى التحقيقات التى تجرى فى القضية المذكورة.

وإنما ينصب على واقعة إصدار بيان من الداخلية ثم سحبه.

س – كيف وقفت على صدور هذا البيان من وزارة الداخلية ؟

ج – هذا البيان كان موجوداً فى كل المؤسسات الصحفية واطلع عليه عديد من الصحفيين. ثم تلقوا التعليمات بسحب البيان وبالتالى كان متاحاً الاطلاع عليه لعدد كبير من الصحفيين من بينهم الزميل محرر الخبر.

س – هل ثمة أصل لهذا البيان بجريدة الأهالى ؟

ج – لايوجد أصل لهذا البيان لكن محرر الخبر اطلع على الأصل ونقله نصاً وأضيف أن الخبر الخاص بهذا البيان على حد ماأذكر نشر فى جريدة الشرق الأوسط التى تطبع وتوزع فى مصر.

وثيقة رقم (٣٩)

بيان لجنة الحريات بنقابة المحامين :
الأصل هو حرية النشر والاستثناء هو الحظر

تلقت لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين بلاغاً بمصادرة العدد رقم ٣١٢ السنة العاشرة من جريدة « الأهالى »، والذى كان من المفترض إصداره صباح الأربعاء ٣٠/ ٩/ ١٩٨٧ وقد كان مبرر المصادرة أن الجريدة نشرت خبراً يتعلق بمكالمة تليفونية تلقتهاالجريدة، وقد اعتبرت جهات الأمن هذا الخبر مخالفاً لقرار حظر النشر الصادر عن السيد المستشار النائب العام فى تحقيقات القضية رقم ٧١٤ لسنة ١٩٨٧ هذا وقد أجرت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاً فى هذا الموضوع مع الأستاذ حسين عبد الرازق، رئيس تحرير الجريدة، وقد وجهت له النيابة مخالفة أحكام المادتين ١٠٢ مكرر و١٩٣ من قانون العقوبات، هذا وقد قررت النيابة فى نهاية التحقيق إخلاء سبيله من سراى النيابة ولم تصدر قراراً بمصادرة الجريدة.

ومجلس نقابة المحامين بهيئته كلجنة للدفاع عن الحريات يعتبر العودة إلى مصادرة الصحف والمجلات إدارياً بغير مقتضى من القانون بادرة تنطوى على انتهاك لإحدى الحريات الأساسية التى كفلها الدستور، ألا وهى حرية الصحافة وهى أعز وسائل التعبير على نفوس شعبنا، وكان التذرع بقرار حظر النشر الصادر عن السيد المستشار النائب العام هو تذرع بغير مقتضى ولاأساس له من القانون أو الواقع، ذلك أن قرار الحظر المذكور ينصب فقط على التحقيقات التى تجرى فى القضية رقم ٧١٤ ومؤدى ذلك أن الحظر ينصب على ماتناولته التحقيقات من وقائع أو معلومات أو أسماء، ومن البديهيات أن نقرر أن الأصل هو حرية النشر، وأن أى قرار يصدر من جهة التحقيق استثناء بحظر النشر، هو خروج على القاعدة العامة، لايجوز لأحد أن يتوسع فى تفسيره أو القياس عليها.

والواقعة المنشورة فى عدد « الأهالى »، والتى تمت مصادرة العدد بشأنها منبتة الصلة عن التحقيقات المحظور النشر عنها، بل إن مانشر لايتناول التحقيقات من قريب أو بعيد، كذلك فإن الملابسات التى أحاطت بمصادرة العدد المذكور وتعطيل توزيعه حتى صباح يوم الخميس أول أكتوبر تقطع بأن الذريعة التى تشبثت بها أجهزة الأمن ليست هى الدافع الحقيقى للمصادرة، ذلك أن جريدة « الأهالى » وبمجرد إعلانها بالاعتراض على نشر الخبر، أوقفت الطبع واستبعدت الخبر المذكور، وتم استئناف الطبع بعد ذلك، بعد استبعاد الخبر - الذريعة - ومع ذلك استمرت أجهزة الأمن فى مصادرة واحتجاز أعداد الجريدة التى منعت من التداول حتى صباح يوم الخميس وهذا المسلك قاطع الدلالة، على أن المستهدف لم يكن قرار المستشار العام بحظر النشر، وإنما كان المستهدف هو الحيلولة دون طرح محتويات الجريدة المتعلقة بموقف حزب التجمع وغيره من القوى السياسية من الاستفتاء على رئاسة الجمهورية وإلى الإشارة أيضاً إلى بعض القوانين التى صدرت سراً، ولم تنشر بالجريدة الرسمية، الأمر الذى لم يستطع رئيس الوزراء تكذيبه تكذيباً ذا مضمون، على أن أجهزة الأمن قد أفرجت عن العدد المذكور بعدما أذيعت تفاصيل المصادرة فى كافة الإذاعات العالمية ووكالات الأنباء وفى النهاية نقرر أن احتجاز أجهزة الأمن للجريدة قد تم بإجراء إدارى مادى لاسند له من الدستور، أو القانون ولم يكن مستنداً إلى

قرار أو أوامر من النيابة العامة بالمصادرة كما أنه ليس صحيحاً ما أشارت إليه بعض الصحف القومية اليوم من أن المستشار العام المحامى الأول لنيابة أمن الدولة قد أمر بمصادرة العدد، فلو أصدرت النيابة قراراً بالمصادرة لاتبعت إجراءات قانونية محددة منها وجوب عرض الأمر على رئيس المحكمة الابتدائية المختصة خلال ساعتين من الضبط، الأمر الذى لم يحدث على الإطلاق.

وفى النهاية أيضاً نؤكد أننا فى لجنة الحريات ومجلس نقابة المحامين لا ندافع فقط، فى هذا الموقف عن جريدة الأهالى بذاتها، وإنما ندافع عن حرية الصحافة لكل الأحزاب والقوى السياسية باعتبارها حقاً لانستطيع التراخى أو التهاون فى الدفاع عنه.

وثيقة رقم (٤٠)

الزميلات والزملاء أعضاء اللجنة المركزية
تحية طيبة وبعد،

فقد شرفنى الحزب (أمانته العامة ولجنته المركزية) باختيارى رئيساً لتحرير « الأهالى » مرتين. الأولى مع عودة الأهالى للصدور فى مايو ١٩٨٢. والثانية عقب المؤتمر العام الثانى وإعادة انتخاب الأمانة المركزية فى يونيه ١٩٨٥.

وكان هذا الاختيار مصدراً للفخر والاعتزاز. فتولى رئاسة تحرير صحيفة « الأهالى » التى يصدرها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، أول حزب علنى لليسار المصرى - يضم فى صفوفه وفى قيادته، قطاعات هامة من كافة فرق اليسار المصرى . الناصريين والماركسيين والتيار الدينى المستنير والتيار الوحدوى والتيار الديمقراطى - أمر يفخر به ويعتز به أى انسان ينتمى إلى صفوف اليسار.

وقد منحت ـ بالتعاون مع المجموعة الصحفية الحزبية الممتازة التى تشرفت بالعمل معها طوال مايقرب من ست سنوات - كل ما نستطيع من جهد وطاقة وعمل دؤوب، لايعرف الكلل أو الملل، لتكون « الأهالى » بحق صوت كل الوطنيين، وسلاحاً نافذاً لحزب التجمع ثم لليسار المصرى، واضعين نصب أعيننا أن نقدم للقارئ خدمة صحفية متميزة، وموقفاً سياسياً واضحاً، هو موقف حزبنا « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ». ولا أظننى أبالغ إذا تجرأت على القول أن « الأهالى » أصبحت شيئاً أساسياً وثابتاً فى الحياة السياسية والصحفية المصرية، واكتسبت سمعة عالية بين الأصدقاء والأعداء، برغم الأخطاء والهنات التى صاحبتها طوال هذه المرحلة الصعبة. بل وأصبح «للأهالى» وجود ونفوذ فى العالم العربى كله، مع أن كثيراً من الحكومات العربية حاصرتها ومنعت دخولها كلية، أو لاحقتها بالمصادرة.

وقد واجه مجلس تحرير « الأهالى » خلال هذه السنوات الست العديد من المصاعب والمشاكل نتيجة للأوضاع السائدة فى المجتمع، ولم يتردد فى اقتحامها والتعامل معها قدر الطاقة، وصادفتنا أيضاً عقبات ومشاكل داخلية لعبت دوراً سلبياً فى مسيرة « الأهالى ».

إن أحداً لايستطيع إنكار ماقدمه الحزب لصحيفته « الأهالى » لافرق فى ذلك بين مستوياته القيادية « المؤتمر العام - اللجنة المركزية - الأمانة العامة »، والأمين العام، أو لجان المحافظات والأعضاء العاديين.. فلولا هذا الدعم المادى والمعنوى والتنظيمى، ماكان للأهالى أن تصدر وأن تصمد طوال هذه السنوات الست. ولقد كانت مناقشات الأمانة العامة واللجنة المركزية والمؤتمر العام الثانى وما حفلت به من تقدير «للأهالى» وللعاملين فيها، وأهم من ذلك ماتضمنته من انتقادات حادة ـ وجارحة أحياناً ـ خير عون لنا على التقدم والنجاح.

ولكن « الأهالى »، والقائمين على أمورها - وأغلبهم، إن لم يكن كلهم - قادة سياسيون فى هذا الحزب، ساهموا فى تأسيسه وأعطوه من أنفسهم ونضالاتهم الكثير، ووجوه صحفية لامعة... واجهوا خلال هذه السنوات الست، وبصفة خاصة بعد الانتخابات (انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤)، وبصورة أحد بعد انتخابات

المجلس فى أبريل ١٩٨٧، حملات هجوم - ولاأقول نقداً - وتدخلاً فى إدارة « الأهالى » وعملها خارج المستويات القيادية للحزب وتنظيمات الصحيفة التى حددتها اللجنة، أثرت - ضمن عوامل أخرى - على مسيرة « الأهالى » وعلى قدرة القائمين على أمورها والعاملين فيها على العطاء. ولا أريد فى هذه الرسالة أن أشرح تفاصيل هذه الحملات والتدخلات التى أعاقت عملى والزملاء الأعزاء العاملين معى فى « الأهالى ».. فهذه التفاصيل قد وضعت بالكامل أمام اللجنة التى فوضتها الأمانة بناء على قرار الدورة الخامسة عشر للجنة المركزية، لإدارة الحوار حول « الأهالى » والإعلام الحزبى، وهى اللجنة التى أتشرف بعضويتها. وقد تتاح لى الفرصة لتوضيح هذه الأمور خلال انعقاد دورة اللجنة المركزية القادمة.

فقط أكتفى بالإشارة إلى أننى سبق أن تقدمت إلى الأمين العام وزعيم الحزب الأستاذ **خالد محى الدين** باستقالة مكتوبة فى يناير ١٩٨٥ قبل انعقاد المؤتمر العام الثانى للحزب. واضطررت إلى سحبها نزولاً على إرادة الأمين العام، الذى شرفنى بترشيحى لنفس الموقع عند اختيار أعضاء أمانة اللجنة المركزية عقب المؤتمر العام الثانى. وفى سبتمبر ١٩٨٦ كتبت استقالتى بالفعل، وخوفاً من أن تفسر هذه الاستقالة بأنها موجهة لقرار أصدره الأمين العام **خالد محى الدين** (ولم أكن موافقاً عليه)، فاننى لم أقدمها تقديراً لمشاعر الحب والاحترام التى أحملها لشخص **خالد محى الدين** كقائد اشتراكى فجر فى نفوسنا فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الأمل ونحن فى بداية الشباب، وكان رمزاً للنضال الاشتراكى والديمقراطى لأجيال طويلة، وقاد حزبنا طوال هذه السنوات الصعبة باقتدار وتجرد. وفى مارس ١٩٨٧ كنت قد وصلت إلى قناعة نتيجة للمصاعب التى واجهتها فى « الأهالى » بضرورة الاستقالة اعتباراً من ١٩ مايو ١٩٨٧، مع بدء العام السادس لعودة « الأهالى » للصدور. وكان تقديرى - بالإضافة لما واجهته من عقبات ومصاعب - أن التجديد هو سنة الحياة، وأن خمس سنوات فى نفس الموقع (رئاسة تحرير « الأهالى ») كافية وتزيد، وتولى شخص آخر لهذه المسئولية وتعاونى معه، قد يضيف رؤية مختلفة ودماء صحفية جديدة «للأهالى» وصارحت الصديق الزميل د. **رفعت السعيد** وقد كنا نلتقى يومياً خلال معركة انتخابات ١٩٨٧، بهذا التفكير وتناقشنا سوياً حوله.

وجاءت نتائج انتخابات ٦ أبريل ١٩٨٧ والتى أصابت الحزب كله بهزة عنيفة، لأفاجأ بعدد من الزملاء الأعزاء من قادة الحزب وقد اتخذوا قراراً مسبقاً بأن حجم الهزيمة التى أصابت الحزب فى الانتخابات، تتحمل مسئوليتها أساساً جريدة « الأهالى »، بخطها المتشدد وانتهاجها أسلوب الإثارة، وانحيازها للماركسيين - وفى قول بعضهم للشيوعيين - وخروجها عن الخط السياسى والجبهوى للحزب.. وحملنى هؤلاء مسئولية هذا الانحراف « **حسين عبد الرازق** مع الزميل **صلاح عيسى** » بصفة أساسية..

وتعرضت « الأهالى »، وتعرضت شخصياً، لحملة تجاوزت السياسة إلى المساس بشخصى وبكرامتى، وبأشخاص وكرامة عدد من الزملاء الأعزاء الذين يتعاونون معى فى العمل بتجرد وإخلاص، وتفخر أى صحيفة بانتمائهم إليها. ولم تتفجر هذه الحملة داخل الحزب فقط، بل نقلت إلى دوائر رسمية وصحف مصرية وعربية، وتحولت فى بعض مراحلها إلى حملة تشهير « باالأهالى » وبى. وكأن هؤلاء الزملاء يطالبون باستقالتى والزميل **صلاح عيسى** مدير تحرير « الأهالى »، الذى أعطى هذه الصحيفة وقته وجهده وقدرته الهائلة على الابتكار والإبداع، أو إقالتنا فى صمت.

وما كان أسهل على وعلى الزميل **صلاح عيسى** أن نقدم استقالتينا. ولكنى وبعد تفكير طويل، ورغم الإجراءات والمواقف التى اتخذت بالفعل ضدى، قررت ألا أستقيل استجابة لهذه الحملة، وأن أترك لمن يريد إقالتى أن يطرح الأمر على الحزب ويقدم أسبابه. ونجحت - بضغوط هائلة - فى منع الزميل **صلاح عيسى**، وزملاء آخرين، من الاستقالة من « الأهالى » وقد التزموا بهذا الموقف حتى الآن، حتى نضمن الحد الأدنى من استمرار عجلة العمل دون ارتباك.

وكان وراء قرارى قضيتان :

الأولى : أن إزاحتى عن رئاسة تحرير « الأهالى »، كما فهمته وأكدته الكثير من الوقائع، لم يكن فى أغلبه

شخصياً، ولكنه كان فى الأساس سياسياً، يهدف إلى تغيير فى سياسة الجريدة، - وأرى عن قناعة أنه تغيير يتناقض مع الخط السياسى المقر فى الحزب - ويدفعها إلى تبنى خط يمينى لاترضاه الهيئات الحزبية. وليس من عادتى الانسحاب بسهولة من معركة سياسية، خاصة والحوار الذى دار داخل حزبنا حول الخط السياسى، أكد - من وجهة نظرى - صحة الخطاب السياسى «للأهالى» والتزامه الدقيق بخط الحزب.

الثانية : رفضى أن تلصق بى تهمة غير صحيحة، فأحمل وزملائى مسئولية الثمار الضئيلة التى جناهـــا الحزب فى انتخابات أبريل ١٩٨٧، وبالتالى يتم العبور على الأسباب الحقيقية الموضوعة والذاتية لهـذه النتائج.

واليوم وبعد أن شرحت للجنة الحوار وجهة نظرى كاملة، والتى ستكون بلاشك أمامكم جميعاً ضمن تقرير اللجنة، وبعد أن أصبحت « الأهالى » برمتها مطروحة أمام اللجنة المركزية فى دورتها السادسة عشر.. فإننى أقدم استقالتى من رئاسة تحرير « الأهالى » اعتباراً من اليوم المحدد لبدء اجتماعات اللجنة المركزية، وهو الخميس ٢٦ مايو ١٩٨٨، والذى يصادف مرور أسبوع على بداية العام السابع لمعاودة « الأهالى » الصدور (فالعدد الذى يصدر يوم الأربعاء ١٨ مايو ١٩٨٨، هو العدد الذى يتم ٦ أعوام على عودة « الأهالى » للصدور التى صدرت يوم ١٩ مايو ١٩٨٢).. لتتاح لى الفرصة لمناقشة الأمر فى اللجنة المركزية بكل حرية وجدية، متحرراً من قيود المسئولية، معترفاً بالأخطاء والنواقص ومعتزاً بالنجاحات والإنجازات. وليكون أمام القيادة الحزبية الفرصة للتفكير فيمن ترشحه لهذه المسئولية.

وأؤكد للزميلات والزملاء الأعزاء، أننى سأواصل العمل معهم داخل الحزب، وتحت قيادة **خالد محى الدين**، بمنتهى الجدية والإخلاص، كما عهدونى دائماً طوال ١٢ عاماً توليت خلالها مسئوليات عديدة، منها مسئولية أمين الحزب فى القاهرة، منذ تأسيسه وحتى فبراير ١٩٧٨، ومسئولية أمين العمل الجماهيرى حتى مايو ١٩٨٢، وغيرهما من المسئوليات.

وفى نهاية اجتماعات اللجنة المركزية، وبعد أن تحدد اللجنة بوضوح الخط السياســى الذى تريده مـــن « الأهالى » وطبيعة العلاقات التنظيمية بين مجلس تحرير« الأهالى » ومجلس الإدارة والمستويات القيادية فى الحزب، وحدود مسئولية رئيس التحرير وكيفية أدائه لعمله ومحاسبته.. إلى غير ذلك من القضايا الجوهرية، ثم تنقل إلى انتخاب رئيس تحرير « الأهالى » الجديد.. فإننى، لن أتردد إذا ماوجدت نفسى قادراً على العطاء بصورة ترضينى وتحقق مانصبو إليه جميعا من تقدم «للأهالى»، ضمن هذا الإطار الجديد، لن أتردد - رغم كل شئ - فى أن أرشح نفسى لموقع رئيس تحرير « الأهالى »، مع من يجد فى نفسه القدرة والرغبة لتولى هذا الموقع، لتنتخب اللجنة المركزية من تراه أقدر على التعبير عنها، حتى انعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير حزبنا وأمتنا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

حسين عبد الرازق
رئيس تحرير « الأهالى »
وعضو الأمانة المركزية

٨ مارس ١٩٨٨.

وثيقة رقم (٤١)

حول أداء « الأهالى »

خمس ملاحظات سريعة رداً على مقال فريدة النقاش

(عزيز المصرى/ عضو اللجنة المركزية - وحدة بركة السبع)

إننا نحلم بأن ينتهى الحوار حول جريدة « الأهالى » كما انتهى حوار سابق « حول أزمة الحزب » إلى رص أكثر للصفوف ووضع مجموعة من الحلول والوثائق وبلورة عدد من الأفكار، يتم حشد جميع الآراء من حولها تحت شعار « من أجل جريدة جماهيرية »، ولعل مشروعية الحلم وضرورته تكون دافعاً للجميع بالمشاركة الفعالة.

وقبل أن أخوض فى الحوار فإننى أحب أن أقدم ملاحظة هامشية تتمثل فى عدم استطاعتى معرفة ما إذا كانت الزميلة **فريدة النقاش** فى مقالها « **« الأهالى » والصراع السياسى على الحكم** » تتحدث بصفتها الشخصية والحزبية أم باسم هيئة التحرير أو نيابة عن مطبخ الجريدة الحرفى !!؟

لذلك فسوف يأتى ردى مختلطاً بالرد على ملاحظات الزميلة إلى جوار أداء « الأهالى » بشكل عام كما أحب أن أشير إلى أن الزميلة العزيزة قد صاغت مقالها بقدر كبير من التحدى وفتح النار على الجميع كما لو كان هذا هو مقالها الأخير.. وأتمنى لو أكون مخطئاً !!!

الملاحظة الأولى : الطابور على اليمين هذا .

من الجملة الأولى تدخلت الزميلة **فريدة النقاش** إلى قلب معركة سياسية ساخنة تدور رحاها فى الحزب وتتخفى تحت راية « الأهالى » وتحدد الزميلة أطراف المعركة بمجموعة يمينية فى قيادة الحزب ثم مجموعة « الأهالى » أو المطبخ الحرفى للجريدة كما تسميه - وأخيراً الحزبيون أو (الكادر الحزبى فى معظم المحافظات).

وبينما ترى الزميلة أن الجريدة تعبر تماماً عن خط الحزب فان القيادة اليمينية ترى أن الجريدة تتطرف يساراً رغم أنه كثيراً مايعترض الحزبيون على إيقاع « الأهالى » الذى يميل يميناً ويبدو هادئاً أكثر مما ينبغى !!!

وهكذا نجد أن الزميلة قد جعلتنا نصطف فى طابور واحد فى أقصى اليسار منه الحزبيون وإلى اليمين منهم جريدة « الأهالى » وإلى يمين اليمين تقف مجموعة القيادة اليمينية ذات الصوت العالى !!! ونكتشف أننا جميعاً وأياً كان موقعنا من الطابور وبلا استثناء، لانمثل خط الحزب.. فبينما تقول الزميلة إن الجريدة تعبر تماماً عن خط الحزب، ففى رأى مجموعة القيادة أنها تتشدد يساراً. أما الحزبيون فيرون أنها تتهاون يميناً... وهلم جرا بالنسبة لبقية الأطراف. وبينما كانت الزميلة محددة تماماً وهى تتكلم عن المجموعة اليمينية لدرجة تحديدها لبعض من أسمائها فإنها على العكس لجأت التى التعميم والكلام المرسل فى كلامها عن « الكادر الحزبى فى مختلف المواقع !!! ولا أدرى أى المقاييس اتبعته فى قياس رأى الكادر الحزبى.. وما هى أدواتها.. وماهى أجهزتها المساعدة ؟!.

الملاحظة الثانية امسك حرامى !!!

فى عملنا السياسى بالتجمع لاتوجد المناطق الحرام المحرم الدخول إليها.. أو الخطوط الحمراء التى

لاينبغى تجاوزها، ومن هنا فإنى لم أستطع أن أتبين كيف أن جملة وردت فى التقرير المنشور بالعدد الأول من دائرة الحوار تقول (وخدمت الأهالى على العناصر الماركسية المرشحة بأكثر مما خدمت على العناصر المرشحة بواسطة حزب التجمع...) كيف اعتبرت الزميلة هذه الجملة تحمل شبه مايشبه عريضة اتهام ضد الماركسية والماركسيين ولقد تكرر نفس التعبير فى مقالها أكثر من مرة !!! هل المقصود هو الابتزاز والارهاب الفكرى لمجرد الاشتباه على طريقة امسك حرامى يمينى رجعى متعفن معاد يهاجم الماركسية !!!

ولمن يصر على ادعاء عدم الفهم نسوق مايلى :

١ - حزب التجمع ليس هو الحزب المنوط به رفع راية الماركسية عالياً والزود عنها والموت فى سبيلها !!!.

٢ - رغم أن برنامج حزب التجمع برنامج يسارى واضح ومنحاز لأوسع الطبقات الشعبية وأكثرها معاناة فإن أحداً لايدعى أنه بديل عن الحزب الشيوعى إلا القوى الرجعية.

٣ - أنه إذا تمكنت القوى الوطنية والاشتراكية خلال المستقبل المنظور أن تعيد الأمور فى مصر إلى ماكانت عليه فى الستينات لاعتبر هذا ثورة بمختلف المقاييس فليس وارداً شكلاً أو موضوعاً القفز إلى مافوق ذلك.

٤ - إن مقولة « **ليس بوطنى من هو ليس بماركسى** » !! التى يؤمن بها البعض ويدافع عنها بضراوة ليست بمقولة صحيحة على الدوام فكثير من الوطنيين ليسوا بماركسيين... وبعض من الماركسيين الذى صدعوا رؤوسنا باتهام **عبد الناصر** ونظامه طوال عشرين عاماً بأنه رجعى وعميل إمبريالى وأمريكانى قد أفرزوا من بينهم هؤلاء الذين أحرقوا البخور من حول **السادات** وعبقريته ووطنيته بل وهللوا أيضاً للسيدة حرمه التى لم يخلق مثلها بين العباد. واخترعوا لها لقب - سيدة مصر الأولى - ومنهم من هاجم تطرفنا وكال للتجمع أبشع الاتهامات وبالغ بعضهم فارتدى مسوح رجال الدين وقلوظ لنا العمة واتهمنا بالإلحاد وطلب لنا من الله الهداية !!.

٥- بخصوص أداء « الأهالى » إبان الانتخابات الذى فجر مسألة الماركسية والماركسيين فإننى أقرر أن أداء « الأهالى » الانتخابى فى عام ٨٤ أيضاً كان محل انتقاد من معظم المواقع وبالتحديد وبالنسبة لموقع «**بركة السبع** « الدائرة الأولى للمنوفية » فإننى أشهد أن تغطية مجلة المصور التابعة لمكرم محمد أحمد « باللسخرية » أو « جمهورية » **محمد الحيوان** قد غطت معركتها الانتخابية بأفضل مما غطت جريدتنا « الأهالى »... أما فى انتخابات ٨٧ والتى تميزت بدخول الماركسيين لأول مرة معركة الانتخابات فلقد أجهدت الزميلة نفسها وأجهدتنا بتقديم قائمة طويلة بما قدمته الجريدة من أعمدة وصور وتغطية وبرامج سواء بالنسبة لمرشحى الحزب و للمرشحين الماركسيين لتدحض مقولة أن الجريدة خدمت على الماركسية بشكل أفضل مما فعلت بالنسبة لمرشحى الحزب... وبالجمع والطرح والقسمة نجد أن الجريدة قدمت للماركسيين صفحة واحدة دعاية.. فى مقابل عشر صفحات لمرشحى التجمع ولكن المفارقة تأتى من أن المرشحين الماركسيين كانوا ثلاثة (**الهلالى - العالم - مبارك**) بينما زاد عدد مرشحى التجمع عن ٤٣٠ مرشح. وبالحساب أيضاً فإن كل ٣ مرشحين ماركسيين كان لهم صفحة واحدة فى مقابل واحدة لكل ٤٣ مرشحاً من التجمع.

الملاحظة الثالثة : على حسب وداد قلبى !!

لعل من الملاحظات اللافتة للنظر أن القائمين على أمر الجريدة يعتبرون أن خط الحزب - رغم إنكار الزميلة - هو المزاج الخاص أوالميل الشخصى لهم.. فكلما صادف قرار الحزب هوى فى نفوسهم سارعوا إلى إبرازه وتضخيمه أما إذا كانت قرارات الحزب مخالفة لرؤاهم الشخصية ومعتقداتهم الفكرية فكثيراً مايجرى تقزيم هذه القرارات والقفز من فوقها وتجاهلها.. الخ.

وكأمثلة محددة كيف عاملت الجريدة قرار الحزب (الأمانة العامة) حول موضوع أفغانستان أو قرار اللجنة المركزية بشأن الاتفاق الأردنى الفلسطينى أو القرار المشروط بشأن الحوار بين أحزاب المعارضة والحكومة..

وكيف تعاملت الجريدة مع قرار الأمانة العامة بشأن (التصويت بـ « لا » على إعادة انتخاب مبارك) رغم أن جميع القرارات صادرة عن الحزب وهيئاته القيادية المسئولة وبعد حوار ديمقراطى والجريدة هى لسان الحزب المعبر عنه بأمانة وهى أداته الإعلامية وليست سلطة عليا قائمة فوق سلطاته. ورغم أن لحزبنا رؤيته المتفردة ومواقفه المتميزة مما يضعه أمام الجميع - حكومة وأهالى - فى موقع حزب المعارضة الحقيقية الوحيد على الساحة إلا أنه وفى جزئيات العمل قد نتفق مع هذا الطرف أو ذاك بشأن الديمقراطية قد نتفق مع الوفد مثلاً وقد نتفق حتى مع التيار الدينى المستنير بشأن رفض قيام الحكومة الدينية وفى اعتبار الشرائع السماوية والأديان قوة دافعة للتقدم والعدل الاجتماعى، وهناك أيضاً مساحة واسعة للالتقاء مع الناصريين والشيوعيين كل هذا مسموح به ولكن يعتبر من قبيل العورة – فى نظر الجريدة والزميلة فريدة - أن **يتفق رأيك مع أى ممن ينتمون الى الحكومة ولو فى جزئيات محددة مثل مجانية التعليم أو عدم بيع القطاع العام** باعتبار أن ذلك يعد بمثابة مقدمة لعمل جبهة مع نظام فاسد قد يؤدى إلى الالتقاء مع أطراف عديدة من خارج التجمع تعمل تحت عباءة أميركا وبحراسة إسرائيل لتتويج **مبارك** زعيماً للثورة المضادة فى العالم العربى..ماذا نفعل عندما تعيد الحكومة افتتاح المركز السوفيتي بالقاهرة بعد إغلاقه لأكثر من اثنى عشر عاماً ؟! ماذا نفعل عندما تعقد الحكومة بروتوكولاً تجارياً وصناعياً مع الاتحاد السوفيتى ؟!.

ماذا نفعل عندما تسعى الحكومة (ونحن نعرف أن لها أسبابها الخاصة) لتحسين علاقاتها مع الدول الاشتراكية ويبدأ تبادل الزيارات بين المسئولين ؟!

ماذا نفعل عندما تؤيد الحكومة (وهو تأييد كلامى ومحدود فى مجمله) انتفاضة الفلسطينيين وتطالب (ولو على استحياء) برفع الاحتلال الإسرائيلى عن الضفة وغزة ؟!.

هل وهل وهل ؟ هل الموقف الصحيح أن نطالب بالمزيد من الخطوات التى ترغم الحكومة على تغيير مواقفها فى جميع الاتجاهات ونحشد الرأى العام فى اتجاه هذه الخطوات المطلوبة أم نكتفى بهز الأكتاف واعتبار أن ماتفعله الحكومة هو مجرد (ضحك على الذقون) حتى نحظى برضاء جريدتنا والقائمين عليها .. وقبل أن ترد علينا الزميلة « اظهر وبان » وأن الهوية قد اتضحت، فإنى أوجه سؤالين محددين :

١) ألم تدافع فى مقالها بشأن الصفحة الثقافية بأن من مهام صفحتها الدفاع عن المؤسسات الثقافية العامة ، الثقافة الجماهيرية، مسارح الدولة، القطاع العام فى السينما .. إلخ لماذا إذن تحرم الالتقاء فى الرأى مع من يدافعون عن القطاع العام (حتى لو كان موقفهم مرحلياً وجزئياً) ؟!

٢) ألا ترى الزميلة فى موقفها من الجماعات الاسلامية وفى فضح ممارساتهم (كما تدعى) فى حلب سوريا .. وفى أفغانستان .. وعلى امتداد الكرة الأرضية ناهيك عن داخل الوطن.. ألا ترى أن هذا الموقف قد يلتقى مع أكثر أجهزة الحكم تخلفاً وأكثرها ضراوة ؟!

ماأريد توضيحه ببساطة أن اللقاء فى الرأى وارد مع أى جهة وأى تيار فى ظرف محدد وفى زمان محدد والعبرة بالهدف من اللقاء ولاشئ آخر.

ترد الزميلة باستغراب شديد على انتقاد الجريدة لتشددها بتقديم أمثلة محددة لكتاب الأعمدة السياسية بالجريدة والذين لاتلحقهم تهمة التشدد (**محمد سيد أحمد – نجاح عمر – د. إسماعيل صبرى عبد اللـــــــه – د. رفعت السعيد – فيليب جلاب – أمين هويدى**) والمسألة لايمكن أن توضع هكذا فهى ليست المقارنة بين صقور وحمائم.. ولكن أليست أبوابهم هى أكثر مافى الجريدة اهتماماً من جانب القراء ؟ بل – وفى رأيى ورأى جميع من أعرفهم من القراء – أحسن ماتقدمه الجريدة على الإطلاق وكثير من القراء يشترون الجريدة من أجل هذه الأبواب فحسب..

ثم هل يمكن اتهام هؤلاء الزملاء بأنهم متهاونون وتحريفيون مثلاً !!؟

الملاحظة الرابعة : لمن يوجه الخطاب ومن يملك حق النشر ؟!

من خلال متابعتى لآخر ٢٥ عدداً من الأهالى كتبت الزميلة **فريدة النقاش** اليوميات لخمسة أعداد بنسبة

٢٠٪ وفى كل مرة كانت تكتب كلاماً شخصياً عن النضال الشيوعى المجيد !! حوار مع بائع خضار فى سوق التوفيقية على ماأذكر ومرة مع بواب العمارة.. وطبعا لااعتراض.. ولاأدرى أى وسيلة مدهشة تملكها الزميلة العزيزة فى توصيل مثل تلك الأمور العقائدية المعقدة الى أمثال هؤلاء الناس الطيبين البسطاء بينما تئن الجريدة من شكوى المثقفين بأن لغتها عالية على أفهامهم!! ومرة أخرى تكتب الزميلة عن زيارتها لليمن الجنوبى « اليمن الجديد » يجب علينا أن نقف إلى جواره ونقدم له دعمنا وتأييدنا والسبب الذى تقدمه الزميلة ببساطة هو أنه البلد الوحيد فى المنطقة الذى يحكم بالاشتراكية العلمية !!.. وأنا فعلاً ممن يحبون تجربة اليمن الديمقراطى (ولقد جمعتنى الظروف مع صديق يمنى فى مدينة الجز بالسعودية على الخليج العربى إبان أحداث اليمن الجنوبى يناير ٨٦.. وكان صديقى لاينام الليل إلا بعد أن يتصل بأسرته وأصدقائه فى اليمن ويطمئن على الأوضاع.. وفى كل صباح كان يطمئننى (ووجهه يفيض بالبشر) على أحوال اليمن واندحار **على ناصر محمد** وزمرته الخائنة.. ويؤكد لى انتصار الحزب الاشتراكى رغم الخسارة الجسيمة فى الرفاق.. وعندما تأكد موت **عبد الفتاح إسماعيل** كان حزينا شديد الحزن. لدرجة أنه أقام فى منزله مأتما وتلقى العزاء كما لوكان قد فقد ابنه !! وذات مرة سأله صاحب العمل السعودى :

أنت موركسى ياولد (يقصد ماركسى) ؟

أجاب بعفوية وبساطة : نعم ياعمى (يقولون لصاحب العمل ياعمى)

عاد صاحب العمل يسأله : ليش أنت موركسى !!؟

أجاب بنفس العفوية والبساطة : ياعمى شخصان فقط فى الدنيا كانت المملكة (السعودية) تصاب منهما بالرعب **جمال عبد الناصر وعبد الفتاح إسماعيل** ولكن ربى بيرسل غيرهم إن شاء الله. والعجيب أن صاحب العمل السعودى ضحك وهو يقول : إن شاء الله !!.

وإعجابى بتجربة اليمن الديمقراطى لاعلاقة له **بعبد الناصر أو عبد الفتاح إسماعيل**، وإنما بالإنسان اليمنى البسيط الذى نقلته تجربة بلده إلى هذا المستوى السياسى المتحضر.. وليس فقط لأن اليمن تطبق الاشتراكية العلمية.. فلقد كان الرفيق **أنور خوجه** فى ألبانيا يطبق أيضاً الاشتراكية العلمية ولاأعتقد أن الزميلة طالبت قراءها يوما ما (وخلال رحلة ربع قرن من العمل بالصحافة) بتأييده رغم طول مدة حكمه لألبانيا التى زادت على الثلاثين عاماً.

والسؤال : وكيف تسيطر الزميلة على كل هذه المساحة الواسعة بالإضافة إلى صفحتها الثقافية الدائمة التى تمثل محل شكوى من الجميع إن لم يكن هناك ثمة سيطرة على أمور النشر فى الوقت الذى تبخل فيه الجريدة بسطر واحد تخدم به نشاط أحد المواقع الحزبية بدعوى ضيق الوقت أو ضيق المساحة أو هما معاً ؟؟

الملاحظة الخامسة : جورباتشوف.. جورباتشوف !!!

يقلب الرفيق **جورباتشوف** جميع الموازين ويهدم جميع الدعايات المضادة واحدة تلو واحدة ويقدم إلى العالم النظام الاشتراكى بما هو جدير به من احترام وبما هو معلق عليه من آمال متمثلا فى هجوم السلام وحق الجماهير فى التظاهر السلمى (أكثر من مليون متظاهر فى أرمينية) وشكل مامن المشاريع الخاصة. السماح بالرأى الآخر (حتى بالنسبة للمنشقين الذين تنقل مقابلاتهم ومؤتمراتهم الصحفية عبر الأقمار الصناعية إلى أوربا وأمريكا) والعلنية فى مناقشة القضايا الداخلية بلاعقد أو حساسيات - التعهد بالانسحاب من أفغانستان وإتاحة الفرصة أمام الشعب الأفغانى لتشكيل حكومته بإرادته الحرة (فى اليوم التالى لتوقف التدخلات الخارجية واتفاق باكستان وأفغانستان)... الخ المبادرات الخلاقة التى يطلع بها على العالم كل يوم ويكسب بها احترام العالم كله الأعداء والأصدقاء على حد سواء والتى جعلت العالم الغربى يتذكر مقولة قديمة لخروشوف (سنعيش حتى ندفنكم جميعاً). ولقد كان مفترضاً من جريدتنا « الأهالى » أن تبادر باستغلال كل هذه التطورات الإيجابية وتكثف الدعاية حولها باعتبارنا متهمين على الدوام بأننا عملاء الاتحاد السوفيتى.. وكثيراً ماكان حكامنا ووزراء داخليتنا وصحفيو حكومتنا الرشيدة يضربون لنا المثل بروسيا كلما تقدمنا بمطلب... حق

التظاهر السلمي يبادرون بالقول : لو طلعت مظاهرة فى روسيا أو أى دولة شيوعية الدبابات تساويها بالأرض!!. كبت الحريات والإرهاب ومعتقلات ومنافى سيبريا رداً على المطالبة بالحريات.. الاحتلال الروسى لمصر زمن عبد الناصر واحتلال أفغانستان احمدوا ربنا انكم مش عايشين فى موسكو.. الخ تلك المقولات المهترئة.. بل كانوا يخوفون الناس من حزبنا : دول حتى عاوزين يؤمموا الساعات فى ايدين الناس زى روسيا!!

وإنى أذكر فى مؤتمرين انتخابيين عقدهما الأمين العام أحدهما فى قرية كفر تلا الباب غربية والآخر فى قرية بطا قليوبية أن الناس كانوا يفغرون أفواههم دهشة وهم يستمعون إلى الأمين العام يدافع عن حق أصحاب مزارع الدواجن !! وكان ذلك إبان انتخابات ١٩٨٤.

ولقد قصرت جريدة « الأهالى » تقصيراً فاحشاً فى استغلال هذه المتغيرات بدعوى أن الآخرين يفهمون التغيرات فى موسكو على أنها انفتاح على الطريقة المصرية. ولكن نحن نعرف الحقيقة ونستطيع أن نبسطها بشكلها الصحيح فى اطار هذه هى الاشتراكية الصحيحة التى تهدف إلى تقدم البشرية وبدلاً من ذلك خرج علينا رئيس تحرير « الأهالى » بسلسلة مقالات (كتب منها حتى الآن ثلاث مقالات) وكلها مقالات محشورة بالأسماء والأرقام والمصطلحات التى لاتهم المواطن العادى. كنت أعتقد أن خط الجريدة سيهتم بأنه حتى فى دولة العمال والفلاحين مسموح بالتظاهر السلمى/ الاشتراكية ليست قوالب جاهزة وليست ديناً لايقبل التبديل. إننا فى مصر نستطيع أيضاً أن نبنى اشتراكية تخدم تقدم الانسان المصرى/ هذا هو الانفتاح الحقيقى وليس السلب والنهب. الخطر الرئيسى يأتى من تجار الحروب وعملائهم (أمريكا وإسرائيل) أما مناضلو السلام فلا خطر من مصادقتهم.. إلخ.

ولقد يقول قائل لقد عقدنا ندوة الأربعاء عن المتغيرات فى الاتحاد السوفيتى، نعم ولقد تم تغطيتها بشكل مبتور فى ربع صفحة وكفى الله المؤمنين القتال.. ويبدو وكأننا نعتبرها مجرد صرخة لابد أن تنتهى إلى زوال..

أما عن الموقف فى أفغانستان فيبدو أن الجريدة أكثر من حكومة كابول ورئيسها محمد نجيب الله الذى يعلن صباح مساء أن الدولة على استعداد لتشكيل حكومة ائتلافية مع معارضيها. وبدلاً من تركيزنا على ذلك وعلى الشروط الموضوعية التى تقدمها حكومة كابول لإتمام السلام والمصالحة تصر على الرفض باعتبار أن المعارضين لحكومة كابول هم مجموعة من الخونة - جميعهم ! - الذين تمولهم أمريكا والرجعية العربية وأن الجماعات الاسلامية المشبوهة تلعب دوراً مشبوهاً فى أفغانستان!!

ومازلت أعتقد أن الموقف الحزبى المعلن فى بيان الأمانة العامة حول الموقف من أفغانستان موقف سياسى عظيم الاحترام ولكن الجريدة لم تلتزم به ولم تعمل على نشره وتدعيمه بل عملت العكس على طول الخط !!

ويبقى بعد ذلك عدة ملاحظات فرعية حول الصفحة الثقافية التى لم تقدم أى خدمة ثقافية حقيقية لأدباء الأقاليم ولم تعط نشاطاً واحداً محدوداً لأى من مواقع الحزب المنتشرة فى الأقاليم والتى تسبب الجريدة إحباطاً مابعده إحباط لشعرائهم وأدبائهم ومثقفيهم بتجاهلها التام لهم وترفعها عن نشر إنتاجهم..

وملاحظة عن صفحة الرأى والمساحات المرصوصة بلا أى شكل - حتى فنى - والمناقشات العقيمة فى الأغلب التى تدور فوقها..

وملاحظة عن صفحة المحافظات.. وصفحة الرياضة..

وملاحظة عن التوزيع المتدنى ورغم أن ظروف موضوعية فإن العامل الأساسى فى هبوط التوزيع هو القصور الواضح فى ارتباط الجريدة بالجمهور القارئ ونوع الخطاب الذى تقدمه..

ولقد قدمت الزميلة فريدة النقاش ملاحظة جديرة بالتسجيل وهى معاناة الجريدة فى الحصول على صور القيادات الوسيطة فى المحافظات لمتابعة نشاطهم.. وأعتقد أن الحل بسيط يتمثل فى إعداد أرشيف بمقر الحزب يتضمن صفحة بيانات وصورة لكل عضو من أعضاء اللجنة المركزية على الأقل ويمكن للجريدة أيضاً أن تكلف مراسليها فى المحافظات بإعداد مثل هذا الأرشيف لأعضاء لجان المحافظات كل فى محافظته.

إننا نتطلع بأمل إلى اجتماع اللجنة المركزية الذى تبسط فيه كل المناقشات والوثائق والآراء والملاحظات

حتى تتقدم بإذن الله بخطوات واثقة إلى الأمام.

وأختم مقالى بمقولة صادقة للزميلة/ **فريدة النقاش** تقول :

(إذن فالخط السياسى ليس هو المزاج الخاص أو الميل الشخصى لهذا العضو أو ذاك أو لهذه المجموعة أو تلك فى القيادة بمن فيهم القائمين على أمر « الأهالى »).

نعم كلنا طلاب حقيقة وطلاب مصلحة عامة.

وثيقة رقم (٤٢)

قضية « الأهالى » المعاصرة

بين مطرقة « الشخصانيين » وسندان الباحثين عن كباش فداء

صلاح عيسى

١ - التناقض بين الضرورة الحزبية.. والضرورة الصحفية :

إذا كانت الصحافة - بالنسبة للصحفيين - هى مهنة البحث عن المتاعب، فإن العمل فى صحيفة معارضة - بالنسبة لهم - هو المتاعب ذاتها..

وليس سراً - أو صدفة - أن هناك ضجة، وضجيجاً داخل كل الأحزاب بسبب التوتر الدائم والمستمر فى العلاقات بين كل حزب وصحيفته.. وهناك أربعة أسباب لهذه المشكلة :

١ - أن الصحافة مهنة وفن تتطلب مهارات خاصة، ولنجاحها وانتشارها قوانين داخلية تتعلق بالحرفة، **وتتطلب درجة عالية من استقلال الصحيفة، ومناخاً هادئاً يعمل فيه محرروها.. ويداً مطلقة للمسئولين عن تحريرها، فى تقدير الضرورات الصحفية..**

٢ - أن الحفاظ على استقلال الصحيفة، يصعب فى مواجهة الواقع الحزبى الذى يدفع كل عضو فى الحزب للتصرف باعتباره مالكها، وصاحب حق فى إدارتها، وصاحب خبرة صحفية فى توجيهها.. **والذى يفترض أن عليها أن تنشر مايريد منها نشره، وليس مايريد القارئ أن يقرأه.**

٣ - أن الأحزاب المصرية عموماً، ومنها التجمع، يكاد **نشاطها يقتصر على إصدار صحيفة، بينما آلياتها الحزبية الأخرى، وأساليب نضالها المتعددة، تكاد تكون مشلولة، وهو** مايخلق اختلالاً فى التوازن، ينتهى بأن تتفرغ الهيئات الحزبية العاطلة أو المعطلة، **لشغل وقت فراغها بانتقاد الجريدة، لتقصيرها فى أداء «كل » مهام العمل الحزبى،** التى تتخلى عنها المنظمات الحزبية، وتلقى عبء القيام بها على الجريدة، **محولة « الحزب » إلى « صحيفة » لينتقل أعضاؤه من صف معارضى « الحكومة » إلى صف معارضى « الأهالى »** (!!)

٤ - **أن هناك نقصاً واضحاً فى خطط الإعلام الحزبى،** ووسائله ضمن النقص الشامل فى آليات الحزب، وهو مايحمل الصحيفة فوق ماتطيق حتى كمجرد أداة إعلامية.

٢ - الأهالى المحاصرة بين « الشخصانيين » والمكبشين »

وهذا التناقض بين « **الضرورة الحزبية** » و « **الضرورة الصحفية** » هو المصدرالرئيسى لحالة التوترالسائدة بين كل الأحزاب المصرية، والصحف الناطقة باسمها. ومع أن المسألة فى كل حزب تأخذ سمات خاصة، قد ترفع درجة التوتر فى حزب عن آخر، إلا أن هذا التناقض، ليس مستحيل الحل، إذا بذل مجهود حقيقى لفهمه، وتوفر مناخ هادئ وعقلانى، **وبعيد عن عمليات الشحن التحتية، والتحريض الشائن،** التى تفتعل أسباباً وهمية للمشاكل، وتنشغل بحلها، وتترك المشاكل الحقيقية بأسبابها الحقيقية بلا حل، ولذلك أحذر من منهجين خاطئين - سادا ومايزالان سائدين للأسف فى التجمع - فى معالجة مشكلة

العلاقة بين « الأهالى » وبينه.

الأول : هو « **المنهج الشخصانى** » غير العقلانى، الذى يحكم على « الأهالى » من خلال احتكاك شخصى بها، أو تحيز مسبق ضد قياداتها، أو بسبب اختلاف حول ماينشرله، أو عنه، أو الاثنين على صفحاتها. وهو منهج يجعل القضية المطروحة للنقاش ضيقة الأفق، بسيطة الحل، ومع ذلك يقود الآخرين - فى المناقشات العامة - إلى الغرق فى مستنقع التفاصيل، ويبعد بنا عن جذور المشاكل، وبالتالى يجعل التوصل إلى حلولها مستحيلاً. وينبغى أن نعترف بأن هناك فريقاً من أعضاء الحزب، يترصدون «للأهالى» ويسعون لتخطئتها، وتأويل أخطائها غير المقصودة، وإطلاق الشائعات حولها، يحيطونها **بجو من حملات الهمس المنظمة**، وأجواء النميمة والوقيعة، ويساهمون - بوعى أو بدون وعى - فى حملة الإعلام الحكومى المضاد عليها ويشلون كل محاولة لمواجهة مشاكلها الحقيقية، ويتعاملون معها بعدوانية فظة لاتليق بالمشاعر الرفاقية التى ينبغى أن تسود بين أعضاء أى حزب. وهو منهج ينبغى أن ندفع أصحابه لشئ من الاعتدال، وأن نحول دون انتشاره، لخطورته الشديدة، على وحدة الحزب، ومدى التزام أعضائه به.

الثانى : هو « **منهج تكبيش الأهالى** ».. أى تحويلها إلى كبش فداء، ومشجب للأخطاء تعلق عليه كل الهزائم.. والنموذج « العلمى الإحصائى » عليه، **هو مازعمه تقرير حزبى من أن انخفاض توزيع « الأهالى » بنسبة ٤٠ ٪ عما كانت عليه أثناء انتخابات ١٩٨٤، قد أدى لانخفاض أصوات الحزب فى انتخابات ١٩٨٧ بنسبة ٤٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٤..**

وبينما انتهى الحوار الذى أجرى بعد هزيمة ١٩٨٧، ببقاء كل شئ على حاله.. فإن « الأهالى » وحدها هى « الكبش » الذى قرر الحزب تحميله مسئولية نكسة انتخابات ١٩٨٧.. ولم يسائل أحد قادة الحزب فى القاهرة - مثلا - عن نسبة الانخفاض فى العضوية بين ١٩٨٤ و ١٩٨٧.. ولكن « الأهالى » تساءلت.. ومنهج « التكبيش » هذا يتطلب فتح الملفات من جديد، للبحث عن المسئول عن دفع الحزب - على غير إرادة الكادر الرئيسى - لخوض معركة انتخابات ١٩٨٧، رغم التحذيرات العالية الصوت، بأن أوضاع الحزب التنظيمية والجماهيرية، لاتسمح له بخوض معركة الانتخابات، وأن الهزيمة مؤكدة.. فهل خاض الحزب الانتخابات ليهزم فيها.. ثم يحمل « الأهالى » المسئولية ؟!..

٣ - حلول حقيقية لمشاكل حقيقية :

فإذا ابتعدنا عن مستنقع الشخصانية.. وطريق الكباش، وهما - للأسف - المنهجان السائدان فى كل مناقشة تتعلق « بالأهالى » منذ صدورها.. لوصلنا إلى المشكلة الحقيقية، وهى « مشكلة التناقض بين الضرورات الحزبية.. والضرورات الصحفية ».. وهى مشكلة يمكن رصد ملامحها كما يلى :

- إن مايعتبره الحزب مادة إعلامية وصحفية، واجبة النشر فى « الأهالى »، ومايطالب به بعض أعضائه، من جعلها حزبية لحما ودما، وتخصيص كل صفحاتها - أو القسم الأعظم منها - لبيانات الحزب وبرنامجه ونشاطه وندواته، ونشر أقوال قادته، وكل مايطلبون نشره، لايكفل نجاح « الأهالى » صحفيا.. ذلك أن «الأهالى» جريدة عامة تتوجه لعموم القراء - ومعظمهم غير حزبيين - والمادة الحزبية لاتهمهم. والصحف العامة جميعها تقوم على « **توليفة من المواد الصحفية، الأساس فى نشرها هو قدرتها على جذب القارئ، وأن تتوجه لما يحب قراؤها**، وهو أمر يتحكم فيه المزاج العام للجمهور، ودرجة الوعى الشائعة فى المجتمع، **وأى خلل فى هذه التوليفة، يعرض الجريدة للانهيار توزيعياً** هذا مع العلم أن المادة الصحفية فى « الأهالى » كلها حزبية، إذا فهمنا «الحزبية» بأعم صورها، وليس بالمعنى الضيق لها.

وعلى اللجنة المركزية - التى تجتمع لمناقشة حول « الأهالى » - أن تحسم ماتريد : **هل تريد جريدة عامة (ناجحة) تخدم على التيار الحزبى العام مع عدم إهمالها لأخبار الحزب ونشاطه.. أم تريد نشرة حزبية لايقرأها إلا عضو الحزب ؟**.. وفى هذه الحالة :

فليس من حق أحد أن يتحدث عن انخفاض التوزيع، أو انصراف القارئ عن قراءة الصحيفة، وأؤكد أن أول الذين سينصرفون عن قراءة الأهالى آنذاك هم المتحمسون الآن لجعلها جريدة حزبية لحماً ودماً.

٢ - **إن القول الشائع بأن « الأهالى » هى « الأداة الرئيسية للإعلام الحزبى »** (وهى فى الحقيقة الأداة الوحيدة لهذا الإعلام) **يتضمن ثلاثة أوجه للخلل الفكرى والسياسى والتنظيمى فى منطوقه.** وتطبيقه :

أ - **الأول** : أن **أداة الإعلام الحزبى الرئيسية – فى أى حزب فى الدنيا وفى التاريخ – هى النضال الحزبى ذاته..** فالعمل الحزبى ليس وهماً تبيعه الدعاية الفجة، ولكنه نضال حقيقى يحس به الناس من احتكاك أعضاء الحزب المباشر بهم، وعملهم وإياهم، وقيادة معاركهم.. **فهذا إعلام « يتوجه » للناس، ولاينتظر أن يتوجهوا هم إليه، ويدفعون ١٥ قرشاً كل أسبوع ليعرفوا ماذا يقول التجمع.. والواقع أن اعتماد حزب يسارى كالتجمع على أداة إعلام مقروءة (هى الصحيفة)، ومدفوعة الثمن، فى بلد تبلغ نسبة الأمية به ٨٠ ٪ وتتدهور فيه دخول الطبقات الشعبية، لامعنى له إلا أن الحزب فى الواقع يوجه إعلامه، ونضاله، للطبقة الوسطى وحدها.. ويراهن عليها دون غيرها..** خاصة وأن هذا الإعلام المقروء.. المدفوع الثمن يكاد يكون المظهر الوحيد لنشاط الحزب كله، الذى تفككت كثير من منظماته الحزبية والإقليمية.. وحتى المركزية.. واسألوا لجان المتابعة.

ب - **الثانى** : **أن ٩٠ ٪ من مشاكل الحزب مع الأهالى سببها عدم وجود خطة للإعلام الحزبى**، وعدم ابتكار وسائل جديدة له، والاعتماد على الأهالى كوسيلة إعلام وحيدة.. فى حين تتعدد الصحف التى تصدرها الأحزاب الأخرى، سواء فى مرات الصدور (كالوفد اليومية) أو فى التخصص (حزب الأحرار مثلا يصدر ٣ صحف هى « الأحرار » و« شباب الأحـــرار » و« النور »). أو فى الانتشار الجغرافى (وفد الأسكندرية – وفد الجيزة – وفد الفيوم.. إلخ) وانعدام هذه الخطة فى التجمع يكبد « الأهالى » فوق طاقتها إذ **لاتستطيع أن توازن بين طابعها كصحيفة عامة، محدودة الصفحات، تصدر مرة كل أسبوع، وبين مايرى كادر الحزب ضرورة نشره، لأسباب تتعلق بنشاطه، أو كخدمات يقدمها للجماهير خاصة فى الأقاليم.**

ج - **الثالث** : إن **القول بعدم « تخديم » « الأهالى » على الحزب، يعكس خللا فى فهم أساليب العمل الحزبى والتنظيمى.** فالاعتماد على « الأهالى » فى دعوة المواطنين لحضور ندوة إقليمية أو دعوة أعضاء لجنة قسم لحضور اجتماع، **معناه التنظيمى عدم وجود جهاز للاتصال الحزبى ومعناه الجماهيرى أن المنظمات الحزبية لاتريد أن تعمل**، فتوزيع مثل هذه الدعوة، جزء من النشاط الذى ينبغى أن يقوم به الكادر الحزبى نفسه، إذ يتيح له توزيع الدعوة لحضور ندوة على المقاهى وفى الشوارع، فرصة الاحتكاك بالمواطنين، والحوار معهم، وشرح برنامج الحزب لهم، وقيام « الأهالى » بهذه المهام نيابة عن المنظمات الحزبية، هو نوع من التواكل الشائع والضار بالعمل الحزبى، ومؤاخذتها على أنها تقصر فيه يحمل معنى غير كريم للحزب.

فضلاً عن ذلك، فإن القول بتقصير « الأهالى » فى التخديم على النشاط الحزبى، يتجاهل حقيقة معروفة، وهى أن الجريدة الحزبية « **أداة لنضال الكادر، وليست بديلاً عن هذا النضال** »، والصحيح، أن **يقوم عضو الحزب بتوزيع الجريدة، وأن يستخدم ماتنشره من مواد إعلامية فى الحوار مع المواطنين، وأن يستثمر الإعجاب بما تنشره فى جذب أعضاء جدد للحزب، وأن يكون من مهام المنظمات الحزبية**

مراقبة توزيع « الأهالى » والتأكد أن الموزعين لايتلاعبون فيه لأسباب سياسية.

وفى ضوء ماسبق أقترح مايلى :

١ - أن تقوم الوحدات الحزبية بواجبها فيما يتعلق بإنشاء أجهزة الاتصال بينها، وأن ينشط الكادر الحزبى فى المهام الإعلامية التى يساعد قيامه بها على الاتصال المباشر بالمواطنين وألا يعتمد فى ذلك على « الأهالى ».. وأن يكون توزيع « الأهالى »، والإشراف على توزيعها، وجمع اشتراكات سنوية بالتقسيط، ودعمها بالتبرعات والإمكانيات البشرية التطوعية جزءاً أساسياً من النضال الحزبى.

٢ - أن توضع خطة للإعلام الحزبى، تتعدد بمقتضاها أدوات الحزب الإعلامية للتخفيف عن الأهالى ونشر الأخبار والموضوعات الحزبية المغرقة فى المحلية، فى صحف محلية قوية وجذابة. مع تعدد منابر وصحف وأدوات إعلام الحزب، على أن يكون لكل أداة طابعها المميز، وتوجهها الواضح.. وأرى أن تشمل هذه الخطة :

أ - **إيقاف إصدار النشرات الإقليمية التى تطبع على الماستر**، وتوفير نفقات إصدارها، على أن تستبدل بإصدار **أربع مجلات اقليمية نصف شهرية قوية هى «أهالى بحرى » - وتشمل محافظات الوجه البحرى جميعها - و « أهالى الصعيد » - وتهتم بمحافظات الوجه القبلى جميعها - ثم « أهالى الأسكندرية » و « أهالى القناة »**.. على أن يتولى رئاسة تحرير كل صحيفة منها صحفى محترف وصاحب خبرة ويستعان فى ذلك بالصحفيين من غير المشاركين فى إصدار « الأهالى ».. وتختص هذه الصحف بنشر القضايا المحلية، وأنباء الحزب فى الأقاليم، وتكون معملاً لتدريب شبكة المراسلين، واكتشاف مواهب صحفية إقليمية، يمكن أن تعين « الأهالى » فى مهمتها.

ب - **أن تصدر « التقدم » شهرياً**، لتكون جريدة الحزب الداخلية، تهتم بالقضايا الحزبية المحضة، وتنشر وثائق الحزب، وتحقيقات عن نضاله، وتربط بين وحداته، وتنشر حتى الأخبار الاجتماعية التى تتعلق بأعضائه، كما تنتقل إليها المهمة الحالية التى تقوم بها « دائرة الحوار» لتجميع كل ماهو حزبى صرف فى نشرة واحدة قوية ومنتظمة الصدور، بحيث تتضمن قسما فكريا لدعم الوحدة الفكرية للحزب، **على أن يتولى رئاسة تحريرها صحفى محترف ومتفرغ**، وتطبع بشكل (يغرى) بقرائتها وتكون مجموعاتها مرجعاً للوثائق والرؤى الحزبية..

ج - أن تتحول « **دائرة الحوار** » إلى مجلة فكرية عامة تصدر مرة كل ثلاثة شهور، وتختص بنشر الدراسات الثقيلة والمقالات المتخصصة، فى المشاكل العامة، وتصدر بالتعاون بين لجنتى الإعلام والتثقيف، على أن يرأس تحريرها « **صحفى محترف** »، متخصص فى إصدار المجلات الفكرية والسياسية.

د - تبقى مجلة « **أدب ونقد** » بتوجهها الحالى نحو الأدباء والمثقفين، ومعالجتها لقضايا الثقافة وسياساتها.

هـ - تبقى سلسلة « **كتاب الأهالى** » بتوجهها الحالى، مع العمل على إصدارها شهرياً.

و - تصدر سلسلة جديدة باسم « **ملفات الأهالى** »، بشكل غير دورى، تقدم المادة العلمية عن القضايا السياسية والاقتصادية الهامة فى حالة تفجرها.

ز - **إنشاء قسم متخصص فى نشر الكتب والكاسيت والفيديو كاسيت**، يتولى مهمة دار نشر حزبية تقوم على أسس تجارية وسياسية، وينشر كتباً فى التاريخ والاقتصاد والتراث والأدب والشعر، وكتباً تعليمية وكتباً مترجمة وتختار مايطبع على الكاسيت والفيديو كاسيت مما

لايتنافى مع أهداف الحزب. وتدعم أرباح هذا القسم تمويل إصدار الأدوات غير المربحة للإعلام الحزبي.

ح – تصدر كل هذه المطبوعات عن دار متخصصة باسم « **دار الأهالي للصحافة والطباعة والنشر**»، تؤسس على أن تكون شركة مصرية مساهمة برأسمال خمسة مليون جنيه، يملكها الحزب بالكامل، أو يملك ٥١ ٪ من أسهمها وتطرح بقية الأسهم للبيع العام، **وتشكل لجنة على مستوى عال من المتخصصين فى الصحافة والنشر واقتصادياتهما وقوانين الشركات لدراسة المشروع وتقديمه متكاملاً خلال ثلاثة أشهر من انعقاد اللجنة المركزية، لإقراره على أن ينفذ فى خلال عام بحد أقصى.**

ويبقى أن أشير إلى أن قسماً كبيراً من مشاكل « الأهالى »، تعود إلى أن الحزب يتجاهل احتياجاتها الحقيقية، بل إن **مجلس الإدارة الموسع عندما لم يستطع أن يضبط « الأهالى » متلبسة بالخروج عن الخط، توقف عن العمل**، ولم يهتم بمواجهة المشاكل الفعلية لإدارة « الأهالى »، وفى أوراق هذا المجلس « الذى مات منذ عامين بسبب مجهول، وأوقف الحزب عمله دون أن يعرف أعضاؤه » **اقتراحان هامان** سبق أن قدمتهما :

الأول : الدعوة لاكتتاب لجمع (٢٠٠ ألف جنيه مصرى، للأهالى ، على شكل (٢٠٠) اشتراك تذكارى فيها قيمة كل منها ألف جنيه، للحصول على مقر ملائم، يتيح الفرصة للعمل، ويسمح «للأهالى» بالتوسع فى المستقبل.

الثانى : دراسة وضع مطبعة مورافيتلى، ومدى علاقة الحزب بها، واستكمال مساهمته فيها، على أن تبنى المطبعة دوراً أعلاها، على مسطح (٥٠٠متر)، ليكون مقراً لعمل « الأهالى »، ويتعاون الطرفان على شراء أدوات جمع تصويرى، تجمع بها « الأهالى »، بحيث لاتحتاج إلى مؤسسة الأهرام، إلا للطباعة فقط، على أن تتم كل عمليات التجهيز السابقة فى مقر « الأهالى ». وبذلك يمكن السيطرة على التنفيذ، ونتلافى قدرا من الأخطاء التى تحدث نتيجة تنفيذ « الأهالى » فى مكان غير ملائم سواء من حيث التحرير، أو التنفيذ..

(أقترح على اللجنة المركزية أن توفد لجنة للفرجة على المكان الذى يعمل فيه محررو الأهالى.. وعلى المكان الذى يتم فيه تنفيذها فى مطابع الأهرام.. لنأخذ على الأقل نيشان « **الغزّالة تغزل برجل حمار** »)

إخلال بالتوازنات.. وليس خروجاً على الخط

الوجه الآخر للتناقض بين « الأهالى » والتجمع، يصاغ عادة فى شعار « **الانحراف عن خط الحزب** » وهو اتهام يحدده بعض الزملاء، فيقولون **إن هذا الانحراف يسارى.. وماركسى..**

والواقع أن هذه تهمة يسهل نفيها، ذلك **أن خط الحزب مكتوب فى ورق محفوظ، وأن «الأهالى» كذلك محفوظة على ورق مطبوع.وعلى الذين يقولون بهذا الانحراف أن يقدموا لنا عشرين مثلا فى (٣٠٠) عدد صدرت من « الأهالى »** فى ظل رئاسة تحريرها الحالية، على أن تكون الأمثلة موثقة ليمكن مضاهاة الخط، بالخروج عنه، وآمل أن ترسل الأمثلة إلى دائرة الحوار، لتنشرها فى عدد يصدر قبل اجتماع اللجنة المركزية، حتى يدور الحوار حول حقائق وليس مجرد أوهام وانطباعات.

والقول بانحراف « الأهالى » عن خط الحزب، هو أحد ثمار مناهج **الشخصانية « والبحث عن كبش فداء »** ولذلك فشل الذين يشيعونه فى الحصول على دليل واحد عليه، فى حين يمكن **أن نثبت بسهولة، أن « الأهالى » تنحرف فى بعض أركانها وزواياها ومقالاتها وفترات من عمرها، يميناً وليس يساراً، بسبب ضغوط دوائر فى الحزب عليها.**

والحقيقة الموضوعية التى ينبغى أن نعترف بها وأن نتعامل معها، هى أن واقع التجمع طوال السنوات

العشر السابقة يؤكد أنه « حزب بلا خط سياسي ملزم لأعضائه »، ذلك أننا لاناخذ في التنظيم بالقاعدة الحزبية التي بدونها لايستحق الحزب هذه الصفة، وهي « **خضوع الأقلية لرأى الأغلبية والتزامها بتنفيذ قرارات هذه الأغلبية** » ومع أن هناك خطاً مكتوباً يصدر عادة في أوراق مطبوعة، **فإن هذا الخط يصاغ بشكل يجعله حمال أوجه، ويسمح لكل الأطراف أن تفسره على هواها**، والعادة في حزبنا أن الخط يكتب للتاريخ، أما ماينفذ فعلاً في العمل اليومي، وفي القرارات التنفيذية، فهو حصيلة «**الموازنات الحزبية** » **في القمة، وبين الشركاء في القيادة**.

لذلك فإن العلاقة بين قاعدة التجمع وقمته، أشبه بالهرم الجانح إلى اليمين، كلما صعدت كلما انحرفت يميناً.

ويمكن القول بأن هناك قضيتين أساسيتين للخلاف السياسي داخل التجمع ينعكس فيهما بوضوح هذا التناقض بين الخط السياسي المعتمد، وبين خط التوازنات الذي ينفذ فعلاً، وهما مصدر كل المشاكل التي تنشأ ويكون من نتيجتها اتهام « الأهالي » بالانحراف عن الخط.

الأولى : الخلاف حول السياسة العربية للحزب بين الخط القائل بالموافقة على ماتوافق عليه منظمة التحرير ورفض ماترفضه ومحالفة من تحالفه.. والاتجاه المطالب بخط عربي متوازن غير متمحور، كما يليق بالحزب اليساري الوحيد المعترف به في أكبر دولة عربية..

الثاني : الخلاف حول الموقف من الرئيس مبارك، والأسلوب الذي يتم التعامل به تكتيكياً مع مؤسسة الرئاسة.. بين الذين يعتقدون أن الخطر الرئيسي الآن هو الفاشية الدينية، **وأن الحكم القائم حليف لنا في المعركة ضد هذا الخطر**، ومن يقولون إن العدو الرئيسي هو ثالوث التبعية والفساد والطفيلية وأن الفاشية الدينية هي من المواليد الشرعية لهذا الثالوث.

ويرتبط بهذه القضية الخلاف حول الجبهة.. وأطرافها، والأطراف التي يتوجه إليه نضالها، وبرنامجها وهو خلاف ذائع وشائع، وليس سراً أن خط الجبهة مع الحكم الحالي الذي تزعمه المرحوم عبد **الرحمن الشرقاوي**، وهاجم بسببه « الأهالي »، له أنصار بين قادة حزبنا، كانوا على اتصال بالمرحوم **الشرقاوي** حتى في ذروة هجومه على « الأهالي ». وبسبب الارتباط بين وجهي الخلاف – وخاصة بعد استئناف العلاقات بين منظمة التحرير والحكومة المصرية - فقد حدث تجاذب بين وجهات النظر المتفقة في كل من القضيتين نشأ عنه بروز تيارين في الحزب، أحدهما يتبنى خط الحزب، والآخر على يمينه.

وهذا كله طبيعي ويمكن ألا يكون مصدراً لمشكلة « الأهالي »، لو أن الحزب يقوم على قاعدة التزام الأقلية برأى الأغلبية، وينفذ خطه ولايؤاخذ « الأهالي » على تنفيذه **لكن التجربة كشفت أن ماينفذ فعلاً هو « حصيلة الموازنات »** بصرف النظر عن اتفاقها مع الخط أو عدم اتفاقها..

ولذلك نشأت المشكلة الحقيقية وهي ليست في خروج « الأهالي » عن الخط المكتوب والمطبوع، **بل عجزها عن التوائم مع الخط غير المكتوب، خط الموازنات وإرضاء الكتل والمجموعات**.

وهذا هو مربط الفرس الآن.

وقبل أن نواجه المشكلة ونبحث لها عن حل، ينبغي أن نعترف أن أي رئيس تحرير في الدنيا سوف يعجز عن تنفيذ خط التوازنات هذا بنسبة ١٠٠ ٪ إذ إن بعضاً من معايير هذه التوازنات غير واضح، **ومعظمها يتعلق بأساليب وألعاب تجرى تحت المنضدة**.. وعلى ذلك فالحل الموفق للمشكلة، هو أن يتسع صدر التوازنات الحزبية لنسبة من الخطأ يقع فيها أي رئيس تحرير «للأهالي» **وألا يحاسب على أخطائه في حق التوازنات بالقطعة.. بل بالمجموع الكلي.. والنسبة المئوية**.. وخاصة إذا ماوضعنا في الاعتبار، أن الصحافة مهنة تتطلب السرعة والحسم وتنفر من الإيقاع البطئ في العمل، وأن انشغال رئيس التحرير بضبط الموازنات يمكن أن يؤخر صدور الجريدة كل أسبوع ٤٨ ساعة على الأقل.

والواقع أن الحزب قد أخطأ دائما في معالجة مشاكل « الأهالي »، لأنه رفع – دائماً – شعاراً وهمياً، ونقداً لخطأ لم يحدث ومحاسبة على تهمة لم يرتكبها أحد، هي خروج الأهالي عن خط الحزب، **بينما كانت**

«التهمة» الحقيقية هى «عجز الأهالى» عن «الحفاظ على الموازنات» فى حزب ملئ بالكتل والشلل، وبسبب عدم الإعلان عن المشكلة الحقيقية بين «الأهالى» وقيادة الحزب، فقد خرجت دائماً بريئة من هذا الاتهام الذى لادليل عليه، ومع ذلك ظلت المشكلة قائمة، وظل الاتهام قائماً . أما الخطر الحقيقى، فهو أن الإجراءات التنظيمية التى اتخذت لحل هذه المشاكل.. جاءت خاطئة، وأثمرت أوضاعاً أثرت فى استقرار «الأهالى»، وانتشارها.. وأضعفت تاثيرها..:

١ – فقد حدث خلط فى هذه التنظيمات بين مفهوم عمل «المنظمة الحزبية» ومفهوم عمل «المؤسسة الإنتاجية».. فالمنظمات الحزبية يمكن ألا تشل تماما اذا مثلت الكتل والمجموعات والفصائل وروعيت التوازنات فى بنيتها القيادية.. ولكن مؤسسة إنتاجية الأهالى.. مطلوب منها الانتشار، وزيادة التوزيع، والتأثير.. لايمكن أن تدار بهذه الطريقة..

ومنذ البداية راعى الحزب تمثيل التيارات أو الفصائل أو الإثنين معا فى مجلس تحرير «الأهالى» ومجلس إدارتها، وموازنة رئيس تحريرها سياسياً.. بمدير إدارة من تكتل آخر. وفى المؤتمر الثانى تم تشكيل مجلس إدارة موسع يشمل فصائل ومجموعات ومراكز حزبية.. وبعد الأزمة الماضية – فى أعقاب تسقيط الأهالى للحزب فى انتخابات ١٩٨٧(!!) – اقترح الأمين العام ضم عضوين لمجلس التحرير، لموازنة مايسمى بالتيار المتشدد داخله.

وقد انتهى هذا الاتجاه الخاطئ فى تحليل المشكلة ومواجهتها، الى مشاكل وعقبات وصراعات داخل مجلس التحرير ومجلس الإدارة، وبين الإدارة والتحرير أدى الى عجز الأهالى عن بناء نظامها المؤسسى، فلايمكن إدارة جريدة بنجاح – أو حتى مطعم فول وطعمية – دون استقرار لقيادتها، وانسجام بين أفراد هذه القيادة، وتفاهم بينهم وبين الحزب.. ودون علاقات وقواعد ولوائح إدارية وسلطات إشرافية وانضباط إدارى.. وهى أبسط الشروط لإدارة أية مؤسسة إنتاجية.. وهذه الشروط جميعها لايمكن أن تتحقق مع استمرار أسلوب تمثيل الفصائل والتوازنات فى الإدارة والتحرير.. والنتيجة المحتمة له، هو انهيار «الأهالى» كمؤسسة تحريراً وتوزيعاً وإدارة.

٢ – وبعيداً عن تفاصيل كثيرة لمظاهر هذا التخريب المؤسسى فى «الأهالى» وقعت خلال السنوات الخمس الماضية، واستخدمت فيها الفصائل اليسارية، عمليات تخريب حقيقية، باعتبار أن هذا «صراعاً سياسياً» ضد قيادة «الأهالى»، وهى أعمال عدوانية حقيقية تفيد أعداءنا ولاتفيدنا.

– أستطيع أن أسردها إذا طلبت اللجنة المركزية ذلك – فإننى أقترح :

أ – حل مجلس الإدارة الحالى وإعادة تشكيله، من عدد محدود وضيق، ومتخصص فى إدارة الصحف، أو قريب منها، على أن يكون لدى أفراده الوقت الكافى للمشاركة فى هذه المهمة.. وأن يجتمع بشكل منتظم، ويمارس سلطات الإدارة الكاملة «للأهالى» – أو لدار «الأهالى» للصحافة والطباعة والنشر – ولايكتفى بمهمة ضبط التوازنات. ويترك مشاكل «الأهالى» الإدارية والتسويقية والتخطيط للمستقبل، دون اهتمام. وتمثيل أسرة تحرير «الأهالى» فى هذا المجلس بما هو أقل من نصف عدد الأعضاء، وتدرس فكرة تمثيل العاملين فى «الأهالى» بعضو يكون له حق حضور الجلسات التى تناقش شئون العاملين.

ب – إعادة تشكيل مجلس التحرير بشكل مضيق من الذين يديرون العمل اليومى فى الجريدة. وفى حدود ماهو ضرورى لأداء العمل.

ج – يعين مجلس الإدارة أحد أعضائه مديراً لسياسة «الأهالى»، يكون له حق حضور اجتماعات مجلس التحرير، وتكون مهمته «ضبط التوازنات» وليس تنفيذ الخط.

د – يستقل رئيس التحرير ومعاونوه بإدارة العمل اليومى، دون تدخل.

هـ- يحظر تماماً، تصدير المشاكل الحزبية إلى صفوف البناء المؤسسى «للأهالى»، أو تكوين أحزاب من المحررين، أو العاملين، لخطورة ذلك على مستقبل الجريدة.

هذه أفكار أولية، فى القضية المطروحة، أظن أنها تقودنا جميعاً إلى أرض الاتفاق لا الخلاف، إذا كان المطلوب فعلاً، هو مواجهة المشكلة الحقيقية، لا شئ آخر.. وقد حاولت أن تكون كلمات حق يراد بها حق، فلم أكتبها لأدافع عن أحد، أو لأهاجم أحداً، بل أردت أن أصوغ خبرة وتجربة، أظن أن من الخطأ، والخطر أن نتجاهلها، لنظل « محلك سر » محاصرين بين مطرقة الشخصانيين، وسندان الباحثين عن كباش فداء.

وقد تبدو التجربة، فى تجريدها بسيطة، لكنها فى الواقع كبدتنى ست سنوات بالغة القسوة والمرارة، وهو ثمن فادح، أفضل أن أكف عن الاستمرار فى دفعه، إذ لم يعد لدى قدرة على ذلك وماأظن أن أحداً آخر لديه مثل هذه القدرة.. ولأن التعامل مع الأعداء الواضحين. أيسر وأسهل من التعامل مع « الأصدقاء »، هؤلاء الذين لانعرف إن كانوا أصدقاء أم أعداء، فقد اقتنعت بأن نار محسن محمد أفضل من جنة « الأهالى »

صلاح عيسى

وثيقة رقم (٤٣)

« الأهالى » فى مرايا التجمع

أحمد عبد القوى زيدان – أمين الإعلام – الفيوم

نقد الأهالى بين الصحة والمرض :

تعانى الأهالى كجريدة لحزب التجمع من نقد حاد، وهذا فى ذاته دليل صحى. ولكن الاهتمام بهذا النقد يذهب بعيداً ومغالياً وذلك تأييداً أو رفضاً. ويعود هذا فى الواقع الى أن دور الجريدة فى حياة حزبنا يأخذ أكثر من حجمها الحقيقى وذلك دون تهوين بالطبع لدورها الكبير.

وهذا الاهتمام يعود إلى طبيعة ممارسة الحزب لمهامه النضالية طيلة السنوات الماضية، حيث الاعتماد على الكلمة والورقة دون العمل الفاعل المنظم فى صفوف الجماهير التى يؤكد حزبنا التعبير عنها. سواء كان سبب ذلك ضعف الالتحام بهذه الجماهير وعدم التواجد فى صفوفها أو لاعتقاد البعض غير المعلن أن مجرد الكلمة – فعل – نتيجة للتربية السياسية السابقة على التواجد بالتجمع خاصة المنظمة الشبابية أو لغلبة المثقفين على التركيب القيادى للحزب، أو لفهم قاصر للشرعية. لهذا عندما يتم تناول « الأهالى » يأتى النقد عنيفاً – مع أو ضد – يزيد من ذلك أن التجمع كحزب ذو تركيب جبهوى يدخل « الأهالى » فى مرايا محدبة أو مقعرة. وهذا ما أناقشه فى هذا المقال بقدر الإمكان، وذلك على ضوء تقرير الأداء الحزبى «للأهالى» فى الانتخابات باعتبار أن هذا التقرير نموذج جيد لدخول « الأهالى » بؤرة مرايا التجمع. ولتكون مناقشتنا لهذا التقرير أكثر موضوعية علينا أن نحتكم إلى خط الحزب فى وثائقه لأنه البوصلة التى تؤكد لنا هل موقف الأهالى صحيح أم خطأ. لأن مناقشة جريدة حزبية « كالأهالى » لا يجب أن يقع فى أجولة المزاج الشخصى أو الموقف المسبق سواء كان هذا الموقف مع أو ضد، ولهذا فلنحتكم إلى خط الحزب فى وثائقه وخاصة الوثائق النهائية للجنة المركزية باعتبارها التعبير النهائى المعتمد للقضايا الخلافية فى الحزب.

التقرير بين خط الحزب ولعبة المرايا :

يقول التقرير « وقد برزت فى مناقشات الأمانة العامة الأخيرة انتقادات حول أداء « الأهالى » خلال فترة الانتخابات تركزت بصفة أساسية فى :

أ – أن تأكيد « الأهالى » من اللحظة الأولى على تزوير الانتخابات كان عاملاً سلبياً ساعد على تخلى الكثيرين عن أداء واجبهم الانتخابى.

ب – ساعد سلوك « الأهالى » على الخلط بين حزب التجمع والحزب الشيوعى وأثرت بذلك سلباً على موقف الناخبين من الحزب.

ج – خدمت « الأهالى » على العناصر الماركسية بأكثر مما خدمت على العناصر المرشحة بواسطة حزب التجمع.

د – اتصفت العديد من أخبار « الأهالى » حول الانتخابات بعدم الدقة بما له من آثار سلبية على الانتخابات فى بعض المناطق.

وقد راجعت اللجنة أعداد الأهالى التى نشرت بالأسابيع التسعة التى بدأت بعد الاستفتاء (بدءاً من العدد

٢٧٩ وحتى عشية الانتخابات العدد ٢٨٦ مكرر) و تقرر اللجنة أن مجمل الآراء التى قيلت فى الأمانة العامة حول الأهالى وتأثير سلوكها فى المعركة هى آراء صحيحة ». (صفحة ٤٥ العدد ٣١ دائرة الحوار).

ونحن نرى أن مايتحدث عنه التقرير هو مانقصده بلعبة المرايا بالتجمع فالحسابات السياسية داخل التجمع أصبحت هى التى تقرر وليس الموضوعية أو البحث عن أداء أفضل «للأهالى» ولتوضيح هذا فلنناقش كل هذا الذى قيل ومن موقع الشارع السياسى وليس « واحد كريم الدولة ».

أما عن مـاأثير فى البند (أ) فـأنا أسـأل كاتب التـقرير هل الأهالى هى التى أشاعت السلبيـة بإبرازها أن المعركة مزورة، أم هو مانسب فى الأهرام للسيد الأمين فى حديثه من أن حصول الحزب على ٥ ٪ يعد مكسباً! أم هى الظروف الموضوعية ؟ ثم نسأل.. وهل كان ماعكسته « الأهالى » إلا مايدور فى مناقشات الحزب أم أن المقصود هو تقديم « الأهالى » (أكثر أدوات الحزب نضالية) كبش فداء وتبريراً عن الأخطاء التى شاركنا فيها جميعاً.

أما بالنسبة للبند (ب ، ج) عن الخلط بين حزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى وتخديمه على العناصر الماركسية أكثر مما خدمت على العناصر المرشحة بواسطة حزب التجمع..

فأنا كمواطن يعيش فى أعماق الريف المصرى أعتقد أن نشر **برنامج الحزب الشيوعى المصرى قد** أفاد التجمع بأن أوضح التمايز لا الخلط، وأن ثمة حزباً شيوعياً ليس هو حزب التجمع، وهذا وضح جلياً ويعد أهم مكاسب الانتخابات.. ومن ثم فتهمة الخلط هذه غريبة وعجيبة. أما عن تأييد المرشحين الماركسيين من خارج التجمع فالمعروف أنه قرار حزبى أعلنه حزبنا ولم يكن قرار الجريدة « الأهالى » فضلاً عن أن التخديم أيضاً شمل مرشحى الحزب الناصرى (فتحى محمود) مثلاً.

يبقى البند الخاص بدقة الأخبار. فهذا وارد فى أى عمل صحفى وكان الواجب على كاتب التقرير أن يوضح حجمه لأن احتمال أن يكون من يدعى ذلك من الأقاليم يبرر نقصاً أو تقاعساً وقع فيه.

الالتزام بخط الحزب عملاً وترديده قولاً :

إذن لماذا كل هذا الانزعاج من طرح برنامج الحزب الشيوعى وتأييد مرشحى اليسار الماركسى ؟

هل « الأهالى » بهذا الطرح خرجت عن خط الحزب وإذا لم يكن ذلك فما سر الانزعاج وماوراءه ؟

تعال نحتكم إلى آخر ماصدر عن خط الحزب من وثائق (وثائق اللجنة المركزية الدورة الخامسة عشرة ٢٧ نوفمبر ١٩٨٧)

تقول وثيقة الإطار العام لنضالنا السياسى والجماهيرى فى ضوء نتائج الحوار : « إن صيغة التجمع كإطار لتحقيق الوحدة بين القوى التقدمية .لايتناقض مع حق كل القوى والطبقات الشعبية فى إقامة أحزابها المستقلة » أى أن التجمع ليس حزب كل اليسار المصرى وليس بديلا عن حزب أو تيار يساوى آخر أو منافس له ص ٣ كما يؤكد :

« تقوم قناعات التجمع على أن التشاور والتنسيق بين فصائل اليسار وصولاً إلى إقامة « **التحالف الاشتراكى** » وهو نواة الجبهة الوطنية الديمقراطية هو مطلب ملح لأنه حجر الزاوية فى إقامة البديل الوطنى الديمقراطى لسلطة البرجوازية الكبيرة على تعدد مراتبها وأحزابها ومؤسساتها (ص٥) ثم توضح الوثيقة عند الحديث عن أولويات عملنا الجبهوى تحت رقم ١ ..

بناء جبهة اليسار (التحالف الاشتراكى) من **التجمع والناصريين والماركسيين** أساساً كنواة للجبهة الوطنية الديمقراطية(ص١٤)

ومن هذا الاستعراض لوثيقة الحزب التى تتصدرها هذه العبارة (أقرت اللجنة المركزية هذه الوثيقة فى دورتها الخامسة عشرة يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٨٧ باعتبارها ملزمة لكافة الهيئات الحزبية والأعضاء فى حركة الحزب ونشاطه السياسى والجماهيرى وكلفت الأمانة العامة إصدارها).

يتضح أن جريدة « الأهالى » كانت الأقرب إلى طرح ماتضمنته الوثيقة حول العمل الجبهوى فى صفوف

اليسار من أجل (التحالف الاشتراكى) فكيف تحول الالتزام بوثائق الحزب الى عمل يستحق النقد والمؤاخذة ؟

وراء ذلك سبب أساسى هو فى اعتقادنا السبب الحقيقى وراء أزمة التجمع وإن تجاهله البعض بطرح أسباب أخرى وذلك هروباً من طرحه حتى لانضطر الى مواجهة الأخطاء الحقيقية.

ماهو هذا السبب ؟.. هو ماأوضحته أيضاً الوثيقة السابقة عندما قالت :

« وفى ظروفنا الراهنة فإن التجمع مطالب بأن لايكون التزامه بالمشروعية الدستورية ذريعة للاستسلام أمام الممارسات الحكومية الخارجة على الدستور والقانون والتى تحاول الحكومة بها تغيير حركة الجماهير) ص٥١

نعم يفهم البعض المشروعية بمعنى الاستكانة لفهم الحكومة لطرحها من ناحية والجلوس فى مقرات الحزب حتى لاتستفز الحكومة، هذا الفهم والممارسة القابعة وراء هذا الانزعاج عن طرح برنامج **الحزب الشيوعى المصرى** والعمل على مد يد التحالف مع هذه القوى التى لم تكتسب مشروعية وإن كانت تحظى يوماً بعد يوم بمشروعية نضالية فى الشارع السياسى فهذا التحالف السياسى، هو طرح الحزب وهو الذى أزعج كاتب التقرير كما أزعج قطاعات بالتجمع تعادى الشيوعية واقعياً، هذا هو مايجب مناقشته، هل الحزب يرفع راية التحالف الاشتراكى من أجل تحقيقه أو هو مجرد ترديده.

فإن كان ماهو مطروح بالبرنامج توجيهاً نضالياً، فأعتقد أن من يخالف وثائق الحزب هو كاتب التقرير، وأن الأجدى أن نناقش « الأهالى » عن حسن الأداء أو سوء الأداء – وأن نخرجها من أجل مصلحة الحزب، والوطن من لعبة مرايا التجمع.

وثيقة رقم (٤٤)

مذكرة

فى القضية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ حصر أمن الدولة العليا

بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٨٤ تقدم محمد سعد الدين مأمون - وزير الدولة للحكم المحلى وقتذاك - ببلاغ ضد **حسين عبد الرازق** - بصفته رئيس تحرير جريدة « الأهالى » التى تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى - والمحرر بذات الجريدة **صلاح عيسى**، لنشر الجريدة فى عددها الصادر فى ٦/ ٦/ ١٩٨٤ موضوعاً - حرره الأخير - انطوى على ارتكاب جريمتى القذف والسب فى حقه من خلال تناوله - الشاكى - بإسناد أمور لو صدقت لأوجبت عقابه واحتقاره وفيها خدش لاعتباره، ومن ذلك الإشارة إليه فى الموضوع المنشور بأنه رغم كونه أحد أبطال انتصار أكتوبر فهو بطل هزيمة ٢٧ مايو سنة ١٩٨٤ - تاريخ انتخابات مجلس الشعب الأخيرة - وأنه نقل إلى المحافظين تصريحات لرئيس الجمهورية تفيد عدم الرغبة فى نجاح عناصر معارضة فى الانتخابات، فضلاً عن وصف الشاكى فى المقال بأنه النجم البارز فى عملية تزوير الانتخابات إذ استخدم فى ذلك المحافظين ورؤساء المدن والوحدات المحلية ولذلك فإن الإنباء ترشحه - أى الشاكى - ليكون نجماً لامعاً فى المرحلة القادمة مكافأة له على جهده فى هذا السبيل. وإذ سئل الشاكى بالتحقيقات ردد مضمون ماورد بشكواه مقررا بأن ماجاء بالمقال يشكل - إن صح ارتكابه - جريمة يعاقب عليها، فضلاً عن أنه يدعو إلى احتقاره وذلك من خلال العبارات المنشورة والسالف الإشارة إليها فى بلاغه، وأضاف بأنه لم يتدخل فى العملية الانتخابية - سواء عن طريق المحافظين أو غيرهم - إذ إنه لاتوجد ثمة قوانين تقرر له ثمة اختصاص أو صلة - بصفته وزيراً للحكم المحلى - بانتخابات مجلس الشعب بالإضافة إلى أنه لاسلطة له على المحافظين فمسئوليتهم - طبقاً للقانون - تكون أمام رئيس الوزراء، كما نفى الشاكى فى أقواله أنه كان لرئيس الجمهورية ثمة تعليمات - نقلها بدوره للمحافظين تفيد العمل فى اتجاه عدم نجاح أى من عناصر أحزاب المعارضة.

وبالاطلاع على التحقيق الصحفى - موضوع بلاغ الشاكى - والمنشور بعدد جريدة « الأهالى » الصادر فى ٦/ ٦/ ١٩٨٤ والمعنون (المزورون)، تبين أن محرره **صلاح عيسى** تناول فيه - من وجهة نظر معارضة - ظروف انتخابات مجلس الشعب الأخيرة التى تمت يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٨٤، وقد نشرت فى إطار هذا التحقيق الصحفى صورة فوتوغرافية للشاكى كما تناوله المحرر فى عناوين وصلب الموضوع بالعبارات التى ضمنها الشاكى بلاغه على نحو ماسلف الإشارة إليه.

وإذ سئل **حسين محمد عبد الرازق** رئيس تحرير جريدة « الأهالى » قرر بأنه أجاز نشر الموضوع - محل بلاغ الشاكى - والذى حرره الصحفى **صلاح عيسى** - والذى تناول فيه ما جرى من أحداث خلال المعركة الانتخابية لمجلس الشعب وصوراً لتدخل أجهزة الحكم المحلى - التابعة للشاكى - فيها لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى وقد قدمت بشأن هذه التدخلات العديد من البلاغات والطعون أمام الجهات القضائية المختصة، ونفى أن مانشر قصد به القذف فى حق الشاكى أو سبه بل إن الجريدة التى يرأس تحريرها تحمل له كل احترام بصفته من أبطال حرب أكتوبر، وأن مانشر كان فى إطار ماتشهده الحياة السياسية فى مصر عقب كل انتخابات من تبادل الاتهامات بين الأحزاب المختلفة بالتدخل فى الانتخابات، وقد تناول الشاكى

بصفته شخصية سياسية حزبية فى إطار تحقيق صحفى لايخرج عن كونه تعبيراً عن خلاف سياسى حزبى.

وإذ سئل **صلاح متولى عيسى** - الصحفى بجريدة « الأهالى » - قرر بأنه حرر التحقيق الصحفى المنشور وعناوينه وأن ماأورده فيه كان فى إطار تقييم سياسى لدور جهاز الإدارة المحلية - الذى يشرف عليه الشاكى - فى انتخابات مجلس الشعب، وأنه سبق نشر موضوعات مماثلة فى صحف وبيانات الأحزاب الأخرى التى خاضت المعركة الانتخابية ضد الحزب الذى ينتمى إليه الشاكى، وأنه من خلال مانشره ماعمد إلى القذف فى حق الأخير أو سبه وإنما قصد بالتزوير معنى تدخل أجهزة الحكم المحلى فى إجراءات العملية الانتخابية على وجه أدى إلى عدم انضباط جداول قيد الناخبين وعدم التثبت من شخصية الناخب بدقة وعدم التأشير قرين اسم الناخب بالكشوف الخاصة بذلك بما يقطع بأنه سبق الإدلاء بصوته، وأما عن نشره بأن الشاكى مرشح ليكون نجماً لامعاً فى المرحلة القادمة مكافأة على جهده فهو أمر كان وارداً إذ إن المجرى العادى للأمور مؤد لأن تجرى تعديلات فى المناصب العامة عقب الانتخابات على ضوء نتائجها ونشاط أعضاء الحزب خلالها، وأضاف بأن الشاكى لم يرسل للجريدة ثمة تصحيح بشأن الوقائع المنشورة وإلا لقامت الجريدة بنشره.

وحيث إنه بعد سرد الوقائع على النحو السالف وفى إطار العبارات الواردة بالتحقيق الصحفى المنشور بعدد جريدة « الأهالى » الصادر بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٨٤ والذى تناول الشاكى فى جانب منه والذى تضمن عبارات قذف وسب فى حق الأخير - وفق الثابت ببلاغه على نحو ماقرره بأقواله - الأمر الذى يشكل جريمتى القذف والسب بطريق النشر المنصوص عليهما فى المواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٦ من قانون العقوبات وذلك على ضوء أن القصد الجنائى يتحقق فيها متى كانت الألفاظ الموجهة للمجنى عليه شائنة بذاتها وفيها تعريض سمعته للأذى **إلا أنه تحت ظل تطبيق النظام الديمقراطى والحياة النيابية الحزبية فى البلاد - وعلى ضوء المبادئ التى سبق أن أرستها محكمة النقض فى مرحلة من مراحل تطور أحكامها فى هذا الصدد - فإن القصد الجنائى لايتوفر ولايفترض بمجرد نشر العبارات مع العلم بمعناها وإنما يجب البحث فى جميع ظروف الدعوى لمعرفة ماإذا كان قصد الناشر للمقال منفعة البلاد أو مجرد الإضرار بالأشخاص المطعون عليهم، إذ إن من المتفق عليه فى جميع البلاد الدستورية أن الطعن فى الخصوم السياسيين يجوز قبوله بشكل أعم وأوسع من الطعن فى شخص معين بالذات وأن المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة فى نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية يكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها بهذه الطريقة أن تكون رأياً صحيحاً فى الحزب الذى تثق به، كما جاء فى مبادئ أحكام النقض - فى هذا الصدد - أيضاً جواز حمل العبارات على معنى النقد - فى هذا المجال - ولو استعمل فيها الكثير من الشدة ومن قوارص الكلم ولو جاءت على سبيل المبالغة**، وعلى ضوء ذلك أصبح لايكفى للخروج عن دائرة حق النقد - فى المسائل السياسية - مجرد شدة العبارة أو عنف التعليق إذا كان لم يتبين بالفعل قصد المتهم الإضرار بالمجنى عليه، فإن المناسبة قد تسمح **باستعمال العبارات المرة أو القاسية أو العنيفة فى وصف المجنى عليه دون أن يعتبر استعمالها قذفاً أو سباً مادام مستعملها يتوخى المصلحة العامة ولايريد التشهير**، فإذا أنزلنا هذه المبادئ على وقائع الدعوى الراهنة لظهر جلياً أن نشر التحقيق الصحفى - موضوع بلاغ الشاكى وأقواله - كان فى مجال تقييم نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة والادعاء بتدخل أجهزة الحكم المحلى فيها - والتى كانت تتبع إدارياً الشاكى إبان شغله وظيفة وزير الدولة للحكم المحلى - مع الوضع فى الاعتبار إخفاق حزب التجمع الوطنى - الذى تصدر عنه جريدة « الأهالى » المنشور فيها التحقيق الصحفى موضوع البلاغ - فى الحصول على أية مقاعد بمجلس الشعب وعدم نجاح أى من مرشحيه فى انتخاباته والتى أتت بمرشحى الحزب الوطنى - والذى كان الشاكى من قادته - ليشكلوا الأغلبية المطلقة فيه مما يجدر معه النظر فيما نشر إلى أنه من قبيل المساجلات الحزبية بين الخصوم السياسيين والتى لاتؤخذ عباراتها بمعانيها اللفظية (يراجع فى ذلك

مؤلف جرائم النشر – محمد عبد الله – طبعة ١٩٥١ والمشار فيه إلى أحكام محكمة النقض الصادرة فى القضايا أرقام ١٧٤٤ لسنة ٤١ قضائية بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٢٤، ٣٦٤ لسنة ٤٢ قضائية بتاريخ ٢/ ٣/ ١٩٢٦، ٣٢٣ لسنة ٤٥ قضائية بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٢٨) فإذا أضفنا إلى ماتقدم تقلص الدور الحزبى والسياسى للشاكى وهو ماكان يشكل سبب تصدى جريدة أحد أحزاب المعارضة له ونقد أعماله، وكلها اعتبارات وظروف يجعل معها قيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إدارياً خاصةً وأن ذلك التصرف لن يورد ثمة قيد على حرية الشاكى فى طرح دعواه أمام القضاء إذا شاء للمطالبة بالتعويض عما يرى أنه لحق به من اضرار أدبية أو مادية نتيجة ذلك النشر.

لذلك

نرى لدى الموافقة : – **قيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إدارياً.**

القاهرة فى ١١/ ٤/ ١٩٨٥

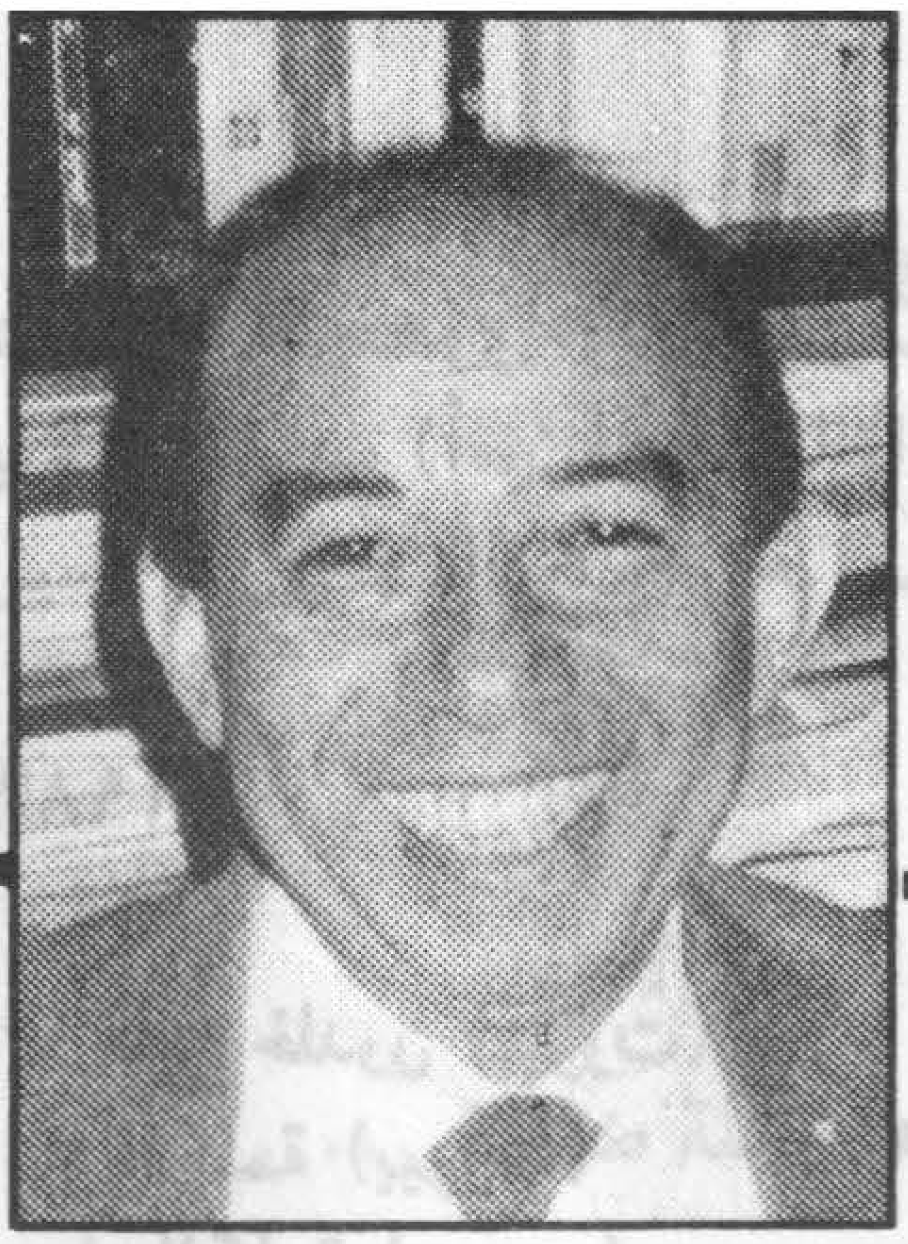

حسين عبد الرازق

* من مواليد الجيزة فى ٤ نوفمبر ١٩٣٦ من أسرة تنتمى إلى الجعافرة فى دراو بمحافظة أسوان.
* تخرج من كلية التجارة - قسم العلوم السياسية - يناير ١٩٦١
* متزوج من الكاتبة والصحفية **فريدة النقاش** ولهما ابنة «**رشا**» وابن «**جاسر**».
* رئيس تحرير مجلة «**اليسار**».
* رئيس تحرير «**الأهالى**» الأسبق (١٩٨٢ - ١٩٨٨).
* بدأ حياته الصحفية فى الأخبار عام ١٩٦١ محرراً للشئون الإفريقية وكان أحد ثلاثة صحفيين متخصصين فى الشئون الأفريقية بالصحافة المصرية (**محمد حقى ـ رضا خليفة**).
* انتقل إلى جريدة الجمهورية فى يناير ١٩٦٣.
* عمل بالمعهد العالى للدراسات الاشتراكية من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨ حيث كان يحاضر حول تجارب التحول الاشتراكى فى العالم الثالث.
* فصل من الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى عام ١٩٦٨ بقرار من اللجنة التنفيذية العليا بعد إلقائه سلسلة من المحاضرات حول «**الاستعمار الجديد وهزيمة ١٩٦٧**»، وأوقف عن العمل بجريدة الجمهورية وحقق معه **عبد المحسن أبو النور** أمين الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت.
* سافر للعمل محرراً للشئون العربية والإفريقية بصحيفة **المجاهد** الجزائرية من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٠. وعمل فى نفس الفترة محاضراً بكلية الصحافة بجامعة الجزائر.
* عاد فى سبتمبر ١٩٧٠ للعمل بجريدة **الجمهورية** مسئولاً لقسم التعليقات السياسية.
* فصل فى فبراير عام ١٩٧٣ من العمل ضمن ١٠٢ صحفى فصلتهم لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى، ثم عادوا جميعا للعمل فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ قبل حرب أكتوبر.
* نقل بقرار من **أنور السادات** لجريدة **الأخبار** فى مارس ١٩٧٥ حيث منع من الكتابة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن.
* اعتقل عدة مرات.. فى عام ١٩٧٢ أثناء الانتفاضة الطلابية، وعام ١٩٧٧ بعد أحداث ١٨ و١٩ يناير، وفى يناير ١٩٧٩ عقب زيارة الشاه لمصر، وفى أغسطس ١٩٧٩ ومارس ١٩٨١ وسبتمبر ١٩٨١ ضمن حملة سبتمبر التى شنها **السادات** على كل أحزاب وقوى المعارضة.
* قدم للمحاكمة فى قضية انتفاضة ١٨و ١٩يناير وقضية الحزب الشيوعى المصرى ١٩٧٩

وقضية الحزب الشيوعى المصرى ١٩٨١ وحكم ببراءته فى القضايا الثلاث.

* عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وأحد مؤسسيه، وتولى خلال السنوات الستة عشر الماضية مسئوليات عديدة فى الحزب (أمين الحزب بالقاهرة - أمين العمل الجماهيرى - رئيس تحرير نشرة التقدم - رئيس تحرير الأهالى) وهو حالياً أمين اللجنة السياسية.

* انتخب عضواً بمجلس إدارة نقابة الصحفيين (١٩٧٩ - ١٩٨٣).

* نشر كتابين :

- **الخرطوم ١٩ مايو**	الطبعة الأولى	دار ابن خلدون (بيروت)	١٩٧١
- **مصر ١٨و١٩ يناير**	الطبعة الأولى	دار الكلمة (بيروت)	١٩٧٩
	الطبعة الثانية	دار الكلمة (بيروت)	١٩٨١
	الطبعة الثالثة	دار شهدى (القاهرة)	١٩٨٤

الفهرس

صفحة

* هذا الكتاب.. ٥

القسم الاول : الدراسة

* الفصل الاول

حملة ضارية.. ٩

هوامش الفصل الاول.. ٢٨

* الفصل الثانى

السادات يتهمنا بالغباء.. ٣٥

هوامش الفصل الثانى.. ٥٦

* الفصل الثالث

الأهالى.. «تصادر» كل أربعاء.. ٥٩

هوامش الفصل الثالث.. ٨٢

* الفصل الرابع

فى الطريق إلى الأهالى.. ٨٦

هوامش الفصل الرابع.. ١١٢

* الفصل الخامس

صحافة جديدة.. ١٢٠

هوامش الفصل الخامس.. ١٤٤

* الفصل السادس

الأهالى فى المقدمة.. ١٤٦

هوامش الفصل السادس.. ١٧٢

* الفصل السابع

هيكل وخريف الغضب.. ١٧٧

هوامش الفصل السابع.. ٢١٥

* الفصل الثامن
معركة الانتخابات.......................... ٢١٧
هوامش الفصل الثامن.......................... ٢٤٥
* الفصل التاسع
دوامة من الصراعات.......................... ٢٤٩
هوامش الفصل التاسع.......................... ٢٩١
* الفصل العاشر
قبل العاصفة.......................... ٣٠٠
هوامش الفصل العاشر.......................... ٣٦٢
* الفصل الحادى عشر
حرب الاستنزاف.......................... ٣٦٥
هوامش الفصل الحادى عشر.......................... ٤٢٦
* الفصل الثانى عشر
بين المطرقة والسندان.......................... ٤٣٥
هوامش الفصل الثانى عشر.......................... ٥٠٣
* الفصل الثالث عشر
الرحيل.......................... ٥٠٦
هوامش الفصل الثالث عشر.......................... ٥٦٥
* كلمة أخيرة
مشاكل الصحافة الحزبية.......................... ٥٦٧

القسم الثانى- الملحق الوثائقى

*.......................... ٥٧٧

رقم الايداع: ٩٤/٤٦٦٤	
الترقيم الدولي: 977-00-6850-0	

الصف والتجهيز: نبيل حامد
مجلة اليسار

هذا الكتاب

هذا الكتاب ليس مجرد تجربة أو ذكريات شخصية . ولا هو دراسة أكاديمية في الصحافة . وليس كتابا يتناول التاريخ السياسي لمصر في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٨ بكل الصراعات والأزمات التى عاشتها . ولا هو كتاب يرصد العلاقات بين السلطة والمعارضة . وليس دراسة في العلاقات الداخلية لحزب معارض « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » .

إن في الكتاب بعضا من هذا كله . والأهم أنه قد جرى توثيق كل معلومة ، وقضية وردت في الكتاب خاصة والوقائع تتناول عشرات الشخصيات السياسية والصحفية والحاكمة : من السادات ومبارك وخالد محيى الدين وأسامة الباز - إلى أحمد بهاء الدين وموسى صبرى وإبراهيم سعده وإبراهيم نافع .

دار العالم الثالث

تصميم الغلاف : محيي الدين اللباد